

۲۰	۲۰	۸
نسخه	نسخه	نسخه
۱۶۴	۱۶۴	۱۶۴
نام کتاب	نام کتاب	نام کتاب
فصل کتاب	فصل کتاب	فصل کتاب
شماره پیش مذکور	شماره پیش مذکور	شماره پیش مذکور
۴۲	۴۲	۴۲

تكملة مست الحاشية على الدرر والنور لابي سعيد الخداعي رحمه الله تعالى

١٩٣	باب العبدین	١٩٣	اعلم انه لا بد علينا ان نذكر مقدمة
١٩٦	باب صلوة الكسوف	١٩٦	يعرف فيها احد الفقد وموضعه وفائدته
١٩٧	باب الاستسقاء	١٩٧	ومسائله واستداده وشرفه
١٩٧	باب صلوة الخوف	١٩٧	ذكر مناقب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
١٩٨	باب الصلوة في الكعبة	١٩٨	رسم المفتي
١٩٨	باب سجود السهو	١٩٨	شرائط الفتوى
١٠١	باب سجود التلاوة	١٠١	كتاب الطهارة
١٠٣	تمتة سجدة السكر مستحبة	١٠٣	فروع المصحف اذا بلى
١٠٣	باب الجنازة	١٠٣	فصل يتردون عصر في عصر
١٠٤	فروع والا فضل ان يغسل الميت بماء	١٠٤	باب التيمم
١٠٧	فروع في التنازع خاتمة	١٠٧	باب المسح على الخفين
١٠٨	باب النهي	١٠٨	باب دماء يختص بالنساء
١١٣	باب صدقة السوء	١١٣	باب تطهير الانفس
١١٦	فروع لزكوة المال	١١٦	فصل سن الاستجماء
١١٧	باب زكوة المال	١١٧	كتاب الصلوة
١١٨	باب العاشر	١١٨	باب الاذان
١٢٠	باب الركاز	١٢٠	باب شروط الصلوة
١٢١	باب العسر	١٢١	باب صفة الصلوة
١٢١	باب المصرف	١٢١	فصل قوله يجهر
١٢٣	باب اغطرة	١٢٣	فروع مذكور في الهر والدريج
١٢٤	كتاب الصوم	١٢٤	الاستسقاء
١٢٦	باب موجب الافساد	١٢٦	باب الحديث في الصلوة
١٢٩	فصل قوله حامل	١٢٩	باب ما بعد الصلوة
١٣٠	باب الاعتكاف	١٣٠	فروع افضل المساحد مكة
١٣١	كتاب الحج	١٣١	باب الوتر والنوافل
١٣٤	باب القران والتمتع	١٣٤	قوله باب ادراك الغريضة
١٣٥	باب الجبايات	١٣٥	قوله باب قضاء القوائت
١٣٨	باب محرم احصر	١٣٨	باب صلوة المريض
١٤٠	كتاب الانحية	١٤٠	باب الصلوة على الدابة
١٤٣	كتاب الصيد	١٤٣	باب الصلوة في السفينة
١٤٤	كتاب الذبايح	١٤٤	باب المسافر
١٤٧	كتاب الجهاد	١٤٧	باب الجمعة
			فروع سمع الله

باب عتق البعض	٢٥١	باب المغنم	١٤٩
باب الحلف بالعق	٢٥٦	باب استيلاء الكفار	١٥١
باب العتق على الجعل	٢٥٧	باب الوظائف	١٤٤
باب التدبير	٢٥٨	فصل في الجزية	١٥٥
باب الاستيلاء	٢٥٩	باب المريد	١٥٧
باب الكتابة	٢٦٠	باب البغاة	١٥٩
فصل في تصرفات المكاتب	٢٦٢	كتاب احياء الموات	١٦٠
باب كتاب العبد المستترك	٢٦٤	فصل قوله نصب الماء	١٦١
باب الموت والعجز	٢٦٥	كتاب الكراهة والاستحسان	١٦١
كتاب الولاء	٢٦٧	فصل قوله ولا يلبس رجل حريرا	١٦٢
كتاب الامان	٢٦٩	فصل قوله ينظر الرجل الرجل	١٦٣
باب خلف القول	٢٨٠	فصل قوله منسرية عن محررها	١٦٤
كتاب الحدود	٢٨٣	كتاب النكاح	١٧٠
باب من يربى المسلم	٢٨٥	باب الولي	١٧٧
باب شهادة الرنا	٢٨٧	باب المهر	١٨٢
باب حد العصب	٢٨٨	باب نكاح الرقيق	١٨٨
باب حد القذف	٢٨٩	باب القسم	١٩٢
فصل لما ذكر الزواجر	٢٩١	كتاب الرضاع	١٩٢
كتاب السرقة	٢٩٥	كتاب الطلاق	١٩٤
فصل يقطع بطلب المسروق منه	٢٩٧	باب ايقاع الطلاق	١٩٧
باب قطع الطريق	٢٩٨	باب التفويض	٢٠٦
كتاب الاشربة	٢٩٩	باب التعليق	٢١١
كتاب الجنائيات	٣٠٠	باب طلاق الفار	٢١٤
باب ما يوجب القود	٣٠٢	باب الرجعة	٢١٦
باب القود فيما دون النفس	٣٠٥	باب الايلاء	٢١٨
باب الشهادة في القتل	٣٠٨	باب الخلع	٢٣٠
كتاب الديات	٣١٠	باب الظهار	٢٢٤
فصل قوله لا قود في السجاج	٣١٠	باب اللعان	٢٢٦
فصل قوله ضرب بطن امرأ	٣١٢	باب العينين	٢٢٩
باب ما يحد في الطريق	٣١٣	باب العدة	٢٣٠
باب جنابة البهيمة	٣١٤	فصل في الاحداد	٢٣٤
باب جنابة الرقيق	٣١٦	باب ثبوت النسب	٢٣٥
فصل قوله نجس فيمتد	٣١٧	باب الحضنة	٢٣٩
فصل قوله فصار اجاعا	٣١٧	باب النفقة	٢٤١
باب القسامة	٣١٨	كتاب العتاق	٢٤٧

٣٢١	كتاب المعامل	٣٨٦	مسائل سني
٣٢٢	كتاب الآتي	٣٨٧	كتاب العارية
٣٢٣	كتاب المفقود	٣٨٩	كتاب الوديعة
٣٢٣	كتاب العيذ	٣٩١	فروع دفع الى رجل الغا
٣٢٤	كتاب المقطعة	٣٩١	كتاب الرهن
٣٢٥	كتاب الوقف	٣٩٣	باب ما يصح رهنه والرهن به
٣٢٨	فصل قوله وان لم يسترطه الواقف	٣٩٥	باب التصرف والجنابة في الرهن
٣٢٩	فصل قوله يدخل فيه الصلي	٣٩٧	فصل اي في مسائل متفرقة
٣٣٠	كتاب البيوع	٣٩٧	كتاب الغصب
٣٣٦	فصل قوله والتائب	٤٠٠	فصل قوله عيب ما غصب
٣٣٨	باب خيار السرط	٤٠٢	كتاب الاكراه
٣٤٣	باب حار الرؤية	٤٠٣	كتاب الحجر
٣٤٥	باب خيار العيب	٤٠٤	فصل قوله فلا يصل لنا الملهو
٣٤٨	باب البيع الفاسد	٤٠٥	كتاب المأذون
٣٥٤	باب الامالة	٤٠٧	كتاب الوكالة
٣٥٥	باب المراجعة والتولية والوضعية	٤٠٨	باب الوكالة بالبيع والسراء
٣٥٧	باب في التصرف في المبيع والنن	٤١١	باب الوكالة بالخصومة
٣٥٩	باب الربوا	٤١٣	باب عزل الوكيل
٣٦٠	باب الاستحقاق	٤١٤	كتاب الكفالة
٣٦٣	باب السلم	٤٢١	فصل اي في كفالة الرجلين
٣٦٧	باب الصرف	٤٢١	كتاب الخوالة
٣٦٨	باب تدن	٤٢٢	كتاب المضاربة
٣٦٩	فروع مهاييع العينه	٤٢٥	فروع دفع الوصي مال الصغير الى نفسه
٣٧٠	كتاب السقعة	٤٢٥	كتاب السرقة
٣٧١	باب ما يكون هي فبة	٤٢٨	فصل قوله وسائر المباحات
٣٧٣	كتاب الهبة	٤٢٩	فروع ومن استرى عبدا
٣٧٥	فروع حسنات الصبي له ولا بويه	٤٢٩	كتاب المزارعة
٣٧٦	باب الرجوع فيها	٤٣١	كتاب المساقاة
٣٧٧	فصل في مسائل متفرقة	٤٣٣	كتاب الدعوى
٣٧٨	فروع بعث امرأته هدايا	٤٣٩	باب التحالف
٣٧٨	كتاب الاجارة	٤٤٠	فصل فبين يكون حضا
٣٨٠	باب الاجارة الفاسدة	٤٤١	باب دعوى الرجلين
٣٨٣	باب من الاجارة	٤٤٤	باب دعوى النسب
٣٨٥	باب فسخ الاجارة	٤٤٦	فصل قبل هذه مسائل مهمه

٤٦٨	كتاب الاقرار	٤٧٣	فائده قال في لب الاحياء
٤٥١	باب الاستثناء	٤٧٥	باب كتاب القاضى
٤٥٣	باب الاقرار	٤٧٧	مسائل سنى
٤٥٥	فصل اى فى مسائل سنى	٤٧٩	كتاب القسمة
٤٥٦	كتاب الشهادات	٤٨٢	كتاب الوصايا
٤٥٨	باب للقبول وعدمه	٤٨٥	باب الوصيه بالنكح
٤٦٢	باب الاختلاف فى الشهادة	٤٨٨	باب العتق فى المرض
٤٦٤	باب الشهادة على الشهادة	٤٨٨	باب الوصية للاقارب
٤٦٦	باب الرجوع عنها	٤٩٠	باب الوصية بالخدمة والسكنى
٤٦٧	كتاب الصلح	٤٩١	فصل فى وصايا الذمى
٤٧١	كتاب القضاء	٤٩٢	الباب الثانى فى الاوصاء



درر حاشیه سی خادی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور حواسنا ببين جواهر درر الاحكام * ووقانا عن غواشي كنوز هداية
غرا الاعلام * والصلوة على من جعلنا من خدام شربته * وبناع لجين حكمته في مسكبة
طريقته * وعلى الذين شربنا من زلال انهارهم * ونغسل اليواقيت علومهم في محيط انهارهم
(اما بعد) فيقول المتفجع الفقير التادى * ابوسعبد محمد بن مصطفى بن همام الخادى * اكرمهم
الله تعالى بالسعادة والفوز الدائم * انه لا يخفى ان اجاع السلف واتفاق جهور الخلف * جرى
ان اول الفضائل القدسية * واهرى الحاصلات الانسية * هو العلوم النبوية والعنون العالية
المحمدية * والفقه من بينها اعظم شانا * وارفع منزلة ومكانا * اذ هو الاثر المترتب على الفرقان
والسرفى وحى الرسول بالقرآن * نتيحة من الكتاب وقاية من فصل الخطاب * افضل
العبادات على الاطلاق * واقربها الى الله تعالى بالاتفاق * الى ان صار نظر كتبه افضل من قيام
الليل * ومن صلوة التسبيح التي هي اقرب النيل * بل قالوا تلك عمل العامة * والفقه هو عمل
الخاصة * واهذا صار من الذين سبقت لهم من الله الحسنى * وهو الذي انعم الله عليهم من
الرفقاء الاسنى * بذلوا جهدهم في نصوص معادنه وفصوص كنوزه ودفاشه بوضع الاصول
للموصول وتشديد اركانه كالتوصل لما اوتى اليهم الحكمة من جانب من كان حكيما قد برا * ومن
يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا * منفردون في معرفة مراد الله من الامين * من يرد الله به
خيرا ينفقه في الدين * انعم الله في الهداية بالدراية والرواية في البداية والنهاية فاذا رآهم
مفتاح خزائنه علومه ومظهر اسرار حكمه في اموره هذا هو السر في كونهم ورثة الانبياء
تحقيقا وامثال انبياء بنى اسرائيل تاويلا وتوفيقا فهم حرب الله هم المغلغون * لا خوف عليهم
ولا هم يحزنون * لكن الوصول الى زميرتهم من عديم العدل في الجهول والطقان والدخول
الى مجلسهم السامى من كثرة الذل والنسيان * بمنع لقصور الشان في المهام وفي الغاية عزة
المرام فطريق الناسة معقود وامر الوصول مورود مردود الابالحة اليهم وصدق الخدمة

لديهم لان سيد القوم خادمهم * ومولى القوم منهم * وان لم يكن باستحقاق الذات * لكن
الضرورات تبيح المحظورات * غارت اراكيب خدمتهم لهم على كتاب الدرر * الذي فاق
على جنسه مع منه الفرر * في الضبط والتصحيح والاختصار * متداول بين ايدي الصغار
والكبار * طاب لصاحبه ثراه وكان الجنة شواه * حواشي تكشف من كلاله * وتوضح مبهمات
وتفيد مطلقاته وتنبه سقطاته وتفتح مغلقاته بمباراة سهلة موجزة الالفاظ * كثيرة
المعاني جليلة الاتخاذ * فجاءت بتوفيق في العلوم والمعارف مفصلة عن قواعد العلوم
بمراعاة الاصول والمواقف بكمالات يديعة وتكاتير يديعة وتدقيقات غريبة واسئلة سديدة
واجوبة شديدة حاوية لرسم الباحث العقلية * وحافظة لمراسم المطالب العقلية * مغنية
عن الحواشي والشروح * على وجه سهل يهتدي اليه اللهم ويرفع الروح * اكونها مخازن
مهمات كثيرة وقوعها * ومعادن نادرات عديدة شيوخها * سهلة الدراية باسناد اهل
الرواية مادية لعامة العالين ومجاعة للمتعلمين مفاتيح للقضاة والمفتين جامعة لجميع شرائط القول
بشهادة التجربة مع نسبتها الى سائرها بالانصاف والقبول * اذ ليس الخبر كالبيان وتستقر به
بعد التأمل البيان * والمسؤول من الاخوان اصلاح ما ذلت به القدم والسر والعفو فجا وجد
من العيب والخلل وزلق القلم اذ السلامة من هذا الخطر امر يعز على الشر وستر الله لمن ستر
وضمن شفر لاوان نهيد هيل في حلة الخلال * جل من لا فيهم عيب جوعلا * كيف وهي ثمرة قريصة
جامدة انفهارها * وتبيحة فطنة خادمة التوارها * ليس قصدي درج ذكرى في سبط المؤلفين
بل سبق خدمتي لادواب هذا العلم من الخلف والسلف الصالحين وان يبقى علمي ينفع به وعند
انقطاع الاعمال لا ينقطع عملي به وان يبقى خير ذكرى في السنة الخلال والدعاء من اهل الكرم
والاحسان من الاخوان والمتضرع من الله ان يجعلها من الاعمال المقربة لديه ومن الطاعات
المهيأة الى لقائه البه وهو حسي ولم الوكيل (اعلم انه لا بد علينا ان نذكر اولا مقدمة يعرف فيها
حد الفقه وموضوعه وفائده ومسايله واستداده وشرفه) اما حده فهو علم يبحث فيه عن
احوال الاعمال من حيث الحل والحرم والفساد والصحة وعند الاصوليين العلم بالاحكام السريعة
عن ادلتها التفصيلية فعلى الاول يكون التصديق المطلق بالمسائل المخصوصة فقها فيكون
المقلد فقها وعلى الثاني يكون التصديق القطعي عن الادلة والامارات فقها فيخص
الفقيه بالمجتهد (واما موضوعه ففعل المكلف شيئا او سلبا اذ يبحث في الفقه عن اعراضه
الذاتية التي تلحقه لذاته او لجزئه المساوي له او لخارج المساوي له في الصدق او في الوجود
واما التي تلحقه لخارج اعم او لخارج اخص او لخارج عاين فاعراض غريبة (واما فائده فالغور
بسعادة الدارين) واماسايله فالقضايا التي موضوعاتها افعال المكلفين ومجولاتها اعراضها
الذاتية من الحل والحرم والصحة والفساد وغيرها فالمسائل المطالب التي يبرهن عليها في الفقه
ويكون المقصود من الفقه معرفة ذلك فهذه اما بالنسبة الى المطالب النظرية اوان البديهيات
لبست يميز من حقيقة العلم كما قبل وموضوعها اما موضوع العلم مطلقا نحو فعل المكلف حفظا
واياجة او مقيدا بعرض ذاتي نحو الفعل الواجب ثابت بدليل قطعي واما نوع الموضوع
مطلقا نحو الصلوة فريضة او مقيدا بمحصوله النقل لا تأدي بالجماعة واما عرض ذاتي
للموضوع مطلقا نحو الاكل مباح او مقيدا بنحو الاكل لدفع الهلاك فرض واما نوع الدرض
الذاتي مطلقا نحو الغرض على الكتابة تسقط باداء البعض او مقيدا بنحو الواجب على الكفاية
التي لا يتأداه احد يأم الكل بتركه والحاصل ان موضوع المسئلة اما موضوع العلم او نوعه

او عرضه الذاني اولوعه والكل مطلق او مقيد وبعبارة اخرى هي امام موضوع العلم او جزئياته
او اعراضه الذاتية او جزئياتها (واما استمداد مفن الكتاب والسنة والاجماع والقياس) (واما شرفه
يعني مرتبته بالنسبة الى سائر العلوم فان غايته يعني القوز بسعادة لدارين اشرف الغايات
واعلاها وادلتها اشرف الادلة لانها كتاب وسنة واجماع بل واكثرها يقينية بل كلها
محكمات لما قبل ان النصوص بانتقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تنقلب محكمات وفضل
مسائله ككثير شهير ومنه ما في الخلاصة والبرازية وغيرهما الظفر في كتب اصحابنا من
غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجب الفقه لا بد منه
وفي الملتقط وغيره عن محمد الباقر للرجل ان يعرف بالتفسير لان اخر امره القصص والتذكير
بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام وان الفقه هو عمره الحديث ولبس ثوبه
اقل من ثواب الحديث وكل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه لان ارادته تعالى غيب
الا لفقهه فانهم حلوا ارادة الله تعالى لهم بالحديث الصادق المصدق من يرد الله به خيرا
يفقهه في الدين كذا في الدر عن الاشياء (وفي التارخانية ما عبد الله بشي افضل من فقه
في دين وفقه واحد اشد على الشيطان من الف طاب وكل شي عماد وعماد هذا الدين الفقه
وقال عليه السلام خير دينكم ايسره وافضل السبالة الفقه وقال عليه السلام من فقه في دين الله
كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب هذا بيان شرف الفقه على وجه الخصوص واما
بانه على وجه العموم فاكثر من ان يحصى فنذكر بعضه خذ قوله تعالى (ومن يؤت الحكمة فقد
اوتي خيرا كثيرا) وقد فسر ارباب التفسير الحكمة بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا قيل
(وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل العلوم توسلا * فان فقيها واحدا توسلا * علا على الف
ذي زهد تفضلا * كذا في الدر قال في التارخانية اما الايات الواردة في فضيلة العلم خها
قوله تعالى (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم) بدأ بنفسه وثني بملائكته وثالث اهل
العلم وقوله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات) قال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما لعلهما درجات فوق المؤمنين تسعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة
عام وقوله تعالى (قل هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون) وقوله يا بني آدم قد انزلنا عليك
لباسا يوارى سوءا نكم) يعني العلم ومنه ما روى عنه عليه السلام العلماء ورثة الانبياء (ومن
على رضي الله تعالى عنه ياكل العلم خيرا من المال والعلم يحرسك وانت تحرس المال والعلم حاكم
والمال محكوم عليه) وقال ابو الاسود ليس شي اعز من العلم (الملوك يحكم على الناس والعلماء
يحكم على الملوك) (وقال في الدر اى الدر المختار شرح تنوير الابصار وقد قيل العلم وسيلة الى
كل فضيلة العلم يرفع الملوك الى مجالس الملوك لولا العلماء لهلك الامراء وانما العلم لاربابه ولاية
لبس لها عزل (وفي التارخانية ايضا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة الف ركعة تطوع وخير من مائة الف تسجعة
وخير من عشرة آلاف فرس يفرخ بها المؤمن وفيه ايضا عن الحسن يوزن مداد العلماء بدم
الشهداء فرج مداد العلماء على دم الشهداء (وقال بعض الاستاذة في شرح ملتقى الابحر قال
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الله للعلماء يوم القيمة اذا قعد على كرسيه لفصل عباده اتي
لم اجعل على وحلي فيكم الا وانا اغفر لكم ولا ابالي (وفيه ايضا عن الظهيرية وكذا في الدر
قال اسمعيل بن ابي رجا رأيت محمدا في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لي لو اردت

ان اعنك ما جعلت هذا العلم في جوفك فقلت ابن ابويوسف قال يني ويته كما بين السماء
والارض فقلت له اين ابو حنيفة رحمه الله قال ههنا ههنا ذاك في اعلى عليين (وبذل
على حكون الفقه اشرف العوم على الاطلاق ما وقع في التا تاريخية ان المراد من العلم
في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وقوله اطلبوا العلم
ولو بالعين) هو الفقه كما جزم به لفقهه ويني ان يقطع به وان قال التكلمون علم الكلام
والمفسرون المحدثون علم الكتاب والسنة والمتصوفة التصوف وبعضهم غيرها
(واعلم ان تعلم العلم اما فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه الدينه او كفاية هو ما زاد عليه لنفع
غيره او مندوب هو الجهر في الفقه وعلم القلب (او حرام هو علم الفلسفة والشعبه والتنجيم
والرمل وعلوم الطباعين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ذكره صاحب
الاشباه في فوائد شتى وتبعه صاحب الدر ويوافقه ما ذكر بعض العلماء كعلي القاري في شرح
بدر الرشيد من الجزم بحرمه المنطق لعل ذلك مختص لبعض محصيله كن يقصر نظره اليه معرضا
عن الشرعيات ولا يقصد بتحصيله فحصل مطالب العلوم الشرعية ولا يستعمل فيها بل
يحصله لاجراض غير محموده والا فقد جعله الاصوليون جزءا لمبادي للاصول والتكلمون من
الكلام كما لا يخفى لمن ينظر بكتبهم كتنصير ابن الحاجب وتوضيح صدر الشريعة والمواقف
والمقاصد وانه يؤدي الى تضليل كثير من العلماء المحققين بل الفقهاء المدققين الذين صنعوا
فيه كتباً مطولة ومختصرة وجعلوه جزءاً من كتبهم وصرفوا جهدهم في اكثر اوقاتهم بجمعه
ولشره بالتحصيل والتعليم وقد صرح كثير من العلماء بكونه فرض كفاية بل بعضهم اشار
الى كونه فرض عين وقد اشرنا الى تحقيق هذه المسئلة في بعض رسائلنا ولا يليق هنا الزيادة
على ذلك قال في التا تاريخية واما علم الكلام فالسلف نسب مشتغليه الى البدعة واما في زماننا
صار يحكم الضرورة من فروض الكفاية وبه يخرج التوفيق ايضا اذ المنع بالنسبة الى زمان
السلف والجواز بل الازوم بالنسبة الى زماننا اذ المنطق من الكلام كما في الطريقة المحمدية
(ذكر ابى حنيفة) رحمه الله ثم لا بد لنا ان نلحق ذكر صاحب مذهبنا ومنتهى سلسلة علمنا
ارتساما نقوش محبة في صحائف قلوبنا واستزالا للرجة علينا كما تنقل عن الكوكب الدرية
عن عبدالله بن مبارك (الرجة تنزل عند ذكر الصالحين) اعلم ان مذهب اول المذاهب تدوينا
واخرها اقراضا وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمنه الى هذه الاليم الى ان يحكم
بمذهبه عيسى عليه وعلى نبينا السلامه اجره واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على
اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام كما قال في الاشباه الناس عيال على ابى حنيفة في الفقه لقد
انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فلينظر الى كتب ابى حنيفة
وفي الدر ولقد انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه فلينظر الى كتب اصحاب ابى حنيفة
فان المعاني قد تبصرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن واصله ان محمد بن
الحسن تزوج بام الشافعي وعلمه وفروض كتبه التي صنفه كالجوامع والمبسوط والزيادات
والنواذر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا فبسببه صار
الشافعي فقيها (وفي بعض شروح المتنق عن ابى نعيم وغيره انه صلى الصبح بوضوء العشاء
اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض ابدا واما قيام لحظة بعد صلوة الظهر
وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استمعوا على قيام الليل بالقبولة

وفي الدرر انه صلى الفجر بوضوء النساء اربعين سنة وحج خسا وخسين سنة ورأى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجة الاخرة استأذن حجة الكعبة بالدخول بلا فقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى قرأ القرآن النصف فركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى عليها حتى ختم القرآن فقام على يميني وياحى ربه وقال الهى ما عبدك هذا الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكمال معرفته فهتف هاتف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حتى المعرفة وخدمتنا حتى الخدمة (وفي بعض الروايات وخدمت فاحسنت الخدمة وقد عفرالك ولين اتبعك بمن كان على مذهبك الى يوم القيمة) (وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء كابراهيم بن ادهم وسفيان الثوري ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللغاف وخلف بن ايوب وعبد الله بن مبارك وغيرهم ممن لا يحصى) (وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلاته في مذهبه وتقديمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول اتاخذت هذه الطريقة من ابي القاسم التصريبادي وقال ابو القاسم اتاخذتها من الشلي وهو اخذها من السري السقطي وهو عن معروف الكرخي وهو عن داود الطائي وهو اخذ الطريقة عن ابي حنيفة وكل منهم اتى عليه واقربضه (وعن ابي نعيم قال انه من اعظم اهل الكنف وقد بلغنا انه رأى شابا يتوضأ فلما نظر الى الماء التقاط منه فقال يا ولدي تب عن حقوقي والوالدين فقال تب الى الله تعالى عن ذلك ورأى خالته تخلص آخر فقال له تب من شرب الخمر ويباح آلات الله فقال تب منها فكان كالخسوسة عنده ثم دعا الله تعالى بحجبه عن ذلك الكنف لما فيه من الاطلاع على سوان الناس فاجله الله تعالى (وقال حجة الاسلام في الاحياء واما ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقد كان مابدا زاهدا طارفا بالله خائفا منه مریدا ووجه الله بعلمه وبين كل ذلك بتفصيل ذكره هناك منه انه كان يحبي نصف الليل فاشا الى به انسان انه هو الذي يحبي كل الليل فلم يزل بعد ذلك يحبي كل الليل وقال اما انسحبي من الله ان وصف باليس في من عبادته (ومنه ايضا اتدعى الى ولاية القضاء فقال اتالا صلح له فقبل لم فقال ان كنت صادقا فلا اصلح له وان كنت كاذبا فلا كاذب لا يصلح للقضاء وفي الدروضية انه مات في السجن لذلك قيل له لم بلغت ما بلغت قال ما بلغت بالافادة وما استكففت عن الاستفادة وقال مسافر بن كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف وفي الدرر ايضا وعنه عليه السلام ان آدم اقضري وانا اقضري رجل من امتي اسمه نعمان وكتبته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه السلام ان سائر الاتبياء يقضرون بي وانا اقضري ابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كذا في المقدمة شرح المقدمة لابي الليث قال في الضياء المنوي وقول ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله النسري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لاتبهودوا ولا تنصروا ومناقبه اكثر من ان يحصى انتهى وبما ذكر يظهر اضمحلال جزم علي القاري بوضع كل حديث وقع في مدح الامام رضي الله تعالى عنه ولا يخفى ان هذا يكنى شرفا وفخرا ولم يرد في مناقبه شيء وفي الاشياء قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال ابو حنيفة ما تقول في امرأة المغفود فقال قتادة تزويج اربع سنين ثم تموت عدة الوفاة

وتزوج بمائة فتقال ان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانسى وقال الثاني تزوجت ولك
 زوج اجمالا عن فضيل بن قيس قال لا يجيبكم بشي (قبل ان ينفقها فلا بد ان يراها صبيبا لمحب
 في الطين فحذره في السقوط فاجابه احذرات فان في سقوط العالم سقوط العالم وقال
 لا يحياه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ بروايته عنه ويرجعها وهذا من غاية
 احتياطه وورعه وعلله بان الاختلاف من آثار الرحمة فهما كان الخلاف اكر كانت الرحمة
 او فر (توفي ببغداد وله سبعون سنة بتاريخ حسين ومائة قبل و يوم توفي ولد الامام السافى
 فعد من مناقبه ولفه در من قال (سمر) حسبي من الخيرات ما عده دته * يوم القيمة في رضى
 الرحمن * دين النبي محمد خير الورى * تم اعتقادي مذهب الثمان (شعر آخر) اعد ذكر
 نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كرهه يتضوع * وبالجملة ان مناقبه اكثر من ان يحصى
 واشهر من ان يحصى لا يحيطها البيان * ولا يقدّر على نطاقها القلم والبيان * فهما الله دقائق
 اسرار علومه ونفعا الله من حقائق غوامض حكمه بحر منته وحرمة خدامه ونباعه وجعلنا
 من زمرتهم وحشرنا معهم اجمعين امين ثم فلتذكر هنا (رسم المفتي) تبعال بهضهم
 في التار خاتبة عن المضمرات اذا كان ابو حنيفة في جانب وابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 في جانب فالمفتي بالخيار وان كان احدهما مع ابى حنيفة رحمه الله يأخذ بقولهما البينة الا اذا
 اصطلى المشايخ بقول الواحد حتى ان كان الثلاثة في جانب وزفر مثلا في جانب ووقع الاصطلاح
 على زفر يؤخذ بقوله كما في قعود المريض للصلاة وتضمن السامى بغير ذنب الى السلطان
 وفي الدر عن السراجة وغيرها الاصح ان يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني
 ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وقال وصحح في الحاوى القدسي قوة المدرك
 وفي البحر حتى كان قولان مصححان جاز القضاء والافتاء باحدهما وفي المضمرات العلامات
 للافتاء وعليه الفتوى وبها أخذ وعليه الاعتماد وعليه العمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح
 وهو الاوضح والاظهر او الاشبه او الواجه او المختار او نحوها وأفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح والاحوط من الاحتياط وعن الحلبي في شرح المنية والاصح أكد من الصحيح وعن
 بعض الرسائل اذا زيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاول او الارق ونحوها فله ان يفتى بها
 وبمخالفتها ايضا اياها واذا زيلت بالصحيح او المأخوذه او به يفتى او عليه الفتوى لم يفت
 بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح قهري ويختار
 الاقوى عنده والابق والاصح انتهى وحاصل ما ذكره الشيخ فاسم انه لا فرق بين المفتي
 والقاضى الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل
 وخرق للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل
 اتفاقا وهو المختار في المذهب وان اخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المقلد فلا يعتمد
 قضاؤه بخلاف مذهب اصلا كما في القنية قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في مشوره
 على لهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب فيكون معزولا بالنسبة لغير
 المعتمد من مذهب فلا ينفذ قضاؤه فيه كما في فتح القدير والبحر والتهر هذا كله من الدر وفي
 التار خاتبة لا يجوز للمفتي ان يفتى ببعض الاقاويل المصورة لجر منفعة بل يختار اقاويل
 المشايخ ويكتفى باحراز الفضيلة ولا يجبره مالا ولا الدنيا مالا (شرائط الفتوى ان يكون
 المفتي حافظا لترتيب بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان الساطن بل يراى ذلك بينهم

بين المتعلمين ولا يرمى بالكاذب بل يدفعه يده ويحوز افتاء الشبان كإبراهيم الخنسي كان يبقى في عهد
التابعين وهو ابن سنة عشرة سنة كما قيل العالم كبير وان كان صغيرا والناب العالم يتقدم
على النجج الجاهل وقيل في قوله تعالى اطبعوا الله واطبعوا الرسول واولى الامر منكم هم
العلماء والفقهاء لان الملوك والامراء امروا ان يعملوا بحكمهم ويتبعوا صواب امرهم وإذا
اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقيب جوابه والله اعلم انصود لك وقيل في المسائل الرتبة
المجتهدة يكتب والله الموفق وبالله التوفيق والعصمة انه كره بعضهم الافتاء (لقوله عليه السلام
اجراكم على النار اجراكم على الفتوى) والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا والحديث محمول على
من لا يكون اهلا (لقوله عليه السلام من اتقى الناس بغير علم لسته ملائكة السموات والارض
ولا ينبغي لاحد ان يبقى بلا معرفة اقوال العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف مقالات الناس
(اعلم ان الاحكام المشروعة اربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمع
فيه الحفظان وحق الله فيه غالب كحد القذف وما اجتمع فيه وحق العبد غالب كالقصاص
وحقوق الله ثمانية انواع عبادات خالصة كالايمان والصلوة والزكاة وعقوبات كاملة كالحدود
وعقوبات قاصرة ونسبها اجزية كحرمان الميراث بالقتل وحقوق دائرة بين الامرين وهي
الكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة حتى لا يشترط لها كمال الاهلية وهي صدقة الفطر
ومؤنة فيها معنى القرية وهي العشر ولهذا لا يبدأ على الكافر وجاز البقاء عليه عند محمد
رحمه الله ومؤنة فيها معنى العقوبة وهي الخراج ولذلك لا يبدأ على المسلم وجاز البقاء عليه وحق قائم
بنفسه وهو خمس الخنائم والمعادن والله الموفق قال المصنف الحرير شكره الله سمي ونور مرقد

﴿ كتاب الطهارة ﴾

لم يذكرها مباحث الايمان مع كونه رأس العبادات واساس الشرايع والاحكام اما لانه ليس
من الفقه كما هو المشهور واولاه من الفقه كما هو عند الامام لكن لكثرة شعباه ووفور مباحثه دون
له علم مستقل مسعى بعلم الكلام فنسبته الى الفقه كنسبة الفرائض اليه وقيل لان الاصل في
الايمان الظن والاستدلال فالاحتياج لبيان فروعه اشد واولاه ليس الاقرار وتصديق وكاف
فيه تقليد من غير نظر وبرهان كانه يريد ان الايمان يحصل بمجرد نظر وعقل واستدلال
كايمان شافعي الجبل وسائر الفقه لا يهتدى به العقل فالاحتياج اليه اشد وان الايمان مع قلته
اصله يكفيه التقليد بخلاف سائر الفقه لا ينبغي ان هذا ان صح في ذاته انما يدل على التقديم
لاعلى عدم الذكر والكلام فيه وما ذكر الشارح في ذيل كتاب الكراهية والاستحسان من مذهب
الايمان فيعدم تسليم كونه من الكلامية فاستطردى واقل قليل (قوله انه قدمت العبادات
لكونها حكمية اصلية من خلق الادمي بقوله تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)
وقدمت الصلوة لكونها عماد الدين ورأسه وحرور الاسلام بالحديث وكونها تالفة للايمان
وقدمت الطهارة لكونها شرطا وتقدمها على سائر الشروط قيل لانها شرط مختص بها لا لازم
في كل الاركان وقيل لكونها شرطا لا يسقط اصلا واورد بالنية وردا بان الطهارة قد يسقط كن
كان يده ورجلاه مقطوعة وفي وجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا نيم ولا يعبد في الاصح وبالله
ان تواتر عليه المهوم تكفيه النية بلسانه يرد عليه ان السقوط مع كمال ندرته انما طره من
عدم المحل و كلامه عند وجود محل الوضوء وان عدم النية في صورة اللسان غير مسلم
كما لا ينبغي اني انه مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول لفعل محذوف فان اريد التعدد

بنى على السكون تخلصا من اجتماع الساكنين وقبل جواز في بادئ كلب على تقدير بناءه الحركات
 لكن لم نطلع على وجهه واضافه لامية وقبل لامية لعدم الجمل لا يخفى ان هذا وان كان مطابقا
 للمشهور من كون اضافة العام الى الخاص لامية كما في علم النحو وسجرا الاراك لكن قيل انك
 الاضافة في التحقيق بابتية ومع قطع النظر عن ذلك المراد من الكتاب هنا طائفة مخصوصة
 من المسائل الفقهاء ومن الظهارة المسائل التي موضوعاتها الطهارة فاذن يصح ان يقال هذا
 الكتاب اى الطائفة المخصوصة هي المسائل التي موضوعاتها الطهارة فصحيح كونها مبنية
 ايضا وقيل ظرفية ايضا بمعنى هذا كتاب في بيان احكام الطهارة (قوله الكتاب لغة) المعنى اللغوي
 المركب يتوقف على معرفة مفرديه في الراجح ولهذا بينهما (قوله يكون بمعنى المجموع)
 استفد منه وجه اختيار لفظ الكتاب على الباب اذ الباب بمعنى النوع والمقصود ليس بيان نوع
 واحد بل جمع انواع متعددة لا يخفى ان الجمع كما يتصور في نفس الانواع يتصور في جمع مسائل
 النوع فالظاهر استفادة ذلك من المعنى الاصطلاحي المراد هنا اذا اخذ فيه السمول الى انوع (قوله
 اعتبرت مستقلة) لعل وجه تسميتها بالاستقلال باعتبار قصد السمول للابس فيه الاستقلال في نفس
 الامر بل اعتبر استقلاله لاسر كسائل كتاب الطهارة فانها لكونها مقصودة للصلاة وليس لها
 استقلال لكن اعتبر الاستقلال لكونها مفتاحها ولكثرة انواعها وكذا استقلالية كتاب الصلوة
 بالنسبة الى الطهارة في دفع ما يوهم ان حق الشرط والتبعية ان يعنون بالباب (قوله شملت
 انواعا اول) قيل فيه رد لمن قال ان الكتاب مشتمل للانواع والباب للمسائل ويمكن ان يقال ان
 هذه القضية ممكنة بمعنى الكتاب يجوز استعماله للانواع بخلاف الباب فانه لنوع واحد ثم فائدة
 التعميم ان يشمل لعموم كتاب الآتي بماليس له انواع فحاصل الفرق الكتاب مؤذن للمجنس سواء
 كان له انواع اول والباب للنوع (قوله وخلافه الدنس) اورد بالا حسن العذارة بدل الدنس
 فان النسي يكون طاهرا مع الدنس ورد بان الكلام في اللغوي لا الشرعي ويرد ايضا انه من قبيل
 الرأي في مقابلة اللغة فالظاهر ان هذا القول من اللغة ايضا (قوله وشرعا) التعبير هنا بلفظ
 السرعة وفيما تقدم بانظ الاصطلاح لان تعيين لفظ الطهارة باذات تلك النفاضة من نفس
 السارع واما تعيين لفظ الكتاب تلك المسائل فن الفقهاء نعم قد يضل المعنى السري على
 ما اصطلى عليه الفقهاء كانه مجازي (قوله لانها في الاصل) اورد انه يوهم عدم كون الطهارة
 مصدرا بحسب معناها الاصطلاحي وليس كذلك وانت تعلم انها بحسب السرعة عبارة عن
 نحو الوضوء والغسل وفي التعبير بلفظ المضافة مسامحة يدل عليها قوله المتنوعة الى آخرة
 لكن يرد عليه انه اذا كان مصدريتها في الاصل لاقى الحال اى بحسب المعنى المراد فامر
 الناول للعايل والكثير مضحك اذ الكلام في المعنى المراد فالاول لانها اسم جنس الى آخرة
 (قوله ومن جاءها الى آخرة) الضمير المجرور قيل مرجوعه الى الكثير لعل من يكتفى بالمفرد يقول
 انه لا داعي لهذا التخصيص بل بمجرد اصل الصلاحية كاف على انه ضم هنا مصدر يتها كون
 لفظ الكتاب الذي اضيف اليها بمعنى الجمع المبنى عن الانواع فيترجح السمول لكن يرد عليه
 عدم رايته هذا الاصل في نفاذها كالبيع والجهاد والجنابات فالكلام الكلام الا ان يقال
 ان هذه اكونها شرطا لتصلوة وتابعة لها وكون استقلالها اعتباريا اخص بافرادها بخلاف
 سائرها (قوله المراد هنا المعنى الاول) يرد عليه نحو تعيين مقدار المسح ولهذا قيل المراد
 هو المعنى الثاني لكن يرد عليه المغسول فالطريق طريق عموم المجاز فالاولى ان يعبر بقوله

اركان الوضوء كما في نحو تنوير الابصار على انه ادل على المقصود اذا العرض عام لا اشارة
 والخارج والركن للداخل فقط والرض هنا انما تحقق في ضمن الركن ويمكن ان يراد من السج
 فيما سأتى مطلق السج مثلا ملاحظه تقديره (قوله لنبوة بالتواتر) اى لسبوت دليله بالتواتر
 وهو آية الوضوء، لكن لا يتم بمجرد المطلوب اذ التواتر انما يزيل السهية في السند واما على
 قطعية دلالة الظن على المقصود فلا والمطلوب القطعي متوقف عليه ايضا الا ان يقلل سبوت
 فرضيته لتا بالتواتر يعنى وصل فرضيته اليها بالتواتر ولهذا صار من الضرورة الدينية (قوله فيلزم
 كون الصلوة) اورد بمنع بطلان التالى بالجواز يرد عليه بما في در المختار من انه اجمع اهل السير
 ان الوضوء والنفل فرضا بمكة مع ان فرض الصلوة بتعليم جبرائيل واه عليه السلام لم يصل
 قط الا بوضوء وبه يطل ايضا ما نقل عن ابن الجهم المدلس من نديه قبل انهجرة وعن بن
 حزم انه لم يشرع الا في المدينة (قوله عن جابر) اورد ان جابرا رضى الله عنه اول من اسلم من الانصار
 قبل العقبة الاولى بعام بل راوى هذا الحديث جبريكا في المسلم وغيره (قوله انما كان ذلك
 الى آخره) الاشارة الى المسح المتضمن للوضوء هذا هو المقصود في الاستدلال به وجهه انه
 اذا كان المسح قبل الآية كان الوضوء ايضا كذلك اورد عليه ان هذا لا يدل على فرضيته
 بل على اصل نبوته والمطلوب فرضيته اقول الاصل في فعل الرسول الاحواب التبدل ولو سلم
 الدليل بجموع الامر من اى هذا مع ما نقل عن مجمع البيان ولغف الامتناع فيه لا يبعد ان يدل
 على الفرضية (قوله قال ما سالت الى آخره) يعنى ان الاصحاب عند سؤالهم لجابر تعريضه
 ان ما رأيت من المسح انما كان قبل نزول المائدة المستمثلة لآية الوضوء واما بعد الآية فيبطل
 نفسه به اجاب جابريانى ما سالت الى آخره يعنى اذا كان اسلامي بعد النزول ففوتى مسحه
 صلى الله تعالى عليه وسلم يكون بعده فلا نسخ هكذا ينبغي ان يحل هذه العقدة ثم ان هذا
 القول ليس له دخل في الاستدلال بل لتكميل الحكاية كما نقل في الحاشية عن المصنف (قوله
 الى ان زلت هذه الآية) فدل على وجود الوضوء قبل الآية دلالة ظاهرة واما كونه غاية
 للامتناع بالنسبة الى سائر الاعمال فدل من قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة يعنى ان الوضوء
 انما هو لمريد الصلوة لا غير (قوله بالوحى الغير المتلو) كتعليم جبرائيل كما روى انه في اول ما وصى
 اليه سلمه جبرائيل الوضوء (قوله او الاخذ من السرايع الى آخره) لا يخفى ان طريق اخذه
 عليه السلام انما هو بالوحى اذ النبي عليه السلام نبي اى لم يتعلم شيئا من الكتب الاكاديمية
 ولا امن بها لتعريفهم اياها ولا يعتمد على اخبار النقلة فالعطف من قبيل عطف الخاص
 على العام (قوله كما يدل عليه الى آخره) المضطرب نبوت الوضوء على وجه ان فرضية وهذا
 لا يدل عليه بل على الاستصحابية الا ان يقال ان المقصود اثبات اصله واما وصفه من الوحى الغير
 المتلو او يقال له قوله عليه السلام هذا وضوئى الاشارة فيه الى التنبيه الذى في ضمنه يفرض
 (قوله فافائدة نزول الآية) اورد عليه انه ان لم تنزل الآية فن اى بفهم فرضية الوضوء في
 السرايع التابعة ومن اين يلزم تقريرها لا يخفى كون هذا الكلام في غاية السقوط وقد عرفت
 وجه اخذه عليه السلام من السرايع من كونه بطريق الوحى الغير المتلو (قوله فانه لم يركب)
 يرد عليه بالصاوة التى هي عبادة مستقلة اذ روى انه عليه السلام لم صلى قبل نزول آية
 انصلوة لا اريد على عدم تبوت اصله او فرضيته (قوله يتأدى اختلاف العلماء) فيه
 من الاجال والخفاء فلا يرد ابتداء من ان الوحى المتلو بمجرد لا يوجب خلاف لعدم (قوله)

غسل الوجه مرة) اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطران في الاصح
وعند ابي يوسف بل المحل وان لم يسيل ولا يغسل داخل العين بالماء ولا بأس بغسل الوجه
مغمضا عينيه وقيل ان غمض شديد لا يجوز وفي ظاهر الرواية يجوز ولو رمض عنه يجب
ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا بنمض العين والا فلا نقله السريلائي عن المقدسي
(قوله امر فاضلوا يومهم اختصاص عدم التكرار) بهذا الامر والحال ان كل امر لا يدل
على التكرار بل لا دليل صارف فالاولى ان يقال لان الامر لا يقتضي التكرار (قوله وبين اسفل
الذقن) هذه الحدود قبل نبات الشعر واما بعد النبات فيسقط غسل ما تحته عند عامة
العلماء وقال عبد الله التلمجي لا يسقط وقال الشافعي ان كان الشعر كفيفا يسقط وان كان خفيفا لا
وعلى هذا الخلاف تحت الشارب والحاجين (قوله خلا فلا يبي يوسف) لوجود الخائل فقبل
النبات واجب خلا فلا يبي فان عنده لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعدة وعند سمس الائمة
كفایت به بالماء للمشفة (قوله والحية تنقله) يعنى يغسل جميع الحية فرضا عليها قيد بملا في
البسرة لان المسترسل لا يجب غسله بلا خلاف بل لا مسحه ايضا بل بسن والحقيقة التي ترى
بسرته يلزم غسل ما تحتها على المختار كما عند الشافعي كما في التهر وعن البرهان يجب غسل
بسرته لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفقة في المختار (قوله ولا تنقله طاهر المن التسوية
والغير وما ذكره في شرحه موجب تعيين الاول كما قصر بعضهم عليه اذ لفظ القنوى أكد من الصحيح
كما عرفت في المقدمة على ان مركبه كثير بالنسبة الى الثاني (قوله وقال الشافعي) وقد عرفت انه
المختار عندنا (قوله لان محل الغرض الخ) استنار محل الغرض في صورة كون الحية خفيفة لبس
بظاها بل الظاهر ظهور محل الغرض حيث ذكر عرفت عن التهر (قوله ثم قال الخ) كما استغنى عنه
بما سبق من قوله لا يسقط ما وراءه متناوشرحا (قوله فرادى) الصواب اسقاطه متناوشرحا لعدم
تقييد الغرض به واقول ان ابراهه هنا ينيه على وجوب الاحتياط في اداء الغرض يجرى
في سائر السن وسائر لغرض والمحل على افراد الفصل بآيه ما ذكره في شرحه وقوله فيما بعده مرة
فالاولى آياته في ثناء لسن كما قيل (قوله ولا يدخل اصابع يده) قيد بالاصابع فان ادخال الكف
لبس بجائز لانه يكون الماء حيث لا مسملادون الاول لكن الضرورة على ما نقل عن المبني
وما وقع في قاضيهما من ان ادخال الجنب والمحدث يده في الماء غير مفسد فلعلم المراد من اليد هو
الاصابع توافقا للروايتين على قدر الامكان (قوله تحت خطاب واحد) في وحدة الخطاب تأمل اذها
الفصل والمصح والقول بان النظر الى الاعضاء المفسولة فقط بعيد لا يني (قوله فتعارض الاختلاف
الحقيقي) قد يخطر بالبال الامر الحكمي لا يعارض الحقيقي لرجحان الحقيقة ونسبه ان يكون هذا
الترجيح من قبيل ان ترجيح بكرة الأدلة وهو ليس بمذهب عندنا ويمكن ان يكون هذا وجهها
للتأمل (قوله وبه يضر فساد الخ) لا يني ان افرق بين الصب ونقله البلة ظاهر والمنوع كما
في صريح كلام تاج الشريعة هو الثاني فيجوز في الصب وقد قبل ان كلام المعارض مع كلام
القبيل مع بدان ما لا ذكلام القبيل صب الماء من بعض العضو على الآخر وحاصل قول المعارض
في السابق ثم يدخل النجس في الاتاء يغسل البسرى فان اغسل اسالة ماء غير مسمل (قوله فان
فيه ترجيح) بدعليه انه ليس فيه الترجيح بل وقع حرج وعموم بلوى لدل لكل ما ذكر او بعضه
امر بالتأمل (قوله الثاني) وهو بالجمرة المرتفع (قوله لا ماروى عن هشام) نقل عن معراج الدراية
ان هذا سهو من هشام لان ما ذكر محمد في ذلك ليس في حكم الطهارة بل في حكم الاحرام

حيث قال في باب الاحرام المحرم اذا لم يجد نعلين انه قطن خفيه اسفل من اركبته وما
 في الطهارة ففسر بما ذكر من العظم الثاني فاقبل ان هذا القول من السراح ليس رداه م
 بل دفع توهم من قول هشام لانه لم يذكره تفسيرا للعكس الذي في الآية بل انما ذكره في الاحرام
 ليس على ما ينبغي لان حل معراج الدراية على السهو يقتضي ذلك على ان سوق كلام السراح
 وتعليقه ليس بملام على ما اراده من عبارته (قوله لانه في كل رجل واحد) فان قيل اكنه انشأ
 بالنسبة الى شخص واحد فيجوز كون الثاني بذلك الاعتبار قلنا قوله كما لفرق دفع لذلك
 الوهم فانه ايضا كذلك ولم يبين بل جمع (قوله يقتضي كون الواجب) يرد عليه ان اللازم
 في اتقسام الاحاد الى الاحاد ليس مطابقة الفرد الشخصي بالشخص بل قد يضابق الشخص
 بالنوع كما في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم لجنس اليد او الرجل المتحقق في ضمن "فردين"
 بالنسبة الى شخص واحد مقابل الى ذلك الشخص فيلزم غسل كل من اليدين ورجلين
 ويمكن ان يراد من اضافة الوجوه والايدي الاستغراق كما هو المتبادر من اضافة الجمع على
 ان هذه الاضافة ليست للعهد ولادليل للجنس فالاستغراق لازم فلا اشكال وما يتوهم ان هذا
 مقابلة الافراد بالاحزاء وهو ليس بمجموع اذا لم اخذ في جانب المخاطبين الافراد في جاب الوجوه
 والايدي الاجزاء فدفع بان كونها جزءا في الخارج لا ينافي كونها افرادا بالنسبة الى صيغة الجمع
 (قوله بدلالة النص) اورد ان الدلالة انما يجرى عند كون المنصوص واقعا على سنن انتباس
 والوضوء ليس بمقول فليس على سته ودفع بان ذلك ليس بشرط في الدلالة بل شرطه
 انما هي في القياس المحتاج الى الاجتهاد (قوله او فعل الرسول) فيه اعتراف على ان الآية لا تدل
 على فرضية اليدين والرجلين اذ هي معلومة بفعل الرسول والمقصود معلومية ما من الآية الا ان
 يقال المقصود من اراد فعل الرسول ليس على كونه دليلا مستقلا على المضلوب بل على ان
 يكون تفسيرا للآية وبه يندفع ما يتوهم من ان مجرد التواتر لا يدل على الفرضية بل قد يوجد
 في الغير كالضمضة وما يتوهم من ان مجرد المواضبة لا يدل على الفرضية ما لم يعلم عدم تركه
 احيانا ودعوى التواتر بالنسبة الى عدم الترك تحكم ويمكن ان يقال ان المراد بالمقول هو المقول
 على الفرضية (قوله لا الاجماع) قيل عليه نقلا عن البحر وما ذكرنا من ان الثابت بعبارة النص
 غسل يد ورجل والاخرى بدلالة ومن البحث في الى وفي القرائين في ارجلكم لاطائل فحته
 بعد انعقاد الاجماع على ذلك انتهى لعل هذا بناء على منع دليله الذي هو قوله لانه ثابت
 في عهد الرسول توجيهه ان هذا التواتر انما يفيد كون فعل الرسول ضروريا لا كون هذا الفعل على
 وجه الغرض فالاجماع يفيد كون الفعل على وجه الغرض (قوله فيكون الجرب الجوار) منع
 الملازمة بتخصيص التحويلين الجرب الجوار بانعت وبالنسبة قليلا في ضرورة الشعر كما في معنى
 اللبيب (قوله غسلا خفيفا) هذا وان اورد التنبه لكن يوهم عدم لزوم استيعاب الغسل
 بل منافات سنته التليث فاما سب ان يذكر ما يدفع هذا الوهم ووجه اختصاص هذا
 التخفيف بالرجل (قوله اي لونه) اورد عليه ان لون الحناء كالاصفرة من المرض والاسوداد
 من السمس فليس فيه اشتباه محتاج الى مزيل كالدرن والونيم لا يخفى انه لكونه بالمد
 وبصنع من العبد ليس كمثل ما ذكره ففيه نوع اشتباه محتاج الى المزيل (قوله يترج او يحرك)
 اي فرمنا لكن في رواية الحسن عن الامام وابي سليمان عن ابي يوسف لا يحتاج اليه وضيق
 على ما نقل عن الحائنة وعن خزانة الفتاوى لا يحرك ولو في الغسل لكن المذهب هو ما اختاره

المصنف وكذا القرط (قوله ربع الرأس) هي فوق الاذنين ولو باصابة مفر ولومد اصبعها
او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما ولو ادخل رأسه
الاتاء او خفه او جبرته وهو محدب اجزاءه ولم يصبر الماء مستملا وان نوى اتفاقا على الصحيح
كما في البحر من البدائع (قوله ولا يعاد المسح بخلق الرأس) وكذا بخلق اللحية وكذا لو كان في
اعضاء وضوءه فرحمه وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء ثم زعها لايلازمه اعادة الفسل على ما
نحتها وكذا لو كان في اعضائه شقاق ولم يقدر على غسله مسحه وان لم يقدر تركه (قوله
وسننه) قبل هي على صبغة الجمع هذا يفيد انه لا واجب للوضوء كالفسل والافدء (قوله
وهي مع تفاوت انواعها الى اخره) هذا تعريف بالخاصة اذ ما ذكره هو حكم السنة واما تعريفه
المشهور هي ما ثبت بقوله عليه السلام اوفقه وايس بواجب ولا مستحب والشرط في المؤكدة
مواظبه مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط ان لا يذكري التعريف واورده عليه في البحر المباح
بناء على ما هو المنصور من ان الاصل في الاشياء اتوقف الا ان الفقهاء كثيرا ما يميلون
بان الاصل الا باحة فالتعريف بناء عليه كذا في الدر (قوله البدأ بالنية) قبل وقتها عند
غسل الوجه وقبل عند غسل اليدين ويوافق ما قالوا من ان النية عند آن الشروع فانها
سنة مؤكدة على الصحيح والتلفظ بها مستحب وشرط في التوضي بسؤر الحمار ونبيذ الخمر كافي
الترتيب لابي عن البحر (قوله بسم الله العظيم) هذا ما هو الوارد عنه عليه السلام والا فالسنة
فحصل بكل ذكر لكن قولاً كافي الدر (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية مختار القدوري
قال في التاتارخانية عن الظهيرية وهو الاصح (قوله قبل الاستنجاء) هذا مع قوله آتفا قبل
الوضوء مما يحتاج الى التوفيق (قوله لانها عند المسابح) الظاهر من هذا التعليق عدم سنية
هذا الجمع بل السنية اما الاول فقط او الثاني فقط فالاصح ان ينقل رواية سنية الجمع كافي
التاتارخانية عن اخفائه الاصح الجمع (قوله لاحال الانكشاف) ولا في محل نجاسة فيسمى بقلبه
لو نسيها فسمى في خلاه لا يحصل السنة وروى عن الحسن انه لو ترك التسمية بأثم (قوله سواء
استيف) فيه اشارة الى ان ذكر هذا القيد كافي عبارة بعض اتفاقي قال في الدر ولذا لم يقل قبل
ادخالها الا انه لثلاثتهم اختصا من السنة بوقت الحاجة من مفاهيم الكتب هذا بخلاف
مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة
قال وينبغي تقيده بما يدرك بالرأى لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حدود النهاية
المفهوم معتبر في نص العقوبة كافي قوله تعالى كلا انهم من ربهم يومئذ لمحجوبون واما اعتباره
في الرواية فاكثري لا كلي انتهى فاني انفع الوسائل ان مفهوم التخصيص جهة فاكثري (قوله
والسواك سنة مؤكدة عند الموضوءة) وقيل قبلها وقبل حين الاستبراء وهو للوضوء عندنا
الا اذ نسبه فيذهب لصلوة كالا صفر ارسن وتغير رايحة ثم قراءة قرآن واقه ثلث في الاعلى
وثبت في الاسفل (قوله ومعنى المصدر) اورده انه لم يوجد في الكتب (قوله يتناه) وذهب اسما ك
يتناه وكونه ليما مستويا بلا عقد في غلط خصر وطول شبر ويستاك عرضا لا طولاً
ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه فانه يورث العي
ثم يقبله والافستاك الشيطان به ولا يزداد على الشبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يرضعه
بل ينصبه والا حصل الجنون قهستاني ويكره بمؤذ ويحرم يذى سم ومن منافع انه
شفاء لما دون الموت ويذكر الشهادة عنده كما في الدر ويبطي بالشب ويحد البصر

و يصرع في المنى على الصراط ويكره في الخلاء كما في السرنبلالية (قوله ~~ص~~ كف
 يناء) لعله بيان للسنة والا فقد عرفت الادب فيه لكن قوله طولاً وعرضاً فيه خفاء ان ذكر
 في اكثر الكتب لا طولاً لانه يخرج لجم الانسان والادب فيه ايضا ابتداء بالعلماء من الاعمال
 بالسفلى من جانبها ثم بالعلماء من الايسر من السفلى ثلثاً ثلثاً كما في البحر (قوله غسل الف)
 اى اسديعاه ولذا عبر بالغسل اذ دلالة لفظ المضمضة على الاستيعاب خفية فكان هذا تفسيراً
 للمضمضة الواقعة في حكاية وضوءه عليه السلام وقيل اختيار لفظ الغسل لاقتصار
 من المضمضة والاستنشاق واورد نقلاً عن ابن الكمال المضمضة لبس غسل الغم وكذا الاستنشاق
 بل ادارة الماء في الغم وبجه ورد ان ما ذكره لبس بشرط في الصحيح في كونه سنة بل هو افضل
 فقط (قوله بماء) اى ثلثة (قوله وتحليل الاصابع) كون التحليل سنة ان كان قد دخل الماء
 خلا لها فلو منعته ففرض (قوله وتليث الغسل) اى المستوعب ولا عبرة بالغرقات ولو اكنى
 مرة لن اعتاده ثم والاول والاول زاد لطمائنة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث
 فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهية التكرار في مجلس تنزيهية بل في القهستاني
 معنى الجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل على ما في الدرر الاولى
 فرض و الثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقيل الاخيران سنة وقيل الجميع فرض كالقراءة
 في الصلوة (قوله ومسح كل الرأس مرة) والتليث قبل بدعة وقيل ليس بمكروه ولكن ليس سنة
 ولا ادب وروى عن الامام ثلث مياه وروى عنه ايضا ماء واحد ثلث مرات كما في التاتارخانية
 (قوله لا يكون الا بهذا الطريق) الحصر ممنوع بما في التاتارخانية والدرر من مقدم الرأس قول
 عامة المناجى وعن ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله انه يبدأ من اعلى رأسه فيمد يديه الى مقدم
 جبهته ثم الى قفاه الا ان بيني الكلام على قول العامة (قوله يمسح في كفيه) المفهوم من التاتارخانية
 ان هذه لبس بسنة بل مستحبة (قوله مادام في العضو) لان اليد مادام على العضو
 لا يأخذ حكم الاستعمال اورد عليه فعلى هذا يلزم جواز المسح بيد واحدة فان قبل فيه
 اهتمام في امر التطهير قلنا في تجا في الكف ايضا كذلك انتهى لكن لو لحظ معنى قوله
 فان كان مستعملاً بالوضع الاول لم يبق لهذا اسكلام بنا (قوله بماء) طاهره موافق لتصریح
 ما في الزيلعي والتاتارخانية من عدم الاخذ بهما ماء جديداً والمفهوم من الدرر لزوم تجديد الماء
 عند الحاجة كس عمامته ومن السرنبلالية رجاء تجديد مضمضة (قوله و ترتيب المنصوص
 عليه في آية الوضوء) طاهره يدل على استفادة الترتيب من الآية وهي خلوص اليد عن غيرها
 عندنا والا فيكون فرضاً كما عند الشافعي فالصواب من جهة علماء يدل من آية الوضوء كما في
 الزيلعي او من جهة السارح يبنى فعل الرسول كما في الايضاح غاية ما يكلف فيه ان يقف المراد
 الترتيب المذكور في نص القرآن كما في صدر الترمذية لكن يرد عليه فعلى هذا يلزم ترتيب
 الذي كرى على الترتيب في الوجود وذا لبس بجائز مطلقاً (قوله بحيث لا يجف لعضو الاول) اى
 بلا عذر فلو فنى ماؤه فغضى لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم (قوله من السن السالك)
 وترك الاسراف وترك لطعم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج كذا في الدرر (قوله ومستحبة)
 ويسمى مندوباً وادباً وقضبة وهو فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة وترك اخرى وما احبه
 السلف (قوله التيامن) لا الاذنين والحدين كما في الدرر الا اذا كان المتوضئ افترق يمينه
 مسجها معاً فانه يبدأ باليمين ويالحد الايمن كذا في السرنبلالية عن البحر فلا يبعد ان يستند

منه ان التيامن في كل عمل انما يكون مستحبا اذا لم يكن حصوله بدون ترتيب وان كان بما يحصل بدون ترتيب فليس مستحبا بل يفضلهما معا ويستثنى من تلك القاعدة نحو تزعم الخف فان السنة فيها ان يبدأ بالبسار كذا في حاشية اخبرنا عن العناية لعل من هذا القليل الابتداء بالبسار عند الخروج عن المسجد بل عن البيوت مطلعا ثم ان هذا مما واظب عليه النبي عليه الصلوة والسلام فينبغي ان يكون سنة قال ابن الكمال المواظبة هنا على سبيل العادة والمعتبر في السنة ما على سبيل العبادة ففيه خفاء (كن في التاتارخانية عن التحفة سنة (قوله ذكرت في المدلولات) بالغ الى نيف وعشرين كما نقل عن القميص والى نيف وستين كما عن الخرائز (قوله وذلك اعضائه) اي في المرة الاولى وقد عرفت انه عد من السنة وهو موافق لما في الخلاصة (قوله وتقدم على الوقت) في البحر عن شرح المنية انه عندي من اداب الصلوة لكونه مقصودا لعل الصلوة ثم ان هذا من احدي المسائل الثلاث التي يكون النفل فيها افضل من الفرض لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض وبراء المعسر مندوب افضل من امهاله الواجب الثالث الابتداء بالسلام سنة افضل من رده (قوله وعدم الاستهانة) فلو بلا طلب من المتوضي فلا بأس واما استعانة عليه السلام بالغيرة فقبل انه لتعليم الجواز (قوله وعدم التكلم) الحاجة فتوفيه (قوله وعند غسل كل عضو) وكذا المسح فالاوّل ما في اقل النسخ من عدم ذكر قوله غسل لسحول المسحول والمسحوع صريحا (قوله والدعاء بالأمور) نقل عن النووي وصرح على القاري بوضع هذه الاحاديث وقيل لبست بموضوعة رواية ابن حبان وغيره من طرق غاية كونهما ضعيفة فيعمل في فضائل الاعمال ثم شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقد سنة ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا اقترن ببيانه ككنا في الشربلية والدر وفي الخلاصة في اصول الحديث يجوز رواية الضعيف من غير بيان ضعفه في المواضع والقصاص وفضائل الاعمال لافي صفات الله واحكام الحلال والحرام ويجوز بكل ما لم يجمع على تركه واذ الموجد في الباب (قوله غيره عند غسل كل عضو) فان قبل الايراد بالتسمية عند ذلك مناف لايراد الادعية قلت يجمع بينهما فعد ما للتسمية كما في ابتداء الكتب (قوله بان يقول عند المضمضة) لعله اما قبلها او بعدها باستعانة كونه عند الحضرة اذ في حال المضمضة لا يمكن اتيان ذلك فعمل الانسب اتيان التسليمة قبلها والدعاء بعدها واما في الحلال فيجهد (قوله رايحة الجنة) وزاد في الزيلعي قوله ولا رحي رايحة النار (قوله وعند مسح رأسه واذنه اللهم اجعلني) دل عبارته على ان يقول هذا الدعاء عند مسح الرأس والاذن معا لعل في ما عندنا من النسخ سقامة لانه وقع في الزيلعي بان يقول عند مسح الرأس اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح الاذن اللهم اجعلني من الذين الى آخره (قوله وعند غسل رجله) وفي الزيلعي بقرا هذا الدعاء عند الغسل واما عند البسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي شكورا وتجاري لن تبور (قوله اي بعد الوضوء) وفي الزيلعي بعد غسل كل عضو (قوله بعده) اي بعد الفراغ (قوله قائما) اي جوازا فيجوز فاعدا الا هنا ومزم فمجا عداها يكره تزيها ورخص لئلا فرشبه ما شيا ثم من الاداب ان يصلي ركعتين بعده ولا ينقص ماء وضوئه عن مد واطالة غرته وتجب له وغسل رجله يساره ويلهما عند ابتداء الوضوء في الشتاء وقراءة سورة القدر كذا في الزيلعي والدر (قوله والاسراف) وهكذا التقدير والزيادة على الثلث (قوله لا بأس به بل) مندوب او مستنون

ومن منهياه التوضي بفضل ماء الهرة اوفى موضع نجس لان الماء الوضوء حرمه اوفى المسجد
 الا في اثناء اوفى موضع اعد ذلك والقاء الغضامة والاحتياط في الماء (قوله خروج نجس) اورد
 ان الناقص هو الخارج النجس والخروج ليس بخارج اجب ان علة الانتقال من معنى لقواهم
 المعاني الكافضة والمعنى هو الخروج لا الخارج ورد انه لو كان الخروج حله لم يرد عدم تأثير النجس
 في القصد لا يخفى ان الخروج اضافة لا يتعلق بدون النجس فبستانه ذلك على انه يمكن ان يكون من
 قبيل حصول الصورة اى الصورة الحاصلة (قوله الى ما يطهر) المراد ما اعتاد خروجه وان لم يفرج
 على الوجه المعتاد القيد الاول اخرجاً ليعو الريح الخارجة من الذكركا سبأى وصرح به
 ابن الكمال والثاني ادخال الدم الاستحاضة (قوله في الوضوء او الغسل) الاخصر والظاهر
 الاكتفاء بالغسل والمراد بحكم التطهير ما يكون على السنية كما فهم من الشرنبلالية وعلى
 الوجوه كما فهم من عبارة بعض (قوله ما قال في المحيط) الذى يظهر من حاصله ان المراد
 من الخروج من السيلان مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان فلا يخلوا ما ان يكون في احدهما
 حقيقة وفي الآخر مجازاً اوفى كليهما حقيقة فقوله يتناول خروجه من السيلان وغيرهما
 في حيز انقطاع لا يلزم على الاول جمع الحقيقة والمجاز وعلى الثاني جمع الحقيقتين الا ان يدعى
 عموم المجاز مع قرينة (قوله وذلك يعرف بالسيلان) يعنى في غير السيلان (قوله لان رأس
 السيلان الخ) ليس المطلوب سيلان الجحاسة عن رأس السيلان حتى يحتاج الى تلك المقدمة
 بل ظهوره في رأسها (قوله وانما توجد بالانتقال) لا يخفى انه اذا وجد الانتقال من المكان لم
 السيلان عن موضعه فابنه يعرف ذلك السيلان بالظهور وهو محقق للسيلان لانما ف
 وقد قال وان لم يسئل (قوله وجد السيلان) اى في غير السيلان (قوله ومنه يعلم) هذا العلم مستفاد
 من قوله فغير عن الخروج بالسيلان مع ملاحظة قوله بخلاف ما لو ظهرت الخ (قوله ويظهر
 ضعف ما قال) هذا يقتضى ان يكون هذا الظهور ناشئاً من موضع قوله ومنه يعلم ان الخروج
 الى آخره والظاهر انه ليس له وللمهدة قبله دخل في ذلك على ما يظهر مما سيذكر في تامل هذا
 الضعف من قوله فان السيلان الى موضع يلحقه الخ (قوله مع انه لم يسئل الى موضع الى آخره)
 يعنى ان مراد صدر الشريعة انه عند تعلق الجار الى السيلان يلزم انتقال الجحاسة من محلها
 منهيا الى محل التطهير وفي المادة المذكورة وان وجد انتقال الدم عن مكانها الذى هو اهل
 الجرح لكن لم يوجد الانتهاء الى محل التطهير واما الخروج الى محل التطهير فقد تحقق اذا علا
 الجرح محل التطهير خرج اليه الدم فيما حذر يخرج الجوارح عن هذه المناقضة ويصح قوله فان
 السيلان فان الموجود السيلان من موضع يلحقه حكم التطهير لا الى موضع يلحقه حكم التطهير
 (قوله ويصح ما اورد عليه ايضا) من ان معنى ما يلحقه حكم التطهير اى ما يجب تطهيره في الجملة
 في الوضوء اوفى الغسل اوفى ازالة الجحاسة الحقيقة فانه على هذا التعميم ان الدم سائل الى
 موضع يجب تطهيره في الجملة انتهى اذ مدار كلامه ليس ما فهم من كلام هذا المورد بل ما
 عرفت انه اعتبر في مفهوم السيلان الانتقال من موضعه وكون هذا الانتقال الى ما يلحقه حكم
 التطهير فان الانتقال في المادة المذكورة ليس الى ما فيه حكم التطهير كما مر واما ما اورد عليه
 ايضا من ان معنى السيلان ان يسئل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع مانع سواء وجد السيلان
 بالغسل الى موضع يجب تطهيره او لم يوجد كما اذا مسح اذا خرج بخرقه ثم وغفص عرف
 تعلق الجار عن سال الى خرج مع كونه نصفاً بارداً فاصد اذ حيث ينقص المدي اذ عند

جانب العين سال منه الدم الى الجانب الاخر فان الحد يصدق عليه مع عدم تقضى الوضوء
 فخرج ملاحظة معنى السيلان الذي تقطعه المصنف عن المحيط في غاية السقوط وان في تحريمه
 حتى السيلان وتقييده تكلفا لاسباب بالنسبة الى تعلق الجوار المذكور وان التقضى المذكور انما
 يتجه لو كان داخل العين بما يلقته حكم التطهير (قوله وضحف ما قال الخ) واجب عنه بان
 الفرق بينهما ظاهرا لانه يقال خرج ماء البئر الى وجه الارض وسال ماء البئر الى وجهها
 والانتكاس مكابرة (قوله من الدبر) ينهم من هذا القيد ان الدود والحصى من القبل والذ كره
 ناقض كالريح وليس كذلك كما فهم من الزملي وصرح به فاضحان وغيره بل هذا ليس بملازم
 لما ذكر في تعليقه من قوله لان ما معها من البص وان قل حدث في السيلين كما قيل وناقض
 لما فهم من قوله لا يخرج رجع من القبل والذ كره فان تخصيص الريح بالذ كره في هذا الحكم
 يدل بطريق المفهوم على ان الدودة والحصى من القبل والذ كره ناقضان والجواب ان قوله
 من الدبر ليس باحترازي بقرينة مقابلة وما دل عليه بقلبه بل اتفاق (قوله لان ما معها
 من البص حدث) قيل يفهم من هذا عدم كون نفس الدود ونفسها وهذا وان كان موافقا
 لما ذكره البراءة لانه يخالف ذكر الحدادي ورد به لا مخالفة بينهما في الواقع في الحدادي
 ليس بمغاير لما في البراءة كما يظهر لمن رجع (قوله لكنه هنا سوداء) لضرورة في حمله
 الى السوداء بل لو قيد بقوله ما حدا من الجوف لزم الامر اذ المعلق الصاعد من الجوف ان
 ملائمة تقضى الوضوء قال في التمارين العلق ان صعد من الجوف لا ينقض الا ان يلام
 الفم لانه يمتثل به صفراء انجمدا وسوداء انعقد او يلغم احترق انتهى فاعرفه (قوله ولذا
 اعتبر ملائمة الفم) يدل مفهومه ما لو لم يكن سوداء لا يعتبر ملائمة الفم بل ينقض بالاقبل وهذا ليس
 بمراد بل المراد لا ينقض اصلا وان ملائمة الفم لكن ينبغي ان يقيد بالذ كره عن الرأس وان دل
 على هذا لكنه خفية (قوله اوفى) طلع او ماء ان بعد الاستقرار في المدة) واما اذا قام قبل
 الوصول اليها فالاصح لا ينقض مضاعفا (قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا) لعل مراد
 صاحب الهداية انه اى التي ملائمة الفم اذا خلى عن الموانع وابقى على طبعه شانه الخروج من
 الفم الى الظاهر فاعتبر حيث تحقق الخروج فالاقبل الخارج لم يعتبر خارجا لان شانه عدم الخروج
 والكثير الغير الخارج اعتبر خارجا لان شانه الخروج فلا يلزم الحمل على تلك القاعدة ولو سلم
 فالاصل غير منضبط اذ قد لا يخرج في الاكثر وقد يخرج في الاقل فخرج الى تلك القاعدة
 فيحصل الاشكال بلا احتياج الى ما هو تكلف في المال بان جعل الفم ليس حكا لتحقق
 كأنهم جعلوا قول الهداية على هذا المعنى لانه اى التي ملائمة الفم يخرج الى ظاهر الفم
 غالبا فاعتبر ذلك التي خارجا محققا فاقم ملائمة الفم مقام خروج التي من الفم فاوردوا عليه
 ان الاصل وهو خروج التي من الفم منضبط غير متعسر الاطلاع عليه اقامة ملائمة الفم مقامه
 تأمل (قوله فالمعنى ان خروج الخ) حاصله ان الاصل هو خروج البص وهذا في عصر اطلاعه
 انفس البص ليس بمرئي في التي فالظاهر انه ان كثر التي فيخرج معه البص والا فاقم مقامه
 ملائمة الفم لان خروج البص مع التي غالب في ذلك فلي هذا لا يرد شي مما ورد به جمهور المحققين
 عليه (قوله كذا دم) وكذا يتنفس علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها افراد
 ان كبرا والا كبعض وذهاب (قوله والسبب عند محمد) ومصحح هذا لان الاصل اضافة
 الاحكام الى اسبابها الا لما منع والظاهر من سوق المصنف ترجيح قول ابي يوسف (قوله
 وما ليس بحدث) اى اصلا بقرينة زيادة الباء كقوله قبل ودم ليرتك لم يسئل ليس بجس

عند الثاني وهو الصحيح وفقاً بصحاب الفروع خلافاً لمحمد وفي الجوهرة يفتي بقول محمد - لو المصنف ما بدا (قوله لا يرمى من خروج شيء) ان اريد الامكان فقوله كالمتيقن ليس بمسلم وان اريد الفعل والوقوع فذات هذه المقدمة بمنزعة (قوله ان لم يكن مستقراً على الارض) يعني ان كان الشخص بعد ازالة ما استند اليه مستقراً على الارض لم يكن حدثاً والاخذ ب (قوله لم ينقض كعاص) يفهم اكثر ما قيل عنه (قوله والاغماء) وكذا القسي والسكر ولو باكل المسببة (قوله يصلى بالتوضي) او بالتيميم (قوله احتراز عن وضوء في ضمن اغسل) لكن رجع في الخنية والقبح والنهر النفس عتوبة له وعليه الجمهور كما في الزخار الاشرافية كذا في الدرر فاعمل فيه (قوله وان اتعدت ههنا) لظاهر من سوق كلامه ان هذا داخل تحت التفريع وفيه نظر (قوله والمباشرة) اي بتجاس الفرجين ولويين المرأتين او الرجلين مع الانتشار (قوله للجانين) ولو بلا بلل على المعتقد (قوله لا يمس الذكرك) يكن يغسل يده تدباً (قوله والمرأة) وكذا الامر ولكن يتدب للفروج من الخلاف لاسيما للامام بشرط عدم لزوم ارتكاب مذهبه (قوله قهشرت فغطه) مستثنى عنه بقوله خروج نجس منه الى ما يظهر خارج من اذنه (قوله وكنا من عينه) ويديه (قوله قبح ونجوه كصديد) اورد عليه ان القبح والاصديد ينقضان ولو بلا وجع لانها لا يخرجان بلا علة وايد بقول الكمال (قوله يسقى) اي يسبل من السبلان (قوله المحدث البالغ بخلاف الصبي ولا بأس بدفعه اليه للضرورة (قوله ولا يمس مصحفاً) اي ما عدا ما كدرهم وجدار (قوله ولم يكره مسه بكم) وكذا قلبه بنحو عود واختلاف اوقاسه بغير أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المصغضة وانع اصح (قوله في الكتب الشرعية) في الدر عن السراجية المستحب عدم اخذها بالكم تعظيماً (قوله الا لتفسير) في الانبياء جواز ذلك لاسيما عند كون الغالب تفسير او المعلوم قرأاً (قوله ولا يرد العين) اي لا يرد العين من النظر الى المصنف ﴿فروع﴾ (لمصنف اذا بل وصار بمحال لا يقرأ فيه يد فن) كالمسلم لكن بلا شق اوسقف ثلاثا يبال عليه التراب كما في التاتارخانية او يوضع الى مكان ظاهر لا يصل يد المحدثين والغبار واما الاحراق والتأريوان جواز بعضهم وعمل عن عثمان رضي الله عنه فخرى ان لا يفعل به كما نقل عن النووي كراهته وعن البعض حرمة لانه خلاف الاحترام وعند تعارض اقوال العلماء يؤخذ بالاحوط وته لم ينقل مجوزى الاحراق المنع من الدفن فترجميع الاحراق غير موجه ويمنع الكافر من مس المصنف ولا بأس بتعليم القرآن وانغمه عسى ان يهتدى به ويكره وضعه تحت الرأس الاحتفظه ولقطة على الكتاب الامساك به قال في الدرر يوضع النعوش فوقه التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظم التفسير لكن في بعض حواشي التلويح يوضع الكلام على الفقه نكرة ازا به درهم عليه آية الا اذا كسره رقة في غلاف متباف لم يكره دخوله للخلاء به والاحتراز افضل يجوز رمي برائة العلم الجديد لبرائة العلم المستعمل لاحتزامه كحشيش المسجد وكنا منه لا يلقى في موضع يغسل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه فقه وفي كتب الضب تجوز مع الكراهة ولو فيه اسم الله وارسل يجوز نحو ليل فيه شيء قد ورد الدهى في نحو اسم الله بالبراق يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور ابساط المكتوب عليه الملك لله يكره بسضه واستعمله لا تعليقه لانه يفتوحه في البحر (قوله قرض الفصل) هو اعة بضم القين اسم من الاغصان وهو علم غسل الجسد واسم للاء الذي يغسل به وقال النووي الضم والقبح لفظه والقبح افصح واشهر عند اهل اللغة

والضم ما هو المستعمل عند الفقهاء (قوله المراد هنا الخ) بطريق عموم المجاز لا بطريق استعمال
المشترك في معنييه ولا بطريق جمع الحقيقة والمجاز لكن لا بد من بيان قرينة ذلك المجاز (قوله
فوساير البدن) البدن لا يشمل الرأس والعنق واليد لقلة اذ هو في اللغة اسم لما هو من الذكب الى
اليد كما في المغرب فكون تغليب الاكثر (قوله داخل لقلعه) اي الجلدة التي يقطعها الحاقا لكن
في لشرن لاية عن الكمال الاصح عدم ذلك بل يذهب المخرج لكونه خلقه ثم قال ينبغي انه ان كان
لا يشق لا يميز هو الا يميز تركه لكن السابق الى الحاضر وجوبه مطلقا جزا لتركه لاختلاف المشروع
الذي اتفق على فعله عامة المسلمين لعل لهذا قال في الاصح (قوله وغسل السرة وشارب الخ)
اوردته لوترك لفظ غسل وعطف السرة على القلعة لكان احسن لانه يحق فهم وجوب غسل
داخل الشارب والحاجب والحية صريحا ويندفع شبهة تكرار ورود ان هذا يستلزم اطلاق
البدن على الشارب والحاجب والحية وهو محذور مع ما فيه من مجة اطلاق الداخل على ما
تحت الشارب والحاجب اقول هذا ليس بحاسم لمادة الاشكال اذ اطلاق البدن على جوازه
ظاهر على انه يجوز ان يجعل من قبيل خلقها بتنا وماء بارد او اطلاق الداخل على تحت الشيء
ليس بمستلزم سيما على طريق المجاز (قوله وجميع الحية) وكذا شارب رأس لرجل ولو لم يبتدأ
(قوله والفرج الخارج) لانه كالضم لا الداخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها وبه يفتي
كالمين في الدروان اكمل بكامل نجس لكن ينبغي غسله حيث زجر او لم يعلم المخرج للقلعة (قوله
وتجب الضم) لكن يغسل ندبا (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة التفسير بلفظ الظفيرة دون نحو
الشعر (قوله وكفى بل اصلها) فلولم ينتل اصلها يجب تقصها مطلقا ولو اضرها غسل رأسها
تركته وقبل تمصده ولا تمتع عن زوجها (قوله لا تقص ظفيرة) اي ظفيرة الرجل ولو علوا
او تركها الامكان خلقه (قوله وستة) والحاصل ان ستة كسنة الوضوء سوى الترتيب واداه
كاداه سوى استقبال القبلة وقالوا لو مكنت في ماء جار او حوض كبير او مطر قدر الوضوء
والغسل فقد اكل السنة (قوله وغسل فرجه) قبل لاجابة انك لا اغشاء قوله وخبث يده
عنه لا يخفى انه هنا من قبيل اغشاء الثاني عن الاول وهما ليس بمنكر على انه من قبيل عطف انعام
على الخاص لافادة زيادة تأكيد في غسل اخرج لكثرة ومطمان عدم مبالاه على انه قبيل
ان غسل للمخرج من سنن الوضوء وان لم يكن به نجاسة لكن قوله ان كان في يده خبث
لا يبا هذه فاما لا يصح تعيد المصنف بذلك او هذا التوجيه الا ان يخص ذلك بخبث يده
فقط لكن في المنية الاستنجاء فرض عند الغسل وان لم يكن نجاسة وفي الحلبي لان فيه نجاسة
حكيمية وهي الجناية (قوله نى استعمال الماء الخ) لا يخفى ان المتبادر من ظاهر هذا التفسير غسل
جميع اعضاء الوضوء اذ المتبادر من استعمال الماء ما يكون بطريق الغسل ومراده التعميم على
ما يكون بطريق المسح ايضا فالاول ان يفسر بالوضوء بان يقال اي يتوضأ كما فعل بعضهم
(قوله الا رجله) كما روت ميمونة رضى الله تعالى عنها وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكن
قال في التوريم يتوضأ وقال في الدرر اطلقه فينصرف الى الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في
جمع الماء لما ان المعتد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد اغساله عن كل
البدن لانه في الغسل كعضو واحد فحيث لاجابة الى غسلها ثانيا الا اذا كان يده خبث
واهل القائلين بتأخير غسله انما استنبهوا ليكون البدء والختام باعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ
او لا لا يأتى به ثانيا لانه لا يستحب وضوءان للغسل اتفاقا اما لو توضأ بعد الغسل واختلف المجلس

على مذهبا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب انتهى اقول هذا اى غسل
 القدمين في الوضوء هو الموافق لرواية عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها من غسله
 صلى الله تعالى عليه وسلم قدميه في الوضوء لكن قال في التارخانية وعلمنا واخذوا
 برواية ميمونة رضي الله تعالى عنها (قوله مستوعب جميع البدن بلا اسراف) قيل
 هو بمثابة ارطال من الماء لكن في الفهستاني والجوهرة لا اسراف في الماء الجاري
 فافهم (وقيل يبدأ بالراس قال في الدر هو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في البصر
 وبه يضعف تصحيح الدر انتهى وهكذا نقل الشربلاني عن البصر وقال وكذا في الكتاب
 يعني الهداية ونقل تصحيح المجتبى مثله وقال في الحلبي وهو الاصح فالاولى ان يضئارا المصنف
 في المتن او يشير في الشرح (قوله وليس له) معنى لان غسل رجله جزء اخير من الفسل فلامعنى
 لبدنه به لاحفظ ولا حكما كذا قيل (قوله وسسته الدلك) وقيل يديه فليس بشرط هندنا
 خلافا لما قال في التارخانية وخلافا لابي يوسف وحده ايضا انه يملك في اليوم البارد (قوله
 لما ينام ان البدن كله عضو واحد) في الفسل (قوله خروج جنى) اى من العضو والا فلا يفرض
 اتفاقا لانه في حكم الباطن (قوله عن موضع) هو صلب الرجل وتزائب المرأة ومنه ايضا
 ومنها اصغر فلوا غسلت فخرج فيها منى ان منها اطابت الفسل الا الصلوة والا لا (قوله
 بشهوة) اى لذة ولو حكما كقول (قوله وان لم يخرج من راس الذكر بها) وشرط ابو يوسف
 وبقره يفتى في صيف خاف رية او استحي كما في المستصفي وفي الفهستاني والتارخانية عزيا
 لتوازل ويقول ابي يوسف نأخذ لانه ايسر على المسلمين قلت لاسيا في الشتاء والسفر
 وفي الخاتبة خرج منى بعد البول وذكره مثله في الفسل كما في البصر وعلمنا انه وجد الشهوة
 وهو قيد قولهم بعدم الفسل بخروجه بعد البول كذا في الدر (قوله لا غسل عليها) قال
 في البصر هذا اذا لم تنزل واذا لم يظهر على صورة الآدمي (قوله على مكلفهما) فلو احدهما
 مكلفا فليبه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى ينسل ويؤمره ابن عمر ثانيا
 لا وجوبا (قوله لا يفرض ان تذكره) قال في الدر اجماعا لكن يحصل ان ليس ولم ير الاثر
 سيما عند نوم طويل وحرهواء ولم يوجد في الكتب خلافا فقل انه احتمال ضعيف لا يكون
 مؤثرا في شرح حكمه (قوله كما في القنطرة) لا يخفى ان المطلوب ليس التذكر فقط وهذا لا يدل على
 غيره وانت نعم كما في قوله بلا ازال ايضا (قوله في الذخيرة الى آخره) الاول ان يأتى هذا النقل
 قبل نفي المتن لانه لا يتعلق به بشرح هذا النفي (قوله فلا يجب الابتيقن) ان اريد من لزوم التيقن
 التيقن في كونه منيا فينقض بالصورة التي يتعين فيها كونه مذيا او شك بين كونه منيا او ذيا
 مع تذكر الاحتلام وان التيقن في الاحتلام بالصورة التي تيقن المني مع عدم تذكر الاحتلام
 وان التيقن فيهما فالامر بظاهر الا ان يقال التيقن بواحد منهما بلا تيقن (قوله عما قيل
 هو رواية محمد من غير رواية الاصل قال في التارخانية وبه اخذ بعض المشايخ وقال شمس
 الائمة لا تأخذ بهذه الرواية (قوله وجب الفسل ان وجد لذة بالجماع) قال في الدر لا وضع الوجوب
 (قوله عند انقطاع حيض وتنفاس) اورد ان الانقطاع طهارة وبها يجب الطهارة الفسل الذي
 هو طهارة ليس بمعقول فالظاهر كون الموجب ظهورهما لكن لزومه عند الانقطاع لتلايف
 الفسل ولا يخفى ان لزوم الفسل عند الانقطاع لا يوجب كون المؤثر هو الانقطاع (قوله
 ولا عند ادخال اصبع) ونحوه كذا في غير آدمي وذكر خشي ومبت وصبي لا يشتمى وما يصنع من نحو

خشب (قوله ووطئ البهجة) وكذا الصغيره التي لا يجمع مثلها والمبنة (قوله اتي عذراء)
وكذا اذا كانت ثيابا ولم تنوار الحشفة كما في التارخانية (قوله لا غسل عليهما الا اذا حبلت)
لا تزالها وتعيد ماصلت قبل الفصل كذا قالوا وفيه نظر لان خروجه منيها من فرجها الماخيل
شرط لوجوب الفصل على الفتي به ولم يوجد قاله الحلبي (قوله لا ما قبل في الخائبة) لو اغتسل
بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجبا ويكتفى بغسل واحد لسيد وجمعة اجتماع جنابة (قوله
وعرفة) اي جبل عرفة بعد الزوال (قوله ثلاثهم الى آخره) لم يفرق في التنوير بينهما في كون
الوجوب للصلاة فيهما وقال صاحب الدر في شرحه هو الصحيح كما في غرر الاذكار (قوله ولكذا
وكذا لدخول المدينة ومزدلفة ضحاة يوم النحر والوقوف وعند دخول من يوم النحر الى الجمره
وكذا الفصل المبني للجمعة وليلة البراءة وعرفة وقد راها (قوله وكسوف) اي لصلوة كسوف
وكذا فرج وظلمة ودرج شديتين والحضور بجمع الناس وابن لبس ثوبا جديدا ولتائب من ذنب
وقادم من سفر والمستحاضة انقطع دمها (قوله واختلفوا والمختار الوجوب عليه) لانه مما
لا بد له منه فاجرة الحمام عليه ولو سكتان الاغتسال لاجن جنابة وجب قبل الظاهر انه
لا يزيده (قوله دخول المسجد لا مصل) عيد وجنازة ورباط ومد رسة ذكره المصنف وغيره
في الجنب قاله الدر الا لضرورة فلو احتج فيه ان خرج سريرا يتيم وان مكث الخوف فوجوب
ولا يصلي ولا يقرأ القرآن (قوله ولو قد راها لم يكن) يعني لو فرض عدم كون هذا الموضع
مسجدا فالطواف للجنب حرام فالحرمة لذات الطواف لا لاجل المسجد لا يجوز لهما الطواف
الظاهر بالنسبة الى قوله في المتن وحرم عليه الطواف بصغير الجنب ان يرد الصغير هنا لكن
لكون القصد نقل عين عبارة المستصفي لم يغيره لكن الاول ان يثنى الصغير في المتن بعد ذكر
الحائض منع وحرم على الجنب دخول المسجد (قوله ولهذا واجب عليهما الظاهر ان هذا
هو مذكور الصروجي) (قوله فقبل الخ) وقيل الاول للعداوى والثاني للكرخي وهو الاصح
كما في التارخانية عن الظهيرية فالاول امان يقتصر عليه كما في الدر او يشير الى رجائه (قوله
حرفا حرفا) اي كلمة كلمة مادون آية كما في البرازية (قوله ومس ما هو) قيل مستدرك بما تقدم
من قوله والمحدث البالغ لا يمس مصحفا (قوله ونقل محمد) في التارخانية انه مكروه عنده وهو
قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وبه اخذ ابو الثيب وافق ابو جعفر الا ان يكون اقل من آية
ووفق الحلبي ان كان حائل بين يده والصحيفة فيؤخذ بقول ابن يوسف والافقول محمد
لا يثنى ان الكلام فيما ليس بمحائل فهذا التوفيق والتفصيل ليس بحسن (قول لا قراءة الفتوت)
ذكره بعد دخوله في غموم قوله ولا بأس في الادعية لما نقل عن محمد بن كراهته لكونه قرأ ما عند بعض
الصحابه (قوله ودفع المصحف) مناسبة للوضوء اقوى منها للفصل بالكم قال في التارخانية
عن الظهيرية الاصح هنا عدم حل المس بالكم وعن الثانية وهو المختار وهو ايضا اختيار
الهداية فالاول اختيار هذا الجانب وان كان ما اختاره مختارا لصاحب المصيح (قوله وقيل
يكبره) لا مرطي فتزيهية (قوله تغلب الى طبيعة اخرى) اوردي الجلد والبهار ورد المراد الطبيعة
الغير الملازمة للماهية (قوله من تلك المياه) وان قليلا (قوله او ما في المولد) وان كلب الماء واختره
(قوله البري يفسد) الاصح اهان كان له دم سائل وهو الماسترة بين اسبابه فيفسد كية برة
ان لها دم والافلا (قوله او خارجه) وكذا لو تغلبت فيه الا في حق السرب لخرية لعمد (قوله
يمكث) فلو علم تنده بفساد لم يميز ولو شك فالاصل الطهارة (قوله فتوهم بعض الشراح) والقول

انما في الهداية خبر رواية النهاية كما توهم بعبد (قوله وليس كذلك) وقد يجب ان يلاحظ
 الماء في الاوصاف الثلاثة فان المخالط للماء اذا لم يوافقه فيها فان غير الاثنين او اثلث لا يجوز الوضوء
 به والا جاز لك لا يخفى ان هذا ليس من هذا القبيل بل من قبل القلية كما يأتي في الصحيفة الثانية
 (قوله لو وقع) اي التي في الماء (قوله او بالافلا) اذا شددت قصرت واذا خففت مدت واذا كسب
 بالالف تبعت المد والتعقيب (قوله يجوز به لصلوة) ان لم يكن التغير بالطبع (قوله وزعفران)
 قيا عن البصران امكن الصغ به لم يميز كنيذا التمكن الظاهره على الزاوية المارفة بها بقوله
 في الاصح اذ هذا القول اشارة الى نفي ما نقل عن القية لحد بن ابراهيم انه لو طهر لون المخالط
 في الكف لا يجوز به التوضي وان جاز الشرب وغسل الاشياء به (قوله ان يقي رقبته) واسمه ايضا
 (قوله بخلاف ما اذا غير احد اوصافه نجس) المذكور في الكتب ان هذا حكم الماء الجاري
 والمفهوم من هذا الكلام سبأه و سبأه كونه حكم غير الجاري كيف والماء القليل نجس
 بوقوع النجاسة ولو لم يتغير احد اوصاف (قوله في قوله عليه السلام) الحديث وارد في حق الماء
 الجاري وما في حكمه كما في الزيلعي فلا تقرب (قوله فاخترت من مختار الهداية) اورد انه ليس
 مختارا للهداية بل ذكره مؤخرًا بصيغة التريض قال الزيلعي عن الشايح والصفحة الاصح انه
 اي الجاري ما قد جازا ومضى عليه البصروية الدر (قوله لم يثره) اورد ان هذا مختص بفبر
 المرقى وظاهر عبارة العموم به وبالمرق كالجيفة واجيب كسني بدلالة قوله لم يثره على ان المراد
 لم يثره فان النجس اذا كان مرثيا يترب الحكم على نفسه لا على اثره وفصل حكم
 المرقى بالانجسه المقام اقول لانسب اختصاص هذا الحكم به بل عام للجميع لما في الدر ان
 العموم رجح الكمال وقال تليذه الشيخ قاسم انه المختار وقوله في النهر وافر المصنف
 وفي القهستاني عن المضمرات عن المصاب وعليه الفتوى وقبل ان جرى عليها نصفه فاكثر
 لم يميز وهو احوط (قوله وهو عشر في عشر) قال في التنوير بعد بيان حكم الجاري وكذا يجوز
 براكه كذلك والمعتبر اكبر رأى المبطل به فان غلب على طه عدم خلوص النجاسة الى الجانب
 الآخر جاز ولا اوقال صاحب الدر في شرحه هذا ظاهر الرواية عن الامام واليدرجع محمد وهو
 الاصح كما في الغاية وخبرها وحقق في البهرات المذهب به بعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع
 الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشرعية لكن في الشهرة وانت خبير بان اعتبار العشر
 اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا افق به المتأخرون الاعلام انتهى (قوله)
 يذراع الكرباس ست قبضات ليس معها اصبع قائمة اصلا) وقبل الاصح ان يعتبر في كل زمان
 ومكان ذراعهم لكن في الحلبي فيه نظري فاضحيان الصحيح والمختار ذراع المساحة ونقل ايضا
 عن الهداية (قوله للتوضي) وقبل للاغتيال اورد عليه ان هذا الاختلاف انما هو فرع الضبر
 العظيم الذي معنى انه لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الآخر وهو غير مذكور هنا كما
 في الهداية والكافي لكن المفهوم من التاتارخانية الاطلاق (قوله ان كانت مرثية نفسها
 اوتارها) فلا بد ان يثبت ان يدار الحكم على ظهور النجاسة مرثية اولا (قوله وقد يعتبر وجه
 التريض) المفهوم من اداة التقليل معلوم من شرحه (قوله لان النجاسة الى آخره) المطلوب
 نجاسة جميع الجواب واللازم من الدليل بنجاسة جانب العرض فقد فاللازم ليس بمطلوب
 والمطلوب ليس بل لازم فلا تقرب لعل هذا وجه كونه مختارا (قوله فلا يتنجس) وجه التفرغ
 ان الماء طاهر في الاصل بقينا واعتبار الطول والعرض انما يغيد ان النك وهو لا يزال البقن

ولا يدرك فيه تعارض الخطر مع الإباحة ولا صل في ذلك ترجيح الخطر (قوله هو المختار) قيل
تقلاص المكالم لو اعتبر الأصح يعني اعتبار غلبة على المبني ينبغي أن يعتبر أكبر الرأى
(قوله الخوض إذا كان أقل) هذا بظاهره مخالف للمختار ومؤيد لجانب أبي سفيان إلا أن يقال
المختار عند وجود الطول وهذا المقول عند عدمه لكن مع كونه في نفسه خفيا في تخصيص
هذا المعنى لإبلايم على ما قصد من تأييده من تأييد المتن (قوله هو الصحيح) وقيل يعتبر أربعة
وآربعون وقيل عمانية وآربعون نقل عن اكتمال المختار ستة وآربعون (قوله الرواية بالقصر)
لعل وجهه عدم كون هذه المختصات مادة حقيقة ولهذا فاجبا في قيده بالماد من تلك مادة حقيقة
(قوله هو السيلان والارواء والآليات) أن أريد المجموع من حيث هو مجموع وفيه بقاء البحر اذ ليس
فيه رواء وآليات وإن أريد واحد منها فينصو ماء البطيخ اذ فيه ارواء ولم يميز به الوضوء
والقول أن عدم الآليات بقاء البحر لعارض والكلام فيما لا عارض له لا يثبت له لانه ماء البحر
لم يزل عن طبعه بمعارض كالماء الجاري بل عند تخليه على طبيعته فشأنه عدم الآليات (قوله
كشرب الريحاس) الإطلاق الشجر عليه مع كونه من الآليات على ما فسروا لوجود السابق له اذ كل نبات
له ساق فشجر كما قيل فانه على عمومته مسكنا اذا اشربة في الاصل اسم لكل ما يشرب فسامل
لعموماء القرو وغيره وما قصد هنا الاختصاص بشرب الريحاس كما فهم من الايضاح فافهم
(قوله ما يكمل الامتزاج او بطله الامتزاج) اورد على المختص بالماء المستعمل لا ينبغي ان القسم
هنا الماء الطاهر والمستعمل كالماء الجس فلا غبار (قوله لا يقصده الى آخره) فلو قصد به
التنظيف كاستنسان وصايون جازان بقي رفته (قوله بحيث لا يخرج بلا علاج) مفهوم هذا
اعماله في الهداية لا المحيط في الاطلاق اشارة الى اختيار جانب الهداية كما يشير اليه تقديمه
فيما مر من السرح والا فليزم نوع من المخالفة بينهما (قوله فالاول ان جرى) هذا ما ذكره
سابقا بقوله اوطه رجمد (قوله والمستخرج من النبات) فلو خرج بنفسه بلا استخراج فكذلك
على رواية المحيط لان هذا الماء مقيد لا يتوضأ به عنده فلو امتزج بالماء لمطلق يعتبر القلبة واما هي
رواية الهداية فالامر ظاهر الى اختيار جانب المحيط وقد سبق الاشارة الى اختيار الهداية الا ان
يقال لعدم ترجيح احد الطرفين عنده اسرار الى اختيار احدهما في موضع والى اختيار الآخر
في موضع آخر (قوله وان خالفه في صفة او صفتين الى آخره) هذا هو الثالث غيرها الاسلوب
ليترتب قوله يعتبر فيه القلبة من ذلك الوجه (قوله فان كان لونه وطعمه) مثال للحصاة لغة
في الوصفين المفهوم منه لزيم وجود القلبة في كلا الوصفين والمفهوم من ان يلحق ومن السابق
والسابق كفاية القلبة في احد الوصفين اي وصف (قوله وكذا ماء البطيخ) مثال للمخالفة
في وصف واحد وبما استعمل اي ولا يجوز ان يعمد استعمال لقربة اي واب سواء في الوضوء
كوضوء غير المحدث او في غيره كغسل اليد للاكل او من الاكل بنية السنة (قوله ارفع حدث
اي لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو لتبرد فلو توضأ غير المحدث للتبرد
لم يكن مستعملا كزيادة على الثلاث بلانية قربة وكسمل نحو فخذ او ثوب طهرين
او دابة فكل (قوله بكل من القربة وازالة الحذب) وزيد ثالث وهو ما استعمل لاسطة فرض
بان يفصل بعض اجزاء السسل والوضوء فانه يسقط الفرض وان لم يسقط الحدث لعدم التجري
وزيد اربع هو ما استعمل لسنة كماء الفضضة والاستسقاء فتأمل كذا في لدر (قوله غير متوى)
هذا بيان لما يستعمل لرفع الحدث لا ينبغي ان قوله رفع حدث عطف على مدخول لام الجارة
الاجلية فليزم النية باضروية اذ المستعمل لاجل رفع الحدث ان يكون بالنية فلا يكون بآتاله

الان يقال ان هذا الماء هو الستمل لتبرده مثلا فيلزمه رفع الحدث لعدم اشتراط النية فيه
عندما يفيد عليه التزاما او انه من قبيل علقها بتنا وماه باردا (قوله يصير مستعملا) كون
هذه المياه مستعملا انما يكون بالانفصال عن المضمون وان لم يستقر في شيء على المذهب وقبل
اذا استقروا رجع للمرج ورد بان ما يصب مندبل المتوضي وشباهه صفوا اتفاقا وان صكك
(قوله وان كان طاهرا) ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيها
للاستقذار (قوله غير طهور) حدث بل ثلبث على الارح (قوله الاهاب) وكذا نحو الماشاة
والكرش ولهذا قيل الاولى التعيم (قوله يطهر بالبياض) ان يحمل البياضة والابجد الحبة
لا نجسها والغارة فلا تكون المقام للاهانة اذ المقام مقام عدم الطهارة وعدم الطهارة امر
مستهان اليه والختير اولي بالاستهانة فيقدم فيندفع ما يتوهم ان كون المقام للاهانة لا يتنافى
قوله اما الثاني فلكرامته (قوله فلكرامته) فلو ديع طهر وان حرم استعماله حتى لو طعن عقده
في دقيق لم يؤكل في الاصح احترازا واذا كلامه طهارة جلد قلب وقيل على ما هو
المستند (قوله يطهر بالذكوة) اى الشرعية فلا يطهر بالذكوة الجوسى وصيد الحرم وتارك
التحية هذا وقيل مطلقا وقيل هو الاصح كافى الشرى لالة وفي الدر ايضا وما يفرح من دار
الحرب كسجباب ان علم ديفه بطاهر فطاهر ان نجس قبض ومن شك نفسه افضل
(قوله لم التعكك) اجيب عنه بان تقدير الكلام ما يطهر جلد به بالبياضة يطهر جلد به بالذكوة
فرجع السائى لبس باجني عن الاول لما كان مضافا الى غيره وان التعكك عند عدم اللبس
صححوهنا ذكر اللحم يدفع اللبس (قوله وان كان في الهداية خلافة) قبل عن الغرض
الغرض على طهانه (قوله وشعر الميتة غير المختير على المذهب) فالاولى الاشارة اليه وشعر
الانسان يعنى غير المتوفى كافى الدر ولو حيا ولهذا صرح به (قوله وعظمه) وكذا سنة
مطلقا واختلف في اذنه في البدايع فصحة وفي الثانية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كينة الا
في حي صاحب فطاهر وان كثر وقصد المله بوقوع قدر الظفر من جلد لاله لظفر (قوله
فلان الحيوة لا تحلها) فالاصح واللبس طاهر ان بصوم هذا العلة ولهذا لا يتألم بقطعها
فلا يصلها الموت اذ الموت زوال الحيوة كذا في الهداية او رد عليه بان هذا التعريف يوجب
عدمية الموت وقد قال تعالى خلق الموت والحياة ويقضى ~~مكون~~ التقابل بينهما لعدم
والملكة وقد اتفق المتكلمون على التضاد وان هذا انما يسقيم على مذهب الفلاسفة القائلين
بعدمية الموت لاهل المتكلمين القائلين بالوجودية واجيب ان معنى خلق الموت قدره وعدم
مقدور وان هذا التعريف لبس بالماهية بل بالرسم اللازم اذ الموت معنى يزول به الحيوة وبأن
لا نسلم ان زوال الحيوة لو كان عدما لكان حيا لان عدم زوال الحيوة عبارة عن الحيوة ثم قال
في الأكل لا يقال ما ذكرتم عن اللبيل استدلال في مقابلة النص لان الله تعالى قال من يحيى
العظام وهى رميم ولا خفاء في دلالة على ان في العظام حيوة لان المراد من يحيى صاحب
هذا العظام لكن جل اليساوى هذه الآية على ظاهره كما هو الاصل في التصوص والقول
انه كذلك عند الشافعية لجنسية العظم عنده والاعاضى فسر على مذهبهم مدفوع في شرح
الجمع ونحوه ان الشافعى يقول بعدم الحيوة في المقام ايضا نعم عنيد مالك بجمل فيه الحيوة
لكن لبس بمذهب لاحدنا تأمل (قوله وقيل لا) في الشرى لالة عن الكمالات ترجيح هذه
الرواية ونعنيها واكتفى صاحب التوير بهذه الرواية حيث قال ولبس الكلب بنجس العين

وقال صاحب الدر في شرحه أي عند الألم وعليه الفتوى وإن رجم بعضهم النجاسة كما بسطه
 ابن الشحنة في باع ويوجر ويضن ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو أخرج حيا ولا يصب فيه الماء
 لا يفسد ما بالبر ولا الثوب باتفاقه ولا يصبه ما لم ير رشه ولا صلوة حاملة ولو كيرا وشرط
 الحلواني شدة فقه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره انتهى (قوله وفي فتاوى أبي الليث)
 الفرض من هذا النقل إثبات طهارة الشعر ونجاسة الجلد (قوله ولو أصابه ماء مطر)
 لأن الطاهر منه الإطلاق وقد نقل التاتارخاني عن تلك الفتاوى عن موضعها الآخر المطر
 إذا أصاب جلده منع والا لا وهذا هو المختار للفتوى كما في الخلاصة لكن في قاضين الكلب
 إذا خرج من الماء فاصاب ثوب انسان قيل إن كان ذلك ماء المطر لا يفسد إلا إذا أصاب
 جلده وفي ظاهر الرواية إطلاق ولم يفصل انتهى وبالجملة بين كلامي تلك الفتاوى عدم ملازمة
 الآن يحمل الإطلاق على التقيد كما في الأصول من أن المطلق محمول على المقيد في مثل هذا
 الموضع فالأولى أن يجعل التفصيل بين إصابة الماء إلى الجلد وعدمها مطلقا ماء مطر أو غيره
 كما في بعض الفتاوى (قوله نجس) أي مخففة يجوز للتداوى اختلاف في التداوى بالمحرم وظاهر
 المذهب المع في رضاع البصر لكن نقل المصنف عنه وهناك الحواوي وقيل رخص إذا علم فيه
 الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص المحرم للمطشان وعليه الفتوى كذا في الدر لكن زاد في بعض
 الفتاوى أن أخبر طبيب حاذق مسلم أو عادل **فصل** (بثردون عشر في عشر)
 وفي التنوير في هذا المثل بثردون القدير الكبير كأمه بن علي ما مر من المتمد (قوله وأورده) قيل
 والواقع فيه أورده وهو الظاهر (قوله ذكره قاضيان) وقد سبق البيان هنا أيضا (قوله
 وإن عني خرم حمام وعصفور) إطلاق العفو يشعر النجاسة كما هو رأي البعض دون الطهارة
 كما هو رأي الآخر مع اتفاق الكل على سقوط حكم النجاسة وأما ذرق سباع الطير فخله
 في الأصح بعد الاتفاق في إفساد نحو الثوب والأواني إن طاح حسا (قوله كروث الإبر) قيل هي الأطراف
 الحادة منها لا يعني قدر الجانب الآخر وقيل هما سيان للحرج ثم قيل هذا مختص في السياب
 والأيدان وأما في الماء نجسة ليس بمعفو وأورد أن هذا ليس بمختص بالبر بل عام لنحو الثوب والبدن
 (قوله إلى أن التلث كثير) بخلافه ما في الدر عن البعض أن التصير بالبرتين اتفاق لأن ما فوق
 ذلك كذلك ويؤيده ما في الصرنبلالية عن الجامع بكرة أو بعتان لم يفسد ما لم يكن كثيرا
 والتلث ليس بكثير فاحش والكثير يستكثره الناظر وهو الصحيح عند الأكثر (قوله كما إذا وقع)
 التصير بالبرتين اتفاق أيضا كما مر (قوله لأن من عادتها) فيه إشارة إلى أنه لا يعني في نحو الأتاء
 لعدم الضرورة (قوله حيوان دعوى) أي غير مائي (قوله لأن حكمه يفهم) لا يعني أن التفسخ
 فوق الاتفاخ فعند عدم ذكر التفسخ يتوهم كون حكمه فوق حكم الاتفاخ كلزوم نقل
 الأحوال وتطهير الأجبار فالأولى الذكركتنب القوم نعم يمكن دفعه بأن مثل هذا الوهم
 يوجد في جميع دلالة النص ويلزم أن لا يكون حجة وطريقا إلى المعنى أصلا وليس فليس بطريق
 الأولوية قبل لا يعتبر دلالة النص في غير كلام الشارع بنقل من السير الكبيرة لوقيل اعط
 هذا الدرهم لزيد لفقره لا يجوز أن يعطيه لعمرو لكونه أفقر منه يد عليه أن عامة الشراح
 بل المصنفين يتفقون عليه من غير تكبر فلعل الثقل ليس بصحيح أو مختص بمحل أو يحكم
 وفي المثال عدم الجواز يجوز لقوت شرطه أو وجود مانع كما في المفهوم المخالف (قوله إلا وحال)
 جمع وحال بالتحريك الطين الرقيق (قوله زح كلها) لكونها معينا (قوله فقد رما فيها) أي

وقت ابتداء الزح وقيل وقت وقوع البص (قوله وهو الاصح به يفتى) وقيل بقدر ما فيها
لا يظهر الفرق به عما تقدم بل البعض عبر عن المعنى الاول بقوله بقدر ما فيها وبالجملة
اختصاص دلالة قوله قدر ما فيها بما اراده من المعنى ودلالة قوله بقدر ما فيها بما اراده من
المعنيين في غاية الخطاء كما اشار اليه البعض (قوله وقيل يزح) قيل القوي على هذا وقيل هذا
ايسر والاول احوط (قوله افتى بما شاهد) كما اشار الى وجه تمرين هذا القول اذ المطلوب
كلى وما افاد هذا السبيل يقتضى الاختلاف باختلاف الايار وقد نيه عليه الحلبي في مخرج
المنية حيث قال لا ينفى القوي بالمتشئين مطلقا بل ينظر الى غالب آبار البلدة لكن في الملتقى
اطلق القوي عليه فينهما نوع مخالفة فافهم (قوله دلوا وسطا) قيل الوسط هي المستعملة
في البلدة وقيل ما يسمه الصاع وقيل دلوتك البئر واختاره صاحب الدر لكن بمقايسة ما سبق
الاشبه بالغقه ايضا الرجوع الى ذوى بصارة اذ المستعملة في البلدة وفي البئر لا يطرده ويتنظم
بل ربما تشاوت لعله لما ذكر لم يصرح بيان الوسط ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والحبل
كطهارة عروة الكوز بطهارة اليد البصة التي غسلت من مائها وان مات نحو فارة
والميت المسلم بعد غسله لا يفسد بخلاف الكافر ولو غسل والشهيد كالفاسول كما في البصر
لعل هذا محمول بما عدم فيه الدم لما في التارخانية وغيره بان عدم الشهيد ليس بطاهر في حق الغير
(قوله وما جاوز الوسط) الجواز وان كان متبادرا في نفسه في جانب الزيادة لكن
هنا بقرينة المقام عام له ولجانب نقصان فلا يرد الصواب وما خالف الوسط
لبشمل صورة النقصان ولو سلم انه مفهوم بالمقايسة او بالدلالة (قوله وما بين
الدجاجة والنساء) والنساء نفسه كالادى فالاولى ان يذكره هناك فالى الاربع
اي الى اربع فارات (قوله ولو خسا فار يعون الى التسع) الاظهر ولو خسا الى التسع
فار يعون (قوله وفي السورين) اما السور الواحد فكالسباجة (قوله في حق الوضوء) وكذا
في حق الغسل فالاولى التعميم وما عجن به فبطع للكلاب وقيل يباع من شافعي وقيل للنصارى
ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق ولا يفتى لهائم كما في التارخانية فيصكم بمجاستها في الحال
كن وجد في ثوبه نجاسة ولم يدرك حتى اصاب لا يبعد شيئا بالاجاع كما في الزيلعي حتى اذا كانوا
غسلوا الثياب وكذا اذا توضؤوا وهم متوضئون فلا يلزم اعادة الوضوء كما في الوائبة وكذا اذا غسلوا
الثياب ولبست بنجسة كما في الشر بنبلابة لكن نقل عن شرح المنية وجوب الغسل تعقباعليه
اقول في نفس منية المصلى اطلق الكلام بغسل كل شيء اصابه ماؤها (قوله لتوهم ان التفسخ
يقتضى مثل هذا) التوهم بتصور فيما مر كانه (قوله لبست كما ينبغي) واجيب انه لما سوى حكمهما
فما سبق فعند الاكتفاء هنا يا أحدهما يعلم حكم الاخر دلالة او مقايسة على ان التفسخ لا يوجب
الاكثرية المقصودة اذ يجوز تفسخ بعض الحيوان في بعض الازمان اسرع ويجوز ان يتفسخ
في الخارج ثم يقع في البئر (قوله وكان من الواجب العكس) اوردان حواله جواب المسئلة على
طريق الاولوية لبست بواجبة على المصنفين بل الاحتياط في عدمها انتهى تأمل (قوله وقالا
تجسها منذ وجد وان تنفخ) قيل ويه يفتى ولو وجد في ثوبه منيا او بولا او دما اعاد من آخر
نوم و بول ودم رطاف (قوله بل غسل ما اصابه ماؤها) قيل هذا مخالف لتصریح الزيلعي والبصر
والفيض من عدم الغسل هذا من عدم فهم المراد من كلمة بل اذ المراد هو التزقي لا الاضرار
(قوله غير الكلب والخنزير) والصحيح عدم الافساد ما لم يدخل فيه كما في الزيلعي كما مر لكن

عن الهابة بافساد موان لم يكن اصابه الفم (قوله او نجسا لكن لالعينه) يعني نجسا لم يقرب منه ما يذكر
 ان بدن هذه الحيوانات طاهر وباسيد كرفي آخر هذا الفصل ان ظاهر البدن منها طاهر
 حكما الخ فلا يرد ان كون هذه الحيوانات نجسة ممنوع وله مناقض لهذه المذكورين كيف
 يتصور التناقض بين كلامين يصلح احدهما مفسرا للآخر وقد وقع في الخلاصة ويستحب ان يترجح منها عشرة
 فيستحب ترجحه قبل الظاهر منه ترجح كله وقد وقع في الخلاصة ويستحب ان يترجح منها عشرة
 دلاء اقول قوله الظاهر منه ترجح كله ممنوع بل الظاهر ليس ترجح كله بقربته انه صرح الكل
 في موضعين قبله ثم سكنت هنا فالظاهر ان الكل ليس بمراد لعل وجه عدم بيان مقدار الترجح
 لعدم القطع عنده اذ في رواية عشرة وفي اخرى عشرون ولم تنف ترجيح احدهما على الاخر
 (قوله وسور الادمي) لكن يكره سور المرأة للرجل وعكسه للاستلذاذ واستعمال ريق الغير
 لا يجوز في الدر عن المجنب (قوله وسور كل ما كول كذلك) ومنه الفرس في الاصح ومثله ما لا دله
 او رد عليه المفهوم من عبارة المس هذه عدم طاهريه سور غير ما كول اللحم والفرس غير
 ما كول اللحم عند الامام وسوره طاهر في الصحيح وجل هذا الكلام على قولهما من ما كولية
 اللحم عندهما بعيد يمكن ان يقال المراد من الما كولية هنا ما لا يكون محرما ولحم الفرس ليس
 بحرام بل مكروه بل كراهة تنزيه في الصحيح على ان الفتوى ان الامام رجح عن حرمة
 قبل موته بثلاثة ايام الى قولهما كما في ذبايح الدر عن العمادية ويمكن ايضا ان يقال ان المراد
 من الما كولية انه اذا خلى وطبعه ان يكون ما كولا وعدم ما كولية الفرس لعارض الكراهة
 كما بين في محله (قوله حرمة لجمها) حرمة ناشئة من كونها نجسا بقربته ما تقدم من قوله انفسا
 او نجسا لالعينه كالحمار والبغل والهرة الى آخره فيندفع ما اورد على قوله وهذا يشير الى الترتب
 الى آخره بله ينبغي ان يكون الامر على العكس اذ الحرمة لا توجب النجاسة كما في التراب حتى
 يكون كراهة السور بها اشد اذ منشأ الحرمة اذا كان النجاسة وكان ما تقدم قرينة على ذلك
 فاناسب ايجاب النجاسة ولا داعي لبيان الفرق بين نجاسة العين وعدمها لان المقصود
 حصول مجرد النجاسة لا تفصيلها (قوله فور شربها) قبل المراد من الفور قبيل شربها ثلث
 مرات (قوله وسور الدجاجة المخلاة) وكذا ابل وبقر جلالة (قوله مكروه) اي تنزيها
 في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كما كوله لفقر (قوله لكنها سقطت الى آخره)
 لا يخفى المنبأ من سقوط الشيء سقوطه بوصفه في تفرع قوله فبقيت الكراهة خفاء
 لان اعتبار السقوط بوجوب زوال الكراهة ايضا وبالجملة لا بد من دليل (قوله وقال سور الحمار
 طاهر الى آخره) لا يخفى ان الحاصل من مجموع هذا الكلام هو اثبات المشكوكية اذ كونه طاهرا
 في ذاته مع عدم التوضي به حال الاختيار والجمع المذكور هو الذي اراد وامن المشكوكية كما
 سيذكر (قوله فقيل) وقيل لا يخفى انه متفرع على قول المشايخ فيثبت لا يوجد الفارقة بين القول
 الثاني وبين ما سبق من قوله وبعضهم والظاهر انهما متساويان فان قيل يجوز ان يكون تفرع
 القيل الاول بالنسبة الى المشايخ وتفرع القيل الثاني بالنسبة الى بعضهم قلنا مع بعده من تبادل
 العبارة يكون قوله في المتن واذا كان مسكوكا الى آخره وقوله في الشرح عند بيان قول بعض
 المشايخ واذا لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم آيا من هذا التوجيه (قوله كنا في الكافي) عبارة
 الكافي وعليه الجمهور لا وعليه الفتوى كنا قبل لكن يبعد دلالة ذلك عليه التزاما ما اويصل
 قول القنية تفسيرا والظاهر ان الواقع في القنية قوله وعليه الفتوى وقد قيل ما في الكافي قوله

وهو الصحيح وما في القنية قوله وعليه الفتوى فالاول للاول والآخر للثاني (قوله لما ذكرنا)
ان العبرة للام لا يفتي ان موجب هذا التعليل مسئلة متيقنة والظاهر من سوقه كونه اشكالا
فافهم (قوله فعلى هذا الى آخره) وان كان الاقرب لفظا تفرعه على قول السروجي لكن
ينبغي ان يجعله متفرعا على مجموع قول الزيلعي والسروجي والا يكون التفرع على قول
محمد فقط فافهم (قوله يتوضأ به) لكن لابد من النية كما اشير سابقا (قوله ويتيمم) اي يجمع
بينهما احتياطا في صلوة واحدة وصح تقديم ايها شاء في الاصح ولو يتيمم وصلى ثم اراقه
لزمه اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ظهوره (قوله حتى لو توضأ بسوء جاز الى آخره) قبل هذا
مستلزم للكفر لاداء الصلوة بغير طهارة ودفع انما يلزم ذلك لو لم يكن مشطهرا اصلا وهما متطهر
من وجهه كما صلى بعد الفصد لا بكفر وان لم يجوز صلوة ليجن الاختلاف بخلاف الصلوة بعد البول
نعم ان تلك الصلوة الحالية عن الجمع غير خال عن الكراهة (قوله ثم احدث ويتيمم فلو تيمم وصلى
ثانيا بلا حدث في الاولى) فاذا ذكره من قبيل بيان الاقل (قوله وان قال ابو يوسف بالتيمم
فقط) في الشرع بلالية عن رمز الحقايق الفتوى على قوله وروى رجوع ابي حنيفة الى قوله
ومن البرهان ان ذلك متعين عند الامام في الاصح وفي الدرر الصحيح المفتي به ذلك لان المجتهد
اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به فاذا اختار المصنف هنا خلاف الصحيح المفتي به (قوله
مع ان عرق الحمار طاهر) وكذا البغل كذا في الحلبي تركه لانها مه دلالة اولان النص ورد
فيه ثم كونه طاهرا عند الامام واصح الروايات عنه لان في بعضها نجس غليظ جعل صفوا
للضرورة وفي بعضها خفيف (قوله معروريا) يقال معروري فرسه اذ اركه هريانا فهو
لازم ومتعد هو حال من المستكن ولو كان من المفعول لقيل معروري كذا قيل وتسمى نقل
مثله من المغرب قيل ولا يفتي ما فيه لعل انه اشارة الى المنع بانه لا نسلم انه لو كان من المفعول لزم
ذلك بل الظاهر انه حال من المفعول ولا ضرر فيه (قوله نقل النبوة) فيه اشارة الى ما في شفاء العياض
من ان النبي عليه السلام اقوى الناس بدنا وان النبوة موجبة للثقل والقوة ولا حاجة الى التأويل بانه
نقل معنوي ويندفع ان النبوة عرض والثقل من خواص الجسم (قوله ففي الحكم في غيره) فان
قبل على هذا يلزم عدم كون عرق البغل طاهرا قلنا ان ذلك لم يعرف بالقياس بل بدلالة النص
كما اشير وما ثبت بخلاف القياس انما يضر القياس لا الدلالة ﴿باب التيمم﴾

هو من خصائص هذه الامة شرع رخصة لنا (قوله استعمال الصعيد) اوردان التيمم
لبس بنفس الاستعمال بل الطهارة الخاصة بالاستعمال اقول الطهارة ليست بذاتي له
بل خارج لازم ثم المراد من الاستعمال ما يعم الحكمي فيدخل التيمم بالحجر الاملس فلا يرد
نقض من هذين الوجهين بل لابد ان يقيد الصعيد بالطاهر بل المطهر وان يقيد بالاستعمال
بقوله في عضو من مخصوصين فظاهر هذا التعريف تعريف بالاعم والاخفى وقد وقع في تعريف
بعضهم زيادة قوله لاجل غامة القرية لتلايدخل التيمم للتعليم لكن هنا يمكن خروجه بقوله
بقصد الطهارة (قوله بقصد التطهير) فيه اشارة الى ان القصد يعني لبس بركن بل شرط
اعلم ان ركن التيمم شتان الضربان والاسباب وشرطه سنة النية والمسح وكونه بثلاثة
اصابع فاكثر وكونه مطهرا وفقد الماء وستة ثمانية الضرب يباطن كفيه واقبالهما وادبارهما
ونقصهما وتفرج اصابعه وتسجئة وترتيب وولاء كما سيفصل (قوله حتى ان رجلا اتبه
الى آخره) هذا من قبيل التمثيل بما كثر وقوعه فالمناقشة انه لا وجه لتغيير عبارة القوم هنا

من انه حتى لو كان للجنب ماء يكتفى الى آخره ليس بشئ معتد به (قوله بعده) ولو بقي
 في المص (قوله ميلا) لم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية وعند محمد انه قدره بالميل وقال الحسن
 ابن زياد من تلفاه نفسه ان كان الماء اماه يعتبر ميلين وان في يمينه او يساره قبل واحد
 وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ نذهب القافلة ونغيب عن بصره
 فهو بعد يجوز له التيمم لعل هذا عند المخاوف (قوله اربعة آلاف خطوة) فسر بثلاث آلاف
 ذراع وخمسة اذاع الى اربعة آلاف الذراع اربعة وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع
 ست شعيرات معتدلات معترضات (قوله اشتد مره) او يمتد باستعمال الماء او بالتصريح
 بقلة الظن او بقول حاذق مسلم ولم يجد من يوضئه فان وجد ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيمم
 في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين ان يوضئ صاحبه وفي ملوكه
 يجب (قوله اورد) هذا النظم يقتضي جوازه للمحدث ايضا وذلك وان كان مذهبنا لبعض
 لكن الصحيح عندنا ضيقنا وانزل على صاحب الحقائق عدم جواز هذا التيمم للمحدث
 لغاية ندرة هذه الحادثة في المص على ما نقلوا عن هذه الكتب فظاهر سوق المصنف ليس
 على ما ينبغي (قوله او خوف عدو) ولومن فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانته (قوله اوسع
 كعبة) وكذا نار او عطش ولو لكعبة او رفيقه حالا او مالا وكذا عطش دوابه وكذا الجوعين
 لو ازالة الجوع قال في الايضاح ان قلت ليس يمكنه ان يتوضأ وبأخذ الغسالة في الله
 لدوابه وكعبة قلت فثبت لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلاهما الكلام على خلاف ذلك التقدير
 وعن السراج والبحر المضطر اخذه قهرا وقتاله فان قتل رب المال فهدر وان قتل المضطر
 فواخذ بقود اودية قبل وينبغي ان يضمن المضطر قيمة الماء (قوله او عدم آلة طاهرة
 يستخرج بها الماء) ولو قليلا قليلا فلو امكن ايصال ثوبه الطاهر ومخرج الماء قليلا قليلا بالبل
 لا يجوز له التيمم (قوله او خوف فوت صلو الجنازة) يزوال جميع التكبيرات فان رجا ادراك
 البعض لا يتيمم ولا يفرق بين كونه جنباً او حائضاً او نساء ولو جئ باخرى انمكنه التوضئ بينهما
 ثم زال فمكنه اعادة التيمم والا لا به يعني (قوله غير الاولى) وكذا تنفس الاولى ان اذن لغيره (قوله جائز
 التيمم) هذا على رواية الحسن قال في الهداية وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا قال
 شمس الائمة وهو الصحيح كما في الزايعي الظاهر من التوير اختيار هذه الرواية (قوله وعبارة الاولى
 اولى) واجيب ان الولي مؤخر من غيره من نحو السلطان فيفهم العموم بطريق الدلالة لكن لا يخفى
 انه لا يرد في الاولى والكلام فيه (قوله او خوف فوت صلو العبد الى آخره) قال في التوير
 بلا فرق بين كونه اما ماولا او قتل في شرحه الدراري في الاصحاح ان الناطخ خوف الفوت
 لا الى بدل فجاز لكسوف وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها ولتوم وسلام ورده
 وان لم تجز الصلوة به قال في البحر وكذا لكل مالا يشترط له الطهارة كما في المبتني وبجاز
 لدخول مسجد مع وجود الماء والتوم فيه اقره المصنف لكن في التهر الظاهر ان مراد المبتني
 للجنب فقط الدليل قلت وفي المنية وشرحها يتيمم لدخول مسجد ومس مصحف مع
 وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار
 جوازه مع الماء لجملة التلاوة لكن سيجي تفصيله بالسفر لا الحضرة رأيت في الشريعة وشرحها
 ما يؤيد كلام البحر قال فظاهر الرواية جوازه للتوسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة انتهى
 (قوله وهو الظاهر) اورد ان هذا الظاهر هو فرض الوقت فكيف يكون خلفا واجيب

ان هذا مبنى على قول محمد اذ عده فرض الوقت هو الجملة فقط فيكون الظهر خلفها مرد عليه فعلى هذا يلزم بناء مسئلة المتن على قول محمد وهو خلاف التزام المصنف و يلزم جواز التيمم في تلك الحالة عندهما ولم يوجده رواية ولم يشهد به رواية فالجواب الحق ان هذا وان لم يكن خلفا حقيقة لكنه خلف صورة فاطلاق الخلف عليه مجاز (قوله بضربتين) ولومن غيره او ما يقوم مقامه ماله في الخلاصة وغيرها لو حرك رأسه او ادخله في موضع الغبار بذه التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه ولو اقلت الريح الغبار على وجهه وبه فصح بنية التيمم اجزاء ولو انه لم يجد الجدار فثاره الغبار وحرك فيه رأسه ونوى جاز والشرط وجود الفعل كما في البحر كما في كذا كفس او هدم او كال يومهم هذه الاصل انه لا بد من كون الغبار اثر لفعل التيمم وليس كذلك على ان في قوله حتى اذا لم مسح لم يجز ما فيه لما عرفت انما من الخلاصة والبصر الا ان يقال المراد من المسح اعم مما هو حقيقة او حكما فيشمل نحو تحريك الرأس (قوله ان استوعبتا) حتى لو ترك شعره لا يجوز على ما عليه تصحيح الاكثر كفاضيحان وصاحب الجمع وصاحب الاختيار وفي الخلاصة ولو لوالجلى وهو المختار وفي شرح الوفاة وعليه القوي وهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كناية الاكثر لكثرة البلوى اولاه مسح فلا يجب الاستيعاب كصحح الرأس كما في البصر وفيه وفي التارخانية من الخلاصة لو كان المتروك اقل من الريع يحرزه وهو الاصح وجعل ابو جعفر ظاهر الرواية هذا ونسب الائمة قال ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى والحاصل انه اختلف في التصحيح وظاهر الرواية في هذه المسئلة كما ترى فاختر المصنف اوفق للاحتياط ولا اكثر وابتعد عن الشبهة فلا يد انه مخالف لظاهر الرواية ولما هو الاصح (قوله وبديه) فيترجح الخاتم والسوار او يحرك به يفتي (قوله اى يلزمه ضربة ثالثة) قال في الدرر عن القهستاني فلولم يدخل بين اصابعه غبار لم تصح لضربة ثالثة للخليل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو تيمم غيره وهو مريض يضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى (قوله لا يد ما يد الى آخره) وجده عدم الورد ظاهر من زيادة قوله او اليد المضروبة على الارض ويمكن ان يشترطه بان في عبارته حذف مصطوف بان يقال اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه او لم يصب اليد المضروبة على بعض اعضاء التيمم مثلا (قوله على طاهر) الاول على مطهر (قوله من جنس الارض) فلا يجوز باؤلوه ولو مسحوا تولاده من حيوان البحر و بمرجان لشبهه بالثبات بكونه اشجارا ثابتة في مقر البصر على ما حره صاحب النج (قوله ويخرج عنه الماء) واما الجبلى وان وقع اختلاف في تصحيح الجواز وعدمه لكن في البصر عن التجنيس على الجواز (قوله احتراز عن الذهب الى آخره) فلو اختلط التراب بالذهب مثلا ولو مسبوكا فالحكم للعالى كالأرض المحترقة (قوله اى بضربتين) فيه خفاء او مساحمة ظاهرة بما مر فافهم وعن ابى يوسف في الدرر عن البدائع الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه ورفقته بالانتظار (قوله ان ظن) اى ظنا قويا قريبة دون ميل بامارة او اخبار عدل ولو صلى بتيمم ثم من يسئله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا (قوله لا يعيدها) اطلق الجواب لكن في الدرر هذا لو كان بينه وبين الماء ميلا والا لا (قوله وضعه) ولو قال كان في رجله فتسلى لكان شاملا لما وضع في رجله بغير امره وهو يعلم مع كونه اخصر ولا ينبغي ان ظاهر عبارته لا يشمل مع وجوب التحول (قوله ونسى فلولم تنس) لكن ظن فناء الماء يصيد اتفاقا ((قوله لم يعد الصلوة) واما النسي في عتقه او ظهره او في مقدمه ركب او مؤخره ما شيا فيصيد اتفاقا كما لو نسي ثوبه وصلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما يزيله او عوضا بناء

نجس لو صلى محدثاً ثم ذكر أعاد أجماعاً (قوله الاستدائي يوسف مطلقاً) على ما في الآية والمجمع وأن تذكر في الوقت كما في الوقاية (قوله بأكثر من ثمن المثل) والبسير من الغبن يعد من المثل فيندفع ما يتوهم أن هذا يوجب جواز التيمم عند الغبن البسيط وليس أن كذلك (قوله وهو ليس عند) أي فاضلاً عن حاجته (قوله قبل جاز) والصحيح أن رجاء إعطاء أو شك بعيد والا لا لكن في صورة أن سأل بعد الصلوة فمع لا بعيد (قوله وقيل لا) اختاره صاحب التوير وقال هو ظاهر الرواية عن أصحابنا وفي الدلالة مبدول عادة فيجب طلب الدلو والرشاء وكذا الانتظار لوقال له حتى استقي وأن خرج الوقت ولو كان في الصلوة أن ظن الإعطاء قطع والا لا لكن في الفهستاني عن المحيط أن ظن إعطاء الماء أو الألة واجب الطلب والا لا انتهى (قوله ولم يجز على أرض تجست) فلو لم يجد أرضاً مطهراً أيضاً كان حبس في مكان نجس وكالما جاز عن استعمال الماء والتيمم يؤخرها عنه وقال ينشبه بانصليين فبرك ويسجد أن وجد مكاناً بآس أو الأيوبي قائماً ثم بعيد وبه فني وإليه صح رجوع الإمام كما في التوير والدفع الغيب ضروري الناعس به وكذا التائم غير المتكتم التيمم عن الجنابة (قوله ينتقض تيممه خلافاً لهما) وهو رواية عنه وهي الصحيحة المختار للفتوى كما في البحر (قوله كالسليق) إنما ذكره ليكون شاهداً له قبله كما نبه عليه كفاً في دفع ما يتوهم من ذكر القدرة على ماء كاف معن عن ذكر السليق (قوله أكثره) الكثرة في الوضوء بحسب العدد وفي الفسل بحسب المساحة (قوله غسل الأعضاء) أي الصحيح ومسح الجرح وكذا أن استوى بالغسل الصحيح من أعضاء الوضوء ولا رواية في الفسل ومسح الباقي وهو الأصح لأنه أحوط وصحيح في الغيب وغيره التيمم كما يتيمم للجرح يديه وإن وجد من يوضيه خلافاً لهما كما في التوير مع الدر (قوله ويعيدها إلى آخره) فيه خفاء يظهر بملاحظة إطلاق قوله فجامر فلو صلى بالتيمم في أول الوقت ﴿ باب المسح على الخفين ﴾ آخره ثبوته بالسنة هو لغة أمر اليد على الشيء وشرطاً أصابة اليد المبتلة بالخف مخصوصة في زمن مخصوص والخف شرطاً لستر الكعبين فأكثره من جلد ونحوه وشرط مسح كونه ساتراً لقدم مع الكعب وكونه مشغولاً بالرجل وكونه بما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخاً (قوله جاز بالسنة) إنما قال جاز لأن ثبوته على وجه التخير وإن كان الغسل أفضل في نفسه الاتهمة فالمسح أفضل بل يجب على من ليس معه إلا ما يكفيه أو خاف فوت وقت أو وقوف عرفه كما في البحر (قوله المشهورة) قال في الدر غنكه مبتدع وعلى رأي الثاني كافر وفي الحق ثبوته بالإجماع بل بالتواتر رواية أكثر من ثمانين منهم العشرة كما في الفهستاني وقبله بالكتاب على قراءة الجر في أرجلكم ورد بان المسح غير مفيد بالكعبين أجماعاً فالجر بالجوار (قوله هذه رخصة إسقاط إلى آخره) حاصل هذا الدليل المسح رخصة إسقاط ورخصة الإسقاط رخصة لا تبقى الرزمة فيها مشروعة وكل رخصة لا تبقى الرزمة فيها مشروعة لا يثبت باتيان الرزمة فيها فالمسح لا يثبت باتيان الرزمة فيه فلا يخفى ما في تعبير الشارح من المساحة ثم تقول المقدمة الأولى مسلة هنا ومحركة في الأصول كما أشار إليه لكن إن يقال يمكن أن يثبت المقدمة الثانية تماماً إذا كان رخصة الإسقاط بلا خلف وبدل أصلاً كما في الصلوة وأما فيما يكون مع البدل فيصح أن تبقى الرزمة مشروعة فيها وتوضيحه أن أريد من الإسقاط هنا ما هي ببدل فلا نسلم المقدمة الثانية لجواز بقاء الرزمة في تلك الرخصة وإن أريد ما هي بلا بدل فلا نسلم المقدمة الأولى إذ المسح إسقاط

يبدل العزيمة لم تبق مشروعة لا ينفى ان المشروعية وعد مها انما تصور في زمان وجود الرخصة ولا معنى لابتداء العزيمة عند زوال الرخصة اذ عند تزج الخلف لم يبق الرخصة حتى يتصور العزيمة فافهم (قوله والفصل) فيه خفاء ولاجل ذلك بطل مسحه يعني لو لم يكن الفصل مشروعا اصلا لزم ان لا يعتبر مفسولية اكثر الرجل فلا يبطل المسح وقد اعتبر وبطل فعلم بقاء مشروعية الفصل (قوله ولو لا ان الفصل الى آخره) يمكن ان يقال ان تحقق السي انما هو بشرط طه ومن شرط المسح عدم مفسولية اكثر الرجل فتحقق الرخصة انما ثبت بما ذكر (قوله الجواز في نظر السارح) يعني الجواز على وجه التدب والاستصحاب يعني ان مراد الكافي من المشروعية النقية هي المشروعية على وجه التدب وما فهم من الزبلي هي المشروعية على وجه الجواز والصحة (قوله بآثم) قيل في تأنيده نظر اقول قالوا لا يجب على المسافر ان يصلي الرباعي ركعتين لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله فرض على لسان نبيكم صلوة المقيم اربعا والمسافر ركعتين وقد قال المصنف في صلوة المسافر وحكمه ان بآثم بالعزيمة (قوله لا يجوز له العمل) على وجه التدب فالاولى ان يذكره (قوله لا يجوز له الامام) على وجه يستحب ويترتب عليه الثواب (قوله يجب قطعها والافتاح بالركعتين) ظاهره يدل انه لو لم يقطع بل اكتفى بالركعتين بعد الشروع بنية الاربع لا يكتفيه وهو مما يلزم بيانه (قوله والعجب ان هذا) اعلم ان الزبلي فهم من كلام الكافي انه لا يجوز غسل الرجل عند بقاء الخلف في القدم حتى لا يسقطه الفرض فاورد ما اوردته ودفعه السارح بان مراد الكافي ليس ذلك بل ان غسل التخصف لا يكون مشروعا على وجه يترتب عليه الثواب فيصور بمعنى اسقاط الفرض وان آثم في نفسه ولا ينفى ان اراد الزبلي ايراد على ظاهر الكافي سيما بالنظر الى ذاته وجواب السارح انما يظهر باطانه السابق والسياق فالإيراد وان كان مدفوعا بما ذكره في نفسه لكن ليس في طور ما استغربه واستعظمه (قوله لمن تدرب في كتب الاصول) لا يعلم تعلق هذا البحث للاصول تعلقا ظاهرا (قوله مع دخولها الى آخره) فيه اشارة ان جواز المسح للمرأة ليس بانقياس الى المذكور حتى يتوهم ان ما ثبت بخلاف القياس لا يجوز ان يقاس عليه بل بالنص لدخول مسهين في عموم الخطاب فلا يحتاج ايضا الى ان يقال ان ثبوته بالدلالة (قوله لاجنبا) يعني لاعلى من عليه الفصل فيشمل الحائض والغشاء بل الاولى في تفسيره ان يقال لاعلى من يريد الفصل سواء واجبا او ندبا باليد حل نحو غسل الجمعة جواز المسح لغسل الجمعة ونحوه ثم هذا اول مما يقال جاز بالسنة المشهورة لمحدث لاجنب مثلا لا يهاهم ظاهره عدم جواز المسح لمحدث الوضوء وان دفع بان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كائنه محدث (قوله لان المسح الى آخره) قال في التبيين لمحدث صفوان انه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفراء ان لا نزع خفافا ثلاثة ايام وليلالهن لامن جنازة لكن من غائط او بول او نوم فالاولى ان يتحجج بماتص عليه تأمل (قوله ولان صيغة المبالغة) لا ينفى ان دلالة هذا المقصود بملاحظة الدليل السابق والا فان فرض دلالة النص عليه لا يفيد كون دليل الفصل واردا على سبيل المبالغة اذ معنى الزيادة بالسنة المشهورة بعم الكل ولا يبعد ان يقال بناء هذا على تسليم ما سبق يعني لو سلم ان ثبوت هذا ليس على خلاف القياس لكن لا يجرى هنا لقياس اذ بشرط في القياس المساواة وهنا لم يوجد للتفاوت المذكور (قوله فلا يحتاج الى التصور) اورد

ان التقي الشرعي ينتقل الى اثبات عقلي (قوله فان من اجنب) ظاهره ان يكون علما قبله ولا صحة
 لانه نفس التصوير كما يرون ما عقبه بقوله لكن قبل صورته على ان في ذلك الاستدراك ما لا يخفى
 عليك (قوله على طهر نام) اوردان هذا شامل للقيم ولا يجوز للقيم المسح فالاول على وضوء تام لكن
 يدفع ذلك بنصر ينافيه قوله تام اذا قلنا ذلك لاخراج الناقص حقيقة كلمة او معنى كقيم ومندور
 فانه يمسح في الوقت فقط الا ان نوصا وليس على الانقضاء فكلما يصحح على ما قبل (قوله
 احسن مما قبل) كالكثر (قوله الاشارة الى خلاف الشافعي) لا يخفى انه لا تناقض معتد به بينهما
 في الدلالة على الخلاف وعدمها بل الظاهر عدم الدلالة في نفسه (قوله حتى لو غسل الى آخره)
 قبل هذا التفرع ليس يصحح اذ الترتيب فرض عند الشافعي فلا يتصور غسل الرجل قبل
 غسل سائر الاعضاء (قوله بأي طريق كان) يعني سواء وقع اللبس على وضوء تام لولا (قوله
 لا زمان حدوثة) اي حدوث اللبس هذا متفهم من تعلق عند الحدث على قولهم
 اذا لبسهما لكن لا يخفى ان الظاهر انه متعلق بقوله طهرتم وبطلح لا فرق في هذا التعلق
 بين ايراد الاسم والفعل وقد بينى مسكلامه على الفرق (قوله والمفيد لبقاء والاستمرار) قيل
 هذا مختص بخصوصية المشبهة لدالاتها على الثبوت واما في نحو اسم الفاعل وكذا المفعول فلا
 لدالاته على الحدوث لا يخفى ان انقضاء الاستمرار من الاسم ليس لما ذكره بل الظاهر
 لعدم دلالة على الزمان على انه لم يسمع فرق بين اسم وانتم في الدلالة على الاستمرار بل ظاهر
 كلامهم الاطلاق وبطلح ان صحة ذلك مطلوب من قائله (قوله من ضمير ليس) اي ضمير
 المرفوع وعند الحدث متعلقا لعل ان المصطلح المقصود مختص على هذا وقد هرفت ما عليه
 واما التصرف المذكور في قوله على طهر فلا يدخل فيه (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم) هذا من قبيل ضمير المجرى فيصح ولو كان الحديث خبر واحد لكن ان وجد شرائطه
 المقررة في الاصول فلا حاجة الى اثبات شهرته ايضا (قوله او يكون الظاهر منه) اقل
 الظاهر كما هو المفهوم من الحلبي ومن اراد اختيار هذا الظهور الى اسفل لرجل لالى دائرة
 الساق فلو كان ساق الخلف اقصر من الكعب اصبعين مثلا لا يجوز المسح ولو كان مشقوقا
 من الاعلى الى الاسفل وكان الظاهر اقل من قدر ثلاث اصابع يجوز قال في الدر فيجوز على
 الزبول لو شددوا لان يظهر قدر ثلث اصابع وحوز مشا يخسر عند ستر الكعبين بالغافة
 (قوله ولنا ما روي) يعني ليس هذا البدل بالرأى بل بالنص وهو ما روي عن عمر رضي الله تعالى
 عنه (قوله ثم انه ليس يبدل عن الخلف) هذا واقع على وجه التبرع تنجما للبراءة على الخصم والا
 فالمقصود تام بما روي عن عمر والمقام لا يقتضي التأيد بالدليل العقلي لكفاية الظن فان قيل لعل
 الشافعي لا يسلم كون الجر موقوف في الحديث بمعنى الجر موقوف المفسر هناك بل بمعنى الخلف كما نقل عن
 النووي ان الموقوف هو الخلف فيكون محتاجا اليه فيكون الاول تصحيحا والثاني الزايم قلنا ان هذا
 مخالف لما ذكره اهل اللغة كالجوهرى والمطرزى انهما قالا الجر موقوف والموقوف بلباس فوق الخلف
 كما في البصر فلاناسا طورا لظاهر الشافعي هذا المنع الا ان يجعل الكلام على الفرض والتزويل (قوله
 ولم يكن بالخلف وظيفة) اي وظيفة متفرقة في الحال مادام ليس الجر موقوف فلا يضر احتمال انتقال
 الوظيفة اليه كما في صورة تزعم الجر موقوف (قوله فيصير الجر موقوف الخ) يعني لو كان الجر موقوف بدلا
 عن الخلف لكان مانعا من سرية الحدث اليه اي الخلف ولم يكن مانعا منها المدم الوظيفة في الخلف
 فلا يكون بدلا عن الخلف (قوله ولذا قلنا) هذا متعلق على ما فهم من قوله ولم يكن بالخلف وظيفة الخ

بطريق مفهوم الخسافة فافهم والافتقار بما قبله يكاد ان لا يصح (قوله لا يصح عليه) بل ينزع الجرموق ويصح على الخف وان لبسهما قبل الحدث ومصح عليهما ثم نزعهما دون الخف اما المسح وان نزع احد الجرموقين مسح على الخف واما المسح على الجرموق الآخر في ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر مسح الخف ولا يصح المسح على الجرموق وعن ابي يوسف انه يخلع الجرموق الآخر ويصح على الخفين (قوله فلو مسح على الجرموق) لكن يشكل ذلك بحديث عمر رضي الله تعالى عنه اذ لفظ الجرموق فيه مطلق كما هو الظاهر والمطلق يجري على إطلاقه وهو الاصل فيه دخل هذه الصورة فيلزم جواز المسح وتقييد الاطلاق بالرأى ليس بجائز كما تقرر في محله لعل لهذا قال كذا قال مشايخنا فلملهم وقفوا على ما يصلح تقييدا لهذا المطلق (قوله) ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم القدم اولي) يرد عليه ان ما يلبس من الكرايس تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه قاصلا وقطعة كرايس تلف على الرجل لا تمنع لانها غير مقصودة اللبس ولهذا قال في فتاوى الشاذلي يمنع الخف الكرايس المسح دون الخسافة نعم في البحر من شرح ابن الملك عن الكافي بالجواز وفيه ايضا قد وقع في عصرنا بين فقهاء الروم والروم كلام كثير منهم افني بما في الشاذلي من عدم الجواز ومنع وجود الجواز في الكافي ومنهم افني بالجواز وهو الحق لما في غاية اليقين ولما قال يعقوب بن اسامة مفهوم من الهداية والكافي وتفصيله فيه مطلا وقال الحلبي وفي الدرر ان الشاذلي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول (قوله بحيث يستمكن) والاحوط ما في الدرر بحيث يسمى فرضا ويثبت على السابق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشقان (قوله او المتطين) فانظروا من المقابلة والذي دل عليه صريح عبارة بعض المحققين المراد من المنع الجورب الذي لو لم يكن منعلا لا يجوز المسح عليه بان يكون غير نخين خافي حاشية اخي زاده من ان الجورب الذي يكون ظهر القدم فيه اعني محل الفرض خاليا عن الجلد بالكلية لا يجوز المسح عليه بمجرد جلد الاسفل في منزلة الراى بمقابلة النص ولا منافاة لما ذكر في تفسير الخف من انه ما يستر الكعب كما توهم اذ ستر الكعب هنا موجود ايضا فكان ستر الكعب شاملا لجميع هذه الصورة (قوله او المتجلدين) لعل الجورب الذي شد عليه الجاروق ان يقال الجلد ما يتصل بالجلد عليه بالخرز والجاروق ليس كذلك بل مشدود عليه لكن لا بد له من بيان ينقل اذ ظاهر تفسير المتجلد الشمول واما مطلق الجاروق ففي البحر عن الخلاصة ان كان يستر القوم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر راصع او اصبعين جاز المسح عليه وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم بالجلد ان كان الجلد متصلا بالجاروق بالخرز جاز المسح عليه وان شدة بشي لا ولو ستر القدم باللفافة جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوزوه مشايخ بخارى وفيه ايضا عن قاضيه ان ظهر من ظهر القدم قدر ثلثة اصابع لا يجوز عند عامة المشايخ وجاز عند بعضهم لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد الشرق وفي التاتار خاية عن الطمعي الجاروق ان ستر الكعب والقدم فبمنزلة الخف الذي لا ساق له وكل جواب ذكرنا منه فجابها والا كرايش جاروق يوز بردوخته باسد چنانكه عادت بعض مرد ما لست مسح روا بود وان بمعنى جوربي باسد از پوست كه بلبس مع التعلين وانجا مسح رواست باخاق (قوله قدر ثلث اصابع) فائدة ايراد لفظ القدر يعلم ما ذكره في شرحه ثم المراد من المراد من الاصابع اصغرها طولا وعرضا من كل رجل لامن الخف فلو مسح برؤس

اصابعه وبأشأ أصولها لم يجر الانبيل من الخف عند الوضع قدر الغرض كما في المنح وفيه
 ايضا من النخبة ان كان الماء متقاطرا جازوالالا ولوقطع قطعه ان بقي من ظهره قدر الغرض
 مسح والافسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحها وبما مسح خف منصوب
 خلافا للعادة كما جاز غسل رجل منصوبة اجاما كذا في الدر المراد من الرجل المنصوبة
 ان يستحق قطع رجله كما في الجمع والفرق من الاشياء (قوله ولو اصاب موضع المسح) اورد
 ان مقتضى كون المسح ثابتا على خلاف القياس ان لا يصح المسح على ما ذكرنا في التيم
 حيث شرط فيه مسح الغبار (قوله مداهم فرجة) اي يحافيا كفيه او اضعاف كفيه مع الاصابع
 لكن قال الحلبي والاول هو السنة والثاني هو حسن فافهم (قوله فلاحه لثقال صدر الشريعة)
 ويمكن ان يقال ان كلام صدر الشريعة في الغرض يعني لم يزد مقدار الغرض على ثلث
 اصابع لانه لو زاد لكان بالمد ولومد لكان بما مستعمل يعني شائبة كما فسر وشائبة المستعمل
 مانعة للغرض وان لم تمتع السنة ويؤيده قوله بعد هذا القول فيقي مقدار ثلث اصابع كيف
 وقد فسر هو نفسه في اول هذا الباب سنة المسح بالمد على ان قول الدرر الا بالماء المطهر
 ليس بمعلوم بل الطاهرة يجوز ان يكون كافي في اداء السنة ويؤيده تفسير بعضهم هنا
 بالطاهرة او بالظهورية وقوله وايضا اتفقوا الى آخره ليس على ظاهره ويؤيده قوله
 أنفأ ولو مسح بإصبع واحدة الى آخره وقوله بما ذكرنا ايضا أنفأ من التبع قليلا مل (قوله اعتبر اصابع
 القدم) الاضافة للمهد اي الاصابع المعهودة وهي الثلث فهنا ثلث دعاوى الاعتبار من القدم
 من القدم الاصابع ومن الاصابع الثلث اثبت كلا منها بدليل فالاول بقوله ولانها المكتشفة
 والثانية بقوله لانها الاصل والثالث بقوله وللاكثر الى آخره (قوله لانها الاصل) لان النفع
 المقصود من اليد انما يحصل بالاصابع كالاخذ والبطش والدفع (قوله حتى يجب الدية
 بقطعها بلا كف) الكف انما يتصور في اليد والكلام في الرجل فالترغيع ليس بظاهرا لان
 يدعى صفة الكف في الرجل ولوتشبيها او محازا والاقراب ان يقال هذا بيان حكم القدم بدليله
 ونظيره لما في التاتار خانية بعد بيان الدية في اليد فهو ما سبذكر المصنف في كتاب الديات من
 ان الارض لا يزيد بسبب الكف لانه تابع للاصابع الكلام في القدم فظير الكلام في اليد (قوله
 والخرق المعبر في التبع ما يدخل فيه مسلة) يقال بالفارسية والزكية جوالدر (قوله بخلاف
 التجاسة وكذا اعلام توب من حرير) يعني اذا كان في ثوب اعلام من الحرير وكانت اذا جعت
 بلغت اكثر من اصابع فانها تجتمع ولا يجوز لبسه كما في البحر عن الخلاصة وفيه ايضا اختلاف
 في جمع خرق اذني الاضحية (قوله وان كانت في خفيه الى آخره) الظاهر من انه يجمع ما في ثوب
 المصلي مع ما في مكانه وهو الموافق لما في الزبلى وفي الخلاصة بعدم الجمع فيه لكن رجح
 في البحر في جانب ما اختاره المصنف هنا (قوله والانتكشاف) والفرق بين خرقي الخف وبين
 التجاسة والانتكشاف حيث لم يجمع في الخفين وجمع في الاخيرين على الاطلاق فان الخروق
 في الخف انما منع لامتاع قطع المسافة معه وهذا مفقود فيما اذا لم يكن في كل خف مقدار ثلث
 اصابع وان المانع من العودة انتكشاف القدر المانع وفي التجاسة هو كونه حاملا لذلك القدر
 المانع وقد وجد فيها مسكنا في البحر (قوله خلافا لفر) فان عدده يستكمل مدة المسح
 كالصحيح (قوله حتى اذا وجدته حال الوضوء) الضمير للمعذور وقيل لا تقطع اورد عليه
 انه يلزم منه عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة الاخيرة (قوله وتزع الخف) اي ولو واحدا

(قوله هو الصحيح) فلو خرج العقب ولكن لم يخرج اكثر القدم فلا ينقض وما روى من
النقض بزوال عقبه فقيدها اذا كان بنية نزع الخلف اما اذا لم يكن اي زوال عقبه بنيت بل لسعة
او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما يعلم من البرجدي معزيا لنهاية وكذا القهستاني لكن
باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع قلبه (قوله والعقب يدخل ويخرج)
لظاهر ان خروج العقب عن الخلف مع كون القدم مستقرا في مكانه بان يخلع عقب الخلف
من عقب الرجل وهذا يظهر في خف لاساق له كذا قيل (قوله ان لم يخف) اي بعلبة
الظن ذهاب رجله للضرورة فيصير كالجسيمة فيستوعبه بالمسح ولا يتوق ولذا قالوا لو تمت
المدة وهو في صلوة ولا ماء فيه مضى في الاصح وقيل تفسد وييم وهو الاسبه كذا في الدر
(قوله وبلوغ الماء الكعب) اورد نصيره وقيل لا يناسب سنده اقول قوله في شرحه وقد
اقتصر وفي الكتب المشهورة اشارة اليه وصالح للاعتداضه (قوله وقد اقتصر) وقيل
لان ذلك لما نقله ولما قدمناه من قاضيهان ولما قاله الزيلعي ولا ينبغي شهرتهم لعل مراده
بالكتب المشهورة المتون المشهورة دون الشروح والفتاوى (قوله لان نزع احدهما
كثرهما) لعدم التعرّي ولا نزع في ظاهر الرواية كما في الزيلعي (قوله المسح على الجسيمة
الى آخره) في الشرع لانه من البرهان هو واجب على الصحيح عن ابي حنيفة وبه قالوا واستنبطه
رواية ايضا قبل وهو قوله الاول ثم رجع عنه وقيل واجب عنه فرض عندهما وقيل اختلاف
في الجروح اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وقيل لا خلاف بينهم فقوله ما بعدم جواز تركه
فمن لا يضره المسح وقوله يجوز فيه فحين يضر انتهى (قوله كالتسل للمنتحها) فيكون فرضنا
عمليا قلنا مقام فرض قطعي ثم انه يخالف مسح الخلف من وجوه ذكرها بقوله فلا يتوق
(قوله فلا يتوق بمدة) اي مينة والا فانه موقت بالبره (قوله وجاز بلا وضوء) في البحر وفي
نصيره بالجواز دون الوجوب اشارة الى ان المسح على الجسيمة ليس بفرض تأمل (قوله وانما
يجوز المسح) فيه اشارة الى انه لا يميزه المسح على ما تمت الجسيمة اذا قدر الى غسله ولو بالماء
الحار وقيل لا يجب عليه التكلف بالماء الحار بل يكفي المسح (قوله او كانت ممدودة يضر
حله) يعني لا يلحق الضرر بالمسح بل بالحل (قوله بطل) واستوقت الصلوة ان لم يقعد
قدر انشده فيفضل موضعها ويستقبل الصلوة لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع
فصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع (قوله فلا يبطل المسح) فاذا اعاد هذه الجسيمة
او غيرها لا يجب عليه اعادة المسح لكن الاحسن اعادة المسح كما في البحر عن قاضيهان
(قوله لا يشترط فيها النية) لان المسح ليس بعبادة مقصودة والنية لا يشترط الا فيما هو
عبادة مقصودة ما لم يدل الدليل على اشتراطها كالتيم ولم يوجد فيما نحن فيه قال في البحر
وبهذا اظهر ضعف ما في جوامع الفقه ان النية شرط في مسح الخلف وفي التارخاية عن
الغنية النية شرط فيه كالتيم بخلاف على الجسيمة (قوله ويكفي على اكثر العصابة) كان
تحتها جراحة او لا يعني لا يشترط ان يكون الجراحة تحت جميعها مكذا في الكافي وما
في الكثرة من انه يمسح على كل العصابة فعقب عليه البحر بما في الكافي ويكتفي على اكثرها
في الصحيح وفي الخلاصة وعليه الفتوى فان قيل قد قرران المتون مقدمة على الشروح
والفتاوى قلنا لكن قالوا لا يعمل بظاهر اطلاق المتون قبل الفحص من قيودها وتفسير
بجملاتها فان قيل الكثرة لا تكون تفسيراً للكل قلنا قد يكون لفظ الكل بمعنى الكثير كما

في شرح المشرق في شرح بعد الحديث (قوله بلا طنة) هذا الاطلاق موافق لما في قاضيهان
لكن قال في البحر الاطلاق لا يعبرى عن بحث فان عند امكان الاستمانة عن الغير ينبغي ان
يستعين (قوله وكذا الحكم في كل خرقه الى آخره) ولو انكسر ظفره فجعل عليه دواء
او وضعه على شقوق وجهه اجرى الماء عليه ان قدر والا مسحه والاتركه (قوله فالاصح انه
يكفيه السج) وقبل فرض لانها بادية ﴿باب دما يمتص بالنساء﴾

لم يقل باب الحيض كما هو المشهور ليشمل جميع ما بحث الباب بلا حاجة الى تأويل نحو
ارادة معنى القوي للحيض من ان الحيض اسم لورود الدم من اى وجه كما في التارخانية
او لم يقل بكثرة الحيض واصالته او ارادة عموم المجاز (قوله الحيض هو لغة سيلان مطلقا)
كما اثير وشرا على القول له من الاحداث مانعة شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول
انه من الانجاس ما ذكره المصنف دم ينفضه (قوله رحم بالغة) اورد ان لفظ بالغة مستدرك
لان مآثره الصغيرة ليس من الرحم وان فيه دويلا اذ قد ذكر في باب الحجر انه يحكم بلوغ
الجارية بالحيض ويمكن ان يقال المعنى رحم بلوغ بالغة على ان يكون من قبيل اشارة
السبب الى السبب اذ سبب كون تلك الدم من الرحم هو البلوغ وان انفهام البلوغ من الرحم
اما هو بطريق الالتزام والالتزام مهور في التعريفات وانه قد يكون الفيد في التعريف
للتوضيح كما في التلويح وغيره وان البلوغ قد يعرف بغير الحيض (قوله احتز بالرحم من
الاستحاضة) وايضا من دم الآيسة والمشكل والصغيرة على الدر وبؤده ما فهم من البحر
لكن الاستدراك سيقول الشارح لم يقل ولا يابس فافهم (قوله لاداء بها) سببه ابتداء
ابتلاء الله لحواء لكل الشجر وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر
ولوحكمها وعدم تقصه عن اقته واولاه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلوة ولو
مبذرا في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم محض كذا في الدر عن الشمني (قوله فان
التفسد) يد عليه ان المتبادر من الداء المتنى في التعريف هو الحقيق والتفاس ليس بصحيح
بل حكى فلا يخرج بل ليس بداء اصلا في المشهور فيحتاج الى تعميم قوله لاداء بها الى
الحقيق والحكمى وهو لا يتلوهس تكلف فالاولى ما في عبارة بعضهم لا الولادة بدل لاداء بها
وقوله ونحو ما بعد قوله كالولادة ليس له مصداق معلوم الثبوت بل ان تصور ما يصلح له فقد
خرج بما قبله كما اشرنا (قوله يعني ثلث ليل) فالاضافة لبيان العدد المقدّر بالساعات الفلكية
لا للاحتصاص فلا يلزم كونها بالي تلك الايلم وكذا قوله واكثره عشرة (قوله لقوله صلى الله
عليه وسلم) في تقريب هذا الدليل لا بد من زيادة تأمل (قوله على الشافعي) وكذا على
ابن يوسف في تقرير الاقل يومين واكثر اليوم الثالث (قوله ولامه مدة اليوم) اى لزوم العبادة
كتمام الصلوة وابداء الصوم وقبل المراد من الزوم هو الاقامة لانها لازمة لما هيته الانسان
لكثرتها واما لمسافرة فيصنف احبانا (قوله فان قيل قد تقرر الى آخره) اورد هذا السؤال ها
سهو ظاهرا لمنشأ له بوجه (قوله فليثذ يكون لا مسكثرة حادة) اورد ان الاظهر غاية
كما في شروح الهداية ويمكن ان يقال ان ضمير يكون راجع الى الحد فالمعنى فليثذ يكون الحد
لا كثره عادة فكون لفظ عادة منصوبا على ان يكون ضميرا (قوله مبتدأه) يعنى من رأت وما
في ابتداء بلوغها (قوله اعلم الى آخره) متعلق بقوله المتقدم وطهر متخل فيها حمض
الى آخره لطويل ذيله فلا يرد انه ينبغي ذكره ثم (قوله مدة الحيض) عشرة ايام (قوله
فقد ابن يوسف) وهو قول ابن حنيفة قال في الشربلية عن الكمال وعليه القوي

وعن التاتارخانية اخذه بعض مشايخنا وبه افق ابو اليسر وعليه استقر رأي حسام الدين
وبه بقى (قوله كون الدمين نصابا) اى ثلثة ايام (قوله لكونه كالدم المتوالى) للساوى الطهر
مع الدمين مثلا (قوله ذلك فيها) اى الطهر الذى صار دما حكميا للساوى دم طرفيه مثلا
فهذا صفة لقوله عشرة وقوله طهر آخر نائب فاعل وجد (قوله يغلب الدمين) يعنى يظلب
جنس الطهر على جنس الدم بحسب الحقيقة حاصله ان الطهر الظاهر وان كان غالباً على الدم
فى الطرفين لكن الدم مطلقاً حقيقة او حكماً وهو الطهر الاول كما عرفت غايته ان تقول
وان كان الطهر الثانى غالباً على دم طرفى نفسه لكنه مغلوب باعتبار كون الطهر الاول
دما حكمياً (قوله ولا فرق بين ان يكون الى آخره) لعل المراد من الطهر الآخر ما يكون
غالباً على طرفى دمه ومن ذلك الطهر ما يكون مساوياً او اقل (قوله فى رواية اى يوسف
الى آخره) لانه اذا كان الطهر بين الدمين اقل من خمسة عشر كان كالدم المستقر فيؤخذ
قدر اقل الحيض من ابتدائه محسوباً من الحيض كما مر (قوله والعشرة الرابعة) اذ عنده
ما لم يكن الطهر المتوسط بين الدمين خمسة عشر فهو فى حكم الدم المتوالى فالطهر
الذى فى الطرفين دم حكماً وانما كان هذه العشرة حبساً لان هذه المبتدأة عدت بالغة
بالاستحاضة فاعتبر العشرة الاولى حبساً والعشرون بعدها طهراً فانهم كون العشرة الرابعة
ايضاً حبساً على قياس من بلغت الاستحاضة فلا يدانها اذا كان اقل الطهر خمسة عشرة فاللازم
كون الحيض العشرة الاخيرة التى ابتدأها من خمسة وثلثين لا العشرة الرابعة (قوله وفى
رواية محمد الى آخره) هذا الطهر ثمانية وطرفاه دم اذ فى رواية محمد لا بد كون الطهر بين
الدمين فى عشر او اقل فنهى عن بدء الحيض يعتبر من هنا لما قبله لعدم ما شرطه (قوله
وفى رواية ابن المبارك) اذ شرط عنده كون الدمين نصاباً والطهر فى العشرة وعند محمد
نفسه لا روايته اذ عنده شرط مع كون الدمين نصاباً كون الدم ولو حكماً مساوياً او اكثر
من الطهر والمعتبر هذا الدم الحكمى فيكون اكثر (قوله والتفاس دم الى آخره) اورد
عليه انه لا بد ان يزيد فى التعريف قوله من الفرج يعنى عقب الولادة من الفرج فانها
لو ولدته من سرته لكان يظنها جرحاً فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبه جرح
سائل لا نقساء وتقتضى به العدة ويصير الامة ام ولد به ولو علق طلاقها بولادته وقع ويمكن
ان يقال ان التعريف على الاعم الاغلب وعلى ما حلى عن العوارض العائقة ثم ان هذا
اذا لم يسلم الدم فى تلك الصورة من الرحم على ما فى البحر عن المصيط (قوله هو فى الاصل)
يعنى التفاس فى القعة ولادة المرأة اذا وضعت يعنى يقال انفتحت المرأة نفاساً اذا وضعت
فليس بمحسوس كما توهم (قوله ونسوة نفاس) يعنى لفظ النفاس مشترك بين المعنى المصدري
وجمع النساء (قوله ولا حلافة وعليها الفسل) عند الامام لكن احتياطاً على ما نقل
عن البرهان ووجوباً على ما صحح فى البحر ونقل عن السراج وبه بقى الصدر الشهيد
وهى العناية ان اكثر المشايخ اخذوا به وعندهما الاكتفاء بالوضوء قبل وهو الصحيح (قوله
على انها من الرحم) الضمير للدم لانه يذكروا ويؤنب على ما نقل عن المظهر فلا حاجة الى
التأويل (قوله وقت للنفساء اربعين يوماً) لكل السرفيه اى اربعة امثال اكثر الحيض (قوله
ما نعت الازار) يعنى ما بين سره وركبة ولو بلا شهوة وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه
تردد وهكذا فى الدرر (قوله وعند محمد رجح ورفع) تفصيله فى البحر (قوله والصلوة)

ولو سجد سكر (قوله وتقبضه فقط للخرج) ولو شرعت تطوعا فيهما لحاضنت قضتهما خلا لما زعمه صدر الشريعة كما في الدر عن البحر وفيه عن الفقيه لو نالت طاهرة وقامت حائضا حكم بحبسها مذمومة وبكسمة مذمومة احتياطا (قوله حتى تغسل) او تنيم بسرطه (قوله يسع الغسل) ولبس الثياب (قوله والحرمة) يعني من آخر وقت الصلوة لتطهيرهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت غيبه لابد ان يمضي وقت الطهر كما في السراج وهل تعتبر الحرمة في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لولا كثرة والا فغن الحبس فتقضى ان بقي قدر الغسل والحرمة ولو لمشره فقدر الحرمة فقط ثلاثا تريد اياه مسرة فليحفظ كذا في الدر (قوله اى حل وطى من قطع) لكن المستحب ان لا يطا بدون الغسل (قوله الا اذا مضى الى آخره) فيه قصور لعدم تعرضه لغسل الغسل وقد ذكره في المتن (قوله فان كان الانتطاع فيجدون العادة) لم تعرض لحكم اتيا نها ولا يصل قربا نها وان اغسلت ما لم تمض عا نها (قوله ويكفر مستحله) قال في الدر كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطى الدبر عند الجمهور ثم له اطلق الكلام بكفره وقد وقع في الخلاصة الصحيح عدم الكفر وقال في التوير وعليه المعول وقال في الدر لانه حرام لغیره ولا يبي في المرتد انه لا يفتى بتكفير مسلم مسكان في كفره خلا في ولورواية ضعيفة ثم هو كبيرة لو طامدا مختلرا لما بالحرمة لاجلها فلا او فكرها لوانا سببا لختومه التوبة ويندب قصد فقه بد يثار او نصفه ومصرفه مسكنا كاة والمرأة لا تصد في انتهى (قوله اى الحائض) قال في الشر نبلاية ولا يخفى ان المتن شامل للنساء وقد خصه بالحائض ولم ار حكم من وطى التفلسه من حيث تكفيره اما حرمة وطئها فصرح (قوله اوى عادة عرفتهما) وهي ثبت بمره واحدة عند ابي يوسف والقنوي عليه على ما في الكافي والخلاصة وعندهما لابد من الاعادة هذا في العادة الاصلية لا الجلية والتفصيل في التاتارخانية وقبل ايضا في القمح (قوله والعشرون بعد الثلثين) وهو المطابق لما في نفس الامر والناسب لما قبله وفي بعض التسع والعشرة التي بعد الثلثين قبل في توجيهه لان المحتاج الى البيان العشرة التي بعد الثلثين لا ما فوقه ورد به يومهم على طريق المفهوم المخالفة ان يكون حكم العشرة بعد الاربعين غير حكم العشرة بعد الثلثين على انه ينقص بالصورة الاولى حيث ذكر الاثنان بعد العشرة فقيل الاسهل حمله على السهو لكن الاسلام يقال التفنن في الصورتين ليعرف به جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الزائد وعلى ما يترتب الاكثر كما قاله البعض (قوله فلما ورد فيه من الاحاديث) في دلالة على تمام المطلوب خفاء لا يخفى الاشمل نحو ما في البحر ان ما بين العادة وبين اكثر الحيض او النفاس متردد بين ان يكون محسوبا منهما وبين ان يحسب فلا تترك الصلوة بالشك (قوله واما الخامس والسادس الى آخره) في مسكونه وجهها للمسئلة خفاء والوضع انما جعل الحيض والنفاس هو الاكثر لان الاصل الصحة فلا يحكم بالمعارض الايقين (قوله فيكون طهرها عشرين) اورد ان العشرين في شهر لبس بلازم اذ في شهر عشرين وفي شهر تسعة عشر (قوله واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة عادة) اورد هذا القيد هو الثابت فكان الاولى تركه لان التعديل لم لامادة له (قوله فلما صرف في اول الباب) من انسداد رحم المرأة اذا حبلت والوطى دلالة (قوله ولد ان من بطن واحد) وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث اكثر منه في الاصح (قوله وانقضاء العدة متعلق آه) اى في قوله تعالى حتى يضع حملهم (قوله وسقطرى)

مثلث السين اى مسقوط وان لم يظهره شئ فليس بشئ والمرق حى ان دام ثلثا
وتقدمه طهر تام والاستحاضة ولو لم يد رحاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلوة ايام
حيضها يمين ثم تنسل ثم تصلى كما ذور (قوله فيبطل الاعتداد بالاشهر) هذا يخالف لما هو
المختار في ان يبلى لو اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا يبطل الاشهر وهو المختار عندنا (قوله
بمخمس وخمسين) قال في التاتارخانية وهو اعدل الاقوال (قوله ويبطل به الاعتداد الى آخره)
قال المولى الوائى هذا يخالف ظاهر لماس في فاضيلان ونقل عارته وادعى مخالفته لكن لو نظر
اليه يظهر موافقته بل تأيده (قوله فكان هو الظاهر) هذا اوفق لكونه ردا وفي بعض
التمسح هو الاظهر فهذا قريب اليه ايضا لكن في نفس الزبلى اظهر فارد على هذا
ليس بالظهر ثم هذا التفرع مبنى على الرواية لا الدراية فصحة مبنية على عدم الكافي اقوى
واقدم في العلم والفعل من جميع ما ذكر والاضالم قوى اقدم على علماء كثير ليس كذلك
وانه لا ترجح بكثرة الادلة بل بالقوة كما تقرر في محله لعل وللإشارة الى هذا قال وفي الكافي
لحافظ الدين حيث ذكر صاحبه (قوله اقول لا مخالفة بينهما) قال في البصر بعد ما نقل قول
الزبلى ونقله وفي قبح التقدير ان ما في الكافي يصلح تحضيرا لما في غيره اذ قل ما يستمر كال
وقت بحيث لا ينقطع لحظة فبؤدى الى نفي تحققه الا في الامكان بخلاف جلب الصحة منه
ثم ابد هذا بهذا الكلام حيث قال في شرح الدرر لولي خسرو ولا مخالفة بينهما الى آخر
هذا القول (قوله عين ما ذكر في الكافي) اقول كلامهم مفسر بل محكم في الدلالة على ان
المراد اسلباب الدم الحقيقي اذ قولهم حتى يسفر الدم يظهر بل نص في الدم الحقيقي ثم
تأكيدهم بقولهم وينسحب الوقت كله وتكريرهم التأكيد بقولهم ويكون الثبوت مثل
الاقطاع الى آخره مفسر بل محكم فيه فلا يناسب دعوى العينية بل التفسيرية بل الظاهر
من شرح المجمع حيث قال بعد ما نقل معون كلام الكافي عن الزاهدى لكن المذكور
في الجوامع الكبير لغرض الاسلام والجامع الصغير للامام الترمذى وفي المعنى ان دوام السيلان
من اول الوقت الى آخره يشترط في حال الثبوت اعتبارا لطرف الثبوت بطرف السقوط
(قوله في شرح قوله لا نزوال لعذر) في مطابقتها على المنقول السابق خلفه فافهم (قوله الى
حد فاصل) اى بين الكامل والقاصر (قوله لانه انما يصير صاحب عذر الى آخره) لانه
مرتبط على مقدمة مطوية مناسبة والا فلا يخفى ما في تعلقه لما قبله ثم هذا هو موضع
الاستشهاد (قوله قلت اولو وحكما) قبل هذا هو مد ارالدفع لكن لا يخفى ان قوله حقيقة له
مدخل في ايضاح الاول

باب تطهير الانجاس

المقصود في هذا الباب معرفة تطهير الانجاس لاسرعة ذات الانجاس ولهذا اضاف الى الانجاس
لفظ التطهير وما في نحو الكثر من قوله باب الانجاس فمحتاج الى المسامحة والبحث عن الغير
نحو المسائل المتعلقة بالماكولات والمشروبات اما استطرادى او راجع الى التطهير بتأويل
فيندفع ما يقال ترجحة الباب بباب الانجاس اولى لما فيه من العموم ثم هذا شروع في إزالة
الحقيقة بعد الفراغ عن الحكمية وقدم الحكمية لكونها اقوى لان قليلها يمنع جواز الصلوة
ولا يسقط وجوب ازايتها بعد رما اصلا او خلفا بخلاف الحقيقة ثم الانجاس جمع نجس
بقتضين هو لغة يم الحقيقي والحكمى وعرفا يختص بالاول (قوله يطهر النجس) فيه
إشارة الى ان عين النجاسة لا يطهر بالفضل (قوله مرتبة) اى عند الجفاف كالدم

والعذرة بخلاف البول يزوال عنها ولو مرة او ما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليم نحو ذلك وفركه (قوله الى الصابون) بل الى الماء الحار بل يطهر ما خضب او صبغ بنجس يفسله ثلثا والاولى غسله الى ان يصفو الماء ولا يضر اترده من منجس الاد هن المينة لانه عين النجاسة فلا يدبغ به جلد ويستصح به في غير مسجد (قوله ويمانع مزيل) حتى الريق فطهر اصبع وندى يلمس ثلثا كما في البحر (قوله بخلاف نحو اللبن) وقبل اللبن وكذا بول مايؤكل مزيل لكن ليس بمختار (قوله الى غلبة ظن الفاسل) اي بلا عدد وبه يعني (قوله وقد رده بالفسل) اي لموسوس (قوله ثلثا) اوسما (قوله ولولم يدبغ) الاظهر فيه الطهارة كما في اثنا تارخانية (قوله وتثلث الجفاف في غيره) ان كان مما يشرب النجاسة والافقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجانة اما وغسل في غدير او صب عليه ماء كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر ونجفيف وتكرار غسل هو المختار كما في الدرر (قوله اعلم ان ما لا ينصرف الى آخره) والحاصل كما في التا تارخانية والبحر والدرر انه يطهر نحو لبن وصل ودبس ودهن يغلى ثلثا ولحم طبخ بنحمر يغلى وتبرد ثلثا وكذا د جاجة ملقاة حالة الغليان في الماء قبل ان ينشق بطهنا يلتفت على المختار وكذا الصغير في بحر الابل والغم بخلاف اخناء البقر فانه لا يؤكل واللبن بالماء النجس والثراب النجس طهر بالنار والجفاف ايضا لكن ينجس عند اعادة الماء المخلوج النجس اذا ند فيه ان كان النصف نجسا لا يطهر المغفرات اذا دنت فصار ترابا قبل طهرت الغب النجس يغسل ثلثا ولو بعد يس العنقود ولو عصر عينا فادى رجله وسال في العصير والعصير يسيل ولا يظهن اثر الدم لا ينجس والعصير النجس نحو ان يشرب منه الكلاب لا يجوز شربه ولا طريق تطهيره لكن في اثنا تارخانية لوبال فوق في العصير والعصير غائب لا ينجس لانه جار عن مقاتل ابن سليمان لا بأس به وقال ابو الليث هو خلاف قول اصحابنا (قوله الحنطة متفحمة) قال في الدرر عن النجس حنطة طبخت في حجر لا تطهر ابدا به يعني وفي التا تارخانية الدقيق اذا اصابه حجر لم يؤكل وليس لها حيلة (قوله او فركه يابس) ولا يضر بقائه اثره (قوله ان طهر بان كان مستجبا بماء) وفي المجتبى او لم يفرغ فازل لم يطهر الا بغسله لئلونه بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون متفرغا على قولها بنجاستها اما عذره فهي طاهرة كسائر رطوبات البدن جوهره كما في الدرر المختار (قوله ولا فرق) وكذا لا فرق بين منبه ومنبها ومعنى غير آدمي (قوله في ظاهرواية) قال في الدرر والعمد انه لا يهود نجسا بعد فركه وكذا كمالا حكم بطهارته بغير مايع (قوله عن ذي جرم) ولولم يكن الجرم اصليا كحمر وبول اصاب به ثراب على المفتي به (قوله ويضهر الصقيل) الذي لامسام له كالمرأة وكالغفر والعظم والازجاج والانية المدهونة او الحراطي وصفائح فضة غير منقوشة (قوله بالسبخ سوا مله جرم ولا) رطبا او يابسا على المختار واختلف التصحيح في دعوى نجاسة الصقيل بقطع نحو البطيخ او اصابة الماء كارض جفت وبثر فارت والاولى الطهارة (قوله وقبل ليله) قال في الشريعة بلالية هذا التدبير لقطع الوسوسة والا فالدكور في المحيط ان يطهر بمجرد اجزاء الماء عليه ان توه زواياها (قوله يصلى على الطاهر منه) هو الصحيح بخلاف نحو العمامة (قوله والارض باليس) سواء بالنجس او النار او الريح ويطهر بالماء ان صب عليه فذلك ونسف بنحو خرقة ثلثا وكذا بصب ماء كثير ان صرف زوال نجاسة ولو اجرى الماء من الاض النجسة الى قدر زراع فالماء ايضا طاهر لكونه بمنزلة الماء الجاري

كافي التاتار خاتية (قوله يقتضى صعبا طيبا) لكونه مطهرا (قوله وكذا الاجر المفروض
والجر) قبل لا يظهر بالجفاف وقبل ان املس يغسل والاكتبر الرجي والحصى فبمزالة الارض
(قوله قائمان في الارض) وكذا كل ما كان ثابتا في الارض لاخذته حكمها باتصاله بها (قوله
وعنى قدر الدرهم وان كره تحريما) فيجب غسله ومادونه تنزيها فبسن وفوقه مبطل فيفرض
والعبرة لوقت الصلوة لا الاصابة على الاكثر على ما في الدر عن الدر لكن المفهوم عن الشربلاية
اختيار وقت الاصابة فالدهن الجبس ان قل وقت الاصابة وانبسط فكبر عند الصلوة
فلبس بجائز على الاول والعكس على الثاني ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر من ثوب
ذى طاق بخلاف ذى طاقين ودرهم منجس الوجهين ثم انما يستبر المانع مضافا اليه فلو جلس
مسي منجس ثوبه وبذنه في حجر المصلي وهو يستمسك او الحمام المنجس على رأسه جائز
صلوته بخلاف ما لو حمل ما لا يستمسك كافي الشربلاية (قوله وهو متقال) عشرون قيراطا
(قوله كبول ما لا يؤكل) ظاهره الاطلاق وقد استثنى بول الحفاش وخرقه وكذا بول الفارة
لتعذر التعرّض على ما عليه الفتوى كافي التاتار خاتية وخرقه لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشياء
بول البستور في غير اواني الماء معفو وعليه الفتوى (قوله ولومن صغير) لم يطعم كما في التنوير
(قوله ودم) اى مسفوح من ما راحوا ثبات الادم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم
مهزول وعروق وسكب وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق وزاد
في السراج وكذا وهو كافي القاموس كرماد دوية حجر الساقة فاستثنى اثني عشر كذا في الدر
(قوله وخمر) وفي باقى الاثرية روايات التغليظ والتخفيف والطهارة ورجح في البحر الاول
وفي النهر الاوسط (قوله وخره دجاج) وكذا كل طير لا يطوف طيراته كبط اهل (قوله ورون)
الروث للحماد والفرس والبغل والحيتى والبقر والابل والظنم افاد بها نجاسة خمر كل
حيوان غير الطيور وقال لا تخففه وفي الشربلاية قولهما اظهر وظهرهما محمد اخرا
للبلوى وبه قال مالك ثم انه لو اصاب الغليظة والخفيفة جعلت الخفيفة نجاسة للغليظة
احتياطاً ومتى اطلق النجاسة فظاهرة التغليظ (قوله وعنى مادون ربع الثوب) واما
في نفس البدن فيعتبر ربع جميع البدن (قوله قبل) وقيل لكن المفهوم عن الحاي
اعتبار نفس الثوب ولو سكبرا ورجحه في النهر على التقدير بربع المصايب كيد
وكم (قوله ربع ادنى ثوب الى آخره) الظاهر انه بالنسبة الى لابسه رجلا او امرأة لكن الظاهر
عما سبق اعتبار ثوب المرأة مطلقا ويومى اليه بعض الابناء التعبير بلفظ ادنى ثوب (قوله
كبول فرس) طاهر عند محمد (قوله وخره طير لا يؤكل) وقيل الاصح انه طاهر ثم قال
في الدر الخفة انما يظهر في غير الماء فيحفظ (قوله اى بول ما لا يؤكل) قبل ابقاء المتن على
اطلاقه اولى لا فائدة الحكم في كل بول على طريق النص لا الاشارة (قوله مختلف فيه) فله عند
محمد طاهر فيكون ما انتضح منه صفوا اولى فافهم (قوله كروى الاب) قال في الدر وكذا جانيها
الاخر وان كثرت باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قبل نجسه في الاصح لان طهارة
الماء آكد لو اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن الجبس اذا انبسط
وطين شارب وبخار نجس وبخار سرقين ومحلة كلاب وانتضاح غسله لا يظهر مواقع قطرها
في الاناء عشوائى (قوله اى كالماء) الاولى ان لا يقرب بالماء بل ابقاء المتن على اطلاقه ليشمل
غير الماء (قوله كان جارا) ولا قدر وقع في بئر فصار جارا (قوله كالينة) وكذا يظهر زيت

نجس يجعله صابونا وطين جعل منه كوز بعد جعله في النار كشور رش بماء نجس بعد الطبخ
كما في الحلبي ثم انه اورد عليه انه عين مسئلة المتن لكن يمكن ان يفرق بين الحمار والميتة وبين
التراب والرماد (قوله وغسل طرف آخر) تعبير الآخر يوجب العلم وهو مناف للنسيان وانه
لو كان معلوما لا يصح غسل الطرف الاخر فتراده انه ان غسل طرفا منه وكان ذلك الطرف
في نفس الامر غير موضع البجاسة (قوله غسل البجاسة) اي اذا غسل اذ قوله طهر جوابه
هذا بيان التطهير في الاجانة فقط فلا يتوهم التكرار بما سبق نعم الاولى ذكره هنالك لكن
يقال ايضا آخره لطول بحثه (قوله حتى زالت البجاسة) اي الى ان يزول البجاسة يعني لبس
في المريئة عدد معين بل الشرط فيها زوال عينها (قوله واغبرها) اي غسل الغبر المريئة
في اجانة ثلثا (قوله في ثلث اجانات) او واحدة بعد غسلها مرتين ان كان هذا من الشرح
كما هو رسم ماعتدنا من التخصة يلزم ان يكون شرحا لقوله ثلثا وقد فسر بقوله ثلث مرات
وان من المتن ان كان قيدا للمريئة وغير المريئة فيارم الثاني بين قوله حتى زالت وان الغبر المريئة
فقط فيلزم غسل المريئة في اجانة واحدة بلا غسلها وهو تحكم لا بد في بيان الفرق من شاهد
(قوله بعد غسلها) اي غسل الاجانة مرتين يعني يلزم عند كل غسل الثوب غسل الاجانة
الافى الثالثة (قوله طهر الثوب) وكذا الاجانة والبدن كما في طهارة الدلو والرشاء تبعا لطهارة
البئر واما المياه الثلاثة فقبضة وما يقطر في الثالثة طاهر على ما في التاتارخانية فليأمل بما سيذكره
المصنف (قوله كالحمل فيكون نجاسته) على قدر نجاسة المحل في استحقاق الغسل ثلثا او مرتين
او واحد كما يظهر من تقريره **فصل قوله سن الاستنجاء** اي
موكدة مطلقا اورد انه لو كان سنة لكان تركه مكرها ودفع عدم التكره ثابت باثر مخالف
للقياس (قوله والاستنجاء طلب الفراغ عنه) الضمير راجع الى ما يخرج من البطن وهو عام
لنحو ريح وحصة فيكون هذا ايضا من الغوى فالشرعي ما يشير اليه ازالة نجس على سبيل
ثم له اربعة ارکان شخص مستحي وشيء مستحي به ونجس خارج ومخرج كما في التنوير (قوله
يخرج) وان اقام من موضعه على المعتد وكذا لو اصابه من خارج (قوله كذا في التاتارخانية)
قيل انما يد به ردا على من قال الاستنجاء لكل حدث غير النوم والريح فيوهم كلامه سنة
الاستنجاء عما يخرج عن غير السيلين لعل الاوجه في الوجه دفع توهم اختصاص الاستنجاء
بالبول والغائط كما هو المتأخر عند الاطلاق (قوله بصحجر) اي متى كما في التنوير لانه المقصود
فيقتصر الاباغ والاسم عن التلويث (قوله وان كان المراد في سنه لا يفتي ما فيه من تلقين
الجواب لانه اذا علم كون المراد في السنة يعلم ان اصل العدد لبس بمنى ويمكن ان يقال ان هذا
الترتيب انما هو عند الاحتياج الى التكرير وقد قال صاحب الايضاح جوابا عنه المراد من النفي
نفي لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه (قوله بل استحب الواقع) بل ندب كانه اراد تفسيره تنبيهها
على الترادف ثم كونه سنة ان لم يكشف صورة عند احد امامه فيتركه فلو كشف له صار فاسقا
لا لو كشف لا غسل او غوط كما في الدر عن ابن التخصة (قوله ويدبر بالثالث) اورد ان الجار
في الثالث يقتضي كون يدبر يائين من الادارة وهو مخالف لما في المنصورية والظهيرية وعن
ابي جعفر من قولهم ويدبر الثالث بلا جاز فهذا سهو منه كالوقاية لعل ان الجار لبس بموجب
ما ذكر بل الظاهر على التقديرين من الادبار فالسهو في الحمل على السهو لاسيما قد تغفل
الزبلي عن ابي جعفر بالجار (قوله ويقبل بالاول والثالث ويدبر الثاني) اورد بانه مخالف

لما في صدر الشريعة من ان الرجل يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث اقول في الزيلعي وغيره
واقع على نحو ما ذكرنا (قوله والكرامة في الوضوء) قال الزيلعي ثم اتفق المتأخرون على سقوط
اعتبار ما بقى من الجباسة بعد الاستنجاء بالخبر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعد
لا يتنجس ولو قعد في ماء قليل نجسه (قوله بمجاوزه ما فوق الدرهم) فيعتبر القدر المانع من الصلوة
فيما وراء موضع الاستنجاء لان ما على الخروج ساقط شرطا وان كثر ولهذا لا تكرم الصلوة معه وعند
محمد مع موضع الاستنجاء (قوله ويكره) اي تحريما (قوله وروث) اي يابس كمنزلة يابسة كنجس
استنجي به الا بطرفه الآخر (قوله بان يكون يسرا) ولو غلظت اسفل اصلاكره ومنه وضوء لم يوجد
من يحل جاعه كذا في الدر (قوله ولو استنجى جازع الكراهة) لحصول الانتفاء وفيه نظير لما مر
انه سنة لا خير فينبغي ان لا يكون مقيالها بالمنهي عنه كما في الدر ويمكن صرف الجواز بالنسبة الى
عدم الاحتياج الى الاستنجاء ثانيا لتحصيل السنة (قوله ويكره استقبال القبلة) اي تحريما ايضا
(قوله في البول والغائط) فلا يكره للاستنجاء كما يشير (قوله ولو في البنيان) وان جلس مستقبلا لها
خافلا ثم ذكره انصرف ندبا (قوله في الماء) في البحر ان كان الماء جاريا فتزبيته وان راكدا
تقهر بجمه (قوله والظل والطريق) وكذا على طرف نهر او بئر او حوض او عين او زرع ويحجب
مسجد ومصلى عيد وفي مقابرو بين دواب وفي مهب ريح وبجر فارة او حية او غلة او ثقب
كذا في التنوير قال في الدر زرد السني وفي موضع يعبر عليه احد او يعقد عليه ويحجب طريق
او في قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها (قوله والبول قائما) وكذا مضطجعا او متجردا
من ثوبه بلا حذر او ببول في موضع يتوضأ هو او يغتسل فيه لحدث لا يبولن احدكم في مستحمة
فان عامة الوسواس منه (قوله ومع طهارة الغسول بطهر) ويشترط ازالة الزاينة عنها وعن
المخرج الا اذا نجس الناس عنه فافلون **كتاب الصلوة** شروع في
المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل وهي لغة الدماء فقلت شرطا الى
لا فمال المعلومة قال الزيلعي هذا ليس تقلا لان فيها زيادة مع بقاء معنى اللغة فيكون تضييرا
الانقلا وقال في البحر فيه نظر اذ الدماء ليس من حقيقتها شرما وان اريد به القراءة فبعد
فاظهار انها منقولة لوجودها بدون الدماء في الامي والاخرس واختاره في الدر (قوله لوجودها)
الاولى ان يكسني بما قبله لان ظاهره يقتضي ان يكون جوابا بعد تسليم وجود الدماء في حقيقتها
الشريعة وظاهر ان الاصل في مثله ان يعتبر عدم السوارض والموانع ومثل ما ذكر من قبيل
العوارض الطارئة على الطبيعة الاصلية وانه يجوز ان يكون الدماء بالقلب ثم ان المراد من قوله
كتاب الصلوة كما سبق الاشارة في كتاب الطهارة على مجازات ما ذكر هنالك بعض العلماء
اي مسائل جمة موضوعاتها المفصلة فيها ترجع الى مطلق لصلوة بان يكون اتوا او استأفا
مجموعة او فرادى او اعراسا ذاتية لمطلقها اصلا او لا واستلزاما بخصوص العرف والمقام
ثانيا فالاضافة اضافة الكل الى الجزء وفي افرادها فائدة عظيمة هي التنبيه على وحدة جهة
الكل كما هو المقرر ان موضوع كل علم يحمل موضوعات مسائله وتعدد الموضوع يتأني حسن عدها
علما برأسه فضلا عن كتاب وفصل وباب ومجمولاتها ترجع الى الاحكام ولاعراض الذاتية
للمطهارة كذلك وهي الاحكام الخمسة فجميع المسائل المفصلة في هذا الكتاب مثلا باحثة
عن احكام الطهارة اي يجعل فيها الاحكام المذكورة على الصلوة نفسها او اتواعها او
اضافها جمعا او فرادى او اعراسها الذاتية في نظر الفقيه او لا او بطريق الاستلزام تساهلا

فآزى من كون الاحكام موضوعات والصلوة محمولات يؤل بالتعكس وما ذكر في خلال المسائل
 مبادئ تصورية او تصديقية بالنسبة اليها فليكن هذا دستورا كلياً ومراً اجمالاً للملاحظة
 التفصيل شرط لفرضيتها لها فرضت في الاسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل
 الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شئني كافي الدر
 (قوله وان وجب) والصوم كالصلوة على الصحيح كما نقل الزاهد والاختيار (قوله لما روى)
 فان قبل الوجوب ينافي عدم التكليف اللازم للصبي قلنا الوجوب لبس على الصبي بل على
 الولي كما يدل كون الخطاب عليه وقد قرر في الاصول الامر بالامر لبس بامر حقيقة (قوله
 وقبل يضرب) وعند الشافعي يقتل بصلوة واحدة حداً وقيل كفراً (قوله بالجماعة) لكن
 بشرط ان يكون في الوقت وان يكون مؤمناً ومتمماً فلا يكون مسلماً لو في غير الوقت او متغدياً
 او اماماً او فاسدها واماماً سائر العبادات فالاذان في الوقت ومجدة التلاوة وزكوة السائمة فكذا
 وسائر العبادات لاعداد اختصاصها بشريعتنا (قوله ولا تجزى الى آخره) لكونها عبادة بدنية
 محضنة (قوله ونجب باول الوقت) يعني ان سبب الصلوة ترادف للنعم ثم الخطاب ثم الوقت اي
 الجزء الاول منه ان اتصل الاداء والا فالجزء الذي يتصل به الاداء والا فالجزء الاخير ولو ناقصاً
 حتى نجب على مجنون ومنه عليه افاقاً وحائض ونفساء طهرتها وصبي بلغ ومهرته اسلم وان
 صلباً في اول الوقت وبعد خروجه يضاف السبب الى جلة الوقت فيلزم القضاء في الوقت
 التكامل وقوله كما تقرر في الاصول اشارة الى بعض هذا التفصيل فيندفع ما يتوهم ان حصر
 السببية باول الوقت مخلف لتصريح المقوم على غير معذور اي ابتداء قبل تقرر حذره اي قبل
 ان يكون معذوراً شرعياً فلا يراد ما يتوهم من انه لا فرق في هذا الحكم بين المعذور وغيره
 (قوله كصبي بلغ وكافر اسلم) هذه ليست تمثيلاً من جزئيات الحكم المذكور بل تنظيراً لمثله
 اخرى فيندفع ما يتوهم ايضاً ان المذكورات ليست من المعذورات وقد جعلها منها سيما مع التقييد
 بما يندفع به العذر من البلوغ والاسلام ونحوهما ولو سلم فالمراد من المعذور لا يبعد ان يكون
 مطلق الامور المانعة لوجوب الصلوة (قوله باخره) المراد من الآخرة هو الاضافه
 لا الحقيقة فيناول اثناء الوقت واوله والاعتراض عليه ان العذر اذا استوعب تمام الوقت
 كما هو شرطه لا يكون الوجوب مقتصراً على اثناء الوقت واخره بل يضاف الى كل الوقت
 مدفوع بما حررنا من معنى المعذور هنا آنفاً (قوله لانه اول اليوم) اولاه لا خلاف في
 اوله وآخره اولان اول من صلاها آدم وفي الدر اولاه اول الخميس وجواباً وقدم محمد
 الظاهر لانه اولها ظهوراً وبيانا ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقص
 نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر ليلة الاسراء (قوله ومن قدم الظاهر فنظر الى ان الصلوة فيه
 اول الواجبات) اي اداء يعني اول وجوب الاداء كما عرفت آنفاً لكن في البصر من الغاية اول
 صلوة فرضت فالظاهر نفس الوجوب لا وجوب الاداء ثم قال انه دفع عنه السؤال المشهور
 كيف ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة الفجر صبيحة الاسراء ونقل البحر عن العراقي
 جواباً آخر انه كان نائماً وقت الصبح والنائم غير مكلف لا يخفى ان هذا لا يدفع السؤال بعدم
 القضاء لان النوم انما ينافي وجوب الاداء لا نفس الوجوب الموجب للقضاء (قوله وعليه
 الاكثر) الضمير على كون الزوال تفسيراً لليل لولاك لاعلى كون الزوال اول الوقت ودعوى الاكثرية
 على الاول كما فهم عن البحر والاجماع على الثاني فالقول بان التعبير عن الاجماع بالاكثر

جعل الكلام على غير محله الصحيح ساقط لا يخفى (قوله فلا مامته عليه السلام في اليوم الثاني) الظاهر
من البحر كون هذه الصلوة العصر وكون الإشارة في قوله في ذلك الوقت بلوغ الضل مثابه
(قوله فلا يرد تساعما) رد لما في شرح التجميع هو في الاضافة تسامح اى في قبيل الزوال اورد
عليه ان حقيقة الاضافة كمال الاختصاص واستعمالها في غيره اما بعلاقة فمجاز والا فتسامح
(قوله الى غروبها) اى قبيل غروبها (قوله ووقت الشاء والوتر منه الى الصبح) لكن لا يصح
ان يقدم الوتر الا ناسبا للوجوب الترتيب لانهما فرضان عند الامام (قوله لفا قد وهنهما كبلفار)
فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعية الشتاء كما في الدرر (قوله لم يجب عليه)
قال في الدرر به جزم في لكثرة الدرر والمثلث وبه افق النقال وواقفه الحلواني والمرعشاني
ورجحه السرنبلاي والحلي واوسعا المقال ومنع ما ذكر الكمال من الوجوب والتكليف وبهما
(قوله ثم احاطه ان رمت) وقيل يؤخر الفجر جدا لان الفساد موهوم (قوله قال عليه السلام) لا يخفى
ان هذا لحد يثبت لا يدل على الدهوى بقيد ها (قوله تأخير ظهر الصيف) اى مطلقا
اى بلا اشتراط شدة الحر وحرارة البلد وقصد الجسادة من بعيد كما هو عند السافعي
وعند البعض منا (قوله لقوله عليه السلام) المفهوم من الحديث الاطلاق والمطلوب مقيد
بالصيف الا ان يقال يمكن استفادة الصيف من تعليقه بشدة الحر من صبغة اوردوا الموجبة
المبرورة اللازمة للصيف تأخير العشاء الى آخر الثلث على ما في نحو الخلاصة والمختار وفي القدوري
الى ما قبل الثلث ووفق بحمل القدوري الى الصيف وما هنا على الشتاء وردانه بدب التجهيل
في الصيف والتأخير ولو الى ما قبل الثلث ينافي التجهيل وقبل التصديق في التوفيق جعل الغاية
داخلا في المعاني كلام القدوري هذا اظهر من توفيق السارح هنا كما لا يخفى (قوله بان يكون
ابتداءها الى آخره) فلو اخرها الى ما زاد على النصف فكروه والى نفس النصف مباح (قوله
الى الفجر) اى الى آخر الليل فالغاية ليست بدخلة في المعنا اولى قبيل الفجر (قوله ظهر
الشتاء الربيع داخل فيه) كما ان الخريف داخل في الصيف كما في النهر (قوله وتجهيل المغرب)
اى مطلقا وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها (قوله ويوم ضيق يجهل الى آخره) في التهر اختار
الافقاني التأخير في كل الاوقات هو رواية الحسن (قوله لا تصح صلوة الى آخره) في لكثرة
وضع عن الصلوة الى آخره وقال في التهر هذا اعم من عدم الصحة فالاولى ان يعبر عن هذا
الاعم ثم المراد من عدم الصحة الكراهة تحريما ثم المراد من الصلوة ما هو اعم قضاء او اجبا
او نفلا (قوله وصحبة تلاوة) واما صحبة سهو وشكر لعمدة سابقة بفجأة (قوله جنازة
حضرت) قبل واما التي حضرت في الوقت فلا يكره تحريما الا ان التأخير افضل وكذا التلاوة
كما في التهر (قوله حال الطلوع الى ارتفاع الشمس قدر ربح او ربحين) في النهر عن الغيبة
العوام لا يعنون من فعلها لانهم يتكرونها والاداء الجائر عند البعض اولى من الترك اذ اجاز
عند اهل الحديث (قوله والاستواء) هذا اولى من الزوال لعدم الكراهة فيه لكن استثنى الجمعة
وصحح كما في الاشياء والحلي (قوله الا عصر يومه) فلا يجوز قضاء اليوم السابق لعود علته
الى الكمال بخروج الوقت اذ حيث يكون السبب جع الوقت (قوله اذا لوجوب بالحضور)
اورد عليه ان موجب الحضور الوجوب المطلق لا وجوب الاداء في الوقت المحرم وكذا افضلية
الاداء وكراهة التأخير يقيدان بعدم المانع على انهما لا تعاد لان محرمية الوقت قدبر انتهت
اقول ان هذا الوجوب ثابت بالنص من قوله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يؤخرن وذكر منها

الجنائز كما في الزيلعي فهذا الكلام من قبيل الرأي في مقابلة النص ولا داعي في حمله الحديث
 عن ظاهره والاصل حله على ظاهره (قوله وهو افضل) اي راجع على وجه غير مسوغ تركه
 في الدر عن الصفه افضل ان لا تؤخر الجنائز لكن قد عرفت انما عن النهر افضلية التأخير
 فتدبر (قوله كذا جاز تطوع اي جاز مع الكراهة الى آخره) يحصل التوفيق بينه وبين ما تقدم
 من قوله لا يصح صلوة فالنسيب المستفاد من قوله كما جاز العصر بالنسبة الى المشاركة في الجنس
 لكن في النهر انه يجب قطعها والقضاء في كامل وفي الدر عن البحر هو ظاهر الرواية وسيقول
 المصنف بالافضل وفيه والهر عن البغية الصلوة في هذه الاوقات على النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم والتسبيح افضل من قراءة القرآن لان القراءة من اركان الصلوة فالاولى
 ترك ما كان ركنها (قوله وكره بعد صلوة الفجر والعصر) ولو المجموعة بعرفة
 مع الطهر وقوله الحلبي لم اقف عليه رد عليه في التهرب عنه عجب اذ المسئلة في نحو القبح
 والمراج والغنية وغيرها (قوله النفل) اي قصدا ولو نية مسجدا (قوله الى اداء
 المغرب) اشارة الى انه لا يصلي قبل صلوة المغرب بعد دخول وقتها لكرهه تأخير الايسر (قوله
 وغيرها) كاستسقاء او ختم قرآن او تكاح لما فيه من الاستئثار بجماع الخطبة واستماع خطبة
 التكاح والختم وسائر الخطب واجب كما في النهر فالصواب ان يقال وعند خطبة على انه سيذكر
 في الجملة ويخرج الامام الى التبر حرم الصلوة والكلام الى علم الصلوة كما في الدر ان الخطبة حرم
 في فروع ويكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة الا سنة فجران لم يخف فوت جاعتها
 ولو بادر اليه تشهد وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقيل
 صلوة العيد مطلقة وبعد ما مسجد لا يبيت وبين صلواتي الجمع بعرفة ومزدلفة وعند مداومة
 احد الاخشين والريح او وقت حضور طلع ماقت نفسه اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويضل
 بخشوعها كاتماما كان وكذا نكره في اما كن كفوق الكعبة وفي طريق ومزلة وبجرة ومقبرة
 ومقتل وحمام وبن واد وساطن ابل وغنم وبقرومرابط دواب واصطبل وطاحون
 وكثيف وسطوحها وسيل واد وارض مفصولة او لغير لومزودة او مكروبة وصحرا بلا ستر
 مار ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع فجر الى ادائه والكل من التوهم
 دره (قوله صار اهلا في آخر الوقت) وان لم يبق الا قدر التبر لاجل القضاء (باب الاذان) ﴿
 (قوله اعلام وقت الصلوة) يرد عليه بالاذان لقائه وبما بين يدي الخطيب فالاولى ان يكفى بقوله
 اعلام محض ومن كافي التوهم نعم يمكن ان يقال ان المراد هنا هو الاذان لاداء الصلوة والمفرد
 يلحق بالاعم والاعلى او يدعي وجود الوقت فيها ولو بوجه ما (قوله سن) وسبب الاذان ابتداء
 اذان جبرائيل ليلة الاسراء واقامته حين كان صلى الله عليه وسلم اماما بالملائكة وارواح الانبياء
 ثم رؤيا بعد الله بن زيد وبقاء دخول الوقت (قوله سنمؤكدة) فقد رفضه على قدر استدلاله
 اختلف في افضليته او الامامة فقيل والافتاق على جواز الجمع بينهما وقيل واجب لقول
 محمد لو اجتمع اهل بلدة على ترك ما تلهم عليه ولو تركه واحد ضرب وجنس واجب ان
 القتال لكونه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف والاتفاق على انه كالواجب في حقوق الامم (قوله
 بلا حن) وهو تفنن هو اخراج الحرف عما يجوز له فانه مكروه تحريرا ونحوه في الصوت المطلوب
 في الاذان لبس بمستلزم اياه وقيل لا بأس به في الحيلتين ولا يحل استماعه حبس ولا يجوز ان يرايه
 الخطاء في الاعراب كما في النهر (قوله ولا ترجيع) فانه مكروه كافي للمتنى وبما في البحر ووجه

في النهار بكونه خلاف الاولى (قوله ويترسل وفسر ايضا) اي بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه
وتندب اجانته (قوله ويلتفت) اي في الاذان وكذا في الاقامة قبل مطلقا وقبل ان كان في محل منسج
(قوله ويقول بعد فلاح الى آخره) اي ندبا كما في الدرر (قوله لما روى ان بلالا) لا ينبغي انه لا يدل
على ايراده بعد الفلاح والمطلوب ذلك واجيب ان ذلك بالغريزة وتعيين النبي عليه السلام كما
يدل عليه بعض الاحاديث (قوله فقال الصلوة خير من النوم) اصل الخبرية في النوم باعتبار كونه
وسيلة الى طاعة الله اذ تركه معصية فلا حاجة الى جعله بمعنى اصل الفعل (قوله لكن فرقى بينهما)
وكذا فرقى بافضلية الامامة (قوله ويحذر ولو ترسل) قيل يكره وهو الحق كما في الدرر وقبله ولكن
في الدرر الاصح لا يبعد (قوله وبزيادة قد قامت الصلوة) يرد عليه انه ينبغي ان يذكر في الاستثناء تركه
قوله الصلوة خير من النوم في الفجر اذ المماثلة يوجب ذلك واجيب ان المراد من المماثلة فيما هو اصيل
من كلماته (قوله ويستقبل) فلوركه كرمتهز بها (قوله ولا يتكلم) ولو رد سلام فان تكلم استأنفه
(قوله ويجلس بينهما) اي بقدر ما يحضر الملازمون مراعاة لوقت التدب (قوله الا في المغرب)
فبسكتة فاما قدر ثلثيات قصار ويكره الوصل اجابا فقوله استثناء من قوله الخ قال في الدرر انه
مناف لقول الكل انه يثوب في الكل (قوله واما الثاني) وهو قول الامام واما عندهما فيجلس
ايضا كما بين الخطيبين اقامة سنة الفصل (فائدة في الدرر وهو واقع في التهر التسلیم بعد الاذان حدث
في ربيع الآخر سنة ٧٨١ في صلاة ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب
ثم فيها مرتين وهو دعة حسنة انتهى (قوله ويأتي بهما) رافعا صوته ان يجامعة او في الصحراء
لانفراد في يشد (قوله وخبر فيه) مع اولوية آياته (قوله جاز اي الاذان) اي بلا كراهة (قوله
والعبد لكن) لا بد من اذن وليه ان للجماعة كمال الاجرة الخاص من اذن مستأجره كما في البحر
فاطلاق الدرر ليس على ما ينبغي (قوله والفاسق) ولو حالما لكانه اولى بامامة واذان من جاهل تقى
(قوله تكرر الاقامة) فيه اشارة الى مشروعية تكرار الاذان كما في الجمعة (قوله اي المسافر)
ولو منفردا كما يقتضيه المماثلة وكما صرح في الدرر (قوله اي المصلي في المسجد) ان اداء وان
قضاء فلا يسب الاذان فيه لان فيه تسويها وتغليظا لايقتضي القوائت في مسجد لكرهه
لان التأخير معصية فلا يظهرها على ما في البرازي (قوله حيث لا يكره تركهما) اذان ان المصلي
يكفه وكذا لا يكره تركهما مصل في مسجد بعد صلوة جماعة فيه بل المنكروه فعلهما
وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك كما في السور وفي الدرر عن الجوهرة
(قوله بان المفهوم منه الى آخره) لعل الاولى المفهوم منه كراهته ترك مجموعها (قوله كره
ان لحقه بهما) وكذا كرهه المسمى في الاقامة في التهر كره بعضهم اقامة غير المؤذن وجواب الرواية
لا بأس به مطلقا كما في ابن الملك ان حضر ولم يرض بكره اتفاقا فيه نظر كذا في البحر انتهى
(قوله يقول ما قال المؤذن الا فيما بين يد الخطيب) يعني يجيب وجوبا وعن الحلواني ندبا
والواجب الاجابة بالقسم من سماع الاذان بان يقول ما قال المؤذن يعني الاجابة بالاسنان بل يجب بالقدم
وفي التاتارخانية انما يجيب اذان مسجده ﴿باب شروط الصلوة﴾ (قوله السرط
انواع ثلث) شرط انقضاء كسنة ومحرمية ووقت وخطبة وشروط دوام طهارة وستر عورة
واستقبال قبله وشرط بقاء كما في الدرر (قوله اذ ليس من الشروط الى آخره) وما قبل من ان
الشروط ما لا يتقدم كالفقعة الاخيرة وترتيب ما لم يشرع مكررا رد بان الفقعة انما هي شرط
للمخرج والترتيب للبقاء على الصحة (قوله طهر ثوبه) وكذا ما يخرجه بحر كنه كسيفته من خمسة

تتحرك بحركته أو يعد حاملا كصبي أو طير عليه نجس غير متمسك بنفسه ولا لا يجنب وكلب
 أن شذفه في الأصح (قوله ومكانه) أي موضع قدميه أو أحدهما أن رفع الأخرى وموضع
 سجوده اتفاقا في الأصح لاموضع يديه وركبتيه على الظاهر إلا إذا سجد على كفه والتفصيل
 في النهر (قوله من خبت) بتفتين اسم لنوع النجاسة (قوله وينتفسته ومن حدث) الأولى أن يقدمه
 ليكون الحدث اغلظ (قوله ما دم ثوب) ولو حريرا أو نباتا أو طينا يلمسها به أو ماء وكدر وكذا
 الظلمة في الانسطار (قوله ما دار عليه إلى القبلة) في النهر الأولى كما في الصلوة (قوله ليكون
 استر) ولهذا يضع يديه على عورته الغليظة (قوله كله نجس) نجاسة عرضية ولو أصلية
 كجلد ميت لم يدبغ فلا يستره فيها اتفاقا بل خارجها ذكره الواقي عن الحدادي (قوله لم يجبا
 إلا لحق الصلوة) وقد أتى بدلها (قوله ندب صلوة عنه) وبما زال الإجماع كإجماعه وعند محمد يلبسه
 وجوبا واستحسنه في الأسرارويه قالت الثلاثة (قوله وواجد ما ربه طاهر إلى آخره)
 وضابط جنس هذه المسائل أن من ابتلى بلبتين فإن تساويا خيرا واختلفا اختار الأخف
 (قوله لكن الستراولي) أو رد عليه بما في الكمال ولو وجد ما يستره بعض العورة وجب
 استعماله وقد زاد عليه الحلبي وإن قل ويمكن أن يقال يجوز أن يكون المراد من البعض وكذا
 الطلعة ما يعتديه وهو مقدار الأربع أو المرامن الوجوب هو الزمان مطلقا (قوله ما دم مزبل)
 ظاهره الإطلاق ووقع في التوير بلفظ المسافر وقال الدر في شرحه هذا مختص بالسافر
 لأن المقيم يشترط الستار وإن لم يملكه فهستائي انتهى (قوله ولا يبعد) المفهوم من البحر لزوم
 الإعادة عند كون العجز عن المزبل وكذا الستار عن طرف العباد وكغصب الماء أو الثوب
 (قوله ستر العورة وجوبه تام ولو بالغلوة) على الصحيح الأغرض صحيح وله لبس ثوب
 نجس في غير صلوة (قوله فالركبة عورة) لا تارة ولا ثمة يحتمل كونها من الفخذ أو الساق فغلب
 المحرم احتياطا ونقض بالسرة لجريانها فيها وهي المروية عن الإمام واجب بان كونها عورة
 ثابت بآروها وإن باهريه لقي الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال أكشف لي عن بطنك حتى
 أقبل حيث رأيت صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل فكشف فقبل سره كذا في البحر عن شرح
 المنية وفيه عن محمد بن الفضل بعدم عورة ما بين السرة وموضع نبات الشمر العانة لتعامل
 العمال ورد بان التعامل بخلاف النص غير معتبر وفيه عن الظهيرية العورة في الركبة أخف
 من الفخذ فيسكر على كاشفها برفق وعلى كاشف الفخذ بضرب بلا ضرب إن لم وعلى
 كاشف السرة بتأديب إن لم فكل مسلم التعزير بالضرب حال المباشرة بلا تقييد بالقاضي
 (قوله مع ظهرها وبطنها) وجنبها تابع لهما (قوله أي جيع أعضائها) حتى شعرها النازل
 في الأصح قوله وكفها قال في الدر وظاهر الكف عورة في الأصح قال في النهر هو ظاهر الزاوية
 وعن قاضيان لبس بعورة واختاره ابن أمير حاج والذراع بالأولى أن يكون عورة وقد روى
 بعدم العورة (قوله كشف ربيع عضو قدر أداه ركن) قال ابن الملك انكشف ما دون الربع
 معقوفان في عضو واحد وإن في عضوين وجمع وبلغ ربيع أدنى عضو منها منع وقال في البحراء
 تفصيل لدليل عليه وقال في النهر ردا عليه أنه بعد ما نقل عبارة الزبادات أنه موافق له ونقل
 عن يدع الدين أن ما في الزبادات نصا على أمرين الناس غافلون عدم إعادة الجمع بالأجزاء
 كالإداس والاتساع بل بالقدر وكون المكشوف من الكل لو قدر ربيع أصفر الأعضاء مانعا
 (قوله أي النازل وغيره) هذا الإطلاق مخالف لعامة الكتب بل الواقع فيها هو النازل والمسترسل

معناه على خلاف وان كان الاصح كونه اى المسترسل صورة كما فى البحر والنهر (قوله واذنهما
 وشيها) اى الاذن الواحدة والتدنى الواحدة باستقلالها صورة بلا انضمام شئ من حوالياها
 (قوله ولم يلبث) يعنى لو ستر عورته من غير لبث (قوله استقبال عين الكعبة) الاستقبال لبس
 للطلب بل يعنى اصل الفعل كما ستر واستمر اذ الشرط حصوله لاطلبه شرط وهو زائد
 لالتقاء يسقط للجهن حتى اوسجد للكعبة نفسها كفر (قوله للمبكى) قبل وكذا المذنب لثبوت
 قبلته بالوحي (قوله حتى لو صلى فى بيته الى آخره) لكن فى البهراة ضعيف والاصح ان كان بينه
 وبينها حائل كالغائب و اشار الى اختياره صاحب النهر واخذ صاحب التنوير (قوله
 وجهتها لغيره) ويعرف بالدليل وهو فى القرى والامصار محارب الصباة والتابعين وفى
 المغاوير والبحار الجيوم كالقطب والا فى اهل الصالح بها عن لوصاح به لسمعه ثم المتعبر فى
 القبلة المرسمة لالبناء فهى من الارض السابعة الى العرش كما فى الدر (قوله جهة قدرته)
 ولو مضطجعا لم او لحوف رؤية عدو ولم يدان الطاعة بحسب الطقة (قوله او تحول رايه)
 ولو بعد ما قعد قدر الشهد او فى سجود السهو (قوله استدار) حتى لو صلى كل ركعة
 لجهة جاز ولو بمكة او فى مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعنى فسواه
 رجل ينى ولم يقدر الرجل به ومن لم يقع تحريمه على شئ صلى لكل جهة مرة احتياطا
 ومن تحول رايه الى الجهة الاولى استدار ~~كذا~~ فى الدر (قوله ان لم يعلم المقتدى)
 اى مادام فى الصلوة لان من يتغن حال الاداء مخالفة امامه فى الجهة لم يجز ظو علم المخالفة
 بعد الاداء جاز ثم قيل صورة هذه المسئلة مشكلة لانها وضعت فى الليلة المظلمة
 والصلوة فيها جهرية فعلم حال الامام بصوته واجيب بكون الصلوة قضاء وبترك
 الجهر نسبانا وبان الصوت لا يفيد التقدم الامام وهو لا يفيد معرفة جهته اقول وكذا يمكن
 كون المقتدى اصم وكون الصلوة عند امتداد ريح او جريان مياه بحيث لا يجمع لصوت (قوله
 فى الواقع) فيه اشارة الى الفرق بين المخالفة والتقدم بان الاول بحسب العلم والثانى بحسب الواقع
 فعدم العلم بالمخالفة لبس بمانع فى الاول ومانع فى الثانى بل يشترط العلم بعدم التقدم كما فى
 الايضاح (قوله والظاهر ان مراد صاحب الوقاية الخ) اورد المسئلة المفروضة كون كل منهم
 متوجها الى جهة والمخلفة يقتضى كون وجه المأموم الى ظهر الامام وهذا يقتضى اتحادهما لجهة
 فيهم لا يثنى ان كونهم خلفه لا يقتضى ان يكون وجوههم الى ظهر الامام كما صرح به المحقق
 ابن الكمال (قوله ليحصل قوله على التسهيل) بل حله على التسهيل لبس بصحيح يدل عليه
 السياق وصرح به المحقق المذكور واجيب عن طرف الصدر ان تقدير الصلوة لا بد منه لانه
 لو لم يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم خلفه فى نفس الامر وليس كذلك فانهم لو اقتدوه على اعتقاد
 انهم خلفه جائز صلواتهم انتهى لا يثنى سقوطه مما تقدم فافهم (قوله نعم فى قوله لا لى علم)
 اوردته ان وضع المسئلة على مخالفة كل احد الى الاخر فيعلم به مخالفة الامام يرد عليه ان ذلك
 المخالفة فى نفس الامر والكلام لبس فيه بل هو فيما بحسب العلم نعم يرد عليه ان المقام شاهد
 والقرينة الشرعية ناطقة بان المراد من قوله لا لى علم حاله اى مخالفا ولو سلم كون ذلك تساهلا لكن
 كونه باعثا الى تغير العبارة غير مسلم (قوله انه صلى الله عليه وسلم) كذا فى الهداية وغيرها لكن
 اورد عليه صاحب البحر ان هذا الحديث ظنى اثبوت والدلالة لانه خبر واحد مشترك الدلالة
 فيفيد السنية والاستصحاب لا الافتراض قالد ليل الصحيح هو الاجماع (قوله لا العلم) اى لا مطلق

العلم وهو الاصح (قوله ان يعلم بقلبه) اى صلا بديهيا بلا تأمل فلولم يعلم الابتأمل لم يحجز (قوله
اما الذكرباللسان) لانه كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره لهجوم اصابت فيه كقبحه اللسان كذا في
الدر عن المجتبى (قوله ويحسن ذلك) كونه حسنا هو اختيار الكافي والزيلعي واختبر في منية المصلي
تبا للمجتبى ترجيح استحبابه وفي الاختيار تبع البدائع والمجيب سنيته في القبة انه بدعة وفي القبح
انه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولو بطريق ضعيف وزاد الحلي ولا عن الائمة الاربعة
وقبل بالكرهه كما في التهر فان قيل على ما يقتضى قاعدة تعارض الحظرو الاباحة والسنية
والبدعية من ترجيح جانب النفع ان يختار جانب النفع من البدعة او الكراهة فلم يختار المصنف
جانب حسنه كما في هنا وجانب استحبابه كما يأتي قلنا لعل هذا من قبيل خلاف لا يعتد به لقوة
جانب المشروعية بكثرة قائله مع كونهم من الثقة المروفين بخلافها في جانب النفع (قوله
هذا نزاع الى تفسير الى آخره) ان اريد من هذا العلم المطلق فالترجح لبس بمسلم وان التخاص
فقوله غير صحيح لبس بمسلم على ان اللازم هو توقف النية على العلم وليس بمضر والمضر كونه
عين النية وهو ليس بمعلوم مما ذكر (قوله فبني كل من الاعتراض) اللفظ ان المبني والشرط ان يعلم
الى آخره (قوله والتلفظ مستحب) قد عرفت ان الاستحباب هنا معاير الحسن فيبين وبين ما اختاره
الحسن آنفا نوع عدم الملازمة وحل الحسن هناك على القنوى الجماع مع الاستحباب
بعد هنا ثم قال في الرد الاستحباب هو المختار ويكون بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في
الانسانات ونصح بالحال فهستانى (قوله لما فيه من استحضار القلب) اورده عليه ان هذا تكرار وركب
لعل كونه تكرارا بما سبق من قوله ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته وكونه ركبا كون اللفظ معايرا
لعبارة القوم من ذلك المنفط اذ المعنى فيهما واحد لا ينفك ان المراد في ذلك لبس عين ذلك
بل معنى الاستحضار طلب حضور القلب بتقريب اللسان (قوله ووقعها الافضل) وجاز تقديمها
على التكريرة ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز تقديم الاقتداء فليحفظ كذا في الدر (قوله قبل وقبل) قال في
التنوير ولا عبرة بنية متأخرة عن التكريرة وكذا نقل عن الكافي فجعله في مقابل الافضل لبس
بمناسب لعدم الفضل فيه اصلا وجعل الافضلية بالنسبة الى المتقدم المشار اليه آنفا في غاية
البعد في هذا المقام (قوله فانه احسن الى آخره) هذا مخالف لما نقل عن الكافي آنفا ولما في
الاشياء بعد نقل هذه الاقوال والكل ضئيف وفيه عن الجوهره لا يعمل بقول الكرخي (قوله
لا بد لمصلي الغرض الى آخره) اى وقت النية يعنى له ظهر او عصر قرينه باليوم والوقت اولا
هو الاصح ولو جهل الغرضية لم يحجز ولو علم ولم يعبر الغرض من غيره انقوى الغرض في الكل
جاز واما في القضاء فبمعين ظهر يوم كذا على المعتد والاسهل ينه اول ظهر عليه
او آخر ظهر وفي القهستانى عن النية لا يشترط ذلك في الاصح (قوله فان مطلق النية
كاف) لكس التعيين احوط (قوله الا في الجمعة) الان يكون عنده اعتقاد انها فرض الوقت كما هو
رأى البعض (قوله نوبت آخر ظهر ادرت وقته) فان صح الجمعة فذلك لناثئة والافاءا ظهر
الوقت (قوله وان جازت الى آخره) واذا لم يكن له ظهر فائت يكون نفلا لا احوط قراءة السورة
في الاخيرين لاحتمال كونه نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة واما اذا كان فرضا
فلا تضر السورة اذا غلب على ظنه ان عليه ظهر فائت فثبت لا يقرأ كما في شرح النية
(قوله والدعاء لليت) اى وينوى الدعاء لليت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله داعيا لليت

(قوله وان اشبهه انه ذكر) وفي الاشياء بحثاته لوني الميت الذكر فيان انه انشأ اوصافه لم يصح وان لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذا بان انهم اكثر لصحة الزائد (قوله وينوي اقتدائه بالامام) فلو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فالأفضل ان لا يمين الامام عند كثرة الجماعة فينبغي ان ينوي القائم في المحراب فلو لم يخطر بباله انه زيد او عمرو جاز ولو نوى الامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح اقتداؤه لان العبرة لما نوى لما رأى وتماه في الاشياء (قوله قال الزيلعي الافضل الى آخره) في النهر قال السارح والافضل ان ينوي الاقتداء ثم قال وتعقب بانه انما يأتي على قولهما اما على قوله فيأتي افضلية المقارنة فعلى هذا يمكن حمل كلام الزيلعي على قولهما كما اشير اليه في البحر جوابا عن هذا البحث من الدرر فيمكن ان يندفع هذا البحث عن الزيلعي بما ذكر

باب صفة الصلوة

الصفة والوصف لغة واحد مصدر بمعنى الكشف وفرق المتكلمون بان الوصف ما قام به الواسف والصفة بالموصوف واورد عليه انه لا معنى للفرق لكون كل منهما مصدرا يتصف به الفاعل والمفعول ورد بجواز الفرق لغة ايضا لان الوصف مصدر ووصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه واطلاق الوصف على الصفة ليس بمنكر على انه لا مشاحة في الاصطلاح واصطلاحاً كيفية مشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب (قوله التبريم) اي قائماً فلو قاعدا او صند قربه الى الركوع عند وجوده الامام راكعاً لا يصح ولو ادركه الامام راكعاً فكبر قائماً بنسبة تكبيرة الركوع صح ولست التنية كما في البصر (قوله تعقيب الاسمية) اول الوحدة (قوله بالخذف) انما احداً المهرتين مفسد وقمعه كفر وكذا الباء في الاصح (قوله بعد رفع يديه) كذا في الهداية وهو قول اكثر مشايخنا وفي النهر واختار في الخاتمة والخلاصة والصفة والبدائع والمحيط المسبة اي قرأه بالتكبير والمفهوم من الاشياء انه مذهب الامام حيث ارسل رجلاً الى ابي يوسف عند تدريس بلا اعلام ابي حنيفة فسئل عن مسائل منها انه قال الرجل هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال ابو يوسف بالفرض فقال اخطأت وقال بالسنة فقال قصير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة فبغهم منه المسبة وقبل ان رفع اليد بعد التكبير كما في النهر (قوله والثاني مقدم قيل) اي في كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير والتزنية ورد بان المراد برفع اليدين التكبير عن غير الله تعالى وبالتكبير ثبوتها لله تعالى فيكون الثاني مقدماً عن الاثبات كما في كلمة الشهادة لا يضي ان مراد القائل ليس عين هذا (قوله حذاء اذنيه) مستقبلاً بكفيه القبلة وقيل خديه (قوله ورفع الرأس) ولوامة (قوله هي الصحيح) وقيل كالرجل (قوله ويجازت بمأيد ل) وقال في الدرر كراهة التبريم (قوله وبالفارسية) لاخير كما يقتضيه قاعدة مفهوم المخالفة المبترقة في التصانيف وهو اختيار البردعي وفي التوير يصح بغير هرية اي لسان كان وقيل بشرط الجهر عن العربية (قوله كالوقرأ بها) بشرط الجهر اتفاقاً اذا الاصح رجوعه الى قولهما وعليه القوي فالاول ان يشير الى هذا (قوله واوضح وسمى) اقول وكذا امن اولى اواسم او شهد عند حاكم او رد سلاماً قال في الدرر ولم ار لو شئت طامساً واما الاذان فليس بصحيح على الاصح وان علم كونه اذاناً والزيلعي اعتبر انعارف (قوله مجرد التعظيم) الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكرم في الاصح (قوله ولا يشوب بالدعاء) الاولى بالحاجة ليطهر شموله لصحة تعوذ وبسبلة وحوقة (قوله وحقيقة المشاركة) اشكل عليه انه كيف يتصور المقارنة ولا يد من استماع صوت الامام

وهو موجب للتقدم ودفع بكفاية الاختتام لكن الظاهر المراد من المقارنة مقارنة تكبير المقتدى
بأى جزء من تكبير الإمام بأن يكون ابتداء المقتدى مقارنا بابتداء الإمام بقريته مقابلة قولهما
المفسر بالعبدية (قوله وأجمعوا) تحليل وتفسير لما قبله فلا يتوهم أنها عين الأولى (قوله
وعند الشافعي) تخصيص الخلاف بالشافعي يشعر إجماع أصحابنا في الشربة كما صرح به
الحلي وقد قال في التهر فيه روايتان الأصح شرط واختار الطحاوي وغيره رواية الركبة
قبل الأولى قولهما والثاني قول محمد (قوله القيام بحيث لو مد يديه لا يتأهل ركبته) ومفروضة
وواجبة ومسنونة ومنذوبة بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لأن ما أتى به القيام
إلى أن يبلغ الركوع بكعبه (قوله في الغرض العملي) بل ما يلحق به كندروسنة فجر في الأصح
(قوله يعني أن فرضية القيام) فرضية القيام للقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود
نائب إيماءه وكذا من يسبل جرحه ولو سجد وقد يجب القعود ولكن يسبل جرحه إذا قام أو يسلس
بوله أو يبدو ريع عورته أو يضعف عن القراءة أصلا أو عن صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج للجماعة صلى في بيته قائما به يفتى خلافا للأشياء كذا في الدرر (قوله وفيه يضع) المراد
من القيام أهم فيدخل فيه القاعد كما في الدرر عن مجمع الأنهر (قوله تحت سرته) وتضع المرأة
والخشي الكف على الكف تحت ثديها وقت الوضع كما فرغ من التكبير بلا إرسال في الأصح
(قوله فلا يأتي في الفرائض) إلا في الجنابة (قوله أي لا يضم إلا في النافذة) ولا يسجد بقوله وأما
أول المسلمين في الأصح (قوله فإن عندنا فرغ من التكبير) أو ردان موجب الضم إلى الشاء تأخره
عن الشاء وموجب هذا تقدمه عليه ودفع بان الضم قد يكون بالتقديم (قوله ويتعوز) بلفظ
اعوذ على المذهب قال في الدررنا عن النخبة ولا يتعوز التليذ إذا قرأ على استاذة أي لا يسن
(قوله للقراءة) فلو تذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل كمالها تعوذ ويبنى أن يستأنفها كما في الحلي
(قوله القراءة لقادر عليها) وهو ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بلا خلاف بالاعتداء أو ردان هذا
السقوط إنما هو بضرورة وقد ادعى ابن الملك كونه أصليا (قوله وما دونها) أي الآية الواحدة
ولهذا لا يجرى على الجنب والحائض قراءة (قوله فرضها آية) ولو كئنا أو كئنا نحو قتل
كيف قد رجم نظر ولو كلمة واحدة نحو مداهمات أو حرفا واحد نحو من في الأصح عدم الجواز
ولو قرأ نصف آية مرتين أو ركعة من آية مرارا لا يجوز كما في التاتارخانية (قوله وعندهما)
وهو رواية عنه (قوله ويسعى) والواقع في كثرة الكتب ذكر التسمية عقب التعوذ ولهذا
اعترض به لعل وجه التأخير كونها من القرآن أو كونها جزء من الفاتحة نعم الصواب
تقديم التسمية على الفاتحة ذكر الألبان الوأوان لم يدل على الترتيب لكن لا يخلو عن إيهام
خلاف الترتيب (قوله أي يقول) فيخص بالتسمية لا مطلق الذكر كما في ديبعة ووضوء (قوله
أي لا يسمى في سورة) أي على أن يكون سنة خلافا لمحمد فمما يخالف وحسن عند الإمام في رواية
لمسه أو يماجر رجحه ابن الهمام وبعه تليذه الحلي فالأيتان ليس بمكروه اتفاقا وما في القنية
من لزوم سجود السهو بتركها هنا فبعد جدا كقول لا يسمى إلا في الركعة الأولى كما في البحر
(قوله أو ثلث آيات) ولو كانت الآية والأيتان تعدل ثلث آيات قصار انتفت كراهة التحريم
لالتزيم بالابلسون (قوله فيكون التسمية سنة) وما نقل من تصحيح الزاهد في القنية
وكذا ابن وهبان فالأكثر كونه عند الأكثر وكذا ما فهم من الزيلعي في باب سجود السهو من كون
التسمية واجبا في كل ركعة فقد أجاب عنه في البحر بما لا يهمله المقام (قوله يؤيده إلى آخره)
لا يحنى ما فيه تأييدا بل ذاتا أيضا (قوله له قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) وقوله وللشافعي

قوله الى آخره) ولنا ايضا ان هذين الحديثين من الآحاد ولا اقل من الشهرة وبمثلها لا يثبت
الركنية (قوله وخطأ) اى السروجى صاحب الهداية يعنى جل السروجى صاحب الهداية
على الخطأ على ما هو الظاهر من الزيلعى خلاف لمن وهم من الزيلعى عدم كون الخطى
السروجى واعترض على الشارح بان الصواب خطى على المجهول (قوله والزيادة عليه)
اورداته خبر مشهور فيجوز الزيادة ورد بعد التسليم ان ذلك عند كونه محكما وهذا محتمل اذ مثله
يذكر لثبوت الفضيلة نحو لاصلوة لبار المسجد الا فى المسجد ولا صلوة الا بسواك والصواب
فى الجواب ما اشار اليه المصنف فى المرأة من انه انما يلزم التسخ عند عدم اجزاء الاصل
ولم نقل به هنا (قوله حتى يؤمر بالاعادة) كذا فى الزيلعى اورد عليه صاحب البحر بان ترك
كل واجب موجب كراهة تحريم موجبة للاعادة نعم ان ترك الغائصة أكد (قوله وثلاث آيات)
بيان لمخبر قوله او ثلث آيات وجه الاحتياج عدم دلالة الحديث السابق اليه فيندفع توهم
عدم التقرب فيما فهم من الدليل فافهم (قوله الركوع) بحيث لومد يديه ثاى ركليه (قوله
يكبره) ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقى حرف او كلمة فانه حال الخور لا بأس به عند البعض
كما فى النية (قوله مقربا اصابعه) ملصقا كعبه وتامبا سابقه واحاؤهما نحو القوس كما يفعله
العامة مكروه كما فى النهر (قوله مسجعا على ان يكون سنة) فلو تركه يكره تنزيها وما ذهب اليه ابن
امير الحاج الحلبي من وجوبه بليل الواطئة والامر الظاهر فيه ووجب سجدة السهو بتركه
سهو بتركه سهوا والاعادة بالعهد فقد اجاب فى البحر بان عدم تعليمه للامر اى صارف عنه
وقد صرحوا بان هذا الامر للندب وبه يخرج الجواب عن قول البلخى ان نسبى الركوع
والسجود ركن لا يجوز الصلوة بتركه كما فى النية (قوله ومن قال فى سجوده سبحان ربى الاعلى)
قال فى النهر من وجه نصين التبيين انه لما كان الركوع تواضعا وتذلا ناسب ان يجعل مقابلة
العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابلة العلو لله تعالى وهو
الفهر (قوله واما الامام الى آخره) فلو اطال الركوع والقراءة لا دراك الجائى ان عرفه يكره
تحريما والا فلا بأس واواراد به التقرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسئلة
الزياد فينبغى التصر ز (واضح انه لو رفع الامام رأسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم
التسبيحات الثلاث وجبت متابعتها وكذا عكسه بخلاف سلامه او قيامه لثالثة قبل اتمام
المؤتم الشهد فلا يتابعه بل يتبعه ولو لم يتبعه جاز ولو سلم والمؤتم فى الادعية تابعه لانها سنة
والناس عنه فانقلون (قوله اى يقول الى آخره) قال فى الدرر يقف بجزم او تحريك فيه قولان
(قوله يعنى ربنا لك الحمد) وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو وحذف الميم فقط
كما فى النهر والدر (قوله قسم بينهما) اى الامام والمفرد حيث عين وظيفة الامام بقوله
اذا قال وظيفة المقتدى بقوله فقولوا الى آخره لا يخفى انه لا يفتى جمع الامام بينهما فيجوز
ان يأتى الامام بهما لكن يؤمر المقتدى بما ذكر لعل لهذا انه يأتى المصيد سرا عندهما (قوله
وفى المبسوط هو الاصح) وفى النهر وعليه اكثر المشايخ كما فى المبسوط وفى الخلاصة هو
الاصح وظاهر الرواية كما فى الخانية (قوله قال صاحب الهداية) وكذا فى المجموع فان الشهد
وعليه الاعتماد كما فى النهر (قوله وهو تسكين الجوارح) تفسير لاطمئنان الركوع لا لالطلىق
كما سيظهر ولهذا قيد قوله فى الركوع (قوله الذى هو من تعديل الاركان) فيه اسارة الى كراهة
تعديل الاركان قال فى الايضاح هو العلم بنية والقرار فى الركوع والسجود والقومة والجلوس

(قوله واجب على تخريج الكرخي) سنة على تخريج الجرجاني (قوله وبين السجدين) من قبل صلتها بنا وما باردا اذ لا يطلق القومة فيما بين السجدين بل الجلسة الا ان تجوز (قوله بين الركعتين) اهل الصواب ما في بعض النسخ الركعتين بدل الركعتين (قوله والحاصل) انما هرايه بمعنى المحصل فالعني الطهين ان الركوع مكمل للعرض ومكمل للعرض واجب والطهين ان القومة مكمل للواجب ومكمل للواجب سنة هذا بالنسبة الى الاول ظاهر واما بالنسبة الى الثاني ففيه خفاء اذ نفس القومة في الركوع وبين السجدين ليس بواجب بل سنة كما يذكره الا ان يني على مذهبه من جعلها واجبا كما اختاره صاحب التنوير قال في التمهيد عن شرح المنية الاصح الوجوب فانتظر (قوله السجود يصحته) وقدمه ووضع اصبع واحد منهما شرط (قوله ولا يقارن الى آخره) بل يقدم التكرير (قوله وبديه) قبل الاول ويده اذ التصب موهوم لتكرار (قوله وما روى الى آخره) لعل وجه تخصيص التأويل بهذا لكون راوي هذا الحديث معلوما ومعروفا اوله يكون مضمونه متعللا ومتوارثا وموافقا للاصل لكن لكون مضمون الحديث الثاني مذهب السافعي كما في الايضاح يضعف هذا التأويل (قوله وقبل لا يفعله) متعلق بقوله مبدىا فاولى ابراهه هنا لك هذا الاطلاق وان كان للهداية لكنه بخلاف تنفيذ الزبلي بارخام وهو الموافق للاصل (قوله لقره من الارض) وقيل لان في الاقتصار عليه خلافا وقيل للاهتمام لكونه محل الحفا بالنسبة الى الجهة (قوله اذا سجد) اورد هذا تقييد مفسد اذ هو قيد القرب ولا معنى له اقول المعنى ان الانف اقرب الى الارض من الجهة حال ارادة التحرر للسجدة وهذا وقع نصه في التمهيد (قوله حتى اذا لم يصليا) ان اراد عدم الصلوة اصلا فلا معنى له وان عدم صلواتهما الظهريان يكون صلوة احدهما الظهري والاخر غيره كما يقتضيه السابق فيلزم استدراك قوله بعده او صلى الى آخره فالصواب نحو ما في الزبلي حتى اذا لم يصل السجود عليه او صلى الساجد غير صلوة كما قبل الا ان يقال اني راجع الى قيد الجمع المفهوم من صيغة التثنية او المقصود الرفع الكلي الذي هو بمنزلة السلب الجزئي فالعني حتى اذا لم يصليا حتى اذا لم يكن مجموعهما مصليا بل كان احدهما مصليا والاخر غير متصل بمخص المصلي بغير السجود عليه بقرينة المقام هذا وان كان صحيحا في ذاته لكن لا ينبغي غاية بعده (قوله فقول صاحب الكرخي) قال في التمهيد واما كراهة الاقتصار على الجهة فتبع المصنف فيه صاحب الخلاصة والمفيد والمزيد واختاره في التنوير بقوله وكره اقتصاره على احدهما وقال الدر في شرحه ومنع الاكتفاء بالانف بلا حذر واليه صح رجوعه وعليه التقوى لعل هذا النظر متعلل عن الزبلي لكن بعد التسليم يمكن ان يدعى كون اضافة الاحد الى الضمير العهد ويكون المعهود الاكتفاء بالانف (قوله وتنب الى آخره) هذا بالنسبة الى السجود فلا يتوهم التكرار بما سبق وكما زاد فهو افضل للمفرد الى آخره على ان هذا مفصل ومعلل بخلاف ذلك (قوله قيل في مقدار الرفع) صححه في الهداية ورجعه في التمهيد والشرع بلالية (قوله وقيل اذا زابت الى آخره) اذ يكفي ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر الاركان بل لو سجد على لوح فزعه فمجد بلارفع اصلا صح (قوله جاز عن السجدين) لكن مع الكراهة (قوله ويجلس مطاشا) وليس بينهما ذكر مسنون كما في القومة وكذا في نفس الركوع والسجود بغير التسبيح على المذهب وماورد محمول على النقل كما في الدر ثم هذا الطهين سنة كما اشير ومقتضى الدليل

من المواظبة عليها هو الوجوب والمذهب خلافه وما في شرح النية من ان الاصح الوجوب
 ان بالنظر الى الدراية فسلم وان بالنظر الى الرواية فلا وقد صرح الشارحون بالسنة على ما في البحر
 قلت قد حقق المولى نقي الدين محمد البركوي في رسالته معدل الصلوة بنقل عن الظهيرية
 والتاثر رائية والفتية بل عن ابن الهمام ايضا كون وجوب طمانينة القومة والجلسة رواية
 عنهما وان غير مشهورة وصحح الوجوب فيهما كما في سائر تعديل الاركان من طمانينة الركوع
 والسجود ورفع الرأس عنهما ولا نفس القومة والجلسة بحيث لو ترك عددا وجب الامادة
 ولو سهوا عليه السهو يتصحح من يد عليه ثم انه ان موضع سجوده ارفع من موضع القدامين بمقدار
 لبنتين منصوبتين جاز والا لا الاضرورة كذا في التنوير قال في الدرر عن الحلبي والمراد البنية بخاري
 وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فقدر ارتفاعهما نصف ذراع اثني عشر اصبعاً انتهى
 (قوله بقدر نسبته) وذلك ادناه الا ان يكون اماماً (قوله فان قيل الى آخره) لا يخفى ان هذا
 مشترك الوجود بالنسبة الى الركوع بل الى نفس الصلوة ايضا اذ الركوع متكرر في صلوة واحدة
 ونفس الصلوة متكررة بالنسبة الى مكلف واحد فايته ان تكرر السجود بالنسبة الى ركعة واحدة
 (قوله والامر لا يوجب التكرار) ولا يخفى وان علق بشرط او قيد بل يقع على اقل الجنس
 ويحتمل كله وتفصيله ان في الامر المطلق اربعة مذاهب ايجاب العموم في الافراد والتكرار
 في الازمان وعدم ايجاب شيء منها لكن يحتمل وهو مذهب الشافعي وعدم احتمال التكرار
 الا اذا كان معلفاً بشرط او مقيداً بوصف كالذلولك وهو مذهب بعض علمائنا والاربع مذاهب
 جامعة علمائنا وهو ما سلف كما ذكره المصنف في اصوله (قوله وبيان المجهل) هذا البيان هنا
 يقتضي ان يكون بيان تفسير بالنسبة الى تعلقه بالمجهل اذ تقرر في محله ان البيان بمعنى ابضاح
 ما فيه خفاً كالشرك او المجهل او المشكل او الخفي بيان تفسير وصلي ما ذكره المصنف في المرأة
 في اوائل بحث العام يقتضي ان يكون بيان تفسير لان الامر لا يحتمل التكرار والعدد والبيان
 بما لا يحتمل اللفظ تغير خدي (قوله وقيل) وقيل الظاهر من جملته كون ما ذكره حله لتكرار
 السجدة ولبس بجمع بل لو صح يكون حكمه للتكرار وقد يسبق الى الخطأ في حكمه التكرار
 ان السجدة كالركن الاصيل بالنسبة الى سائر الاركان لاجلته من غاية التسفل ونهاية التضعف
 خاسب ان يحقق ويثبت كمال تحقيق وثبوت التكرار او نقول لما عد الركوع من القيام وكان
 وظيفة القيام بالنسبة الى الاركان كثيرة شرع تكرار السجدة تعادلا بين وظيفة القيام والقعود
 (قوله ورفع رأسه) الظاهر زمان التكبير متحد مع زمان رفع الرأس فالظاهر ان يقال مع رفع
 الرأس لكن قوله ثم رفع يديه الظاهر كون الزاخي انما هو بالنسبة الى رفع الرأس لا بالنسبة
 الى التكبير الا ان يكون بالنسبة الى اوله (قوله ثم ركبته لكن تقديم احدي رجله عند القيام مكروه
 (قوله بلا اعتماد على الارض) بل يعتمد على ركبته (قوله ولا قعود) انتهى عنه كما في سنن
 ابي داود وما وقع في حجة الشافعي من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم محمول على حالة الكبر
 كما في الهداية واورد عليه صاحب البحران هذا يحتاج الى دليل وقد قال عليه السلام صلوا
 كما رأيتموني اصلي ولهذا حل الحلواني الخلاف في الافضلية فلا بأس به عندنا اقول اذا
 تعارض السنة القولية والفعلية يرجح القولية وايضا اذا تعارض موجب الامر وانتهى برجح
 لهي فهذان الاصلان يصلحان ان يكون دليلاً على المذكور وما قول الحلواني فاجاب
 عنه في التمهيد ان مطلوبنا طلب التهوؤ وتركه يوجب خلاف الاولي وهو مرجع

قول الحلواني لا بأس به وما في المراج من الكراهة عندنا محمول على التزيهية فقول البصر الاوجه
كون هذا التهوؤ سنة فيكره تركه ممنوع (قوله ترك السجدة الثانية) لو اورد هذه المسئلة
في غير هذا المبحث لكان اولى ثم قيد الثانية لبس اخترازا بل يخرج على العادة اذ الغالب ذلك
كما يشير اليه شرحه فلا يتكلف في تخصيصه بامر يكاد ان يخرج الكلام عن النسخة (قوله في الصلوة)
اي في تلك الصلوة او ادام في حكم الصلوة بان لا يخرج من الصلوة كما يأتي في شرحه (قوله
ويتشهد) عطف على قوله فلا بد من قضاها فيلزم ثلاث تشهدات تشهد مرفوع وتشهد
بعد قضاء السجدة وتشهد بعد سجدة السهو (قوله فيسجد السهو) قيل لترك رعاية الترتيب
وقيل لتأخير الركن عن محله (قوله يفترش رجليه) جاء لايين اليه (قوله ويرجله) اي المنصوبة
ولهذا افرد لما وردت الى آخره فكان سنة في مطلق الصلوة ما في المجتبى من تخصيص هذا
بالفرض والتغل يقعد كيف يشاء كالمرضى ممنوع كما في النهر ثم في اطلاق بسط الاصابع
اياله الى انه لا يشير بالسبابة عند الشهادتين كما اختاره صاحب التورموس بما يقوله وعليه
الفتوى وفي البصر هو قول كثير من المشايخ وفي اللؤلؤية والتجنيس وعليه الفتوى وكراهما
في حنية المفتي وزاد في النهر عن عامة الفتاوى وعليه الفتوى وزاد في الدر عن عمدة المفتي
وفي الحلبي عن الخلاصة والبرازي تصحح هذا الجانب ثم في البصر عن القم ترجيح جانب
الاشارة بله مروي عن الامام كما قال محمد فالقول بضمها مخالف للرواية والدرية ورواها مسلم
ومن المجتبى لما اتفقت الروايات وعلم عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين
والمدنيين وكثرة الاخبار كان العمل بها اولى وزاد في النهر عن النسخة الاشارة مستحبة وهو
الاصح قاله المعنى وفي الدر والمعتد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي
والبهسي والباقي وشيخ الاسلام الجدي وغيرهم انه يشير ونقل عن المحبط سنة وفي الحلبي
صححها شراح الهداية والمنقذ وغيره والذي تقرر مما ذكر ترجيح هذا الجانب لكثرة ترجحه
وقوة دليبه ورجاله ثم كفية الاشارة على ما في الدر عن درر البحار وشرحه وعن الشرنبلال عن
البرهان انه يبسط كل الاصابع مشيرا بسجدة وحدها يرفعها عند الثاني ويضعها عند الاثبات
على ما عليه الصحيح والمفتي به خلافا لمن قال انه يقعد عند الاشارة وهو المفهوم عن النهر
عن الحلواني لكن في الحلبي انه يخلق من يده اليمنى عند الشهادة الالهية والوسطى ويقبض
البصر والخصر ويشير بالسجدة الى آخر ما قال وكذا في النهر عن المشايخ (قوله ويتشهد
كأن مسعود) سيأتي وجوب التشهد لكن الوجوب في مطلقه اوفي خصوص هذا التشهد
فالمفهوم من البصر هو اثباتي بحثا ومن الزيلعي وغيره هو الاول بل الثاني اي تعيين هذا التشهد
ندب قال في الدر جزم شيخ الاسلام الجدي بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الانهر (قوله
وهو التحيات لله) ويقصد بالفاظ التشهد معانيها على وجه الانشاء كما يحكي الله ويسلم على
نبيه وعلى نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك كما في النهر والدر عن المجتبى (قوله التحيات جمع
تحية) وفي الحلبي على غير ذلك موافقا لما في النهر (قوله يعني لا يأتي بالصلوة) فان اتى ان عمدا
كره تعجب الاطاعة وان ساهيا عليه سجدة السهو اذا قال اللهم صل على محمد علي المفتي به
لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكت اتفاقا واما المسوق فيترسل ليرغ عند سلام
امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة (قوله ويكتفي بالفاضة) ولو زاد لا بأس به لكونها
سنة على المذهب وان صحح المعنى وجوبها (قوله ولكنه ان سكت) قيل فيه عن الامام

رواية الضير وهو المذهب ورواية الوجوب فالمفهوم من قوله وان سح اوسكت جاز انه اختار
 الاول وهذا القول يقتضي اختيار الثاني فقبه خلط لاحدى الروايتين بالآخرى وايضا المذهب
 على الضير بين اثنتي قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت وكلام الدرر على كون الفاتحة واجبة
 فقبه خلط آخر لا يخفى ان المفهوم من قوله ويكتفى مع قوله وان سح الى آخره الضير وكون الضير
 بين الثلثة ومن استدراكه بقوله لكنه الى آخره هو الوجوب والاستدراك مني عن عدم التعلق
 بين الروايتين بلا خلط فظهر منه ايضا صحة تفرع قوله فالاحوط الى آخره فاندفع توهم
 انه ليس بمجمل لعدم سبق ذكر الروايتين ويندفع ايضا ما يتوهم انه قد فاته ذكر الافضل مع انه
 تعيين الفاتحة مع انه هو المصحح بملاحظة قوله فالاحوط الى آخره (قوله وان كان الصحيح)
 اذ الصحيح الضير بين الثلثة المذارة اليها لنهت الضير عن على وان مسعود وهو الصارف
 للمواظبة عن الوجوب وقد رتب التسبيح بالثلث والسكوت قدرها وعن النهاية قدر تسبيحة
 فلا يكون مستثا بالسكوت هذا (قوله وتعين الاول للقراءة) قبل لم يسبق منه صريحا ودلالة
 ودلالة قوله ويكتفى بالفاتحة فيما بعد الاولين عليه ضعيفة جدا اقول اذا انضم الى هذا القول
 فرضية القراءة المفهومة من قوله سابقا ومنها القراءة الى آخره لا يكون الدلالة ضعيفة (قوله
 في الشهادتين) اى في القاعدتين (قوله اراد بما سوى المذكورات) لا يخفى ان مما سوى المذكورات
 اكتفاء الفاتحة والاطهر سنة كما اشير فالصواب ان يذكر في التعداد ايضا (قوله القعدة الاخيرة)
 والذي يظهر انه شرط لا يشرع للخروج كالشرع للسروع وصح في البدايع انه ترك زائد خلف
 من حلف لا يصلى بارفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكره (قوله اذا قلت هذا او فقلت)
 لا يخفى ان هذا الضير لاسما على تفسيره الا ترى بشعر سنية اتيان الشاهد وقد عرفت وجوبه
 وحل كلام بين الشرع على خلاف الوجوب الذي هو اصل الجواز بعيد لان الفرض
 العملي لا يتصور مع تركه التامة (قوله لان قراءة الشاهد الى آخره) لا يخفى ان هذا الحصر انما
 علم بفعل الرسول فاليان راجع اليه لا الى هذا الاثر فالاولى ان يخرج به كاهن (قوله والمعلق
 بالشرط) المعلق هنا غمام الصلوة والشرط الفعل اى القعدة (قوله عدم قبل وجود الشرط)
 لا يخفى انه يجوز لشي واحد اسباب متعددة كالشمس والثار للضياع فيصور ان يوجد سبب
 آخر هو كالشرط فيحتاج الى مقدمة اخرى (قوله ولان الصلوة) هذا يخالف كون تناهي
 الصلوة بالخروج يصنع المأخوذ هنا فيما يأتى بل بالصلوة والدعاء مع ان خلاصة هذه العادة
 جارية فيهما مع انهما ليسا بفرض فافهم (قوله واما اذا بين المجل به) هذا عند كون
 نفس البيان قطعيا وقد عرفت ما اشير اليه آنفا (قوله هي سنة) اى في هذا المجل اذ هي
 واجبة في العمر مرة لموجب الامر الذي لا يوجب التكرار وعلى هذا لوان في الشاهد اول
 بلوغه وقت فرضا واجزائه عن فرض العمر كحما في النهار بمشأ واما على نفسه عليه
 السلام فلا يجب بناء على ان يايها الذين آمنوا لا يعم الرسول بخلاف يايها الناس ثم المختار
 عند الطحاوى وجوبها على السامع والذاكر كما ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم اى تكرار
 الوجوب بتكرار الذكر والسمع ولو انعقد المجلس في الاصح لان الامر يقتضي التكرار بل لانه
 تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره ويصير ديننا بالتكثير فيلزم القضاء لانها
 حق عبد كالتمتع بخلاف التنزه عند ذكره تعالى فانه لا يقتضي وجه الفرق في النهار والمختار
 عند الكرخي استحبابها كما ذكر وهو المختار عند السرخسي وفي شرح المجمع انه قول عامة

العلماء ولهذا اختاره صاحب التور وقال الدر في شرحه وعليه الفتوى لكن ثم قال تحقيقا
للقام والمعتقد قول الطحاوي وكذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البصر
بأحاديث الوعيد كرضي وأبعاد وبخل وجفاء ثم قال فيكون فرضا في العمر واجبا كما ذكر على
الصحيح وحراما عند فتح التاجر متاعه ونحوه وستة في الصلوة ومستحب في كل أوقات الامكان
ومكره في صلوة غير تشهد اخير فلذا استثنى في النهر عن قول الطحاوي ما في تشهد اول
وضمن صلوته عليه ثلاثا تسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذأكر الحديث من ذكرت عنده
فليحفظ وانما جازع الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء لهم والدعاء بين الجهر والخافتة
(قوله اللهم صل على محمد وندب السيادة) اي سيدنا محمد لان زيادة الاخبار بالواقع عين
سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الدر عن الرمي وغيره وما نقل لاسود وثي في الصلوة
فكذب (قوله كما صليت على ابراهيم) وجه التخصيص بابراهيم لسلامه علينا بقوله وابعت
فيهم رسولا منهم اولان المطلوب صلوة يتخذ بها خيلا وعلى الاخير فالتشبيه ظاهر كذا
في النهر وتبعه الدر لا يفتي ان الاشكال المشهور بان وجه الشبه يكون اقوى في المشبه به وهو
يقتضي قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة على الصلوة على محمد عليهما السلام بل فقدها فيه
عليه السلام وارد على الاخير ايضا لان الظاهر ان الخلقة موجودة في نبينا واقوى من ابراهيم
فالاوجه ما نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى بان التشبيه راجع الى آل محمد فقط او ما قيل ان
المشبه به قد يكون ادنى نحو مثل نوره كشكات وقيل المسؤل المشاركة في اصل الصلوة
لا في قدرها ونقل عن النووي المقصود تشبيه المجموع بالمجموع ففي آل ابراهيم خلائق من
الانبياء لا بعد بخلافه في آل محمد ويمكن ان يقال المشبه هو الصلوة المسؤل لانس الصلوة
فيحوز قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة الى الصلوة التي سئلنا او ان التشبيه باعتبار دخول نبينا
في آل ابراهيم او ان الكاف لبس بمحققة التشبيه بل كالكاف في قولهم كما دخل زيد خرج
عمرو وان المقصود سؤال الصلوة على نبينا وآله مع الصلوة على ابراهيم وآله فالمعنى نسل
الصلوة على نبينا وآله مع ابراهيم وآله وقد وضع لتحقيق هذا التشبيه المحقق الدواني رسالة
حاصله ان الصلوة على ابراهيم قد كانت فاضلة على جميع من تقدم من الانبياء فالمشبه به زيادة
الصلوة على من تقدم فالمعنى كما جعلت الصلوة على ابراهيم فاضلة على جميع من تقدم عليه من
الانبياء اجعل صلوة نبينا كذلك ونقل في بعض المواضع عن المواهب اللدنية وعلى القاري وجوه
منها ان هذا قبل ان يعلم انه افضل ومنها انه قال ذلك تواضعا ومنها الكاف للتعامل ومنها
التشبيه من باب الحلق ما لم يشتهر بما اشتهر لامن الحلق الاقصى باكمل ولو لا خيبة الاممال
لاستوفينا مهام المقام (قوله ان يقال اللهم ارحم محمدا) فيه اشارة الى ان الخلاف يتم على
ما يكون ابتداء فتخصيص البحر بما يكون في ضمن الصلوة مع دعواه ان الابتداء مكروه اتصافا
اغترارا على افادة ابن الجبر ليس بشئ يعول عليه كما في النهر (قوله والصحيح) انه لا يكره
لوروده في الاحاديث الصحيحة ولا عتب على من اتبع الاثر كما اختاره السرخسي وللتوارث في بلاد
المسلمين كما نقل عن ابي جعفر ولاته عليه السلام اشوق العباد الى مزيد رحمة الله كما في الزيلعي
ولان الصلوة في معنى الرحمة فيصح قيامه مقامه كما في النهر عن البعض (قوله ويدعو) اي
بالربية فيجزم بغيرها كما في النهر (قوله لنفسه وابويه واستاذه) ويحرم سؤال العافية
مدى لدهر او خير الدارين ورفع شرمها والسجالات العادية كقول المائدة قبل والسرعية والحق

حرمة الدماء بالمغفرة للكافر لالكل المؤمنين كل ذنوبهم صكها في البحر لكن قليلاً مل
 (قوله بما يشبه القرآن) المسابغة مفهم أو يعتبر المغفرة بنية السواء والا فالمراد من قوله بما
 يشبهه لفظاً نحو قوله تعالى اللهم ربنا آتنا في الدنيا الآية (قوله عطف على قوله يشبه)
 المفهوم من شروح الكثر عطف على القرآن (قوله منه) ان يقول لم يقل نحو ان يقول
 مثلاً ثلاثاً يتوهم انه ليس عين المروي او ثلاثاً يتوهم انحصار المروي بما ذكر كما قيل كل ذلك
 (قوله كل ما لا يستفصل الى آخره) كاعطى اموالا ونزجني امرأة (قوله وما يستفصل) كسؤال
 المغفرة ولو لمعي او خالي في الاصح وكذا الرزق اذا لم يقيد بمال (قوله والاول فرض عند
 الشافعي) مستدرك بما مر آتفا (قوله كذا اورد على الكافي) انه قال في سجود السهول لو قدم
 ركعتان بان رفع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع سجد للسهول لان مراتب الترتيب واجبة
 عندنا وفيه تناقض واجب ان معنى فريضة الترتيب هنا توقف صحة الثاني على وجود
 الاول حتى لو ركع بعد السجود لا يعتد به اجاباً فيبعد السجود ومعنى وجوبه ان الاخلال به
 لا يفسد الصلوة اذا اتى به (قوله لان الشرح لم يعمد له) يرد عليه بمطلق التوافق وبما شرع
 ركعتين من الفرائض (قوله واقتصروا الى آخره) اورد على القصر بما يفهم من الجلالية
 من وجوب الترتيب فيما تعددت مشروعيته في كل ركعة كالسجدة وايضا فيما تعددت
 مشروعيته في جميع الصلوة كعدد الركعات كما في الزيلعي واورد البحر عليه فقد رده
 في التهربان الترتيب بين الركعات لبس الا واجبا وتفصيل الايراد والرد مما لا يتحمله المقام
 (قوله ومنه يسل الى آخره) قد عرفت آتفا ما هو المنقول عن الزيلعي قال في التهر وهو
 مأخوذ من الخبازية والتهاية وعليه جرى في الدراية والقبح انتهى واختاره في الدر (قوله
 مراعاة الترتيب بينهما) الذي فهم من السابق يدل عليه عباراتهم هنا كون الترتيب بين السجدين
 فضمير الثانية راجع اليهما كما يدل عليه صريح عبارته فالقول انه راجع لركوع الركعة
 الثانية واحد في سجدي الركعة الاولى امر لا يثبت له فائته انه لازم لما ذكر (قوله وتكرارها
 بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يخفى ان الفعل مظهر لا مثبت اذ التقدير انه
 مبين ومفسر موضح (قوله لزم مساواة الى آخره) كون هذا التسوية محذورا بعد تسليم
 كونها فرضاً قطعياً كالاولى مما يحتاج الى البيان على انه يجوز لتحقيق الفرق بامر آخر
 والتخصيص عليه مما يحتاج الى البيان ايضا (قوله مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني) الاولية
 والثانوية بالنسبة الى قوله ان اصل السجدة الى آخره بالنسبة الى قوله لزم مساواة ما ثبت
 الى آخره فالأظهر مع ان الثاني اعلى رتبة من الاول ثم هذه الاعلوية مبنية على وجود
 الفتاوة بين القطعيات واليقينيات وهذا امر اختلافي مذكور في الاصولين (قوله فان مضاه
 ان مراتب الترتيب الى آخره) تعليل لقوله ويعلم بتحقيق الى آخره وجه كون هذا معنى
 لذلك مما تقدم انه قرر ان الفرضية في الترتيب موقوف على الجزئية الصورية ولا جزء صوريا
 في القراءة لكن لا يخفى ان عبارة الذخيرة انما يحتمل هذه الارادة ان كان العبارة نحو ان يقال
 واما تقديم الركن الذي هو الركوع قبل القراءة الى آخره اذ قوله نحو ان يركع بصيغة التثنية الجزئية
 آت منها وما سمعت في اول هذه الصحيفة عن باب سجود السهول من الكافي صريح بل
 محكم في الدلالة على خلاف ما جعله تحفيقي في كلام الذخيرة وهكذا نقل اخي زاده عن
 شراح الهداية انتصاراً للصدر الشريعة (قوله احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة

(الواحدة) اقول وقد سمعت من الزيلعي وغيره ان ما تكرر في كل الصلوة كعدد ركعتيها منته
 في الحكم وقد اطلق الفقهاء في سجود السهو به اذا قدم ركنا واخره يجب سجدة السهو
 وقد قرروا ايضا ان ذلك انما يكون في ترك الواجب (قوله لما عرفت ان اقرأة) ماورد عليه
 ان كلام الذخيرة صريح في خلافه وما سبق منه مما افترخته قريحتي وليس له مبنى من نقل
 صريح او تخريج صحيح اقول ولو سلم هذا وقد عرفت المنقول عن الكافي انه صريح في
 خلافه (قوله اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب الى آخره) وقد عرفت مرارا ان وجوب
 الرعاية ليس بمختص بصورة بخصوصها (قوله كما اعترف به نفسه الى آخره) الظاهر ان
 الكلام في مطلق الافصال كما نقله صدر الشريعة عن الهداية والا وكما في عبارة بعض
 الفقهاء وقوله فان مراعاة الترتيب في الاركان الى آخره لا يوجب الاختصاص بالاركان
 على ان هذا من ليس بتحقيق بل تحقيقه هو قوله ويخطر ببال (قوله وتكبير الافتتاح) قيل
 عد هما صاحب الهداية من الاركان وانت خبير ان الكلام هنا مع المصنف على ان عدد
 الهداية مما يطلب بانه (قوله ليست بركن) قيل انه من تمام الصلوة لما روى عن ابن مسعود
 فيها مر وتمام الشيء جزؤه ورد ان الجزئية لا يوجب الركنية اقول ان الكلام على الرواية
 وهي على عدم الركنية في الاصح كما قيل (قوله والعقدة الاخيرة الى آخره) كذا في الايضاح
 لكن قيل للمصنف ان يقول يقبل ذلك بالنية فانه اذ اكبر بعد الركوع ونوى انه تكبير الافتتاح
 او قبل السجدة ونوى انه العقدة الاخيرة يوجد فك الترتيب لاحالة (قوله وتحقيقه) لعل
 التحقيق على ما فهم من كلام بعضهم ان الترتيب فرض بين الركوع والسجود وبين السجود
 والعقدة الاخيرة وواجب بين القراءة والركوع وفيما تكرر في كل ركعة كالسجدة او في كل الصلوة
 كعدد ركعتيها (قوله الخروج بصنعه) هذا آخر ما عده من الفرائض وبقى من الفروض
 غير المفروض وتمام الصلوة والانتقال من ركن الى ركن آخر ومثابته لامامه في الفروض
 وصحة صلوة امامه في رايه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكره ثلثه
 وعدم مجازاة امرأه بشرطها وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال لمبني او هو
 المختار وقره المصنف وبسطناه في الفرائض كما في الدرر (قوله في قوله الى آخره) جواب عن
 دليل الامامين لظهور وجه اختياره قول الامام في المتن لكن ظاهره تسليم المقدمة القائلة
 بضدية الصلوة مع منع التفرع ولا يخفى ان ضد الشيء كما لا يكون ركنه كما لا يكون
 شرطا على ان الدليل الاول لهما باق على حاله والحق كما حقق بعض المحققين وتنبه بعض
 اخواته ليس بفرض اتفاقا لانه لا خلاف بين اصحابنا في ان الخروج بصنعه ليس بفرض وليس فيه
 نص عن ابي حنيفة وانما استنبط البردعي لما رأى جواب ابي حنيفة في هذه المسائل انها
 تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله
 فقال انه فرض وهذا غلط منه قال في الدرر اقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون فما
 اختاره المصنف هنا على خلاف التحقيق (قوله اى مقارنا) مستفاد من لفظ مع اذ هو
 للمقارنة اختاره لكونه اصح الرايين (قوله عن يمينه ويساره) ولو نسي اليسار اتي به
 عالم يستدبر القبلة في الاصح وتقطع التريمة بتسليم واحدة فيحصل التحليل بسلام واحد
 (قوله السلام عليكم) هو السنة وكره عليكم السلام ولا يقول وركانه كما في المحيط وقال
 النووي لانه بدعة لم يثبت فيه شيء لكن في الحاوي انه حسن لكونه مرويا وقال الحلبي الراوى

له ابي داود (قوله لاه عليه السلام) الاوفق لهذا التعليل ان يزيد على المتن قوله حتى يرى
 بياض وجهه (قوله ناويا القوم) اي الذين معه في الصلوة ولو وراءه وامامه دلالة لان
 المقصود التودد وقيل لانه لما اشتغل بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب وعند التحليل بمنزلة
 من قدم من سفر وارد عليه انه يفيد عموم من حضر ولو لم يكن معه في الصلوة مع الصحيح
 الاختصاص يرد بقول الحكم انه ينوي لجميع المؤمنين ولو من الجن ودفع بغل عن السرخسي
 انه مختص بسلام التشهد وفي الخلاصة ينوي من كان في المسجد قال البحر ضعيف وقال
 التهريل راجح (قوله والحفظة) اخر عن القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم
 الانبياء افضل من الملائكة وعوام بني آدم وهم الاقبياء افضل من عوام الملائكة والمراد
 من الاقبياء من اتى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة واقره صاحب النخ
 وفي جمع الانهر تبعاً للفهستانى خواص البشر واساطه افضل من خواص الملائكة
 واساطه عند اكثر المتأخرين وهل تتفارق الحفظة قولان وبغلقه كاتب السبآت عند جماع
 وخلاء وصلوة والمختار ان كيفية الكتابة والكتوب فيه مما اثر الله بعلمه وقبل تكتب
 في رق بلا حرف كتبونها في العقل وهو احد ما قبل في قوله تعالى وكتب مسطور في رق منشور
 وصحح التبرسي في تفسيره انها يكتبان كل شيء حتى ائنه وفي تفسير الدماغي يكتب المباح
 كاتب السبآت ومعنى يوم القيمة والاصح ان الكافر يكتب اعماله وكاتب البين كالله اهد
 وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار مع ان آدم وولده بالليل والنهار وفي صحيح مسلم
 ما مذم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واماك قال واي
 ولكن اعاني الله عليه فاسلم وقيل بعد موته صلى الله تعالى عليه وسلم ارتد كذا في البحر والنهر
 والدر وغيرها (قوله لاهن لا يحضرن) في تقريبه خفاء بل يقتضي هذا كون المدار في النية
 حضورهن وعدمها كما في البحر والاولى في تعليل هذا الحكم لكرامته حضورهن حضرن ام لا
 كما في التهريل لكن مفاده هنا ترجيح جانب النية البهت وقد رجع جانب عدمه في التهريل
 بنقل عن الخلاصة (قوله ناويا الامام) قبل ولعمرى لقد صار هذا كالسريرة المنسوخة لا يكاد
 وينوي احداً شيئاً الا الفقهاء وفيهم نظرم بعد السلام يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام
 ومنك السلام (وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال قال الحلبي ان بالكرامة
 التزوية ارفع الخلاف قلت وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلثاً ويقرأ
 آية الكرسي والموذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثاً وثلثين ويهمل تمام المئة ويدعو ويقيم
 بسبعين ربك وفي الجوهرية يكره للامام انقل في مكانه لا للمؤتم وقيل يستحب كسر الصفوف
 وفي الثانية يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلى لئلا يورد صيره في المنية
 بين تحويله يمينا وشمالاً واماماً وخلفاً وذهايه واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة
 ما لم يكن بجذائه مصل ولو بعدا على المذهب انتهى لكن في شرح الكبر للنية لا بوجهه للواحد
 لعد تقدمه عليه بل يقدم للثنتين (قوله صحة وفساد) قيل لاوجه لالتزام الفساد (قوله وله
 واجبات) لانفسد بتركها وتعاد وجوباً في لعد وسجدة السهو وان لم يعد هي يكون فاسداً
 آما وكذا كل صلوة اديت مع كراهة التحريم يجب اتمامها (قوله وقوت الوتر) وهو مطلق الرعاء
 وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة الركوع الثالثة كما في الزيلعي (قوله وتكريرات العيد) وكذا تكبير ركوع
 الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة كما في البحر (قوله بدر ما يجوز به

الصلوة فإنه لو اسر بما دون الآية في موضع الجهر أو جهر في الاسرار لا يلزم ترك الواجب
(قوله ولها آداب) تركه لا يوجب اساءة ولا اعتبا بترك سنة الزوائد لكن فعله افضل (قوله وكضم
خه) ولولا أخذ شفته بسنة فإن لم يقدر غطاؤه بظهير يد البسرى وقيل باليمنى لو غاها والا
فيساره نقل عن المجتبي (قوله واخراج كفيه) الا لضرورة كبره (قوله والشروع) ولو اخر
حتى اتهم لا بأس به اجابا وهو قول الثاني والثالث وهو اعدل المذهب كما في شرح المجمع
للمصنف وفي القهستاني من الخلاصة انه الاصح **فرع** لو لم يعلم ما في الصلوة من
فرض وسنن اجزاء فنية كذا في الدر **فصل** (قوله بجهر) أي
وجوبا بحسب الجماعة فإذا جهر فوق حاجة الجماعة فقد اساء ولو ايت به بعد الفاتحة
أو بعضها سرا أعادها جهر على ما في البحر لكن في آخر شرح المنية ايت به بعد الفاتحة
بجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر (قوله ووتر بعدها) كذا في التوير قال
في الدر قلت في تقييده ببعدها نظر لجهره فيه وان لم يصل الزواجر على الصحيح كما في مجمع الانهر
(قوله لانه المأثور) والسرفه ان الكل بجهر في اول الاسلام ثم اخفى في الظهر والعصر لا يذام الكفار
والجهر في المغرب شغلهم بالاكل وفي العشاء والفجر رقتهم وفي الجمعة والعيد لكون مشروعيتهما
في المدة ثم بعد زوال العذر بغلبة المسلمين لم يزل الحكم لان بقاءه يستغنى عن بقاء السبب
ولانه اختلف علنا وهو كثرة الاشتغال في هذين الوقتين كما في البحر (قوله في زمن النبي الى يومنا
هذا) فان قبل هذا التواتر انما هو بالتواتر المتيقن لقطع فيلزم فرضية الجهر وانه واجب قلنا
يجوز كون التواتر على انه واجب صريحا أو دلالة اذ لبس خلفه من يعممه هذا لبس بلام
بضمون قوله صلت بصلوته صفوف من الملائكة الا ان يقال هذا نظير للعلة الاولى وان
تلك الرواية لبست بمعلومة الثبوت (قوله ويخاف ان قضى) أي الجهرية في وقت المخافة
(قوله لان الجهر) علة لقوله ولا يخفى (قوله وقيل بخير) نقل عن مختصر عصام ان المنفرد بخير
فما يخاف فيه وجعله في الغاية ظاهر الرواية لعدم وجوب السهو عند الجهر سهوا اورد
بان لزومه للامام لعظم الجناية بخلاف المنفرد ودفع بان السهو انما ينطبق بمطلق الوجوب لا بآكده
قوله المصنف أي الهداية (قوله يخالف لما ذكر شمس الأئمة) وكذا تصحيح الظهيرية
وانحائية على ما في البحر (قوله واجب عنه) قيل الاوفاي بالمراد ان التزديد في تعليل الهداية
يمنع الخلو بالاستقراء وليس ثالث يصلح للسياسة له فقول الدرر في بحثه بل الاجماع الى آخره
ابس له محمل صحيح وعلى ما قررنا لا يبقى للتعليل محل اقول بل الاظهر ان يقال ان قول الهداية
لان الجهر الى آخره صريح في الحصر لكن فيه كلام ستقف عليه (قوله فلبس على
سببها اجاع) ان اريد عدم كونها سببا مجمع لزم تجهيل من ذكر آفا من عظماء الخنفة
وان اريد كونها سببا ليس بمجمع فيجوز السببية في الجملة لزم بطلان ما ادعى من الاجماع
في الاول والاجماع السابق مانع للاختلاف اللاحق (قوله بالراي ابتداء) يرد عليه بما في البحر
من الغاية ان هذه العلة ثابتة بدليل انه يؤذن ويقم للقضاء فلا يكون بالراي ابتداء على حصر
الصحة بقوله وهو الصحيح (قوله فيكون مراده الصحة دراية لارواية) في هذا التفرع خفا اذ مدار
الصحة هو الاجماع والاجماع من قبيل الرواية لا الدراية على ان الدراية على خلاف الرواية
لبس بمعلوم الصحة (قوله فيه بحث) هذا مناقضة على الملازمة المتضمنة قوله فيتبقى الحكم
على طريق الحل واجب بان الكلام مبني على الاستقراء ولم نجد الجهر وراء هذين الموضعين

وهذا بمنزلة الاجاج على الحصر وذهول هؤلاء الفحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد
لا ينبغي ان الاتفاق من هؤلاء الفحول على هذا الذهول مما يسلبه قطعاً على وجود المسئلة
في كلامهم يكنى في الاستقراء ثم قول في تلخيص هذا المنع ان قولكم ان ما ذكره المصنف من
سببي الجهر ان كان كلام من الامر ينسب الجهر ثابت بالاجاج كما هو الظاهر فالترجيح
منوع لان الحكم انما ينبغي اذا كان الاجاج الخ وان كان ان السبب منحصراً في هذين الامرين
كما هو الظاهر من قول الهداية فهذا القول ممنوع كيف ولو كان على الحصر اجاج لما حصل
الذهول (قوله ان ثابت بالاجاج) يعني يجوز كون الاصل في القياس حكماً ثابتاً بالاجاج
فتعبر الجهر في قضاء المنفرد على الجهر في اداء المنفرد لاشتراكهما في العلة وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم ان من صلى الحديث فيكون حاصل البحث انه لا اجاج على الحصر
في هذين الامرين فنثبت الثالث بالقياس (قوله وجواز الجهر في الوقت) يعني ان علة هذا
الاجاج ما فهم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ فلا يرد ان هذا يدل على ثبوت الجهر
في الوقت في حق المنفرد بالحديث وقد صرح آنفاً انه بالاجاج وبينهما تناف على انه يجوز
ثبوت حكم واحد بصحبت واجاج بل يتكلم ايضا كما في محله (قوله فان الجماعة) لعل الاولى
ان يؤخر هذا القول عن قوله فيلغى ان يكون الجهر الخ اذ الظاهر ان قوله وجواز الجهر
في الوقت الخ يخص بادهاء المنفرد (قوله فيلغى ان يكون الجهر) يرد عليه ان الوقت الذي
يقارن الاصل وقت شرع فيه الجهر بخلاف الوقت الذي يقارنه الفرع فافترقا (قوله بدلالة
الحديث) اى على طريق القياس كادل عليه السابق لا بطريق دلالة النص كما فهم من نفس
اطلاق اللفظ فلا يرد انه على هذا التقدير لا يكون الى الاطلاق احتياج (قوله فظهر انه ليس
بصحیح ديانة ايضا) هذا صريح في اختيار جانب الكا في فهذا لا يوجب الاكتفاء في المتن
وقد سوى بينهما بل اشار الى ترجيح جانب الهداية في المتن بالتقديم فافهم (قوله والجهر
اسماع غيره) اى الشكل لارجل اورجلان (قوله ترك سورة اولي العشاء) اى مثلاً ولو عمدا (قوله
قرأها) اى السورة وجوبا وقيل ندبا (قوله جهرا) اى السورة والناقحة لان الجمع بين جهر
ومخافتة في ركعة شائع ولو ند كرها في ركوعه قرأها واعاد الركوع (قوله ولو تركه الناقحة
تذكرها قبل ركوعه قرأها) واعاد السورة ثم ان فرض القراءة آية اقل الآية ستة احرف ولو تقديرا
كل يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيحوز
كما في الدر عن القهستاني ولو قرأ آية طوبى في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لانه يزيد
على قدر ثلاثة آيات قصار كما فيه ايضا من الحلبي وحفظ آية واحدة فرض عين وحفظ جميع
القرآن فرض كفاية وستة عين افضل من التغل وتعلم الفقه افضل منهما وحفظ لثاقحة
وسورة واجب على كل مسلم (قوله وتطال) اى بقدر الثلث وقيل النصف ندبا فلو غش
فلا بأس به (قوله فقط) وقال محمد اول الكل حتى التزويج قبل وعليه الفتوى (قوله وطالة
الثنية) على الاولى ان ثلاث آيات يكره تنزيها ان تدارت طولاً وقصرًا والا اعتبر الحروف
والكلمات واعتبر الحلبي غش الطول لاعداد الايات واستثنى في البحر ما ورد فيه السنة
واستظهر في الثقل عدم الكراهة مطلقاً (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم) اللازم من
الدليل تفاوتة بابه والمطلوب متضمن لتفاوتة بآيتين فالتعريب ليس بشئ وقصر المطلوب
من الدليل على ما هو بآية واحدة بعيد بل الاولى سوق الدليل على ما هو بآيتين

(قوله ولم يتعين سورة) أى على وجه الفرض (قوله ثلاثا يظن الجاهل) هذا يؤهم اختصاص المسئلة بالعالم والامام وانظر ههنا طائفة لكل بل السنة والفرض فالاول ان يقال ثلاثا يؤهم التفضل كما يفهم من الهى (قوله المؤتم لا يقرأ) ولوقى السرية مطلقا على الاصح اتفاقا غافيا في الهداية من استصان قراءة الفاتحة في السرية عند محمد فضيف كما في النهر ونقل من الكمال فكهروة اتفاقا (قوله بل يستمع) أى اذا جهر ونصت أى اذا أسر (قوله على أنه خطاب للمقدين) هذا يؤهم اختصاص وجوب الاستماع بالمؤتم لقراءة امامه وقد استدلوا على مطلق الوجوب أى شخص فقرأ وأى شخص سمع بهذه الآية كما يقتضى عمومها واطلاقها قال البيضاوى في تفسيرها ظاهر الآية يقتضى وجوبها حيث يقرأ القرآن مطلقا وقد صرح فقهاؤنا بقراءة القرآن عند التأم ومن يشتغل بغيره (قوله آية ترضب او تريب) هذا مخص بالفرض واما في النفل فيستل الجنة ويتجوز من التار عند ذكرهما ويتفكر في آية المثل كما في النهر (قوله كذا الخطبة) فلا يأتى بما فوت الاستماع ولو كتابة اورد سلام (قوله فانما امروا بهما فيها) أى انما امروا بالاستماع والانصات في الخطبة (قوله سرا) أى في نفسه ونصت بلسانه عملا بامرى صلوا وانصتوا (قوله بان ظاهر قوله) استند العطف المذكور الى ظاهر القول اذ في الباطن عطف على محل وان قرأ بتأويل الحال بمعنى لا يقرأ المؤتم بل يستمع حال كون امامه فاريا آية ترضب او حال كونه خطيبا او مصليا على ما قيل لكن لا يفتى أنه يؤهم اختصاص الاستماع والانصات بقراءة آية الترضب او التريب ولا يبعد ان يقال في وجهه ان العطف من قبيل علاقتها بتأويله واما باردا والاولى في الوجه مضمون ما ذكر من الجواب بل الاجابة فانتظر (قوله لانه يقتضى الى آخره) قال الزيلعي وايضا يقتضى ان يكون الخطبة والصلوة في نفس الصلوة ولبس مراد لعل عدم ذكر الشارح للاشتراك في الجواب والدفع واورد ايضا انه يقتضى ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوبا على ما هو مقتضى ان الوصلية يدفع بانه لو جعل التقيض الاول بالحكم حال صلوة الجمعة لاندفع جميع ذلك لانه مبنى على الذهول عما قبله (قوله كان يمكن الدفع) اجاب العيني بان فاعل قرأ هو الامام وخطب هو الخطيب وهو في حالة الخطبة غير الامام فيكون من عطف الجمل ولا يلزم ما ذكر اورد عليه هذا انما يتم على التجوز في المؤتم واجاب البهر ان الضمير في قرأ وخطب وصلى راجع الى الامام فبالنسبة الى قرأ حقيقة والى خطب وصلى مجاز باعتبار الاول ويجوز الجمع بينهما عند كثير من العلماء انتهى (قوله ولا يقرأ المؤتم الى آخره) اورد عليه صاحب النهر انه يلزم عليه التجوز في الامام ايضا وانه يقتضى اختصاص الانصات بما اذا خطب مع انه ممنوع عن القراءة بمجرد الخروج للخطبة ويمكن دفعه ان مراد الشارح بمجرد دفع اعتراض الزيلعي لانجوز العبارة على وجه يسلم عن جميع المسامحات والمناقشات

﴿ فروع ﴾ مذكور في النهر والدريجب الاستماع مطلقا لان العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب اوائه افضل من القراءة لابس ان يقرأ سورة ويعد هافي الثانية وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة لويتهما آتيان فاكثر ويكره الفصل بسورة قصيرة وان منكوسا الا اذا ختم فقرأ من البقرة قرأ في الاولى الكافرون وبدا في الثانية الم تر ثم تذكر ثم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره شيء من ذلك في النفل وثلاث تبلغ قدر اقصى سورة افضل من آية طويلة (قوله الجماعة اقلها اثنان) واحد مع الامام ولو بميرا او ملكا او جنيا

في مسجد او غيره ونصح امامة الجنى في الدر عن الاشياء (قوله سنة مؤكدة) بالهمزة ودونه
وهو الاصح في النهر عن الزاهدي ارادوا بالتأكييد الوجوب وعن البدايع طامة المسايح
على الوجوب جزم به في التحفة ونحوها وعن المراج لو اجتمعوا على ترك الاذان قوتلوا فاختك
بالجماعة وعن الزيلعي عن كثير من المسايح انها فريضة فقبل كفاية وقبل عين واعدل الاقوال
واقواها الوجوب كما في البحر ايضا ولذا لا تقبل شهادته اذ تركها استخفافا ومجانة الابهو
اوتأويل ككون الامام من الاهوج فتقبل حيثنذ لكن تسقط بالاعذار فلا يجب على مريض
ومقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط وشيخ كبير طاهر واعى وان وجد قاندا ويسقط
ايضا بمطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليلا لانهارا او خوف على ماله او من غريم
او ظالم ومدافعة احدا خبيثين وقيامه بمريض وحضور طعام يشوق اليه نفسه واشتغاله بالغة
لا يغيره كذا اختار الدر عن الباقي نجا للبهسي الا اذا واظب تكاسلا فلا يعذر ويعدر
ولو باخذ المال اطلقه في الخلاصة واوله البرازي يحسه مدة ثم اختلف في افضلية جماعة
حيه مع جماعة المسجد الجامع وفي المسجد يختار اقد مهما فان استويا فاقربهما باي اليه
فان استويا خير العاوي والفقهاء يذهب الى اقلهما قوما ليكرهوا او الى مجلس استاذة هكذا
في النهر (قوله الاعلم) اي باحكام الصلوة فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه عن الفواحش
الظاهرة وحفظ قدر فرض وقبل واجب وقبل سنة فلو دعوا غير الاولى اساءوا اطلقه في النهر
عن زاد الفقهاء وزاد في الدر قوله بلا ثم ثم هذا ان لم يكن ثم امام راتب فيقدم هو وان لا يكون
الصلوة ممن يطعن في دينه وان لا يكون في منزل انسان فهو اول مطلقا الا السلطان او القاضي
وقدم الحدادي الوالي على الراتب (قوله اكثرهم سنا وقصر) اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب
على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم وربما وفي النهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال
يقدم اقدمهم علما ونحوه حيثنذ فلما يحتاج الى القرعة (قوله اي اكثرهم صلوة) قال في الدر
زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسحقهم وجها ثم اكبرهم سنا (قوله من كثر صلوة بالليل) هذا
الحديث وان كان مذكورا في الجامع الصغير ومنقول في النهر عن الكافي في مقام الاختصاص
بلاطن لكن في البحر بعد النقل عن الكافي انه ضعيف عند اهل الحديث وفي موضوعات
على القاري عن السخاوي انه موضوع باتفاق اهل الحديث فالاول كما في البحر عن البدايع ابقاء
احسن الوجه على ظاهره كما مر آنفا لان صباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة (قوله فلا شرف
نسبا) زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشياء ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكبر
جاها (قوله فالانصف ثوبا) ثم الاكبر رأسا والاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحرى
الاصلى على المعتق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جناية (قائلة) لا يقدم احد في التزام
الا برحم ومنه السبق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استويا في المجتنب اقرع بينهم انتهى
(قوله واخبار الى القوم) فلو اختلفوا اعتبروا اكثرهم (قوله وكره امامة عبد) قيل عن القهستاني
عن الخلاصة ولو متقاعله عند وجود الاولى والكره تزيهية (قوله او عجبا) فيدخل تركان
واكراد وعامى كما في الدر (قوله واعى) ونحوه اعشى قال في التنوير هنا الا ان يكون اعلم القوم
(قوله لا يكره به) قال في الدر حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا وامننا وسب الرسول
ويتكبرون صفاته تعالى وجواز رؤيته لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول نهائهم الخطاية
ومنهم من كفرهم انتهى لكن لا يبغي ما في البعض من التأمل (قوله جازع الكراهة) هذا ان وجد

غيرهم والا فلا كراهة كما في البحر (قوله صلوا خلف كل ربو فاجر) في النهر عن المحيط صلى
 خلف فاسق او مبتدع قال فضل الجماعة وكذا يكره خلف امرء وسفيه ومفلوج وابصر
 شاع برصه وشارب خمر وآكل ربوا ونمام ومراء ومتنع ومن ام باجرة قهستاني زاد ابن ملك
 ومخالف كالشافعي لكن في وترا البصر ان يتقن المراجعة لم يكره او عدها لم يصح وان شك كره
 على ما في الدرر (قوله وكره تطويله) اي تحريما ان زائدا على قدر السنة في قراءة واذكار
 رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتصحيح كما في النهر (قوله لقوله عليه السلام) في الشرب لالة
 ظاهرا الحديث انه لا يزيد على صلوة اضعفهم مطلقا ولذا قال ابن الكمال الا لضرورة وصح
 انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي (قوله وكره جماعة النساء) ولو
 في الثقل كالزواج الا الجنازة عند التعيين اذ الكراهة ترتب لتحصيل الفريضة اذ عند تعارض
 مفسدتين روى اعظمها ضررا يارتكاب اخفهما فان قيل هذا تعارض مفسد ومصلحة
 والاصل فيه ترجيح رفع المفسدة لان ترك ذرة يمانهى الله افضل من عبادة الثقلين ومن ثم
 جاز ترك الواجب دفعا للمشقة ولم يسامح في الاقدام على النهيات كما في الاشياء قلت لعل ذلك
 عند تساويهما في القوة او تقاربهما والا قد ذكر فيه ايضا انه قد تراعى المصلحة لغلبة المفسدة
 كالصلوة مع فقد شرطها كالطهارة او الستر وكالكذب للإصلاح (قوله لم يتقدم الامام)
 فلو تقدمت اثنت الاثنى (قوله كالمرأة وان كره جماعةهم) فصرح كما في النهر عن القبح
 (قوله كل جماعة) والوعظ فبالاولى وكذا البعد وكذا يكره امامة الرجل لهن في بيت لبس
 معهن رجل غيره ولا يحرم منه او زوجته او امته والا فلا كما في المسجد كما في البحر (قوله والجبانة)
 اي الصمصرة يعني ان كان الطريق منسج فمبكنها العنابي في الذهاب والاياب فيه اشارة الى انه
 لو كان في الجامة مع موضع مخصوص لهن بباب مخصوص بحيث لا يتصور الاختلاط جاز
 كما ذكر بعض (قوله القنوي اليوم على الكراهة) قال الدرر واستثنى الكمال بحث العجائز الغائبة
 (قوله ويقف الواحد ولو صبيا يعقل) فيه اشارة الى ان الواحدة تنأخر (قوله لان العبرة
 بموضع الوقوف) فلو تقا وت الاقدام صغرا وكبرا فالاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المتقدم
 لا تنفس في النهر عن المجنب (قوله ويقف الاثنان) قال البحر لوقال والرائد خلفه لكان شاملا
 بما زاد على الاثنان قال النهر انه منفعهم بطريق الاولوية لكن لو كان مراد البحر لكان
 الشمول بطريق العبارة وان شمل بطريق الدلالة لا يذهب جواب النهر ثم انه لو توسط فان
 بين اثنين فمكروه تنزيها وان اكثر فمحرما (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك)
 حيث تقدم على الس والتيم وما هن فعل ابن مسعود فدليل الاباحة كما في البحر عن الهداية
 ولو قام واحد بمجنب الامام وخلفه صف كره اجاما ولو وجد فرجة في الصف الاول لا الثاني
 كان له ان يخرق الثاني ويصلي في الاول لانه لا حرمة له لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة
 غفراه وينبغي للامام ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسوا ما كبرهم ويقف وسطهم
 ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد في صفه مكانا كره كتيابه في صف خلف صف فيه فرجة
 ومنفوت لفضيلة الجماعة وان لم يفوت اصل بركة الجماعة فنضعفها غير بركتها وتغويت بركتها
 هي عود بركة الكمال منهم على الناقص (قوله ويتندى متوضي) ولومع متوضي بسور جار
 في الدر عن المجنب (قوله وفاسل بما سمع) ولو على جبرة (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 صلى آخر صلوته) وابو بكر يبلغهم تكبيرة وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيرها

قال في التمهيد عن القبح اما متعارفوه في زماننا لا يبعدانه مفسد لعدم خلوه عن مدحهم ذكرا او بانه
وان الصباح زيادة على قدر الحاجة يلحق بالكلام (قوله والامام مضطربا) هذا هو المختار
الذي يلي لكن في البحر عن الترتابي الاظهر الجواز على قولهما وكذا على قول محمد في الاصح
وهو المناسب للاطلاق (قوله ومثقل بمفترض) اطلاقه شامل للتراويح وهو امر اختلا في
وصح فاضحان عدم الجواز واورد عليه البصر انه بناء الضعيف على القوى وهو جائز اشارة
في الدرر الى الجواب عنه بقوله وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة فإرعى وصفها الخاص
للشروع عن العهدة (قوله لان الحاجة) والقراءة في اخيري الفرض وان كانت تفلا مع كونها
فرضا في النفل لكنه محض يكون المصلي منفردا اولاته بالاقتداء صارت نفلا في حقه ايضا
كافي البحر (قوله اما المرأة فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) المسئلة المطلوبة مطلق عدم
الجواز والغفوم من هذا الدليل هو عدم التقدم ولا يلزم من عدم جواز التقدم عدم جواز
الصلوة اصلا اذ يجوز ان يكون امامتهن بلا تقدم كامامة بمضمعن لبعض تأمل (قوله واما
الصبي فلان مثقل) لا يخفى ان مسئلة المتن مطلقة شاملة للنفل ايضا وهو المختار كافي الهداية
وقول السامة مع كونه ظاهرا وايضا كافي البحر واللازم من الدليل عدم جواز اقتداء المفترض
فقط وتخصيص المسئلة بالمفترض وان كان مذهبا لما يبيح بلح لكنه مع محكوه مخالفا
لاطلاق اللفظ قد عرفت انه مخالف للمختار فالاول وان يعلى بما في نحو البحر والنهر
من ان نفل الصبي غير مضمون بالافساد ونفل البالغ مضمون وما اورد عليه الاقتداء بالمفنون
صحيح مع انه غير مضمون بالافساد قد فوج به مجتهد فيه فاعتبر العارض عنه بخلاف نفيه
(قوله ولا تاري باي) يعني حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها وكذا لا ياتي بالخرس لقدرة
الامى على التصريخ فصحه عكسه (قوله تبع الامامة) وانما اعتبر هنا التبعية دون الاولى لانه
اتصل الخير بالسبب وهو الوقت كما تغيرت اقامة وفرض المسافر قابل للتغيير حال قيام
الوقت كنية الاقامة فيه بخلاف الاولى لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا قضاء السبب كما لا يتغير
نيت الاقامة كافي صلوة المسافر من البحر (قوله وسأني زيادة تحقيق) لا يخفى انه لم يكن في هذا
الباب زيادة تحقيق معتدة بها كما يظهر لمن رجع اليه (قوله ان امامه محدث) وكذا كل مفسد
في اعتقاد المتقدم (قوله اعاذ) فيلزم على الامام اخبار القوم بفساد صلواته من حدث او حنابة
او فقد شرط او ركن مثلا وهل يلزم عليهم الامادة حيث ان عد لانهم والاندبت وقيل لا
لفسقه باعتزافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر عليه وان لم يمكن
الاخبار باللسان فالكاتب او الرسول على الاصح ولو معينين والا لا يلزمه كما في البحر عن
المراج وصح في جمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ مضمونه لكن الشروع مرحة
على الفتاوى كذا في الدرر (قوله في الاخيرين ولو في الشهد) اما بطله فيصح حروجه بصنعه
(قوله فسدت لكل) اي الامام وجمع المؤنم والخطيئة اما الخطيئة فلما ذكره بقوله لان القراءة
وجبت الى آخره واما الامام والمؤمن فلان اختلافه هذا عمل كثير وصلوة القوم بنية على
صلواته كما في البحر والتمهات (واعلم انه يصح صلوة كل من الامى والقارى وحده في الصحيح
بخلاف حضور الامى بصدقات القارى ان لم يقتد به وصلى منفردا فتفسد في الاصح (قوله
الرجال) ولو عبدا (قوله فالصبيان) ظاهره تعدد هم فلو واحدا دخل في الصف (قوله
لوحاذنه وهو الاظهر وفي بعض النسخ حاذنه بلا اداة شرط فقبل ان اداة الشرط ساقطة

من الناسخ بدليل الجواب لا يخفى ان حذف مثل هذا الشرط كثير شائع في كلام الفقهاء فعلى
همه النسخ لا يرد عليه ذلك ايضا (قوله كون محاذاة المرأة) واما محاذاة الامرء الصبيح
المستهي لا تنفسها على المذهب وما في جامع المحبوبي ودرر البهار من الفساد فضعيف لانه
في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض المقام كما حققه ابن الهمام على ما في الدرر (قوله
لو كانت مجنونة) اورد عليه التهربان الظاهر ان المجنونة خارجة بقوله في صلوة وهو الثالث
فنا لعدم صلوتها (قوله ولو كانت محرما) اوز وجته (قوله تنفس عنها الطباع) لكونها
مستتهمة في الماضي (قوله مشتركة بينهما) فحذا المصلية بمصل لبس في صلوة بها لبس بمفسد
وان كره كما في القمع واذناه اي الحائل قدر مؤخر الرجل قيل عن المغرب مؤخر الرجل لغة
في آخره وهو الخشبة العريضة التي تحاذي رأس الراكب وقيل انه يقال بالقارسي بالان شتر
(قوله فسدت صلوته) لو مكلفا والا (قوله ان نوى امانتها) اي وقت شرعه لابعده
وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة او النساء لاهذه علمت نيته والاصلونتها
اي والاينو يها فسدت صلوتها كما اشار اليها بالآخر فلم تأخر لتركها فرض المقام قمع (قوله
وتحت اقدامهم نساء او طريق) اي تحتهم نساء او طريق بحيث اذا فرض خط مستقيم
في موضع قدمي المصلي الى جانب السفلى يكون تلك النساء والطريق قدام ذلك الخط على
ما قيل (قوله فلا محاذاة) اورد بان الصواب ولا محاذاة بالواو لان كلاهما مفسد للصلوة
على حدة (قوله وان قام على سطح داره) قال في الدرر ولو اقتدى من سطح داره المتصلة
بالسجد لم يميز لاختلاف المكان درويح وغيرهما وقرء المصنف اكن تعقبه في الشرع بلالية
ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشياء وزواهر الجواهر
ومفتاح السعادة انه الاصح وفي التهر عن البرازية اختيار جماعة من المتأخرين فسيقه
الحدث اي مثلا فان التوم والغلة والرجة كذلك (قوله في القراءة التي يجهر الامام بها) فيه
اشارة الى انه لا يثنى حين الشروع في هذه الصورة (قوله بترك القراءة) اي في احديهما (قوله
لا بالمحاذاة) لعدم الاشتراك في الصلوة (قوله حتى لا يوحى) ولو نسي احد المسبوقين المتساويين
كبة ما عليه ففسي ملاحظا للآخر بلا اعتداء صح (قوله وعلى الامام سجد تاسهوا) اي
ولو قبل اقتدائه كيا تاني ثم ان هذا القيام ان قبل قوموا الامام قدر التشهد لا بعتداده وان بعده
فيعد لكن كره تحريما الا بعد ركوع حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور ونمام
مدة مسح ومرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صححت كذا في الدرر (قوله
فعلبه ان يعود) اي ان لم يقبل الركعة بالسجدة فلو تابع بعد ما فسلت صلوته (قوله اذا سهي)
اي فيما يقضي (قوله عليه مجرور معطوف على المحاذاة) اي لو تبدل اجتهاده فيه في القبلة
الى غير مجتهد الامام بعد فراغ الامام تفسد (قوله قضى بعده) اي بعد سلام الامام (قوله
وفصل بقعدة) اي فصل بين الركعتين المذكورتين وعن القمع ولو ترك التشهد جاز استحسانا
لا قياسا (قوله ولو ادركها) في الحاشية العزيمة عن اخلاصة ولو ادرك ركعتين منها يقضي
ركعتين ويقرأ فيها او يشهد ولو ترك القراءة فيها او في احديهما فسدت صلوته انتهى (قوله
بالنظر الى التشهد) لانه يقضي الاخر في حق التشهد

لما كان من العوارض أخره ولكونه غير مفسد في بعض الأحوال قدمه على المفسد وهو وصف شرعي يحل في الأعضاء بزيل الطهارة (قوله سبقه حدث) أي سماوى لا اختيار للعبد فيه

ولا في سببه غير موجب للفعل ولا تادير الوجود ولم يأت بعده بتناقله ولم يتنازع بلا عذر كزوجه
 ولم يظهر حديثه السابق كقضى مده محصيه ولم يتذكر فائده وهو ذوقه ولم يتم المؤتم في غير مكانه
 ولم يستخلف الامام غير صالح لها ولم يؤد ركنا مع حدث او مسمى كما في التهر والد ر
 كما يفهم بعضه من مسائل الباب وبه يظهر فائدة لزوم التقيد بقوله غير مانع للبناء (قوله
 يستخلف) اي ولو في جنازة بلا تكلم بل باشارة او جرح لمحراب ولو لمسوق مشيرا باصبع
 ان الباقي ركعة وباصبعين ان ركعتين واضعا يده على ركبته (قوله لترك ركوع) وعلى
 جبهته لترك سجود وعلى فقه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجدة تلاوة وصدره لسهو
 ان لم يعلم الخليفة بذلك (قوله استخلافه واجب) فسر في التهر بالجواز واورد على ابن
 ملك على تفسيره بالوجوب كالشارح بان للامام تركه اذا كان الماء في المسجد وينظره القوم
 كافي الزبلي ولذا تبعه في الجواز صاحب الدر لكن المفهوم من كلامهم ان اطلاق الجواز
 ليس على ما ينبغي كاطلاق الوجوب بل الحق التفصيل الجواز عند قرب الماء والتدارك في امد
 قليل والوجوب عند العدم فالحق ينبغي ان يكون مع الشارح لفائدة ذلك ووضع المسئلة
 على الاصح الاغلب لا على القليل التادير (قوله ما لم يجاوز الصفوف) في الصحراء ما لم يتقدم
 فقه السرة او موضع السجود على المعتد كالمفرد (قوله من المسجد) او الجبانة او الدار (قوله
 قلوبهم يستخلف) وينبغي ان يعلم انه لو لم يستخلف فتقدم واحد بنفسه او تقدم القوم جاز
 ان لم يخرج من المسجد والافسدت صلوة القوم دون الامام ولو تقدم رجلان فالسابق اولى
 ولو قدمهما القوم فالعبرة بالاكتر ولو استويا فسدت صلواتهم وانفصل في التهر (قوله كما اذا
 حصر) تنظير لا تمثيل فلا يتوهم انه ليس من مسائل باب الحدث في الصلوة (قوله لم يجر
 الاستخلاف) بل يرجع وعنى على صلوته ولو استخلف تفسد كما في الزبلي ثم هذا الحصر
 مشروط بنحو جعل وخوف واما لو نسي القراءة اصلا فلا لانه صار اتباعا كافي التهر (قوله ويؤني
 باقيا على ماضى) قيل ليس له فائدة غير افساد الكلام فان البناء ليس قبل التزديد الا ان
 اذ عوده الى مكانه لا يكون بعد البناء بل قبله اقول العبارة كذا في التوير وقوله يبنى الى آخره
 مجمل وقوله يتم ثم او يعود تفصيل وتقسيم وليس في هذا الكلام ما يدل على البدئية فافهم
 (قوله او يعود الى مكانه) اورد ان هذا مسمى بلا ضرورة فيلزم الفساد ودفع ان هذا ليس
 مسمى حكما لان حرمة الصلوة تجعل الاماكن كواحد بدليل ان من صلى على الدابة وتلا
 آية السجدة مرارا والدابة تسير يكفيه سجدة واحدة وايضا لا ينبغي ان اتحاد المكان يصلح
 ان يكون ضرورة فيختار ظاهره عدم ترجيح احد جانب اصلا وفي الدر الاول اولى عاد الى
 مكان قطعا اي حتما فلو عاد قبل فراغ الامام فاستخلف اولا بقضاء ماسبقه الامام بغير قراءة
 ولو تابع امامه اولا ثم قضى ماسبقه جازت كما في الحاشية الوائبة (قوله والافضل للمفرد)
 قال في البحر والتهر الاستيناف افضل في حق الكل على ما عليه ظاهر المتن وفي حق المفرد
 فقط والبناء افضل في حق الامام والمقتدى على ما في المستصحب ويقرب اليه ما في الهداية
 والكافي بل عامة الكتب عليه على ما في بعض الحواشي كما ذكرنا المعنى مع عدم موافقته لشيء
 مما ذكر لا يخلو من نوع تناف بين قوله في المتن ومقتد فرغ وفي الشرح والمقتدى
 اذ مقتضى الاول الاستيناف والثاني البناء في حق المقتدى وحل ما في الشرح على اصل الجواز
 وما في المتن على الافضل مخالف لما نقل عن البحر آثما وايضا اراد قوله في الشرح ويبنى الامام

الى آخره ليس له كثير فائدة عند شرح هذا المتن وقوله ليكون ابعاد عن شبهة الخلاف الخ
تقليلا للفضاية لمجموع المنفرد والمقتدى مخالف لما في عامة الكتب من تخصيصها
بالاول فقط (قوله ولو استخلف مسبوفا) وكذا لاحقا ومقيا وهو مسافر (قوله اثم صلوة
الامام) ولو جهل الكمية فقد في كل ركعة اختياطا (قوله يضره) اي المسبوق وكذا
يضر من حاله كحال الامام المسبوق (قوله فسدت صلوة المسبوق) الا اذا قيد ركعة
بمسجدة لتأكيد انفراد كذا في الدرر (قوله اي لا تفسد) قيل لانها منهيان لامفسدان
(قوله فانه منه) بضم الميم من الانتهاء اي متم لانها (قوله ولكنه يقطع في اوائه)
وهو بعد التشهد (قوله وكذا الخروج) اي كاللحلام والخروج من المسجد (قوله والامناء
بالاحتلام) من المني وفي بعض النسخ الا تزال لصل وجه التقيد به مع ان الاحتلام
مستلزم للا تزال لما في العناية من ان الاحتلام هو البلوغ بالسن يعني اعم من الا تزال والسن كما في
البحر والاحتلام في اللغة اسم لما يراه النائم زل اولا وان غلب على ما يراه من خاص لكن
فيه نظرا لما ذكر في كتاب الجرم من ان الاحتلام لا ينفك عن الا تزال فالاول ان لا يذكره كما في بعض
الكتب المعتبرة (قوله بان نام) الاظهر والاخصر والاشمل بنوم او تفكر او مس او نظر وايضا
تقييد النوم بقوله لا ينقض الوضوء مستدرك اذا الاحتلام عند انقضاء النوم المنقضى للوضوء مانع ايضا
والقول ان وجه التقيد دفع نوم كون حاله مجموع النوم والاحتلام دون الاحتلام فقط ضعيف
(قوله او غيره) هذا على ما اعتدنا من التسخير رسوم على ان يكون من الشرح ولا يخفى ما فيه
من الخلل حيث لا بد من جعل من المتن لا تدفع الخلل بل النظر السابق (قوله اي ظهوره ورثها
في الاستبصار) الظاهر من عورتها الفليضة وقد قيل بظهور ذراعها (قوله ادى ركاع الحادث)
اي مع الحادث والمشي تركه لظهوره من النسق الا في (قوله والمكث قد رداء ركن) اي ان
لم ينو الاداء (قوله بعد التشهد) اي بعد جلوس قدر التشهد قبل ولو بعد سبق الحادث
(قوله تمت الصلوة) اي اصل الصلوة والاقتداء لترك واجب السلام (قوله خلا فاهما)
قال في الدرر وجه الكمال وفي الشر بلاية والظاهر قولهما بالصحة بالاشي عشرية وهي
ذكره بقوله فتبطل بقدره التيمم (قوله فتبطل بقدره التيمم) وجه التفرع ان تلك الامور
مفروضة الوجود بعد التشهد (قوله بطلت صلوة) خلا فالزفر وتنقلب نقلا (قوله ولهذا
ضربت) لكن ينبغي ان يغير ايضا قوله في المسئلة الثانية ورؤية المتوضي بقوله وقدرة المتوضي (قوله
وتزع الماسع خفه) اي الواحد ولذا افرده (قوله ان وحدا الماء) اي وقد رعى استعماله (قوله
ولا يستقيم الاعلى قولهما) كذا على ما فهم من الزبلي لكن تعقبه التهر بانها عينان ثلاث آيات بلا
تقييد بسورة لا يخفى ان مراده بالاستقامة على قولهما هي الاستقامة مطلعا يعني ولو بتأويل المراد
اقل سورة او مثلها كما هو المشهور في نحوه واما التأويل على تطبيق قول الامام فبعد تسليم
امكانه بعيد لا يخفى (قوله وتذكر فاشة) ولو تزا وبني ان يقيد باتساع الوقت (قوله وتقدم
القاري) اميا في التهر عن ابي جعفر وفخر الاسلام بامه اجاما وصححه في السكا في وغيره وفي الفتح
وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير (قوله وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها في العبد ودخول
وقت من الثلثة على مصلى القضاء (قوله ودخول وقت العصر) بان يبق في قعدته الى ان صار
الظل مثليه (قوله في الجمعة) بخلاف الظاهر فانه لا تبطل خافي بعض الحواشي بان هذا القيد
اتفاقا اذا ظهر كذلك ليس بشيء (قوله ركع او سجدة) قيل له في هذا المقام (قوله قطعا)

اي فرضا (قوله ولو كان اماما) لعل هذا استطردى ليس من شرح المتن ابتداء (قوله انه ترك سجدة) صليبة اولناوية (قوله لايجب عليه اعادتها) قال في النهر وظاهر ما في الثانية انه بعيد هما والاصح لالعدم فرضية الترتيب في مكررا بخلاف المصحح واعتراض ان اتقاء الافتراض لا يستلزم ثبوت الاولوية لجواز الوجوب بل هو الثابت على ما عرف في الواجبات من انها من مراعات الترتيب فمما شرع مكررا واجاب في الكافي انه سقط بالنسيان وتغافل فيه (قوله فسدت صلوة) الظاهر اي صلوة الامام لان الاختلاف انما هو فيها واما صلوة المقتدى فنا سدة اتفاقا (قوله اذا لم يوجد منه استخلاف) وان وجد فصلوة الامام والاستخلاف با طاعة اتفاقا (قوله ولايجب) عليه الاستيناف بالتأخير ﴿باب ما يفسد الصلوة﴾ (قوله يفسد ها السلام عدا) ان اريد من السلام سلام التحليل فتعبد به بالعمد مسلم لكن معا بلته بقوله ورده يقتضي كونه سلام التحية وان سلام التحية فتعبد به بالعمد ليس بصحيح اذا التحية مفسدة ولو سهوا ولولم يشتمل على خطاب كما في النهر عن الخلاصة وما في الصدر الشريعة والمجمع بتخصيص الحمد كما هنا فمختص بالتحليل هناك دون هنا (قوله ورده) اي بلسانه وامامه لا يد وكذا الرأس مكروه على المعتمد الا ان يصافح بيته السلام لانه عمل كثير (قوله وفي النهر عن صد الدين القزويني) (شعر) سلامك مكروه على من ستمع ومن بعد ما ابدى يسن ويشعر * مصل وتال ذا كرو محمد * خطيب ومن يصنع اليهم ويسمع * مكرره فقه جالس لقضائه * ومن بحثوا في الفقه دعهم لينفعوا * مؤذن ايضا او مقيم او مدرس * كذا الاجنبات الفتيات امنع * واعاب شطرنج وشلبه بخلفهم * ومن هو اهل له يمنع * ودع كافرا ايضا وكشف عورة * ومن هو في حال التغوط اشنع * ودع اكلا الا اذا كنت جايما * وتعلم منه انه ليس بمنع * كذلك استعاذ من مطير * فهذا ختام والزيادة تنفع * وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها وبعد منه بقوله سلام عليكم يجوز الميم (قوله والكلام مطلقا) كذا في المجمع واورد عليه البحر الاول التكلم اي النطق بالحروف سمي كلاما اولوا ورده النهر المراد من الكلام هنا هو اللغوي لا النحوي ثم المراد بالكلام النطق بحرفين او حرف مفهم كقوله امرأ ولو استعطف كلبا او هرة او ساق جارا لانفسد لانه صوت لا هجاء له (قوله اي سواء كان) وكذا سواء كان نائما او جاهلا او مخطئا او مكرها هو المختار وحديث رفع عن امتي الخطاء محمول على رفع الائم وحديث ذي الدين منسوخ (قوله بما يشبه كلامنا) في البهارة قيد للكلام والدعاء وفي الزيلعي للدعاء فقط ويرجع في النهر ذلك فان التكلم مفسد مطلقا (قوله لالذ صكر الجنة والتار) فلو اعجزته قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى او نعم او اري لانفسد سر اجبه لدلائله على الخشوع (قوله لان اثنين فيه) اشارة الى ان قوله لوجع او مصيبة قيد لما بعد الاثنين لاللبكاء فقط كما توهم (قوله فزوني) بزي مشددة بعدها واوجع اصله من عزاء يعزى من باب تعب اي صبر على ما اصابه وما صحح في بعض الخواشي من التعزير بمعنى التقوية فليس بمناسب هنا بل الداعي اليه سقامذ نسخته (قوله وتنعيم) اي بحرفين (قوله بلا عذر) فلو بعدر لاولو وجدت الحروف وكذا الاثنين والتأوه (قوله بل كان تعين الصوت) يرد عليه ان التنعيم لاصلاح الصوت ولتحسينه وكذا الاهتداء امامه او اعلام انه في الصلوة ليس بمفسد على الاصح كما في البحر والنهر ولذا قال الاشمل ان يزيد قوله وغرض صحيح ومن ثم قال في التوير والتنعيم بلا عذر او غرض

صحيح وفسر بما ذكر نعم الافساد مختار للظهيرية وقال في البصر وظاهر التكلب ايضا وبالجملة
 عدم الافساد راجع فاخاره خلاف الراجح والاصح (قوله ونشبت طامس) اي اغيره فلونفسه
 لا ياتي البصر ولذا قيده به في الدرر (قوله والاسماع الحمد لله لا يفسد) اطلق وليس كذلك لانه
 ان لم يرد جوابا ولا تعليل لا تقصد اتفاقا وان اراد جوابا ففيه اختلاف وان تعليلها ففسد اتفاقا
 (قوله وجواب خبر سوء) وكذا كل شيء مقصده الجواب مطلقا والخطاب فلو سمع اسم الله فقال جل
 جلاله والي فصلي عليه او قرأه الامام فقال صدق الله وسوله تقصد ان قصد جوابا ولو سمع اسم
 الشيطان قلعه يفسد وقيل لا ولو حوّل دفع الوسوسة ان لامور الدنيا تفسد والا لا ولودعي لاحد
 او عليه فقال امين تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قوله ما عاقل قصد التكلم فلو امثل بصر
 غيره فقيل تقدم فقدم اودخل فرجة الصف احد فوسعه فسد بل يمكث ساعه ثم يتقدم برأيه
 فهستاني عن الزاهدي كافي الدرر (قوله وقرائه من مصحف) اي ما فيه قرآن قيل لافرق بين القليل
 والكثير وبين الحافظ وغيره لكن في الحافظ الذي لا يحتمل الاصح عدم الافساد وادعى البرزاني
 الاجماع عليه ولا يفسد في القراءة قدر الابه على الاظهر على ما نقل عن الحلبي اعني ابن امير الحاج
 وعندهما يكره فقط وعند الشافعي بلا كراهة (قوله وان قمع على امامه لا يفسد) قرأ قدر
 ما يجوز به الصلوة ام لا انتقل الى آية اخرى ام لا كرر ام لا هو الاصح كافي النهر ويشير اليه عبارة
 الشرح وفي الخواشي الفتوى عليه (قوله ان انتقل الى آية اخرى) في شرح المنية عن الكافي
 الصحيح الذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا (قوله وكذا صلوة الامام) في فاضل بن
 الاصم عدم الفساد (قوله وللإمام ان لا يلجئهم اليه) وكأن يريد الكلمة او وقف ساكنا لانه
 مكروه كما في النهر (قوله قدر الغرض) هذا ظاهر الزيلعي لكن في النهر عن الشيخ ترجيح
 قراءة قدر المسحوب قال في شرح المنية وعن ابن الهمام وهو الظاهر (قوله واكلمه) ولو سمع
 (قوله اما اذا كان فانتلعه) اطلقه لكن ان لم يكن قدر الخمسة كما في الصوم هو الصحيح
 كما في الدرر عن الباقر فلو لم يتلعه ابتداء فضع افسد كسك في فيه يتلعه ذوبه لكن ظاهره شرح
 المنية على خلافه (قوله او مكانه) اي بسنة وهو قدر ثلث تسبيحات (قوله عند ابي يوسف)
 قال في الدرر وهو المختار في الكل لانه احوط قاله الحلبي (قوله يعني اذا كان المسجد) تفسير
 باللائم لان صحة الاقتداء من خارج المسجد يوجب الملاء واتصال الصفوف والا فلا يصح
 اقتداء الخارج (قوله لما مر ان خلو مكان الامام) ظاهره هذا揖اب فساد صلوة القوم واما
 فساد صلوة الامام بذلك فمطلوب البيان لعل وجه فساده اشتغاله باستخلاف من لا يصح
 خليفة له كما سيأتي ثم ظاهر هذه العلة عموم الفساد عند وجود من يصلح الخلافة في داخل
 المسجد او لا يكونهم امين او معذورين (قوله لاشتغاله باستخلاف من) ظاهره انه من العمل
 الكثير فافهم (قوله وكل عمل كثير) اي ليس من اجملها ولا صلاحها (قوله ما يعلم ظاهره)
 قال في الدرر فيه خمسة اقوال اصحها ما لا يشك بالناظر من فاعله انه ليس منها ثم قال وان شك
 انه فيها ام لا فقليل لكنه بشكل بالمرس والتفصيل فتأمل انتهى لو مشى مستقبل القبلة هل
 تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا يفسد وان كثر
 ما لم يختلف المكان وقيل لا يفسد حالة العذر ما لم يستدير القبلة (قوله عطف على قرأته)
 لعل ترجيح هذا الحل في العطف لمناسبة القراءة بالنظر والمكتوب بالمصحف فكانه تفسير
 للعطف عليه بطريق دفع الوهم فيضعف ما اورد عليه المشهور في نحو هذا العطف

اما على المصطفى عليه الاول او على الاقرب فالاول قوله السلام عدا والاقرب وكل عمل
كثير (قوله وفهم ولو مستغفرا) لكن مكروه (قوله والاصح انه موضع صلوته) هذا هو الاصح
عند الكافي والرازي يلحق ومختار الهداية والسرخسي وقاضيهان وحسنه المحيط والاصح
عند الترمذي وهو مختار فخر الاسلام انه لو صلى خاشعا خالبا بقبع بصره على المار لا يكره المرور
نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ذكره الى صدر قدميه وفي سجوده
الى اربعة اضع وفي قعوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه ورجع في النهاية كافي البصر والنهر (قوله
ويعز المصلي) اي ندبا (قوله امامه) اي بقره دون ثلثة اذرع على حذاء احد حاجبه
والايمن افضل لابين عينيه ولا يكتفي الوضع ولا الخط وقبل يكتفي فيضط طولا وقبل كالحراب
كافي الدر (قوله ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضربه فلت لاشئ
عليه عند السافعي خلافا لنا على ما فهم من كتبنا (قوله تحمزا عن العمل الكثير) اي من
توهم العمل الكثير فكره والا فليزيم الفساد وليس كذلك (قوله بين يديه) الى حائط القبلة
(قوله وقبل كالحرام) وهو الاصح فيعتبر موضع سجوده (قوله وكره تناوبه) وان اراد التحريم
عند اطلاق الكراهة على ما قرره بعضهم لكن هنا تم الترتيب ايضا الذي مر جمعه خلاف
الاول فالثاني في الدليل كافي النهر (قوله واقتراض ذراعيه) اي بسطهما في حالة السجود
(قوله لنهي عنه) لعل وجه النهي اظهار التكاسل والنشيب بالكلاب (قوله لان فيه ترك سنة
القيود) مع منافاة المشيوع فتزبيح وما قيل انه من افعال الجبارة قصرية فرد بانه عليه
السلام كان يترج في غير الصلوة فلا يختص بالجبارة (قوله بلا عنذر) الذي يظهر من نحو
الكنز اختصاصه بان يكون قيما للاخير لكن لو جعل هنا قيما للاخيرين لكان اشتمل (قوله
ليتمكن من السجود) اي السجود التام والا فالقلب واجب فالاولى ان يشير اليه (قوله والارخصة
في المرة) عطف لاعي النهي والزيادة قبل مكروه وقبل يعقل مرتين كافي المنية (قوله ياباذا مرة
او فذر) قيل في هذا الجواب في الكتب المشهورة ثقلان احدهما ياباذا مرة او فذر والثاني مرة
ياباذا والافذر وما في هذا الكتاب لهذين الثقلين فكان ما ذكر الشارح حاصلا من تداخل
الثقلين الا ان الغناء في قوله او فذر محتاج الى توجيه فتدبر (قوله وعد الاي ولو في الثقل) اتفاقا
في ظاهر الرواية فخلافا لامامين علي غير ظاهر الرواية قال ابن امير الحاج الكراهة تزبيحة
وقال البصر تحريمية لما في النهاية ان العد لا يتباح اصلا واورد عليه في النهر التزبيح غير مباح اي
ليس بمستوى الطرفين اقول فيمكن استفادة التحريمية عن قوله اصلا فافهم (قوله وفيه خلاف
لهما) بل لا بأس به عندهما وقبل الخلاف في الفرائض وفي التوافل ليس بمكروه اتفاقا وقبل
في التوافل ولا خلاف في الفرائض ثم فائدة التقييد باليد انه لو عد به بقلبه او بغير امله لا كراهة
اتفاقا وعليه يحمل ما جاء من صلوة التسبيح ولو لم يكن ذلك وكان مضطرا فيجمل بقوله
كذا في النهر والبصر وما روي في بعض الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد
وكذا تسبيحة فذلك الاحاديث لم يصححها الثقات على ما في البصر وكذا في موضوعات على القاري
لكن يشكل بما وقع في التاتارخانية من بيان جنس تلك الصلوة (قوله في الحراب) الا اذا ضاق
المسجد نقل عن التجبس (قوله وعليه الاعتماد) قيل عن الكمال الوجود ما ينع به الامتياز (قوله
والقيام خلف صف) وكذا القيام منفردا وان لم يجز بل يجنب احدا من الصف ذكر ما في الكمال
لكن قالوا في زماننا تركه اولى فلذا قال في البصر يكره وحده الا اذا لم يجز فرجة لعل وجه الاولوية

تؤدي افساد صلوة المجنوب لمعلم علمه بالمسئلة كما هو اكثر حال ذمنا لكن ان كان ممن يعلم المسئلة
او اعلم الجاذب المجنوب قبل الجذب ذلك ينبغي على هذا ان لا يكره فتأمل (قوله وان يكون
بين يديه) الاولى ان لا يوسط هذه بين ما قبلها وما بعدها (قوله لحديث جبرائيل)
لا ينبغي ان الحديث يوجب مطلق الكراهة لالصلوة ولو سلم فينبغي على هذا كراهة الصلوة
في بيت فيه صورة مطلقا وسيصرح بعدم كراهة الصلوة على بساط فيه تصاوير واقفوا على
عدم كراهتها عند كونها تحت قدميه وسنشير الى الجواب في النهر عن الغاية ان نزيه
المكان عما يمنع دخول الملائكة غير الحفظه مستحب وفيه تنبيه على نزيهة الكراهية ثم قيل
المراد بها غير الحفظه وهذه اهم من الكرام الكائين والذين يحفظون من الجن هذا واختلف
في امتناعهم بما على الدنانير فغناء عياض واثنته الثوروى والمراد ملائكة الرجعة كذا في النهر
(قوله مؤخر الظاهر) اى اختلف هذا هو المفهوم من ظاهر الكثر وصرح به شرارحه لكن
رجحوا اطلاق الكراهة واستظهره (قوله الا ان يكون صغيرة) يدعيه ان الصغيرة داخله
في عموم الحديث السابق الا ان يراد من الصغير ما لا يمكن حلول الحيوة من جنسه عادة فغيبث
لا يصلح لان يمتد به لانها لا تعبد عادة وفي الخلاصة لا بأس في الصلوة مع دراها فيها تماثيل
ملك لصغرها (قوله او مقطوعة الرأس) والمراد محو عضو لا تعش بدونه كالوجه (قوله
للتكاسل) ولولا لاهانة بها فمكر في ثياب البذلة بل المستحب ان يصلي باحسن ثيابه (قوله
لا قتل حية) اطلق فشمع جميع انواع الحية كما في ظاهر الحديث وما قيل من عدم قتل الحية
البيضاء فانها من الجن فقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
عهد مع الجن ان لا يدخلوا بيوت امته واذا دخلوا لم يظهروا لهم فاذا دخلوا فقد تقصوا
العهد فلا ذمة لهم والاولى ان يمتدربان يقال ارجع باذن الله تعالى فان ابى قتله بمعنى الانذار
في غير الصلوة والتفصيل في البحر ثم انه قتل بالحية والعقرب لان قتل القمل والبرص وث مكره
الا اذا اذى بل يكره كل عمل قليل بلا عذر ورك كل سنة او مستحب وحل الطفل (واصل انه
يباح قطع الصلوة لحو قتل حية وند دابة وفور قدر وضباع ما قيمه درهم اولغيره ويستحب
لمداومة الاخشين والمخرج من الخلاف ان لم يخف فوت وقت او جماعة ويجب الاغاثة
لملحوف وخرين وحرين لا لئداء احد ابويه بلا استفاضة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس
ان لا ينجبه وان لم يعلم اجابه (قوله الى ظهر قاعد) او قائم (قوله يتحدث) قال في الدر الا اذا
خيف الغلط في تحديثه (قوله او على بساط فيه تصاوير) قد عرفت آتفا انه داخل في عموم
الحديث والجواب ان هذا الحديث مخصوص بحديث آخر رواه ابن حبان استاذن جبرائيل
في الدخول على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا نه فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه
تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وساذا واجلعهما بسطا فيما ذكر
يتدفع مناقشة الحاشية الواية في هذا المقام (قوله لان سطح المسجد) حكمه بل فوقه مسجد
الى عنان السماء ثم انه ذكر في الكثر ونحوه في هذا المقام كراهة استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء
واستد بارها في الاصح وامساك صبي لبيهل نحو القبلة ومد رجله في نوم او غيره اليها لانه
اساءة ادب ذكره الدر عن ملا باكر اوالى مصنف اوشى من الكتب الشرعية الا ان يكون
في موضع مرتفع عن المحاذاة (قوله لا يبيت فيه مسجد) واما التحذ لصلاة جازاة او عيد فمسجد
في حق جواز الاقتداء لاني حق غيره كغناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حياض واسواق

لاقوارع (قوله لا ترينه ولا تنسه خلا محرابه) فانه يكره لانه يلهي المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش خصوصاً في جدار القبلة قاله الحلبي وفي المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة كذا في الدرر (قوله فيضمن الا اذا خيف طمع الظلمة) والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فقل مثله لقولهم انه يعمر الواقف كما كان ونظامه في البحر ﴿ فروع ﴾ افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه ولسماع الاخبار افضل ومسجد حبه افضل من الجوامع ويحرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء وانما هذه طريقا بلاعذر وينسق باعتياده وادخال نجاسة فيه والاستصحاب بد من نجس فيه وتطيينه بنجس وادخال صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم والا فيكره ومنع القاء قلة بعد قتلها ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان الخطاء وانشاد ضالة او شعر الا مافيه ذكر ورفع صوت يذكر الا للمنفقة كما في الاشياء وتبعه في الدرر لكن جوز بعض ان اقتزن باغراض حيدة وخال عن موافع شرعية ويكره الوضوء الا فيما اعد لذلك واكل ونوم الا لمعكف بشرطه والكلام المباح وقيله في الظهيرية بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه ولبس له اذما ج شهده منه ولو مد رسا واذا ضاق فليصلي اذما ج القاعد ولو مشتغلا بقراءة او درس بل ولاهل المحلة منع من لبس منهم من الصلوة فيه ولا ينبغي الكتابة على جدراته ويسن كنسه وتنظيفه وفرشه وتقديم البين على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ويستحب تحية المسجد لدخوله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويكره دخوله لمن اكل ذاربع كريمة ومنع منه وكذا كل موز فيه ولو لبسائه (قوله قرأ بعد الفاتحة) فحبيب هذه المسائل لمساثل المسجد لبس لمناسبتها للمسجد بل لكون المقام آخر السباب (قوله قراءة سورة في الركعتين) قال في البحر عن الخلاصة وو الوجبة وينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة وهو افضل من السورة ان كان الاخرى أكثر آية وفيه وضح قاضيان في شرح جامع الصغير عدم الكراهة وان كان الافضل خلافه لا ينبغي ما بينهما من المخالفة اذ الظاهر منه عدم الكراهة مطلقا بل الترجيح عند الاكثرية والظاهر من الدرر اطلاق الكراهة وصرف قوله وقيل لا يكره فيها الى هذه ايضا مع بعده غاية البعد لا يحسم مادة الاشكال (قوله وكذا خاتمة سورة في ركعة) اورد عليه بما حاصله ان قوله وقيل يكره راجع الى الاخيرة يعني اوسورتين في ركعتين وقوله وقيل لا يكره فيها راجع لها ولما قبلها والمسئلة في الفينة عكس هذا حيث قال وكذا خاتمة سورتين في ركعتين او خاتمة سورة في ركعة عند الاكثر وقيل لا تكرر فيها انتهى اقول في البحر عن الخلاصة وو الوجبة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه مكروه عند الاكثر (تنبيه) في البحر ان السنة ان مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها تحريمية كما في الواجب وان غير مؤكدة فتركها تنزيهية وان مستحباً او مندوباً فلا كراهة اصلا على ما فهم من نصريحهم انه لا يشكل بما قالوا ان المكروه التنزيهي مرجعه خلاف الاول وترك المستحب ايضا خلاف الاول انتهى ملخصا ﴿ باب الوتر والتوافل ﴾ جمع بينهما لاتحادهما في كونهما زيادة على الفرض او لتبوت الوتر بالسنة اولانه سنة مؤكدة في رواية (قوله الوتر واجب) هو قول الامام آخر وهو الظاهر من مذهبه وهو الاصح وعنه سنة مؤكدة وهو قوله ما وعنه

فرضة وهو قول زفر ووفق انه فرض عملا واجب اعتقادا سنة ثبوتا على ما اشار الشارح
 (قوله ويفضي) قال في الهداية بالاجماع واورد انه فرع وجوب الاداء فكيف يتصور على
 قولهما واجب ان المراد اجماع الصحابة كافي الطحاوي واشير اليه في القمع ورد انه عدول من
 الظاهر واقول قد قرر في محله انه لا يتصور الخلاف بعد الاجماع يعني الاجماع مانع للخلاف الا الحق
 قال في المحيط وجه القضاء على قولهما قوله صلى الله عليه وسلم من نلم عن وتر ونسبه فليصله اذا
 ذكره اورد عليه ان ايجاب القضاء دون الاداء مما لم يعمد اقول يرد عليه قضاء سنة الفجر
 فيما قبل زوال يوم على انه يجوز ثبوت الحكم بالحديث على خلاف القياس الا ان يقال الظاهر
 ان الحديث خبر واحد وهو لا يخص النص القطعي (قوله لما كان بالسنة) اذ كون الدليل
 سنة يوجب احتمال النقل وفي النقل يجب القراءة في كل ركعة فيجب فيه احتياطا يرد عليه
 ان السنة ليست بموجبة للنقل ولا مناف للوجوبية ولا شك انه يجوز ثبوت الفرض ببعض السنة
 كالتواتر فالاول لان وجوبه لما كان بالسنة الظنية او بالخبر الواحد لكن لما كان القراءة من
 احكام العمل وكان الوتر فرضا عملا ينبغي ان يجرى حكم الفرض في القراءة فلا بد من بيان
 وجه وجبه حتى يتضح المرام لعل الوجه انه لما كان سنة عنده في رواية وعندهما مطلقا احتيط
 حكم النقل (قوله قبضت) اي وجوبا لكن قيل معنى القنوت طول القيام لا الداء وقيل
 الداء لا طول القيام هو الراجح والداء قيل مطلق وقيل مخصوص بما ذكر وقيل ان هذا
 الداء سنة ويصلى فيه على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنع به نهر (قوله وفي الثالثة
 قل هو الله احد) يرد عليه بما سبق ان لا يفصل بين الركعتين بسورة اوسورتين قبل هو شخص
 بالفرأض القطعية والوتر ليس كذلك (قوله ونضع لك) كافي اكثر النسخ قيل في نسخة
 بخط المصنف الخنوع بالخاء المعجمة والعين المهملة الخضوع والذل ونحذف بالكسر بمعنى
 الحق ونحذف بدال مهملة نسرع فان قرأ بمجھمة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة كما في الدر
 وفي النهر قيل ولا يقول الجدل لكن ثبت في مراسيل ابى داود والكسرا صح وعن الصحاح
 القمع صواب (قوله فاذا شرع الامام في الدعاء سكتوا) يعني اذا شرع بعدما ذكر الى دعاء
 آخر اي دعاء كان فقوله فيما يأتي والدعاء اللهم اهدنا الخ مبني على الاغلب الذي ورد الاثر
 في حقه (قوله وقيل رب اغفر) قيل اراد لفظ قل اقتداء بالنظم الشريف (قوله دون غيره
 الا لتأذلة) قبضت الامام في الجهرية وقيل في الكل على ما في الدر لكن في شرح المنية ويجوز عندها
 ان وقعت فتنة او بلية ان قبضت في البحر فاه الطحاوي والمفهوم من البحر هو الاول (قوله وانترك
 دليل النسخ) ولا يبعد ان يقال يجوز كون هذا القنوت لتأذلة فتزك لتعلم امر تلك التأذلة بل هذا
 اول من النسخ لان المصير الى النسخ انما يكون عند عدم التوفيق بوجه (قوله والترحيل بفق
 الراوي) كانه دفع لوهم انه كيف يتصور الترك وقد وقع في حديث انس الى ان فارق الدنيا فاجاب
 ان ابن مسعود افقه من انس فرجح حديثه على حديثه وان المروي في حديثه حظر
 وفي حديث انس اباحة والحظر يرجح على الاباحة او ان هذا دليل آخر مستقل (قوله حتى
 شافعي) الظاهر من النهر والبحر عدم الاختصاص بل العموم نحو اقتداء الخنفي مثله كافي وتر
 رمضان (قوله كالوكبر) خمس (فائدة) خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول
 وتكبير حيد وسجدة تلاوة وسهو واربع لا يتبع زيادة تكبير عيد وجنازة وركن وقيام لخامسة
 وثمانية تفعل مطلقا لرفع التحريمه والتشاء وتكبير انتقال وتسيح وتسميع وقراءة تشهد وسلام
 وتكبير تشريق (قوله بل يسكت قائما) مر سلا يديه (قوله لم يقبض فيه) اي الركوع اي مثلا

والا فوضع المسئلة لبس عليها فقط بل على القيام من الركوع ايضا (قوله تابعه) ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة (قوله لم يفت في الثالثة) اما لو شك انه في ثانية او ثالثة كرره مع القعود في الاصح (قوله قبل الفجر) قدمها حتى عن الامام يوجبها واهذه ان ادبى قاعدا بلا عذر ولا يجوز والعالم المرجع للقنوى لا يجوز تركها مع جواز ترك سائر السنن وصرحوا بتأيم تاريخها وبغض الكفر على منكرها والسنة ان يقرأ فيها بالكافرون والاخلاص (قوله وبعد الظهر شرعت) البعدي لجبر النفسان والقبلي لقطع طمع الشيطان (واعلم انه لو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل ينافي الحرمة على الاصح ان اشتغل ببيع او شراء او اكل ما دها وبلمعة او شربة لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها تناوله ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الى آخر الوقت لا يكون سنة وقيل تكون كما في النهر مع الدر (قوله اربع قبل العصر) وان شاء اتي بركتين (قوله وبعده اى العشاء) اورد عليه صاحب القمع بان ذلك بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها وعن ابوها قالت بعد السؤال عن صلوة عليه السلام ماضى العشاء قط فدخل بئى الاصلى فيه اربع ركعات وهذا مشربا واطبة وذا دليل السنية اجاب البحر ان نقل المواظبة معارض بحديث ابن عمر رضى الله عنهما صليت معه عليه السلام فصلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء لا يخفى ان السنة ما وقع في فعله اكثر يا مع الترك قليلا وحديث عائشة يدل على الاكثرية وحديث ابن عمر على الاقلية المتروكة لانه ان لم يترك اصلا لم يترك وجوب والحاصل ان المراد من المواظبة ما يكون اكثر يا لا كليلا فلا تعارض فالجواب لا يدفع الاشكال (قوله وست ليكتب من الاوابين المسارة بقوله تعالى انه كان من الاوابين غفورا) (قوله بتسليمة او تسليمتين او ثلاث) الاول ادوم واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال نعم على مافى الدر بل النهر (قوله لان ما لا دليل عليه لا يثبت) هذا غير ما ذكر في الاصول من الحجج الفاسدة ان ما لا دليل عليه يجب نفيه (قوله اى اربعة اربع) قيل الظاهر اربع اربع (قوله وفى الليل مثنى مثنى) قيل ويه يفتى (قوله وفى البواقي يصلى) وقيل لا يأتى فى لكل وصححه فى القنية كذا فى الدر (قوله وطول القيام اول) فى البحر عن الطحاوى انه قول محمد وصححه فى البدائع وفى الدر عن المراجع انه مذهب الامام وقول محمد افضلية كثرة السجود وعن المجتبى معزيا لمحمد فقط وظاهر البحر ان افضلية كثرة الركوع قول محمد وهو مختار عنده بدليل ان القيام وسيلة الى الركوع والسجود فلا يكون افضل من المقصود وقولهم ولان القراءة تكثر بظول القيام الخ لا يفيد الافضلية لانهما مع اختلاف فى ركنيتها ركن زائد وهما ركنان اصليان اجابا وان القيام قد يخلو عن القراءة فى الفرض ولان السجود غاية التواضع والعبودية واما قوله عليه السلام افضل الصلوة طول القنوت فعارض بقوله عليه السلام كما فى مسلم عليك بكثرة السجود وفى آخر اعنى على نفسك بكثرة السجود وفى آخر اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد واورد عليه النهر من وجوه اما اولها فلان القيام وان كان وسيلة الى ان قراءة وان بلغ كل القرآن فرض واما ثانيا فلان كون القراءة ركنًا زائدًا مما لا اثر له فى الفضيلة واما ثالثا فلان خلو القيام عن القراءة انما هو فى الفرض والكلام فى الثقل اقول الكل منظور فيه اما الاول فلان الظاهر ان المقصود ان قليلا افضل من الوسيلة وان طوليلة

على ان في كثرة السجود كثرة الغروض كالركوع والسجود والنقطة الاخيرة مع ما تضمنت من
الواجبات والسنن والمستحبات التي لا يكاد ان يحصى واما الثاني فلان العلة ليست بمجرد ازيادة
بل كونها اختلافا وكونهما اتفاقا ما خوذ في العلة على ان الظاهر ان الركن الاصيل راجح
في الفضيلة على الزائد واما الثالث فلان خلو القيام عن القراءة في الجنس كاف على ان خلو
كل صلوة عن تطويل القيام بالاستغناء بما يطلق عليه ادنى القيام كاف للتمتع صود واقول ايضا
ان كان للدراية فيه مجال فلا شك في افضلية كثرة السجود ان في تطويل القيام زيادة فرض
واحد فقط واما في تكثير السجود ففي كل شفع فرائض وواجبات وسنن ومستحبات موجودة
في تمام مطلق الصلوة لعل لهذا اختار صاحب التنوير جانب كثرة السجود الداعي الى هذا
التفصيل هو البحث الجاري مع الاستاد الوالد روح الله روحه وطاب ثراه وجعل الجنة مثواه
كان من عادته تطويل القراءة في التهجد فقلت بكثرة السجود فردني بما في الكتاب فقا بليت
بما ذكر من الدراية فبالاخرة قال اصنع ما شئت اما اني فلا افرغ من وضيفتي ولا ابالي ما قلت
ثم وقفت بضم ما ذكر في التحريم في البحر ثم في التهر والبعث عليه فنية المسجد اى تحية رب
المسجد (قوله واداء الغرض في اداء غير الغرض اولى) ولو بلا نية وتكفيه لكل يوم مرة
ولا تسقط بالجلوس عندنا كما في البحر وفي الدر من لم يتمكن منها لحدث اوفيه يقول نداء كلمات
التسبيح الاربعة اربعا لعلها سبحانه الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر هي احب الكلام
ومن افضل الاوراد لجمعها جميع معاني الذكرك من توحيد وذكر وتزكية وصنوف اقسام
الحمد والثناء ونسبية الى جميع الاسماء الحسنى وهي الباقيات الصالحات جملة المعارف الالهية
على ما فصل في المناوي الكبير شرح جامع الصغير (قوله بعد الوضوء) اى قبل الجساف
كما في الشرنبلالية (قوله في الضحى من بعد الطلوع الى الزوال) ووقتها المختار بعد ربيع
النهار وفي المنية اقلها ركعتان وفي التهر اربع واكثرها اثني عشر واوسطها ثمان وهو
افضلها كما في التهر على المختار لثبوت فعله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط قال
في الدر هذا لو صلى الاكثر بسلام واحد اما لو فصل فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح
البخاري ومن التندوبات ركعتا السفر والتقدم منه وصلوة الليل واقلها على ما في الجوهر ثمان
ولو جمعه اثلاثا فالأوسط ولو انصافا فالأخير واحدا لى الى العشر الاخير من رمضان والاولى
من ذى الحجة وليلتي العيد ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلاثة تسبيحة
وفضلها عظيم وركعتا صلوة الحاجة وقبل اربع وفي الحاوي انها اثني عشر بسلام واحد
قال في الدر بسطناه في الترائى اقول وكذا في الحصن الحصين (قوله وواجب في الاولين)
قبل فرض وصحيح في نحو التبعة (قوله ولو عند الطلوع) في ظاهر الرواية الافضل قطعها
وان اتم فقد اساء كما في البحر عن البدائع ثم قال فيه وينبغي كون القطع واجبا خروجا عن
المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ليؤديه على وجه اكل وضئته لا يلزمه بالشرع
(قوله قضى ركعتين غير مؤكدة) قاله في الدر عن الحلبي وغيره (قوله صلى اربعا) اى مثلا
كما نقل عن الشريخ صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافا لمحمد ويسجد
للسهو ولا يثنى ولا يتعوذ قال في الدر فليحفظ (قوله ومع ذلك لا تقصد) لانه قيامه بجمعها
صلوة واحدة فتنبى واجبة والتامة هي الفريضة (قوله قياسا) اى قياسا خفيا يعنى استحضانا
والا فالظاهر من قوله كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول كون الفساد قياسا كما صرح به

بعضهم (قوله قاعدة لا مضطجعا الا بعذر) لكن فضل القعود بلا عذر نصف فضل القيام واما بالعذر فسيان في الفضل ثم لم يذكر المصنف كيفية القعود للاختلاف اذ عند ابي حنيفة مخير بين القعود والترجيع والاحتباء على ما في الذخيرة والنهاية ونقله الكرخي عن محمد وعند ابي يوسف يعني وعنهما يترجع ثم قال ابو يوسف عمل القعدة عند السجود وقال محمد عند الركوع وعن زفر انه يقعد في جميع الصلوة كما في التشهد قال ابو الليث وعليه الفتوى واختار خواهر زاده الاحتباء والاحتباء ان ينصب ركبليه ويجمع يديه عند ساقيه وفي الخلاصة عن الامام ثلاث روايات فحيثما افتاء على احدى الروايات بلا حاجة الى اضافة الى زفر كذا في البصر (قوله وان شرع فيه قائما كره) والاصح عدم كراهته ايضا كما بسط في البصر وليس من باب بناء القوي على الضعف لان القعود والقيام في النقل سواء (قوله ويتنفل راكبا) بلا اشتراط طهارة الدابة نفسها وسرحها وهو الاصح الذي عليه الاكثر وظاهر الرواية (قوله يبنى اشتراط السفر) يعني لا يختص بالسافر بل يجوز للقيم الذي يفرج الى بعض النواحي لبعض حاجة (قوله والجواز عطف على الاشتراط) يعني يبنى الجواز في المصر وعند ابي يوسف لا بأس به وعند محمد جازع الكراهة على ما في الخلاصة (قوله ولو الى غير القبلة) ولو قال الى اى جهة توجهت دابته كما في الكثر لكان اولى لحصول اشارة الى اشتراط سير الدابة بنفسها بلا تفسير الركب لكن في التهر استدراكا على من اطلق الحكم في ذلك ان ذلك انما يكون كذلك اذا كان علا كثيرا والا كان يترك رجله او ضرب دابته فلا بأس به (قوله انقطع عنه النافلة) وفي اقل النسخ القافلة ولكل وجهة (قوله التزاويج) لم يذكرها في سلك السنن المؤكدة قبل التوافل لكثرة شعبها واختصاصها بحكم (قوله وهي سنة) خافي القدورى من استصحابها لبس مصروفا الى نفس التزاويج بل الى جاعتها كما في البصر تبعها على الضاية ردا على الهداية على فهمد على استصحاب نفسها ونقل التهر بحثا من الحواشي السعدية عليه ان القدورى لسكوته عن حكم نفس التزاويج صرف الى مجموع نفس التزاويج واجبا عنها ويمكن ان يحمل وجه سكوته على ظهور سلبية نفسها على ان كونها سنة لما ثبت بالحج وصح عند الكل واحتمل عبارته ذلك ولو باحتمال خفي كان الحمل عليه اولى من الحمل على ظاهر العبارة الذي يوجب الحمل على خلاف الاصح بل حكى في شرح المنية الاجماع على سنيتها (قوله والجماعة في المسجد) في الدر عن الحلبي كل ما شرع بجماعة فالسجدة فيه افضل (قوله لا يقضي فلو قضاه) كان نفلا مستحبا وليس بتزاويج (قوله لكل ترويجة تسليمان) فلو بتسليمية واحدة ان لم يقعد نائب عن واحدة وهو الاصح المفتى به والا فعن نثنين ان يعتمد يكره والا لعلى الاصح كما في التهر (قوله قدر ترويجة) ويغيرون بين تسبيح وقرأة وسكوت وصلوة فرادى نعم تكرر ركعتين بعد كل ركعتين قال الزاويج انها مستحبة وقال في البصر ويكره للمتدنى ان يقعد في التزاويج فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لانه فيه اظهار التكاسل في الصلوة والشبه بالماضين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى (قوله ويريد على التشهد الصلوة) الا ان يعمل القوم كذا في النسخ هذا مخالف لما في الكتب من انه يزيد على التشهد الا ان يعمل القوم فيأتى بالصلوة ويسوع الاكتفاء باللهم صل على محمد لانه الفرض عندنا في اوسنة لا يترك للجماعة ويترك الدعوات كما في البصر والتنوير والدور ثم انها تكرر قاعدة الزيادة تأكدها حتى قيل لاتصح الا بعذر (قوله والسنة الختم مرة) وعند عدم الحافظ اختار

بعضهم قدر الختم نحو ان يقرأ في كل ركعة عشر آيات نحو والضحى وكون الختم مرة سنة
ومرتين فضيلة وثلاثا افضل (قوله وقيل الافضل في زماننا) في البصر والنهر من المحيط
الافضل في زماننا عدم الختم لان تكثير الجماعة اول من تطويل القراءة وعن المجتبي يفتي
في زماننا بثلاث آيات قصار او طويلة لان ذلك في الغرض احسن ولم يسم على ما روى
الحسن عن الامام حفظك بالتراويح وعن التجنيس انه اختار بعضهم سورة الاخلاص في كل
ركعة وبعضهم بسورة الفيل اى البدأ منها وفي الدر فضاءل رمضان للزاهدى افنى ابو الفضل
الكرمانى والروى انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما بآية
فهو جاهل (قوله ولا يصلى تطوع بجماعة) في النهار ولا خلاف في صحته الاقتداء اذا لمانع
وفي البرازية يكره الاقتداء في رغائب وبراءة وقد رآه اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام
بالجماعة لكن لا ينبغي ان يتكلف لامر هذا المكروه كما في الدر لكن بعض مشايخنا كابى
اللبث مع عامة المتصوفة على الرخصة في ذلك واجمع اهل الحديث على انكار اصل
هذه الصلوة ﴿ قوله باباد رالك الفريضة ﴾ شروع الى الاداء الكامل
الذى بالجماعة وقيل حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل او
عليه بان ما دتهم فيه ليس وضع الباب بل ينص مسائل مثورة او شتى ويمكن دفعه بان
مسائلها وان شفرقة في ذواتها لكنها متقاربة في اوصافها يشير اليها قوله تتعلق بالفرائض
(قوله لانها تحمل القطع من الحلال) اى السجدة مائة للقطع الكائن للاكمال فالصغير للركعة
المقيدة بالسجدة وفي بعض النسخ لا لها ليست بحمل القطع فالصغير الى تلك الركعة ايضا
لكن الحاء مهملة حيث وفي بعضها لانها تحمل القطع فالصغير للركعة الغير المقيدة بالسجدة
(قوله قطعها واقتدى ان لم يسجد) تحرير هذا الكلام من شرع في فرض منفردا فاقيم
فان لم يسجد في الاول يقطع مطلقا ويقتدى وان سجد وهو في الثاني والثلاثى كالصغير والمغرب
يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قديتم ولا يقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم
شفعا ويقتدى ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى منطوقا الى العصر في تقرير المصنف نوع
اخلاق (قوله لانه ان لم يقطع) تعطيل المقدروه انه لا يتم شفعا في غير اربعى كما في اربعى لانه ان اتم
شفعا في الثاني ثم صلواته فلا يمكن الاقتداء وان في الثلاثى فوجد اكثر صلواته وفيه شبهة
الفراغ الخ (قوله والنارخ في النفل لا يقطع) ويتم ركعتين كما في الدر (قوله وقيل يتجها اربعا
على الراجح) خلافا لما رجحه الكمال (قوله ليس للاكمال) بل للابطال (قوله لا يخرج من
مسجد) لانه مكروه تحريما للنهي (قوله اذن فيه القيد اتفاق) وارد على الغالب والا فالكرهية
حاصلة بدخول الوقت وان لم يؤذن (قوله الامم جماعة اخرى) وكذا الى مسجد استاذ
لدرسه او لسمع الوضوء او الحاجة ومن عزمه ان يعود كما في النهر (قوله والامصلى الظهر
والصامرية) اى وحده فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (قوله فان له الخرويم) بل يجب لان
كرهية مكثه بلا صلوة اشد على ما في النهر (قوله لكرهية النفل بعد هافيه) لان تلك الكراهية
انما هي بعد الاولين فقط واما وجه الكراهية في المغرب فلزوم مخالفة الامام او النفل بثلاث وهو
مكروه تحريما وما في شرح جامع الصغير لقاضيهان من الحرمة فرد عليه بان الوتر ثلاث مع انه
نفل عندهما فكيف يكون حراما فلو اقتدى في المغرب اتمها اربعا آتيا بركة اخرى فقد
في الثالثة او لا استغسانا فلو سلم معه قبل فسدت وقيل لا وبه اخذ السرخسي كما في النهر

ومن المضمرات لو اقتدى فيه لاساءة وعن القهستاني ان كراهة النفل بالثلاث تنزيهية
(قوله في الفجر) اي ركعتي الفجر (قوله بترك السنة) ولو قيد الثانية منها بالمسجدة على ما في النهر
(قوله ومدرّك ركعة) علم من كلامه هذا انه لو رجا الادراك في الشاهد قطعها وهو ظاهر المذهب
وقيل هو كادراك ركعة واعتمده صاحب التبع والشرنبلالي تبعاً للجهر لكن ضعفه في النهر
فلورجا الادراك في الثانية لا يتركها سواء شرب المؤذن في الاقامة او لا في البدائع من كراهة
التطوع عند الاقامة لانها ماله لا يبرى صلوة الجماعة فاورد عليه ابن امير الحاج بزوال
هذه التهمة بشروعه فيها بعد الفراغ من السنة (قوله من يتوقف) بقلبة ظن (قوله صلى السنة
عند باب المسجد) ان وجد مكاناً والا تركها لان ترك المكره مقدم على فعل السنة ويكره
مخالطة الصف مخالفاً للجماعة وفي خلف صف بلا حائل بينه وبين الصف كالاستطوانة
والاول اشد كراهة وفي النهر والبصر عن المحيط لو صلى السنة في خارج المسجد والامام
في الداخل اختلف في كراهته فاذا اختلف المشايخ فيه كان الافضل ان لا يفعل ثم قال في النهر
هذا يبطل تنزيهية الكراهة (قوله وان فاتت منه الركعة الاولى) هذا مختص بالفجر اذ في الغير
لا يأتي بها مطلقاً الا اذا امكنه الادراك في الركعة الاولى على ما في الزيلعي وسبشير (قوله
قبل الزوال) الظاهر من السوق انه في الشرح كما في رسم طاعة التسخف فلا تقرب اذ مسألة
المتن مطلقة واللازم من الدليل مقيد وهو الحق فالاول في المتن الاتباع قبل الزوال (قوله وفيما
بعد الزوال) يفهم منه انه لا خلاف فيما قبل الزوال هذا وان وقع مصرحاً في البصر لكن رد
عليه في النهر باثبات كونهما مختلفاً ايضاً (قوله وما اذا فاتت بلا فرض) وما قيل بشرع فيها
ثم يكبر للريضة ثم يقطعها وقضيها فردود بان دره المفسدة اول من جلب المنفعة (قوله
يتركها ان خاف فوت ركعة) ويقضى قبل شفعه وبه يفتي وقبل الاصح تقديم الشفع (قوله
فلا يقضي غيرها) نحو ما قبل الصاء لانه مندوب (قوله فضل الجماعة) ولو بادراك الشاهد
اتفاقاً لكن ثوابه دون المدرك لقوات التكية الاولى كما في الدرر (قوله لان لاكثر حكم الكل)
وضعفه في البصر بما اتفقوا عليه في حلقه لا ياكل هذا الرضيع فانه لا يبحث الا باكله (قوله
فالاول ان لا يصلي بها) لكن لا يدل على الاختلاف لعل وجه التدبر هذا (قوله يعني ان من
فاته الجماعة) في كون هذا التفسير شرحاً لهذا المتن خفاً بل ما يصلح له قوله الاتي الا اذا
ضاق الوقت فالاول ان يجعله اصلاً في التفسير ثم يذ كر ذلك كالنبح والتنظير كما في النهر
(قوله وان فاتت الجماعة) وفي الدرر ثم قول الدرر وان فاتت الجماعة مشكل بما مر فتدبر اقول
ليس المراد ان السنة لا يترك لاجل الجماعة حتى يلزم الاشكال بما مر بل المراد بانى بالسنة
من لا يأتي بالجماعة لفوت المشاركة فيه اي في الركوع هذا من قبيل الاخراج على مخرج العادة
والا فالشرط هو المشاركة في جزء من الركن لان ذلك بعينه ولهذا لو ادرك الامام في القيام
ولم يركع معه فانه يصير مدركاً لها فيكون لاحقاً بانى بها قبل الفراغ ثم انه متى لم يدرك الركوع
تجب المتابعة في السجدة تين وان لم يحسبها ولو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام
قام واتى بركعة فصلوته نامة وقد ترك واجبا كما في النهر عن الجنبس (قوله جاز) مع الكراهة
(قوله خلافاً لفر) فان عنده لا يصح اذا لم يعده (قوله لوجود المشاركة) تحليل لنا لان فر
﴿ قوله باب قضاء القوائت ﴾ لم يقل المتركات حملاً للمسلم على
الصلاح اذ التا خبر بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو

وخوف القابلة موت الولد لانه عليه الصلوة والسلام اخرها يوم التخذق ثم الاداء فعل
الواجب في وقته وبالقرينة فقط في الوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي والاعادة
فعله مثله في وقته خلال غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهة التحريم تعاد اى وجوبا
في الوقت واما بعده فندبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتى
قبل الظهر مجاز كذا في الدر (قوله وكذا ان كان البعض) فائثا والبعض وقتنا لعل تفسير
المقصود بملاحظة قوله اداء وقضاء (قوله ولا ترتيب بين الفروض والسنن) يشكل بسنة
الصحيح اداء وقضاء (قوله من نام عن صلوة) لا يخلو دلالة هذا الحديث على تمام المقصود
عن خفا فالاولى ان يجعل الاصل نحوما في البحر من قضاء صلى الله تعالى
عليه وسلم يوم التخذق اربع صلوات مرتبة سيما العصر مع المغرب في المغرب الذى
يكراه تأخيرها فخر بما وقد قال عليه السلام صلوا صكحرا بأتقوى اصلى والامر للوجوب
(قوله موقوفا) فسر به بقوله ان ادى سادسا وفيها يقال صلوة تصحح نجسا واخرى
تفسد نجسا فالصححة هى السادسة قبل قضاء المتروكة والمفسدة المتروكة التى تقضى قبل
السادسة (قوله فسد وصف القرنية) فيكون نفلا (قوله وله في القول الى آخره) يعنى
الحجة له ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون السنة حاصلة تلك الملاحظة في القول بفساد
الخمس فاقبل ثم انه لا يعرف لهذه المقدمة فائدة معتدة بها في اثبات ذلك المقصود بل الظاهر
اختصاص ارتباط المقصود بما بعدها من قوله وفي القول بالتوقف (قوله لم يصح الجرم)
جواب لما (قوله مستندة) اى على طريق الاستثناء وهو ان ثبت في الحال ثم يستند الى ما تقدم
كالضيمون تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب (قوله ويسقط الترتيب) بين
الفاشة والوقية (قوله سنة من الفروض) الاعتقادية (قوله وقت السادس) اى على الاصح
(قوله الاصل فيه) هذا انما يكون اصل ان ذلك اذا كان معنى قوله يقضى الصلوات وكذا معنى
فقضاء من القضاء قبل الوقية وكذا معنى قوله فلم يقضهن لم يقضهن قبل الوقية
بل قضاهن بعدها وليس كذلك بل المراد القضاء مطلقا في الاول وعدم القضاء
مطلقا في الثانى على ما هو الظاهر من عبارته ودل عليه عبارته فيما سبقت وعبارة الاصوليين
في بحث الانغاء من المواضع السماوية على ان في تقريره خفاء سيما الاول الا ان يقال وجه
الاستدلال انه لما كان التكرار في الانغاء مؤثرا في سقوط الوجوب والاداء التخفيف جعل
التكرار هنا مؤثرا في سقوط الترتيب لذلك ايضا كما يشعره قوله فدل ان التكرار معتبر في التخفيف
(قوله حيث ثبت ان عليا) وكذا قوله وعمار بن ياسر وقوله وعبد الله بن عباس انما يصلح
حجة اذا شاع فيما بين سائرهم وسكنوا مسلمين اجاما ولم يعلم اتفاقهم واختلافهم عند بعض منا
دون بعض والتفصيل في بحث مذهب الصحابي من باب السنة (قوله بضيق الوقت) المستحب
كما في الدر (قوله يعنى الوزو يودى الغيب) فيه اشارة الى ان سنة الوقت يترك لقضاء الفائت
اصله الترتيب واجب والواجب مقدم على السنة وفيه اشارة الى انه يترك السنن الحاصلة في ضمن
انقراض تلك الضرورة الا ان يفرق السنن الخارجية والصدورية لكن لم نطلع (قوله يصلح
الظهر والمغرب) فيه اشارة الى لزوم الترتيب بين الفوائت ايضا حيث قدم قضاء الظهر
على قضاء العصر واما تقديم الوتر في الفصل الاول فلم يدم تحمل الوقت للغائت السابق
وفيه اشارة الى اعتبار تلك الضرورة في سقوط الترتيب بين الفوائت (قوله يقضى الوتر ايضا)

قيل لو قال يعيد الوتر لكان اظهر لان الكلام في عدم خروج الوقت ثم انه قال في الدر عن
 المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارى (قوله وهوذا كر
 الظهر) ان اريد انه ذكر لتساد الظهر فقوله اذ لا فائدة عليه في ظنه ثم وان اريد انه ذكر لنفس
 الظهر فلا حاصل له يقتضيه ذلك معنى لتذكر نفس الظهر (قوله الى العلة) بسبب قضاء
 البعض (قوله اذا كثرت الفوائت) فلو لم يكن كثيرة فلا يحتاج الى التعيين اذ التعيين لتمييز
 الاجناس ونية التعيين في الجنس الواحد لقوله عدم الفائدة (قوله وينوي ظهر يوم كذا)
 وما نقل عن المحيط ان تعيين اليوم بانية انما هو لصاحب الترتيب واما عند كثرة الفوائت يكفيه نية
 الظهر مثلا لا غير ف قيل انه مشكل مخالف لما عليه الاستعداد (قوله ففرضي يوما ولم يعين)
 او عين فاخطا بان كان عليه قضاء يوم بعينه فصاحبه بنية يوم آخر جاز فالاولى ان يسير
 اليه وقد يومه عبارة عدم الجواز في هذه الصورة فلا ينبغي ان يطلع عليه اذ اظهر الفسق
 فسق والذي يفهم من سوق عبارته ان معروف بترك الصلوة فالاولى ان يظهر القضاء
 ليحل نويته وانابته (فروع) يجوز تأخير الفوائت وان وجبت على الفور لعذر السعي
 على الصلوات وفي الحواشي على الاصح وسجدة التلاوة والتذكار المطلق وقضاء رمضان
 موسع وضيق الخلواتي كذا في المجتبي ويعذر بالجهل حرري اسم عمه ومكث مدة فلا قضاء
 عليه لان الخطاب انما يلزم العلم او دليله ولم يوجد كما لا يقضى مرثد ما فيه زمنها ولا ما قبلها
 الا الحج **باب صلاة المريض** من اضافة الشيء لفاعله او عمله
 قيل مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه اجلي من قولنا انه معنى يزول بحلوه
 في بدن الحى اعتدال الطبايع الاربع فيقول الى التعريف بالاخى (قوله اذا تعذر عليه القيام)
 اى كذا اى تعسر اذ ليس المراد عدم الامكان بل ان يلحقه بالقيام ضرر على الاصح
 وعليه الفتوى كافي النهر (قوله او يجد للقيام الماشد) وكذا الوصل في قائما سلس بوله او تعذر
 عليه الصوم (قوله فقد ولو مستندا) الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار
 (قوله كيف شاء على الاصح) عن الامام كافي النهر عن البدائع لان المرض اسقط عنه
 الاركان فانه اول وقال زفر كالشهد في غير حالة تشهد وعليه الفتوى كافي الخلاصة
 وقد سبق في المشغل على بعض القيام ولو متكئا على عصا او حائط (قوله وان تعذر را)
 لبس عندهما شرطان بل تعذر السجود كاف (قوله اوى) هكذا في النسخ وفي الشورى او ما
 قال في الدر هو بالهمزة لكن الظاهر هنا بصيغة المجهول (قوله افضل من الاعاء قائما) لقربه
 للارض (قوله اخفض من ركوعه) اى وجوبا ولا يرفع فانه بكرة تحريرا (قوله ولو رفع اليه
 شيء) كالعود والوسادة (قوله وخفض رأسه) اراد به ان يخفض للركوع والسجود ولكن
 اخفض من الركوع (قوله او يسجد على ما لا يجد جمعه) فانه لو وجد جمعه لم ان يكون
 سجدة حقيقة والركوع بايماء ولم يجمع ايماء الركوع مع نفس السجود فلا يجوز (قوله والا فلا)
 الظاهر اى وان لم يوجد اخفض او وجد السجدة على ما فيه حجم فلا يجوز وقد عرفت
 انفا انه ان وقع السجدة على ما فيه حجم لم اجتماع ايماء الركوع مع ايمان نفس السجدة
 وعليه يحمل قول الزيلعي وكان ينبغي ان لو كان ذلك الموضع ليصح السجود عليه كان سجودا
 والا فإيماء انتهى (قوله كان سجودا) اى فلا يجوز حيث دفع عنه بحث النهر بان خفض
 الرأس في الركوع ايماء ومعلوم انه لا يصح السجود دون الركوع وبه كان يتدفع ما قبل ان هذا

لبس من مسائل الباب ولم يجده هنا من كلام أحد من أصحاب المتون والسروح (قوله وان
 تمذرو ولو حكما) بان كان لو قعد لزع الماء من عينه فاهره الطيب بالاستلقاء (قوله ورجلاه
 نحو القبلة) غير انه ينصب ركبته لكرامة مد الرجل نحو القبلة ان قدر كما في النهر (قوله ويمكن
 من الائمة) وليصير وجهه الى القبلة ثم له قصر الائمة على الاستلقاء له بناء على ظاهر الحديث
 وقد وقع في نحو الكثير بعد قوله او ما مستلقيا او على جنبه وقصره بالایمان والایسر وجهه
 الى القبلة بل رجح ذلك برواية عن الامام على الاول عند القدرة اليهما وما في الغنية من انه
 لا يجوز الثاني عند القدرة على الاول على الظاهر فقد قال في التهراته شاذ فالاول ان يشير اليه
 وان لا يورد المارة على وجه بوم خلاف الراجح والزام الساذ (قوله فيه اشارة) الى انه
 لا يسقط ولو كثرت لكن ان فهم الخطاب هذا وان كان موافقا لتصحيح الهداية لكنه مخالف
 لتصحيح فاضيلان والبدايع من سقوط القضاء انزادت على يوم وليه قال في الخلاصة وهو
 المختار وفي الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه القوي ولذلك اختاره في التوير وعمله في الدر
 بان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وقال واغاد يسقوط الاركان سقوط شرائط عند
 الفجر بالاول ولا يفيد في ظاهر الرواية بدايع وقال في التوير ولو اشتبه على مريض اعداد
 الركعات او السجدة لعاس يلحقه لا يلزمه الاداء وفي الدر ولو اداها بتلقين غيره ينبغي ان يمينه
 كذا في الغنية (قوله لا رويانا) لا يخفى ان ظاهر الحديث يتناول الائمة بصورة ما ذكر اذ قوله صلى
 فغاه يومى ائمة لا يوجب الاختصاص بنفس الرأس الا ان يقال الائمة لغة مختص بالرأس على
 ان هذا الحديث بنفسه بآخر الحديث الاول هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لذلك المريض
 والافاوم برأسك واجعل محبوبك اخفض ولا يتحقق زيادة الخفض بنحو العين كما في النهر
 او يقال المراد من المروي هو الاول لكن بملاحظة آخره هذا فالصواب ان لا يقطع الحديث
 بل ينقله بتمامه (قوله لانه بناء ادنى) وعن الامام انه يستقبل والتصحيح هو الاول لان بناء
 الضيف على القوي اولى من اتيان الكل ضعيفا (قوله بلى قائما) خلافا لمحمد (قوله لان
 اقتداء الراكم) قبل للزوم بناء القوي على الضيف لعل عدم تعرضه لايها م تقضه
 ببعض ما ذكر انفا (قوله ان اعجز) اى تعب لازم ومتعد يقال اعجز الرجل في الشيء اذا تعب
 واعياه الله (قوله وبغير عنرجاز) وكره والاصح عدم الكراهة مطلقا على ما ذكره الكمال وغيره
 وفي النهر ان الاصح ما قاله فخر الاسلام انه يكره الاتكاء بلا عنجدون القعود لان الاتكاء سوء ادب
 بخلاف القعود على هيئة فاعليه الشارح خلاف الاصح (قوله وعبد الله بن عمرو) وفي قضاء
 الفوائت اورد بده عبد الله بن عباس فافهم (قوله لا ما نقل عن ابي يوسف) اورد عليه
 بما في الهداية اعتبار الزيادة من حيث الاوقات عند محمد ومن حيث الساعات عندهما ويمكن
 دفعه بما في النهر الكثرة معتبرة اوقاتا عند محمد وهو الاصح وسامانا عند الثاني وهو رواية عن
 الامام اذا المفهوم ان رواية الامام خلاف الظاهر والمشهور فحصل التوفيق بادنى عنابة
 (قوله لاصلوة عليه) بخلافه ما في التوير ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه
 جراحة صلى بغير طهارة وتيمم ولا يبعد هو الاصح ﴿ فروع ﴾ امكن للفريق الصلوة
 بالائمة بلا عمل كثير لزم الاداء والا لامر يرض تحته ثياب نجسة وكما بسط شيء يتجسس
 من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتجسس الا انه يلحقه مشقة بفخر يكره
 ﴿ باب الصلوة على الدابة ﴾ الاولى ان يتم هذا البحث في باب التوافل عند قوله ويتغل راكبا

بما فيه بعضهم (قوله خارج عمران) يضم العين جمع عامر والصغير في مقامه الى المسافر (قوله)
 جاز فيه الطلوع) فيدفع استدراكه بما ذكر قبيل التراجع في باب التوافل (قوله) اذا سيرها
 رآكها هذا ان يعمل كثير والافقد سمعت من النهر ووقع ايضا في الدرائه لوسيرها بعمل قليل
 لا بأس به (قوله بلامعين) ولو حضر المعين اذ قدرة الغير لا تعتبر (قوله وينزل لاوز) اى عند
 الامكان وكذا سائر الواجبات بل وكذا سنة الفجر كما في الدر (باب الصلوة في السفينة)
 (قوله الاصل فيها ما روى) في صكونه اصلا بالنسبة الى جميع ما ذكرهنا خفاء
 يظهر عند التطبيق (قوله وعن سويد بن غفلة) المفهوم من الاول الصلوة فاعدا
 الا عند الفرق سواء كانت السفينة جارية اولاً والمفهوم من هذا اختصاص القعود بالجران
 والقيام بعده الا ان يعتبر تفسير جهة كل منها جهة الاخر او تنقيده كذلك (قوله يتوجه
 المصلى) هذا ليس ايعلم من الاصل السابق بل من بقاء الشرط الاصلى فايرادها هنالك لدفع
 توهم سقوطه كالقيام اذ سقوطه بالنسب المقصور على مورد له لكن الظاهر من عبارته هو الاطلاق
 والمنى يقتضيه قاعدة الشرع التقييد بالامكان وعدم العذر كما يوصى اليه (قوله لانه يمكنه
 الاستقبال) وانه اكثرى لاكلى (قوله لف ونشر) فالجزء الاول من النشر اى قاعدا مختص بقوله
 القادر على القيام وهو الف والثاني اى فيها مختص بقوله والقادر على الخروج كما يصرح به
 (قوله اى القادر على القيام) فقد ظهر انه من قبيل الف والنشر المرتب تركه لظهوره
 اولئذ به عند الاطلاق (قوله بمعنى ان القضاء لا يلزم) الظاهر ان الداعى الى هذا التفسير هو
 مضمون قوله لكنه ترك الافضل ومع هذا لا يعلم له وجه حسن ولو قال بدله لكنه اساء كما في
 بعض الكتب يكاد ان يكون حسنا (قوله واسوداد العين) اى دوران الرأس (قوله لكنه
 ترك الافضل عند عدم العجز) وعندهما عدم الجواز بغیر عذر قال في الدر عن البرهان
 وهو الاظهر وفي النهر وهو القياس (قوله في المربوطة في الشط) والمربوطة بلجة البهران
 الریح بحرکها شديدا فكل لساثة والا فكل لواقفة (قوله الا ان يدور رأسه) الظاهر من
 بعض الكتب عدم جواز القعود مطلقا وانقافا والظاهر هو هذا اذ ليس ضرورة له في
 الشط لا مكان للخروج بلا تعب بل في الهداية وغيرها الجواز قائما في مربوط الشط
 استقرت على الارض اولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا لها
 بالداية كما في النهر (قوله الا ان يقتربا) لعل ان مجرد الاقتران لبس بكاف بل لا بد من
 كونهما يوطئان على ما ظهر عن بعض الكتب (باب المسافر)
 اى صلوة المسافر تركه لانفهامه مما سبق من قبيل اضافة الشيء الى شرطه او محله جمعه
 اسفار سمي به لانه يسفر اى يكتف عن اخلاق الرجال (قوله بيوت مقامه) اورد انه
 يعطى عدم اشتراط مجاوزة الفناء ولبس كذلك بدليل الحاقهم الفناء بالمصر في جواز
 الجمعة فيه واجب بان ذلك انما هو من حوايج اهل المقيمين لا مطلقا والحق ما في الثانية
 انه ان كان بين الفناء والمصر اقل من غلوة ولبس بينهما من مزعة بشرط مجاوزته والا لا
 هل تعتبر بمجاوزه عمران المصر كما في فاضلخان وكذا الحكم في رجوعه من السفر (قوله اعم من
 البلد والقرية) لعل وكذا المكان التي يسكن اهل الاخوية في البادية (قوله جمع البيوت)
 اى مضافا الى المقام والا فجرد الجمع لا يدل على المقصود اذ عند مجاوزته ثلاثة بيوت
 يصدق عليه الجمع واما مع الاضافة فيحصل ما ذكره بما قرر في الاصول من كون الجمع

المضاف من الفاظ العموم (قوله قاصدا ولو كافرا) ومن طائف الدنيا بلا قصد لا يقصر
بخلاف الصبي فلو بلغ في وسط الطريق والباقي اقل من ثلاثة لا يقصر والكافرا كما كذلك يقصر
(قوله في ثلثة ايام من اقصرا ايام السنة) قال في البحر هل يشترط سفر كل اليوم الى الليل والصحيح
عدمه حتى اوبكر في اليوم الاول ومشي الى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم في الثالث كذلك فانه
مسافر ونبه في النهار والدرفاهم ثم الاعتبار بالايام هو الصحيح وطاعة المشايخ قدره بالقراسخ
احد عشر فرسخا او خمسة عشر والغنى على ثمانية عشر كما في النهار عن الد راية (قوله)
وليكون الليالي من اوقات الاستراحة اي اذا خلى عن الموانع وطبعه ان يكون كذلك او هو
كذلك في الاعمال والاغلب وحكم الشرع في الأكثر على الأكثر فلا يد ان السفر والاستراحة
مختلف باختلاف الازمان والامكنة والاشخاص اذ قد يستراح في النهار ويسافر في الليل
(قوله ولو قاصبا) لان الصبح المجاوز لا يعد المشروعية (قوله قصر الغرض الرباعي) لو قال
صلى الغرض الرباعي لكان اول اذ كونه قصرا مجاز لان فرض المسافر ركعتان لا يجوز له
الانمام (قوله اذ لا قصر في السن) بل يأتي السن في امن وقرار وعدم عجلة والا لا هو المختار
وسيفصل (قوله ليخرج الفجر والمغرب) فيه اشارة الى ان المراد بالغرض هو الاعتقادي
(قوله ضم الى كل صلوة) اشكل بالفجر ودفع بسنة ولهذا كان اوكد ورد بان هذا خبط
بل المراد ضم الى كل صلوة رباعية ولم يتعرض للفجر لبقائه على اصل وضعه لا يخفى ان هذا
تقييد مطلق يرى بلا قاعدة وموجبة ظاهرة كون الرباعيات بعد ضم امثالها ثمانيات وفي
قوله للفجر لبقائه رابحة مصادرة لعل الا وجه ان كلمة كل هنا للتكثير كما قال بعض شراح
الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من سجد دبر كل صلوة ثلثا وثلثين الحديث وقيل
منه قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لعمد ثمولة آدم وحواء وعيسى عليهم السلام
(قوله غير المغرب) الظاهر استثناء من قوله ان الصلوة فرضت لان قوله فانها ورائها
يشعر بان اصل الوجوب لا الترتيب زيادة الواحد فان قيل الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة
يصرف الى الاخيرة عندنا فيلزم صرفه الى قوله ضم الى كل صلوة مثلها قلنا هذا عند كون
الجمل متعاطفا بالواو وان ما ذكرنا من الداعي المعنوي راجع على القضي (قوله فانها
ورائها مجاز) بالمجاورة والا فالمغرب من الليل بلا شك (قوله ثم زيدت في الحضر واقرت
في السفر) يعني بعد الضم المذكور دامت الزيادة الحاصلة بهذا الضم في الحضر وابقيت
بتقرير اصل مشروعيةها في السفر فيندفع ما يتوهم من المناطات بين هذا وبين قوله ضم
الى كل صلوة مثلها بلا احتياج الى ما تكلف من ان المعطوف بهم هو مجموع قوله زيدت
في الحضر واقرت في السفر (قوله حتى يدخل مقامه) ان سارمة السفر والاقامة بمجرد
نية العود لعدم استحكام السفر (قوله او ينوي ولو في الصلوة) اذا لم يخرج وقتها ولم يك
لاحقا (قوله لا تصح في المغاور) قال في البحر فلا يصح في مغارة ولا جزيرة ولا بحر وفي الخانية
والظهيرية والخلصة ثم نية الاقامة لا تصح الا في الموضع الاقامة ممن يتمكن من الاقامة وموضع
الاقامة العمران والبيوت المغنزة من الحجر والخشب لالتجاء والاختباء والوراء انتهى لكن في
الدروم موضع الاقامة مصرا وقرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية (قوله بككة ونحو)
فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فصار كنية الاقامة
في غير موضعها (قوله عطف على ضمير يقصر) وهو جاز لوجود الفصل (قوله وان

حاصر حصنا) ولو غلبوا على المدينة واتخذوها وطناً اتها (قوله بيت من وبروصوف)
 الوبر بالفتحين ماللا بل والصوف بالاشاء (قوله الرعاة) جمع الراعي والراحان بفتح الراء بمعنى
 الارتحال (قوله وتزلوا مرعى) قال في الدر اذا كان عند هم من الماء والكلاء ما يكتفيهم مدتها
 لان الاقامة اصل الا اذا قصدا وموضعا ينهما مدة السفر فيقصرون ان نووا سفرا
 ولا ولونوى غيرهم الاقامة معهم لم يصح في الاصح والحاصل ان شروط الانعام ستة
 النية والمدة واستقلال الراى وترك سير واتحاد الموضع وصلاحيته فهستانى (قوله وشبهه
 عدم قبول صدقة الله) وايضا ترك واجب القصر وخلط الثقل بالغرض رخصة اسقاط
 فتجيبته بالرخصة مجاز اذ هو عزيمة حقيقة والاكال مكروه والتفصيل في الاصول (قوله قال
 الرازى) لعل هذا ليس مخاراً عنه والا قد صرح خلافه قبيل باب صفة الصلوة بصحيفة
 (قوله اقتدى مسافر) ولو في آخر جزء (قوله واتم) اى بى الوقت او خرج قبل اتمامها (قوله
 يكون) بمنزلة نية الاقامة لتغير فرضه بالنتيجة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت (قوله فيها
 يتغير) هذا لم يوجد في نحو الكنز وجه اتيانه وحسنه ظاهر من شرحه (قوله لاستلزامه)
 لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير نية الاقامة (قوله فان القراءة فيه
 نفل) هذا ان قرأ في الشفع الاول والاقفال في البحر فيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة
 مطلقاً ومقتضى تعليل هذه المسئلة الصحة لعدم اقتداء المفترض بالمتنفل والتفصيل في النهر
 (قوله اقتداء المتنفل بالمفترض) اطلاق الثقل على القعدة التى هى واجبة مجاز لعدم فساد
 الصلوة بترك كل منهما (قوله فاناقوم سفر) جمع سافر كركب جمع راكب ومصحح جمع صاحب
 (قوله ان يقول الامام) اى بعد السلام الثانى كما سبق آتفا على ما هو الاصح لكن اشكل
 بما في نحو الخاتبة لو اقتدى بامام لا يدري امسافر هو ام مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام
 شرط واجب الشرط العلم بحاله في الجملة لاق حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي ان
 يخبرهم قبل شروعه ولا فبعد سلام وانما لم يجب الاعلام مع ان مقتضى التعليل الوجوب
 لامكان حصول العلم بطريق آخر كالسؤال على ما في الشرى لاية (قوله باخر الوقت) اى
 قدر ما يسع فيه التعميم (قوله لانه المعبر في السببية) واهذا لو بلغ صبي او اهل كافراو
 اتفقوا بمجنون او طهرت حائض او نساء في آخره وجبت عليهم ولو عرض نحو الحيف في
 آخره سقطت اورد عليه انه ميل الى المرجوح الذى هو تقدير السببية على الجبر الاخير ولو
 خرج الوقت والحق اضافته الى كل الوقت بالخروج والجواب مع البحث عليه بطوله مذكور
 في النهر (قوله الوطن الاصلى) هو موطن ولادته او نأهله او توطنه ولو تزوج المسافر في بلد
 قبل مقيم وقيل لا (قوله بمثله) قيده لانه لو انتقل منه قاصدا غيره ثم بدا له التوطن بمكان
 آخر فربا لا اتم ولو نقل اهله ومتاعه وله دور في البلد لا يبقى وطناله وقيل يبقى كذا في انهر
 عن المحيط (قوله ويبطل وطن الاقامة) والاصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه
 ولم يذكر وطن السكنى وهو مانوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فائته وماصوره الزيلعى
 ففسده في البحر كذا في الدر (قوله هو المسكن) هذا بظاهره يخالف لما حرر آتفا من
 معنى الوطن الاصلى الا ان يراد المسكن الاعم لما ذكر من التثنية (قوله فان اتخذ وطناً اصلياً
 آخر) بان لا يبقى في الاول اهل والا كان كلاهما وطن اقامة (قوله ولا يبطل الوطن الاصلى)
 هذا تفسير لمضمون قوله فقط كما ان ما قبله تفسير لما قبله (قوله واما وطن الاقامة) تفسير

لقوله ويبطل وطن الإقامة (قوله بعد الاول) اى بعد وطن الإقامة الاول يعنى لودخل
الوطن الاول بعد اتخاذه وطنا آخر لا يصرفقيا فلو كان كذا المكان اظهر كما قيل (قوله وكذا
اذا سافر) تفسير لقوله والسفر اى وكذا يبطل وطن الإقامة بالسفر عنه او بالانتقال
الى وطنه الاصلى (قوله العبرة بنية الاصل لا تبع) ظاهره عدم اشتراط علم التابع هذا وان
استند الى ظاهر الرواية لكن الاصح انه لا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع
الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم كما نقل عن المحيط وغيره (قوله لمهرها) اى
المجمل فان المؤجل لزوم ادائه بالطلاق او الموت (قوله والعبد) اى المكاتب (قوله والاجير)
وكذا الاسير والغريم والتبذير (قوله وقيل يقصر ان) لعل هذا الخلاف مداره على
التبعية فى الصبي **باب الجمعة** بثلاث الميم وسكونها كلها من الجمعة والسفر
ينصف بواسطة الا انه فى السفر فى كل رابعة وهنا فى خاص وتقديم العام هو الا وجهه كذا
قالوا واعتزضهم فى الحوائش السعدية ان هذا تبحر الى كون الجمعة ظهرا فقصرا لافرض ابتداء
وجوابه على ما فى القمع المراد نسبة الجمعة الى الظهر هو النصف انها نصف الظهر بعينه
ففرض ابتداء كذا فى النهار لا يخفى قولهم كل من الجمعة والسفر ينصف لا يتصل هذا
النحر يراذ هذه الارادة من التنصيف لو صح مع بعده فى حق الجمعة لا يصح فى حق السفر
الذى جمع هومع الجمعة فى هذا الحكم والارادة من التنصف بالنسبة الى احدهما معنى والى
الاخر معنى آخر جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله فريضة) اى فرض عين يكفر جاحدا
لنبوتها بالقطعى فرض مستقل من الظهور كدمنه ولبست بدلا عنه وفى البصر قد اغتبت
مرادا عدم صلوة الاربع بعدها بنية آخر ظهر خوف اعتقادهم عدم فريضة الجمعة
وهو الاحتياط فى زماننا واما من لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية
(قوله المصر) فى الشريعة لا يبان بلغت ابنته انيقنى (قوله او ماله مفت) هذا وان ظاهر مذهب
لكن فتوى اكثر الفقهاء على الاول على ما نقل عن المجتبى لظهور التواتر فى الاحكام
ولهذا اختاره بالتقديم (قوله ويقيم الحدود) يدخل الفصام قبل من قبيل عطف
الخاص على العام اهتماما بزيادة خطرهما وقيل وجه اليراد ان تنفيذ الاحكام لا يستلزم
اقامة الحدود فان المحكم والمرأة اذا كانت قاضية لبس لهما حكم فى الحد ونسب ذلك
الى شراح الهداية واورد ان اللام للاستغراق لعدم العهد ودفع يجوز الجنس بل اولى
لكون الاصل فى المظف التعمير لا يخفى ان كان الكلام فى نفس ايراده ابتداء كان هذا بعيدا
(قوله الاول اختيار الكرخى والثانى اختيار التلجى) اورد انه مخالف لما هو الواقع
اذ الاول للتلجى والثانى للكرخى على عكس ما ذكره وقيل بل التلجى بالبساء المفردة
لا التلجى بالباء الثلاثة (قوله او قتله بكسر الغاء) يعنى الشرط هو نفس المصر او قتله ذلك المصر
سواء كان المصلى اهالى هذا المصر او اخرون وسواء صلى فى المصر ايضا او لا (قوله
اتصل) الاصح عدم اشتراط الاتصال كما حققه ابن الكمال ونقل عن الكمال ايضا لكن
بشرط كون الانفصال قدر غلوة وفى الدر والمختار للفتوى تقديره بفرسخ (قوله والسلطان)
ولو متغلبا او امرأة فيموز امرها باقامتها لا اقامتها كما فى الدر (قوله او من امره ولو عبدا)
ولى عمل ناحية وان لم يجز انكحته واقضيته كما فيما ايضا (قوله فجمع) من الجميع وهو فى الاصل
الحضور الى الجمعة والمراد هنا اقامة الجمعة (قوله او القاضى المأذون) له ذلك على ما فى التنوير

(قوله لان امر العامة مفوض اليهم) واقامة الجمعة من امور العامة فيكون بطريق العبارة وقبل بطريق الدلالة بمعنى ان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضي القضاة بالناس ان يقيمها وان يولي الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقيمها امير الـدم الشرطي ثم القاضي ثم من ولاء قاضي القضاة انتهى (قوله الا اذا لم يوجد) فثبت يجوز للضرورة (قوله) بني في الموسم) لوجود الخليفة اونائبه والسكك والابنية وكذا كل ابنة تزل بها الخليفة وعدم اقامة العيد للتخفيف كذا في النهر والدرايخ ان المؤثر في الجواز وجود الخليفة مع الابنية فهذا يصحح جوازها في كل قرية استقلت الابنية مع السكك ان وجد اذن السلطان واثبات الفرق بين حضوره بنفسه وبين اخذه منكمل فليست الا ان يفرق بين تحقق اجراء كل الاحكام حيثن في منى دون سائر القرى فليست (قوله لا يجوز برفات) لانها مفازة ولو كان الخليفة فيها فيفهم منه عدم الجواز لاهل الاخبة بالاولى وكذا لاهل المصر ان خرجوا بيوهم بمفازة لا تكون فناء لمصرهم وضربوا بيوتا من الحيم (قوله ولا يعني في غير موسم) زوال تمصرها بالعدم الخليفة في النهر عن الفتح يفيد هذا جوازها في القرى عند حضور المتولى واورد عليه ان ذلك في منى لاجتماع من ينتد الاحكام مع السكك وذا لا يوجد في كل القرى وقبل يجوز في غير الموسم لكونها من فناء مكة ورد بان بينهما فرسخين وتقدير الفناء بذلك غير صحيح (قوله لا امير الموسم) اي امير الحاج الا ان يكون مأذونا او يكون واليا لمكة وكان من اهل مكة كاتفل عن المحيط (قوله الخطبة) اي بمحضرة جماعة تنعقد الجمعة بهم ولو كانوا اصما اونام فلو خطب وحده لم يميز على الاصح كما في البحر عن الفهرية لان الامر بالسعي لبس الاستماعه والماود جمع وفي الخلاصة بكفاية حضور واحد (قوله نحو تسبيحة او تمجيد او تهليل) اي الخطبة المفروضة مع الذكراة (قوله من ذكر طويل) واقله قدر الشاهد الواجب (قوله لابد من خطبتين) وسأني سنيتهما عندنا (قوله قبلها في وقتها) اي بنيتها فلو وجد لعطاسه لم تنب عنها على المذهب كما في التسجدة على الذبيحة (قوله واقامها ثلثة) ولو غير الثلثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام لانه لابد من اذا كره وهو الخصب وثلثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (قوله الاقامة بمصر) او بمصر او بموضع يجمع التداء من المصر عند محمد وبه يفتى وقد عرفت التقدير بفرسخ ورجع في البحر اعتبار حدود بيته بلا كلفة (قوله والحرية والاصح) وجوبها على مكاتب ومبعض واجيرو يستغف من الاجر بحسابه لو بعيدا والا لا ولو اذن له مولاه وجبت وقبل يخبر ورجع في البحر واختلف في العيد الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يخل بالحفظ كما في السربلية (قوله وسلامة العين والرجل) في افرادهما اشارة الى انه لو كان احد الرجلين والعيين صحيحا يترتب عليه الوجوب لكن قالوا لا تجب على مفلول الرجل ولا مقطوعها (قوله تقع فرضا) في البحر هذه عزيمة افضل للمرأة (قوله ما فيه من الاخلال) الاوضح في تعاليمه انه ربما تغرق اقتداء غيرهم اليهم اورد انه ليس بمطرد بالنظر الى من فاتته الجمعة فالاولى ما في النهر لان فيه صورة معارضة للجمعة فيصلون بها اذان واقامة وجماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكرهه وان لم يترخها الصحيح (قوله وكرهه ظهر غيرهم) اورد على مامة المتون هنا في الفتح وكذا الكمال من انه حرام لانه ترك الفرض القضي باتفاقهم وتبعه صاحب التنوير حتى اختار قوله حرم بدل قولهم كرهه واورد عليه في البحر منع قوله انه ترك الفرض القضي اذ هذا الظاهر

ليس بمناف للجمعة كيف وقد أمر بالسعي إليها بعده فالحرام هو ترك السعي بعده لأفعل
الظهر بل هو مكروه أكونه سببا للترك باعتماده عليه وتبعه النهار وحسنه وبه يظهر ضعف
تعليل الدر الحريمة المذكورة في التنوير بقوله لكونه سببا لتفويت الجمعة (قوله وسعى إليها)
عبر به اثباتا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل في الأصح فالبطالان به مقيد بإمكان ادراكها
(قوله يبطل ظهره) لأصل الصلوة ولا يظهر من اقتدى به ولم يسع ثم هذا أي البطلان
انما يكون عند إمكان الادراك إليها أو عند وقوع شروع الامام بعد السعي واما اذا كان السعي
بعد الشروع أو مقارنا له فلا يبطل كما في الزيلعي (قوله بمجرد سعيه) بأن انفصل عن باب داره
والامام فيها وقيل اذا خطا خطوتين في البيت الواسع يبطل (قوله ادراكها أولا) بلا فرق
بين معذور وغيره على المذهب (قوله أو سجود السهو) يعني على القول به فيها فلا يدركه لا يوتى
به في الجمعة فكيف بتصويره ذلك على ان مرادهم بالنفي بيان الاولوية لآني الجواز (قوله وقال
محمد) لعنه يوم الحديث المذكور والايكون من قبيل الرأي في مقابلة النص الا ان يصل اليه نص
آخر موجبا للترجيح (قوله لا يستخلف الامام) قال في التنوير واختلف في الخطيب المقرر من
جهة الامام الاعظم اوثابه هل تلك الاستثابة في الخطبة فليلامطلقا وقيل ان لضرورة جاز
والالا وقبل يجوز مطلقا يعني بلا ضرورة وهو الظاهر وفي البحر عن البدايع من ملك الجمعة ملك
اقامة غيره وعن التحفة انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك
بل الاذن مستحب لكل خطيب وفيه ايضا ما ذكره ملا خسر وروى ابن الكمال في رسالة
خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابدع ولكثير من القوائد اودع اقول
قد وضع هذا الضعيف عصمه الله رسالة مشتملة جوابا عن كلام هذا المحقق مع ضم زيادة
قوائد وافية وقلائد كافية بمبحث لا يسع المقام تفصيلهما وسنشير اجمالهما وفي الدر عن مجمع
الانهر انه جائز مطلقا في زمان ثلاثة وقع في تاريخ خمس واربعين وتسمائة اذن عام وعليه
الفتوى وفي السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية
الجمعة (قوله ولا للصلوة ابتداء) اورد المحقق ابن الكمال ان الموقوف على الاذن انما هو الخطبة
لا الصلوة فتجوز مطلقا وورد على قوله بل يجوز الخ ان جواز الاستخلاف انما هو عند امتداد العذر
الى خروج الوقت فلا يكون الجواز على اطلاقه وعلى قوله وهذا معنى ما قال في الهداية ان
كلام الهداية دل على جواز اقامة الغير في حق الصلوة مطابقة وفي حق الخطبة التراما
اما الاول فظاهر من قوله حيث يستخلف وقد قال في الخلاصة له ان يستخلف وان لم يكن
في منشور الامامة الاستخلاف واما الثاني فانه اذا جاز الاستخلاف للجمعة تضمن ذلك جوازه
للخطبة لعدم الاحتكاك وجعل قوله لانه على شرف القوائد دليلا عليه وعلى قوله ووجهه
انه ان اريد من الاذن في قوله الا ياذنه الاذن صراحة فالخصر ليس بمسلم لجواز كفاية الاذن
دلالة وكذا الملازمة في قوله فلم يجر غيره انما يكون من افعال السلطان لا يستلزم الاذن الصريح
بل يجوز بالاذن دلالة وان اريد الاذن دلالة فلا يتم التقريب ويمكن ان يقال ان المذكور في عامة
الكتب الفقهية توقف الجمعة على الاذن والمتبادر هو صلواتها وتوقف الخطبة لكونها شرطها
وقد قال قاضيان الاذن بالجمعة انما بالخطبة وبالعكس على ان كلامه أي الدر مبني على الهداية
ولا يضر المخالفة لغيره كما في شرح المنية للحلي وان مراد الهداية من قوله حيث يستخلف
الاستخلاف عند العذر يدل عليه قوله لانه على شرف القوائد فيفهم منه مفهوما انه لا يجوز

الاستخلاف بغير عذر وهذا صريح مدلول عبارة الدرر اذ مراده من قوله لا يستخلف الامام عدم الاستخلاف حالة الاختيار فظهر التوفيق على وجه يصلح قول الهداية معنى بل مبنى للدرر متأمل بجمع ما ذكر ههنا اولاً وآخرها حتى يظهر لك ما لم يظهر وتفصيل المقام على وجه الاجال على ما فرضنا في الرسالة المشاره الامام مأذون للاستخلاف لهما اولاً صلوة او الخضة او لا يكون مأذوناً اصلاً وعلى الاخير اما يوجد ضرورة دائمة في الوقت او لا يدوم او لا يوجد ضرورة اصلاً في الثلاثة الاول جائز مطلقاً وفي الرابع جائز مطلقاً وفي الخامس جائز انتهاءً لا ابتداءً عند الدرر وليس بجائز مطلقاً على ما فهم من تعطيل الهداية وتصريح ذلك المورد الحقوقي وفي السادس ليس بجائز عنده هذه الثلاثة دون غيرهم كما سمعت ما في الدرر عن الانهر وقد وقع في فتاوى ابي السعود ان خطباء زماناً نعوهم مأذونون من ملوكنا على الاستخلاف (قوله ووجهه) اظاهر رجوع الضمير الى المتن بملاحظة الاستثناء لا في اي وجه عدم استخلاف الامام بلا اذن فالاولى ان يؤخر هذا الوجه عن هذا الاستثناء (قوله وثمة) اي تحقيق احتياج الاستخلاف الى الاذن (قوله مقام غيره) لغيره كمسئلة الاستخلاف (قوله مقام غيره) لنفسه كمسئلة الاستعارة (قوله والفقه) اي العلم بالوجه في كل منهما ما ذكرنا من بيان الفرق بينهما (قوله هل يجوز خطابة النائب) فيه اشارة الى جواز املة النائب عند حضور الخطيب (قوله الا اذا اذن) اذ اتفق حقيقة البسط من الشرح يظهر ان الاول تقديم الاستثناء على الشرح (قوله وكراهة البيع) اي تحريمه بل قد قيل حرم بدل كراهه كما يذكر من الهداية ثم المراد من البيع كل عمل ينافي السعي ولو مع السعي وفي المسجد اعظم وزراً ولا يلتفت بما في السراج من عدم كراهة اذالم يسفله كما في النهر (قوله لم يكن في زمن النبي) بل كان في زمن عثمان لكنزة الناس ويخرج الجواب عما يتوهم انه اذالم يكن الاول في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون المراد بالنداء في الآية هو الثاني فيقتضي مشروعية الاول فضلاً عن صحبة وجه الجواب الظاهر من فعل عثمان بمحض الاصحاب بالقبول عن الكل فيكون اجماعاً يصلح ان يكون قطعياً (قوله اي صعوده) وفي شرح المجمع المراد من الخروج الخروج من الحجرة ان كان والا فقيامه للصعود (قوله الى تمام الصلوة) وان كان في الخطبة ذكر الظلمة في الاصح كما في بل يحرم كل ما حرم في الصلوة من اكل وشرب وكلام ولو تسبيحاً او رد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت والاصح انه لا بأس ان ينسبر برأسه او يده عند روية منكر والصواب انه يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسبحة ولا رد سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها قال في البحر ان ما تعرف ان المرقي للخطبة يقرأ الحديث النبوي والمؤذون يؤذون عند الداء ويدعون للصلاة بالرضوان والاسطوان بالصرف فكله حرام والمحب ان المرقي ينهي عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا راكم الله الا ان يحمل على قولهما كما في الدرر (قوله لم يقل الى تمام الخطبة) اورد ان مقابله نقل آخر لا يقتضي اربعة احدهما على الاخر بمجردا عن مرجع لا يقتضي ان المحيط ونحوه مرجح على الهداية ترجيح القول باتفاق معتبر في التقليات (قوله بكرهان) والماخوذ في المتن هو الحرمة وقد اختار الكراهة مع البيع آنفاً مخلفاً للهداية (قوله ومن كان في صلوة) يعني غير القائمة فانها جائزة من غير كراهة (قوله وان كانت سنة بجمعة) اورد الاصح والفتوى على خلافه كما في الصغرى وكذا

في البحر عن الولوالجية والمبني لانها بمنزلة صلاة واحدة واجبة ثم ان قوله هذا ليس
بتكرار بما تقدم في فصل الجهر لان هذا بيان ابتداء الاستماع وانتهائه وان محله الاصل هذا
دون ذلك (قوله قبل خروج الوقت) وفي عبارة بعضهم بلفظ دخول بدل خروج وفي شرح
المنية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلوها ولا يكره قبل الزوال وفي التاتارخانية
يكره الخروج بعد النداء ورجع باطلا في الخطاب بالسعي (قوله القروي) اي غير المسافر
(قوله قبل الوقت او بعده) لكن في التهر ان نوى الخروج بعده لم يمتد والا وفي شرح المنية
وان نوى المكث الى وقتها لم يمتد وقيل لا (قوله يخطب الخطيب) في الحساوي اذا فرغ
المؤذنون قام الامام والسيف يساره وهو منكى عليه وفي المضمرات يتفاده كما في البحر
وفي الخلاصة ويكره ان يتكئ على قوس او عصا ﴿فروع﴾ سمع النداء
وهو باكله يتركه ان خاف فوت جمعة او مكتوبة لاجاعة رستا في سعي يريد الجمعة وحواليه
ان معظم مقصوده الجمعة قال ثواب السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالحبرة
لا غلب الا فضل حلق الشعر وفي الظفر بعد ها لا بأس بالحصى ما لم يأخذ الامام بالخطبة
ولم يؤخذ احدا الا ان لا يجد فرجة فيخطي اليها للضرورة والصحيح ساعة الاجابة ما بين
جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وقيل وقت العصر واليه ذهب المسايخ كما في التاتارخانية
وفي حصن الحصين الاقرب عند قراءة الفاتحة حتى يؤمن وفي المناوي الكبير شرح جامع
الصغير ذكر احدا واربعين اقوالا وقال فيها انها ما بين قعود الامام على المنبر الى انقضاء
الصلوة على ما صوبه التووي والراجح عند الفريز الى والطبري انتقالها في يومها ولا تلتزمها
ساعة معينة وفي الاشياء مما اختص به يومها قراءة الكهف فيه والطيب ولبس الاحسن
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ويكره افراد الصوم ولبثه بالقيام ويجمع فيه الارواح
وترار القبور ويأمن الميت من عذاب القبر ولا تجبر فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم
سبحانه وتعالى وفي التاتارخانية عن الحجة ينبغي ان يستعمل المؤمن بعد العصر يوم الجمعة الى
غروب الشمس بالذكر والتسبيح والتلهيل والخيرات لان فاطمة رضى الله تعالى عنها تقول
هي الساعة التي لم يصادفها عبد فبسال الله شيئا الا اعطاه اياه ﴿باب العيدين﴾
ذكرهما بعد الجمعة لاسترا كها في السرائر الا الخطبة وقد معها ثبوتها بالكتاب مع فرضيتها
سمى به لان الله فيه عوائد الاحسان ولعوده بالسرور غالبا او تفوقا ببقوده ويستعمل في كل يوم
فيه مرة ولذا قيل (عبد وعبد وعبد صرن بحجته) وحده الحبيب ويوم العيد والجمعة) وجمعه
اعياد لا اعود مع انهم العود للزوم اليها في المفرد والفرق بينه وبين عود الحسنة وشرع في الاولى
من الهجرة (قوله وهو الاصح) كما في الهداية وغيره وقول الا كركا في المجتبى واستدل عليه
بما في الاصل ولا يصل نافلة بحجاجة الاقيام رمضان وانكسوف (قوله وما نقل عن محمد) اي
في الجامع الصغير (قوله ما اول) وبعضهم حله على ظاهره وقال هونص على السنة في المجتبى
وهو الصحيح وفي الفاية هو الاظهر ورجحه في البحران الجامع مصنف بعد الاصل فهو
المعول وما في الجامع صريح في السنة وما في الاصل ليس بصريح في الوجوب ورد في النهري بانه
صرح بموضع آخر من الاصل بالوجوب وانه وقع بعد قوله هذا في الجامع ولا يترك واحد منهما
ومنه في الرواية يذكر في الواجب وقيل بفرض كفايتهما (قوله ليست من شرائط العيد)
ولهذا تؤدى بعد الصلوة وشرط النسي يسبقه او يقرنه (قوله بل سنة) فلو تركها كان مسبئا

في الدر عن القنية صلوة الصديق القرى تكره فصر بما لانه اشتغال بما لا يصح لان المصر شرط
الصحة لا يفتي ان هذه العلة يقتضي كراهية الجمعة ايضا لكن في بعض المواضع عن القنية ايضا
جوازها لكونها من شأنا الاسلام (قوله وقدم) اي صلوة العبد (قوله ماذا اجتمعنا) لانه واجب
عينا والجنائز كفاية (قوله وصلوة الجنائز على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعبد
على الكسوف لكن في البحر على تأخير الجنائز على السنة واقره المنع كانه لما قالها بالصلوة
لكن في الاشياء ينبغي تقديم الجنائز والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته فتأمل (قوله
ونذب يوم الفطر الاكل) اي حلوا وزا ولو قروا (قوله قبل الصلوة) اي قبل خروجه اليها
(قوله والاغتسال) اورد انه يفيد كون الغسل اليوم وليس كذلك بل للصلوة لا يفتي ان المعنى
بملاحظة العطف ونذب الاغتسال قبل الصلوة فيفيد كونه للصلوة (قوله والتطيب) بما له
ربح لا لون كالسك والبخور (قوله وليس احسن الثياب) ولو غير ابيض ولو غير جدد قال
في البحر ومن المستحب اظهار الفرح والبشاشة واكثر الصدقة وزاد في الدر والتقصم
وانتهية يتقبل الله منا ومنكم وزاد في الشرنبلالية والمصافحة لانه سنة عقيب الصلوات كلها
وعند كل لقي (قوله ثم الخروج) خبره مسنون التي بكلمة ثم يفيد تراخيه عن جميع مامر
والمستحب الخروج ما شيا ولا بأس بعوده راكبا والرجوع من طريق آخر (قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم) الاول ان يقدم على قوله ثم الخروج (قوله والخروج اليها سنة)
وان يجب مطلق الخروج (قوله ولا بأس) لكن في الخلاصة لا بأس ببناءه دون اخرجه
(قوله ولا يكبر جهرا وهو الصحيح) عند اكثر مشايخنا في الخلاصة من ان الاصح عدم
التكبير في الفطر اصلا فرده القمح بانه لا منع من ذكره في شيء من الاوقات بل المنوع جهره
لانه بدعة فيما لم يرد به الشرع عند الامام كما في عيد الاضحي واورد عليه البحر بان الخلاصة
احمل بالخلاف عنه وان تخصص بمادة في وقت دون وقت لم يرد به الشرع ممنوع ولهذا في الغاية
لا يكبر في طريق المصلي اي تحكما للعبد ولكن لو كبر لكونه ذكر الله يجوز ويستحب ولهذا اختاره
في التنوير بحاله وهو الذي دل عليه ظاهر الكثر لكن في النهر اختار خلافه مشيا على الراد للبحر
ثم قال في البحر الجهر بالتكبير بدعة فيما سوى المستثنيات وقد صرح قاضيهان بكراهة الجهر
في الذكر وتبعه المصنف وفي العلامة يمنع الصوفية من رفع الصوت والصعق وصرح بحرمة
المعنى واستثنى من ذلك في القنية ما يغضله الائمة في زماننا فقال امام يمتد كل غداة مع جماعة
قراءة آية الكرسي وآخر البقرة ونحو جهرا لا بأس به والافضل الاخفاء وجهر التكبير في غير
ايام التشريق لا يسن الا بازاء العدد والصوص وقاس عليه بعضهم الفريق والمخاوف
ثم رقم رقم آخر قاص وعنده جمع كثير يرفعون اصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به
والاخفاء افضل ولو اجتمعوا في ذكر الله والتسبيح والتهليل يحفون والاخفاء افضل عند
الفرغ في السفينة وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اقول قد كثر الاقوال
المختلفة في الجهر من ائمتنا الى ان تغير العقلاء واقتن الازياء وقد وضعت له رساله وبينت
اولا تلك الاقوال من الجانبين ثم وفقت بما في نحو البرازي ورساله ابني السعد بان ذلك جائز
بالاغراض الحميدة وليس بجائر بالاغراض الدنية وانه مختلف في جوازه وافضليته باختلاف
الاشخاص والاحوال والاغراض (قوله قبل صلوته) واما بعدها فان في مصلاها حكمة
وان في البيت فخار بل يندب تنقل باربع ثم قال في الدر هنا هذا الخواص واما العوام فلا يمنعون

من تكبير ولا تنقل اصلا لعل رغبته في الخيرات بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلوة رزاق
وبرات وقد رلان عليا رضي الله تعالى عنه رأى رجلا يصلي بعد العيد فقبل امامتعه يا امير
المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى
انتهى (قوله من ارتفاع الشمس) فلا تصح قبله بل يكون نفلا محرما وكذا لو زالت الشمس
وهو في اثائها فسدت كما في الجمعة كذا في الدر عن السراجية (قوله لانه عليه السلام) لا يفتني
ان هذا لا يدل الى ما بعد الارتفاع الى الزوال والمطلوب اخذ بذلك ايضا (قوله ولو جاز)
رد عليه انه يجوز ذلك لكونه افضل لاعدام جوازه او يجوز لتفرق الناس في ذلك اليوم (قوله
مكبرا في تصيغه بالتكبير) اشارة الى ما في التاتارخانية ان لفظ التكبير في الافتتاح واجب في العيد
دون غيرها لكن في الشربلية بوجوب ذلك في كل صلوة (قوله ويوالي بين القرائتين)
ولو ادرك الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال برأى نفسه ولو سبق بركعة بقرا ثم يكبر
لثلاثين في التكبير ولو ادرك في القيام فلو لم يكبر حتى ركب الامام قبل ان يكبر المؤتم لا يكبر
في القيام بل يركع ويكبر في الركوع على الصحيح كالوركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر
في الركوع ولا يعود الى القيام للتكبير في ظاهر الرواية كذا في التوابع الدر (قوله وسورة) والمستحب
سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والفاشية في الثانية (قوله مقدار ثلاث تسبيحات) هذا يختلف
بكثرة الزحام وقلته (قوله ثم يكبر للركوع) في البصرانه واجب (قوله ويرفع يديه) الا ان يدرك
الامام راكعا فيكبر بلا رفع (قوله ويخطب بعدها خطبتين) والسنة ان يفتتح الاولى بتسبيح
تكبيرات تترى اى متابعات والثانية بسبع وان يكبر قبل قوله من التبرار بع عشر واذا صعد
عليه لا يجلس عندنا (قوله فان قبل) في البصريين ان يعلم في الجمعة التي قبلها لياتوا بها
جميعا في محالها ولم اراه منقولوا والعلم امانة في عنق العلماء (قوله فاته مع الامام) كلمة مع قيد
لفاعل فانت اعني الصلوة لا للفعل (قوله لا يفتني) ولو دخل مع الامام ثم افسدها (قوله
نذب تأخير الاكل) وان لم يصح في الاصح ولو اكل لم يكبر اى تحريما (قوله في الطريق) قبل
وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لافي البيت كما في الدر (قوله لبس بشئ من انواع العبادة)
فرض وواجب ومستحب فبعد الاباحة وقبل يستحب ذلك كما في المسكين وقال الباقي
لواجمعوا لشرك ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا
على ما في الدر (قوله ويجب) وفي الكثر وسن وقسم مؤكدا واورد الاصح وجوه ودفع ان السنة
لا بنا في الوجوب لانها الطريقة المرضية ورد بان هذا مجاز ولا قرينة واجيب القرينة قوله
بعد سطرين وبالاقتداء يجب على المرأة الحفا اختارها المصنف اولى لدلالته على ما هو الاصح
صراحة (قوله تقليد اللحم) قيل عن الغاية سمي به لان لحوم الاضاحي تعدد فيها (قوله
وعن الخليل) وقيل رفع الصوت بالتكبير (قوله فالاضافة للبيان) اورد بل من قبيل اضافة
الشئ الى نفسه وقع بل من قبيل اضافة العام الى الخاص اذا للتشريع ليس مطلقا بالتكبير
بل اسم لخاص ولو شرعا فالسمية واقعة على الكل اى الامام مع صاحبيه فقوله فقيل التسمية
بتكبير التشريع بالفاء على ما في التذرع ليس بظاهر بل الاولى بالواو الا ان يقال التفرع بالنسبة
الى الاول فريد عليه ايضا ان التكبير ليس مختصا بياوم التشريع عند هما ايضا الا ان يعتبر مسامحة
قرينة فافهم (قوله باعتبار القرب) فن قبيل الاضافة لادنى ملا بسة (قوله واصل ذلك)
هذا ما نور عن الخليل عند الفقهاء لكن قيل لبس بثابت عند اهل الحديث ودفع ما به ثابت

عن ابن مسعود عند أبي نضرة (قوله فلما علم اسمعيل) وهو الأصح عند الحنفية رقب
الذي يضحى هو اسمعيل (قوله في الآخرين) بمد الهمة وكسر الحاء جمع آخر بمعنى من يجيء بعدهم
(قوله إلى عصر العبد) بإدخال الغاية (قوله يمنع النباه مما حرم في الحدث في الصلوة كالتفقهة
والحبس والعمد والكلام مطلقا وإن أحدث بعد الفراغ الأصح التأكيد بلا طهارة كما في البحر
لكن في الزيلعي التأكيد بعد الوضوء أصح) (قوله التوافل) أي مالا يكون فرضا فدخل الوتر
(قوله وصلوة العبد) في البحر عن البخاري الجواز ومن أبي الليث أنه لا بأس به لتوافل المسلمين
(قوله فلا يجب على المنفرد) لا يخفى ما في هذا التفرغ من الخفاء (قوله أو فروى أو امرأة) لكن
المرأة تخاف ويجب على مقيم اقتسدى بمسافر (قوله فور كل فرض) عني (قوله وبه أي
بالتكبير) أورد أنه ينبغي إرجاع الضمير إلى مطلق قولهما لأعلى هذا الخاص إذ المعمول هو
المطلق ويمكن أن يقال المراد بالتكبير هو التكبير فور كل فرض مطلقا (قوله يعمل وعليه
الاعتقاد) والغنى في طاعة الأعصار وفي البحر ولا يمنع العامة من التكبير في الأسواق في الأيام
العشرة وبه تأخذ (قوله لا يكبر مع الإمام) ولو كبر معه لا تفسد ويبدأ الإمام بسجود السهو
ثم بالتكبير ثم بالتلبية **باب صلاة الكسوف** من قبيل إضافة الشيء إلى سببه مناسبة أما
من حيث الاتحاد والتضاد كالكاف بالشمس وبالحاء بال القمر وقيل عن الجوهرة بالكاف ذهاب الضوء
وبالحاء ذهاب الدائرة وقبل يخرج به الجواب عن باب محمد في قوله كسوف القمر وإضافي المغرب
كسفت الشمس والقمر (قوله يصلي على أن يكون سنته) عند الجمهور وأوجبه على ما اختاره
في الإصرار على ما في التهر عن البدائع والإصرار (قوله امام الجمعة) فيه إشارة إلى لزوم شرائط
الجمعة وأورد عليه في البحر بما فهم من الاستيعاب من عدمه وأوجب عنه بان ذلك بيان الكمال انتهى
مستحبة (قوله ركعتين) بيان للافل فإن شاء للافل فإن شاء ار بطاوا كترك ركعتين بتسليمة أول
كل أربع كما في التهر (قوله كأنفل في الركوع والسجود) وإطالة القيام وضربها من خواص النفل
(قوله بلا اذان) لكن ينادي الصلوة جامعة ليستمعوا (قوله ولا جهر خلافا لهما) والتفصيل
في السريالية (قوله ويركع في كل ركعة) أورد أنه مستدرك بقوله كأنفل يرد عليه أن ذلك
رد النافعي كما صرحه في شرحه (قوله ويطول القراءة) وكذا يطيل في الركوع والسجود
والادعية والأذان الذي هو من خصائص التأخلة (قوله يدعو) أي جالسا مستقبل القبلة
أو قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون وحسن الخلوأي ذلك ولو اعتد على قوس أو عصا
كان حسنا وموضع الصلوة موضع العبد أو مسجد الجامع (قوله حتى تبغلي) أي كلها (قوله
فرادي) أي في منزلهم فحرزا عن الغيبة كما في التهر لكن في السريالية أنهم يجتمعون للصلوة
والدعاء فرادي (قوله كالحسوف للقمر) فإنه يصلي فرادي لكن في التهر عن المجتبى أن الجماعة
جائزة بلا سنة وهذا وما بعده حسنة لاسنة ولا واجب (قوله أو الظلمة الهائلة) أي بالتهمسار
والازلازل والصواعق وانسار الكواكب والضوء الهائل بالليل والنيل والامطار الدائمة وعموم
الأمراض لأن كل ذلك من الآيات المخوفة كما في التبيين وأنه يخوف عباده ليرتدوا المعاصي
ويرجعوا إلى طاعته التي فيها فوزهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه الصلوة
(وأعلم أن من عموم الأمراض الدماء رفع الطاعون وإن الدماء رفعه كما يفعله الناس في الجبل
منسروع وليس دعاء يرفع الشهادة لأنه أزه لا عينه وقول ابن حجر أنه بدعة أي حسنة فإذا
اجتمعوا يصلي كل واحد ركعتين بنوى بهما دفعه كما في التهر والدرو وتفصيل في الأسباب

﴿ باب الاستسقاء ﴾
 اخره للاختلاف في استنائه كما نقل عن الفخر
 اولان الجماعة مختلف فيه بخلاف السابق هو طلب السقيا فان الله تعالى سقاهاهم ربهم
 واسقيناكم وقيل السقي مصدر وطلب الماء في ضيقه كالاستغفار مع المغفرة وفي البصر هو طلب
 سقي من الله تعالى بالنساء عليه والفرع اليه والاستغفار (قوله لاجاعة مستونة) بل هي جائزة
 وعندهما بجماعة كالعباد وهل يكبر الزوائد فيه خلاف قيل وابو يوسف مع الامام والاصح مع
 محمد كافي النهر (قوله ولاخطبة خلافا لهما) لكن بواحدة عند الثاني وبخطبتين عند محمد
 ومعظم الخطبة بالاستغفار (قوله بل هو دعاء) بان يدعو الامام مستقبل القبلة رافعا يديه والاس
 قعود مستقبل القبلة يؤمنون على دعائه باللهم اسقنا غيثا مغيثا هبة من ربنا ثم يقرأ دعاء جلا
 غير راث مجللا سحا عاما طبقا دائما وما اشبهه سرا وجهرا كافي الشرب لبلالية عن البرهان
 في هذا الدعاء نوع تغاير لما في شرح النية (قوله لقوله تعالى) بل ثبوتها بالسنة ايضا لانه قد صح
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسلس في مرارا وكذا الخلفاء بعده والامة اجعت عليه خلفا
 عن سلف من غير تكبر كافي البصر (قوله فان صلوا فرادى جاز) قال في الهداية فان صلى
 الناس وحدا جاز وقال الكمال يفهم منه استاثنائها فرادى وهو غير مراد وقال في الجوهره مضاء
 جاز ولا يكره وقال الزبلي اطلاق الجواز يبنى كونهما سنة او مستحبة ولكن ان صلوا وحدا انابس
 بيده ولا مكرهه ثم حكى حاشية كره المصنف عن العفة وقال انه يبنى منسوخيتها مطلقا
 (قوله لا يقبل) بالتصنيف (قوله يقبل الامام) يقبل الله الخلل من الجذب الى الخصب
 ومن الصبر الى اليسر وجهته فله صلى الله عليه وسلم والجواب عن طرف الامام انه كان تغالا
 واورد ان الثقال جار في حقنا تأسيا ودفع انه من خواصه ورد التهر ان الاصل في فعله كونه
 شرعا طالما ما لم يرق دليل الخصوص (قوله ولا يحضر ذي) لكن عن الكاكي لا يمنع لو خرجوا
 مع انفسهم فعمل يستجاب دعائهم استجبال الخطيئة في الدنيا وفي قاضيان انه ذكر الخلاف
 في استجابة دعاء الكافر ولم يرجع وعن الكمال انهم يمنعون عن الاستقلال لاحتمال ان يسقوا
 فيفتن به ضعفه العوام وبالجملة الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى
 ومادعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة كافي الدر عن شرح المجمع وزاد في النهر يستجاب
 اي يجوز عقلا وان لم يقع لكن يرد عليه قصة ابلوس (قوله ويخرجون) قالوا لكن يمكنهم يجتمعون
 في المسجد دون بيت ولم يسئلوا مدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع كونه افضل
 من بيت المقدس قال في البصر لعله لضيقه وتبعه النهر والدر وفي الشر نبلاية قلت يبنى كذلك
 لاهل المدينة فيجتمعون في المسجد النبوي لانه لا اشرف من محل حل فيه خير خلق الله
 صلى الله عليه وسلم يرد عليه انه قريب ان يكون رأيا في عقاباة النص ومفهوم التصنيف حجة
 ومفهوم العدد واللقب جارها فافهم ثم انه يأمرهم الامام بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج
 والتوبة ثم يخرج بهم في الرابع (قوله ويقدمون الصدقة) كل على حسب حاله ويمددون
 التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ والجماء والصبيان ويمددون
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا
 باذنه وبغير اذنه جاز ثم انه ان دام المطر حتى اضرب فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرقه حيث
 ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب ان يخرجوا شكرا لله تعالى ﴿ باب صلوات الخوف ﴾
 من اضافة الشيء الى شرطه او الى سببه اخره عن الاستسقاء لان عارضه سماوى وعارض

هذا اختياري وهو الجهاد الذي سببه كفر الكافر (قوله لم يجوزها ابو يوسف) لا يعلم
 وجد تخصيص هذا الخلاف المرجوح عنده هنا على خلاف طائفة (قوله فاذا خيف فيكنى
 اصل الخوف) بلا احتياج الى اشتداده لان حضور العدو واقم مقام الخوف كما في نحو الكثر
 من قوله اذا اشتد الخوف فاورد عليه بان الشرط هو الحضور عند العامة واجيب بانه اتفاق
 او اكثرى لا احترازي (قوله اوسع) وكذا حجة عظيمة ونحوها كالحرق والفرق ويشترط
 قرب خروج الوقت كما في الدر عن مجمع الانهر (قوله حاضرين) قيل المناسب الافراد الا ان
 يحمل او بمعنى الواو (قوله جعل الامام) هذا اي صلوة الخوف ان تازعوا في الصلوة خلف
 واحد والا فالفضل ان يصلي كل طائفة امام (قوله وفي غير التثاني) يعني صلى ركعتين
 في الاربعة او مقبلا وفي غير التثاني مطا فلا يريد عليه شيء باراد حرف العطف (قوله ومضوا)
 اي لا ركبا (قوله وركعة في الثلاثي) قيل لو قال بدله في غير الاربعة لثعلب التثاني وقيل هو
 حق اولوجه لاهماله (قوله وان اشتد خوفهم) بان يجوزوا عن التزول لهجوم العدو
 بالمحاربة (قوله فرادى) الا اذا كان ردفا للامام فيصح الاقتداء (قوله بالقتل) اي الكثير
 لا بالتبليد كريمة سهم اورد يجوز قتل الحية في الصلوة ولو بعمل كثير ودفع انه مستثنى بالنص
 على خلاف القياس واصلك تعلم الكلام في العمل الكثير فيه ايضا (قوله والمشي) لغير اصطفا
 وسبق حدث (قوله حل الصلاح في الصلوة) عند الخوف مستحب عندنا واجب عند الشافعي
 ومالك وقوله تعالى واخذوا اسلحتهم محمول على التدب عندنا الزاكر ان مطلوبنا يصح
 صلواته وان طالبا لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يجرأ ان يعرفهم وبعبارة جاز
 لا تشرع صلوة الخوف للماصي سفره كما في الظهيرية فلا يصح من البغاة كذا في الدر
 ﴿باب الصلوة في الكعبة﴾ وفاقا وما في الهداية من ان الصلوة

ولو نفلا ليس يجازي في الكعبة عند الشافعي والمالك فقد اورد عليه النهاية من ان الصلوة
 مطلقة نفلا او فرضا جازية في الكعبة عند الشافعي وهو الموافق لما نقل ابن الكمال وغيره
 من كتب الشافعية لكن به يظهر فساد قوله خلافا للشافعي ولهذا اورد عليه ان هذا الخلاف
 ليس للشافعي بل للمالك رحمه الله فيه تأمل ظاهر فليتأمل (قوله وان اختلف وجوههم)
 اي في التوجه الى القبلة (قوله لانه تقدم امامه) كما ان حقيقة التقدم انما تكون بخلاف
 ظهر المتقدم على وجه التقدم بالفتح (قوله كذا لو تحلقوا) قيل مستدرك بقوله آتفا وبجماعة
 وان اختلف وجوههم ويمكن ان يقال وان امكن ادخال هذه في عموم ذلك لكن فيه مزية
 تفصيل لا يظهر من ذلك ابتداء يعرف من قوله ولو كان بعضهم قدام الامام وبه يظهر
 فساد ما قبل انها استطرادية لان الكلام في الصلوة في داخل الكعبة ومقتضى هذه المسئلة
 في خارجها لانها ان اتحدت ذاتا ماسبق وهي صريحة ومسئلة في كونها في الداخل لم كون هذه
 كذلك (قوله اقتدوا من الجوانب) بان تحلقوا حولها كما في التثوير فيكون في خارج الكعبة فيكون
 المسئلة استطرادية (قوله لوبعضهم اقرب اليها) اورد انما لاقى كلمة لو يواو الحال لكان اول
 لا يخفى ان المقصود من ذلك يفهم بطريق الدلالة ايضا (قوله لانه ينافي تعظيمها الضمير
 لاداء الصلوة لانفس الصلوة اذا التفتي فعلها لانفسها) ﴿باب سجود السهو﴾

من اضافة الحكم الى سببه اورد لفظ والشك على خلاف القوم لما يأتي في آخر الباب من بعض
 مسائل الشك والقوم حملوه على الاستطراد كما قبل والمفهوم من دراته من قبل عطف تفسير

للسهو حيث فسر السهو بالشك والنسيان فقال الجميع واحد عند الفقهاء والظن الطرف
الراجح والوهم الطرف المرجوح ويقرب اليه عبارة الشرنبلالية اي السجود اورد عليه
جمهور المحشين ان هذا يوجب كون فاعل يجب ضميرا راجعا الى السجود وقد صرح فيما
يأتي بان الفاعل قوله سجدة وان واجب المقصود الاصل من ذكره تعيين محل الخلاف ابتداء
لا بيان الفاعل وقبل انه ليس المراد تعيين فاعل صناعه بل تعلق الوجوب المذكور بالسجود
بحسب المعنى لا يخفى ان الكل تكلف (قوله بعد تسليتين) فلو قبلهما جاز وكره تنزيها وهو
ظاهر الرواية لكن ظاهر عبارة المصنف انه لا وجوب قبله فلو لا لا يعتد به ويعيده وهو
مروى عن اصحابنا كذا في النهر عن المحيط (قوله قال تاج الشريعة) اشارة الى وجه
ترجيح جانب التسليتين لكن قال في الشرنبلالية وفي الحجازية الاحوط قبل السلام الثاني
وفي التجني وهو الاصح وفي المحيط هو قول عامة المساجخ وفي الكافي وهو الاجن للاحتياط
وفي البحر المتمدن صحيح التجني انه يسلم عن يمينه فقط لانه المعهود به يحصل التحليل ولهذا
اكتفى به في التنوير وقرره في الدرر فترجيح الدرر قريب ان يكون من قبيل الرأي في مقابلة
النص (قوله وما وجدته في كتاب) اي ما وجدت نسبة الثاني الى محمد الا في المعراج
وقد صدر فيه بقيل المؤذن عن الضعف (قوله سجدة) يعني اذا سجد ان الوقت
صالحا فلو طلعت الشمس في الغبار او اجرت في قضاء الفاشة او وجد منه ما يمنع البناء
بعد السلام سقط عنه قتح وفي القبة لو بقي الفصل على فرض سهى فيه لم يسجد
(قوله ولا يجب سجدة) قبل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته على النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وتذكره عما حتى شغله عن ركن وتأخير احدى سجدي
الركعة الاولى الى آخر الصلوة كما في النهر (قوله قبل بحرف) نحو اللهم (قوله والصحيح)
وفي الزيلعي الاصح وجوبه بالله صل على محمد (قوله والاصح) هذا في حق الامام اما
المفرد فلا سهو عليه اذا جهر في السرية كما في الشرنبلالية (قوله في الفصلين) جهر الامام
فما يخفى واخف وفيما يجهر (قوله وان كان سهو فمافات عنه) اي ان كان سهو قبل اقتدائه
(قوله ثم يقضى مافات) والمقيم خلف المسافر يقضى كالمسوق وقيل كالحاق (قوله فعليه
ان يعود وان ركن) ثم عليه عادة ذلك القيام والركوع ولو لم يعد ولم يتابع الامام وقيد ركضه
بالسجدة فسدت كما في البرهان ولا تفسد على ما في البدائع كما في الشرنبلالية (قوله لا يعود
لأنه انفراد) ويسجد في آخر صلوته لسهو الامام استحسننا فلو عاد وسجد مع الامام فسدت
(قوله ولو سهى) قبل هذا رسم اشتهر بين الكتاب وان كان مقتضى القاعدة سهيا بالالف
(قوله سجدة ثانيا) فان لم يتابع الامام في السجدة كفاه سجدة ثان (قوله كالحاق) لكنه يسجد
في آخر صلاته ولو سجده مع امامه اعاده وهذا هو الداعي الى تفسيره بكلمة يعني المبتدئ عن
خلاف الظاهر كما قيل (قوله وان استوى قائما) بل ما لم يقبل السجدة وان حكى فيه خلاف
عن المحيط (قوله وهو اليه اقرب) قدم مفعول افضل التفصيل توسعة كما في حزام السقط
وان اباه الخويون كما في الشرنبلالية عن ابن الكمال (قوله بان لم يرفع ركبته) اي وقد رفع
اليه وقيل بما لم ينصب النصف الاسفل وصح (قوله وهو الاصح) ولهذا اختاره في التنوير
وقال في الدرر هو ظاهر الذهاب وهو الاصح قتح ثم انه اوعاد الى العقود بعد الاستواء تفسد صلوته
صححه الزيلعي وقيل لا لكنه مسيء ويسجد لتأخير الواجب قال في التنوير وهو الاشبه

وفي الدر حقه الكمال والبحر هذا في غير المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يمد بطلت بمرقلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض ولنا فيه رسالة كافلة فراجعها انتهى (قوله والثالثة في الثانية) فتسمية الاخيرها للمشكلة (قوله ليس بمحل الرض) اورد ان كلمة ليس خطأ وسهو من الشارح ويمكن ان يقال المراد انه ليس مادون ركعة محلا لرفض ما قبله من القعود الاول مثلا بل يرفض هو ويتدارك ما قبله (قوله وان سجد حامدا) او ناسيا (قوله صار فرضه) اي تحول فرضه فعلا برفع الجبهة عند محمد وبه يفتي لان تمام الشيء بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه نوصا وبني خلافا لابن يوسف حتى قال هذه صلوة فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد صلواتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلزم اى مصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (قوله ومن سادسة) ولا يسجد للسهو على الاصح لان نقصان بالفساد لا يجبر (قوله ان شاء) صريح في عدم الوجوب وعلى ما هو المتفول عن المسبوط وفي القدوري بالوجوب على ما حمله الجوهرة وهو رواية الاصل على ما نقله النهاية لا يضم رابعة الاصح الضم كايأني وانه لو لم يضم واكتفى بالثلاث يلزم منه التغل بثلاث ركعات والنقل لم يشرع وتراو عند محمد باطله لترك القعدة (قوله لان النقل بعد طلوع الفجر) هذا جار في العصر مع ان الظاهر من عبارته هو الضم فيه كايأني هنا وقد نقل عن الجنبس عدم فرق الصبح مع العصر في عدم الكراهة ولهذا قال في الدر ولو في العصر والفجر وعلى بقوله لاختصاص الكراهة بالقصد نعم يمكن الفرق بان العصر وقت يجوز النقل قبله بخلاف الفجر لكنه خلاف الرواية الصحيحة (قوله عاد وسهل) كايأني بالسلام في موضعه ولو سلم قائما صح ولا يشهد عند العود ثم الاصح ان القوم لا يتبعونه بل ينتظرون فان عاد قبل السجدة يتبعونه (قوله وقضاها ما ان افسد) قال في الدر عن النعابة به يفتي وفي الشرنبلالية لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام (قوله في الصورتين) الخامسة في الرباعي والرابعة في الثلاثي (قوله ان يفسد) لترك الفرض (قوله شرع ار بما) كالاربع قبل الظهر (قوله وقام الى الشفع الثاني) هذا موافق لما قبله انه لا يعود اصلا والاصح انه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة (قوله لم فرض الا القعدة الاخيرة) فلا يعتبر القعدة الاولى فرضا فلا تفسد بتركها (قوله ان القعدة الاخيرة) اي ولو حكمها كالفجر والنقل الذي ادى بشفع واحد (قوله ولكنها فرضت للختم) فاذا لم يتفق الختم في النقل باسفع الاول بان يترك القعود الاول لم يكن فرضا فلم تفسد بتركه كايشير اليه قوله واذا لم يكن القعدة (قوله كما في الفرض) اي كما يني في الفرض الثاني وهو الظاهر (قوله لا يني) بخلاف المسافر اذا نوى الإقامة فانه يني ويعيد سجد السهو لبطان الاول بوقوعه في خلال الصلوة (قوله ولو بني صح ويكره) تحريم لا يبطل سجوده بلا ضرورة (قوله اعاده) وهو المختار وقيل لا (قوله يخرج به موقوفا) خلافا لمحمد وزفر فانه لا يخرج به اصلا (قوله فلا يترتب عليه الاحكام) المذكورة كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجد او لا لسقوط السجود بالقهقهة وكذا بالنية لتلايقع في خلال الصلاة وتمامه في البحر والتهر والشرنبلالية (قوله قتلغو) لان نية تغيير المشرع نحو (قوله ما لم يتحول او يتكلم) ولو نسي السهو او سجدة صلبية او تلاوية يلزمه ذلك ما دام في المسجد

كذا في الدر (قوله اتمها) لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه (قوله لا يسجد
 للسهو) وفي التنوير انه يأتي فيها كاسائر المكتوبة والتطوع لكن المختار ما اختاره المصنف
 كما فصل في البصر قبل هذا عند كون الجماعة ككثير الدفع الغنّة واما عند كونها قليلا
 فما ظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك يرد عليه ان الحكم لا يثنى بانتفاء السبب الخاص
 وانه يجوز ان يكون هذا كالمفرع مع المشقة كيف ولو صح ذلك لزم ان لا يسجد للسهو
 في سائر الصلوة التي جماعتها كثيرة (قوله شك) اي في صلوته فلا يعتبر الشك بعد القعود
 قدر ان تشهد (قوله لانه لم يسه) في البصر عن الخلاصة ان ما عليه اكثر المناهج المراد
 انه لم يشك في صلوة قط بعد بلوغه (قوله استأنف بعمل مناف) والاولى بالسلام قاعدة الاما المحلل
 (قوله وقعد في كل ما ظنّه آخره) ولو واجبا لثلا يصير تاركا فرض القعود او واجبه (قوله
 فتفكر) ولم يشتغل حالة الشك والتفكر بقراءة ولا تسبيح كما في التنوير ونقل عن الذخيرة
 في الدر (قوله والفكر القليل) ظاهره كفاية مطلق التفكر على خلاف ما نقل عن التنوير انما فهم
 (قوله اخبره عدل) بانه صلى الظهر اربعا وشك في صدقه وكذبه اعاد احتياطا ولو اختلف
 الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعد ولا اعاد بقولهم شك انها ثمانية الزوام ثلثه فنت وقعد ثم
 صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتتاح او لا واو احدث او لا او اصاب نجاسة او لا
 او مسح رأسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا لو نأمة في الاشياء **باب سجود التلاوة**
 مناسبة لما تقدم لان كلا منهما فيه بيان السجود وهو من اضافة الشيء الى سببه ولم يقل
 والسمع مع انه سببه ايضا لان التلاوة سبب للسمع ايضا كما في البصر تبعا لشرح الهداية
 ورده النهر بان السبب هو التلاوة والسمع شرط في حق السامع وقبل اكتنى بالتلاوة
 لاصالتها في الباب ثم في ذكر التلاوة اعلم الى انه لو كتبتها او تعجأ بها لم يجب وركنيتها وضع
 الجبهة على الارض او الركوع للمصلي او ما يقوم مقامه او الائمة للمريض او كان راكبا
 على الدابة في سفر وتلاها او سمعها (قوله يجب موسعا) اي متراخيا وهو المختار ويكره
 تأخيرها تنزيها ويكتبه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض
 واردة قبل هذا الاختلاف في الخارجية لافي الصلوة فانها مضيق قطعها يمكن التميم بالنسبة
 الى كون السجدة في آخر الصلوة وان تلا في اولها (قوله فيها تسبيح السجود) وهو الاصح
 تعرض هنا لذلك دون سجود السهو بخلاف في ذلك هناك دون هناك وقبل لاتصال
 السهو بالصلوة يعلم حاله من حالها دون التلاوة ثم هذا ليس حتما لانه اذا لم يذكر شيئا اجزأه
 كما في الجوهرة (قوله بشرط الصلوة) اي خلا الصلوة ونية التمين ويفسدها ما يفسدها
 (قوله بين تكبيرتين) اي مستوتين جهرا وبين قيامين مستحيين وما في السراج انه اذا كان
 قاعدا لا يقوم قال في البصر انه خلاف المذهب ولا يؤمر التالى بالتقدم ولا القوم بالاصطفاف
 ولكن يسجد ويسجدون كيف كانوا كما في الشرنبلالية عن المصراع (قوله من تلا آية)
 ظاهره اشتراط تمام الآية والاصح اكثر آية مع حرف السجدة وقبل الصحيح قرأ حرف
 السجدة وقبله كلمة او بعده كلمة وجب السجود (قوله ولو بالفارسية) ولو لم يفهم (قوله واولى
 الحج) وعند الشافعي في تأنيته (قوله وان لم يقصده) اي السماع وكذا التلاوة (قوله والصدى)
 الصدى ما يحبيك بمثل صوتك في الجبال وغيرها قيل فيه تأمل اذ الصوت المنعكس من
 الجبال صوت مجموع ايضا من التالى لا يثنى انه من قبل المقابلة بالرأى على صاحب المذهب

على ان يكونه مسموما من التالى بالواسطه لحكم فيجوز كون ذلك حكم ماسمع بالذات
 لا بالواسطه (قوله والمؤتم) لو السامع في صلوة المؤتم بخلاف الخارج كما سيذكر (قوله اقول
 وجه التوفيق) في الشرنبلالية ان هذا باختلاف الرواية ونقل عن القتاوى الصغرى الوجوب
 بالسمع عن المجنون وكذا عن الجوهره قال في الدرر (قوله على الفور)
 انقطاع الفور بثلاث آلت بعد السجدة وبأكثر منها عند الحلوات وهو الرواية (قوله ويؤدى
 بسجودها كذلك) اى على الفور ولو لم يؤد سجدة مائلاها في الصلوة لا يؤدى خارجها
 وفي البدائع واذا لم يسجد اثم فلتزمه التوبة الا اذا فسدت بغير الحيف فيسجد خارجها
 ولو به تسقط السجدة كما في الدرر (قوله لا بد للركوع من النية) ولو نواها الامام في ركوعه
 ولو بنوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعد القعدة ولو تركها فسدت صلوة
 وتامة في الدرر (قوله لبست بصلوة) قيل الصواب صلوة يرد اغه واوا وحذف التاء كما
 يقتضيه قاعدة النسبة وقبل انه خطأ مستعمل وعند الفقهاء خير من صواب نادر (قوله
 بل اعاده دونها) وهو الصحيح وقيل تفسد بها (قوله او ايتهم) فيه اشارة الى اختياره هذا
 القول كما اقتصر عليه الكمال وقيل يسجد خارجها وكره الزيلعي (قوله وسجدة محلها
 الصلوة) لبس على اطلاقه فانه اذا فسدت الصلوة فيسجد خارجها كفته واحدة (قوله
 ولو لم يسجد في الصلوة ايضا) سقطا في الاصح واثم كما مر وفي رواية التوارد لا يسقط بل
 يؤدى خارجها كذا في الدرر (قوله استبعت غيرها) لقونها وكالها (قوله كى كررها)
 في مجلس بشرط اتحاد الامة ايضا كما يشير اليه عبارته (قوله في ذلك المجلس) سواء كان
 الاتحاد حقيقة كالبيت والسجدة الا اذا كان كبيرا كدار السلطان او حكما كالكل لقبين
 او مشى خطوتين كما يأتى واختلف في الصلوة واحدة عند الثاني وانتقال من ركعة الى اخرى
 اختلاف عند محمد ورجح الاول واستحسن الثاني (قوله وهو داخل في السبب) بان يجعل
 الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبع لها وهو الباقي بالعبادة لان
 تركها مع وجوب سببها شنيع (قوله لا الحكم) يعنى لا داخل في الحكم بل يجعل كل تلاوة سببا
 لسجدة (قوله فتداخلت السجدة) فأكثى بواحدة لانه الباقي بالمعقوبة لانها للرجوع وهو
 يترجع بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة (قوله عاد الحكم الى
 الاصل) اى تكرر الحكم بتكرار السبب (قوله واسداء الثوب) ذاهبا وآييا (قوله زوايا المسجد
 والبيت) اى الصغيرين كما اشير آنفا (قوله والركوب) اى في محل قراعه والنزول اى من غير ان
 يسير عن محل قراعه (قوله تبدل مجلس السامع) لا تالى حتى لو كرره راكبا يصلى وغلظه
 يمشى يترجع على الغلام لا الركب (قوله لا عكسه) اى على المفتية وهذا يقيد ترجيح سببية السماع
 واما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال انما آخرون يتكرر اذا لا داخل في حقوق
 العباد واما العطاس فالاصح انه زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصه كما في الدرر (قوله وكره ترك
 آيتها) اى تحرما (قوله لانه بوجه الاستكاف) ولان فيه قطع نظم القرآن وتنفير تأليفه واتباع
 النظم والتأليف مأموره كما نقل عن البدائع (قوله ونذب صم آية الى آخره) فيه اشارة الى
 عدم كراهة افرادها بالقراءة كما في الكنز والهداية (قوله لكل مهمة في الكل) قيل من
 قرأ اى السجدة كلها في مسجد وسجد لكل منها كفاء الله ما اهمه كما في الدرر وفي عبارة
 الشرنبلالى عن الكهان والكافي في مجلس واحد بدل مسجد ثم قال في الدرر وظاهره انه بقرؤها

اولا ثم يسجد ويعتدل انه يسجد لكل بعد قراءتها وهو خير مكروه (قوله دفعات توهم التفصيل)
 اذ الكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشتغال على صفات الله
 تعالى (قوله عن السامع الغير المتعنى للمجود) واما المنهى الذي لا ينقل عليه السجدة
 فلا يخفى عنده لان هذا حث على العبادة واختلف في وجوبها على منشاغل بعمل ولم يسجد
 والراجح الوجوب زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى ولو سمع آية سجدة من كل منهم حرفا
 لم يسجد لانه لم يسمعها من آثار ركانية وكذا في الدرر (تمت) سجدة الشكر مسجدة
 به يفتي لكنها تكره بعد الصلوة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه
 كما في الدرر وما اشتهر انها ليست بشيء عند الامام كما عند مالك فقيل تأويله انها ليست بسنة
 وقيل ليست شيئا تكون شكرا تاما بل تمام ركعتان كما فعل عليه السلام يوم فتح مكة وقيل ليست
 بشيء واحب لان التمسك كثيرة لا يمكن لكل نعمة بل عن الامام جوازها عند ورود نعمة او ذكرها
 بل ليس بخارج عن حد الاستحباب وقد وردت روايات كثيرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم والصحابة والصالحين وروى انه صلى الله تعالى عليه وسلم ولما قال بين يديه رأس ابى جهل
 يوم بدر سجدة خمس سجيدات وقرأ آية السجدة في انشفت فسجد لله عشر سجيدات
 الاولى التلاوة والباقيات شكرا للمكرامات فلا تمنع الصلوة عن سجدة الشكر لما فيه من التعبد
 وعليه الفتوى **ك**كذا في التاتارخانية والتفصيل فيه وكنا في فروق الاشياء وفوائدها
باب الجنائز من اضافة الشيء لسببه والموت صفة وجودية وقيل علمية (قوله
 وهي بالفتح وقيل هما الفتان) (قوله توجيه المحتضر) اى ان لم يشق عليه ويسحب لاهل الميت
 ان يدخلوا عليه ويثلوا سورة يس او سورة الرعد ويخرج من عنده الحائض والنفساء وجوز
 بعضهم حضور الجنب والحائض عند الاحتضار وعلامة الاحتضار استرخاء قدميه واعوجاج
 منخره وانخفاف صدغيه جاز الاستلقاء وفي التنوير وقيل بوضع كاتيسر على الاصم وفي الدرر
 صححه في المبني (قوله لانه ايسر) قيل لا يمكن وجه البسر الاقلا وهو اسهل ايضا لتغميض
 العين وشدة الحمية بعد الموت (قوله ويلقن ندبا) وقيل وجوبا لعل هذا عند عدم زوال عقله
 (قوله عنده) اى قبل الغرضه واختلف في قبول توبة البأس والمختار قبول توبته بايمانه
 والفرق في البرازية (قوله لان الاولى) اى الشهادة الاولى (قره ولا يؤمر) واذ اقالها مرة
 كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه كلمة الشهادة قال في التنوير ولا يلحق بعد تحبذه
 وزاد في الدرر وان فعل لا ينهى عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند اهل السنة ومن لا يسأل يفتي
 ان لا يلحق والاصح ان الانبياء لا يسئلون ولا اطفال المؤمنين لكن في الشر بلاية كل ذى روح
 يسئل عنه اجماعا لكن يلحق الملك للطفل وقيل يلهمه الله والامام توقف في اطفال المشركين
 وقيل خدام اهل الجنة وتمامه في النهر (قوله مخفة ان يتعجب) وما ظهر منه من كلمات كفرية
 فيجعل انه في زوال عقله ولذا اخبر بعضهم زوال عقله قبل موته وتمامه في البصر (قوله
 ويغض عيناه) ويقول مغضته بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل
 عليه ما بعده واسدده بقلاتك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه و بوضع على بطنه
 سيف او حديد لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب
 ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى القبر **ك**كما في الفهستائي معزيا
 للتنف قلت وليس في التنف الى القبر بل الى ان يرفع فقط وقسمه في البحر برفع الزوج وصار

الزيلي وغيره نكره القراءة عنده حتى يغسل وعمله الشربلالي من اعداد الفتاح بقوله تنزيها
 للقرآن عن نجاسة الميت تنجسه بالموت قبل نجاسة خبث وقيل حذب وعليه فينقى جوازها
 كقراءة المحدث كذا في الدر (قوله ولا بأس باعلام الناس موته) سيما اقر بانه واخوانه لكن النداء
 في الاسواق قيل مكروه والاصح عدم كراهته ان لم يكن مع تنويه بذكره بل يقول مات العبد الفقير
 الى الله تعالى فلان بن فلان (قوله ويجعل الى آخره) اي كما مات بلا تأخير وقت الغسل
 كما في الزيلي كما ينسب في الاصح كما في الدر (قوله على تحت) كيف اتفق على الاصح ومنهم
 من اختار طولا كصلوته بالايماء ومنهم عرضا كما في القبر كذا في الشربلالي عن الدنيا (قوله
 وزا) لكن الى سبع فقط كما في الدر عن القمع او خمس فقط كما في الزيلي (قوله عورته الغليظة)
 هو الصحيح على ما في الهداية والظاهر من الرواية كما في الدر (قوله وقيل مطلقا) هو رواية
 النوادر فبستر من سره الى تحت ركبته ولو امرأه لان عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل ويغسل
 تحت السرة بيد ملفوفة بخرقه لحرمه المس كالنظر وصححه الزيلي وغيره كالقمع عن النهاية
 (قوله ويوضأ) اي من يؤمر بالصلوة فلا يوضأ لصغير الذي لا يغسل الصلوة (قوله
 بلا مضض واستنشاق) وقيل يغسلان بخرقه قال في الدر وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً
 او حائضاً او نفساء فعلاً اتفاقاً ولا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه ويمسح رأسه ولا يؤخر رجليه
 كما في الشربلالي (قوله يسدر) هو ورق التبن (قوله وحرص) بضم فسكون (قوله ويغسل
 رأسه وحنيه) لوبهما شعر فلو امرد او اجرد لا يفعل (قوله ويغسل بالماء) في التارخائية بعد
 التوضي يغسل اولاً بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالشيء من الكافور كما فعلت الملائكة بآدم عليه
 السلام واء الحار افضل خلافاً للشافعي (قوله مستنداً) بالبناء للفعل كما في الدر لكن لعل
 انه لا يحسن هنا (قوله لان الغسل) في البحر وشرح المجمع لان غسله لما وجب رفع الحدين لبغائه
 بالموت بل تنجسه بالموت كسائر الحيوانات النعوية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل
 وعدم المسح قبل الغسل ليكون خروج ما يخرج ايسر لحصول الاسترخاء بالماء الحار كما قيل
 (قوله وينسف) اي يؤخذ الماء الذي على جسده بثوب (قوله ولا يقص ظفره) الا المكسور
 لانه يكره تحريماً (قوله ولا يمسح شعره) ولا يفتن ايضاً ولا بأس بجعل القطن على وجهه
 وفي مخارقه كدبر وقيل واذن وخم كما في الدر لكن عن القمع باستنابا حه طامة العلماء (قوله
 الخنوط) بفتح الخاء العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس في حق الرجل
 لا المرأة لكرهتهما للرجال وجعلهما في الكفن جهل كذا في الدر (قوله واذا اجرى الماء)
 اقول وكذا لو غسل بخير نية لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين (قوله لم يكن غسلاً) لا
 امرنا بالغسل فحرك في الماء بنية الغسل ثلثا قمع وتعلبه فيد انهم لو وصلوا عليه بلا اعادة
 غسله صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره كذا في الدر لعل وجه الافادة ما اشير اليه آتياً
 من ان التنية شرط الاسقاط الواجب عن المكلف لا لطهارة الميت (فروع) والافضل
 ان يغسل الميت مجاناً فان ابتغى الفاسل الاجر جاز ان كان ثمه غيره والا لالتصيه عليه ويني
 ان يكون حكم الحامل والحافر كذلك كما نقل في الدر عن السراج واستيجار الخياط للكفن
 مخذوف فيه لو لم يدبر ام كافر ان في دارنا غسل والا لا خلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر
 الاكثر فان استوا وغسلوا وتمامه في الدر (قوله وسنة الكفن) واما اصل التكفين فرض كفاية
 لعامة المسلم لان خص بلزومه (قوله ولا يجب) قبل كذا في الكافي وهو بعيد الا ان يرد به النسق

النازل الى الصدر قاله الكمال (قوله واستحسن العمامة) قال في التنبؤ وذكره العمامة في الاصح
قال في الدرر كذا في المجتبى واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف وكذا في الشربلالي عن
المراجح فاختاره هنا مع كونه مخالفا لما صحح في نحو المجتبى ينبغي ان يقيد بما ذكر وقد اطلقه (قوله
لربط يديها) وكذا بطنها وكفاية هي اولى ان لم يكن في المال والورثة كثرة والسنة اولى عند
خلافه (قوله على من نجس عليه نفقته) وان تعدد فعلى قدر ميراثهم (قوله الوجوب عليه)
وان تركت مالا كما في البهر لانه كسوتها في صحتها (قوله في بيت المال) فان لم يكن بيت المال
معمورا او متغلطا فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسألوا الناس له ثوبا اي كفن ضرورة
فقط بخلاف الحى فانه يصلى عرايا و لا يستل له الناس بل يغطيه كما في البهر (قوله فرض
كفاية بالاجاج) فكفر منكرها كدنه وضله وتجهيزه فانها فروض كفاية (قوله ان ادى
اليه من) ولو واحدا واشى لاصح كما في التاتارخانية ثم شرطها اسلام الميت وطهارته الان يهال
عليه التراب فيصل على قبره بلا غسل وفي القنية الطهارة من الجاسة في ثوب وبدن ومكان
وستر العورة شرط في حق الميت والامام جميعا فلو لم يلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا
كما لو انه امرأة لسقوط فرضها بواحدة وشرطها ايضا حضوره ووضعها وكونه امام
المصلى فلا يصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه وركنها التكبيرات الاربع
فالاولى ركن ايضا لشرط والقيام فليجوز قاعدا بلا عذر وسناتها التمسيد والثناء والدعاء فيها
وما ذكره بعضهم ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط فزده البهر وادابها كثيرة مفصلة
في نحو البهر وافضل صفوها آخرها للتواضع لتكون شفاعته ادعى الى القبول (قوله الا
البغاة) اي على الامام العدل كما في الشربلالي عن البرهان ان اورد على الحصر
بالعصبة والقتال بالحق لكن العصبة داخلة في المكابر بل عينه كما في الدرر ولا يبعد الحاق
الحنافى عليه (قوله في الحرب) ولو بعد الحرب صلى عليهم لانه حد اوقصاص كما في الدرر
(قوله وان غسلوا) يعني لا يصلى ولكن يغسل فيه اشارة الى اختيار هذه الرواية اورد
عليه بترجيح رواية عدم الغسل ايضا بعدم غسل على رضى الله عنه اهل التهر وان كما
في البرهان ولا ينبغي ان مذهب الصحابي لا يكون حجة فيما اختلف في عصرهم ولو من تابعي
اتفاقا وفيما لم يدر اختلافهم او اتفاقهم وسكونهم فكونه حجة يختلف فيه فيموزكون هذا
من احد هذين القبيلتين (قوله قاتل نفسه ولو عمدا) لكن في الخطأ اتفاقا (قوله يغسل به
يفنى) وان كان اعظم وزنا ممن قاتل غيره وقبل الاصح ان لا يصلى ورجحه الكمال (قوله
لاعلى قاتل احد ابويه) والحقه في التهر بالبغاة (قوله زجرا له) قبل لو قال اهانة له وزجرا
لغيره لكان اولى لا يبعد ان يقال المراد زجرا للغيره فافهم (قوله اربع تكبيرات) كل تكبيرة
قائمة مقام ركعة وقبل الاولى للافتتاح فينبغي بعدها اربع تكبيرات فيكون خسا واجب
بان كونهما للافتتاح لا يمنع ذلك (قوله وعند الشافعي) في كلها وكذا عند ائمة بلخنا
ونصير يرفع تارة ولا يرفع اخرى كما في البهر (قوله فاحيه على الاسلام) خص الاسلام بالحياة
والايمان بالموت لان الاسلام اى الانقياد الذي بالعمل انما يتصور في الحياة لا في الموت
والايمان مدار الاعتقاد وهو المعبر عنه الموت (قوله وتسليتين) ناو بالميت مع القوم ويسرى النكل
الاتكبير كما في الزيلعي والمنقول عن البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وعن جواهر
الفتاوى يحجر بواحدة (قوله لا قراءة فيها) عند الشافعي وعندنا يجوز الضميمة بنية الدعاء

ويذكر نية لقراءة وقيل لا يجوز اورد عليه كيف وقراءة القائنة فرض عند السافعي فيصير
بل قرأها اولى كعادة الوضوء بمس الذكر والمرأة فتدبر (قوله لانه منسوخ الامار) اختلف
في قعله صلى الله تعالى عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا ان آخر
صلوته كان اربع فكان ناسخا لما قبله كما روى ان عمر رضي الله عنه حين رأى اختلاف الصحابة
قال فانظروا الى آخر صلوته عليه السلام فوجدوه صلى على امرأة باربع فاتفقوا على
ذلك كما في التاتارخانية (قوله لصبي ومجنون) وكذا منتهى لعل الجنون والعته هنا ان كان
قد بما من ولادته (قوله فرطاً وفسر ايضا) اى هابياً الى الخوض ليهي الماء وهو دعاء له
ايضا بتقديمه في الخير لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لا بويه بل لهما ثواب العلم كذا
في الدر (قوله اى خيراً باقياً) تفسير بالغاية واللازم اذ الذخر هو الذخيرة (قوله جعلها صفا
طويلاً) وان شاء جعلها صفا واحدا وقام عند افضلهم (قوله وراى الترتيب) قيل لعله
تدب واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيصل الافضل مما يلى القبلة (قوله
قضى ما عليه نسفاً) بغير دعاء وافيد ان امكن الاتيان بالدعاء قبل (قوله قبل رفع الجنازة)
اى بالايدي قبل الوضع صلى الاكتاف والتفصيل في الشرب لالى (قوله وعند ابى يوسف
يكبر واحدة) اى قبل سلام الامام قال في التاتارخانية عن الخلاصة ان جاء بعد الرابعة
قبل السلام انه لا يدخل في رواية عن الامام والاصح انه يدخل وعليه الفتوى او نائبه ظاهره
التخير وليس كذلك لان امامة النائب عند عدم السلطان صلى ما في التاتارخانية فالاولى
فائده كما فيها بعده من فهو فالتقاضى الخ وتفسره به كما فصله بعضهم بعيد من جهة اللفظ
(قوله وقال ابو يوسف) نقل عن الطهيرية فان حضر الكل من الوالى او خليفة فابى
الاولياء ان يتقدم احداً من هؤلاء فلهم ذلك (قوله قدم سعيد) اى قدم الحسين سعيد
ابن العاص فابى سعيد فقال لولا السنة الخ (قوله فالتقاضى) فصاحب الشرط ثم خليفة
ثم خليفة القاضي ثم امام الحى فيه ابهام اذ تقديم الولا واجب وتقديم امام الحى مندوب
فقط بشرط ان يكون افضل من الولي والا فالاولياء اولى وفي الد راية امام المسجد الجامع
اولى من امام الحى اى مسجد محتله كما في الدر وفي بعض هذا الترتيب مخالفة لما في بعض
الكتب (قوله فالولى) بترتيب عسوبة الانتكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقاً الا ان يكون
مالاً والاب جاهلاً فالابن اولى فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران ومولى العبد اولى من ابنه
الحليفاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بفسله والصلوة عليه كما في الدر (قوله لا بأس
بإذن الولي) الا اذا كان هنا من يساويه فله المنع (قوله بعدها ولو على قبره) لاجل حقه
لا لاساط الفرض فليس لمن يصلى اولاً ان يبعد مع الولي (قوله لتصرف الغير في حقه)
ولو صلى الولي بحضور السلطان مثلاً اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلوة
من لا ولاية له كعدم الصلوة اصلاً فيصل على قبره مالم يترق (قوله دفن بلا صلوة)
او بها بلا غسل او بمن لا ولاية له (قوله مالم يظن) فلو شك نفسه صلى عليه لكن
في النهر عن محمد لا (قوله ولم يجز راكباً) كما لم يجز قاعداً وكالم يجز على ميت على دابة او يدي
الناس يعنى بنسب عذر كما في الزيلعي (قوله وتنزيه في اخرى) عن الكمال ترجمه (قوله
واختلف في الخارج عن المسجد) وحده اومع بعض القوم قال في التنوير والمختار الكراهة
اى مطلقاً كما في الدر عن الخلاصة لان المسجد اتماني المكتوبة وتوابعها كنافلة وتدريس

وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلوة له لكن في الشر نبلال مع ما ذكره حكي عن الكمال عن النسفي الاتفاق على عدم الكراهية اذا كان الميت مع صف خارج المسجد وكذا في البرازية ﴿ فروغ ﴾ في التاتارخانية انه يكره ان يقول الرجل وهو يمشي مع الجنائز استغفروا له غفر الله لكم وكذا قوله كل من سجد وسجدت خلف الجنائز عدة اقول ظاهره شموله فهو قوله عندها هذا الرجل رجلا حسنا او ماتقولون في حقهم فيقولون نعم انه حسن او تقول في حقهم رحمة الله عليه وفيه ايضا يكره رفع الصوت بالذكور والقرآن دون الخفاء (قوله ان استهل) اي بعد خروج اكله حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح فذبحه رجل فطليه الفرة وان قطع اذنه فخرج حيا فطليه الدية ويقبل قول الواحدة العدل في حق الصلوة فقط كما يفهم من البحر (قوله واتحرك عضو) لكن لا هبة بالانقباض وبسط اليد وقبضها (قوله والا غسل) فيه خفا بملأ حظه قوله ولد فطالت اذالموت يوجب سبعة الحية التي تعمل بالاستهلال (قوله غسل ويسمى عند الثاني) وهو الاصح فيفتي به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لبني آدم كما في ملتقى البحر وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل ودفن كذا في الدرر لكن في الشر نبلال بعد ما نقل مضمون ذلك على المراج والفح والاختيار نقل الاجماع على عدم غسله عن شرح المجمع لمصنفه ووفق مراد الميت الغسل في الجلبة ومراد الثاني بما يكون على وجه السنة (قوله في ظاهر الرواية) قبل ظاهر الرواية خلافة فالصواب في المختار كما يظهر من الهداية (قوله ولو سبي بدونه) لانه مسلم تبعا للدار والسبي (قوله او الصبي) اي وهو عاقل اي ابن سبع سنين (قوله لانه مسلم حكما) الظاهر اي في حكم الشرع والا فانطبق الدليل بالنسبة الى الجميع ليس بظاهر قالوا ولا ينبغي ان يسئل العاقل عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكنى به ولا يضر توقفه في جواب ما الايمان وما الاسلام كذا في الدرر عن الفتح (قوله كافر) اي اصلي فلو مر نداني في حفرة كالكلب (قوله يغسله وليه المسلم) اي عند الاحتياج فلوله قريب آخر فالاولى تركه له ولو لم يكن له قريب رفع الى اهل دينه ثم اورد على لفظ الولي بانه معيبة لعدم ولاية بينهما ودفن بان المراد القريب ورد بان المواخضة على نفس التعبير كالمسلم بلا رعاية سنة بل كفصل ثوب نجس (قوله ويدفنه) الاولى وبلقيه في حفرة (قوله بوضع مقدمها) بكسر الهمزة وتفتح وكذا المؤخر يعني يحمل بوضع مقدمها اي حشر خطوات في الكل لخديث من جمل جنازة اربعين خطوة كبرت اربعين كبيرة (قوله ثم مؤخرها) فيقع الفراخ خلف الجنائز فيمضي خلفها وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم جمل جنازة سعد بن معاذ لكن الصبي الصغير يحمله واحد على يديه ولو راكبا والصبي والكبير يحمل على الجنائز (قوله بلاعدو) اي عدو سريع بحيث يضطرب الميت فانه مكروه (قوله وندب المثنى خلفها) الا ان تكون خلفها نساء فالمثنى امامها احسن كما في الاختيار ويكره تحريما خروجهن وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمضي عن يمينها ويسارها ولا يرجع قبل الدفن بلاذن اهلها كما في الشر نبلالية عن البرازية ويكره التباعد عنها او تقدم الكل او الراكب امامها (قوله ولحد القبر) والقبر يكون في غير دار لانها من خواص النبي والحد بعد الصلوة قيل نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد حسن (قوله ويدخل) من الادخال على ما هو الظاهر (قوله من قبل القبلة) بان بوضع من جهتها ثم يحمل

فيلحد (قوله بسم الله) وفي التنوير بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله (قوله اذ به امر النبي)
صلى الله تعالى عليه وسلم ولهذا كان التوجيه واجبا وينبغي كونه على شفة الابن ولا ينبغي
ليتوجه اليها (قوله لا تحسب) لحوال الميت اما فوقه فلا يكره كما في ابن الملك (قوله ويسجى)
اى يغطى قبرها ولو خشي لاقبره الا لعدو كالمطر (قوله ويهال التراب عليه) ويكره الزيادة
على ما خرج منه كما في التنوير (قوله ويسم) وجوبا قدر شبر وقيل ثديا (قوله ولا يخصص)
وكذا لا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس وهو المختار كما نقل عن السراجية وفيه
ايضا لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب اثر (قوله الا ان يكون الارض) ويغير
المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زعمه والبناء عليه اذا بلى وصارت اياها كما في الزيلعي
(قوله ويرى به) ان البر بعيد وخيف الضرر (قوله ولو ولد لها) ولو بالعكس وخيف على الام قطع
النقل عن الحانية انه لا بأس بالاذك (قوله ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الام قطع
واخرج لومينا والا لا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاول
نعم فتح (قوله لا يكسر عظام اليهود) المفهوم من البصر اختصاصه (قوله الاتباع افضل)
من التوافل لولقرابة اولجوار او صلاح معروف ويندب تعجيله وستره موضع غسله فلا يراه
الا فاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يمحى ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن
مساوئهم لا بأس بنقله قبل دخه وبالاعلام بموته وبارئته بشعر او غيره لكن يكره الافراط في
مدحه ولا سيما عند جنازة وتعزية اهله وزعيمهم في الصبر والتخاذل طعم لهم وبالجلوس لها
في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر
وعند باب الدار وقول اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وزيارة القبور
ولو للنساء ويحفر قبر نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهيفه نحو الكفن بخلاف
القبر يكره المشى في طريق ظن انه حادث حتى لو لم يصل الى قبره الا بوطئ قبر تركه لا يكره
الدفن ليلا ولا اجلاس الغائبين عند القبر هو المختار عظم الذي محترم انما يصب الميت بيضاء
اهله اذا اوصى بذلك كتب على جهة الميت او علمته او كتبه عهد تامه يرجى ان يفر الله
لميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى
في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاء تنى ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتي
بسم الله قالوا انت من عذاب الله والكل عن الدرر موافقا لما في البصر والهز وبعض الفتاوى
ويكره وطئ القبر والتوم وقضاهما الحاجة وكل ما يمهّد من السنة **باب الشهيد**
نوع من الجنائز باختصاصه بافضلية وبعض الاحكام فالاول ان يترجم بالفصل بدل الباب
على حذاء اصطلاحهم في الفرق (قوله لانه مشهود له) على الاولان فقيل بمعنى مفعول
وعلى الاخير بمعنى فاعل اولان له شاهدا يشهد له وهو دمه وجرحه اولان روحه شهدت
دار السلام وروح الغير لا تشهد يوم القيامة اولقيامه بشهادة الحق حتى قتل اولانه يشهد له
عند خروج روحه ماله من اثواب (قوله لانه عليه السلام) قال نقل عن الكمال ان هذا الحديث
غريب (قوله بكمولهم) جمع كلمة وهو الجرح (قوله ملحق بهم) لعل هذا الخلق بطريق دلالة
النص فان القياس شرطه ان يكون الحكم في الاصل على سنته (قوله ولكن قتل ظلميا) يقتل
لا يوجب التقصاص بل الدية (قوله هوهم شهداء) يقال لهذا النوع شهيدا حقيقيا لكونه شهيدا
في الحقيقة والاول حكما لترتب حكم الشهيد عليه (قوله بعد الطعن) اى قبل الموت (قوله

والخائض) ان رأت ثلثة ايلم غسلت والا لا (قوله بالغ) الاولى مكلف لان المجنون كالصبي
 (قوله لان الاب اذا قتل) وكذا اذا قتل الاب شخصا وارثه ابنه وكذا اذا وجب الدية بالصالح
 (قوله ولو بغير آفة جارحة) لا يخفى ان القتل بغير الجارحة يوجب المال وقد ذكر بعدم لزوم
 المال اثنا والجواب ان القتل مطلقا من هذه الطائفة لا يوجب المال لكن فيه كلام يصرف من بابها
 (قوله او وجد جريحا ميتا) لا يخفى انه لا يفهم من هذه العبارة انه يصلى على من قتل من البغاة
 او قطاع الطريق كما توهم ثم المراد بالجراحة علامة لخروج الدم من عينه او اذنه او حلقه
 صافيا لامن انفه او ذكره او بصره او حلقه جامدا على ما في الدرر فيدخل في العلامة الكسر
 يشير اليه كلمة الكاف في كخروج الدم فلا يرد ما يتوهم ان الاولى او وجد في المعركة وبه اثر
 ولا يحتاج الى الجواب ان الجراحة اعم من الظاهرة فيشمل الباطنة المعلومه بسيلان الدم بغير معناد
 حتى يورد عليه بخصو اثر بغير الجراحة ككسر بعض الاجزاء فانه ايضا شهيد (قوله كالقرو
 والحشو) اى عند وجدان غيره من جنس الكفن والادفن به ان نقص من كفن النسبة
 (قوله ليتم ظاهره) لتليل للاخير والمعنى يقتضى ملائمة للاول اعنى ويزاد في مصر اراد به
 العمران وما يقربه مصرا او قرية كما في البصر وتعقب عليه في النهر فهذا احتراز عن مقارزة
 لبس بقرب عمران (قوله احتراز عن الجامع) ظاهره انه لا يغسل من وجد فيهما وبس كذلك
 بل يغسل لوجوب الدية عن يث المال فيهما فالصواب الدية بدل القسامة كما في التنوير
 (قوله ولم يعلم قاتله) او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا مكن قتله للصوص لئلا
 في المصرفة لاقسامه ولا دية فيه للعلم بان قاتله للصوص غاية الامر ان عينه لم تعلم كما في البصر
 عن البدائع قال فليصغظ فان الناس عنه خافلون اقول لعله ينفع في البحث الا ان (قوله
 فيما اذا لم يعلم قاتله) ان اريد عدم العلم فيما بعد الاستثناء كما قبله فلبس بمسلم لجواز ان يكون
 القاتل معلوما فيما بعد الاستثناء بقرينة التعليل اعنى قوله لان الواجب فيه القصاص بل
 بالاول ايضا غايته كون الاستثناء منقطعا على ان تعريب قوله لانه علل بوجوب القسامة
 لبس بتم على هذا التقدير وان اريد فيما قبله فقط فتعريب قوله في صورة عدم العلم بالقاتل
 الخ لبس بمسلم وهو ظاهر لعل هذا محصل البحث الا ان (قوله بحديدة) لعل المراد بها مجرد
 الاثر والجراحة اقول كما انه الخ واجيب بان الاستثناء متصل بقدم العلم في المستثنى منه ملحوظ
 في المستثنى لا يخفى ان ظاهر قوله لان الواجب فيه القصاص مانع عن هذا ومؤيد للاتقطاع
 وجل الاستثناء على الاتقطاع اخف من التاويل الذي اشار اليه بقوله لان نفس هذا القتل الخ
 (قوله محمول على ما اذا علم قاتله عينا) يرد عليه انه لا يلزم العلم شخصيا بل يجوز العلم نوصا
 كما اذا نزل للصوص لئلا في المصرفة قتل كما مر آتفا عن البصر عن البدائع (قوله انما كان ظاهرا) اورد
 على المحصر بكون المتوكل صيبا فانه مظلوم النسبة لا يخفى ان الكلام في الشهيد وقد اخذ
 في مفهومه البلوغ يفهم من التليل ايضا وهو قوله لان الواجب فيه القصاص (قوله فعلم
 ان كلام الهداية) كذا في الايضاح لابن كمال المحقق (قوله او قتل بعد اوقصاص) وكذا
 بتعذير او افتراض سبع (قوله او قتل من المعركة حيا وهو يعقل) سواء وصل حيا او مات
 على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى آخر كما في الدر عن البدائع (قوله خلافا لمحمد) قال
 في التنوير وهو الاصح وقال في الدر كذا في الجوهره لانه من احكام الاموات وفي النهر الوصية
 بامور الآخرة لا تكون مرئيا اجامها فلا يحسن هذا التعبير هنا على اطلاقه (قوله خلفا

في حكم الشهادة) قيل هو يقتضيان وآخره كاف صفته من خلق الثوب اذا ملئ كافي غاية البيان فيكون المراد هنا بمعنى الضعف والنقص (قوله ولو فيها لا) وكل ذلك في الشهود الكامل والا فالمرث شهد الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد فاصاب نفسه والثرىق والخرىق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو ثلثين كذا في الدرر **كتاب الزكوة** قوله اقتداء قال في البحر قرانها بالصلوة في اثنين ومائتين موضعاً في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا يجب على الانبياء اجاباً (قوله هي الزكوة شرعاً) وامانة فالنظافة والنجاء (قوله تملك) فان زكوة نفس الابتلاء لالامال المؤدى كما هو عند بعض ورد عليه ابن الكمال ثم خرج به الاباحة فلو اطعم يتيماً ناوياً الزكوة لا يجزيه الا اذا دفع اليه البه المطعوم كالوكساء بشرط ان يعقل القرض اذا حكم بتفتتهم (قوله بعض ما) خرج المنفعة فلو اسكن فقيراً داره سنة ناوياً لا يجزيه (قوله اقول هذا التعريف) اجيب عنه وما اورده الزيلعي ان حاصل التعريف على ما هو المتبادر من قوله غير هاشمي تملك المال بحيث لا يجوز لها شئ ورد ان حاصله اخذ بعض قبود التعريف على وجه الشرطية وهو غير معهود في الحدود قلت قد قرر في الميزان جواز الرسوم بالمقدمات والشروط والمطل وسنجمع ما يؤيده من البحر بل الرد الوارد على هذا الجواب ما ذكرنا ان كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوة او عمالة فيها او عسراً او كفارة او منقورة الا التطوع والوقف كما في الاشياء فلا يخصص بالزكوة (قوله قال الزيلعي) اجاب عنه في البحر ان الكفارة خرجت بقوله مسلم لانه خرج مخرج الشرط والاسلام ليس بشرط في الكفارة قال في التهر هذا يصلح جواباً عن اليراد الاول اعني قول الدور اقول الخ ثم اورد عليه ان شأن الشروط ان تكون خارجة عن الماهية لانها جزء منها اقول قد صرحت آنفاً ما هو المقرر في الميزان على انه لم يدع كونه تعريفاً بالماهية والذاتية بل الظاهر كونه رسماً قال فالاول ان لام التعريف في المال للعهد اى المعهود اخراجه شرعاً ولم يعهد فيها الا التملك وكون المخرج ربع العشر اقول ايضاً ان هذا يستلزم الدور في التعريف وعدم الاحتياج الى التعريف لكونه معلوماً قبل التعريف فلعل الحق في تصحيح هذا المبحث هو ما نقل عن البحر (قوله لغير ولو صلباً) اقللاً او غير ما قل يقبض عنه احد كالولي ولو صلباً والمثلث الا لاجنبى على ما في التهر (قوله ولا مولا) اى ممتقة الى فروعه واما الى نحو الاخ فيجوز ان لم يجب نفقته عليه لان الواجب لا يجزى عن واجب آخر (قوله ودفع احد الزوجين) خلافاً لهما في دفع الزوجة للنزوح (قوله لله تعالى) اشارة الى وجوب النية واشراطها لانها عبادة وكل عبادة لا بد لها من النية فيتيج المطلوب لكن ينبغي ان يقال عبادة مقصودة لذاتها (قوله وشرط وجوبها) اورد على التصير بلفظ الوجوب اذا حكم هو الفرضية واعتز بان بعض مفاديرها وكيفياتها بالاحاد ورد بما في شرح المنار ان مقاديرها ثبتت بالتواتر كاعداد الركام فلفظ الواجب هنا مشكل لانه حقيقة في كل نوع اقول لعل لهذا قال في نحو التوير وشرط افتراضها لكن لا ينبغي ان كون الوجوب هنا بمعنى الفرض ظاهر لانها معاملة في الدين ضرورة والاشكال انما يتصور عند خفاء المراد (قوله اذ لا تكليف بدونهما) رد عليه ايحباب التفقات والعشر وصدقة القطر والجواب معلوم من الاصول (قوله لان الرقيق) ولو مكاتباً او مستسعى

(قوله بان يكون يدا فقط) فيكون فائدة قيد التام اخراج المكاتب اورد عليه انه خرج باسقاط الحرية على ان المطلق ينصرف للكمال وانت خير ان الحرية مطلق والمطلق للكمال وكال الحرية لا يتحقق في المكاتب والمسئعي والكمال لا يوجب التام كما فهم من النهر انه يدخل الملك بسبب حيث مخصص خلطه فيورث ويوفي به دينه كما في النهر عن القح في الدر (قوله وان عده في الكثر) قال في النهر اعتذار عن طرف الكثر وتوفيقا بينهما انه لا تنافي بين جعل المصنف شرطا وبين كونه سببا لاشترائهما في اضافة الوجوب اليهما لاهل وجه التأثير الا ان السبب يتفرّد باضافة الوجوب اليه دون الشرط ووفق بعض بان السبب هو المال والشرط كون المال نصبا وايد بنقل عن الحدادي (قوله فارغ عن الدين) قيل لولم يذكّر قيدك التام خرج مال المكاتب بهذا القيد (قوله مطالب من جهة العباد) سواء لله لم يكرهه وخارج والعبد ولو كفاية كما ذكره او مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل او نفقة لزمته بقضاء اورضاء (قوله حتى لا يمنع دين النذر) وكذا دين الفطرة ووجوب الحج وهدي المتعة والاضحية كما في البحر (قوله الملاك ارباب المال والاموال الظاهرة) نحو السوائم والباطنة نحو الذهب والفضة (قوله وهو مخالف للهداية وغيره) لانه قال في الهداية على ما نقل البحر عنه ودين الزكاة مانع حال قضاء النصاب لانه ينقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرق فيها ولا يي يوسف في الثاني انتهى اذا عرفت ما في الهداية فاذا ذكره صدر الشريعة وان كان مخالفا لما هو المختار عنده لكنه ليس بمخالف على الاطلاق اذ يمكن جعل مراده على مذهب زفريل ابي يوسف ايضا هذا وان كان بعيدا في ذاته لكن يصلح ان يكون مختصا عن الحمل على السهو والغلط كالنارح وابن الكمال (قوله عن حاجته) لان المشغول بها كالمعذور وفسره ابن الملك لما يدفع عنه الهلاك تحقفا كتابه وتقديرا كنيته فكتاب امسك للصرف الى الحاجة الاصلية لازكاة فيه كما في البحر لكن عن المراج والبدائع بوجوب الزكاة في نقد امسك ولو لنفقة (قوله على مكاتب ولا في كسب مأذون) ولا في مروهون بعد قبضه (قوله بقدر دينه) فيزكي الزائد ان بلغ نصبا او عروض الدين كالهلاك عند محمد ووجه في البحر ولوله نصب الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف لاقلها زكاة فان استويا كان بعين شاة وخمس ابل خير كذا في الدر (قوله كشيب البدن) المحتاج اليها لدفع الحر والبرد (قوله وكتب العلم لاهله) يرد عليه ان الاهلية انما تؤثر في جواز اخذ الزكاة وان ساوت نصبا قال في الدر موافقا للغير وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذ الم ينزل التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا ان تكون غير فقه وحديث وتفسير او تزيد على نسختين منها هو المختار وفي الاشياء الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتبايع له (قوله وآلات المحترفين) الاما يبي ارضيه كالعصر فلديع الجلد ففيه الزكاة بخلاف ما يبي كصابون يساوي وان حال الحول (قوله تفرع على قوله تام) قيل ويجوز تفرعه على قوله الملك التام بل هو اولي فان في الضمار ليس الملك يدا وان وجد رقبة كابن ومفقود وجدا بعد سنين (قوله اذا لم يكن بنية على ظاهره) انه لو له بنية تجب لما مضى وليس على اطلاقه لان في غضب السائمة لا يجب وان كان الغاصب مرقا في البحر (قوله ومال ساقط في البحر) استخرج بعد ما نسي مكانه) امي ثم ذكره فلو في حرز ولودار غيره زكاة لكن عن تاج الشريعة انه لو دارا عظيمة فضمار لازكاة واختلف في ارض مملوكة او كرم قيل يجب وقبل لا كما في البحر (قوله وما اخذه السلطان) ثم اخذ بعد سنين (قوله من

معان يفسه) خلاف الاجانب فلو في معارفه ثم تذكر بعد سنين كان عليه زكوة
ثم لفظ الماريف على وزن المفاتيح مخالف للغة والفقه بل اللفظ المعارف بلايه على ما قيل
(قوله ودين محمود) ان حلف عند القاضي والافقيص كما في البصر (قوله لاتقاء النماء) هذا
في الحقيقة يبان لوجه التفرع والاصل فيه حديث على رضي الله عنه لازكاة في مال الصغار
وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك (قوله اى محكوما بافلاسه) فالصينة من التفلس
يقال فلسه القاضي تفلس اى نادى عليه انها فلس واما التفلس من الافلاس فية ال افلس الرجل
اى صار مفلسا اى صارت دراهمه فلسا على ما قيل (قوله عليه ينه) قال في الدرر عن
محمد لازكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان الينة قد لا تقبل (قوله واعلم قاض) المفتى به
اليوم عدم القضاء بطل القاضي (قوله قال في النهاية الى آخره) اجيب ان معنى لاهلها اى
لاهل الكتب يعنى مالها ولهذا لم يصف الى العلم بان يقال لاهله بدل لاهلها (قوله وسبب
وجوب ادائها) اى لاسبب نفس وجوبها والفرق بينهما محذور في الاصول فيندفع ما يتوهم
انه مخالف لما قالوا ان سبب وجوبها المال ولما قالوا في نظائر سبب وجوب الصلوة والصوم
او قاتلها وان السبب غير موثر فكيف يكون سببا لان ما ذكرناه هو نفس الوجوب (قوله الحولان)
بالسنة القمرية (قوله اونية التجارة) اى في العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها لعقد
التجارة او دلالة بان يشتري عينا بمرض التجارة ولو آجر داره التي للتجارة بلانية صريحا
واستثنوا من اشتراط البتة ما يشتريه المضارب فانه يكون التجارة مطلقا لانه لا يملك بماله غيرها
ولا يصح بنية التجارة فيما خرج ارض العشرية والحراجية او المستعارة او المستأجرة ثلاثا يجمع
الحقان وبعض تفصيله في الشرب بلانية (قوله بنية مقارنة له) ولو كانت المقارنة حكما كالادفع
بلانية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع الوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها
لذنى ليدفعها للغراء جاز لان المتبرئة الامر ولذا لو قال هذا تطوع او عن كفائي ثم نواه
عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمنه وكان متبرعا الا اذا وكله
الغراء والوكيل ان يدفع لولده الفقير وزوجه لانه لا لنفسه الا اذا قال ربها ضمنها حيث
شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان على بنية الرجوع وكانت دراهم الموكل فائمة كذا
في الدرر وغيره ولا يشترط علم الفقير كونه زكاة على الاصح لما في البصر الاصح ان من
اعطى مسكينا دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكاة تبرعا (قوله او تصدق كله) الا اذا
نوى نذرا او واجبا آخر فيصح ويضمن الزكاة واطلقه فم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن
التصاب ابرأ وسقط عنه كذا في الدرر وفي حيل الاشياء وحيلة التكفين بها التصديق على فقير
ثم يكفى فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد (قوله فقبل عمري) اى على التراخي
وصححه الباقي قبل والمفهوم من طريقة الهداية انه محتارة واستدل عليه الرازي بان الامر
المطلق للتراخي على المختار والامر فيها مطلق (قوله وقيل فوري) قال في التوير عليه
القنوي وفي الدرر كما في شرح الوهبانية اورد بما تقدم من ان الامر المطلق لا يقتضي الفور واجيب
ان في هذا الامر قرينة الفور وهي انه لدفع حاجة الفقير وهي مجعلة رد عليه انه بعد التسليم
لا تدل على وجه القطعية الغرضية وهي المطلوبة هنا فانه على وجه الظنية وهي ليست بمعادة
الا ان يقال لا يضربنا كون الفور ظنا بل يجوز كون الحكم فيه هو الوجوب مع كون اصل الزكاة
قرضا (قوله وروى عن محمد بخلاف الحج) والفرق انه الحج خالص حق الله والزكاة

حق الفقراء وقيل والحق رد الشهادة فيه ايضا لما ان الحق في الحج الغور ونقل عن قاضيه ان
 الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل وقيل انى لم اره في نسخة (قوله لاتصال النية الى آخره)
 حاصله ان ما كان من اعمال الجوارح لا يتم بمجرد النية وما كان من الترك يتم بها كافي الشرب لالى
 والدر (قوله الا الذهب والفضة) في الحصر نظر اذ لو ورث سائمة لزمه زكوتها بعد حول
 نوى اولا كافي الدر عن الخاتبة (قوله لانها لم تقارن عملها) وفي اول الاشياء ولو قارنت النية
 ما لبس بدل بمال لانصح على الصحيح (فروع) امر غيره بدفع زكوته فدفعها من مال
 آخر حيث الظاهر عن الغنية ترجيح الاجزاء والافضل في الزكاة الاعلان وفي النفل الاخفاء
 لو شك اتركى ام لا اعاد ونماه في النهر ﴿ باب صدقة السوائم ﴾ بدأ بالسوائم
 اقتداء بكتبه عليه السلام الى العرب وجل اموالهم الابل والتسمية بالصدقة تأسيا بالقرآن
 (قوله المكتفية بالرى) اورده تعريف بالاعم لصدقه على ما اسامها للحمل والركوب وليس
 فيه زكاة وللجارية والواجب فيه زكاة التجارة والشرط كونه لقصد الدر والنسل واجيب
 انهم تركوا هذا القيد لتصریحهم بعد ذلك بالحكمين الاخرين ورد ان التعريف الفاسد
 في نفسه لا يعود صحة بذكر الحكمين بعده ثم اورد على هذا الشرط ان هذا يقتضى عدم
 الزكاة فيما لو كان ذكورا فقط او انثا فقط وليس كذلك واجيب ان المراد نفي الاسامة للحمل
 والتجارة لا اشتراط ان تكون الدر والنسل ورد ان نفي الاسامة للحمل والركوب قد يحصل بدون
 قصد الدر والنسل بان لا يقصد شيئا اصلا ولا شك ان في هذه الحالة لا زكاة عليه ايضا اقول
 لكل ذلك قال في التنوير في تعريف السائمة هي المكتفية بالرى المباح في اكثر العالم لقصد الدر
 والنسل والزيادة والسمن لا يكون سائمة للشك في الموجب واعلم انه يبطل حول الزكاة بجعلها
 للسوم فلو اشترى للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت جعله للسوم كالرباع
 السائمة في وسط الحول او قبله يوم يحنسها او يغير جنسها او ينقد ولا نقد عنده
 او يعرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولا آخر حكما في الدر عن الجوهره
 (قوله نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها بدليل التصغير
 على ايلة والنسبة اليها ايلي يقع الباء (قوله لان امهاتكون مخاضة) اى حاملا باتاء ويافراد
 الحامل في التفسير ليس بصحيح (قوله وتكون ذات لبن) اى اخرى كافي الدر (قوله والضراب)
 بكسر الضاد مجامعة العجل اياها (قوله جذعة) يقتضين (قوله سميت به لمعنى) في النهر عن
 البدائع لاشتقاق لاسمها وقيل سميت بها لانها لاتستوفى ما يطلب الا يضرب تكلف وجبس
 يقال جذعت الناقة اذا حبستها من غير علف وقيل غير ذلك (قوله وفي ست وسبعين)
 كذا كتب صلى الله تعالى عليه وسلم واني بكر رضى الله عنه وهو امر توفيقى وقيل معقول المعنى
 والتفصيل مع البحث عليه عن الفصح مذكور في النهر (قوله ففي كل خمس) اى الى خمس
 وعشرين (قوله وفي خمس وعشرين بنت محاض) اى بطل شاة فيكون مع ثلث حقائق
 وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقائق (قوله ونصاب البقر) من البقر بالسكون وهو النبق
 سمي لانه يشق الارض كالثور لانه يثري الارض ومفرده بقرة والتاء للوحدة (قوله لان حكمهما
 واحد) اى في الزكاة لافى الايمان فلو حلف لا يأتى كل لجم البقر فاكل الجاموس لا يحنس (قوله حتى
 قالوا ان البقريتا ولهما) قيل الظاهر منه ابتداء هذا التناول بحسب اللغة على كون حكمهما
 واحدا في الشرع وهو عكس الموضوع لا يخفى ان حتى داخل على العلة كما هو الظاهر

من لاصول فال موضوع على الاصل (قوله لثلثون سائمة) غير مستركة (قوله وفيها تتبع) لانه يتبع
 اعم (قوله وتنبه) اسارة الى الخيار على خلاف الابل (قوله بل نحسب الى ستين) في ظاهر الرواية
 عن الامام وعنه لاشي فيما زاد الى ستين ففيها ضعف ما في ثلثين وهو قولهما والثلثة وعابده
 الفتوى كما في البحر عن البنايع وتصحيح القدوري (قوله لنصاب الغنم) مستق من الضحية لانه
 ليس له آله المذبح فكانت ضحية لكل طلب وهي اسم جنس مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقول
 العامة في مفردا غنمة وتخصيصهم اياها بالضان خطأ كذا في النهر (قوله ضأننا اومعرا)
 فانهما سواء في تكبر النصاب والاصحى والبالا في اداء الواجب والايمان (قوله لا الجذع)
 الابا لقيمة كما في الدرر (قوله وهو ما في عليه) وقيل ما تم له ثمانية اشهر وقبل سبعة وقال الاقطع
 الجذع عند الفقهاء ما تم له سنة في البحر هو الظاهر وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولهما
 والدليل برحمه ذكره الكمال والثني من القراين ستين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر
 ابن سنة ومن الابل ابن اربع (قوله ونصاب الخيل) وعندهما لاشي في خيل سائمة وعليه
 الفتوى كما نقل في الدرر عن الخاتبة وهو الصحيح كما في النهر ولهذا اختاره في الكثر والتشوير
 فاختره وان كان مذهب الامام لكنه خلاف الصحيح والفتوى ثم الاصح في مذهب الامام
 عدم تقدير النصاب لعدم التقدير بالنصاب سمعا كما في الزيلعي فاختره هنا ايضا خلاف
 الاصح (قوله ويجب فيها في اخرى) الضمير للاناب المتفرقات كما هو الظاهر وفيها ابهام انه
 لا اختلاف رواية الا في الاناب والاختلاف وارد في منفردى كل منهما كما اشار اليه وصرح في
 اكثر الكتب كذا قيل وانت تعلم ان رجوع الضمير الى كل من ذكر الخيل منفردة وانها كذلك
 على سبيل البدل جائز ويمكن ان يقال خص هذا بالذكور لما قيل ان الاصح عدم
 الوجوب في الذكور فقط والوجوب في الاناث فقط وقد قال البيضاوي ان المنفردات وكذا
 اسماء الاشارات تأنيثها وذكورها وتثنيها ويجمعها اعتباريات فيجوز ارجاع مفردا
 للتثنية والجمع (قوله وعلوفة) ولو كانت العلوفة للتجارة كان فيها زكاة التجارة بخلاف العوامل
 (قوله ولا في حل) بفتحين ولدا لثاني السنة الاولى وفصيل ولد افة قبل ان يصير ابن مخاض
 ويحمل وكذا عجول ولد البقرة الى شهر (قوله التبع) اى لتكثير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد
 ما لم يكن جيدا فبئز الوسط وان دون الوسط تعينت هذه فان هلك الكبير بعد الحول يسقطها
 ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار ونماه في النهر (قوله لم يبق اسم الحمل)
 يجوز اطلاق الاسم بالنظر الى اول الحول غايته مجاز فلا اشكال واورد عليه ان الاشكال انما
 يرد اذا اعتبر تمام النصاب من الحملان فقط واما اذا اعتبر مع الكبار فهي في انشاء الحول فضم اليها
 ويعطى زكاة الكل لا يخفى ان الظاهر من تفسير التصوير ان مراده من الاسكال في صورة
 الحملان فقط كما هو عند الثاني على انه يمكن تقرير الاشكال في صورة التبع الاجماعية (قوله فقبل
 في صورتهما) الاطلاق هنا بالنظر الى اوائل الحول وفي الثاني الى آخر الحول (قوله وقيل اذا كان
 الى آخره) قال في النهر عن المحيط وهو الاصح ثم قال في وجهه انه لم يبق على التصوير الاول
 محل النزاع حيث يوجد الواجب وهو الطعن في السنة الثانية كانه في الحواشي السعدية لا يخفى
 ان محل النزاع باق بالنظر الى اوائل السنة المحسوبة من ايام الزكاة وقبل الوجه عدم اعتبار
 الصغار منفردة واقول ان في صورة الثانية ابهام صورة التبع الاغافية (قوله التعلبي) قال صدر
 المسبعة بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تعلبي بفتح اللام استبحاشا تنو الى الكسرتين وربما

قالوا بالكسر هكذا في الصحاح وبنوا تغلب قوم من مشرك العرب انتهى لكن في الدر يفتح
ويكسر نسبة لبني تغلب بكسر ها قوم من نصارى العرب فالفهوم من الصدر الاختصاص
بالكسر ومن المشرك بخلاف الدر (قوله لان الصلح قد جرى) لانهم ابوا عن الجزية عند
طلب عمر رضي الله عنه وقالوا نعطي الجزية مضاعفة فصولها على ذلك فقال عمر رضي الله
عنه هذا جزيتكم فسموها ما ستم فلما جرى الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من
صبيانهم ويؤخذ من نسوانهم كالمسلمين مع ان الجزية لا يوضع على النساء (قوله وكفارة غير
الاتفاق) الا بعد عن الانشاء في زكاة وعشر ونذر وكفارة غير الاعناق وكذا الفطرة
والخراج وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السوائم يوم الاداء اجما ما
هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في معازة في اقرب الامصار اليها كما في الدر
عن القمح (قوله والنذر) يعني نذر التصديق بهذا الدينار فتصدق بعده دراهم او بهذا
النخبر فتصدق بقيمته او بشا تين وسطين فتصدق بشاة تعد لهما جازا لان المقصود
واغناء الفقير كذا نقل عن القمح (قوله بلا جبر) هذا شامل لصدقة السوائم واخذ زكاتها
للامام كرها على صاحبها ويخالفه ما سيذكره في باب العاشر من انه يأخذ زكاة المال
من المارين قلته له والتفصيل في السرية لاية واخذها الساعي جبرا لم تصح زكاة
لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحبس ليؤدى بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار
وفي الحبس سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة وفي السرية لاية اذا اخذ السلطان
اموالا مصدرة ونوى اداء الزكاة اليه فالصحح انه لا يجوز وبه ينفي لانه ليس للظالم لاية
اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه تأخذ ولم يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له
مطالبة بها ولا اخذها من غير علم المذكي وان اخذها ويضم ما يأخذها ان هلك
ويسترد منه لو بقي اشار في الفتية الى ان ذلك قضاء ديانة اما لو لم يكن في قبيلة الفتي
او قربانه من هو احوج من الاخذ فيرجى له حل الاخذ بغير علم ديانة كما في شرح
المظلومة انتهى (قوله لم يوجد سنن) وكذا ان وجد فليقتد اتفاقا في الزيلعي (قوله
سمي بها) من باب اطلاق الجزاء على الكل (قوله دفع الادنى) جبرا على الساعي لانه
دفع بالقيمة (قوله او الاعلى) بلا جبر لانه شراء فيشترط الرضى هو الصحيح سراج الوهاج
كما في الدر (قوله ورد الفضل) الانسب ان يقال واسترد ليرجع الصغير للمذكور وهو
المالك لا لغيره المذكور وهو الساعي (قوله المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة
أخذ الصدقة وهو الساعي واما المالك فالسهو ر فيه تشديد هما وكسر الدال وقبل
بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو يفتح الدال كذا نقل عن العاية ظاهر ما في الكتاب انما
الحق لفظ الظاهر ولم يعبر على صورة الجزم والقطع لما سبذكر من قوله فكانه اراد الخ اولان
كلمة او ليست نصا في التخيير فيحوز ان يكون لمجرد بيان محتملات الحكم (قوله فكانه) اي
صاحب الهداية (قوله المستفاد) ولو بهية او ارب او بشره او وصية يضم اليه فيركبه
بحول الاصل فيجب الزكاة في الاستفادة عند تمام حول الاصل ولو ادى زكاة نقده ثم اشترى به
سائمة لا يضم ولو له نصيبان مما لم يضم احدهما كمن سائمة من زكاة والف درهم وورث الف
ضمت الى اقر بهما قولا ويرجع كل يضم الى اصله (قوله في اثناء الحول) فلو بعد الحول
لا يضم (قوله من جنسه) فلو من غير جنسه لا يضم كما اذا كان له ابلا فاستفاد بقر اكا

في ابن الملك وهلاكه لاستهلاكه كما سيتضح (قوله فيجب نصف وثمن بنت لبون) لان العشرين نصف الاربعين والخمسة ثمنها (قوله يصرف الى مجموع النصف) اي مع قطع النظر عن العفو (قوله فالواجب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون) فان بنت لبون يعتبر ستة وثلاثون سهما ويخرج منها ثلثاها وربع تسعها وثلاثاها اربعة وعشرون وربع تسعها واحد فيكون الجملة خمسة وعشرون قيل كذا فيما نقل عنه (قوله اخذ البغاة) وكذا السلطان الجائر يعاد غير الخراج يعني ديانته كما سبشير (قوله وكذا اخذ الزكوة) هذا شرح لقوله اخذ الزكوة هذا الخ واما في الاموال الباطنة فاختلف فيها في الولوالجية وشرح الوهبانية المفتى به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء لانهم لوردوا ما عليهم لم يبق في ايديهم شي وكان امير يلج وجبت عليه كفارة يمين فافتي بالصيام وعلى هذا لو اوصى بثلث ماله للفقراء فدفع للسلطان الجائر سقط كذا في الدر عن قاضيان (قوله وجب عليه الزكوة) لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تميزه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله ارفق اذا قلما يخلو مال عن غضب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه بوقد دينه والا فلا زكوة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا قصد في الحرام القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر مائة واخلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه لبس بحرام بيمينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط كذا في الدر وقال في الشربلية ويجب ان يقيد القول بوجوب الزكوة بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لاربابه نصا واما المصنف الى انه لا زكوة عليه فيما اذا لم يكن له مال وغضب اموال الناس واخلطها ببعضها وبه صرح في شرح المنظومة ويجب عليه تفريغ ذمته برده الى اربابه ان علموا والا صرفها الى الفقراء ثم قال (فروع) لو نكح المال الحلال بالحرام اختلف اجزائه كذا في شرح المنظومة انتهى (قوله يجعل ذو نصاب) وكذا لو جعل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل ادراكه واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمرة في ظاهر الرواية وكذا لو جعل خراج رأسه ولو نذر رسوم يوم معين فجعل جاز عند الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا اختلف الصلوة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فاتي به قبلها جاز عندهما خلافا لمحمد كذا في السراج كما في النهر (قوله او انصب جاز) وان ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او اراد لان العتق كونه مصر فاوقت الصرف اليه لابعده ولو غرس في ارض الخراج كرما فالحال يتم الكرم كان عليه خراج الزرع كما نقل عن جميع الفتاوى (قوله لا يضمن مغرط) قيل هذا مستدرك بقوله انفا وهلاكه اي النصاب الى آخره ولا يبعد ان يقال اراد به النابس مقصودا اصلا بل المقصود قوله غير متلف او يقال كذلك فيما مر على ان الاول مقيد بمعنى الحول والثاني بالافراط واعترض عليه بانه يؤدي الى فوت اداء الزكوة فيما اذا اخراجه اياه خسين سنة ثم هلك المال حيث لا يجب عليه واجيب بالترام انقوت ولا عمد ورفقه لانه ما فوت بهذا الحبس على احد ملكا ولا يد او ثمنه في بحث القدرة المبسر من المرأة لكن او رد عليه ان المحذور ابطال حق الفقير وترتب الاثم في دار الجزاء وردان الامر المطلق لا يستلزم القور حتى بانهم بالتأخير (قوله لا يضمن قد رها) سواء تمكن من الاداء واخرها ولا اموال الموضع بعد طلب الساعي فهلاك فقبل ضامن عند الامام بخلاف طلب الفقير لكن

الاصح عدم الضمان والتفصيل في التهر وكذا في الشرئ لالية (قوله ولو استهلك) يضمن منه مال وجسها من العلف او الماء حتى هلكت قيل عن المجتبى انه اختلاف في مع ترجيح جانب الضمان وعن البدائع الجزم بالضمان بلا حكاية خلاف واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً ولو بخلاف جنسها الا اذا حايى بما لا يتباين فيضمن بقدر زكوة المحابة وبغير مال التجارة استهلاكاً واستبدال السائمة بالسائمة ان بخلاف جنسها بان باع الابل بالقر استهلاكاً اجابا وان يجنسها فكذلك خلافاً لزم واقرض مال التجارة بعد الحول واعارة ثوب التجارة ليس استهلاكاً وان نوى المال ولو زال ملك النصاب بغير عوض كالهبة بغير فقير او الوصبة او بموض ليس بمال كالا مهور وبدل الصلح عن دم العمد والتخلع ونحوهما او بمال الزكوة كالعبء للخدمة صار مستهلكاً والتام في التهر **باب زكوة المال** (قوله المراد بالمال) يعني المراد هنا غير السوائم وان كان المال في نفسه اسماً لما يقول ويدخر ولو سائمة وثوباً (قوله واللام فيه) قيل لو قال زكوة الاموال لكان في رتبة لفظ الحديث في ارادة المهد اظهر بعد الوجه في الافراد توهم العموم في الجمع كما في الوقاية فخشاء الوهم سبعة ارادة العموم بالجمع هنا بخلاف ما في الحديث ويموز وجه الجمعية في الحديث كثرة المخاطبين فمن قيل مقابلة الجمع بالجمع فيكون في حكم المفرد (قوله نصاب الذهب) قدم في اكثر الفضة وقيل لان فيه اقتداء بكتبه عليه السلام ولانه اكثر تناولاً ورواجاً لعل وجه التقديم هنا هو الشرافة الذاتية في الذهب (قوله وفي ماله) كالا واني (قوله ما ينفى به) كظاهر العموم نحو حلى السيف والصحف والمنطقة واللباس والسرج لكن المفهوم من التهر اختصاص الحلى بالنساء (قوله سواء كان) وسواء نوى بها التجارة او البصل او لم ينو شيئاً كما في التهر عن البدائع لانها خلتا اثماً فزكيتها كيف كانا وهذا يصلح على حكم الحديث الا في (قوله وتبره) اي قطعة معدن كذا في التهر (قوله كذا في الصحاح) قيل هذا ما نسبته الى ابي عبيدة بل الظاهر ما قدمه عليه من قوله العرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير (قوله واما العرض) بفتحها وبضم العين الجانب وبالكسر ما يحمى الرجل به ويذم (قوله فلا وجه) فانه حيث يذم بهما لكن قد قرر في محله انه اذا قبل العام بالخاص يراى به ما عدا الخاص على انك قد عرفت ما هو الظاهر من الصحاح وان اورد على استثناءه بانه ليس بثابت من اللغة فافهم (قوله اما اولاً) هذا بعد ملاحظة ما هو الظاهر من الصحاح آتفا في غاية الاستبعاد نعم قيل العرض هنا ما ليس بنقد (قوله ان الارض) هذا ليس بما سمى المادة الاشكال فالصواب ان يزيد قوله ويذر التجارة فانه ايضا ليس بعرض لكونه من المكيلات الا ان يقال يجمع الامر من بمنزلة كلام واحد الاول ابطال لبعض الجزء والثاني لبعض آخر (قوله فلان يسقط) فان قيل نعم لكن فيه ابتلاف واستهلاك قلنا نعم ايضا هذا الابتلاف لا ليصال للعشر (قوله مقوماً بقيمة يوم الاداء) على الاظهر وهو قولهما ويوم الوجوب عند الامام والعبارة تقويم البلد الذي فيه المال وفي المغاير اقرب الامصار اليه لا الذي يصير اليه كما في البحر (قوله وفي كل خمس) بضم الخاء (قوله عندنا) خلافاً لهما (قوله فاذا زاد) وكذا اذا اراد على عشرين اربعة مثاقيل ففيه قيراطان (قوله ولا شيء في الاقل) فانه عفو قوله وما غلب خالصه خاص لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تصاغ الا به بخلاف الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة

(قوله يقوم) أي كالعروض لكن يشترط فيه النية قبل هذا إذا لم يكن اثماناً رابحةً والا
فإن بلغت نصاباً من أدنى ما تجب فيه الزكاة من الدراهم وجبت والا لا وإن لم تكن رابحةً
ولانوية للتجارة فلا زكاة إلا إذا كان يخلص منها ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده يتم به (قوله
ذكر أبو نصر) فيه إشارة إلى ترجيح هذا القول اذ ذكر تعطيله مع السكوت عن تعطيل الآخرين
قال في التنوير المختار لزمها احتياطاً وقال في الدرر كذا في الخاتمة ولذا الاتباع الاوزن (قوله
نقصان النصاب) قيد بالنقصان لأنه لو هلك كله بطل الحول ومنه ما لو جعل السائمة عاقوبة
لأن زوال الوصف كزوال العين ونقصان القيمة بعد الحول لا يسقط شيئاً عند الإمام وقال
عليه زكاة ما بقى والدين في خلال الحول ولو مستغرقاً لا يقطع حكمه خلافاً لغيره ومن فروع
المسئلة ما لو له غنم تجارة نصاباً فأتت قبل الحول فدفع جلودها وتم عليها كان الزكاة عليه إن تم
نصاباً أو أمد في النهر (قوله فلا بد منه) في البداية تفريع قوله الأعلى النصاب كما أن قوله والنهاية
الأعلى النصاب (قوله لكن لا بد) إشارة إلى قاعدة التقييد بالنقصان في قوله نقصان الذهب
كما أشير آنفاً (قوله قيمة العروض للتجارة) أي بعد تقويمها يضم الذهب إلى الفضة وكذا عكسه
بجامع الثمنية (قوله وعندهما اجزاء حلولة) مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وأربعين
سنة عند، ونجسة عند هما فافهم كذا في الدرر والمراد من الاجزاء نحو النصف والربع
كما في النهر لا عند هما لأن الحاصل ثلاثة أرباع نصاب كما في النهر أيضاً (قوله الدينون) أما
قوى أو متوسط أو ضعيف فجب عند قبض كل أربعين من القوى كقرض وبدل مال تجارة
وعند قبض مائتين من المتوسط كتمن سائمة وعبيد خدمة ونحوها مما هو مشغول به أو يبيع
الأصلية كطعام وشراب ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الأصح ومنه لو ورث ديناً
على رجل وعند قبض مائتين مع الحول بعد القبض من الضعيف وبدل كآبة وخلع إلا إذا كان
عنده ما يضمن إلى الضعيف كما مر **باب العاشر** (قوله العاشر) وهو من عشرت
عسراً إذا أخذت عشر أموالهم لا يخفى أن أخذه العشر ليس إلا من الخراج فالوجه فيه
أنه لا يخلو اسم العشر بما أخذه إذا ما أخذه أما تمام العشر كما في الحربي أو نصفه كما في الذمي
أو ربعه كما في المسلم أو نقول المقصود الأصلي من نصبه هو الحربي إذا المسلم يؤديها إلى مصدرها
بنفسه وكذا الذمي لقبول الذمة بخلاف الحربي ولهذا صدقوا ولو باليمين بخلاف الحربي
كما يأتي وقيل أنه من تسمية الشيء ببعض أحواله لا يخفى أنه لا يفيد وجه تخصيص الاسم بهذا
الحال مع أنها أقلها بل أحسنها فيكون أولى من هذا الوجه ما يقال فيه المراد به هنا ما يدور
اسم العشرة في متعلق أخذه منه كما مر (قوله من نصب) هذا التعريف لا يصدق على ما يأخذ
من غير المسلم إذ لا يصح إطلاق الصدقة عليه فيقال التعريف إنما هو لما يأخذ من المسلم
فقط لأصله في الباب وغيره تابع وألفظ الصدقة يراد به عموم المجاز ويدعى تبادره أو يراد
التقليب للسرافة (قوله لبأنوا) كأنه جواب لسؤال مقدر وهو أن يقال ما فائدة نصبه
على الطريق والاختد يمكن في غير الطريق فاجابه فائدة تخصيص النصب على الطريق
لبأنوا فهذه اللام ليست بمتعلقة بما يتعلق به اللام في لاخذ صدقته وهو نصب حتى يرد أنه
يلزم تعلق الحرفين بمعنى واحد على عامل واحد ويدفع بأن الأولى متعلقة بنفس الفعل
والثانية مقيدة بكونه على الطريق على أن اعتبار التجريد في أحدهما والتقييد في الآخر
مما لا يفهم من ظاهر العبارة ويلزم من هذا القيدان الإمام ينصبه على المحل المخالف من الطريق

وان يكون العاشر قادرا حاجتهم ومساكنهم اعترض على الشارح بانه لابد من تقييد كون
 العاشر حرا مسلما غيرها شئ اذ العبد لا ولاية له اصلا والكافر على المسلم واله اشقى لان
 فيما اخذه شبهة الزكوة كافي العناية ويمكن ان هذا القيد يفهم من باب المصرف فلعله اكتفى
 ههنا بهذا القدر (قوله جزية) اي في حكم جزية والاي سقط الجزية ويصرف الى مصرف
 الجزية ولا يصرف الى مصارف هذه الاموال (قوله لا يتبدل) يجري هذه العلة في حق
 الحر بي اذا ما اخذ منه ضعف ما يأخذ من الذي (قوله لان فقراء اهل الذمة) يفهم منه انه
 لو ادعى ادائها الى فقراء المسلم مثلا لصدق وليس كذلك ومن ثمه اورد عليه بانه لو اكتفى
 بقوله وليس له ولاية التصرف لكفى لا يخفى ان هذا الفهم بطريق مفهوم المخالفة ومن شرطه
 ان يخرج مخرج اعادة كافي قوله تعالى وربائكم انلا في حيوركم والاداء الى فقراء الذمة
 بالنسبة اليهم عادة (قوله ربع العشر) ولو من سائمة لكونها مال تجارة (قوله هكذا امر عمر
 رضي الله عنه) انما امر عمر رضي الله عنه بكذا لان ما اخذنا هو الزكوة وهي ربع العشر وما
 اخذ من الذي لمقابلته فاذنا اخذ من المسلم ربع العشر فاما سب تضعيفه في الذي لان
 احتياجه الى الحفظ آت من المسلم ولا يذنا انخفاض رتبته وذلمه والحر بي بالنسبة الى الذي
 كالذي بالنسبة الى المسلم فضعف فيه ما في الذي (قوله لو كان ما اخذوا منا بعضا) اي
 بعض اموانا لاكلها فانهم لو اخذوا كل اموانا لانا اخذ منهم كذلك بل نترك منهم
 ما يوصلهم الى ما منهم كما نقل عن البصر ووقع في الهداية كذلك فظهر فساد ما فسر به قوله بعضا
 اي بعضا بما اخذنا على ان يكون لو وصلي على ان كلمة لو خالية عن الواو على ما رأينا من
 النسخ وان قوله ولا يؤخذ شيء منه مفعول عنه وان كان غنيا الثاني عن الاول (قوله لا يؤخذ
 منه شيء) وان اخذوا من ذلك القدر لان القليل عفو عر فاو شرعا وانه ظلم فلا يليق
 المواساة لنا فيه وقيل يؤخذ تحفيقا للمعازاة (قوله ان لم يدخل داره الى آخره) قيل لو قال
 ثم مر قبل الحلول لم يعشر ان لم يدخل داره لكان احسن وجهه ان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء
 وحق الاستثناء التأخير لا يخفى انه شرط صريح وحق الشرط التقديم كونه استثناء امر تأويلي
 (قوله لان الاخذ) تقر بهذا الدليل الاخذ في كل مرة استنبصال المال وحق الاخذ ليس
 باستنبصال المال فيتج من الثاني الاخذ في كل مرة ليس بحق الاخذ فالصغرى مذكورة
 والكبرى مطوية للصغرى مسلمة واما بيان الكبرى فبقوله وحق الاخذ تصويره ايضا حق
 الاخذ بحفظ المال والاستنبصال ليس بحفظ المال (قوله ولا بضاعة ومضاربة) ظاهر هذا
 القول عموم السلب الى المسلم والذي والحربي بقاعدة وقوع التكرار في سياق النفي لكن بعض
 فضلاء المحشين تردد في حق الحربي وبعض آخر جزم بالتعشير بهما في الحربي (قوله اذا امر
 المضارب بماله لم يعشر) اي ان لم يبلغ حصته النصاب لكن عند الضم الى مال نفسه يبلغ
 النصاب فالاشبه اعتبار الضم والاخذ (قوله وكسب ما دون مديون) الترض الى هذا وقع
 في كثير من المتن لعل وجهه بعد بيان شرطية الفراغ من الدين في اصل الزكوة لنسبته
 نشأت من كون ماله لمولاه فلا يعتبر دينه سببا عند كون مولاه معه فيندفع توهم الاستدراك من
 حيث ان هذا فهم من الشرط المذكور دلالة فلا يحتاج اليه بعده ثم المفهوم من هذه العبارة
 انه لو لم يكن له دين وقد بلغ ماله النصاب ولم يكن معه مولاه لا يعشر مطلقا وظاهر ما في الهداية
 بخلافه (قوله فعشره) صحة رجوع ضمير الجمع الى عاشر اما باعتبار المضاف اليه او باعتبار

استراقبة الاضافة اولان لفظ العاشر اسم جنس او باعتبار ان له خدمة واهوا
 ﴿باب الركا﴾ وجه كون هذا الباب نوفا من كتاب الزكوة هو دخوله فيها
 من حيث لزوم اداء البعض على حسب تعيين الشارع ولا يصير كون الزكوة عبادة ومشروطة
 بشرائط مخصوصة بخلاف الركا فيهما اذ هذين الوضعين ليسا يميزين من ماهية الزكوة
 بل من عوارضها (قوله سواء كان خلقه) فيه اشارة الى ان لفظ الركا مشترك معنوي بين
 المعدن والكنز كما نقل عن البحر وفهم من الهداية وصرح في شرح المجمع وليس بحقيقة
 في المعدن وبما في الكنز كما نقل عن غاية البيان حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس
 بمشترك لفظي كما فهم من بعض شراح الهداية حتى يلزم عموم المشترك (قوله خمس) قبل
 هو بتخفيف الميم اخذ الخمس وايد بنقل من المغرب وانه من باب تعدد يجوز بناؤه للفعول
 ودفع به القراءة بالتشديد لظن كون التخفيف لانها (قوله في ارض خراج او عسر) اي
 فيما لم يكن ملكا للواجد كما فهم من شرح المجمع فيكون عديله (قوله ولا شيء فيه في داره)
 وفي ارضه ويلزم منه بحكم المقالة ان لا يكون هذه عسرية وخراجية وقد كان ارض المالك
 لغير الواجد في الاول ارض خراج او عسرية فان قيل اذا لم يكن المعدن في احدى هذين الارضين
 بل في الاميرية هي التي حارسها السلطان لبثت المال ويدفعها الى الناس مزارعة كيف يكون
 حكمه قلنا الظاهر من عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الركا الخمس عدم الفرق
 في هذا الحكم (قوله ان وجده في داره) الظاهر انها عامة للمنزل والحائث لانها اذا كانت
 بجميع اجزائها ملكا لاربابها والمعدن من تلك الاجزاء ولم يجب لها مؤن كالعشر والخراج
 كان المعدن بمجملتها ملكا لاربابها ولم يخص ومن هذا العلة علم ان هذا الحكم ليس
 مختصا بدار الواجد بل للجميع لصاحب الدار ويؤيده ما في التاتارخانية وان وجده في داره
 فليس له منه شيء وهو لصاحب الدار (قوله اول الفتح) يعني لا ينظر هنا الى المالك حالا
 كما في المعدن بل الى اول الفتح لان لكونه من اجزاء الارض ينتقل الى المسترى والكنز كالمودع
 في الارض فلا ينتقل بالبيع (قوله وباقيه للمالك) اول الفتح حقيقة كما يكون المالك يوم الفتح معلوما
 او حكميا كما لم يكن ذلك معلوما واكن يعرف اقصى مالك في الاسلام فيندفع ما يتوهم على
 الملازمة في قوله والا فيبت المال من ان اخذت المال انما يكون بعد ما لم يوجد اقصى المالك
 ويمكن ان يحصل على ما فهم من التاتارخانية من انه لو لم يعرف المختط له ولا ورثته يوضع
 في بيت المال (قوله حرا كان او عبدا) مثل هذا التعميم جاز في قسم المعدن فالاولى ان يسير
 اليه هنا ايضا لدفع توهم الاختصاص الا ان يقال انه يعلم من هذا بطريق دلالة النص (قوله
 وجدنا معهم) الظاهر ان المراد من المتاع هنا غير ما علم حكمه فيما سبق لئلا يلزم التكرار
 وهو الثياب لانها تمتع بها كما في التاتارخانية فلا يناسب حله على غير الذهب والفضة كالزصا
 كما حل ثم المفهوم من ظاهره عدم كون هذا المتاع ركازا وفيما نقله من الهداية مقبده وايضا
 يلزم حيث ان لا يكون من مسائل باب الركا الا ان يصبر تقدير المضاف اي ركازنا معهم
 (قوله في ارضنا) قبل هذا ليس باحترازي اذ الواجد في دار الحرب اذا كان ذا منعة بخمس
 اقول فيلزم ان لا يراد بالواجد الواحد فقط او الاعم منه ومن ذي منعة بل صاحب منعة فقط
 اذ الصالح لاخذ الخمس في دارنا ودار الحرب انما هو على هذا وذا مع كونه بخلاف تبادل العبارة
 بما يحتاج اليه اما بالنسبة الى دارنا فقط او اما بالنسبة الى دارهم فلكونه معلوما من قوله

ولود خل جماعة (قوله متاع وجد ركازا) اورد عليه ان المتاع عام لما هو للمسلم والواجد عام
 للمستأمن في دار الحرب اقول نقل عن ابي الليث ان مراده بالمتاع ما يكون معلوما بكونه للفترة
 ويفهم من بيان الهداية وتعليقه في هذه المسئلة انه لا يعم دار الحرب بل يختص بدار الاسلام
 (قوله لان الظاهر) ان لفظ وجد يشير الى امكان اصلاح الوقاية على الخفاء والتكلف بان
 يجعل وجد على صيغة المفعول والفاعل المحذوف ذو منعة بقرينة قوله خمس وبقية له اذ هذا
 يدل عليه التزاما فالجواب عن طرف الوقاية بما ذكر لا يدفع اعتراض السارح (قوله فالصواب)
 اقول يمكن ان يقال ان لفظ متاع في الوقاية مصحوف من النسخ الاول من لفظ منافع فيكون هذا
 قرينة الى كون لفظ وجد مبنيا للمفعول فلا يرد عليه شيء (قوله ويضاف الارض) لا حاجة اليه
 ظاهرا بحسب موافقة الهداية ﴿ باب العشر ﴾ (قوله في عسل ارض عسرية)
 اذ لو اخذ من الخراجية فلا شيء فيه وكذا في جبل دار الحرب فيه اشارة الى انه يتكرر العسل يتكرر
 العسر وفي النمر روايتان والمفهوم من اطلاق المصنف وعطفه اختيار رواية تكرار العسر في التمر
 ولو اخذ العسل موضعا في ارض رجل فحصل منه عسل فهو لصاحب الارض وفيه العشر وان
 اخذه غيره لصاحب الارض اخذه منه لانه ربع ارضه المزروعة كما في التارخائية بخلاف الطير
 اذا افترس فهو لاخذ كما نقل عن البحر (قوله في الخضروات) هي الفواكه كالنخاع والكمثرى والبقول
 كالكران والبالنجمان والبطيخ والقنا (قوله لا يجب الاقبالة ثمرة) فلا يجب في الخضروات لعدم بقائها
 اذ المراد بالبقاء ما يبق سنة قبل بلامعالجة فاطلق بدخول العنب فيها لان بقائه انما يكون بالمعالجة
 كالتمليق وفي التارخائية نقلنا عن النيسابغ ان ثمر الخضروات فله يبي منها زبيب وفصل في رواية
 عن محمد ان رجلا لا يصلح للزبيب فلا شيء فيه (قوله كالخشيش والقصب) هذا اذا لم يقصد
 اقباله حتى لو اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او مبنيا للخشيش و اراد به الاستئمان بقطع ذلك
 ويبيعه ففيه العشر كما نقل عن العنابة واسير في التارخائية (قوله في مسقي غرب) فان سقى
 سبعا ويدالية فالمعتبر اكثر السنة وان استويا فنصف العشر لنفع الفقراء وقبل ثلثة ارباع
 العشر (قوله فان العشر يؤخذ) تركه كونه اني لا نفهامه من الاطلاق لمقايسة او دلالة
 وتركه على الذي له لا نفهامه ايضا دلالة من المسلم قال ان يلقى في عاتقه الذي اهل التضعيف
 في الجملة (قوله شرها ذمي) اي غير تغلي فان في التغلي ضعف العشر اطلاق الذي لا نفهام
 دخوله في عموم قوله ويجب ضعفه في عسرية تغلي يعني سواء كانت ملكا اصلها او اشترى
 من مسلم كما في الزيلعي يستفاد منه ان التغلي لو اشتراه من ذمي آخر يجب ضعف العشر (قوله
 لم يذكر في الوقاية وكذا في الكتاب) اي المبسوط كما في الزيلعي اقول على الذكر جارية فيما
 تسترى من التغلي مع الاتفاق في عدم ذكرها والمناسب للعمل على المقايسة او الدلالة
 ان يجعل الذكر في الاول والترك في الثاني (قوله متعلق بقوله) يعني ردت بقضاء فيما يحتاج
 الى القضاء وهو الرد بالعب فلا يرد ان هذا يتعلق بوجوب اشتراط القضاء فيما عدا الرد بالعب
 ايضا وليس كذلك ﴿ باب العصرف ﴾ (قوله هم الفقير) ذكر المسكين بعد
 الفقير مع انفهامه منه بالاولوية لذكره تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
 الذي هو اصل مصارف الزكاة لعل ذكره تعالى ايماء الى ان اعنتهم فوق الاعتناء الى الفقراء
 ويؤيده ما نقل عن المعراج من عدم طيب اخذ الفقير وان جاز دفع الرزق في الصحيح كما في
 غاية البيان مع عدم اولويته كما في البحر (قوله والعامل) ظاهره عام الى الهاشمي ومواليهم

وسبأني عدم جوازه الا ان يجعل ذلك قرينة عدم الارادة او يبنى على تجوز الطحاوي كونهم
 حاملا (قوله اى الفقراء منهم) سواء كان فقيرا رقة ويذا اورقة فقط كما في التاتارخانية
 فلا يخصص على من لا يقدر على الفراء لفقره بل يعم على من انقطع ولم يصل الى ماله الذي
 في وطنه كانوا هم بناء على دخوله في ابن السبيل ولا يخفى ان الاول ايضا داخل في الفقير فاهو
 جوابه فهو جوابه فالمراد بقوله في بيان ابن السبيل فالحق به كل من غاب سوى منقطع الفراء
 بدليل المقابلة (قوله تمليكاً مستغنى عنه) بما ذكر في تعريف الزكوة (قوله اى مدبره ومكاتبه
 المملوك) لا يعم المكاتب لتقصان المعنى كما في الاصول وفي الحلف بالعق في الفروع وفي قوله بعيد
 هذا وضى وملوكه اذ هذا المملوك لا يعم المكاتب فلهذا اراد عموم المجاز او المعنى القوي لا السرى
 (قوله قد اعتنى بمضه) ان كان منيا للفاعل فلا يصح التعليل الثاني وان للمفعول فلا يصح
 التعليل الاول لانه حيث ذكر مكاتب الغير فصرف الزكوة فقوله وافق شراحه الخ اختيار للسق
 الثاني يدفع محذوره بتخصيص المسئلة بالتصور المذكور ويجوز اختيار الاول بتخصيص المسئلة
 بسبب مشترك بينه وبين ابنه اعتنى نصيبه فلا يجوز دفعه اليه لكونه مكاتب ابنه اذ لا يجوز
 دفعه له كانه وعندهما يجوز لانه حرمدون كما نقل عن بعض شراح الهداية فعلى هذا
 يلزم ان يكون المراد باتفاق شراحه اكثره او معظمه مثلاً (قوله هذا التعليل) اى لانه حرمدون
 (قوله الصورة المذكورة) وهى قوله عبد بين اثنين في غاية اتقاء لانه لهذه الصورة احتمالاً
 غير ما ذكر لان المتق حيثما ما هو المزمع او غيره وعلى الثاني اما معسرا ولا دلالة مع الاحتمال
 (قوله المسئلة الاولى) هى المفهومة من المبنى للفاعل فالمسئلة الثانية ما يكون مفهوم من المفعول
 (قوله ودليلاً لها في السرح) لا يخفى ان هذا لبس بما يوجب مدخول لفظ لما وقد قيل انه حرف
 وجوب لوجوب ومدخوله على جوابه الا ان يراد بقوله وان لم يصح التعليل قوله لانه بمنزلة المكاتب
 وجعل وجه عدم الصحة اطلاق المكاتب من غير اضافته الى المزمع كما اضافته السارح (قوله ظاهراً
 على المذكورة) اى الصورة المذكورة اذ دلالة ما اورد عليه ظاهراً لبس في غاية خفاء (قوله مثل
 المذكور) يعنى غيرت الدليل الاول لعدم محتمه واوردت مثل الدليل الثاني وهو قوله لانه حرمدون
 (قوله وضى) اى حيث يملك نصاب الفطرة ففى يملك نصاب زكوة كخمس عن الابل لكن لا يبلغ
 قيمتها الى نصاب الفطرة لبس بضى فيصوره اخذ الزكوة مع اعطائها كما في فخر الانغاز من الاشياء
 (قوله هم العلى) في هذا البيان اشارة الى ان المراد من بنى هاشم هو هذا المعلوم هنالكا كلها
 كذرية ابي لهب كما نقل عن الجوهرة ولا يخفى ان ظاهر هذه القضية الاطلاق سواء في هذه
 عليه السلام او بعده وسواء كان الدافع هاشمياً مثل المدفوع اليه ولا خلافا لما روى عن
 ابن حنيفة بالجواز بعده ولما روى عن ابي يوسف بالجواز في صدقة بعضهم على بعض ولما
 روى عن محمد بالجواز مطلقاً كذا في التاتارخانية وفي شرح الجمع والجواز اخذ (قوله لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم) فان قيل ان نص الصدقة هو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء
 عام متناول لبني هاشم والذى وهذا الحد يثان يفيدان اياه والتقيد زيادة لبس بجائز بخبر
 الواحد اذ العام قطعى والواحد ظنى قلنا العام بعد التخصيص ظنى وقد خص هنا بنص
 آخر او اجاع فقراء اهل الحرب وكذا اصوله وفروعه وزوجته فيجوز تخصيصه بخبر الواحد
 بل بالقياس كما في الاصول مع ان ابا زيد ذكر ان حديث معاذ مشهور فيجوز التخصيص بالمشهور
 كما في الزيلعي (قوله وان جاز) لا يخفى ان مقتضى حديث معاذ عدم الجواز الا ان يقال ان امر

خذ للوجوب فيستفاد منه الصدقة الواجبة ويبقى غيرها في عموم النص المذكور (قوله
 بالاجتهاد) اي بالطلب والتأمل (قوله لا القطع) كالاسياء التي يمكن الوقوف عليها
 حقيقة بلا تعسر نعم لو كلف على حقيقة الامر لا يمكن لكنه خرج مد فوع (قوله
 اي جاز اعطاء) في هذا التفسير اشارة الى ان المراد بالفتي هو غني الفطرة والاضحية
 لان حرمان الزكوة انما يتعلق به لاغنى الزكوة اذ قد لا يتعلق به حرمان الزكوة كما عرفت من
 الاشياء ولاغنى تحريم السؤال بان يكون مالكا لقوت يومه وما يستر عورته عند عامة العلماء
 وبان يكون قادرا على الكسب ولو فقيرا كذا في الزيلعي كما يأتي وفيه ايضا اشارة الى ان
 النصاب وما فوقه بيان في هذا الحكم خلافا لما روي باختصاصه بفوق النصاب (قوله
 بعد تمام التملك) اورد عليه بان التملك هنا نامة للفتي فيكون معه لا قبله ولا بعده كما يشترط في
 الاستطاعة مع الفعل فلا يتأخر ويمكن ان يقال ان مراده هو التأخر الذاتي والمتني هو الزماني
 فلا صير ونقصه ما اشار اليه بعضهم ان لغني تأخرا ذاتيا ومعية زمانية للتملك فبالنظر
 الى الاول جاز والى الثاني كره (قوله ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره) يرد عليه انه لو نقل
 من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم او الى الزهاد او كانت زكوة مجلبة يجوز
 كما في الاشياء وفي شرح المجموع (قوله ولا يستل من له قوت يوم) سواء وجد القوت فعلا او
 قوة كائن يكون صحيحا قادرا على الكسب واستثنى منه الغازي وطلبة العلوم ثم انه اذا حرم
 السؤال هل يحرم الاعطاء تردد الاكل في شرح المشرق فيه فقتضى اصل القاعدة الحرمة
 الا ان يقال ان الصدقة هنا حبة كالصدقة على الفتي كذا في الاشياء **باب الفطرة**
 (قوله له نصاب الزكوة) الظاهر نصاب التقدين او مقداره اذ نصاب الزكوة قد لا يوجب
 الفطرة كما عرفت وقد يزيد عليها (قوله وقد مر) في قوله تام ولو قد مر (قوله وبه يحرم
 الصدقة) في الحصر اشارة الى ان الصدقة ليست بحرام بنصاب الزكوة كما مر (قوله وطفله
 الفتي) ولو لم يخرجها عنه الولي وجب الاداء بعد بلوغه (قوله قالها لانجب عليه لهم)
 لان عند التجارة يعطى زكوتهم والفطرة في حكم الزكوة فيلزم تكررها بشكل بعد
 تجارة مال سيده مختصره ولم يبلغ قيمته الى النصاب وهو فاضل عن حاجته الاصلية
 فلا زكوة له لعدم بلوغ قيمته النصاب ولا الفطرة وهو ظاهر (قوله لعدم الولاية) اي
 التامة والافلا شك في وجوب الولاية في الجملة (قوله المملوك المشترك) الصواب المملوك
 الغير المشترك كما في بعض النسخ فانه يوجب الفطرة في المشترك وقد نفي قبل ولهذا عد
 لفظا المشترك من غلطات الشارح الفاضل وانت خبيران معنى قوله في جواب هذا الشرط
 فلي من يصيره فيتوقف كالحكم من الوجوب وعدمه على من يرجع العبد ملكا له يعني
 ان رد الحكم الحار على البائع فلا تجب وان اجبر فجب وهذا ليس بتكلف بعد ملاحظة
 تفسير الشارح كما ظن بل الصحة مختصرة على هذا المعنى بعد الملاحظة (قوله او زبيب
 نقل عن البرهان انه كالتمر في رواية وعليه الفتوى) (قوله وصح لو قدم) وعن الحسن
 لا يجوز اصلا وعن خلف لا يجوز قبل رمضان وعن نوح لا يجوز قبل النصف الاخير
 وصحيح فاضل قول خلف (قوله وهو رأس يومه وبلي عليه) بمون من المؤنة وهي
 احتمال نقل الثغمة والكسوة ويحتمل مشقة التربية وبلي من الولاية كما قبل (قوله دفع ما يجب
 على جماعة) دفعوا جملة بلاتعيين حصة كل احد قبله فالظاهر انه ليس بجائز قال في التارخائية

رجله اولاد واحراء وكانت الخطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع
الى الفقير بينهم يجوز عنهم ﴿كتاب الصوم﴾ (قوله قال عليه السلام المذكور من
الحديث) هو محل الاستشهاد فقط لانما له لان الخامس وهو الحج لم يذكر هنا فلا يرد ان المذكور
اربعة او الشهادتين اثنتان والخامس رمضان (قوله ترك الاكل) اورد عليه جمعا بمن ادخل
شبهنا الى دماغه ومنعنا بمن اكل ناسيا اقول وكذا يرد عليه ايضا مثل الاحتقان والاستعاط
والاستقاء ملائمة اذا التعريف صادق عليهما مع ان المعروف لبس بصادق فقول على طريق
نحو المعروف المراد بالصوم ما يكون على قياس ولم يكن فطر بصورة ومعنى في صورة الادخال
والاحتقان والاستعاط وان وجد معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف امكن
لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع وبهذا لم توجب الكفارة واما اكل ناسيا والاستقاء فعلى
غير القياس اذا خياس في الاول الفطر وفي الثاني عدمه كما في الهداية (قوله صلوة النهار عجماء)
يعنى لا يجهر فيها وفي الهابة لانها لا يسمع فيها قراءة قال على الفاري نقلا عن النووي
والدارقطني انه باطل لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول بعض الفقهاء لعل
لهذا لم يشر في الصحاح الى كونه حديثا عند ذكره هذا الكلام بل اورد بعنوان يقال
لكن اشار ايضا الى صحته نقلا عن بعض المحدثين لعل لهذا اسند الى النبي عليه السلام
(قوله ثابتة بالكتاب) لعل انه مبنى على كون البقن كليا مستكاه مراتب كالغفن والافال الكتاب
يحصل الغناء عن اخويه او يقال ثابتة بالسنة لولا الكتاب وبالايجاع لولاها او دلالة كل مغاير
لما دل عليه الاخر كدلالة الكتاب على اصل الفرضية والسنة على تفصيل معنى الصوم ووقته
بالتواتر لكن لا يكون في جهة التواتر تلك الفرضية والاجاع يدل عليها او نقول المقصود هو
الاجاع والكتاب والسنة سنده ولو قطع عن كافي محله (قوله معين كصوم رمضان) المراد من
التعيين ان يخصص الفرض الى واحد مشخص بعينه ومن عدم التحين خلافة فلا يرد انه
مناقض لقوله الاتي وشرط لبنا في التبييت والتعين (قوله نحو الكفارة) اورد انه لا يظهر
للفظة نحو فائدة سوى الاحكام لا يفتي ان جزاء الصيد وفدية الاذى المذكورين في الشرح
لبسا من جزئيات الكفارات فيكونان من فوائد كلمة نحو على ان دعوى انحصار غير المعين
بالكفارات ان كان على الاستقراء التام فغير مسلم وان على الناقص فغير مفيد
(قوله واما نقل كغيرهما) اما سنة كما شورا مع التسامع واما مندوب كما يوم البيض
من شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وان قيل بالكراهة وعرفة ولو لحاج لم يضعفه واما
المكره ونحو ما كالعبيدين وتزويها كما شورا وحده وسبت واحد ونوروز ومهرجان ان نعمده
وصوم صمت ووصال ودهر وان افطر الايلم الخمسة وهذا عندنا بن يوسف كما في المحيط كذا
في البحر (قوله ما لبس من جنسه واجب) يعنى واجب عين ومقصود ولا يكون واجبا حالا
او مالا والا فية المريض واجب كفاية ولا يصح النذر في الوسائل كالوضوء وفيما يكون
واجبا حالا كهذا الظاهر او مالا كظهور الفد كما في التنازلية (قوله فوجب) ان يكون
المنذور فيه انه يجوز ان يكون تمام على الفرضية مجموع الكتاب والاجاع فكل منهما جزء على
لا على مستقلة وفي المنذور العلة هو الكتاب فقط (قوله فيكون قطعي انبوت) اورد عليه
انه اذا كان دلالة الكتاب على الوجوب فقط ودلالة الاجاع على الفرضية يكون زيادة على
النص بالاجاع والزيادة نسخ والاجاع لبس بناسخ لاسيا الكتاب لا يفتي انه ان نسخ هذا ازم

ان يكون جميع الاجماع الذي يكون سنده ظنيا سواء كتابا او حديثا ناسخا لسنده وليس كذلك
 (قوله اقول) واجب ايضا بان السبب في الصوم من الشارع وفي المنذور من العبد فيكون الاول
 فرضا والثاني واجبا فرقا بين ايجاب الرب وايجاب العبد ورد انه هذا الجواب ليس بمطابق
 للاراد او خلاصته اذا كان الثابت بالكتاب فرضا فلزم كون المنذور فرضا لا يحنى ان ايجاب العبد
 شبهة في الكتاب وبيان لكونه واجبا اذ الواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة فمع الملازمة بالفرق
 بين كتاب وكتاب (قوله بل بالاجماع على الفرضية) تواتر الاجماع انما يكون قطعيا اذا كان
 الاجماع للمحاجة والالم يكن سكوتيا والا فلا كافي الاصول الا ان يقال ان كان الاجماع على
 الفرضية يكون اجماع غيرهم قطعيا كاجماعهم (قوله موجودة في اكثر النهار) بخلاف الصلوة
 والمجئ لان لهما اركان فلا بد لكل ركن من النية ليكون عبارة كما هو الاصح من علم اعتبار النية
 المتأخرة عن تحرمة الصلوة واما الصوم فامر واحد لا جزاءه مثلها (قوله ومع الصوم)
 ان كان لفظ صح من المتن وانظروا الصوم من النسخ كما هو رسم اكثر النسخ فيكون ضمير صح
 راجعا الى المطلق الذي في ضمن المقيد في صوم رمضان وان من الشرح كافي ببعض النسخ
 فيكون بمطلقها متعلقا بقوله صح صوم رمضان على وجه تخريد المضاف عن المضاف اليه
 (قوله حيث لا تمين في وقته) قد عرفت معنى التعيين الواقع فيما سبق من انحصار الواجب اليه
 ولا شك ان عدم التعيين بحسب الوقت لا ينافي فيه وهذا اول مما يقال ان معنى التعيين فيما سبق
 هو تعيين الفرضية على كل بخلاف عديله من الكفارة فانه ليس بتعيين على كل بل على من باشر
 سببها فانه يجري في القضاء كما لا يحنى (قوله يقع عن واجب نواه) انما لم يؤثر تعيين الوقت هنا
 كما في رمضان لكون التعيين من العبد بخلاف ما يكون فيه التعيين من الشارع ولان التعيين
 في رمضان اصلي وام وفي التذامنين عرضي وخاص (قوله النية من الليل) اورد ان مقارنة
 النية بطلوع الفجر كاف فاما ليس بل لازم لا يحنى صحة ارادة التغليب او التجوز بعلاقة
 المجاوزة (قوله لا تقدموا الحديث) اورد عليه المتبادر من الحديث نهى التقدم عند تعين اول
 الشهر وكلاهما ليس فيه بل في يوم الشك لا يحنى ان بعيد يوم الشك متعين لاول الشهر فيوم
 الشك صومه تقديم على المتعين لكن يرد عليه ان مقتضى الحديث ان يقال في المتن ولا يصام
 يوم الشك ولا يوم قبله وان المستثنى في الحديث اعم من المستثنى في المطلوب بل هو الصوم
 الواجب على ما يئنه بعض اقول يمكن تقييد هذا المستثنى بالتطوع بتفسير قوله عليه السلام
 افضل الصيام صوم اخي داود وهو مطلق يدخل فيه الكل كما في الزيلعي بمعنى صوم داود
 يوجد في يوم الشك (قوله لا اصل له) لا يحنى ان صاحب الهداية اقدم زمانا وحلما من الزيلعي
 فله وقف على ما لم يقف على انه وان لم يصح لفظا لكنها صحيحة بمعنى فلا يبعد ان يكونا
 نقل بالمعنى لما صح لفظه كحديث صاحب السنن والا فصاحب الهداية امام جليل الشأن
 لا ينقل ما لم يقف اصله اصلا (قوله صيام يوم الجمعة) فيه اشارة الى عدم كراهة صوم هذا اليوم بل
 الى اختياره لانيته كما ذكره كاسبق بعضهم وان ذهب بعض آخر الى كراهته (قوله لتردد) وان
 وجد الحرم في العزم لوجود الصوم في شق التردد بخلاف الاول (قوله متردد في الواجب الاخر)
 يعني ان الوصف لما بطل بالتردد يني الاصل وهو الصوم مطلقا ومطلق النية لا يكتفي لواجب آخر
 بخلاف ما عين النية لواجب (قوله غير مضمون عليه بالقضاء) يعني نفل لا يلزم قضاؤه عند
 الانظار فلا مدخل له في العلية بل العلة قوله لوجود مطلق النية واما هذا القول فمسئلة مستقلة

معللة بقوله لعدم الشروع على ما فهم من الهداية والزيلي فالصواب وغير مضمون بالواو
 (قوله قصدا بل مسقطا) يعني ان القضاء في افساد النفل انما يكون عند الشروع قصدا واما
 هنا فلما لم يجد ان قصده اسقاط ما وجب عليه من وجه وان وجد النفل من وجه آخر فالاول
 ان يزيد لفظ من وجه كما في الهداية (قوله صومكم يوم يصومون) قبل هذا ما عارض لا آخر الحديث
 الاول وهو افطروا رؤيته اقول بل لاوله ايضا واجيب انه منسوخ بهذا لا ينفى ان المنسوخ
 انما يكون عند كون التاريخ معلوما والظاهر ان تاريخهما ليس معلوم فيحمل على المقارنة
 فينبغي التعارض فيحتاج الى وجه ترجيح الثاني على الاول وهو ان حاصل الاول مبني والثاني
 محرم والمحرر راجع على المبيح او المراد بقوله وافطروا رؤيته رؤية معتدة شرطا او التقدير لعدم
 رؤيته فالصغير راجع لاهلال رمضان ايضا او هذا في حكم المطلق اى سواء كان الرؤية
 مقارنة لصومهم او لا والحديث الثاني في حكم المقيد فالمطلق يحمل على المقيد لان اتحاد الواقعة
 والحادثه وبه يدفع توهم تعارض هذا الحديث لحديث لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال
 او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلاك وتكملوا العدة كما في الزيلي (قوله لان القاضي الى
 آخره) الظاهر من عبارته انه دليل لمجموع الحكمين لكن لا ينفى عدم صحة كونه دليلا للحكم
 الثاني اذ رد شهادته في الفطر لا يكون له لعدم الكفارة عليه بل له عدم الكفارة ما ذكره
 الزيلي انه يوم عبد عنده فيكون شبهة ولا يبعد ان يقال ان هذا الدليل للاول فقط واما
 الثاني فلو صرح بدليله لم يذكره كما في الهداية (قوله كفتى الامة) يعني لا يشترط فيهما الدعوى
 بل يقبل الشهادة حسبة بلا دعوى وكذا هلال الفطر (قوله ولا يقيى فيه) افرد به بالذم مع
 ان عموم العلة وملازمة السوق يقتضى عدم قبول اخويه اضى القن والاشي كانه لكونه نائباً
 يخاطر توهم القبول فيحتاج الى الدفع او رد لمن يقول بقوله (قوله جمع عظيم) وان كثرة الاقوال
 في تحديد مقداره لكن الاصح التفويض الى رأى القاضي **كما في التا تاريخية**
باب موجب الافساد اى ما يوجب في هذا التفسير اشارة الى ان موجب بكسر الجيم اسم
 فاعل كما يدل عليه قوله من الاسباب فلا يجوز قسما كما يتوهم (قوله لا فساد) اى افساد الصوم
 فالظاهر الفساد بدل الافساد (قوله ثلثة اقسام) المناسب ان يجعل ما يتوهم انه ليس بمفسد
 وهو مفسد من الاقسام ويجعل منه مثل الاحتقان والاستعاط لكنه تقسيم اعتبارى لا يصبأ بمثله
 (قوله ان اكل) الصغير راجع الى الصائم المعلوم بدلالة المقام في اتقييد بقوله ناسيا افيد انه لو اكل
 مثلا ناسيا قبل نية الصوم ثم اراد نيته لا يصح (قوله او دخان) قال الزيلي هذا استحسنان
 والقياس ان يفطر لو وصول المفطر الى الجوف وان كان لا يتغذى به وجه الاستحسنان انه
 لا يقدر على الامتناع عنه وفي قبح القبر لانه لا يستطيع الاحتراز عن دخولهما من الانف
 اذا طبق الغم فاستفاد منه الفاضل المحضى الشرى لئلا انه اذا دخل الدخان حلقه فسد صومه
 اى دخان كان حتى ان من تبخر بخور فاداه الى نفسه واشتم دخانه فادخله حلقه ذاكرا
 لصومه افطره سواء كان عودا او غيرهما الا مكان البحر وهذا مما يغفل عنه كثير فلينبه له
 انتهى فعلى هذا الدخان الذى يشرب بالرسم المجهود مفسد بالاول وجه الاستفادة هو
 بطريق مفهوم المخالف المعبر المتفق في الروايات اذ مفهوم العلة نوع منه هذا لكن يخاطر
 بايال انه من قبيل تعارض المفهوم بالمنطوق اذ يطلقون عدم افساد الدخان في اكثر المتنون
 والفتاوى والاصل في المطلق جبريل على اطلاقه اوانه من قبيل اسقاط الحكم الاصلى بالمعارض

وإذا لبس بجائر على الله لا يلزم من انتفاء الدليل الخاص انتفاء الحكم العام لكن مع هذه لا يخلو
 عن تأمل (قوله ذكر الزيلعي بيان ما أخذ هذه) وما بعده لعدم وجودها في المتون المشهورة
 بخلاف الأول (قوله أوفى أذنه ماء) لا يخفى أن هذه من مفردات هذا القسم وإن كانت تابعة
 لماسأى من قوله وأقطر في أذنه فيندفع ما يورد من أن المناسب أخبرها إلى هناك على أن أمر التبعية
 ليس بمعلوم بل يجوز أن يكون بالعكس (قوله لم يفسد صومه) وجه توهم كون هذه المسائل
 مفسداً إما وصول المفطر إلى جوفه كصور النسيان أو وجود مطلق الدخول من الظاهر إلى
 الباطن كالادخال أو مجامعة المفطر ولو صورة كالاختلام أو وجود دليل كونه مفطراً ظاهراً
 كالأحجام (قوله أن افطر خطأ) لزِم الإفطار في الخطأ وعدمه في النسيان مع أنهما سببان
 في عدم القصد لأن القياس فيهما هو الإفطار لكن ورد حديث على عدم افطار الناسي وهو
 من نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه ولا يجوز قياس الخطأ
 على النسيان لأن النسيان في حكم الاستثناء ومن سنن القياس ومن شرطه أن لا يكون مستثنى
 من سننه وإن النسيان غالب فيؤدي إلى الحرج بخلاف الخطأ فينبغي فرقونه من قبل من له
 الحق والخطأ من العبد فافترقا فإن قيل لعل الجماع ثبت عدم الإفطار بالقياس إلى الأكل والا
 فعلى مقتضى القياس الإفطار فيه ~~ك~~ في الخطأ قلنا لا بل يدلالة النص فإن قيل ما وجه
 كون النسيان في الصلوة مفسداً قلنا هو كون هيئتها مخالفاً لهيئة الصوم وهي هيئة العادة
 فلا يقلب في الأول بخلاف الثاني (قوله في هتك حرمة) أي بشرط معارضة النية والا فينقض
 بمثل عدم النية في الصوم كما مر (قوله فكيف تكون صائماً) أوردناه أن أريد وجود صيائها
 في حالة الجنون فغير متصور نوت الصوم من الليل أولاً وإن أريد وجودها قبل ثم عرض
 الجنون فالثبة من الليل غير لازمة بل يجوز وجود النية قبل الضميمة الكبرى ثم يمرض الجنون
 فنقول المراد أنها يعتق بعد المجامعة وتعلم ما فعل بها كما هو المنقول عن الأكثر فثبت كون
 كالتائمه قال قاضيان التائمه والمجنونة إذا جامعتهما زوجهما عليهما القضاء دون الكفارة
 أو أن قوله لبلا أمر مثالي لوجود نيته الصوم في الليل كثيراً ومن ذلك قيل إذا وجدت النية حال
 الأفاقة ثم جئت ولم يطرأ عليها مفسد لا تقضى اليوم الذي نوت به كن أغنى عليه (قوله كسافر)
 إنما يلزم القضاء بعد إمساكه إذا فعل منافياً قبله أو كان أقامته بعد وقت النية والا في إمساكه
 قبل وقت النية بنية الصوم لا يلزم القضاء (قوله ومانص) سراء كأن ظهورهما قبل وقت
 النية أو بعده لعدم اهلية الوجوب فيهما في أول الوقت بخلاف المسافر (قوله ومجنون) لزوم
 القضاء فيه عند فوت وقت النية أو فعل المنافي قبل الأفاقة والا فإن نوى في وقت النية جاز
 عن الفرض في ظاهر الرواية لأن هذا الجنون لا ينافي اهلية الوجوب كالمرض كما في قاضيان
 قيد المجنون بالأفاقة لأن الامتناد مسقط للصوم كسائر الصادات (قوله وصبي بلغ) قال في الدر
 ويؤمر الصبي بالصوم إذا طاقه ويضرب عليه ابن عمر كالصلوة في الأصح (قوله لزمه
 الإمساك) الظاهر من لزوم الوجوب وقيل الإمساك مستحب لكن الظاهر أن في عدم
 الإمساك الأساءة والاثم كالكفارة (قوله والاهلية) أي اهلية نفس الوجوب والافتقار للصبي
 صحيح (قوله هو الجزء المقارن) يعني أن شرع في أول الوقت يكون السبب ذلك على وجه
 يكون السبب لكل جزء من الصلوة هو الجزء من الصلوة هو الجزء المقارن من الوقت وهكذا
 في الثاني والثالث إلى جزء يسع ما بعده الطهارة والحرمة فإن لم يلبي أوائل الوقت الشرع فيعتبر

آخره هذا للسيبة فان قبل هذا القدر من الوقت لا يسع الصلوة فامعنى سببته قلنا انه ان وجد
الشروع في الوقت فيكون اداء ولو كان الاتمام بعد الخروج او تنوهم امتداد الوقت بوقت الشمس
كاف في ايجاب القضاء والتحقيق في الاصول لكن المصنف في المرأة لم يأت لفظ الطهارة
في قوله ما بعد الطهارة ووقع في الهداية ايضا كذلك ففيهما مسامحة وازال تلك المسامحة
هنا (قوله او احتجم) اقول وكذا اذا صدر شيء من مفردات القسم الاول الاصور النسيان
فظن انه فطره فاكل عمد الزم الكفارة ايضا لاشتراك الكل في علة الاحتجام وهو ما سيذكره
الشارح (قوله وانما وجب الكفارة) كانه جواب لسؤال مقدر تقديره انه ان افسد صومه
بما لا يوجب الكفارة ثم فعل منافق الصوم عمدا كالاكل عمدا بعد ابتلاع الحصة لا يوجب الكفارة
فلم اوجب هنا فاجاب بقوله انما وجب (قوله ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم) اورده عليه
ان احتمال الافطار في الحاجم اقرب لاحتمال وصول شيء في المحجمة الى فمه لا يخفى ان هذا
الاحتمال وهم مرجوح والامر الميقن الذي هو الصوم لا ينزل بالشك فضلا بالوهم على ان
بمجرد الوصول الى الفم ليس بمؤثر في الفساد وحل الحديث على مثل هذا الامر الواهي
بما لا يتجاسر عليه على ان في قوله ولا خلاف اعاء الى وجود المخالف في الاحتجام كما نقل عن
الحنابلة وبعض اهل الحديث فالرأي المحض ليس بمفيد ما لم يقل به عالم فقيه يعتمد عليه كما قبل
(قوله او ماء) اي قبيء ماء فيه اشارة الى ان القبيء لا يختص بالطعام بل يعم الماء والمرءة فلفظ
القبيء في الحديث الاتي شامل للجميع (قوله ويستوى فيه) الظاهر انه بيان للجزء الاول من
الحديث وهو المستشهد هنا وجه الاستواء ان اطلاق لفظ القبيء شامل للقليل والكثير ووجه
البيان ايضاح الدلالة على تمام المسئلة المطلوبة (قوله او اعاد) قبل المناسب هنا وفي قوله
او اقل وفي قوله او اعاد بالواو يدل او (قوله وان لم يملأ لم يفطر وان اعاد) ان اريد عطفه على
مسئلة ذرعه مستدرك وان على فان ملأه وعاد فستغنى عنه ايضا لانفهامه منه دلالة وان
على او اعد فلا يترتب عليه قوله وان اعاد في الصحيح وفي الاخيرين ايضا لا يحسن التعليل بقوله
لما روينا (قوله اعدم الخروج) الظاهر من الخروج من الفم فكيف يتحقق صورة الافطار
ولا يخفى ان مقتضى الملاء اذا خلى وطبعه هو الخروج من الفم كما يظهر بعد ملاحظة معنى الملاء (قوله
لما روينا) وهو الجزء الاخير من الحديث فالقبيء بعض ما روينا فترك لفظ عمدا مع ذكره في الحديث
للاضناء هنا عنه بلفظ سين الطلب المقتضى للعمد وفي الحديث ذكرنا كيدا واهتماما (قوله فلا يتأتى
تفريع العود) التفريع قوله الاتي فان عاد او اعاد وجه عدم التفريع ان الافطار يجمع هنا
وفي العود عدمه وفي الامادة رواية الافطار ورواية عدمه ولا شك ان صورة عدم الافطار
واختلافها لا يترتب على ما يجمع كونه مفطرا (قوله بحيث تلاشت في التقيد) اشارة انه اذا
لم يتلاش ففطر ونقل عن الكافي اذا وجد طعمه ففطر ايضا (قوله واما في التذوق فلا يكره)
ومع هذا اذا ظن دخول شيء في الجوف يلزم القضاء (قوله والسواك) اطلاقه ية اولى المبلول
والرطب خلافا لابي يوسف فيهما (قوله عشا) هو بعد الزوال (قوله يزيل خلوف الفم)
بضم الخاء المحجمة رابعة الفم من الصوم والخلوف ممدوح بقوله عليه الصلوة والسلام خلوف
ثم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك الا ذكره المناسب بعد ذكر دليل الساقى ان يذكر
دليلا وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خيرا خللا انصائم لسواك وان التصوص الوارد فيه
قولا او فعلا او تقريرا مطلقة فلا يجوز تقييده بزمان بالراى والحديث الذي استدلل به انه لا يدل

على عدم الاستيلاء بل هو اختيار بحالة عندية ولأن الخلو من المعدة فلا يضره معالجة الفم
ولأنه اثر المباداة فاللائق به هو الاخفاء كما في الزيلعي **فصل** (قوله حامل)
ان كان من الحمل بفتح الحاء بمعنى الولد فيقال حامل بلاء وان من الحمل بكسر هاء بمعنى الحمل
على ظهرها اوراسها فيقال حامله بالباء لان في الاول ميمرة بنفسها عن عديلهما بخلاف الثاني
فيتصور في الذكر والانشى فيحتاج الى الفارق وكذا الموضع ان اراد الصفة الثبوتية فلا تاء وان
المجددة كمرضة الان قبالتاء (قوله والمسافر) اطلقه عن مثل قبودسوابقها اشارة الى ان
بمجرد السفر موجه لجواز الفطر بخلافها والفرق ان الغالب في السفر المنقصة وهذا قبل المسافة
مسافة فاقم نفس السفر مقام المسقة بخلاف المريض فإنه يترقر بالاكل ويحف بتركه وان
مراتبه غير منضبط فيغلب المسر والمنقصة فيه وكذا الحامل والمرضع (قوله بخلاف القياس)
يعني ورود الفدية انما هو بخلاف القياس اذ لقياس ان يكون القضاء نظيرا وبجائز لاداء
والاداء هنا صوم والقضاء صدقة فلا معقولة ولا تجانس بينهما ولو جازت لفدية هنا لنت قياسا
على الشيخ لغاي ومن شرط القياس ان لا يكون نص الاصل محلل للقياس فلا يجوز قياسها
عليه (قوله فمحمول على حالة المسقة) فالأية ايضا محمولة على عدم المنقصة هي ان في ظاهرهما
تعارض فالاحاد لا يعارض الكتاب (قوله فدى عنه وليه) هذه الفدية فهم من نص الشيخ
الفاني دلالة لاقياسا وهو (قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام) اي لا يطيقونه بخلاف
حتى يرد كيف يصح القياس هنا مع فقد شرطه فان قيل فاقول في فدية صلوة الشيخ الفاني
ومن عناه كالميت فلا شك انها ليس بنص ودلالته بل الظاهر كونها قياسا على صومه قلنا
هذه ليست بالقياس ايضا بل للاحتياط لاحتمال نص صومه معللا بعلة يصح معها القياس
كالفجر وتحققة في مرآة المصنف (قوله اقره صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد) فان قيل
يعارضه ما اخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان امرأه
قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال ارايت لو كان على امك
دين فقضيتها اكان يجزئ ذلك عنها فقالت نعم قال فصرى عن امك مع ان سبب ورود
وعلمته مذكوران وكل منهما من اسباب الترجيح كما تقر في محله قلنا الموافق للقياس يرجح على
مخالفه ولأنك ان الاول موافق بخلاف الثاني وان الاول مشهور كما فهم من شرح المجمع بخلاف
الثاني والمشهور يرجح على الواحد وعند تعارض وجوه الترجيح فما كان بالاصل الذاتي اول
بما بالوصف العرضي فليأمل (قوله قوله كفارة اليمين والقتل) تشرى بك اغتيل اليمين في الكفارة
بالاطعام ليس الاسهل قطعا اذ لا يجوز ذلك في المعتل كما صرح المصنف في كتاب الجائزات
لعله نظر بموقع في الزيلعي واخذ منه قبل ان يتأمل في حقيقته ثم ان التشبيه المستفاد من قوله
كذا هو التشرى في اصل الجواز لا في وصفه او يجوز اعطاء فدية صلوات كثيرة دفعة
الى فقير واحد بخلاف كفارة اليمين (قوله هو الصحيح) وجه الصحة ان يوما واحدا في الصوم
سبب واحد لواجب واحد وفي صلوة اسباب متعددة لواجبات متعددة وان صوم يوم واحد
كما يكون واجبا مستقلا كذلك صلوة وقت واحد واجب مستقل فيوجب كل فدية مستقلة
مثله (قوله نفل شرع) لا تفل نوى اليه ولم يشرع (قوله وقضاء) لا يعامل بذكره نفع ظاهره اذ يوم
القضاء ليس لاجل الشروع فيه بل لافساد اصله الذي هو النفل المشروع اليه قصدا والا

لزم لافساد القضاء آخر (قوله انه ليس بعد) نذكر الضمير باعتبار جواز تذكير مثل
 الضيافة باعتبار كون التام من اصل الكلمة لعلامة التأنيث (قوله لا قبل الزوال) لاحاجة الى
 هذا البيان بعد ما بينه قريبا فيما تقدم (قوله ولهذا قال صح) وجه التحليل ان الصحة جنس
 شامل للواجب والنفل وانما اختلا فهما باعتبار فصليهما نحو الوجوب وعدمه ففي عدم
 التعبير بفصل صوم الغرض بل يجتس عام له والنفل ودلالة على العموم (قوله في شعبان)
 هكذا في اكثر النسخ والصواب في رمضان كما في الزيلعي وفي بعض النسخ البادرة وان ذلك حد
 من دلالة لكن يمكن التوجه وان كان بعيدا يقال يعتاد اكل رمضان مصاحبا في الاكل
 بشعبان او يعتاد اكل رمضان مبتدأ من شعبان او كما كل شعبان او يقال يقصد اكل رمضان
 في شعبان بان يحمل الاعتبار على معنى القصد (قوله لان البين) محتمل كلامه لانه لدلوله ولو التزاما
 كما يقول ويمين موجه فعلى هذا التقدير يكون معنى مجازيا ومدلوله مطابقا لتعلق القصد
 فتأمل (قوله نذر بصيغته) يعني ان النذر معنى وضى له والبين ليس معنى وضى له حتى
 يكون حقيقيا ولا معنى قصديا يكون هو مراد من ارادة الموضوع له حتى يكون معنى مجازيا
 بل البين لازم متأخر وموجب له فدلولة التزاما كلفظ الاسد اذا اريد به الهيكل المخصوص
 يدل على النجاسة التزاما ولا يكون مجازا كما في التلويح بيان كونه موجبا له ان النذر ايجاب
 المباح الذي هو المعنى الوضعي واييجاب المباح موجب لتحريم ضده الذي هو مباح وتحريم
 المباح يمين كما في المرأة (قوله اشكال مشهور) اظاها الاشكال هو لزوم جمع الحقيقة والمجاز
 في اطلاق واحد والجواب هو ما ذكره السارح من قوله لانه نذر بصيغته الى آخره فوجه قوله لاحاجة
 الى ابراده بارادة تفصيل الاشكال ووجه كون القول المذكور جوابا له يعني ان القول المذكور
 وان صلح للجواب في نفسه لكن لم يقصد هنا (قوله جوابته) ويمكن ان يقال المراد من الاشكال
 هو الاشكال الوارد على الجواب المذكور من قول السارح في المرأة وههنا بحثان الاول ان البين
 ان كان موجه ثبت وان لم ينوكا في شراء القريب يفتق عليه والا يكون جمعا بين الحقيقة
 والمجاز الثاني ان الجمع لا يندفع بما ذكرتم لان ثبوت البين لموقوف على الارادة وقد اريد باللفظ
 غير ما وضع له ثبت الجمع ضرورة وما ذكرتم ليس الا بيان العلاقة بين البين والذر المجوزة للمجاز
 فثبت وجه الاعتذار ظاهر يعني ان الاشكال وكذا جوابه لا يحتاج الى بيانه في هذا الفن بل
 هو وظيفة من الاصول ومسائله مسئلة هنا فلا يحتاج اليه هنا او هو مشهور مقرر في محله
 فلا يحتاج اليه ﴿باب الاعتكاف﴾ (قوله واجب في المنذور) قالوا من شرط
 صحة لذر ان يكون الواجب من جنسه شرعا فوجه صحة النذر في الاعتكاف مشكل اذ ليس
 اعتكاف واجب بدون النذر الا ان يقال صحته باعتبار توقفه على الصوم لكن كون
 لصوم شرط اطلقه مبنى على الرواية السادة اثنى رواية الحسن والكلام ليس معه ولو سلم
 فشرط الشيء خارج عن جنسه والقول بان الاعتكاف لثب واللبث قد يكون واجبا كما في التمسك
 بعيد لا يخفى على ان معنى اللبث في المحلين ليسا بمحمدين فالسابق الى الخطا طر الفاتران
 القاعدة المذكورة هو القياس في مطلق النذر واما فيما نحن فيه فصحة النذر معلوم باثر مخالف
 للقياس كحديث ابن عباس رضي الله عنهما ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه
 (قوله فسد اعتكافه) ظهور اثر الفساد في النذر اوفى الرواية السادة (قوله وخص باكل)
 وفي بعض النسخ رخص فالظاهر المطابق لامثاله هو الاول قلعه سهو من الناسخ باشتباه

الوارد (قوله ويح وشراء) ظاهر هو الاطلاق والمفهوم من دليله الاق وهو قوله اذ لا ضرورة فيه والسابق وهو الضرورة يتقدر بقدرها هو التقيد بما لا بد منه من مثل الطعام او غيره لمن لا يكون له من يقوم بمعاشه وقد راعى حاجة معاشه اليه واما البيع والشراء للتجارة المجردة فمكروه كافي الزيلعي وفهم من الهداية (قوله والصمت) بفتح الصاد وسكون الميم (قوله والا فلا يكره) المفهوم منه هو الاطلاق لكن ينبغي ان يقدر بما لا يكون خيرا وان لم يكن ضررا والماس ان يحمل عليه الحديث الاق لكن اعتداد القربة فيه ايضا موجود كادل عليه الحديث الا ان يفرق بين القريتين وبذلك يندفع توهم المنافاة بين هذا القول وبين ما فهم من اسئلناه قوله والتكلم بالبحر (قوله لا يبحر) اى ما لا يكون انما فالمباح من المستثنى كما ذكره بعضهم لكن الصحيح ان المباح ان قرن بنية العبادة فمخير مرخص والا فلا يبحر (قوله يقتضى بعمومه) اورد عليه ان هذا الحصر لا يدل عليه الآية ولو دل لدل على طريق مفهوم مخالف (قوله فافانك) الظاهر منه ان دلالة الآية على المعنى بطريق دلالة النص والظاهر من الآية بطريق عبارة النص كما لا يخفى (قوله في فرج) الظاهر منه ومن نظائره امتياز الفرج في هذا الحكم من الدبر مع عدمه في لزوم الكفارة في الصوم وفي لزوم الغسل ووجهه على معنى مجازى شامل له وللدبر او جل انهما منه بذلالة النص او بالمقايسة بعبد على ان قوله تعالى ولا تبشروهن وانتم ما كفون في المساجد يناسب الاختصاص ايضا نعم يناسب على ما روى عن ابى حنيفة من انه لا يلزم الكفارة في الواطئة مع لزومه في القبيل لكن لا يخفى انه ليس بمقيد هنا فليست (قوله لان حالة العالمين) بخلاف حائذ الصائمين ولذا لم يطله وان في الصوم ثبت بارتخالف القياس وفي الاعتكاف باق على قياسه كما هو المفهوم من تناول عموم الآية السابقة (قوله ويطله الوطئ) سواء في المسجد او في الخارج فان قبل الوطئ في المسجد ليس بمقتضى في اصله فكيف يمكن الوطئ فيه وفي الخروج من المسجد يفسد الاعتكاف بمجرد ما معنى اضافة البطالان الى الوطئ وما معنى التقيد بالانزال قلنا الوطئ فيه وان حرم باصله لكنه لا يفسد بمجرد غايته قدر انكس حرامين الوطئ فيه وابطال الاعتكاف ويحوز ان يكون الخروج بالعدن ثم فعل ذلك الفعل والمفهوم ان المفسد هو الخروج بلا عدن ولا المكث بلا عدن كما يفهم صريحا ايضا من قوله وان لم يزل لا يفسد الصوم (قوله وان حرم) دون الصائم وجه الفرق ان كون الجماع مضرا في الاعتكاف ثابت بصريح نهى الآية السابقة وفي الصوم ليس بالنهى كذلك بل بمنافاة ترك الصوم وهو الكف فثبوته بالضرورة فيقتدر بقدرها الى دواعيه بخلاف الاعتكاف ولا تلو تعدى لصار الكف عن الدواعى ركنا ايضا والركنية لا تثبت بالشبهة والحكمة تثبت بها ولان الصوم يكثر وجوده فلو منعوا لخرجوا كذا في الزيلعي (قوله وان لم يشترط التتابع) وان شرط عدم التتابع فعلى ما نؤى كما اشار اليه بقوله وصحنيته الهر (قوله لا في المنى) الظاهر انه لاحاجة في لزوم البالي الى كلغة الاخلاق بل المنى اصل كما جمع في هذا الحكم لانه يقال ايضا ما رأيتك منذ يومين والمراد بيليتيهما فالاولى في الاخلاق ان تثبت شمول الجمع بقصة زكربا عليه وعلى نذينا السلام ﴿ كتاب الحج ﴾ (قوله وسياى) كانه اشارة الى دفع ايراد ان يقال ان هذا تعريف بالاخفى اذ المكان المخصوص والزمان ليس بمعلوم من التعريف فالمراد من التعريف هو التصور بالوجه لا الكنه في هذا الاعتذار اشارة اليه فلا يرد ان الدفع المذكور لا يرد الايراد (قوله فلهذا لا يخرج) لاشك ان الدعوى مركبة بما قبل هذا القول مبين لجزئها الاول وما بعده

اشئى (قوله لان سبب وجوبه البيت) يعنى السبب الظاهر والا فسيبه الحقيقى هو الخطأ ب
الازلى اوتراد فى نعمتعالى على عبده (قوله لان فيه جهة المصارية) اذ عدم صلاحية عام
واحد الطلج واحد يشبه المعيار كالثهار للصوم وعدم استعراق افعاله لاوقاته يشبه انطرف
كوقت الصلوة (قوله فن قال بالغور) يعنى اذا لم يحزم بالمعيارية لعدم خيالن من الظرفية
لا يمكن فى التأخير قضاء وان كان فوراً واذا لم يحزم بالظرفية كذلك لم يكن فى التأخير عن العام
الاول عدم الانغم (قوله حتى ان من اخره يفسق) يعنى ان جهة المعيارية اثر فى الفسق فى التأخير
وجهة لغرفية عدم القضاء فيه (قوله مسلم) الظاهر انه للاحتراز عن الكافرو لاجل جهة
اليه لانه ليس بمكلف بالفرع حتى يذول لفظ الحر ويحتاج الى اخراجه (قوله بصير) هذا
وان كان كاستثنى عنه بقوله صحيح لكنه اوردته تأكيداً له لخالفة الامامين فى الاعمى مع
اتفاقهما معه فى البواقي فتقدم لا يجب عليه وان وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا
وراحلة لانه عاجز بنفسه فلا تعتبر القدرة بغيره (قوله لان الاستطاعة) وقد اخذ الاستطاعة
فى دليله وهو من استطاع اليه سبيلا (قوله على التأيد) بخلاف ما يكون لاعلى التأيد كزوج
اخيه مثلاً (قوله اورضاع) بشكل يماثلوا بعدم مسافرتها مع اخيها من الرضاع (قوله فان
فات واحد منها) قبل فيه تأمل من وجوه احدها انه اذا فات الاحرام لايقال بطل الحج لان
البطلان فرع التلبس بالنسئ وثانيها ان طواف الافاضة لايفوت فلا يقال يجب بتركه القضاء
من انعام القابل وثالثها انه لايفترض الاتيان بجميع طواف الافاضة بل باكثره ورابعها انه اذا
بطل الحج لايتعبد القضاء بالعام القابل انتهى (قوله سمي بهما) فى بيان وجه التسمية اشاراً
الى وجه وجوب الوقوف فيها كما لا يخفى (قوله وغيرها سنن) لا يخفى انه يدل على انحصار
الواجب على ما عده وقد صرحوا له واجبات كثيرة غير ما ذكره كالاحرام من الميقات والبدابة
من الصفا واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب ومتابعة الامام فى الافاضة وتأخير الصائتين
الى المزدلفة وكون الرمي الاول قبل الخلق وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثابته وغيرها ونماها
فى المنسك المقسط الا ان يقال انحصار بالنسبة الى ما ذكر فى هذا الكتاب لكن يرد عليه انه
سيدكر واجبا غيرها (قوله ان الحمد والثناء) يجوز الكسر للابتداء والفتح للبناء ورجح الابتداء
باشعاره عدم السركة واستحقاق العبودية على الاطلاق بخلاف البناء (قوله وقيل الكلام
الفاحش) لا يخفى انه اذا كان المراد من الرفق هو الكلام الفاحش يلزم ان يبق حكم الجماع
على اباحته ويفهم من قوله فيحرم كالجماع ان حرمة ذلك الكلام معلومة بقياس الى الجماع
ومن شرطه ان لا يكون منصوباً وقد كان الفرع هنا منصوباً لان يرد ان الفرض مجرد
الاستدلال للاستواء لا لتعليل كما فى الاصول (قوله لانه من دواعيه) كون اطلاق هذا الكلام
داعياً الى الجماع محل تأمل لان يرد منه الكلام المذكور للجماع لكن لاقرينة فى اطلاقه على حله
على هذا المعنى (قوله يعنى المناهى) علمها هو الكبيرة واصرار الصغيرة لكن يفهم من قوله وهو حرام
مطلقاً الا من ذلك بل بعض المكروهات (قوله لقواء تعالى حرم عليكم) فان قيل يفهم
منه ان عدم حرمة صيد البحر مفهوم من هذا النص بطريق المفهوم وهذا ليس بصحيح
عندنا قلنا انه مفهوم بنص آخر وهو اول الآية وهو احل لكم صيد البحر فالاولى ان يذكره
ايضافه يذرفع ما يشبههم انه اذا علم حكم صيد البر بانص فلم لا يجوز ان يعلم حكم البحر بقايسة
اليه كذلك (قوله برفع الصوت) هو السنة كما فى غاية البيان فتركه اساءة والسحب عندنا فى الدعاء

والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة والتلبية للاعلام بالنسوع
 ففي هومن اعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا كذا نقل عن العناية اقول لارسالة
 مستقلة في حكم جهر مطلق الذكر وحاصله الجواز لكن الافضل للنواص الاخفاء الا
 بالعوارض كما يقاط النائم عن الغفلة واقتداء الغافلين وارشاد المسترشدين والعوام الجهر
 الا بعوارض كذلك تخوف لربا ونحوه (قوله بدأ بالمسجد) والمستحب ان يدخل من باب السلام
 واولدخ من اسفل مكة (قوله واستلمه) وصغته المسنون على الكمال ان يضع كفيه على الحجر
 و يضع يده بين كفيه ويقبله من غير صوت والسحب ان يسجد عليه ويكرره مع التقبيل ثلثا
 (قوله ما في يده) نحو عصا (قوله وان عجز عنهما) اما للرحام والاذية او لكون الحجر ملطفا
 بالطيب وهو محرم (قوله استقبله) يعني رافعا يديه مشرا بهما اليه كما هو واضع يديه عليه كما صرح
 الامام السندي فالاولى ان يتعرض اليه وايضا ذكر قبل قوله مكبرا قوله بمسجلا بعد قوله مصليا
 قوله داعيا (قوله رمل في الثلاثة الاولى) فان لم يرمل في الاول ثم تذكر لم يرمل الا في شوطين
 وان لم يرمل في الاولين رمل في الثالث فان لم يرمل في جميع الثلاثة لا يرمل في البواقي عند التذكر
 (قوله وكان سببه) لا يقال الاصل في الحكم ان يزول علته فاما نقول قد فعله صلى الله
 تعالى عليه وسلم بعد زوال سبب المشروعية تذكرا لنعمة الامن بعد الخوف لبسكرك عليها
 فهذه علة اخرى والحكم قد ثبت بطل متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع العلة
 فهو غير معقول المعنى فيكون تعبدا في النبي (قوله استلام الركن الثاني) بتخفيف الياء وحوز
 تشديدها اي الواقع في جهة اليمن لكن هذا الاستلام بمس الكف او يمينه من دون تقبيله
 والسجود عليه وعند العجز لبس فيه النيابة كما في المنسك المقسط على القاري نقل عن الكافي
 والهداية (قوله وخرج) اي من باب الصفا في العطف بالواو اشارة الى ان يحمل خروجه
 فورا كما انه جامع بينهما (قوله فصعد الصفا) حتى يرى الكعبة من الباب (قوله بعد الزوال)
 الاول الاكتفاء بقوله بعد اظهر كما في مناسك الشيخ السندي (قوله يعلم فيها) هذا
 بعد الابتداء بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة بحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله كالجمعة) فيه اشارة الى ان الخطبتين الباقيتين لبسا كالجمعة (قوله اي الاحرام المخصوص)
 فائدة التفسير الاحتراز عن احرام العمرة (قوله على ناقته) اي دابته مطلقا وتخصيصه اما
 لكونه اكمل ولتعارفها بينهم (قوله بقرب جبل الرحمة) خصوصا عند الصفحات السود فانها
 مظنة موقفه صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ودعا بجهد) اي بتضرع والحاح واكثر (قوله
 خلفه) هذا ان تيسر والا عن يمينه او قدمه او شماله قال على القاري في شرح المناسك
 للسندي والظاهر ان شمالا من حذاءه (قول فيه الغروب) فيه اشارة الى ان الامام وغيره يقف هكنا
 الى غروب الشمس (قوله الا وادي محسر) بكسر السين وتشديد ها موضع معروف على يسار
 المزدلفة قيل سمي به لحسر قبل اصحاب الفيل فيه اي تعبه وكه (قوله عند جبل قزح)
 من قزح اذا ارتفع قسمنته لارتفاعه وهو غير متصرف للعلية والعدل كما نقل من الجوهره وجه
 النزول كثرة الاستغفار وعدم تضيق الطريق على المارين واطامة انما صار فيما سبق باقمتين
 وهنا باقامة لان الجمع هناك في الوقت المتقدم فاجتنب الى اقامتين للاعلام الى القوم على اداء
 الصلوة التي لم يدخل وقتها بعد وهو العصر (قوله ثم يقصر) التقصر ان يأخذ من رؤس
 شعر الرأس مقدار ثملة (قوله وحلقه افضل) اي للرجل ولو اكتفى بالرأع يجوز ويجب

امرار اوسى على رأس الاقرع على الخنثار (قوله فيه) اى فى يوم النحر افضل والافى الثاني
 اوفى الثالث وكذا الحكم فى لبائها قال السندى ولا آخره فى حق الصحة فلو انى به ولو
 بعد سنين صح ولكن يجب فعله فى ايام النحر فلو اخره عنها ولو الى اخر ايام التشريق زينه دم
 انتهى (قوله وبه حن النساء) يدل على ان سبب هذا الحل هو الطواف وليس كذلك بل
 سببه ايضا الخلق السابق لانه هو المحلل حتى لو لم يخلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يخلق
 كما ذكر السندى فالاول ان يقال حل له النساء بترك لفظ به (قوله نقله) بمقتضى وجعه
 انقال متاع المسافر وحشمه (قوله تزل بالمحصب) بفتح الصاد المهملة وتسديد هاء لم يقدر له
 زمن وفى قاضيهان بترك ساعة (قوله ورجع قهقرى) هكذا فى اكثر النسخ والصحيح ما فى
 بعض النسخ من قوله القهقرى بلام او قهقرى بانوين لانه مفعول مطلق (قوله لو اهل رفقة)
 بان يتولى ويلبى عنه بان يقول اللهم انه يريد الحج او اريد الحج له فيفسره له وتقبله منه ثم يلبى عنه
 سواء كان هذا قبل ما قوى الرقيق عن نفسه او بعده (قوله عقد الرفقة) يفهم من حكمه
 ودليله اختصاصه بالرقيق والحلال الرقيق وغيره مساوى هذا الحكم سواء بامره قبل الانعام واليوم
 اولا الا ان يقال هذا القهم انما هو بطريق مفهوم المخالفة من شرطه ان لا يخرج مخرج العادة
 وقد اخرج ههناذ العادة ان يكون هذا الرفقة لا غير ويمكن ان يقال ان احرام خير الرقيق بغير امره
 لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول ان حنيفة رحمه الله قيل يجوز عند موقيل لاورجى ان الهمام
 الجواز قال على القارى فى شرح المناسك وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بقوله تعالى انما
 المؤمنون اخوة وقوله عليه السلام المسلم اخ المسلم لا يخذله فكذلك ما كتفى بالاتفاق وترك الاختلاف
 واختار جانب عدم الجواز بدليل لاح له وان كان خلاف ما رجحنا (قوله فكذلك هذا) الفرق
 بين ما صرح بالاذن وعدمه واضح فقياس الثانى على الاول على خفاء (قوله ومن لم يقف
 فيها ولو ساعة) لغوية لا عرفية كما عرفت سواء بعد او لا لكن يأتى فى الثانى دون الاول
 باب القرآن والتبعية (قوله معا) المصيبة بيان للاولوية والا فلو احرم بعرة ثم صحبة
 قبل ان يطوف لها اربعة اشواط صار قارنا (قوله وقع اتفاقا) يجوز ان يكون بيانا لنادى
 وتنبها على كون اشتراط القارن اتفاقا كيف وان القلبية يوجد فى ضمنه الاهلال من الميقات
 وانما يكون اتفاقا لوجاز الاحرام من داخل الميقات (قوله بلا المام باهله) اللام لتزول
 واللام الصحيح هو النزول بوطنه من غير بقاء صفة الاحرام (قوله لا يتم معنى التمتع) حاصله
 ان هذا التمرىف صادق على هذين المادتين مع عدم صدق المعرف عليهما فانتقض منعنا
 (قوله هو تفسيره) الظاهر ان مراده من هذا ان التعريف لفظى فيجوز بالاعم كسعد ان ثبت
 لكن هذا ليس عرضى عند الجمهور (قوله لان تفسير اللفظ) ان اريد به ما هو الظاهر منه
 فتمريف لفظى ايضا او بيان معنى اللفظ ولو بالاصطلاح لفظى كما تقرر فى محله وان اريد به
 معنى مفهوم اللفظ فلان لم يكن كونه محصورا على الاسمى بل يجوز كونه حيث شذ حقيقيا وايضا
 يجوز التمرىف بالاعم عند بعض (قوله فيحرم من الميقات) اى ما هو ضرورى له ككون
 الاحرام من الميقات لا بعده فلا ينافى جوازه قبله (قوله فى الاشهر) اورد عليه ان الشرط
 هو كون اكثر الطواف فى الاشهر فقط واما الاحرام فلا يتقيد بها (قوله المثلة) بضم الميم
 قطع العضو (قوله لان المشرىكين) يعنى يتعرضون اليه بالغصب والاخذ ما لم يعلموا كونه هديا
 وعلمهم اليه انما يكون بذلك وذلك فى ارائل الاسلام فتند زوال هذه العلة يزول الحكم المذكور

وهو الاشهر فكان ثبوته بالضرورة فيزدفع بان دفاعها وليس هذا من باب خصوص السبب
 للفظ عام اذ لا عموم لفظه عليه السلام (قوله انما كره ايثاره) يلزم ان يكون ايثاره صلى الله
 تعالى عليه وسلم على التقليد مكروها بطريق التقص بالجريان الا ان يقال ان فعله تعليم
 لاصل الجواز كما في ثني غسل اعضاء الوضوء (قوله حل من احرامه) اي من احرام الحج والعمرة
 كما هو من شرط القران (قوله المكي) سواء كان موطنه في مكة او في اطرافها داخل الميقات
 (قوله وهذا في حق الافاق) وان كان في الاصل مكيًا لكن خرج الى بلد خارج المواقيت
 ككوفة (قوله القران افضل منه) تأخير هذا البيان الى هذا المقام ليعلم اولاد دليل الحكم
 من بيان مفهوم القران والتمتع والافراد ومن احكامها فلا يرد ان المناسب تصدير هذه
 المسئلة في اول الباب (قوله والحراسة في سبيل الله) كالغزاة الذين يحرسون بلاد المسلمين في
 البالي مع صلوتهم فيها **باب الجنبايات** (قوله والاحصار) المتبادر من
 ظاهر كون الاحصار من هذا لباب وليس كذلك (قوله غير ذلك) كعمية صيد لا يبلغ دما
 ولا صدقة مطلقة وهي نصف صاع (قوله بالغ) هذا القيد وان لم يوجد في اكثر الفقهاء
 لكنه لازم لان الصبي غير مكلف فلا يجب عليه شيء في جنابته خلافا للشافعي (قوله او
 حل) بالهمله الشيرج انما قيد البهمن بهما احترازا عن السمن والشحم كما في الزيلعي هذا
 عند كونهما مستعملين على قصد التطيب والا كما استعمالهما للدواء فلا شيء عليه اجماعا
 (قوله وان كان اقل) الظاهر رجوع الضمير الى كل واحد من المائيس والستر اورد هذا
 القيد بيانا لغائته تنقيح قوله كاملا والافسائي هذا الحكم بعينه في المن (قوله او حلق
 محاجه) ولو لم يكن مقدرا لاربع كما يقتضيه العطف فكان فيه جنابتين الحلق والحجامة
 فينبغي ان يفيد حلق المحاجم بالحجامة حتى ان حلق المحجامة ولم يعقب بالحجامة لا يجب الا
 الصدقة (قوله يجب اربعة دماء) وعند محمد دم واحد بناء على التداءخل ككف القطر
 فقوله فينقيد التداءخل اشارة الى الجواب عن دليل محمد رحمه الله فالاولى ان يشير الى خلافه
 ودليله كما في الزيلعي او يكتفي بقوله لان الغالب الى آخره او يشير في دليل المسئلة الاولى
 الى قضية التداءخل (قوله او افاض من عرفات قبل الامام) اي قبل الغروب والافان
 ابداً الامام يدفع بعد الغروب فافاض قبله بعد الغروب فلا شيء عليه (قوله او اربعة
 منه) هذا الترك انما يتصور بالخروج عن مكة (قوله او من بشهوة او قبل) اي بشهوة
 ايضا لا يخفى ان ظاهره مطلق يعني لبس بمشروط بالا نزال كما في الهداية هذا بخلاف لما
 صحح في الجامع الصغير من اشتراطه ليكون جاعا معنى كما قيل (قوله ولا يخفى ما في دالة
 اللفظ) لا يخفى ان هذا التكلف وارد عليه ايضا بل اولى ورودا واجب ايضا بان مثل هذه
 المسامحات اكثر من ان يحصى بناء على ظهور المراد فان الصليق للجمع لا يتصلوه معنى صحيح
 الا بمثل هذا المراد لا يخفى ان هذا لا بدفع التكليف بل يقويه اذ السائل لا ينكر دلالة اصلا
 بل انكاره وضوح دلالته عليه فالاولى انكار كونه تكلفا والاي لم ان يكون عبارته ايضا
 تكلفا (قوله الثاني) اجيب بانه معطوف على مقدار لان تقدير الكلام وان حلق في حل
 الحج او عمرة فعليه دم لا على معتررج من حل (قوله الثالث) اجيب عنه ايضا بان
 ناطف سائر الافعال الاتية دافعة لهذا التوهم ومعين للمعطوف عليه (قوله دم الملق ودم
 لتأخير الذبح) قبل هكذا في الهداية لكنه منسوب الى سهو القلم لان احد العيين بمجموع التقديم

وانتأخير والاخر دم القران والايلزم في كل تقديم لسك على آخر دمان ولا قائل به واعتمد
في هذا النسبة على ما وقع في الجامع الصغير لمحمد بن الحسن من مثل ما ذكر قال على القرى
بعد بيان هذه الرواية في الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجابا ويجب دم آخر
اجابا بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحصل الا بعد الذبح ويجب دم اخر عند
ابى حنيفة رحمه الله بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ
صاحب الهداية فلفظته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية انتهى
والحاصل ان الاصح وان كان في خلاف الهداية لكن لا يجوز حله على السهو بالكلية
اي محرم آخر قيل الواجب ابقاء المتن على اطلاقه ليستل ما حلق خلال كما في شرح
المجمع (قوله او صام) هذا من قبيل عطف الجملة على المفرد وليس بمسأؤل ولو اورد
بصفة الاسم كما في اخويه لم يرد هذا ثم ان هذا الصوم يجوز في اى موضع كان تبعا اولا
كانقل عن الجوهرة (قوله ولم يفترا) اى لا يلزم مفارقة الزوج عن زوجته عندنا (قوله
وان قتل محرم صيدا) هذا بظاهره بتناول صيد البحر ايضا ويذبح ان يتقيد بصيد البر
اذ البحر لا يحرم على المحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية (قوله اودل عليه قاتله)
ضمير دل راجع الى المحرم وخبر عليه الى الصيد وقاته مفعول دل (قوله ولا شئ في الصائل) ان لم
يمكن دفعه بغير القتل والافعله الجزاء كما في شرح المجمع (قوله او كان الصيد مستأنسا) اى
فعليه الجزاء (قوله وقال مالك) هذا للاشادة الى وجهه اتيان قوله او حاما بعد قوله مستأنسا
وتقيد حاما بمسرولا (قوله قلنا هو) الضمير الى الجاهم يعنى ان الجمال المذكور متوحش باصل
الخفاة والاستئناس عارض فلم يعتبر فقوله وانما لا يطير ليس جوابا لما ذكر بل مقدمة مطلوبة
في دليل مالك وهى ولا يمتنع بجانحه لبطوئه نهوضه كما في الهداية فلا يتوهم استدراك قوله
وانما لا يطير (قوله صد لان) هذا امر احتياطي والافعال في الهداية قالوا والواحد يكتفى
والثنى اولى لانه احوط وابعد من التلط ثم قال وقيل يعتبر الثنى فجعل مراد المصنف على
الاحتياط اولى من حله على اخذ القول الضعيف (قوله حتى خرج من حبر) فيه اشارة الى
انه لو لم يخرج من حبر الامتناع بان يرى ولم يبق له اثر لا يضمن كما في الزيلعي لكن يلزمه صدقة
للا لم ضد ابى يوسف (قوله وله عصرية) اى وله امكان واستعداد لان يصير صيدا (قوله
مذرة) بكسر الذال اجمدة فساد البيض (قوله يجب قيمتها) هكذا وقع بتأنيث الضمير لكن الصواب
تذكيره لرجوعه الى الصيد (قوله غير مفيد) قل هذا ممنوع لانه يرد مدم تعدد القيمة كما ذكره صدر
الشريعة ويمكن ان يقال وجه ايراده لاجراج الكلام على مخرج العادة اذ المملوكية يكون
مما ينشبه الناس غالبا فلا يعتبر المفهوم هنا (قوله وعليه قيمة اخرى) فتكرر الجزاء حيث ذاق الاولى ان
يشير اليد في المتن الا ان يقال ان الضمان لما لك معلوم في غير هذا الباب وانه ليس من مسائل
بحسنا بل ان يكون استطراد لدفع الوهم وتتميم البحث (قوله اى لا بصوم) قبل هذا يحتل
التصحيح اذ الواجب ان يكون التفسير موافقا للتفسير يعنى الواجب ان يقول اى لا بصوم الى آخره
ولا بعد ان يقال ان المصدر المبني للفاعل يجوز تفسيره بالمضارع كما قال في معنى اليبس ان الشئ
يكون على تقدير وذلك على تقدير آخر على ان تفسير الشئ بلازمه سائغ ليس بعزير (قوله
وانما قال ذبح الحلال) الظاهر انه هو الموعود من قوله وسبحي فائدة التقيد (قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم الحلال) بفتح الحاء المعجمة والقصر الرطب من الحشيش واختلاؤه قطعه والعصه قطع النجر

من باب ضرب كذا نقل من المغرب (قوله لبست من جلة الثبات) لانها لا تنو ولا تنبي
 (قوله وان قلت) فائدة هذا القيد لدفع توهم اختصاصه على نصف الصاع بقريضة
 ان اطلاقه في هذا الباب يختص عليه (قوله يقتل فلهذا ان اخذها من يده او ثوبه
 واما ان اخذها من الارض او من الغير فقتلها فلا شيء عليه (قوله يقتل غراب) يعني
 الذي يأكل الجيف ويخلطه لامطلقه (قوله وحداة) بكسر الحاء المهيالة وقبح الدال
 والهمزة طائر يصيد القار والجراد قيل هو الذي يقال له بالثرى دولكي (قوله وقيل المراد بالكلب)
 يعني وقع الكلب العقور بدل الذئب في بعض الروايات وبالعكس في آخر فقيل المراد بالكلب العقور
 هو الذئب توفيقا بين الروايتين ففيه اشارة الى انه اراد من الذئب هو الكلب العقور للتوفيق
 لعل وجه الترجيح زيادة شهرة حديث الكلب وزيادة رعاية شرائط الرواية فيدويه يندفع
 ما يورد من انه ان اكتفى باحدهما بقي بيان الآخر مهمل او يكون من الصيد المجازات لكن
 الاولى في وجه التوفيق ان يجعل كلاهما من قبيل ما ذكر بلا تأويل احدهما بالآخر كما فهم
 من الهداية نعم يمكن التعميم بزيادة عموم المجاز مثلا تأمل (قوله ان اخذه حلالا) اي ان اخذ المحرم
 حال كونه حلالا ضمن لان الاخذ حال الحل مباح فيملك لعدم بطلان احترامه بالاحرام (قوله
 والا فلا) اي ان اخذه حال كونه محرما فلا يضمن لانه لا يملك بالاخذ (قوله كشهود الطلاق)
 فانهم اذا رجعوا قبل الدخول يضمنوا نصف المهر فالأخذ كدعي النكاح والقاتل كشهوده
 في تقرير مدعيه فضمنوا النصف لتقرير فائدة صود من التشبيه بيان اصل التضمن فقط والا
 في المسبب الضمان في كل منهما مستقل واحد هما راجع على آخره بخلاف حال المشبه به
 (قوله لانه بالقتل جعل فعل) يعني ان مجرد اخذه ليس علة لضمانه بل خلاصه من الضمان
 باطلا لاقه الصيد مثلا يمكن مادام حيا في يده فاذا قتله جعل اخذه سببا للضمان (قوله علة العلة
 علة) لضماني القتل وعلة القتل الاخذ (قوله ما به دم على المفرد) وكذا الصدقة تعدد (قوله
 الابحواز المقات غير محرم) قبل هذا الاستثناء منقطع لان ما قبله حكم المفرد المحرم وما بعده
 ليس كذلك احرام واحد فيصيب دم واحد يعني المفرد والقارن يستويان في وحدة الاحرام
 فلا تأثير في تعدد الدم لكونه قارنا (قوله نقل الزيلعي) الغرض من النقل تفسير وتقييد لما أطلقه
 من ان وجوب الدمين انما هو قبل الوقوف وانما هو بالجماع بعده واما بعد الوقوف مطلقا
 سوى الجماع فدم واحد (قوله وهو متعدد) فيه اشارة الى انه ان كان القاتل ثمة او اربعة
 فعلى كل منهم جزاء كامل كما في قتل جماعة انسانا واحدا فقوله يثنى ومحرم ان مجرد بيان للتعدد
 لا القصر على التثنية (قوله وحرم ذبحه) فيلزم منه حرمة المذبوح ايضا لانه ثل ولغيره فقوله
 لا يحرم لم يذبحه نفي للحرمة فقط لا الحرمة فيلزمه التوبة لارتكابه المحرم (قوله لم يجرم)
 اي لا يلزم جزاؤه عليه ومثله زيادة الشعر والسمن في ضمانه قبل التكفير وعدمه بعده (قوله
 لان وصول الخلف) وهو جزاء اخراج الام كوصول نفس الام الى ما منها (قوله لا يجب
 عليه شيء) نقل عن الكمال خلافة وان فهم من الهداية كذا ومشي عليه صدر الشرعية
 قال السدي في مناسكه ومن جاوز ميقاته يقصد مكانا في الحل ثم بدله ان يدخل مكة ولم يرد
 نسكا حيث ذله ان يدخلها بغير احرام فالذي يفهم منه انه ان قصد قبل المقات دخول مكة
 ولم يرد الحج فعليه الاحرام وان قصد موضعا في الحل ثم بعد الوصول اليه قصد مكة بلا ارادة
 حجب فلا احرام عليه فيمكن بهذا المنقول دفع هذا الايراد على المصنف كاسيأتي منه (قوله)

بان ابتداء بالطواف (وكذا لو وقف بعرفة من غير طواف قدوم) قوله دخل مكة هذا بظاهره يختص بكون الدخول مرة وينبغي ان يشير الى انه لو كان مرارا فعلبه لكل دخول نسك حج او عمرة ودم مجاوزة (قوله وصح منه) يعني يسقط احد هذين الامرين ودم المجاوزة بلا احرام (قوله وحج عماليه) من الفرض او القضاء والتذرع والظاهر ان يم ولو تحمل اليها والى عمرة نذر او قضاء بل الى عمرة سنة او مستحبة كافي المناسك وقال زفر لا يصح يعني قال زفر لا يسقط ما لم عليه للدخول بالخروج والاحرام المذكور بل لا بد ان ينوي ما وجب عليه للدخول (قوله اعتبارا بما لزمه بسبب النذر) يعني عند تعدد النذر بالحج يتعدد الحج ولا يتداخل ولا يسقط بعضه ببعض بل يلزم لكل نذر حج مستقل حتى لو لم يسع عمره الى مجموعهم يجب ايضا باقيه كالنذر مائة حجة او اكثر ولم يسع عمره البعضها كتحسين فانه يوصى بقيتها فكذا لا يسقط ما لم عليه للدخول بلا احرام المذكور (قوله كما اذا تحولت السنة) فانه لا يغيره بالاتفاق عما لزمه الا بتبين النية والحاصل انه بدخول مكة وجب عليه حجة او عمرة وصار ذلك وينافي ذمته فلا يتأدى الابنية (قوله في وقته) وهو هذه السنة دون الثانية اذ الاولى كالمعيار لما لزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ويمتد لها بخلاف الثانية لانها ليست كذلك فيندفع ما اورد ان مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام ليس الا وجوب الاحرام باحد التمكن فقط فجميع السنين يستوى فيه والحاصل ان الدليل جار في السنة القابلة اذ لا يوجب اختصاصا في الاولى ولا يخفى ان هذا اولى مما يجاب من ان الميقات اوجب عليه احراما يؤدى افعاله في هذه السنة لافى السنة الاخرى فاذا احرم في عامه ذلك فقد استدرك ما هو واجب عليه في اوله واذا احرم في الثاني ليس مثله انتهى لانه يرد عليه انه بوجوبه ان لا يجوز في تلك السنة ايضا لان الميقات اوجب عليه افعالا يؤدى وقت الدخول فقط لافى هذه السنة مطلقا واعترض على اصل المطلوب ايضا بله يلزم على هذا جواز التداخُل في العبادات واجيب بمجوازه في العبادات التي لم يقصد لذاتها كصوم الاعتكاف مع صوم رمضان فالاحرام ليس مقصودا لذاته (قوله لانه يصير قاضيا) اورد عليه انه لا يفهم من المتن فينبى الاشارة اليه فيه لا يخفى ان ادلة المسائل ليس يملزم افهامها في المتن ولا خصوصية موجبة هنا (قوله قصر اولا) المراد بالقصر المطلق وانما اختاره تبعا للمجامع الصغير اولي بصير الحكم جاريا في المرأة لان التقصير عام في الرجل والمرأة (قوله ويحلل بافعال العمرة) اى من غير ان يتقلب احرامه احرام العمرة ❀ باب محرم احصر ❀ (قوله وفي الشرع منع الخوف او المرض) اورد عليه بله يلزم منه ان لا يكون مثل هلاك النفقة وموت محرم المرأة وزوجها من الاحصار وقد قرر كونهما من كافي التجنس والقبح ولا يبعد ان يقال انه ليس تعريف تام مساو بل ناقص اى تمهيدا لمقدار ما سيذكر في المسائل الآتية او هو لافراد المشهورى على انه يمكن ان يدرج في الخوف بتعميمه الى خوف هلاك النفس وخوف وقوع الفتنة مثلا (قوله جازله التحلل) قبل اشارته الى انه غير بين التحلل بالهدى والافعال اذا قدر اقول في هذه الاشارة خفاء لا يخفى (قوله يحجز عن الحج) هذا شروع الى احكام الحج عن الغير ابراده هنا تبعا لانه مع الاحصار لاتحادهما في معنى مطلق النع واما من جعله با مستقل فله نظر الى تخالفا بالنوع او هو مفصل اياه بحيث لا يسعه باب واحد (قوله فان كان لا يرمى زواله) فاذا زال بعد الاجحاج فلا يلزم ان يحج بنفسه كافي قاضيهما ونقل عن المحيط والمبسوط فلا يلتفت الى ما

فهم من اطلاق اكثر المتون كالكثر وصرح في النسخ من لزوم الحج مطلقا فيه اشارة الى انه
 اجمع وهو صحيح ثم عجز واستمر لا يميزه لغة الشرط كما نقل عن معراج الدراية (قوله واوصى بالحج
 عنه) هذه الوصية واجبة عند تأخير الحج عن عام الوجوب والا فلا لانه لم يؤخر بعد الايجاب
 كما في التجنس (قوله قطوع عنه رجل) وان كان وارثا بان يتفق من مال نفسه ولا يأخذ
 من مال الموصى لم يميزه وان وصل اليه ثواب الحج (قوله لانه متبرع) فيه اشارة انه لم يكن
 منهما امر بالحج وان اوهام استدراك المتن خلافا فيثبذ لافرق بينه وبين الاجنبي لكن المتبادر
 الاغلب صدور التبرع انما يوجد من المولود للوالدين ولهذا خص المسئلة له (قوله وعند محمد)
 صورة المسئلة على ما في الشريلا بان جلالة اربعة آلاف درهم اوصى ان يحج عنه ثلث وكان
 مقدار الحج الف درهم فدفعها الوصى الى من يحج عنه فصرق في الطريق قال ابو حنيفة رحمه الله
 يؤخذ ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرق ثانيا يؤخذ ثلث مرة اخرى هكذا وقال
 ابو يوسف يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلثمائة وثلاثة وثلاثون درهما وثلث فان سرق ثانيا
 لا يؤخذ من غير ما خرى وقال محمد اذا سرق الالف التي دفعها ولا بطلت الوصية وان بقي منها شيء
 يحج به لاخير كما في العناية انتهى (قوله اعتبار القسمة الوصى) هذا انما يلازم عند تعيين الوصى مقدار
 الحج واما اذا لم يعين وقال ليحج مني ثلث مال وبقى بعد المدفوع المستهلك شيء فالملازمة
 خفية (قوله لان محل نفاذ الوصية) هذا ايضا لا يلازم عند تعيين الوصى مقدارا من ماله (قوله
 ولم يسلم الى ذلك الوجه) بل ضيع بادائه الى من يضيعه فلا يجري قياس محمد الى قسمة الوصى
 اذ هو صاحب مال يتصرف كيف يشاء فلا يتدارك نضجه بخلاف الوصى (قوله لان ذلك
 المال قد ضاع) فكأنه لم يوجد في التركة ابتداء فلا تأثير له في المالبة حتى يعتبر دخوله في الثلث
 الاول كما هو قول ابى يوسف واما عدم ضمان الوصى المال المدفوع المستهلك فللمعسر والخرج
 (قوله لامن حيث مات) هذا ان بلغ ثلث ماله الاجحاج من بلده والا فحق حيث يبلغ استحقاقا
 كما نقل عن شروح الهداية والكثر وهذا ايضا ان لم يفسر الوصى والافتح تفسيره ولو كان محلا
 غيرهما كما في الزبلي (قوله ووجهه) اى وجه قولهما الاستحسان لعل هذا الاستحسان ليس بما قوى
 اثره والافيرج على القياس فيلزم رجحان قولهما على قوله (قوله قال عليه السلام اذا مات ابن آدم
 قيل عليه اللازم منه انقطاع العمل ولا يلزم منه بطلان المذمور الموجود من العمل اجيب بان
 هذا في حق الآخرة واما في حكم الدنيا فلا شك في دلالة على البطلان (قوله في طواف فرض
 جنبا) اى طواف هو فرض جنبا او حائضا او نفساء انما اكتفى بالاول اما لانها مهما
 مقايسة او دلالة او اعتبر التغليب او مثل عموم المجاز فيه (قوله يوم النحر) اى ايام النحر الثلاثة
 فلاضافة للاستغراق والعهود او لانه يراد باليوم مطلق الوقت لا النهار (قوله وتعين الحرم
 للكل) ولو تطوعا (قوله لافقيه) لكن الاولى فقراؤه الا ان يكون غيرهم اخوج كما نقل من
 الجوهرة (قوله ربط وغيرهما) متى شاء الى ما قبله محتساج الى تكلف وهو انه ان قدر لفظه
 يذبح في قوله وغيرهما فلا قرينة له بل الظاهر عطفه على يوم النحر او تقدير لفظ تعين وان
 لم يقدر ذلك بل عطف على ما ذكر او قدر تعين فلا يتعاقب بقوله متى شاء اجيب بانه من
 المساحات المبنية على ظهور المراد اختيارهما لتحقيق التنظير بين تعين يوم النحر وبين تعيين
 الحرم كما اخبر اليه السارح في تفسيره بقوله اى تعين يوم النحر وايضا اجيب بان هذا اذا
 تعين كون العالم في غيرهما تعين واما اذ قدر ما يناسبه كذبح فلا اعتساف كما في قوله ورجحنا

الحواجب والعبوات اى سكتنا وعلقتنا بنا وما باردا اى اسقيتها لا يخفى ان كلا منهما لا يدفع
 الاعتراض بالتكلف بل هما يأتان لوجه التكلف اذ المرض لا يدعى البطلان حتى يكونا
 دفعه له بل يدعى الجواز لكنه مع ركائمه وكل منهما واقع فيما ادعاه من الركائمه ولعل الاولى
 ان يقال ان تقدير ذبح في غيرهما مدلول بالسباق وهو قوله لنذبح الاخيرين وعدم جواز تقدير
 تعيين مدلول بالسباق وهو قوله متى شاء (قوله ولا يحلب لبنه) هذا عند قرب وقت الذبح والا
 يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرف بحاجه نفسه يتصدق بمثله او بغيره (قوله ليا كل
 الفقير) فقط فلا يأكل الغنى لعدم بلوغ الهدى محله واما فيما سبق من جواز اكل التطوع
 فقد دللنا على المحل فلا منافات ان هذه شهادة على النفي نقل عن الكمال بان هذا ليس بشئ
 لانها قامت على الاثبات حقيقة وهو رؤية الهلال قبل رؤية اهل الموقف ويمكن ان يقال انها
 وان كانت قائمة على الاثبات في الحقيقة لكنها قائمة على النفي في غرضهم والمضى فيما في غرضهم
 على ان الدليل يجوز ان يكون مجموع الامرين اعني ذلك مع قوله ولان الاحتراز الخ هذا وان
 لم يلزم كون التعليلين في التبادر دليلا مستقلا لكن لعلك ترشد اليه بما ذكر من قوله بخلاف
 ما اذا وقفوا يوم التوبة تأمل (قوله حتى لو احرمت بدونه لا يكون محرمة) قبل هذا سهو
 اذ يصح احرامها بلا اذن المولى الا انه يجوز له ان يحللها يمكن ان يراد من قوله لا يكون محرمة
 عدم احرامها الا بامره وباقية (كتاب الاضحية) (قوله وقور الاضحية اولئحانها
 بالحج بل بالزكوة ايضا في كون كل منهما عبادة مالية لازمة على النفي) (قوله لانه بذبح وقت الضحى)
 اى اشرف وقت ذبحها الضحى مطلقا ولو في غير المصر فيكون الاولى في غير المصر التأخير
 الى هذا الوقت كما فهم عن بعض الحواشي اوفى المصر التقديم فله وان جاز الى غروب
 اليوم الثالث كما سياتى لكن الاولى ذلك الوقت فالتسمية باشرف اوقاتها ويمكن
 ان يقال هو اول اوقاتها في الاغلب (قوله في يوم مخصوص) والمراد باليوم مطلق
 الوقت يشمل الذبح ليلًا كما قيل لكن لا يعد ان يقال انه وان جاز في الليل لكنه مع الكراهة
 فيمكن ان يخص التعريف بالكامل التحالى عن الكراهة فاليوم على هذا على حاله وظاهره
 (قوله وسببها) اوردها بانه تكرر بعد قوله في يوم مخصوص اقول يجوز ان لا يكون قوله عند
 وجود شرائطها الخ من ثمة التعريف كما في عبارة بعضهم (قوله وشرائطها) اى شرط كونها
 واجبة على وجه يكون تاركها آثما فاضحية المسافر والفقير ولو وجد قرينة لكنها ليست على
 الوجوب (قوله وسببها الوقت) فان قلت لو كان الوقت سببا لوجب على الفقير التحقق
 السبب في حقه قلت كونه سببا موقوف على خارج وهو اليسار وهو منتف في حقه ثم اضافة
 السبب الى الاضحية من اضافة السبب الى حكمه كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد (قوله
 وركنها) المناسب تقديم الركن الا انه نظر الى تقدم الشرط والسبب وجودا (قوله وهو مروي
 عن جابر رضى الله عنه) فان قيل تقديم الحديث على القياس انما يجوز عند كون راويه معروفا
 بالرواية والفقه وجابر رضى الله عنه وان كان معروفا بالرواية لكنه ليس بمعروف بالفقاهة
 فيلزم تقدم القياس قلنا هذا وان كان كما ذكرت عندنا لكن قيل ايضا المعروف من اصحابنا
 كناية كون الراوى معروفا بالرواية فقط كما هو مذهب الكرخي ويؤيده قبول عمر رضى الله عنه
 حديث غرة الجنين مع مخالفة القياس عن لم يعرف بانقعه كما تقر في الاصول على انه يجوز كونه
 فقيها ومجتهدا ولا يلزم من عدم علمنا عدم الملوحة مطلقا (قوله ولا نص في الشاة) ولم يبين

بطريق القياس على البقرة لانتفاء شرطه وهو ان لا يكون حكم الاصل معدولا به عن سنن
 القياس (قوله لغوات وصف القرية في البعض) اذ ما اصاب الى المراته هو الثمن وهو اقل من السبع
 (قوله وعدم تجزئ هذا الفعل) يعني بالنسبة الى القياس واما التجزئ بحسب السبع فخص
 جابر فان قبل نص جابر اتم ايدل على السبع وما ذكر من نحو جواز الستة يلزم ان يكون ثابتا بالقياس
 وقد ذكرت آنفا بفقد شرطه هنا قلنا نص جابر دل على السبع بعبارة على نحو الستة بدلالته
 كما لا يخفى (قوله اشتراه) رجوع للمضمر الى البدنة بتأويل الحيوان ويمكن ان يقال ان تذكر
 المضمرات وكذا اسم الاشارات وتأنيثها امر اعتباري وكذا تأنيثها وجمعها كما ذكر البيضاوي
 في سورة البقرة (قوله وتب كونه) قبل ينبغي ان يقال والاحسن كون الاشتراك قبل الشراء
 لان عبارته توهم ثبوته بالنسبة وليس كذلك كما يدل عليه عبارة الاصل والهداية والمبسوط
 (قوله بعد عن الخلاف) اذ روى عن ابي حنيفة وفي غيره الفرضية كما في قاضيهما (ن) قوله
 وفي الجوامع) مصنفه ابو يوسف كما نقل عن الغاية (قوله ووجه الوجوب قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم) فان قيل ان هذا الحديث خبر واحد فكيف يثبت به الوجوب قلنا عند استجماع
 شرائط الراوي كالعادلة والضبط يوجب الاحاد غلبة النظم فيجب العمل به (قوله مقيم
 فلا تجب على الحاج المسافر) دون المكي وقيل على المكي ايضا اذا كان محرما (قوله اى لا تجب
 عليه لا لاداء الصغار) وفي رواية عن ابي حنيفة تجب عليه ان يضحي من طفله كصدقة الفطر
 (قوله رأس يمونه ويلى عليه) من ماله مونا اذا احتل مؤنته وقام بكفاليته كذا في الصحاح ويلى
 عليه من الولاية (قوله ويذبح بما يلقى) فلا يجوز التصديق لان الواجب هو الازالة وقد وجد
 واما التصديق فتبرع من مال الصبي وضرب محض له ولا يملكه احد (قوله وفي الكافي) والمفتي به
 من التخصيص عدم الوجوب كما نقل عن مواهب الرحمن وقال في الاشياء والتأثير العمد عليه
 الوجوب قلت وهو الاوفق لما ذكر في قاضيهما من لزوم اخذ الفقه اذ صاحب الهداية افقه
 صاحب من الكثر كما في طبقات العلماء لكن قال في التارخاية في ظاهر الرواية لا يجب على الاب
 والوصى ان يضحي من ماله وفي شرح المجمع بعد نقل قول صاحب الهداية وذكر في الاصل
 والكافي انها لا يجوز (قوله وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه) هذا على رواية الوجوب
 ومعنى ترتب الوجوب بمال الصبي في حق الاضحية كترتبها بعشر الخارج فيندفع ما يقال من
 ان الطفل لما لم يكن مكلفا بالشرائع لا معنى لوجوب الاضحية عليه كذا قيل وايضا ان هذا
 اليراد على القول بالوجوب شبهه لان يكون قولنا بالرى في مقابلة النص (قوله اعلم ان ايام النحر
 ثلاثة) الفرض منه بيان ايام التضحية وهي ايام النحر وبيان الفرق بينها وبين ايام التشريق
 واشارة الى خلاف الشافعي اذ عنده ايام التضحية اربعة العاشر من ذى الحجة وثلاثة ايام بعدها
 الى وقت العصر من يوم الرابع (قوله واطام التشريق ايضا ثلاثة) ان اريد من ايام التشريق
 ما هو عند الامام فهو اثنتان يوم عرفة ويوم عيد وان اريد ما هو عند الامام من فحسة ويعلم انه ما
 في قوله اولها نحر والجواب يعلم من باب العبدية (قوله والتضحية فيها افضل) اما ان يراد من
 التضحية تضحية التصديق في ايام النحر او بعدها والجميع ليس يجازي تضحية الضئ فيها اذا
 وجب فكيف يجوز التصديق فيها مفضولا وقد فهم ذلك من قوله افضل من التصديق
 ولو اعتبر ذلك بعد مرور ايامها فمع خلفائه ايضا لا يتم قوله والتصديق تطوع اذ هو واجب
 حيث ذكرنا في وايضا ان اريد ان تضحية الفقير فيها افضل من التصديق بالثمن فيها فالتضحية

حيث أنه متعبد بالثمن لبس بيجاز وان اريد افضل من التصديق بعدها فالتصدق بالثمن لبس
يتطوع نعم تضعبه الفقير افضل لما فيه من الجمع بين التقرب ببارقة الدم والتصدق كما نقل
عن المبسوط (قوله ناذر) فاعل تصديق (قوله تصديق بيمينها) فلو كان العين المشتري لها
موجودا فجواز تصديقها يفهم بالاولى (قوله وصح الجاه) وهي التي لا قرن لها سواء كان
خاتمة او مكسورة كما في المبسوط وقال قاضيان والتبيين وقال في البداية فان بلغ الكسر
المساش لا يهرىء والمساش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين انتهى كذا ذكر وقال ايضا
في منح الغفار الجاه التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق بمقصود وكذا مكسورة القرن بل هو
اولى لقائنا (قوله الجذع من الضأن) هذا انما يجوز اذا كانت عظمية بحيث لو خلط بالنسابة
يشبه على الناظرين من بعيد ككفا في النخ (قوله ويؤكل) من الابل (قوله لان الجاهات
ثلاث) لما روي انه عليه السلام قال بعد انتهى عن الانذار كلوا واطعموا وادخروا وفي رواية
مسلم كلوا وتزودوا وادخروا ولقوله تعالى واطعموا القانع والمعتر) اي السائل والمعرض للسؤال
هذا اذا لم تكن نذرا والا فلا يأكل نفسه ولا يأكل الاغنياء سواء كان الناذر غنيا او فقيرا
وليس للتصدق ان يأكل من صدقته ولان يأكل الاغنياء كافي المتع (قوله لانه قربة الى آخره)
يعني ان ذبح الكبش جائز في اصله لكونه من اهل الزكوة وبيع في وصفه لعدم كونه من اهل القربة
وذبح الجوسى فيجوز في ذاته لعدم كونه من اهلها ومن هذا كره في الاول وحرم في الثاني وقد
علمت مما ذكر ان قوله والقربة حصلت لبس على ما ينبغي اذ القربة لا تلازم الكراهة نعم فرق
بين ما حصلت بالاثابة وبين ما لا يكرن كذلك (قوله او يبدله بما يتدفع به باقيا) او بشرى به
سببا من هذه الاشياء لان البذل حكم المبدل (قوله تصديق بيمينه) هذا يفيد صحة البيع مع
الكراهة هذا قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف رجهم الله بيع الاضحية او جلد ها او لحمها
باطل لانه بمنزلة الوقف كما في النخ (قوله غلطا) بكسر اللام (قوله وذبح كل شاة صاحبه)
اي شاة الاضحية بغيره المقام كافي الكثرة والافتكون مضمونة عليه (قوله لانه وكل فيما فعل)
فعلم منه انه اذا ذبح اضحية الغير ناويا عن مالكها بغير امره جاز ولا ضمان عليه كما نقل
عن منية المفتي ثم ان مضمون هذا الكلام قد فهم من قوله فصار المالك الى قوله اذا ناله دلالة
فالاولى ان يقال فاذا غلطا بالغاء التغير يعبء بدل الواو ويترك هذا التحليل كما لا ينبغي (قوله
وان تشاحا) من السخ والمراد هنا الخصومة اقول الى آخره واجب ايضا بان هاذ كره
صدر السريعة ذكره الزاهدى وعزاء الى قاضيهان اورد عليه بانه وان سلم ان مقدمات الذبح
قد بعد غصبا لاشك انه لا يتقرر قبل الذبح لان بعض المقدمات كشد الرجل مثلا يجوز ان
يكون للحفظ الواجب على المودع انتهى يرد عليه يفهم منه ان بعض المقدمات لا يجوز ان
يكون للحفظ ولا شك ان هذه كاف في وجود الغصب وان قصده ودلالة حاله بل صراحة
لسانه مناف للجواز المذكور (قوله ولا يحصل به اذالة اليد المحقة) اورد عليه ان بمجرد انكار
المودع يوجد الغصب الذى ركنه ازالة اليد المحقة بلا تصرف فيه فاذا وجد في ذلك ففما
نحن فيه اولى فقبل الصواب في الجواب ان مقدمات الشيء قد تكون من الشيء كما في حرمة دوايح
الوطئ على المستكف لكونها في معنى الوطئ والاراد والجواب منظور فيها اما الاول ان وجود
ازالة اليد المحقة في صورة الانكار بعد الطلب ظاهر اذ بانكاره ازال يده وفيما نحن فيه مذ وجد
في يد المودع الوديعه باقيا على حالها الى احداث الاستهلاك وهذا انما يظهر بالذبح لا قبله الا يرى

ان خلى سبيله بعد الشد والاضجاع فيكون باقيا وديعة على حالهما وفي صورة الانتكار ليس
 كذلك بل يضمن ان هلك بعد ذلك واما الثاني فالحكم بكن تلك المقدمة كلية لا يثبت هذا الحكم
 وقد اورد به بلفظ قد التقليلية حيث قال مقدمتا ت الشيء قد تكون على ان الغصب في صورة
 الغصب يجوز ان يكون من مقدمات الذبح ايضا ﴿ كتاب الصيد ﴾ (قوله اورد
 ههنا لذكره) في كتاب الحج والاتحاد غايته مع غاية الاضحية وهو اكل اللحم والاتحاد مباديهما
 وهو التسمية والاتحادهما في الاحتياج الى الزكوة ولو بالتبوع (قوله ويسمى الظاهر) انه بحسب
 اللغة ايضا من باب تسمية المفعول بالمصدر حيث ذكر ان لا يذكر معناه الشرعي متنا وشرحا
 الا ان يقال لم يذكره لانفهامه بما ذكره من قوله ويشترط لما يؤكل الى آخره ويحتمل ان يكون معناه
 الشرعي كما يؤيد ما في البرازية من انه اى الصيد الحيوان النوحش من الآدمي ما كوله اولا
 (قوله المصيد) ثلاث على وزن مكيل كضرب الامير للدراهم المضروبة (قوله يجعل بكل
 ذى ناب) يعنى اذا لم يوجد من قبل النحر مانع والافقد علمت في محله ان صيد الحرم وصيد
 الحرم حرام وقال في البرازية انه مباح الا اذا كان للتلهى او يأخذه حرفة لكن نقل عن
 البرازية وخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء ان جميع انواع الكسب في الاباحة على
 السواء هو الصحيح فالتوفيق ان يجعل من قبيل عام خص منه البعض او يقدر قيد في الاخير
 بان يقال عند عدم مانع موجب لعدم الاباحة فعلى هذا يحرم عند اتخاذ حرفة كصيد
 السمك وهو المناسب لما اختار في البحر من تسوية الحرفة مع التلهى في الحرفة وقوله ماهر الصحيح
 وهو المختار عند البعض (قوله امور) هي خمسة عشر منارة اليها في عبارة المصنف مبسطة
 في البرازية وبعض حواشي صدر الشريعة (قوله فان ثبتا منها ليس بشرط في جواز
 صيده) اى عند خلياته على طبيعته ولم يعرض ما يحمله حراما كالاحرام والحرم فيندفع ما يقال
 من انه ان اريد به جواز الاصطياد فالصيد في الحرم وفي الاحرام ليس يجازى وان اراد حل
 الانتفاع بجلده مثلا فالتسمية والجرح وكون الجرح معلما شرط لطهارة جلده كما في آخر
 الباب (قوله مكليين) التكلب اغراء السبع على الصيد كما في الجوهره او التعليم والتأديب
 كما في الزيلعي (قوله ما كوله) مستدرك بما قدمه من قوله ويشترط لما يؤكل (قوله الا
 اذا كن الفهد) اى مثلا والافق هو الكلب اذا اعتاد ذلك حكمه مثل ذلك كما دل عليه عموم
 علمه من قوله فانها حقيقة ولذا قال الزيلعي وكذا الكلب الى آخره فتخصيص الفهد لسبوع
 العادة منه فلا يثبوتهم انه يعلم مفهومه ما اذا كن غير الفهد لا يؤكل لان من شرط مفهوم
 المخالف ان لا يخرج مخرج العادة وقد اخرج هنا مخرجه كما عرفت (قوله ورجوع البازي)
 اى ثلث مرات كما في الكلب فيكون قيد المعطوف عليه قيد المعطوف ويمكن ان يكتفى
 بالاجابة الواحدة لانه الحرف يغفر بخلاف الكلب وهو المتبادر من اطلاق لفظه كما في الزيلعي
 (قوله ولا يؤكل الاولى) فلا يؤكل بالغاء الفرعية بدل الواو لثلا يرد عليه ان اريد من هذا
 الاكل الاكل بعد تركه قلنا فبستدرك ما سيدكره ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب الى آخره
 والا فبستدرك هذا الكلام بما فهم مما تقدم من قوله ويعلم الملع (قوله وعدم القعود عن طلبه)
 ولونائبه (قوله متحاشيا بسهمه) كذا طاعة الكسب فالظاهر من اتفاقهم في التعبير ان حله
 السهم شرط لهذا الحكم والذي يخطر بالبال انه لو لم يتحاشا بالسهم لكن علم جزما كونه مجروحا
 بالسهم ومسقط عنه السهم ان يكون حكمه مثل ما ذكر لكن لم تقف عليه فليست (قوله)

فان لم يقعد عن طلبه فالمدار هو الطلب وعدمه كما في عامة الفقهية لكن المصريح في فاضلخان
والمشار في الهداية كون المدار التوارى وعدمه يعنى شرط المحل عدم التوارى عن بصره
(قوله او بندقه ثقيلة الى آخره) هي طينة مدورة يرى بها كما تقتل عن المستصفي واما الرصاص
الذى يرى بالآلة معبرة عنها بالتركة يتوفك فيعمل ما قبل به على ما وقع في فتاوى شيخ الاسلام
مولانا علي افندي فلعل معناه ما وقع في جنائات البرازية لان النار تعمل في الحيوان عمل الزكوة
حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق العروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال بها
الدم لما نقل عن الكفاية انها تعمل على الحديد حتى انها ان وقعت في المذبح فقطعت ما يجب
قطعه في الزكوة وسال الدم حل وان انجمد ولم يسال الدم لا يحمل ومثله يفهم من التاتارخانية
ولاشك في عمل النار مما يقتل بهذه الآلة واما جعل مبنى هذه الفتوى قول الهداية واذا سمي
الرجل عند الرمي اصكلا ما اصاب اذا جرح السهم فان لانه داخعا بالرعي الخ كما فعل شيخ
الاسلام عطاء الله افندي في فتاواه فليس يصحح بل هو دليل لمن ذهب على خلافه كما قاله قال
البعض في رسالته المعمولة لذلك بعد قال من شروط حل الصيد الجرح لتحقيق معنى الزكوة كذا
في الهداية لما روى عنه عليه السلام انه قال اذا رميت فسميت فحرق فكل وان لم تحرق فلا تكل
ولا يؤكل من المعراض الا ما ذكبت ولان كل من البندقية الامن ذكيت وما ذكره يظهر وجهه
ما ذكر في فتاوى ابن نجيم انه لا يحمل صيد بندق الرصاصى انتهى وهو انه لاحد لها فلا يحصل
بها الجرح بالمبنى المتبر في حل الصيد على ما مر ومنعه سفسة للحس كيف لا والرصاص
لو اتخذ منه سكن لا يتصور به القطع انتهى وقد علمت بما ذكر ان تعلق الجبل بما قبل بالرصاص
انما هو ليكون مقتوله مقتولا بالنار والبندقية في الحديث لبس كذلك ويمكن ان ما نقل عن ابن النجيم
يحموز ان لا يكون ما يرى بالآلة المعروفة المعهودة بان يرى بالآلة لا تكون فيها عمل النار (قوله
ذات حدة) اى ولو كان ذات حدة الا اذا علم خرقه بحدته فيعمل كما يفهم من فاضلخان (قوله
كافي الحديث) وهو حديث عدى بن حاتم فيما سبق اورده لدفع ما يتوهم من ان القتل يحتمل ان
يكون بالرعي ايضا فاوجه ترجيح هذا الاحتمال (قوله لامتناع الاحتراز) اى امتناع احتراز
الصيد عن الوقوع على الارض (قوله ثم اخرا كلا) المتبادر من لفظ ثم انه ان مكث طويلا بعد
قتل الصيد الاول حل الثاني ولبس كذلك اذ لا يجوز حيثئذ كاسل عن التبيين والهداية فللفظ
ثم مصروف عن ظاهره ثم يفهم من هذه المسئلة دلالة انه لو لم يقتل الاول بل اخطأ ثم عرض
له صيد آخر فقتله يحل. (قوله بخلاف ذبح الشاتين) الفرق بين الصورتين على ما في النسخ
امكان اتعيين وعدمه (قوله ما بين من الحى) اى تفرق من الحى سواء كان حقة او حكما
وهو مقدار يتصور فيه الحيوية كايأتى (قوله فان كله) اى فرقني الصيد ولو طرف قلبه يؤكل
(قوله بخلاف ما اذا كان الثلثان) فان في هذه للصورة لا يؤكل الثلث لليلة التي ذكر (قوله
وبه يظهر لم غير نجس العين) هذا يخالف لما صححه المصنف في كتاب الطهارة من عدم
طهارته وهو وان كان موافقا لتصحيح الهداية والجنس لكنه مخالف لتصحيح الاكثر كالا لاسرار
والكفاية والتبيين وفي الخلاصة وهو المختار وفي المراجع وهو قول المحققين واختاره في الثانية
وفي بعض الشروح انه قول اكثر المشايخ كافي النسخ ونقل عن مواهب الرحمن ان اصبح ما يفتى به
انه لا يظهر لحمه واما صاحب الكثرة فصحيح في الكا في نجاسته واختاره في الكثر طهارته
﴿ كتاب الذبايح ﴾ (قوله ويدخل المتزدية والنطيحة) المتزدية من تردى في البر

اذا سقط او من جبل فانت والتطحية هي التي ضربت بالقرن فانت منه فادته اشارة الى ان
الذبيحة بمجرد مفهومها تناول الى ما لا يحل ويظهر بل يحتاج فيه الى الزكاة فيكون ايضا
تمهيدا لقوله الاكثي فيندفع ما اورد به كلام لا طائل تحته فانه لا يحتاج الى ادخال المتردية فان
قرله الزكاة تحل الماء كقول بين ان المتردية لا تحل انتهى على انه من قبيل اغناء الثاني من الاول
(قوله والزكاة تحل الماء كقول) اي تحل الماء كقول حلالا فالما كقول قبل الزكاة لبس بحلال
الاكل فلا يتوهم من انه لا يدل هذا الكلام على ان كل حلال الاكل بالزكاة اذ الموجبة الكلية
لا تنعكس كنفسها فالاول والحل في الماء كقول بالزكاة (قوله تظهر غير نجس العين) تناول على
لجه وقد صرفته انفا (قوله ما بين البية) هي بفتح اللام والباء المشددة رأس الصدر (قوله لان
ما بين البية والحية) بيان لعله الحديث لا دليل مستقل على اصل المطلوب فلا يرد عليه ما ذكره
الزيلي من انه لا يوجد فوق العقدة الحلقوم والمرئ واصحابنا وان اشترطوا قطع الاكثر
فلا بد من قطع احدهما عند الكل وان لم يبق شيء من عقدة الحلقوم بما يلي الرأس لم يحصل
قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع انتهى لان هذا رأى في مقابلة النص فطريق ما شرطوا
الى الحديث يقتضي عدم انتهائهما واحدهما فوق العقدة كما نقل الزيلي عن الرستغني ان
اكثر الادواج موجود فيها (قوله الود جان عرفان عظيمان) في جانب قدم العنق بينهما
الحلقوم والمرئ نقل عن روضة الناطق (قوله الادواج) اي الاربع المذكورة تعليقا (قوله
فانهما من مدى الحيشة) المدى سكن القصاب كما نقل عن المغرب (قوله حلالا) فلا يحل
لومحرم (قوله خارج الحرم) فلا يحل لوفى داخله ولو لم يكن محرما او كان كائيا كما نقل من التبيين
فالاول ان يقال كون الذابح مسلما او كائيا موجودين خارج الحرم (قوله ان كان صيدا) فلو لم يكن
صيدا يحل مطلقا (قوله لانه يدعى التوحيد) يعني مجرد دعواه الظاهري وان كانت مخالفة
لباطنه الاحتقادي كاف في الحل كما سبق فلا يقيد بان هذا اذا كان الكافي لا يستند المسح
اكتها اما اذا اعتقد انها كالجوسي لا يحل كافي المستصفي واما اذا سمع صوته ذكر اسم المسبح
مثلا فسيحل من قوله وحرمت مع اسمه غيره (قوله ولو كان الذابح مجنوناً) اورد عليه بان الجنون
مناف للتسل فكيف يتصور ذلك فأجيب بان المراد من المجنون المعنوي ولا يبعد ان يقال يجوز
ان يكون الجنون مراتب متفاوتة بحسب القوة والضعف ففي بعض مراتب يجوز تعقل ايسر
الاشياء كالتمسكة (قوله من فرى الادواج) الفرى بفتح الفاء وسكون الراء القطع كذا في الافصاح
(قوله لا يقر عليه) من القرار بل يرجع على الاسلام او يقتل (قوله نحو بسم الله واسم فلان)
هذا ان جر المعطوف والاففي الرفع يحل مطلقا لانه مبتدأ وفي النص مختلف لعله لاحتمال
البعطف على محل البعد لكن الاتفاق على الكراهة ككافي النج (قوله لانه اهل به لغير الله)
وقد قال تعالى وما اهل به لغير الله (قوله يحرم) قبل هذه الذبيحة ليست بميتة والا يصير
الرجل كافرا اجيب بمنع الملازمة بان الكفر امر باطني والحكم به صعب فيقول نقل عن شرح
المقدس (قوله قبل التسمية والاضجاع) واما بعدهما فمكروه كافي الذخيرة (قوله ولي باللاغ)
اي شهدى بالسالة ففقه التفات (قوله منقول عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه) قال الزيلي
وما تداولته الالسن عند الذبائح وهو قولهم بسم الله والله اكبر منقول عن النبي عليه الصلوة
والسلام وعن علي وابن عباس مثله انتهى فيعلم انه مستحب بالامرية كما نقل عن الذخيرة نقل
عن البقال لكن اختير في التاتارخانية استحب ترك الواو وكراهته ابراه نقل عن البقال ايضا

فعل في نسخة الناقل خطأ ويقتل مثله ايضا عن الحلواني معلل بان الواو يقطع فور التسمية واختاره
 في تنوير الابصار لا يخفى في ظهور رجحان اختيار المصنف بعد الاثر المذكور على ان قوله انه
 يقطع فور التسمية غير معلوم بل العطف يوجب المجامعة والالتحادية المناسبة للغور وعدمه
 يوجب الابتدائية الاستقلالية المناسبة للتراسي بحسب المعنى وان كان خلافه ما يحسب اللفظ
 (قوله ندب البحر الابل) انفرق بين البحر والذبح الاول في اسفل العنق والثاني ما في اعلاه (قوله
 فلو افتته السنة المتوارثة) فان قبل الدليل يقتضى السنة والمطلوب الذبيحة قلنا قد يطلق
 الذب كالمسح على ما يتناول السنة فعمل المراد به هذا ذلك كما عبر في الكثر بالسدية (قوله
 في البحر) اى فيما يتدب فيه البحر وهو الابل فكذلك قوله وفيهما اى البقر والغنم (قوله وهى
 لمعنى في غيره) اشار الورد مالك رحمه الله تعالى اذ عنده لا يحل بلا ضرورة يعنى ان المقصود
 وهو سيلان الدم وقطع اكثر الاوداج حاصل في المخالفة المذكورة فلا يكون القبح الحاصل
 من المخالفة قبيحا لمعنى في نفسه حتى يحرم بل لمعنى في غيره فيحل وان كره (قوله جرح نعم) كالغنم
 والقر والابل (قوله وحش) بان ند على اهله وصاروحشا (قوله في الثاني) التوحش والساقط
 (قوله اذ ادت) اى قر (قوله والصيل) بكسر الصاد الذى يهجم من الهجوم (قوله لا يتذكر
 جنين) سواء تم خلقه اولا عند ابي يوسف ومحمد محل عند تمام خلقه (قوله والبغل) لانه
 من نسل الجمار والجمار ورد في حرمة لحمه حديث صحيح لكن هذا عند كون امه حمارا والافى
 كونها بقرة يؤكل بلا خلاف وفرس على خلاف في الخليل لان الغنم الام فيما تولد من ما كوله وغير
 ما كوله (قوله والجر الاهلية فكذلك لبنها وشحمها) واختلف في شحمها والصحيح الاباحة في
 غير وجه الاكل (قوله قيل كراهة الخيل) المفهوم من هذا البيان في الشرح ترجيح جانب الكراهة
 التزهية واختياره في المتن صريح في الحرمة ان لم يتناول عدم الحل على الكراهة التحريمية
 (قوله على ان نسقه يقتضى في الظاهر المساواة) بين الخيل وبين ما عطف عليه في عدم الحل مع
 ان التفاوت ظاهر في نفس الامر (قوله وحكى عن عبد الرحيم) فان قيل الرويا لبس من اسباب
 العلم عند الفقهاء ما قول نعم في الازاميات والقطعات على الاستقلال والافى غيرهما فلم يمنع السبية
 مطلقا وان مجيئها هنا لبس لاثبات المسئلة ابتداء بل لتأييد التثنية اتهام وقد قيل بحجة
 الرويا عند عدم مخالفتها لظاهر الشرع ويسا عدها الدليل في الجملة (قوله ومال اليه
 صاحب الهداية) وقال في التاتارخانية وهو الصحيح قيل لان ابا يوسف سأل ابا حنيفة اذا قلت
 في شئ اكرهه فارأيت قال التحريم لعل هذا باعث ترجيح المصنف جانب التحريمية
 فالاولى ان يضمن في الشرح هذا او مثله او يقال بدل مال اليه وتصحيح صاحب الهداية
 اذ الظاهر في عبارته هو الصحيح لا الميل يظهر لمن يرجع (قوله لا بأس بلبسه) المناسب لكون
 السور طاهرا وظاهر الرواية وصحها كون اللبن كذا اذ سور كل شئ تابع الى لسانه ولعابه
 تابع الى لحمه فالبن كذلك في تولد ههنا من اللحم (قوله والقدا ف) في مختصر القاموس
 القدا ف كتراب غرائب القيط والنسر الكبير الريش (قوله بلا سبب) اى بلا سبب
 معروف سواء كان من الانسان اولا (قوله ثم يعلو فظهر) الظاهر منه كون العلو
 والظهور شرطاً وكون ذلك مطلقا وقد وقع في شرح المجمع نقلا عن الحقايق بان السمك
 الميت اذا وجد نصفه او اكثره في الماء وطرف آخره في الارض لا يؤكل ووقع
 في البرازية وكذا نقل عن الذخيرة انه اذا كان بطن السمك عند العلو والظهر من فوق الماء
 لم يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه لبس بطاف فالمفهوم من الاول مجرد

الموت في الماء كاف في الطاقية والمعلوم من الثاني ان العلو والظهور لا يكفي فيها بل يكون عند قسم خاصة كما لا يخفى فلي تأمل (قوله يجعل اكل ما بين وما بين) يعني لو قطعت من سمكة قطعة وهي حبة اكلت القطعة والبقية اذ هما ميتان اكلان (قوله والحديث) لعله هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتان فالحسم والجراد واما الدمان فالكبد والطحال (قوله يؤكل في رواية) وهو قول محمد وبه يفتى وعليه المشايخ كما نقل عن منية المفتي (قوله الجريث) وهو السمك السواد (قوله المارماهي) وهو الذي في صورة الحبة (قوله سئل على رضى الله عنه) فان قيل القياس ان لا يؤكل الميت بلا سبب كالسمك ومذهب الصحابي فيما يخالف القياس لا يكون حجة قلنا يجوز ان يكون حديثا موقوفا ولو سلم فعند بعض علمائنا يجب تقليد مطلقا على ان كون هذا من قبيل ما يدرك بالقياس ليس بمعلوم ككونه مخالفا للقياس (قوله وهذا عن فصاحته) لعل وجه الفصاحة هو انه من تجنيس محرف من الجناس اللفظي هو من الصنائع البدعية لان الظاهر ان الاول امر من الاكل والثاني تأكيد معنى وهما متغايران في نوع الحروف وعددها وترتيبهما مع تخالف الهيئة اذ اللام في الاول ساكن وفي الثاني منسوب والمشدد في حكم المخفف هنا كقولهم البدعة شرك الشرك ويمكن ان يوجد فيه تجنيسا خطيا لتوافق اللفظين في انكابة كقولهم غرك غرك فصار قصارى ذلك ذلك فاخش فاخش فلك فلك تهدي بهذا لان المقصود منهما الاستبدال اورد عليه انه مخالف لما سبق من ان الزكاة هو الميرة للدم التخص من اللحم الطاهر واجيب هذا اذا كان في البدن دم نجس اما اذا كان جميع الدماء الكائنة في البدن منخولة الى طبيعة اللحم (قوله فوق الذبح) في هذه الحالة لا يحتاج الى انهار الدم وتميز اللحم منه فتدبر ويمكن ان يقال كونها ميرة عند اختلاط الدم من اللحم واما عند عدمه فلا احتياج الى الزكاة للعلم بعدم اختلاط الدم باللحم ﴿كتاب الجهاد﴾ (فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم) اعلم ان في قوله فرض كفارة بدأر بعبء امور كونه فرضا وكونه على الكفارة وافترضه وان لم يبدأنا وكونه مطلقا فالشارح الفاضل لما اراد ان يستدل على هذه الامور صراحة او ضمنا بما بعد قوله ثم امر بالقتال مطلقا مهد اولا هذه المقدمات الاربع لدفع ما يكاد ان يرد على الادلة المسوقة للطالب الاربعة بحسب كل من تلك المقدمات فقال فان الرسول الخ فوجه الدفع ان هذه الاحكام مختصة باول النبوة على ما يستدعيه مراتبه عليه السلام كما يشير اليه آياته بلفظ ثم المنجي عن الترخي والترتيب واما فيما بعده فذلك النصوص اما منسوخة او مألولة وبما قرر ين دفع ما يوهوم ان المقصود هو ما بعد قوله ثم امر بالقتال واما ما قبله ليس يفيد في المقام بل مضرة (قوله بالواقع من الطرق المستحسنة) لعل وجه كون الدعوة بتلك الطرق في هذه الآية ما ذكره المحقق الشريف في حاشية البحر يد وغيره في بعض الحواشي المنطقية من ان هذه الآية متضمنة بالصناعات الخمس المشهورة في المنطق فكل صناعة نوع من تلك الطرق يؤتى كل بحسب اقتضاء الحال (قوله مطلقا في الازمان كلها) لعل وجه استفادة جميع الازمان والا ما كن من تلك النصوص كون كل منها مطلقا والمطلق يجري على اطلاقه يعني بلا تقييد بشئ كما يشير اليه قوله مطاعة او يكون القضية الحاصلة في مضمون كل منها ضرورية مطلقة وذا يستوعب الجميع كما تقرر في محله فان قيل يجوز ان يراد من هذه النصوص بعض الازمان وعند الابتداء منهم بشهادة بعض النصوص السابقة فلا عموم

قلنا الظاهر ان تاريخ المقدمة متقدمة وانفسها خاصة وقد تقرر في محله العام المتأخرنا نسخ
 الخاص المتقدم (قوله وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) اورد عليه ان ما ذكرتم من الاوامر كلها
 عموما مخصوصة بالعالم المخصوص ظني وبه لا يثبت الفرض واجيب عنه بان خروج
 الصبي والمجنون منها بالعقل (قوله على ما عرف) وبالتخصيص به لا يصبر العام ظنيا واما
 غيرهما فنفس النص ابتداء لم يتعلق به لانه مقيد بمن يقدر على المحاربة (قوله وجه كونه
 فرض كفاية) يعني قد علم من كون الآيات المذكورة عموما واوامر قطعية ثلاثة من الاربعة
 المشار سابقا يعني كون الجهاد فرضا وكون الفرضية ابتداء وكونها مطلقة واما كون تلك
 الفرضية كفاية فانه علم بقوله انه لم يشرع لعينه يعني ان حسن الجهاد المقضي بأمرورية
 الجهاد بتلك النصوص انما حسن لعني في غيره الذي هو اعزاز كلمة الله وفي ذلك المقصود
 بمجرد حصول الغير بلا تعلق بين المحصل فاوجد المقصود بمباشرة البعض فيسقط عن
 الآخرين ومعنى الكفاية لبس الا ذلك وبما ذكر لا يريد ما اورد ان ما ذكر من الادلة يفيد فرض
 العين لما الموجب للعدول عنه الى ما ذكر من فرض الكفاية ولا يحتاج الى دفعه بان
 موجب العدول قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون
 الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلو كان فرض عين لا يستحقوا الاثم وقد صرح بوجه صلي الله
 ته الي عليه وسلم في بعض الفروقات وقعوده في البعض (قوله بل شرع لاعلاء كلمة الله) وما ذكر فخر
 الاسلام في اصوله من ان مشروعيته لكفر الكافر فليس بمعول عليه انا ذكر المحقق التفتازاني
 في التلويح (قوله لاعلى صي) وكذا لا يفرض على مديون بغير اذن غريمه وعالم لبس في البلد افقه
 منه كافي التنازخانية (قوله مع في) في المال المأخوذ بغير قتال كالخراج والجزية والغنيمة ما يؤخذ
 بقتال وفسره بما ذكر في التلويح الاختصاص بما فهم من لفظه فالعني بطريق عموم المجاز (قوله
 لانه لا يصح في حق العبادات من حيث الاداء وان صح من حيث الاعتقاد ايضا) يعني ان الكفار
 مطلقا يخاطبون اتفاقا بالايان والعقوبات والمعاملات واعتقاد العبادات واما في حق وجوب
 الاداء فليسوا يخاطبون عندنا خلافا للعراقيين منا ولنا في (قوله وبؤيده) لعل وجه التعبير
 بعنوان التأييد دون الدلالة والاضافة الى المفردون الاطلاق بالقول هو انه لا يميل موافقة
 سائر الصحابي ومخالفة في هذا الحكم وعند هذا كون مذهب الصحابي جهة مختلف فيه على ان
 هذا يكاد ان يكون مما لا يدرك بالقياس والتفصيل في الاصول (قوله ولا تقاتل من لم تبلغه الدعوة)
 فان قيل هذا مخالف لما ذكر في المتن من كونه فرض كفاية بدأ وفي الشرح بما فهم من قوله
 ثم امر بالدعاء الى الدين وقوله ثم امر بالقتال الخ قلنا المراد من الابتداء هو الاضافي لا الحقيقي
 كما فسر بقوله نبدأ لهم القتال وان لم يقاتلونا ومن الدعاء هو العصر عليه وفيما نحن فيه لا يقصر
 عليه كما ترى وقيل فرق بين بلوغ الدعوة ونفس الدعوة والواجب هو الاول كما سيصرح به
 ثم اعلم ان الدعوة شاملة للحقيقة والحكمة فالحقيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرقا
 وضربا انهم الى ماذا يدعون وعلى ما ذا يقاتلون فاقم ظهورها مقامها كائنات عليه محمد
 في السير الكبير وفي البيان لاحاجة في زماننا الى الدعوة لان الاسلام قد فاض واشتهر فالامام
 مخبر كذا عن السراج الوهاج وان الاذنان ان تضمن ضررا كاستعدادهم واحتياهم وتحصنهم
 لا يندب الدعوة ايضا كافي التنوير (قوله بمنجنيق) بفتح الجيم الذي يرمى بها الحجارة وان
 ترسوا به لانه يحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام (قوله فلا دية) واما قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم ليس في الاسلام مفرح اى هدر فقيل معناه ليس في دار الاسلام وكلانا في دار
الحرب والله اعلم (قوله بلاغدر وغلول) الاول نقص العهد والثاني السرقة من المقيم (قوله
وفي شرح البخاري) وعلى هذا يكون ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم حواريين العربيين
بجديدة محجة محكما لانسوخا كما في شرحي الوقاية والجمع (قوله بلا قتل اب كافر) وكذا ام
واجداد وجدات من قبل الاب او الام لانه يجب عليهم الاتفاق بخلاف سائر الاقارب فالاولى
ان يقال اصل كافر يدل اب كما في بعض الكتب (قوله وابنه لا يمنع عنه) بل ينبغي ان يصبر
عدم قتل الابن اياه سببا لقتل غير الابن اياه بان يشغله ولبسه ليحيى آخر فبقته فالاولى ان يشير
اليه كما يشير في الوقاية (قوله في سرية) نقل عن ابي حنيفة رحمه الله اقل السرية مائتان واقل
الجيش اربعة آلاف ولها تقاسير اخر لمل مداره هو علم الامن وذا يختلف باختلاف احوال
الاعداد (قوله والمرأة على السفاح) فيه اشارة الى مساواة الشابة والعجوز في المنع (قوله
ان احبنا اليه) لوقال في المتن ونصالحهم ولو قال ان احبنا اليه لكني فان الاحتياج شمل
الصورتين كونه خيرا للمسلمين وكونهم مضطرين فيه كذا قيل (قوله ونبذ ان خيرا) لكن لا بد
من اعتبار مدة يبلغ خبر التبذ الى جميعهم ويكتفي في ذلك بمضى مدة يمكن ملكهم بعد علمه
بالنبذ من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته لان بذلك ينفي الفدر وفي المغرب نبذ الشيء من يده
طرحه ويرى به نبذا ونبذ العهد تقضيه وهو من ذلك لانه طرح له وفي النهاية والمراد هنا
اعلام نقص العهد (قوله لو خانوا بدأ) ظاهره الاطلاق لكن ينبغي ان يفيد بكونه الحيانة
من ملكهم سواء باشر بنفسه او اذن من يشره كلا او بعضا فانه لو قاتل جماعة بغير اذن ملكهم
لم ينقص في الكل وانما ينقص في حق الخارجين يجوز قتلهم واسترقاقهم كذا نقل عن سراج
الوهاج (قوله ويصالح المرتدين) لان الاسلام والاطاعة مرجو منهم لحاجتا خبر قتالهم
طعما في اسلامهم واطاعتهم هذا اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب والا لا كما في
التنوير (قوله لا يباع سلاح) اورد عليه بانه لو قال لم يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب لكان
اشمل وادل على المقصود اذ المنوع من البيع لا يخصص على ما ذكر بل لا يجوز بيع الرقيق
مسلم كان او كافرا لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حربا علينا (قوله صح امان حر
وحر) الا ما نكحك للمصري آمنت او اودعت او لا تخافوا منا اولكم عهد الله اؤدعه الله
او تعال فاسمع الكلام ونحوها ﴿باب المقيم﴾ الضمة ما نيل من اهل الشرك
والحرب قائمة وحكمها ان يختص وسائرهما للعائمين خاصة والتي ما نيل منهم بعد ما تضع الحرب
اوزارها ويصير الدار دار الاسلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا يختص (قوله والامام ان شاء)
هذا اذا لم يسئلوا وفيه اشارة الى ان هذا الحكم مختص بالامام اذ ليس لواحد من الفزاة قتل
اسير بنفسه وان قتله بلا مجيى بان خاف القاتل من شر الاسير كان للامام تعزيره ولا يضمن
شيئا كما في فتح القدير (قوله واسير مسلما) وفي ظاهر الرواية يجوز ما قال ابو يوسف كما في المواهب
والتبيين وقال الكمال وجه هذه الرواية الموافقة لقول العامة ان تخليص المسلم اولى من قتل
الكافر للانتفاع به لان حرمة عظيمة وما ذكر من الضرر الذي يعود البنا يدفعه اليهم
يدفعه ظاهرا للمسلم الذي يخلص منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم يدفعه واحد مثله
ظاهرا فينكافا ثم يفي فضيلة تخليص المسلم وتمكينه من عبادة الله تعالى كما ينبغي زيادة ترجيح
وثبت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين

انتهى وقال في شرح المجمع نقلا عن الحقايق ان مفاداة اسيرهم باسير مسلم يجوز اتصافا
 انتهى فالاتفاق على المشهور كذا ذكره الفاضل المحشي الشرنبلالي (قوله وحرم عقردابة)
 العقر قطع الساق وفي التقييد بالدابة اشارة الى ان الذي شق اخراجه لو كان غير الدابة
 كالصبيان والنساء فلا يعقربل يترك في ارض خربة حتى يموتوا جوعا (قوله ويثنى على هذا
 الاصل مسائل كثيرة) منها ان الامام اذا باع شتا من الغنم للحاجة الفزاة او باعه احد الفزاة
 فله لا يصح عندنا لعدم الملك وكذا لو اتلف احد هم شتا وكذا لو مات احد هم لا يورث
 كما في حاشية صدر الشرعة (قوله لا بالايديع) يفهم من هذا الحصر ان القسمة بغير صورة الايديع
 ليست بصحيحة وقد ذكروا ان القسمة صحيحة في دار الحرب اذا كان عن اجتهاد والحاجة القانين
 الى المتاع والشباب مثلا فالاول ان يشير اليه ولو في الشرح كما في النسخ (قوله بخلاف ما اسلشهد به)
 وهو ما مر من مسألة الدابة والسفينة (قوله وحرم بيعه) اورد عليه بان هذا وما قبله من
 قوله وحرم قسمة المغنم يومهم ايحاب اعم ولكنه غير ظاهر ولذلك قال في الهداية لا يجوز بيع
 المغنم وانت تعلم ان البيع اذا لم يكن عن اجتهاد لمصلحة كما نقل عن الطحاوي فلا شك في لاثم
 سيما وقد حلل بالنهي عنه في الحديث (قوله لنهي عنه) في الحديث وهو انه صلى الله تعالى عليه
 وسلم نهى عن بيع القانم في دار الحرب وفي لفظ الكمال عن بيع القنينة وهذا ايضا دليل على
 حرمة القسمة ثم اذا القسمة بيع معنى ثم نقل عن الكمال انه غريب جدا ففعل لهذا اردف عليه
 قوله ولاته قبل الاحراز بالدار (قوله والرد) بكسر الراء وسكون الدال المهملتين مهموزا الفرق
 بين الرد والمدد ان الرد يكون دخوله في حد الطومع الفزاة لكن لا يحضر معهم في المقاتلة
 بل يتوقف على من حاجة لحكمة معتبرة عندهم والمدد يكون دخوله متأخرا وحقوقه اياهم
 قبل انقضاء الحرب او بعده كذا في حاشية اخي زاده (قوله لاسوقى لم يقاتل) في هذا التقييد
 اشارة الى ان السوقى اذا قاتل فيسحق فله اذا يعلم ان قصده القتال والجماعة تبجله فلا يضره
 كما في الزيلعي (قوله ولا من مات ثم) هذا اذا مات قبل قسمة او بيع وما بعده فبورث كما في
 التاتارخانية (قوله عند الحاجة) هذا قيد للجميع لكن كونه قيدا للسلح متفق ولما عده مختلف
 فعلى رواية السير الكبير يحتاج الى التقييد ايضا وهو القياس وعلى رواية السير الصغير ليس بمحتاج
 وهو الاستحسان ورجح بان المقول عليه هو الاستحسان الا في مسائل مضبوطة لبس ما نحن فيه
 منها وبان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب ثم ذلك الحل عند عدم
 نهى الامام والا فلا يباح كذا في الظهيرية فلهذا قبل فينبغي تقييد المتن به (قوله لما روى
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) دلالة على حل السلاح بل الدهن ايضا غير ظاهرة فان قيل
 لعل دلالة عليهما بالقياس لاشتركا في الحاجة قلنا ان ثبوته في الاصل خارج عن سنن القياس
 فلا يقاس غيره واما حل العلف فيه فبطريق الدلالة (قوله لان حقهم قننا كد) هكذا في صامة
 النسخ بلا واو والصواب ولان حقهم بالواو كما في عبارة النسخ (قوله ومن اسلم ثم) ولم يخرج
 الينا حتى ظهرنا على الدار كما يدل عليه السياق والا فجميع امواله في لبنان الدار الا اولاده
 الصغار لاسلامهم تبعاله وانما قيد يكون اسلامه ثم لانه لو كان اسلامه في دارنا فجميع امواله
 وصغار اولاده في لانتطاع العصمة وعدم تبعيتهم له في الاسلام لبنان الدار (قوله وعنده
 مق تالا) اوله يمكن مقاتلا فيصمم وكذا ان كان المقاتل امه ولو حاملا فحملها في مع امها (قوله
 انفر قرس واحد) نظيره الاطلاق ولبس كذلك اذ يشترط كون الفرس صالحا للقتال بان يكون

صحيحها وكبرا والا فلا يستحق السهم كما نقل عن البحر وفهم عن التائار خاتبة ولهذا قال في المنح
بعد هذا التقييد والنقل ان صاحب الكثر واصحاب المتون اخلوا بما ذكرنا من القيد وانما
العجب منهم بتركون في متونهم قبولا لا بد من الاتيان بها وموضوعه لنقل المذهب فظن
من يقف على مسائل الاطلاق فيحصرى الحاكم على اطلاقه وهو مقيد فيرتكب الخطاء في كثير
من الاحكام في الافتاء والقضاء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى اقول اذا علم
كون عادتهم كذلك لا يعمل بظاهرها اطلاقهم كما قيل لا يعمل بمطلقات المتون قبل التطبيق
الى سائرهما وان الاحتياج الى التقييد والتخصيص والتأويل والمساحات شائع في المصنفات
فالاجزاء على استحباب صنائع عظماء المشايخ الخفية تشييعا عليهم وازدراء بما يمتحن من
(قوله اذا باسروا القتال) اى الصبي والعبد كما يؤيده قوله واكنت المرأة او دل الذمي او المجموع
فهذين التقيدين بهذين التوضيحين حيثما اعتبرا بالاغلب بل بمجرد الامانة الى حفظ مناهم
فائمة مقام القتال كما في الوالوالجى (قوله الا في دالة الذمي) قال في المنح دل كلامهم على انه
يحوزوا لاستعانة بالكافر على القتال اذا اذعت الحاجة اليه ثم التخصيص بالذمي من قبيل وربابكم
اللاتي في جواركم فلا يفهم النفي عن غيره بل يفهم فيه الاولوية (قوله الخمس لليتم) الشرط
عدم اعطاء غير هؤلاء لا ايصال جميع هؤلاء ولو نوبا لان كونهم مصارف الخمس ليس
على سبيل الاستحقاق (قوله ذوى القربى) هم بنوهاشم وبنو عبد المطلب فيه اشارة ان ذوى
القربى داخله في الاصناف الثلاثة لكنهم متقدمة على غيرهم (قوله ولا شيء لغيرهم) فان قيل
فلا فائدة في ذكر اقسام اليتيم حيث كان استحقاقه باعقر والمسكنة باليتيم اوجب ان فائده
دفع توهم ان اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيئا لان استحقاقها بالجهد واليتيم صغير فلا يستحقها
كذا نقل من البحر ويمكن ان يكون فائده زيادة اعتناء بشأه حيث ان الاخيرين يمكن اخذهم
بطلبهم واقدامهم ويقدر وون على الكسب والاستقراض واما اليتيم فلا يمكن له ذلك (قوله
وذكره للتبرك) جواب سؤال مقدر ورد لما ذكره ابو العالية ان سهمه تعالى يصرف الى بناءيته
ان كانت قريبة والا فالى مسجد كل بلدة ثبت فيها الخمس (قوله كالصني) الظاهر من تفسيره
انه نظير لسقوط السهم ويمكن ان يكون تمثيلا (قوله فاغار) من الاغارة (قوله وهو مندوب
اليه) فالامر في الآية للتدب (قوله حررض المؤمنين) الحررض يض الرغب في الشيء والتغلب نوع
تحريض وقد فسره قوله عليه السلام من قتل قتيلا الحديث (قوله ويستحق الامام) لان المنكلم
داخل في عموم كلامه (قوله لامن) اى لا يستحق الظاهر ان مادة من موصولة ومن المن ومادة
من في قوله من قتله من الشرح وهما كلمة واحدة فلا يرد ان يقال الظاهر في بدل من كما في قوله
ويستحق في من قتل نعم الاولى ان يتوسط هذا البيان في الشرح بين العاطف ومعطوفه
لا بين الموصول وصلته (قوله لان بنتهم) اليتيم على وزن التشديد من البناء (قوله لامن الخمس)
لكن ينبغي ان يكون المنقل له احد الاصناف الثلاثة لان الخمس حقهم كالباقي حق الغنائم
فلا يجوز ابطال حقهم ايضا وقد علمت جواز الصرف الى احد الاصناف كما نقل عن الكمال
والبيان فالاولى ان يشار الى هذا القيد ولو في الشرح (قوله وسلبه مامعه) وما سوى ذلك
بما كان مع غلامه او دابة اخرى وما عليها خنيفة لجميع الجيش كما في السراج ثم ان بالتفصيل وان
قطع حق الباقيين لكن لا يكون ملكا للمنقل له لعدم الاحراز بدار الاسلام حتى لو اصاب جارية
واستبرأها لا يملك وطئها ولا بيعها كما في الحاشية اخى زاده ﴿باب اسبيلاء الكفار﴾

(قوله او بعيرا نداء اليهم) اودابة فر اليهم بشرط كونهم في دارهم والافبالفرار عند كونهم في دارنا لا يملكونها (قوله واحرزوه) هذا قيد للقبلة على مالنا فقط فالضمير راجع على مالنا كما فهم من الهداية (قوله ملكوه) لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جهة الاحكام المشروعية وهم لا يخاطبون بها ففي حقهم ما لا غير معصوم فيمكنونه كما حققه صاحب المجموع في شرحه كما في الدر (قوله بلاشيء) اي من المالك فان الامام يعطى قيمته من بيت المال لمن وقع في سهمه كما نقل عن البصر (قوله وعيدا ابنا) لا بد من التقييد بعدم الارتداد قبل الدخول لانه اذا كان مرندا فابق واخذوه ملكوه اتفاقا وان كان عيدا كافرا في الاصل ففيه قولان كما في النسخ نقلنا عن فتح القدير (قوله اذا اخذوه وقيدوه) فيه اشارة الى ان مدار الاختلاف هو في الاخذ بالغهر والقبض لا في مطلق الاخذ فان فيه عدم الملك متفق كما في شرح الوفاة (قوله لان سقوط اعتباره) يعني انما اعتبر سقوط يد العبد في حق نفسه لتحقيق يد المولى ويمكن له من الانتفاع فالضمير راجع الى العبد والمضاف محذوف او راجع الى اليد باعتبار ما مضى اليه فالظاهر لتحقيق بصيغة المضارع بخلاف ما في بعض النسخ لتحقيق يد المولى بالمصدر وان كان موافقا لمباراة النسخ (قوله فنع ظهور يد تملكهم) مترتب على قوله لم تظهرت يد على نفسه فاذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم مو هو باكان او يشتري او معتوقا قبل القسمة او بعد ها يؤدى عوضه من بيت المال (قوله واخذه بالقيمة) فيه اشارة الى ان الاخذ القيمي فقط كما سيصرح (قوله فلا يتحقق الضرر) فلا يتوهم ترجيح الضرر الخاص على الضرر العام والاصل عكسه كما في الاشياء (قوله رد ما وقع في المجموع) اجيب عن المتن بان قوله قبل القسمة ظرف حلت اي حلت لاربا بها قبل قسمتها وعن الشرح بان ضمير فوجد واماوالمهم الى الارباب وضمير ياد بهم الى المسلمين لا يخفى ما فيه من البعد سيما في توجيه ما في الشرح اذا ما يترتب على الشرط المذكور وهو وجدان ارباب الاموال اماوالمهم يادى الكفار لا يادى المسلمين (قوله يخالف لجميع الكتب) وايضا لفنا هرما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله معا وضعة صحيحة) اذ لو كان العوض ليس بصحيح كالو اشتري بغيره ما وخرز يرم يكن للمالك اخذه اتفاقا (قوله ان كان مثليا) يعني ان كان ما اعطى من العوض اي الثمن مثليا اخذه بمثله وان قيميا فبقية لكن لو كان الثمن مثله قدرا ووصفا لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة (قوله لانه دفع العوض بمقابلة) اعترض عليه ان مقتضى هذا التعليل جواز الاخذ مجانا ان لم يدفع العوض ولكنه ليس كذلك على ما سيجي في صورة الهبة واجيب بان في صورة الهبة وقع العوض تقدير اذ المكافاة مقصودة في الهبة وان لم يكن بشرط العوض ولا بعد ان يقال انه من باب تعارض المفهوم بالمنطوق فلا منافاة لكن يرد على الإطلاق صياح التقييد بالعوض وحل القيد على الوقوع بعد هنا لان يقال فائتة بالنسبة الى ما سرقه او غصبه منهم لكن المسئلة حيث لبست بمعلومة رواية (قوله لما مر من الفرق) وهو النظر للجانين كما في الزيلعي يعني ما يكون بالعوض حيث يجب فيه الثمن وما يكون بغير العوض حيث يجب فيه القيمة وقيل هو قوله وانما فرق بين الحالين (قوله بالخذين) احدهما بالشراء الاول والثاني بالتخلص كما في النسخ (قوله وكذا اذا كان المأمور منه الثاني) وهو المشتري الاول وقوله ليس للاول يعني المالك القديم (قوله وانما المشتري الاول) اي ان لم يأخذ من الثاني لا يأخذ القديم

من اخذ لانتفاء الشرط اخذه (قوله اذا لم يثبت التضمن التضمن) عود ملك المشتري الاول
وما في ضمنه هو حق الاخذ (قوله وظهرنا عليهم) اي اواسم عبد الله وظهرنا عليهم
(قوله ولا يثبت الولاء من احد) بل لو كان يكون لبيت المال لكنه لم يشرع **باب المستأمن**
(قوله على مال مباح) يعني ان هذا المال مباح بالنظر الى ذاته وليس بمباح بالنظر الى غيره فبالنظر
الاول ملكه وبالثاني حرم عليه (قوله ولم يبطأ من الحر) فمحجب العدة بشكل عليه انه اذا لم
يوجد الملك منهم فان قام التكاح الاول فلا يمنع وطئهم كازنا في دارنا وان لم يقيم بل وقع البتونة
باختلاف الدار فلزم عدم جواز وطئها اصلا (قوله لم يقض لاحد) عبر بالقضاء دون نحو
لا يأخذ اشارة الى انه في الداية يرد المسلم المغموص والدين (قوله ولا وقت القضاء
على المستأمن) لانه ما لزم اورد بان التقريب لبس بلم لان المسلم ملزم اجيب فاذا لم يقض
على المستأمن يجب ان لا تقضي المسلم نسوة للطرفين (قوله وفي الاسيرين) هذا ثابت
بالقياس الى مسلم لم يهاجر اليها لاشراكهما في كونهما معهودين في ايديهم فان قيل ان هذا
داخل في عموم قوله تعالى ومن قتل مؤمنا الآية فيلزم تخصيص العام بالقياس قلنا المسلم
الغير المهاجر قد خص منه والعام بعد التخصيص فليخص تخصيصه بالقياس (قوله
دخل النيا مستأمننا) قيد بالاستئمان لان دخوله لو كان بلا امان فهو وماعه في وان ادعى
دخوله بالامان لا يصدق فان اخذه واحد من المسلمين فهو في جماعة المسلمين عندنا في حنيفة
(قوله فيها ونمت) فرجها بهذه الخصلة (قوله وعونا علينا) اي على ضررنا (قوله الى وطنه)
منطلق بقوله رجع (قوله وللأمان ان يوقت) هنا ناظر الى قوله اوشهرنا في قوله ان ائمت هنا
سنة اوشهرنا (قوله قبل التقدير) ظاهر ما في المتن وما نقل عن تصريح العتاني على خلاف
ذلك حيث قال لو اقام سنين من غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع ونقل عن البحر تقيلا عن الكمال
وهو الوجه (قوله توضع بعد السنة) يعني لاجزية عليه في حول المكث لانه انما صار ذميا
بعد قبض في الحول الثاني (قوله كما تمت السنة الاولى) فيه اشارة الى انه يأخذ بعد السنة ايضا
عنه قوله تأخذ بعد الشهر (قوله فوضع عليه خراجها) قبل المراد به التزامه بما شرة الزراعة
او تعطى لها مع التمكن وقيل شيء يدل على ان شرائه ليس للتجارة سواء كان بتقدير الامام او بياشرة
اسباب الزراعة او غيرها (قوله وانكحت) وان كان حقيقة التكاح هو الوطني عندنا لكن المراد
هنا مجرد العقد كما في الزيلي فتصير ذمية بمجرد العقد بدلا دخول ويفهم من هذه المسئلة
بطريق الدلالة انه اذا دخل المستأمن بامرأته دارنا ثم اسلم الزوج او صار ذميا اوجبا
مستأمنين فتزوجا فاسلم الزوج تصير ذمية ايضا في هذه الصورة كما لا يخفى فلا يرد على المصنف
ان الاولى اوصار لها زوج ذمي ليشمل هذه الصور (قوله ذميا) وان كانت كناية فتزوج
مسلميا فالاولى (قوله مستأمن رجع اليهم) سواء كان باقيا على حاله او قبل الذمة حين الرجوع
لهم على خطري اي تردد وتوقف (قوله سقط دين) فالمراد بقوله ما له غنية هو المال الكامل
الذي هو العين فلا يتوهم المناغة (قوله وقد سقطت بالاسم والقتل) (قوله ويد عليه هو المديون)
فان يده اسبق من العامة فلا يكون غنية (قوله واخذ المرتهن رهنه بدنه) وان كان فاضلا
من دينه اذ الفاضل في حكم دين كان له على معصوم (قوله فاسلم مثلا) فان حكم قبوله الذمة
مثل قبوله الاسلام الا ان يحمل على المقايسة او الدلالة (قوله فلما ذكر في باب الغنائم) من انهم
حريون من جلة اهل الحرب فالافهام من المذكور هناك بطريق التضمن او الالتزام تأمل
(قوله فبقى الكل فينا او غنية) فان قلت قوله عليه السلام عصموا مني دماءهم واموالهم

يخالفه قلت اجيب عنه بان هذا باعتبار القلبة يعنى المال الذى فى يده وما هو فى معناه بالعرف
 لان من دأب الشرع بناء الحكم على القلبة كذا نقل عن بعض شروح الهداية (قوله بخلاف
 ما قبل اخراجه) يعنى ان الصبي المذكور لا يكون مسلما قبل وصوله الى دارنا ولوسى بأيدنا (قوله
 وغيره) قبل هو شامل العين المخصوصة فى يد المسلم او الذى فىكون فيها كذا فى فتح القدير
 (قوله ووديعته مع حرى) لان يده ليست يدا محترمة فلا يكون المال معصوما قوله (اسلم حرى)
 هذه المسئلة هنا قصدية واما ذكره فيما تقدم من قوله قتل مسلم من اسلم ثم فاعناه على سبيل
 التبع والمثال فلا يتوهم الاستدراك على ان هذه مقيدة بتركه ورثة مسلمين بخلاف ذلك (قوله
 يأخذ الامام هذه) المسئلة هنا استطرادية لان يكون شاهدا للتي تليها والا فوضعها كتاب
 الديات (قوله وظاهر ان الدية انفع) يرد عليه انه يجوز ان يكون القتل انفع لانه جار امثاله
 عن قتل المسلمين ﴿باب الوظائف﴾ (قوله باعتبار ما يؤل اليه) اذ يكون كل
 منهما فى المال مقدرا للانسان كل على ما سبق من مصرف العشر وسبثنى من مصرف
 الخراج لكن فيه نوع مسامحة اذ من مصرف الخراج نحو سد الثغور فيكون التسمية باعتبار
 ما يؤل اليه اكثر اضرادا (قوله ارض العرب وان قصت عنوة ففى عشرية) لان النبي صلى الله
 عليه وسلم والخطباء الراشدين رضى الله عنهم اجمعين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب او رد
 عليه بعدم وجود اصله فى كتب الاحاديث واجيب بان الدم لا يحتاج الى اصل لانه لو اخذ
 منهم الخراج لنقل والمال ينقل دل على عدمه ولا به بمنزلة النقي فلا يثبت فى اراضيهم كما لا يثبت
 فى ارقابهم وهذا لان من شرط وضع الخراج ان يقر اهلها على الكفر كافى سواد العراق
 ومصر كوا العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وايضا ان اريد بعدمه فى الاحاديث
 بالاستقراء التام فغير مسلم وان باناقص فغير مفيد لكن يرد عليه اما اولفلا يجرى فيه المعارضة
 بالقلب بان يقال انه لو اخذ منهم العشر لنقل الخ واما ثانيا فلاما انما اذا كان المنوع من العرب
 مطلق الكفر والظاهر من تقريرهم هو الكفر المخصوص بعنى الشرك (قوله عنوة) هى
 القهر كافى المغرب (قوله سواد العراق) المراد بالسواد القرى كافى بعض شروح الهداية
 وقتل عن الثراثى وسعى السواد لحضرته وكثرة اشجاره وزرعه (قوله كان داره) يعنى
 جعل المسلم داره يستانا او كرما قيد بالاسلم اذ لو كان ذميا لا يكون عشريا مطلقا ثم انه ان اريد
 الاطلاق لمختلف لما ذكر فى باب العشر وان اريد التقييد بعدم سقيه بما الخراج فغ علم
 ظهوره من عبارته يلزم الاستدراك بما ذكر فى باب العشر على ان دليله هذا جار فى صورة التقييد
 المذكور الا ان يقال المراد هنا ما لا يكون معين كل من العشر والخراج او يكون مسقيا مرة
 بما العشر واخرى بما الخراج (قوله وما فتح عنوة) خص منه مكة بفعل الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم لعله تعظيما للكان (قوله او اجلاهم) الاجلاء النقي والخراج والاجلاء على ما
 نقل من الكافي انما يجوز بعذر الخوف من اهل الحرب عليهم والخوف علينا منهم بان يطلعوا
 على حورات المسلمين ويخبروهم فيعطى قيمة اراضيهم او مثلها مساحة من ارض اخرى والاصح
 عليهم خراج الاراضى الثانية وقيل الاولى (قوله وموات احياء الذمى) او رديان الظاهر تأنيث
 الضمير لان الموات مؤنث ورد بان التادى لفظه لبس علامة التأنيث وكونه مؤنثا سمعا غير ثابت
 وكونه عبارة عن الارض لا يوجب ذلك (قوله يؤخذ منه العشر) لا يخفى ما فيه من نوع
 مخالفة لما يعتبر منه القرب وان اعتبار القرب قول ابى يوسف واعتبار الماء قول محمد فالمناسب

ان يكتفى بإحدهما او يشار الى مذهبهما الا ان يرد بقوله يعتبر بقربه التقيد بعدم السقي بماءهما
 بقريته المقابلة (قوله قال في الجامع) المراد من هذا الثقل دفع لما يكاد ان يرد على المستثنى
 المذكور من ان عبارة الجامع يقتضي الاطلاق ووجه الدفع ظاهر بقول الزيلعي (قوله الخراج
 او العشر) وفي بعض النسخ او العشر ان بالثنية بدل العشر لا يخفى ما في كل منهما من الوجه بل
 الاوجه ان قال او العشر او العشر ان كما في الزيلعي (قوله خراج مقاسمة) فالظاهر انه كالعشرية
 في احكامها الا في ابتداء الوضع وفي المصرف كالخمس قبل لا ينقص عنه (قوله من براوشعير)
 اشارة الى التخصير كما في قاضيخان او الى ما يزرع في تلك الارض كما نقل عن الكافي قبل هو
 الاصح (قوله ملتفة) اي متلاصقة (قوله وقد اعتبر الطائفة في ذلك) يعني علمه مانص من عمر
 هو الطائفة فتعنى ذلك فيما لا نص فتعتبر بحسبها (قوله وتنقص ان لم تطبق) معنى عدم الطائفة
 على ما افيد من خلاصة ان الخارج منها لم يبلغ ضعف الخراج الموطف فينقص منه الى نصف
 الخارج (قوله ويزاد عند محمد) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذا الاراضي التي صدر التوظيف
 من عمر رضى الله تعالى عنه او من امام بمثل وظيفته لم يميز الزيادة اجماعا بل خلاف محمد فيما
 اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه يعني ان
 الاراضي التي فحقت بعد عمر رضى الله تعالى عنه لو كانت تزعم الخطة فاراد ان يضع عليها
 درهمين وقفرا وهي تطبقه ليس له ذلك عندنا يوسف وله ذلك عند محمد (قوله آفة) اي
 سماوية فان الآفة التي يمكن الاحتراز عنها كاكل الحيوانات لا تسقط الخراج وكذا ما هلك بعد
 الحصاد (قوله وقالوا انما يسقط) وكذا انما يسقط عند ذهاب كل الخارج فان عند ذهاب بعضه قال
 محمد يني مقدار الخارج ومثله بان يني مقدار درهمين وقفيرين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار
 الخراج يجب لنصفه (قوله ويجب الخراج) اي الموطف ويجب التقيد به وان وقع الاطلاق مثله
 في عبارة الكثر والوقاية (قوله ويبقى ان اسلم او شرها مسلم) فقد ذكر في باب العشر الاولى ان يكتفى
 باحدهما (قوله من ائمة العدل والجلور) اتيان الجلور تبجي وفرضى والا فانه ليس من اهل الاجماع
 فضلا عن نجية (قوله في الاراضي الموقوفة) او رد عليه بله ليس على عمومه اذا الارض المشتراة
 من بيت المال وقفها مشترتها لا عشر فيها ولا خراج كما ذكره صاحب البحر وقرده برسالة لا يخفى
 ان قوله في هذه المسئلة لو كانت عشرية والخراج لو خراجية دافع لما ذكره **فصل في الجزية**
 هي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزى كل صيغة ولى هي في اللغة الجزاء فتسميتها
 لمكونها جزاء اقتل وانما بنيت على فعلة للدلالة على الهيئة وهي هيئة الاذلال عند الاعطاء
 كما يعرف بما ينويه (قوله ما وضع من الجزية) فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز اخذ العوض
 على التمكن منه وواجب ذلك فلم لا يجوز اخذ عوض على التغلبة بين الزاني والزانية قلت هذا
 غلط محض نشأ عن الجهل بالاحكام الشرعية واقوا عدالية لان الجزية ليست للتمكن
 من الكفر كما زعم هذا المترض وانما هي لاسقاط القتل لان الواجب يجوز اسقاطه بعوض
 كالقصاص كما في التمتع ونقول ايضا ولو سلم كون الاخذ لاجل الكفر لا يلزم كونه عوضا على
 التمكن منه بل يكون قهرا لكفره وانه ثابت بنص مخالف للقياس وهو قوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون) فلا يقاس عليه غيره (قوله من العقار وغيره) رد عليه ما وقع
 في الهداية والتبيين من انه لا ينيق لهم من المتقول الا قدر ما ياتي لهم به العمل وعدم جواز المن به
 (قوله ولا على مرتد) ورسد وصبيه في كلوثي العربي فالاولى ان يجمعهما (قوله اما وثني العرب)

و المراد بالعري صري الاصل وهم عبدة الاوثان وانهم اميون فاهل الكتاب وان سكنوا
 فيما بين العرب وتوالدوا فلبسوا بعري الاصل (قوله وروى عن ابي حنيفة) لانهم يقدرون
 على العمل فصاروا كالمعتلين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية ككتطيل الارض الخراجية
 (قوله وزمن) المراد كل مرض يمنع من الكسب في اكثر السنة سواء كان اصليا او ارضيا بعد
 الصحة وكذا سائر اخوته مقدما او مؤخرا (قوله لتعبد هم) في صيغة التكلف معنى اظهار
 ما لم يكن كالمتنبي والمنسبد واما احداث المقبرة فصرح بعدم جوازه في الخلاصة ويجوز
 في جواهر الفتاوى ورجح الاول فالاول للنص ان تعرضه كما في التنوير (قوله ولهم اعادة
 المنهم) لكن بالبن والطين لبالنثسيد بالاجر والحجر (قوله الا اذا كثر ذلك) اي الشرى
 بحيث تعطل بسكنائهم بعض المسلمين او يغلبوا على وجه يقبل جماعات المسلمين او على
 وجه يؤدي الى حقارتهم وذلالتهم فينبذ يجبر على البيع (قوله خيلا فيكون الحجر) كما هو
 عند المتقدمين وظاهره انهم لا يكون البقال كما صرحه بعضهم لكن الحق في التاثر تارخانية
 الفصل بالحجارة في جوارزكو بهم واخيار المناخرين منع الركوب اصلا اذا خرجوا الى
 قرية ونحوها او كانوا مريضة وحاصلة ان لا يركبوا الا لضرورة فيركبوا ثم ينزلوا في جماع
 المسلمين اذا مروا بهم **ككنا** نقل عن فتح القدير ويمنع ايضا من القعود حال قيام
 المسلمين عنده كما نقل عن البحر لكان استثنى في الذخيرة من منع الخيل ما اذا وقعت الحاجة الى
 ذلك بان استعان الامام بهم في المحاربة والدب عن المسلمين كما في النسخ (قوله ويركب على
 سرج) يعني اذا احتاج الى ركوب حمار (قوله وهو دفع الشر الحراب) اي الفائدة دفع شر
 حربهم وقد اتى ذلك (قوله في الحكم بموته) اي في حكم الحكم بموته كاسبا في عند حقوقه
 بدارهم ثم الظاهر من عبارة المصنف النقص لا يكون الا بالقلبة او الهاق لكن نقل عن التبع
 ايضا ثالث وهو جعل الذمي نفسه طليعة للمشركين وهي التي يبحث ليطلع على اخبار العدو
 وترفعها (قوله لكن لو اسرى استرق) يعني ليس الذمي كالمرتد فيما اسرى لان الذمي فيه يسترق
 والمرتد لا يسترق بل يقتل هذا الحكم مختص لما هو ذكر اذا لابس لبس كذلك كما سبأني (قوله
 لان عقد الذمة خلف) يعني ان حصول الامن والعصمة في الايمان كما في المؤمن كان اصلا
 وفي عقد الذمة في الكافر تبعا وخلقنا قلنا قص للاصل ناقص للتابع بطريق الدلالة (قوله
 ولنا ان ما ينهي) هذا دليل المسئلة الاولى اي امتناع الجزية واما ادليل الثانية والثالثة فلانه
 بقاء الحد ويستوفى القصاص منه لعل تركهما لظهورهما واما دليل الرابع فقوله وسب النبي
 الى آخره ثم لا يخفى ان المتبادر من ظاهر قوله ولنا ان ما ينهي الى آخره انه جواب للسافعي ولبس
 كذلك فالاولى ان يقدم ذلك العلة الاولى على مخالفة السافعي ويورد لفظ لنا على قوله وسب
 النبي الخ او ترك ذلك العلة من البين كاختيها (قوله وظاهره اننا في بقاء الالتزام قوله
 لا اعطى الجزية) تحقيقا وتصريحا بل قوله نفعت العهد كذلك لا ينافيه كما نقل الزبلي عن
 المحيط فضلا عن قوله شبهها فلا يلتفت الى امتناعه بل يؤخذ الجزية منه جبرا اذ بعد ما تحقق
 القبول ابتداء مرة في دارنا لا ينتقض بمجرد الامتناع ما لم يطلب او لم يلحق كما ذكر آنفا فيكون
 هذا الامتناع كالامتناع عن اداء سائر ديونه وهذا قريب الى ما نقل عن المحيط عقد الذمة
 يتعلق بالفعل وهو الالتحاق ولا ينتقض بالقول نعم نقل عن الواقعات كون الامتناع منتقضا
 لكن نقل عن البحر ضعفه رواية ودرية فاللازم هو اتباع صاحب المذهب (قوله بالالتزام) صوابه

بالامتناع (قوله وايضا يهودى الى آخره) لكن يرد عليه ما وقع في البرزاني من انه عليه السلام امر بقتل ابا رافع اليهودى لاذنه عليه السلام والتفريق بين السب والاذاء غير نافع كما لا يخفى (قوله واما اذا سبه او واحدا من الانبياء الى آخره) قال تعالى فهم ملعونين ايما تقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الاية وروى عن عبدالله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن الحسين بن علي عن ابيه انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه فان قيل ظاهر عموم النص تناول علي الكافر فافرحه التخصيص قلنا لعل وجهه حديث البخاري واحد فان قيل هو خبر واحد فلا يجوز تخصيص العام به عندنا قلنا كانه عام خص منه البعض كالجنانين والصبيان بل النساء على وجهه فبعد التخصيص يكون ظنيا يجوز تخصيصه بخبر الواحد (قوله لانه حد يتعلق به حق العبد) لعل لهذا لا يقبل توبة من سب الشيخين بل يجب قتله وان تاب ورجع وجدد الاسلام كما هو المختار للقوى كما نقل عن صدر الشهيد ولا يقاس على هذا غيره لاسيما من اخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمصوميته كالحسين فمن لا يمكن استغلاله لان دخول الغير في المستثنى الا في من قوله الا من اكرمه الله ليس بمقطوع نصا كالشيخين والله اعلم (قوله بلحقه المعرة) اي العيب والعار (قوله ولكونه متعلق بقلنا) يعني ان الاصل عدم ارتداده بكلمة الكفر لعدم القصد لكن هنا لما يتعلق به حق الغير لم يقف بل يقتل (قوله ولا يؤخذ من اطفالهم) وكذا من فقراهم لانثناء العلة ايضا فيهم (قوله حيث تؤخذ منه الجزية) يعني ان مقتى القريشي لو كان كافرا يؤخذ منه الجزية والحراج لا يعلم وجه تخصيص هذا الحكم بمولى القريشي اذ مولى غير القريشي المسلم مثله بلا فرق (قوله وذراريهم) اي اولادهم والضمير راجع الى الكل لاشتمال العلة الكل كما نقل في التبع عن المسكين وتخصيص الهداية الى مخالفة فقط وكذا شرح المجمع ليس بصحيح كما نقل عن البحر ووقع ايضا في التبع (قوله امام المسجد اذا رفع الغلظة الى آخره) هذا مبنى على كون المأخوذ صلة واما اذا كان اجرة كما هو الملازم على اغراض الواقفين خصوصا في زماننا فلا استرداد واجب كما ذكره الفاضل المحشي الوائى (قوله وموت القاضي آه) هذا بخلاف صحيح الهداية والكافي من رد رزقي ما بين من السنة لكن اشير فيما نقل عن فصول العملى بصحيح ما اختاره ﴿ باب المرتد ﴾

(قوله عرض عليه) اي استجابا على ما هو ظاهر المذهب (قوله وجلس ثلثة ايام) في الثانية يعرض في كل يوم (قوله ان استعمل) فان لم يستعمل يقتل من ساعته في ظاهر الرواية كما نقل عن الجامع الصغير الا اذا كان الامام يرجو اسلامه كما في البحر نقلا عن البدائع خافي الكثر من الاطلاق ليس بمناسب (قوله لما مر) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه كفر بربه بعد ما هدى للاسلام ووقف على محاسبته لعل وجه التعليل به ان هذا التوسل لا يتصور فحين اعرض عن الاسلام بعد كونه مهديا له وواقفا على محاسبته ويمكن ان يكون اشارة الى حديث احمد والبخاري (قوله اذ لم يشرع قتلها) ظاهره الاطلاق وينبغي ان يستثنى منها الساحرة اذ هي تقتل في الاصح وان قيل انها لاقتل ايضا كما نقل عن المحيط والضر (قوله ولا يجوز ابقاء الكافر) تصوير هذا الكلام المرتدة اللاحقة مسترفة لانها مبقاة على الكفر ومبقاة الكفر امامع الجزية او الرق فالاولى بالاطلة لانها جزية على النسوان فالثاني اعني مبقاة الكفر مع الرق فالمرتدة اللاحقة مع الرق اى مسترفة وقوله اذا لم يشرع دليل للصغرى فهمون قوله بخلاف المرتدة

مدعى وقوله ولا يجوز اشارة الى الكبرى لصغرى مطوية وقوله ولا جزية دليل لبطلان المقدم وقوله فكان نتيجة القياس فيقيدها بالانقباض مع عدم لزومه من الدليل ليس بمطلوب في المدعى وايضا انه يجري في المرتدة الغير اللاحقة كما لا يخفى (قوله فسخ للنكاح) وفي اكثر الفتاوى كحاوى النية والاشياء اطلق البنونة بالطلاق واكثر مشايخ المسلمين مشوا في الفتوى عليه وقد ذكروا انه اذا كان في جانب الامام مع احد صاحبيه وفي جانب آخر صاحبه الآخر فقط فالتقاضى والمضى يأخذ قول الامام الا ان يقيد بالاصحبة مثلا فملطهم اما وقفوا على رواية الامام مثلا او على التقيد بمثل ما ذكر (قوله قلنا ان ملكه) حاصله ان ملكه بعد الردة باقى فيقتل بموته الى ورثته مستندا الى قبيل رده اذ الردة سبب للموت فيكون تورث المسلم من المسلم (قوله وحسب رده في) الا ان يكون له دين في رده (قوله وقضى دين) هذا قول زفر وهو رواية عن الامام لكنه مخالف لتصحيح البرازية والولواجية والبدائع قال في البرازية وعنه في دونه ثلاث روايات في رواية الاول والثاني عنه يبدأ بقضاؤها من كسب الردة فان لم ينف من كسب الاسلام وفي رواية الحسن عنه بعكسه وفي رواية زفر دين الاسلام من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والصحيح رواية الحسن ثم نقل عن الهداية تصحيح ما اخبره (قوله فان امته) فصل بين كونها مسلمة وكافرة تنصيلا موافقا ومخالفا فليست (قوله اذ لا دين له) ولو كافرا انتقل اليه نصرانيا مثلا لانه لا يضر عليه كاسبق (قوله ووصية) اى في حال ارتداده واما في حال اسلامه فالاصح انها باطلة مطلقا على ما نقل من البسوط (قوله لان كون المرتدة) اورد عليه بمران هذا الدليل في سائر الخلافات مع تخلف حكم المدعى عنه اعنى الاحتياج الى القضاء فقبل الصواب ان يقال انما احتج الى القضاء لقطع الاحتمال لان المطابق الى دار الحرب ليس بمحكم لاحتمال العود فاذا اتصل القضاء به يكون محكما لان الاصل في كل محتمل ان يرتفع احتمال بقضاء القاضي كما في المفقود وغيره انتهى لا يخفى انه يرد عليه ايضا ان لم يخرج في هذا القضاء عند اثباتا معنى الاحتياج اليه وانه ثبت هذا الاحتياج برأى اصحابنا فيكون مذمبا لهم والازم عدم تقليدنا الى من اوجبنا تقليدنا اليه وايضا يجري في سائر الامور التي لها احتمال (قوله كالمسئلة لا كية) في هذه الصحيفة من قوله اخبرت بارتداد زوجها مثلا لعل الصواب ان يقال على ما اشير اليه في التواريخ ان الجرم بالحق امر عظيم موجب للموت فلا يكفي بمجرد الاخبار بل يحتاج الى ثبوت الى طريق قطعي وذلك بالحكم لان القاضي لا يحكم الا عند ثبوت قطعا فالظاهر حيث ان يجعل خلاف النافعي فيما بعد القضاء (قوله وليس عليه قضاء) قبل المخرج اكررها وقيل لكون اسبابها او فاتها وقد فانت بخلاف الحج (قوله اخبرت) الطاهر انه لا حاجة الى العد في الخبر لكن ينبغي ان يقيد بالثقة والافلايد من كتاب الزوج في التطبيق (قوله لا يقتل مرتدة) فان قيل انها داخلة في عموم ما ذكره من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه نقول قد روى النهي ايضا عنه ايضا عن قتل النساء فيمنص به ولكن ينبغي ان الارتداد بالسحر فانها تقتل كما اشير اليه وبناء المسئلة على ما نقل عن المتن من عدم قتلها ايضا ليس بمناسب لكونه خلاف الاصح كما نقل عن البحر (قوله قال في النهاية) لعل فائدة النقل احترازا عما في التواريخ وفي الامة يضمن لمولاها فيكون اشارة الى ترجيح رواية البسوط (قوله والامة يجبرها لمولاها) فيه اشارة الى ان حبس الامة لمولاها فيحصل حبسها بيت السيد لرعاية حق السيد وهو الاستخدام فانه

لانا فانه يجلاف العبد المرند لانه لافائدة في دفعه اليه لانه يقتل لكن من خدمتها عدم وطئها
 كما نقل عن البحر (قوله ويرى تضرب) قيد للامة فقط كما فهم من النسخ لقلا عن المجتبى لعل
 وجه الاختصاص هو تأكيد الحق عليها هو انضمام حق السيد الى حقه تعالى ونقل عن
 القمعيه قيد كطيرة والامة جميعا وفي التعبير بصيغة يروى اشارة الى عدم الرواية ايضا كما لم يذكر
 في ظاهر الرواية (قوله كذا امته النصرانية) اي التي يحل لها وطئها (قوله وحكم الله مني)
 التقييد بالحكم ليس بظاهر كما يؤيد اطلاق المسئلة في الكفر والهداية (قوله قبل قسمته)
 اي بلا شيء واما بعدها فيقيته الا ان يكون مثلبا كما تقدم اورد عليه بانه لا بد من هذا التقييد
 (قوله وحقوق العقد فيه) فان قلت المسكاتب لا يقبل الانتقال فكيف استقل الى المرند الذي
 اسلم قلت هذا ليس بانتقال وانما هو سقوط ولايه الخلف عند ظهور ولاية الاصل كما في النسخ
 (قوله وان لم يلحق المقطوع به) يعني ان لم يقض بالمحقوق فان الحق وعاد مسلما قبل القضاء
 فكالعدم (قوله لان الاولاد) فان قيل هذا جار في الثاني ايضا لانه اما تابع لايه وابوه ممن
 يجبر قبله ولده واما جده فالامر ظاهر قلنا لا سبيل الى الاول لان ردة ابيه تبع والتابع
 لا يكون متبوعا مخصوصا وان ارتداده حكمي لانه لم يرتد حقيقة ولا الى الثاني لوجود الاب كذا
 قيل (قوله كما يجبر ابوه) المشاركة في اصل الجبر فقط لا في وصفه فانه لا يقتل عند لبااء فعله
 يكون كالمرتدة (قوله يقتل) في هذا التقييد اشارة الى ان الصبي الغير العاقل فلا يصح ارتداده
 واسلامه كالجنون والسكران الذي لا يقبل (قوله صحيح اسلامه) بل عرض النبي عليه السلام
 الاسلام عليه وهو ابن سبع سنين (قوله وكان رضي الله) وهذا ايضا يصلح دليلا مستقلا للمطلوب
 فكان دليلا آخر او هو تأييد للاول او دليل لتخصيصه عليه السلام **باب البغاة**
 (قوله البغاة) قدم قتال الكفار ثم عقبه بقتال المسلمين فلا شرا كهما في تحقق معنى الجهاد
 او باب البغاة في كتاب الجهاد فالناسب ايراد كتاب السرقة في هذا الكتاب بعنوان الباب
 لا شرا كهما في هذا المعنى (قوله من طاعة الامام) الاطلاق هو الاصح وقد يقيد بالعاقل
 (قوله قيد عوهم) اي اسحابا فلو قتله عدل بلا دعوة لاشي عليه (قوله خلافا للشافعي)
 ونقل عن القدوري مثل ذلك والاول اختبار خواهر زاده لكن قال الزيلعي هذا عند عدم
 امكان الاسلاح بالحبس والا فيكتفى به والمنقول عن الامام من زوم البيت محمول على عدم
 الامام فالامانة على الامام واجبة عند القدرة وقال الكمال الا ان يبد وما يجوز لهم القتال
 كأن ظلمهم ظلما لا شبهة فيه بل يجب ان يعينهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره بخلاف
 ما اذا كان الحال مشبها انه ظلم مثل تحميل الجنابات التي للامام اخذها والحاق الضرر بها
 لدفع ضرر اعم منه نقله المولى المحشى الشرنبلالي (قوله قتله) في القاموس القتل الطائفة
 والجمع فيوه وقات (قوله ولا تنسب زريتهم) لقول علي رضي الله عنه يوم الجمل ولا يقتل اسيرهم
 ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال وهو القدرة في هذا الباب عدم قتل الاسر عند عدم القسمة
 والا فالامام مخير بين القتل والحبس ومعنى عدم كشف السر عدم سبي النساء فقوله في التعليل
 لان الاسلام يعصم النفس الخ في الحقيقة علمه لقول علي رضي الله تعالى عنه (قوله واستعمل
 سلاحهم) وما روى ان عليا قسم اصحابه بالبصرة فليس للمليك بل للحاجة وفي التخصيص
 بالسلاح والتعليل اشارة الى ان ما سوى ذلك من المنافع فلا يجوز استعماله ولو عند الحاجة لان مالهم
 لا يجوز ان ينفق لقول علي رضي الله عنه لا ينفق لهم مال ولا تنسب لهم ذرية كذا نقل عن الكرخي

(قوله بخلاف ما اذا اجروا احكامهم) اورده عليه انه ينافي ما ذكر في باب المستأمن من ان المستأمن في دار الحرب اذا قتل احدهما الاخر يجب الدية لان العصمة الثابتة بالاحراز بدار الاسلام لا تبطل بعارض الدخول واجيب التبدل في المستأمن في عارض الشخص وتبدله لا تبطل العصمة الثابتة فافترقا وايضا انه لم يبق ثبوت العصمة المذكورة فلا منافاة وان عدم بطلان العصمة بعارض الدخول المذكور لا ينافي ببطلان العصمة بانقلاب الدار حربا (قوله كره بيع السلاح) اي تحريمها بقربة عليه وهو لانه اعانة على الظلم ولا يخفى ان السلاح لا يتناول على ما يتخذ منه السلاح كالحديد فلا يكره بيعه لانه لا يقاتل الا بصنعه وهم لا يفرضون لها بخلاف اهل الحرب ومن ثم قال الزبلي ان بيع الحديد لا يجوز من اهل الحرب ويجوز من اهل البنى فيندفع نوبهم المنافاة ومنه بيع المزمار وبيع ما يتخذ منه وهو القصب وبيع الخمر ما يتخذ منه وهو العنب نقل عن البحر نقلا عن البدائع والحاصل ان ما قامت المعصية بعيده يكره بيعه وما لا فلا ولذا قال الزبلي لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش النطوح والديك المغتال وايضا ذكر في الحظير والاباحة لا يكره بيع جارية لمن لا يستبرئها او ابنتها من دبرها او بيع غلام من لوطى انتهى لكن بشكل مما نقل من الحاشية ويكره بيع الامرء من فاسق يعلم انه يمسى به لانه اعانة على المعصية (قوله في الفتنة) شامل قطاع الطريق والقصوص كما في البحر كذا في النجاشي **كتاب احياء الموات** (قوله وههنا مستعارة) وجه الشبه ببطلان الانتفاع والمراد بالحياة هنا الحياة الثابتة قال الله تعالى فاحيناه الارض بدم موتها (قوله في الاسلام) انما فسر به لان الميت على الاطلاق ينصرف الى الكامل وكاله ان لا يكون مملوكة لاحد (قوله اذا نزلت او صارت سبعة) يقال نزلت الارض اذا صارت ذات تزوهو ما يتغلب من الارض من الماء كذا نقل من المغرب قبل لكن الظاهر من الصحاح يقال نزلت من الازاز وهو كون الارض مجرى الماء يقال بالغارسيه آب شذن زمين والسبعة يقع السين وكسر الباء والحاء المجعدة ارض مالحفة وبالفارسي زمين شورستان (قوله بعدت من العاصر) هذا قول ابي يوسف وعند محمد يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احياء ما ينفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينفعون به وان كان قريبا من العاصر وبه قال الثلاثة قال الزبلي وشمس الائمة احمد على قول ابي يوسف وقال المولى المحضى الشرنبلالي وهو المختار لانه تعلق حقهم به حقيقة او دلالة فلا يكون مواتا وايضا قد يفهم من عبارة قاضيهما ترجيحهم والمفهوم من التاتارخانية نقلا عن الطحاوي ان قول محمد هو ظاهر الرواية وفي در المختار قلت وهذا اي قول محمد ظاهر الرواية وبه يفتي كما في زكوة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندی عن المتصورية عن قاضيهما ان الفتوى على قول محمد فليصفظ وبناء على هذا افتي بقول محمد استاذ استاذي الوالد فخر صرور الروم محمد بن الطرسوسي المرحوم تغمدهما الله بفقرانه واسكنهما جحيمه بخانه (قوله ذمبا) فيكون ارض خراج كما سبق (قوله فلو جرحها) في هذا التفرع خفاء اذ مقتضى عدم المالك دفع الامام ولو قبل ثلث سنين الا ان يقيد قوله ولا يملكه بالملك باتا وان ملكه موقوفا وهو بعيد بالنسبة الى سوق العبارة (قوله لان حق المسلمين قائم فيه) لعل هذا الحق ماهو المفهوم من قوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلث الماء والكلاء ولا يخفى ما فيه من الخفاء فافهم (قوله للفظن) خبر مقدم لقوله اربعون وهو ما يستسقى بيده (قوله احترازا) عما قبل فيكون عشرة اذ راع من كل جانب على هذا القول دليل القول قوله عليه السلام

من حفريتها فله ما حولها اربعون ذراعا لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربع ووجه الصحة ان المقصود دفع الضرر عنه كبل لا يحتر احد بترابها فيقول ماؤها اليها ولا يندفع هذا بشرة من كل جانب فيقدر باربعين (قوله بالتوفيق) اى بالسمع اذ لا مدخل للراى فى المقادير (قوله يكس ما احتفرو) لكس ضد القمع يعنى الضم والسد (قوله مبتدا) خبره فاجله جواب اذا لم يكن فصل (قوله نصب الماء) الاول نصب من الماء كافى الزيلعى (قوله بلا ضرر لعامة) فان كان لخاص فالمفهوم من عباراتهم وتعليلاتهم عدم المنع ايضا والضرر مد فوع مطلقا الا ان يقال التقييد بالعامة اخراج الكلام على مخرج العادة فيديارهم كما يؤيده تصوير انهم ينفجودجلة وسبحون (قوله لان تقادم العهد) يعنى اذا فعل ذلك يخشى ان يدعى حق الشرب لهما من هذا التهرع الاول اذا تقادم العهد ويستدل على ذلك بالمحذور لاجراء الماء فيه البهائملا (قوله بورث) لانه حق مالى (قوله ويوصى بنفعه) اى يوصى الانتفاع بعينه كما فى الزيلعى فتقوله لانفسه لا يخلو عن خفاء فلعن اراد به عدم الوصية بما ذكره من البيع والهبة والصدقة فانه لا يجوز بخلاف الوصية بالانتفاء فانها جائزة لان جهالة الموصى به لا يمنع الوصية لانها من اوسع العقود حتى جائت للمدوم بالمعدوم (قوله ولا يصح من سقى من شرب غيره) لكن ان تكرر ادية الامام بالضرب والحبس ان رأى ذلك (قوله لان الموات كان عشرة كاوان كان باذن الامام) واما كون البئر حرمة المحذور منع الغير من الحفر فيه فلا ينافى الاشتراك بهذا المعنى (قوله والماء فى البئر) الذى كان فى غير ملكه فى الاصل (قوله بلا سلاح) لعل هذا فى الانتداء والا فان قابله بالسلاح فالظاهر جواز مقابله ايضا ثم انه ان مات من تلك المقاتلة صاحب البئر فالظاهر ايضا اهدار دمه اذ هذه لقائلة تعزير والتعزير حال مباشرة حق للسلك لبس بمختص بالاضى وقد ذكر فى محله من عنذقات هدر دمه كتاب الكراهة والاستحسان (قوله ما كره كراهة التحريم) هذا التقييد اولى مما يقال كل مكروه حرام لانه اما باطل لاقتضائه كون التزيهى حراما واما محتاج الى عموم الجواز يعنى المنوع مثلا ثم توضيح هذا المقام ان يقال المكروه على نوعين تحریم وتنزيه واختلوا فى الفرق بينهما فقد عجز محمدان مانع عن الثقل بدليل قطعى فحرام وبطلنى فمكروه تحريما وما لم يمنع عنه وتركه اولى فتزيره عند هبما ان منع منه فحرام وان لم يمنع منه فان كان الى الحرام اقرب بان استحق فاعله محذورا احقرمان الشفاعة دون العقوبة بل انار فحريم كلهم القرس على الصحيح وان كان الى الحل اقرب بان لم يستحق فاعله محذورا واثيب تاركه فتزيره فالحكم كونه تحريما وتنزيها عند هبما تنزيه عنده والتحريم عنده قسم من الحرام عند هبما وهو مانع عنه بدليل ظنى وبما ذكرنا علمت ان قوله واما المكروه الى آخره على مذهبهما لاعلى مذهب محمد ولاعلى المجموع كاتوهم (قوله وهى اننى الجار) وحكم الذكور كالاناث دلالة او مقايسة لعل وجه التخصيص اما للتوسل الى قوله ولينها اولورود النص باسمها (قوله لان فيه خلاف مالك) فى اعتبار مخالفة مخالف اثمتا فى مجتهديات اثمتا خفاء لا يخفى كانه فيجاءر (قوله ولكن يبنى) الظاهر ان يجعل بدل حرف الاستدراك حرف التفریع (قوله بهذه الرواية) اى رواية النهاية عن الذخيرة (قوله اقول منشاؤه) قال فى المنع بعد نقل هذا القول بجمعه هو كلام فى غاية الحسن والتحقيق واقول هو كلام لا يخلو عن خفاء اما اولافلان كون من لا ابتداء لاثابر معشدا به اذ مفصوده حاصل بالتالى على حسب مراده كما وقع فى عبارة بعض المنايخ بغير من كما وقع

في قاضيهان ويكره الشرب والادهان في آنية الذهب والفضة واما ثانيا فلان قوله انما يحرم استعمالها الى آخره مع قوله لانها وضعت لاجل ابتداء الاكل ومع قوله لانها انما صنعت الى آخره يدل كون مدار الحرمة استعمالها فيما يكون مقصودا من مستعملها بحسب التعارف وقوله لا تتفاء ابتداء الاستعمال منها في موضعين مع قوله فظهر ان مرادهم يدل على كون المدار ابتداء الاستعمال وهما لا يتناسبان في الظاهر واما ثالثا ان المفهوم من قوله انما يحرم مع دليله هو جواز استعمال تلك الاواني اذا اخذت وصب منها الدهن على الرأس او رفعت باليد وشرب او اكل منها بالقم والظاهر عدم الجواز واما رابعا فلان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تنسروا في آنية الذهب والفضة ولأن كلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولحكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم قاله الزيلعي دال على حرمة ما يكون مثل الاكل والشرب في الاستعمال بطريق الدلالة كما في الزيلعي ولا شك في عمالة المسئلة لهما في الاستعمال وسينقل الشارح قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكور امتي فالرجحان في جانب المعترض (قوله ان وضع قائم) فيحرم عند وضع خد موضع الخاتم الا ان يضم تقيد ابتداء استعمال الوضع والصنع (قوله لان مراده بالخل) اورد عليه بان عبارة الكثرة هذه وبقبل قول الكافر في الحرمة والحل والملوك والصبي في الهدية والاذن والفا سق في المعاملات لافي الديانات مقتضى هذه عدم كون الحل والحرمة في ضمن المعاملات لجل المعاملات مقابلا للديانات فائنا ويل المذكور لا يدفع الاعتراض الوارد على ظاهر الكثرة الذي هو مراد الزيلعي حاصله (قوله ان مراد المعترض) هو الابراد على الظاهر والتأويل وان دفع الاعتراض عن الباطن لكن لا يدفع عن الظاهر فان المراد لا تدفع الابراد ولا يخفى ان التعبير بالسهو في الاعتراض لبس مناسب على ان يكون مقصورا على الظاهر (قوله قبل قول العبد) وكذا الجارية (قوله او قال انما دون) هذا ومثله اذا غلب على الرأي صدقه والا فلا فعل عليه (قوله ولو عبدا) وكذا جارية وعلمه اي قبل الحضور اليها لم يحضر وان لم يكن مقتضى (قوله ان قعدوا كل) جاز هذا اذا لم يكن على المائة والا فلا يجوز كما في القهستاني (قوله فان اجابة الدعوة) الظاهر انه تعليل للاكل والاجابة هي الحضور لا الاكل كما فهم مما نقل عن الخاوي القدسي (قوله فلان ترك) يرد عليه ان البدعة تقدم على السنة ولو سلم ان ذلك المنكر قد يكون حراما قال في الوقاية الملاحية كلها حرام ولازم لم يلزم حق الدعوة فلا يلزم الاجابة وصلوات الجنائز فرض لبست بسنة مثلها فالقياس لبس بصحيح **فصل** (قوله ولا يلبس رجل حريرا) فيه اشارة الى جواز لبس المرأة فقيه رد على من قال انه حرام على النساء كرد من اباح الرجال والنساء كما نقل عن شرح الصغير لليردوي وفي اطلاق الحرير اشارة الى دفع ما في الفتنة انه لو لبسه بمائل لا يكره كمن لبسه فوق قميص او قباء فانه لبس بمذهب وان نص بهان صاحب المحيط عن ابي حنيفة ونقل عن الخواص وايضا عن ابن عباس ونقل عن خزاعة الاكل بما حفظه هذا قال ابو حنيفة ومحمد لا بأس بلبس الحرير وقلنسوة الثعالب (قوله اربعة اصابع) اي مضومة كما في الهداية هذا ان لم يكن للتكبر ونقل عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قبل هذا مخالف لتقيد كثير من المعبرين بثلاث اصابع او اربع (قوله حرنا) فيكره لو طولا كما نقل عن المجتبي من انه انما رخص ابو حنيفة في العلم في حرص الثوب انتهى لكن المفهوم من الهداية وغيره من المعبرين هو الاطلاق (قوله في الحرب) فلا يلبس الخالص

ولو في الحرب خلافا لهماتم جواز في الحرب اذا كان بحال يحصل منه ارهاب العدو والا فلا
 كما في المنع تقلا عن السراج الوهاج وكذا ايضا بكرة لبس المعصفر والزعفر والاحمر والاصفر
 للرجال لكن كثر الاقوال في الاحمر فقل باستحبابه كما في شرح المتن لصاحب در المختار واليه يعيل
 بعض الميل صابة المحشى الشربلالي وقيل كراهته تنزيهية وهي المراد بما في المجتبى والراهدى
 وشرح الفقيه لابي المكارم من انه لا بأس بلبس الاحمر لان كلمة لا بأس نستعمل غالبا فيما تركه
 اولى على ما في المنع وقيل مباح كما فهم من شرح الكثرة للسكين ومما نقل عن مجمع الفتاوى وقيل
 حرام كما نقل عن صاحب تحفة الملوك فقل مراده من الحرمة هي الكراهة التحريمية كما في
 المنع ويؤيد اطلاق الكراهة في عبارة أكثر الفقهاء كفاضحيان لانه هو المحمل عند الاطلاق
 وان الكراهة في كتاب الحظر والاباحة وفي الصبد تحريرية تكون الكراهة المطلقة في كتاب
 الصلوة وما يتعلق بها تنزيهية كما في حاشية اخي زاده تقلا عن بعض الفضلاء (قوله ويتوسله
 الى آخره) خلافا لهما لانهما حرما قل عن المواهب انه هو الصحيح فاورد عليه بان هذا
 التصحيح مخالف لعامة الفقهية (قوله ويلبس ماسداه حرير) لكن يكره ماسداه ظاهر وقيل
 لا يكره وفي الاختيار سوى بين القولين كما في الشربلالي (قوله الابتهاج فضة) لكن السنة ان
 لا يكون زائدا على قدر مثقال ويصعله في خنصره اليسرى وفصه الى باطن كفه وما روى انه
 عليه السلام وفي درالمتنى واما قوله عليه السلام اجعلها في يمينك فكان في الابتداء ثم صار
 شمار الرفضه انتهى تقلا من الخلاصة ثم قال ولا شعور لنا بهذا الشعار في هذه الاعصار
 فنسب امر الخنصر او ثبت الخبر كما جزم به في بعض الاخبار (قوله وعن الناس من اطلق الى
 آخره) لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله لكنه لا ينافي احتمال التأويل والتخصيص) لان احتمال
 التأويل والتخصيص معتبر في مفهومه وبه يمتاز عن المفسر كما في الاصول وقد اطلق النص على
 مجموع الظاهر والنص والمفسر والحكم فعمل في عبارته اشارة الى ارادة هذا المعنى تعريفا لا ادنى
 (قوله فكيف يعارضه) يرد عليه بما تقر في محله انه يقدم قول الفقهاء على الحديث لاحتمال
 التأويل والتسخ والضعف الذي يعرفه الفقيه دون غيره (قوله ولا يخفى ان ما بين المأخذين
 من التفاوت) وهما قول الرسول وقوله وعبارت الجامع الصغير المحتملة للتأويل فالاول راجح وانت
 عرفت ما عليه وقد نقل عن الخجندی القتم بالحديد والصفرة والحاس والرصاص مكروه واما
 العقيق ففي القتم به اختلاف المشايخ وايضا تصحيح الذخيرة عدم الجواز (قوله وتركه لغير
 الحاكم) الاول لغير ذي حاجة لان تناول مثل السلطان والمتولى وغيرها لان ظاهر كلامهم
 هو تناول لكل ذي حاجة الا ان يحمل على المقايضة (قوله وجاز خرقه بوضوء) بفتح الواو
 بقية البلل من الوضوء على الاعضاء وقيل يكره مطلقا (قوله والتم) لانه لبس بعصب بل فيه
 غرض صحيح قال في التبع واما ذكره هذا لان عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض
 الاعضاء وكذلك السلام وغيرها وذلك مكروه وعصب محض (قوله اذا لم تكن حاجتنا في نفوسهم)
 فبالتفاوت من المتكلم مع الغير الى الخطاب العام والمعنى اذا لم تكن في نفوسهم العزم والنية
 بتحصيل مطا ابل لبس بغير اعتدالة ثم فصل ﴿ قوله ينظر الرجل الى الرجل ﴾
 قبل الاولى تنكير الرجل لثلاثتهم ان الثاني عين الاول اقول هذا التوهم لغاية ضمه مما لا حاجة
 الى دفعه على ان في الترميز دلالة على العموم دون التنكير وانه قد يجعل اظهار الثاني دون
 الاضمار لارادة غير الاول (قوله الا العورة) فيه اشارة الى جواز النظر الى الامر والاصح

بجواز الخلوة ولذا لم يؤمر بالقاب كما نقل عن التجنبس وينبغي أن يقيد بعدم الأمن والشهوة
 والافقيه وقع تهديدات بل صرح بالكراهة ثم أنه نقل عن الزاهدي بأن عدم النظر إلى عورة
 الغير عند عدم الأذن والافلايأثم وقيل واقره القهستاني وفيه نظر ظاهر انتهى (قوله والمرأة)
 ظاهره العموم إلى الكافرة لكن قيد في الثوب بالسلسلة ونقل في النسخ عن المجتبى الجواز وعدمه وإثنائي
 الأصح (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا قبل الأولى النظر ليكون الشهوة ابلغ كما روى عن ابن
 عمر وقيل الأولى عدمه لقوله عليه السلام إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ولأنه يورث النسيان
 لو ردد الأمر ذكره القهستاني (قوله لا إلى الظهر) وإن أمن الشهوة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 الآية فافهم (قوله إلى وجه الأجنبية) قال في الدر هذا في زمانهم وأما في زماننا فخرج من الشابة
 وفي إيمان الولوالجية أنه مكروه لو بشهوة خرام كما في نادرة القنوي (قوله وكفيها) قيل فيه
 تغليب إلى الكف والقدم والذراع في رواية والمنفصل كالتفصيل كشر رأسها وقلامة
 ظفر رجائها ولو بعد الموت كعظم ذراعها دون يدها (قوله فقط) فيه إشارة وفي تعليقه
 صراحة إلى أن القدم مما لا يجوز النظر إليها وفي رواية عن الإمام أنه مما يباح وفي السكوت
 عن مسها بعد البيان في حق الأمة إشارة إلى أن الحرة لا يجوز مسها إلى ما يجوز نظره وإن أمن
 الشهوة لكن هذا إن كانت شابة والافلابأس بمصاغتها ومس يدها إن أمن الشهوة من الطرفين
 ولم يتعرض على الكلام قال في الشرنبلالية نقلا عن الجوهرية له تشبثها ورد سلامها لو يجوز
 والافلا وفي الدر نقلا عن المبسوط لأبأس بأن يتكلم مع المرأة والأمة بما لا يحتاج إليه ثم قال لعل
 لفظ لازمة فلتراجع نسخة أخرى (قوله وأداه الشهادة) فلا يباح لحمل الشهادة عند عدم
 أمن الشهوة كما هو الأصح لا مكان وجود من لا يشتهي ذكره الشرنبلالي فيه إشارة أنه إن وجد لاداء
 الشهادة فمن لا يشتهي فلا يشهد من لا يشتهي لعدم التحين والضرورة (قوله والمحنت) هو المتزين
 بزينة أو المشبه بهن فعلا وكلاما (قوله كالفعل) في امتناع النظر من جوزة في قلة تجرته أو دياتته
 كما في الدر نقلا عن الكبرى في دفع ما توهم من أن ذكر المحنت يعلم ما ذكر سابقا ولا فائدة كدفع التوهم
 كالأخوية (قوله أما الخصى والمجبوب) لعل عدم ذكر وجه المحنت لوضوحه وعدم الاحتياج إليه
 ثم أنه ذكر في البراز به أنه يروي أن الفقيه أبابكر البلخي خرج إلى الرستاق وكانت النساء على شط النهر
 كاشفات لرؤس والذراع فصره من فقيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرم مثلهن إنما الشك في إيمانهن
 كلهن حريات (قوله ويعزل عن زوجته إن حرة) وإن أمة فبأذن سيدها قيل يباح في زماننا لفساده
 فصل (قوله أو مشربة عن محرما) نحو الأخت من الرضاة والمشتراة من ابن
 أبوه وطئها (قوله والمنقطعة) إن أريد بها الأيسة فستدركة وإن أريد الممتدة الطهر تخاف
 لما سيذكره من ظاهر الرواية وقول المفتي به (قوله فإن قيل) هذا السؤال ساقط بقوله فإن
 حكمه حكم أو (قوله لأن الحمل ثابت النسب) أورد عليه به مصرح بأنها قديمت بعد انقضاء
 عدتها بالولادة بعد الطلاق (قوله لأن الواجب عليها) الأنسب تذكير الصغير (قوله ولأنكاح
 حال ثبوت ملك) قيل يمكن أن يقال طريان ملك اليمن على زوال ملك النكاح فهو مقدم عليه
 ذاتا وهذا القدر يكفي في سقوط الاستبراء فتدبر (قوله أي يعتمد على أنه يطلق) ولو خاف أن
 لا يطلق فالحيلة أن يجعل أمرها بيد المشتري متى شاء وأسهل الحيل أن يكاتبها بعد الشراء
 ثم يقبضها فيمسخ برضاها كما في الشرنبلالي عن المواهب وفي الجمع عن البحر بمحالة بعد الشراء
 والقبض كذلك فيحتاج إلى الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض ثم ذكره بمخا فراجع متأملا

نعم ما في المنع عن النهاية من النهاية خريجت من يده دون ملكه ثم عاد اليه فلا استبراء كابقة
 رجعت وامة كاتبتها ثم عجزت يؤيده قد برخلافا لما فهم الشر نبالا فتعصر كذا في الدر (قوله
 ويزوجها المشتري قبل القبض) مستدرك بما تقدم بثلاثة اسطر وما يتوهم من ان مجيئه
 لضرورة تعيين الموطوف عليه للعطف الا في كذا ذكره بعض تليذنا فعلوم انه لا ضرورة
 تدعو اليه (قوله او يقبض) ناظر الى قوله او يزوجه ككون قوله ثم يشترىها ويقبضها ناظرا
 الى قوله ان يزوجه فقوله فيطلق الزوج مر يوط عليها كما يؤيده قوله متعلق بما قبله (قوله
 فان الاستبراء) يعني ان لزوم الاستبراء انما هو عند القبض وذلك الامة عند القبض ليست في اين
 يتصور فيها الحل حتى يتصور الاستبراء لشغلها الى نكاح الغير فعند التطلق اذا لم يتصور
 حدوث الملك لم يتصور الاستبراء والحاصل انني الاستبراء عند القبض لنكاح الغير وعند التطلق
 لعدم حدوث الملك (قوله صفة اميته) اشكل عليه بعض التالعة ان كون الجملة صفة للمعرفة
 ليست بصحيح فقلت بما ذكر القهستاني نقلا عن التشديد من ان الصفة اذا خصت بموصوف
 جاز ان يكون لنعته وان خالفا تعريفا وتذكيرا كقولهم صدر ذلك عن علي قاتل الفجرة وبجواز
 كون الاضافة من قبيل التعريف في قوله لقد امر علي اللثيم بسبني وبما ذكر المحقق الشريف
 في حاشية المطول من ان بعض الضمير يجوز تنكيره كالنهي يعود الى ما لا يختص بشئ معين
 نحو ارسل قاتل ابوه فلفظ من في المرجع نكرة كما لموصوفة ثم وقفت في الوائي عين هذا
 الابرار لكنه اجاب بكون الصفة معنوية لا نحوية (قوله او نكاح) اي صحيح والا فلا (قوله
 او بعثتها) وكذا كانتها بخلافها التدبير وايضا كاستيلاء الكفار عليها فبغير فعله لكن
 المستحب ان لا يسمها حتى يمضي حصة على المحرمة بالاخراج عن الملك كما في الدر (قوله
 والاصل فيه قوله تعالى) فان قلت قد يعارضه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم قلت لا يعارضه
 لما تقرر من ترجيح المحرم وقد روى ذلك عن علي رضي الله عنه حين سئل عنهما فقال
 حرمتها اية واحتلتها اية (قوله ثم المراد) يعني ان الحرمة في الآية عام لاسباب الوطئ
 لا يختص به بالاجماع (قوله وكه تقبيل الرجل) الظاهر انه من قبيل اضافة المصدر الى
 المفعول والفاعل متروك اي تقبيل الرجل الرجل سواء اويده او شئنا منه وكذا تقبيل المرأة لفمها
 او خدوها عند لقاء او وداع وهذا نوع شهوة فلو لمجرة جاز بالاجماع كما في الدر نقلا عن
 الحقائق (قوله وعناقه) اي جعل كل منهما يده في عنق الآخر (قوله في ازار) اي ساتر
 ما بين السرة والركبة قال في الملتقى وعند ابى يوسف لا يكره (قوله سئل عن ابن عباس)
 التمسك به مبنى على ما هو المختار من ان شرع من قبلنا شريعة لنا اذا قرره الشارع من غير
 تكبر (قوله والشيخ ابو منصور) فان قيل قد قرر في محله ترجيح المحرم على المباح والخطر
 على التدب فكيف يصح توفيق الشيخ قلنا قد قرر ايضا دفع التعارض بدفع اتحاد
 الحكم او بدفع اتحاد المحل بل هذا الترجيح مقدم على ذلك (قوله ورخص الشيخ)
 وكذا السلطان العادل وفي صيغة الرخصة اشارة الى اولوية الترك كما وقع التعبير في المسئلة
 بصيغة لا بأس في بعض الفقهية لكن نقل الشر نبالا عن العناية والدر عن المجتبي يستند
 والا تارة الواردة يؤيده ما يعلم منه بطريق مفهوم العدد ان تقبيل غيرها ومن في حكمهما
 وهو السلطان لا يرخس تقبيل يده بل يكره وان قيل يجوز عند قصد تعظيم اسلامه دون
 نيل الدنيامنه (قوله كصاحته) لا اختصاص له بما ذكر بل عام للجميع كما في الهداية وغيره

من انها سنة قد بمة متوارثة قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده
تثارت ذنوبه فالظاهر من لفظ من ولفظ اخاه المسلم هو العموم ثم المصافحة هي الصافح
وصفة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع لبس بمصافحة خلافا للروافض
السنّة ان تكون بكلتا يديه وبغير حائل من ثوب او غيره وعند الفقهاء بعد السلام وان يأخذ
الايهام فان فيه صراحة بنيت المحبة كذا في الحديث ذكره القهستاني واما القيام للغير في المنع
اطلق كراهته وفي الدر جواز بل نديه نقلا عن الزاهدي الا القاري في خلال قراءته الا
اذا كان الجاني اسناده او اعلم منه او ابويه وان كان من الاشراف نقلا عن مجمع الفتاوى
وفي البرازية نقلا عن بعض المشايخ جواز القيام للاغنياء رجاء طبعهم دون الفقراء والطلبة
لعدم رجاء طبعهم وتعامه ايضا في الشر نبلاية وتقبل الارض وتقبل يد نفسه والاحتجام لبس
بجاء بل محرم (قوله خالف عليها) والصحيح ترك هذا القيد كما في الهداية (قوله وقال الزيلعي)
وهذا ايضا مخالف للصحيح الهداية (قوله ويجاز تحلة الصفح) ان غير موه كذا نفس
المسجد وتزيينه لكن قال المعنى هذا اذا كان من غير مال الوقف وعند الثلاثة بكرة قيل
وبه ينفي انتهى كذا في المنع (قوله وتقطعه) بفتح التون اظهر اعرابه (قوله المسجد) الظاهر
عمومه لكل مسجد قال في المنع بكرة في كل مسجد عند مالك وان مسجد الحرام عند الشافعي
وكذا في بعض الفقهاء خافي بيان الشارح لا يخلو عن خلل واما قوله تعالى انما المشركون نجس
فلا يقرؤا المسجد الحرام بعد طاعتهم هذا فالمراد منعهم عن الطواف لكون طوافهم صرّة
(قوله وعبادته) ولو بجوسيا عند بعض زعماء الاسلام وبفهم منه جواز عبادة الفاسق بطريق
الدلالة كما في التنوير تنقيح الامم (قوله وخصه البها ثم) الخصاء نزع البيض (قوله واتزاه
الخمين) الاتزاه من التز وهو الوثب وهو كناية عن السفاح وهو الجماع (قوله وشراء اخ) وفي
المنع وكذا بيع ما لا بد منه لكن قال في البرازية وعن محمد فمين مات وترك ابنين صغير وكبير
وترك الفا فانفق الكبير على الصغير خمس مائة وهو ليس بوصي قال هو متطوع في ذلك
بخلاف طعام اطعمه او ثوب لبسه فانه لا يضمن استغسانا (قوله اصله ان التصرف) الظاهر
ادخال المسئلة في الاول كما يؤيده قوله واستيحار الظن من الاول (قوله فقط) وفي المنع وكذا
ملتقطه على الاصح لان فيه نفعا محضا وفي الشر نبلاية هذا اذا كان في حجرها واما في
حجر الم فند ابني يوسف يصح وعند محمد لا لان الحفظ للم (قوله وفي شرح الطحاوي)
لا يخفى انه لا يتعلق له لبيان هذا المتن الا ان يراد بيان خلاف مقصود المتن من عدم جواز
الاجارة للام حيث سكت عن بيانها فيتميز بشار بقوله وهذه رواية الجامع الى الجواز المذكور
او يراد تنقيح هذا المتن دلالة او مة ايسة على ما ذكر في منقول من الطحاوي (قوله ولو بالافل)
ولو حل على العيبين البسير لا تنفك الخالفة اما اذا آجر الصغير نفسه لا يصح لانه مشوب
بالضرر الا اذا فرغ من العمل فيجب المسمى (قوله من متخذه خيرا) مطلقا لو لم يعلم ولو
ذميا كما في الدر او بجوسيا كما في المنع ان علم اتخذه ذلك فلو مسلما وعلم ذلك فكروه اتفاقا
لانه اطاعة على المعصية ويعلم منه عدم كراهة بيع العيب والكرم منه بلا خلاف كما في المحيط
لكن في بيع الخزانة بيع العيب على الخلاف كما في القهستاني (قوله بخلاف) بيع السلاح
وبخلاف بيع امرء ممن يلو طبه لان المعصية تقع بعينه كما مر في البغاة (قوله ويجاز حل خمر)
وامن النبي عليه السلام على حاملها محمول على الجمل بقصد المعصية وعلى هذا الخلاف

آجر دابته لتقل الحمر وانفسه لرحى الحزير كما نقل عن التبيين وفي التقييد اشارة الى اجابعية
عدم الجواز لو كان الحمر للسلم (قوله واختلف في بيع ارضها) واما اجازتها فصرحوا بكرهاتها
من غير ذكر خلاف ومن ذكر الفرق بينهما قال في الشرنبلالية فلينظر الفرق وفي الدر
وامره سهل (قوله احترازا عن الاباق) اي لاجل احتراز العبد عن الاباق والتمرد (قوله
قبول هديته) وقد صح ان سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه اهدى الى النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم هدية قبل ان يعتق فقبلها صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ولانه لا يعبري) في هذا
التعليل اشارة الى كراهته لو كان خدمته في داخل البيت كما قيد الحكم به مولانا مسكين
(قوله لانه فرض جرنفعا) وهو وجوب الضمان على البقال ان هلك او هوبقاء دراهمه وكفايته
للمحاجات ولو كان في يده يخرج من ساعته ولم يبق فيصير في معنى قرض جرنفعا وهو منهى
عنه كذا قيل لا يخفى ما في التعليل فالاول هو الاول (قوله لياخذه) فيه اشارة الى ان الكراهة
عند الاشرط بما ذكر والا فلا كراهة كما في النسخ (قوله وكره اللقب) قال في الملتقى ويحرم
بدل كرهه وفي شرحه لعب الشطرنج كير عطلها عندنا كالزردوان باح عند الشافعية فعمل الكراهة
على الحرمة لا يبعد لانها ليست بكبيرة نعم قيل قوله ويحرم منظر وفيه وعبر ايضا بالحرمة في المجمع
وفي سراج الوهاب وحل على الكراهية الحرمة بناء على ان مطلقها يصرف اليه (قوله ان
سبقتا) وكذا المتفق عليه يعني ان ان سبقهما اخذ منهما او من احدهما كما في القهستاني وان سبقاه
لم يعطهما وفيما بينهما ايهما سبق اخذ منهما او من احدهما كما في القهستاني وان سبقاه
لم يعطهما وفيما بينهما ايهما سبق اخذ من صاحبه كما في التبع فذيل من انه سهو من الناسخ
لخالفته لعامة الكتب فسهو لكن في التاخر خاتمة هذا ان سبقا الثالث على التعاقب وان سبقاه
معافلا شيئا لو احدهما على صاحبه ثم كون الثالث محلا عند تصور الكفائة لهما والا فلا
والمراد من الجواز هو الحل والطيب دون الاستحقاق له شرعا (قوله لا سحالة معناها) هذا
اذا كان الرخصة له تعالى ولفظ من متعلقا بمقتضى واما اذا كان الرخصة لا عن مخلوقه تعالى كالملائكة
المقرين او كان لفظ من متعلقا بالمرئوكان الرخصة للعرش كما سبذ كر فلا كما لا يخفى على انه يمكن
ان يكون مقعد الزكاة عن مملوكيته تعالى لان القعود على السرير بطريق السلطنة يستلزم
التكلم له فيكون عبارة عن الملك له والقدرة عليه كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى كذا قيل لكن لا يخفى ان هذا لا يدفع الكراهة لكون تأويله مشابها لم يثبت بقطعي
بل يواحد بل يصلح هو على ان يكون وجهه عدم الكفر بخلاف الاولين تأمل (قوله وما تعلق به)
يرد عليه انه لا يلزم من حدوث تعلق الصفة حدوثها كما في بعض تعلق صفة العلم كما تقرر
في الكلام (قوله ولعل السر على الروايتين) فان قبل وجهه الجواز هو الرواية فلا حاجة بعده
الى ما ذكره قلنا قد ذكر ان يلحق به خبر واحد فيما يخالف القطعي اذا المثلث به ثبت بالقطعي فان لم
في الجواز اخراجه عن المشابهية وما ذكر هو طريق الاخراج (قوله ولا يخفى) ان الظاهر انه
متعلق بما قبله من قوله لعل السر الى آخره ولا يبعد ان يجعل متعلقا بما قبله من الاصل يعني جوابا
عن قوله ولا شك الى آخره من قوله وكذا الاول يعني ان معنى مقعد الرخصة موضع هيئته ومظهر قدرته
الكاملة ولا شك انه كذلك فحينئذ يكون اشارة الى ترجيح جانب الجواز كما في الزيلعي والحاصل
ان الواقع في عامة الفقهية ترجيح جانب الكراهة بما ذكر ان الارخبر واحد والمثابه انما ثبت
بالقطعي وان الاحتياط هو الامتناع وانه راجح على الواحد لكن وقع في الحصن الجزري معزيا

الى التزمذى واليهيقي بان يقرأ الدعاء بمعاقد العز في صلوة حجة مجربة اثرها وايضا المفهوم
عن بعض الكتب المتبرة كثرة رواة هذا الحديث وكون تلك الصلوة مشهورا ومعمولا
عند اكثر العلماء وايضا وقوع الرواية في بعض كتب الحديث بالفاظ اخر برواية متعددة فالحديث
اما مشهورا وواحد موجود شرائطه فلو لم يتفق اكثر الفقهاء لم يتوقف في جوازه بل
في استحبابه (قوله بحق فلان) ولكن يدعوه نيك ثم قال وجاء في الاثر ما دل على الجواز (قوله ذلاحق
لخلق) قيل لو لم يجعل لفظ الحق صفة مشبهة بل جعل مصدرا لم يلزم المحذور اقول ولو سلم انه
يحوز ان يكون احتمال طرف المحذور سببا للكرهه (قوله وكراهة الاحتكار حبس الطعام للغلاء
قوله يضرب اياه) بخلاف ما لم يضرب كان يكون المصركبيرا وتلقى الجلب على هذا التفصيل كذا
في التمع (قوله ومدة الحبس) اى حبس المحتكر الموجب لمؤاخذة القاضي (قوله وهذا) اى ضرب
المدة في حق الدنيا والاخرى حق الاخرى اثم وان لم يبلغ الى تلك المدة نقل عن الكافي والاختيار
ان التجارة في الطعام مكروهة وعن المسكين هذا اذا كان على قصد الاحتكار وقصد الضرر
بالناس والاخصود (قوله تعديا فاحشا) بان يبيع بضعف ما اشترى (قوله بمسورة اهل الراى)
لكن لو باع لفصوف لم يحمل للشترى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا
بطيب نفس منه فالطريق فيه ان يقول معنى بما يحب فيحمل (قوله قال قاضيتان) وفيه ايضا
ينبغي ان يد فنه ولا بأس برمي ويكره القاذو في الغنسل والكنيف لا يراه داء (قوله لما روت
هايسة) رضى الله تعالى عنها فان قيل ان الظاهر يحوم الحديث الى صورة الكراهة وتخصيصه
بما ذكر تخصيص بالراى قلنا الظاهر ايضا ورد نص موجب لذلك (قوله ويحكي شاربه) من
الاحقاء بالعلم المهمة الاستبصال (قوله فالاول افضل) ويؤيده ما قال في البرازية والنظر
في كتب اصحابنا خير من قيام الليل وان كان بلا سماع وكذا درس الفقيه للنفقة افضل من
قراءة القرآن ولذا فضل العالم على العابد وفيها وفي التارخاية ايضا عن ابي الفضل في الغيبة
يصلى صلوة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاها فهو عندى من العامة (قوله وما ينفع به)
كالعلوم العربية (قوله مراده) اى مراد قاضيتان (قوله لما روى عن السافعي) الاحجاج
بقول السافعي اقوال اثبتا للمباغة في الانكار على معنى ان المنع لبس من الخفية فقط بل يوافقه
السافعية في الحكم المذكور فثبت ان المنع الخفية في مرتبة الوضوح والشفرة ليعمل مذكورا
حكما (قوله خير من ان يلقاه) يعنى ضررا كبيرا الكبرية اهون من ضرر الكلام والافلاخ
(قوله فاذا كان علم الكلام) المنع من الكلام ان كان وراء الحاجة او لتخجيل الخصم وتغلبه
كما في البرازية والاختيار والافنديكون واجبا على الكفاية كما في بعض الفقهاء قال في البرازية
وقول من قال ان تعلم الكلام والمناظرة فيه مكروه مردود قال الله تعالى وتلك جهنم آياتها ابراهيم
الى قومه نرفع درجات من نشاء دل قوله تلك اشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من
حجج الله تعالى مضيقا لنفسه على يدل شرف العلوم بقدر شرف العلوم والمعلوم والمروى
عن الثاني ان اقامة المتكلم وان بحق لا يجوز محمول على الرائد وراء الحاجة والمتوغل فيه انتهى
(قوله المخلوط بهذه باب الفلاسفة) قال في الترازية بعد ما ذكر آفأ ولا يزيد المتكلم على
قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم الكلام لخروجه عن قانون الاسلام انتهى
لكن اشار الى اعتذاره ايضا المحقق التتازاني في اوائل شرح العقائد النسفية (قوله
انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يعمون) اذا ظن قبولهم فان لم يظن قبولهم

بل ظن عدمه لا يجب واما الشك فلعل الاحتياط في الوجوب هذا في حق الوجوب
واما في الاستحباب فلا منع بوجه الا ان يخاف الفتنة فقد يحرم حيث ذل بل اللازم حيث التزم
السوت الا لضرورة ولا يلزم الهجرة من تلك البلدة الا اذا كانت عرصة القساد وعلى ذلك
يحصل ما في النسخ الامر بالمعروف بحل وان كان الضرر ظاهرا ويعلم يقينا انه لا يفرقهم في السير
فلينأمل في الجمل (قوله انما الغيبة ان يذكر) قال في التوير وكما تكون الغيبة باللسان تكون
بالفعل والتعريض وبالكلمة وبالحركة وبالرمز وبغير العين والاشارة باليد فالذكر كلام
للحقيق والحكمي والا فالخسر ممنوع (قوله واقر بلسانه) اما اذا اقر بلسانه ولم يعلم مضمونه
فلا يصح ايمانه الا اذا اراد به نفي الشك واحال العاقبة والثمرات فيها (قوله وان لم يكن قاصدا)
بخالفه ما في السفة لقا ضي الباض وهو ان القائل لما قال من جهته صلى الله تعالى عليه وسلم
غير قاصد للسب والاذ ذراء ولا معتقد له ولكنه تكلم من جهته عليه السلام بكلمة الكفر
من لعله اوسيه او تكذبه او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له بما هو في حقه صلى الله
تعالى عليه وسلم تقيصة وان ظهر بدليل حاله ان لم يعتمد ذمه ولم يقصد سبه اما بحالة جلته
على ما قاله او ضجرا او سكر او اضطره اليه او قلته راقبة وضبط للسانه وتهور في كلامه حكم هذا
الوجه القتل دون تلعم اذا لا يعذر احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى ذل اللسان ولا بشيء
مما ذكرناه اذ كان عقله في غطرته سليما الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان ولهذا افني اثمة
اندلس على ابن خاتم في تقيته الزهد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الا ان
يخص ذلك بالكفر من جهة السب لعظم الجرم والجمل على الديانة كاي في فينا فيه القتل
اذ هو حكم القضاء (قوله بدعاء سيد البشر عليه السلام) اما بدل من قوله بهذا الدعاء
او خبرنا لان اى هذا الدعاء سبب العصمة ملقب بدعاء سيد البشر مثلا (قوله لان الترجيع
لا يقع بكثرة الادلة) كما لا ترجع بكثرة الشهود لان الترجيع بكثرة الادلة من الترجيع
الفسادة عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان صحيحا عند البعض لغلبة الظن
كما في الاصول (قوله لاحتمال انه اراد) فان كان هذا الاحتمال بعيدا لا يلتفت اليه بل
يلتفت الى ما هو الاقوى على ما في الاصول لكن الظاهر هنا كما هو الظاهر من اطلاق لفظ
الاحتمال هو الالتفات مطلقا تحسبا للظن بالمؤمن كما في الظهيرة ولهذا قال في النسخ تقلا
عن الفتاوى لا يفتي بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن او كان في كفره اختلا ف
ولو رواية ضعيفة ولا يفتي ان الامكان يشمل ادنى درجة الاحتمال لكن اذا صرح بارادة موجب
الكفر فلا يتفحص التأويل كما في الترازية (قوله توبة البأس مقبولة) بالبساء الموحدة المشددة
والعقوبة من قوله تعالى فليكن ينفعهم ايمانهم لما رواه بأسنا فاندفع ما توهم انه بالياء المنشأة
(قوله وابتداء ايمانا وعرفانا) الظاهر انه فعل ماض من قبيل عطف العلة على المعلوم
او خبر مبتدأ محذوف اى هو ابتداء مثلا (قوله من يقر بالتوحيد) اى غير اليهود والنصارى
بقريته مقابلة قوله اما اليهود الخ (قوله وكذا) اى يصير مسلما (قوله ان مات قبل ان يسئل او يصلى)
وفي بعض النسخ ان يسئل بدل يسئل فالظاهر انه سهو من الناسخ الا ان يراد به بيان اسلامه
بما تقدم آنفا مثلا (قوله لم يقبل شهادتهما) فانه ان قبلت لزم قتله لارتداده بعد الاسلام
ففي المعنى يكون شهادة للكافر على المسلم بانه ارتد ولا شهادة للكافر على المسلم اولان القتل
للارتداد من قبيل الحد فلا تقبل شهادة الكافر ولذا لم تقبل ايضا شهادة المرأة (قوله وفي النوادر)

كتاب النكاح

وفي فاضلنا لكن لا يقتل لان نفسا ما لا تقتل بشهادة النساء
(قوله اختلف في معناه لغة) اي على اربعة اقوال حقيقة في الوطئ مجاز في العقد وعكسه
وكونه مشتركا لفظيا بينهما وكونه حقيقة في الضم نقل عن الكمال لامتناعه بين كلامهم لان
الوطئ من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افراده كائنان في زيد فهو من
قبيل المشترك المضمون انتهى لا يخفى ان التصريح بالمجازية يتأنيب الا ان يخص ببعض الاقسام
وليس بمناسب بظواهر كلامه ثم معنى اختلاف الفقهاء في تعيين معنى لغوي لفظ عربي لعله اما
بحسب استقرار كل او بحسب المعنى اللغوي الذي يؤخذ منه الشرعي ويجوز كونهم ائمة عربية
ايضا كما صاحب المغرب مثلا والا فلا معنى في اختلاف ائمة الشرع في المباحث الغوية (قوله
انه الضم تسمية مجازية) من قبيل تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه اذ الضم مستعمل في الاجسام
والضم الجسمي انما يكون فيما آل اليه العقد من انضمام الزوجين حال الوطئ (قوله الايلين)
جمع ايم من لازوج لها بكرة او ثيا ومن لامر آتله كافي القاموس والازامل المساكين من الرجال
او النساء كما في ترجمة الصحاح فاندفع توهم استدراكهما (قوله اي ويضم) اورد عليه بأنه يحتمل
ان يريد به الشاعر المعنى الاصطلاحي استعارة تشبيها لتعلقها لمن فيها يتعلق الزوج بمنكوحته
بل المتبادر هنا بقرينة ذكر النساء بعده انتهى لا يخفى ما في لفظ الاستعارة من نوع الاقرار
للمطلوب فمن قبيل ما لا يضر من المنع او من قبيل المنع الذي يحصل به المطلوب (قوله فانه عقد
موضوع) يعني المقصود من الوضع في البيع هو ملك الثمن وما وجد فيه ملك النعمة كالشرية
للشري فليس بمقصود من وضعه بل بالتع والتضمن وان قصده المشتري وانما يمكن ملك
النعمة مقصودا لتخلفه عنه في شراء محرمه نسبيا وضاعا والامة المجرسية كذا في النسخ (قوله
فلا حاجة) اي اذا وقع الاحتراز عن مطلق فلا يدخل شيء من افراده فلا يبقى حاجة الى
احتراز عن شيء من افراده (قوله احتراز عن بيع الثمان) اورد عليه انه يحتمل ان يكون
مراده بزيادة فيها الاشارة الى ما قالوا من انه لا يوجد الا ركنه من أهله مضافا الى محله
اي حكم النكاح وهو ملك النعمة لا يوجد الا بركن النكاح وهو الايجاب والقبول المعبر
عنهما بالعقد كما لا يوجد الا بالمال قد بين المدلول عليهما بنص كرا العقد الذي هو النسبة
بينهما ومحله وهو الذي يقبل ذلك الحكم كما ان الحال في سائر العقود كذلك انتهى يعني عدم
الاحتياج الى تلك الزيادة انما ثبت اذا كان للاحتراز المذكور وليس كذلك لانه يجوز ان يكون
للاشارة الى ما قالوا الى آخره فالاحتياج ثابت لا يخفى ان هذا انما يرد اذا لم يقع التصريح بالاحتراز
في عبارته والظاهر من عبارة الشارح وقوع ذلك منه نعم يرد عليه يفهم من عبارته دخول
الامة في التعريف سيما المشرية للشري تأمل (قوله فان تملكها) الظاهر انه قيد للثني
ويحتمل ان يكون قيداً للثني ولو بعدا (قوله والمراد الحاصل) لا المعنى المصدرى الذي هو
فعل المتكلم (قوله وهو ارتباط اجزاء التصرف) المراد من الاجزاء الايجاب والقبول اما بارادة
ما فوق الواحد او بطريق آخر من التسامح فيلزم ان يكون النكاح ذلك الارتباط والنكاح
اسم للايجاب والقبول كما هو المشهور فلما كان مظنة ان يورد عليه بذلك اضرب منه بقوله
بل الاجزاء المرتبطة فالاول من قبيل الرسم لكونه بالعرضي والثاني يشبه ان يكون بالحد اي
بانتزاع فعل به وجهه كل ووجه الاضرب ايضا (قوله فان الشارح) الظاهر انه تعليل على مضمون
قوله تزوجت وتزوجت على طريق دفع شبهة واردة عليه من ان النكاح انشاء وايجاب ومثل تلك

الالفاظ ليس كذلك فكيف يكون نكاحا وجه الدفع ظاهر بما ذكره (قوله ولما بين اللفظ)
 ايجار متعلق بلفظه سميت المتأخرة كانه تمهيد للاندفاع الاتي ودفع لتوهم التمساة اللازمة
 بما تقدم حيث جعل اولا النكاح اسما للعقد الذي هو الايجاب والقبول ثم جعل معنى له
 كما يظهر في قوله اذا قيل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعى هو النكاح اذا المراد بهذين
 اللفظين هو الايجاب والقبول وهما معنى العقد وجه الدفع ان احدهما من قبيل تسمية اللفظ
 باسم معناه فتسمية مجازية والاخر معنى حقيقى شرعى ويمكن ان يحوب ايضا بانه تعريف
 لفظى فيصور التماكس فلا يلزم المناقاة (قوله سميت الالفاظ الانشائية) يعنى يجوز زوجت
 وتزوجت المعبر عنهما بالايجاب والقبول والمراد بمعانيهما نحو النكاح والبيع يعنى جعل لفظ النكاح
 مثلا اسما للايجاب والقبول كما في المتن هنا (قوله على العقد الذى هو الاجزاء المرتبطة) التى
 هى الايجاب والقبول (قوله كما عرفت) فى قوله فان الشارع الى قوله ولما بين اللفظ
 كما عرفت ايضا (قوله فظهر) الظاهر ان تفريع الظهور بالنسبة الى قوله يترتب عليه حكم
 شرعى اذ الغاية هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث انهما على طرف الفعل ونهايته
 كما بينى عنه قوله فكانه قيل عقد الى آخره (قوله وان ههنا) لا يخفى ان بعضها على طريق
 المطابقة وبعضها على الالتزام بل بعضها ايضا على التضمن لكن يرد عليه ان الصورية
 قد فهم من لفظ العقد وهو محمول على الماهية وقد قرر فى محله ان صورة الشيء جزء مبان له
 فكيف يصح حل الصورة عليه (قوله انه فسر اولا) لافائدة يمتد بها لهذا القول فى تحصيل
 معنى المناقاة بل ذلك حاصل بما بعد قوله وصرح بان النكاح (قوله ويتنهما تناف) اى بين
 اللازم والمفهوم المذكورين تناف اذا اللازم يقتضى ان لا يكون النكاح معنى والمفهوم يقتضى
 ان يكون معنى ولك ان تعبر عنه بلزوم الدور كما لا يخفى (قوله ان يكونا متعديين) الظاهر رجوع
 الضمير الى النكاح والايجاب والقبول مع الارتباط لعل وجه الاتحاد هو انه قد حل متواطأ الايجاب
 والقبول على النكاح اولا ولزم حل النكاح على الايجاب والقبول كذلك ثانيا فالتنى كون كل
 منهما معنى للآخر فيظهر تنافا المتافين لكن يرد عليه ان هذا عين المفهوم المذكور اعنى
 كون النكاح معنى الامر مغايرة كما يظهر بالتأمل لعل لهذا امر بالتأمل (قوله وجه الاندفاع
 ظاهر) وجه الطهور عند التمهيد السابق ظاهر (قوله فليتأمل) كما به اشارة الى خفاء المقام على
 محتاج الى زيادة نظر وفكر كما اشير اليه كلا او بعضا ولا يبعد ان يكون ايضا اشارة الى ما ذكر
 اول المحشى الوانى انه لما فهم بعضهم من العقد فى تعريف الكاح العقد المعنوى وظن ان العقد
 اللفظى الذى هو الايجاب والقبول الخارجة عن حقيقة النكاح فان صدر الشريعة رداه المراد
 بالعقد الارتباط لفظا ومعنى اما اللفظى فقول العاقدين زوجت وتزوجت المعبر عنه بالايجاب والقبول
 من الجانبين واتماثل كذلك لانهم لم يعتبروا فى النكاح مجرد الاعطاء والقبول من الجانبين بل قالوا
 لا بد من ذلك من العقد اللفظى فانه ركن فى النكاح لا يمتد الا بهذا خلاصة ما ذكره صدر الشريعة
 انتهى ملخصا وبما جعلنا وجهها للتأمل يتدفع قوله بعد ما ذكر وانما تعلم انه ليس يرد عليه توهمات
 اورد ها الشارح على انه يجوز ان يكون المورد غير الشارح (قوله ليس مؤكدا) وهو محمل من اطلاق
 الاستصحاب عليه اذ يطلق المستحب على السنة مساهلة كما فى قبح القدير كذا فى المنع فقتضاه الام
 لولم يتزوج لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤتم كذا فى المنع ايضا اقتلاصا من المحيط (قوله ويكره) فان
 تعارض خوف الجور وخوف الوقوع فى الزنا فلم الاول ثم قيل انه مباح وقيل واجب كفاية وقيل

فرض كفاية وقيل فرض عين فهو اول من التعليل لمادة النقل كذا في الدرر نقلا عن التصنف (قوله
 باليجاب من الزوج او الزوجة) وصفا للمعنى فلا ينعقد بالتعاطي ولا بالقبول بالفعل (قوله بالكتابة
 في الحاضر) فيه اشارة الى انعقاده بالكتابة من الغائب كاتل عن التمتع القدير (قوله بمعنى الامر)
 يعني امان يراد من الاستقبال الامر فقط كما هو المشهور او يراد ما هو اعم منه ومن المضارع
 كافي بعض الكتب كمراح الدراية فقوله فيما سأتى ويحوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول
 المضارع عطف على هذا حيث يكون لفظ الاستقبال ما لا للامر وغيره فيكون في اليراد
 عليه بان الاول ان يفسر الاستقبال بما يم الامر وغيره لانه صرح في النهاية
 ذهولا عن قوله فيما سأتى المذكور اوعن عطفه على ما ذكر (قوله اشارة الى ان ما وضع
 للاستقبال) وجه الاشارة اقتضاء العطف المغايرة فيكون المعنى انعقاد النكاح اما باليجاب
 والقبول او بغيرها فيندفع ما يورد عليه من ان عدم كونه ايجابا غير ظاهر لصدق مفهوم
 الايجاب على المستقبل وعدم منافاة التوكيل والاثابة للايجاب بناء على تفسيره المذكور انما
 لان الكلام يفرق بحسب اقتضاء اللفظ مع قطع النظر عن حال المعنى اذ هو المتشازع فيه
 وان كون الايجاب في الاول بحسب الاسم والتسمية لا بحسب صدق المعنى ووجه التسمية
 للشي لا يقتضي الاطراد لانه ليس صفة مستلزمة بل صفة محتملة على ان اللفظ الاول ليس موجبا
 للعقد في صورة التوكيل التي الكلام فيها بل الموجب وهو اللفظ المتأخر اذا الايجاب والقبول على
 هذا حاصلان من المتأخر كما ينبغي عنه قوله وقوله زوجت ايجاب وقبول حكما (قوله وصاحب
 الوفاية والكتب) حاصل مذ هبهما كون تمام العقد بهما وحاصل مذهب صاحب الهداية
 كون تمام العقد بالجبب فقط (قوله وهو مخالف للكتب) قال فاضل خان ولفظ الامر في النكاح
 ايجاب كما في الطلاق وغيره ونقل مثله عن الخاتمة والمخالصة وعن الكمال وهذا احسن لان
 الايجاب ليس الا اللفظ المقيد قصد تحقيق المعنى اولا وهو صادق على لفظ الامر فليكن
 ايجاب انتهى ثم نقل عن صاحب البحر فقد علمت اختلاف المتأخر في ان الامر ايجاب
 او توكيل كما في الكثر على احد القولين فاندفع به ما اعراضه ملا خسر ومن ان صاحب
 الكثر خالف الكتب ولم يبه لما في الهداية فالمعترض غفل عن القول الآخر حفظ شتا
 وغابت عنه اشياء مع ان الراجح كونه ايجابا انتهى لكن اختار صاحب الشورى ترجيح جانب
 التوكيل وقال في التمع بعد ذكر ما فصل آتفا قلت وما يؤيد ما اخترناه من انه توكيل وليس باليجاب
 ما لو قال الوكيل بالنكاح هب ابتك فلان فقال الاب وهبت فانه لا ينعقد النكاح ما لم يقل بعده
 قبلت كذا في الخلاصة معللا بان الوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا انتهى اقول وايضا
 يؤيد ما سينقل عن المعراج اذ المضارع لا يصلح التوكيل بل هو ايجاب ليس الا فليكن
 المستقبل الذي في الامر كذلك كما يلازم معنى الايجاب من انه هو الصادر اولا (قوله يكون
 نكاحا عند الكل) يخالفه ما في شرح المتن قلنا عن الخاتمة عند قول صاحب المتن وان
 لم يعلم معناهما سواء علما انه ينعقد به النكاح اولا وهذا قضاء واما ديانة فيلزم العلم ونقلنا عن
 العمادية انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوى
 جده وهزله يصح والا فلا كالباع انتهى وحرم البهشي باسقاط عملهما بمضاه لكن
 في الشربلالية من التمتع عن الخلاصة ترجع عدمه ونحوه في البحر وان اختلف التصحيح
 انتهى (قوله فهذه جملة مسائل الطلاق) هكذا في عامة النسخ لا ينبغي ما في هذا الجمل

من المسامحة (قوله واذا عرف الجواب) يفهم منه انه لم يوجد في الكتب رواية للنكاح ففاس
النكاح على ماله رواية من الطلاق والعتاق وانت تعلم بما نقل آخا انه قد وجد له رواية
ولم ينص على ما ذكره (قوله داد) اي زوج وبذرفت اي قبل ودادي اي زوجة وبذرفت
اي قبلت (قوله ماذن وشويم) اي نحن رجل وامرأة بمعنى نحن متزوجان اوزوجان (قوله
انما يصح بلفظ النكاح) اورد على المحصر بهذه اللفظ ان يقول كوفي امرأتى فقبلت
واجب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح (قوله فلا يصح بلفظ الاجارة) ظاهره
الاطلاق لكن ينبغي ان تعيد بما قال اجرتك بنى بكذا لانه اذا جعلت المرأة اجرة فينقصد اتفاقا
لانه يفيد الملك في الحال في الجملة بان شرط الحلول او عجلت (قوله وشرط سماع كل من
العاقدين) واما الفهم فقد عرفت الاختلاف فيهما والمختار للشارح فيه (قوله فلا ينقصد) تفرع
للاصح لانه يصح عند الاصمعي او الثماني على مذهب القليل اذا فهموا فيه اشارة الى اختيار
شرطية الفهم في سماع الشاهدين لانه المقصود من السماع وقيل ليس بشرط لكن اختلف
في الترجيح الاول في الجوهرية والظهيرية والثانية والثاني في الخلاصة والبرازية
والنصاب كما في التبع فقلل للاختلاف في الترجيح والتصحيح لم يذكر الفهم متنا وشرحا مع
ان المناسب الاشارة اليه (قوله فانه لا يتناول قول الوكيلين) فيه لان لفظ الزوجين عام للحقيقي
والحكمي بطريق عموم المجاز والتبادر شاهد عليه ويعلم ايضا بالمقايضة او الدلالة (قوله امر الاب)
الولي مطلقا كما فهم من الدر (قوله شخصاً آخر) اي رجلا اذ لو كان الشخص امرأة شرط
حضور رجل وامرأة اخرى ثم انما اذا وقع الباحد في هذه المسائل فليباشر ان يشهد اذ لم يذكره
انه عقده بل قال هذه امرأته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه
واختلفوا فيما اذا قال هذه امرأته ولم يشهد بالعقد والصواب انه تقبل ولا حاجة الى
اثبات العقد كذا في النسخ (قوله حرم تزوج اصله) هذا شروع في بيان شرط النكاح ايضا
هو من جهة المحرمات اي من شرطه تكون المرأة محلة اعلم انه قد ذكر في عامة الكتب
من اسباب التحريم تسعة القرابة والمصاهرة والرضاع والجمع وعدم الدين السماوي والثاني
وادخال الامه على الحرمة والمطلقة ثلثا والحرمة لحق الغير من نكاح اوعدة ولم يذكر الحرمة
بسبب الخثى المنكح وانسان الماء والخثى يملأه لدرة الوجود وقلة وقوعه فالاول لجواز
ذكره والاخير لان اختلاف المجلس لكن في القنية عن الحسن البصري يجوز
تزوج الجنية بشهود رجلين كذا في القهستاني وغيره لكن في زواهر الجواهر الاصح
انه لا يصح نكاح آدمى جنية كمكسه لاختلاف الجنس كما في الدر والتفصيل في الاشياء (قوله
وان لم توطأ الام) اورد عليه بان الصواب الزوجة او البنت بدل الام فلفظ الام سهو من الناسخ
او من سقطاته ولا يبعد ان يصلح بتغير المضاف اي بنت الام (قوله لما تقرر ان وطئ الامهات)
فان قيل ما السر في كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم البنات قلنا كما مر راجع الى اصلهم
ان تعلق الفرع بأصله اقوى من تعلق الأصل بفرعه يعني ان سرية الحرمة من نكاح البنات
الى الامهات مبنية على شدة تعلقهن وعدم سريةها من نكاح الامهات اليها بل توقفها
على وطئها مبنية على عدم شدته بالنسبة الى ذلك ذكره المولى الوائى رحمه الله لعل وجه
الفرق راجع الى بيان التثنية والسر في نصيهما والافترطية الوطئ معلوم من قوله تعالى
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح

عليكم وعدم شرطية الوطى مفهوم من اطلاق قوله تعالى امهات نسائكم (قوله وزوجة اصله) في الاطلاق اسارة الى ان مجرد النكاح وان لم يوجد الدخول كاف في الحرمة (قوله وغيرهما من جهة الرضا) حتى لو ارضعت امرأة صبيا حرم عليه زوجة زوج الظئر الذي نزل لبنها منه لانها امرأة ابيه من الرضا وعنه يحرم على زوج الظئر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنه من الرضا (قوله وحرم تزوج اصل مزنيته) الزنا لا يتناول الاثبات من دبرها والاثبات الى قبل المينة فيضربان كما هو الاصح للقوى فلو وطئها فاقضها لا تحرم عليه امها لعدم يقين كونه في الفرج فان قلت في صورة هذا الوطى لاشك في وجود اقوى المس فان لم تحرم من حب الوطى لعدم كونه محلا للهرث وعدم اقضائه الى الواد فينبت من حب المس بشهوة او لم يكن المس مسببا للحرمة قلت اجيب عنه بان العلة هو الوطى الذي هو سبب لا ولو ثبتت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطى ولم يوجد فيمن فيه (قوله مسوسة اى عضو) ولو شرها على قول ولو بمحائل ان وصل الحرارة اذا قيل الفم والمس الفرج وانزل في مسه لانه يتبين بالاتزال انه غير داع الى الوطى اورد عليه ان دواعى الشيء اذا اقيمت مقام الشيء يكون في حكمه سواء افضت او لم تفص بكمرة دواعى الوطى في الاحرام والاعتكاف وكذلك فاته ناقص خرج الحدث اولا على انه يلزم منه حرمة المصاهرة بين الرجل وبنت عمته اذا مس عمته واتفقت الشهوة في قلبه مع عدم احتمال الوطى انتهى برده عليه ان صور الاقامة المذكورة ثابتة بنصوص خلاف القياس فلا قياس غير انصوص عايبها لا تنفاه شرط القياس على انه يمكن الفرق بالندرة وعدمها ويجوز ان يكون للزوم زيادة الاحترام مدخله في الحكم وقوله مع عدم احتمال الوطى بمنوع ظاهر (قوله بشهوة) المس بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه ويلتذذ به في النساء لا يكون الا هذا وفي الرجال عند البعض ان تنشتر الالة او تزداد انتشارا هو الصحيح كافي الهداية (قوله لا يحرم تزوج المنظور) يعنى لا يحرم تزوج اصل وفرع المنظور بقرينة المضاف والا فنفى المنظور الى فرجها ليس يحرام (قوله فرجها الداخلة هو المفتحة) وقبل الى الشق او ثابت الشعر بالانعكاس لا يحرم لانه لم يفرجها وانما يرى عكس فرجها (قوله وما دون تسع سنين) لاشك ان المدلول الصريح من هذا الكلام هو الجزم بعدم مستهاتة ما دون تسع سنين والمدلول الاخر اى منه هو عدم الحكم بمستهاتة صاحبة التسع وعدمها فقوله فان بنت تسع سنين لتعليل لوجود تخصيص الجزم بالاول دون الثاني فلا يرد عليه ان هذا التعليل اخراج البنات من ظاهره فان ظاهره ان بنت تسع مستهاتة قطعا مطلقا واما الايراد بما نقل عن الجهر عن ابي الليث ان بنت تسع فصاعدا مستهاتة اتفاقا فكلام آخر لانه ان ورد يرد على المدلول الاخر اى المذكور او على ذات التعليل على ان نقل الاتفاق مخالف لما في قاضيهما من عدم التقيد بالاتفاق عند نقل قول ابي الليث ولما فيه وفي التاخرية نقلا عن الخاتبة وان لم تكن ضخمة فالى ثنى عصرة فما نقل في مثل شرح المجمع عن التبيين بان بنت تسع مستهاتة من غير تفصيل فليس بقداح للشارح كما لا يخفى (قوله ايتها فرضت) اى كل واحد من الطرفين فلا حاجة الى التقيد بتأييد الحرمة اى عدم الحل ليخرج المجمع بين الامه وسيدتها نكاحا لانه ان فرضت السيدة ذكر الا يحرم سواء اعتبر عرض النكاح او لم يعتبر اذ بالنكاح الغير المؤثر لا يحصل الحرمة على انه نقل عن القنية عدم جواز تزوج الامه على السيدة نظرا الى مطلق الحرمة نعم يرد عليه بما سياتى من عدم جواز نكاح المولى امنه (قوله لانه لو علم ذلك) بان يتبين الزوج

اما قولوا او فعلا بان يدخل احدهما ولودخل باحديهما ثم بين ان الاخرى سابقه يعتبر بسا
 القول اذ القول صريح والفعل ليس بصريح بل بطريق الدلالة فيرجح ويفرق المدخولة
 (قوله وان ادعها الاولى) ترك الدعوى في هذه الصورة اذ وجود الدخول كاف في لزوم
 المهر بلا حاجة الى الدعوى كما وقع في الزيلعي هكذا وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب
 لكل واحدة المهر كاملا (قوله اى فلكل منهما نصف اقل المسمين) اورد عليه ان المفهوم
 منه لزوم تمام اقل المسمين لمجموعهما والمقصود لزوم نصف ذلك الاقل لمجموعهما كما يدل
 عليه التعبير بالربع في سابقتها ويمكن ان يقال ان فيه مضافا محذوفا بقرينة المقام اى فنصف
 فنصف اقل المسمين او النصف المذكور لمجموعهما لا لكل واحد منهما فيتمتع في لفظ لكل
 منهما في السرح بارادة الكل للمجموع لا لافرادى وان كان المتبادر هو الافرادى (قوله
 صحيح نكاح الكتابية ولو حرة) لكن يكره في الحرية والاولى ان لا يفعل في غيرها (قوله المقرة
 فيها) قيل بشرط عدم اعتقاد المسح او العزير لها قيل وعليه الفتوى وقيل بالنظر الى
 الدليل اطلاق الجواز كما فهم من اطلاق الهداية (قوله ونكاح الامة) نقل عن نصريح
 البدائع بكرهه نكاح الامة بلا ضرورة وحمل مراده على التزهية لئلا يلزم الخروج عن
 الاباحة بالكتابة (قوله ونكاح اربع) هذا عند عدم خوف عدم العدل والا فقد قال الله تعالى
 بعد تلك الآية فان ختمت ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم وان ذكر بعضهم الزيادة
 حيث لا يس بصرام بل ترك المسخبات (قوله والتخصيص على العدد) اورد عليه بعد نقل
 مثله عن الهداية والتبيين بان هذا قول بالمفهوم ولا نقول به فاللا يقي ان يقال والاقتصار
 على الاربع في موضع الحاجة الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه اقول يمكن ان يقال
 ان مفهوم العدد ليس يبنى عندنا مطاقا بل ذهب بعض مناليه كالحلي كما في الاصول فيجوز
 اختيار الهداية والتبيين مذهبه فيه كما يجوز تسمية الشارح اليهما فيه ويؤيده قول السارح
 في المرافة والمذهب ان اى القول بمفهوم العدد والقول بتفقيه مرويان عن مشايخنا وقوله
 في المرأة فقول صاحب الهداية ناظر الى المذهبين (قوله لدخولها تحت قوله تعالى) فان قيل
 يمارضه قوله تعالى والزانية لا ينكحها الا اذن او منهره وحرم ذلك على المؤمنين بل يرجح
 هذا على ذلك لكون دلالة صريحا بل مفسرا ولكونه خاصا موجبا لتخصيص القدر
 المتساو من ذلك قلنا هو منسوخ بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم او منسوخ بقوله
 تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم واماءكم (قوله لئلا يسقي ماءه)
 فان قيل فم ارحم بنسب بالجل فكيف يكون سقى زرع غيره قلت قالوا شعرة يثبت من ماء
 الغير سيما وقد ورد في الحديث من سكا ان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع
 غيره فالانسداد وان سلم فيجوز ان يصل اثره وقوته ونفعه ثم حكم الدوامى على قولهما
 كالوطى وفي لزوم النفقة قولان فالوجه ثبوتها (قوله ويسحب) للمولى ان يستبرئها فإلزام
 جواز الوطى قبل الاستبراء كما في التبيين لكن نقل عن النخبة الصحيح وجوبه للمولى عند ارادة
 تزويجها قبل واليه ميل المرخسى وقيل هو قول محمد (قوله لانكاح امته) لتنافي الاحكام نعم
 لو فعل المولى ذلك احناطا كان حسنا لاحتمال كونها حرة او متكوحة الغير او معتقة او معلوما
 بعقبتها وهذا ليس بغريب سيما اذا علمنا اولتها الايدى ولهذا كان الامام شدد يفعل ذلك قل
 عن القهستاني معنى المضمرات واشير فيما سبق ففى الجواز بالنسبة الى ثبوت احكام النكاح

وأثبت الجواز بالنسبة الى مجرد الاحتياط فلا منافاة كما توهم (قوله وصائبية) بتقديم الباء
 الموحدة (قوله ولهذا قيدت) اورد عليه ان كونها مشرطة مفادة من قوله عابدة كوكب
 فانقييد بقوله لا كتاب لها مستدرك واجب بانه يجوز كون عبادتها له على وجه التعظيم
 كعبودنا الى جهة الكعبة لاهل وجه المعبودية يرد عليه ان هذا الجواز بان بعد هذا القيد
 ايضا والاولى ان يقال ان الاخير تفسير للاول يعني ان كان عبادتهم عبادة حقيقة فلبسوا
 اهل كتاب والا فاهل كتاب كما قلنا من المجتبي والجواب بان مجموع القيدين لازم فلو كانوا يبدون
 الكواكب ولهم كتاب يجوز منا كتمانهم وان كان صحيحا على مذهب البعض لكنه ليس بصحيح
 على الصحيح (قوله لان النكاح) اي في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات محمول على غاية معناه
 وهو الوطى (قوله اوتقول في موضع النفي) فيناول الوطى اما بطريق عموم المجاز او عموم
 المشترك واما بجواز الجمع في معنى المشترك في النفي عندنا كما نقل التلويح ميل صاحب الهداية
 في باب الوصية (قوله طلاقا بائنا) ففي الرجعي بطريق الاولى (قوله مثل ان يتزوج امرأة)
 فوجه الفرق هو ذكر النكاح والتزوج مع التوقيت في احدهما وذكرا لثمة في الآخر وهو الموافق
 لما نقل عن بعض شروح الهداية قال في المنع بعد ذكر ما نقل والتحقيق ما في فتح القدير
 من ان معنى الثمة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتزويجه بل الى
 مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها ان ينصرف عنها
 فيدخل فيه بمادة الثمة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد الثمة انتهى وليس من الموقت
 ما لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فله جائر والشرط باطل كما قلنا عن القنية وكذا اذا توى
 ان يقيم معها مدة معينة كما في الدرر (قوله فانه مع عدم معناه) لعل وجه انعدام المعنى فيه
 ايها ما تكون مجموع والموقت امرا واحدا مع ان الفرق لازم والا فلا شك في صحة المعنى
 وقد وقع التعبير في اكثر الفتاوى كذلك (قوله هذا عند ابي حنيفة) هذا مبني على ما نقل
 عن القس والنهابة والافضل عن فتح الرحمن بان المعنى به عدم الوطى وعن الضرر وعن
 ابي الليث ان المعنى به عدم النكاح باطنا ثم الظاهر ان يذكر هذه المسئلة في كتاب القضاء لا في النفي
 (قوله ولا يبي حنيفة) فان قبل لا يدل هنا على الطرف الاخر من المدهى ولكون اثره واردا على
 خلاف القياس لا يقاس على المأثور المنصوص على غيره قلنا يجوز ثبوته بطريق الدلالة على ان
 كون ثبوت الاثر على خلاف القياس ممنوع (قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط) يرد عليه انه
 ان اريد من التعليق تعليق النكاح بشرط غير النكاح المشروط معه شرط فاسد كما هو المتبادر من
 اطلاق عبارته ويؤيده ايراد امثاله فقوله وان صح النكاح ليس بصحيح وان اريد تعليقه بشرط فاسد
 فمع كونه خلاف التبادر مثاله ليس بصحيح ولهذا اورد في الحاشية الشرنبلالية ان صحة النكاح المعلق
 لم يقل بها احد من طائفة الفقهاء بل يخالف لما ذكره الشارح في آخر السلم من البيوع من انه لا يجوز
 اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط ولعله اشتبه النكاح المعلق على الشرط بالنكاح
 المشروط معه شرط فاسد ويتبعها فرق واضح وفي المنع بعد نقله عن البرازية ما سبقه الشارح
 عن العمادية ان ما ذكره ملاحظه ومخالف لما في البرازية اذ مفاد البرازية عدم صحة النكاح
 المعلق بالشرط ومفاد كلام ملا خسر وصحة النكاح وبطلان الشرط وقد افيد عن الفصول
 العمادية نصا انه اذا علق النكاح بالشرط لا يصح لكنه اذا عقد مع شرط فاسد لا يفسد النكاح
 ويبطل الشرط ثم يمكن اختيار الشق الاول بان يقال ان قوله وان صح النكاح ليس بالزام لصحة

أي النكاح بل واقع على سبيل الفرض والتزويل مبالغة بمعنى أن التعاقب لبس يصحح ولو فرض صحة النكاح مع أنه لبس يصحح أيضا أو يقال التعلق في جميع صور الشرط ولو فاسدا لبس يصحح وإن كان في صورة صحة النكاح والشق الثاني أيضا كون المثال من قبيل ما لا يكون من الشرط الفاسد لبس بمعلوم على أن المناقشة على المثال هي من الفرض فيه كاف كما تقرر في محله (قوله ولا اضافته) وأورد عليه أنه لا فرق في عدم الصحة بين الاضافة والتعلق فالحكم بصحة النكاح في الثاني دون الأول مناقض أقول قد عرفت وجه اندفاعه مما مر آنفا ﴿باب الولي﴾

(الولي هو الولي ضد العدو) والولاية بالكسر للسلطان والولاية النصرة وقال سبويه الولاية بالكسر الاسم مثل الامارة لانه اسم لما توليته وقت به فاذا رادوا المصدر قبحوا كذا نقل عن الصحاح وعند الفقهاء الولي هو البالغ العاقل الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على المسلم (قوله شرط صحة النكاح) اذ الولاية على الصغيرة بكرة كانت أو ثيبا وكذا الكبيرة المجنونة والمعتوه والمرقوفة ولاية اجبار واما الولاية على العاقل البالغة فولاية استحباب (قوله فينفذ نكاح حرة) لكنه خلاف استحباب كما عرفت فاستحب في حقها تفويض الامر اليه وفي اطلاقه اشارة الى شموله الكفو وغيره كما هو ظاهر المذهب كما يشير اليه في الشرح (قوله وله الاعتراض) وذال لبس بطلاق بل فسح لكن يشترط فيه قضاء القاضي وفي الثبوت التقييد بكون الولي عصبه وفي المنع الحكم المذكور خاص بالعصبات فالاطلاق كما في الكفر لبس بمناسب لشموله لذوي الارحام والقاضي مع أنه لبس كذلك (قوله لان السكوت انما جعل رضاء) فلا يقاس غيره عليه اذ من شرط القياس ان يكون على سنن القياس وههنا لبس كذلك (قوله وبه يفتي) وإن كان خلاف ظاهر الرواية ولهذا نقل عن صدر الاسلام لو زوجت المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للاول على المختار الا اذا باشر الولي العقد فانها تحل للاول واذا لم يكن لها ولي فصحيح مطلقا اتفاقا كما في المنع لكن نقل عن البحر الاتفاق عن كثير من المشايخ على ظاهر الرواية فقد وقع الاختلاف في الاتفاق (قوله ورضاء البعض) سواء قبل العقد او بعده (قوله وقبضه المهر) ونحوه قال في المنع والمراد كل فعل دال على الرضاء (قوله وإن خاصم) قيد في المنع كون الخصومة بوكالة منها لكن الظاهر الاطلاق لكن يرد على اطلاقه بما نقل عن البحر نقلا عن الذخيرة انه اذا لم يكن عدم الكفاية ثابتا عند القاضي قبل صحة الولي اياه لا يكون رضا قباسا واستحسانا فالاولى ان يشير الى التقييد بما يدفع ذلك (قوله لاسكوته وان طال المدة) كما يدل عليه اطلاقه الا ان تلد ولو بظهور الحمل كما نقل عن البحر ترك هذا القيد هنا اعتمادا على ما تقدم وما نقله القهستاني عن الكافي من يصحح خلافه فنقل ايضا رده في القبح القدير (قوله الا في مواضع مخصوصة) هي ثلاثون على ما في نظم شيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة قال * وحكم الرضاء اعطوا سكوتا وقرروا * له صورا مجموعها ما سأ ذكر * من البر في عقد وقبض صداقها * وعند بلوغ ثم لا تخير * كذا شافعي من يمدح علم وواهب * رأى قبض موهوب كذا البريدكر * ومصدق شيئا عليه قبضه * مقره بالمال عبر مسطر * كوصي وكيل باشر الفعل موقفا * عليه وبعض رده لا يؤثر * وقبض مبيع اذ يخص بفساد * وبالعيب قبل البيع من هو بخير * كذا بيع عبد او صبي ومشتري * بشرط خيار المشتري فهو يهدر * وما لك ما سوراى بيع ظالم * وزوج عولود بها وقد ر * نصرم يوم او اذ لم يكن * له ام ولد ثم تسرر * بخدمة من البت لا تخدمنه *

كلا سكن ذاء السكوت مقرر * وقول وكيل في شراء معين * لنفس اشريه له الملك يظهر * كذلك
 عقب الشق لائق لو يكن * كوضع متاع عند من فلو ينظر * وقول الذي واضعه قد جعلته *
 صحيحا وعند الامر بالبدو ثم * سكوت الذي امسى اليه مفوضا * وبجهول الساب يباع
 فيحضر * وقيد بعض بانقيا دو بعد ذا * لفت منه دعواه باق محرم * او زوجته او ولده
 او قريبه * بمحضرة بيع العقار بصور * فينزع دعواه وبعض يجبرها * كروية عين والتعرف
 يصدر * من المشتري دهرافدوتك حفظها * ينظم حكا بالنفاسة جوهر * كذا في الدر
 (قوله اورسوله) ولو غير عدل (قوله لا المهر) كما صححه الهداية والقح وقيل الصحيح اشتراط
 انذكر ونسب الى المتأخرين وتقل عن القح ايضا انه هو الاوجه وقبل ان كان المزوج ابا
 اوجدا فلا يشترط والا فبشرط ونسب الى السهو بان التفرقة مقصور بنكاح الصغير لا غير
 (قوله يكون سكوتها اذنا في الاصح) ان حضر الزوج ايضا او علمته فينبغي التقييده كذا نقل
 عن البحر قول فبالاعتماد الى ما تقدم لم يذكر هنا (قوله غير الاقرب) ولو قريب البس بولي ككافر وعبد
 (قوله بل بالقول الدال على الرضاء صريحا او دلالة) كطلب المهر والتفغة وقبول التهنة
 هو الاصح بخلاف قبول الهدية او اكل طعامه كما سيذكره (قوله كالتب) اي البالغة فان
 الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم التيب تشاور)
 وجهه ان المشاورة لا تكون الا بالقول كذا في النسخ ويمكن ان يكون وجه الدلالة دلالة على القدرة
 على التكلم فيكون حيثنذ قوله ولان النطق الى آخره في حكم التعليل له فالاول جعله من قبيل
 عطف العلة على المعلول ويؤيده ما وقع في بعض النسخ لان النطق بلا عاطف (قوله والصحيح
 ان المزوج) قد عرفت ما فيه اتفا كما نقل وكذلك عن المحقق ان الهمام (قوله في اهلها) اي عند
 جماعة ايها والا فلا يصح (قوله اورنا) ان خفيا وغير مكرر ولم يتم به عليها حد لانها عرفت
 بكرة فتاب بالنطق ومن وجد انخلوة بزوجه ووقع الطلاق قبل الدخول او فرق بينهما بعنة
 اوجب فهي متزوجة تزوج الابكار كذا نقل عن بعض شروح الكنز (قوله فالقول قولها)
 اي لم يوجد الدخول طوعا ولا حاجة الى التقيدها يكون الاختلاف قبل وجود ما يدل
 على الرضاء اذ هو ايضا من قبيل السكوت (قوله بلغك النكاح) واما اذا قالت بلغني النكاح يوم
 كذا فردت وقال الزوج لابل سكت كان القول قوله كما نقل عن البحر (قوله وتقبل بينها
 على سكوتها) اي اذا لم يكن لها بينة فان اقامها فببنتها اولي الا ان يبرهن على اجازتها
 اورضاها او اذننها لانه وجودي فيكون مثبتا فلا يرد انها شاهدة على نفى على انها مقبولة فيما
 اذا احاط به علم الشاهد كما نقل عن النهاية والخاتمة ولكن نقل عن الخلاصة عن ادب القاضي
 للمصنف بينها اولي كذا في البحر (قوله خلافا لهما) وفي شرح المتنق والنسخ وعليه الفتوى
 وايضا نقل الشارح في كتاب الدعوى عن قاضيهان كذلك فكانه لذلك صرح خلافا لهما مع
 خلاف عاده غالبالكن فيه بعد تأمل لا يخفى (قوله للولي انكاح الصغير والصغيرة) ينبغي ان يزداد
 المجنونة كما في بعض الكتب اذ علة الولاية يعني عدم العقل وتقصانه موجودة فيها كما فيهما
 بل الاولى (قوله بان زوج بنده) وكذا في جانب ابنته الصغير بزيادة المهر (قوله لا يصح اتفاقا) هو على
 الصحيح فلوزوجه من فقرا ومحترف حرفة دنية فباطل كما نقل عن البحر (قوله وانظرا انها
 قصدها) اي الاب والجدة قصدها تلك الفوائد (قوله والا) اي وان لم يكن الولي ابا او جد او ان كان
 وكبلا للاب على قول دون قول او وصيا على الصحيح كما في الفهستاق (قوله حيار فسخ بالبلوغ)

هذا اذا كان من كفوء بمهر المثل والا فلا يصح اصلا على الصحيح لتقيد الولاية بالنظر ولهذا
تقل عن الحاتبة ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فالأحوط ان يزوجه مرتين مرة بمهر
مسمى ومرة بمهر غير نعمة لانه لو كان في النسخة نقصان فاحش لم يصح النكاح الاول فصح
الثاني (قوله بشرط القضاء) فيكون في حضور الخصم الا انه لو كان الزوج صغيرا فيحضر
القاضي واهله وامره ان يأتي بمجته اي الصغير ان كان له حجة والافرق بينهما بحضرة واهله
كذا في احكام الصغار نقلا عن الجامع الكبير وفي التاتارخانية ادرت ولها الخيار والزواج
صغير يفرق ان طلبت ففي ظاهره عدم الاحتياج الى احضار الولي لكن الظاهر حمله على التقيد
المذكور بل يفهم من ظاهر بعض الفتاوى اشتراط كون الولي بائنا ان الخيار عام لما قبل
الدخول او بعده لكن لا يلزم المهر في الاول ويلزم في الثاني (قوله بخلاف خيار العتق) فان قلت
ما الفرق بينهما اذا اختار الصغير والصغيرة الفرق بعد البلوغ في احتياجه الى القضاء دون
غير قلت لان في اصله ضعفا اذ هو مختلف فيه كذا في سببه لان سببه ترك الولي ولا يوقف على حقيقة
فتوقف على القضاء كالرجوع من الهبة بخلاف خيار الخيرة لان سببه قوى وهو تخيير الزوج
وبخلاف خيار العتق لان سببه مقطوع به وهو زيادة ردة الملك عليها ولهذا يخص بالاثني
وتماه في تبين الكثرة كذا في المنع (قوله فيتوارثان) فيلزم المهر ايضا (قوله رأيت الدم الآن)
قبل لمحمد كيف يصح وهو كذب فقال لا تصدق في الاسناد مجاز لهما ان تكذب كيلا يطل
حقها (قوله وان بعثت حادها) محمول على ما اذا لم تفسخ بلسانها حتى فعلته (قوله ولو سئلت
عن اسم الزوج) نقل في الحاشية الشرنبلالية اعتراض عليه من الكمال ويبحث عليه من البحر
فليراجع (قوله واما الصبي والصبية) فيه ان الصبي ولو ما فلا لبس بمكلف بالايمان عندنا نعم
يكلف هو به ويجب عليه عندك منصور وكثير من مشايخ العراق لكنه مخالف لظاهر
النص وظاهر الرواية فالصحيح هو الاول كما ذكره الشارح في المرأة على ان التفرغ لبس بنام
(قوله او وجب على واهلهما) فيه نظر ايضا وما اورد في الدليل عليه من الحديث لا يدل
عليه اذ المختار ان الامر بامر الغير لبس امره له بدليل والبناء على خلاف المختار لبس بحري
لا سيما صرح بعامة الأصول هذا الحديث من الالعدم الامر (قوله والتهب) اي الحرة وكذا الامة
عند الزوج او البلوغ (قوله لا يطل) ولو في مدة عمره (قوله واعطاهم الفلام المهر) وكذا طلب
النفقة دون اكل طعامه وخدمتهما والخلوة بلامس (قوله فله للاب ثم لايه ثم لوصيهما) كذا
في المنع ايضا لكن اورد عليه ان وصي الاب مقدم على الجد في التصرف في ماله كما سيذكر
المصنف في اخرى المأذون والايضاء (قوله العصبه) اورد عليه ان الاب والجد دا خلان
فيه وقد نفى ولايتهما في النكاح في قوله فانه للاب ثم لايه لا يخفى ان الثاني بحسب مجموع لا بكل
فرد (قوله بنفسه) اي نسبيا او سببا كولي العتاقة (قوله ثم المعتق) يستوى فيه الذكر والانثى
(قوله الا ان يكون المسلم سيدا منه كافرة) كذا ذكره الزيلعي ونقل في البحر لكن نقل عن السروجي
والكمال ان هذا الاستثناء انما هو مذهب الشافعي وما لك لكن قال الكمال والمراجع ينبغي
ان يكون مرادا ويفهم من المبسوط ايضا كذلك (قوله ثم ذوى الرحم) العمة ثم الاخوال
ثم الخالات ثم بنات الاعمام واولادهم على هذا الترتيب فاروى ابن زياد عن ابن حنيفة وهو
قولهما لايه الا العصبات وعليه الفتوى فيخالف لعامة الفقهاء سيما المتونيه (قوله ثم فاض
كتب في منشوره ذلك) واما نأيه فان فوض لذلك صحح والا لا لكن القاضي اوزج الصغيرة

من نفسه او ابنته كان باطلا بخلاف سائر الاولياء ونقل عن النظم ان القاضي مقدم على الام
وعن غيات المفتين ان الاقرب لولم يزوج زوج القاضي ضد قوت الكفو والمنشور ما كتب فيه
السلطان من جعله قاضيا ثم اورد عليه ان الولاية في كل فرد من السلسلة على طريق الاصلة
وفي بين القاضي والسلطان ليس كذلك واجيب بمعنى عدم اعتباره الاصلة والاستقلال
في السلسلة مستندا بان عصبة المعتق ولايته بطريق الخلافة وان قوله ثم لوصيهما ثم وثم
صريح في اذكرناه وايضا يجوز كونه على الاستقلال وكونه على النيابة لانه لا منافاة بينهما ولا رابط
عقلية بينهما موجبة كون كل منهما مثل الآخر (قوله بغية الاقرب) اي غيبة حقيقة او حكمية كما
اذا كان مانعاه عن التزوج واخفى في البلد (قوله وقيل ما لم ينتظر) لظاهر من سوق المص ترجيح
الاول على الثاني لكن نقل عن الحقايق بان لثني اصح الاقارب وعليه الفتوى وعن الباقي بعد نقل
قول الكافي وعليه الفتوى للاول والمعتد الثاني وعن التهابة انه اختيار اكثر المشايخ وعليه
ايضا اختيار الهداية وتصحيح ابن الفضل والمبسوط والذخيرة وفي الخلاصة وعليه فتوى
الشيخ الامام الاستاذ (قوله وقد حصلت القدرة على الاصل) يعني ان حصول القدرة
على الاصل اي الاقرب انما كان بعد حصول المقصود اي النكاح بتخلف اي الابد كالصلوة
بالنيم فانها لا تعاد بعد القدرة على الماء وان كان الوقت باقيا (قوله عنداني حنيقة رحمه الله)
انظروا المتبادر من كلامه كون الخلاف عند زمان الصغر هذا الخ وان كان موافقا لما نقل
عن المبسوط وغيره لكنه مخالف لما قال الكمال ان الظاهر الاوجه كون الخلاف بعد البلوغ
فاقرار الولي حيث ذفي صفرهما صحيح اتفاقا (قوله هولمة) اورد عليه ان الانسب ذكره عقيب
قوله والكفو اقول بل الانسب ذكره هنالان ذكره لبيان احكام الكفارة وان الاصل ذكره عند
بيان معناه الاصطلاحي ومعناه الاصطلاحي ماهو المفهوم من قوله تعتبر الخ (قوله بين الرجال
والنساء) لكن الشرط مساواة الرجل للمرأة لا عكسه فيلزم نكاح شريف وضيعة ولا اعتراض
للول بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه ليس بلازم فلهذا اورد عليه انه ينبغي ان يقال
في الرجال للنساء (قوله خلافا لما لك) وايضا الكرخي منا فالاول ان يشير اليه (قوله فقريش
اكفاه) فقير القریش من العرب والعجم ليس كفوا لهم لانه اشرف (قوله والعرب) اي مطلقا
كما في الكثر واما استثناء بني باهلة منهم كالهدياء والكا في خستهم باكل بقية الطعام مرة
ثانية واستخراجهم النقي من عظام الموتى واخذهم دسومات العظام بالطبخ فقد رده الكمال
لعدم تفصيل النص مع ان بعضهم ليس مثل ما ذكر في البحر ايضا الحق هو الاطلاق (قوله
وحرية) او قدم الحرية واشرك الاسلام وقال واسلاما وحرية وابوان فیهما كالاباء كما في
الثور والکثر لكان اظهر واخصر ثم انه قبل فيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاءة في قریش
والعرب لان جهة النسب فلا تعتبر اسلاما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة لان العرب
لا يتخذون هذه الصنایع حرفا كما في المضمرات وغيرها اما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم
انه معتبر ذكره الفهستاق لكن في التهر عن ايضاح الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة
في العجم والعرب فليحفظ نعم لم يعتبرها محمد وهو رواية عن الامام ورجحه السرخسي وصاحب
المحيط بانه عليه الفتوى وافر في الفتح لكن في المنع عن البحر وتصحيح الهداية معارض له
فالافتاء بما في المتن اولى وقد افاده المصنف كتبه بقوله وتعتبر ديانة الخ انتهى (قوله ديانة) وهي
التقوى فالمبتدعي ليس كفوا للنية كما نقل عن النصف (قوله او بنت صالح) في الحاشية الوائنة

لوا كنى بالاول لكان احسن لان بنت الصالح اذا كانت فاسقة تكون كفوا وروى عن محمد اذا قال الفاسق محترما معظما عند الناس كاعوان السلطان يكون كفوا البناات الصالحين وقيل وعليه الفتوى انتهى اقول هذا التقييد في تحرير قول محمد هو المناسب بخلاف اطلاق ما في اكثر الفقهية كاسبق نقلا آنفا لكن في بعض الكتب قيد قول محمد بقيد آخر يعني لاعتبر الديانة الا اذا كان يصنع او يضر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه يستخف به كذا في الهداية (قوله وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة) فان ملك احدهما فقط لا يكون كفوا كما يؤيده التفرع الاكثي (قوله والنفقة) اختلف في قدرها قبل ستة اشهر وقبل شهر وصححه وفي المجتبى والصحيح اذا كان قادرا على النفقة على طريق الكسب كان كفوا كذا في النسخ وفي الحاشية الواية نقلا عن الكافي المراد من النفقة ان يكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها فالاقرب ان يقال المراد من المال القدرة على المجهل ونفقة شهر لو غير محترف والا فان يكسب نفقتها كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة يكفي الدرلكن هذا اذا كانت مطبقة للجما ع والا فالصغيرة الغير المطبقة لا يجب على زوجها النفقة لكن يستبرح حيث القدرة على المهر المجهل فقط كما نقل عن ابن رستم (قوله ليس كفوا الفقيرة) فعدم كفوا للغنية بالطريق الاول (قوله وتعتبر حرفه) اسم من الاحتراف وهو الاكساب بالصناعة والتجارة (قوله فالعطار والبرز كفوان) فيه اشارة الى ان اللازم هو التقارب لا الاتحاد والساوي (قوله العربي الجاهل) الاظهر العربي الجاهل كفوا للعربية الجاهلة فيخص العموم المستفاد مما سبق من قوله فقريش اكفاء والعرب اكفاء والا فيلزم التدافع كما لا يخفى لكن يرد عليه ما نقل عن الصمرات من ان الاصح ان العالم والوجيه كالسلطان ليس كفوا لعلوبة نعم نقل عن المحيط العالم كفوا لعلوبة اذ شرف العالم فوق التسب ولذا قيل ما يشه رضى الله عنها وعن ابيها افضل من فاطمة رضى الله عنها (قوله والعالم الفقير) هذا وان كان موافقا لما في فاضلنا لكنه مخالف لما نقل عن البحر من ان ظاهر الرواية ان الجمعي لا يكون كفوا للعربية مطلقا وايضا نقل مثله عن القمع عن البيهقي ولذا اختار صاحب الثوبر خلاف ما اختاره المصنف (قوله والقروى لمدني وكذا الصبي كفوا بغناه ايه بالنسبة الى المهر لا النفقة) (قوله للولى ان يتم المهر) او يفرق ظاهره التخيير بين الاتمام والتفريق والمعنى المراد خلافه فالاولى ان يقال للولى ان يفرق ان لم يتم المهر كما في عبارة الملتقى ثم المراد بالولى العصبه ولو غير محرم كما ين العم على المختار فخرج القريب الذي ليس بعصبه وخرج القاضي في صورة التفريق ان فرق الحائكم بينهما فان قبل الدخول فلا شيء لها والا فخصف السمي كما لو طلقها بلا تفريق للولى قبل الدخول (قوله فزوجها امه جاز خلا فالهما) ظاهر ما استفيد من الهداية تزجي قولهما ولهذا قال الاسيحي في قولهما احسن للفتوى واختاره ابوالبث كما في النسخ (قوله صكما اذا زوجها امه) مثال لموضع التهمة (قوله يعني اذا زوجها المأمور) فيه انه جائز وان غير نافذ (قوله لكونه فضوليا) متوقفا على تجوزهما او تجوز احديهما ولهذا اول قول الهداية فتعين التعريف بان كله ما اذا لم يجز النكاح والا فلا شك في عدم استقامته وارادة عدم الفاذ من عدم الجواز بعيد سيما بالنسبة الى ظاهر تطليه وبالنسبة الى كلام الهداية ايضا فانه يكون قرينة على ارادة معناه المتبادر القابل لعدم النفاذ (قوله فاجازه) المفهوم الصريح منه هو التوقف على اجازته مطلقا سواء كان القبول من الفضولى او من الوكيل ولا يخفى انه انما يستقيم في صورة الفضولى

دون الوكيل الا ان يقال ان هذا التوقف انما هو بالنسبة الى اصل وجود القبول (قوله لا يشترط ان يتكلم بهما) لوجود احد طرفي العقد مطابقة والاخر التزاما او ضمنا ولهذا لم يبحر عند صورة الفضولي فلا يتوهم ان النكاح لكونه عقدا اى ارتباطا محتاج الى شئين فكيف يصح هذا (قوله ولا يجوز ان يكون فضوليا) وما نقل عن النهاية من انه اذا تكلم الفضولي بكلامين يتوقف اتفاقهما فمخالف لما ذكر في هذا المحل من انه سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين على ما هو الحق اذ قوله غير معتبر شرعا فالحق بالعدم (قوله او فضوليا من الجسائين) نقل عن الكمال ان الاتفاق على جوازه ان قبل منه فضولي آخر (قوله ان يتزوجها) اى ان يتزوج ذلك الرجل تلك المرأة فهذه المسئلة من جزئيات المسئلة السابقة فالاولى ان يشير الى كونه من جزئياتها او ان يتكلم اصلا (قوله وكنت رجلا يتزوجها فتزوجها) اى يتزوج من رجل ولم يعين شخصه لم يبحر لانها امر به بالتزويج من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة نقل عن الولوالجية لو قالت زوج نفسي بمن شئت لا يملك ان يتزوجها من نفسه انتهى فلو وكلته ان يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالاولى ﴿باب المهر﴾

(قوله لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم) اللازم من هذا الدليل لزوم المهر عند عدم التسمية والنسب والمطلوب منه صحة النكاح على التقديرين المذكورين فاللازم ليس بمطلوب والمطلوب ليس بلازم فلا تقرب وجعله دليلا على مقدار مفهوم من فحوى الكلام اى وزم المهر بعد قوله وينبغي بعيد ودعوى كون المقصود من دلالة باعتبار مدلوله التضمني لا المطابقي وهو صحة الابتغاء اى عقد النكاح لو سلم صحة ذلك القصد في ذاته فلا يساعده تقرير الشارح فالاولى ان يستدل ابتداء بما سيأتى من قوله تعالى لا جناح عليكم الاية ثم يورد تلك الاية للاعتراض بالجزء الثاني من الناقشة التي ذكرها بقوله فان قبل الابتغاء الى آخره ويجاب بما اجاب (قوله فمقتضى هذا ان لا يكون الابتغاء) لا يخفى ان هذا الاقتضاء انما هو بطريق مفهوم المخالفة في الدليل وذال ليس بمعتبر عندنا (قوله فاذا صح النكاح) بدون تسمية المهر المطلوب مجموع ثبوت مانئي اوسكت عنه واللازم من الدليل هو ما سكت عنه فقط فلا تقرب الا ان يحجج بعدم القائل بالفصل فان قبل عقد البيع بلا تسمية الثمن اومع فيه ليس بجائر وفي النكاح جائر فاوجه صحته وما فرقهما قلنا ان البذل في البيع وان كان وصفا وتبعا بالنسبة الى المبيع الا انه مقصود بالايجاب لركنيتها فيجب تصحيح البيع لتصحيح الثمن بخلاف البذل في النكاح فانه انما شرع اظهار الخطر المحل لا مقصودا وانما المقصود ثبوت الحل في الجائنين للتوالد والتناسل (قوله واقله قدر عشرة دراهم) الحديث لا مهر اقل من عشرة دراهم وهو وان كان ضعيفا فقد تعددت طرفه والمنقول في الأصول ان الضعيف اذا تعددت طرفه فله يصير حسنا اذا كان ضعيفا بغير الفسق وبه صرح الكمال ولانه حق الشرع وجوبا اظهارا لشرف المحل فيقدر بماله خطر وهو المشرة كذا في البيع لكن ينبغي ان يثبت كون الضعيف في هذا الحديث بغير الفسق او يتكلم الاحتجاج به راسا لعل لهذا احتاج الى ايراد الدليل الثاني (قوله وزن سبعة) هو ان تكون العشرة تعادل سبعة مثاقيل كما ذكر في الزكوة وان كان قيميا اعتبر قيمته يوم العقد لا يوم القبض (قوله ووجب الاكثر) اى تمامه وان كان مقالة روى ان عمر رضى الله تعالى عنه حين نفي المقالة في المهر فقالت امرأة يعطينا الله بقوله وآتيتم احديهن قطارا او بمنعنا عمر قال عمر كل افقه من عمر حتى المخدرات في الحال (قوله عند الوطئ) نقل عن البحراة غير

مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه بتأكد لزوم تمامه بنحو الوطئ ولو حكما كالوكتح معتدته
وطلقها قبل الوطئ والخلوة او ازال بكاريتها بنحو جر (قوله وهوان يزوج كل الى آخره) هذا
لبس شغار اصطلاحى بل تزويجه موليته بنتا او اختا او امه على ان يزوجه الاخر موليته فيكون
احد العقدين صادقا عن الآخر وفيما ذكره لبس كذا وان اتحد فى حكم لزوم مهر المثل ففى
عبارته لا بد من اعتبار المسامحة فان قلت ماتصنع باحاديث الكتب الستة مرفوعا من النهى
عن نكاح الشغار قلت قد قلنا بوجبه لانه انما نهى عنه خلوة عن المهر وقد اجبنا فيه مهر
المثل فلم يبق شغارا كذا نقل عن بعض شروح الكثر لكن لا يخفى انه حيثما يلزم ان لا يكون
معنى للنهى تدبر (قوله او تعليم القرآن) اورد عليه انه ينبغي صحته بناء على صحة الاستيعار
عليه ولا يبعد ان يقال انه من قبيل خدمة الزوج الحرة فبجبرده صحة الاستيعار لا يتم المقصود
(قوله وكذا المنافع على اصلها) كانه في مقام حلة حكم خدمة الزوج مع الاشارة الى كونه من متم
حلة التعليم لكن قيل انه مشكل بمنافع سائر الاعيان من سكنى داره وخدمة عبده وركوب
دابته اذ في مثل هذه لا يجب مهر المثل بل المسمى لانها الحقت بالاموال شروعا فالحقت بالاعيان
ونسب الى البدائع (قوله والصحيح انها تستحق) لا ينبغي في دخول هذا الصحيح في عموم قوله
وكذا المنافع ثم الفرق بين خدمة الزوج وخدمة حر آخر ان خدمة الزوج لا تستحق بالعقد
لاستزامه قلب الموضوع وهو لزوم كونه خادما مع انه مخدوم لها لان الزوج سلطان امرائه
فيلزم مهر المثل بخلاف حر آخر فانها تستحق بالعقد (قوله والصواب) اورد عليه انه يلزم
كون الرواية الاخرى فينبى ان يقال والاوجه او الاظهر وانت تعلم انه قد يستعمل في معنى
الاصوب والاراجح ولو مجازا وايضا يرد عليه انه من قبيل خدمة الزوج الحر ويمكن ان يقال
العادة اشتراك الزوجين في القيام بمصالح مالهما وليس من باب النذل والهوان فلبس من باب
خدمة الزوج (قوله استدلالا بقصة موسى) يرد عليه انه انما يتم لو كانت الضم ثابتة وليس
كذلك بل لشعيب عليه وعلى نبينا السلام وانه يجوز ان يكون ذلك للاب على جواز اخذ مثل
حق التربية في شريعتهم وان لم يجز في شريعتنا وانه لا يدل على حكم الزراعة وجريان القياس
لبس بمعلوم (قوله بكسر الواو الى آخره) وبفتحها من فوضها لوليها الى الزوج بلا مهر (قوله
دريج) بالدال المهملة ما تلبسه المرأة فوق القميص والخمار مانقطة على رأسها والمحفلة الملاة وهى
ما تحلف به المرأة كذا نقل عن البحر (قوله وقبل تميرها لهما) وهو قول الحضاف هذا هو الصحيح
وما عليه الفتوى وما هو الارجح كافي الحاشية الشربلية والصح فالاولى ان يختار المصنف هذا
في المتن بدل ما اختاره (قوله ما فرض بعد العقد) سواء لم يفرض عند العقد او فرض فقيه
(قوله اوزيد) اى زاد الزوج على المسمى واما الزيادة التى ليست من الزوج بل حصلت فى المهر
قبل قبض الزوجة او بعده ففيه تفصيل مذكور فى الحاشية الوانية (قوله وسمى لها بعد العقد)
الظاهر انه عطف على ما قبله لكن الاولى ترك قوله بعد العقد لحصول الغناء بلفظ ثم في ثم
تراضيا (قوله ثم طلقها قبل الدخول) اى فى كلتا صورتين فهو عطف على تزويجها فى
الموضعين باعتبار النزاع وفهم مضمره من المتن باعتبار قوله فيما يليه (قوله متعلق بقوله
لا ينصف) اذ لو تعلق الجار بقوله يسقط لزم اهمال حال الصورة الاولى وحل الزيادة على
اعم منها بعيد (قوله لانه تعيين الواجب) اى التنصيف تعيين حصص من الواجب بالعقد
وهو مهر المثل ههنا غير ما بل لذلك اليقين لانه لا ينصف شرا كذا قبل اقول الظاهر

ان مراده التتصيف تعيين للواجب بالعقد الذي هو مهر المثل وذلك التتصيف لا يتصف فكذا
ما نزل منزلته وهو المفروض بعد العقد فالمفروض بعد العقد كالتتصيف السمي بالعقد فكما
لا يتصف ذلك كذلك ذلك بل الاظهر ان يقال ان المفروض تعيين للواجب بالعقد وهو اى
الواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك اى مهر المثل لا يتصف لعدم التسمية فكذا ما نزل منزلته
اى المفروض فهذا علمه للاولى فقط ويؤيده قوله وانما يسقط (قوله وجبت الزيادة مع
السمي) فلزم جواز الزيادة فى المهر بعد العقد ولزومها لكن ظاهر عبارته الاطلاق وليس
كذلك بل مشروط بقبولها او قبول وليها فى الصغيرة فى المجلس على الاصح كما نقل عن الظهيرية
(قوله وصح حطها) اى اسقاطها فلا يتوقف على قبول الزوج فى المجلس كفى الزيادة لكن اذا
رد حطها لا يصح كما نقل عن الفتية (قوله لان المهر بقاء حقه) واما ابتداء حق الاولياء اذ لهم
الاغتراض فى التقصان (قوله لا يكون معهما عاقل) ولو ضررتها او اغنى او نأما قيل او بخونا
او مضى عليه كفى قبح القدر خلافا لما ذكره الفهستانى بخلاف صحه لا يعقل ثم المفهوم منه
ان كل عاقل مانع وغير العاقل ليس بمانع والكل منظور فيه اما الاول فيما نقل عن الظهيرية من
عدم منع جاريتها لاجاريتها وعن الخلاصة من ان المختار والمضيق عدم الفرق فى عدم منع
جاريتها واما الثانى فلان كلب العقور مطلقا او كلب المرأة مانع كفى التنوير وان كان عقورا
وكان للزوجة كفى الدر واجب ان هذا يمنع صحة الخلوة وكلام الشارع فى معنى الخلوة وبينهما
فرق واورد ان خلوية الخلوة بمعنى صحة الخلوة لا غير فالفرق غير ظاهر (قوله طام بالها امرأته)
خافى البرازية من قوله دخلت عليه وهونام صحت علم او لم يعلم فيما نقله لكن قيل هذا اقرب
دراية واشبه رواية لان التوم ينبغى ان بعدم الموانع الحسية او الطبيعية (قوله يمنع الوطئ)
ولو عرضها عرضا يضره لو وطئها هو الاصح كفى الدر (قوله وهو صوم رمضان) اى اداها
اذ فى غيره لا يلزم الكفارة (قوله او نفل) لزوم القضاء والدم (قوله كالصوم فرضا) اى اداها لكن
فى الفهستانى ان صلوة القضاء والتذكر كذلك فاطلاقه لا يخلو عن اشارة ما اليه (قوله وتجب
العدة فى الكل) وما نقل عن القدورى من ان وجوب العدة انما هو عند كون المانع شرعا
واما عند كونه حقيقيا كالصغر لا تجب وان كان موافقا لاختيار فاضبطان كما نقل عن البحر لكن
نقل عنه ايضا ان المذهب وجوب العدة مطلقا (قوله عين ما استوجبه) اى استحققه بقرينة
تعييره فى دليله بالاستحقاق اى لانه يستحق به (قوله والمقبوض لبس به) فيه انه يلزم حيث
ان لا يمكن قبضه فى هذه الصورة اصلا بل يلزم ان لا يوجد اداء دين ما بشئ اصلا اذ كل ما يؤدى
لبس الاعين ولو سلم فعوض الشئ يجوز ان يكون مثله لعل الاولى فى التعليل ان يقال لانه لم يصل
اليه بالهبة عين ما استوجبه لان الدراهم والدنانير لا يتعينان فى العقود والفسوخ فكان ما وهبته
لبس عين ما قبضت منه ولهذا لا يلزمها رد عين ما قبضت على تقدير عدم الهبة كذا اشير
اليه فى بعض السروح (قوله او موزونا آخر) اى غير معين بان كان فى النعمة وتفسيره بغير الدراهم
والدنانير وان التحل من كلامه لا يلغى لكنه مع عدم زيادة فائدة فى ذاته قد صور المسئلة فى طامة
الفقهية بمكيل وموزون غير معين لكن قبل لهما على الاول والثانى على الثانى (قوله بسبب
آخر) غير الطلاق اعنى الهبة (قوله ولا يابى باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود)
اعترض عليه ان اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف العين ولهذا قالوا لو قال لرجل وهبت لى
جاريته وقال المولى لابل زوجتك لأحل له وطئها وان اتفقا على حله فكان القياس ان يرجع

بشصف الالف وانت تعلم ان حصول المقصود انما يكون عند الاتفاق في تلك ذاتها او تمليك
بضمها وليس كذلك لان المقصود في صورة الهبة هو تلك ذاتها والبضع ليس بمقصود بل تابع
وفي صورة التزوج هو البضع فقط لاذاتها اصلا على ان الاصل في مسئلتنا هذه مختص بكون
الاصل فيها التحريم بناء على ان الاصل في الابضاع التحريم وعدم جواز التحريم فيما بخلاف الفرع
اعني المطلوب في مسئلتنا والتفصيل في الاشياء فلا يجري القياس بينهما (قوله ثم وهبت الالف كله او
وهبته) الباقي الظاهر منه انه جعل قوله في المتن فوهبت الكل او ما بقي كلاهما تعقيل لقوله او قبضت
نصفه فقط والظاهر ان يجعل قوله فوهبت تعقيل على قوله وان لم تقبضه وقوله او ما بقي تعقيل على
قوله او قبضت اذ لا يفهم على ما جعله هبته في المسئلة الاولى اعني قوله وان لم تقبضه كما لا يخفى
نعم يمكن حل عبارته على ان يجعل قوله فوهبت تعريفا لمجموعهما لكن لا يخفى بعده (قوله
ولو قبضت اكثر من النصف) ليس شرحا للشيء مما في المتن فاستطردى والمناسبة ظاهرة ولو حل
على شرح ما ذكر بطريق المفهوم فله وجه (قوله وعندهما بثلثمائة) لان المتبرع عندهما المقبوض
فكأنه تزوجها على ما قبضت فتصرف بخلاف ما عنده اذ المتبرع عنده ما يسلم للتزوج وما قبل
في تعليل قوله كما انهما يعتبران نصف الدين لانه جنس حقه ونصف الدين بعد قبض
ستائة ما ثمان فيرجع بثلثمائة ليكمل له خمسائة كما هو يعتبر مجموع الدين وهو ظاهر فالورد
عليه انه سهو وظاهر مبناه القول من الاصل فيه وهو ان الخط لا يلحق اصل العقد في باب النكاح
عنده لا عندهما كما صرح به صاحب الهداية وفيه عليه بعض شراحه ثم الظاهر من عبارته
اختصاص الاختلاف بهذه المسئلة وما بعده وليس كذلك فالولى اما ان يشير الى الاختلاف
في الصور السابقة كما في الهداية او يترك هنا ايضا (قوله وكذا التزوجها) شرح لقوله او عرض
المهر لكن عدم الرجوع في هذه الصورة ليس على اطلاقه لانه اذا تعيب فاحشا فوهبته له
فطلقها قبل الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالبيت صارت
واهبة غير المهر كذا نقل عن البهشتي (قوله ومهر المثل في صورة عدمه) الاولى ان لا يورد
هذا هنا او عند قوله واما مهر المثل (قوله فعنده الشرط الاولى) لا يخفى ما في هذا التفرع
من الحفاء الشرط الاول قوله على ان لا يخرجها والثاني على الف ان اقامها اعلم ان على ضد
الفقهاء للشرط يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعد ما شرطا لما قبلها فلا فرق بينه
وبين ان الشرطية عندهم في الدخول على الشرط (قوله وهي قوله وبالف) نقل بالمعنى
فان عبارة المتن على الف (قوله فان طلقت قبل الوطى) ظاهره الاطلاق وقد صرح انه اذا
كان نصفه اقل من النعمة فلا يجب نصف الدنى بل يجب النعمة فالاولى ان ينبه عليه (قوله
لزمه الكل) اى مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان لان البكارة تذهب باشياء فليحسن
الظن وكذا لو شرط انها شابة فوجدها عجوزة وفيه اختلاف فليطلب من التسمية بلالية
والقهستاني (قوله صح امهار فرس) المراد به كل حيوان ذكر جنسه لانه فلولم يباين الجنس
بطل التسمية ويجب مهر المثل لتفاحش الجهالة (قوله ويجب في النكاح الفاسد) اى الباطل
كنكاح المحارم المؤبد او المؤقت وتزوج الاختين معا والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت
في عدة الاخت ونكاح المعتدة والحاسنة في عدة الزابطة والامة على الحرية وكالاكره من جهتها
كما نقل عن القهستاني (قوله ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة) فلو لم اسمها بشهوة كان له
ان يتزوجها بعد المأثرة كما نقل عن القهستاني فان قيل يعلم منه بطريق المفهوم ان في النكاح

الصحيح يجب حرمة المصاهرة في الخلوة ومن افرادها بنت الزوجة وقد ذكرنا انها لا تثبت بالخلوة بل بالوطى * قلت لانسل وجود جميع شرائط المفهوم هنا وقد ذكر بعضهم انه لا عموم في المفاهيم (قوله ولا المدة) بخلاف الخلوة ولو فاسدة في النكاح الصحيح فلا منافاة ولكل منهما فمفسد بل يجب على القاضي التفریق بينهما كيلا يلزم ارتكاب المخطوطين اغترارا بصورة العقد (قوله من وقت التفریق) او الافتراق بالمشاركة وذا انما يتحقق بالقول ان مدخولا بها والا فليل به ايضا وقيل بغيره كقصده ان لا يعود اليها (قوله والنسب يثبت) اورد عليه ان النسخ على ان قوله والنسب من المتن وقوله يثبت من الشرح والصواب ان يحصل مجموعهما متنا اذا لا يكاد يصح عطف لفظ النسب على ما قبله اذ لا معنى في النسب بله للوجوب لا يخفى ان الوجوب اخص من النبوت فانها من مستلزم للعام وانه يمكن ان يكون فعل النبوت متعلقا بالظرف اخص من الرطى * (قوله من وجه) اى النكاح الفاسد (قوله ومهر مثلها) اى في الحرمة اما في الامة فعلى قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كذا نقل عن المجتبى والخزانة (قوله سنا ويجالا وحسبا) وقيل لا يعتبر الجلال في ذات الحسب (قوله وعلماء وادبا) وكما لخلق وايضا قالوا يعتبر حال الزوج اذ الشلب والتقى والفنى يزوج باقل من الشيخ والفاسق والفقير (قوله الى ما قبله) لغظة ماعبارة عن الدين المتعلق بالمهر (قوله سفيرا) اى واسطة (قوله ان امر وان لم يأمر فلا يرجع) لانه متبرع والصغير لا يعتبر امره الا ان يعتبر الرجوع في اصل الضمان كما نقل عن الذخيرة او شاهد عند الاداء انه ادى ليرجع عليه كما نقل عن الولوالجية ثم عدم الرجوع خاص بالادب بخلاف سائر الاولياء والوصى كما نقل عن التهر (قوله وتطالب المرأة باشياء) ان كان الزوج صغيرا فمن ايده ضمن اولاد نقل عن شرح الطحاوى وفي شرح المتن المتعذر عدم الطلب بلا ضمان ثم اطلاقه يفيد ان ولاية المطالبة بالمهر ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب اولاديه والقاضي لان غيره هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان حاقدا يحكم الولاية والوكالة كما في الحائبة وضبرها كما في شرح المتن (قوله السفر) الاولى الاخراج بدله كما في الكثر (قوله رضى عنها) الظاهر بثبوت الصغير كما يشهد قوله في الشرح بالوطى والخلوة وكما وقع في عبارة التوير فله من الناسخ نعم عند رجوعه الى الخلوة يفهم مال الوطى بالاولوية وايضا يجوز الرجوع على سبيل المبادلة (قوله وهذا الدفع انها) الظاهر انه اشارة الى ما سبق بالنسبة الى رضائها (قوله ووجه الدفع) اورد ان الامة المتزوجة بغير الاذن الموطونة اذا صحت يكون المهر للمولى كما سياتى في نكاح الرقيق فلو كان المهر مقابلا لجميع الوطىات للزم اشتراك المولى والامة في المهر اذا وطئت بعد العتق ايضا واجب اذا كان النكاح بغير الاذن يكون المهر مجعلا بالوطى الاولى فلا يبق للامة شئ كما لا يبق للحرمة في مقابلة الوطىات الامة شئ اذا قبض مجموع مهرها مجعلا (قوله لاخذ ما بين تعجيله) قيل ان يشرط في العقد الدخول قبل حلول المهر فلبس لها الامتناع بالاتفاق (قوله ويسافر بها بعد ادائه) هذا في طاهر المذهب وافق به في الفصولين لكن وقع في الجمع ان المسافرة بعد الاداء انما يكون عند كون الزوج مأمونا عليها وفي شرحه له قال وبه يفتى ونقله ابن ملك عن ملتقى البهار ثم قال وهذا القول اقرب الى التحقيق وبه يفتى فلهذا اختاره صاحب التوير (قوله لان الغريب يؤذى) والاذية ضرر وقد نفاه تعالى في سياق الآية المذكورة بقوله ولا تضاروهن فلا يرد ان هذا رأى بمقابلة النص هو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (قوله الى المبصرة) اورد انه لو اكتفى بالاخيرين لكان اوفق

بالمشهور اقول لاشك في صحة ذاته فالإكتفاء بالمشهور من القصور (قوله واما اذا نصا) هذا
 وان اشير فيماسبق لكن احتج هنا لدفع وهم اطلاق قبيله او قوله اصل خلاصة ما ذكر فيما سبق
 فلاستدراك (قوله وان حلف بحب مهر المثل) لكن لايزاد على ما ادماه المرأة ولا ينقص عما
 لدماه الزوج كما نقل عن البدائع فالاطلاق لا يخلو عن خفا (قوله فيه بحث) وايضا وقع هذا
 البحث عليه في المنع ونقل عن البحر والفاية والجواب ان هذه دعوى مركبة من النكاح والمهر
 فمن الجهة الثانية يحلف ومن الاولى لا كما يفهم من كلام صدر الشريعة في الدعوى مدفوع
 ان تركب الدعوى انما يمكن في تصويره المسئلة في الدعوى واما هنا فمختصة بالمهر وقد اعترف
 هناك واورد هنا فتاويل قوله في تصوير المسئلة هنا ان اختلفا فقال احدهما لم يسم مهر وقا
 الاخر قد سمي انه قال احدهما لم يسم مهر لعدم صحة النكاح وقال الاخر قد سمي لوجود النكاح
 مع كونه غايه بعيدتنا فيه اختياره الحلف والاكتفاء به عند تلك المسئلة في الدعوى على ان جهة
 عدم الحلف فيها لم يعمد في الكتب الشرعية (قوله والعجب) وجه العجب انه عند كون
 الدعوى مصرحا بالنكاح وجعل طلب المهر كالتابع لطلب الحلف وعند كونها مقصورة على طلب
 المهر منعه واشكل عليه (قوله فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره هنا) لكن صحة ذلك ثابت بالايجاب
 فلم يصح ما ذكره هنا (قوله حكم مهر المثل) من الصكيم اى يجعل حكما يعنى ان لم يوجد برهان كما
 سيظهر اوردان الترضى بصكيم مهر المثل ليس في محله لانه يقتضى جريانه في صورة الطلاق
 قبل الدخول كما في صورة قيام النكاح وليس كذلك فالاولى ان يختص بالشرطية الاولى اى مسئلة
 قيام النكاح ولا يبعد ان يقال ان المراد بقوله حكم مهر المثل الاعم مما هو الحقيقى والحكمى
 ومنع المثل مهر مثل حكما (قوله وان كان مهر المثل يتنهما تحالفا) لاشك ان ما دل عليه
 كلامه هنا كون الصكيم قبل التحالف ومادل عليه كلامه في التحالف من الدعوى كون التحالف
 مقدما على الصكيم فيتنهما تناف يظهر بالرجوع الى ذلك الموضع ويمكن ان يتذكر ان ما
 اختاره هنا هو فخر راجع الى ما اختاره هناك هو قول الكرخى ولا ترجيح لاحدهما عنده في احد
 الموضوعين اختيار احدهما وفي الاخرى اشارة اليهما الى كون الناظر مختارا في اختيار ايهما شاء
 لكن الاول ان يبنه عليه ولو شرحا (قوله ان شهدله) وان شهد لها الضمير المستتر ان راجعا الى
 المنع بناء على الحكم المفهوم من قوله حكم او بناء على قول يتأويل المنع بالتمتع ويمكن ان يقال اناء
 ليس بتأنيث بل من اصل الكلمة فيعوز ذكره ايضا (قوله وفي الاختلاف في اصله) المذكور في المتن
 هو قولهما بناء على كونه مفتى به وما ذكر في الشرح من قوله القول لمنكر التسمية عنده وقوله
 وعندهما لا يخلو عن ركاكة الا ان يقال لكون الشرح والمن لواحد لا يكاد جعلهما كتاب
 واحد (قوله هذا كله اذا لم تسلم) اورد عليه ان قوله فيما سبق وان طلقت قبل الدخول مقابل
 لقوله ان اقام النكاح بفقرينة المقابلة يكون صورة قيام النكاح شاملا لصورة الرطى فيوجد
 التسليم لا ينفى ان قيد قبل الدخول لا يوجب الشمول المذكور في مقابلة بل يجعله مقدما كذلك
 كأن يقال اختلافا بينهما قبل الرطى اما عند قيام النكاح او بعد زواله بالطلاق (قوله ثم يعمل
 في الباقي كما ذكرنا) وقره السارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما
 اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها اما لو لم يدع فلا ينفى ذلك كذا نقل واوردانه لا يتأتى في
 حال موتها يمكن ان يقال ان قوله اذا ادعى الزوج اعم له ولوارثه اما بمعوم المجاز او بمحدد
 المعطوف او بطريق المقايسة او بالدلالة على انه لا يبعد تخصيصه بمحبوه (قوله فالقول له)

ظاهرة الاطلاق وليس كذلك على ما نقل من النهر ويبنى ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب
المحمولة مع السكر ونحوه للعرف وص القهستاني معزيا للسميط المختار عند الفقيه انه ان كان
بما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومناخ البيت فهذه هدية والا فالقول له كالخف والملاحة
وهذا كله اذا لم يذكر مرفعا فان ذكره كقوله هذا الشمع وهذا الخاتم يقبل قوله انه من المهر
كذا في الدر (قوله كالخبر والجم المشوي) وكالطعام والدجاج المطبوع والفواكه التي لا تبقى
وتقل عن القمح الذي يجب اعتقاده في ديارها ان الخنطة واللوز والشاة ونحوها اي مما لا يدخر
ولا يعطى في المهر كما في الكفاية القول لها لان المتعارف ارسا له هدية فالظاهر معها لا معه
وفي التمع ومثل ما لم يهبها للاكل الخنطة والدقيق والشاة الحية والسكر والتمر واللوز والجوز
والعسل والسمن وغيرها من المطعومات التي تبقى شهرا كذا في حاشية اخي زاد انتهى
ولا يخفى ما في المناقاة بين المنقولين اذ مدار الاول على التعارف والثاني على البقاء شهرا لكن
لا يخفى ان الاول ترجح جانب التعارف ويمكن التوفيق ان الثاني عند عدم مطوعة التعارف ثم
في تقييد الجم بالمشوي اشارة الى ان غير المشوي من اللحم يصلح للمهر لانه يدخر ويباع عادة كذا
في الوافي ولا يخفى ايضا ما فيه من نوع المخالفة الى المنقولين فعليك الترجيح والتوفيق ولو بالتأويل
(قوله فابعث للمهر يسترد) فيه اشارة الى ان اعطى المهر وكون المعطى مهرا لا يتوقف على تحقق
التكاح بالفعل (قوله وجهرها فانت) واد اذا لم تمت واراد الاب استردادها لبس به ذلك ولو اخذ
اهل المرأة شيئا عند التسليم فله ان يسترد لانه رشوة كما نقل عن البصر عن المصنف (قوله فالقول قول
الزوج) والبت ان كانت حية وادعى ذلك ابوه لكن ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع
منه جهازا لا طرية وان كان مشتركا فالقول للاب وهو المختار لا يتوقف على ما نقل عن العبادية فالاول
ان يشار الى هذا القيد وقد قال فاصبحتان ان كان الاب من الاشراف لا يقبل قوله انه حارية
وان من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله ويقر به ايضا ما قبل ان كان الاب غنيا فالظاهر
انه لبس بعارية فلا يقبل قوله الا بالينة وان فقيرا يقبل الا ان يقيم الحشم بينه (قوله لان
الخطاب عام) هذا مبني على ما قرر في الاصول من ان الكفار مأمورون بالايمان وبالمعاملات
وبالمعربات واعتقاد وجوب العبادات لا بداء ما يحتمل السقوط منها لكن المفهوم من كلام
النارح في المرأة اختصاصه بالذمي (قوله فان احكام الاسلام جارية عليهم) اورد انه جار
في تبايع الخمر والخنزير مع تخافه الحكم لانه جائز اتفاقا ودفع ان عقد الذمة في حقهم اذا كان
لتركهم على كفرهم كان الخمر والخنزير مالا بالنسبة اليهم (قوله ان المهر حق الله تعالى) قيل
عليه انه لو قيل ان في المهر حق الله لكان احسن واورد ان المراد ان المهر وجوب ابتداء حق
النسرع وان كان في البقاء حقها ولذا عكك الابرار لاني كما في الهداية لا يخفى ان القائل لا ينكر
كونه حق الله تعالى بالكلية حتى ينتجه عليه ذلك بل بقوله انه لبس حقه لمحض بل فيه ايضا حق
المبدع على انه مقر وجود اصل الحسن فيه لكن مدع وجود زيارة فيما اختاره (قوله فلا يجعل اخذها)
الاول ولا يصح بالاولا وكذا في عبارة صدر الشريعة والتمتع لعدم التفريق (قوله اعراضا من الخمر) وايضا
يكون عوضا من الخمر (قوله فايحاب القيمة) وجه التفريق ان اخذ قيمة الشيء في القيمات كاخذ
عينه فلا يرد التفريق هنا غير ظاهر كما سبق (قوله لا يكون اعراضا عنه) ولا يكون عوضا عنه ايضا
باب نكاح الرقيق (قوله باذن المولى) الاوفق بالاستعمال على اذن المولى كما في التنوير
(قوله احسن من عبارة الكثر) وجه وجود اصل الحسن في عبارته الامكان ارادة عدم الجواز

على طريق المزوم اى لم يجوز زوما (قوله ان كان المهر) اى سببه وهو النكاح فلا سند مجازى
اختر هذا القول كون العدة هي المهر فلا يرد ان الصواب او الاسلام ان كمال النكاح بغير الاذن
(قوله وان كان به تعلق) اورده مستدرك بما تقدم من قوله وان نكحوا به واجب به اعاده ليرتب
عليه حكم جواز بعه دون المدبر ونحوه لا يخفى ان الاستدراك انما يكون عند اتحاد مضمون
الجلتين وليس كذلك اذا الاول عام للقرن وغيره ولم يتبين جهة لزوم النفقة عليهم بخلاف الآية
(قوله يؤيد القول الثانى) ولذا نقل عن الولوالجية والبصرة هو الاصح لكن يرد عليه انه يقتضى
ان لا يجب المهر فى مطلق نكاح العبد ويجوز ان يرد من الاموال فى الآية ما هو اعم من
الموجودة والمقدرة والعبد وان لم يكن له ما لتحقيقه لكن له ما تقدير الامكانه بعد العتق (قوله
فى المهر والنفقة) لا يخفى ان اقتضاء السياق تخصيص البيان بالمهر فقط وان كان التعميم
مطابقا لنفس الامر (قوله وبكسبه) اورده مخالف لما ذكر فى كتاب المأذون دين واجب بتجارته
ينطلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر والنفقة لا يخفى ان هذا ذهول عن قوله وان ثبت بالينة
تساوى (قوله فان دينها مقدم على دين المهر) لظاهر ان هذا التقديم ثابت فى صورة بيع العبد
ايضا لكن لم تعرض له فيما سبق كذا قيل قوله مطلقا رجعية اجازة هذا مختار صا حب المحيط
ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفى انه ليس باجازه فلا فرق بينهما لكن فى قبح التدبير
الاول اوجه (قوله لا طلقها) اسئلكم بالزوج الفضول رجلا امرأه فلما بلغ الخبر اليه قال
طلقها فانه يكون اجازة واجب بان المولى لا يقدر على التطلق فلا يملك الامر به فجعل مجازا
عن رد النكاح ونعم تملك التطلق بالاجارة فجعل الامر به فثبت الاجازة فى ضمنه والله اعلم
(قوله وهو) اى الراد (قوله ولو صحها) يفهم ان الفاسد من المسئله هنا وليس كذلك
ويؤيده اقتضاره البيان فى الشرح على الصحيح فقط فالاول ان يترك ولو كما فى الزيلعى
والتوير (قوله ينتهى) اذ انه على الواحد وقد وجد (قوله زوج عبدا له ما ذونا) ظاهره
الاطلاق وقد قبله بعدم الاقرار يعنى بالينة سابقا ولو سلم فتدركه (قوله قيل فى مثل هذه
الصورة) قيل هو احتراز عن ترتيبه المولى بانه على ما مر (قوله لا يجب عليه التوبة)
اى ولو شرطت فى العدة (قوله اذ يطلأ الزوج) جواب لشبهة نساء من عدم وجوب التوبة
وزوم الخدمه يعنى فثبت يلزم ان لا يكون للنكاح فائدة فاجاب انه فائدة ما اذ يطلأ الى آخره
فيندفع انه لا محل للتعليل هنا (قوله ولو خدته) اى باذن الزوج والافتكون ناشرة (قوله لانه
مملوك رقبه ويدا) ان قيل هذا يخص بالقرن والمدعى عام له ولغيره فلا تقرب قلنا والمراد من
العبد والامة فى المدعى غير المكاتب وهذا الذى ذكر قرينة اذ فى المكاتب لابد من اذنه (قوله
لانه مجمل بالقتل اخذ المهر فجوزى بالحرمان) وقد قرر ان من استجمل الشئ قبل اوانه عوقب
بحرمانه كحرمان القاتل موته عن الارث (قوله اقول فيه بحث) يمكن دفعه ان مراد صدر
الشريعة اذا مجمل بالقتل قبل الوطئ بقرينة قوله وانما قال الى آخره او قيل اوانه بقرينة ما قرر
او قيل تقدم سببه وهو وصوله وقيل انه لما ورد ان قتل المولى جاريته كقتل الجارية نفسها
وفى الآية وجدت العلة اعني اتلاف المعقود عليه ولم يوجد عدم المهر فامسار صدر الشريعة
الى فرقهما بان فى الثانية شأبة استجمل المهر فجوزى بالحرمان بخلاف الاولى وفى قتل المولى
بعد الوطئ لما وجد القبض فى الجملة ولم يوجد الاستجمل فلم يجز بالحرمان (قوله لان عملة سقوط
المهر) كان تصوير الدليل هكذا المولى مجمل اخذ المهر بالقتل والمجمل مجازى بالحرمان

فالمولى مجاز بالحرم ان ثم يقال والمجازى بالحرم ان سقط عنه المهر فالمولى في هذه الصورة
سقط عنه المهر فكان قوله فجوزى بالحرم ان علة لتبيحة مطلوبة هي سقوط المهر من المولى
وقوله لانه مجازى آخره علة لقوله فجوزى فانما نطبق المذكور عين ما ذكره صدر الشريعة
فاندفع ما يتوهم ان المجازاة بالحرم ان في عبارة صدر الشريعة مطول لانه من غير
ارتكاب كلفة ان يقال ان المراد بالعلة الغائية (قوله حرمان المولى من الارث) وارد على طريق
التميز والنسبة لعله للاشارة الى دليل المقدمة المذكورة والتوصل الى الملازمة المفهومه من قوله لزم
ان يأخذ المهر فلا يرد ان الامة لا تملك شيئاً فلا يتصور لارث في مهرها (قوله لا يقتل الحره نفسها)
قبل الاولى المرأه بدل الحره لينحل الامة لان قتلها نفسها كذلك في الصحيح اقول امانه يفهم
من قوله وليسقط بقتل المولى امتد يضرب في المفهوم اوله ليس براجع عنه بل السقوط وعنده
سيان عنده بناء على عدم دخول مرجع احدى الروايتين على الاخرى كما وقع في الزبلى
ونقل عن طائفة البيان ان الامة اذا حلتها نفسها ففيه روايتان من غير اشارة ترجيح (قوله
يفسأل ويصلى) فان قبل هذا وان كان مذموماً لكن الاصح قول ابى يوسف من انه لا يصلى
عليه كما نقل من غاية البيان اقول نقل عن النهاية ان الاصح قولها فائنه هو الاختلاف
في التصحيح لكن لا يصح ان لا يصير على مقصودنا هنا وقد اخترت في المشهور قولها والظاهر
في التمثيل بناء على قول الامام رحمه الله عليه (قوله ولا اذن) الظاهر والاذن له كافي عبارة اكثرهم
(قوله لانه منع) حدوث الولد (قوله وهذا يفيد التقيد) بالبالغة (قوله وخيرت) اى ابقاء النكاح
وفسخه لكن لا يطل هذا خيار بالسكوت والجهل به عذر ولا يتوقف على القضاء ولا يقتصر
على المجلس بخلاف خيار البلوغ وتماه في الجمع (قوله وكذا لو باعه) اى باع المولى عبده الذى
نكح بلا اذن فاجاز النكاح المستترى (قوله كذا الامة) ظاهره اطلاق وقد نقل عن الفهستائى
معنى بالجميع التقيد بغير ام ولد لم يدخل بها الزوج لوجوب العدة عليها من المولى والعدة
تتمتع نفذاً للنكاح وكذا لو وطئها المولى فان بوطئه يفسخ النكاح عند ابى يوسف خلافاً لمحمد
(قوله وبعد الفداء لم يرد عليها ملك) يعنى ان سبب اختيار هو منع ملك الزوج عليها او منع
زيادة ملكه فاذا كان نفوذ النكاح بعد الملقى الذى تصير بها حرة فصار طلاقها ثلثاً نعم
يوجد في سبب الخيار الذى هو زيادة الملك هنا والحاصل ان نفوذ النكاح وجد مع ملكية الثلاث
فلم يوجد الخيار (قوله لانه استوفى منفعة مملوكة لها) لان البضع حيث يكون يضع حرة
(قوله من وطئ امه ابنه) اى قته ولو كافراً (قوله ثبت نفسه) وان كذب الابن (قوله وعليه
فيتها) ولو فقيراً (قوله لامهرها) اى فان المهر يعنى العرقا لما يرم عند عدم الولادة في الوطئ
(قوله لان للاب ولابنة ملك مال الابن) فيه اشارة الى ان الابن اذا وطئ امه اصله وان
علا او زوجته فليس كذلك فلا بد ان يصدق المالك في انها حلال وان الولد منه بعد موته
واو حكمه كالقهر والردة والجنون وهذا اول من ان يقال بدل بعد موته بعد انقطاع ولايته
لينحل ما ذكر لان دلالة على هذه المعاني خفية تأمل (قوله لعدم ملك الرقية) لانها ملك
الغير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت ومالك لايك مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك
متركة بالاجماع (قوله فسد النكاح) هذا اذا لم يزد على ما امر به اذ لو زاد عليه كان قال بعثك
باف ثم اعتقت لم يصير مجيباً للكلامها بل كان مبهماً ووقع الفسخ من نفسه كذا نقل عن غاية
البيان فلا يفسد كما نقل عن البصر (قوله اى لا تقول بالف) اى لم تذكر الالف في صورة اعتقه
عنى (قوله معتقدين ذلك) بلفظ المثني لظاهر ان اعتقاد هما لجواز ان لا يكون الا بعد ان يكون

في دينهم فلا حاجة الى التصريح به على ان لفظ معتقدين يجوز ان يكون صيغة جمع (قوله محرمين) الاولى من التفعيل بمعنى حرمة النكاح ليشمل نحو امه وابنته وطلقاته ثلثا (قوله او جمع بين خمس) او بين من لم يحرز النكاح بينهما (قوله او ترافعا) ضميره للمحرمين خاصة لا لما قبله كما هو الظاهر (قوله او كآيا) اي ان كان احدهما كآيا (قوله انظر له) اي كون الولد كآيا انفع له فيه اشارة الى عدم جواز اطلاق الخبر ولو اضاف على مطلق اهل الكفر ولو كان شره اهون كاهل الكتاب بالنسبة الى غيره والصراحي بالنسبة الى اليهودي ولهذا قرر في محله من قال الصراحي خبر من اليهود يكفر واما ما يفهم من عبارة المصنف فليس بقصدي بل ضمني وتبني فلها خبر في بيان هذه المسئلة ولومن مقررات عبارته بلفظ الانظر كآيه عليه آغا وما ذكر عرفت وجه قوله والمجوسى شر من الكنايى دون ان يقول والكتايبى خبر من المجوسى مع ان عنوان المسئلة الاولى ملايم اياه (قوله اذله دين سماوى) اي دين مأخوذ من الكتب السماوية بحسب دعواهم وان لم يطابق دعواهم لما في نفس الامر نسفنه ان قيل ان لم يكن دعواهم مطابقا لما في نفس الامر فآوجه الفرق والتفاوت بينهم وبين من لم يكن كذلك نقول حقيقة في زمان ما بالنسبة الى ما لم يكن كذلك مدار للفرق والتفاوت (قوله وهذا حسن) اجيب ان صاحب الكنز يقول بعيد وجدا ولو اسلم زوج الكناية بقي نكاحها لكن هذا لا يدفع الاعتراض بالاحسن اذ السائل يعترف بوجود اصل الحسن في عبارته لكن يدعى اختصاص زيادته في عبارته فاذكره في الجواب التاميد لى وجود اصله لاصلى زيادته (قوله لما ذكرنا) من جوازها للسلم ابتداء (قوله لان الطلاق من طرف الرجال لامن النساء) ولم ينب القاضى مناقبها وما فى الزيلعى من ان الطلاق فى هذه المسئلة يقع من الصغير والمجنون غير مسلم اذ الطلاق من القاضى عليهما لامنهما كذا فى الدرر (قوله فونت المبدل) اي البضغ (قوله فاشبه الرد والمطوعة) اي ردة المرأة ومطوعة المرأة ابن زوجها (قوله حتى نجبى ثلثا) فان كانت عمالحيض ثلثنة اشهر وان حاملا فبوضع حملها (قوله فاقنا شرطها) اي الفرقة مقام السبب وهو الاباء (قوله كافي حفر البئر) حيث اضيف الحكم وهو ضمان الساقط فيه على الحافرمع ان الساقط فيه سقط باختياره كآيا فى الديات (قوله وانما قلنا او امرأة الكنايى) هذا مستدرك بما ذكر من نكتة تغيير عبارة الكنز من قوله واما اذا كانتا كنايين على ما قبل (قوله اسلم زوج الكناية) اورد عليه ان قوله او امرأة الكنايى يفيد ما افاده مستدرك يمكن ان هذا من قبيل التصريح بما علم مفهومه والمفهوم فى الروايات وان كان متفقا لكن لا يخلو عن شبهة كافي الاصول (قوله سبب الفرقة) اذ اهل الحرب كالملوكى ولم يشرع النكاح بين حى وميت (قوله ولو سببا معا لم تقع) لانه سبب ملك الزفيدة وهو لا ينافى النكاح ابتداء فكذا بقاء ولهذا لو كانت المسبية منكوحة مسلم او ذمى لا يبطل النكاح كذا نقل عن الغاية (قوله فلا جناح عليكم) اورد ان التلاوة ولا جناح بالواو بدل الفاء (قوله فسبح عاجل) فلا يتوقف على القضاء ولا ينتص به عدد الطلاق بل الفرق بين مدخول بها وغيرها وهذا فى الرجل ولا يجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه واما فى المرأة فهو ظاهر الرواية لكنهما يجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها بمهر يسير ولو دينارا رضىت او ابنت هذا هو الصحيح قال الوائى وعليه الفتوى وافق بعض مشايخ بلخ وسمرقند بعدم الفرقة كافي الدرر (قوله والاباء نظيره) اورد جمهور المحشين عليه انه مستدرك بما قدمه من قوله ولا مهره الا للوطوة لا يجنى ان المقدم

بجمل وهذا مفصل كما يدل عليه ما ذكرنا شرحا ويمكن ان يقال ان هذا مورد على وجه التظهير
والبيان لما قبله لالبيان اصل مسئلة فلا استدراك وهذا اولى بما يقال ان هذا من قبيل التصريح
بما علم ضمنا (قوله ارتدا واسلماعا) المعية اما حقيقة كما هو بكلمة واحدة او حكمية كما يعلم سيهما
كما نقل عن المحيط ﴿باب القسم﴾ (قوله بفتح القاف مصدر) حاصله انه
حيث ذكر بمعنى القسمه وبالكسر النصيب (قوله يجب العدل فيه) فلان قبل كيف يصح هذا وقد
قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها
كالمعلقة قلنا المنى حقيقة المطلقة التي من افرادها الامور الاضطرابية الغير الاختيارية
كالهبة والداعي والسوق كما اشار اليه الشارح والمثبت هو الشيء المخصص والامر المعين
المنار بما ذكر وقد استفيد من قوله تعالى فان ختم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ان
العدل ينهن لبس بواجب بل محمول على التدب (قوله لافي الجامعة) قال بعض اهل العلم انه
تركه لعدم الداعية عذر وان تركه مع الداعي اليه لكن داعيه الى الضرورة اقوى فهو مما يدخل
تحت قدرته فان ادعى الواجب منه عليه لم يبق لها حق وانما تزيمه التسوية واعلم ان ترك جامعها
مطلقا لا يحل له بل يجب احباها وديانة وان لم يجب قضاء والزاما غير الوطئة الاولى ولم يتدروا
فيه مدة ويجب ان لا يبلغ فيه مدة الابلاء الارضاها وطيب نفسها به والمستحب ان يستوى
بينهن في جميع الاستماعات من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد وكذا في النكح
(قوله ولا يجوز ترجيح) اورد عليه انه مبنى على اختيار حال الزوج وهو لبس المفتي به الا ان
يحمل على تساوى حال النساء في النكح والفقر اقول ويؤيده ما في باب النفقة فيكون المراد من
قوله هذا لا يجوز الترجيح من حيث النوات الا ان يعرض عارض شرعى كالنساء في بعض
والفقر في الاخرى (قوله والبرك والجديدة) وكذا الخائض وذات النفاس والمجنونة التي لا يخاف
منها والرتق والقرن لان وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون الجامعة (قوله ضعف
الامة) اى الملوكة للغير والمتكوجة (قوله اظهرا لشرف الحرية ولهذا نصف حال الرق
قوله تركت قسمها بالكسر) اى نوبتها فنادته انها لو جعلت لزوجهها مالا او حنته
من مهرها ليزيد في قسمها اوزاد الزوج في مهرها لتجعل نوبتها لغيرها فهو باطل
﴿كتاب الرضاع﴾ بفتح الزاء هو الاصل وبكسرهما لغة فيه (قوله مطلقا)
من الآدمى او من غيره وفي مدة الرضاع اولا (قوله مص الرضيع) حقيقة او حكما فيشتمل
الصعب والسعوط وما جعلت لبنها في قارورة لكن لا يشمل ما اذا وصل بالاقطار في الاذن
والاحليل والجائفة والامة والحاصل ان المقصود وصول اللبن من ثدى المرأة الى جوف الصغیر
من فمه او انفه ولو قليلا او مختلطاً غايها فاذا لم يعلم الوصول ولا شك فلا يثبت الحرمة كما اذا
ادخلت امرأه حلمها في فم رضيع ولا تدري وصول اللبن اولا (قوله وعندهما) والقوى على
هذا كما نقل عن المواهب وانتهى ستان ونقل عن فتح القدير انه هو الاصح وفي النكح وبه اخذ
الطحاوى ولهذا قال في التنوير وحولان عندهما هو الاصح فالاولى ان يكتفى بقولهما او يشار
اليه كما في التنوير وما يقال من ان النظر الى الدليل وضيفة المجتهد فقط فان المقلد انما ينظر الى
قول المجتهد وان الاصل عند مخالفتهم له العمل بقوله او التخيير فيهما فالاصح فيه العبرة
لقوة دليلهما كما نقل عن الحاوى القدسى وفهم عن قاضيخان (قوله لان اباحت ضرورية)
فيجزم بلا ضرورة وجواز التداوى به عند البعض محمول على الضرورة ولهذا شرط الجواز

يعلم نفعه كما في التداوي بسائر المحرمات كشرب الخمر والعطشان واكل الميتة في المصلحة وهو
 المفتى به كما قيل عن الطحاوي لكن التداوي بالمحرم ليس يجازي في ظاهر المذهب (قوله واية
 زوج مرضعة) وكذا مولى المرضعة (قوله ان انتفاء هذا القيد) اي لبنها منه (قوله فيحصر به
 ما يحرم من النسب) حتى لو زنى بامرأة حرم عليه رضاعا لكن في القهستاني انه يجوز قلعه
 فيه روايتان كذا في الدر (قوله واخت ابنته) قيل عليه هذا الحصر ممنوع لانه اذا ثبت النسب
 من اثنين كما في دعوة الشريكين ولد الامة المشتركة وكان لكل منهما ان يتزوج بنت الآخر
 كذا في تبين الكفر واجاب عنه في بعض الحواشي بان المراد باخت الابن هي اخت الابن الذي
 اخضعه باب واحد غير مشترك بين اثنين كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكل مل فلا يتوجه
 المنع على حصر الناظر الى افراد الكاملة المشهورة بالفرد التام في التام (قوله في المنع
 قوله ويحل اخيه مطلقا) اي رضاعا ونسبا كما اشر اليه قوله كما يجوز ان يتزوج الخ شرط
 (قوله باخت اخيه من الرضاع) يصح تعلقه بكل من المضاف والمضاف اليه فالاول ان يكون له
 اخ من النسب ولهذا الاخ اخت رضاعية والثاني ان يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبية
 والثالث طاهر وكذا قوله باخت اخيه من النسب فالاول ان يشير اليه لعله اكتفى بما قدم من الصور
 الثلث اما جلا على الانتفاء بالمقايسة او بالدلالة (قوله لانهما اخوان من الرضاع) فان كان
 اللب من زوجين فهما اخوان لام واختان وان كان لرجل واحد فاخوان لاب وام واختان
 لهما (قوله او في ازمة مختلفة) وقوله وسواء ارضعتها من ثدي واحد الى آخره هو الموافق
 على الاصل المشهور في المنع في بيان هذا الكلام اي بين من اجتماع على الارتضاع من ثدي
 واحد في وقت واحد ليس بصحيح الا ان يقول بما ذكره (قوله بخلاف الشاة) هذا القيد هنا من
 خواص هذا الكتاب ولهذا اورد عليه بان ذكره بين هاتين المسئلتين غير مناسب واجيب بان
 ذكره لدفع توهم الجرئية بين الرضعتين المضمعتين على ثدي شاة حتى يروى ان الامام البخاري
 توقف في هذه المسئلة (قوله ولا رضعة وولد مرضعتها) سواء ارضعت ولدها او لا وان
 سكنت داخله تحت الثدي اورد عليه ان الرضعة بمعنى الاخت من الرضاع ولا حاصل لان
 يقال ولا حل بين اخت من الرضاع وولد مرضعتها فالصواب ما في الكثر والواني من لفظ
 مرضعة بدل رضعة اقول ان اريد من المرضعة صيغة الفاعل يكون المعنى لاهل بين الام
 والولد فلا يخفى انه لا حاصل له اصلا وان اريد صيغة اسم المفعول كما اعتبره طاعة شراح الكثر
 فيكون بمعنى الرضعة ولا يخفى ما في الاولوية من تعبير هذا المعنى بهذا اللفظ واورد ايضا
 لم نجد المرضعة في كتب اللغة والظاهر تأنيده على ان يكون هذا الفعل بمعنى الفاعل وفي ترجمة
 الصحاح المرضع بضم الميم وكسر الصاد امرأة لها ولد رضعه فان وصفتها بارضاع قلت
 مرضعة وقرعها بقصد الحدوث والتجدد (قوله اي يوجب التحريم ان كانت بنت تسع سنين)
 فصاعدا كما في التنوير فلا في المنع عن الجوهر والمرأة الميتة بتشديد الباء وتخفيفها وقبل التزام اشارة
 التشديد في ميتة الاناسي والتخفيف في غير الاناسي فرقا بينهما نقل عن المصباح المنير وفي اطلاقه
 الى عدم الفرق بين ان تحلب قبل موتها فبشره بعد موتها او تحلب بعد موتها (قوله ونسمة النار)
 فلو طبخ بها التحريم لا يتعلق بها التحريم مطلقا اتفاقا بالباء ومغلويا (قوله ميتا) اي وانما بحيث
 لو طرح الطعام لبني الابن (قوله وقبل لا يثبت بكل حال) هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حسا
 حسوا اي شرهه شربا فثبت الحرمة في قولهم جميعا كذا في قاضيان (قوله اذا احتقن

الصبي) قال في الحرب وقولهم احتقن الصبي بلبن امه بعد واحتقن بالضم غير جائز وانما صوابه حقن او عولج بالحقنة ولهذا قال في النهاية صوابه حقن واحتقن مبني للمفعول غير جائز وما ذكر في تاج المصادر الاحتقان حقنه كردن من جعله متعديا مصححا جعله مبني للمفعول كما في اكثر استعمال الفقهاء كما نقل عن العناية فقد رده الكمال ذكر في الحاشية الشرنبلالية (قوله) ارضعت ضرعتها حرمتا) لكن يزوج الصغيرة ان لم تدخل الكبيرة لانها بنت امرأة الغير المدخولة بخلاف الكبيرة لانها ام امرأته ولا يشترط فيهما الدخول بالبنت كما مر ثم ان حرمة الكبيرة مؤبدة والصغيرة ان كان اللبن من الرجل فكذلك ولا يترزوج ثانيا (قوله) ان تعمدت الفساد) لان السبب لا يضمن الابا تعدي وتعمد الفساد له شروط الاول ان تكون عاقلا فلا رجوع على المجنونة الثاني ان تعلم بالنكاح الثالث ان تعلم ان الارضاع مفسد للنكاح الرابع ان يكون من غير حاجة فان كانت شائعة فارضتها على ظن انها جايعة ثم ظهر شعبانها لا يكون متعمدة الخامسة ان يكون مستبقة فلو ارضعت منها وهي نائمة لا تكون متعمدة والقول قولها مع بينها ثم ان هذا الجهل من قبيل الجهل لدفع الفساد والجهل في هذا معتبر عندنا كالجهل في موضع الخلفاء كما في منفرقات البصر فيندفع ما يورد ان الجهل يحكم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام فكيف يعتبر ههنا على ان اعتبار الجهل في بعض الاحكام غير محض بواحد ولا عزز حدا كما في اوائل الفن الثالث من الاشياء فالقضية المذكورة ليست بكلمة ويندفع ايضا ما يورد ان هذا فعل يلزم منه اتلاف مال الغير فيجب الضمان سواء قصد الاتلاف او لم يقصد وسواء على اولي يعلم كمن امر عبد الغير بالصعود الى شجرة جاعلا يلزم التعدي منه لان المنسب لاضمان عليه الابا تعمد وهذه الصورة لم يوجد فيها التعمد لانتفاء شرطه فانتفاء الضمان على ان لزيم الضمان في صورة الصعود للقصب لاستعمال مال الغير بلا اذنه (قوله) هذه رضية) يعني يثنى وينها علاقة رضاع من اى جهة كانت على طريق عموم المجاز مثلا كما يؤيده قوله ان بينه وبين فلانة رضاع فالقصر على الاخت الرضاعي ليس بمناسب فلا يكون القول بلهذه اخي رضاعا او رضاعا لغيره المقصود (قوله) لانه اقرب الى يجري فيه الغلط) لانه اقرار على فعل الغير بخلاف الاقرار بالزنا يعني اذا قال هذه من بنيتي ثم رجع لا يصدق لانه اقرار على فعل نفسه اورد عليه انه اذا اقرت بله انها من الرضاع ثم رجعت تصدق مع مقتضى ذلك التعليل لا تصدق اقول لا يخفى انه يمكن ان تكون هذه الصورة ايضا من قبيل الاقرار على فعل الغير كما ان نغير المرأة انه رضع منك حال كونك نائمة او بخونة او شرب لبنك محلوبا كما مر (قوله) ولو ثبت عليه ولا ينفع بحوده بعد ذلك) نقل عن الفتح فيكون تصديق الرجوع فيما سبق قبل ان يصدر من البات عليه (قوله) وبثت بمائت به المال) وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر انه كما في الشهادة على طلاقها وتماه في شرح المنظومة على ما في المنع (قوله) كالبينة) لكن وقع في البرازية صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يلزم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم تخبر به واحد فان اخبره واحد عدل نعمة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان اخبر بعد النكاح فالاحوط ان يفارقه لان النكاح وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في الضمان والدفع اسهل من الرفع وقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وافتى به بعض المفتين نقلا عن غيرهما ايضا لكن لا يخفى انها مع مخالفتها لعامة الفقهية سيما المترفية قد اشير ضعفها وعدم التعويل عليها

(قوله رفع القيد) أي الحل والآنحال فالاول والاضح ان يفسر به ابتداء حكمه في بعض شروح الفقهية وهو المطابق لكتب اللغة كالغريب والصحيح قال في المغرب اطلقت الاسير اذا حلت اساره وحلت عنه (قوله ولكن استعمل في النكاح) الظاهر هذا الاستعمال للغة ايضا كما فهم من المغرب ودل عليه السابق (قوله ومنه قوله تعالى) هذا وان في الشريعة لكنه يان لمحي لغوى لانه لو سلم عموم الشرع هنا على القرآن يجوز اعتباره مجازا اي مجازا شرعا وحقيقة لغوية (قوله اي في غير النكاح) استعمل في الافعال (قوله لا يحتاج الى النية) اذ حيث لا يكون صريحا وهو ليس بمحتاج اليه (قوله ويخففها يحتاج) اذ حيث لا يكون صريحا لان الافعال خلاف استعماله في النكاح قيد ثابت شرعا اورد عليه ان قوله بالنكاح مفعول عنه قيد شرعا فان ما ثبت بالنكاح لا يكون الا شرعا لا يفتي ان هذا من قبيل غناء الثاني من الاول لا الاول من الثاني والضرر هو الثاني لا الاول نعم رد عليه انه موهم للدور او الشرعية مأخوذة في المحدث وامره هين (قوله اقول لبس بمانع) وانا اقول ايضا لبس بجامع لعدم منعه الطلاق الرجعي لانه لبس بمزيل للنكاح كما صرح في المبسوط وغيره بما قيل ويمكن الجواب عن كل منهما اما عن الثاني فبان براد عن الرفع ما يعم الحال والمآل فالطلاق الرجعي رفع مالا وان لم يكن حاكما كما فهم عن التنوير واما عن الاول فبان يعتبر قيد زائد في التعريف هو لفظ باقظ مخصوص بعد قوله بالنكاح كما في الدر واللفظ المختص ما اشتمل على مادة طلاق صريحا او كناية كما نقل عن الكمان تخريرا عن مراد الكتبة ولهذا اورد على المصنف ان الاول ان يدل قوله زائد الخ بقوله لفظا مخصوصا (قوله اعلم ان الطلاق) واعلم ايضا ان ايقاعه مباح وقيل الاصح حظره الحاجة واهله زوج عاقل باخ متيقظ ومحل المتكوحة والفاظ صريح وكناية واقسامه هو ما ذكره الشارح احسن وحسن وبدعي (قوله لا وطئ فيه وتركها حتى تمضي عدتها) لكن وقت ايقاع الطلاق قيل الاول آخر الظهر احترازا عن تطويل المدة وقيل عند اول الظهر كبلا يمتلئ بالابقاع صعب الوفاق قيل هو الاظهر وقيل الاول اقل ضررا فهو اولى (قوله وطلاق موطاة بشرفين الثلث) اي تطليقها رجعية في اوائل ثلث اطهار على الاظهر وقيل في آخرها (قوله حسن وسني) اعترض عليه لوجه تخصيص طلاق السنة بهذا لان احسنه سني ايضا واجيب انه لما كان من العلوم انه سني اجبا على الحاجة بيان سنيته وصرح بكون الحسن سنيا لدفع قول مالك انه لبس بسني وانما خص الاول باسم الاحسن لما روى عن ابراهيم النخعي ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يستحسنون ان لا يزيدوا على واحدة في الطلاق تمضي عدتها وان هذا افضل عندهم كذا في التبع (قوله وبه يظهر وجه تسميته سنيا) هذا سنة اتباعا لاسنة عبادة فالمنع انه يستوجب فاعله عتبا اذا صدر للحاجة لان الطلاق لبس عبادة في نفسه لبس له ثواب وان يفترحا جنة فلا يصح فالاصح حظره كما قدمنا وبالجملة الواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله تعالى عليه وسلم كما نقل عن المضمرات (قوله وهو مقنود) الاولى استثناء المراهقة (قوله في حيض موطوءة) على لاضافة (قوله وجوب الرجعية) اي في الحيض والافتقرت المعصية فالاول ان يزيد قوله فيه بعد قوله وجوب الرجعية كما في التنوير (قوله او نوى ان يقع عند كل طهر طلقا) اورد عليه ان السخ على ان من الشرح ولا يظهر وجهه وانت تعلم انه يعلم بما في المتن بطريق الدلالة فالوجه ظاهر ولنا لم يقل هذا في أكثر المتن (قوله عملا بحقيقة الامر) وهو قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه مرابك فان قيل مرابك امر بالامر على الغير وهذا لا يدل على الوجوب قلنا قيل التائب كفعل المتوب اى امر عمر رضى الله عنه كامر النبي عليه السلام فثبت الوجوب ويمكن ان يقال فلما جمعها امر لابن عمر رضى الله تعالى عنه فيجب عليه المراجعة انتهى والحق ان الغاء في فلما جمعها فاء تفصيل لانه تفسير لقوله والمعنى مرابك وقوله على لسانى ليراجعها فالامر ان لباسا بمقتضى حكمة فليأمل كذا قيل (قوله لانها مطلق) هذا عند عدم النية والكامل هو السنى وقوبا وايضا (قوله لعدم العدة) اذ العدة مختصة للدخول بها فبعد العدة تكون اجنبية قطعاً فلا يقع عليها شيء فالتقل من المراجعات من وقوع الثلث للحال فهو ظاهر كما تقل عن البصر ايضا (قوله لانه محتمل كلامه) لان اللام كما جاز ان يكون للتبديل اى لاجل السنة التى اوجبت وقوع الثلث واذا صحت نيته للحال فبالاولى ان تصح عند رأس كل شهر لانه اما ان يكون زمان حبسها او طهرها فعلى الثاني هو سنى وقوبا وايضا وعلى الاول سنى وقوبا فنية الثلث مع العلم بان رأس الشهر قد تكون حائضا فيه نية الامم من السنى وقوبا وايضا معا واحدهما كذا في النهر (قوله اذ وقع الثلث جله عرف بالسنة) فليس المراد به وقوع الجملة اى الثلث دفعة لانه ليس ماهو المعروف بالسنة بل ان نوى ذلك لم يصح لانه مع نية الجملة لا يكون اللام لوقت مفيدة وما وقع الثلث الا من ضرورة تسميها كما في النهر (قوله فلما تناوله مطلق كلامه) ومعنى اطلاقه هنا لاحتماله السنة وقوبا وايضا وقوبا فقط فيندفع ما يتوهم من انه لا معنى في كون هذا الكلام مطلق بعد هذا النية وبما قررنا عرفت ان هذا بيان للسنة الاولى فقط واما الثانية فتفهم منها بالاولى (قوله ويقع طلاق كل زوج نقص بزواج المبانة) اذ يقع طلاقه باينا عليها في العدة واجيب انه ليس بزواج من كل وجه اذ امتناعه لما رضى هو لزيم تحصيل الحاصل (قوله عاقل) الاول ان يخرج به التام كالتجنون والافلام لا يتم تفريع التام الاكثى واما يلزم ان يزيد قوله ومستيقظ هنا (قوله اوساهيا) الظاهر انه امامام للمخطى او عينه (قوله لا يحتاج الى التيسر) لكنه في القضاء كما في النسخ لاقى الدبابة وفي الدر والنهر وما نقل عن الغير من وقوعه ديانة وقضاء فقال في الفتح لا يعمل عليه (قوله والمبرسم) فان قيل هذا مناف للحديث السابق آتفا تقول يمكن ان يفهم هذا مع معطوفاته من ذلك الحديث قياسا للاشتراك في العلة فكما يدل عليه قوله شرعا وانما لم يقع طلاقهم لعدم التميز او العقل (قوله في العدة) اى في العدة من بطلان التكاح لاجل الملكية (قوله واوقعه محمد) لوجود محل الطلاق في الجملة (قوله لان ازالة الملك اقوى من القيد) اى من ازالة القيد بقرينة عديهما كما في قوله تعالى واسئل القرية فلا يرد ما يتوهم من ان الصواب اقوى من ازالة القيد ثم ان المراد من ازالة الملك هي الاعتناق ومن ازالة القيد هي الطلاق لعل ان وجه قوة الاول وضعف الثاني عدم امكان العود في الاول بخلافه في الثاني وان ملك الملك يعنى الاعتناق قد بطل البضع والمتعة ومن يملك القيد اى الطلاق لا يملك الملك (قوله ولبست الاولى لازمة للثانية) اى لا يكون ازالة الملك لازمة لازالة القيد فالاولى فليست باقائه بدل الواو كما يفهم من مرآته فقد علم وجه عدم اللزوم بما ذكر آتفا وظهر ضعف ما يقال وفي جهة فان من ازالة قيد العبد المقيد مثلا لا يلزم عتقه وبازالة الملك عنه يلزم ازالة القيد لعدم الاستيلاء عليه (قوله فلا يصح استعارة الثانية للاولى) اى استعارة ازالة القيد لازالة الملك لان المستعار له يجب ان يكون اضعف في وجه الشبه وههنا

ليس كذلك اعترض عليه بان الاستعارة قد تكون مبنية على التشابه كاستعارة الصبح لفرع
العرس وبالعكس ويحصل المبالغة باطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر وجعله اياه وكون
المشبهه اقوى في وجه الشبه انما يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما فهم في علم البيان واجاب
عنه الشارح بان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد وتمامة في بحث المجازين
المرأة ﴿باب ايقاع الطلاق﴾ (قوله لم يستعمل الا فيه) اى لغة او صرفا
فلا يحتاج الى التية (قوله وطلاق) اورد عليه بانه لا فرق بين المصدر المعروف والمنكر في المشهور
فبقي به الثالث ايضا عند التية لانه محتمل كلامه باختيار الجنس اقول قد وقع مثله في الزيلعي
وايضافى في التهر واما المنكر فقع به واحدة لا اصل له في المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الجصاص
ففيهم ان ما اختاره له اصل في الجمل وان لم يكن مشهورا (قوله ويقع به واحدة) اورد عليه
ان نحو انت طالق ثلثا داخل في تعريف الصريح كما سمي في آخر الباب مع انه لم يقع به واحد
ولا يخفى عليك ان هذا التامر ان جعل قوله ويقع به واحد من ثمة التعريف والظا هر ليس
كذلك بل هو كما بعده من جملة احكامه كما يشهد به السوق والذوق وهذا اول ما يجب ان
دخول الثالث في تعريف الصريح لاهنا لان سوق الكلام معين للمراد فان قوله يقع به واحد
رجعي اولا وقوله او توي تابا او ثالثا يدل على ان المراد بالصريح ههنا الصريح الذي لم يفارق
العدد (قوله لا الطلاق هو تطليق) فان قيل ان استعمال الطلاق في النكاح انما هو بمعنى
التطليق كما ر فيلزم منه عدم صحة التني سيما بالنسبة عند اقترانه بالنية قلنا فرق بين الطلاق
الذي هو مدلول الطالق وبين ما لم يكن كذلك لعل له فقه هذا عقبه بتوضيح صاحبنا توضيح
(قوله يقرن به) اى بالطلاق كما في قوله انت طالق ثلثا فيكون جوابا لسؤال مقدّر (قوله
لانه غير متعدد) وما يحتمل التعدد اعني التطليق غير ما ذكره ولزومه انما هو بطريق الضرورة
والاقتصاد كما اشار اليه بقوله وانما تعدد ان الذي هو بمنزلة العدة في التوضيح فلا توجه عليه
ان الطلاق اذا كان اثر التطليق فيصور تعدده ايضا ولا يحتاج الى دفعه بالفرق بين ما كان
التطليق صريحا واقتضاء فالتعدد هو الاول والثاني ثابت بالضرورة وهي يتقد ر بقدرها
وبله يجوز قبول تعدد احدهما دون الآخر كالاتفاق والعق في قبول التبري وعدمه عند
الامام (قوله لا يستقيم) لان الكلام خبر لقوله قول صاحب الهداية كما ان لا يستقيم الثاني
خبر لان في قوله ان قول الزيلعي حاصله ان بما بين صاحبي التوضيح والتلويح مراد صاحب
الهداية ظهر عدم استقامة اعتراض الزيلعي على الهداية بانه غير مستقيم (قوله واما البواني
فلاتها) لا يخفى ان هذا الدليل جار قوله انت طالق وان لم يميز دليله السابق في البواني فالاولى
والاخير ان يكتفى للجمع به (قوله كنية الخصيص) الظاهر انه مثال للنية لا لنية (قوله
اى سواء كالوى) فيه اشارة الى انه لو توى شيئا آخر كالطلاق عن وثاق لا يلزم وقوعه مطلقا
اذ جئت بصدق ديانة وقد لا يصنف كالطلاق عن العمل الا في رواية كما في التهر (قوله لانه ظاهر
المراد هذا دليل لقوله اولم يتو شيئا كما ان قوله ونية الا بانه دليل لقوله واكثر فالمدعى لكونه
مر كبا يحتاج في اثبات كل من اجزائه الى دليل فالراجح ان يحمل قوله ونية الابانة دليلا بعبطوفا
على قوله لانه ظاهر المراد لاجزه دليل بان يحمل الواو حالية كما لا يخفى (قوله اذا اسلم) اذنيته
على قطع الصلوة بالسلام والسلام لم نقول انه نية لتخير المشروع كما مر في سجود السهو
فتمام التظهير موقوف على قوله وعليه سهو فالقول انه لاحاجة في التظهير الى قوله وعليه سهو

لا ينفى كإقبل والقول ان مراده ان لغوية السلام بهذه الارادة ابست بمختصة بهذه الصورة
بعيد لا ينفى (قوله الوثاق) بالفتح هو الافصح وبالكسر بمعنى القيد (قوله والمرأة كالقاضي)
لا في جميع ما ذكر هنا فان واحد عدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شان القاضي
التفريق و شان المرأة عدم التمكن احتياطا كذا قيل لكن لا بد من بيان اذ قد يعتبر الواحد
عند القاضي ايضا في كتاب الشهادات من عامة الفقهاء وغيره ايضا (قوله لا يبيع لها ان
تمكته) فان خرجت المدة ولم يوجد الرجعة فتدفعه عن نفسها اما بغير القتل وهو المختار
للقنوي او بالقتل بالدواء كافي البصر (قوله صدق مطلقا) والتصديق انما يكون فيما لا يكون
ظاهرا والصريح ظاهر فقيل انه للمشاكلة لا قبله او رد عليه ان الظاهر من حاله انه لا ند
بايقاع الطلاق اذ لا تداركه بهذا القيد للخلاص فيكون خلاف الظاهر وان المشاكلة
لم يبعد في عبارات الفقهاء وانت تعلم ان اول الكلام موقوف على آخره ولا يعتبر بحكم الصدر
بدون تمامه كافي الاصول وعدم التعهد ليس بمعلوم ولو سلم والتعهد ليس بلازم فبإياه وجود
تعهد في الحرية ثم هذا عند الاكتفاء به فان قيد بصحوات طالق ثلثا من هذا القيد وقع
في القضاء كما نقل عن المحيط (قوله وفي بنية العمل) اي الطلاق عن العمل اي الخالي عنه
لا يصد في الاقي رواية كما تقدم عن النهر (قوله وان نوى تمام العدد) اورد ان ثاء تطليقة
في طالق تطليقة للوحدة فلا يحتمل العدد فلا يصح بنية الثلث وقد ذكرنا تصبص الواحدة يتنافى
بنية الثلث وذكر الكمال ان المصدر المحدود بالهاء لا يتجاوز الواحدة لعل لهذا لم يذكر (قوله
في اكثر الفقهاء) هذه المسئلة في هذا المقام ويمكن ان يقال يجوز ان لا يكون هذا التاويل وحده وما نقل
عن الكمال يجوز ان يكون مبني على الظاهر لا نفي الاحتمال رأسا (قوله والثلثان في الامة)
فلا يصح بينهما في الحرية ولو سبق لها طلاق وما في الجوهر صحة بينهما فيما سبق تطلبا بها
سهو كافي البصر كذا قيل اورد عليه انه ان نوى الثلثين مع الاولى فقد نوى الثلث واذا لم يبق
في ملكه الاثنان وقعت لا ينفى انه من قبيل النزاع اللفظي كما يظهر عند التأمل (قوله صح
في الكل) وقصر الطحاوي بنية الثلث على المرف واما المنكر فتقع به واحدة لا اصل له
في الرواية المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الخصاص كذا في النهر (قوله يابوجه العرب)
اي احسنهم كذا قيل (قوله لقوله عليه السلام) نقل عن بعض المحدثين الطعن عليه بوضعه
لكن في النهر انه غريب جدا فحله اصل في الجملة فله صلاحية للثالث ولو في الجملة (قوله لكنه
لا يتجزى) دفع كما يرد من انه اذا كان كالبيع فاما يلزم تجزى الطلاق بحسب ما اضيف اليه
من النصف او الثلث كالبيع او يلزم عدم تجزى البيع كالطلاق فاجاب بالفرق ويوجه بقوله الخ
(قوله اذا لا يعتبر بها من الكل) يرد عليه ان السماع في انواع علاقات المجاز كافي لا يحتاج
الى سماع الاستصحاب في الاصح كافي الاصول ولا شك ان ذكر الجزء واردة الكل مساوي للكل
ما وجه الجواز في البعض وعدمه في الاخر والقول بان ذكر الجزء واردة الكل ليس جارا في الجميع
بل ذكر التبع من الجزء لا يكون ذكر الاصل بخلاف العكس كافي النهر لا بدله من بيان قلعله
الا وجه ان الكلام ليس في اصل الجواز بل في كونه من باب الصريح فلهمذا يحتاج الى العرف
واستمراره كما يشير اليه (قوله اجيب بله لم يعرف) واجيب ايضا بكون الاسناد مجازيا وبجواز
المجاز الحذف فيها مثله المراد بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت اي صاحبها لكن يرد
عليه ان هذا جارفي مثل قوله تعالى قهر ر رقبة وايضا تأنيث الفعل بأياه الا ان يقال شيوخ

اطلاق الرتبة على الذات وعدمه في غير الاية كاف في الفرق وتأنيث الفعل يجوز باعتبار
اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه وقد وجد شرطه كافى معنى اليبس ويرد ايضا
ان اللازم هو الشروع والتعارف حتى يكون صريحا واقعا بلا هيبة لا اصل الجواز والصحة
وان صح بالنية فكنته ليس مما نحن فيه كما نبه آنفا فنتبه لمل لهذا لم يلتفت الى هذا الجواب (قوله
نصف التعليل) الاوفق للمتن نصف مطلقة (قوله فان الغاية الاولى) اى المبدأ وهو الواحدة
تدخل تحت الغاية اى تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية اى لا تدخل الغاية الثانية اعنى التثنتين
تحت حكم فوقوع الواحدة في الاولى جاء من دخول الغاية الاولى يعنى المبدأ ووقوع التثتان
في الثانية جاء من اعادة الاولى ايضا ومن الواسطة بينهما وبين الثالث وهى الواحدة ايضا
وهما اثنتان (قوله حتى يقع في الاولى) ثنتان لان الغاية الاولى التى هى المبدأ هى الواحدة
داخلة في الثانية التى هى اثنتين ولم يحتل كونها زادا عليها ومضمومة بهما وقد قرر في محله
بان الواجب في له على من درهم الى عشرة عشرة فلا يرد السؤال بانه ينبغي ان يقع ثلثا
عندهما في هذه فان الواحدة مع التثنتين ثلث ولا يحتاج الى الجواب بان الواحدة التى هى الاولى
ويحتمل ان يكون غيرها فلا يقعان بالشك على ان الجواب في ذاته ليس بصحيح كما عرفت (قوله
حتى لا يقع في الاولى شئ) لانه لم يوجد شئ آخر سوى الغائتين (قوله وفي الثانية يقع واحدة)
لتحقق الواسطة بين الغائتين هى الواحدة (قوله واذا اجتمع بين ثلثة انصاف) اورد عليه انه
ينبغي ان يقع ثنتان لان التطلبتين اذا انصفتا كانت اربعة انصاف ثلث منها مطلقة
وانصف فتكمل تطلبتين وتفصيل الجواب مع تفصيل ايراد ان اخر مع اجوبتها ايضا في النهر
(قوله اوتوى الضرب) الظاهر ضرب الواحدة بالوحدة التى في ضمن ثنتين والامتثال التثنتين ظاهر
الا ان يراد في جزئين مندرجين فيه (قوله وان توى مع ثنتين ثلث) دخل اوله يدخل كما نقل
عن التبيين (قوله لانه محتمل اللفظ) اذ يحتمل لفظ في بمعنى مع كما في قوله تعالى قاد خلى في عبادى
اى معهم (قوله وهى مدخول بها) فان لم يكن مدخول بها يقع ثنتان في الاول وثلث في الثاني
(قوله لانه اذا وقع) يعنى متى وقع في جميع الدنيا وفي السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة
شدة وهو ليس بجسم فلا يحتمل الوصف بالقصر فيكون الوصف بحكمه وقصر حكمه يكون
رجحيا والحاصل ان ذكر الى الشام دل مطابقة على المكان الذى اقتضى الحق به هو القصر
ودل التزاما على الطول الذى يقتضى الشدة لكن الاول لكونه مطابقة مرجح على الثانى
لكونه التزاما كما تقرر في الاصول ولا شك ان الشدة اللازمة للطول في قوله انت طالع طوبلة
خالية عن المعارض والمزاحم فلا يرد انه لو صرح بذكر الطول لابقع رجعية عنده فما الفرق
ولا يحتاج الى الجواب اذا قال الشام كنى عن الطول والكنية اقوى من الصريح بنبته على انه
اذا عس النظر اليه يوجد انه يقوى جانب الخصم وقد اورد على الجواب انه كلام خطاى
الذى لا يجرى في الاستدلال الكثرة الاستعمال وان ادلة الفقه ظنية (قوله لان الاضمار هو التعليل
خلاف الظاهر) وما هو خلاف الظاهر لا يصدق قضاء (قوله فلان في الظرف) حاصله
ان الاصل في لفظ في ان دخل في المكان يفيد النتيجة كما في قوله وفي مكة وان دخل على الفعل
يفيد الشرط حقيقة اوشها هو الاصح كما في هذه المسئلة كما في الاصول (قوله والشرط يكون
سابقا) هذا مخالف لما في المرأة من انه لا معاينة بين الظرف والمظروف لان من قضية الظرف
الاحتواء على المظروف بجوابه ولهذا يتقيد به فلا يكون بينهما مقارنة وهو يناق الشرطية

انتهى (قوله فجاز الاستمارة هذا صريح انه حيث لا يكون شرطاً حقيقة بل كالشرط
 صكاً رجعاً في المرافات وما يفهم من دليله بناء على ما ذكره هنا هو كونه شرطاً حقيقة يظهر
 بالرجوع الى بحث لفظ في منه (قوله لوجود المطلق به) لانه وصفها بالطلاق في جميع النذر
 في الاول لان جميعه هو معنى النذر فتعين الجزء الاول لعدم المراجع وفي الثاني وصفها
 في جزء منه (قوله لان المطلق لا يقبل التخيير) اى المجموع كلام واحد ان تخيير اقلبس بتعليق
 وان تعليقا فليس بتخيير (قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق) اورد عليه انه اذا كان طرفاً
 لنفس الطلاق كيف يكون بياناً لوقت التعليق ورد انه وجب الحمل عليه صوتاً لكلام العاقل
 عن الانشاء (قوله بشهرين او اكثر) اشارة الى انه لو كان اقل لم يكن في هذا الحكم لان لها ميراثاً
 حيث لا لعدم انقضاء العدة في الطلاق الرجعي الا ان يقيد بالثالث او بالباين (قوله لان العدة
 قد تنقضي) لعل هذا بناء على الاغلب والافقد لا تنقضي بشهرين اذ هي مختلفة باختلاف حالات
 النساء (قوله وقدمى حكمها) اى متى وان قوله متى لم اطلقك وفي قوله ان لم اطلقك انما (قوله قبل
 ان يفرغ منه) اى قبل ان يلفظ بالقاف في قوله انت طالق فان هذا الزمان من عدم الطلاق (قوله
 تطلق بالاخيرة) وهي التطليقة التجزئة حتى لو قال انت طالق ثلثاً ما لم اطلقك انت طالق يقع
 واحدة كذا نقل عن قس قدير (قوله هو والمقصود به) اى البر هو المقصود بالعين فالضهير
 الثاني راجع الى العين بتأويل الخلف اذ العين مؤنث سماعى كما نقل عن القاموس والمصباح
 المنير (قوله وهو لابس) فاذا تزعم في الحال لا يحنث (قوله اعلم ان اليوم) قيل عليه انه لا يخلو
 عن الركائة فان المهم في هذا المقام ان يقال اليوم اذ اقرن بفعل متديرا به النهار واذا اقرن بفعل
 غير متدير يرد به مطلق الوقت لان الفعل اذا كان ممتداً كالامر باليد كان الوقت معياراً ممتداً
 بحسبه وان كان غير متدير كوقوع الطلاق كان الوقت غير متديراً لينا سب الظرف المظروف
 انتهى لا يخفى ان التفاوت المعتد بينهما بترك قوله لان ظرف الزمان الى قوله فاذا كان الفعل
 ممتداً الخ ويجعل مضمون قوله فاذا كان الفعل ممتداً حلاً ابتداء لما تقدم بتفسير يسير وانت تعلم
 ان قوله لان ظرف الزمان محتاج اليه لا يثبت مضمون قوله اذا كان الفعل ممتداً كما يشهد
 التعبير بلفظ الفاء في اذا كان وانه لو جعل ما ذكر حلاً ابتداء كما فعله ثوبهم عدم الفرق بين
 صوري ذكر لفظ في وحذفة والفرق لازم عند الامام (قوله يرد به مطلق الوقت) ومنه
 واتوا حقه يوم حصاده قبل هذه الارادة حقيقة والاصح بجواز الحقيقة هي الاولى (قوله
 واذا كان غير ممتد الى آخره) اورد عليه انه يمتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت نحو اركبوا
 يوم يا نبيهم العدو وبالعكس نحو انت طالق يوم تصوم واجب ان ما امر اتمها عند الاطلاق
 والمخلو من المواعع ولا تمنع مخالفتها بمعاونة القرائن كذا في التلويح انتهى فيحتمل ان يكون قوله
 ونظام الحقيقة في التلويح اشارة الى ذلك (قوله شرط للتطبيق) لان فيه معنى الشرط او الحكم
 الذى هو الاطلاق على ثبوت معنى بعد ما معدوم حال التكلم وهو على خطر الوجود
 وهو الاعتاق (قوله ولا ينافيه لفظ مع) اى لا ينافيه معنى الحقيق للفظ مع الذى هو القرآن لانه
 يستعمل في معنى بعد لتعذر معناه الحقيق لا يجابه معنى الشرط الذى يقتضى التقدم والتأخر
 كما في البحر لكن نقض بما لو قال لا تجنبه انت طالق مع تكاحك لانه يجري فيه الدليل السابق
 مع تخلف الحكم لانه لا يقع اذا تزوجها واجب انه يملك التعليق بصريح الشرط وبمعناه بعد
 النكاح وامامافيه فلا يملكه الا بصريح كان الشرطية وايضاً ان الطلاق مع النكاح متافيان

فلا يمكن الحقيقة بخلاف ما نحن فيه والكل منظور فيه اما الاول فان الدليل انما قام على ملكه
 البين المضافة الى الملك فتعلق بما يوجب معناها كيف كان اللفظ والتفصيل بلفظ خاص مع
 تحقق المعنى تحكم واما الثاني فانه لا يمس بما نحن فيه على انه غير صحيح في نفسه اذ صحة الحقيقة
 ليس هو المسمى ليرتب نفيها على الثاني كما في النهر موردا على البحر فلعل الحق في الجواب
 ان يقال ان عدم وقوع الطلاق في مادة النقص لعدم اضافته الى نكاحه بل اضاف الى نكاح ما
 ولهذا لو اضاف اليه بان قال انت طالق مع تزويج اياك يصح التعليق فيقع فيه ايضا فاضح
 الفرق بينهما فانه دفع اشكاله ولا حاجة في بيانه الى ما يقال انه لما اضاف الزوج الى فاعله
 واستوفى مقوله جعل الزوج مجازا عن الملك لانه سببه وحل على بعد تحصيله وفي نكاحك
 لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح قائل واما الجواب
 بالفرق بين كلام من يقدر التخيير والتعليق مطلقا وبين كلام لا يقدر الا التعليق يصريح
 الشرط فقط اعني الاول ضرورة الصيانة دون الثاني فزيف بعدم تعلق المقام على قضية
 الصيانة وان دفع بانه فيما نحن فيه لكونها تحت نكاحها تعلق زيادة حقه فيصان الكلام
 بخلاف مادة النقص انه لعدم تعلق حقه بها لا يكون كلاما مصونا يحتاج الى التأويل وانت
 تعلم مع انه يمتنع بما ذكر من صورة الاضافة اليه اعني انت طالق مع تزويج اياك يرد عليه
 ان اهدار كلام العاقل خلاف الاصل مطلقا فلا اختصاص بكلام دون كلام اذا صل الصيانة
 لازم في المادة المذكورة مع امكان الاصل ولو في الجملة ولو علق حقها وطلاقها يعني اذا اتفق
 تعليق العتق من المولى والطلاق من الزوج معا على امرأة واحدة (قوله لان وقوع الطلاق
 زمانيهما) متصدا ضرورة تعلقهما بشرط واحد والعق في ان ثبوت الطلاق ليس بثابت
 حتى تكون هي حرة عند ورود الطلاقين (قوله لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية) يرد عليه ان
 الطلاق ايضا رجوع الى الحالة الاصلية بناء على ان الاصل في النكاح الحظر وابعج للضرورة
 على ما قالوا ولهذا يقال الاصل في الابضاع الحرير وايضا انه اذا تقابل في الحرل وحرمة
 غلبت الحرمة كما في الاشياء لعل لهذا قال في البحر والنهر من الاوجه وهو معتمده انها لما تعلق
 بشرط واحد وجب ان يطلق زمان نزول الحرية فيصادقها وهي حرة لا قترانها وجودا
 فلا تحرم بهما حرمة غليظة وان امكن منع الملازمة اذ لا يلزم من وقوع الطلاق زمان نزول
 الحرية مصادفة الطلاق ايها حال كونها حرة بل علته مصرح بما ذكرنا على ان الاصل
 بقاء ما كان على ما كان وان الاصل ايضا جعل المحتمل على التيقن اذ تراحم العتق بالطلاق
 يوجب الاحتمال فيصل على التحقيق الذي وجد قبلها وهو الرقبة لعل لهذا قال في النهر
 بعد ما ذكر دليلي الطرفين وبهذا اندفع ما في غاية البيان من ان قول محمد اقرب الى التحقيق
 وهو الاصح عندى (قوله من ابغض المباحات) اجيب عن طرفهما ان الطلاق عند الحاجة
 لم يبق مبعوضا وورد بان الكلام في الطلاق من حيث هو يرد عليه ان من اقسام الطلاق السنة
 والحسن ويمكن دفعه ان ذلك مقدمة مسلمة فقهية بل مستدلة في موقعها نعم يرد عليه ان
 الشرعية الوقوع في العتق بذلك امر وهمي والوهم ليس بثابت بنفسه فكيف ثبت غيره
 وكون الموهوم في بعض المواضع كالتحقق وثبوت بعض الاحكام بالشبهات مختص بباب
 المحرمات على ما في الهداية والنهي (قوله فانك) فيه بلفظي منك وعليك لانه لو لم يزد هالم لتعلق
 وان نوى لان البيوتنة متعددة (قوله فانه اذا بطل) حلة للاكتفاء بما ذكر فيندفع ان يقال

ان المناسب بالواو بدل الفاء لانه بمنزلة الكبرى لقوله ان احدهما اذا ملك الخ على ان المناسب هي كونه من المذكور وليس كذلك (قوله متعلق يقع المقدس) اورد بلزوم متعلق الجارين على فعل واحد ودفع بان المحذور في ذلك عند كونهما بمعنى واحد وهما الاول للاستعانة والثاني للمصاحبة الاولى ان يحصل الاول للسيية والثاني للاستعلاء يعني معنى على (قوله واذا اعتقد الاصبع) الظاهر انه على حسب العادة ايضا فالأظهر بل الاصوب ان يقال واذا اشير بالضموم فالعادة ان يكون باطن الكف في جانب العاقد وان لم يكن هذا على حسب العادة فمع لزوم الحكم في حكمه فلا يصح الملازمة فيعتبر ثم انه اذا لم يأت بلفظ هكذا بل قال انت طالق مشيراً بإصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لفقد التشبيه المتقدم وكذا لو قالت لزوجها طلقاً فاشار إليها بثلاث اصابع واراد ثلث تطبيقات لا يصح ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير كذا في البصر متعلقا عن المحبط ونقل عن الظهيرية انه لو تنفس ونوى الطلاق لا يقع فيمكن ان يعلم منه بطريق الدلالة ان الفاء الاجازة التلث على نية الطلاق كما اعتاده اكثر اهل العرف انه ليس بطلاق (قوله او كالف) فان قيل عند كون التشبيه باحد الاصابع وقع التلث بلا نية فينبغي ان يكون هنا كذلك قلنا الشهرة هنا كون التشبيه بالقوة يقال زيد كالف رجل اي بأسه وقوته بخلاف الاول (قوله لانه وضعه بما يحتمله) اورد عليه انه لو احتمل النيونة لصحت ارادتها بطلاق وليس كذلك واجب بان عمل النية في الملقوظ لا في غيره ولفظ باين لم يصرف مطلقاً به بالنية بخلاف طالق باين وفيه نظر منذ كور في فتح القدير كذا في البصر (قوله لما رانها بتام الجنس) يعني ان النيونة متوعدة الى حقيقة وغليظة والغليظة تمامها فيصح بالنية فان قيل تمام الشيء كاله فعند الاطلاق يصرف اليه ففي وقوع التلث بلا نية والواحدة بنية ولاقل من تساويهما في الاحتياج الى النية وعدمه قلنا لعل ان الواحدة متعينة والتلث محتملة فعند عدم النية المحتمل محمول على المتيقن (قوله فيصم عليها بالنية) لكن قال الصابي الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة او طويلة او عريضة لان النية انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة لا يحتمل ونسبه الى السرخسي كذا في التهر لا يخفى ان التلث واحد اعتباري وان الوحدة كما يكون مخففة يكون نوبة بل جنسية تأمل (قوله لان فيها اشارة) وجه الاشارة انها صريحة في خلافه واما عبارتهما فيمكن ان يخص الى ما اراده الحسن بقرينة مذهبه وهذا اول من ان يقال من ان محل الخلاف فيهما لا يمتاز لهما منهما عن محل الوفاق (قوله فلنبا مل) لعل وجهه ان عبارتهما اعني ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وقعن دالة بطريق العبارة على صورتى الخلاف والوفاق وفيهما نفيه على الاستواء وعدم الفرق وعبارته دالة على صورة الخلاف عبارة وعلى صورة الوفاق دالة بالمال واحد بل التفع فيهما غالب واحتمال التخصيص بمثل هذه القرينة الخفية وهم ضعيف لا يخل الحكم المقصود كاحتمال التجوز عند مقطوعة معنى الحقيقي للفظ واجب بان كلاهما معنى على المتعارف المتبادر اذا المتبادر من تلك العبارة قول انت طالق دون وقعت وبانه يحتمل ان يكون مقصودهما بان الفرق بين ايقاع التلث دفعة وبين التفريق ولا يكون الاشارة الى خلاف الحسن مقصودة لعدم الاهتمام وورد على الاول بانه تكلف لا طائل تحته ولم يؤت شيء في وجهه لكن الظاهر انه ليس بتكلف بالظن على اكثر ما وقع في التقريرات الفقهاء سيما المسائل المصدرة هنا في السابق والموضوع في السابق (قوله انت طالق واحدة واحدة) فيه اشارة الى

ان الحكم كذا لك في العطف بالغلة ثم ويل (قوله كما تقر في الاصول) لعله نفس ما ذكر في البحر
 والنهر هنا او قريبه من ان الوصف حتى قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمع عليه
 من انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا طلقت ثلثا ولو كان الوقوع لبانت لاعلى عدة
 فلفي العدد واما الجمل على مسئلة السبب كما في حاشية عزمي زاده فيعبد جدي لا يخفى على الناظر
 (قوله اما الاول فظاهر) بل لا يحتاج اليه هنا بالنظر الى ما ذكر آنفا (قوله صفة الثانية)
 الفرق بين ما ذكر آنفا وبين هذا حيث جعل فيه صفة للاولى وهنا لثانية هو ان قبل وكذا
 بعد حيث ذكرنا بعد شئين الهمان اضيفا الى ظاهر كانا صفة للذكر واولا كجاء في زيد
 قبل عمرو وان اضيفا الى ضمير كانا صفة للذكر كور آخر ان قوله او بعده عمرو ولانه في هذه الحالة
 خبر عنه والخبر وصف للبند كذا في النهر و به يعلم بان قوله لا اتصالها بحرف الكناية المراد به كلمة
 الضمير (قوله فيقرتان) اوردان تحصيل مثل هذا الاقتران يمكن في صور كون الواحدة الاولى موصوفا
 بالقبلية احترازا عن اهدار الكلام وتوفيقا لقصد الذي هو الطلقتان بجعل الثانية حال لا يخفى ان قبل
 نص في معنى التقديم فالاقتران ينافيه بهذا الطريق فلا يتصله اللفظ فارادة له لو كما في الاصول
 فلا يحتاج في الجواب الى انه لو حل عليه لزم كون ايقاع بدعي (قوله فلان مع القران)
 سواء وصف به ما قبله او ما بعده (قوله طلقة واحدة) فاعل يقع (قوله اذ لا يبيح للشاني محل)
 فكذا هنا فان قيل فيلزم الترتيب في الواو وليس يذهب قلنا وقوعه ليس لدلالة الواو على الترتيب
 بل لان وقوع الاخبارية انما هو على التعاقب دون الاجتماع كاتعلق كما في الاصول (قوله وقال
 لغير الموطوءة) مما لا يحتاج اليه بالنظر الى السباق (قوله ذكره الزيلعي) فيه نوع مخالفة لما ذكر
 هنا يشهد بها المراجعة وايضا لما قال صاحب در المختار في شرح المتن قال لا امرأتين لم يدخل
 بواحد منهما امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصديق ولو مدخولتين فله ايقاع
 الطلاق على احدهما قال امرأته طالق ولم يسم له امرأة طلقت امرأته فان قال لي امرأة
 اخرى واباه عينت لا يقبل قوله الايئة وتماه فيما علقناه على النور انتهى ومن طلق امرأته
 قبل الدخول ثلثا قبل هذه بعينها ماسبق من قوله قال لغير الموطوءة فيكون تكرارا ويكون
 ذكرها في آخر الباب تكرارا بعد تكرار اقول وايضا قد حصل الغناء عنها من تعليله هذا
 ايضا بقوله يقع بعد قرن به لانه وقبل في الجواب اعيد لما فيه من التعليل لكن يرد حيث ياراد
 هذا التعليل في هذا الموضع ايضا (قوله النص ورد) يعني ان نص فان طلقها فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره نازل في حق الموطوءة فلا يقع الثلث في غير المدخول بها كما يدل
 عليه عبارة الشارح في هذا الباب فيندفع ما يقال ان الاستدلال بهذا النص ان كان من لزوم
 التحليل ففهما مساويثان فيه وان كان من كون النكاح بمعنى الوطئ فكلامنا في الزوج الاول
 وهذا في الثاني حاصله حل معنى ورود النص في المدخول بها على دلالة على هذا المعنى
 وفساده في ذاته فظاهر ايضا والا لم يبق للجواب مساغ اصلا (قوله طلقت كل واحد تطليقة)
 لانه لو قسم الواحد الى الاربع يصيب الى كل ربعا فينكح كل فيصير كل واحدة (قوله الا ان
 نهوى) الظاهر انه استثناء من قوله اوقال ثلث او اربع كما يقتضى قاعدة الاستثناء الواقع بعد
 الجمل المتعاطفة من انه هل للاخيرة فقط مطلقا كما هو المختار عندنا وان ظهر الاضرار عن
 الاولى كما هو عند البعض اذ في قوله تطليقتان لا يقع ثلث بل يقع على كل ثتان اذ في تقسيم
 الاثنين على الاربع يصيب على كل ربعا فبالكمال طلقتان ثلثان فلا يرد عليه شيء من هذه

الجهة لكن يرد عليه بلزوم اهمال حكم نطقتان ويمكن دفعه بانفهامه من المذكور مقايضة
او دلالة (قوله يقع على كل واحدة طلاقان) هذا عند عدم نيته التقسيم والا فالامر كما عرفت
(قوله جعل مستعارا) كذا في الزيلعي اورد عليه ان شرط اطلاق المسبب واردة السبب
اختصاص المسبب بالسبب والعدة يوجد في غير الطلاق كالم الولد اذا اعتقت واجب
من ان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الصلاق وهو الاستبراء بالابلاصالة ورد بله لا يدفع
سؤال عدم الاختصاص ويمكن الجواب بان الاعتداد مختص شرعا بطريق الاصلالة
بالطلاق لا يوجد في غيره الا بطريق التبع والتشبيه فيحقق الاختصاص كما في التلويح
ثم قيل في وجه ما قبل الدخول انه مجاز عن كوني طالقا من اطلاق الحكم واردة العلة وقيل
انه من باب الاخبار يعني الاقتضاء في غير المدخول بها ايضا لان معنى اعتدى طلقك فاعتدى
او اعتدى لما في طلقك ففي المدخولة يثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق
علا بئنه ولا تجب العدة كذا في التلويح (قوله استبرى رجلك) هذا مجاز عن كوني طالقا
في المدخولة اذا كانت آيسة او صغيرة وفي غير المدخولة مطلقا (قوله لان عوام الاعراب)
واما الخواص لا يلتزمونه في مخاطبة نهم بل تلك صناعتهم والعرب لغتهم كذا في البصر لكن يرد
عليه ان كان القائل بهذا الاعراب من الخواص فاللزام من التعليل عدم الوقوع لانه مفهوم
المخالفة لمجموع الروايات فالوجه ان يجعل من قبيل رجل عدل مبالغة في التطبيق هذا ما ظهر لي
ثم رأته نصا في النهر واما احتمال ان يراد به منفردة عن الزوج فقيل رده في القمح بان التطبيق
بالمصدر الملقوط به مشايخ في طلاق العرب بخلافه انت منفردة عن الزوج فكان احتمال انت
واحدة للمصدر اظهر من الاحتمال الثاني فضلا عن تعيينه يرد عليه انه كذلك لو كان منصوبا
فبعد الرفع امر الظهور على العكس ففيه احتمال ابي فيما ذكر من الثلث (قوله ما بين السنام
والعنق) فيكون على طريق الاستعارة التمثيلية لانه تشبيه بالصورة المنزعة من اشياء وهي
هيئة الناقة اذا اريد اطلاقها للرجعي (قوله انت حرام) البائن واقعه بلائنه في زماننا للتعارف
لا فرق في ذلك بين محرمة وحرمتك سواء قال على او لا وورد انه اذا وقع بلائنه ينبغي ان يكون
كالصريح فيكون الواقع رجعي واجب ان التعارف به ايقاع البائن لا الرجعي وان قال
لم انه لم يصدق كذا في البحر والنهر لكن قيل وعليه الفتوى كذا في النهر تقلا عن البرازية
لعل ما عندنا من نسمة سقيمة او هذا في محله الآخر كباب الابل (قوله لا يقع الطلاق)
وما وقع في البرازية ان اذهبي وتزوجي تقع بهما واحدة ولا حاجة الى النية فقال في البحر انه
مخالف لما في شرح الجامع الان يفرق بين الواو والقاء وهو بعيد هنا انتهى لكن وقع في محل
آخر من البرازي موافقا لما ذكر هنا لعل عدم ذكره هنا سرحتك مع وقوعه في الكثر لما في النهر
تقلا عن المجتبي ومشايخ خوارزم يقتون بان لفظ النسرة مجزلة الصريح يقع به الرجعي بلائنه
(قوله اما اعتدى) الى قوله وقدم ان عوام الاعراب تكرر مع قوله فيما بعد كما اعتدى الى قوله
لان عوام الاعراب بل الصواب هنا ان يقتصر فيها على جهة وقوع الرجعية بها (قوله
والطلاق معقب الرجعة الاولى) والطلاق الرجعة كما في المنع لان الظاهر ان معقب على صيغة
اسم الفاعل من التفعيل فيكون المعنى الطلاق يوجد عقب الرجعة والامر على العكس
الا ان يجعل من الافعال بمعنى ان الطلاق مورث الرجعة او يعتبر التضمن بمعنى الطلاق يجعل
الرجعة في عقبيه ثم ان هذا القول هو العدة في هذا البيان وقد عرفت تكرر الباقي وعليه

قياس ما سيذكر وفي بعض الشروح يملل هذا الحكم بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم طلق رفقة بنت زمعة بقوله اعتدى ثم راجعها انتهى فلعن الأخيرين مقاسان عليه (قوله تصريح بما هو المقصود) من العدة وهو براءة الرحم (قوله ومضرا) لافرق بينه وبين المقتضى عند المتقدمين وضامة التأخيرين لما رثوا قبوله العموم والخصوص فرقوا ففسروه تارة باللفظ الثابت لغة وأخرى بالايغير اثباته المنطوق نحو واسئل القرية وهو كما المفوظ في كيفية الدلالة وسائر الاحوال كذا في بعض الاصولية (قوله ولو كان مصرحا لم يقع به الا واحدة) فانه ان صرح بانث طالق ونوى ثلثا لانصح نيته فانه يدل بحسب اللغة على انصاف المرأة بالطلاق الذي لبس محلا لنية الثلث لاهل ثبوت الطلاق عن الرجل بطريق الانشاء الذي هو محل لثبوتها وانما ذلك امر شرعي ثبت بضرورة ان انصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعا على تطلق الزوج اياها فيكون ثابتا بطريق الاقتضاء فيتقدر بقدر الضرورة والحاصل ان ما يفهم لغة لبس محلا للنية وما هو محل لها لا يثبت لغة بل اقتضاء يتأق العموم هذا ما ذكره الشارح في المرأة في تعليل بطلان نية الثلث في انت طالق واما في تعليله لاعتدى ان الطلاق وقع مقتضى الامر بالاخذ فكون ضروريا ولذا كان رجسيا اذا الضرورة تندفع به والثلث فوق الضرورة لعل ما ذكره هنالك اولي بمأنا وانه ما ذكره هنا يوم عدم الاقتضاء في انت طالق وقد صرح هنالك بوجوده فيه ايضا تأمل (قوله قلنا التنصيص) قبل فيه بحث من وجهين الاول انه حيث يكون المانع من ارادة الثلث التنصيص على الواحدة دون الاضمار الثاني ان التنصيص بالواحدة ايضا لا يكون مانعا من ارادة الثلث فالواحدة الاعتبارية في الثلث ايضا فتأمل انتهى لا يخفى ان كون المانع المذكور من نفس الاضمار ليس بملتزم بل الملتزم انه لما وجد في انت طالق طلقة واحدة بلا اضمار فعند الاضمار يكون اولي فالمانع الذي هو التنصيص المذكور اذا وجد في الاصل فالاولي في اضماره وان المتبادر في فائدة التوصيف بالوحدة هو الوحدة الحقيقية بل المتبادر من اتياه الاحتراز عن الاعتبارية (قوله وتطلق بغيرها) يرد عليه ان نحو اتا برى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت طالق وغيرها كناية رجسية كما صرحوا به الا ان يراد بقوله وبغيرها من الفاظ الكناية الالفاظ المذكورة هنا فقط لا المطلق (قوله وان ثنتين في الحرة) وفي الامة يقع فان قبل كيف يكون في الحرة المطلقة بواحدة قلنا هي كالتى لم تطلق اصلا كما في النهر تقلا عن المحيط (قوله ولم يقع في الكثر) وان اجب في البحر انه مقيد بغير اختيارى لما سيذكره في بابه وفي غيره بانه هنا استطرادى وانما هو من التفويض وقد ذكر في بابه اصاله وقصدا وانت تعلم ان كون اللاحق قرينة للسابق لبس بعسن وان الاستطرادية في مسلك القصدية لبس بمعلوم في بادى الفكرة فالاولي بل الصواب في المصنف غايته عدم الاحتياج الى التسمية (قوله وان لم ينو) فان نوى بالمجموع الثلث واحدة قال في النهر تقلا عن المحيط يقع الثلاث لانه ناويا بكل لفظ طليقة لكن قد سبق الى خاطري بصحة وقوع الواحدة على حل الأخيرين على التأكيد ثم وقفت في بعض الكتب تقلا عن الكفاية ان هذا في القضاء واما في الديانة فواحدة (قوله لانه لما نوى بالاول الطلاق) وان لم ينو به ايضا لا يقع شيء ثم ان المسئلة على اربعة وعشرين مذكورة في النهر عينا وفي القمع وغيرها تقلا (قوله لست لي بالمرأة) يعني بلا تعليق الى شيء والا قال في النهر لو قال لست لي بامرأة ان دخلت الدار وقع اذا دخلت الدار فالاولي ان يشار اليه او سئل فقال نقل عن الجوهره انه واقع عنده فلا يصلح

احتججا جاعدا عند محمد نقل عن الحارثي باخذ قول محمد في هذه وفيما قبلها من عدم جعلها اثلا
واورد بمخالفته لتصحيح قاضيهما فيهما (قوله ولهما انه مالك) فان قيل هذا الدليل جار
في قولها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التولية باينة مع ان البيوتنة فيها
ليست بواقعة كما نقل عن الخاتبة قلنا علل في بعض المعبرات عدم البيوتنة فيها بان الوصف
لا يسبق الموصوف (قوله الصريح يلحق الصريح) هو ما لا يحتاج الى بيته باينة كان الواقع به
اورجعا نقل عن القمع (قوله والصريح يلحق البائن) الاخصر والباين كافي الكثرة ثم الاول
ولو في الشرح ان يقيد بكونها في العدة لعل لظهوره تركه بقائه قال في التهرير على اطلاقه
ما في البرازية لو قال كل امرأه له طالق لم يقع على المختلة ولو قال ان فعلت كذا فامرأه كذا
لم يقع على المعتدة من بان انتهى ويمكن ان يقال ان هذا عند عدم النية لان النادر من اطلاق
المرأة ومن اضا فيها الى نفسه كمالها والمختلة والمبينة ليست كذلك لعل في كلام التهرير اشارة
الى هذا (قوله لا البائن) اراد به ما كان بلفظ الكتابة كما نقل عن القمع (قوله الا اذا كان معلقا)
نقل عن الكافي وفهم من التهرير لزوم النية ولزوم كونه في العدة مصرح في عامة الفقهية
ومشار هنا في الشرح ولزوم كون المعلق مقدما على المبرور وان امكن فهمه شرحا لكن لا يفهم
منا ولهذا اورد على الكثرة وغيره بانه اطلاق في محل التعيد (قوله فلامكان جعله خبرا عن
الاول) اورد بان طالق انت طالق واجب بعدم احتماله الاخبار لتعيينه للانشاء شرعا حتى
لو قال اردت به الاخبار لا يصدق الظاهر ان عدم التصديق في القضاء (قوله يقع الثلث)
وما نسب الى قاضيهما من ان الاصح والمفتى به عدم وقوع الثلث لانه باين في المعنى والباين
لا يلحق البائن ليس بتصحيح لانه لم يصف عليه في فتاواه وان المعبر فيه اللفظ لا المعنى وان الدليل
المذكور جار فيما لو قال للمبينة انت طالق باين مع تخلف الحكم اذ يقع فيها اخرى كافي البرازية
والخلاصة والمحيط (قوله ويدل عليه) اي وقوع الثلث في صورة المذكورة وجه الدلالة هكذا
انت طالق ثلثا صريح والصريح يلحق البائن فاصل النتيجة الثلث واقع على المبينة فقوله
الصريح يلحق البائن كبرى وقوله ولان قوله انت الخ صغرى فلاولى ان يعكس الترتيب مع
حذف اداة التعليل (قوله ومعنى قولهم) جواب عن سؤال على كون الثلث صريحا يعني كيف
يكون صريحا وقد قالوا بافاده البيوتنة الغليظة وحاصل الجواب انه لاضافة بين كون الشيء
صريحا وباين وان مراده من البيوتنة هنا هو البيوتنة المستفادة من الكتابات لا مطلق البيوتنة
ويمكن ان يجعل السؤال هكذا ان قولهم البائن لا يلحق البائن متفق به هذه المادة فاجاب
بان المراد بالبائن هو البيوتنة المستفادة من الكتابات (قوله طلق امرأته قبل الدخول) قد نيه
فيما مر ان هذا تكرار في مرتبة ثالثة قبل انما ذكره ليكون توطئة لقول اقول الخ الا ان المناسب
ان يذكر اقول ايضا عقب قوله قال لعبد الموطوء انت طالق ثلثا على ما مر قبل ثلث صحائف
ونصف انتهى لا يخفى ان كون المتن توطئة للشرح ليس بمنصور على ان معنى التوطئة في نفسه
لا يوجد فيه ﴿باب التفويض﴾ (قوله ينوي بهما) يعني عند عدم العوارض
من الغضب او ما ذكره الطلاق او النية فعام الى الحكمي والحقيقي في حال الغضب وما ذكره
الطلاق نية حكما اكتفى هنا لما تقدم فلا يرد انه ليس بموافق لما ذكره في اوائل الكتابات (قوله
من كتابات الطلاق) قيل الصواب من كتابات التفويض لا يخفى انها من مصداق الكتابات
التي هي قسم من الطلاق بل التفويض ايضا قسم منه فايته ان يكون ما ذكره اولي لاصوابا

(قوله فلا يملان بلانية) ولو حكما بقريئة ما ذكر في بحث الكناية كما في شرح الملتقى فيشمل حال مذاكرة الطلاق وحال الغضب فلا يرد به ليس بموافق لما ذكر في البحث المذكور (قوله لامتناعه في حق نفسها) لان تصرف الوكيل لنفسه لا يجوز (قوله اذ للحضرة) حله لقوله فان طلقت فالاولى ان يجعل الحلة لقوله و الا فلا وجعله حله به بعد (قوله لكن الامر صار في يدهما) يعني انهما مشتركان بينهما فيوجب كونهما للشرط يلزم الاقتصار على المجلس كما في ان شئت و يوجب كونهما للظرف يلزم عدم الاقتصار عليه فوقع الشك في ملوئيهما لكن كون الامر في يدها كان قريئة للظرف فلم يخرج الامر عن يدها بعد المجلس كنى وقيل قوله فلا يخرج بالشك اى عند القيام عن المجلس لعدم تعيين الشرطية كما يخرج في ان شئت بالقيام عنه لتعيينها وبالجملة بقائه الامر في يدها بعد المجلس لعدم الاعتار بالشك عنده لالتعين ظرفها كما هو لتعيين الظرفية عندهما انتهى لا يخفى ما فيه (قوله عكسها) اى عكس المسائل الثلاث وهو محضة الرجوع وعدم التقيد بالمجلس هذا ليس بعكس منطوق حتى يتوهم الركاة بل عكس لغوى او صرفي ومثله شائع (قوله كان تملكيا) ولان التوكيل قد حصل بدون التطبيق فعند زيادة التطبيق يكون تملكيا صوتا للزيادة عن الالفاء (قوله) قوله المراد بالمشية) اى في المطلوب وقوله وما ذكر في المشية اى في الوكيل ليست بالصيغة فقوله سواء ذكرها الموكل ليس بصحيح لكن يرد عليه ان الجواب ليس بحاسم لمادة الاشكال اذ الكلام في البيع بالمشية بالصيغة باق لا يدفعه الجواب بل ينتقض به فالجواب عنه كما نقل عن المحيط ان ذكر المشية لغوى في البيع لان تعليقه بالشرط باطل يعني عند التطبيق يكون البيع صحيحا والشرط باطلا بخلاف الطلاق واورد ان المعلق هو الوكالة بالبيع لا نفس البيع واجيب به اعتبر التوكيل بالبيع باصل البيع وتقل عن القمع به خلط لان التوكيل هو قوله بع وقد وقع سواء شاء المأمور او لا فلامعنى التعليق بالمشية اجلب في البصر او لا بان المراد من التوكيل اثره اى الوكالة فحيث يكون للتعليق المذكور معنى ثم قال والحق ان البيع والتوكيل به لم يطلعا بالمشية وانما المعلق الوكالة وتعليقها صحيح فيحتاج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت و بع ان شئت ثم اجاب عنه صاحب النهر بأنه لا نسلم ان الوكالة معلقة بمشية لاتصافه بكونه قبل مسبته البيع ولا وجود للمشروط دون شرطه وانما المعلق فعل متعلقها واعتبار التوكيل بالبيع غير صحيح لان الاول قابل للتوكيل بخلاف الثاني فكيف يعتبر به انتهى (قوله وانما نشأت) يعني ان المشية في المأمور انما نشأت من عدم قدرة الامر على ايجاب الفعل لما مور لان الامر لن يقدر على جعل الفعل واجبا على المأمور (قوله فان لم ينو شيئا وقوع الطلاق به) لعدم احتياج الصريح اليه ويشير اليه ايضا قوله لانه فرض اليه الصريح (قوله مع احتمال الكل) فلهذا الاحتمال عمل نية الثالث فيه (قوله او قالت اختار نفسي) عطف على مدخول بان قالت اخترت نفسي (قوله فقالت اما اطلق نفسي) ظاهره الاطلاق وقد نقل عن المراجع هذا عند عدم النية والا وقع وعن القمع هذا عند عدم التعارف والا فيجوز وقوع الطلاق بنفس اطلاق (قوله) اذ لا يمكن ان يجعل حكاية عن تطبيقها لظهور قبل ولا ان يحمل على الانشاء لعدم استعمال المضارع فيه لا يخفى ما فيه من المخالفة لما نقل آقا من المراجع والقمع (قوله لانه فعل اللسان) يعني التطبيق فعل اللسان وفعل اللسان لم يوجد مع نطقها بهذا الخبر الذي هو انشاء التطبيق بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستعمل اجتماعهما (قوله لان الاختيار لا يتنوع)

يرد عليه انه ان اريد من الاختيار معناه الاصل فلا يقع به الطلاق لانه شئ في الضمير والطلاق لا يقع
بما في الضمير وان اريد من الاختيار معناه الكنوى الذي هو البينة فلا نسلم عدم تنوعه وقد مر صحة
نيته الثالث في انت بان قلل الاولى في استعليل ما في مثل البحر والنهر من ان البينة ثبت فيه
مقتضى ولا عموم في المقتضى كما يوجب اليه قوله آتفا انه محكاية من اختيارها في القلب بخلاف مثل انت
بان لانه ليس بمقتضى وما قيل من ان هذا البينة لكونها مقتضى نفس اللفاظ متنوعة فقال
في النهر فيه نظرا لعل وجه النظر كون عدم عمومية المقتضى عاما والتخصيص ببعض المواد تحكم
وقيل في التحليل ان الاجماع منعقد بوقوع الواحدة واورد بان زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه
قال بوقوع الثالث بكمال الاستغلاص من يرد عليه يجوز كون الاجماع في القرن اللاحق
اذ الاختلاف السابق لا يمنع الاجماع اللاحق لكن يرد عليه ما نقل من اخذ مالك هذا القول
ويمكن دفعه بان قول زيد قول بوقوع واحدة وزيادة اثنين عليها كما قل عن القدسي (قوله
عن الخلوص) اي الصفوة والخصص (قوله كالطلاق) ان اريد به المعرف فشاهد للنفي اذ هو
متنوع كما سبق في انت الطلاق وان المنكر فشاهد للنفي كما سبق في انت طلاق وقوله بخلاف
البينة متعلق بالنفي اذ هي متنوعة فالخصيص باحد هما ليس بجيد. كالقول بان في ذكره
بخلاف البينة بعد قوله كالطلاق تأمل لا يخفى (قوله ولا تطلق) اي ان طلقت بالثالث
والا فتطلق نفسها بعد زوج آخر واحدة وواحدة الى ان توقع الثالث لعل في تعليقه اشارة
الى هذا التقييد و اشارة اليها ايضا في العطف في ولا تطلق يعني بعد الثالث (قوله فوجب
اعتباره خصوصا) وما في بعض النسخ من عدم لفظ خصوصا لعله سهو من الناسخ لا قضاء
لفظ او عموما وفيما بعده (قوله مشيتهما) الظاهر مشية الزوج نيته ومشيته الزوجة قولها المخصوصة
كما يدل عليه آتفا اي قالت شئت ففقه نوع جمع بين الحقيقة والمجاز ودفعه ظاهر (قوله فبق
ابقاع الزوج) اي بالصرح واما وجه عدم نيته بالثالث فلم في قوله انت طالق سابقا (قوله
جرى على موجب الضمير) اورد عليه ان المناسب ايضا ذلك عند وجود نية الزوج في كم شئت
يدفعه ما مر من ان الطلاق يقع بعده قرن به لايه (قوله طلقت نفسها ماشاءت) ولو ثلثا اما
بلا كراهة ولا بدعية لا اضطرارها لانها لو فرقت خرج الامر من يد ها او بالكرهة والكلام
ليان اصل القدرة (قوله لان المحكم في العموم) فيه لان الموصولة والموصوفة ليستا قطعيتين
في العموم قوله قد يستعمل للتمييز اورد ان الواقع في الزيلعي التبيين بدل التمييز ولا وجه للتمييز
لا يخفى انه من قبيل تعيين الطريق (قوله طلق من نسائي من شئت) وفي بعض النسخ من شئت
الظاهر انه غلط اذ يتأنيبه قوله الآتي او لمعموم الصفة (قوله دلالة اظهار السماحة) اي الجواد
او لمعموم الصفوة قيل الاول ناظر الى الاول اي مسئلة اكل الطعام والثاني للثانية اي طلاق
النساء فالاحسن تبديل او الفاصلة بالواو الواصلة (قوله فلجلوس القائمة) فربما اما المحصر
المستفاد من كلمة انما ومن السكوت في معرض البيان ومن مفهوم التعداد (قوله وشهود تشهدهم)
هذا عند عدم التحول عن مكانها متفق وعند التحول يختلف بناء على ان المصير في بطلان
اختيارها اعراضها فقط او اي منه ومن تبديل المجلس والاصح هو الاول كما سبصر صرح ولهذا
اطاق ولم يشر الى التقييد بخلاف الصرف قيل في تعليقه فان القيام لدعوة شخص ثلثه
او اطلب الشهود مبطل فيهما اورد عليه انه حبط فاحش مبناه فان ارتباط هذا القول بقوله
ودعاء لابل الخ ولا مسأله من عدة وجه ثم ان ما ظنه سند لم يجده في كتب القوم في بابي المسرف

والسلم لا يخفى انه يرد عليه ان مراده من القيام هو القيام الموصل الى الافتراق لامطلقه بقرينة
السباق فلا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله وشرط في وقوع الطلاق) هذا الشرط لبس مختصا
بمسئلة الاختيار بل يعمها وغيرها كما يشير تصورات المسائل وصرح في البحر بالعموم فلا يرد به
مختص بها كما يظهر من كتب القوم كالكنز (قوله وهو ذكر المفسر) اى ما وقع عليه الاجماع انما هو
بذكر النفس او ما يقوم مقامها واقام على خلاف القياس كما في البحر فلا يقياس الغير كالقرينة الحالية
ويندفع انه كيف يصح الحصر وقد قال فيما بعد او اختيار مثلا مثل الاختيار بما يقوم مقامها (قوله)
الان يتصادقا ولو بعد المجلس (قوله قال تاج الشريعة) في البحر نقلا عن الفتح ان هذه ثابتة
بخلاف القياس فبما صرح على مورد النص فلا يقع بالتصادق هذا بخلاف لما ذكرنا من تاج الشريعة
فليتأمل انتهى لمختصا ما اورد على تاج الشريعة بأنه يجوز ان يكون وقوع الطلاق حيثما بنفس
التصادق فقط لا بهذين الكلامين المجملين لا يخفى ان التصادق لبس ابتدائيا ولا مطلقا حتى
يتصور الوقوع بنفسه بل هو مقيد بكونه في اختيار النفس ولو سلم ان كلام التاج ليس لصافيا حله
بل يحتل على ما فتاه (قوله وكذلك النفس) اى الاختيار الذى يقارنه الاختيار مفسرا بالاختيار
كالنفس لان الاختيار الذى قد يقيد وقد يتعد ليس الاختيار النفس (قوله اما وقوع الثلث
في الاول) الصواب في الثانية اذ الخلاف والتعليل مختصان للثاني (قوله ان كان لا يقيد
من حيث الترتيب) يعنى ان هذا اللفظ يفيد الافراد والترتيب لان الاول اسم لفرد سابق
والوسطى لفرد بين شثنين متساويين والاخيرة لفرد لاحق ولم يفد من حيث الترتيب لاستصحابه
في المجموع في الملك ويقيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يقيد (قوله واللام) اى اصل هذا الكلام
الترتيب والافراد اى صفة الوحدة تابعة له اذهى من ضروراته (قوله فاذا لنا في حق الاصل)
يعنى اذ لنا في حق الترتيب لزم ان يلغى في حق الافراد اورد عليه ان الاول اسم لفرد سابق
فالفرد مدلوله التضمني فكيف يكون تابعا ضروريا واجبا به بعد التسليم قد يكون احد جزئى
المدلول المطابق مقصودا والاخر تبعا فيتنى بانتفاء الحق والتفصيل في التمهيد (قوله على ان
ما ذكرنا) يعنى من لغوة الوصف تأيد بدلالة الحال بكونها دليلا آخر بمعنى انه اذا كان الحال
جوابا عن كل ما فوض اليها ناسب ان يكون بالكل الذى هو الثلث وهذا عما يكون بلغوية
وصف الافراد اى الوحدة فيدفع انه ان كان هذا بعد لغوية صفة الافراد فهو الجواب
الاول وان قبله فلا يكون جوابا لكل ولم يبق حاجة الى ان يقال ان هذا لانه ان له بلغوية
صفة الانفراد وانه مؤيد لادليل آخر مستقل على انه في ذاته لبس بصحيح (قوله بلانية) ان قيل
قال قاضيهان وابوالعين باشتراطها لان التكرار لا يزيل الابهام وقال الكمال وهو الوجه فكيف
يصح هذا قلنا قال في البحر بعد نقل الخلاف عدم اشتراط انية هو العمد فيه يندفع ما اورد
من انه مخالف لما في البدائع والمحيط من اشتراط النية فيهما واضمحل التوفيق بان المراد من عدم
اشتراط النية النية الحقيقية لا الاعم ومن اشتراطها هو الاعم لانه يقتضى لفظية النزاع والظاهر
انه معنوى (قوله لدلالة التكرار عليه) اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذى يتكرر (قوله)
في جواب اختارى ثلثا) قبل الظاهر من السابق عدم الاحتياج اليه (قوله لان ما لم فيه)
اى في تطبيق الزوجة تغيير الزوج وتغييره موجب للينونة الا ترى انه لو اصرها بالباين فاقومت
رجعيا وقع ما امر به فيندفع ما اورد عليه انه اذا قرن الاختيار بما يدل على الرجعة يكون
الرجعة كما اذا قال امرك بئسك بنوى ثلاثة لساخرت نفسي بتطبيقه واحدة لا ثلث (قوله)

وقع من الكاتب) قبل كلف يكون غلطاً وقد علل المسئلة بقوله بان هذا اللفظ يوجب الاطلاق
 بعد انقضاء العدة فالصواب اطلاق كونه غلطاً (قوله لكونه من الكنيات) الموجبة للينونة
 بقرينه السابق فلا يرد ان الكنيات ليست بموجبة للينونة على الاطلاق بل منها ما يفيد رجعية
 (قوله فقبل) قبل لبس مسبباً عما قبله فينبغي التعبير بالواو وقيل تعقيب لقوله اعترض وقيل
 متعلق بمقدر يعني اذا لم يمكن الحمل على غلط الكاتب لتعليل المذكور آنفاً فقبل فيه روايتان
 (قوله في جواب قوله امرت) يعني مع نية الثلث (قوله يقع بيانه) اى واحدة لان الواحدة
 صفة لمصدر هو طلاقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة حصر المقدر وبهذا وقع الفرق
 بين هذه وبين الاولى واندفع ما اورد انه ينبغي وقوع الواحدة في الاولى ايضا لان
 الموصوف كما احتمل ان يكون مرة احتمل ان يكون طلاقة لان الاحتمالين لبسا على حد سواء
 كذا في النهر وجه عدم السواء ان الواحدة في الاولى صفة الاختيارية والاختيارية تصحح للثلاث
 وفي الثانية صفة للطلقة فاذا اتصفت الطلقة بالواحدة لا يكون للثلاث (قوله لما امر ان المعتبر
 فهو بعض الزوج) لا يخفى ان هذا السبيل يقتضي ايضا كون الواقع في هذه الصورة ثلثا لواحد
 فان اجب بان الواحد ادنى من الثلث والمرأة تملك الادنى فلا ينبغي انه جاهدنا ايضا بل اوضح
 منه ويمكن ان يقال ان الواحدة جزء من ماهية الثلث بخلاف الرجعة بالنسبة الى الينونة
 (قوله فيكون الصفة المذكورة) اى الينونة (قوله باختيارها الزوج) يعني رد المرأة هو
 اختيار المرأة زوجها دون نفسها فذا تفسر باللازم (قوله وتحمل البلية لايفصلهما) لا يقال
 اللبيل ذكرهما مفردا فوجب ان لا يتناول البلية ايضا لانا نقول الجمع بينهما بحرف الجمع
 كالجمع بلفظ الجمع فصار كقوله امرت بك يومين (قوله قال طلق نفسك) قيد بخطابها لانه
 لو قال طلق اى نسائي شئت فطلقت نفسها لا يقع لان مخاطبها لم يدخل تحت عموم خطابها
 كذا نقل عن الخانية ثم انه مستدرك بما ذكر في اول الباب والاعتذار بان ذكره هنا لبيان لغوية
 نية التنازل ولتهد فقولته وكذا اخترت نفسي ليس بمقيد به (قوله فطلقها ثلثا) سواء قالت
 طلقت نفسي ثلثا او طلعت نية الثلث وسواء اوقعت الثلث بلفظ واحد او بتفريق كافى القتح
 (قوله افعل طلاقا) فالطلاق مذكور لغة لانه جزء معنى اللفظ (قوله ويطلق الطلاق) الذى
 تضمنه الينونة اذ الينونة نوع من مطلق الطلاق فكانت بمنزلة الوصف فلفت لمخالفتها
 فبقى اصل الطلاق لكن لفظ مطلق فى مطلق الابانة لم يره وجه (قوله امرت بالثلث) اورد
 بان عبارة القوم باجمعهم مثل ما تى فى تفسير هذه فلا وجه لتفسيره اولا بهذا الجملة ثم لتفسيره
 بما ذكر القوم وان الاحسن ان يلصق هذه بما يجرى من قوله طلق نفسك ثلثا ان شئت لحسن
 الترتيب كافى الكثر فائتمل (قوله وهو ان يقول طلق نفسك واحدة) اى ان شئت بقرينة
 المقابلة وان معنى العكس انما يظهر فيما ذكر فلا يرد عليه ان الصواب ان يزيد لفظ ان شئت
 (قوله بخلاف الرسالة) هي التي لم يوجد فيها تعليق (قوله واما الثانى) وهو قوله ولا يقع
 بعكس (قوله وهذا بناء على ما تقدم) هو قوله آنفاً فى تفسير قوله عكسه لعل هذا معنى ما قبل
 اى بناء على ان مشية الثلث مشية للواحدة عند هما وعندهما لا كما ان ايقاع الثلث ايقاع للواحدة
 عندهما وعندهما لا انتهى كما يبنى عنه تشبيه المشية بالايقاع لاهم آخر حتى يورد عليه انه
 تعسف (قوله بما لا يعنىها) اى بهما (قوله اذ المشية تنهى عن الوجود) لان اصله من
 النسيء الذى يعنى الوجود (قوله بخلاف اردت) اذ الارادة طلب النفس الوجود عن ميل

فالارادة والمشية مختلفان في صفة العبد وفي صفة الله مترادفان (قوله وكنا كل تعليق بمعدوم)
 مربوط على قوله فقال شئت ليصح قوله كما اذا قال شئت بنذكير الفعل كما في اكثر النسخ
 موافقا لما في الهداية والتوير واما قوله الا في بخلاف الموجود فربوط على قوله فقالت شئت
 الخ لدلالة قوله فانها لوقالت بالثابت فالاول ان يجعل ربطهما على محل واحد بان يؤتى
 الفعل الاول كما في بعض النسخ كما في الكنز (قوله فانها لوقالت قد شئت) اورد عليه انه داخل
 تحت عموم قوله انما وايضا عها بالعلقة اشتغال بما لا يعينها واجب ان هذا عند بقاء التعليق
 على حقيقته وهنا لم يبق بل انقلب تبجيها واقول ان التعليق بالواقع تاكيد لمضمون الحكم النجز
 ولهذا يستعمل مثله في مقام اليمين **(باب التطبيق)** (قوله والتعبير بالتعليق) كما في
 اكثر نسخ الكنز اولى من تعبیر الهداية باليمين لشمول التعليق الصوري وان لم يكره مينا كالتعليق
 بحبضها وطهرها او بما لا يمكن الامتناع عنه كطلوع الشمس او بفعل من اقل قلبها كالجملة
 او بفعل من افعال قلبه فانه في هذه المواضع ليس يمين كما في البصر المراد من التعليق هنا ربط
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى (قوله شرط صحته) وايضا من شروطه
 كون الشرط معدوما على خطر الوجود فلو كان محققا نحو انت طالق ان كان السماء
 فوقنا كان تبجيها ولو كان مستحيلا نحو ان دخل الجبل في سم الخياط فلم يقع (قوله اي
 التعليق بالملك) الصواب اي الى الملك كما في الشروح بل في بعض ائتوان اذ لا وجه لجمعه
 تفسيراً للضمير كما هو المتبادر ولا حسن لجمعه تفسيراً للاضافة اليه كما لا يخفى (قوله
 فان الزوج) دفع لما ورد من ان النكاح ليس بملك وانما هو اسم للعقد (قوله بجزءا)
 من الاضافة (قوله فلا تطلق اجنبية) اعترض عليه بأنه يجوز ان يعتبر في الكلام اختصار صوت
 عن الاهد ارضعوا نزوجتك فكلبتك الى آخره واجب بان اليمين مذموم شرطا او غير مطلوب
 فلا يباحط في تصحيحه ورد ان التعليق ليس بيمين وقبل الصواب في الجواب ان قدر اما محذوف
 او مقتضى فالاول ليس بجائز لعدم توقف المذكور عليه انما ولا الثاني لان من شرطه ان
 يكون المقدرا حط رتبة من المذكور وان لا يتغير المذكور عند التصريح بالمقدروا لشرطان
 مشعيان كذا في التهر (قوله ذوال الحل) اي حلية النكاح وهو بالثالث (قوله لازوال الملك)
 بان يزول الملك ولا يزول الحل كالمطلقة بدون الثالث (قوله يعني اذا قال ان دخلت الدار رقانت
 طالق) اتي بالفاء في الجواب لان الجواب اذا تأخر عن الشرط يكون بالفاء ان لم يؤثر فيه الشرط
 لالفاظا ولا معنى وان حذف الفاء ان نوى تعليقه دين (اعلم ان جواب الشرط يجب اقترانه
 بالفاء حيث لم يصلح جمعه شرطا وذلك في مواضع جمعت في قوله طيبة واسمية وجامد وبما
 وقد بيان وبالتنفس اي جملة طيبة كالامر والتهى والاستفهام والتثنية والعرض والتخصيص
 والدعاء واراد بالجامد نعم وبئس وعسى وفعل التعجب وقوله وبما اي وبالجملة الفعلية المقرونة
 بما النافية وتماه في التهر (قوله وتطلق بعد الشرط) وقوله او قال اجنبية تكرار بحسب المعنى
 بالنسبة الى المتن فجعله تفرعا ليس بحسن (قوله لانها هي المانعة) اي طلقات هذا الملك
 هي المانعة عن وقوع الشرط الذي هو دخول الدار (قوله اذ الظاهر عدم ما يحد ث وهو
 الملك بعد زواج آخر (قوله واليمين تعقد) اي تعقد للمنع في اثبات كان ضربتك فانت
 طالق والحمل في التثنية كان لم اضربك الى آخره (قوله واذا كان الجزاء ما ذكرناه) هو طلاقات
 الثلث (قوله وقد فات) اي والحال قد فات هذا الجزاء (قوله بخلاف ما اذا بانها) اي بدون

المثلث (قوله لا يخلو عن مساحمة) والا يانم الذي في الملك ان يكون لتجيز بدون الثلث بطلان التعليق
 فيراد من التجيز كاله وهو بالثلث بقرينة السياق (قوله والفاظ الشرط) اسما وحر فاذا الشرط
 يسكون الراضع شق اشتقاقا كبيرا من الشرط فمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب
 الثانية على الاولى ثم ان المراد لبس الحصر على ما ذكر والا فقد قل عن جامع الفقه لو لولا
 وما نقل عن القس ان لولد لانه على الامتناع المنافي للتعليق لم يذكرها كلما فقد رده في البصر
 فقلنا عن المحيط بان لو بمعنى الشرط وما في النهاية والمعراج ان لو وان عملت عمل الشرط معنى
 لكنها لم يعمل لفظا وغيرها علامة فيهما فقل في النهر ان هذا موجب لاولوية الذكر
 لان نظر الفقيه انما هو للمعنى كما في لفظ كل (قوله في العدة) واما الدخول قبل الشروع
 في العدة كدخول غير المطلقة اصلا في حال الابتداء فمعلوم ما ذكره لانه بل هو معلوم يدها
 فالقيد لما عند وجود العدة فبعد لازم لا وجه لاسقاطه ولا لتأويله بقيام اثر التكاح لعم ذلك
 (قوله فانها اذا طلقت ثلثا) اي بالزوج وتزوجها الزوج الاول اي بعد الزوج الثاني (قوله
 سدق في حقها ان كانت حائضا) وان طهرت لم يقبل قولها لانه ضروري فبشرط قيام
 الشرط (قوله كما في الدخول) اي في ان دخلت الدار فانت طالق (قوله كما في حق العدة)
 اي يصدق قولها بانقضاء عدتها (قوله والوطئ) فان الوطئ يحرم بقولها انا حائض ويحل
 بقولها قد طهرت (قوله بخلاف ما اذا قيل) فانه يقع على صوم ساعة (قوله لانه حال انقضاء
 العدة) وقد استقر ان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع (قوله فلا يقع الثانية بالشك)
 فالواقع هو الواحدة لليقين وقد قرر ان اليقين لا يرتفع بالشك (قوله قبل اليقين) مراده تمثيل
 لا حصر فلا يرد ان التيقيد غير موجه (قوله خلق الثلث) بشئين اعلم ان ظاهره هو الاطلاق
 وقد قال في البحر بعد ما فصل الاقسام والاحكام المخصوصة بكل والحاصل انه اذا كرر
 اداة الشرط بلا عطف فان الوقوع شوق على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما
 او اخره عنهما او وسطه لكن ان قدمه او اخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو المفوظ به
 او اعلى التدبير والتأخير وان وسطه فلا بد من الملك عند هما وان كان بالعطف فانه موقوف
 على احدهما ان قدم الجزاء او وسطه واما اذا اخره فله موقوف عليهما وان لم يكرر اداة
 الشرط فانه لا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما واخره عنهما اعدا ما ظهر من كلامهم
 واردة المخصوص مع عدم مساعده ظاهر عبارته تقصير وموهم خلاف المقصود وفي البرازية
 من الايمان والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفعلين عند آخرهما
 والمضاف الى احد الوقتين كقوله خدا وبعد غد ينزل بعد غد ولو علق باحد الفعلين ينزل عند
 اخرهما والمعلق بفعل ووقت يقع بايهما سبق انتهى (قوله باهلية المتكلم) وهي يكون المرأة
 ملكا (قوله لكن الملك بشرط) اللازم من الدليل لزوم الملك في حال التعليق وفي الشيء الثاني
 والمطلوب هو لزوم الملك في الثاني فقط كما يدل عليه قوله يقع ان وجد الثاني في الملك على انه
 قد علم ذلك في اول الباب الا ان يقال لبس المقصود من ايراد الاية ان حال لزوم الملك
 في الثاني لانه متوقف عليه كما يدل عليه قوله والحال فيما بين ذلك ثم قيل ان هذا خاص
 بنحو هذا المثال والا فالتعليق بنحو طلاق من يترجى وجه الملك فيه معدوم مع صحة التعليق
 لاضافته الى حال الملك لا يخفى ان التعليق بشئين في هذه الصورة لبس بسد يد فافهم (قوله
 باستصحاب الحال) اي ببقاء حال التعليق وهو الملك (قوله عند تمام الشرط) وهو بالشيء

الثاني (قوله والحال فيما بين ذلك) اى بين حال التعليق وتعلم الشرط وحال الشرط
الاول فيما بينهما (قوله فبستغنى) اى ما بين ذلك يعنى الشرط الاول (قوله اذبقاؤه)
اى اليين والتذكير اما بتاويل الحلف او التعليق (قوله بمعه) اى اليين وهو الذمة اى ذمة
الحالف فلم يشترط الملك للشرط الاول والحاصل ان هذا الكلام مسوق لبيان ثلث مطالب
الاول لزوم الملك حال التعليق والى بيانه يشير قوله لكن الملك الح والثنائى لزومه عند الشرط الثانى
يشير اليه قوله ويشترط عند تمام الشرط الثالث عدم لزومه عند الشرط الاول ويشير اليه قوله
والحال فيما بين ذلك الخ كما لا يخفى (قوله بعد وقوع الثلث ووقوع لعتق) فهو من قبيل سرايل
تبيكم الحرف في دفع ما اورد بان القصر على ما ذكر قصود (قوله فلا عقر) اى فى طاهر الرواية وهو
بضم العين دبة الفرج المقصوب وصدائق المرأة كذا فى القاموس وفى المصباح انه دبة فرج المرأة
اذا غضب ثم كثر حتى استعمل فى المهر فتفسيره هنا هو هذا المعنى الاستعمال (قوله بل لا يلاجد
ولو حكما) بان حرك نفسه كذا فى النهر (قوله نظرا الى اتحاد المجلس) يعنى اتحادية مجلس ما يكون
محللا مع ما يكون محرما او اتحادية انقصود منهما موجبة للشبهة الدائرة عن الحد (قوله
وان مات الزوج قبل الشرط وانما يعلم ذلك بقوله قبل ذلك انى اطلق امرأتى واستثنى كذا نقل
عن الزاوية (قوله او انت حر وحر) فيه اشارة الى انه لو عطفه بمردفه نحو حر وعتيق ان شاء الله
يصح الاستثناء ولا يجعل فاصلا كما فى البرازية ونقل عن الخلاصة (قوله فلا يبطل اتصال الشرط)
فيمص اتصاله فيؤثر فى عدم وقوع الطلاق والعتق (قوله لكونه تأكيدا) اى تكرر يرا اذ عطف
التأكيد على المؤكد ليس بجائز فصح كونه جوابا عن كونه تكرر يرا عندهما خلافا لمن وهم عنده
(قوله كذا ان شاء الله انت طالق) يعنى عند عدم الفاء فى الجزاء والا فيكون مجمعا فى التعليق
كما يدل قوله فى الشرح فاذا اتنى اتنى (قوله فانه تعليق) عند ابي حنيفة ومحمد رجحما الله
فيه نوع مخالفة لما فى المرأة اذ جعل فيه هذا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فقط ولم يذكر الامام
هناك مع الاشارة الى ضعفه بل اشار الى ان الراجح كون التعليق لمحمد والابطال لابي يوسف
(قوله ان المبطل) يعنى ان مشية الله وكذا ذكر سائر مشية من لا يعلم مشيته نحو ان شاء الملك
وان شاء الجن مبطل عنده (قوله فيبطل حكمه) فلا يقع الطلاق فلهذا لا يفرق بين تقديم
الشرط وتأخيرها وبيان الفاء وعدمه (قوله ان الموضوع) حاصله انه اذا قدم الشرط ولم يذكر
حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط بخلاف ما اذا قدم الجزاء لان دخول الفاء
فيه غير متعارف بل الارتباط المعنوى فيه قائم مقام الفاء كذا قبل هذا وان كان موافقا لما فى المجمع
وما نقل عن فاضلخان لكنه مخالف لما فى البحر من انه ولو قدم المشية ولم يأت بالفاء صححت المشية
ولا تطلق لكونه ابطالا وعليه التقوى كما فى الخاتمة وهو الاصح كما فى البرازية معزيا لكل منهما
الى ابي يوسف كأن مداره ما نقلناه عن المرأة وفى النهر كلام يؤيد المصنف (قوله وفى التعليق)
خبر مقدم انما وجد الالتصاق فى التعليق لكون معنى الالتصاق تعليق الشيء بالشيء وايصاله اليه
كما فى الاصول (قوله الى البعد) اى الى من يعلم مشيته والا فالملك والجن مثلا بعد وقد علم
خلافه فيهما (قوله والوجوه العشرة) اولها بمشية الله (قوله لان فى معنى الشرط) هذا مخالف
لما فى المرقا من ان الاصح ان فى لبس شرطا حقيقة بل كالشرط والمحل على انه من قبيل
التشبيهه البليغ لبس يمكن هنا اذ فيه قول آخر وهو كونه شرطا حقيقة تأمل (قوله ويراد به
المعلوم) فان قيل ان العلم تابع للمعلوم والمعلوم هنا وقوع الطلاق وهو معدوم قبل هذا فيكون

من قبيل التعليق بالمعدوم قلنا لكنه يستعمل في مقام تأكيد الكلام فيكون متجيزا في حكم المؤكد لكن على هذا ضرورة جعله بمعنى الشرط (قوله ولائه لا يصح نفيه عنه تعالى) ومن شرط التعليق كون الشرط معصوما على خطر الوجود (قوله فيكون تعليقا بأمر موجود) وقد عرفت انه ان كان الشرط محققا كان تجيزا لانه استثنى جميع ما تكلم به اذ هو استثناء مستغرق وهو باطل لكن يرد عليه ان ظاهره الاطلاق وقد قرر في الاصول ان الاستثناء بما يساوي المتثنى منه وجودا نحو نسائي طوالق الاهد وبكرة وردد وعرة جائزا لان يراد استثناء جميع ما بهذا اللفظ بقرينة ما ذكر من لفظ التثنية في المسئلة (قوله عليك امرأة) الاوفق للثني فلانة وكذا فيما بعده (قوله فطلق التي معه) هي المخاطبة ولا وجه لما يقال في تفسيره يعني طلاقا ثانيا وهو ظاهر وان المراد طلقها بالابن بقرينة المفسر فقوله في المدة اي عدة البائن فلا يرد ان منه خير من شرحه للمنفك المثار (لا غيرها اصلا بالثلاث) ولا يمانده وجهها او ينافي لعل وجه عدم الوقوع انه جعل هذا بيانا لما اوقعه للمخاطبة وذال البس بمصالحه وان الزيادة على الثلث الى الحسين لغو فالتشيء بعدما لغو لا يمكن اصلاحه وقبل لان الصواب ليس بتعيينه للضررات بل بمحتمل للاسقاط والاقرء والله اعلم

(قوله اقام يمينون الباب بطلاق المريض) كما فعله جمهور المصنفين لان حكم الباب لا يختص بالمريض وان كان هو اصلا في الباب كما هو نظر الجمهور (قوله خارج البيت) كغير الفقه عن الايمان الى المسجد وعجز السوق عن الايمان الى مكانه فاما من يذهب ويحيي ويحجم فلا هو الصحيح هذا في حقه واما في حقها فيعتبر العجز عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البراءة وازاد في المنع ان لا تقدر على الصعود الى السطح كذا في البحر قال في النهر والاول اول لان مقتضى الاول او قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر (قوله فن يقضيها في البيت) يعني اذا شرط في الفرار العجز عن خارج البيت فالعجز عن مصالح داخله بان يريد قضاء مصالحه ويعجز عنه للاشكك لا يكون قرارا لتضييق الارادة للشغل الاول والعجز للثاني والاختصاصي التفرع اما ان يقال فن لا يقضيها في البيت لا يكون فارا او يقال فن يقضيها خارج البيت وهو يشكي الى آخره فاللازم اما ارتكاب ما ذكرنا وجل الشارح على الخطاء وايضا يفهم منه ان من لا يقضيها في البيت اصلا يكون فارا وهو مع كونه محظرا لغا لمقتضى منه مناف الظاهر عموم ما نقل عن الكمال اذا امكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح انه صحيح انتهى وان موافقا لمنه (قوله فانكسرت) قد يوهى ان الانكسار شرط لكونه فارا ولبس كذلك فانه ان تلاطمت الامواج وخيف الفرق ومات من ذلك الموج فهو كالمرضى كافي البحر (قوله والمرأة في جميع ما ذكر) فيه انه يقضي كونها كالرجل في العجز عن مصالح خارج البيت ولبس كذلك (قوله فان اخذها الطلق) خص الزيلعي بما يكون بعد تمام ستة اشهر واورد عليه بان صعوبة طلق السقط اشد من طلق من عملها المدة الطلق وجع الولادة (قوله ما لم يأخذها الطلق) اورد بان الهلاك بالطلق لبس بغالب ولا يخفى ان الغلبة لبست بالنسبة الى الغير بل بالنسبة الى حال تلك المرأة وانه استقراء ناقص وامر وجداني (قوله فلو ابانها بلارضائها) لا يخفى ما في هذا التفرع من الحفاء اذ ما قبله مطلق عام فلا يفرع الخاص على العام وايضا لابد من التقييد بكونه طائعا لانه لو اكرهه على طلاقها البائن لارث (قوله بلارضائها) ينحل ما اذا شلت الطلاق مكرهه فانها تارث كافي المنع فلا عن الغنية ونقل عن جامع الفصولين

خلافاً فيه (قوله مطلقاً) أي سواء كان في الصحة أو في المرض كافي الصحيح يقتضيه المقام لا ما قبل
 أي سواء برضاء الزوجة أولاً ولا ما قبل أيضاً أي سواء كان التعليق بفعلها أو بفعله وسواء كان
 الفعل مما لا بد منه أو لم يكن (قوله بقاء الزوجية) تعليل لقوله تراث في البائن كما فهم من التهر والنسج
 وإن كان الظاهر لفظاً كونه تعليل للرجعة وقوله فإنها السبب مع السابق في حكم مقدمة واحدة
 بمعنى أن الزوجية سبب إرثها في مرض موته كما في البصر وقوله فإن الزوج إلى آخره تعليل لما ذكر
 يعني إنما اعتبر بقاء الزوجية هنا مع أن البينونة سبب لزوال النكاح كما سيذكر لأن الزوج قصد
 إبطاله إلى آخره حاصله أن البينونة إذا سلم عن العوارض المذكورة يوجب زوال النكاح وإذا
 عرضت شيء من العوارض يوجب بقاءه في العدة وقوله ولهذا يرثها إلى آخره متعلق على قوله
 لبقاء الزوجية إلى آخره يعني بقاء الزوجية على لارث الزوج منها إذا ماتت في الرجعي مطلقاً
 كعكسه وقوله بخلاف البائن متعلق لما قبله يعني أن البائن السالم عن العوارض ملابس بخلافه
 حيث يمنع الإرث من الطرفين لأن السبب إلى آخره هذا غاية ما يقتضيه إصلاح عبارة السارح
 رحمه الله تعالى وإن لم يخل عن التعقيد فلتلك توجهها بما ذكر وتعرض على عامة قبل وقال لدى
 ذلك (قوله وكذا طلقها واحدة) الأولى أن يقال طلقت بائناً واحداً لأن يفهم حكم الثلاث
 دلالة أولاً أن يدخل في عموم البينونة ولا يحتاج إلى كلام آخر خلافاً لمن زعم خلافه (قوله وإن
 كان الإيلاء أيضاً) ما ذكر فيما تقدم أن البائن صورته وهنا لبيان علته فلا استدراك ولا حاجة
 إلى أن يقال المراد في السابق بيان كون الإيلاء وحده في المرض وهنا بيان كونه كل من
 الإيلاء ومضى المدة في المرض كما يدل عليه لفظ أيضاً على أن في ذاته خفاء لا ينبغي (قوله
 والتأخير إلى آخره) يعني تأخير المرأة ما ذكر مناسب لاخذ حقها الذي هو الإرث وهي لم تؤخر
 مع إمكانه فجمهور هذا الدليل يعلم حال ما إذا فارقت بسبب الجب والعتة ونحو البلوغ والنفق
 من عدم الإرث (قوله فلها الأقل منه ومن الإرث) هذا إن في العدة من وقت الإقرار والالا
 فلها جيع ما قرأها به أو وصى كذا في البحر قيل كلمة من بيانية وليست صلة للأقل والضمير
 راجع إلى ما قرأه فافعل مستعمل باللام لا بمن يعني فلها أحدهما الذي هو أقل من الآخر
 قالوا وبمعنى أو وصى بها لكن لا يراد المجموع بل الأقل الذي هو الإرث تارة والموصى به
 أخرى فالأقلية بحسب الزمانين وجعلها في إصلاح الإيضاح متعلقة بالظرف أي ثبت لها
 من الموصى به ومن الإرث ما هو أقل انتهى ملخصاً (قوله بقعل اجبي) سواء كان له بد
 ولا كذا في البحر وإن كان التعليق في الصحة وفي الشرط المرض لم تراث لها مضطرة
 في المباشرة ولا رضاء مع الاضطراب لكن قال في التهر وقال محمد إذا كان التعليق في الصحة
 فلا ميراث لها مطلقاً قال فخر الإسلام وهو الصحيح (قوله فلان الصحة لا تختل) وقد علم أنه
 لا بد أن يتصل به الموت قبل هذا الإطلاق مقيد بما إذا لم يكن به حي ربيع وهي ما كانت داخل
 العروق فإن كانت فرزالت ثم عادت جعلت الثانية عين الأولى فترث قال في الدراية وفيه نظر
 لأنها لما زالت لم يبق لها تعلق بما له وفي هذا الكلام تصريح بأن المحموم مريض ووقع
 في ملتي الأبحر لبرهان ابن الحلي أنه ليس مريضاً ويمكن التوفيق بحمل الأول على ما إذا
 جاءت نوبتها والثاني على ما إذا لم تأت والله الموفق كذا في التهر (قوله قالت لزوجها
 المريض) مسندك بمقدم من قوله كذا تراث طالبة رجعي إلى آخره (قوله فثبت مسندنا)
 الاستثناء وهو أن ثبت في الحال ثم يستند نحو أن قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق

حتى تموت فلان بعد العيين بشهر فان مات لتام الشهر طلقت مستثدا الى اول الشهر فعتبر
العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار مراحا لو كان رجعا وغرم العقر ولو باينا كذا في الاشياء
فعلى هذا لو وجد الوطئ قبل الموت وبعد التزويج الثاني اليها يجب العقر **باب الرجعة**
الفتح اقص من الكسر يكون لازما ومتعبا كذا في النهر (قوله استدعاء التكاح القائم في العدة)
ظاهر الاطلاق الشمول للعدة بسبب الوطئ والدخول بدون الوطئ وقد تقرر ان الرجعة
في عدة الدخول ليست بصحيحة ولذا غير ابن الكمال التعريف وزاد في التعريف بعد لفظ
الوطئ والجواب ان هذا من الشروط والتعريف للماهية يرد عليه ان العدة ايضا من الشروط
ولهذا قال في النهر لو قال هي استدعاء القم لكفاه والحاصل انه ان كان تعريفا بالشروط
كما صرح بجوازه في كتب الميراث فحتاج الى قيد آخر وان للماهية فقيد بالعدة مستدرك يمكن
ان يقال انه تعريف بالذات وبعض الرضيات اذ الشرط من رضيات الذات لئلا يكون
موجب العدة في الاغم والاغلب هو الوطئ اكتفى بها اذا لمجرد يلحق بالاغم والاغلب
(قوله يفصلا رجعتك) متعلق باستدعاء يعني يراجع باحد ما ذكر وان قال بطلت حتى في الرجعة
اولا رجعة لي عليك (قوله وما يوجب حرمة المصاهرة) اي من احد الجانبين كما في الملتقى
وهذا النوع منها مكروه كما في الجوهرة كما في التبع ولذا اخره وايضا يكون الرجعة بتزويجها
في العدة في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في البحر وايضا بالوطئ ولو في الدبر على المفتي به
(قوله وان ابنت) ولذا لاحاجة الى العقد والول والمهر كما في شرح الملتقى ثم اباؤها شامل
لكونها بعد العلم اولا كما يقتضي الاطلاق وما نقل عن العناية من اشتراط اعلام الغائبة بها
قال في النهر هو سهو (قوله مسببا بترك الاعلام) فالتدب في المتن بمعنى الاغم والا فتترك التدب
بالمعنى اتفاه من لبس باساءة اذا الاساءة لا اقل من الكراهة على ان مقتضى الدليل ايضا لبس الاذالك
(قوله اجيب بانها) قال الزيلعي وهذا مشكل ايضا من حيث انها وجب عليها السؤال
بالعمل بما ظهر عندها ونقل عن الكمال ولبس السؤال الالذفع ما هو متوهم الوجود بعد
تحقق عدمه فهو وزان اذ هو ايضا مثل فاذا كان مستحبا انتهى والحاصل ان ايقاع الزوج
الرجعة مع قدرته على البينة كان اماراة على الرجعة فظهر عندها ايضا حصول الرجعة
(قوله عرفوه مطلقا) بكسر اللام وتثنيدها (قوله ان لم يقصد الرجعة) اورد عليه بان
الدخول عند قصد الرجعة ترك للتدب ايضا لانه لا يأم من ان يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة
بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين قال في النهر بعد نقل مضمون ما ذكر عن البحر
الداعي على هذا الجمل تقدم افادة ذلك الحكم تلويحا بقوله والاشهاد مندوب عليها وقد
علمته انتهى فكانه قال المصنف ندب الاشهاد عند قصد الرجعة وندب عدم دخولها عند
عدم قصدها فالاول شامل لهذه الصورة فلزم تكرار على هذا (قوله واقرب احواله) اي
الاتقضاء (قوله فيصار اليه) فيكون زمان السكنة من العدة فيقع الاخبار بالاتقضاء بعد
العدة فنصح الرجعة (قوله وهو الحيض الثالث) الاولى تقديمه على لفظ العشرة ثم المراد
من الثالث عام للحكمي فيشمئ الاسماء فلا يرد اهلوا اقتصر على قول من الحيض الاخير لنسب الامه على
ان بيان مفهوم الاخر محتاج اليه هنا لعدم معلومه في هذا الباب (قوله حتى لو بقي الى اخره)
اورد عليه ان حاسله كون الانقطاع لاقل من العشرة فيكون من قبيل الشق الثاني فالانسب
اقتصاره على قوله بعبء لان الحيض لا يزيد الخ لا يبيح ان يقال ان هذه العلة لغائبة في القلة عند

من الشق الاول ولهذا لم يشترط فيه وجود نفس الاغتسال بخلاف الثاني تأمل ثم الظاهر من
ظاهره الاطلاق وقد ذكر الزيلعي لوجاوز الدم المشرة ولها عادة انتهت من حين انتهاء
عادتها (قوله حتى تغسل) ظاهره ايضا الاطلاق وقد نقل عن الكمال انه اذا عاودا بعدها
ولم يجاوزا المشرة تبين عدم انقطاعه فله الرجعة (قوله يتسارع عليه الجفاف) فلو تبقت
عدم الوصول او تركته عمدا لانقطع كذا في البحر (قوله لان الشرع كذبه) قبل لبس
التكذيب على تقدير ان يكون بين الولادة والنكاح اقل من سنة اشهر فلا بد في المسئلة من قيد
آخر لا يخفى ان مفهوم التصنيف جهة وقد دل على ذلك المسئلة مفهومها ولم يكذب الشرع
فان قيل ايجاب الشرع اياها العدة بعد الخلوة يجعل من قبيل تكذيب الشرع ايضا قلنا
ايجاب العدة امر احتياطي لجرد احتمال الوطئ (قوله فيكون انكاره حجة عليه) واما اذا
كان الانكار من جانب المرأة فقط كان له الرجعة ولذا قيد بانكاره ولو لم يخل بها فلا رجعة له
(قوله صحت الرجعة) اي يظهر صحتها بتكذيب الشارع له في قوله لم اجلسها حيث جعله
واما حكمها حاصله المراجعة بعد الخلوة وانكار الوطئ ليست بصحيفة الا ان يراجع وتأتي باقل
من ستين بولد فيكون المسئلة الثغرية بمنزلة الاستثناء مما تقدمها في دفع ايها المندافع بينهما
من ان الاولى مصرحة بعدم الرجعة والثانية متضمنة بصحتها (قوله فلا بد ان يجعل الزوج
واما) وان انكره لان حله على الكذب اولى من الجمل على الزيادة (قوله واكثر) وان كان الكثرة
عشر سنين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية الا الاياس كذا في النهر
(قوله ليكون الوطئ حلالا) اذ العدة لازمة عليها لعدم وجود الطلاق قبل وضع الجمل بل
في ان الوضع فالوطئ في العدة فيكون حلالا كما سبشير اليه (قوله والولد الثاني والثالث رجعة)
اي تظهر بهما الرجعة السابقة لان الطوق بوطئ حادث في العدة فان قلت فيه حكم عليه
بالوطئ في العدة وهو حرام قلت لبس للنفس كية خاصة اذ يجوز ان لا ترى شبا اصلا كذا
في النهر (قوله لانها حائل) كذا في اكثر النسخ هو ضد الحامل وما في بعض النسخ بالميم بدل
المهمزة تصحيف الكاتب (قوله وضع الغير في العدة) اورد عليه بان هذا الدليل جاري في الصغيرة
والايسة وعدة الوفاة قبل الدخول وسعدة الصبي والحيسة الثانية والثالثة مع ان الزوج
في العدة لبس يباحث واجب بان هذه حكمة للمكرم وجودها يراعى في الجنس لا في كل فرد
لا يخفى لانه يقتضي هذه الحكمة عدم صحة نكاح المبانة في العدة ونقل عن الثانية كون اشباه
النسب مانعا من جواز النكاح في عدة الغير مسلم واما انه يلزم جواز اذا عدم هذا المانع
فليس يلزم لجواز ان يكون ثم مانع آخر هو جهة التعبد واجب بان هذا تعبد في مقابلة
النسب فالاولى ان يقال المنع عام في العدة بالنسب هو قوله تعالى ولا تزوجوا عقد النكاح
حتى يبلغ الكتاب اجله خص منه العدة من الزوج نفسه بالايجاع كذا في النهر
واما الجواز بان مجرد جواز المانع كقصص التعبد بدون اعتبار الشارع لا يمنع صحة
الزوج فقيل انه كلام السند قدبر (قوله لا مطلقة بها) ولو قبل الدخول وما في المشكلات
زلة عظيمة لايجل لمسلم نقله على النسخ (قوله حتى يطأها غيره) ولو حكمها ليشمل ما كانت تحت
مجنون او خصي بالغ او مراهق حر او عبد او محبوب وحلت منه وكذا يشترط في المفوضة الحب
ايضا ليعلم ان الوطئ كان من قبلها (قوله حل على العقد) وقيل المراد به الوطئ بالايجاع
(قوله وزوم الوطئ) وما نقل عن سعيد بن المسيب ما نقل عن الخوارج والشيعة فقد قيل يرجوعه

عنه فهذا خلاف لا اختلاف ولذا لو قضى به لا ينفذ (قوله لان الشرط الابلاج) اى بقوة نفسه ولو بمحائل توجد معه لذة الحرارة (قوله دون الا تزال) ولذا اشار عليه السلام بالذوق وتصفيره العسيلة ولو اوجب الشيخ القاضى ذكره بمساعدة يده او يدها لا تحل والصواب حلها لانه معلق بدخول الحنفية كذا نقل عن المجتبى لكن في التهر بما اذا تنسج وعجل والا لا (قوله وكره) اى تحريمه كما في البحر وان الاصل في الكراهة عند الاطلاق ان تصرف الى التحريم كما نقل عن الكمال فتنهض سببا للعقاب (قوله بشرط التحليل) وان كان الشرط باطلا والنكاح صحيحا اذا الكاح مما لا يبطل بالشرط الفاسدة فلا يجبر على الطلاق فهذا زيف الكمال ما نقل عن الزيد وسى وما وقع في البرازية من صحة اجبار القاضى بالتطبيق بناء على الشرط وان خيف بعدم تطبيق التحليل تقول المرأة حالة العقد زوجتك على ان امرى يبدى بشرط كون البداءة منها لانه اذا قل التحليل تزوجتك على امرى منك بعد ما تزوجك لم يصير الامر بيدها ويقول التحليل قبل العقد ان تزوجتك وجمعتك فانت طالق ثلثا او بينة فيقع بالجماع مرة فان خافت من اسساكه بلاجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك كذا في الاشياء وقال بعضهم ومن لطيف الحيل ان تزوج مملوكا مراهقا فاذا اوجب بملكه لها فيفسخ النكاح لكن هذا مفرع على القول بصحة النكاح مع عدم الكفاة والفتوى بفساده ان كان لها ولي والا فصحيح اتفاقا وتفصيلا في الاشياء ايضا لكن بعضهم اكتفى بكون المراهق التحليل قادرا على تحريك آتة وبعضهم اورد عليه بان مجرد حركة الالة لبس يكافى بل يشاهد ذلك في الاطفال فقال يلزوم الابلاج بالاشتهاء (قوله اما اذا احترا ذلك) قيل بل يكون مأجورا لان مجرد النية في المعاملات غير معتبرة وقيل التحليل مأجورا وتأويل العن في الحديث اذا شرط الاجر كذا في البصر (قوله ويهدم الزوج الثاني) ان وطئ والا فلا (قوله وعند محمد) نقل عن الكمال اختيار قول محمد (قوله لكون البضع مقوما) اورد عليه انه مشعر عدم تقومه عند عدم الدخول ولزوم لصنف المهر عند عدم الدخول موجب تقومه مطلقا **باب الابلاء** الابلاء لغة مصدر الى كاعطى اى حلف والجمع الايا (قوله وشرا حلف على ترك) اورد عليه بلفظ غير مانع لانه صادق على ما لا يشق عليه نحو ان وطئت فقله على - ان اصلى ركعتين مع انه لبس بمولى بذلك واجب بان هذا تعريف لاحد قسمي الابلاء وهو الحقيقي واما ما كان فيه معناه فسبائى وبانه تعريف المتفق فقط اذ فيما ذكر خلاف الشيعين ورد بانه لو كان تعريفا للحقيقي فقط لذكر للثاني تعريف وبانه لو كان تعريفا للمتفق لذكر ما يشق واورد على التعريف ايضا بانه صادق بما قال لاجنبية والله لا اقربك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل مضى شهر فانه يتحقق ترك القربان في المدة ولا يبلاء وغير التعريف على انه حلف حاصل في النكاح او مضافا اليه الى آخره لا ينبغي ان التبادر كون الحلف وقت ثبوت الملك والتعريف يجب حله على التبادر وان قيد الحينية معتبر في التعريفات (قوله وحكمه طلاقه باينة) لانه طلبها بمنع حقها وهو الجماع في المدة فجاز الى آخره الشرع باليجاب الطلاق (قوله ان حنث) اى ان قرب قبل المدة (قوله والله لا اقربك) بشرط ان لا يكون حائضا (قوله ولا اقربك اربعة اشهر) سواء كانت طاهرة او حائضا هما في التهر عن الحواشى السعدية (قوله فعلى حج او نحوه) اى بما يشق عليه والا فنحو قوله ان وطئت فقله على - ركعتين لبس بابلاء دون على - مائة ركعة ونحوه (قوله او عبد حر) ان استمر في ملكه والا فلا كما نقل عن الفتح (قوله فان قربها) في المدة ولو منحونا

(قوله لا المؤبد وهو غير الموقت) يعنى المطلق لكن بشرط كونها طاهرة كإمر (قوله فلو نكحها ثانياً عاد الإيلاء) وابتداء مئة من وقت الزوج سواء تزوجها في العدة أو بعدها كما نقل
الزوج من الكمال وغيره قال في النهر هذا بعينه ما وقع في الهداية والكافي وفي التقيح الأولى
هو هذا وما في النهاية والفتاوى من أن هذا عند كون الزوج بعد العدة وعند كونه فيها يعتبر
ابتداءً من وقت الطلاق قبل الزوج فضعيف وبما قرر يعلم ما في حاشية المولى المحقق الوائى
من الخطوط والخطأ في النقلين وانقطاع ما حكى من الاعتراضين وعدم الاحتياج إلى ما ذكر
للدفعين فانظر إليه لعلك تجد صدقاً وحقاً (قوله تين ثانياً) لأن بان تزوج عاد حقها في الجماع
والظلم منه باستماعه بآلة مبيع الوقاع (قوله لم تطلق) وان مضت المدة بلاوطى (قوله وان وطئها
كفر) أى في اليمين بالله وعليه الجزاء في غيرها فلا يخلو عبارته عن مسامحة (قوله لبقاء اليمين
في حق الخنثى) وان لم يبق في حق الطلاق (قوله ان بتجبر الثلث) وقد حصل التجبر حتى
احتاج إلى التعليل بزيج آخر (قوله والله لا اقربك شهرين إلى آخره) والتقييد بالظرف اتفانى
كما في النهر فلو قال شهرين وشهرين يكون كذلك ووجه بان فائدة الظرف اشعار
بعدم الفصل بينهما بخلاف عدمه أنت تعلم ان الواو في الدلالة على عدم الفصل أولى
من بعد اذ الواو للجمع وبعد لتأخير والاصل في مسائل اليمين انه متى لم يكرر اسم الله ولا حرف
التنى يكون ميمناً واحداً متى أعاد اسم الله ولا حرف التنى كذا يمينين وتما خلل المدان
ويجب عليه بالخنثى كفارتان قاله الزيلعي وغيره ونقل في النهر عن المشتق انه جعل تكرار
اسم الله تعالى يمينين قياساً واحدة استحصانا (قوله لا قوله بعد يوم) أى بعد قوله
لا اقربك شهرين يعنى قال اولاً لا اقربك شهرين ثم قال بعد يوم والله لا اقربك فهذا
حين ما في الكثر ولو مكث يوماً ثم قال الخ ويوما يجوز ان يراد به مطلق الوقت او انه اتفانى
(قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين) الصواب ترك العطف هنا اذ هو موجب
لصححة الإيلاء بل يكون من قبيل الاول ولذا وقع في طامة المتون كالكثر بتركه هكذا لا اقربك
شهرين بعد شهرين الاولين وايضا تعليله هنا مناف لمعلله كالإيجاف بل الظاهر ان يكتب
بقوله لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الاولين وان كان عبارته موافقة للعامة فليأمل
(قوله لم يتكامل) لان الثاني ايجاب مبتداء (قوله والله لا اقربك سنة الا يوماً) اورد في النهاية انه
لوقال لغيره والله لا اكلم فلا سنة الا يوماً قالوا ينصرف اليوم إلى آخر السنة مع تنكير اليوم
واجاب بان الملحق بالحامل وهو المقايضة قائم في الحال ورده الزيلعي بأنه مشترك الا انما اذ المقايضة
في الإيلاء ثابتة في الحال ايضاً واجاب ناج الشريعة بالفرق بين اليمينين انه لو انصرف
الاستثناء إلى آخر السنة يلزم احد المكرهين اما الكفارة بالقران او الطلاق بعدمه بخلاف
اليمين وقال في الحواشي السعدية مراده انه تملض جهة المقايضة بما ذكر فمساقت ثم عمل
بمقتضى اللفظ وهو التنكير وقال صاحب النهر انما يحتاج إلى ما ذكر اذا سلم كونه مشترك
الازام وهو مما لجواز كون الحامل في الإيلاء امر غير المقايضة كخوف غيل على ولدها وعدم
مواقفة مزاجهما فيتفقان عليه لقطع لجأ النفس كإني في التقيح وبهذا يظهر عدم
الاحتياج ايضاً إلى ما يقال في الدفع ان امتداد القبط في الإيلاء إلى آخر السنة مما لا وجه له
فان السرع عد البيوتة بعد أربعة اشهر والمبائة لا وجه بترك القران معها على ان الطلاق
بعض المباحات فالأحب دفعه ما لم يكن انتهى (قوله لا مكان قريباً) فان لم يمكن بان كان

بينهما ثمانية أشهر صار مولا على ما في جوامع الفقه واما على ما ذكره قاضيان فالعبرة
 لا بـعـة اشهر كذا في البحر فلا بد من الاشارة الى هذا ولو شرحا (قوله والمطلقة الرجعية)
 ان قيل ما فائدة الايلاء في المطلقة الرجعية فاما انه لو امتد طهرها وهي ممن تحبس بانت
 بمضي مدة وان انقضت عدتها بعد معنى عدته بطل واورد ان الايلاء جزاء الظلم يمنع
 حقها في الجماع والمطلقة لبس لها حق فيه واجاب شمس الائمة الكردري وهو اول من قرأ
 الهداية على مؤلفها العبرة في المنصوص عليه لعين النص لالمناه والمطلقة الرجعية من
 نساءنا بالنص وهو قوله تعالى وبعلتهن احق بردهن والبعل الزوج كذا في التهر والنسخ لعل
 في قوله في التعليل لبقاء الزوجية بينهما اشارة الى ما ذكر ويمكن ان يقال ان المطلقة الرجعية
 لها حق في الجماع في الجملة ويؤيده اباحة الجماع بلا احتياج الى النكاح والاذن منها والى
 هذا اشير في البحر ثم اورد على الجواب الاول بانه يجوز ان يكون اطلاق البعولة مجازا باعتبار
 ما كان ولا يخفى ان احكام النكاح جار عليها فلا داعي الى المجاز بل الحقيقة ممكنة
 (قوله ولا اجنبية) اي ان آكل الى اجنبية ثم نكحها بعد الايلاء (قوله بالنص) وهو قوله
 تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص اربعة اشهر (قوله ولم يوجد) اي ان لم يوجد
 الوطئ يوجب البينة ولو وطئها لا يوجد البينة لكن يلزم الكفارة فيه نوع ايضا وخفاء
 كذا قيل اقول لبس المراد هذا بل المراد ولم يوجد اي واحد من الملك والاضافة في مسألة
 الاجنبية فلا يوجد الايلاء بعدم الوطئ في المدة ولو وطئها كفر (قوله ففيه قوله ان استمر
 الفدر) من وقت الحلف الى آخر المدة ولا يستبرأ بها الحكمي كالأحرام والاعتكاف لانه باختياره
 (قوله ان نوى الكذب) يفتق الكاف مع كسر الدال ويحوز كسرها مع اسكان الدال كذا
 في التهر ففيه اشارة الى ما في بعض الكتب من ان الاول اقمع والى رد ما في بعض آخر من
 ان الثاني غلط (قوله فاذا نواه صدق) اورد عليه بان الحقيقة لا يحتاج الى الية ويدفع ان هذه
 حقيقة اولى واليمين حقيقة ثانية بواسطة الاشتهار ولهذا قال السرخسي انما يصدق في نيته
 الكذب ديانة لا قضاء لظهوره في اليمين وصوبه القبح على ما عليه العمل والفتوى والاول
 ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث وفيه نظر لان الفتوى انما هو في انصرافه
 الى الطلاق لا من كونه يمينا كذا في التهر (قوله والفتوى على انه طلاق) قال في النسخ في هذا
 المحل ومن الالفاظ المستعملة في مصرنا الطلاق يلزمي والحرام يلزمي وعلى الطلاق وعلى
 الحرام قال في المختارات وان لم يكن له امرأة يكون يمينا فوجب الكفارة بالخت (قوله والمسئلة
 بحالها) اي مسئلة انت على حرام فان قيل الخطاب في المسئلة على المفردة فلا يقع الاعلى
 تلك المخاطبة فامعنى هذا قلنا معناه كونها بحالها في التحريم فقط لا في الخطاب فكانه قال
 امرأتى على حرام كما في التهر والجواب ان المراد بكون المسئلة على حالها هو ان يكون الحرام
 عنده طلاق وان لم ينولس صحيح يظهر بملاحظة تقع على كل واحدة منهن الخ وبملاحظة
 الاحكام الخمسة في المسئلة السابقة (قوله وهو راجع) بمعنى كل شيء (بدست) بمعنى يد (راست) بمعنى
 صحيح (كبرم) بمعنى امسكه (بروى) بمعنى على (بدست جب ضد راست) باب الخلع
 (قوله من نكاح) اي صحيح فخرج الفاسد وما بعد الرد فانه لا ملك فيه كذا في التهر
 ويدخل المطلقة الرجعية كما في البحر (قوله بمال) يرد عليه جمعا انه لا يصدق على ما عرى
 عن البدل والاصح صحة الخلع حيث ذكر في الخلاصة والمجتهب الا ان يقال ان مهرها ساقط

حيث يصح بيع بمتلة البدل ولو كانت ادائها جميع البدل ترد عليه كما تقتل عن الحاكم الشهيد
ولهذا روى عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون الا بوض (قوله بلفظ الخلع) المتبادر منه الاطلاق
وقد نقل عن الفصول شرطية صيغة المفاعلة حتى لو قال خلعتك نا ويا وقع باينا غير
مسقط ولهذا زاد في البحر على التعريف قيد المتوقفة على قبولها لعدم توقفه فيا ذكر
واختاره في التوريق وقوله ونحوهما شامل بما كان بلفظ المباشرة فلا يرد بعدم الصدق عليه
(قوله بلفظ البيع) والشرع وان صرح الحائنة خلافه كما في النهر وقاضيهان ايضا كما في البيع
(ثم اعلم ان المختار له يجوز ان يجعل البدل من الزوج في الخلع فالتعريف ليس بجامع ايضا
اقول وقع في البرازية انه يحمل على الاستثناء من المهر او ان يادة فيه تخصيصا للخلع بقدر
الامكان (قوله بما يصلح للمهر) الاول تقديمه على قوله لا بأس (قوله لكن لا يجب) هذا مفاد
من كون عكس الموجبة الكلية جزئية فانعكاسها كلية كاذبة وان جوزها الاتقان لان المحققين
على منعها كذا في النهر (قوله كادون المشرقة) وما في يدها وما في بطن غنمها وبطن جارية
لا يجوز مهرها (قوله للمتقوم) وهو البضع حالة الدخول وغير المتقوم حالة خروجه (قوله
ويقتصر الى ايجاب وقبول) قبل يعني ان شرط فيه المال اقول قد عرفت مما ذكر فيما سبق
انه لا انفكاك له من المال كما يدل عليه عبارة المصنف (قوله اي جاز رجوعها قبل قبولها)
اي المرأة وهو ظاهر وفي بعض النسخ قبل قبوله فحيث يقع الخلع الى الخلع اي قبل قبول المرأة
(قوله وطرف العبد) فطرف المولى كطرف الزوج دلالة اوالتراما فبظهر كون قوله في الشرح
ومن جانب المولى عينا من جملة التعريف فيندفع المأخذة به (قوله خالعتك) اي اراده هنا مع عدمه
في انك لانه علم من التعريف ابتداء صريحا وما ذكر هنا علم من قوله في التعريف غالبا ضمنا
كما بين هنا وقبل ليثني عليه ما هو في حكمه فيندفع ان سوق الكلام هنا انما هو على صحة
الخلع بغير لفظ الخلع لانه علم ذلك فيما سبق فالواجب تركه هنا على انك قد عرفت ان مجرد
مادة الخلع ليست بكا فية في الخلع بل لا بد من المفاعلة فاليان لازم ضروري (قوله او بيعت
نفسك) لا يخفى انه لا بد هنا ان يورد صورة الشراء وتخصيص الشراء في المتن بالمرأة مع كونه
خلاف السوق وعدم تحمل كون العطف بالواو يقتضي عدم صحة الخلع بالشراء من الزوج
وقد وقع في قاضيهان ولو قال لها اشترى ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقال اشتريت
ثم الخلع والشراء صورا عديدة غير ما ذكر فيه وفي البرازية والبحر (قوله طلقك او بارأك)
هذا بعينه صورة الخلع بلفظ الطلاق فيلزم عدم مغايرتهما والمتبادر من تقابلهما متا وما
ذكر من الفرق شرحا تنافرها وقد صرح بعضهم في بيان فوائد قيود تعريف الخلع
ان الطلاق على مال يخرج بقوله بلفظ الخلع لجملة من قبيل تقابل الخاص بالعام لبس بما سب
(قوله والفرق) اورد عليه ان المدخل في الفرق للثنائي فقط ومقابلته مستدرك ولا يخفى انه
موضح للفرق ومعين جهة اجتماعهما واقتراحهما (قوله الا ان يدل الخلع) في هذا الحصر
نظرا لذكر بعضهم ان الخلع يختص باسقاط الحقوق (قوله يقع رجسيا) اورد ان الظاهر
عند قوله انت طالق ثلثا على كذا وقوع الثلث حين بطل العوض فحيث يلزم كون الفرق
مشكلا واعتذر ان مقصودهم هو الفرق في الجملة فالفرق في بعض المواد كما ف اقول بعد
ملاحظة ما نقل في الفرق أنفا لا يأتي الاشكال ولا يحتاج الى هذا الاعتذار (قوله في الصور
الاربع) الظاهر من قوله والاصدق في الخلع ومن قصره على البيع في قوله ولا يصدق في لفظ

البيع ان صورة الخلع داخل في الاربع وان البيع والشراء صورة واحدة وقد عرفت اقتضاء
سوقه وعبارته وما وجد من صورة الشراء في الخلع فيما سبق فالأوفق ان يقال من الصور الخمس
(قوله واعترض) كأن المعترض بنى كلامه على اختصاص الصريح بالمعاني الحقيقية والمحجب
بنى على كون المجاز غالب صريحا ايضا اذا صريح ما لا يستتر المراد به واذا لبس يختص
بالحقيقة فالبيع هنا لبس بخفى في زوال المتعة وان مجازيا فصريح لكن يرد ان موجب الصريح
هو الرجعة كما مر فيخص هذا كما بالطلاق الثلث (قوله فليأمل) لعل وجهه اما اشارة الى
ما ذكرنا في اولى الفرق بين الخلع وبينهما بان الخلع وكذا المراجعة لا يحتمل قطع الخصومة
والنزاع واما البيع فبدل على التخليص وازالة الملك فقط وكذا الطلاق على المال (قوله
وكره) اى كراهة نصريح بل الاخذ حرام قطعا عبر عنه بالكراهة كما في البصر وبراء المهر ملحق به
كما في النهر وبه يندفع ان موجب التهي في هذه الآية الصريح كما هو مذهب الجمهور في التهي
والمطلوب الكراهة فلا تقرّب (قوله فلا تأخذوا منه) اى من القطر (قوله ولانه اوحشها)
الظاهر انه يبان حكمته الحكم والا تحليل في مقابلة النص (قوله وكره اخذ الفضل) لحديث
اما الزيادة فلا هذا الذي ذكر في الاصل وصححه الثماني لا حديث ذكرها كما في البصر اورد
عليه انه من قبيل تقييد المطلق والزيادة على الكتاب بخبر الواحد وبالبس يجازئ قوله تعالى
لا جناح عليهما مطلق وحديث الزيادة تقييد له وزيادة عليه واجب ان هذا النص من
قبيل عام خص منه البعض والباقي فيه ظني والمخصص هو قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا
وان هذا معارض بنص آخر مثله فلا يبق القطعية فيجوز التخصيص بخبر الواحد على ان هذا
الخبر وان صكنا معارض لنص فهو موافق لآخر وهو التهي عن الاخذ مطلعا
ورد ان النص في احدهما مقيد بقيد دون الاخر فلا تعارض فلا تخصيص فيكون
رواية الجامع اوجه غاية الامر كون اخذ الزيادة خلاف الاولى لا الكراهة وحمل الكراهة
عليه بعيد على ان الكراهة عند الاطلاق بصرف الى التهرمية اقول اولاً لانسل انه من قبيل
الزيادة بخبر الواحد بل الخبر مشهور او معنى كما يشير اليه صيغة الجمع في لفظ احاديث عند
تعديل الثماني على ما نقله البهر وثابتا في يجوز ان يكون هذان قبيل الخبر الواحد المقرن بالقرائن
القطعية كالاجماع على حرمة الاخذ بغير حق وفي امساكها لا رغبة اضرار وتضييق ليقطع
مالها في مقابلة خلاصتها من السدة كما اوى اليه في البصر وهذا الخبر مقيد للقطع بخبر الواحد
الذي استداره اهل قبا الى مكة في صلواتهم وثالثا يجوز عروض الشبهة من حيث القيد
المذكور اذا التقييد لبس بقطعي لعل لهذا اختار رواية الاصل فافهم (قوله تعالى فلا جناح
عليهما فيما اقتدت به) دال بعبارته على اباحة الاخذ عند كون الكراهة من الجانبين وبدلانه
منذ كونهما منها فقط فالاية السابقة محمولة على كون التشوؤ منه فقط كما يقتضيه سوق
السرّح ونصريح النهر لكن اورد عليه ان نشوؤه مستلزم لنشوئها لكن لا يخفى ما فيه (قوله
لان طلاق المكره واقع) هذا سهو اذ المطلق هو الزوج وهو لبس بمكره بالفتح بل بالكسر
(قوله اى بلا زوم او بلا سقوط) الظاهر ارادة مجموعهما معا والحال ارادة احدهما مانع
لارادة الاخر فالاولى ان يفسر اولا بما يحملهما ثم يفصل بما ذكر (قوله للاسلام) اذا اسلام
مانع من ايجاب الخمر والخنزير (قوله ولا يباح غير مثله) اوقيته بنى ضمانة (قوله البذل الحسى)
لا المجازى العقلى كالمالك والتصرف (قوله في الاول) اى من مال لكونه مجهولا اذ لفظ مال

مبهم (قوله حال الخروج) يشكل بالطلاق قبل الدخول بلزوم نصف المهر مع انه حال
الخروج كما سبق (قوله واقله ثلثة) اورد يجوز كلمة من التبعض ودفع ان الاصل انه ان لم الكلام
بنفسه ولكنه اشتمل على ضرب من الابهام فلا يبان والا فالتبعض وقولها خالتي على
ما يدى تام بنفسه حتى جاز الاقتصار عليه (قوله على براءتها) معناها انها ان وجدته سلمته
والا فلا شيء عليها (قوله لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة) ولهذا لو اخلت على ان يكون
صداقها لولدها اولاجتي او على ان تمسك ولده عندها صح الخلع و بطل الشرط كما نقل
عن العمادية والحاوية (قوله فجعل على الشرط) اورد عليه بان هذا من قبيل المعاوضات وقد
قرر في المبسوط والاصول انه فيها مجاز بمعنى الباء اجابا اقول المقرر في الاصول ان الاجماع
في المعاوضات المحضة كالبيع والاجارة واما في الطلاق اى في هذه المسئلة فهذا الاختلاف
مصرح بعينه في جامعة الاصولية (قوله والطلاق يصح تعليقه) بالشرط المفهوم منه هو الالف
وهو المقرر في الاصول ان الشرط هو مدخول لفظ على فيلزم كون الالف شرطا والطلاق
مشروطا مع انهم صرحوا بان الشرط ايقاع الثلث والمشروط وجوب الالف فيثابتان ويمكن
ان يقال معنى الشرط هو التوقف ولا شك في توقف الطلاق على الالف اوانه في حكم ان يقول
الزوج ان اديت الى الفاء فانت طالق وهذا اولى مما يقال ان الزام الالف شرط وقوع الطلاق
ولزوم الالف مشروط بالطلاق (قوله لا يصح تعليقه بالشرط) فإمكان الحقيقة فيحصل على
المجاز اى على العوض بخلاف الطلاق لصحة تعليقه بالشرط فلم يكن الحقيقة فعومل بها
ولم يحتمل على المجاز (قوله اولى ان ترمى) فظهر الفرق بين ابتدائه وابتدائها بان المرأة
ولزم الالف الاولى الاقتصار على لزوم الالف اذ البيوتة علم من قوله في اول الباب والواقع به
وبالطلاق على مال طلاق يابن (قوله لان هذا الكلام يستعمل في المعاوضة) فتصذر رجل الواو
على حقيقة اى العطف ولكمال الانقطاع لان الاولى انشائية والثانية خبرية (قوله وله انه
جمله تامة) ولان الواو عنده للعطف عملا بالحقيقة ولا انقطاع لان التحقيق ان الاولى خبرية
ايضا (قوله لصحتها) الاولى تقديمه على التفريع الاول بان يقال مثلا واليدين صحيحة بدونه
فقيم اليدين الخ والا فاما يلزم عدم تمام التفريع او استدراك هذه المقدمة الا ان يجعل ذلك
دليلا للملازمة التفريع الاول (قوله لان الزوجين) الاول ولان بالواو او يكتفى بالاول فقط كما
في البصر والنهر او بالثاني كما في شرح الملتقى على انه يرد عليه فقط انه جار في صورة البيع لعل
لهذا اكتفينا بالاول فقط ولان تعليل صورة البيع انما يناسب للاول (قوله فايجاب وقبول)
اى مجموعهما لفا تل ان يقول يجوز له ان اراد بالبيع مدلوله التصني اى الايجاب فقط بقرينة
تعليقه بقوله فلم تقبل فلا يكون الاقرار بالبيع اقرار بمجموعهما بل باحدهما فقط فلا يلزم
الرجوع عما اقر به (قوله واما نفقة العدة) وكذا الولد (قوله الا بالذكور) اى عند صدق الخلع
حتى لو اسقطت بعضها بعد الخلع ببراء الزوج عنها لا يصح (قوله طلقت مجانا رجعا)
لو بلفظ الطلاق وابتان لو بلفظ الخلع لكن لو بلغت واجازت ما فعله الاب جاز ولو قبلت هي
المال وهي ميرة وقع اتفاقا مجانا (قوله لان المال لا يلزمها) والكفالة انما هي على دين صحيح
كافي الكفالة (قوله بلا سقوط المهر) لكن في القهستاني عن الفصولين ان الاب اذا رأى ان
الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن المشورة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو قضى به
القاضي نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه انتهى وفي شرح الملتقى فليحفظ (قوله لانه لم يدخل

نحت ولاية الاب) لكن يرجع الزوج على الاب الضامن كما فهم من النهر نقلا عن القم
وما في البحر من علم الصحة فخطأ فاحش كما في النهر (قوله لكونه تبرعا) حتى يكون له الاقل
من ميراثها ومن بدل الخلع ان خرج من الثلث والا كان له الاقل من الارث ومن الثلث ان ماتت
في العدة ولو بعد ما او كانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع من الثلث **كذا في الدر**
باب الظهار (قوله فان الشخصين) بيان للناسبة بين الغوى والشرعى
لا تصحح للمعنى الغوى كما توهم (قوله تشبيه ما يضاف) اى تشبيه الزوج المسلم المكلف
ولم يصرح لشهرته فلم يصح ظهار ذى وجنون وصبي (قوله من عضو محرمة) اى عضو
انتى محرمة التى يحرم نكاحها مؤبدا دون ذكر محرمة لانه انما عرف بالشرع والشرع انما ورد بها
فما اذا كان المظاهر به امرأة وبه عرف الجواب عما في المحيط لوشبهها بفرج ابيه او قريبه
ينبى ان يكون مظاهرا اذ فرجها كفرج امه وان دفع مافى البصر من انهم فوقوا محرم سفه
لشخص المتاول للذكر والا تى لكان اولى اخذا بما فى المحيط وجزم به ولم ينقله بحثا وانت
علمت ما هو الواقع نعم رد على المصنف مافى الحاشية انت على كالدوم والخبر بر او نحوهما فالصحيح
امان لوى طلاقا وظاهرا فكما لوى وان لم ينو شيئا كان ايلا كما فى النهر اقول وبما قرر اندفع
اي نأما فى التحريم من تعميم المحرم الى الذكور (قوله حتى يكفر) وان عادت اليه بعد زوج آخر وبملك
يمين لبقاء حكم الظهار وكذا العان (قوله ثم يعودون لما قالوا) اى لصد ما قالوا كما فى النهر (قوله
لظهار والعود) يعنى ان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الظهار والكفارة كما هو ضد
العامة لا لظهار فقط والعود شرط ولا العكس ولا انها شرطان والسبب كونه الكفارة
طريقا متعينا لبقاء حقها وكونه قادرا على بقله ولا ان كلا منهما شرط وسبب كما قبل فى كل
ذلك (قوله لان الكفارة دائرة) وايضا انها ذكر قبل فله السببية فى الآية (قوله وسببها
الاولى) فيكون سببها كما فى البصر والتح (قوله بالمحذور) وهو الظاهر (قوله والعبادة
بالباح) وهو العزم على وطئها لانه تقضى للمكر فاصل الدليل هكذا الكفارة دائرة بين العقوبة
والعبادة وكل شئ يكون دائريا يتهمها يكون سببه دائريتها والشئ الذى سببه دائريتها
يكون سببه مجموع الظهار والعود فالكفارة سببه الظهار والعود وهو المطلوب وقوله حتى
يتعلق العقوبة اشارة الى دليل الكبرى (قوله وانما جاز جواب لمقدر) هو لو كان العود سببا
لم يصح تقديم الكفارة عليه لكن تقديمها عليه صحيح فاجاب بما ذكره لكن هذا انما توجه على
من جعل السبب العود فقط لاعلى من جملة العود مع الظهار كما فهم من البصر (قوله ولهذا)
اى ولاجل ان الكفارة تجب لدفع الحرمة جازت الى اخره الاولى وجبت مكان جازت (قوله
لان هذه الحرمة) الاحتياج الى هذا التعليل بعد ما سبق لدفع توهم ان حرمة الذات يجوز
زواله بما ذكر من اسباب الحل فلا تكون علة فيما ذكر (قوله ان تطالبه) اى بالكفارة كما فى المتن
يعنى لها مطالبة بالوطئ (قوله وعلى القاضي ان يجبره على التكفير) بالحبس فان تمرد ضربه
الى ان يكفر او يطلق كافى التاتارخانية (قوله استغفر الله) اى تاب الى الله عما وقع منه من ارتكاب
حرمة الوطئ لمخالفته نص منع التماس ولانه بما قال مالك فى الموطأ فممن يظاهر ثم عساه قبل
ان يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر (قوله وقال سعد) وعن الحسن البصرى يجب عليه
ثلاث كفارات (قوله كانت على - كظهر اى) ولو حذفت على قال فى البحر لم اره وينبى ان
يكون مظاهرا قال فى النهر وفيه نظر بل ينبى ان يكون مظاهرا فتدبره (قوله لان اللفظ)

لا يجتمع لهما لانه صريح في الظاهر (قوله كأي) فلو حذف الكاف لكان (قوله ما نواه)
فلو لم ينو شيئا لم يكن شيئا على الصحيح (قوله يكون مظاهرا منهن جميعا) قيد بالظواهر لانه
لو آلى منهن كان عليه كفارة واحدة لانها لهتك حرمة اسم الله تعالى وهو الواحد (قوله يجب
لكل منهن كفارة) وكذا لو ظاهر من زوجة واحدة مرارا في مجلس فعليه لكل ظهارة كفارة
الا اذا نوى التاكيد باثني فيصدق قضاء (قوله وهو الاخرس) يعني الاصم الذي في اذنيه
وقراى ثقل في الاذن بحيث اذا صبح سمع ليس بمائع واما الذي لا يسمع اصلا وهو الذي يكون
اخرس غالبا يعني من لم يسمع اصلا يكون اخرس غالبا فان كان الاخرسية فقط مانعا مستقلا
اخر لم يذكر هنا (قوله بخلاف الاصور) وكذا الاعشى والاشمى (قوله والذي يحسن
ويضيق) يحسنه ان اعتنى حال افاقته كما في الخلاصة (قوله ادى بعض بدله) ان لم يجز والالا
بخائر وهو الحيلة لجواز حقه بعد اداة شيئا (قوله لانه يكون تجارة) اورد بان انتفاء الخلوص
يفهم من مجرد الاخذ بل بمجرد الاختلال في النية فيبانه بكونه تجارة ليس بمحتاج اليه برده عليه
ان كون الاخذ اخذ المالك من المملوك يومهم عدم بقاء الخلوص فيحتاج الى البيان (قوله وان
يجز عن العتق) بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على ثمنها فان وجدت في ملكه محتاجا اليها
لزمه العتق كما في التاتارخانية ولا يعتبر مسكنه وثيابه التي لا بد له منها وعن ابي يوسف انما يعتبر
الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد انه يحبس المحترف فوق يوم وغيره فوق شهره كما نقل عن
المحيط (قوله ولا الايام الخمسة المنهية مجازا حكما) اى النهى الصوم فيها وليس من قبيل
الحذف والايصال كما ظن لانه سماه نقل عن القهستاني (قوله اى التي ظاهرها) اذ وطئ
غيرها ان مفسدا للصوم كما في النهار عدا يقطع التابع والا كما في النهار ناسيا وفي الليل مطلقا
فلا يقطع التابع بالاتفاق وهذا معنى ما قيل انما قيد بذلك لانه اذا جامع غيرها فان كان وطئا
فسد الصوم كالجامع بالنهار عدا قطع التابع فلا وجه لجله على السهو الظاهر (قوله ليلا
عدا) او يوما سهوا المفهوم منه بطريق المفهوم ودلالة النص الوطنى في الليل سهوا ليس
بقاطع والوطنى في اليوم عدا اوسهوا قاطع والمسئلة في نفسها ليست بكذا بل الوطنى فيهما
مطلقا قاطع ولهذا جعل التقييد بالعمد في اكثر الكتب قيذا اتفاقا وجل ما في شرح المجمع
من ان قيد العمد للاحتراز عن نسيان على عدم الصحة كما نقل عن الباقرى وعلى الخطاء كما
في البحر نعم يمكن ان يقال ان التقييد بالعمد في الليل والسهو في اليوم للاشارة الى خلاف ابي
يوسف اذ عنده ان الوطنى في الليل عدا اوفى اليوم سهوا لا يوجب الاستئناف لكن لا يعطى
كثير فائدة ولهذا قال في البحر ولو قال ولو جامعها فيهما مطلقا او افطر استأنف لكان اولى
وعن التطويل اخرى (قوله ومن ضرورة كونهما الى اخرى) فان قيل ان الوطنى ناسيا مغفوا
في مطلق الصوم فلم يعف هنا ايضا قلنا لانه في الصوم على خلاف القياس للحديث فلا يقاس
عليه غيره ظاهر منها ناسيا فلا يضره اى في النهار لان في الليل لا يضر العمد ايضا كما علم آفا
(قوله لو قدر المكفر على الاعتاق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم
وانقلب الاطعام فلا (قوله وان يحسن) اى المكفر الظاهر اى المظاهر (قوله عنه) اى الاعتاق
هذا ما عدا من سقطات السارح اذ الصواب رجوع الضمير الى الصيام كما يقتضيه سوق عبارته
(قوله يعنى امر غيره ان يطعم عنه) اى من مال نفسه وهل له الرجوع ان قال على ان ترجع
رجع وان سكت لم يرجع في ظاهر الرواية واجمعوا انه في الدين يرجع بمجرد الامر والتفصيل

في التهرثم انه قيد بالامر لانه لو لم يوجد لم يحز به وبالا طعام لانه لو كان الامر بالعتق لم يحز به
ايضا (قوله اعلم ان ما شرع بلفظ لا طعام الى اخره) قيل قالوا والضابط انه ان ذكر المفعول
الثاني فهو للتملك والا فلا يباحه هذا والمذكور في كتب اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو
اعم من ان يكون تملكيا او اباحه (قوله فذكر صورة التملك) عديله ما سيذكر بعد عشر اسطر بقوله
وذكر صورة الاباحه الى اخره فيندفع ما يقال لانه اذا تقرر عنده كون الاطعام منتظما لصورتى
الاباحه والتملك كيف يتعين التملك ههنا يذكر الاطعام وهو ظاهر (قوله لم يحز دفعه) وعليه
ان يتم الذين اعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد هم استأنف كما في البحر عن القبح
ولا يجوز في سائر الكفارات ان يعطى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطره خلاف وقد
قدمنه ان الجواز جزم به غير واحد وانه صحيح كما في التهر فلو قسم نصف صاع بين مسكينين
لم يحز عن واحدة كالفطره والصحيح الجواز كما مر وبالله التوفيق كما في الدر (قوله بخلاف الابد)
اشاره الى تعطيل مضمون قوله او قيمته كما ان قوله فان ربع صاع الى اخره لتعيل لقوله كيلا قدر
الفطره (قوله ان المنصوص لا يتوب اخاه) ولو كان اكثر قيمة منه نقل عن الكفاية والاصل فيه ان
كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر وهو منصوص عليه
وان كان في القيمة اكثر كذا في المحبط وهذا لانه لا اعتبار بمعنى النص في المنصوص عليه وانما
الاعتبار في غير المنصوص عليه انتهى (قوله او دفعات وهو الاصح) وقبل يجوز فان قلت
لو كسى مسكينا واحدا عشرة اثواب في عشرة ايام جاز مع اعتد حاجته له في اليوم الثاني
اجيب بان هذا مما يختلف باختلاف احوال الناس فاقسم مضى الزمن مقام الحاجة (قوله واذا
اشبعهم بالغدا) يشترط فيه اتحاد الفقراء فيهما مثلا (قوله وارفقهما) اي في يوم واحد
(قوله والمعتبر فيه) الشيع لا المقدار وان قل ما اكلوا لان المعتبر دفع حاجة اليوم دون المقدار
(قوله والمعتبر في التملك) ولو جمع بينهما بان غدى جماعة واعطاهم قيمة الغداء او عكسه جاز
على ما نقل الجزم عن البدايع (قوله او خير شعير بالادام) قيل وفي بعض النسخ بادام على
التكبير وهو الانسب اقول المفهوم من اكثر المتون هو بالتعريف ولا فرق معتد به ثم انه لو كان
فيهم شعبان قبل الاكل او صبي فاعطى لم يحز نقل عن البديع الا ان يكون مرافقا (قوله او من بر)
المراد من المن ربع صاع كما نقل عن بعض شروح الهداية (قوله فان ربع صاع بر الخ)
والحاصل يجوز تكميل احدهما بالآخر كيلا او وزنا لا قيمة (قوله المنصوصه قيمة) اورد ان
قوله وان كان اكثر او مثله قيمة يعنى غناء كلمة قيمة هنا وانت خير بانها لو اسقطت هنا لم يكن
للعبرة حاصل بل يؤدي يعنى غير مقصود كلا منهم بدل من ضمير اطعمهم او تأكيد له (قوله
الا عن احدهما) وكذا لو اعطى عشرة كل واحد صاعا عن عشرين وعن محمد يجوز عنهما
كذا في التهر (قوله وان اعتق عن قتل وظهار) انما يفسر بالمؤثمة لان الكافرة تقع عن الظهار
استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل كذا نقل عن التبيين (قوله ولو لولوى قضاء يومين) اي في يوم
واحد (قوله اي صوم شهرين) ولم ينصف اعتبارا لاجانب العبادة (قوله فلا يعتبر مالكا)
بما يملكه ولم يثبت له الحرية له اقتضاء لان الثابت به يكون تبعا وهنا اصل ﴿ باب العان ﴾
(قوله لما في الخامسة) من قبيل تسمية الشيء باسم جزئه ولم يسم بالغضب وان كان موجودا فيه
لان لعنه اسبق والسبق من اسباب الترجيح (قوله مؤكدا باليمان) لا يتحد الايمان من
المدعى الا هنا وفي القسامة (قوله ومقام حد الزنا) لان الاستشهاد بالله تعالى مهلك كالحل

بل اشد ولذا لا يحتمل العفو والبراء والصلح (قوله يعني انهما اذا تلاقعا) قيل لوجع التفسيرين
وقال بعد المعطوفين يعني انهما اذا تلاقعا سقط عنه حدا لقذف وضاحد الزنا لكان احسن
واخصر (قوله جعدا جاليا) الجعد يقع الجيم وسكون العين والذال المهملتين ما يقال له
بالفارسية موى زنى والجالي بضم الجيم وتخفيف الميم ضمم الاعضاء (قوله فقال عليه
السلام لولا الايمان سبقت هذا) هو مدار الاجتماع اذا سبق الايمان لقيامه مقام الحد كانا
من اجزاء الحد فالمراد بالشان اجراء الحد ووقع في البصر عن البصار عن ابن عباس لولا ما مضى
من كتاب الله تعالى لكان لي ولها شان فلا يحتاج على هذا يكون خفيا لعل لهذا اختار الشارح
هذه الرواية نعم يمكن جعل احدهما تفسير للآخر (قوله لحصول اليقونة التامة) اورد ان
اليقونة لا تحصل بمجرد التلاعن بل يتوقف على حكم القاضي اقول يمكن ان يكون المراد باليقونة
معنى عدم الاجتماع المردول بمحدث التلاعن لا يحتمل ان ابدأ الذي جعل دليلا للحكم المقصود
هنا في المنع موافقا للنهري بل تطبنا هذا ويؤيده التوصيف بالتامة المناسبة بلفظ ابدأ
في الحديث اذ لو اريد باليقونة التامة ما يبادر منه في اول الفكرة للزم الحرمة المطلقة الى ان
يحتاج الى الحل وسبب خلافه ولوسم يمكن ان يقال المراد لحصول سبب اليقونة بمخلف
المضاف (قوله وسلم) اى الزوجين شرط صلاحية اداء الشهادة في الجانبين والعفة في طرفها
فقط لان القذف انما وقع عليها فقط واما الشهادة فمن الطرفين على الطرفين فغن ان
الاعميين والفاسقين لا يصلحان للشهادة مع انه يجري اللعان بينهما واجبا لهما من اهل
الشهادة ولهذا لو قضى بشهادتهما نفذوا ورد بان المحدود في قذف يتخذ القضاء بشهادته
مع اللعان لا يجري بين المحدودين ودفع بالفرق بان الاهلية في حد ذاته فهم ثابتة وعدم
القبول عارض لثبوت الكذب وعدم التميز بخلاف المحدود اذ عدم قبول شهادته منصوص
عليه ونفاذ حكم القاضي على فرض التسليم لا يوجب الاهلية التامة لا يخفى ان النصوصية
بعدم القبول موجودة في الاعمي والفاسق ايضا اذ الحكم لا يثبت بلا دليل والحاصل انهما
مشتركان مع المحدود في النصوصية المذكورة وفي عدم الاهلية ابتداء اى قبل رأى القاضي
ونفاذ الحكم انتهت فلا فرق واثير ايضا في قاضيه ان الى الجواب عما ذكر بقوله ويجرى
اللعان من الفاسقين والاعميين لانهما من اهل الشهادة ينمقد التكاح بحضرنهما لكن
رد عليه ما اورد في التهر على الزيلعي من قوله وما في الشرح من ان الاعمي اهل لهما ولذا
ينعقد النكاح بحضوره مدفوع بان الكلام في اهلية الاداء لا في اهلية العمل انتهى
واجاب عن الاصل صاحب الابيضاح بان اهلية الاداء في الفاسق ظاهرة وفي الاعمي قال
السرخسي انه من اهل الشهادة الا انه لعدم عمرة بين المشهوده وعليه الا بالنعمة والصوت
لا تقبل شهادته واستدل في شرح الطحاوى على كونه اهلا لادائها بجواز القضاء بشهادته
فيما يجوز الشهادة بالشهرة والسمع واما المحدود فلا يجوز القضاء بشهادته اصلا نعم لو قضى
ينفذ لكن الجواز امر آخر وراء النفاذ فاحفظه فانه مازل فيه الاقدام وضل في دركه الانهزام
اتهمى ثم اقول يمكن ان يجاب ان الفاسق والاعمي لهما اهلية في الجملة بما كان زوال المانع بان
تاب الفاسق وبصر الاعمي بخلاف المحدود وان تاب وانما اطبنا الكلام لضرورة دواعي
المقام وبعد قديمي بعض ابحاث من مهام المرام (قوله ولانه من شرط المعان) لا يخفى ما فيه
من نوع المصادرة (قوله او يكذب نفسه) وفي الابيضاح وان تبين منه لكن هذا هنا كالمستغنى عنه

بما قال سابقا وشرطه قيام الزوجية (قوله لا عنت المرأة) ولم يذكر ما لم يلاعننا جميعا لان من شرط الالعان طلب المقدوفة ولم يوجد فلا يوجد اللعان (قوله لكن يبدأ بالزوج) فيعاد لو عكس ولو فرق قبل الامادة جاز كما في التهر لكن يكون مخالفا لسنة نقل عن الكمال وهو الاوجه (قوله او تصدقه) حيث لا يسقط اللعان لانشاء الطلب الذي شرطه (قوله وهو) اى النسب حق الولد وبه يظهر عدم صحة قول الى وجه بان هذا ان كان فبقي من الانتفاء وان كان بالياء المعينة واما ان كان بالناء الفوقية على صيغة المؤنث كما في بعض النسخ المعتمدة فيصور كونه تفسيراً لقوله فصدقه ولا يلزم من نفيها انتفاؤه في الشرع ايضا لا يثنى انه حيث لا يكون تفسيراً بالاخص ووجهه ايضا بان في صورة اللعان اذا اثبت نسب الولد مع ان الزوجة مكذبة للزوج ففي صورة التصديق يكون بالاولى وكون النسب حق الولد كما لا يفيد في صورة اللعان كذا هنا واست تعلم انه مع كونه قريبا الى انه رأى في مقابلة النص اذا قائل بانتفاء النسب في تلك الصورة يمكن ان يقال ان انتفاءه في صورة اللعان ليس بمجرد قول الزوج بل بالايمان المتعددة وحكم القاضي كما اشار اليه الشارح ولذا قالوا في وجوب قطع النسب شرائط التفريق كونه بمحضرة الولادة او بعدها يوم او يومين وان لا يتقدم الاقرار ولو دلالة وان يكون الولد حيا وغيرها والتفصيل في النسخ (قوله حال جريان) يعني شرطه ان يكون الطوق في حال يمرى بينهما فيه اللعان حتى لو علقت انه بكسر اللام الى آخره فلا يخلو عبارته عن نوع خفا بالنسبة الى مراده (قوله لان نسبه كان ثابتا) ولان انتفاءه انما ثبت شرعا حكما لللعان ولم يوجد (قوله فان كذب) الاولى بالواو بدل الغاء وكذا في قوله انه ان يتزوجها كما في عبارة التنوير (قوله لاقراره) بوجوب الحد) اورد عليه ان التصديق ليس باقرار قصدا فالتكذيب ايضا كذلك حاصله ان اراد من هذا الاقرار لاقرار قصدا فلا نسلم ذلك وان اراد الاغم فلا نسلم وجود الحد اذ الحد يندرى بالشبهة كما في التصديق يرد عليه ان الاقرار ليس بمستفاد من نفس التكذيب بل بما سبق عليه من صدر عنه من موجب الحد نأمل (قوله اى بعد ما حد) لا وجه لهذا التخصيص اذ لوجه شمول الحكم لما بعده ولما قبله واما صدقته كما في التهر وتفيد الزيلعي به اتفاق على ما قيل (قوله كذا ان قذف) اى يتزوج ان قذف غيرها (قوله فجاز ان يتزوجها) المفهوم من صابته هنا وما سبق آتفا حرمه الزوج بعد التلا عن مؤبدا كالمطلقة الثالثة والواقع في الهداية انه مذهب ابى يوسف يعني كون البينة حرم مؤبدة مذهب له واما مدعيهما كونها مطلقة واحدة (قوله لان بمجرد زناها يسقط احصائها) لعل ثبوت الزناها بمجرد التهمة والافتبوت به اربع شهاد يوجب الرجم (قوله روى عن الفقيه) جواب عن سؤال مقدريان حد الزناه هو الرجم فلا تبقى المرأة بعد هذا الحد حية حتى يتصور الزوج فاجاب بان زنت في عبارة الهداية بالشديد فيكون المعنى او قذفت بموجب حد القذف تحدث فقوله ولا يبيح الاشكال اشارة الى ما ذكرنا قول وقع عبارة الكثر مثل الهداية وفسر شراحه بمثل ما ذكرنا به يندفع ما قبل هنا في توجيه عبارة الهداية ان قوله حدثت انما هوليا بان بقاء المرأة بعد الزنا حية حتى يمكن الزوج بها كانه قال او زنت كان موجب الزنا فيها الحد دون الرجم حيث لا للزوج ان يتزوج بها انتهى وما يقال ايضا انه بعيد لان الظاهر حيث ان يقال ايضا او قذف الى آخره ما يقال (قوله لا لعان بغذ الاخرس) صد لفظ القذف من غلطاته ولم يزوجهم وقد وقع في الكثر كذا ولم يتعرض شراحه عليه ثم انه اما من قبيل اضافة المصدر الى فاعله كما يوجب

تعلبه واما من قبيل اضافة المفعول اذلالعان في قذف الناطق الخرساء لاحتمال تصديقها
اياه وكذا لاتلاعن بالكتابة كذا في النهر (قوله لان قيامه عند الحمل بخذف المضاف) اي قيام
الحمل عند القذف (قوله في الولد عند التهنئة) اما مبتدأ بالاضافة الى الولد خبره قوله الاتي
صح او شرط بنفي لوم تلا جواه هو ايضا (قوله لانهم اخلفا من وباء واحد) يرد عليه على طريق
المعارضة بالقلب فبني نسب احدهما يلزم في الآخر والدفع يفهم مما مر (قوله لما عرفت ان
شرطه) لا يخلو هذا عن ايها دور اذ هذه المسئلة هي الموعودة بيانه عند بيان شرط المعان
فة - توقف بيانه الى هذه وفي هذه توقف هذه الى ذلك لان يحمل البيان فيما سبق على البيان في المتن
بمعنى الذكر او جعله قوله كذا لو تزوجها بعد ذلك بيا نال ذلك ﴿باب العين﴾
(قوله ولا يصل الى امرأة بينهما) يعني مع كونها اصل الى غيرها وذلك يتم على ما هو يسحر
(قوله وهي حظيرة الابل) بالهاء المهملة والطاء الموحدة ما يجعل لحفظ الابل والغنم (قوله وجدت
هذا) اذا لم تكن طالبة بحاله وقت العقد او علمت ولم ترض كما في النهر (قوله والخاصيتين) لم يذكر
مقطوع الذكر فقط الظاهر انه في هذا الحكم كما في النهر (قوله وثلاث عشر) بضم الثاء
والعين فهما (قوله وفي رواية الحسن) والاول هو ظاهر الرواية وترجيح الوقعات ومختار
الهداية وهذا مختار السرخسي وتقل عن الخلاصة وعليه الفتوى هذا ان لم يكن
اتما جيل في اثنا عشر سنة والا فيعتبر بالايام اتفاقا كذا في النهر (قوله لم يبدل التأجيل) لانه لا خيار للرتقاء
كذا في النهر في صابرة نوع دلالة على خلاف المراد (قوله فظفرت النساء) المفهوم منه لزوم
الكثرة وانقر عندهم كفاية الواحدة وقول امرأتين احوط واوثق وافضل على ما قبل
كل ذلك لان يحمل على الاولى والاحتياط (قوله فخير بقولهن) اي تخيير الزوجة بثبوت
شهادتهن يعني يكون لها الخيار ثم طريق معرفة البكارة ان تبول على جدار فان وصل اليه
فبكر والا فلا او يرسل فرجها فخر بيضة فان دخل فقبب والا فبكر وان اختلف الشهود
في البكارة وعدهما يريها غيرهن كما في المنع (قوله اجل الزوج سنة) فالتأجيل يكون بعد اقرار
الزوج بعدم الوصول وقد يكون بعد انكاره بعدم الوصول (قوله اي بعد التأجيل) في التقييد
هنا اشارة ان اختلفا فيما سبق اما ابتداء في او مطلق (قوله اي ان صداقها) هذا مناف
للمزومه الذي هو اختلافهما المفسر بانكاره على انه ان اريد من الاول اقراره في قوله فان اقر
انه لم يصل الخ فحكمه ليس التخير للزوجة بل التأجيل للزوج مع ان تعريض فان اختلفا
لايساعده وان اريد الاختلاف السابق المفسر بدعوى الزوجة وانكار الزوج على ما يقتضيه
السوق فلم يذكر هنا التصديق كيف وهو للاختلاف كما عرفت فالصواب تركه ولا يبعد ان يقال
المراد من الاول مجموع صور الاقرار والاختلافات فيكون التصديق مقادا من الاقرار السابق
وتفسيره بالتخير مع ان حكمه فيما سبق هو التأجيل مستفاد من الاستدراك في قوله لكنها
خيرت ههنا الخ لكن فيه تأمل (قوله حيث اجل ثم) يعني يبدل التأجيل فيما سبق الى التخير
هنا فثبت للمكان (قوله والفتوى على الاول) وفي المنع تغلا عن الثانية الصحيح هو الثاني ثم الظاهر
ان يبدل الخيار بالخصومة في الموضوعين (قوله وعند محمد ان كان بالزوج جنون) وكذا بكل
عيب لا يمكن المقام معه كما نقل في الدر عن الفهستاني ثم انه قال في البحر وقد كتبنا في القواعد
لقضية في مذهب الخفية ان القاضي لو قضى برب احد الزوجين بسبب نفذ قضاءه انتهى
وفيما نقل في الدر عن البحر نوع مخالفة لما وقع فيه (قوله اذ يمكن بالزوج رفع الضرر عنه)

هذا جار في تخيير الغلام اذا بلغ مع تخلف حكمه اجيب ان خيار البلوغ لدفع ضرر فعل الغير بخلافه هنا لان الزوج فعله باختياره فالمدار في الفرق فعل نفسه باحد هما وفعل الغير في الآخر ولهذا صار في الثاني فمخاوفي الاول طلاقا **(باب العدة)** **(قوله هي تربص)** اورد عليه عدة الصغيرة اذ لا يزوم في حقها ولا تربص ورد بانها ليست هي المخاطبة بل الولي هو المخاطب بان لا يزوجهما حتى تنقضي مدة العدة كذا في النسخ وزاد في الحاشية الشر نبالية تقلا عن الزيلعي جواز اطلاق اللزوم والوجوب على الصغيرة لكن في بعض الشروح انه خلاف الاكثر **(قوله يلزم المرأة)** فان قبل العدة لازمة على الزوج ايضا في عشرين موضعاً كما ذكر في الحرانة وقتل في البصر ونقص في النهر الى ان من امتنع نكاحها عليه لما منع لا بد من زواله كنكاح اختها واربع سواها قلت اجيب عنه بان ما يلزم الرجل من التربص الى مضي عدة امره في نكاح اختها ونحوه لا يسمى عدة اصطلاحاً وان وجد معنى العدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه شرعاً **(قوله اراد به الخلوة الصحيحة)** يرد عليه ان العدة لازمة في بعض الفاسدة ايضا كما صرح الشارح في باب المهر **(قوله غير مستولدة)** قبل لو تركه لكان اظهر فان ام الولد اذا تزوجها مولاها قبل الاعتراف لا يجيب العدة وقد بان تركه يوجب ان لا يكون عدة ملامعة المستولدة **(قوله هو لا بد من هذا القيد)** هذا بناء على وجود الفراش ولو في الجملة في الامة الموطونة الغير المستولدة كما سيذكر في آخر باب ثبوت النسب واما على المشهور عند الفقهاء فلا حاجة الى هذا القيد اذ عندهم انه لا فراش لغير الامة المستولدة اعلم انه وقع في بعض نسخ الكثر في هذا المقام هي تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته باضافة الشبهة الى ضمير النكاح وقال في البصر فعلى هذه النسخة تدخل عدة ام الولد لانها تربص يلزمها عند زوال شبهة النكاح لما نزلها فراشاً كالحره وان كان اضعف من فراشها وقد زال بالعتق انتهى فعلى هذا قوله وبوطى شبهة النكاح مفعول منه فيحصل به قوله ولا بد من هذا القيد وقوله والقوم لم يذكروه **(قوله ومن حكمها)** المتبادر من من التبعيضية وجود حكم غير ما ذكر وقد ذكر في البصر على طريق الحصر نقلاً عنهم ثم اورد عليه بان الواجب الاقتصار على الاخير اذ حرمة النكاح من الركن فكيف يكون من الحكم **(قوله لاطلاق والفسخ)** نظاهم الاطلاق وليس كذلك لانه لا بد من كونها مدخولة ولو حكماً كما في التنوير فعدم التقييد بناء على ان الاصل في النكاح الدخول كما في البصر لعل الاولى بناء على انتفهامه عند بيان مفهوم العدة **(قوله وملك احد الزوجين الاخر)** قبل ليس هذا على اطلاقه بل هو فيما اذا ملكته لا فيما اذا ملكها ثم ما وقع في الايضاح ان الفرق بملك احد الزوجين الاخر وبتقبل ابن الزوج ونحوه ليس بفسخ بل دفع اذا الفسخ ما يكون بغير طلاق قبل تمام النكاح والرفع ما يكون بغير طلاق بعد تمام النكاح وزاد على الطلاق او الفسخ قوله او الرفع فرد في النهر بانه لم يز من جعل الفسخة ثلاثة بل ثمانية وما ذكره من المثال في الفسخ **(قوله ثلث حبس)** الاولى لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا نقل عن المبسوط **(قوله حتى طلق)** اشارة الى فائدة التقييد بكمال فالاولى ذكره ومن لم يذكركر فعله بنى الامر على انتفهام الكمال من اطلاق الشيء **(قوله لغو له تعالى والمطلقات)** ان قبل المطلوب المدخولات اللاتي تحضن واللازم من الدليل العام منها ومن غير المدخولات ومن التي من شأنها عدم الحيض فاللازم ليس بمطلوب والمطلوب ليس بلازم قلنا المراد بهن المدخولات اللاتي تحضن كما في البصر **(قوله)** يتر بصن بانفسهن خبر بمعنى الامر فاصل الكلام ليتربصن ولام الامر محذوف فاستغنى عن ذكره

واخراج الامر في صورة الخبر كقولنا لا شعار بله ما يتلقى به المصارعة الى امثاله نحو قولهم في الدماء
 رجلك الله اخرج في صورة الخبر كقولنا لا استجابة كأن رجلة وجلت فهو مخبر عنها وبنائوه على المبدأ
 يدل على زيادة التأكد ولو قيل يتر بصن المطلقات لم يكن بتلك الوكادة لان الاسمية تدل
 على الدوام والثبات بخلاف الفعلية وفي ذكر الانقراض زيادة تهيج لهم على التربع وزيادة
 تعب اذ انفسهم طوام الى الرجال فامر ان يقممن انفسهن ويغلبن عليها على الطموح
 ويجبرنها على التربع (قوله لان العدة وجبت) فيجب العدة على من ادخلت منته في
 فريحتها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها لان ادخال المني يحتاج تعرف برأه الرحم اكثر من
 مجرد ايلاج كما في البحر (قوله متحقق فيهما) بنته الضبراي في الطلاق والفسخ لا يتأنيته
 حتى يصح الايراد عليه بله مني عن الذلول من تتبع النسخة الصحيحة (قوله او نكاح فاسد)
 اي موطوء بنكاح فاسد فالاول باعادة الجارية الى الله لاعداءه على الموطوء بالزناه
 ولا على الخلويها بالشبهة فانقل عن القهستاني نقل عن شرح الطحاوي وانت تعلم بالخلويها
 بالنكاح الفاسد ليس لها عدة ايضا (قوله لقوله تعالى) الظاهر انه دليل للمجموع الثلاثة بحسب
 ما ذكر في آخر الآية من قوله تعالى واللائي لم يحضن الآية فيدفع ما يتوهم من عدم عمومية
 التقريب ثم في كلامه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر من اثنا لا يطلقون
 لفظ الوجوب عليها لانها غير مخاطبة فيصبر في العدة مسبعة (قوله وعشر) اي
 من وقت الموت (قوله اي عشرة ايام) فسيه للاشارة الى ان حق العدة عشرة
 لانها عبارة عن الايام لكن الفقهاء قالوا كذلك صونا للنظم الشريف عن التغير وتبركا
 بذلك وانما وقع في النظم كذلك للاشارة الى دخول اليا الى لانها غرر الشهور والاعوام
 ويمكن ان يقال وجهه بناء على ما يقال ان ذكر عدد من الايام واليا في بصيغة الجمع
 يقتضي دخول ما با زانه من الآخر وقد نقل الجرم من الكافي بان الايام تابعة ليا (قوله
 ويذرون ازواج الآية) اي كل الآية اي يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اهل
 المقضي لهذا التقدير ان الجنين في غاب الامر يضر في ثلثة اشهر ان كان ذكرا وفي اربعة
 ان انثى فاعتبر اقصى الاجلين وزيد عليه العشرة (قوله استظهارا) قاله القاضي في تفسيره
 وتعقب لما في الصحيح انه يكون في البطن اربعين يوما نطفة ومثلها حلقة ومثلها مضغة ثم تنفخ
 فيه الروح اللهم الا ان يكون معنى الحديث ان كمال النفخ من كل عضو لا يكون الا بعد المدة
 المذكورة وهي لاتنا في النفخ في بعضها قبل المدة المذكورة قاله الكازروني كذا في النهر
 (قوله الحرة والامة) وكذا المسلمة والكتانية وكذا سواء عن طلاق او وفات او تاركه او وطئ
 بشبهة (قوله لا طلاق قوله تعالى واولات الاحال) فان قيل بعض الحامل هي المتوفى عنها
 زوجها فيكون هذا النص معارضا لما سبق من قوله والذين يتوفون اذ اللازم من هذا النص
 كون عدة كل حامل بوضع الحمل فلا يعمل بعمومه واطلاق قلنا العمل بعموم الثانية اولى
 من الاولى لان عموم اولات الاحال بالجمع المعرف الذي هو من صيغ العموم وهو بالذات مرجح
 على ما بالعرض اورد عليه ان تقدير الآية الاولى وازواج الذين يتوفون فالازواج جمع معرف
 بالاضافة فيعم بالذات كالثانية والجواب ان هذا العموم عرضي بالاضافة بعد تسليم اصله
 مشترك الورود اذ عموم اولات الاحال بالاضافة ايضا فان في احديهما بالذات في الآخر
 كذلك وبالعكس وكونه في احديهما ذاتيادون الآخر تحكم لعل الحق في الجواب ان الحذف

خلاف الاصل لا يرتكب اليه بلاداع والداعي هنا في جانب مخالفته لدفع التعارض فلا يجوز
تقدير لفظ ازواج في الاولى كإيد لعليه عبارة البيضاوي من كون الذين مبتدأ والخبر يرتضن
او محذوف اي فيما يتلى عليكم حكم الذين ولان الحكم في الآية الثانية مطلل بالمثل بخلاف الاولى
فانه فيها تعبدى محض والمطل مرجح ايضا لكن يرد عليه ما تقدم عن القاضي مما يفيد انه معقول
المعنى فيكون معللا ايضا لافرق بين ما يصرح عليه وما يدرك عقلا او خارجا او يقال انه
حكمة لاعلمه ولان الثانية متأخرة كما روى عن ابن مسعود فخصصة للاولى ولان سبعة بنت
الحارث وضعت بعد وفات زوجها بلال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
فقال قد حلت فتزوجي كافي البيضاوي (قوله عدة الموت) اي اربعة اشهر وعشرا (قوله
ولان نسب بهما) وينبغي ثبوت لنسب من المراهق احتياطا كذا نقل عن القم (قوله لان الصبي
لاماءه) فيه اشعار بأنه ثبت من غير الصبي في وجهيه الاولت لاكثر من ستين فيحكم بانقضائها
قبل الوضع بسنة اشهر كما نقل عن الترمثاشي (قوله وللرجعي) اي وللمطلقة الرجعي او العدة
للرجعي فلا يكون معطوفا على للباث المتعلق بامر أمالة او فلا يرد ما اورد ان الرجعي لبس قارا
وانه يقتضى ان من طلق في مرضه رجعا فانقضت عدة الموت ولم ينقض عدة الحيض لارت
ولبس كذلك وأنه يقتضى ايضا ان من انقضت عدة الحيض قبل تمام عدة الموت ترت
والواقع خلافه ايضا لان المراد ان يقال وللمطلقة الرجعي ما للموت ان مات في عدة الطلاق
كما فهم في باب طلاق الفار (قوله لانها لما ورثت) قيل انه تعليل لما تقدم من البان وايد بقوله
حكما كافي بعض التسخ عند قوله جعل النكاح قائما حكما اذ في قيام النكاح في الرجعي لبس
بحكمى بل حقيق ويقول فصارت كاللمطلقة رجعا حيث شبه المبانة بها وقيل انه تعليل
للرجعي وفسر قوله فصارت كاللمطلقة اي فصارت الرجعي الفار كاللمطلقة رجعا بلا فار (قوله
آيسة هي من بلغت خسا وخسين وعليه الفتوى وقيل خمسين فقط قبل وعليه الفتوى وقيل
ستين وعنه مغوض الى مجتهد الزمان وكذا بمدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الحزانة
وذكر الزاهدى انه لو ارفع حيضها ينظر تسعة اشهر فان بان بها حبل والا عدت بثلاثة
اشهر بعدها به اخذ وبقى به بعض اصحابنا واستاذنا لمضرورة انتهى وقد قدمنا عن البصر
انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به وكفى يفتى بما تعتقد انه خطأ وان اقره شراح
الوهابية كذا في الدر (قوله رأت الدم) ان كان دما قويا كالاسود والاحمر القاني والا
كالاصفر والاخضر او لثوية لا يكون حيضا (قوله ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة)
اقول قال في شرح الملتقى بعد ما ذكر ان لاسنياف انما يكون قبل تقرر حكم لشهر المورأت
لايسة الدم بعد تمام اعتدائها بالاشهر فالاصح جواز الانكحة بلا شرط قضاء وبعد ذلك
لاعتد الابالحيض كما في الخلاصة وغيره او ما وقع في الوفاية والنقاية والدر وغيره من لفظ عدة
الاشهر غير ظاهر القياس كذا في البهشتى وقال في التهرى اعدل الروايات وفي البرازية ولا بطل
الانكحة وبه يفتى انتهى وفي حاشية اخي زاده ان المختار عنه اي عند صدر الشريعة هو ما
افتي به صدر الشهيد كما نقله صاحب الكفاية عن المحيط فظهر ان السهو لبس في جانب
صدر الشريعة وبه يتدفع ايضا ايراد الايضاح عليه هذا الجواب اولي بما يقال السهو غير مسلم
لانها اذارت في اثناء العدة بالاشهر الحيض تستأنفها فانه لزوم السكوت عن الحكم فيما
اذا رأت بعد تمام الاحتداد (قوله والعجب من الصدر الشريعة) اجيب عنه ان الجمع المذكور

انما يلزم لو احتسب الحيضة السابقة من حيث كونها حيضا في الثانية واما لو احتسبت من حيث كونها وقتا فلا يلحق انه يرد عليه انه لا بد له من بيان رواية دالة على مقوله والا فهو يخالف لما صرحوا قال صاحب الايضاح في هذا المقام تقلاص نص المبسوط لوحاضت حيضة ثم آيست اعتدت بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستئناف انتهى ولا مجال لاحتساب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت انتهى بل الممكن من الجواب ليس مراد صدر الشريعة اثبات مذهب بل ايراد اشكال على تعليلهم فالوظيفة في الجواب هو حل شبهته لا بيان مخالفته للهداية ونحوه (قوله كما اذا طلقها ثلثا) او رد ان التسبب في هذا الوطى ليس بثابت فالعدة ليست بواجبة (قوله فوطئها في العدة) نقل عن الكمال ان الحل في العدة ان في عدة الطلاق فبوضع الحمل وان في الوطء فلا بالشهر تأمل (قوله) غير مذكورة في الوطء والكثرة عبارة الكثرة وتجب عدة اخرى بوطئ المعتدة بشبهة وبدخلها والمرئ منها لا يلحق ان صدر المسئلة شامل لهذه الصورة لكن قوله والمرئ منها يوجب التفصيص ولا بد ان يراد به بيان بعض ما يتناوله الصدر لانما هو او يقال انه من قبل سرايل تقيم الحر او اكتفى به لا تفهم صورة معتدة الموت بطريق الدلالة او المقايسة (قوله وعدة الطلاق والموت) او رد عليه ان هذه من فروع المسئلة الانية فالاصوب ان يكتبي بهما معا ويورد الاول شرحا لا يخفى انه لو سلم ذلك امكن قبيل اغناء الثاني من الاول وليس بضرر لا اغناء الاول من الثاني وهو ضرر (قوله وابتدائها عقبيهما) يرد عليه ان اغتراده بطلاقه في زمان ماض مبتدأ من وقت الاقرار على المعنى به وان صدقته كما في النهر تقلاص في الثانية وكذا العدة في الطلاق المبهم اعني قوله احديكما طالق من وقت البيان كما في الخلاصة الا ان يحمل القضية الكلية على الاعم والاضرب او على الجزئية او يراد فيها الاستثناء (قوله اوجها على المطلقة) اي على من قام بها صفة الطلاق وتوفى الزوج اي تفريق القاضى هذا التفسير بناء على صحة رجوع الضمير الى مشعر غير مذكور كما في اتا ازلناه او على ان هذا من قبل اضافة المصدر الى المفعول والقائل متروك فالتفسير لمجرد المتروك القائل او الاضافة للعهد والمعهود القاضى فينبغي ان التفسير ليس بصحيح لعدم ذكر القاضى وانه لا فرق بينه وبين ما في الكثرة لفظ عقيب التفريق فلا يكون اظهر (قوله لا بمجرد العزم) لانه امر باطنى لا يوقف عليه بدون الاخبار فلزم الاخبار هذا في المدخول بها والافتي بمجرد التفريق بالابدان وهو بالتزك على قصد عدم العود كما نقل عن السراج (قوله وكذبها الزوج) يعني والحال المنة بحتمه ولم يقيد هنا بحالته على ما مر في الرجعة وللإشارة الى هذا قال وقد مر في آخر باب الرجعة فلا يرد انه مسألة اخرى لكن مشي هناك قول الامام بعدم العليف كما قبل ثم ان هذا ان كانت العدة بالحض والافعال في الثانية قالت انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقبل اسقطت لاحتماله قاله في النهر والظاهر انه لا بد من بيانها صريحا في البرازية قالت ولدت لم يقبل قولها الايمنة ولو قالت اسقطت سقطا سئين الخلق قبل قولها وله ان يحلفها كما في الدر (قوله من بيان) اي من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزم المهر ولا العدة بالايجاع كما نقل عن الصغرى (قوله فيكون طلاقا بعد الدخول) ليس هذا من كل وجه بل في حق تكميل المهر ووجوب استئناف العدة احتياطا فلا يرد انه حيث يذمك الرجعة لانه صريح كذا في التهمير (قوله فلا حرمة لفرأشه) والعدة حيث وجبت تحجب حقال بعد (قوله مطلعا بلا قيد) فيقيد بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ كما تقرر في الاصول كما في آخر نكاح الكافر من هذا الكتاب

ثم ان هذا البحث اى ما بعد قوله ولا على حرية الى آخره مذكور هنا لك فلا كسفا باحدهما
 اولى لعله في احدهما استطرادى او اولى فيهما بجهته **﴿فصل في الاحداد﴾**
 لما ذكر العدة ومن يجب عليه اردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدات فله في المرتبة الثانية
 من اصل وجوبها (قوله تعد) جاء من بلب اكرم ونصر وضرب كاعد ومد وفر وروى بالجيم
 من جددت الشيء قطعه فكأنها انقطعت عن الزينة (قوله معتدة البائن) يشمل ثلثا واولا
 مختلعة والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما (قوله نعمة النكاح) فيه اشارة الى انه لا يحل لها
 على غير الزوج كالولد والوالدين وان كان اشد عليهما من الزوج لفقد العلة قبل هذا فجا اذا زاد
 على الثلث لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد فوق ثلث الا
 على زوج فيبني ان يقيد عدم حل ما زاد على الثلث بما اذا لم يرض الزوج بذلك فان رضى
 فقد اسقط حقه منها اما غير ذوات الزوج ان لم تكن معتدة فيبني ان يحل لها ذلك ونماه
 في التهر (قوله وكفاية مؤتمها) على وزن الفعولة بفتح الفاء الثقيل في امر المعاش (قوله بالفروع)
 عدم كون الكفار غير مخاطبين بالفروع عند مشايخ سمرقند الذي هو مختار متأخرى علمائنا
 واما عند العراقيين وكذا عند الشافعي فهم مخاطبون بها كالايمن والعقوبات والمعاملات في حق
 الدارين وبالعبادات في حق المؤاخذه في الآخرة بترك الاعتقاد والتفصيل في الاصولية (قوله
 بخلاف النع من الخروج) هذا اذا لم يبوئها والا لا يجوز لها الخروج الا ان يخرجها المولى (قوله وزك
 لبس المزهر والمعصن) الا ان يكون خلفا لازينة فيدول بأس بالاسود لانه لا يقصد به الزينة وكذا
 الازرق فيما ينبغي كذا في التهر وفي الفهستانى عن المحيط والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع
 به الزينة والا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصد به الاستر العورة والاحكام تبني على المقاصد (قوله
 اذ يفوح) اى ينسرى (قوله والطيب ولو للتجارة) وان لم يكن لها كسب الا فيه كذا في التهر
 (وهي ام ولد اعتقها مولاها) وكذا مات عن ام ولده فالتقصير على الاول من القصور كما قيل
 (قوله لا يخطب) من الخطبة بالكسر طلب المرأة بالضم الموعظة (قوله معتدة) نكرة
 في سياق النبي يشمل جميعها ولو من صنف او نكاح فاسد فبعض منه مفهوم ان غير المعتدة يخطب
 مطلقا وعند بعض الشافعية اذا لم يخطبها غيره وترضى به (قوله الا ترضى) فان قيل ظاهره
 السمول وقد قال في التهر اعتراضا على الكثر ان التعريض مختص بالتوفى عنها زوجها واما
 المطلقة فلا يجوز التعريض لها بالاجماع لانها لا تخرج فلا يمكن من التعريض كما في المراج
 والنايع انتهى ملخصا قلنا قال في الفهستانى المختار انه يجوز كالتوفى عنها زوجها اتفاقا
 لكن بينهما تدافع ظاهر اذ قيد اتفاقا ان كان للثالث فيكون المثل خرقا للاجماع وان للمثلا
 فليزم تعارض الاجماعين (قوله التعريض ان يقول) اورد عليه انه غير سديد اذ لا يحصل
 لاحد ان يشافه اجنبية ودفع ان هذا التفسير للتعريض والقول المعروف ثابت بالحديث
 الصحيح لعل المراد بالمخاطبة المخاطبة بالواسطة كالنساء ومن حل نظره اليها من محارمها
 ويجوز ان يكون مشروطا بمن السهوة (قوله ولا تخرج معتدة الطلاق) الحرة او الامه
 المبوءة في نكاح صحيح او فاسد وعن شمس الأئمة ان معتدة الفاسد تخرج وكذا تخرج الصبية
 والكاينة والمجنونة والمعوهة والنميمة كما نقل عن المختار (قوله لا دور النفقة) بمعنى التعاقب والدوام
 (قوله في بيت وجبت فيه) ولو للاجنبي (قوله لا ان يظهر عذر) منه الفرع من امر الميت ان
 شديد او الا فلا ومنه خوفها على ما فيها في ذلك المنزل (قوله حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية) وهذا

يفيد ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة بالاجنية كما في التهر (قوله وبعدها) الظاهر انه كالمقابل
لما سبق فبرد عليه اما لا يكون المنزل واحدا عند لزوم السرة او لا يلزم السرة في كونها في منزل
واحد والمفهوم من البصر انهما ليسا بمقابلين بل السرة ووحدة المنزل فيما قبل العدة وما بعدها
الا ان يحمل قوله وبعدها من تنمة سابقة بمعنى وبعدها ايضا لا بأس الخ ويجعل قوله لانه
معترف الخ تعطيلًا لمجموعهما لالاخير فقط كما فهم من البصر وغيره (قوله وان ضاق) المنزل
بان لا يمكن السرة فيه (قوله فالاولى خروجه) لان مكثها واجب لامكثه فهذا كما يقال اذا
تعارض محرم ومبيح ترجح المحرم او فالمحرم اولى (قوله وان جاز خروجها) لانه حذر كما نقل
في التبع عن المجتبي وفي الدر عن الكمال بخروجها (قوله وتذب ان يجعل بينهما) فلا يخرج
واحد منهما ونفقتها اى الحائطة عن بيت المال نقل في التبع عن المجتبي ايضا ولهما ان يسكننا
بعد الثلاث في بيت اذا لم يلتصقا التواء الا زوج ولم يكن فيه خوف فتنة وفيه سئل شيخ الاسلام
عن زوجين اقرقا واكل كل منهما ستون سنة وبينهما اولاد يستعذر عليهم بمغارتهم فيسكنان في بيت
ولا يجتمعان في فراش ولا يلتصقان التواء الا زواج هل له ذلك قال نعم والله اعلم انتهى (قوله
في سفر) ولو في مفازة (قوله لانه لبس بائنه الخروج) يعني لبس ذلك انشاء سفر حتى عدم
الخروج عن محل وجبت العدة فيه حال وقوع للفرقة او الموت (قوله في منزل الزوج) فيه اشارة
الى انها في الصورة الاولى ايضا تعتمد في منزل الزوج (قوله وان كان اقل) بان يكون جانب
مصرها اكثر (قوله اعتمادا على اتفهامه) لعله بطريق مفهوم المخالفة اذا المفهوم حجة متقدمة
في الروايات ولهذا في انفع الوسائل ان مفهوم التضييق حجة ويمكن ان يكون بطريق الدلالة
(قوله ولو في مصر) اى موضع اقامة ولو قرية والمسافة سفر (قوله ان كان له محرم) يفهم منه
لا يخرج مطلقا ان لم يوجد المحرم لكن قبل ان يحدث قوما فينبههم لساء فامنت على نفسها
تتوجه وترجع معهم (قوله من لم يخص قط الى تمام الفصل) استطرادى ولم يعلم وجه صحيح
بل هو موضعه اللابق باب العدة على ان هذا مستدرك بما تقدم في باب العدة من قوله او بلغت
بسن ولم يخص الخ ومضمون قوله اخبرت بعضى عدته الخ مستدرك بما تقدم من مضمون قوله
خالت مضت عدتي وكذبها الزوج الخ وبما في آخر باب الرجعة فالاولى ان يكتبني باحدى
الاولين ويأتى جملة قيودها اللازمة هنا (قوله حتى مضت سنة) يعني ثم طلقها بعد السنة
كما في شرح الجمع (قوله لا الاهلة) وما في فاضيل ان وقع الطلاق في غرة الشهر فبالاهلة
فكان المال فيهما متحد ولم يوجد بينهما مغايرة معتدة بهان نعم قد يكون ما بالاهلة ناقصا بما بالايام
لعل هنا لا يعتبر ذلك **باب ثبوت النسب** لما كان من آثار الحمل ذكره عقب
العدة (قوله لقول عائشة رضي الله عنها وعن ابيها) ومثله لا يدرك بالرأى فحمل على السماع
خالق قول بخلافه من باب رأى في مقابلة النص فهذا يخرج على السافعي ومالك واحد القائلين
باربع سنين وعلى رواية عن مالك خمس سنين وعلى اخرى عنه سبع سنين وعلى الزهري
القائل ست سنين وعلى الليث ابن سعد القائل ثلث سنين وعلى ابن عبيدة لبس لا قصاص
وقت يوقف عليه اذ جهتهم لبس الاحكام لا يثبت بها حكم ومثل هذه الاحكام مما يثبت
بالاخبار الواحدة بالسرايط المفصلة في محله ولو بظل مغزل اى بقدر مكث ظله حين الدوران
وهذا تمثيل لطاية السرة فان ظل المغزل حاله الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال
بتليب حركات الميم وفتح الزى ماسمي بالفارسي دوك وروى ولو بفلكة مغزل اى ولو بقدر

دوران فلكة مغزل كافي البصر والفلكة بفتح الفاء جرم دور يسمى الفرس بلدرية سميت بذلك لاستدارتها كذا نقل عن تاج الاسماء (قوله واقلها ستة اشهر) اي يوميه كافي الاول (قوله لاكثر من ستين) ولو اشترى سنة فاكتر (قوله لجواز كونها ممتدة الطهر) واحتمال الزنا والوطئ بشبهة ليس بمضير لامكان الحل واحتمال تزويجها بغيره ليس بمعتبر ايضا لان البقاء اسهل من الابتداء (قوله فلا يكون محررا جبا بالسك) او ردان الاحتمال الثاني راجح لان الظاهر ان الحوادث تضاف باقرب اوقاتها وان فيه اثبات الرجعة ايضا احتياطا فكان اولى واجيب بمعارضة ظاهر آخر وهو الوطئ في العصة لافي المدة وفيه ايضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطئ والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة ارجح وان الحمل المذكور انما يكون اذا لم يوجد مقتضى خلافه وهما ابحاث اخرى في حاشية المولى الوائى (قوله في الأكثر) الظاهر ان حكمهم جاءت به لستين ما لم يفهم من عبانه فالاول ان يشير اليه ولو شرعا نقل في التهر عن الاختيار انه كالاكثر (قوله كذا مبتوتة) اي المطلقة بآنا (قوله لاحتمال كون الولد) والمتبادر ان تكون مدخولة والا فلا ثبت الطلوق (قوله فلا يتن) اي ليس كون الولد قائما ضد زوال الفرائض لمتيقن بعينه كونه بمعد الطلاق ليس بمعلوم قطعاً للاختمال المذكور (قوله لان الحمل حادث بعد الطلاق) لانه لو وجد قبله للزم الزيادة على ستين اورد عليه انه يجوز كون الطلوق في حال الطلاق كما قدره فاضحان فلا يلزم الزيادة فيثبت النسب وقد جرم في الجوهرة به وحل قول القدوري على وفق ما ذكر هنا على السهو وقد ذكر في غيره من الكتب بثبوت النسب وعليه حل الزيلعي عبارة الكثر مع ظهور ما في خلافه والحق اختلاف الروايتين لتوارد المتون على عدم ثبوته كما قال القدوري كما في التهر (قوله لانه التزمه) يعني ثبوته انما هو بالتزامه فقط لا لكونه في نفس الامر كذلك (قوله وايضا يحتمل ان بطاها في العنة) اي بشبهة كافي الهداية واورد عليه في التبيين هذا شامل للمبتوتة بالثلث وفيها لا يثبت النسب لكون شبهتها في الفعل كافي كتاب الحدود واجيب في البصر ان عدم ثبوت النسب في شبهة الفعل انما هو عند تمحضها وفيما ذكر ليست بمتمحضه اذ فيها شبهة عقد وقد يخص المبتوتة هنا للمدون الثلث لانها شبهة الحمل وزيف بان المنصوص عليه هنا اعم للجميع وقد صرح في شرح المجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقبل انها امرأته فهي شبهة للفعل والنسب ثابت بدعواه فليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب واورد على البصر انه مخالف لما صرح في عامة المتون من ان الشبهة في الفعل مناف لثبوت النسب وكان عليهم التفصيل على التخصيص وعدمه الا ان يقال ذلك اذ كان متناها عن التفصيل في كتاب الحدود كما في النسخ ثم في اشتراط تصديق المرأة روايتان والاوجه عدمه (قوله وللسعة) لا وكذا لما فوق التسعة ان لم تدع الحمل (قوله وكذا معتدة) اي يثبت النسب ولد معتدة فاورد ان قوله يثبت نسب ولد هاتوا لاحجية اليه وانت تعلم شيوخ مثله واعتذاره (قوله وكذا معتدة) اي طلاق قبل هذا تقييد في موضع الاطلاق اذ المعتدة شاملة للطلاق بنوعيه والموت كافي البصر عن الهداية لا يخفى عدم تأنيدها ظاهر بملاحظة قوله واقر الزوج وقوله وكذا معتدة وفاة (قوله وكذا مسهوم الناسخ) ويؤيد ما وقع في بعض نسخ صدر الشريعة لفظ الاقرار موافقا للغير وانما حل على السهولانه يقتضي فيما اذا وقعت الولادة تمام نصف سنة بعد الطلاق ولم يتم النصف من وقت الاقراران لا يثبت نسبه وليس كذلك فلا يصح الاعتراض بان صورة الطلاق كصورة الاقرار في ثبوت النسب وظهور الكذب فايته لزوم

السكوت عن بيان مسألة الاقرار فان قيل ان الضرر الذي ذكرته انما يلزم من اعتبار مفهوم
 المخالفة وهذا ليس بمعتبر عندنا قلنا قد عرفت قريبا ان المفهوم معتبر في الروايات عندنا ايضا
 (قوله ولتصفهالا) انت تعلم ما مر تقلا عن قاضيهان والحق فيه (قوله او ظهر جعلها) اما بان
 يأتي باقل من ستة اشهر او بان يظن الحمل من شاهدها باماراة (قوله والافقيت اذا ثبت) يرد عليه
 ان المدة شاملة للرجعي في الرجعي عند مجيء الولد لاكثر من سنتين يثبت النسب بشهادة
 القابلة كما في النكح ونقل عن الزيلعي الا ان يقيد المدة بالسنتين لكن التخصيص بالنسبة الى
 المتقدمة ليس بجيد (قوله ولا في البيت) اي لم يكن معها احد عند الدخول ولا يوجد احد في البيت
 قبله (قوله والرجلان على الباب) لتلايق النظر المحرمة سيما الى الفرج الموجب للفسق الباص
 الى رد الشهادة لكن في الزيلعي جوازها بالنظر الى الصورة اما بالحمل على الاتفاق في من غير
 تعدد النظر او على الجواز الضرورة كما في شهود الزنا (قوله فالحاصل ليس هذا حاصلا مطلقا)
 بل حاصلا لما تنضم من صورة الانكار كما يقتضيه كلمة الفاء فلا يردته ناقص لعدم شموله لصورة
 تصديق الورثة الآية بعده نعم الاولى ايراد هذا الحاصل بعد ذلك ويدرج هناك ذلك
 (قوله كايين في الصغيرة) من انها ان ولدت لاقل من تسعة اشهر ثبت نسب ولدها والا لا (قوله
 وولدت) الاولى ان لا يتراضى الى هذه المسئلة هنا بل يدرج في اشارة لفظ كذا فيما سبق
 كسائرهما او يفصل معها سائرهما اذا انفصل معتدة الوفاة بالنسبة الى الورثة كالطلاق بالنسبة
 الى الزوج فحاصل هذه ان المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها اذا ولدت لاقل من سنتين
 من الموت بشرط ظهور حملها او اعتراف الزوج او تصديق الورثة او جهة تامة كما فهم
 من الهداية بالتمسك لعل للاشارة الى اعتبار بعض ما ذكرنا لانه مسألة ذكرت في الهداية (قوله
 هذه مسألة ذكرت) او رد عليه ان ما ذكر في الهداية اول بيان المدة في ثبوت النسب وثانيا لبيان
 شرط الثبوت وما ذكر هنا ليس بمورد ذلك بل يومه خلافة وانت تعلم حاله بما ذكر آنفا وورد
 عليه ايضا ان هذه مسألة مستقلة فلا معنى لحملها احدها في السابقة ووقع اتحما مشتركان في ثبوت
 نسب ولد متعدة وفاة وان تفرقا في ان الولادة في احدهما لاقل من سنتين وفي اخرى في كون
 الولادة مقرباها من الورثة وقيل بل لاخصر والاحكم ان يقتصر على ان يقال او اقر الورثة
 بالولادة كما في الوقاية (قوله فهل يثبت في حق غيرهم) المتكرون من الورثة وغرماء
 الميت قلنا نقل عن غاية البيان (قوله اذا كان من اهل الشهادة) اي ان تم نصاب الشهادة بهم
 فبشارك المتكرين واما اذا لم يتم فلا يثبت الا في حق المقرين منهم (قوله وما ثبت تبعها الى اخره)
 قيل ان ذلك عند ثبوت التبعية ضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه وورد بان قيد الضرورة
 مما لم نجد في كتب القوم بل المفهوم من تقريراتهم خلافة (قوله لست اشهر) هذا بيان للاقل
 وحكم الزيادة على ستة اشهر فبالاولى ولهذا قال في الشرح فصاعدا فلا يرد ان الواجب ان
 يزيد لفظ فصاعدا وما في الشرح لا ينبغي (قوله بشهادة امرأة واحدة) وكذا برجل واحد
 كما نقل عن الجوهرة (قوله تلاعنا) اورد الصحيح ان يقال يلان كما في عامة الفقهية اذ ما تقر
 في باب اللعان من قولهم ان ابا جيس حتى يلعان مصرح بان اللعان مستند الى الزوج انت تعلم
 فيه ايضا اسناد اللعان الى الزوجة بعد بقولهم فان لاعت فالحال ان مشترك بينهما (قوله
 فلم يعتبر الولد ثابت) بشهادة القابلة فلا يرد ان اللعان حد وشهادة النساء ليس بمجايز فيه
 فالاولى بشهادة النساء لثلاثتهم قبول ما فوق المرأة الواحدة بل امرأتين مع الرجل

اذ شهادة النساء في الحدود ليست بمقبولة (قوله ودفعه) قبل ان القذف المطلق للموجود
 في ضمن القذف بالولد كاف في لزوم اللعان وان لم يكن الولد موجودا فلا يرد ذلك حتى يحتاج
 الى الدفع اورد عليه ان المعترف باللعان هو القذف المتقيد بالزنا او بنى الولد او بهما لا المطلق
 (قوله وان ولدته لاقل منها) فينسخ الكاح الا ان يكون الحمل من الزنا كما نقل عن الجوهرة
 (قوله صدقت بلايين) ثم لا تحرم عليه بهذا النفي ولا يسمع بيته وبنته ورثته على تاريخ
 نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى كذا في الحاشية الشريبلالية لكن فيه نوع
 خفاء مما نقل عن الخلاصة من قبول البينة (قوله قولت لتصف سنة) لاقول والا يكون العلوق
 قبل نكاح فلا يثبت النسب ولا اكثر منه والا يكون العلوق بعد الطلاق والعدة مثقف اذ
 هذا الطلاق طلاق قبل الدخول كذا في الزيلعي اورد عليه ان الولادة لو في اقل من مدة اكثر
 الولادة وهو ستان ولو اكثر من اقله الظاهر ثبوت نسبه لانه مما يحتاط في اثباته والعادة المستمرة
 في الولادة واقعة في اكثر من ستة اشهر بل الولادة في سنة اشهر غاية نادرة (قوله ليرثه نسبه) لانه لا يبعد
 ان الزوج والزوجة وكلاهما بالنكاح فالوكلان نكحهما في البنعية والزوج وطئها في تلك الليلة ووجد
 العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق ام مؤخر فلا بد من الحمل على المغاربة كذا في النسخ (قوله
 ومهرها) بل ونصف مهر تام نصفه للدخول ونصفه للطلاق قبل الدخول كما في التبيين
 لا بد ان العقد ليس بمتعدد حتى تعدد المهر (قوله لوجود العلوق فيه) لانه لا يتصور العدة
 في هذا الطلاق حتى يوجد العلوق فيها على ان وجود العلوق فيها مستلزم لحيه الولد لاكثر
 من نصف سنة اشهر في وقت النكاح والمفروض خلافه فالوجه ما ذكر آنفا (قوله ثبتت
 ضرورة لانها بما لا تطلع عليه الرجال) قوله احترض عليه بعد سراح الهداية (قوله هو
 صاحب العناية) ثم نقل عن بعض الفضلاء جوابا بان للشرع ولاية قد ثبتت اصرا في حق الاشياء
 ولا يثبتها في حق بعضها وله نظائر لا يحصى انتهى (قوله اقرار بما لا يرضى اليه) المطلوب
 هنا مطلق الولادة لا الموقف المورخ حتى يرد ان في تعيين زمانها لا بد من جهة ويحتاج في دفعه
 الى ان الكلام في نفس الولادة لا في تقديمها وتأخرها (قوله فطلقة فسرأها) اي قبل الاقرار
 بانتضاء العدة كما يشهر به كلمة الغاء في فسرأها وانفط ولد المعتدة في تعليله شرعا فلا يرد انه لا بد
 من بيان هذا ولم يبين ولا يحتاج الى الجواب بله انما لم يبينه استفتاء بما مر من انه مع الاقرار يستلزم
 ان تأتي به لاقل من ستة من وقت الاقرار لامن وقت الشراء فعلم بما ذكر ان هذا الطلاق بعد
 الدخول اذ العدة انما يتصور فيه والا لا يلزمه الا ان تأتي به لاقل من ستة منذ فارقتها ثم ان لفظ
 السراء وكذا الطلاق ليس بقيد لان المراد من الشراء هو الدخول في ملكه بأي سبب وانه
 لو اشترأها ولم يطلقها فالحكم كذلك كذا في النهر (قوله الى اقرب وقته) قبل المناسب الى
 اقرب اوقاته فان الاصل في مثل هذا المقلم ان يضاف افضل الى الجمع او ما في معناه ولا يبعد ان
 يستمر معنى الجمع في لفظ وقعة باعتبار اضافته للاستعراق (قوله ان كان في بطنك) قيد بالتعلق
 لانه لو قال هذه حامل متى يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى ستين حتى ينفيه
 كما في البحر معزيا الى الغاية (قوله لاحتمال انها حبلت) بعد مقالة المولى انت خيراته يرد على
 هذا ما اورد فيما سبق من لزوم الاحتياط في ثبوت النسب والعادة في وضع الحمل (قوله ولطقل)
 هذا ليس بقيد احترازي اذ حكم الكبير الذي يولد مثله في هذا كذلك فلعلم لهذا
 وقع في الكثر لفظ الغلام بدل الطفل ولهذا اورد عليه الظاهر هنا اولغلام (قوله ولا سبيل

الى بنوة الطفل (الانكاح امه) اورد عليه النكاح ثبت بمقتضى ثبوت النسب فيقدر بقدر الحاجة
 واجب عنه بان النكاح غير متزوج الى موجب للارث و النسب والى نكاح غير موجب لهما
 فاذا تمين النكاح الصحيح لم يلزم بلوازمه (قوله انت ام ولده) وكذا كنت نصرانية وقت موته
 ولم يعلم اسلامها او كنت زوجة له وانت امه فلا بد من الاشارة اليه كحاشي التتوير (قوله
 لا لاسحقا في الارث) كاستصحاب الحال (قوله فجاءت بولد) اي لسته اشهر فصاعدا والا
 لا يصح النكاح واليه يشير في الشرح فتركه اعتمادا لما سبق (قوله بخلاف البيع) ظاهره
 الاطلاق وقد وقع في الهداية هنا وفي دعوى النسب في هذا الكتاب التقييد بالقل من ستة
 اشهر فلا بد من الحمل عليه فله لو كان اكثر منه من وقت البيع في اقل ستين لم تقبل دعوى
 البائع فيه كما في الهداية ﴿باب الحضانة﴾ المناسبة بين ثبوت النسب والحضانة
 ظاهر الحضانة بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد (قوله هي للام) ولو كاية او محوسبة (قوله
 او فاجرة) فسر في البحر بالزنا وبيعه صاحب النسخ والواقع في تعبير البعض هو الفاسقة مطلقا
 (قوله كذا في الكافي) اوود عليه النسي في الكافي وقاخر غير مأمونة ولا ينبغي اهمال هذا القيد
 لان الكافرة احق بولدها المسلم مما يعقل الاديان فالفاجرة المأمونة اولى اقول ان عدم المأمونة
 مانع مستقل حتى لو لم تكن فاجرة لكن لو كانت غير مأمونة لاحق لها في الحضانة تقبل عن
 المجتبي لاحق في الحضانة للام اذ لم تكن مأمونة ولهذا قال صاحب التتوير او فاجرة او غير
 مأمونة ثم المفهوم من هذا الاستثناء انحصار موانع الحضانة على ما ذكر وليس كذلك فالاولى
 ان ينظم البواقي على ما ذكره مثل ان يقال بعد قوله او فاجرة او غير مأمونة اوامة او ام ولد او
 مدبرة او مكتبة ولست ذلك الولد قبل الكتابة او متزوجة غير محرم او ابنت ان تربيته بحما والاب
 مصرر والعمة تقبل ذلك (قوله بان لا يأخذ الولد) وكذا لو اصر الاب ولا مال للولد فعبر الام
 على الارضاع كما في البرهان (قوله وان علت) ان لم تكن الام مسخرة لها او لم يقبل او اسقطت
 حقها او كانت مفقودة (قوله ثم ام ابيه) اغاد في البحر ان ام اب الام تؤخر عن ام الاب بل عن
 الخالة ايضا قبل وهي واقعة الفتوى (قوله السدس) بالنصب بدل من ميراث (قوله ثم اخنته
 لاب ثم بنت الاخت لا يورث) ثم لام ثم اب كما نقل عن الاختيار (قوله والخالة اولى من بنات
 الاخ) يخالف لما في الجوهره والسراج ونصه بنات الاخ اولى من العصات والخالات كما في
 الشريبلالية (قوله لانهما تمل) اي تنسبت (قوله ثم عمته كذلك) ثم خالة الام كذلك ثم حالة الاب
 كذلك ثم عمت الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد
 ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه ثم اذا لم يكن عصبه فلزوي الارحام فتدفع
 للاخ لام ثم لابنه ثم للم لام ثم الخال لا يورث ثم لام كما نقل عن البرهان وغيره فاذا اجتمعوا فاصلحهم
 ثم اورصهم ثم استهم ولاحق لفاسق وابن عم في مشتهة وهو غير مأمون بخلاف الغلام كذا
 في الدر (قوله ولاحق لبنات العمة) وكذا لبنات الخال والم تركه لانتهامه بطريق الدلالة
 (قوله ولان حق الحضانة نوع ولاية) قيد بالتويع اشارة الى ان كمالها لبس بوجود فيها
 فالمراد بها هي القاصرة فيندفع ان للذمية حضانة في ولدها المسلم مع انه لبس للكافر ولاية
 على المسلم واليه بشر قوله ولا ولاية للرقيق على نفسه اه اذ الذمية ولاية على نفسها وعلى
 اولادها الذمية (قوله ويعود بالفرقة) من قبيل زوال المانع لاعود الساقط فلا يرد قاعدة
 السقوط لا يعود ولهذا قال في تعليقه ان المانع اذا زال (قوله او في عدة الرجعي) اي لايه

اتفقدها بالرجعي لم يقع في السراجية بل وقع المدة مطلقا وتبعه في التوير ولم يذكر حكم
 المبوتة كما ذكر في هذا الموضوع مستغلا له بناء على ما في التارخانية من ان القوي على الجواز
 (قوله متفق عليها) اى واجب والاستيمار على فعل واجب غير جائز ثم ان هذا الدليل
 لا يدل على عدم الاستحقاق المقيد بل على المطلق والمطلوب هو المقيد كما لا يخفى (قوله دينا)
 بفتح الدال (قوله ولو بعد عدة تستحق) نقل من البحر عن الولوالجية ان اجرة الرضاع غير
 نفقة الولد فعلى هذا يجب على الاب ثلثة اجرة الرضاع و اجرة الحضنة ونفقة الولد (قوله
 اعلم ان الام اولى بارضاع الولد) اى بالاستيفار (قوله وفي المبوتة) اراد معتدة الطلاق البائن
 وقد عرفت آتفا ان القوي على الجواز (قوله لكن ترضع الظرف في بينها) قبل عليه ان ما ذكر
 عن الزيلعي شرعا مفسر منه (قوله مع وجود محرم) فان لم يوجد فلا اختيار الى القاضي فان رأى
 ابن التيم اصلح يضم اليه والا فيضع عند امين كما نقل عن غاية البيان كما ان كان لها اخ او حم
 فكهما مفسد ان يضم القاضي الى امرأة من المسلمين فقد كما نقل عن مبسوط السرخسي (قوله
 والام والجدة احق به) كذا في الكثرة الاظهر والحاضنة بد لهما كما في التوير لان الحكم في غيرها
 هناك (قوله اذاب النساء) كالنزل والطبخ والفصل نقل عن الزيلعي (قوله وهو الاحوط)
 قبل وبه يفتى وقبل وعليه الاعتماد وقبل وعن ابن يوسف مثله (قوله اى بالبت منهما) كذا
 في مائة النسخ فقيل ضمير الثانية راجع الى الاب والجد وقيل حل البارة على السهو او من مقرر
 لعل وجه عدم ذكر الجدة فيما سبق ولابد من تقدم مرجع ضمير الغائب ولو حكما ولم يوجد اقول
 لو فسر مرجع الضمير بالاب وغيره جدا او غيره لا يمكن وجود القرينة عليه بما ذكر ولا يعد عدم ورود
 ما ذكر عليه (قوله حتى تنتهي) واختلف في حد الشهوة فقدره ابو الليث بن سبع سنين وعليه القوي
 كذا في تبين الكثرة كما في النسخ وكذا في البحر والتهر فاقبل بسبع سنين بدل تسع سنين نقل عن شرح
 مختصر الوقاية للشمي نصيب (قوله بخلاف الام) والجدة من الام او من الاب (قوله لا تسافر
 مطلقة) فسر السفر في التهر بالقوي الذي هو مطلق الخروج واورد على هذه البارة
 في البحر بانه ان اريد من السفر الشرعي لم يشترط ذلك للتع وان اريد القوي فلا يمنع من
 الخروج عند تقارب المكانين وقبل البارة الصحيحة لبس لها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى
 بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر (قوله من مطالعة ولده) وفي بعض النسخ
 من مطالبة ولده لكن الصحيح هو الاول (قوله لان الانتقال الى قريب) فانظر الى قوله وان تقاربا
 بحيث يمكن الخ وقوله لكن الانتقال فانظر الى مفهوم الاستثناء الذي هو قوله الا الى قرية من
 مصر فظهر انتظام الكلام بلا تشويش في البيان بل التشويش والقصور في بيان المرام انما
 يكون على نسخة لان الانتقال من مصر الى قرية بترك ما بينهما كما لا يخفى على اولي الافهام
 (قوله الا ان يكون ومثها) ووقع العقد فيها قبل فيه تأمل من حيث انهما كيف يكونان وحها
 في تجوز ضرر الولد واجب انه اذا وجد العقد في ومثها كانه يجوز ضرر ولده حين العقد
 كما قال عليه الصلوة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم (قوله وهي اى الام ثانيا) اى تمتع من
 حضنة الامة على الوجه المذكور وهو كونهما مجسما واق في بعض النسخ تمتع من
 الحضنة اى مجسما بل تطالب الولد بالاجرة فله ايضا وجه (قوله اما ان تمسكي) فيه
 نوع مما لفظة لمضمون ما تقدم من قوله لبس لها منه ولكن ترضع الخ لا يعمل المرخصة فيما
 سبق على الاجنبية الخاصة فيفرق بين الامة والاجنبية قبل تقييد الدفع للامة بيسارها واعسار الاب

مفيد ان الارب الموسر يجبر على رفع الاجرة للام نظرا للصغير ومع اصساره لا يوجد احد
 ممن هو مقدم على العمة متبرعا بمثل العمة ومع ذلك يشترط ايضا ان تكون زوجة بغير محرم
 للصغير انتهى **(باب النفقة)** (قبل انها من نفقت الدابة) اذا هلك ذكر
 العلامة ان كل ما فاؤه نون وعينه فاء قلله يدل على معنى الخروج والذهاب كنفق ونفق ونفق
 ونفس يرد عليه ما في بعض الكتب ان النفقة المرادة هنا ليست مشتقة من التفوق بمعنى الهلاك
 ولا من المغنى ولا من التفائق بل هي اسم للشيء الذي يتفقه الانسان على عياله واجيب كونها
 عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور لمن تأمله ثم اورد على ما ذكر العلامة فهو نفع وانت
 تعلم انه يمكن تأويله (قوله اسم بمعنى الاضاق) قال في البحر تقلال من منية العلوم هي لغة ما يتفقه
 الانسان على عياله وهو المناسب بمعناه الشرعي دون ما ذكره الا ان يؤيد (قوله قال هشام)
 قال في النهر وما قاله محمدانما هو باعتبار المعنى الاغلب والافقدها في النية وارتضاء في القبح
 بانها لا دوام للشيء الاجابة بقاؤه وهذا شامل لنفقة الدواب كما سيأتي انتهى (قوله تجب
 باسباب) ومنها حبس النفس لمصالح الغير او العامة كالمنفى والمضارب اذا سافر بمال المضاربة
 كما في القبح كما نقل عن التبيين (قوله ومنها الملك) فيثاقل نحو العبد واليهام والعقار (قوله
 لانها اصل التسيب) ولانها مناسبة لما مر من النكاح والعدة (قوله تجب على الزوج بتكاح
 صحيح) ولو عبدا فلا نفقة على الفاسد كما نقل عن البرازية ونقل عنها ايضا وفي النكاح بلا شهود
 تلزم واورد انه من افراده كما مر (قوله ولو صغيرا له مال) فان لم يكن لتجب على ابيه الا اذا
 ضمنها كالمهر كما في الخلاصة لكن يستدين عليه ثم يرجع اذا ابسر الابن كما في قاضيهان (قوله
 او صغيرة توطأ) الوطئ هنا بمعنى مطلق الاستمتاع فيسهل المشتبهات التي يمكن جماعها في
 مادون الفرج كما في الذخيرة وفي القبح ان من تنتهى في مادون الفرج مطبقة الجماع في الجملة والاصح
 عدم التقدير وفي القهستاني لا اعتبار لكنها مستهانة على الصحيح كما في الدر وكذا في السر بلاية
 (قوله موطوءة اولاً) هذا كالمستغنى عنه يمحون ما سبق من قوله ولو صغير او كبيرة او صغيرة
 (قوله نفقة البسار) في الاطلاق اسارة الى ان الصدر المدين غير لازم لاختلاف الطامع والقليل
 والرخص فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة البسار كل شهر بمائة دراهم
 او تسعة والسعار اربعة او خمسة (قوله قال صاحب البدائع) فان قيل فعلى هذا يلزمه اختياره
 فان قيل فعلى هذا يلزمه اختياره في المتن قلنا ما اختاره في المتن هو المفتى به كما في البحر فعلم منه
 ان المفتى به مرجح على ظاهر الرواية وعلى الصحيح عدم التعارض (قوله ولو هي في بيت ابيها)
 ان لم تمتنع عند طلبه بغير حق كالمهر والا فلا تجب النفقة اولم يطالبها الزوج بالنفقة كما في النج
 عن الخلاصة (قوله ومحبوسة بدين لغير الزوج) ولم يمكن وصوله اليها كما في المهر (قوله
 وان لم يكن منها) اي وان لم تكن الماطلة او كونها محبوسة من قبلها بتقصيرها بان كانت
 حائرة يعني لا فرق بين قدرتها على اداء الدين وعدم قدرتها (قوله فليس منه) اي فليس
 المانع من الزوج فلا نفقة عليه (قوله اي لانه السفر) لا يلزم ما زاد على نفقة الحضر
 بل يكون من مالها لانه براء من نفقة لها (قوله ولخادمه الواحد) هو المملوك في ظاهر الرواية
 وعلم له ولكل من يخدمها في غير ظاهر الرواية وفي البحر والنهر قيد المسئلة بيات الاشراف
 فالظاهر الوجهين يعني فيه وجهان واطهرهما انه لا يصح (قوله مال جوع من اصحابنا)
 اي من السافعية (قوله اقول) يعني ان الواقع عند الشافعي في يجوز الفسخ امر ان لا امر واحد

هو البعز وما فهم بعض شراح الهداية هو البعز في صورتين (قوله فعدم الاتفاق) اى فالحكم عدم الاتفاق لا البعز (قوله وكل من البعز) اى كونهما متميزين ضرورى فلا وجه حاصله انه من قبيل منع مقدمة لم يدهيها الملل بل الظاهر ان دليل الملل هو سند المانع (قوله فان رفع هذا القضاء) الظاهر ان هذا من كلام الشارح ويحتمل ان يكون من كلام شارح الهداية (قوله ونؤمر بالاستدانة) ليرجع الفريم على الزوج كما يرجع على الزوجة بخلاف ما لو فرضها ولم يأمرها بالاستدانة فله لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج ففيه اشارة الى انه لو استدانته بغير الغرض لم ترجع عليه والى انها لم ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه (قوله اورضيا بشئ) هذا لما يستقبل لانه لو مضت مدة بلا فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ فانه لا يلزم والصلح باطل لانه صلح بالموجب في الذمة كما في الدرر (قوله او طلاقها) نقل عن خزائن المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح قيل واقره القهستاني (قوله يعنى ان مات احد هما) تفسير للموت واما الطلاق فيعبر بالدلالة او بالمقابلة فلا بد ان قاصر عن بيان الطلاق (قوله ثم مات او طلقها) قبل الدخول او بعده كما في البهر (قوله لو وجد سببه) اى النكاح (قوله والمشتري عالم) اورد عليه ان هذا سهو فاحش لانه لو بيع في النفقة المجتمعة فلم يكملها فاشترى من هو عالم به فانه لا يبيع اقية النفقة الماضية لانها جبت كالهر وانما يبيع لما يجتمع من النفقة عند المشتري اقول وهذا ايضا مخالف لما يأتى في الفرق (قوله وقوله) صرح به مع امكان دخوله في الموت رد لما يقال انه لا تسقط بالقتل لانه اخلف الفدية فتقبل اليه (قوله الابها وعدم استخدامهما) اى بالخدمة بينهما وبين زوجها قبل فقوله وعدم معطوف على الضمير المجرور بلا اعادة جار وهو غير جائز انتهى (قوله في بيت) اى كامل المرافق ويصلح ان يكون مأوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين (قوله حال عن اهل الزوجين) من ولده ومن غيرها او صرة او محرم كأمه او اخته قبل زاد في المحيط وام ولده (قوله الا ان يختارا) اى رضيا وبغنى ان يستثنى ايضا لصغير الذي لا يفهم الجماع وامته في المختار بل امولده على قول بشرط عدم المجامعة بحضورها (قوله ولان دخولهما) وانما بينهم من البتونة عندها وعليه الفتوى وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولجة لا تخرج ولا ياذن لها ولو خرجت كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للمحام والمعتد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب كذا في الاشياء وزاد الباقي تبعا للكمال وغيره ويشترط عدم كشف عورة احد قال وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن العزم بكشف بعضهن انتهى بل اكثرهن كما في الشربلاكية من بالقبح مع ماورد في الاحاديث المؤيدة للنكاح كما قال به الفقيه كذا في الدرر (قوله وطفله وابويه) قيد بالطفل والابوين لان غيرهم من الاقرباء انما تجب نفقتهم بالقضاء والقضاء على الغائب لبس يجازى ولذا لا يجوز فرض النفقة لمالك الغائب ايضا كما في البهر وفهم من الزيلعي ايضا بل من الهداية (قوله ان اقر من عنده المالك) اورد عليه ان عندنا تبادل على الامانة فقط واستعمالها للامانة والدين مما جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ وغير العبارة عند اوعلى من يقره ليدل كلمة عند على الامانة وعلى الدين لا يفتى ان هذا التعميم من قبيل عموم المجاز على ان في ما اختاره من العبارة تأمل لا يفتى (قوله اى اقامة الزوجة) قبل الصواب اى اقامة الزوجة بالفصل بدل المصدر ايضا بقى المفسر (قوله وعند زفر) وكذا الاثمة الثلاثة (قوله وبهذا يعمل) وفي ملحق الابهر وهو المختار للفتوى (قوله اعلم) بيان عدم لزوم القضاء على الغائب على مذهب زفر

(قوله الالهؤلاء المذكورين) اى الزوجة والوالدين والولد الصغير اورد عليه بنحو الاولاد الكبار الاثاث والذكور الزمنا لانهم كالصغار للجزع عن الكسب (قوله كذا العتق) مثال للنفي لالنفي وفيه اشارة الى ان في الفرقة باللعان والعنة والجب النفقة (قوله والنفريق لعدم الكفاءة) اورد عليه انه داخل فيما قبله فيلزم منه ان يجعل قسم الشيء مقسماله واجب ان التزوج بلا كفاءة ليس بمنعقد على قول فلا يوجد فيه التفريق فيكون من قبيل عطف الخاص على العام اهتماما وانت خير انه كيف يصح وجود التفريق بعد مائتي عند حتى يصح التفريق ويكون من قبيل العطف المذكور نعم ان الصواب في السؤال انه من قبيل قسم الشيء قسمه على ان الظاهر ان هذا التفريق مبنى على انعقاد النكاح عند عدم الكفاءة كما هو ظاهر الرواية على ما مر في باب الاولياء لعل الوجه في العطف مع دخوله في عموم ما قبله انه لما كان هنا اضطرارا والنكاح اختياريا بالنسبة الى الزوجة وفي الاول على عكسه توهمه نوع خصوصية موجبة خلاف ما تقدم فعقبه بالعطف عليه عطف الخاص على العام كما في عبارة المتن وان كان الاول ان يجعل هذا من الشرح على التسق عبارة الهداية (قوله لا الموت) اعترض عليه انه مخالف لفهوم من الهداية وللمصرح به في شروحه والمحيط من ان السكنى واجب لها بى فرقة كانت لانها حق الشرع ورد بان ما دل على ما في الهداية انما هو على عكسه وقال بعض مشرحة لا تجب النفقة والسكنى عليهم اى الورثة واكتفاء الهداية بالنفقة من قبيل الاكتفاء ثم ان معتدة الموت شامل للحامل وغيره الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كما في التهر ونقل عن القهستاني عن المضمرات ان للحامل النفقة في جميع المال (قوله والتفريق بمحصية) اى التي صاربت من قبلها كما يدل عليه التعليل والا فردته وتقبيله ابتها بشهوة وغيرهما ما هو محصية منهم تسقط النفقة (قوله با رتداد معتدة الثلث) قيد اتفاق اذا المبانة بالواحدة كذلك كما في الكثر من انه وردتها بعد البان تسقط الى آخره لعل الاول هذا لعدم الوهم (قوله للمحبوسة) حتى لو لم تحبس لها النفقة كما نقل عن المبسوط (قوله كنفقة ابويه) المقصود من التشبيه هو بيان الاختصاص فقط والصغير في الاشتراك الواقع في تفسيره راجع الى ما فهم من غوى الكلام اى كل واحد من الولد والزوج فلا يرد ان في التشبيه ركازة وان التفسير المذكور ليس بصحيح وانه لو قدم قوله لولد على التشبيه لكان انتظام كلامه اكثر لكون التشبيه متعلقا بالطرفين (قوله ولو كان الاب فقيرا) ظاهره الاطلاق وقد قال في التهر اذا كان الاب مسعرا والام موسرا او كان له جد موسرا امرا بالاتفاق ثم الرجوع على الاب اذا اليسر والصحيح عدم الرجوع وان كان زنا لا يرجع اتفاقا انتهى ملخصا مع ضم يسر عن الغير (قوله لقوله تعالى وعلى المولودة رزقهن) الظاهر انه ليس بدليل لوجوب النفقة عند الفقر بل هو دليل للوجوب مطلقا لان يراد انه دال اشارة على لزوم نفقة الاولاد على الاب مطلقا اى سواء كان الاب فقيرا او غنيا وما في الشربلالية عن الفتح لو الاب عاجزا ايضا يتكفف الناس ويتفق على ولده وقبل نفقته في بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتسب فاذا امتنع عنه حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والد وان علا في دين لولده وان سفل الا في النفقة فلعل عند عدم الام او الجدة الموسران (قوله لولده ان حرا) والافنفقة لولد المملوك على ملاكه لاهل ايه حرا كان الاب او عبدا (قوله صغيرا) اى غير بالغ كما في المنع لعل لهذا عبرة بالصغير مع ان الغير يعبر بالطفل (قوله فهي في ماله) حتى لو اتفق الاب من مال نفسه يرجع على ما ل الولد لكن بشرط الاشهاد عند الاتفاق (قوله فلا يسقط نفقته)

عن آياتهم) نقل عن القمع وعن الخلاصة ايضا هذا اذا كان بهم رشد ولذا قال في النية والغنية
انا فتي بدم وجوبها فان قليلا منهم حسن لسير مشتقلا يعلم الذين واكثرهم فساق مبذعة
شهرهم اكثر من خيرهم بمحضرون الدرس ساعة خلافت ريككة ضررها في الدين اكثر
من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسفيرة والغنية والوقوع في الناس وغيرها مما يستحقون به
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فينفذ الله تعالى النقص في قلوب آياتهم ويتزع عنهم
السفينة فلا يعطون منها في مجلس ومطعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأفيف ولو
علم السلف بسيرهم لحرموا الاتفاق عليهم فضلا ان يفرضوا اتفاقهم كذا ذكره القهستاني واما
من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لمرح التبرين المصلح والمفسد قلت
لكن نرى طلبة العلم بعد الغنة العامة المشتغلين بالغفوة ونحوه يتمتعهم الكسب عن التحصيل
ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكأن الخنار الا ان قول السلف وهفوات البعض لا يمنع وجوب
الثقة كالاقارب كما في البحر عن الغنية وكتب بعض الافاضل بهامشه ما قلته اقول طلبة زماننا
بمحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراعاة ويسألون مسالة
الامير وينهقون كتهنق الخمر وان اقاموا عن الدرس وسئلوا عما الى اليهم لم يوجد عند هم
شي من الفوائد ولا في فكرهم زهرة من الفرائد بل همتهم العباط والاصباح والتكلم بلا روية
ايقال انه متكلم وبشت الثبة لبارك الله فيهم انهم قوم سفلا يستحقون شتيا لا كثيرا ولا
قليل ولا يجب على آياتهم نفقتهم بل اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا انتهى وبالله التوفيق
كذا في الدر (قوله بخلاف نفقة الزوجة) القصر على هذا المذكور بخلاف لفظا مرما تقدم
آفان قوله او كبيرا عاجزا (قوله لانه التزمه بالمقد) قيل هو اخص من المدعى اقول اما دليل
الصغار فلعله ان الاب مختص بولايتهم ولا يبعد ان يقال انه لكونه لازما على ما التزمه بالقد
يكون ملحقا به ولهذا زمه نفقة من هو في حكم الصغار كالعاجز فليتأمل (قوله والفتوى)
وعن الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه بفتى وعن محمد انه ان كان من اهل الغلة بقدر ما يفضل
عن نفسه وعياله شهرا وان من اهل الحرف بما يفضل عنه وعن عياله كل يوم نقل عن السرخسي
الميل الى قول محمد ونقل عن النفقة له اوفق ونقل عن الكمال انه ان كان كسويا يعتبر قوله ويجب
ان يقول عليه في الفتوى (قوله لاصوله) مستدرك بما تقدم من قوله كنفقة ابويه لعل انه
هنا لك ليس بقصدي بل تمثلي وانه ليس بمؤلف لتمام المراد لانه لم يذكر هناك صفة البسارية
بل يوهم خلافه (قوله دليل ما قبلها) هو وان جاهدك على ان تشيركى ما ليس لك به علم فلا
تطعهما الآية (قوله ولهذا يقوم الجدم مقام الاب) اى في الرواية وولاية الكاح والنصرف في المال
نقل عن الفتح يشكل بالجد الفاسد لانه داخل في الجدم كالفاسدة في الجدم كما صرحوا مع انه
لا يقوم مقام الاب (قوله الفقراء) وان قدروا على الكسب في ظاهر الرواية وقال الحلواني
لا يجبر الابن الكاسب كذا نقل عن القهستاني واما الام الفقيرة فقبر على نفقتها وان كان
معسرا وهي غير زنة لانها لا تقدر على الكسب (قوله في ظاهر الرواية) وفي غير ظاهر
الرواية كالارث وبه قال الشافعي واجد (قوله بحق الملك) قيل الصواب التملك بدل الملك
هنا وفيما سبى كما هو الموافق للقوم لا يخفى ان التصير بالملك مناسب لما فهم من لام الملك في الحديث
وان اضافة الحق بيانية والملك مصدر بمعنى الفاعل اى انما هو بسب مالكية في مال الابن
على انه وقع في عبارة بعضهم مثل ذكره ايضا (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد

انه لا يدل على الام ويمكن ان يقال انه يدل عليه بطريق الدلالة او بالمقايضة (قوله مع اختلاف الملة) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذ لا تنفع للمريين ولو مستأشرين لعله اعتمد بما سيأتي (قوله لما ذكر) قبل صوابه لما ذكره لانه لم يتقدم وسيذكر ان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة (قوله وصدق الثاني) كذا في المحمل لعله اغتر على ما ذكرنا لكن مع كونه مخالفا لما وقع في عامة الفقهية كما صيخان والزيلعي والبصرو والنهر والدر من ان المحرم من لا يحل نكاحها على التأيد بنسب او سبب او رضاع او مصاهرة وان يزنا لكن فيه اختلاف بخلاف لما صرح هو نفسه في الحج موافقا لما ذكر وقد قال في الاشباه بعد التعريف المذكور فخرج بالاول ولد العمومة والنحولة والثاني اخت الزوجة وعمتها وخالتها ومن ثم اعترض عليه انه جار في منكوحة الغير والخامسة فاللائق وصدق الثاني صلى نحو الاخت رضاعا والجواب ان ما سبق هو بيان محرم المرأة على ما يقتضيه ذلك المقام لا تفسير المحرم مطلقا ان اريد من المحرم الحقيقة الشرعية التي يجوز النظر اليها ويجرى عليه سائر احكامه فقد عرفت انه ليس بصحيح اصلا وان مجازا شرعا بمعنى حرمة النكاح فعلا وحالا وان امكن حله مالا فبعد تسليم صحته اذا فلام صحته مقاما مع ان المحرم من مقولة الاضافة فلا يكون محرما بالنسبة الى المرأة محرم بالنسبة الى الرجل وان المحرمية المؤقتة ولو على سبيل المجاز لم يسمع ولا يتعلق عليه حكم فاية الاخر هنا انه وقع على طريق المثال والتفهم (قوله وانثى بالغة مطلقا) لانها حائز على كل حال (قوله بان كان زنا) وفي الملتقى او كان صحيحا لكن لا يحسن الكسب لحرفة اولكوته من ذوى البيوتات او طالب علم فلا يخلو عبارته من القصور تأمل (قوله ثم لا بد من الحاجة) لعل هذا فائدة التقيد بالفقر اذا المراد بالفقر هو الحاجة (قوله والصغير) مبتدأ خبره قوله اماراة الحاجة (قوله مشعر بعليته) المراد من الوصف هو الارث المدلول من الوارث فكان الارث حله لاستحقاق النفقة فيقدر ربه الارث لان الحكم يثبت بقدر علته (قوله لان الميراث) وفي كل تمنع ظاهر الا ان يخص المدعى على حسب الدليل (قوله فظاهر الرواية) هذا هو الموافق فيما سبق او كبر ما جز عن الكسب ففي كلامه نوع عدم انتظام لا يخفى (قوله وفي غير الوالد بن) اورد بالبن وابن الابن فان النفقة على البن مع ان الارث بينهما نصفين واجب ان المراد باعتبار قدر الميراث في غير قرابة الولاد (قوله متفرقات) اي لاجوين ولا ب ولا م (قوله اخماسا كانه) يعني على سبيل الفرض والرد (قوله بان لا يكون محرما) اورد ان الصواب بان يكون وارثا في الجملة وان كان محجوبا وانما فعل انه مع طول الرجوع الى ما اختاره مع ايجازه (قوله فان ابن الم ليس بمحرما) اورد عليه انه يقتضيه قوله يعتبر قدر الميراث في غير الوالد بن رواية واحدة ولا يخفى ان المراد من قوله غير الوالد بن ما يكون من المحارم ولا شك ان مثله ليس منها واورد ايضا ان المفهوم من عبارة المصنف انحصار سبب النفقة في المحرمية وليس كذلك لما في صدر الشريعة انه يعتبر الاقرب مع اهلية الارث ولا يخفى ايضا انه بعد تسليم مقايضته لما ذكر وصحته ان سباق الكلام انما هو للمحرمة وذا امر عرضي لخصوصية مشكلة ظاهر كما فهم من نقله عبارته (قوله لا تنفع مع الاختلاف) قبل فيه اشعار بان النفقة السني على الموسر الشعبي مثلا كما اشير اليه في التكميل انتهى (قوله بيع الاب) اي الفقير (قوله عرض ايشه) اي الكبير الفائب والمرض بالسكون والحركة ماعدا التقدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو في الاصل

غير القدين من المال كافي المغرب والعقار بالفتح في اللغة الارض والشجر والمتاع كافي الصحاح
 وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة المرصنة كانت اولاً وما في الهادية انه العرصة
 البنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى على المتبحر (قوله نفقته)
 الاولى لنفقة كما في التورير ليكون اشارة الى انه يبيع لنفقة ام الغائب ايضاً وان كانت الام
 لا يملك البيع ثم انه في التقييد بالاب اشارة الى ان القاضي لا يملك ذلك (قوله ولا كذلك العقار)
 يعني عند سلامته من الموانع والعوارض والا فقد يجوز بيع العرض وعقاره كالبيع بضعف قيمته
 عند احتياج اليتم الى النفقة ولا مال له سواء وعند انحصار اداء دين الميت اليه والتفصيل
 في اول وصايا الاشياء وايضاً يجوز بيع الاب عقار الصغير لاجل نفقته كما في الهادية وغيره
 فلا يرد ان الاب يبيع عقار ابنه الصغير لنفقته حتى يحتاج الى دفعه ثم ان مقتضى هذا التعليل كون
 المسئلة في حق ابن الصغير وقد قيد والمسئلة بالابن الكبير البالغ كما فسرتها به قال في الاصلاح
 والايضاح لابد من قيد الكبير لان الصغير له بيع عقاره ايضاً ومن قيد القبية اذ لو كان حاضراً
 ليس له بيع عرضه بالاتفاق وهذا كله مفهوم من الهادية انتهى ويشير اليه قوله الا في
 لا تنقطعها بالبلوغ ولا حال حضرته (قوله اي غير النفقة) لان دينها خالف سائر الديون
 ولو جاز بيعه للدين للزم القضاء على الغائب وهذا ليس بما جاز (قوله هذا عند ابني حنيفة رحمه الله)
 الظاهر انه اشارة الى مضمون مجموع المسائلين لا بالاولى فقط كما يتبادر ايضاً من كلمة كله
 في فلا يجوز ذلك كله وما يتوهم من انه لو كان كذلك لكان في قوله ولا يملك البيع في الدين مصادرة
 على المطلوب فانما يتم لو كان هذا القول جله علت له بل هو معلول كما يوصي اليه قوله ولهذا
 في ولهذا لا يملك اذا قبله عليه لما بعده على انه يمكن ان يجعل هذا القول ما ما اي مطلقاً يعني
 سيوله في حضرته او في غيبته او لمطلوب يخص بالغائب كما تحرر لم لو لم يذكر هذا القول مطلقاً
 كما في المنع بعد سوق العبارة على هذا التهم لكان اولى (قوله ما ذكرنا) من قوله ان له ولاية
 الحفظ في مال ولد الغائب الخ (قوله اجاباً) الظاهر بمعنى اتفاقاً اي بين الثلاثة والذي فهم
 هذا الاجماع هنامنه هو اطلاق مسئله بيع الاب عرض ابنه لنفقته مع تقييد مسئله بيعه للدين
 بالخلاف اذ تخصيص الخلاف باحدى المسائلين يدل على الوفاق في الاخرى فيندفع ما يورده
 ليس في كلام القوم التقييد بالاجماع حتى يصلح معنى للاشكال (قوله فما المانع له من البيع)
 اورد ان الاجماع غير مقارن بالاتلاف والبيع المذكور مقارن بالاتلاف وانت تعلم انه حاصل
 ما ذكره في الجواب من انه مناف للحفظ تأمل (قوله ولا يلزم من كون الاولى اجاعية) اورد
 عليه ان الثانية داخله في الاجماع ايضاً فاذا كان البيع من المحافظة اجاباً فيصير الثمن من جنس
 حقه في النفقة فيصرفه لنفقته ومن جنس دينه فيصرفه اليه لكونه ظفر يجنس حقه لانه
 يأخذ حقه اذا ظفر يجنس ماله على غريمه بغير رضاه وقضاه وبهذا يعلم ايضاً عدم صحة
 ما ادعاه من بطلان كلام صدر الشريعة انتهى ملخصاً واجب عن الاشكال بان المراد عدم
 الجواز صاحب الاصلاح قضاء لادبائه وبه يعلم ان ما ذكر آنفاً ليس بصحيح قضاء وان سلم ديانة
 (قوله فاذا باع المنقول فالثمن من جنس حقه) قيل واجب عن هذا انه لما جاز بيعه للحفظ
 الحقيقي فلا يتغير يقصد الاتفاق بعده اذ لا تأثير للزينة في تغيير الحقيقة اورد عليه بله لو لم يكن
 للزينة تأثير لما اختلف الحكم بين اعطائه الفدية الهبة ونية اداء الزكاة اورد ايضاً ان الكلام
 في البيع لاجل النفقة الذي هو موجب الاتفاق لافي البيع المطلق والبيع للحفظ ثم يمرض

عليه الاتفاق واجب ان الاتفاق بعد وجوب النفقة وفي الحال لم يجب وانت تعلم ان هذا لا يتعلق بما نحن فيه على انه اورد عليه يمنع وجوب النفقة في الحال قبل ويمكن دفعه ان المراد بالحال البيع بنية المحافظة في هذه الحالة ليس وجوب النفقة موجودا في يته وايضا وجوب الاتفاق المتأخر اذا ظفر بمنس ما يحتاج اليه وذلك يكون بعد البيع انتهى (قوله لدين سوى النفقة) بناء على ما ذكر مما صرحوا من انه يأخذ مال الغريم ان من جنس حقه حيث ظفر بلا رضاه قضاء (قوله لاثبات جواز البيع) حاصله البيع للنفقة جائز لان البيع للنفقة بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وقوله فان معنى كلامهم الخ مبتدا وخبره قوله لانه يجوز لاجل المحافظة وحاصله ايضا بيع المتقولات لاجل النفقة جائز لان بيع المتقولات بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وانت تعلم ان هذا البيان بعد السابق كالاستغنى عنه مع ان كلام صدر الشرعية فيما ذكر من الصغرى في البيانين فهو اول المسئلة ولابد افعه (قوله فلان يجوز من الاب اول) جوازه للوصي لصفه والكلام في الابن الكبير الغائب وكذا استغنا عنه عند كون الابن صغيرا وهنا ليس كذلك (قوله فاذا جاز يسهل للمحافظه) هذا ليس تغريبا صحيحا لابقه وانه في الحقيقة ما فاء صدر الشرعية من قوله لافي البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق (قوله ما عرفت ان المانع) وانت تعلم انه بما حررا كلامه من انه يأخذ من مال الغريم الخ يسقط هذا ايضا مع انه يمكن ان يوجد القضاء قبل النية الا ان يقال ان ما ذكر امر دياتي والكلام في القضاء تأمل (قوله ولا يبيع الام) نقل عن الذخيرة عن الاقضية وعن القدوري يجوز له فقيل في المسئلة روايتان وقيل معناه ان الاب يبيع لنفقة الام لا الام نفسها واورد عليه بعدم اطراده عند عدم الاب (قوله ضمن مودع الابن) اي قضاء فلا يضمن ديانه ولو ضمن لا يرجع على الابن لانه الضمان ملكه مستند الى وقت التحدي (قوله بلا امر قاض) فلو لم يمكن استطلاع رأى القاضي لا يضمن استحسانا وبني عليه بيع بعض الرققاء متاع بعضهم تجهيزه كذا نقل عن التبيين (قوله ومضت مدة) اي طويلة قدر اقلها بشهر (قوله واحتزبه) ورد عليه ما في الزيلعي من الاطلاق والتحليل حيث قال بخلاف المكاتب حيث لا يؤمر في حقه بئس لانه كالمراد فهو خارج عن ملك المولى يدا انتهى (قوله رجل لا ينفق على عبده) اورد عليه بانه مستدرك بما تقدم فان ابى كسب ان قدر الخ وانت تعلم بوضوح الفائدة في الثانية غير الاولى

❦ كتاب العتاق ❦ (قوله والاعتاق شرعا) اورد ان هذا التعريف مع عدم كونه تعريفًا عند الامام سيرة في حق البعض (قوله اثبات القوة) قيل ولو اكتفى بما ذكر المصنف في تفسير الاعتاق واحال بيان معنى الاعتاق لغة على ما علم في ضمنه لكان كلامه خاليا عن شائبة التكرار انتهى وانت تعلم ما فيه (قوله بازالة الملك) اورد عليه ان الضعف الحكمي انما في الذي هو سبب الملك وانت خير انه لو سلم ذلك انه من قبيل ذكر المسبب واردة السبب (قوله وازالة الملك) الظاهر انه بالواو كما في بعض النسخ لا بالواو كما في اكثرها وانه من السرح ذكر توطئة لقوله مطلقا وهو من المثل والا فلا حاصل له ويكون مستدركا بما قبله وان رسم في اكثر النسخ يكون مجموعهما متناو بما ذكر يندفع الاشكال بكلمة او المناقبة للتعريف من غير احتياج الى تكلف في دفعه (قوله وانما صبي وقد كان مرافقا) والا فلا كذب ظاهر عند تباين سنة على خمس عشر سنة ثم قبل انه استطردى يمكن ان يبالا لاشارة الى ان الاول يصلح دليلا للثاني ايضا فيكون الثاني دليلا في قصدي وتبعي ولا يبعد انه قصدي اتي لاثبات مقدمة الدليل الاول

(قوله وإلهذا لا يملكه الوصي والولى عليه) المقاسب اما ان لا يذكر صغير لا يملك او لا يذكر لفظ عليه
 (قوله بالنية) ظرف مستقر اما صفة احوال ولو جعل لغوا متعلقا بيبصح لاحتاج الى التأويل
 الذى ذكر في تكرار تعلق حرف واحد في التميم كاقيل والتأويل يجعل احدا الجارين للابسة
 والاخر للاستعانة فيندفع ما اورد عليه ان تعلقهما صحيح بهذا التأويل ومن زعم انهما ان تعلقا
 بفعل واحد يكون من المنوع فقد خبط خبط عشواء فان المنوع كون الحرفين على معنى واحد
 انتهى اول ايدى هذا القائل المنوعة بل يقرعين ما اعتبره الزاعم بل الزائد كما يظهر المراجعة
 الى كلام القائل في التميم فالكلام بالخط صفة المتكلم (قوله وهو أكد من مجرد الاثبات) لعل
 هذا مبنى على اعتبار المفهوم المخالف في المعاملات عندنا ايضا والافضدنا انه لاحكم في المستثنى
 بل هو تكلم بالباقي بعد النسيان فله دليل كلة الشهادة ليس بسد يد اذ دلالتها على اتوحيد انما
 ثبت بعرف السرع كافي الاصول لكن بقي الكلام في حق الاكيدة اذ اللازم مما ذكر هو اصل
 الثبوت لاهل وجعلنا كيد الان ايدى اعتباره في المعاملات بهذا القيد (قوله مشترك بين ينف
 وعشرين معنى) كافي النهر (قوله وفي العبد لا يلبق) يرد عليه ان من معانيه الناصر والمولى
 قد يستنصر بعبد والعبد قد يكون ناصرا له (قوله فان لفظ الاخبار) تعليل لقوله كانت حرا لخال
 كما ان قوله والنداء الخ تعليل لقوله يامولى الخ (قوله لا يتقدم ثبوت العتق فكله اعتقه قبل ثم
 اخبره بطريق الاقتصاء كما حرقى انت طالق (قوله وان لم يقبل) نقل عن الكمال ولا تريد بالرد
 (قوله ولا بكنائيات الطلاق) اورد عليه ان لا يملك لى عليك ولا سبيل لى عليك من الكنائيات
 وقد ذكرت العتق بالنية ولا يخفى انه في حكم الاستثناء بقرينة قرب ذكره لكن يرد عليه ما في النهر
 نفلا عن البدائع امرك بسلك واختارى يقع بالنية الان ايدى انهما من كائيات التفويض
 لامن كائيات الطلاق (قوله لتعذره فيه) انه عند كونه اصغر غير ثابت النسب ليس يمتنع بل يجب
 ثبوت النسب حيثئذ تصدق به فيحق كافي النهر عن القبح لان يحمل على كون العبد معروف
 النسب كما اشير فيه وفيما نقل عن الكمال لكن محتاج الى انبات قرينة لتقيد بذلك ولبست في
 ظاهر الكلام وايضا ظاهر الاطلاق في عدم العتق وقد نقل عن تحفة الفقهاء بشرطية عدم
 النية في ذلك وما قيل لسبق ترك التقيد في ذلك بقوله وان نوى مع اتبانه فيما يأتى بعده اشارة
 الى وقوع العتق بالنسبة في لك بعيد على انه يمكن كون ذلك العبد فيما يأتى مصر وفاقا لذلك
 ايضا واستعمل ما اورد عليه ايضا (قرره وان نوى) يرد عليه ما في النهر نقلا عن القبح ان الذى
 يقتضيه النظر ما ذهب اليه بعض المنايخ وقاله الاثمة الثلاثة من انه يمتنع بالنية وقد نقل
 عن الكمال ايضا بان الذى يقتضيه النظر كونه من الكنائيات (قوله انت مثل الحر) نقل
 عن الثبني انه يقع بالنية عليه (قوله او الاصغر بحيث يولد مثله لمثله) كافي الهداية والنهر
 والا فلا شك ان مطلق الصغر ليس بمفيد (قوله وفيه خلاف الامامين) الظاهر اى في
 وقوع العتق في الاكبر والاصغر خلاف الامامين ولبس بصحيح لما في النهر ولما نقل عن الجوهر
 ولما فهم من الهداية من ان العتق في الاصغر يجمع بناء الخلاف على ما عرف في الاصول
 المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعنده في التكلم (قوله واما غير ثابت) الاولى
 واما غير ثابت مثلا تلاتا يتوهم الاطلاق اذ المعاد المذكور غير الاول (قوله في مولده) الظاهر
 من سوق كلامه شرحا ان يختار التفسير الاول مثلا وقد قبل ان المفهوم من الهداية وقاضيان
 وسائر المشتريات والافوق العقل والنقل والارفق للخلق بمجهولية النسب في وطن المقر فالظاهر

ان يقال غير معلوم النسب اذ ثبت النسب ومعلوم النسب عموم مطلق الاول هو الخاص لصدقه
 في حمل المسببة بدليل عدم صحة نكاحها دون الثاني بدليل صحة اقرار مولاهما في حقه فانه ابنه
 (قوله على ان الحمل المسببة) الظاهر من هذا البيان عدم ثبوت نسب هذا الحمل عن
 مولاهما عند ادعائه لكونه ثابت النسب وقد عرفت ان النسب ثابت لعدم معلوميته ولو كان
 ثابتا (قوله فيصق) سواء صغيرا لايعبر او كبيرا بقدر على التعبير فصدقه اولم يصدقه بخلاف
 غير النبوة اذ فيه اختلاف قيل بشرط التصديق وقيل لا فاورد به هنا على المصنف فيما
 سيذكره في كتاب الاقرار من ثبوت النسب بمجرد اقراره بلا حكاية الخلاف وانت تعلم ان ذلك
 هنا مع عدم محل هذا التواخذه ليس في التزامه ايراد جميع الخلافات (قوله ويثبت) نسبه
 جليا اذ لم يعرف نسبه في مولده كما فهم مما علم آنفا شرعا وسبعا ايضا (قوله هذا بنى)
 وبعضهم انت اسم الاشارة لكل وجهة (قوله لان صحة دعوة المولى) ظاهره هو الظاهر
 بما عرفت آنفا فتخصيص الكفاية خلاف ظاهر لا يخفى (قوله وقيل لا يصق) قال في المنع
 ووجهه في الهداية والقنع وفي المجتبى هو الاظهر ووجه ان المشار اليه اذ لم يكن من جنس
 المسمى فالعبرة للمسمى كالوإباح على التماقوت فظهر زجاجة بطل فاذا عدم المسمى لغير الكلام
 (قوله على الخلاف) اوردان الخلاف لم يذكر في المتن حتى يفسر اسم الاشارة به ويمكن ان يقال
 ان مثله ليس بفتح عند اتحاد صاحب المتن والشرح على انه يمكن ان يكون الظرف مستقلا
 مستأنفا على ان لا يكون في بيان الاشارة بل يحمل شرعا (قوله يمتنع بقوله هذا ابى اوامى)
 قيل لابد من ان يقيد هذا بان لا يولد مثله لمثلها كما في الهداية وقد فات صاحب الدرر هذا
 التقيد اقول قد وقع في البصران العنى واقع بهذا القول سواء صغر معروف النسب او غير معروف
 النسب واكبر لكن الاول عندنا والثاني اجابا والثالث عند ابى حنيفة خلافا لهما فالخصيص
 تقصير مع استلزامه متروكة بيان الباقيين على انه مناف لما يشار اليه باسم الاشارة (قوله في
 صلب) وهي في الاب كما ان المجاورة في الرحم في الام (قوله ولا موجب) بفتح الجيم اى لا اثر
 لها في الملك بدون تلك الوسطة اى بدون ان يكون من اب او ام كما يصرح (قوله فاذا لم
 يذكر لنا) فان قيل اعتبار تلك الوسطة له امكان ولو في الجملة فالجواز باعتبارها اهون من
 اهدار الكلام باسكبة قلنا بملاحظة ما سبق في المبسوط يتدفع اذ لا يمكن ترجيح بعض
 معاني المشتركة بالمرجح فالاولى ان يكتب هنا بمضمون ذلك كما في البحر وما ذكر يمكن ان
 يتدفع ما يتوجه عليه من انه يقتضى بهذا معنى وخالف مع ان الوسطة فيها أكثر اذ لا اشتراك
 فيها ولا يحتاج الى بيان الفرق كما نقل عن البدائع ان الاخوة تحتمل الاكرام والنسب بخلاف العم فانه
 لا يستعمل الاكرام عادة في الدين اوردان الابوة والامومة ايضا كذلك يقال خبر الاباء من حلك ونساء
 النبي عليه السلام امهات المؤمنين لا يبعدان مثل هذا الاطلاق لعدم غلبة استعماله وشيوعه كما في
 الاخير من قبيل المجاز وما لا يخوان كان مجازا لغويا في المعاني الباقية فذكرنا لاشك انه حقيقة عرفية
 في جميعها النساء يها في الاستعمال والاطلاق وبه ايضا يتدفع ما يقال انه يجوز ان يكون الاخوة
 في الالة ايضا مجازا ولو سلم ان هذا المجاز لا يعارض المجاز المشهور يجوز تعارضه الحقيقة بل ترجحه
 عليها كما فهم من الاصول (قوله لازمة للنبوة) لانه لو ملك ابنه يعتق ضرورة (قوله اذ لا موجب له
 الاب) الضمير راجع الى الوسطة لكونها عبارة عن الاب (قوله لا يجوز النكاح بينهما) اى على
 التأيد خلافا لما فهمه السارح في باب النفقة كما عرفت هناك وقد حررنا رسالة لتنبية ما ذكر

هناك لا يتلاءم كبر اعتراضا على ظاهره (قوله ملك بقدره) قبل عن نسخ الهداية هو افعال
 بمعنى قادرا على الاعتناق وان لم يوجد في عامة كتب اللغة الموجودة بقدر من الافعال لان
 التفعيل بهذا المعنى انتهى (قوله اذ تعلق به حق العبد) لاحاجة الى هذا تعميم الخبر
 السابق بل من قبيل التعليل بالرأى عند وجود التعليل بالنص الا ان يراد به بيان حكمة الحكم
 المصوص والمراد من العبد هو الغلام المملوك للصبي (قوله فشا به) اي العتق بالفتنة (قوله
 زيادة) فلان ثمرها في ذلك الا ترى ان العتق بالمال والكتابة مشروطان وان حريا من صفة
 النقرة فلا ينعدم بدمهما اصل العتق (قوله لان ذلك من فعل الكفرة) فينبغي ان يكفر
 به المسلم مطلقا كما في التهر وعند قصد التعميم كما في انجر لكن في النسخ بعد التصريح
 بالكفر في الشورى ونقله عبارة البحر وهذا مما لا ينبغي ان يقال فيه ينبغي والله اعلم (قوله
 ولا يشترط في الاسقاطات) اي التي لا تنسخ ويبدل عليه ما اورد في بيانه من الحديث فلا يرد
 انه يلزم صحة ابراه المكره مدبونه وهو ليس بصحيح (قوله فانت حر) وما في بعض النسخ من
 انت طالق يده فسهو اي على من ملك فالضمير راجع الى المبتدأ وقوله والمذكور بعد ما هو
 عصف على هذا المبتدأ من العتق لوجه الله تعالى (قوله انما يعرف اذا ولدت بعد صفتها)
 قوله اذا ولدت آه امامتنا كما في رسوم النسخ او شرح والكل منظور فيه اما الاول فلا سئلنا عدم
 عتق الحمل عند ولادته في الاكثر من ستة اشهر ويصرح بخلافه واما الثاني فلانه انما يفيد
 لمسئلة عدم انجرار الولاء الى الاب للمسئلة العتق والكلام الى هنا ليس الا في شرح مسألة
 العتق على انه لا يخلو عن ايها الضرر السابق ايضا فاقبل ان كونه متساهوا والحق كونه
 شرحا فلا يخفى انه سهو كونه متا بان المقصود بيان عتق الحمل بعتق الاميدون العكس
 وهذه المرتبة لا يحصل الا بقيام الحمل عند الاعتناق ولا يعلم القيام الا اذا ولدت في الاقل من
 ستة اشهر فتدبر انتهى لانه يخالف لمضمون قوله اعلم ان السطور الخ وقوله فالخاصل ان
 الحمل معتق بعتق امه (قوله لا ينجر ولاؤه) اي الى الاباب (قوله لكن ينجر ولاؤه الى موالى الام)
 قيل هكذا وقع في خط المصنف والظاهر ان يقول الى موالى الاب ولعله سهو وعده بعضهم من
 عطائه وقيل انه في بعض النسخ وقع بلفظ الاب وهو الصحيح لكن بعد ما وجد في خط المصنف
 صريحا كما نقل لا مسأخ لتصحيحه بذلك الا ان يحمل على تصحيح المصنف في نسخة اخرى له
 ويمكن ان يقال ان فيه حذف اي لكن لا ينجر فان حذف لا واقع في العربية بل في القرن
 سيما يوجد في الكلام قرينة (قوله كما مر) قبل صوابه كما سيأتي اذ لم يتقدم بل سيأتي في
 كتاب الولاء انتهى ولا يبعد ان يكون اشارة الى بيان مدة الحمل وقد مر ذلك (قوله في عبارة
 صدر الشريعة) تسامحا وكذا قبل عليه ايضا واما القول بانه يعتق امالة فلا يرى
 له وحده وانما ذهب اليه فانه زعم ان عدم انجرار ولاؤه يمتنع عليه وقد عرف ان ابتداءه
 على اعتناقه قصدا انتهى اقول يمكن ان يكون مراده بقوله لا بطريق التبعية اي لا بصريق
 بمجرد التبعية بل بطريق الامالة اي القصد ايضا لانه لتحقيق الحمل عند عتق الام فبينا
 حيث كانه تعلق العتق اليه قصدا بل يشير اليه عبارته بعض الاشارة في قوله فان اعتقت
 وهي حامل بان ولدت الخ حيث ذكر التبعية في الثاني دون الاول وفي قوله فان العتق
 فيه قصدا بان ولدت الى آخره كذلك ايضا وقيل ان التبعية في الصدر لشريعة غير التبعية
 في انقوم فان المقصود من التبعية في عبارته ما يفضي الى جبر الولاء لا العتق بواسطة الام مطلقا

كما هو المصود من خبرتهم فتدبر انتهى (قوله وايضا قوله اذا ولدت) لا يفتني انه لبس مؤاخذه
 حقيقة بل لفظية وقد اورد عليه بان كلمة حتى حيث لبس في موقعها كما في صدر الشريعة
 (قوله بل حق العبارة يوهم عدم حتى الحمل عند ظهوره في الاقل) وقد صرح نفسه بان الحمل
 معتق يعتق امه مطلقا الخ (قوله بل يعتق الحمل فقط) ان ولد في اقل من ستة اشهر لم
 تركه مع لومه لظهوره من بيانه في عدليه (قوله فيه قلب الموضوع) اذ تبعية الام ولدها قلبه
 (قوله واول ما يؤخذ المأثور) من الاسر اى الاسير المأخوذ مادام في دار الحرب رق لبس
 بملك والتعبير بكلمة مالم يكونه في حكم المجادات وسائر الحيوانات حيث يباع ويشترى مثلا (قوله
 لا الرق) اذ الرق امر قائم بارتق حقا لله تعالى لا يفتك عنه لم يرد عليه المتق (قوله وورق
 ام الولد ناقص) المراد نقصان حاله لانتقصان ذاته والا فالرق لا يقبل التجري نقل عن الكمال
 (قوله لا يجوز اعتاقها) هو الصواب بخلاف ما في بعض النسخ اعتاقها بضمير التثنية وكذا
 ضمير والمك فيها وقد بوجه ان المدير وان لم يذكر صريحا لكنه كالمذكور حكما فان ضمير راجع
 اليهما لكونهما مشتركين في عدم جواز كفارة الظهار بهما على ما في باب الظهار (قوله كل
 مملوك لى كذا) اى حر (قوله والعق وفروعه) قيل مستدرك بما تقدم من قوله والحمل يعتق
 بعق امه ودفع ان اعادته ليرتب عليه قوله وفروعه ويمكن ايضا ان هذا اشارة الى دليل
 ماسبق وان يكون استطراديا لمعطف هو عليه (قوله حر بالقيمة) اى يوم الخصومة
 كما سبقت وعلى ما نقل عنه هنا وهو الموافق فى دعوى النسب من الهداية وما فى الخلاصة ويوم
 القضاء على ما نقل عن الاسيحي **باب حتى البعض** (قوله وهما لا ينجزان
 بالاتفاق) اى العق والرق يرد عليه ما فى البحر معزيا الى البدايع ان العق يجزى عنه سواء كان
 بمعنى زوال الملك او زوال الرق وان الرق يجزى شيئا وزوالا والتوفيق على ما نقل فيه عن المجنبى
 ان من قال يجزى عنه يريد به واقعه اعلم انه يسقط ملك البعض عن الشقص الذى انضاف العق
 اليه ويبقى الملك فى الباقي ومن قال بان العق لا يجزى عنه اراد ان خروجه عن كونه محلا للملك
 والتمك كالبيع والقيمة لا يجزى وتمعابه صحيحة لا تلزم حقيقة العق وذكرا للمزوم وارادة اللزوم
 جاز وخروجه عن محله التملك والملك متفق بين اصحابنا لكن عندهما بزوال الرق اصلوا وعنده
 بسقوط الملك عن الشقص المعتق وفساده فى الباقي هذا ما تضمنه شروح الاسلاف واختلف فى
 هذا الباب انتهى لمخضا وتام تفصيله فيه وبه ينحل ايضا ما فى النهران مبنى اختلف ان
 الاتفاق بوجود زوال الملك عنه وهو متجزز وعندهما زوال الرق وهو غير متجزز (قوله والارز
 تخلف المعلوم) اورد بان اللازم هو لزوم تحقق المعلوم قبل تمام علته ووجه انه اذا وجد باعتق
 البعض حتى الكل يلزم وجود تمام المعلوم ببعض علته وهو عين التخلف وردان التخلف ان يوجد
 العلة ولا يوجد الحكم وانت خير الفرق بين تخلف المعلوم عن العلة وتخلف العلة عن المعلوم
 واراد بانى والمذكور هنا هو الاول على انه يمكن ان لا يراد هنا ما هو المصطلح بل يجوز لدعوى
 (قوله وانجزى العق) اى وهما اى التخلف والتجزى باطلان اما الاول فمقتضى والثنى فالاتفاق
 (قوله لانه اذا تجزى) اى الاتفاق (قوله احتاق الكل) قبل انصواب حتى الكل (قوله يلزم
 تجزى العق) وقد اتفق على عدم تجزئه (قوله والعقوص القصاص) فان عفو احد الورثة
 نصبه يسقط القود (قوله والاسيلا) فان استيلاء نصيبه من امه مشتركة استيلاء الكل
 حتى يصبر ام ولده كذا نقل عن الكافى (قوله اوازلة الملك ابتداء) لا يعرف وجه صحيح فى الفرق
 بينه وبين ما عطف عليه اذ الظاهر من سببية الباء فى بازلة الملك ان يوجد ذلك ابتداء فوجد

العتق (قوله لا ثبات للعتق) اذ الملك متجزئ (قوله وكل ما هو تصرف) قبل لا يقال هو منقوض بالطلاق فانه يقع طلاق تام بايقاع جزء منه على ما مر آنفا لا نقول ملك النكاح غير قابل للتجزئ كملك الميراث وما تقسم الطلاق بحسب انقسام المال في مطلق ثلثا بثلث الالف فلا يوجب ذلك على ما لا يخفى انتهى (قوله والملك متجزئ بالاجماع) ان اريد كل الملك فليس بمسلم لمثل ملك الطلاق الواحد وان بعضه مطلقا فليس بمقيد وان مصداق فساد له لعل هذا يتدفع بما سيجرد في تحقيق المرام (قوله يجوز الصلوة) فيه نوع خفاء سيما بالنسبة الى التفسير الاول للاعتاق هو قوله اثبات العتق بلائ الملك اذ الجواز عارض على الاركان والعتق يشبه ان يكون ذاتيا لازالة الملك على ان في لزوم تجزئ ازالة الملك عن تجزئ نفس الملك ايضا خفاء (قوله بان العتق) بيان للاشكال ومتعلق به كانه حاصل دليلهم السابق (قوله خارج عن قدرة البشر) لعل وجهه استناد تلك القوة الى الشرع المستند الى الله تعالى (قوله لانسلم ان الاعتاق) هذا منع لقضيتهم القائلة ان الاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة حكمية شرعية على ارادة شرعية من حكمية حاصله انه اردتم ان الاعتاق المراد هنا هو الاثبات الشرعية فلانسلم ذلك كيف ان الاعتاق المراد ما يكون مقدورا للبسود ما ذكر ليس مقدورا بل صدوره عنه محال وان اردتم المطلق فسلم لكن ليس بمقيد لعدم ارادته هنا هذا لكن اذا توكل حق التأمل ان خروج الجواب عما يكون باعتبار كون تلك الاسباب لازالة الملك لا بالذات والقي وهو في الحقيقة راجع الى ما ذكر اولا فلا يحصل مما دامه من التحقيق شيء (قوله فان صدوره) اورد عليه ان تلك القوة معنى مراد من لفظ الاعتاق المقدور ولو كان ارادته بالمجاز على انه لو كان هذا مجازا للزم ان يكون جميع الفاظ الاعتاق مجازا وهو متعسف تام بل لزم ان لا يوجد حقيقة الا نادرا لا يخفى انه يتدفع بما مر من وجد الخروج عن قدرة البشر وانه عام ايضا كلام على السند سيما الاخص (قوله لكن المراد هنا) ليس ذلك المعنى يرد عليه ان ذلك وان لم يرد في الابتداء لكنه مراد في الانتهاء سيما على المعنى الاول ويؤيده ما سبقوله من قوله او ما هو مسبب عنها (قوله او ما هو مسبب عنها) وقد عرفت ما فيه (قوله ما قال صاحب البدائع) وجد الاضمحلال ان قوله ضرورة ان العتق حكم الاعتاق ممنوع بما ذكر اذ كونه حكم ذلك انما يكون مطاوعا لذلك وليس فليس وكذا قوله قول بخصيص العلة (قوله وما قال بعض محشي الهداية) عطف على قوله ما قال صاحب البدائع (قوله فليست مل) لعل وجهه مانبه فيما سبق (قوله احتبس مائة بعض العبد) فلا يظهر احتبس مائة العبد اى يبقى بعض العبد على ان يكون مالا والضمير في عبده راجع الى الامام وقيل الى العبد (قوله لان الاضافة الى البعض) يعنى اضافة العتق الى بعض العبد يوجب ثبوت مالكية العبد في نفسه كلا (قوله فله) اى المولى (قوله وليس في الطلاق والعتاق) اشارة الى منع قولهم فيما مر وصار الاعتاق كالطلاق بطريق الفرق ان في المنقوس حالة متوسطة وهو الكتابة دون المنقوس عليه (قوله والاستيلاء متجزئ عنه) فلا يصلح دليلا لعدم كونه مسلما عنه (قوله حتى لو استدل) نقل عن الكمال حتى لو مات المستولد تغتفر من جميع ماله ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله (قوله وفي القنة) اى غير المدبرة جواب اشكال وهو ان يقال لو كان الاستيلاء متجزئا لم لا يتجزئ في القنة كذا نقل عن تاج الشريعة في شرح الهداية (قوله ملكه) اى النصف (قوله فليشريكه الاعتاق) اى نحز او مضافا بشرط عدم الاضافة الى زمان طويل بل يضاف الى مدة الاستسعاء كذا في النهر عن القح (قوله او الاستسعاء)

فان امتنع المبدى بغير ثم لا يرجع هو على المعلق اتفاقا (قوله ان يضجه) اى المعلق قيمة نصيبه
 هذا اذا اعتنى بغير اذنه (قوله لوموسرا) اى يوم الاعتاق حتى لو ايسر بعده او ايسر لا يعتبر
 (قوله قدر قيمته الآخر) هذا هو ظاهر الرواية اى سوى الكفاف وهو المنزل والخدم وثياب
 البدن قال فى البحر ان هذا الاستثناء مما لا بد منه وفهم من الزيلى الزيادة عليه نفقة عياله ونقل
 عن المحيط المراد بنفقة العيال هى قوت يومه (قوله لانه قام مقام الساكت) اى قام المعلق باداءه
 الضمان مقام الشريك الساكت عن الاعتاق (قوله هنا عند اى حنيقة) لان كلا منهما يزعم
 ان صاحبه اعتق نصيبه فصار العبد بذلك فى حكم المكاتب وانه حرم عليه استرقاقه فيصدق
 فى حق نفسه فله اما الاعتاق والاسلعاء ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار لان يسار المعلق
 لا يمنع السعاية عنده وعند تعذر التضمين لانكار الشريك فتعين الآخر وهو السعاية كما فى النهر
 (قوله وان كان احدهما مصر والآخر موسرا) بيع للموسر اى فى نصف قيمته ولم يستنسح للمصر
 فى شئ ولان الموسر يدعى السعاية لانه يقول اعتق شريكى وهو مصرولى حق اسلعاء
 العبد فى قيمة نصيبى واما المصر فيتبرأ عن السعاية ويقول شريكى اعتق وهو موسر وحق
 فى الضمان قبله فلا يكون له اسلعاء العبد بعد تبرأ منه كذا نقل عن الكافى ووقع مثله ايضا
 فى النهر والبحر والنح فظهر ان ما فى عامة نسخ الدرر صواب لا يقبل الاشياء بل الخطاء
 فيما فى بعض النسخ سعى للمصر يدل الموسر خلافا لمن زعمه وقد كان هذا موافقا لما فى الهداية
 والوقاية بل عامة الكتب كما قيل (قوله فبقى موقوفا) اورد عليه التضمين لبس بتعذر بتقدير
 التعليف فاذا انكل وجب الضمان واجب لافائدة فى الحلف فلا تصاد كل منهما اعتقده صاحبه
 لا يجب الضمان فتعين السعاية كذا فى النهر قلنا عن البدائع وفيه مباحث آخر (قوله وسعى
 فى نصفه لهما) اطلق فى سعاية النصف فتشمل ما اذا كانا موسرين او مصرين كما نقل عن التبيين
 (قوله لان المقضى عليه) اى المولى الذى يقع عليه هذا القضاء مجهول (قوله فتحسنت الجاهلة)
 فامتنع القضاء وفى العبد الواحد المقضى له اى العبد من الدخول وعدمه معلوم فطلب المعلوم
 المجهول كذا فى البحر (قوله اى احدهما) لو قال فى تفسير الضمير اى احدا ورجل مثلا لا يوهم
 العبارة كون المشتري احدا الشريكين (قوله وعلق عتقه) يعنى عتق حصته من عبد فلا يراد ان
 المعلق فى المسئلة العبد نفس العبد وفى المثال نصفه فالصواب ان يقال فى المثال ان اشترت نصفك
 فانت حر على ان ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته فلفظ (قوله بان قال زيد) اورد بانه
 ركبك والظاهر اى ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته المعلق لا يتبني انه من قبيل المناقشة
 فى العسارة اذ المراد من زيد هو المعلق اى سواء علم انه ابن شريكه او لا لو قال سواء علم
 انه ابن شريكه او تعليقه المذكور او لا يشمل جميع الصور لعله اكتفى بما ذكر لا نفهاه دلالته
 او حذفا (قوله اى لا يمتنع الاب او المعلق) تركه اعتناء على القرينة مما سبق فلا صحة للمناقشة
 بترك مثله (قوله اى اذا لم يكن للشريك) اشارة الى الشرط المحذوف الذى صار له فالآخر
 جواب عنه (قوله ضمن نصف قيمته من الضمان) اى الاب (قوله وسعى بمفقيرا) اى سعى الابن
 لشريك الاب لو فقيرا (قوله حيث شاركه) تعليل لقوله رضى بافساد نصيبه لا يتبني انه وان قيل
 ان كونه تعليل بالنسبة الى الاول واضح والى الثانية يتصل وقيل انه لبس بتعذر ايضا وسكت
 عن كونه تعليل بالنسبة لثالث ايضا وهو تعليل لها ايضا فى نفس الامر لكن مطابقتها لمجموع
 المسائل الثلاثة انما هى بالنوع فقط واما بالشخص كما فى صورة الهبة والوصية فى المسئلة الاولى

فأدفع الحق في التلطيل ما نقل عن التبيين من أنه لأن سبب الرضاء يتحقق من غير علم والحكم
 يدار على سببه لأعلى حقيقة لأنه مبطن لا يمكن الوقوف عليه (قوله وإن استراء موسرا)
 قيل هو مستدرج بما تقدم أو استرى نصف ابنه من مولاة فيه أنا لنسلم ذلك وقد صار المسئلة
 مطلقة فيما سبق ومقيدة بالسارها والمقيد غير المطلق (قوله ما عتقه الآخر) في اختيار لفظ
 إشارة إلى روم تراخي العتق عن التدبير كما يقتضيه ما ذكره خافي بعض النسخ من لفظ الواو
 بدل كانه سهو من التامخ (قوله لأن قيمة المدبر ثلثا قيمة العن) نقل عن الكمال لأنه الاتباع
 بالوطى والسعاية والبدل وإنما زال الأخير فقط لعل وجود العلة في جنس العبد كاف فلا يرد
 باحتصاصه بالمدة دون المدبر لعل لهذا صك كان عليه الفتوى ومال إليه صدر السهيد
 ولا يحتاج إلى إيراد قضاء الدين بعد المولى بدل الوطى ليعمل العلة (قوله وتوقف يوما كذا)
 أورد أن الظاهر توقف بناء واحدة كما في الوقاية أقول بل الظاهر بناء واحدة كما يستهد
 ما عطف عليه وتفسيره كما في الكافي والكنز وحديث اجتماع الثاين في أول المضارع أمر لفظي
 لا يصلح أن يكون مدارا للاعتراض (قوله لذكر أن يسئح فقط) لا الاستخدام كذا نقل عن
 الزبلي (قوله كالمدة) قيل الصواب كالمدر إذ لا مدخل لثاينه في سياق الكلام يرد عليه أنه
 لا موجب لتغير أسلوب الكلام من التأنيث إلى التذكير وتأنيث المشبه ملائم لتأنيث المشبه بها
 (قوله لكنه تعاد) وما من بعض النسخ من تعاد فسهو من تأخذه ولا معارض له في زوال النجوم
 أورد عليه أن زوال النجوم مقتضى الحرية على ما صرح به (قوله حال كونها مشتركة) أي في كونها
 أم وأدلهما لا الاستراك في المالبة كما في عامة الفقهية فالصواب في قوله فادما فاد عياها بالتنبه
 إلا أن يرجع على سبيل البدل إلى كل منهما (قوله وعند أبي يوسف وعند محمد) أورد أنه ينبغي أن
 يقع العتق بدو، سعاية أصلا بناء على عدم تجزئ الاعتاق عندهما واجب عدم التجزئ
 إنما يكون إذا كان المحل معلوما وأما إذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الأحوال فلا لاته يثبت
 حيث ضرورة والثابت بها يتقدر بقدرها أورد أن ما لا يجزئ في حد ذاته فكيف يقل التجزئ
 عند الضرورة ودفع بما لا يحصل المقام (قوله وما أصاب النصف الذي) أورد أنه ينبغي
 أن يقال فما أصاب بالغاء بدل الواو (قوله وقيم الصد منساوية) هذا تمثيل لتفسير لفهم للاقتصار
 عليه (قوله ومن دخلت) الطاهر أنه على قول محمد وقيل آفة فإلزم الفرق بين الطلاق
 واتق كذا قبل أقول اللازم مما نقل عن النسخ أنه اتفاق قضعا من أن هذه المسئلة محبة محمد
 عليهما فالرسمها المناقضة والجواب عنهما في الفسخ انتهى (قوله موجا للبتونة) يرد عليه فعلى
 هذا ينبغي أن لا يقع الطلاق على الثانية والخارجة في المرة الثانية (قوله فلما عرف أن البيان)
 قبل توضيحه ما قرره الزبلي حيث قال لو قال أحد كما حرر فانه لا يتناول المعين وبعد البيان
 يصير واقعا في المعين فكان البيان انشاء من هذا الوجه ومن حيث يجوز على البيان إذا حاصه
 الصد كان اظهار لاته لا يجبر على الانشاء انتهى (قوله مستلتي حصول نفس الهبة) والصحة
 كافية في البيان إذ البيان إنما هو باعتبار دلالة تصرف يخص بالملك وذال يتوقف على التسليم
 فانقيده بالتسليم كما في نحو الهدية للتوكيد لا للسرط كما نقل عن الكمال فلا يرد أن الواجب
 إسقاطه (قوله فإن من حصل له الانشاء) الظاهر هذا الانشاء أي الحرية المفادة من قوله حد كما
 وفي بعض النسخ الأشياء بدل الانشاء موافقا لما في النسخ كانه سهو لما سبقهم (قوله لم يبق
 محلا للعتق أصلا بالموت) يعني أنك قد عرفت أن البيان انشاء من وجه والموت بيان حال كونه

منافيا لتعلق العلق على الميت فيكون متعلق العلق هو الآخر فكلمته قال عند الموت هذا القول
 لكونه في معنى الانشاء (قوله والعلق من جهته بالبيع) يعني لم يبق محلا للعلق وصدم البقاء علم
 من جهة المولى بسبب البيع اذ البيع مناف للعلق فان كان ما اراده بهذا القول ذلك لما يباعه
 (قوله والعلق من كل وجه) اذ لعبد الذي اريد بهذا القول معتنق من كل وجه والعلق بالتفسير
 والاستيلاد ليس معتنق من كل وجه فتعين المراد بهذا القول هو الآخر (قوله فتعين الآخر)
 كانه نتيجة لما سبق ليس خبرا لان في فان من حصل كآتوهم (قوله اى لا يكون الوطئ) وكذا
 دواعيه (قوله لم يكن يانا) عنده في النهر عن الهداية ولا يفتى بقول الامام فالاولى ان يسبر اليه
 ولو شرعا (قوله وكأله الارش) اى كان الارش حقا للمولى لا للجارية اذ اجنى الغير عليها (قوله
 والمهر) يعنى عند وطئ الاجني اياها يأخذ المهر المولى لا الجارية (قوله لان العلق المبهم
 معلق بالبيان) اوردان الوطئ بيان اذ وطئ المعتقة بلا نكاح حرام وان عدم كون الوطئ يانا
 عند عدم حصول الطوق واما عند ذلك فيبان عنده كما كان عندهما مطلقة فالفرق بين وطئ
 ووصئ ضعيف (قوله لا يستقيم بدونها) اورد عليه الوجه فيه ان عدم وجود الرابطة في
 الجملة الخبرية فحذفها سابعة كعدم ولا نه مثلا وان وجود الفاء في الخبر فقد يجوز ولو على قلة
 وقد كان المبتدأ هنا نكرة موصوفة بالجملة الفعلية وان انتصاب ابنا فيموز كونه حالا لدلالتة
 على هيئة ما قبل وبالجملة لا بد من بيان وحده عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في اى
 جانب واجب الوجه ان جملة تلميذ ابنا وقعت صفة لولد فيجعل الكلام الى قولك اول ولد
 موصوف بهذه الصفة فانت حرة فليكن لقوله فانت حرة ارتباط بمقابلة لا يخفى انه عند تقدير
 الرابطة في الخبر حيث يستقيم الكلام فلا اشكال باق فالاولى ان يقال مراد المصنف ان عبارة
 الوفاة لا يستقيم بدونها او بدون ما يبنى غناءها فتقدير الرابطة ما يبنى غناءها (قوله حتى
 نصف الام) قبل كذا في الجامع الصغير من غير خلاف والمذكور لمحمد في الكبسايات انه
 لا يحكم بعتق واحدة وصحح في النهاية وحقيقة ابطال قولهما مع انه لم ترد عنهما رواية ساذة
 تخالف ذلك الجواب كذا في الفتح انتهى (قوله الام بالشرط) اى يعتق بالشرط الذى
 ذكره من كون المولود الاول ابنا (قوله عند ابى حنيفة) مدار الخلاف ان العلق من حقوق
 الصد عنه اوس حقوق الله عندهما كما في النهر (قوله واما الثانية) لا يخفى ان هذا يصلح
 ان يكون دليلا للاولى ايضا (قوله لكن الشهادة) هذا بناء على ان العلق المبهم لا يحرم
 الفرج فلا يجب الشهادة لدفعه في دفع ما يقال الصواب لكنه انما لا يشترط الدعوى لما
 انه يتعمى تحريم الفرج والعلق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عنده فصار كالشهادة على
 علق احد ابويه (قوله الا ان تكون الاستثناء متصلا) يعنى لعت الشهادة في كل الاحوال الا
 في هاتين الحالتين وما في البحر انه مقطوع فبغيره لا يخفى صكذا في النهر (قوله حيثما وقع
 وصية) وفي بعض نسخ الدرر وفي المنقول عن الهداية حيثما وقع وصية (قوله لجلها له
 المادى) بالكسر هو احد العبدین (قوله حلف) ان اريد من الحلفية في كونه مدعىا تقديرا
 كما هو المتبادر فلا نسب الملازمة في قوله فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيرا وان اريد منهما
 في كونه مدعىا عليه فيحتاج الى بيان كون المولى مدعى عليه قبل هذا ولم يسبق وان ادعى
 اعتبر كون المولى مدعىا تقديرا لعود نفعه اليه ولو منكرا ومدعى عليه لانكاره حقيقة فيجوز
 الدليل فيما وقع في محنته والكلام في المرض او بعد الوفاة (قوله فيكون كل منهما مدعى عليه)

أورد عليه ان المقصود كون كل منهما مدعى تارة ومدعى عليه اخرى لامدعى عليه فقط
أقول يمكن ان يقال المقصود هو ما فرعه من كونها مدعى عليه تحقيفا اذ المدعى هو نفس
الموصى ولو بعد الوفاة كما يرمى اليه التقييد بالتقديري نعم فيه تأمل يأتي مما بعده (قوله
فاضمعيل) وقيل في الجواب نقلا عن الحواشي السعدية ان المولى وان كان منكرا صورة
لكونه مدعى معنى والوصى والوارث خلفه في دعوى العتق ونقل عن الفتح ان اقامة
الشهادة محتاج الى انكر فرض كون الورثة منكرين فلزم كون معنى الخلفية المذكورة الخلف
الوصى ان كان الوارث منكرا والوارث ان كان الوصى منكرا فاشكل بما لو انكر كل من الوارث
والوصى اذ حيث الخلفية متعذرة والشهادة في الوصية ليست مما تبطل فقبل المخلص انما
يكون يجعل الميث مدعىا تقديرا انتهى وفي الجواب عن صدر الشريعة ايضا ان كونه مدعىا
حكى باعتبار ان اتفق يعود اليه لاحق فلا ينافيه انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه
سهل فتأمل انتهى لا يخفى ان هذا قريب مما قبله وانت تعلم ان ما ذكر آخفا يرد عليهما ايضا
لعل لهذا امر بالتأمل (قوله الدليل الاول) واما الثاني فذكر في الهداية (قوله لا لا انسلم) الجار
متعلق بقوله اضمعيل فريد عليه الاستحلال ان كان لهذا المنع فالتفريع مضمحل وان للتفريع
فهذا المنع مضمحل فالاول ولا لا انسلم بالواو وجعل ذلك بيانا لذلك الملازمة ليس امر اضمعا
(قوله يؤيد ما ذكرنا) التأيد ليس بعلوم اذ ما ذكر في غاية البيان ليس باوضح مما في الهداية
بالنسبة الى الدلالة على المعنى الذي اراده (قوله وهو معلوم) اي الوصى الذي هو المدعى
(قوله اما الاول) فلان انكار المولى هنا مخالف لما فهم مما ذكره من قوله فيكون (قوله الوصى
مدعىا من وجه) ومدعىا عليه من وجه وقد سمعت آخفا المتقول من الحواشي السعدية ومن
الغير على انه لو فرض انكار الوصى في المرض فلزم اما اهمال بيانه او عدم قبول الشهادة (قوله
واما ثانيا) وايضا قد عرفت ما قل من القبح من جواز كون المدعى الوصى والمدعى عليه الوارث
وبالعكس وايضا يمكن كون بعض الورثة مدعىا والبعض منكرا واجيب ايضا ان دعوى
الوارث يكون تقديرا من جانب المورث وان كان هو منكرا من قبل نفسه والدعوى التقديري
لا يكون اقرارا ﴿ باب الحلف بالعتق ﴾ هذا شروع في بيان التعليل
بعد ما ذكر مسائل التجيز وانما ذكر مسألة التعليل بالولادة في باب عتق البعض لبيان انه يعتق
منه البعض عند عدم العلم والمراد من هذا الحلف ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يتعلق
العتق بشئ ثم ان هذا الباب قريب ان يتحد بما في الايمان من باب اليمين في الطلاق والعتاق فالاشبه
ان يجعل الجميع في الاول اوفي الثاني فليظهر وجه التفريق والتخصيص بكل ثم الحلف بعتق
الحاء مع سكون اللام وكسرهما مصدر حلف بالله يحلف حلفا انقسم وكسر الحاء مع سكون
اللام العهد كذا في البحر (قوله لان المعتبر) لان ثبوت يومئذ حوض عن الجملة المضاف
اليها كما فسر بقوله يوم اذ دخلتها والمراد باليوم هنا مطلق الوقت لانه انضيف الى ما لا يمتد
(وقوله حر هو الصواب) بخلاف ما في بعض النسخ فهو حر موافقا لما في الهداية (قوله
سواء لم يكن مملوك) فان قبل سبب العتق الملك او التعليل اليه وهنا لم يوجد شئ منهما قلنا
اجيب ان معنى مملوك يومئذ ان ملكك مملوكا وقت الدخول فهو حر (قوله كل مملوك لي
لحال) لان المختار في الوصف من اسمى الفاعل والمفعول ان معناه قائم حال التكلم بما نسب
اليه على وجه قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص ولو لم يكن في ملكه شئ كان لنوا

ولا فرق بين كون التعليق بان واذا ما وصق ما ولا فرق بين كونه منجزا او معلقا قدم الشرط او اخره كما في البصر والنهر (قوله يتناول العتق والتدبير) والعق فاعل يتناول والعق منفعهم عن صورة كل مملوك او املاكه حر والتدبير منفعهم عما بعدها (قوله مذكلف فقط) اي دون من ملكه بعد اليقين (قوله وقت اليقين مدبرا) اي في الحال دون الآخر والوصبة انما تقع بعد الموت لانه يصبر في الوصايا الحالة المنتظرة والحالة الزهنة حتى تعلقت بما كان موجودا وبما سيكون للمعنى ﴿باب العتق على الجعل﴾ هو بالضم ويقع (قوله ما يجعل الانسان) فلفظ ما هنا عبارة عن المال والانسان المولى والشئ الاول يكتفى والثاني العتق وجعله يفعل صفة للشئ الثاني وضميره المرفوع للانسان والمنصوب للشئ الثاني (قوله فقل العبد في مجلسه) او مجلس علمه لوقايتا (قوله وان لم يعين لكنه شرط كونه معلوم الجنس والقدرة) فالمراد بعلم التمين شخصه ووصفه (قوله اذن) هل يصح جهره تردد فيه في البحر ولا يتوقف عتقه على قبوله ولا يطل برده (قوله لا التكدي) المفهوم من تفسيراتهم هو هنا جمع المال بالسؤال فالحاصل الدليل ان اداء الالف اما بالتجارة او بالتكدي لكن الثاني مشتق لكونه محرما شرعا مع حقوق العارضا للمولى (قوله بالتعديته وبين المولى) قال في در المختار يجب لومديده لئلا اخذه (قوله وزنه قابضا) اي جعله بمنزلة القابض (قوله واوجب المولى) الظاهر انه للوصل (قوله ولو بعد لا) فان فضل شئ فهو للمولى كما في الزملي (قوله لان ايجاب العبد) اي ايجاب العتق لنفسه مضاف الى ما بعد الموت كما يفهم من قوله بعد موتى (قوله لان العتق ليس بمعلق باوت) واعتراض عليه بانه مضاف ومعلق بالموت وان الاهلية ليست بشرط الا عند الاضافة والتعليق ولذا لو جن بعد التعليق ثم وجد الشرط وقع الطلاق والعاقب واجب باعترق بان الموجود في مادة التقض هو بطلان اهلية المعلق فقط وهنا الموجود هذا مع شئ آخر وهي خروجه عن ملك المعلق الى ملك الوارث فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره (قوله وفي مثله لا يمتنع) اورد انه حيث يذم يلزم ان لا يكون لقبوله بعد الموت فائدة ومنع لانه لولا القبول لم يصح اعتاق الوصي والقاضي لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث الاعتاق (قوله بخلاف المدبر) ولهذا لو قال انت مدير على الف يلزم القبول في الحال لان ايجاب التدبير في الحال ضرائه لا يجب المال بقيام الرق واذا عتق بالموت لا يلزمه شئ لعدم وجوبه قبله واورد انه ينبغي ان يكون مسئلة الكتاب كذلك اذ المعنى انت حر بعد موتى واجب بان مسئلة الكتاب تصرف اليقين من المولى لا يمكن من الرجوع وفي الايمان يصبر اللفظ ولاضافة في الثانية لفظا لا يكون مبينا فلم يصبر القبول بعده انتهى (قوله اذا سلم) الصواب اذا سلم من السلامة ومن التسليم لكن اورد المعروف في الاستعمال سلمته اليه لاسلمته له (قوله يجب قيمته عليه) اي قيمة العبد اورد عليه انه لم لا يجوز ان يسلم الخدمة الى الخلف الوارث واجب ان الخدمة عبارة عن النفعة التي لا تورب لا يمكن ابقاء عين الخدمة بعد موت المولى فلهذا كان الاعتبار بقيته او قيمة الخدمة على الاختلاف (قوله على ان تزوجينها) الفا عل ضمير مخاطب والضمير ان الاخباران مفعولان (قوله جائز في الطلاق والعناق) فان قلت ما الفرق بينهما قلت الاجنبي في الطلاق كالرأة لم يحصل لها ملك مالم تملكه بخلاف العتق فانه ثبت في العبد قوة حكمية هي ملك البيع والشراء والاجارة مثلا ولا يجب العوض الاعلى من يحصل له المعوض كذا في النسخ (قوله قسم الالف على قيمتها) قال صدر السريعة بان فرضنا مثلا ان قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة فيقسم الالف على الالف وخمسمائة فكلنا الالف حصة القيمة وثلاثة حصة

مهر المثل فوجب عليها اداء ثلثي الالف الى المولى وسقط عنه ثلث الالف انتهى فقد قابل اى الامر
 (قوله مندرجا فيه) اى يكون البيع مندرجا في العتق شرائطه اى شرائط البيع لان ما ثبت
 بالاعتضاء ثبت ضرورة وما ثبت ضرورة يتقدر بقدرها (قوله وهو ثلث الالف) وهذا يقتضى
 سبق فرض قيمتها بالالف كما قل من صدر الشريعة ولم يسبق وما قيل في توجيهه انه
 انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلثة منفعة البيع ومنفعة الاستعداد ومنفعة الوطنى واللائم
 بعقد النكاح الاخيرة فقط فردلته لئس بشئ **باب التدبير** لما فرغ
 من بيان العتق الواقع في الحيوة شرع فيما بعد الموت وقدمه على الاستعداد لشعوره الذكر
 والاشئ وله معنيان لغوى وفقهى فالاول كافي المغرب الاعناق عن دبر وهو ما بعد الموت وتدبر
 في الامر نظرا في ادبائه اى في مراقبته انتهى والثاني ما افاده بقوله هو تعليق العتق (قوله
 الى الحر بعد) اى موه (قوله وليس فليس) اى ليس فيه دليل الاشتراك فليس فيه وجود
 نفس الاشتراك (قوله سواء كان موه او موت غيره) كاسياني هذا وان كان موافقا لما في ظاهر
 الكثر مخالف لما نقل عن المبسوط والبدائع انه لو قال انت حر بعد موت فلان لم يكن مدبرا
 والظاهر ما نقل الشارح عنه هنا ايضا ولهذا منع في البحر كونه مدبرا مقيدا في عبارة الكثر واجيب عنه
 ان مراد المبسوط وغيره هو نفي التدبير المطلق لاني مطلق التدبير يريد عليه انه حيث يلزم
 ان يكون العتق في هذه الصورة من الثلث اذا التدبير بفسيمه كذلك وهو في هذه الصورة يعتق
 من جميع المال اذا وجد الشرط اذ هذه كسائر التعليقات من دخول الدار وبمجي زيد وكلامه
 وايضا يبطل التعليق بموت المولى قبل وجوده بخلاف المدبر وما ذكر اسمعيل ايضا ما اعتذر
 بان ذكره في التدبير المقيد لساواته في حكمه من جواز البيع ولو سلم هناك لا يفتي عدم نفعه هنا
 وعدم نفع ما سيذكره (قوله ان قول الكثر) اورد عليه انه لامطارة بينهما وبين ما ذكر الشارح
 اذ هما ذكر في عنوان الباب مطلق التدبير ثم قسمه الى التدبير المطلق والمقيد فائنه انهما
 لم يعرفا مطلق التدبير لظهوره واتقاهما من تعريف القسمين فكان الشارح ذهل عن الفرق
 بين مطلق التدبير والتدبير المطلق فقال ما قل وليس بمدالحق الا الضلال لا يبعد ان يقال
 ان المتبادر من مثل هذه العبارة والمتعارف ان يكون تعريفا لمطلق الماهية لاينا لاقسامه
 وقد صرح بعض شراح الكثر انه معنى شرعى للتدبير (قوله ليس كما ينبغي) وقد عرفت ما فيه
 وهذا انما يصح باثبات خلافه نقلا عن صاحب المذهب (قوله الا ان يقال) وقد عرفت
 ايضا ما نقل عنه وعن البدائع صريحا من يتنى ذلك بحيث لا يمكن هذا التأويل (قوله فانه
 في الصورة) دفع لما اورد من ان هذا مدبر مطلق مع انه لم يطلق عتقه بمطلق موت المولى
 فالترقيق ليس بجامع وجه الدفع ظاهر (قوله اى كل قيمته) اى مدبرا كافي التهر والنصح عن
 بسط وقنا كافي التهر ايضا عن الجوهرية (قوله يقع غالبا) بيان لقوله او نحوها ومقابل لقوله
 في التدبير المطلق وغلب موه قبلها ومدار الفرق كون المسئلة من المطلق والمقيد فبحسب
 الظاهر لا وجه لهجة اذ خبر يقع في الظاهر للموت فلزم كونه من المطلق بان يكون القائل
 ابن مائة سنة عند صدور القول مثلا ولولم يتصور تمبشه عشرين بل سنة واحدة فهذا ليس
 بصحيح فيما قصد من الكلام الا ان يقال معنى يقع غالبا يوجد القائل غالبا بان يعش ولا يموت
 ولهذا قيل على الشارح ان الحلق في جانب الوقاية اذ معنى يمكن لا يجب وبه ينظم الكلام
 بخلاف عبارته اذ صفة عبارته محتاجة الى ابيات كلمة لا على يقع ولم يوجد فيما عندنا من النسخ وما

ذكره فتوجه محله كلامه ويمكن لك منه ايضا وجده احسنه (قوله احسن من عبارة الوقاية)
 اذا المراد من الوقوع كما حررنا هو وجود الشخص القاتل وهذا المعنى في الامكان محتاج الى
 ان يقيد الامكان بالوقوع وهو خلاف الظاهر (قوله ان وجود الشرط) وهو الموت في السفر
 اوفى المرض مثلا (قوله صحيح) قال وان كان القاتل مريضا مرض الموت فالتق من الثلث
 (قوله بل الوصي) يد عليه ان انقطع ولاية القاتل فكيف يصح تصرف الوصي والقاضي
 فيما يكون ضررا محضا للمالك وهو الوارث سيما عند وجود الصغار وما فائدة ارتباط حق
 الوارث بقول القاتل والتحق فيه بمجرد انشاء الوارث كسائر الاعناق (قوله لانتقال الولاية
 اليهم) كونه قد مضى ما في قاضيه ان لو قال انت حر بعد موتى بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولومات
 المولى وهو في ملكه يمتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يمتق باعناق الوارث انتهى
 تأمل فيه (قوله وقيل ثلث قيمته بعتي) كافي المص والرد فالاولى ان يتخار ذلك متنا كما في التنوير
 ﴿باب الاستيلاء﴾ (قوله هو طلب المولى الولد من امته وملا) (قوله هو طلب المولى الولد من امته وملا)
 قيل لو قال ادعاه الولد من امته لكان اخصر واشمل اقول يمكن ان يكون بناء التعريف على
 الاعم والاغلب وان يكون الطلب اعم من الحقيقي والحكمي وكذا الوطى لكن الكلام
 في الاختصارية بلى بعد (قوله من مولاها) ولو باستنسل من فرجها (قوله فاشترها الزوج)
 اى الذى ولدت منه اذا ذكره اذا اصبحت معرفة كانت عين الاولى (قوله ثبت نسبه بلا دعوى)
 اى ان لم تعمر عليه مؤبده كما وطئها ابن المولى او ابوها ووطئ المولى امها او غير مؤبده كالنكاح
 كافي البصر ثم انه يفهم منه وما ذكره ان كان الدعوى مشرط في الاول وقد ذكر في البصر ايضا ان استيلاء
 الجنون صحيح مع الدعوى لا يتصور منه (قوله بان التزويج) فان المولى يزوجه الى الغير (قوله
 وحصلها) اى حفظها عن ربه الزنا (قوله ولم يزل) العزل هو كف صلب المني فيكون المعنى صب
 المني ويمكن ان يقال ولم يزل عنها اى لم يبعد عنها من العزلة (قوله ولم يصبها) الا وفق السباق
 ولا ظهر بالوايد ل او (قوله بقاءه طهر آخر) وهو اتهام الزنا (قوله فهو في حكم امه) اى الولد
 في حكم ام الولد فان امه ام ولد وفي بعض النسخ في حكم امه فالظاهر هو الاول (قوله ولوادعاه)
 الظاهر ان الضمير راجع الى ولد ام الولد فقره وتصير ام ولد مستدرك والتعيم بانها سواء
 كانت ام ولد او لامع كونه مخاضا لسوق الكلام لا يحسم مادة الاشكال الا ان يراد في الرجوع
 ولد غير ام الولد بطريق الاستخدام وبالجملة ان الاولى ان يجعله مسئلة مستقلة غير منوط لما قبله
 لعل في الهداية كذلك (قوله ونصف عقراها) هو مهر المثل وقبل اجرة الزنا لو كان حلالا
 (قوله وان ادعياه معاخنها) هذا اذا لم يكن مع احدهما مرجع والافيدم الاب على الابن والمسلم
 على الذمي والحر على العبد والذمي على المريد والكتابي على المحوسي والعبرة لوقت الدعوى
 لا الطوق كذا نقل عن غاية البيان (قوله وهى ام ولد هما) فتخدم كلا منهما يوما وان مات
 احدهما او اعتق عنت بلا ضمان عنده كما في التهر (قوله وعلى كل منهما نصف عقراها)
 وفائدة ايجاب العقر مع التقاض انه لو ابرأ احدهما صاحبه ببقى حق الآخر ولو قدم نصب
 احدهما بآدم راهم والآخر بالذهب كان له ان يدفع الدرهم وياخذ الذهب ولو كان نصب
 احدهما اكثر كان له اخذ اكثر من ذلك النخل والكسب والخدمة كافي التهر عن البدائع (قوله ولدامة
 مكاتبه) فلوداعى ولد نفسه مكاتبه لم يشترط تصديقها (قوله لانه في معنى المبرور) لكن القيمة
 هنا تعتبر يوم الولادة وفي المبرور يوم الخصومة (قوله اذا ملك له) يعنى ان الامية اى صيرورة

الام ام ولد اما بحقيقة الملك ابتداء او بالنقل والتقديم الاول منتف هنا لانه لملك له هنا
 حقيقة والثاني منتف ايضا لان ماله من الحق وهو كونه كسب كسبه كاف الى آخره فان قيل
 يقتضى هذا صحة الاستيلاء قلنا لعل عدم الملك الحقيقي مانع من ذلك (قوله وزوال حق
 المكاتب) اى وزوال حق المكاتب (قوله الا اذا ملكه يوما) اى اذا ملك المولى هذا
 الولد الظاهر انه اما بموت المكاتب او بالجزا او بعطائه اياه بدل الكتابة ففيه تأمل تأمل
 ﴿كتاب الكتابة﴾ (قوله لان الكتابة من توابع العتق) كالتدبير والاستيلاء
 يرد عليه ان مقتضى هذا التعليل ان يجعل العنوان بالباب كالتدبير والاستيلاء لا بالكتاب على
 على انه اورد على ترتيب الحاكم الشهيد فى الكافي كذلك ان العتق اخراج الرقبة عن الملك
 بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص وصفته لغيره وهو انسب
 للاجادة لان نسبة الذنابات اولى من العرفنيات كذا نقل عن العناية لكن يرد عليه العتاق على
 مال الا ان يرد بعدم العوض ما يكون بطريق الامالة وذكر العوض فى العتاق على مال ليس
 بطريق الامالة كما فى المح (قوله جمع حرية الرقبة مالا) اى الحرية فى المستقبل لان حرية
 المكاتب انما يكون عند ادائه بدل الكتابة وذا فى المستقبل غالبا بل دائما واما فى الحال فهو
 حر من جهة اليد فقط كما يأتى (قوله كان يقول لبيد) ان ادبت الى الفافانت حر) اورد عليه
 انه مناقض لما جعله هذه الصورة فى باب العتق على جعل ما ذونا لامكاتبان فان حكمهما متباين
 اذ المأذون يجوز بيعه والمولى احق بمكاسبه بخلاف المكاتب (قوله منجما) من التنجيم وهو
 ان يقسط المال على اشهر بان يقول مكاتبك على الف درهم السنة على ان تعطى كل
 شهر كذا (قوله اذا كاتب فقه) من قبيل الاخراج مخرج العادة اذ الكتابة فى نحوام الولد
 صحيح (قوله فان ادبت فانت حر) وان عجزت فقتن قبل قوله فانت حر لابد منه لان قوله
 جعلت عليك يحصل الكتابة ويحتمل الحرية اى العتق على مال فلا ينفى من جهة الكتابة الا بقوله
 ان ادبت الى آخره بخلاف كالتنك وقوله ان عجزت فانت رقيق انما ذكره حثا للبعد على الاداء
 عند النجوم انتهى ولك ان تقول انما قل كذلك لئلا يحصل العتق على مال فان فيه بالجز
 لا يعود الى الرق انتهى يرد عليه ان قوله فلا ينفى من جهة الكتابة الى آخره دال على الاحتراز
 عن العتق على مال صريحا فعلى ما ذكر يكون هذا لغوا مستدركا (قوله ولهذا لا يكون للمولى)
 وان شرط عدم الخروج اذ الشرط باطل (قوله وغرم المولى العقر) العقر فى الحرار مهر
 المثل وفى الاماء عشر فقيتها ان بكرا ونصف عشر فقيتها ان ثيبا عن الجوهرة فيه اشارة الى
 ان مهر المثل فى الثيبة نصف مهرها بكرا ولو وطئ مرارا يلزمه عقر واحد ولو شرط وطئها
 فسدت (قوله ان جنى) اى المولى (قوله او مثل المال) اى غرم مثل المال ان من المثلثات واغرم
 قيمته ان من القيمات (قوله فصارت كالاجنبي) الا انه لاحد ولا فود على المولى للشبهة (قوله
 بان قال ان ادبت الى فتيك) قيل يمثل هذه الصورة يكون ما ذونا لامكاتب (قوله اى خادما)
 عبدا كان او امة قبل هو موافق لما فى تاج الاسماء لكنه مخالف لما فى المغرب من ان الوصيف
 الغلام والجارية وصيفة ثم ان المراد من الوصيف ما لا يكون معينا كما يدل عليه التعليل (قوله
 فسد) اورد ان بعض الصور باطل كصورة الكتابة على عين لغيره ورد بان الفساد يعم البطلان
 تغلبا او بعموم المجاز كما فى باب بيع الفاسد (قوله ما كان من المائة) غن هذه وكذا فى منها بازاء
 رقبة المكاتب تبعضية (قوله ويرد عليه) حاصله انه جار فيما كان الوصيف معلوما فى الصورة

المذكورة مع تخلف الحكم لما صرح آنفاً واجب أن الزبلى حلل المسئلة أولاً بما في الكافي ثم
 بما نقله ثانياً فلا ينسب إلى الخطأ لا يخفى أنه لا يدفع الاعتراض بل فيه إقرار بوجود النسبة إلى
 هذا الدليل وإيراد المعترض ليس إلا في هذا الدليل نعم فالأولى خبثاً أن يقال فالصواب أن
 يقتصر على الأول كما في الكافي بدل قوله فالصواب ما في الكافي (قوله فالصواب ما في الكافي)
 أو ربه عليه أن النقص المزبور وارد عليه أيضاً إذ قيمة العبد المعين مجهولة أيضاً واجب
 بأن الجهالة في الغير المعين فاحشة بخلاف المعين يد عليه أن التأثير هو في مطلق الجهالة
 فاحشة أولاً (قوله وهذا لأن العبد) أي جهالة القدر في البديل ثابت لأن العبد لا يمكن
 استثنائه إذا لمال الصورة المذكورة في حكم استثناء الوصف من المائة (قوله
 فكذا لا تصلح) يعني لا تصلح القيمة أن يكون مستثنى من البديل الذي هو المائة فالصواب أن يترك
 البديل المضاف ويكتفى بالمضاف إليه (قوله سعى في قيمة نفسه) نقل عن ابن الكمال يعني قبل
 أن يترافعا القاضي (قوله وأنه مشكل جداً) قيل هو غلط من الكتب ويتبع هذا الغلط في الاختيار
 وقيل المراد بقيمة الخمر هو قيمة العبد اضيف إلى الخمر لادنى ملازمة لانهما لما زمت به كذا الخمر
 في العقد (قوله لا ينقص منه) ويزاد عليه الضمير أن الجور أن راجعان إلى المسمى ولم يقدم
 فالظاهر اظهاره كما في التثنية لما في الهداية والكفر يعني إذا كانت القيمة في الفاسدة ناقصة
 عن المسمى يكمل إلى تمام المسمى وإن زائدة أقيمت ولا ينقص (قوله لها نوع تعلق بما قبلها)
 لعله اتحادهما في مجرد كونهما كتابة فاسدة لا في تفصيلهما وتعيينهما إذ هما متقاران شخصاً
 ولهذا قال صدر الشريعة أن هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق لها بمسئلة الخمر (قوله غير مخصص بها)
 قبل الظاهر غير مختصة به بتذكر الضمير لأنه طأ إلى ما قبلها الظاهر أن كلمة عبارة عن المسئلة
 أو الصورة فالظاهر ليس الظاهر (قوله فإن كان ناقصة) صورتهما على ما نقل صدر الشريعة
 عن المسووط كاتب عبده بالف على أن يخدمه أبداً فالكتابة فاسدة فيجب القيمة فإن كانت
 ناقصة عن الألف لا ينقص وإن كانت زائدة زيد عليه فيتم القيمة (قوله إذا كانت من جنس
 المسمى) بأن يكون الألف المذكور من الدراهم مثلاً وكان التقويم من المقومين أو اتفاقاً فهما
 على الدوام أيضاً زائدة في القدر عليه أو ناقصة عنه كما نقل عن مسووط شيخ الإسلام والذخيرة
 من أن تحقيق القيمة لا يتصور إلا بأحد هذين الأمرين (قوله لأن الواجب) إلى قوله ما بلغت
 أو ربه عليه أن هذه مما يورث في الهداية والبيان في خلال المسئلة السابقة فبعد من لخلط ما لا يخفى
 لا يخفى أن الشيء الواحد يصح أن يكون له لشئين فكونه له لما سبق لا ينافي كونه لما ذكر
 هنا على أن قوله لأن المولى لم يرض الخ مرتب عليه (قوله فوجب رد قيمته) أي وجب على العبد
 رد قيمته لمولاه أي أعطائها فيندفع ما يقال أن رد القيمة غير متأثر هنا والصواب فيجب
 فيه القيمة إذ القيمة في مسئلتنا ليست بمقبوضة حتى يرد بخلاف المسئلة الأولى انتهى (قوله
 وإي أسلم للمولى قيمتها) أي قيمة الخمر قبل هذا مؤيد لما في نسخ الهداية على ما سبق ورد
 أن القيمة هنا بعد صحة العقد والاستحقاق بخلاف ما سبق فافترقا (قوله وعقبت العبد) نقل
 عن شرح الطحاوي والترمذي لو أدى الخمر لم يترق ووفق بأن في المسئلة روايتين (قوله لأنه مبادلة
 المال بالمال وهو البضع) وكذا في النسخ أو ربه عليه أن لفظ البضع ليس في محلها فإن المقام مقام
 أن يقال وهو فلك الخمر بغير انجوه وحل البضع على الانتفاع مطلقاً لا يخفى بعده لا يبعد كونه بياناً
 لغير المال في المشبه به فقط أعني النكاح ولم يذكر ما في المشبه لوضوحه إذ عدم مالية العتق ظاهر

﴿ فصل في تصرفات المكاتب ﴾ (قوله ولو بالمحاباة) أي البسيرة فإن الفاحشة

لا يصح كافي فاضيقان (قوله لانه لبس في سلب العقد) بأن يكون داخلا في احد البدلين
نحو ان يقال كائنك على ان تقدمني مدة اوزما نا (قوله بلا اذنه) فبانه يصح لان الحجر لاجله
فاذا اذن جاز (قوله والتصدق الايسر) كالزيف والبصل فخل درهم وثوب واحد لبس
يسير فلو تصدق بثلاثة برده بالعق كائنك عن البدائع (قوله والتكفل) أي مطلقا سواء في المال
او في النفس بامر او بغير امر لا متبرع محض (قوله واعتاق عبده) لانه لبس باهل كايشر اليه فعليه
ايضا (قوله ويبيع نفسه) أي لا يجوز بيع المكاتب نفس عبده منه أي من الصبد لانه اعتاق (قوله
الاب والوصي) وكذا سائر الولي والقاضي وامينه كافي التثوير (قوله لا اعتاقه على مال)
واما الاعتاق بلا مال فلا يصح قطعا لكونه ضرر محض لعل لبداهته لم يشر اليه بقوله ولو بمال
بخلاف ما سبق فيندفع ما يقال الا صوب ولو على مال كما فيما سبق (قوله لا اعتاقها على مال)
الاولى ان يكتفى بما سبق من قوله لا اعتاقه على مال كما هو المتعارف في امثاله
(قوله لا يملك شيئا منهما) اورد ان الصحيح منها بدل منها لان مرجع الضمير الاشياء
المذكورة من قوله لا التزويج الخ وقبل أي التزوج والتكابة والطلاق وقبل ان في قوله شرحا
والزوج والتكابة لبسا منها تميز لمرجع الضمير واستدرك بان تخصيصهما بالرجعية يحتاج
الى قرينة مخصوصة لهما من بين المسائل المذكورة فيما قبله يمكن ان يقال انه لا يحتاج الى القرينة
ان كان المحرر هو صاحب الكلام وهنا كذلك (قوله ويتكاتب عليه) أي يكون من له قرابة وولد
من المكاتب مكاتبا بكتبه (قوله على نجوم ايه) فعند الاداء يحكم بعق ايه ايضا قبل موته
بخلاف الولد المشتري ان ادى حالا (قوله والوالدان) أي الابوان وما في بعض النسخ والدان
فسهو من المكاتب (قوله وبالعصبة بينهما حكما) أي التبعة ثابتة بامر من الملك والبعضبة
الحكمية بينهما أي بين الوالد والمولود رد عليه ان كرن البعضبة حكمية في حق العقد وعدم
كونها حقيقة في حق العقد بالنسبة الى الولد المولود في التبعة ممنوع ايضا اذا انفصل
في الصورة المذكورة ولو سلم فلا تم التقریب اذا لازم منه عدم حكمه حكم ايه والمطلوب كون
حكمه حكم ايه فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم والحاصل ان هذا انما يكون دليلا
للولد المشتري لا للمولود على ان بيان حكم مشتري متروك مع ان المفهوم من عبارة التزام بيان حكم
الجميع فالصواب ما في بعض النسخ موافقا لبعض الكتب كالزايحي لان للولد المولود في التبعة تبعبة
ثابتة بالملك وبالعصبة الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعبة ثابتة بالملك وبالعصبة
بينهما حكما في حق العقد وبما فررنا يظهر فساد ما قيل لو لم يورد المولود في التبعة واكتفى بقوله
لان الولد تبعبة ثابتة لكان احسن ثلاثتهم اختصاص الكلام بالولد في التبعة دون الوالد المشتري
انتهى (قوله لا يفسد نكاحه) ولو كانت ملكا له يفسد نكاحه لثلا يجمع ملكا للميم والمتمتع (قوله
ويجوز دفع الزكاة) لعدم ملك له (قوله الا ان الكسب) متعلق على قوله ان للمكاتب كسبا الخ يعني ان
بمجرد الكسب مؤثر في صلة الولاد لان امة ادر على الكسب الذي لم يكن له مال ما مورثه الولاد وعدم
الملك مؤثر في عدم الصلة في غير الولاد لانه لا يوم الاخ القادر الذي لم يكن له مال بنفقة اخيه (قوله
بطريق الصلة) أي المخصوصة المذكورة (قوله فيمنع الزوج) أي وجوب النفقة بالولاد (قوله
اذا ادى البذل) أي قبل البيع (قوله بين ان يؤدى) أي يؤدى المكاتب ام ولد ما بان تزوج امة الغير وولدت
منه ثم اشتراها الزوج اما باذن الولي او قبل عقد التكة (قوله لما دخل في كتابها) هكذا ما عندنا

من النسخ والصحيح في كتابته اى في كتابته المكتب لا ذكره من انه يكتب عليه بالشراء من
 بينهما ولد (قوله قال عليه السلام) اورده دفعا لما يكاد ان يورد مما تقدم من تبعية الولد للام
 في الرقبة والحرية (قوله الحديث) اى المذكور آنفا لكن يحتاج الى معرفة كون راويه معروفا بالصدق
 والاجتهاد كاللفاء والعبادلة والا فلا يقبل الحديث المخالف للقياس بل يعمل بالقياس حيث ذكنا في
 الاصول (قوله زوج المكاتب امته من عبده) اورده مخالف لما مر انه لا يزوج عبده ودفعه انه لا يلزم
 من عدم ملكه التزوج عدم نفس التزوج فالمسئلة انه لو زوج عبده مع عدم كونه مكاتبا لم كان مكاتبا
 الخ قول المراد مما مر عدم التزوج الى الاجنبية والمراد هنا صحة التزوج الى غير الاجنبية يعنى امه
 نفسه ويؤيده اشتغال الملة السابقة هناك بالجنح (قوله في الحرية والرق) الاوفق والرقبة فاعرف الوجه
 فيما ذكر (قوله بل يزعمها) اى بمجرد اخبارها (قوله لانه شارك الحر) اى لان كل واحد من المكاتب
 والمأذون شارك الحر اى صار كالحر في سبب ثبوت هذا الحق اى الحق الذى فهم من مضمون قوله
 ما سقطت وهو التزوج اى ذلك السبب التزوج فخالصه ان هذا البعد صار كالحر في التزوج فى
 الحر لما كان الولد حرا بالقيمة فكذا في هذا البعد (قوله انه قد ولد بين رقيقين) لاخصر بل
 الاظهر ايضا الاكتفاء بقوله وقدم مرارا (قوله لكن ترك هذا الاصل) الظاهر من هذا ان
 القياس كون الولد رقبا مطلقا وكونه حرا بالقيمة فى الاحرار ثابت بالاجماع خلاف القياس
 فالقياس غير الاحرار عليه والنتيجة من قوله وهذا ليس فى معناه انه مما يجرى فيه القياس لكن
 لا يمكن للفارق لان فى الاحرار يؤخذ حق المولى بغير اى حال او فيما نحن فيه مؤخر الى ما بعد
 العتق فالمفهوم من الاول انه مما لا يجرى فيه القياس بخلاف الثانى الا ان يحمل على تعليين
 ثابتهما مبنى على تسليم اولهما (قوله مجبور بقيمة الى آخره) يرد عليه ان المسئلة هنا مقرونة
 فيما اذا كان الكاح باذن المولى والحكم حيث اعطاء القيمة حال او ما ذكره من الاعطاء فيما
 بعد العتق انما هو عند عدم الاذن كما فى الصحيح ويؤيده المسئلة الثانية (قوله شراء صحيبها) اورده
 الاستحقاق مانع صحة الشراء ولا يخفى ان المراد هو الصحة ابتداء او انه لولا الاستحقاق يكون
 صحيبها (قوله اذلول الشراء) اى الشراء سبب سقوط الحد وسقوط الحد سبب وجوب العقر
 (قوله ولان النكاح ليس من الاكساب) فلو كان النكاح باذن المولى ينبئ لزوم الضمان
 حالا لاستداده اليه ايضا وظاهر المسئلة هو الاطلاق (قوله لكن الوطى مستند الى الشراء)
 لا يخفى انه لو استند اليه لزم جواز تسريه وقد ذكر انه ليس بجائز ولو باذن المولى (قوله لكان حراما
 بلا شبهة) لا مطلق شبهة بل شبهة الدارئة عن الحد (قوله فيكون الاذن بالشري
 الى آخره) اورده عليه انه ينبئ تركه والاقتصر على ما قبله وبعده واستوضح بما فى الضاية ان
 الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب السقوط والعقر اوجب العقر فالكاتبه اوجبت العقر
 ولا كذلك النكاح انتهى لعل وجه اليراد ما اورده عليه ايضا انه لا يلزم من كون الوطى بشبهة
 ومن سقوط الحد كونه مأذونا فى الوطى وقد اجب عنه وجوب العقر مبنى على سقوط الحد
 وسقوطه مبنى على الملك والملك مبنى على الشراء وهو مأذون فيه فيكون مأذونا بما يتعلق به
 واورده عليه ان الاذن بالشئ انما يكون اذا ما يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من لوازمه والوطى
 ليس كذلك وقبل الاظهر ان مستند الوطى فى الاول اشراء وهو من باب التجارة ومستنده
 فى الثانى النكاح وهو ليس منه فافترا يرد عليه وعلى ما نقل عن الضاية ان عدم الوطى كان
 مأخوذا فى ماهية الكتابة فذات الكتابة آية عن الوطى حيث لم يجز ولو بالاذن فكيف يستند

الوطئ الى الشراء المستند الى التجارة المستندة الى الكتابة اوجب الشراء لكنه مقيد بعدم
الوطئ (قوله يجوز ان يستولد مكانته) المتبادر من الجواز هو الحل كما يؤيده المعطوف عليه والمعطوف
الآخر وقد سبق في باب ثبوت النسب عدم حل وطئ المكتبة وانما اليه ايضا فيجاء من هذا
الباب بقوله المكتبة كالاجني وصارت احق بنفسها فيلزم تخصيص الجواز بالذاتي فقط
وان خلاف المتبادر (قوله لانه لا يقدر على الاداء) او رد بجواز الاستفراض حالا ورفع انه نادر
ولا حكم للنادر (قوله وعند محمد يؤدي ثلثي الف حالا والباقي الى اجله) يعني او رد رقيقا على
قياس ما سبق في النسخ (قوله فلا يجوز التأخير في ثلثيه) وفي اكثر النسخ في ثلثة بافراد الثلث
فالصواب هو الاول (قوله ولو كاتب المريض على نصفها) اي باجل لعل تركه لانفهامه مما سبق
فلا رد ان الواجب ان يقول باجل (قوله فينفذ بالثلث فيسقط) فلا يصح نصرفه في ثلثي القيمة
لا في حق الاسقاط ولا في حق التأخير (قوله لان الشرط معدوم) يعني لم يوجد التعليق (قوله في
تعليق عقده باداء القابل) قيل المراد من التعليق كون عقده متعلقا بالاداء في نفس الامر فلا رد ان
الغرض في عدم قوله ان ادبت اليك فهو حر (قوله لا يرجع على العبد) قبل قبله لانه قبل يرجعه
على مولاه (قوله وقيل الحاضر) قبل ينبغي ان يزيد عليه صح لا يخفى اتفهام الصحة من نظم
الكلام وقبل عليه ايضا الظاهر انه لا حاجة اليه بعد قول القائل كاتبني بالف الى آخره فان
قول القائل هذا وامل الخطاب كاف في الايجاب والقبول يدل عليه كلامه في تصوير المسئلة ودفع
بان هذا موافق للكلامى السكاكي والزبلي لا يخفى ان مجرد الموافقة لا يدفع الشبهة بل للمعترض ان
يعرض شبهة اليهم اتم اللفظ ان يورد قيد كاتبني بالف الخ في المتن ايضا كما في التنوير (قوله كعبا رهن)
صورته رجل استعار من رجل عينا ليرهنه بدين عليه لاخر فرهنه ثم احتاج المعبى الى استخلاص
عينه فادى الدين المرتهن فيجبر المرتهن على القبول (قوله الى تخلص عينه) هو الصواب وما في اكثر
النسخ لفظ دينه بدل عينه قبل انه غلط ولهذا قيل انه لفظ رهنه ووقع دينه في يده فغفل الكاتب لا يخفى
انه يمكن تفصيله بان يجعل الاضافة لادنى الملابس (قوله قبول الغائب لغيره) اي كرهه كما في التنوير
والا رد قائلوا ابرا الحاضر او وهبه له متعاقبا كما في الدر المختار (قوله واي ادى)
لم يرجع على الآخر لانه متبرع ويجبر على القبول لا يخفى في اتفهام صحة الكتابة في هذه
الصورة فلا يحتاج الى زيادة قوله صح قبل هذا القول وان وقع في عبارة البعض كما توهم به
باب كتابة العبد المشترك ﴿قوله ففعل﴾ اي كاتب الشريك المأذون له
(قوله وعنده بمن) الظاهر متجزئة كما في قوله انما متجزئة (قوله وفائنه) اي فائدة الاذن (قوله فله
حق الفسخ) لانه يتضرر بالكتابة حالا لعدم اقتداره على البيع وما لا لزوم السعاية فله الفسخ
لدفع هذا الضرر لكن الفسخ اما بالقضاء او برضى العبد او بالكتابة اما ان يعتبر فيها معنى المعاوضة
او معنى الاتفاق او معنى تعليق التعقيد اداء المال ولو وجد شئ من ذلك من احد السريكين يغير اذن
صاحبه لبس للآخر ولاية الفسخ غير اين للكتابة ذلك اجيب عنه بان الكتابة ليست عين
كل واحد من المعاني المذكورة وانما هي تشتمل عليها فيجوز ان يكون لها حكم تخص به
وهو ولاية الفسخ بمعنى يوجه وهو الحاق الضرر بطلان حق البيع للشريك الساكن بالكتابة
وتصرف اللسان في خالص حقه انما يسوغ اذا لم يتضرر به الغير ثم المحل وهو الكتابة تقبل
الفسخ ولهذا ينفسخ بتراضيهما فتتحقق المتضى وانتفاء المانع واما المعاني المذكورة
فاله وضرة وان قيل الفسخ لكن لبس فيها ضرر لصاحبه فانه اذا باع نصيبه لم يبطل

على صاحبه منع نصيبه والاعتاق والتطليق وان كان فيه ما ضرر لكن المحل لا يقبل الفسخ اما
 الاعتاق فظاهر واما التطليق فلانه بمن (قوله فيكون متبرعا) اى يكون متبرعا بنصيبه على
 المكتوب فبواسطة يكون متبرعا على القابض فالتبرع اولا وبالذات على العبد وثانيا وبالعرض
 على القابض فعبارة لا يخفى عن الخفاء (قوله ثم وطئ الآخر فاداه) اى فولدت فاداه اى
 الواطئ الثانى (قوله لان المانع) من الاشتغال المانع هو الكتابة (قوله لما استكمل الاستيلاد)
 اى لا يستكمل الاستيلاد فاللام مكسورة فلا وجه لكونه مشددة كما توهم (قوله لان الكتابة
 مادامت باقية) قيل الاولى فى التحليل لانه حقها حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها
 فاذا عجزت ترده الى المولى لظهور اختصاصه به (قوله هذا مبنى على ما مر ان الساكت)
 قبل لم يسبق منه ما يلزم ذلك الا فى باب حنق البعض لكن المذكور فيه دبر احد الشركاء
 واعتقه اخرهما موسرا من الساكت مدبره فقط لا المتق انتهى والمفهوم منه عدم
 تضمين الساكت للمقضى ومنى هذه المسئلة خلافه ولذلك انكر بعض الناظرين فى هذا
 المقام مرور ذلك انتهى لا يفتى ان ما ذكر فى اوله باب حنق البعض من قوله اعتق حصته
 فلشريكه الاعتاق والاستسعاء او تضمينه لوموسرا ويرجع به على العبد هو السابق واللازم
 لما ذكرهنا ولو سلم فقوله والمفهوم منه عدم تضمين الساكت وان سلم ابتداء لكنه غير مسلم انتهى
 اذ المدبر ضمن المتق ثلثة مدبرا فى هذه المسئلة كما سبق فكان الساكت ضمن المتق بواسطة
 المدبر (قوله وهى ما اذا دبره احدهما) لا يفتى ان هذه عين الصورة الاولى بل لا نسخ كما ينبى
 عنه قوله متأخرا فاذا اعتق لم يبق له الخ فيندفع ما توهم ان الصورة الاولى تدبر احد
 الشريكين وتحرر الآخر ليس الاختلاف ما فصله فائنه ان يؤخذ حكم الصورة الاولى
 من اثباته (قوله فاذا اعتق لم يبق له) يعنى لصاحبه مع كونه مسقطا للولايته موجب لافساد
 نصب المدبر (قوله لما مر) ان اريد من المرور مرورها متنا قلبس كذلك اذ المذكور قيامه
 وهو آخر باب التدبير هو كون القيمة نصفاً فقط وان شرباً قلبس كذلك ايضا اذ المذكور هناك
 ما ذكرهنا هناك تمام القيمة ومقدار اجرة تمام عمره تقريبا فيقال ان المراد مجرد تدبير ما سبق او هذا
 من قبيل الاكتفاء او انه مجرد تمثيل فالصبر ليس بمرد والمفهوم ليس بمعتبر بقرى ان القيمة
 فى التدبير المقيد هى القيمة فتمامها هناك متنا وتخصيص التدبير هنا بالمطلق لم يوجد له تخصيص
 من القرينة والدليل الا ان يقال السى عند الاجلاق ينصرف الى الكمال (قوله فاذا دبره
 لم يبق له ولاية التضمين) يد عليه انه لم لا يجوز ان يكون له تضمين قيمته مدبرا وان لم تضمنه
 مدبرا ﴿باب الموت والعجز﴾ (قوله كانهال الخصم للدفع) ان بالرامن المرافعة
 اى المرافعة الى مجلس الشرع وان بالردال فن الدفع اى لدفع دعوى المدعى (قوله عجزه)
 اى يحكم الحاكم بعجزه (قوله لانه عقد لازم تام) فهذا فى الكتابة الجائزة اذ مقتضى الزوينة
 والتامية ليس الا ذلك لكن يد عليه انه لو كان لازما تاما للزم عدم فسخ العبد وقد ذكر بعد
 انه يفسخ فى الجائزة والفائدة ولو بغير رضاه المولى الا ان يخص الزوم والتام بالنسبة الى المولى
 وان كان خلاف الظاهر (قوله بغير رضى المولى) وما نقل عن محمد بن مسلمة من انه لا تنسخ
 بدون رضاه فقال ابو بكر البلخى انه خلاف ما ذكر اصحابنا فى كتبهم (قوله وعند الشافعى)
 وهو قول زيد بن ثابت رضى الله عنه كما ان ما ذهبنا قول على وابن مسعود رضى الله عنهما
 (قوله والارث منه) اى يحكم بكون المال الباقي ميراثا لو وثقه فالصغير راجع الى المال المدلول
 اليه بقوله عن وفاة خبذد رغبه نحو ان بقى مال بعد ادائه البدل (قوله وعنى بنيه) واما اعتق

البنات وان فهم دلالة او مقايسة او استغناء فالاولى ان يقال اولاده ولهذا اعترض عليه انه لا يسمى البنات (قوله ادنى البذل الولد) واما الاخوان فيردان للرق كما قال ان ادبا حلافتا والالاكافى الدر المختار ونقل عن الظهيرية ان الولد المسترى والاب والام يسعى على نجوم المكاتب عندهما كالولد المولود (قوله وقضى على عاقلة امه) ضرورة ان الاب لم يفتى بعد (قوله لان هذا القضاء) لعل وجه التقرير انه يكون ذلك المال حيثئذ مصونا عن الاداء الجناية فيمكن ادائه الى المولى فيقع العتق (قوله بما يقرر حكمه) اى التكاية فالاولى حكمها (قوله وان اختصم قوم امه) بان قال موالى الام مات اب الولد رقبوا والولاء لنا وقال موالى الاب مات حرا والولاء لنا (قوله فقضى به لقوم امه) بناء على مذهب الشافعى وزيد بن ثابت ففهم منه ان في هذا حق القضاء لقوم ابيه ومع هذا لو حكم لقوم امه نفذ (قوله لان معنى القضاء) الظاهر من القضاء (قوله فيكون القضاء) الملازمة بمنوع وملاحظة خلاف الشافعى فيما مرنا بعيد تأمل (قوله وينسخ التكاية) اوردته وان كان في الفسخ نصيبا من القضاء عن البطلان لكن فيه بطلان ما يجب رعايته وهو رعاية حق المكاتب واجيب ان نفوذ القضاء فيما يكون مجتهدا فيه مجمع ورعاية حق المكاتب مختلف بين الصحابة فالجمع مقدم على المختلف (قوله اداها اليه) فجبر الظاهر منه وما ذكره شرط اشراط الاداء قبل الجبر والصحیح عدم الفرق بين ذلك وبين ما يكون الاداء بعد الجبر كما يدل عليه عموم العلة المذكورة شرحا فالاولى الاطلاق كافي لبعض المعبريات (قوله ومن الاصول المقررة) ولهذا الاصل طاب ما اخذه الفقير صدقة ثم استغنى وهو في يده اوزكه لو اراه العتق وما اخذه ابن السبيل ثم وصل الى ماله بخلاف فقير اباح لغيره او اهاسمى عين زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم تبدل كذا نقل عن التبيين ووقع في النسخ والدر (قوله ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات) لان سبب الملك فيه قد تبدل لان العبد يملكه صدقة والمولى يملكه عوضا عن العتق وتبدل السبب كتبدل العين (قوله اخذنا من قوله عليه السلام لبريرة رضى الله تعالى عنها) اى فيما اهدت اليه وهى مكانة (قوله جنى المكاتب جناية او جنابات) اوردان الصواب الاقتصار على الجناية موافقا لما في النهاية فان مسألة تكرار الجناية تجزى بعدها والفرق بكونها قبل القضاء او بعده مثبتة الان فلا يصلح مدارا انتهى ولهذا اورد ايضا بالاستدراك بينه وبين قوله وان تكررت قبل القضاء وانت خير ان الحكم في هذه الزنوم حالا وفيما يأتى لزوم القيمة الواحدة على ان المتبادر من الزنوم الحالى مطلق اى سواء كان قبل القضاء وكانت القيمة واحدة او بعدها وكانت متعددة عند تعدد الجناية والزنوم الواحد اية صريح فيما قبل القضاء (قوله وقد تمرد دفعه) اى تمرد دفع نفس العبد لان التكاية مانعة من القتل من ملك الى ملك كما عرفت (قوله وهى حقهما) الظاهر الضمير الى التكاية لزمت قيمة واحدة المراد من القيمة هى الاقل المعهود بقرينة السباق والا قرية فلا يرد انه قاصر لدلالته على الاطلاق والمقصود هو التقيد بالاقل وما فهم من الهداية من كون الواجب هو القيمة لكونه مخالفا لرواية الكرخى والمبسوط قبل نقلنا عن العناية انه مختص بكون القيمة اقل من الارش (قوله بطلت) اى اقرار الجناية وقيل اى صحة الاقرار اورد ان طاهره الاطلاق وقد ذكر في شرح الجمع ان العبد يؤخذ بها بعد العتق الا ان يرد من البطلان البطلان في حق المولى (قوله جاهلا بجنايته) ولو كاتب بعد كونه عالما بها يكون مختارا للغداء فيبتنى الخير (قوله وان قضى به) اى بموجب الجناية وهو الاقل

من القيمة ومن الارس (قوله لا تملك الظاهر لا تملك يعني لا يكون المكتسب ملكا بشئ من اسباب الملك كالسرى والتهاب مثلا لما عرفت انه لا ينقل من ملك الى ملك (قوله فيكون الاعتناق منهم ابراء) اقتضاء افيد من هذا الاشارة الى وجه الفرق بين اعتناق البعض والكل حيث لم ينفذ في البعض ونفذ في الكل بان البراءة منهم جميعا لم يثبت الا اقتضاء في ضمن العتق واذا لم يثبت المقضي لا يثبت المقضي وهو ابراء البعض كما في البرهان (قوله فملكها لا تملك له) اورد اما ان يكون التملك حال الكتابة او بعد العتق وعلى الكل لا يتصور النكاح بين المملوكة وبين المولى او المكتاب كما لا يتصور الوطئ ايضا في الاول فقط ونصحح العبارة بان يقال فملكها يعني بعد حقه لا يملك له اى وطئها بملك اليين يناق قوله اى لا يجوز ان يتكهنها انتهى اقول المراد بالنكاح في هذا التفسير هو الوطئ ويؤيده ما قيل ان الظاهر ان يطأها لان النكاح يمكن حمله على معنى الوطئ (قوله لقوله تعالى) قال في آخر باب الرجعة بعيد هذه الآية والمراد منه الصلقة الالهة والشتان في الامة كاللذات في الحرة فيندفع ان الاستدلال به قاصر لانه قدم ان المراد به الطلقة الثالثة المعنى والمراد هنا هو الثلثان فاللازم من الدليل ليس بمطلوب ﴿كتاب الولاء﴾
 (قوله الولاء) هو لغة التصرف والمحبة مشتق من الولى بمعنى القرب في قوله لغة من الولى مسامحة (قوله وشرا) واثاره الارث والعقل وولاية النكاح (قوله من العتق او الموالاة) فيه اشارة الى ان الولاء قسمان قيل لم يقبل من الاعتناق مع ان المتخصص عليه في قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ذلك لان الاعتناق لا يوجد بدون العتق والعتق قد يوجد بدونه كما في عتق القريب الداخلى في ملكه اما بالشراء ان بالارث او غيرها فمما اختاره الشمول على الصورتين معا (قوله ولو بتدبيره وكذا بوصيه) بان اوصى بعتق عبده او بشرائه وعتقه بعد موته فالاولى تعرضه كما في المتن (قوله فان كل منهما اعتناق) فيه مسامحة والافق ملك التقریب انما يحصل العتق لا الاعتناق (قوله صورته ان يرتد المولى) اورد عليه ان اطلاق المقتضى على هذا المرتد مستبعد جدا برده عليه ان طلاق الممتق على مالك الغريب مثل ذلك (قوله هذه العبارة حسن) قيل لقائل ان يقول بل عبارتها احسن فان العبد اذا كان لمولى الامة ايضا فيه جر الولاء بحسب الاعتبار فصار لها اسم لا يخفى انه لا يرتب عليه اثر موجب لاعتبار المغايرة الاعتبارية (قوله لا قل من نصف حول) مذعنت (قوله فله ولاد) اى لعتق الام حيث يجوز نفرادها قبل الاولى افرادها (قوله اى لاكثر من ستة اشهر) الاولى اى من الاقل اى اقل الولادة (قوله لاتصاله بها عند عتقها) اورد ان الصواب الموافق للهداية بعد عتقها (قوله الى قوم ابيه لوال المانع) لكن هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فوالت لاكثر من نصف سنة من العتق ولدون ستين من الفراق لا ينقل لمولى الاب (قوله بحمى له مولى الموالاة) قيد بالحمى لان ولاد الموالاة لا يكون في العريقوة انسا بهم صرحه بعضهم وبشير اليه قوله هنا شرحا (قوله ولهذا) اى لتضع انسابهم لا يعتبر الكفاية في النكاح (قوله والعقل) من العاقلة (قوله فاخنت) اى الانساب (قوله الام اذا كانت) حاصل هذا المقام على تحقيق بعض الفضلاء ان الابوين اما ان يكونا حريين اصليين فلا ولاد على الولد او معتقين او فى اصلهما معتق فالولاد لقوم الاب واذا كان الاب معتقا او فى اصله معتق والام حرة الاصل عربية او لا فلا ولاد لقوم الام وان كان غير حري فلقوم الام عندهما خلافا لابي يوسف انتهى وبما ذكر يعرف ما في عبارة المصنف من الاخلاق ونوع من الخلط تأمل (قوله والاب اذا كان كذلك) الظاهر ان الاشارة الى حر الاصل ويمكن ان يكون اى ولاد الموالاة (قوله لا ولاد عليه مطلقا)

قيل اى سواء كانت امه معتقة او لا كما سيظهر فلا وجه لتقييد قوله واذا كان كذلك
 يكون الام معتقة كما قيل ثم ان ضمير عليه الى الولد قيل التقييد بالعربي اتفان اذ لو كان مولى
 عربي لا ولاء لاحد لان مولى القوم منهم لا يفتى ان مفهوم لفظ عربي متناول له ولو بموم
 المجاز فلا حاجة الى ما اعتذر (قوله ولو عجميا لا ولاء عليه) قيل مستدرك بقوله قبله عجمي له
 مولى الموالاة اقول هذا انما يتجهد بعد تخصيص الام هنا بكونها معتقة وهذا مما لا بد من بيانه
 (قوله او بمن في اصلها رقيق) عطف على من معتقة بعد مضي (قوله بعد مضي سنة اشهر)
 ظرف لتولد الاول ترك هذا وقصر المسئلة على ان يقال احدهما من لم يجز على نفسه رقي وان
 تولد من معتقة كما في عبارة بعضهم (قوله من وقت النكاح) قيل الصواب من وقت الاعتناق
 كما صرح به صدر الشريعة وذكر الطلوق بعد النكاح زيادة نغمة في الطنبور (قوله وان الولاء)
 عطف على قوله وان لفظ حر (قوله يعني على نوال الملك) اذ الملك مانع من الولاء (قوله ولهذا)
 اى بكونه مبنيا على زوال الملك قالوا الخ مع ان السب ما يقبل فيه الشهادة بالتسامع والولاء
 مثله كما عرفت (قوله وثبوته على الولد يكون من قبل الام) يعنى بالاصالة لانه ثبت من قبل الاب
 لمواليه باصنافه وقد حملت بالولد بعد عتقها ثم احتق الاب فيهر ولاد ولده الى مواليه كما تقدم
 كذا قيل (قوله اذا عرفت هذه) فالمتصود من تمهيد هذه المقدمة مات تحقيق ارادة المعنى
 الثاني ودفع تدافع كلام صاحب المنية وبيان عدم المخالفة لكلام صاحب البدائع وغيره
 (قوله فلا ولاء لاحد على ولدها) سواء كان الاب عربيا او عجميا او معتقا او عبدا فالاول ترك
 قوله وان كان معتقا (قوله ولا ولاء لاحد على امه) لانها حرية الاصل والولاء تابع لزوال
 ارق والملك وهذا ما ظهر به وجه مقدمة قوله وان الولاء مبنى على زوال الملك لهذا المقصد
 (قوله بقرينة قوله) اذ لا شك ان الولاية ثابتة على الام بالمعنى الاول لوجود الرقبة ولو في اصلها
 (قوله وزوال الملك بالواسطة) المراد بالواسطة ما يقع من قوله انفسا وزواله فرح ثبوته
 وثبوته على الولد (قوله وكلامه فيما صنفه) الظاهر ان ضمير كلامه راجع الى الشيخ ابي محمد
 وهو الصواب وقيل ان كلام بلا ضمير في النسخ لكن بفرجة بين قوله كلام وبين قوله فيما صنفه
 والساقط منها اسم صاحب الكافي لعدم استحضاره له عند تحريره هذا البحث وقد صرح
 صاحب الدرر في رسالته المعمولة في الولاء بان صاحب الكل في الفرائض هو الغرالى انتهى
 (قوله اى شخص ياخذ ما بقى) قيل اى من جميع الفروض فيخرج بهذا التقيد ذوى الارحام
 فانهم لا يجتمعون مع جميع اصحاب الفروض بل مع احد الزوجين فقط ودفع بان المراد اى عند
 وجوده بقرينة قوله وكل المال عند عدمه ولا يرد عليه ذوى الارحام فانهم يخرجون بقوله
 وكل المال عند عدمه اذ ليس من شان ذى الرحم اخذ كل المال عند عدم اصحاب الفروض
 حتما اذ يحتمل ان يكون هناك عصبه فانها مقدمة عليه لا محال انتهى (قوله بمجهول النسب)
 مفعول وآل لاصفة لحر كما هو مذهب بعضهم (قوله غير عربي) اى ولا مولى عربي كما في البدائع
 وهذا كما استغنى عنه بقوله بمجهول النسب (قوله اذا ثبت سببه) وفي بعض النسخ نسب فالاول
 اوجه على ارجاع الضمير الى ولاء العتاقة وقد اورد عليه انه ليس في ذكره كثير جنوى الا
 ان يكون تصرحا بعدم اشتراط مجهول النسب (قوله لان الموالاة عقد هما) والزوج
 في الزوجين مع كونه عقد هما اما هو بنص الشارع (قوله اى الاعلى وفي اقل النسخ) اى
 الاسفل وهو الصواب كما قيل (قوله الا انه يشترط في هذا) اى في نسخ عقد الموالاة كذا

في النهاية والكفاية وقال تابع الشريعة أي في انتقال الولاء الى غيره وتبرئ الاعلى على ما قيل
(قوله بمحض من الآخر) قيل تقلا عن غاية البيان المراد من المحذور هو العلم فيمكن مجرد
العلم ولو لم يوجد المحذور (قوله في الكتاب) قيل اوداهه محض القدرى فانه من الاعلام
الغالبه له عند الفقهاء كما انه للاعلام الغالبه للقرآن عند الاصوليين ولكتاب سبويه عند النحاة
اقول ظاهره مشكل وقع بما في البدائع بعدم شرطية الاسلام لهذه العقد كالوصية بالمال
﴿كتاب الايمان﴾ (قوله ذكرها عقيب المتناق) لا يخفى ان الايمان ليست
بمذكورة عقيب المتناق بل بمذكورة عقيب الولاء الذي ذكر عقيب الكتابة التي هي مذكورة
عقيب المتناق نعم لو رجع الولاء والكتابة كما في بعض الكتب الفقهية بعنوان الباب بدل الكتاب
ثم ما ذكره ثم انه قدم المتناق على الايمان مع انها اصغر ابتلاء لقرب المتناق من الطلاق
لاشتركا في الاساط (قوله لغة القوة) أي القوى المناصب للشرعى لا المطلق اذ لفظ
اليمين مشترك بين الجارحة والقسم والقوة لغة كما في التهر واما احتيج الى النقل مع امكان جعله
بمعنى القسم القوي للفرق بينهما فلا يمكن ذلك (قوله وشرعا تقوية الخبر) لا يخفى انه لا يصدق
على ما بالصفات التي يحلف بها كإسأى وان التقوية لبس في نفس الخبر بل في احد طرفيه من
الصدق والكذب او الثبوت والاثبات ولهذا رجع تعريف الكثرة تقوية احد طرفي الخبر
بالمقسم به (قوله او التعلق) قيل عطف على تقوية الخبر وقيل الانسب انه عطف على
ذكر الله لرباية المعنى القوي وهو القوة على الاول ولزوم كون كل تعليق يمين على الاول
مع ان اليمين للتعلق الذي يكون لتقوية الخبر (قوله وهذا لبس بيمين وصفا) الظاهر أي
لغة لكن في البحر ان التعلق يمين لغة ايضا لان عمدا اطلق عليه يمين وقوله جهة في اللغة
لا يخفى انه يجوز ان يكون اطلاقه شرعا على انه من أئمة الشرع لا من أئمة اللغة (قوله أي
الايمان الذي اعتبرها الشرع) اورد اليمين الصادق ايضا بما يرتب عليه الحكم ودفع المراد
بالحكم ما هو المعتد به المحتاج الى البيان يرد عليه يمين اللغو (قوله الغموس) عده قسما من اليمين
يجوز اذ اليمين حقيقة عقد مشروط وغموس كثيرة ليست بمشروعة قسميته يمين كسمية بيع
الحريما لوجود صورة البيع كما في البحر عن المبسوط (قوله حلفه على كاذب) الاول حلفه
على كذب عمدا (قوله المشهور في عبارة القوم) قبل الفعل اما في مصطلح النحاة او مصطلح اهل
الكلام اعني المصدر فلم يلقوا ولا بالجمادات فهو والله لقد هبت الرياح. الترك عدم الفعل اورد عليه
ان ارادة الفعل الصوري لا يتفهم مع ارادة عدم الفعل من الترك اذ لا تقابل بينهما اقول بعد تسليم عدم
التمثيل يجوز كون قوله والترك قيداً للشيء الثاني فقط (قوله على ان اعتبارا لخال) اورد ان الصواب
الموافق لما في صدر الشريعة اعتبارا لماضي بدل لخال ورد ان علاوه من كلام السارح لا من
صدر الشريعة يرد عليه انه يلزم حيثئنان يكون اعتراض السارح بالنسبة الى الخال من قبيل
منع مقدمة لم تدعيها السائل (قوله ما معنى تعليق نفي المؤاخذه) كذا في اكثر النسخ وما في
بعض النسخ من تعليق المؤاخذه فهو من ناسخه فلا يرد الصواب بترك لفظ الثاني موافقا
لما في النكاح (قوله قلنا) قال في التهر تقلا عن القبح الاصح ان اللغو بما ذكر من التفاسير متفق
على عدم المؤاخذه به فليتم هذا العذر فلا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل الترك باسمه تعالى
والأدب وانه اختلف في المؤاخذه المثنية قبل هي المأخوذة في الآخرة وقيل هي المؤاخذه
في الدنيا بالكفارة كما في الكشاف وغيره ولا شك ان تفسير القوم على امرنا لبس امرنا مقطوعا به

اذ الشافعي قائل بان هذا من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم ار من خرج
 عليه (قوله وفيه بحث) حاصله اثبات الحال بحسب العرف والكلام في ثبوت الحال بحسب
 الحقيقة (قوله لان مطلق اليمين اكثر) يد عليه ان هذا اليمين مما اعتبر في السرعة واليه
 يشير ما ذكر في الحاصل انه حلف على الماضي في الحقيقة ولهذا اعترض على هذا الجواب
 الصواب انه لا يفيد انه من اى الاقسام فقبل في وجهه انه ان كان متعمد الكذب فغموس والا
 فلفغو فلا يخفى ما فيه (قوله فتدبر) لعل من وجهه ان هذا السؤال انما يد على عبارة الوقاية
 فالاحتياج الى الجواب لبس الالانسية اليه لا بالنسبة الى مافى هذا المقام (قوله وكفر فيه فقط)
 هذا اول مما في الكثر وفيها الكفارة فقط لما اورد انه يلزم ان لا يرتب على هذه اليمين اثم وان
 اجيب عنه ان المراد انها لا تنجب الا فيه ولا تنجب في الغموس (قوله اى مخطأ) انما فسر به لان
 حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور الا في صورة ان يحلف ان لا يحلف ثم نسي خلف وارادة هذا
 هنا وفي الحاشية بجمعه بين الحقيقة والمجاز كذا قيل ويمكن ان هذا يجوز ان يكون من قبيل
 علمتها بتناوياه باردا ومن عموم المجاز (قوله لقوله عليه السلام) وقع بدل اليمين العتاق فيما
 سبق الا ان يحمل على الروايتين او على النقل بالمعنى في احد هما ثم اورد ان الهائل من يقصد
 اليمين بلا رضا في حكمه والثاني من لم يقصد شيئا وكذا الخطي لم يقصد التلفظ به بل بشي آخر
 فلا يتم التقریب على ان علم رضاه الهائل لا يعتبر شرطا بعد مباشرة سببه بالاختيار انتهى
 لعله اريد من الهزل ما يعم الخطأ مجازا (قوله والقسم بالله) اى بهذا الاسم ولو بغير هاء
 كما هو عادة الارك كذا في النهر قال بعضهم رجع البعض بانه حيث كان مستعملا لغيره تعالى
 ايضا لم يتعين ارادة احد هما الالبانية ورد باب دلالة القسم معينة لارادة اليمين نعم اذا توى
 غيره صدق واورد ان العامة يجوزون الحلف بغيره تعالى (قوله حرمة ذاته) قبل ذكر الذات
 هنا استطردى (قوله وهذا انما يكون) اى اليمين بصفة انما يكون الخ فالحاصل ان التعارف
 لبس بشرط في الحلف بالاسماء وشرط في الحلف بالصفات فيندفع ما ينوهم من المناقاة
 بين هذا وبين ما ذكر من الظاهر الصحيح وان اورد على الفرق في النهر (قوله ثم المراد من الصفة
 اسم المعنى) الذي لا يتضمن ذاتا ولا يحمل عليها بهو هو كالكرة والكبرياء بخلاف نبح العظيم
 كذا نقل عن القح (قوله ان مبنى اليمين على العرف) لالك قد عرفت انما ان العرف معتبر
 في الحلف بالصفات ولان الرحمة يراد بها اثرها وهو المرحوم مثلا والعلم يراد به المغمى يقال اللهم
 اغفر لنا علمك فينا الى معلومك والغضب والسخط يراد بهما القوية (قوله لمرأته) فيه ضم العين
 وقسمها الا انه لا يستعمل المضموم في القسم ولا يلحق الواو المفتوحة في الخط بخلاف عمر والعلم
 فانها الحقت للفرق بينه وبين عمر كذا نقل القح (قوله وهو مرفوع بالابتداء) اى لسخول
 اللام واذا لم تدخله اللام نصب نصب المصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف
 حرف القسم كما في الله لا فعلن كذا نقل عن القح والبرهان (قوله وان لم يقل بالله) هذا عند
 ذكر مقسم عليه فقط وان فعل كذا فهو كافر قيل لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم
 الفعل وتحريم الحلال يمين واعتراض عليه ان هذا مختص بالمباح والمسئلة نعم المباح وغيره
 ودفع بانه بيان حكمه من صفة القسم وهذا لا يوجب الاطراد (قوله وكفران اعتقد) وكذا
 قوله يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعله وهو يعلم خلافه وامتهم على انه يكفر وقيل لا يكفر وهو
 رواية عن ابى يوسف لانه قصد ترجيح الكذب دون الكفر كذا نقل في النهر عن الجنبي لاحقا

فيه اشارة الى ما قيل انه يمين لكن الصحيح انه يمين اذا اراد اسم الله تعالى (قوله كما ورد في الحديث) هو انه قال حين سئل ما حق الله على العباد ان لا يشركوا بالله شيئا ورد ان ارادة الطاعة انما فهم من تعيد الحق بالعباد وهنا ليس كذلك ثم انه قال في الاختيار ان المختار انه يمين اعتبارا بالعرف ورد ان التعارف انما يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره وانغض حق لا يتأد منه ما هو صفة لله تعالى بل هو من حقوقه (قوله قد تبر) تدبرنا وعلنا صحتها لانها انما تصح اذا كانت من كلام الخالف والحال انها من كلام المصنف الا ان يقال انها موهمة بكونها من كلام الخالف بخلاف ما اختير هنا لكن لا يكون اعتذارا عن التعبير بالصفة كما لا يخفى (قوله وحروقه الواو) الاولى الموافقة لكنز وغير تقديم الباء لاصالتها اذ هي صلة الخلف (قوله وقيل يخفص) اورد ان التعليل بالخلف لا يطابق المطلق فكذلك اراد به الاستمرار تسامحا والفرق ان الاستمرار يبقى اثره بخلاف الخلف كذا في الدراية ثم انه حكى الرفع ايضا نحو الله لا فعلن على اضممار مبتدأ او خبر وهو الاولى لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اول ان يكون مبتدأ والتقدير والله فسمى او قسمي الله لا فعلن كذا كذا نقل عن البرهان والقبح (قوله ان الكفارة تستر الجنابة) قيل الصواب للستر باللام اقول وان كان موافقا لاكثر شرح الفقهية لكنه لا يخفى انه لا موجب للمواخذة المذكورة فانيته انه من قبيل ترك الاولى (قوله انما اضيفت اليها) اضافة الكفارة الى اليمين اضافة الشرط الى المشروط كما نقل عن القبح (قوله لا تمعص الى الموت) ان اراد من الافضاء التام فقد يخلط الجرح وان في الجملة فاليمين كذلك يمكن ان يقال افضاء اليمين بواسطة الخنث بخلاف الجرح اذ هو بذاته (قوله ولا اهلا للكفارة) اورد ان الكلام في حالة الاسلام والمسلم اهل للكفارة يرد عليه ان هذا انما يرد لو كان هذا علة لقوله وان حنث مسلما والحال انه علة لقوله لا كفارة في حلف كافر (قوله من حرم ملكه لا يحرم) اي بالنظر الى ذاته وان حرم بالنظر الى يمينه وينظم قوله وان استباحه ثم لفظ الملك ليس قيذا بل المراد به شيء ما سواء ملكه او غيره ليشمل الاحيان والافعال (قوله والتسلط على الاول ظاهر) المراد من الاول العسل ووجه الظهور ان المتبادر من الحلف والحرمة ما يكون في المعطومات والمنشوبات فيكون ما عبارة عن العسل فيم فيه جنسه كذا قبل اورد عليه انه يقتضي كون قوله لان العبرة الى آخره علة مختصة للاحتمال الثاني والظاهر صرفه الى مجموعهما والقوى على ينونة امره وان لم يكن له امرأة فيمين كافي التنوير (قوله اصل في الفروض المنصوص في النسخ) مؤيدا بما نقل عن البصر ان الفرض ما يقابل الواجب وقيل مستفيدا من عبارة الزيلعي هو ما يعم الواجب فيلنظر ثم المراد من الاصل الاصل المقصود ليخرج الذر بمثل الوضوء (قوله والاعتكاف) يرد عليه انه ليس في جنس الاعتكاف فرض ووجود الواجب ليس بمغيد اذ الكلام في علة هذا الواجب اعني صحة الذر (قوله هذا هو الاصل الكلي) يرد عليه انه قال في البحر وشرائطه اربعة ان لا يكون معصية لذاته وان يكون من جنسه واجب وان يكون ذلك الواجب عبادة مقصودة وان لا يكون واجبا عليه قبل الذر اذ الحصر ليس بمسلم حيث (قوله وفي فلا يجوز به الكفارة) وبه يفتي اورد ان اللازم حيث هو الوفاء فقط ايضا لاطلاق الحديث يرد عليه ان فيه حديدا آخر هو كفارة الذر كفارة اليمين فيحصل احدهما على محل والاخر على الآخر تأمل (قوله وفي بهما) الظاهر الموافق لما في شرحه ان يفتي به وفيه بتذكير الضمير (قوله نذر لفقره) قيل مستدرك بما تقدم في كتاب الصوم لا الاول لعدم صيغة النذر (قوله لان شرط التابع) اورد

عليه انه يقال صام فلان شعبان وان اكل يوما او يومين فقد التايح يكون لازالته لا يخفى ان
 المزيل لئلا هذا الوهم انما هو مثل كذا لا غير (قوله لانه تابع لتتابع الايام) يد عليه انه يجري
 فيما لم يكن الشهر معينا وشرط التايح والحال قد نقل عن القمح بلزوم الاستقبال بقطره يوما
 حيثذ انت تعلم ان التايح ليس حلة لعدم لزوم الاستقبال (قوله قال على نذر) مستدرك
 بما تقدم من قوله على نذر او يمين متاوا شرحا وفائدة قوله هنا ولايته مفسرة هناك شرحا
 (قوله وصل بحلفه) اي حلف كان من الطلاق والاعتاق وكذا نذره واقراره عبادة او معاملة
 مثلا وسواء وصل حقيقة او حكما كانقطاع النفس او لسعال وسواء قصد الاستثناء او لم يقصد
 علم حكمه او لم يعلم كذا في السيريلية (قوله لما روى عن العباد له الثلثة) العبادة له جمع
 عبد الله قيل هم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وورد عليه
 ان اريد انها عبادة الفقهاء فليس كذلك اذ عبادتهم عبد الله بن مسعود او عبد الله بن
 عباس وعبد الله بن عمرو ان اريد عبادة اهل الحديث فليس كذلك ايضا اذ هم بن عمرو بن
 عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص (قوله موقوفا و مرفوعا) الظاهر تقديم المرفوع
 (قوله في تصحيح الاستثناء) الظاهر انه خبر مقدم وقوله اخراج مبدأ يعني والاخراج المذكور
 فاسد (قوله لان المطلق) من التخليق (قوله ان بغرى) افعال من غرى كرضى اذا انما دى
 في غضبه اي اراد ان الخلطة على الامام نقل عن الصحاح (قوله ابلغ من قدرك) الهبرة
 استفهام انكار وكلمة من زائدة في الفاعل (قوله للاصل) ولهذا الاصل يقدم العرف عند
 تعارضه مع اللغة او الشرع لكن يخرج منه بعض صور نحو ان حلف لا يا كل لما حنت باكل لحم
 الحنثير والادعى كما في الكثر وان كان فتوى البعض على خلافه ثم ان هذا الاصل عند عدم
 النية والا فوجب نيته الا ان لا يضمه اللفظ كما نقل عن القمح (قوله وعند مالك) اي على
 الاستعمال القرآن وعند احد على النية مطلقا فقدر (قوله مدخله من جانب واحد) قبل هذا
 بناء على الامم الاغلب ولو قال اسم لسقف بنى لليتونة لكن لا يخفى انه يفهم منه كون السقف
 شريطا وسبذكر انه ليس بشرط (قوله وقد مر بيان معناهما) اي البيعة للنفارى
 والكنيسة اليهود (قوله واهلين) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب (قوله وقيل
 بحث) اقول يمكن التوفيق بما ذكرنا ان الدهلين اذا كان كبيرا بحيث يبات فيه فيحنت بدخوله
 ولهذا قيل بلزوم التقييد بقوله لا يبات فيه وبه يعلم حال قوله اقول الى آخره من عدم الاحتياج
 اليه (قوله بل لا بد) قيل انه مخالف لما ذكر من الحنث في الصيغة لما فيه من معنى البيت هذا
 انما يتم اذا ادعى عدم اعتبار البناء لليتونة في الصفة والظاهر مما قدمه اعتبار ذلك (قوله
 او ظلة) قال في التهرى السبايط الذى يكون على باب الدار مسقاه جذوع اطرافها على
 جدار الباب واطرافها الاخرى على جدار الجار المقابل له (قوله ودار غامرة) بالفتن المجمة
 ضد الغامرة بالهمزة ثم انه قبل ان في دلالة هذا الدليل على المطلوب خفاء فاطلاق اسم الدار
 على الخيرية لا يفيد كون اسم الدار للعرصة فقط فانه يجوز ان يكون هذا الاطلاق باعتبار
 ما كان الا ترى انه لا يقال للعرصة قبل البناء دار الا ان يقال الدار اسم للعرصة بعد ما تطلق
 بها البناء انتهى انت خير ان المتبادر كون هذا الاطلاق كليا شايعا مطردا وذا من اقوى اماراة
 الحقيقة ولو سلم مجازيته لكن يمكن ادعاء معرفته فالمدعى مبنى على التعارف كما سبق لكن هذا
 انما يتم اذا اريد من الحرية ما يكون ساحة والا فانه قد مضى لايلازم المطلوب (قوله ليس

صفة عرضية) يعنى ما يكون معنى قائما بالغير بل يتناولها لعله بطرق عموم المجاز بعلاقة
القيام بالغير وان كان قيام الجوهر بالجوهر حقيقة الذى يقال له حلول جوارى مثلا
(قوله حتى فرقوا) ليس المقصود نفس الفرق بل معنى الوصف فى ضمن الفرق (قوله
وجعلوا ما يساوى) فى صكونه من قبيل قيام الجوهر بالجوهر خفة ولهذا حاله الى
اليوم (قوله فاذا كانت الدار اسما للعرصة) لكونه ثابتا بقوله يقال دار عامرة الى آخره
كثبوت قوله وكان البناء وصف بقوله ونحتملها الى آخره لكن الظاهر ان الجزاء قوله كانت غائية
ولاشك فى مدخلة هذين المقدتين فى تلك الملازمة بل المدخل لقوله منكرا (قوله فيعتبر
فيها البناء) لان الصفة تشبى المتكر لاحتماله الى التعرف بخلاف المعرف فهذه العلة
حاصلة نقض الجريان والتخلف (قوله ثم فرقهم) حاصلة ان الوصف اتما فى مثل هذا الشباب
واما فى مثل هذه الدار فلا وصف حتى يتصور اللغوية او عدمها (قوله ثم هذا المعنى) الظاهر
انه كون وصف الحاضر لغويا حاصلة نقض اجمالى بأنه جازى فى مادة هذا البيت مع تخلف الحكم
(قوله ثم قالوا) حاصلة ان الوصف لو كان لغويا لكان فى ما ثبت حاما ولم يلغولانه لا يثبت
الى آخره (قوله فان ما قاله) علة لمضون قوله اعلم ان ما صدر من صدر الشريعة (قوله اما اولاً)
لا يثنى انه ناش من الغفلة عن قول صدر الشريعة ثم فرقهم بان الوصف قالوا لى ان
يكفى من هذا بقوله واما ثانياً فلان قوله وقد مر ان البناء وصف الدار يجوز لصدور
الشريعة منع كون البناء وصف لها ومنع كون هذا من قبيل ما ذكر فى البيوع (قوله ناش
عن عدم التفرقة بين البيت والدار) وقد اثير الفرق بان الاول اسم لمبنى مسقف والثانية
اسم للعرصة فالوصف جزء عن مفهوم الاول وزائد على مفهوم الثانية لكن رد عليه بما ذكر
فى الرابع من ان الدار يطلق على عرصة مع مابنى عليها (قوله بل هي علة غائية) فى عدم كون
العلة الغائية من قبيل الوصف تأمل (قوله لان الدار يطلق على العرصة المجردة) يشير انه
يوجد البناء اولا ثم يجرده عنها اذا صل الجريد يوجب ذلك فهذا هو الموافق على لزوم كون
العرصة مشغولا للبناء كونها احوالا فان العرصة لا تطلق على الصحراء ابتداء وانتهاء فلا يرد
انه يشير كون الدار اسما للعرصة بلا ملاحظة البناء معها وليس كذلك ثم الظاهر ان هذا
المعنى انما يفاد من قول الهداية سابقا لان الدار اسم للعرصة بتعميم العرصة الى المجردة والى
المقيدة وان كان المتبادر المجردة (قوله مع مابنى عليها) من بناء الدار فالبناء حيث لا يثبت
وصفا زائدا بل امر معتبر فى المفهوم فليتا مل (قوله وقيل فى عرفنا لا يبحث) هذا عند
المتقدمين خلافا للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له سائر وعدمه على مقابلة
وقال ابن الكمال ان كان الخالف من بلاد النجم لا يبحث عن مسكن وعليه الفتوى كذا فى الدر المختار
(قوله كما لو جعلت) انه متعلق بقوله لا يبحث بدخولها خربة هذا وان كان بعيدا من حجب اللفظ
لكنه محتاج اليه لصفة الكلام الا ان يدعى كون مضمون قوله وقيل فى عرفنا لا يبحث من المتن
او يدعى كون قوله كما لو جعلت الى آخره من النسخ والموجود فيما رأينا من النسخ كون الاول
من النسخ والثانى من المتن ثم المقصود من التنبية هو مجموع الاشارة والتسمية والا فان اكتفى
بمجرد الاشارة بان يقال لا يدخل هذه فيصنف بالصفة كانت دارا او مسجدا او حاما لان البين
عقدت على العين دون الاسم والعين باقية كما فى البحر (قوله لان اسم الدار) الصواب اسم البيت
(قوله فى باب دار) الصواب فى باب الدار اذا المعاد المنكر غير الاول كما كان المعاد المعرف عن الاول

(قوله فان لبث على حاله ساعة حث) ان امكن النقل والا كذا الليل وخوف اللص والسلطان
او عدم موضع ينقل اليه او خلق الباب بحيث لا يستطيع فتحه او هو شريف او ضعيف
لا يتدر على جل المتاع بنفسه ولا يجد من ينقلها فلا بحث (قوله نقل ما يقوم به كخدايته)
اي ما يقوم به السكتي ونقل عن الصني وعليه القوي وهذا لو كان عينه بالعريه ولو بالفارسية
بخروجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا كاي كبير ساكن مع ابيه او امرأة مع زوجها فخرج بنفسه
وترك اهله وماله لا بحث وكا لو ابنت المرأة الثقلة وغلته ولم يمكنه الخروج ولو بدخول الليل
او خلق باب او استغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له امتعة كثيرة فاشتغل
بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم بحث ولو نوى الصول يدينه دين (قوله والقريه
وهو الاصح) وقيل القريه كالدار (قوله بان يكره عليه) هذا مع عدم موافقة لقوله ولو كان
راضيا بوجه انحصار المسئلة بالاكره وقد قال في الكثر لا يكره او مكرها اي لا بحث لو كان
الاخراج لا يكره او بالاكره ويوهم عدم الحث عند خروجه بنفسه بمجرد التواعد
وهذا لعدم اتمام الفعل بوجوب الحث ثم اتمهل تحمل البين حيث اذا قال السيد ابو شجاع تحمل
وهو ارفق بالناس وارتخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج فعلى الزاجر بحث
ولا بحث على مقابله كذا في النهر لكن بعد ما قال في البحر به يفتي افني في فتاواه بالتحلل (قوله
فالاقسام ان تخرج) قبل صوابه ان يدخل لكونه موضوع المسئلة اقول المراد من الاقسام
الاقسام في المشبه به لافي المشبه في دفع ذلك (قوله وعدمه في الاخيرين) ومن حكمه عدم
التحلال البين في الصحيح كما تقدم (قوله ان خرج اليها) وفيه اشارة الى انه لا يشترط الحضور
اليها بل يكفي وجود مجرد القصد اليها عند الخروج كما في الدرر البديع (قوله كانه سهو فيه)
انه يصوزان بتعلق كلمة الى يمثل ذهب او توجه لالي خرج من قبيل علقها بتنا وماء باردا وقيل
يحتمل ان يكون المراد بالخروج من حالة الى حالة اخرى (قوله في لا يخرج وكذا لا يذهب) ولا يروح
وخرج اليها (قوله ورجع) وفي التوير الا اذا جاوز عمران مصره على قصدها (قوله
كرض او سلطان) وكذا نسيان كما في البحر ولو يمشا (قوله صدق ديانة) فلا بحث اذا لم يأت
ولا عنده (قوله يراجه نسبة السكتي) ولهذا لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دار امرأته وهو
ساحكها حث كما في عكسها حيث بحث بدخول دار زوجها ان ساكنة فيها وكذا حلف
لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره ثم دخلها لم بحث عندهما ثم قالوا ان هاجت البين
من جهة صاحب الدار لم بحث كما قالوا وان هاجت من جهة نفس الدار كضيقها وتشأمها
وتعفن هوائها بحث كما قال محمد كذا في المنع (قوله لكن ذكر شمس الائمة) قبل هذا قول
ابي حنيفة وابي يوسف رجحما الله فاعترض على اقتصار المصنف على ما ذكر وقد نقل
عن الاختيار دخل دار غلة وهو يسكنها لا بحث (قوله اذلو اضطلع) وكذا لو وضع احدي
قدميه كما في ظاهر الرواية (قوله لكل خروج اذن) فان نوى الاذن مرة مسدق ديانة ولو اذن
بلا سمعها لا يكون اذنا خلافا لابي يوسف وحيلة الاسقاط ان يقول كلما اردت الخروج
فقد اذنت لك ثم اذنها هنا لم يعمل نهيه خلافا لمحمد نقل عن القمح قال في النهر وبه اخذ
ابن الفضل ثم اذنت بخروجها مرة بغير اذن لم بحث بخروجها مرة اخرى لعدم ما يوجب
التكرار وينبغي ان يعلم انه يشترط ان لا يكون الخروج لامر ضروري كالفرق والحرق القالب
كذا في النهر (قوله اذ لا يمكن حله على حقيقة الاستثناء) اورد عليه بان ان والفعل في تأويل

المصدر فيكون المعنى الاخرجوا باذني على ارادة الباء اذ لا يصح الاخرجوا اذني فلان تكرار
 الاذن كالاولى ورد بان هذا مجاز في الحذف والمجاز المرسل اولى منه (قوله لان الاذن) يرد عليه
 ان هذا جار في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم مع تخلف حكم المدعي اذ يجب
 تكرار الاذني فيه واجيب بان التكرار فيه فهم من العلة التي هي الاذن ورد بان خروج المرأة
 بغير اذن الزوج بما يؤذيه ايضا والجواب مذكور في التهرقلا عن القبح (قوله فعمل على الغاية)
 الملازمة ممنوعة بما قالوا انه اذا قوى التعدد يصدق لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه
 بخلاف المسئلة الاولى اذا قوى الوحدة فانه وان صدق ديانته لكنه لا يصدق قضاء (قوله
 اوردها) قال هناك ثمان قبل المصدر قد يقع حين تقول آتيتك حقوق اليوم اي وقت حقوقه فيكون
 تقديره لا يخرج وقتا الا وقت اذني اجيب بان هذا التقدير يوجب ان يبحث ان خرج مرة اخرى
 بلا اذن والتقدير الاول يوجب ان لا يبحث فلا يبحث بالشك وبماه في بحث الباء الجارة (قوله
 لم يرد الخروج) قيل الظاهر الموافق للشرح لم يرد الخروج ودفع ان ان خرجت مخاطب عام
 والشرح بيان بعض متاولاته (قوله قائم مقام مفعول شرط) الصواب مقام فاعل شرط
 (قوله مطلق التقديس) حتى يبحث بالتقديس في ذلك اليوم ذلك الغداء المدعوا له او غيره معه
 او بدونه (قوله فيجعل مبتدا) قال في المرأة وانما جعل على الابتداء اعتبارا للزيادة المفعولة
 الظاهرة والفاء للحال المبطنة الخفية وفي حله على الجواب الامر بالعكس ولا ينبغي ان العمل
 بالحال دون العمل بالمقال وهذا معنى ما قال مشايخنا رحمه الله ان العبرة للمعوم اللفظ لا بخصوص
 السبب ثم انه ان نوى الجواب صدق ديانته لانه نوى ما يحتمله اللفظ لا قضاء لانه خلاف الظاهر
 مع ان فيه تخفيفا عليه ان قلت ان موسى على نبينا وعليه السلام زاد في الجواب حين سئل
 عن العصي ولم يكن مبتدا قلت لما سئل بما هو تقع على ذات ما لا يعقل والصفات فاشتبه عليه
 الحال فاجاب بهما حتى يكون مجيبا عن ايها كان والله اعلم كذا في النسخ (قوله مركب
 المأذون) وكذا المكاتب كما فهم من البحر (قوله لم يبحث عند ابي حنيفة) اي وان نوى يراى
 بالاكل اعلم ان الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كتحيز وفاكهة مضغ اولا كان
 الشرب ايصال ما لا يحتمل الاكل من المايعات الى الجوف ففي حلقه لا يأكل بيضة يبحث
 بيلامها وفي لا يأكل عنبامثلا لا يبحث بمصده وحلف لا يأكل مسكرا لا يبحث بمصده وفي عرفنا يبحث
 واما الذوق فعمل الغم لغير معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس
 كذا في الدر المختار به يراى ثمرة اي ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيبحث بالمصير
 لا بالدبس المطبوخ ثم انه ان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف الى ثمنها فيبحث اذا اشترى له ما كولا
 وأكله ولو اكل من عين النخلة لا يبحث (قوله لان المعنى الحقيقي مهيوم) وهو اكل نفس الشجر
 فلا يبحث باكله وان نوى كما في الدر عن الولوجية قال في التهرقلا قلت ورق الكرم مما يؤكل
 عرفا فينبغي صرف اليمين قلت اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا (قوله وبهذا البر) قال في النسخ
 قيد يكون الخطئة معينة اذ لو كانت منكرة لجوابه كجوابها ذكره شيخ الاسلام ولا ينبغي انه
 تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده بعم المنكر ايضا انتهى ملخصا (قوله على خلاف
 آخر) لم نطلع على زيادة قوله آخر هنا لعل الاولى تركه (قوله حقيق يستعمل) اذ لو لم يكن
 مستعملا بل مهيوما فاعمل بالمجاز اتفاقا كما كان العمل بالحقيقة اتفاقا عند عدم تعارف المجاز
 (قوله فابرجح الحقيقي) اذ الاصل لا يترك الاضرورة ولا ضرورة (قوله وهما المعنى المجازي)

اذ المرجوح في مقابلة الراجح ساقط بمزلة المهجور فيترك ضرورة والجواب ان غلبة استعمال
 المجاز لا تجعل الحقيقة مرجوحة لان العلة لا ترجح بالزيادة من جنسها فيكون الاستعمال
 في حد التعارض كذا في المرأة عن شرح التقيوم (قوله اقول هو غير صحيح) عبر المسئلة
 صاحب الاصلاح بعين عبارة الوقاية وقال في شرح خبره ان كان او غيره مع انه التزم تغيير
 عبارة الوقاية فيما وهم فيه خلل ولهذا قال بعض تلامذة المصنف في حاشية صدر الشريعة
 عند قوله كالتحيز ونحوه هذا اشارة الى ان ذكر التحيز ليس لثني ما عداه بل اورده على سبيل الفرض
 والتمثيل فلا يظهر لنا ورود قول بعض الفضلاء ان الباء متعلق بيقيد (قوله لانه اذا قيد
 بمعين) اوردان في تفسير صدر الشريعة اشارة الى ان ذكر التحيز من قبيل الاكتفاء فقوله اذا قيد
 لبس بنى لان التقييد حيث لا يكون بالنسبة الى المجموع لا يلا كل التحيز فقط وقيل ان التقييد
 على اخذ صدر الشريعة للاحتراز عن اكل الدقيق نفسه وانت خيرا ايضا ان عدم تناول غيره
 انما هو عند ملا حفظة مفهوم المخالف وتقييد التحيز يخرج العادة ومن شرطه ان لا يخرج
 مخبره كما في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم على ما في الاصول ويمكن ايضا تقدير
 المضاف اي باكل مثل خبره (قوله او شيرازا) هو الذي استخرج ماؤه (قوله وههنا وجدت
 في التنكب) المناسب لما قبله ان يجعل هذه متحدة معه لانه ان كانت الصفة دافية فيكون لهما
 والا فلامعنى ان يكون دافية لاحدهما دون الاخرى الا ان يقال الاضافة الى الاصل الذي
 اولى من الاضافة العرضي اياه اشارة الى وجود وجه آخر في المنكر فقط (قوله يتاني اعتبار كون
 البسر) ليس المراد من الصفة النحوي حتى يتوهم المتافات بل هي معنوية اعتبارية منافاتها له
 غير معلومة لعل هذا استدما قبل فيه منع ظاهر (قوله لان اللحم منشاؤه) الاولى ان يبنى ذلك على
 العرف وهو الموافق لما نقل عن المحبطين ان المخالف لو كان خوارزميا فاكل لحم السمك بحث لانهم
 يسمونه لحما على انه نقض على الدليل بالالية تنعقد من اللحم ومنع ذلك بان ذلك باعتبار الاتهام
 لا باعتبار الانقضاء (قوله بحث في الاكل) اى حبة حبة بقرينة ما سبق صارف شيئا فشيئا فلا يرد
 ان الشعير المطلوب بين الحنطة يكون ايضا كذلك (قوله ما يصطليح) الاصطباغ افعال من الصبغ
 ولما كان ثلاثية وهو صيغ متعديا الى واحد جاء الافعال منه لازما فلا يقال اصطيغ التحيز لانه
 لا يصل الى المفعول بنفسه حتى قام مقام الفاعل اذا بنى الفعل له فانما يقام غيره من الجار
 والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطيغ به كذا في البحر (قوله وقال محمد) قال في البحر وفي المحيط
 وقول محمد اظهر وبه اخذ الفقيه ابواليث ولهذا ولما في الحاوي القدسي وبه تأخذ وفي شرح
 المختار وهو المختار كما في التبع قال في التنوير به يعني اى يقول محمد رحمه الله (قوله الغداء الاكل)
 اورده عليه الغداء بفتح القين المجمة والمد اسم لما ياكل في الوقت الخاص لا الاكل فالاولى
 التمدى وان الغداء ليس مطلق الاكل بل الاكل الترادف الذي يقصد به الشبع في وقت خاص
 ومن ثم شرط الاكل اكثر من نصف الشبع في غذا وعشاء ومجهورا وايضا يشترط ان يكون
 بما يتعدى به اهل بلدة عادة وغدا كل بلدة ما تعرفه اهلها حتى لو شبع البدوي بشرب اللبن
 بحث لا الحضري كذا في البحر عن التبيين (قوله لان ما بعد الزوال) وفي البحر عن الاسيما في
 وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلوة العصر (قوله اى لا قضا ولا ديانة) وقيل يدن كالتونى كل
 الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يبحث اصلا لنية محتتم كلامه كما في الدرر (قوله لم يبحث
 سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولا) في الاصح لعدم امكان البر (قوله قلنا ذلك الماء)

ان قيل ان قرر السؤال باعادة الماء المصب لانها ممكنة فلا يدفعه هذا الجواب قلنا البراءة لا يجب
 في هذه الصورة في آخر جزء من آخر اليوم بحيث لا يسمع فيه غيره فلا يمكن القول فيه باعادة
 الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان كذا في الغاية قال في الحواشي السعدية وفيه تأمل ولعل
 وجهه ان الاعادة قبل آخر الوقت ممكنة كذا في التهر (ثم اعلم انه تفرع على
 الاصل مسائل منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا تبحث بمحضها بكرة في الاصح ومنها
 ان لم تردى الدينار الذي اخذته من كبستي فانت طالق فاذا الدينار في كبسه لم تطلق لعدم
 تصور البر ومنها ان لم تهبي صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبته فامك طالق
 فالحيلة ان تشتري منه بمهرها ثوبا ملفوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم تبحث ابوها لعدم الهبة
 ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع اذا ارادت الرجوع رده بخيار
 الرؤية كذا في الدر المختار ومنها لو حلف ليقتلن زيدا اليوم فانت زيد قبل مضى اليوم لا تبحث
 عندهما ومنها لو حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل الليل ومنها حلف ليقضين
 فلانا دينه غدا وفلان قدمات ولا علم له اومات احدهما قبل مضى اخذوا قضاه قبله او ابراء فلان
 قبله لم تنفذ كذا في البحر لعل منها ما في القنية لوقال لها ان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق
 فاخذه قبل ان تدفع لا تبحث وقيل يبحث ومثله ان لم يحن فلان فانت طالق فجاء فلان من
 جانب آخر بنفسه والحاصل انه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو حلف ليخرجن ساكن داره والساكن ظالم غالب بتكلف
 في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان انتهى لان العجز لم يمس من قبله
 كما في التاتارخانية كان هذا الاصل مبنى ما نقل عن منطومة ابن وهبان ولو حلف المديون وقتا
 على الاداء ولم يلق رب الدين بروي عذر (قوله حث للحال) لا يمكن البرهينة ثم يبحث للعجز
 عادة ثم انه ينبغي ان يقيد المسئلة بكونها مطلقة وبكونها بالفعل اذ لو كانت مقيدة لم تبحث
 ما لم يمض ذلك الوقت ولو كانت بالترك بان قال ان تركت مس السماء فبدي حر لم يعتقد يمينه
 لان الترك لا يتصور في غير المتصور وما نقل عن ذخيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم اخرج الى
 السماء في هذه الليلة فانت كذا يتنصب سلمات يمرج الى سماء البيت لقوله تعالى فليجدد بسبب
 الى السماء اي سماء البيت نقل عن الباقي والغا هر خر وجها عن قاعدة مبنى الايمان (قوله
 اذ يرا حبتذقله) اورد ان مسئلة الكوز عند علمه ان لبس في الكوز ماء كذلك بناء على احداث
 الله تعالى ماء فيه واجب ان هذا الماء غير الماء الذي هو محل اليمين فلا يعتقد اليمين ورد انه
 يحتمل ان يكون المراد من الماء في اليمين ما احده الله تعالى ان احدث على ان الاشارة لبس الى
 الماء بل الى الكوز (قوله ولما كان ميتا كان ذلك ممثعا) لا يقال اذا كان الاحياء ممكنا بالنسبة الى الله
 لا يكون ذلك ممثعا لاننا نقول الامتناع في ازالة الحياة السابقة على هذا الموت فتدبر كذا قبل برد
 عليه ان هذا التاميم اذا اراد من القتل ازالة هذا الحياة والظاهر من كلامه هو الاطلاق الا
 ان يجعل التعارف قرينة على التعيين المذكور (قوله شهر على الانسان سيفا) مثله قوله ان
 لم اضربك بالسيف حتى يموت اذ هو ان يضربه على ان يضربه بالسيف ويموت كما في قاضيخان
 ونقل عن البرهان والبرازية لكن نقل عن الكمال لا ضربتك حتى اقتلك فهو على الضرب
 الشديد ووقع في قاضيخان ليضربن عبده بالسياط حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة
 في الضرب (قوله فملى) اي الحلف يقع الاول ان يكفى بالجارة الثانية وان سبق مثله منه

(قوله ادعى) بالمهملتين هو المفسد (قوله وبعد ما عزل) كذا لو عاد الى الولاية لا يعود الجين
ل سقوطها كذا نقل عن الفتح (قوله والضرب) الاصل فيه ان كل فعل يلذ ويولم ويغيم ويسر
يقع على الحيوة دون المات كالضرب والشم والجماح والكسوة والدخول عليها ومثله التقيل
(قوله والكلام استطراد) والافباه حلف القول وهذا جلف الفصل (قوله ان ينوى) قالوا
النية للحال لو بطلاق او ضائق وكذا بالله لو مظلوما وان ظالما فللمستحلف كذا في الدرر
ومثله نقل عن الظهيرية لكن قيد في فاضلنا اذا لم ينو الخلف خلاف الفلاس في الاول
وفي الثاني اذا اراد الظالم ابطال حق الغير (قوله والقريب بما دون الشهر) هذا عند
عدم النية والا فان نوى سنة او اكثر صححت النية وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة
بالنسبة الى الاخرة نقل عن الفتح (قوله مد شعرها) وقصد الضرب لبس بشرط وقيل
شرط على الاظهر وقيل على الاشبه واما الايلام فشرط على المفتي به كما يوى اليه تعطيل
الشرح (قوله قبل لا يحنث) محصه في الخلاصة وكذا نقل عن الحاتبة والمفهوم منه ولومولما
كافهم من التح (قوله اي فالباس) اشارة الى معنى الهدى ثم كونه هديا انما يكون عند كونه ملكا له
اذ لا يصح نذر ملك الغير (قوله فهو هدر) ظاهرا هذا القول عدم صحته نذرا بناء على
ما ذكر فيما سبق من نحو قوله ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة الا ان يقال في العبارة
تسامح لان المراد ان لبست من غزلك فقله على اهداؤه وقالا وبقي بقولهما في ديارنا لانها
انما تغزل من كان نفسها اوقطنها وبقوله في الديار الرومية لغزلهما من كان الزوج كما في التهر
(قوله ملكه يوم حلف) يعني وقت حلف (قوله لان اللبس) كانه تعطيل على مضمون قوله
ولم يوجد بالنسبة الى قوله او مضافا الى سببه يعني ان عدم الملك فيما نحن فيه ظاهر واما
عدم الاضافة الى السبب فلاه لو وجد السبب لكان لبس الرجل وغزل المرأة وهما لبسا
من السبب اذ اللبس قد يكون عارية والغزل قد يكون من قطن المرأة (قوله وله ان غزل
المرأة) لعل هذا اثبات كون الغزل سببا للملك حاصله ان الغزل فيما ذكر وان لم يكن سببا
حقيقيا للملك لكنه سبب حكمي بالنسبة الى المعتاد لان غزل المرأة يكون من قطن الزوج
عادة وما يكون من قطن الزوج عادة سبب ملكه حكما ينتج ان غزل المرأة سبب ملكه حكما
فثبت المطلوب فقوله وذلك سبب ملكه ان كان الاشارة الى غزل المرأة يكون نتيجة من قبيل
عطف المطلوب على العلة وان الى كون القطن للزوج يكون اشارة الى الكبرى فيه يصح ما يورد
ان الغزل مؤخر عن ملك الزوج فكيف يكون سببا له نعم يكون قرينة له ودليلا على عادة وما
يدفع من ان الاشارة لبست الى الغزل مطلقة حتى يورد ذلك بل الى غزل المرأة من قطن الزوج
(قوله ولهذا يحنث) كان حاصله ان الاضافة الى سبب الملك كما يكون مؤثرا في الحنث فيما اذا
غزلت من قطن مملوكه كذلك مؤثرا فيما نحن فيه فيما ذكر ايضا عرفت حقيقة الاشارة الى الاضافة
الى سبب الملك وخطاؤه من خطأ واصفا بالفحشية مغلانا الصورة المذكورة لبست من
الاضافة الى سبب الملك فانها انما يكون فيما لا يتحقق فيه الملك ومحصها كون الاشارة الى كون الغزل
من قطن الزوج لان القطن وان كان ملكه لكنه لبس الغزل ملكه حين الحلف ويمكن ان يقال
ان الاشارة الى كون الغزل من قطن الزوج عادة يعني كون الحنث عند كون القطن ملكا له
وقت النذر بناء على المعتاد ايضا اذ القطن وان كان موجودا لكنه لم يذكر في لفظ الخالف واحتمال
كون القطن من المرأة موجود حقيقة وبه يعلم حسن قوله لان القطن لم يذكر واندفاع ما يقال

ان فيه نوع ركائز مع كونه موهما لان يكون ذكر القطن موجبا لعدم الخشوع وعدم صحة ما يقال في
 تصحيحه ودفعه ان الظاهر ان يجعل هذا تعليلا لما ينبغي من السياق من كون المسئلة خلافية
 والمراد عدم ذكر القطن على وجه مخصوص وهو الاضافة اما الى نفسه او اليها انتهى (قوله
 وعقد لؤلؤ) وكذا اذ يرجد او زمرد (قوله لاختام فضة) الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم
 النساء بان كان له فصوص سفاريكا في الزيلعي ولو كان موهبا ذهب يبنى خشته به كما في النهر (قوله
 في الهداية والوقاية) اوردان الموجود في نسخ الهداية بالتعريف فهو قرية بلامرية اقول
 يجوز ان يكون نسخ الوقاية مختلفة فالقرية منعكسة وقد وقع كذلك في بعض ما وجدنا (قوله اذ
 على هذا لا يستقيم) لا يخفى انه لا يلزم من لزوم عدم استقامة ما في الهداية سهوية ما ذكر بل
 الوجه في التعليل ما في النهر ان في المنكر بحث بالاعلى لتناول اللفظ بخلاف المعين ثم قال
 في النهر ويمكن ان يقال المدعى انه لا يبحث عنه لم يتم على الاسفل وهذا لا فرق فيه بين
 المنكر والمعين لانقطاع النسبة اليه بالثاني واما حشبه بالانكر بالاعلى فبحث آخر انتهى (قوله
 الا في المعين) نقل عن الجوهر انه حمل المنكر في كلام القدوري على المعرف اي على هذا
 السرير (قوله ويفعل) يقع على مرة قال الكمال سواء كان مكرها او ناسيا اصيلا او وكبلا واذا
 كانت العين مطلقة لا يبحث حتى يقع اليأس عن الفعل يموت الحالف او قوات المحل وان عقيدة
 نحو اكل اليوم سقطت بفوات المحل (قوله لكنه مستحسن بالآثر) فله عن علي رضي الله تعالى عنه
 كذا في الهداية وقال في الغاية عن علي انه قال من جعل على نفسه الحج ماشيا حج وركب
 وذبح شاة لركوبه واورد يجوز ان يكون فمين جعل على نفسه الحج ماشيا بغير هذا اللفظ وقيل
 الاثر عن علي انه اجاب في هذه المسئلة بان عليه جهة او عمرة فقبل هذا هو المطابق لما هنا
 (قوله انها قامت على النفي) اورد بما في السير الكبير لو شهد انه قال المسبح ابن الله ولم يقل
 قول النصارى والرجل يقول وصلت قبلت واجاب قاضيتان بانها قامت على امر وجودي
 هو سكوت الزوج لا لان النفي يقبل اذا احاط به علم الشاهد وقال في الخواشي السعدية وفي
 كون السكوت امرا وجوديا بحث في شرح العقائد السكوت ترك التكلم انتهى لكن يجوز ان يراد
 بالترك الكف وما في المبسوط ان الشهادة على النفي تقبل في الشروط كما قال لعبد ان لم تدخل
 الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يدخلها قضى بعتقه وما نحن فيه كذلك اجيب عنه بانها
 قامت على امر معاین هو كونه خارج البيت فثبت النفي ضمننا وفيه ايضا اذ العبد كما لا حق له
 في التخصيص لاحق له في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به امرا وجوديا متضمنا
 للمدعى به من النفي المجهول شرطا وان كان غير مدعى به لتضمنه المدعى به كذلك يجب قبول
 شهادة التخصيص المتضمنة لنفي المدعى به وبهذا ينهض الوجه لمحمد ولهذا قال في الفتح انه
 الا لوجه كذا في النهر (قوله وغيرهما من كتب الفروع) الظاهر هو العموم وقد سمعت آغا
 مائتقل عن السير والمبسوط ووقع في كتاب القضاء من الاشياء نقلنا عن جامع الفصولين بمقبولة
 بينة النفي في عشر مواضع ونقلنا عن الظهيرية والبرازية بمقبولة النفي المتواتر (قوله او صوما
 لا يبحث) لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا بصوم ولا بصوم صوما
 فينبغي ان لا يبحث في الاول الا اليوم لانا نقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر
 اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يتربط عليه حكم المطلق فيوجب
 الكمال (قوله ثم قطع حث) اورد بما ذكر التمرنا شي حلف لا يصلي يقع على الجائزة

فلا يحنث بالفاسدة واجيب بان المراد بالفاسدة ان يكون بغير طهارة وايدما في الذخيرة
 حلف لا يصلي فصلى فاسدة بان صلى على غير طهارة مثلا لا يحنث فالمراد بالفاسدة
 ما لا يوصف شي منها بوصف الصحة لا يحنث ان قوله مثلا ليس بلام لذلك (قوله فا لم يأت
 بكلمها الا يسمى صلوة) اورد ان من اركان الصلوة القعدة وليس في الركعة الواحدة اجيب
 ان القعدة موجودة في رفع رأسه من السجدة وهذا التمام بناء على توقف الحنث على الرفع
 منها والاوجه خلافه على انه لو سلم فليست تلك القعدة هي الركن والحق ان القعدة ركن
 زائد وانما وجبت للحتم فلا تعتبر ركناً في حق الحنث كذا نقل في النهر عن القمحي ثم قيل فيه وقد منا
 انها شرط لاركن (قوله واقلمها ركعتان) قيل القلمها ان القعدة الاخيرة من تمة الركعتين
 فتدبر (قوله عن التبراء) بضم الباء تصغير يتراء مؤنث ابتر (قوله لان المولود ولد) اورد الظاهر
 لان الميت ولد الا ان يقال المراد لان كل مولود ولد حياً كان او ميتاً لكن آخر كلامه يأبى عنه
 نوع الابد فتأمل (قوله ذيوفا او نبهرجة) الزيف ما يرده بيت المال والنهرجة ما يرده التجار
 (قوله وقبضه به) قيل ليس المقصود قبض الاحتراز بل ما سبكره المصنف فكان عليه ان لا يشترط
 القبض لا يحنث ما فيه من عدم الملازمة لما ذكره شرحاً (قوله ستوقفة) ما يكون داخله نحاسا
 خارجة فضة وهو ادى من التبرهجة (قوله لا اى لا يبرأ) وفي بعض النسخ لا يبر وهو الصحيح
 الموافق لقوله في مقابلة بر (قوله ولا في ان كان لي الامانة) فيه لان كونها من حلف الفعل محل
 تأمل (قوله ان شم وردا) يعني قصدا والا لا يحنث كذا نقل عن القمحي **باب حلف القول**
 (قوله ان كلمه نائما فلو كلمه مسليفا حث) لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليقين فلو قال
 موصولا ان كلمتك فانت طالق فاذهبي او واذهي لا تطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال اذهبي
 طلقت لانه مستأنف ولو قال يا حائط اسمع او اصغ كذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحنث
 كذا في الزيلعي وفي السراجية سأل محمد حال صغره ابا حنيفة فبين قال لا خروا لله لا اكلمك
 ثلث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فبسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فكنس ابو حنيفة ثم قال
 حث مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الكلمتين اوجع لي قوله حسنا
 او احسنت كذا في البصر (قوله لان الاذن مستق) يريد الاشتقاق الكبير (قوله وكل ذلك لا ينصق
 الا بالسماح) ولو كان السماع حكما والا فالاعلام قد يكون بالكتابة والاشارة كما في التنوير (قوله
 فيراد الذات) اى ذات صاحب الثوب وهو البايغ (قوله وفي هذا حار) قيل هذه المسئلة خير مناسبت
 ايرادها في باب حلف القول لانه ليس من باب القول (قوله ان عقد بالخيار) اى لنفسه
 كما هو المتبادر ليقى الملك (قوله وان ياعه يما بانا) عطف على قوله فباعه على انه بالخيار
 قال الزيلعي ينبغي ان يفصل اليقين حيثئذ (قوله لوجود حده) هذا من قبيل الحد الناقص
 والا فالتمليك والتملك يوجد في غير البيع كالهبة (قوله لوجود المعلق عليه) هو عدم البيع
 لوقوع اليأس عنه لغوات المحلية لان التعليق وقع على هذا الملك وقد انتهى بهما فلا يرد
 بطوق المدبر والمديرة بدار الحرب ثم سبهما (قوله اقول عد هم الاستقراض) اقول يمكن
 ان يقال ان هذا الكلام اى قوله وفعل وكيله اما من قبيل الاكتفاء او من قبيل حذف المعطوف
 اى اورد سوله او المراد من الوكيل المأدود سواء في ضمن الوكيل او الرسول بطريق عموم المجاز
 ويؤيد ان السارح الزيلعي فسر الامر في عبارة الكثر بالتوكيل وقال في البحر وليس مقصودا
 عليه بل الرسالة كذلك بدليل عدل الاستقراض من هذا النوع والتوكيل به غير صحيح ووقع في التنوير

لفظ المأمور يدل الوكيل وقال في الد ر لم يقل وكيه لان من النوع الاستقراض والتوكيل به
غير صحيح وقال في النهر بعد ما نقل ما في البحر ولك ان تقول انما خصه ليعلم الرسالة منه بالاول
والحاصل انما يرد الاشكال ان لو اريد بالوكالة معناه الخاص فقط وليس كذلك بل يعم الرسالة
ايضا والرسالة مما يجوز فيه الاستقراض وبما قررنا بتدفع ما يورد على قوله آتفا وفعل وكيه
لو قال مأمور لشمل رسوله ولم ير الاشكال نعم لمر الاولوية بلق ومنهم من يدفع الاشكال بان الوكيل
اذا اضاف الاستقراض الى الموكل صح قال قاضي بخان ان وكل بالاستقراض ان اضاف الوكيل
الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا كان القرض للموكل ومنهم من دفعه
بان معنى بطلان الاستقراض عدم ثبوت الملك للامر وهذا لا يقتضي عدم تصور الاستقراض
في الوجود والتصور في الوجود كاف في صحة الحلف لا يفتي ما فيه (قوله دون فعل وكيه) هذا
ان كان ممن يباشر بنفسه والا كسلطان وقاض وشريف حث بالتوكيل ايضا لتقيد اليقين
بالعرف وبمقصود الخالف وان ممن يباشر مرة ويفوض اخرى يعتبر الاخلل وقيل يعتبر السلامة
فلو ممن يشتر بها بنفسه لشرفها لا يثبت بوكيله والا حث فالاطلاق لبس على ما يفتي (قوله في
حلف البيع) ومنه الهبة يعوض نقل عن الظهيرية (قوله والشراء ومنه السلم والاقالة) قيل
والتعاطي نقل عن شرح الوهابية (قوله والصالح عن مال) ظاهره الاطلاق وليس كذلك
كما سيظهر في كتاب الوكالة بل ما يكون مع الاقرار ولهذا اورد على الكثر بله اطلاق في مقام التقييد
(قوله وضرب الولد) اي الكبير لان الصغير عليك ضربه هي لك التوقيع فيضن بوضعيه
كالقاضي كذا في الدر وفي الشريلاية اي الصغير لا يفتي ان الظاهر هو الاول كما هو الموافق
على قاعدة ترجيح الحكم المطلق على الغير المطل (قوله ومحتفي الاموال) على الصحة في الاموال
ان كانت من جهة نفوذ التصرف فالولد سجا لصغير كذلك اذا ناديه وتريته عليه وان كانت
لاجل المالبية فالتصرف بالضرب في العبد لبس من اجل المالبية (قوله واخراجها) هذا وان
كان ما ربحه في القمع والموافق لما في المتن لكن رجح الحث في البحر واختير في التنوير ونقل
اختيار القنوري في الملح قائلا بله الظاهر وفي البحر عن التهذيب انه لا يثبت بقرأة الكتب
وفي الدر عن القمع اما الشعر فيثبت به لانه كلام موزون (قوله لانه مستعمل فيه ايضا) الاولى
لانه الحقيقية (قوله الا ان للغاية كفى) قيل انما ذلك لانها تخالف الشرطية لانه اذا مات
زيد سقط الحلف في الغاية بخلاف غيرها نحو ان اطلق الا ان يقدم زيد فله ان مات زيد
يبحث (قوله بان اخرجه من ملكه يدع اوهية لا يثبت) جواب الشرط في اكثر النسخ لم يوجد
هذه واعترض بان لا يثبت ساقط من قبل الناسخ الاول (قوله لان هذه الاعيان) اما العبد لكونه
ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالنار (قوله فينصرف اليه) وهذا لان القليل لا يقصد
بالمع لوجود الامتناع فيه فادعوا المديلا بقصد فابالاه بمنزلة الابد ولو سكنت عنه بتأيد فتعين ما
ذكر (قوله لا ادري ما هو) يعني توقف في تحديده لان اللغات لا تدرك قياسا والمعرف لا يعرف استمراره
للاختلاف في الاستعمال والتوقف عند عدم المرحم من الكمال وقد توقف ابو حنيفة رجحه الله
في اربعة عشر مسألة كما في البحر عن السراج الوهاج وقد نقل عن الائمة الاربعة بل عن النبي
عليه السلام وعن جبرائيل ايضا وبهذا علم ان العلم بجميع المسائل الشرعية لبس بشرط
في الفقيه لان الشرط انتهى القريب كما ذكر في التوضيح وحقق في التلويح قبل ولقد احسن
شيخ الاسلام برهان الدين ابن ابي شريف حيث قال * حل الامام ابا حنيفة دينه * ان قال

لا ادري لثسعة اسئلة * اطفال الشركائين كلهم * وهل الملائكة الكرام مفضلة * ام اتبناه الله
ثم اللحم من * جلالة انى يطيب الاكل له * والدهر مع وقت الحتان وكلهم * وصف المعلم
اى وقت حصه * والحكم من خشي اذا ما بال من * فرجيه مع سور الحار اسنكله * واجاز
نقش الجدار لمجد * من وقفه اولم يحزان يفصله * فقيل ان الدهر فى هذا النظم معرف
والتوقف لبس فيه بل فى المنكر كالايتنى (قوله اى بل شئ يقدر) اورد انه فى الجامع الكبير
اجعوا فمين قال ان كلمته دهورا اوشهورا اوسنين اوجعا اوابا ما يقع على ثلثة من هذا المذكورات
فكيف قال ابو حنيفة لا ادري الدهر واجب هذا فترى اسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر
كما فرغ مسئلة المزارعة على قول من يرى جوازها لانه غير خاف انه اذا لم يرو عن الامام شئ فى مسئلة
فالافتاء بقول صاحبيه واجب كفى النهر وعندهما لان اللام للمهد اذا امكن وهو ثابت هنا
(قوله اذ لا يحتاج اوليته) لان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد (قوله ولو اشترى عبد من) اى
معاينة واحد (قوله ولم يوجد اذ ما وجد وجد مع المقارنة) اورد ان هذا جارى فى مادة الاول اى
اول عبد اشترته اذ الاول والاخر متضايقان فكما يحتاج صدق الاخر الى وجود الاول كذلك
يحتاج صدق الاول الى وجود الاخر ولم يتضح واجب بان الاول هنا بمعنى الابتداء (قوله فان
ضم وحده) بخلاف ما ضم واحدا فله حيث لا يمتنع الثالث لان قوله واحدا يحتمل ان يكون
حالا من العبد او المولى فلا يمتنع بالشك وجوز فى البحر جره صفة للعبد فهو كوحده وفى النهر
الرفع خبر المبتدأ محذوف فهو كواحد (قوله من الكل) اى من جميع المال اى لو الشراء فى الصحة
(قوله يبين بالموت) يعنى بالموت يعرف انصافه بالآخر يتغن وقت الشراء يثبت مستندا ثم ان
الوسط ذكر فى البحر عن البدايع انه لا يكون الا فى وثائق الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة (قوله
ويشترط كونه سارا) خرج كونه سارا للعرف فقوله تعالى فبشرهم بمذاب اليم على اللغة
او على الاستعارة ثم انه ينبى ان بشرط كونه صادقا وغير عالم للبشرية كفى التثوير وان البشارة
تكون بكتابة ورسالة ما لم ينوا لمشافهة فتكون كالحديث ولو ارسل بعض عبيده عبدا آخر
ان ذكر رسالة حتى المرسل والا الرسول (قوله وهذا انما يتحقق من الاول) واصله ما روى
انه عليه السلام مر بان مسعود رضى الله عنه وقرأ القرآن فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
من احب ان يقرأ القرآن غضا طريا كما اتزل فليقرأ بقرأة ابن ام عبد فابتدر اليه ابو بكر
رضى الله تعالى عنه وعمر رضى الله عنه فسبق ابو بكر عمر وكان يقول بشرنى ابو بكر واخبرنى
عمر (قوله لانها تحققت من الكل) بدليل فبشروه بغلام حلیم (قوله صح شراء ابيه) للكفارة
اعلم اولان النية اذا غارت علة العتق الاختيارية كالشراء والقبول فى هبة ووصية
او صدقة بخلاف الارث فله جبرى وقد كان رقى المتيق كمالا صح التكفير وان لم تقارن
لملطة او قارنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح التكفير اذا عرفت هذا فقوله صح شراء
ايه الخ مفرع عليها (قوله وكذا ابنه) اورد لو قال كل قريب محرم لكان اولى لشموله (قوله
اجراه) لان النية غارت العلة وهى الشراء (قوله لان الشرط) قران النية بعلة العتق وهى البين
اى ولم يوجد حتى لو اقترنت النية به بان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارة بمعنى فاشترته
جا زعنها لاقران النية بالعلة كما سيذكره المصنف (قوله واما الشراء) وفى بعض النسخ
وجد ان لفظ مفقود لعله سهو مخالف لما فى البحر والتمح (قوله لان حريتها مستحقة) حاصله
انتفاء الكمال فى الرقية وقد شرط ذلك (قوله ان تسريت) قال فى البحر التسرى هنا تعفل

من السرية وهو اتخاذا والمصرية ان كانت من السرور فانها تسر بهذه الحالة ويسر
 هو بها ومن السرى وهو السيد فضم سبها على الاصل وان كانت من القسرى بمعنى الجماع
 او بمعنى ضد الجهر فانها قد تغنى عن الزوجات الحرائر فضمها من تغييرات النسب كما قالوا
 دهرى بالضم في النسبة الى الدهر وفي النسبة الى السهل من الارض سهلى بالضم والفعل منه
 يحسب اعتبار مصدره ومعنى المسرى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد ان يختص امته
 ويعد لها للجماع اقضى اليها بما به او عزل عنها وعند ابى يوسف ان لا يزل ماءه مع ذلك
 يعرف انه لو وطئ امته ولم يفعل ما ذكرنا من التحسين والاعداد لا يكون تسريا وان لم يزل
 عنها وان حلفت منه ولو حلف لا يسرى فاشترى جارية فخصنها ووطئها حث ذكره القدورى
 في المجريد عن ابى حنيفة ومحمد كذا في قمع القدير انتهى (قوله لمن سراها ففسرها) هذا
 اذا كان المعلق من تسريتها واما اذا كان المعلق تحقق غيرها او الطلاق فيحذف قال
 في البحر بعد ما نقل مضمون هذه المسئلة عن التبيين فاحفظ هذا فان بعض اهل العصر فاس
 مسئلة تعليق الطلاق بالسرى مع مسئلة المختصر وهو غلط فاحش لان المنكوحة يصح
 تعليق طلاقها بلى شرط كان فانها لا تنقضي هذا اذا لم يكن في ملكه لم يصح التعليق (قوله
 او اضمارا) فكأنه في تقدير ان ملكت وتسريت امه اذ الضمر ما ضم في الكلام لتخصيصه سواء ضم
 لضرورة صدق المنكح او اضمر لخصته فعلا او ضم لخصته شرطا كما في الرأى (قوله لانه لا يقول
 بالاقتضاء) فيه اشارة الى ان الاختار غير المتقضي وان زفر قائل بالاول دون الثانى وهو محل بيان
 فيقدر بقدره اذ الضرورة ترتفع باثبات فرد فلا دلالة على اثبات ورأى فبقى على عدمه الاصل
 بمنزلة المسكوت عنه (قوله لا مكاتبه) يرد عليه ان المكاتب يصح عن الكفارة دون المدبر
 ولم الولد وهما مبا حث شريفة ذكره في بحث او من حر ووفى العاطفة واصله مذكور
 في التلويح وايضا بعضه في شرح الوفاية وشرح التتبع (قوله ولا معلق) اراد بالمعلق
 القرب نقل عن ابن الكمال (قوله هذا نظير التعليق بالعين) اى الذات وهو الثوب لا تقديره
 ان بعث ثوبا هو مملوكك (قوله فله وان تعاق بالاكل) لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل
 والقرب من اسباب الترجيح قيل وفي جملته متعلقا بالاكل صورة كلام فانه مما لا يحتاج اليه الا
 ان يكون له بط آخر الكلام لاوله وهو قوله وان تعلق اللام بعين او فعل لا يقبلها فالمعلق
 بالمعلق بالشئ متعلق بذلك الشئ انتهى **كتاب الحدود** لما استتمت الايمان
 على الكفارة الدائرة بين العقوبة والعبادة اولها الحدود التى هى عقوبات محضة ولولا لزوم
 التفریق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اول لاشتماله على بيان كفارة الفطر المبالغ
 فيها جهة العقوبة (قوله فان اكثره تسعة) ان قبل هذا ليس الاممين اجيب ان ما بين الاقل
 والاكثر ليس بمقدر واشير في التمهان المراد عدم التقدير فيه اى في مضلعة ويان اقله واكثره
 نوع منه (قوله فان المقصد الاصلى الاتزان) فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول وان جازت
 قبل الوصول الى الحاکم عند الرفع لا طلاقه ولا يكون مطهرا من الذنب عندنا بل المطهر التوبة
 بقوله تعالى في قسطا الطريق ذلك اى القتل والصلب والنفي لهم خزى في الدنيا ولهم
 في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا فاخبرنا جزاء فعلهم عقوبة ذنبية وعقوبة اخروية
 الا من تاب فانها حيث تسقط الاخروية بالا جاع على ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا
 واستدل على خلافه بما في صحيح البخارى من اصاب هذه المعاصي شيئا فعوقب به في الدنيا

فهو كفارة له ومن اصاب منها شيئا فستره الله فهو الى الله ان شاء من عنه وان شاء من به
واجب بحمل الحديث على ما اذا تاب في العقوبة لان الظاهر ان ضربه او رجه يكون معه
توبة منه لذوقه بسبب فعله جمعا بين الأدلة وتقييد الظن عند معارضة القطعي له متعينة
بمخلاف العكس وتماحه في النهر (قوله خرج به القصاص) وكذا التمرير ايضا (قوله والزنا)
بالقصر في الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في نجد فيكتب بالالف قدمه لكونه لصيانة النسل (قوله
يتناول الابلاج) هو ادخال قنتر حشفة من ذكر ولو ادخلته المرأة (قوله قال عن ملك وشبهته)
ينبغي ان يقيد هنا بنبي دار الاسلام كما سيأتي انه لاحد بلزناه في دار الحرب وتقل عن المحيط لزوم
زيادة العلم بالبحر فلو لم يعلم لم يحسد للشبهة لكن رده في التمسح بحرته في كل مرة كذا في الدر
وفي بعض التمسح وشبهة بالتكثير ورجح بكونه اشمل (قوله لم تقبل) بل حدوا في الدر (قوله لانه
الدال دلالة وضعية) لا يحتمل الغير بمخلاف الوطئ (قوله او ما يغيد مضاه) حذف على قوله
بلفظ الزنا (قوله اي عن ماهيته) وهو الابلاج عن المعنى (قوله فان الوطئ) وفي البصران
الكيفية هي الطواعية والكرهية قبل وهو ظاهر (قوله فان الزنا المتغادم) كذا في الصبي
وفي بعض التمسح فان التقادم قيل لوجه له (قوله وياقرار البالغ) اي صريحا صاحب اول يكذب
الاخر ولا يظهر كذبه او ارتفاعه ولا اقراره بزناه بغير ساء اوهى باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد
واو اقره او يسرق في حال سكره لاحد ولو سرق او زنا حد لان الانشاء لا يحتمل التكذيب
والاقرار يحتمل كافي النهر (قوله لا الاسلام) اي لم يشترط الاسلام (قوله في اربعة مجالس)
كلما اقره رده بمحض لا يراه (قوله لا الحاكم) حتى لو سمع القاضي اقراره وباع والمقر جالس لا يعتبر
(قوله قبله الامام) اي لا يرد الامام (قوله والاحد) لا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينة على الاقرار
ولو قضى بالبينة فاقصر لم يحسد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار بما بطلت الشهادة اجابا
عن السراج (قوله احصان الغذف) وهو المغد عن الزنا (قوله وبين المحسن) فان الاحصان
جزء مفهوم المحسن (قوله فان الاحصان) يطلق الضمير راجع الى الحرم انه مذكور فقبل انه
راجع الى ذات الحر وورد عليه انه افساد لا اصلاح بل راجع الى الحرية كما يصرح عليه
عبارة الزيلعي وقبل راجع الى الحرية المغادة من الكلام وقبل الى المرأة المملومة من المقام
لا يخفى ان الظاهر من الاستدلال هو الاخير (قوله الثيب بالثيب) اورد عليه ان دلالة على
الدخول بتكاح صحيح لا يتخلو عن تكلف اقول يمكن ان يقال ان المراد اثبات مجرد الوطئ
لا الوطئ بالتكاح الصحيح اذ هذا القيد ما بين اولا ويؤيده قوله متضمن لشرطين (قوله احسان
عما فهم مما قبلهما) سواء مطابقة والزنا (قوله ونظيره في مجرد كون الحال متعددا من متعدد ولا
فذي الحال في النظير مذكور صراحة وفيما نحن فيها احدهما مذكور وان كان مذكورا صراحة
لكن الاخر ليس بمذكور صريحا وايضا الحال في النظير ليس بمجتمعة بتخلها فيها فيما نحن لعل
لهذا قال ونظيره ذون مثل ونحوه (قوله رجهه في فضاء) اي صغره يعني مكان واسع
ويصطغون كصغوف الصلوة كلما رجم قوم نحووا ورجم آخرون (قوله فان ابوا او اتوا
او غابوا) كلام او بعضا في الاصح كالوخرج بعضهم عن الاهلية بفسق او عصى او خرس اقف
ولو بعد القضاء وهذا الوجه مستأما غيره فيحد في الموت والغيبه (قوله ثم الامام) نقل عن ابن الكمال
هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بالزام (قوله وصلى عليه) لانه من جملة المسلمين روى انه
لما رجم ماعز قالوا يا رسول الله ما نضع به قال اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم من الفسل والكفن

والخوط والصلوة عليه واما صلوة عليه السلام على النامية فاخرجه الستة الا البخاري
(قوله لكنه) نسخ في حق المحسن بالسنة القطعية وهي رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
(قوله بين المبرح) وهو الجارح على ما في المنع (قوله ومضى هذا الحد) من قبيل عطف العلة
على المعلول او الواو الحال وهو مفيد بما لم يفض الى الهلاك فلا يخالف الوسط (قوله الارأسه)
قبل صدره وبطنه والمذا كير قيل جمع الذ كرمعني العضو على خلاف القياس (قوله ولا يصده
سبده) ولو فعله هل يكفي الظاهر لا قولهم ركنه اقامة الامام كما في التهر وفي التقييد بالحد اشارة الى
جواز اقامته الثمن كما يشير شرحه اليه وجاز الحفر لها الى صدرها وان ترك لا بأس به لنسرتها
بثيابها كما يشير اليه (قوله لم يأمر به) في هذا التعليل نوع اشكال لان فعل الرسول كقوله
في الاحكام على ما هو الاصل على ان اسناد الحفر اليه عليه السلام مجازي بل الحفر
الحقيقي يحصل بفعل الغير مسببا عن امره عليه السلام الا ان يراد بالامر المنفي الامر الوجوبي
لامطلقه لكن يرد ان الامر المطلق للوجوب فلا بد من بيان ما نع الوجوب (قوله لاله) اي
لا يحفر للرجل ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع والا تبع حتى يموت (قوله بين
جلد ونفي) اي تغريب كيدل عليه ما ذكره شرحا لكن حسن ما فسر في النهاية بالجلبس لانه
اسكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضعه بالنقص لم يذكركم التغريب بل
جعل الجلد كحل الموجب رجوعا الى حرف الفاء (قوله كما تقرر في الاصول) مر في
بحث بيان الضرورة فلا يتوهم انه من قبيل المفهوم وهو لا يعتبر عند الحنفية (قوله الا
سياسة وتعزيرا) وكذا في كل جنابة كما في التهر (قوله حتى يبرئ) الا ان يقع البأس من
برئه فيقام عليه كذا في البحر (قوله لم يحد حتى تضع) بل تجبس لو ثبت زناها بينة (قوله
يرجم حين وضعت) الا اذا لم يكن للمولود من برئه غنى يستغنى ولو ادعت الحبل يربها
النساء فان قلن نعم حبسها ستين ثم رجمها نقل عن الاختيار باب وطئ بوجوب
الحد الاول (قوله الشبهة رأت) فان ادعاها ويرهن قبل برهانه وسقط الحد وكذا يسقط
بمجرد دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان كذا في التوير (قوله والمعتدة
بطلاق على مال) وكذا المتعلقة على الصحيح (قوله ان قال الجاني ظننت) وان لم يكن له ظن
فلراد ما احدثهما فقط لم يحد حتى يقرأ جميعا بطلهما بالحرمة كذا في التهر (قوله في ستة
مواضع) اورد عليه ان الحصر على الستة ممنوع لان من هذا النوع وطئ جارية من الضحية بعد
الاحراز او قبله ووطئ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي اخذ رضاها
وزوجه حرمت بردها او لمطاوعتها لابنه او جاعه لامتها او يثنها لان من الاثمة من لم يحرم
به وغير ذلك (قوله ووطئ معتدة الكنايات) ولو خطبا اذا خلا عن المال وان نوى به ثلثا نقل
عن التهر بعض الصحابة روى عن عمر رضي الله عنه الكنايات رواجع (قوله لا الاولى) الا في
المطلقة ثلثا ان ولدت لاقول من ستين لا اكثر ابدعوة وكذا المتعلقة والمطلقة بعوض بالاولى
من النهاية وفحين زفت اليه وقبل هي زوجته بدعوى عن البحر (قوله في وطئ محرم) وقالان
علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة (قوله لكن المرجح في جميع الشروح) قول الامام
فكان الفتوى الاولى قاله قاسم في تصحيحه لكن في القهستاني من المخمرات الفتوى على قولهما
في التون كذا في الدر (قوله يرجع عقوبة) اي تعزيرا في البحر عن الظهيرة انه في نكاح المحارم
لو ظن الحل لا يحد بالاجاع ويمرر ولو وقع فيه ايضا ان التقييد باتقاء الحد لان التعزير واجب

ان عالما قالوا يوجع بالضرب اشد ما يكون من التعزير سياسة في هذا القول من السارح اشارة
 الى هذا (قوله لان الاخبار دليل) ينبغي ان يقيد بكون ذات الصوت مثل صوتها (قوله ما فعل) وكذا
 بنعم كذا في الدر (قوله لبسوا بمخاطين بها) اي بالعقوبات كما هو الظاهر يرد عليه ان الأصل
 عند الامام الحد وكلها لا تقام على مستأمن من الاحد القذف وتخصيص الحربى بغير المستأمن
 بعيد غير ملائم لاطلاق اللفظ (قوله وقلن هي حرسك) الضمير راجع الى النساء المنفهم من
 سباق الكلام يقتضى شرطية التعدد في الخبرة وقد قال في البحر خبر الواحد كاف في كل ما يعمل
 فيه بقول النساء الان يدعى كفاية الواحدة معلومة تلك القاعدة وفي قوله هي حرسك اشارة
 الى وجوب الحد عند عدم هذا القول (قوله قضى به عمر رضى الله عنه) كذا في الدر لعله بنى هو
 عليه لكن في البحر انه مذهب على رضى الله عنه وعمر يجعله في بيت المال والمخار قول على
 ولهذا نسب هذا الى السهو الظاهر بناء على ما في الزيلعي والكافي من مثل ما نقلنا من البحر
 (قوله ولا من وطئ محرما) قبل تكرار ما تقدم من قوله وبالجملة عنده في وطئ محرم نكحها واجيب
 بان هذا بيان للحكم وبيان للشبهة لا يضمن انه وان دفعه مثلاً لكن لا يدفعه شرحا على ان في دفعه
 مثلاً تأمل لا يضمن وقيل لهذا الاستدراك قال في السرح كما سبق (قوله كما سبق) فيه اشارة الى
 ان المراد فيما تقدم وسيأتى الاحالة الى هنا وانت تعلم عدم تبين ما تقدم هنا (قوله ولا من وطئ
 بهيمة) بل اعز ويكره الانتفاع بها حية وميتة في الدر عن المجتبى ونقل عن البعض انها لا تؤكل
 تنزهها (قوله وضمن الفاعل) في البحر والنهر نقل عن التبيين بعد ذكر هذا هكذا ذكروا ولا يعرف
 ذلك الاسما فيحمل عليه وفي النسخ عن بعض الكتب هكذا قل عمر رضى الله تعالى عنه غله
 لا يقال من تلقاه نفسه وفي النهر والظاهر ان الطلب على وجهه اشدب (قوله وعندهما وعند
 الساقى يحد) ان فعل في الاجاب وان في عبده وامته وزوجته فلا حدا بما قال يحد (قوله
 تحمض حراما) قال الله تعالى وانكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم طاغون
 وقال انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال انكم لتأتون الرجال
 شهوة من دون النساء بل انتم قوم مسرفون الآية كذا نقل عن انشط لعله مبنى كرسى شريعة
 من قبلنا شريعة لنا اذا قصه الله بلانكبر وفي التوضيح من القياس اما مبنى على عدمها
 او وقع لجرد المثال (قوله فصدابى حنيقة) في الدر عن الحاوى الجلد اسحق وعن القح يعز
 ويسمى حتى يموت او يتوب ولو اعتاد الواطئة قتله الامام سياسة وفي النهر معز بالبحر التقييد
 بالامام يفهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة فرع وفي الجوهره الاستمتاع حرام وفيه
 التعزير ثم انه قال في النور ولا تكون الواطئة في الجنة على الصحيح وفي الدر لانه تعالى استعجبها
 وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها قمع وفي الانباء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل
 سمية فتوجد والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرما وطبعا
 والزنا ليس بحرام طبعا وتقول حرمة بزواج وشرها بخلافها وعلم الحد عند لا حقتها بل
 للتغليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور (قوله بائنا هذا الامور)
 اي سوى الاخصاص والجب ونبت بشهادة عدلين عند وعندهما لا يد من اربعة واماطو
 البهيمه فجمع نبوته بعدلين الانساء كذا نقل عن السراج مقل المفهوم من الهداية هذا هو التعزير
 المصطلح والظاهر عدمه فانه لا يبلغ مرتبة الحد (قوله بالحديث) وهو قوله عليه السلام لا تقام
 الحدود في دار الحرب (قوله لانها لا تتبع مقدسوجة) الضمير للحدود وقيل للزنا بتأويل الفاحشة وذلك

لان ما لا يوجب العقوبة في الابتداء اولى ان لا يوجبها في الانتهاء فالغطر بكسر الجيم ولا يترى غير
 مكلف كالصبي والمجنون (قوله اي الزناء) في التقيد اشارة الى انه لو كان للخدمة ثم رضى بها يجب الحد
 (قوله ولا يترى بالكره) ظاهره الاطلاق وهو قولهما وعند الامام مقيد بكون المكره سلطانا
 اخثار قولهما لكون القوي عليه (قوله ويستوفيه ولي الحق) وبه علم ان القضاء ليس بسرط
 لاستيفاء القصاص والاموال بل للمكين كما في الدر عن القمح ﴿ باب شهادة الزنا ﴾
 (قوله بحيث يقدر فلو لم يقدر) لمرض او خوف طريق يكون هذا ثم القدرة على الشهادة
 ليس على الحد بل على سبب الحد اذ التقدم ليس الاصفقه الا ان يستند متقدم الى سبب
 مضمر تقديره متقدم سببه وهو الزنا مثلا وايضا كما يمنع التقدم الشهادة كذا يمنع الإقامة بعد
 القضاء كما في النسخ (قوله بين حبتين) اي بين اجرين مطلوب بينهما (قوله ثالثا خير) يحدون
 عند الحسن ولا يحدون عند الكرخي (قوله اي بالحد) اي بموجب الحد وهذه الارادة ظاهر
 لا ينفى فالاعتراض به ليس بشئ لا ينفى ان ما في بعض النسخ لواقربه اي بالسرقة لكونه
 مخالفا لسوق الكلام من قوله بخلاف الاقرار وغير ملائم للاستثناء سهو من الناسخ (قوله
 بعض شهر) هذا اذا لم يكن بين القاضي وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان قبل شهادتهم كما نقل
 عن البرهان (قوله وقبل ستة اسهر) وقيل ايضا بنصف شهر او بما يراه القاضي (قوله كل
 من اثنين) قبل الصواب كل اثنين هذا وان كان الموافق لما في الهداية لكن بقرينة السوق
 ان المراد متعين من العبارة فالناقشة بعد وضوح المراد ليس بشئ (قوله ان التوفيق ممكن) وكذا
 الاختلاف في كل ما يمكن التوفيق كالاختلاف في طولها وقصرها وسننها وهزلها اوفى لونها
 او ثوبها كما في البحر فان قلت يشكل على هذا مذهب فيما اذا اختلفوا في الاكراه والطواعية
 فان التوفيق فيه ممكن بان يكون ابتداء الفعل كرها واتهاؤه طوعا قلت قال في الكافي يمكن
 ان يجاب عنه بان ابتداء الفعل اذا كان عن اكراه لا يوجب الحد فبالغطر الى الابتداء لا يوجب
 وبالنظر الى الانتهاء يوجب فلا يجب بالنك وهنا بالنظر الى الزنا واثنين يجب فافترقا كذا في النسخ
 (قوله اوافق حجتاه) بان يشهد اربعة بزناها في وقت معين من بلد معين واربعة اخرى بزناها
 في ذلك الوقت في بلد آخر فالعصيان في حجتاه وفي بلده واجعا الى الزناء (قوله واما عدم
 الحد) وهو قوله وان شهدوا ذلك (قوله اخرج كلامهم) لحل وجه الاخراج الاتفاق بلفظ
 الشهادة اذ القذف لا يكون بلفظ الشهادة مع الاتفاق (قوله لان الواحد لا يكون بطوعها
 وكرهها) اورد انه يجهل ان يكون في اوائله كرها وفي اواخره طوعا وانت تعلم انه فاعه بما ذكر
 آتافها المنع مما لا يضرك الخصم (قوله فظهر كذبهم بيقين) يرد انه يجوز اعادة البكارة بالمعالجة
 الا ان يقال ان ذلك اما نادر او احتمل لم يجرد وهذا الباب مما يدرك بالشبهة (قوله لتكامل عددهم)
 ولان سقوطه بقول النساء وشهادتهن حجة في اسقاط الحد وليس بمجبة في ايجابه (قوله وشهادة
 في حادثة) اورد انه يفهم منه ان يرد شهادة الفروع يرد شهادة الاصول في الاموال ايضا
 وليس كذلك لعدم الاندراء بالشبهة فيها واورد ايضا ان طاهره الاطلاق وقد ذكر الزايلي
 ان ارد ان لعدم الاعلية كالرقى والكفر تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد الايمان والاعتناق
 ولا يبعد ان يقال بقرينة المقام المراد وشهادة في الحد في حادثة ويدعى عدم معلومية قبول
 الشهادة بعد الدار في الصورة المذكورة وقد قيل في هذا القول اي وان جاء الاصول الخ اشارة الى
 ان شهادة الاصول تقبل بعد رد شهادة الفروع في غير الحدود لثبوت المال مع النسبة دون الحد

(قوله حدوا) اى ان طلب المقدوف (قوله هدر) وان مات منه (قوله خلافا لهما)
 اى من بيت المال (قوله لان كلا منهم) اورد بان الصواب كلا منهم بقريئة قوله بقى قنفا اقول
 هكذا فى النسخ واسير اليه فى النهر وانت خير بان المراد ان كلا منهم قذف بهذا الكلام فقوله
 بقى قنفا اى بقى هذا الكلام منهم قنفا على انه يجوز ان يكون قنفا بفتح الذال جمع قاذف
 او صيغة مبالغة او صيغة مشبهة (قوله وانما يصير شهادة) يجرى هذا فى الصور السبع المتقدمة
 فالاولى انما يصير شهادة ببقاء النصاب (قوله فان رجع آخر) ولورجع الثالث ضمن الربيع
 واورد جمع الخمسة ضمنها انجاسا نقل عن الحارثى (قوله ضمن المركز دية المرجوم) هذا اذا
 اخبر المركز بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قاتلا تصدت الكذب والا فى بيت المال اتفاقا
 ولا يحدون للقذف لانه لا يورث كذا فى البحر ويؤيده ما فى النسخ الهم لو ثبتوا على تركيتهم ولم يرجعوا
 وقالوا اخطانا لم يضمنوا بالاجماع فيما ذكر علم ما فى قوله قالوا الخ مقابلا لقوله وقبل ولهذا اورد
 عليه بان الثانى راجع الى الاول والحاصل ان اريد بالاول غير الساقى يلزم مخالفة الاتفاق
 والاجماع والاتفاق بل ليس بصحيح (قوله فاذا الشهود كفارا) ظاهره ثبوتهم بغير الرجوع
 وقد عرفت ما فيه الا ان يحمل قوله قالوا بيانا لذلك (قوله ويعيب الدية فى ماله) اى فى القاتل
 مربوطا على قوله فعلى القاتل الدية (قوله لانه نقل) اى لا تصير عاقلة (قوله قبلت الا اذا قالوا
 نعمنا) النظر لانه قد فسقهم (قوله اولدت زوجته منه) اى لو انكر الدخول بعد وجود
 سائر الشرائط (قوله احتيالا) من الحيلة (قوله وهو فى المانع) وهو الاحصان المعبر عنه
 بالخصال الحميدة (باب حد الشرب) (قوله يعنى ان مجرد) اورد انه لم يذكر خبر
 لفظ ان فالاولى عدم ذكره او يقال ان وقع مجرد شرب الخمر لعل وجه التعبير بالاولى مع ان
 المناسب للزوم الخبر خطاه لا مكان اصلاحه بتقدير الخبر ولو تكلفا يعنى ان مجرد شرب الخمر
 موجب للحد بلا قيد سكر ثم ظاهره العموم وذا وان وافق لما نقل عن منية المعنى ان سكر الذى
 من الحرام حد فى الاصح حرمة السكر فى كل ملة لكنه مخالف لما وقع من التقيد فى اكثر الكتب
 بالمسلم وانتقيرى عليه انه لو اريد فسك فاسم لا يحد (قوله ان يهزى) من الهزيان والغو وقوله
 مطلعا اى سواء فى الحد والحرمة وفى المتن وبه يقتضى (قوله واخذ برميها) ظاهره الاخذ
 بالرمح مختص بالخمر وقد عملها والتبذير فى القبح كما نقل عنه فى الدر (قوله مرة) اى
 اقرارا مرة لامرئين خلافا لابي يوسف اوشهد به رجلان يسألها الامام عن ماهيتها
 وكيف شرب ومتى شرب واين شرب فان يثا ذلك حبسه حتى يسئل عن عدد التهم ولا يقضى
 بظاهرها فى حد ما كذا من الخابية (قوله بعد زوال الربيع) لا بعده بمسافة (قوله فلان حد
 الشرب ثبت باجماع الصحابة) اعترض ان المفهوم ليس بحجة عند الجنتية واجب انه اذا كان
 مشروطا بوجود الائمة لا يحكم به عند تنفائه على ان المنوع عندهم فى الادلة فقط وكون هذا
 من الادلة غير معلوم (قوله واما علمه ببقائها او جردان ربحها) الاولى ان يحطها هما صورتين
 لعل وجه الجمع اشتراكهما فى التعليل بقوله وكذا الشرب وان توهم اختصاصه للاخير فقط
 (قوله كالبنج) رواية الجامع الصغير للامام المحبوى تدل على ان السكر الحاصل من البنج
 مباح انتهى لا يخفى انه كما فى الدر غشالف لما فى النهر التحقيق ما فى العناية ان البنج مباح
 لانه حشيش اما السكر منه فحرام ولما نقل عن الجوهرة حرمة اكل بنج وحشيشه وافيون لكن
 دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحد بل يعزى انتهى (قوله وابن الزمك) جمع زمك وهى

جمع ركة فهي جمع الجمع وهي اثني الفرس (قوله كما في سائر تصرفاته) كصفة الاقرار والطلاق
 والعتاق (قوله لان الكفر من باب الاعتقاد) اورد عليه انه على هذا يلزم عدم صحة ايمان
 المكافر بورد ان السكر يخلط العقل لاعدمه بالكلية واعترض عليه انه مناف لما سبق من تفسيره
 بزوال العقل عند الامام واجيب ان تفسيره به ليس على الاطلاق بل للاحتيال في دهر الحد
 فقط كما اشير اليه أيضا (قوله يستأنف الحد) الظاهر اى يستأنف حد الشرب الاول ولا يحد
 للشرب الثاني فيندفع ما اورد انه ليس مؤدى للتداخل الاستئناف بل خلافه فهما متقابلان
 بالتضاد **باب حد القذف** - القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا
 وهو من الكبائر بالاجماع في الدرر من القمع في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة وحررة
 متهتك من الصغار (قوله اذا قذف محصنا) ولو كان القاذف عبدا او امرأة او خيا (قوله)
 فسره بقوله اى مكلفا) يفهم منه ان ما ذكره هنا تمام تفسيره وقد نقل عن التنف لا يضرب
 القاذف الا بخمسة عشر خصلة يكون في المذنوب ان يكون مسلما وحررا وبالغوا قلا وعصيفا
 عن الزنا ومتكلما غير اعرس وان لا يكون محبوا في الزنا وان لا يكون وطى بكناح فاسد وان
 لا يكون وطى امرأة بملك فاسد وان لا يكون مجبوا وان لا تكون رنقاء وان لا تكون ولده وان
 لا يكون ولد ولده وان لا يموت قبل حد القاذف وان يطلب المذنوب الحد لانتفاء الزنا منها
 انتفاء الزنا بالنسبة الى المجنون حتى لا ينفى (قوله مصرحة) لا يكتفى به نحو جامعت فلانا حراما ومن
 الصريح انت اذى من فلان او منى نقل عن الظهيرية (قوله ترجع ذلك) اى تعين والا
 فجرد اليمين لا يدفع الشبهة (قوله اولست لايبك) ولوزاد ولست لامك او قال لست لاوبك
 فلاحد (قوله اولست باين فلان) ينبغي ان يقيد وامه محصنة لانها المذنوبة في الصورتين
 اذ المعتبر احصان المذنوب لا الطالب عن الشتم (قوله متعلق بزنا) ان يتعلق بالصورة
 الثالث بمعنى حال كون ذلك القذف بزنا ولست لايبك وياين فلان واقعا في حال الغضب
 (قوله حد القاذف) يطلب المذنوب اورد انه ان اريد بالمذنوب المخاطب في مسئله لست
 لايبك ولست باين فلان فاحصانه ليس بشرط وان اريد به انه يلزم كون الطلب لهما
 لا للمخاطب وهو خلاف تصريحهم ولا يعدها لما كان احصان الام شرطا في هذين المسئلتين
 كان احصان الام احصانا للمذنوب مجازا او نقول المعاد المعرف عين الاول فلاحصان
 المذكور كما اهل فيما تقدم اهمل هنا (قوله ولا بد من حفظه) اذ التعزير بخلافه فانه يشترط
 فيه الحضور (قوله اورا به) يشهد الباء مريه ولو غير زوج امه كذا في الزيلعي والقصر
 على زوج الام تقلا عن الزيلعي مخالف لما في الزيلعي (قوله بل التشبيه بالجور) اورد ان حالة
 الغضب باى عن قصد التشبيه كما زنا في الجبل فالجواب ما في البحر عن الفتح انه لما لم يعهد
 استعماله لقصد التفي يمكن ان يجعل المراد به التهكم به عليه على انه نقل عن الفتح الاوجه
 وجوب الحد حيث كان في الغضب في زنا في الجبل وكذا عن الغاية (قوله جبل) بكسر
 الجيم بمعنى طائفة (قوله واجبة عليه) فان قيل ان ابن ابي ليلى تابعي كما ذكر البعض والتابعي
 كالصحابي في وجوب التقليد كما في بعض الاصولية قلنا ذكر في التلويح ذلك رواية النوادر
 وفي ظاهر الرواية لا تقليد اذ هم رجال نحن رجال بخلاف قول الصحابي فانه جعل حجة (قوله)
 من يقع القدح) فيه اشارة الى انه لو عني البعض او صدق القاذف كان لمن بقي حق الخصومة
 لانه من يقع القدح اى الطار عليه (قوله كالوالد والولد) يفهم من اتيان لفظ الكاف جواز

الطلب لغير الأصول والفروع وليس كذلك الا ان يتكلف فالاولى ان يعبر بمثل ما في الكثر ثم ما نقل الفتح عن الحاتمي انه لا يثبت ايضا للمجد اب الاب قال في النهر فهو مخريف والصواب الام (قوله خلافا لمحمد رحمه الله تعالى) كذا في الملح اطلاقا ايضا وفي الايضاح عن الحقايق هذا في غير ظاهر الرواية عن محمد فاوقع في الصراج من اتفاق اصحابنا الثلثة في هذه مبنى على ظاهر الرواية عنه وكذا ما وقع مثله في الجمع فيندفع ما يورد انه مخالف لما فيهما وما يورد انه غلط لان الظاهر من كلام القوم باجمعهم ان الخلاف في هذه المسئلة انما هو لفرق (قوله او ولد بنت) اورده مع دخوله في قوله وان سفل اما لخلاف محمد اولان الولد وان كان شاملا للبنات ايضا لكنه عند اكثر الاطلاق يراد الابن فيتوهم الاختصاص فلندفع هذا الوهم اورده (قوله) وقد مات ابواه قيد اتفاقي لما في البحر في قيد هذه العبارة حين كان او ميتين (قوله لان الغالب) وفي بعض النسخ لان الغلب يرد عليه ان المقرر في الاصولية ان جميع الحدود خالص حق الله سوى حد القذف فانه اجتماع حقان فيه لكن حق الله غالب وفي المفهوم من هذا اجتماعهما في الجمع الا ان يراد من الغالب معنى تاما مجامع حق العبد او يتخصص فيه حق الله (قوله حكى) نقل الحكاية نقلا عن البسوط ان معنوعة قالت لرجل يا ابن الزانية جاء بها الى ابن ابي ليلى فاحترقت فحدها حديث في المسجد فبلغ المحدث فقل اخطاء في سبع مواضع بنى الحكم على اقرار المعنوعة والزنها الحد وحدها حديث واقامها معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها لا ينفي ما بينهما من المخالفة تدبر (قوله ولا يجب عليه الاحد واحد) هذا على فرض التنزل والنسليم (قوله بان قذف وزني) اي غير محصن يقام عليه بخلاف التحد (قوله لانه اضعف منهما) لبنوته باجاء الصحابة ولو فقا ايضا بدأ بالقذف ثم بالزنى ثم يجرى لو محصنا ولو في غيرها كذا في البحر وفي النهر عن الخاوي ولو قتل ضرب للقذف وضمن السرقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعه (قوله ولا من الاولاد) لكن يمرر كما بالشتم قال في البحر بعد نقل هذه من القبة وفي نغمي منه شيء لتصريحهم بان الولد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اول ووجهه صاحب النهر انه اذا كان التعزير يوجب بالسب فاعذف اول ثم قال خافي البحر ثم (قوله خلافا للشافعي) واي البسر متبناه على ان الغلب حق العبد (قوله ولا احتياض) وكذا لا عفو فيه نعم لو عني المقذوف فلا حد للصحة العفويل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد من الشتم ولذا لا يتم الا بمحضرة (قوله حدا للعبة حق الله فيه) بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث فقال بل انت لانه لم يعزرا لانه حقهما تساويا (قوله لان معناه) ان قيل وان كان ماذ كرمعني له على التبادر لكنه يحتمل ان يكون لا بل انت كاذب مثلا ومثله وان كان غير متبادر لكن لا اقل عن ابراب الشبهة والشبهة دارئة عن الحد قلنا كلمة بل كلمة عطف يستدرك به القلط فيصير المذكور في الاول خبرا لما بعد بل فالشبهة التي تكون في غاية الضعف لا تعتبر بها كما تقرر في محله وبه يندفع ما يتوهم يحتمل كون التقدير لا بل انت زانية وفي قذف الرجل بلفظ زانية لا يلزم الحد على ان هذا الكلام خرج مخرج الجواب للسابق ومطابقة الخبر للمبتدأ لازم والمبتدأ لفظ انت مذكرا (قوله لان احصائه لا يبطل اللعان) اي لا يبطله اللعان بخذف خبر المفعول من الابطسال فالاولى لا يبطل باللعان (قوله وزني بك) قيد بالخطاب لانها لو اجابته بانت اذني مني حد وحده من الحاتمي فلو كان ذلك مع اجابية حدث دونه لتصدق بها (قوله لامرأة يا زاني) يعني

بلاها لان الها يحذف للترخيم (قوله ولرجل يلا زينة لا وحده محمد) لان الهاء تدخل للبالغة
كلامه قلنا الاصل في الكلام التذكير (قوله ولا يصيريه فاذا) لان انكار الولادة انكار للزناه
بل انكار للوطئ اصلا فلا حد ولا لعان (قوله بحد فاذه) الصواب فاذه كما في الزيلعي
له غلط من النسخ (قوله بكل وجه كوطئ الاجنبية ولو مكرها) فان الاكراه وان اسقط الائم
لا يسقط الفعل عن ان يكون زنا نقل عن القبح عن المسوط (قوله او من زنت) وكذا من زنى
ولهذا قيل الاول ان يقال كذلك (قوله او اقربه) هذا هو الصواب وما في بعض النسخ او اقراره به
سهو من النسخ لانه يكون معناه او اعلم بينة على اقراره بالزناه والبينة على الاقرار بالزناه لا تعتبر
اصلا ولا يعمل عليها لانه ان كان منكرا فقد رجع فتلقوا البينة وان كان مقرا لا تسع مع
الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فانتقل عن البدائع من انه يسقط الحد
باقامة البينة على اقراره بالزناه ويقام حد الزناه على المذدوف شيء لا يستدبه (قوله بكتفي بحد
واحد) عم اطلاقه ما اذا تعدد المذدوف او تعدد بكلمة ام كانت في يوم ام ايام طلب كلهم
ام بعضهم (قوله بخلاف ما اختلف) لا يخفى ما فيه من نوع استدراكه بقوله وان اجتمعت
اجناس مختلفة **فصل** لما ذكرنا اوجرا المقدرة شرع في غير المقدرة واخرها
لضعفها والحقه بالحدود مع ان منه ما هو محض حق العبد لما انه عقوبة ولذا لا تقبل فيه
شهادة النساء مع الرجال عنده وعندهما وان قبلت لكنه لا يضرب وانما يحبس كذا في الكرخي
وجزم المجندي بقبول شهادة النساء فيه كذا في النهر (قوله العز المنع) وقول القاموس
انه يطبق على ضربه دون الحد قال في النهر عن ابن حجر المكي هو غلط لانه وضع شرعي
لا ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من اصله (قوله دون) يعني لو بالاضرب كما في الدر
فلا يرد انه قد يكون القتل (قوله والصفع) هو الضرب على القمامة عن ابى اليسر والسرخسي
انه لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون فيه من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة
كذا في البصر (قوله او الكلام) لهه شامل للستم غير القذف والا فقد صرح بكون التعزير
به ايضا (قوله وانظر القاضي) واما باخذ المال فلا يجوز على المذهب وما في الخلاصة من
جوازه ان رأى القاضي او الوالي ومنه رجل لا يحضر الجماعة قال في البرازية معناه ان يحسكه
مدة ليتجزئ ثم يعيده له فان آيس من نوبته صرفه الى ما يرى لان يأخذه لنفسه اولبت
المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بلا سبب شرعي كذا في النسخ
والدرو عن المجتبي انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ثم انه لبس في التعزير تقدير بل هو مفوض
الى رأى القاضي لان المقصود منه الجزع وحوال الناس فيه مختلفة كما في البحر (قوله واقفه ثلثة)
وقبل ادناه على ما يرى الالم وعن ابى يوسف انه على قدر عظيم الجرم وصغره قال في التلويح
والجزء مما يزيد بازيد الجناية وينقص بتقصاها وجزاء سبئية سبئية مثلها وعن العناية وتقريبه
من حد الزناه ان يكون باكثر الجلدات وتقريبه من حد القذف ان يكون فيه اقل الجلدات
(قوله لان مادونها لا يقع به الزجر) اي لمن يناسبه ثلثا ينافي ما سبق (قوله ولا يفرق) وقبل
يفرق ووفق انه ان بلغ اقصاه يفرق والا لاشرح الوهيانية في الدر (قوله والتعزير على اربعة)
قال في الدر عن الدهر وجعله في الدرر على اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للحاكم
مع انها ليست على اطلاقها فان كان من اشراف الاشراف لم يضرب غيره فادماه لا يكتفي بغيره
بالاعلام وارى انه بالضرب صواب انتهى (قوله كالدهاقة) اي كبار اهل القرية (قوله وتعزير

الخسائس) اورد عليه الصواب الاخسة فان لفظ الخسائس غير ثابت في اللغة ولا موجود
 في كلامهم (قوله الاعلام) والجذر الظاهر ان الواو هنا وفيما بعد ذلك لبس بمعنى اوكا توهم
 كما يوجد، نصير لا غير في الاول (قوله وحج حبسه) اي ولو في بيته بان يمنعه من الخروج منه نهر
 (قوله اذا احتجج الى زيادة تأديب) وعن شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالجموم
 على بيت المقدس وبالاخراج من الدار ويهدمها ويكسر دنان الخمر ولم يفعل احراق
 بيته (قوله وضربه اشد من ضرب الجذ) ظاهره العموم على ما يكون باسكته وهو المتبادر
 من ظاهر التعليق فيراعى الشدة فيه من حيث الكيف وفي الحد من حيث الكم فلا يضرب تجاوز
 الالم فيه على الالم في الحد فلا يحتاج الى تخصيصه بما دون اكثر التعزير ثلاث لغوت المعنى الذى
 لاجله تنص عن الحد (قوله في ازار واحد) وفي قاضيهما بضرب في التعزير قائما عليه ثبانه
 ويترجح الحشو والغزو ولا يحد في التعزير انتهى (قوله ثم للثا) ولهذا لواجب التعزير مع الحدود
 قدم التعزير في الاستيفاء تنصيصه حقا للعبد عن الظهيرية (قوله لان جناية الشرب) نقل
 عن البحر والنهر اى متيقن بسببها للمشاهدة اورد عليه انه يجوز ان يكون لاساغة لقمة
 واجب المراد التيقن من حيث الظاهر (قوله فاضمحل) وجه التفرغ ان المنصوصة
 لا يوجب الشدة لما ذكر من الامرين في الشرب يرد عليه الظاهر ان المنصوصة رابعة على
 الامرين لان مبناها الرأى والرأى لا يعارض النص فضلا عن الرجحان عليه وانه لا ترجح
 بكثرة الدلالة على ان صدر الشريعة اورد هذا القول بعد نقل الامر الاول عن القوم فكيف
 يضمحل بما ذكر اذ المورد بعد الامر الاول يكاد ان يقدر ايراده بعد الامر الثاني ايضا الا ان
 يحمل الفاء على معنى غير التفرعية وهو المناسب للتعليل الاكثى لما استفهم (قوله لان حد
 الشرب) ان كان عليه للاضمحلال فتفرعه مناسب ليس بمناسبة ابا عاذ علته حيث يكون ما ذكر
 قبله من الامرين وان عليه لللازمة المفهومة من التفرغ فلا يصلح هذا عليه لذلك فالاولى ان
 يورد بالواو العاطفة او يعلى بدل لان تأمل (قوله بل باجتماع الصحابة) فان قيل وقع في البحر
 فعلا عن اصحاب الستة الاربعة حديث من شرب الخمر فاجلده و الاجاع انما يفسر اليه
 عند عدم النص من الكتاب والسنة قلنا يجوز ان يكون ذلك سند الاجاع (قوله فائنه) انما
 حله عليه لما ذكر صدر الشريعة في باب حد الشرب من ثبوت حد الشرب باجتماع الصحابة
 (قوله وقد قرر في الاصول) يفهم منه تسليم صحة القياس وقد ذكر في الاصول ان القياس
 لا يجري في الحدود والظاهر عدم الفرق بين القياس والذى في اثبات اصل الحكم لمعوم دليل
 المنع الا ان يحمل على القرض والتسليم (قوله وعزير بقذف مملوك) من قبيل اضافة المصدر
 الى مقصوله (قوله لانه جناية قذف) وهو متكرر بل كبيرة لاحد فيها وفي الاشياء وضابط التعزير
 كل معصية ليس فيها حد مقدر ففيها التعزير وقال في الدرر عزير كل من تكب متكرر واذا
 مسلم بغير حق بقول او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كذب ولو بغير العين او اشارة اليد وقال
 قاضيهما يمرر بما يطبق به المذنبون شين ومار (قوله بقذف مسلم) التقييد بالمسلم اتفاق اذ لو
 شتم ذميا بعزير كذا في البحر عن القمح (قوله فحيث لا يميز) لانه قد الحق الشين هو نفسه
 قبل قول القائل لانه شهادة على الجرح المجرد لعدم بيان السبب باجتماع لفظ الفسق فان
 بين بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فتقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى
 انه رأى يقبل اجنبية او مائةها او خلا بها او نحو ذلك ثم اقام رجلين لانها تضمنت اثبات حق الله

وهو التعزير على الفاعل وكذا خرج الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي فان بين سيا شرعيا
لا تطلب منه إقامة البينة فلو قال هو ترك الواجب عليه ينبغي ان يسأل المقول له عن الفرائض
التي تفرض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه ولا شيء على الفاعل له بافاسق يدل على صحة
هذا مافي المجتبى ان من ترك الاشتغال بالفقه لا يقبل شهادته كذا في المتح وفي النهر ثم قال في النهر
المراد ما يجب عليه فعله (قوله وبيا كافر) وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به يفتي
شرح وهبانية ولو اياه بليك كفر خلاصة وفي التاتارخانية قبل لا يعزى ما لم يقبل يا كافر بالله
لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملا كذا في النهر او رد عليه انه يرجح خلافة حالة السب والاذية
فلهذا اطلقه في الهداية وغيرها ويمكن ان يقال معنى قوله لا يعزى لاتبين التعزير بل محتمل
ان لا يعزى بان يؤل الفاعل كلامه بالكفر بالطاغوت بخلاف قوله يا كافر بالله ثم النداء ليس بقيد
فانه اذا قال انت فاسق او فلان فاسق ونحوه يعزى كذا في المتح نحو بلا على القنية ولا يبعد ان
يقال وجه النداء اشارة الى اشتراط الحضور في التعزير كما وقع في بعض الفتاوى نقلا عن حاوي
المنية اذا قال للمغاية لا يلزم تعزير لانه غيبة لكن ينافيه مافي الفتاوى الزينة من ان التعزير يلزم
غيبه وهي حرام والحرام داخل في ضابط التعزير وهو ان يعزى بارتكاب كل معصية ليس فيها
حد مقدر على مافي المتح (قوله يا خائن) وكذا ينافيه يا يلد يا الحق يا باغي يا عواني كما في الدر
(قوله الا ان يكون لصا) تخصيص هذا الاستثناء هنا اتفاقا كما اشير آفا ووقع في النهر انما
يعزى بهذه الاغاط اذا لم يكن المقول له متصفا به فان كان لا يعزى لانه صادق في الاخبار ثم
ان كونه لصا مثلا اما معروف يعرفه الكل او يعرفه القاضي او يقام عليه البينة (قوله
يا ابن القصة) فيه إجماع الى انه اذا شتم اصله عزى بطلب الولد كما ابن الفاسق ويا ابن الكافر
كذا في النهر (قوله يرد على ظاهره) ان كان مرجع الضمير الاخير فلا يلزم قوله هذه المعاني
وان المجموع فلا يلزم قوله مع زيادة امر فيجج الا ان يقال المراد ان يكون في القصة معنى
الزائد على الجميع مع زيادة امر فيجج في بعضه وهو الثالث او مع زيادة امر فيجج في الجميع من
حيث هو ججج لكن في وجود معنى الزائد في الثاني خطأ لان الهمزة بالكسر والفتح ماهم به امر
ليفعل كما في القاموس وغيره اللهم الا ان يقال المراد من تكون همها الزائد مع تحققه لكن يرد
عليه انه مجرأ احتمال ولو سلم التبادر له اقل من الشبهة المعتدة في دره الحد وبقيد مافي الذخيرة
بعد هذا التفسير فلا يكون هذا قذا (قوله اللهم الا ان يقال) واجب بان احتمال ارادة
المعنى كاف في دره الحد ومنع بان اللفظ بالاختلاف في تفسيره لا يكون محتملا حتى يصلح مدار
للسبهة نعم لو فسر مجتهد لفظا بشيء ونبي عليه حكم هذا التفسير فلا كلام في صحته وانت
نعم انه لو سلم في كل قائل ما قاله الآخر يجوز بناء من في الحد في هذه اللفظة
على هذا التفسير على انه لو كان القاذف بها لو كان خارجا عن اصحاب هذه الاقوال
الثلاثة فلا ينبغي وجود الاحتمال ثم قيل وجه التضعيف في الجواب انه بالنظر الى كونه
افحش من الزائد لا يخلو عن اشكال الا ان يقال الاختلاف في معناه كاف في دره الحد لكن بقي
الاشكال بقوله لست لا ييك فانه بانضمام القرينة يوجب الحد وان كان محتملا لمعنى آخر وانت
خير اندفاعه من تقرير السارح بل مقصور ليس الالدفع ذلك على ان الانفخشة لو كانت
لكانت في الثالثة وقد قال في الايضاح لذلك المعنى لا يحد فان بالاجرة يسقط الحد عند خلافا لهما
(قوله ولفظ المعبة لم يوضع لمعنى الزانية) فيه ان السمية في الاول وضع ثاني والتخصيص بالوضع

الاول تحكيم على التبادر في الاطلاق هو الوضع الثاني ولو سلم فالقذف بصريح الزناه يكون
 في المجازي لوم مشهورا معينا اذ الصريح يوجد في المجاز ايضا اذا كان معينا والتسجبة من اماراة
 التمين ولهذا قال في النسخ عن الظهيرية بعد ذكر هذه الاقوال والاتصاف ان يجب الحد فيه
 في ديارنا اذ لا يستعمل احد الا في مقام الزانية سيما حالة الغضب فكأنه صار حقيقة عريضة
 ثم قال فيه ايضا ثم رأيت في المضمرات التصريح بوجوب الحد فيه وهو ظاهر (قوله موضع
 تأمل) لعنه ما ذكرناه آنفا او ما قبله ايضا (قوله الحب) اي الخديعة (قوله يا حيا رب يا خنزير) وقع
 هذان اللفظان في قاضيتان في سلك ما يوجب التعزير يا قرد وكذا يا ثور يا بقر يا حية اظهر
 كذبه (قوله يا بفا) قال في الدر هو المأبون بالفارسية وفي المتنقط في عرفنا يمرر فيهما وفي ولد
 الحرام نهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري يحرم شرعا ويعد عار عارفا يمرر والا
 ابن كمال انتهى (قوله لان مقصود المدعى) فيه ايعاء الى لزوم كون صدور الكلام من قائله
 على وجه الدعوى عند الحاكم واما اذا صدر على وجه السب او الانتقام فيعزى كما نقل عن
 فتاوى قارى الهداية (قوله وهو حق العبد) اي غالبا لانه قد يكون حقا لله تعالى فلا عفو
 فيه الا اذا علم ان جبار الفاعل ولا يمين كالوادي عليه انه قبل اخته مثلا ولا يجوز التكفل فيه
 فقط ويجوز اثباته بمدع شهادته فيكون مدعيا شاهدا لومعه آخر وفي كفالة النهر معزيا البحر
 وغيره للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لحق الله تعالى لا يحتاج الى دعوى
 ولا على ثبوته بل يكفي خبر عدل واحد او مستورين لان التهمة ثابتة بهما ولا يحتاج الى لفظ
 الشهادة ولا الى مجلس القاضي بل يكون بارسال الكتاب الى السلطان ليزجره والسلطان يعتمد
 ان عدلا والجرح المجرد يقبل فيه فباكتساب من المحاضر في حق انسان يعمل في حقوق الله
 تعالى ومن افترى تعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى ملخصا ونقل عن العيني ومن يتهم بالقتل
 والسرقة وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب (قوله وعلى الخروج من المنزل)
 اي بغير حق (قوله ووزك الاجابة الى الفراش) اي لو طاهر من نحو حبس ويطبق بذلك ما لو ضربت
 ولدها الصغير ليكأه او جاريته غيره ولا تنعظ بوعظه او شتمه ولو يهوى باحدا ودعت عليه او
 مرتقت ثيابه او كلفته ليسمعها اجني او كشفت وجهها الغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت ما لم تجر
 العادة به بلا اذنه والضابط كل معصية لاحد فيها فلا زوج والمولى التعزير ونظام التفصيل
 في البحر (قوله لاهل ترك الصلوة) يخالف لما في الكنز والمتن (قوله فان دمها) اورد بمن ماتت
 من جراح الزوج ودفع ان المهر ضمان البضع فلو وجب الدية لزم ضمانان في مقابلة مضمون
 واحد وورد المهر في مقابلة منفعة البضع والضمان في مقابلة تلف النفس والعصا والمضمون لبس
 واحد لا يخفى ان هذا التعزير يباح والوطئ كالواجب بالنسبة الى العقد وان الوطئ كان برضاها
 ونسليها اياه ولو حكم بالنسبة الى العقد (قوله وهما مطاوعتان) اورد الصواب مطاوعان
 لان الاصل في التغليب تغليب الذكر على الانثى اقول وفي بعض النسخ بالذكر ويمكن ان يقال
 ان لقوة المطاوعة في جانب الانثى وصدور اكثر الداعي منهن (قوله قتل الرجل) في ايراده
 هنا اشارة الى ان مثل هذا القتل من التعزير وفيه اشارة ايضا الى ان التعزير يقيم كل احد حال
 مباشرة المعصية قبل الفراغ قيد بانزوجة والمحرم للفرق لان في الاجنبية لا يقتل ابتداء بل ان
 علم انه لا يترجر بصباح وضرب والا لا هذا الفرق موافقا في البحر لكن اورد عليه في النهر
 بما في البرازية من عدم الفرق في لزوم الشرط فيهما والاحصان لبس بشرط على الاصح

لانه لبس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجنبى الاصل ان كل شخص رأى مسلماً يرتدى بخله
 قتله وانما يمنع خوفاً ان لا يصدق انه نرى قال في التور وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق
 وصاحب المكس وجبب الفلحة بلدى شيء له القيمة وقال في الدرر وجبب الكبار والاعوان والسعاة
 يساح قتل الكل ويناب قاتلهم وافق الناصحى بوجوب قتل كل مؤذ انتهى
 كتاب السرقة ﴿ لغة اخذ الشيء ومنه استرقاق السمع فسمية المسروق
 سرقة مجاز (قوله وشرها) اى الشرعى الذى يتعلق عليه القطع ويكون فى معنى الحد
 لا المطلق لان الشرعى باعتبار الحرمة اخذه كذلك نصاً بما لا (قوله مكلف) يشمل الاخرس
 والاعمى وقد ذكروا بعدم قطعهما لاحتمال نطقه بشبهة ولجهله بمال غيره ولهذا اورد
 بعضهم فى التعريف قيدى ناطق بصبر فلا يخلص الا بيجل التعريف على الاعم والاغلب
 (قوله جيدة) فلا قطع بنقرة وزنها عشرة مضروبة ثم اعلم انه زاد بعضهم فى التعريف قيد ظاهره
 الاخراج احترازاً عن ابتلع ديناراً فى الحرز وخرج فانه لا يقطع ولا ينظر تقوطه بل يضمن مثله
 وقيد من صياحه يد صحبة لاحتراز سرقة السارق من السارق وقيد بما لا ينسارع اليه الفساد كلهم
 وفواكه وقيد فى دار العدل احترازاً عما فى دار الحرب والبيع وقيد لاشبهة ولا تأويل فيه فالاولى
 ان يشير اليه ولو شرها (قوله محرزاً بمكان) لو اخذ بمرة واحدة اقعد مال كماله او ولو بمرار
 لا يقطع (قوله كما اذا تقب) قالوا الحنفية لازمة فى الابتداء والانهاء ان فى النهار وان فى الليل
 يكفى الابتداء فقط وهل العبرة زعم السارق ام زعم احد هما خلاف (قوله فى ثمن الجن) اى السرقة
 على ما فهم من القاموس (قوله لان النص الوارد الى آخره) الاوضح ان يستدل بما
 روى عنه عليه السلام لا قطع اليد فى اقل من عشرة كما فى بعض الفقهية لعله فهم ضعفاً
 فى سنده يوحى اليه تصريح راوى هذا الحديث (قوله وكونها مضروبة) لاجابة الى هذا
 التعليل بل يوهم وقوع لفظ مضروبة استدراكه لما فى المغرب الدراهم اسم للمضروبة
 ولهذا جمل على التاكيد (قوله ان اقرصة) ان طائفاً لان اقراره مكرها باطل فلا يفتى بمقتوبته
 لانه جور نجس وفى السراجية ضربه خلاف الشرع وفى اكرام البرازية من المشايخ من افق
 بصحة اقراره بهامكرها وعن الحسن يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم وعن ابن العز
 الحنفى صح انه عليه السلام امر زبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهد بن حين كتم كتراحى
 بن اخطب ففعل فدلهم على المال قال وهو الذى يسع الناس وعليه العمل والا فالشهادة
 على السرقات اندر الامور ثم نقل عن الزيلعى فى آخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره
 المصنف تبعاً للبحر وابن الكمال زاد فى البحر ويذنب التعويل عليه فى زمان الغلبة الفساد ويحمل
 ما فى التجنبس على زمانهم كذا فى الدرر (قوله كذا فى سائر الحدود) فيه نوع مساححة لا يثنى والميق
 من التشبيه معرفة عدم جواز النساء واختصاصه بالذكور فى بعض النسخ من سائر الحقوق فسهو
 الناسخ (قوله وسألهما) وايضا يثبت هذا الكل عن امر الزمان والمكان كذا نقل عن الفتح
 واورد على استثناء المكان لاحتمال انه فى دار الحرب وايضا على استثناء الزمان لاحتماله فى حال الصفر
 والجنون (قوله قطعوا) قبل الاولى تقيده بان دخل الحرز كلهم ثلاثاً بقص بما سأتى من قوله
 اودخل يتناول من هو خارج البيت لا قطع عليهما لا يثنى ان مشاركة الجمع فى السرقة انما يتصور
 عند تحقق صدق السارق على الكل وذا يتوقف على الدخول لكن لو كان فيهم صغيراً ومجنوناً
 او معتوهاً ومحرم لم يقطع احد (قوله وكان خفيهاً) علل فى الهداية بان الثقل منه لا يرغب فى سرقة

واورد عليه ان الثقل لا يتاى المالية ولو صح هذا امتنع القطع في فردة حل من قاش وايد بما
 اطلق الحاكم في الكافي بالقطع لا يبعد ان يفرق الثقل من الباب من الثقل من غيره لان اصله
 حبس من جنس المباح بخلاف غيره كانه اشير اليه بالتقييد بقوله من اى الباب كافي الزيلعي
 في التعليل انه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب وقبل الصواب في التعليل اشتراط انقضاء
 في السرقة لان ما حله اثنان فصاعدا لا يؤخذ بالخطأ مادة وقيل انه اذا كان ثقيلا لا يقصد
 احرازه وان كان في محرز ويمكن ان يقال ان ثقله غالب على جدار خارج الدار ولا قطع فيه
 (قوله وصيد) الاولى وطير يشمل مثل البط والدجاج كاعلى الاصح على ما نقل عن الغاية
 (قوله ولا بما يتسارع) اى كل ما لا يتقرب حولا في الدر المختار (قوله ولا في اشربة مطربة) ولو الاتاه
 ذهبا (قوله وباب مسجد) ولو صغيرا او موضوعا في داخل المسجد فلا استدراك بما تقدم من
 قوله وباب من خشب وكذا لا قطع بمناخ المسجد كقصيره وقناده وكذا استار الكعبة عن
 القمح (قوله المراد مختار من حسابها) فيه اشارة الى ان المحمول بها لا يقطع بها لان المقصود
 علم ما فيها وهو ليس بمال لافرق في هذا بين مختار تجار ودويان واوقاف ونهر (قوله وان سرق
 منه عروضا يقطع) الا اذا اقال اخذته رهنا او قضاه (قوله حتى اذا تغير) ولو كان التغير مضمونا
 كما اذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لان تبدل السبب كتبدل العين (قوله
 ذى رحم محرم) اى بلارضاع لانه لو كان بالرضاع كابن عم هوان رضاعا قطع (قوله مرضعة)
 اورد ان الصواب مرضعة بلالاه وكذا سائر اقربائه من الرضاع تخصبصها بالذكر بخلاف ابي
 يوسف في ذلك خاصة (قوله ولا بسرقة من سيده او عرسه) في البهران السدي في هذا ملحق
 بمولاه حتى لا يقطع فيما لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى ولا بسرقة الضيف ولو
 سرق من غير البيت الذى اضاف فيه ان من تلك الدار ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم
 وسرق قبل ينفى ان يقطع (قوله منتم) مال غنيمه (قوله وحام نهارا) المراد من النهار
 مجرد فلو اذن في الليل ومنع في النهار يعكس الحكم اورد عليه ان قيد نهارا على ما دل عليه
 كتب القوم انما هو ليت اذن في دخوله لا لتمام لان عدم القطع فيه ليس بتقييد بالتمام
 وانت تعلم انتفاعه بما حرر على ان عطف الثابتة على الاولى عطف عام على الخاص ولهذا
 استكتفى بعضهم بالاخيرة وقيد الخاص قيد للامام وقد فهم ايضا من الايضاح لزومه
 بالنسبة الى الحمام وقد صرح بعضهم ان الحمام صالح لصيانة الاموال الا انه اختل الحرز
 بالاذن ولهذا يقطع عند عدم الاذن (قوله ولم يخرج من الدار) هذا في الصغير فقط زيلعي
 (قوله لان الاول لم يخرج) اى لم يوجد منه الاخراج (قوله لاعتراض يد معتبرة) هي يد الخارج
 (قوله فلم يتم السرقة من كل منهما) اورد انه يوهم تمام السرقة في احدهما والمقصود التفرق
 من كل منهما ودفع ان المراد من عدم التمام هو التفرق مطلقا (قوله او طرصرية) اى شق (قوله
 والرباط) اى السد والعقد (قوله من قطار) بفتح القاف الايل على شق واحد كذا في الدر
 وفي المنح بكسر التاني (قوله او حلا) فيه اشارة الى انه لو شق الجوالق على الجمل واخذ ما فيه
 يقطع (قوله لا الخلف) وان كان حافظ يقطع ويشير اليه قوله وقطع ان حفظ (قوله فان
 الجوالق) بضم الجيم (قوله واخرج من مقصورة دار) يعنى لو كان للدار مقاصير واخرجها
 من مقصورة الى محض الدار فانه يقطع لان كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة (قوله
 او سرق صاحب مقصورة) يعنى لو كان في دار واحد بيوت عديدة اصحابها متغابرة فالبعض

من الاصحاب سرق من يثته بعض الآخر (قوله فاخرجه) فلولم يخرج بل خرج الجار
 بنفسه لا يقطع ولو اتى في الظهر فاخرجه الماء بسبب القائه فيه يقطع (قوله للامام ان يقتل)
 هذا ان مادوا ما قتله ابتداء فليس من السياسة وفي التقيد بالامام اشارة الى ان للقاضي لبس له
 ذلك لان الحكم بالسياسة مختص له كافي البحر **فصل** يقطع بطلب المسروق
 منه المال مطلقا وبحكم القاضي وبحضوره عند القطع واما حضور الشهود فليس بشرط
 على الصحيح على ما قرر في النسخ ورجح في الشرع بلالية (قوله والقراءة المشهورة) لانها كالرواية
 المشهورة يجوز الزيادة بها على الكتاب اذ تقييد المطلق من قبيل الزيادة (قوله من زنده) هو
 مفصل الرسخ (قوله الا في حروير) فلا يقطع فهو استثناء من قوله يقطع فيحبس حتى يتوسط الامر
 فيقطع ويحسم فمن زنده واجرة الحداد وكلفة الجسم على السارق عندنا لتسببه بخلاف
 اجرة المحضر للمصوم في بيت المال وقيل على المتردد شرح وبهائية قلت وفي قضاء الخانية
 هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق درمخار (قوله
 ولنا اجماع الصحابة) ولانه اهلاك معنى والحد زاجر ولاه نادر والجر فيما يغلب (قوله جواب
 هذا الشرط قوله الا في لم يقطع) هذا الكلام موجود في نعتنا بعد قوله وان اقر السارق
 وان لم يوجد في اكثر النسخ سهوا من النسخ (قوله او اصبعها) اي اصبعين لكن سوى الابهام
 (قوله قبل الخصومة) في بعض النسخ قبل القبض سهو من كاتبه فيه اشارة الى انه لو رد
 بعد المرافعة يقطع وكذا بعد الشهادة قبل الحكم واطلق في الرد يشمل الحكمي منه كاسوله
 ولو في غير صباه لان لهؤلاء شبه الملك وفروعة وكل ذي رحم محرم ان في صباه ومواليه ولو مكاتب
 واجره مسألة او مشاهرة (قوله مع القبض) اورد ان الواهب عند عدم القبض لا يدعى لانه
 ما كان يهب ليخاصم فلا يشترط القبض اقول في تقييد التعليل بالتمكن اشارة الى دفع هذا
 اذ عدم تمكن الدعوى انما هو عند القبض (قوله قبل القطع) هو الصحيح من النسخ (قوله
 ان اقر) قيد باقرارهما لانه لو اقره سرق هو وفلان كذا واسكر فلان فانه يقطع المقر (قوله
 اقول فيه بحث) اورد عليه ان عبارة الوقاية احسن واشمل له لان الحكم لبس بمخضاب سبقة
 الاقرار على الدعوى بل الحكم كذلك اذا حكم بالينة اولا ثم ادعى احدهما الملك فبارة الوقاية
 شاملة لهما دون عبارة المصنف اقول اختار ابن الكمال في الايضاح عبارة الوقاية واسار
 الى التعميم (قوله ذي يد حافظة) الظاهر انه يشمل اللقطة من حافظها وقد نقل عن الخانية
 بعدم القطع (قوله كاب) وكذا المتولى (قوله وصاحب ربا) فان باع درهما بدرهمين
 وقبضهما فسر قائمه (قوله قطع في رواية اي لا يقطع) لكن بعد القطع الاول ولاية الاسترداد على
 ما في الفتح والواجب رد الخاتم الى المالك على ما في التهر (قوله قطع عبد) اي مكلف ولو لم يجبروا اقر
 بسرقة فمع الينة بالاولى لكنه يشترط حضور المولى عند قيام الينة عندهما خلافا للثاني
 مع الاتفاق بعدم الاشتراط في الاقرار (قوله ان يني) اي سواء يني بيد السارق او غيره بالبيع
 او الهبة من السارق له وفي الدر لو استهلكه الغير فلما لك تضمينه ونقل في الشرع بلالية عن
 الفتح لو قال المالك قبل القطع انا اخذته اي السارق لم يقطع لانه يتضمن رجوعه عن دعوى
 السرقة الى دعوى المالك (قوله وان ا تلف) قال في التهر الا انه يني باء قيمته اذ ياتوه يمكن توفيق
 الروايتين (قوله لحضورهم) الاول لحضور من كان قبل لا يني ما فيه (قوله ولا اي لا يضمن)
 ولو بعدا في الصحيح (قوله من امر يقطع بینه) وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح (قوله

لكونه اقراراً بالسرقه) لانه بمعنى الماضي (قوله لكونه عدة) اى وعدا لكونه بمعنى الاستقبال
 او الحال والاحتمال موثق للشك نقل عن ابن وهبان واحمال اسم الفاعل دل على انه لم يرد به
 الماضي لانه لا يعمل اذا كان بمعناه الا عند الكسائي وهشام فلا فرق واجاب بانه لما اضيف الى المفعول
 الظاهر كان استعماله بمعنى المضى وان لم يميز الجمهور انتهى وعن شرح الوهبانية ينبغي
 الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يعرفون الا ان يقال يجعل شبهته لدره الحد وفيه بعد
 فجا ذكر يعرف ان ما نقل عن بعض الكتب ان الكسائي نازع في تقدم الجلوس عند السلطان
 مع ابي يوسف فقال ابا يوسف قلنا بحث عند السلطان ليظهر مقامنا فقال ابي يوسف من الفقه
 عن يسجد للسهو فسهى في اثناء ذلك هل يجب المجدود اجاب الكسائي من العريه لان
 المصغر لا يصغر فاستحسنه ابي يوسف وسأل الكسائي من العريه عن قال اتاسارق ثوب
 فلان بالاضافه او الشو بن قال القطع فيهما باقراره واجب وقال الكسائي اخطأت بل يجب
 في الاضافه فقط لان الاول اخبار عن الماضي والثاني عن الحال ليس بصحيح لانه خلاف مذهب
 الكسائي والحمل على الازام مشترك بين الطرفين (قوله من شق) اى سرق ثوبا فشق (قوله
 وهو بعد الشق) ان لم يصل الشق الى الائتلاف الموجب التملك بالضمنان بان ينقص اكثر
 من النصفه (قوله وقد ترك في الوقايه) واجيب بان هذه القافله علمت مما سبقتا وما تقدم
 فطر يقهما طريق الايجاز (قوله ان سرقته) يوجب القطع لكن يضمن قيمتها (قوله
 ومن جعل ماسرق) واما لو كان ذلك مثل نحاس فجعله اوتى فان يباع وزنا فكذلك وان
 عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار كذا في الدر

باب قطع الطريق

لما فرغ من احكام السرقة شرع في بيان احكام قطع الطريق وقد مر على الجنابات
 لكثرة وقوعها اوله ترقى من الادنى الى الاعلى اولان كون الثانية سرقة مجازية لضرب
 من الخفاء وهو الاخفاء عن الامام والذاسمى بالكبرى ولها شرائط ثلثة مختصة بها في ظاهر الرواية
 ان يكون من قوم لهم شوكة وقوة او واحد كذلك وان يكون في مصر او مزملة كما بين المصريين
 او القريتين وان يكون بينهم وبين المصر مدة سفر وعن ابي يوسف اعتبار الشرط الاول
 فقط فيحقق في المصر ليلا وعليه الفتوى كما عن الاسيبغاني وكذا في البحر ونقل عن شرح
 الطحاوي (قوله يجب عليه الحد) لكن يضمن المال هذا ان كان منفردا فان مع القافله فانه
 يحد ولا يصير شبهة كاختلاط ذى الرحم بالقافله فانه شبهة نقل عن القمع (قوله بل بان يظهر
 فيه سماء الصلحاء) او يموت (قوله ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت رجله اليسرى مقطوعة
 او سلاه او رجله اليمنى كذلك لا يقطع (قوله ولو كان قصاصا) ولهذا لم يشترط كون القتل
 موجبا للقصاص لوجوبه جزاء لمجاربته تعالى بمخالفته امره قبل وبهذا الحل يستغنى
 عن تقدير مضاف كما لا يخفى (قوله قطع ثم قتل) يعنى بخير الامام بين هذه الاربعة (قوله
 اى يحاربون اولياء الله) وعن القمع اى عباد الله وحسن لثبوت الحكم على الذمى يرد عليه
 ان المناسب باستاد الفعل اليه تعالى هو الاول عنه ايضا سمي قاطع الطريق بخار بالله لان المسافر
 معتد عليه غن ازال امنه حارب من اعتمد عليه في تحصيل امنه (قوله ويترك ثلثة ايلم) من موته
 ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفوه (قوله لا اكثر) وهو الظاهر وعن الثاني يترك حتى ينقطع
 (قوله واما اخذ) ظاهره بيان الاختصاص بالاموال الاولى تعميم على مثل قتل وجرح (قوله
 وتقبل احدهما) او رد لوقال مباشرة احدهم بشمل غير من الاخذ والاختافه (قوله رد) بكسر الراء
 وسكون الدال المهملتين المعين الانحاز بالخاء المهملة والمجعة الاجتماع (قوله اى لم يقتل ولم يأخذ مالا)

أي نصبا قال الزيلعي ولو طسكان مع هذا الاخذ قتل فلا حد أيضا لان المقصود هتا المال
وهي من الغرائب اورد عليه ان مجرد الاضافة يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة ودفع
المقصود من الحبس حتى يتوبوا التعزير لا الحد فكأنه لا يلزم من انتفاء الحد حيث انتفاء الحبس
والتعزير المذكور كانه لا يلزم منه انتفاء قصاص الاطراف واخذ الارش وضمان مادون
النصاب وضمان ما يتسارع اليه الفساد (قوله قتال) ومن تمام قوله رد المال وقيل لا في النهر
عن السراج قالوا لو قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك واقام في اهله زمانا ثم قد رعليه
درى عنه الحد لانه لا يسوغ حيث تدفع تقادم العهد (قوله او قطع بعض المارة) قبل الصواب
بعض القافلة (قوله او الارش) الاولى او العفو كما فيها بعده (قوله وعن ابي يوسف)
هذا هو الموافق لاطلاق المحاربة (قوله مع القطاع امرأة) اورد انه خلاف ظاهر الرواية
ونقل عن الكمال ثم عجب ممن يذكره مع نص المبسوط منسوبا الى ظاهر الرواية ان المرأة
كالرجال مع مسعدة الوجه له (قوله عشر نسوة) اورد انه ايضا منى على غير ظاهر
الرواية والعجب من المصنف رحمه الله ذكر هذا مع اشارة الكثر الى خلافه ثم اعلم انه يجوز
ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصبا ويقتل من يقاتله عليه لاطلاق الحد بث من قتل دون
ماله فهو شهيد كذا في الدرر **كتاب الاشرية** لا يخفى وجه مناسبتها
لان هذا في الحقيقة كالبيان لبعض انواع الحدود اعني باب حد الشرب ولهذا اورد عليه
بان الانسب على هذا ان يؤخر حد الشرب عن حد السرقة في الذكر حتى يلى كتاب الاشرية
باب حد الشرب مع انحطاط رتبته في نفسه لعدم ثبوته بنص الكتاب على ما مر واقول بل
المناسب ان يجعل هذا مع باب حد الشرب في باب واحد لعل الوجه للمصنف هو الاقتضاء على
اثر الجمهور (قوله اعلم ان جميع) اورد على الحصر على الاربعة مستندا بما في قاضيهما وغيره
ان الاشرية يتخذ من الفواكه نحو الفرساد والاجاص والشهلي والالبان والتين ويمكن
ان يقال الحصر منى على الاكثر والا غلب (قوله وهي التي من ماء الضب) بكسر فتشديد
يخرج منها ما يستخرج بالاستقطار من فضلات الخمر لانه ليس بنخمر حقيقة بل مجاز ولهذا
لا يكفر مستعمله ولا يحد بدون السكر فانيه يلزم عدم ذكر حكمه لكنه يمكن انفهامه بالمقابلة على
ما ذكر (قوله قلنا لانسلم) لكن عليه ما روى عنه عليه الصلوة والسلام مما أخرجه مسلم عن ابن
عمر رضي الله عنهما كل مسكر خمر وآخرون عن نعمان بن بشير ان من الخطبة خمر وان
من الشعير خمر ومن الزيت خمر وفي العسل خمر الا ان يقال ذلك مجاز والكلام بدليل ان
لكل مما ذكر اسما مخصوصة نحو الباذق والثلث والنصف (قوله بل سبب الوضع) يعني
ليس ذلك علة مستلزمة حتى يعتبر قياس بل معصية على ما في التلويح (قوله وعندهما اذا
اشتد صار مسكرا) قيل لعل صوابه صار خمر كما في عبارة الشيخ ولا يخفى ان جملة صار مسكرا بيان
للاشتداد كما قيل معنى الاشتداد كونه صالحا للاسكار كما يفهم من السوق فانه يتحقق الخمر
بمجرد الاسكار كذا في اول ثمانية بقولهما قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما
في الشرب لابلية عن الموهب (قوله وكذا الطلاء) بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف سمي
بالطلاء لقول عمر رضي الله تعالى عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به
البعير اذا كان به جرب (قوله فان الزيلعي) وهو الصواب اورد انه لا وجه لتصويبه لاحكام
ولا تسمية اما الاول فلان المحكوم بالحكمة في الهداية والكا في لبس ما هو محكوم باهيا في المحيط

ولا خلاف في حرمة ما ذكره او اما الثاني فلان الطلاء يطلق على كل منها اذا طلاء كل ما طبع من عصير العنب مطلقا وايضا يد عليه ان المناسب عليه اما ان يختار في المتن ما صوبه الزبلي او ان يجيب عنه (قوله حيثن) اي حين ذهاب اقل من ثلثيه (قوله وحرمة السكر) بتقنين (قوله ونقع الزبيب) النقع هو القاء الزبيب في الماء لخروج الحلاوة والقيح اسم المسروب (قوله اذا غلبت) قيد للثلاثة الاخيرة (قوله وحرمة الخمر اقوى) وايضا انه سقط تقومها في حق المسلم وحرمة الاستفاح بها ولولسقى دواب اولطين او نظير للتلهي او في دواء او دهن او طعام لو غير ذلك الا لتظليل او لحرف عطش بقدر الضرورة فلوزاد وسكر حذ كذا في الدرر من المجتبى (قوله وشارب غيرها ان سكر) ولم يبين من الغير حكم نجاسة السكر والنقع خفيفة على مختار المرخسي وغليلة على مختار الهداية (قوله وهو ما طبع من ماء العنب) هو ما سماه المحيط بالطلاء وماروى عن كبار الصحابة انما لما روى عن ابي موسى رضى الله تعالى عنه انه يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثه وفي الثلث رواء النسائي وله مثله عن حماد بن الدرداء وقال البخاري اي عمرو ابو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث وتماه في النخ (قوله لاستبراء الطعام) اي لهضم الطعام (قوله فيما اذا قصد التقوى) وكذا للتداوى بل لنفس الاستبراء بلاتلهي ايضا كما في الدرر (قوله لان الماء) الظاهر لان الماء اما يذهب اولا لنظافته ولطافته او يذهب منها على السواء فلا يعلم كون الذاهب ثلثي ماء العنب (قوله وحل نبذ التمر) هذا ان لم يشرب بلالهو والا فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر اذا شرب بظن الاسكار فحرام ايضا (قوله وعند محمد والنسائي حرام) في الشر نبذ لية عن البرهان والحنفية يوجبونها بالخير في المشهور وبه يفتي (قوله ونبذ العسل والتين) لا يخفى ما في هذين الذكريين مع عدم ذكرهما في المقسم تأمل (قوله اذا شربت) ما لم تسكر وعند محمد حرام مطلقا قليلها وكثيرها وبه يفتي وهو مروى عن الكل وفي طلاق البرازية وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس ايضا (قوله واذا اسكر واحد) اذا الاسكار تحقق به وهو حلة الحرمة ولهنا يحرم اكل البنج والحشيشة والاقبون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك فلا حد عليه وان سكر منه بل يميز بمدون الحد ونقل عن الجامع وغيره من قال بحل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال فجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله (قوله وعن ابن جرير المكي) انه صرح بتحرير جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة (قوله بل اذا شرب الماء) اقول يمكن استفادة كراهته الدخان من هذا لانه كثيرا ما يلهو وطرب على هيئة الفسقة وقد قال في الدرر في الانبياء في قاصدة الاصل الاباحة او التوقف ويظهر انه فيما اسكل حاله كالحيوان المشكل امره والنيات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا بالثمن قنبه وقد كرهه شيخنا العمداد في هدية الحاقاله بالثوم والبصل بالاولى فتدبر انتهى (قوله ولا يكره تخليلها فيكون مباحا) وقبل واجبا لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه (قوله والا ابتذ) هذا قبل استعمال الخمر فيها وان بعده فان كان الوعاء عتيقا يطهر نفسه ثلثا وان جديدا لا يطهر عند محمد وعند ابي يوسف ينسل ثلثا ويحذف كل مرة وتماه في الزبلي ثم نقل عن التبيين عن النهاية الاستسقاء بالحرام جائزا اعلم ان فيه شفاء وليس دواء آخر غيره ﴿ كتاب الجنائيات ﴾ لا يخفى وجه مناسبتة لمل الوجه في مناسبتة الحدود اشترى كنهما في العقوبة ونصبتها القتل ونصن احدهما صيانة العرض والاخر صيانة النفس وفي بعض انواع الجنائيات معنى الحد

وفي مناسبة الاشربة مناسبة الاشربة بالحدود اذ مناسب الشيء متناسب لما يناسبه وقبل الوجه
ان الشرب منبع الجنائيات ومنه الخبائث (قوله وفي اصطلاحات الفقهاء) يرد عليه ان جنائيات
الحج ايضا من اصطلاحهم وليست يداخله في التعريف الا ان يدعى ان المراد جناياتهم
في غير الحج اولا اصطلاح لهم في الحج بل باقي على اصلها فيه (قوله هو فعل مؤثر) فان قيل
المؤثر في جميع الموجودات بل في افعال العباد هو قدرة الله لانه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى
قلنا المذهب عند الخنفية المتريدية ان افعال العباد حاصلة بمجموع القدرتين المؤثرتين
فقدرة العبد مؤثرة ايضا والتفصيل في الكلامية (قوله والا فلا يقتل انواع كثيرة) اورد عليه ان
هذه الانواع في الحقيقة داخله فيما ذكره الرازي الا انه لا يتعلق عليها قود ودية يرد عليه ان كل
نوع فيما ذكره الرازي يورد عليه الاحكام من القود والدية وذلك الانواع ليست كذلك (قوله
ولا يخفى في قول الوقاية) لا يخفى ان هذا مجاز مرسل من قبيل اطلاق السبب المغضي على
السبب مع وضوح قرينة في الكلام وفيه تنبيه على ان القتل المعترف في لباب ما يكون
بالضرب لا يفعل آخر كما قيل (قوله كلبطة) بكسر اللام وبالطاء المهملة قنسر القصب وكذا
ايرة في مقتل عن البرهان (قوله ونار) لانها تشق الجلد وتعمل عمل المراكاة به القود والا فلا
انتهى وفي معين للمصنف الايرة اذا اصاب المقتل ففيه القود والا فلا درمخار (قوله
في ظاهر الرواية) فاذا ذكر قبله على غير ظاهر الرواية والا فليتا في بينهما (قوله شبهة ولاد
وشبهته ملك ينبغي ان يتم الشبهة ليتناول نحو قوله اقتلني فقتله وان ظاهر الولاد اعم وسيدكر
ان ذلك في قتل الوالد ولده فقط (قوله ولنا قوله تعالى) يرد عليه اللازم من الدليل ان القصاص
موجب العمد لا الخطاء فان موجب الخطاء الدية والمطلوب لبس ذلك بل هو ان الدية ليست
من موجب العمد بل موجب القصاص فقط فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بل لازم
اقول حاصل الدليل العمد شيء ورد في مثله قوله تعالى كتب عليكم القصاص وكل شيء شهانه كذا
فوجب قصاص فقط ينتج موجب العمد قصاص فقط وهو المطلوب فقوله والمراد به العمد دليل
للمصغرى وبيان الكبرى ان الشرع انما ورد في القصاص دون الدية فيجب ان يقصر على
ما ورد عليه اذ لا مدخل للعقل وقرب ما ذكرنا ان قال هذا النص عام لجميع افراد القتل العمد
والخطاء مقتصر حكمه بالقصاص فلما خص الخطاء بالنص الثاني بقي الاول في العمد
مقصورا على القصاص من فاضل السابق كاللاحق ما ربا عن الشبهة (قوله اما في الاول)
اجيب عنه ان الاصل في النصين ان يكون كلا منهما محمولا على حاة فلما خص الثاني بالدية
في الخطاء كان اختصاص الاول بالقصاص في العمد لا يخفى ان الاصل الذي ادعاء لبس
بمعلوم قطعا واجيب القصاص متعين في القتل في النص الاول ولا شبهة فيه اذ التخير بين
القود والدية زيادة على هذا النص وهو ظاهر انما الشبهة في كون القتل عمدا بل ظاهر ان نص
عمومه للخطاء ايضا فدفعه ان المراد العمد الخ وانت تعلم انه قريب الى الحق (قوله واما في الثاني)
اقول الحديث مشهور تلقته الامة بالقبول على ما في النسخ عن العناية والنهاية وايضا نقل
عن الكفاية ولو سلم ان هذا من قبيل العام الذي خص منه الخطا بالنص الثاني وخص منه
ايضا الامور المذكورة من قتل غير المكلف وغير معصوم الدم مثلا على ان مشايخنا السمرقندية
يجوزون تخصيص العام ابتداء بخبر الواحد ولو سلم فذا جاز عند الشافعية مطلقا فيصلح
الزامه واما ما يجاب عنه ان الحديث دليل مستقاة في بيان موجب العمد وليس لتخصيص

ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فأورد عليه ان المفهوم من الهداية وشروحه على خلافه
 فالاشكال مورد عليهم لا يخفى ما فيه بل الإرادة عليه أنه حيث يُلزم معارضة الخبر الواحد بالكتاب
 بل ترجحه عليه في نفس الأمر (قوله بل الوجه) حاصله ان موجب كل القتل قصاص فقط
 لان الحياة اثم يحصل به لكن خص منه الخطأ فيقي في العمد مقصورا لا يخفى ان هذا من قبيل
 تخصيص الحكم بخصوص علته على أنه يتفصّل بالصالح على المال والعفو في اولياء المقتول
 كما هو عندنا لانه ان كان الدية مانعة للحياة فكذا العفو والصالح وان كانا غير مانعين فكذا الدية
 فالاولى ما سلفناه (قوله او يصح بدل) ولو كان البدل اصغر من الدية كما في الايضاح
 عن الحقيق (قوله ولا كفارة فيه) لكن نقل عن الخاتبة لو قتل مملوك او ولده المملوك لغيره
 عمدا عليه الكفارة (قوله السلامة في اطرافه) اي في اطراف الرضيع فانه وان لم يعلم سلامة
 لسانه وسمعه وساير اعضائه مع ان السلامة شرط في رقة الكفارة الفرق بين هذا وبين
 عدم وجوب ضمان دية اطرافه في الجنابة عليها ان الحاجة في التكفير لدفع الواجب
 والظاهر يصلح جده والحاجة في الانلاف الى الزام الضمان وهو لا يصلح جده فيه وبما في النسخ
 (قوله بلا قود) الا انه ان تكرر فلا مام قتله سياسة (قوله باكة غير جارحة) هذا هو
 الصواب بخلاف ما في اقل التسع باكة جارحة باسقاط لفظ غير (قوله وانما قال
 وأوصدا) قبل الاولى ان يشير اليه في ساير الانواع وان المناسب ذكره عند بيان الحكم (قوله
 كرمه عرضا) اي مثلا فكنا صيدا وكذا رمى عرضا فاصابه ثم رجع عنه وأوجبا وزعته الى
 ما ورثه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد يذرجل فاصاب ضيق غيره ولو ضقه
 فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه خطأ
 في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف الى آخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال
 وكذا لو سقط من يده خنجر اولنه فقتل رجلا يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام
 صدر الشريعة فيه ما فيه كذا في الدرر (قوله او الاجتماع) فانه اجتمع فيه خطأ فعل القلب
 وهو ضيق صيدا مع خطأ الجوارح وهو اصابة الغير (قوله لعدم قصد التأم) هذا علة الاولى
 وعلّة الثانية مفاد منه دلالة اومقاسية (قوله دون اثم القتل) اي مطلق نفس القتل عمدا او لا
 في وجهي الخطأ بل فيه اثم ترك الاحتياط كما يشتر التعليل وصرح في صدر الشريعة وهو
 المناسب لقوله عليه السلام رفع عن امي الخطأ والنسيان فلا كفارة حيث يذ يكون امرا تعديا
 لا يستلزم اثم القتل اذ ليس من شرط الحكمة الاطراد بحسب الافراد كما اشير اليه في الايضاح
 ويحتمل ان يراد من قوله دون اثم القتل اي دون اثم قصد القتل على ما نقل عن الكفاية
 ان فيه اثم نفس القتل وان لم يكن اثم قصد القتل لكن لا يخفى عدم ملازمة التعليل وان ملازمة
 للكفارة (قوله فان الافعال الباحة) يرد عليه انه يلزم حيث ان يكون النوم الذي ترك فيه
 مبالغة الاحتياط اثم سواء افضى اولم يفض الى القتل وهو ممنوع واما كونهما حكم الجاربي
 مجرأ الاولى عدم التفصيل بل الجمع في التعليل بالنص كما في النسخ (قوله في غير ملكه) بغير
 اذن السلطان ابن كمال (قوله ولا يارث الا هنا) عدم الارث عند كون الجاني مكلفا ابن كمال
 قبل هذا مستغنى عنه في الجنابة ﴿باب ما يوجب القود﴾ (قوله لنظام المماثلة)
 اي في الادمية فيم صورة الحر بالبعد فيندفع ما يورد ان لظاهر تعليل المسئلة بدليل بعم صورة
 القتل بالبعد لعل منشأه عدم الفرق بين المماثلة والمساواة والمخصص بالحر هو الثاني (قوله

لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد) لان هذا مقابلة الجنس بالجنس ومن ضرورة المقابلة ان لا يقتل
الحر بالعبد (قوله والتخصيص بالذكر) لا ينفي ما عداه كيف وفي خلافه نص ومن شرط
المفهوم ان لا يخالفه نص وان المطلق لا يحمل على المقيد (قوله لان الشارح يجب عنه)
ولو اتى النص بلزوم ان لا يقتل الذكر بالانثى مع انه يقتل بالاجماع لا ينشئ هذا الجواب (قوله
ولنا ما روى) يرد عليه ان السنة القولية راجعة على القطعية وان مذ هب الصحابي ليس بحجة
عند الخصم فيما لم يعلم اتفاقهم واختلافهم والظاهر ان هذا القول من علي من هذا القبيل فلا يصلح
الزامه فالاولى ان يخرج بمجموع امثال النص المذكور الا ان يقال فاذا تعارض فعله عليه
السلام مع قوله والحال يمكن توفيقهما بان يقال المراد بالحديث المذكور لا يقتل مؤمن بكافر
حرى بقرينة آخر الحديث هو ولا ذو عهد في عهده كما في الزيلعي لزم توفيقهما وهذا
محمول عليه كما يدل عليه آخر كلامه (قوله والصحيح بالاعمى) اورد عليه ان المفقود في الاعمى
هو السلامة دون الصحة ولذا احتج الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة
فالاولى والسالم بالاعمى (قوله لقوله عليه السلام) الظاهر انه خبر واحد وقد عرفت ان الخبر
الواحد لا يخصص عام الكتاب وقد عرفت ايضا ان اعموم الكتاب الا ان يدعى انه خص قبل هذا
بما يجعله ظاهرا فيه خفاء او يدعى شهرة الحديث ويؤيده ان له شواهد مذكورة في الزيلعي
وايضا الظاهر انه لما يدل على الوالدين لاصلي الكل والمطلوب هو الكل ويمكن ان يقال
وجه الدلالة على الكل ان الحديث معلق بالجزئية فالنص الوارد في الابوين بل الاب فقط
وارد فيهم دلالة او مقايضة لانهم اسباب احياة فلا يكون سببا لافنائهم فالنية في مال الاب
فقط في ثلث سنين لانه عند (قوله وعبدولده) الضمير ليس للسبب بل للوالد المقترن اى ولا والد
بعيد ولده (قوله بل يكفر ويدي) قالوا هذا اذا اختلفوا فان كان في وصف المشركين لا يجب
شيء لسقوط عصمته قال في المنع جنى بما يباح قتله كنية فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه
جنى فلا شيء على القاتل (قوله مات شخص) يعنى كان المؤثر في موته مجموع الاربعة من
فضل نفسه وفعل زيد واسد وحية (قوله وجب قتله) اى في الحال هذا ان لم يمكن دفع
ضرره الاب به كما في الاصلاح وتقل عن الكفاية فالاولى ان يشر اليه وفي قوله في التعليل لان دفع
الضرر واجب نوع اشارة اليه (قوله الصائل) من الصولة وهى الهجوم والمجمل (قوله
كذا اى يجب) اورد عليه الصواب كون اشارة كذا الى قوله لاشي به كما يدل عليه آخر كلامه
وانت خير ان المراد باحد هما هو الآخر كما نبهه (قوله او شاهر عصا ليل في مصر) قيل
لو اطلقه عن قيد المصر لكان اولى لشعوره غيره اقول المصر عام للغير ايضا وان كان مجازا
لكنه شائع (قوله فقتله المشهور عليه) قيل الشرط هنا كون القاتل المشهور عليه بخلاف
المسئلة السابقة فلا يلزم ان المسئلة الثانية تغنى عن الاولى يرد عليه انه قال في التبيين انه لا فرق
في عدم وجوب شيء بين كون القاتل المشهور عليه وغيره على ان غناء الثانية عن الاولى ليس بضرر
بل الضرر عكسه (قوله تبع سارق) اى سارق قدر عشرة دراهم فاقفوها فان اقل فأنه ولا يقتله
وهل يقتل قوله انه كاذبة ان بينة نعم والا فان المقتول معروف بالشر لم يقتص استحصانا والدية في ماله
لورثة المقتول في الدر عن البرازية (قوله اذا تمين خلاص ماله) فان علم خلاص ماله بغير قتل
كالصيحة فقتل مع ذلك وجب عليه القصاص كالمغصوب منه اذا قتل للغاصب فانه يجب القود
لقد ربه على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضي تروى الدر (قوله فاذا قتله الاخر) فيه اشارة الى ان قوله

فقتله المضروب لبس باحتراسي فلا يردان الاولى فقتله الاخر كما في الهداية (قوله وضمن قاتل
 مجنون) في السريلالية في رواية عن ابي يوسف بنى الدية (قوله ولو كان قتلها) لصواب بركة
 الواو لان الدية في الخطاء على العاقلة الا ان يقال بزيادة الواو وهو بعيد (قوله يقتص بجرح)
 المناسب ذكر هذه المسئلة في باب الشهادة في القتل (قوله او بشهادة) يعني الجرح الذي
 جعله مجروحاً ذا فراش ثابت اذا ثبت عياناً او بشهادة فكونه ذا فراش موجود في صورتين
 فلا يتوهم اختصاصه بالثانية من بينا به شر حافيد فع توهم خلافة لكن يردان صورتين
 في الحقيقة واحدة اذ الثبوت اما بالافرار او البنية هي الشهادة دائماً وغاية كون الجرح في
 محضر الجماعة هي الثانية والثأويل بوجود القاضي في الجماعة الظاهر انه لبس به فمع نفع كثير الا ان
 يقال في الاولى لا يحتاج الى القضاء بخلاف الثانية كما يشعره ماسيأتي من قوله قتل من له ولي واحد
 (قوله ويحد من) يقع فليحد منه محله آله يحضر بها العطين كما في المغرب (قوله وهو بالعائسي
 كذلك) قبل هكذا في نسخ رأيناها الا انه تصحيف من الناسخين فانها كند بالبدال والتونين قبلها
 لا باللام والكاف في آخرها اقول وفي صدر الشريعة كند يتون واحد قبل فقيه نوع مخالفة
 لما في المغرب (قوله وروى عنه) قال في الهداية وهو الاصح فقبل الاولى ان يحصل المنة شرحاً
 والشرح متنا (قوله ولا عوده) هو الصواب الموافق للهداية والوقاية وفي بعض النسخ بلا
 ضمير فان مطلق العود هو المراد بالعصا وقد علم حكمه ثم انه قبل ان عود المرمزة العضا
 الكبير وفيه خلافهما وقبل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي (قوله او مثقل) اي مثقل
 نحو حجر او خشب لا مثقل حديد والا فستغنى عنه بقوله ويحد من لا يظهره (قوله من جنس
 الحديد) الاولى ترك هذا القيد لما سبق من ان كل مفرق الاجزاء من البيطة ومحدد الخشب كالحديد
 (قوله رماه بمقدار حديد) ظاهره مخالف لما فهم من قوله لا يظهره آتفاً وحل احدهما على
 رواية والاخر على الاخرى بعيد (قوله رأسه مضرب بالحديد) من التضبيب بالضاد المجمة
 مأخوذ من الضب وهو ان يجعل على شيء حديدة مثل الضب (قوله قال قاضيان) نقل عن
 الخلاصة الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وعن
 المجتبى ضرب بسيف في عنقه فخرق السبق التمد وقته فلا قود عند ابي حنيفة (قوله لو
 ادخله يثاغات فيه جرحاً لم يضمن شيئاً) وقالانجب الدية ولو دقته حيا غات عن محمد يقاربه
 عن المجتبى قطر رجلاً وطرحه قدام اسد اوسع فقتله فلا قود فيه ولادية ويعزر ويضرب
 ويحبس الى ان يموت وفي رواية عليه الدية ولو قطر رجلاً والقاه في البحر فترسب فخرق كما القاه
 فعلى عاقلة الدية عند ابي حنيفة ولو سجع ساعة ثم فخرق فلا دية قطع عنقه وبقي من الحلقوم
 قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه ولو قتله وهو في حالة النزح قتل به الا اذا اهلته لا يعبس
 منه كذا في الثانية وفي البرازية شق بطنه بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه
 حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعزر القاطع سقاء سما ان دفعه اليه حتى
 اكله ولم يعلم به غات لا قصاص ولادية لكنه يحبس ويعزر ولو اوجره السم ايجاراً نجب
 الدية على عاقلة وان دفعه له في شربة فمترسب ومات منه فكالاول فلا يلزم الا التميز كما في
 الدرعم الثوير (قوله لو امر الغريم) اي واقتص الغريم بحضوره لما يأتي (قوله وقال الولي امرته)
 اي لو قال ولي القتل بعد القتل كنت امرته بقتله والحال لابنية له على مقاتله لا يصدق (قوله
 لانها تدرى بالسبهاات) الضمير الى الفصاح ولهذا قيل الاولى لانه يتدرى وقيل بتأويل

المقاصد او العقوبة (قوله ويقيد ابو المعنوه) من القود (قوله ويحب حالا) يعني ان لم يؤجل
الولى اجلا معلوما فالاولى ان يقيد بهذا وان يترك قوله وان لم يذكر والخلول (قوله ويقتل)
جمع يفردا ذابشر كل جرحا قاتلا كما في الشرع بلالية (قوله وقيل لهم جميعا) الظاهر انه يقتل
لجميع وتنقسم الديلت (قوله لان الموجود منهم) اورد الصواب ان الموجود منه قتلات وما
يتحقق في حقه قتل واحد والتصدي لتصحیح العبارة المذكورة بارجاع ضمير الجمع الى الاولياء
بما لا يكاد يصح (قوله في الفصل الاول) اى في قتل جماعة واحدا (قوله لكننا تركنا
للإجماع) هذا من طرف الشافعي ايضا (قوله ولنا ان كل واحد منهم) من الاولياء قاتل
اى مستوف حقه على الكمال (قوله في قتل واحد) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله
والفاعل المذكور (قوله فعنى احدهما) قبل لو كتب عقابا لالف لكان على رسم الخط فانها
منقلبة عن الواو (قوله اذ عند البعض) اورد عليه انه اذا كان مجتهدا فيه يكون سببا لدره
القود ولو كان القاتل عالما بالمسئلة (قوله فصار ذلك التأويل) قبل ينبغي اسقاط الفاء (قوله رجل
جرح رجلا) اورد انه يخالف لما في البرازية اشهد المجرع ان فلانا لم يجرحه ومات المجرع
ان كان معروفا عند الحاكم والناس لم يصح الشهادة وان لم يكن معروفا صح انتهى
(قوله جاز الضعوف) اى ان لم يكن المجرع عبدا (قوله لا يجب القود بقتل عبد الوقف) لعل
وجهه شبهة الملك وقبل اشتباهه من له حق القصاص (قوله ولا ينادى الابيسف) ولو فعل
الولى خلافه يمزر ولا ضمان عليه ويصير مستوفيا باى طريق قتله لمكن بأثم (قوله والهراد
بالسيف السلاح) قال في الدرر وبه صرح في حجب المضمرات حيث قال والتصبيص باسم العدد
لا يمنع الحاق غيره به **(يا ايها القود فميا دون النفس)** (قوله ولو اكبر منها) لأشهادا لمنفعه
(قوله ولو قلعت عينه لا) في الدرر عن المجتبي قضاء الجنى ويسرى الفتوى الى يمينه اقنص منه
وترك اعمى وعن الثاني لا قود في فقد عين حواء (قوله فتقطع) اى تقلع وقيل تبرد الى اللحم
موضع اصل السن ويسقط ماسواه لتعذر المماثلة اذ ربما تفسد لهاته وبه اخذ في الكفا في النسخ
عن المجتبي وبه يفتى والاصح ان لا يتوقف حولا الا ان يكون صبيا (قوله ولا في طرفي رجل)
في الدرر عن الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكمال اذا
رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبيدين واقره القهستاني والبرجندى
(قوله فان سرت وجب القود) اى قود النفس (قوله وعن ابي يوسف) لكن جزم في قاضيهان
بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام وخبر المجتبي عليه وعلى هذا في السن
وسائر الاطراف التي تفاد اذا كان حرف الضارب والقاطع معا بغير المجنى عليه بين اخذ
المعيب والارض كما ملا قال برهان الدين هذا لو السلاء ينفع بها فلو لم ينفع بها
لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلاخبار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصحيحة
بالسلاء كذا في الدرر (قوله لا يقطع يدان بيد) ان امرأ التقيد باليد وبانثني
تمثيلي اذ حكم الرجل والسن ونحوهما بما دون النفس وكذا حكم الاكثر من الرجلين كذلك
كما في الدرر عن الجوهرة (قوله اذ لم يوجد من كل منهما) هذا جار في قتل النفس مع تخلف
الحكم وقد ذكر آنفا لان الاطراف تابعة لها (قوله فلا يجوز ان يقطع الكل) يعني اذا كان
ما قطع كل منهما بعضا من المقطوع فلو قطع تمام البدن من كل منهما لم ينقطع الكل ببعض
وذا ليس بجائر (قوله ولا الثنتان بالواجدة) ظاهره اعتبار دخوله تحت التفرع والظاهر انه

ليس بداخل ثم انه اورد على الخفية والشافعية بكون هذين الحكمين مخالفا على اصلهما اما
 الخفية فان صدور مقتضى واحد عن قارين جاز عندهم وعدم القطع في هذه يوجب عدمه
 بل الجزية المقطوع من احدهما غيره من الآخر واما الشافعية فذلك ليس بجائز عندهم فينبغي
 ان لا يقطع اقول انهم ذكروا ذلك في افعال العباد بالنسبة الى قدرة الله تعالى فلا نسلم
 عمومهم على الكل ولو سلم فانما يرد لو حمل هنا بما لا يمت ذلك على انه يجوز ان يوجد هنا مانع من
 تأثير الملة كما اشير وان ذلك في المقتضى الواحد الشخصي وكون هذا من هذا القبيل ممنوع (قوله
 في العصة فقط) وهي لاتقبل الزيادة والنقصان (قوله وفي الطرف) الاولى ان يستدل
 في النفس بما تقدم من اجماع الصحابة وان الطرف لا يقاس عليه (قوله لما مر مرارا) قيل
 يعني ان العاقل لا تعقل العمد لكن فيه تأمل (قوله تساويهما في سبب الاستحقاق) السبب
 مقطوعة يديهما والاستحقاق استحقاقهما قطع يد القاطع (قوله لثمر السبب من القاطع)
 في حق كل منهما (قوله يمنع تقرر السبب) الصواب الموافق لما في الزيلعي لا يمنع (قوله استويا
 في استحقاق رقبته) فلو كان يمتنع بالاول لما شاركه الثاني (قوله كيلا يمتنع حق المظلوم) اذ لو اكنى
 بالمقتضى لكل منهما بعض حقهما (قوله روى عمدا) هذا ليس من مسئلة الباب فلعلة استطردى
 استطهارا لما سبق في اجتماع القود والدية لكن لم يعقب هذا على ما تقدم في بعض الكتب
 (قوله اى بموجب قطعه وقوله) فان خطاء فالدية وان عمدا فالقود كما سبق منه (قوله برئ بينهما)
 اولا فهذه ستة مسائل لا يكون فيها تداخل (قوله لانه المثل صورة) اى الاخذ بهما مثل
 صورة ومعنى وهو يمكن فلو اكنى بالقتل يكون المماثلة معنى فقط فلا يصار اليه عند القدرة على
 المماثلة صورة ومعنى وهو ان يعلم عدم السراية اى الى الموت وهذا متعذر هنا لعل الاولى عدم
 ذكر هذا القول كما في الزيلعي (قوله وقد بين حكم كل منهما) من انه تداخل في واحد منها
 دون غيره (قوله ومات من عشرة) وهذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر
 والا فلا يمكن الفرق بين سراية احدهما وبرى الآخر كذا نقل عن المراجع (قوله وعن محمد)
 في النسخ عن الجواهر رجل جرح رجلا فمجز الجرح عن الكسب يجب على الجارح التغطية
 والمدواة وفيها رجل جاء بعواذ الى رجل فضر به العوان ومجز الكسب فمدواة المضروب
 ونفقت على من جاء بالعوان انتهى ثم قال والظاهر ان هذا مفرع على قول محمد وفي الدرر في المحتج
 عن ابى يوسف نحوه (قوله وان بقي) في ضرب مائة سوط جرحه (قوله رجل قطع يد رجل
 عمدا) في الشرع بلالية عن البرهان وكذا خطاء لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الدية
 على العاقلة في الخطاء ومن ظن انها على القاطع في الخطاء فقد اخطأ (قوله عن القاطع) قيده
 متناوشر كما سيأتى من انه لو كان العفو عن الجناية او عجزا لم يمتدح فالحكم ليس كذلك ثم ان التقييد
 باليد ليس احترازا اذ حكم الشج والجرح كذلك كذا في الدرر (قوله فخطا من الثالث)
 اورد عليه ان الملازمة ممنوعة عند عدم خروج الجناية من الثالث لانه يلزم حيث شئ وقد
 قال ولا شئ عليه ولا يبعد ان يقال المراد لاشئ من تمام ما ذكر عليه (قوله فيضبر من الثالث) فان
 خرج من الثالث فيها والا فلي على العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فن ظن انها على
 القاطع فقد اخطأ قطعاً ومفاده ان عفو الصحيح لاتعتبر من الثالث ذكره القهستاني كذا
 في الدرر (قوله هذا عند) اى ضمان الدية بعد عفو المقطوع عن القاطع مذهب ابى حنيفة
 (قوله ثم مات) اى من سراية القطع فلو لم يمت من السراية فمهرها الارش اجماعا ولو عمدا

(قوله وعليها في مالها) الاولى ان يزداد هذا لفظ لوجود او يترك فيما تقدم لفظ عدا (قوله وعلى تقدير السقوط اول) لانها لا يمكنها ان تستوفي القصاص نفسها (قوله وانما سقط للتميز) اي للتميز المساواة بين طرفي الرجل والمرأة لتفاوت بين طرفيهما يرد عليه ان هذا النص ان كان جازيا على اطلاقه وعمومه فلامعنى للتميز والسقوط والا فلامعنى لكون القصاص موجبا اصليا للحد لعل الاولى في التعليل ان الواجب في هذا القطع هو الدية وذاليس معلوم لكونه دائرا بين ان يكون خمسة آلاف درهم وبين ان يكون خمسمائة دينار فصار مجهولا فلم يصح مهرافلها مهرها (قوله ينبغي ان تقع المقاصة) ظاهره الاطلاق والمذكور فيما سبق اختصاصه بالجم لعل لهذا حال تحقيقه لماسبأى (قوله وهو عدم وجوبها) اورده مخالف لما سيذكره ان الزائد في الاقل وصية للمعلقة وبصح لا يخفى ان هذا الكلام من الشارح تعريض او تنقيح للثبوت فالكلام فيما سبأى كاللزام هنا وقد عرفت في وجه احاطته على ماسبأى من اختصاص هذا الحكم بالجم ففي غيره الحكم على حاله (قوله ولا مال له سواء) اورده ان هذا القول لم يوجد من غير صدر الشريعة ولم يتضح فأنته على ان خمير سواء على ما يقتضى عبارة راجع الى الدية فله صحة في الجملة وفي هذه العبارة صرح برجوعه الى مهر المثل فلا محجة له اذ مهر المثل لها لانه لان ما له هو الدية فذا ناش من التقصير في اخذ مراد صدر الشريعة وانت خير من السابق والسابق ان المراد من المهر المثل الواقع في التفسير هو الدية (قوله والاسقط عنهم) قيل لا يسقط قدر نصبب القاتل والاصح سقوطه لانه اوصى لمن يجوز له الوصية ولمن لا يجوز فيكون الكل لمن يجوز كن اوصى لحي وميت تكون كلها لحي وتممته في ان يلقى والنسخ (قوله اذ بين بالسراية) هذا جار في مسئلة موت المقطوع بعد المقتوع من القطع او عن جانيه مع التخلف (قوله واما استيفاء) يرد عليه انه لا اقل عن ابرائه شبهة والشبهة اثر في عفو القطع كما اشير آنفا (قوله وعند همالايضمن) في السر لا لية عن البرهان وهو الاظهر (قوله فلا يتقيد بشرط السلامة) والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنة تاديا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي او العلم باذن الاب تعلما كانت لامتحان فضررب التأديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد اما غيره فوجب الضمان في الكل وتممته في الاشياء (قوله كالامام) يشمل القاضي كما نقل عن الاكثية وبأى هنا (قوله لان حقه في القطع) في ظاهره بالنسبة الى قاعدة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة والى ما سيذكر من قوله وفي مسئلتنا نوع شئ لا يخفى (قوله والعمل) اي يجب العمل على البراغ ونحوه وانت خير ان مثل هذه الافعال ان بمجرد الامر كقوله اقطع يدى فقطعها ومات فالوجوب لبس معلوم (قوله ان استيفاء القصاص بنفسه) ان المورث للشبهة انما هو في كونه في معنى المخطئ لاهذا الاستيفاء لا يخفى ما ينهض من الملابس فالاسناد مجازى (قوله ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاولى) اراد من الاولى مسئلة قطعت يده وقد اشير حكم القاضي في شرحها حاصل الايراد هذا الدليل جار في هذه الصورة مع تخلف الحكم اذ الشبهة موجودة مع ان القصاص لم يسقط فلا يرد انه حكم على مدوم اذ لم تقدم حكم من القاضي ومعه قصاص وظهر سهو من حمل هذا على السهو الظاهر بناء على ان من لحق بقطعه حكم الحاكم شبهة حى وهو المقطوع ثانيا والقتول المقطوع اولا ولم يلحق بقطعه حكم الحاكم حتى يورث شبهة انتهى اذ الكلام في توجه

القصاص على المقطوع ثانياً ومقتضى الشبهة الناشئة من الحكم عدم توجهه (قوله اقول
 في دفعه) هذا لبس بجيد ذاتا وجوابا اما ذاتا فلان حاصله ان مدعى القطع مكره
 والقاضي آله والفعل مضاف الى الحامل اى المدعى فيقتص منه لا الالة اى القاضي ولا شك
 ان القضاء بالحبس والاكرام بالحق فإين هذا من ذلك على انه يلزم حيث عدم فائمة القضاء
 ولو سلم ذلك واضمحلال القضاء لصار المدعى مستوفيا بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة وسرى
 الى النفس لا يقتص منه لشبهة كما علم آنفا فكيف يقتص هنا وانه منقوض بما سأتى انه اذا كانت
 الشهادة على العمد قتل به فجاء حيا بغير الورثة بين تضمين المدعى اى الولي الدية او الشهود
 اذ موجب ما ذكر ان يكون اللازم في التضمين هو القصاص على المدعى فقط وليس كذلك
 كذا قالوا وما جوابا فلا شك ان هذا لبس بعلام لسؤال فضلا عن جوابيته وما قيل ان المراد من
 مدعى القتل هنا هو يكرى المسئلة السابقة فلنمدى قطع يزدقصاصا والمراد بالقصاص في العبارة
 المذكورة هو القصاص بالقتل آخر ما قبل الدية فيه لا القصاص بالقطع كما هو الواقع اولا
 وقد اشتبه الامر في هذا المقام على الناظرين فجزموا ان كل واحد من لفظ القصاص ولفظ
 القاضي ههنا غلط فلا يخفى انه لم يفهم منه امر مستد به في دفع شيء من الشبه بل لا يكون له
 حاصل كحمل هذين اللفظين على الغلط اقول وبالله التوفيق ان مراده كما يرمى اليه اول
 كلامه وان قصر عبارة عما اراده ان يقال ان الحكم لا يوجب شبهة بل ما يوجب هو القوة للزوم
 القصاص لان الحكم امر ثبت به القطع السارى الى الموت في البداية وان كان الثابت به
 القطع لكن في النهاية والحقيقة القتل فالقصاص قوى به ويمكن حل عبارة على ما يقرب اليه
 وان يتكلف بان يقال ان لفظ على في قوله على مدعى القطع بمعنى اللام اى بوجوب القصاص لمدعى
 القطع وخبر عليه في موجبا عليه الى القاضي وقوله فاذا كان في حكم المكره الخ اى اذا كان
 القاضي مكرها في حكمه لا يكون شبهة واذا لم يكن شبهة وجب القصاص عليه اى على
 المقتص منه وهو زيد في المثال وقوله لان القاضي الخ دليل للمقدمة الاولى وذلك في ويكون
 ذلك اشارة الى المدعى ومعنى كونه كالمباشر للعمد كونه مباشرا للقتل عمدا لاجل القصاص
 فحاصله ان حكم القاضي لصدوره عنه اضطرارا لبس بمضاف اليه بل الى المدعى فلا يكون
 شبهة منه هذا غاية صرف الوسع لاصلاحه وان بقى شيء بعد وراء وجهه فاطناب الكلام
 لاضطرار مهام المقام ولكونه مفرشه جهوز الناظرين العظيم (قوله ضمن دية البسد) اى
 ان لم تسر الى النفس لكن لا يجب القصاص اى قصاص اليد ﴿باب الشهادة في القتل﴾
 (قوله بسبب العقد) اى عقد قيامهم مقامه كما في الزيلعي وسبشير اليه قال صدر الشريعة
 المراد بالخلافة هنا ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله (قوله كما اذا اتهم العبد) اى قبل
 الهبة (قوله بطريق الخلافة عن العبد) فالملك ثبت ابتداء للولى لانه خليفة عن العبد لعدم
 اهلية العبد لانتم فكذلك المقتول لعدم اهلية القصاص ثبت للورثة خلافة عنه (قوله
 فذهب الامامان) المفهوم من الاشياء اختيار هذا الثاني مشارا الاستناد الى الامام (قوله ذلك
 النار) اى الانتقام من غير ان يثبت لليت فالفرق بين الخلافة والورثة ان الورثة تستدعى
 سبق الملك المورث ثم الانتقال منه الى الوارث والخلافة لا تستدعى ذلك (قوله لان القصاص
 ملك الفعل في المحل) قيل يرد عليه من جانبهما ان ملك القصاص يجوز ان يثبت لليت
 بطريق الاستناد فانه ان مات من ذلك الجرح يعلم انه ملك القصاص من وقت الجرح كما

ان الحالة في الدية وشبكة الصيد كذلك انتهى ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره من النص يبطل هذا الجواز بل هذا المذكور على هذا النص بل يمكن ان يقال انه بيان للحكمة لا على الجواز رأى بمقابلة النص (قوله فاذا كان القصاص) اشارة الى ان المذكور بعده فرع ما ذكر قبله واشارة الى ثمره الخلاف (قوله فلا يصير احدهم خصما خلافا لهما) والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين (قوله بالاجماع) المفهوم من التفرع السابق ومن تصريح البعض بكون هذا مبنيا على الخلاف السابق والمفهوم من هذا القول كونه مجمعا فلعل الاولى ان يترك هذا (قوله اخبرني قود) عبر بالاجماع ان السابق يقتضي الشهادة وقد رجح بالشهادة في نحو الكثر اشارة الى عدم الاحتياج الى دعوى القاتل في ثبوت هذا الحكم وقد سكت الشهادة باطله لجرها نفعاً وهو انقلاب القصاص مالا (قوله فهو عفو للقصاص) ان اريد من العفو مطلقاً فليس بمصحح لزوم المال في أكثر الصور الاثنية وان اريد عفو قصاصه فقط في الصورة الثانية لزمهما علم المال وان اريد مجموعهما فالظاهر رجوع بين الحقيقة والمجاز فانيته احصاء عموم الجواز ولا بد لهما من قرينة او ادعاء الاشتراك المعنوي (قوله وما في يده) اي الشريك (قوله قد يبطل بتكذيبه) من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل اي بتكذيب الشهود عليه القتل في انكار العفو (قوله والمقره) اي الشريك (قوله بل اضاف الوجوب الى غيره) قيل فان كان حاصل تصديقه اتي عفو وتقلب القصاص مالا لقاتل ان يقول قول الشريك قد عفو اسقاط لحقه عن ذمة القاتل فيكون ساقطاً ولا يضره تكذيب القاتل ولا يكون هذا القول منه اقراراً بان ما في ذمة القاتل حق المخبرين حتى يكون كمشكلة الاقرار بالدين ويمكن دفعه ان اخبار المخبرين للاشعار بان خصهما قد اتقلب مالا وتصديق الشريك لتحقيق ان طلبهما قد اتقلب مالا كما ذكر وهذا عين الاقرار بان لهما على ذمة القاتل حق فتدبر انتهى رد عليه انه على هذا يلزم ان يكون اللانم التلنم وليس كذلك بل هو التلث تأمل (قوله والمطلق يغاير المقيد) الظاهر انه ليس بمطلق بل مقيد ايضاً (قوله فكان على كل قتل شهادة فرد) اي الشهادة وكذا الواكل التصابي في كل فريقين مع اختلاف المتعاقب ان حكمه اولاً بموجبها (قوله وجه الاستحسان) حاصله حلا على الأدنى وهو الدية (قوله والمطلق ليس بمجمل) من الاجمال وهو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا بيان من المجمل كالاسم المشترك ونقصه في الاصول (قوله وقال الولي قتلناه) فلو صدقهما ليس له ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه بافتراد كل يقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقبلهما باقرارهما كما في الزبلي ولو كان مكان الاقرار شهادة والمسئلة بحالها يعني قال الولي قتلناه (قوله فجاء المشهود بقتله) الجار متعلق بالشهود اي شهد انه مقتول (قوله لانه قبض الدية بغير حق) وهو ظلم والظلم يجب دفعه ويحرم تقريره (قوله في الصورتين لما قلناه) اورد ان الدية في العمد لا يكون على العاقلة فقط يمكن ان يكون قوله في الصورتين مبنياً على التغليب اذ في الصورة الاولى وان كان عمدا لكن فيه خطأ ايضاً وان يكون قوله لما قلناه مثلاً اي مبنياً على التمثيل او من قبيل الاكتفاء (قوله ثم لما فرغ من مسائل الشهادة) فيه تغليب ايضاً اذ الفراغ قد كان من الاقرار ايضاً لعل ترجيح الباب بالشهادة فقط لهذا ايضاً (قوله اعلم ان الاصل ان العبرة) قيل لو اكتفى بان العبرة لكان اولى تم الظاهر

ان هذا الاصل مختص للامام فوجب الدية فان قيل اللازم بما ذكر هو القصاص قلنا ما ذكرنا
هو القياس لكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حالة التلف (قوله يجب عليه فضل ما بين)
لو كانت قيمته الف درهم قبل الزمي وثمان مائة بعده لزمه ما ثمان كذا في الزبلي
كتاب الديات ﴿ قوله ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر ﴾ كذا في المنح
لكن قال ابن الكمال واخذه في الدرر الدية في السرعة اسم للمال الذي هو بدل النفس لاسمية
للمفمول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية لا يخفى انه لا منافاة بين كونه منقولا وبين ذلك
التسمية بل يجوز كونه بياناً لوجه المناسبة بين المنقول والمنقول عنه (قوله الدية الف دينار)
الواو بمعنى او فشير ان الواجب احد الثلاثة والقاتل مخير في دفع ايهام سواء في الخطأ
او في شبه العمد هذا موافق لتصریح شرح الجمع ومخالف لتصریح المحيط والتفصيل
في الشر نبلاية (قوله ومن البقر) فقيمة كل بقر خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم
والمراد من الثوبين ازار ورياء في المختار وقيل في زماننا قبض وسراويل (قوله من بنت مخاض)
هي التي طعت في السنة اثنائية والبنت الابن هي التي طعت في الثالثة والحفلة هي التي طعت
في الرابعة والجذعة في الخامسة (قوله والثنية) ما دخل في السادسة والحفلات جمع حفلة بمعنى
الحامل (قوله وكفارتها) وهو الظاهر وفي بعض النسخ وكفارتها لافراد مله سهوم من الناسخ
فلا يحتاج الى كافي بعض الحواشي من التأويل لكن ان حكم الكفارة قد علم في اول الجنائيات
وكما استنتج عنه (قوله تعرف بالتوقيف) اي بالسماع لانها بما لا يعرف بالعقل ولا مدخل
للرأى اي فيها كما فصل في بحث العلة من الاصولية (قوله وقد ورد هذا اللفظ موقوفاً)
الموقوف ما يضاف الى الصحابة من اقوالهم وافعالهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عليه
الصلاة والسلام بلا ذكر الوسائط من الرواة (قوله والذي كالمسلم) فيه اشارة الى ان المستأمن
ليس كالذمي كما اقره في الشر نبلاية لكن اخبر في التثنية تساويه مع الذي ونقل في شرحه
التصحیح عن الزبلي الجرم عن الاختيار (قوله كل ذي عهد في عهده) اي مادام في عهده
(قوله والمأثر وكذا الانتف) وهو ما لا نمنه والارنية طرف الانتف (قوله ان منع النطق) قيداً
ان في لسان الاخر من حكومة كما في الجوهرة او ادا ما كثر الحروف والا فسميت الدية على عدد
حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة عشر تصحيفاً لاصاب الفاشة
يلزمه كافي الشر نبلاية والدر عن شرح الوهبانية (قوله اربع ديات) قيل فيكون من الغرائب
التي يسئل عنها وهوانه اي شيء يكون الجنابة بازالة بعضه اعظم من الجنابة بازالة كله
(قوله اشقار العينين) جمع سفرة بضم السين وتفتح طرف العين والاهداب ايهما
يراد يصح ولو قطع الجفون باهدابها فدية واحدة كاللارن مع القصبة وكل الاشقار اربعة
(قوله يعني يجب في كل سن) يعني نصف عشر دية الرجل ان سن رجل ونصف عشر دية
المرأة ان سن امرأة واما في العبد فنصف عشر قيمته (قوله فالوجه ما ذكر صدر الشربعة)
هذا من قبيل بيان الحكمة لامن قبيل ذكر العلة فلا يرد النقض بنحو الابهام والمسحبة
(قوله فانقطع نسله) اي ماؤه لوضوح العلاقة والقرينة فلا يرد ايضا ان قطع النسل لا يتوقف
عليه ﴿ فصل ﴾ (قوله لا قود في الشجاج) جمع شجة تختص بما يكون بالوجه والرأس
لغة وما يكون لغيرهما جراحة (قوله بان يسر غورها) السبر النظر الى قعر الجرح يقال سبرت
الجرح اذا نظرت ما غوره والنور القعر والهاية وفيتل الجراحة (قوله وفي ظاهر الرواية

يجب القصاص فيما دونها) قيل شامل السحاق وفيه تسامح لانه لا تقاد فيه اجزاء كما لا قود
 فيما بعد هاكها شمة والمنقلة بالاجاج وعزى للجوهرة (قوله نصف عشر الدية رجلا او
 امرأه) لكن ان لم يكن اصلع والا فبها حكومة لان جلده انقص زينة من غيره فمستاق
 عن الذخيرة (قوله والجائفة) موضعها ما بين البية والعانة عن الحاتية (قوله حكومة عدل)
 وما لا قود فيه يستوى فيه العمد والخطاء (قوله احتراز عما قاله الكرخي) قال في الدرر في الخلاصة
 انما يستقيم قول الكرخي لواجبانية في وجه الرأس فحيث يفتي به وفي غيرهما فتعسر على المفتي
 يفتي بقول الطحاوي مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة
 هو ما يحتاج اليه من الغقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ (قوله فحين قطع طرف اسنانه)
 الظاهر الطرف المقطوع من السن ويمكن ان يكون فيما يحاور السن (قوله ولا شيء في الكف)
 قال في الدرر هذا عند ابي حنيفة رجه الله كالوكان في الكف ثلث اصابع فلا شيء في الكف
 بالاجاج اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل ورى الا انه لا تصل
 يده الى قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جلدة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية
 وهكذا وافر المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فسل الباقي او قطع الاصابع فسل
 الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وان خاف الدرر ذكره السريلاي
 انتهى (قوله وبحركة ذكره) الظاهر وبحركته في الذكر كما هو في اخويه الا انه اظهر لثلاثتهم
 حركة العين واللسان (قوله وان علمت فالدية) اي اذا ثبت بينة او باقرار الجاني وان انكر
 او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل عن الجوهرة (قوله وكلامه في اللسان) نقل عن الثانية بان
 لم يستهل ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة العدل
 انتهى وفي كلام الزيلعي ما يخالفه (قوله وارث الموصضة) هذا يقتضي اما ان يكون الموصضة
 مختصة بمنبت الشعر او يكون الحكم مختصا بما في منبت الشعر والكل ليس كذلك (قوله طريق
 معرفة ذهاب السجم) قال في السريلاي لم يبين بعده طريق معرفة ذهاب السجم والذوق
 والكلام ورأيت بخط شيخ استاذي العلامة المقدسي ان في الكلام يغزل لسانه بآية فان خرج
 منه دم اسود فصادق وان خرج احمر فلا وفي السجم بالرواية الكريمة انتهى قلت
 والذوق يمكن بانه غفاله باطامه نحو حفظ بعد حلوله انتهى (قوله بل دية المفصل) عد
 هذا من سقطات صاحب الدرر وفي السريلاية عن انتهائه عن شرح الطحاوي ان الواجب
 عند شل الباقي دية الاصبع اجاعا وكذا عن الغاية مشعرا بدعوى الاجاج ايضا ونقل البعض
 عن مبسوط البرزوي والجامع الصغير البرهاني مثل ذلك اكن لم يقع تصريح الاجاج في رواية
 الجامع فانقل عن الهداية والكافي من ان الواجب في هذه الصورة المفصل والحكومة فيما بيني
 فقول مصرى عن ظاهره لعل ما وقع في الثور يميني على طاهر ما في الهداية والكافي (قوله ذكره
 الزيلعي) اورده عليه انه ليس ما ذكره الزيلعي بل ما ذكره الزيلعي لزوم دية الاصبع اذا اراد بارش
 الواحد في كلامه ارش اصبع بقرينة سوق كلامه (قوله اذا فلت منقعة المضغ) هذا الى قوله وعلى
 هذا من كلام الخلاصة وعلامة المن لا ينافي ذلك بل يحسن بالنظر الى ما قصد من الكلام
 فعلى هذا يندفع ما اورده عليه من انه يلزم حيث حكومت العدل كما في الزيلعي وعلى هذا لا يبنى
 كلام الكافي على اطلاقه اورده عليه انه وقع في الخلاصة اولا نقلا عن الطحاوي ولو كسر
 بعضها فاسودت الباقية او اعجرت او اخضرت او ادخلها صعب بوجه من الوجوه باكسر

لاقصاص ونجب الدية في كلده ثم وقع فيه ماقله المصنف نقلا عن الفتاوى الصغرى في المسئلة
رويانا اختار احدهما الكافي وجمع بينهما الخلاصة فالجمل على تقييد الاطلاق لبس الصحيح
لان ذلك انما يكون عند اتحاد رواية المسئلة ثم قيل ايضا فكلام الكافي خال عن الصحة لا يخفى
ان الوقوع كذلك في كتاب واحد نقلا عن كتابين لا يوجب تعدد الرواية بل يوجه بمثل هذا
التوجيه بل حله على تقييد المطلق اقرب من حله على تعدد الرواية على ان قوله اذا مات
منفق المصح الى قوله والا فلاشي معنى قوله او ادخلها عيب بوجه ما غلاتاير بينهما الا
بمذكورية قوله والا فلاشي ومتروكة غايته توجه الايراد على المصنف من هذا الطريق لا بما ذكره
(قوله ثبت سن الاول) ان كان كما كان والا فعليه نصف الارش (قوله ضرب من صبي) فيه اشارة
الى انه لا ينظر في البالغ لان بانه نادر ولا يفيد تأجيله الى سنة فيؤخر الى البره فقط (قوله فيبرد
بالمبرد) هو بكسر الميم مهمة بحكومة العدل لا تفصلها العطفة فمطلقا على الصحيح كافي التاخر خاتمة
﴿فصل﴾ (قوله ضرب بطن امرأة) امل الظاهر ان التقييد على الاعم
الاضطرب والا فان ضرب غير بطنها فعمل كون الالتقاء من تأثيره فالحكم كذلك (قوله امرأة
حرة) لو قال امرأة حامل حرن لعل متنا على ما سيذكره شرعا من ان جنين الامة من مولاهما
وجنين المغرور مثل الحرة ثم له خرج بهذا القيد الامة والبهيمة وسيجيء حكم الاولى واما
التمانية انه يجب نقصان قيمة الام وان لم تنقص لا يجب شيء (قوله وهو ايضا خمسمائة
دراهم) فالذكر والاشي هنا مساو مع تفاوتهما في دية النفس فقوله لما روى اشارة الى ان ثبوته
بنفس مخصوص وان فرض سكونه خلاف قياس قبل ويظهر فائدة اعتبار عشر دية
المرأة مع انها خمسمائة ايضا في قيمة الامة على ما سيبيء قدبر انتهى لا يخفى انه لو سلم مقايضة
حال الامة على الحرة ان هذا مخالف لتصریح فاضيلان من ان الفرة خمسمائة درهم ذكرنا
كان الولدا وانتي وقال في جنين الامة الذكر والاشي في القدر سواء (قوله في سنة) اي وجب الفرة
في سنة على العاقلة كما يتعنى عليه ومصرح في الهداية وايضاح الاصلاح ومقتضى ظاهر كلامهم
الاطلافي واقتضاء القاعدة الاختصاص بالخطأ فليفتقر (قوله ان كان المضروب جنينين)
الاول ان يترك لفظ المضروب او يأتي به فحول لفظ السقط (قوله وهو مؤخر مطلقا) اي لفظا
ورتبة مع انه لبس من المواضع استثبت من صود الضمير الى المتأخر لفظا هذا على نسخة المص
واما اكثر نسخ الصحيحة للصدر الشريعة فخل ما اختاره المصنف على انه يمكن ارجاع الضمير
الى الامة بتأويل الفن وانفس او صورة الحامل وقد قال البيضاوي في سورة البقرة ان الضمائر
واسماء الاشارة تذكيرها وتأنيدها امر اعتباري يجوز ارجاع كل او اشارته الى الآخر (قوله ان
العبرة لحالة الرمي) اورد انه لامساس لذلك بما نحن فيه وانت تعلم ما فيه (قوله لاموروثه) اورد
الحق انه تعصيف من قوله لامن ورثة ورد انه موروثه بالتاء اي العجة لبس بموروثه (قوله وما
اسثنان بهضه) كظفر وشعر كافي الدر (قوله امرأة اسقطت) اي عدا والا فلاشي عليها كما
في فاضيلان (قوله الا ان يكون الزوج) في السربالية هذا على الرواية الضعيفة لاعلى الصحيحة
وتفصيله فيها (قوله ولو امرت امرأة) قيل الظاهر ان اذن لها زوجها والا فجرد امر الام
لا يكون سببا لسقوط حق الاب على ما يدل عليه سوق كلام الخلاصة اورد عليه الضمان عند عدم
اذن الزوج على المرأة فلا يلزم سقوط حق الاب اقول قد صرحوا ان الآخر لا يضمن بالامر
الافى خمسة وهذه لبست بمذكورة في تلك المستنباة وان الاصل في الحكم اضافته الى مباشر الفعل

لا الى حنبيه وقد صرح ايضا في الشرع بلالية في صلبا بيان وجهه (باب ما يحدث في الطريق)
 هذا شروع في بيان القتل تسببا (قوله وهو المستراح) هويت لخلاله (قوله او دكانا)
 وهو الموضع المرتفعة على المسطبة (قوله ولكل من المارة) ان اهل خصومة ولو ذميا بخلاف
 نحو العبد والصبي المحجورين (قوله تقضه) اي بعد البناء وان لم يكن له ضرر وقيل ان لم يكن له
 مثل ذلك والا كان تمنا كذا في الزيلعي فاذا تقضه بعد البناء فجواز منع البناء قبله بالاولى
 لكن هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام او كان مثله الطالب لا ينقض الا ان يضر العامة
 والقعود في الطريق لتبيح والشراء على هذا التفصيل (قوله لانه كالمالك الخاضع بهم) كذا
 في الدر لكن اورد عليه انه ينبغي ان يقال كما في الهداية لانها مملوكة لهم وضمن دية من مات
 اي مع ما قتله لاهليه وحده وان اؤهم عبارته وهذا اعترض عليه به وان امكن لشيوخ مثله
 في جنسه اكتفى به مسامحة ثم هذا الضمان ان اصله الطرف الخارج فقط والا فان علم اصابة
 الداخل فقط فلا شيء وان علم اصابتهما معا وجب النصف وهدر النصف وان لم يعلم ففي
 القياس عدم شيء وفي الاستقصان ضمان النصف (قوله وضمن قيمة بهيمة) اي من ماله فقط
 (قوله جوتا او غا) القيد لبس احترازي بل على الاغلب والافوت العطش مثلا مثله (قوله)
 فعطب به يعني رجل اومال (قوله اواد خل حصيرا) خلا فالحما نقل عن البرهان عن الذخيرة
 بقولهما يفتي (قوله في مسجد غيره) اي بلا اذن اهله والا فلا ضمان انه قا (قوله او للصلاة)
 هذا هو الموافق الصحيح فاضيفان خافي التوير وشرحه من ان الجالس للصلاة لا يضمن ولغيرها
 يضمن مطلقا بخلافه واما عندهما فلا يضمن على كل حال سواء كان الجلوس للقرأة او للتعليم
 او للصلاة او لم في الصلاة وغيرها او مرتبة او قعد لمحدث او للاعتكاف واستظهر في الشرع بلالية
 عن التبيين قولهما وتقل عن الزيلعي والبرهان الصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا ضمان
 على المنتظر للصلاة نص على ذلك السرخسي وقد صرفت الصحيح فاضيفان فليست (قوله)
 او نام فيه اثناء الصلاة) فالنوم في خارج فبالاولى فلا يرد الاقتصار على الصلاة يومهم خلا ف
 ولبس كذلك على ان البيان تمحلي لاحصري وقصري (قوله مسلم او ذمي) لكن بشرط كون
 الطالب من اهل الطلب فبشرط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة كذا في الزيلعي
 (قوله وطريق الطلب) قال في النخ وبيح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب التقض مثل
 ان يقول له ان حائطك هذا مخوف اوماثل فاهدمه حتى لا يسقط فيتلث شئنا ولو قال ينبغي
 لك ان تهدمه فهذا لبس بطلب ولا اشتهاد بل مشورة انتهى لا يخفى ان الاول ان يفسر
 الطلب على نحوه لكن لا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدى ولا حاجة الى الاشهاد حتى
 لو اعترف صاحبه انه طوبل بتقضه وجب الضمان وان لم يشهد عليه كذا نقل عن العناية
 فيفهم انه يضمن عدا التناول ايضا (قوله ليمكن من الاثبات) فكان من باب الاحتياط (قوله)
 فلم ينقض من يملكه) قيل عطف على قوله وطلب تقضه مسل وفي ايراد هذه التعقيب اشارة الى
 وجوب السرعة (قوله عطف على ضمير ضمن) فيه سهو ظاهر فانه عطف على نحو ما ط كاجمع
 مواشيه عليه لكن الظاهر ان اراد في الكلام تقدير لفظ ضمن غير ما ذكر فاراد من ضمير ضمير
 ذلك لانه قال بعيد هذا ان لفظ نفسا مفعول ضمن المقدر نعم يرد عليه انه لا صحة لهذا التقدير
 فانه من قبيل ضرب زيد عمروا وبكر خالد (قوله) اي لا يضمن من اشهد عليه كما لا يضمن
 عذر كون من شهد عليه من لا يملك التقض كن يسكن باجارة او اعاره او امرتهن او مودع (قوله)

فباع داره) يعني لو خرج الخائن عن ملكه يبيع او غيره كهبة كذا في الدرر (قوله وقبضه المشتري)
 الظاهر ترك الواو كما نقل عن الكافي (قوله مال الى دار رجل) ولو مال بمضه للطريق و بعضه
 للدار فاي طلب صحيح لان الطلب اذا صح في البعض صحيح في الكل (قوله فلا يجوز لهما) ونفوذ
 تصرف القاضي في حق العامة انما هو فيما ينفعهم لا فيما يضرهم (قوله ضمن بلا طلب)
 تعدي به (قوله وهو المرافعة الى الحكم) لكل الاول ان يقال انه يجوز ان يطلب من شريكه ايضا
 وان الحصر في هذا الحكم ممنوع بما في قواعد الاشياء العمارة على الشريك ليست بواجبة
 بل يقال لم يرد لها اتفاق واحس العين الى اسليغ قيمة البناء او ما اتفقته فالاول ان كان
 بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى
 من كتاب القضاء وان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل وايضا في فوائد الاشياء
 عن الولوالجية لو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته
 ولا يفتى ان التعمير انما يكون بالهدم في المائل المشرف فالفرق بين التعمير والهدم ليس بمجد على
 ان فيما نحن فيه دفع ضرر **باب جنابة البهيمة** (قوله لانه يتصرف في حقه
 من وجه) هذا بالنظر الى قوله مباح وقوله وفي حق غيره من وجه ناظر الى قوله بشرط السلامة
 وعلى قياسه ما يصبه (قوله فيما يمكن) الاحتراز عنه هو كالا بقاء والكدم والصدم لانه ليس
 من ضرورات السير وقوله فيما لا يمكن نحو النخعة بالرجل والذنب مع السير على الدابة كافي في الزيلعي
 (قوله وهو مقترح) اي باب التصرف (قوله والا) اي وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا
 اي اذا كان معها كما هو ظاهر كلامه او ادخلها واذا لم يكن معها ولم يدخلها لم يضمن شيئا
 كذا في الزيلعي وقوله مطلقا اي سواء كانت واقفة او سائرة عن الكفاية (قوله عطف على قوله
 وطئت) قبل ولقد اصاب صاحب الوقاية حيث لم يفصل بينهما بشيء ولا يذهب عليك ما في كلام
 صاحب الدرر من سوء التعبير انتهى ولا يخفى ان مناسبة الفاصل أكد ولو سلم فلا اقل من المساواة
 (قوله او ذنبها سائرة) لوجه لهذا العطف بعد ما فصر النفع بما ذكر فقبل النفع بمعنى مطلق
 الضرب وقبل انه من قبيل عطفها بتناو ما يردا لكل الثاني ارجح (قوله او وقفها) الظاهر
 رجوع الضمير الى البول فقط بملاحظة علته ثم في فاضلنا ما يصرح رجوع الضمير الى
 مجموعهما (قوله وان اصاب يدها) في الشر بلالية من البرهان وراكب والرديف والسائق
 والقائد في الضمان سواء (قوله ما اصاب يدها لارجلها) الظاهر والواقف لقوله مطرد
 ومنعكس ولما في نحو الكنز والوقاية ان يترك التقييد ولهذا وجد في اقل النسخ او رجلها بدل
 لارجلها نعم يمكن التوفيق بان يراد بقوله لارجلها النخعة بها لا وطئها فيثبت يتم الاطراد
 والانكاس بلاخل لكن لا يخفى عدم لطغفه وبما ذكر يظهر فساد ما يقال انه اراد به النفع
 بالرجل بقرينة مقابلة قول القدوري هذا وان وافق للهداية لكن الظاهر ان يفسر بالوطئ
 كما في الكفاية انتهى ملخصا ثم قبل ان هذا الحكم مختص بالسائق ولا ماس له بالقاء
 ففيه سوء الترتيب لا يخفى ايضا انه فاسد في نفسه ولا يحتمل بوجه الى توجيه كيف والتفسير
 والتعليل هنا وموافقة التصير من تلك الحينية لعامة المتون شاهد عدل على حسنه وصحته
 (قوله اي كل صورة يضمن فيها الراكب) اورد ان عبارة القدوري في المسئلة والسابق ضامن
 لما اصاب يدها او رجلها والقائد ضامن لما اصاب يدها دون رجلها على ما في الهداية
 فلا وجه لتفسير احدهما بالآخرى مع عدم اتحادهما لامفهومهما ولا مالا مع ما في المتن من خلط

احديهما بالآخرى بلاد اعية فيكون في تقريره ههنا خط من وجهين و انت تعلم الخطب والخلط
في عدم فرق القدوري ومقابلة مع ان الكلام في مقابلة بل باعتبار مقابلته مع ظهور فساد
ذات كلامه ايضا (قوله ان اصطدما) اي فوقها على القفاء وان على وجوهها
فلا شيء وان احدهما على قفاء والاخر على وجهه قدم الذي على وجهه هدر بخلاف
مالونجاذب رجلان حبلا فاقطع الحبل فسقطا وما تا فانه ان وقعا على القفاء هدر دمهما
وان على الوجه فعلى ما قلته ككل دية الاخر وان متخالفا فالذي على القفاء هدر
لان موت كل منهما مضاف الى فعل نفسه اي فقط لوجب نصف الدية فيما اذا وقع الخ والحال
الواجب لبس نصف الدية بل تمامها (قوله وفيه خلاف زفر والشافعي) اذ يجب عندهما
النصف (قوله لان كلا منهما مات بفعله وفعل الاخر) فان قيل يجري هذا الدليل في الخطاء
كيجري هنا دليل الخطاء فما الوجه قتال لعل الوجه ما اشير في تبين الكثر من ان فعل كل منهما
في العمد محظور مطلقا فيمتد في حق نفسه ايضا فيكون قاتلا لنفسه اولان وجوب كل الدية
ونصفها ماثوران من على رضى الله عنه فيحصل احدهما بالخطاء والاخر بالعمد توفيقا بينهما
(قوله اي يجب نصف الدية في العمد) اورد عليه انه مخالف لما مر من ان العاقلة لا يتصل العمد
اقول وان كان الظاهر فيما نقل ابن الكمال عن المحبط وجوب الضمان على نفسهما فيكون من
مالهما لكن المصرح في الزيلعي ماثورا عن على رضى الله عنه مثل ما ذكره المصنف فالوجه اما
ما نقل عن الكفاية ان هذا جار مجرى الخطاء وان اورد عليه ان اعتبر خطائته فليصر عليه حكم
الخطاء من تمام الدية والا فليصل على نفسهما الا باقتضاها وامان يقال ان تجبل الدية هنا على
العاقلة ثبت باثر على فيحصل على التخصيص والاستثناء فالحكم فيما سبق فيما عدا هذه الصورة (قوله
فياخذها ورثة الحر المقتول) لان الاصل ان يعطى عاقلة الحر قيمة العبد ونفس العبد دية
الحر اذ لا يلزم من مولاه وعاقلته لما عرفت سابقا فعاقلة الحر يعطون قيمة العبد وعلى ورثة الحر
ولا يلزم على المولى شيء غير ما اخذوا قيمة عبده من العاقلة (قوله يهدر دمهما) اي في العمد
والخطاء (قوله يسربل اعلم) فعل مضارع من السرب (قوله على عاقلته الرابطة) اورد عليه
صدر الشريعة انه ينبغي ان يكون في مال الرابطة لان الرابطة اوقعهم في خسران المال وهذا
مما لا يتحمله العاقلة واجاب عنه ابن الكمال ووافقه فيه در المختار انه دية ولبس فيه عمد
لا خسران مال اقول وفي قول الشارح وهو متعدي فيما صنع الخ اشارة الى الجواب عن هذا
كما صرح ذلك في المحجوايا عن هذا الاشكال بعينه فان قلت كل منهما سبب فكان ينبغي
ان يجب الضمان على القاتل والرابطة ابتداء قلت لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابطة
لاتصال التلف به دون الرابطة فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع بعليه (قوله ولاداة منفلة)
كما لا ضمان فيما لو جمع الدابة بالراكب ولو سكران ولم يقدر على ردها فلو تلفت انساها هدر
دمه عن العمدية (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا لو تلفت دابة رجل ليلا او نهارا من غير
ارسال فافسدت زرع انسان لا يجب الضمان كما في فاضلهمان وايضا ترك دابة في المرحى ثم افسد
زرع انسان لا يضمن نقل عن ضمانات فضيلية (قوله فيما يخاف تلف) بنى وحل عليه قول
الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا
انتهى فلان منفاة (قوله ونطح الثور) لكن عن الصيرفية عن برهان الدين له ثور نطوح فسره
الى المرحى فنطوح ثور غيره مات لو اشهد عليه يضمن والا لا فقه روايتان لعل الاصح ما اختير

هنا وان افتي على خلافه بعض المفتين ثم النطح هو الضرب بالقرن يقال كبش لطح اي
ضارب بالقرن (قوله ضرب دابة عليها راكب او نخسها) اي بلا اذن الراكب والا فلا ضمان
كافي الايضاح وان فهم خلافه عن در المختار لكن صرح في قاضيان على نحوه حيث ان
ضربها بامر الراكب او نخسها فلو طأث على الفور كانت الدية على عاقلة الناحس والراكب
جميعا (قوله ضمن هو) اي الضارب لعل المراد ماقتلها فانه من قبيل الخطاء كما فهم عما نقل
عن قاضيان آتفا (قوله عين شاة القصاب) اي خبره فالاولى ترك القيد اي الاضافة الى
القصاب لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصاً عند ملاحظة التعليل الآتي ذكره
كافي الايضاح (قوله اي اليه) قبل تخلص الاكلية الجزر القطع وجزر الجزور ونحرها والجزور
ما اعد من الابل للحر انتهى في تفسيره بالابل مطلقاً من النسخ ما لا يفتي لا يفتي ان هذه
المساحة يفهم عن ملاحظة معنى الاضافة فيقد قبل غائبة الاضا فذهبهم اعتبار الاعداد
للمع في الحكم الآتي ﴿باب جناية الخبيث﴾ (قوله ولم يحسن الاسترقاق) اي
لا يدفع بموجب الجناية بل يجوز الدفع فداء عن الجناية في الشرع بلالية عن الزيلعي (قوله وفيما
دونها كخطاء) لان خطاء العبد وعنده فمادون النفس شوله فانه يوجب المال في الحالين
اذ القصاص لا يجري بين العبد والعبد ولا بين العبد والاحرار فمادون النفس ثم الخطاء انما
يثبت بالبنية واقرار مولاه وحلم القاضي لا باقراره اصلاً كما نقل عن البدائع لكن في الاشياء الفتوى
على ان لا يعمل بعلم القاضي في زماننا (قوله هو والدفع في الصحيح) كذا في الهداية والزيلعي
لكن في الشرع بلالية عن السراج والجوهرة الصحيح هو الفداء (قوله ولهذا سقط الواجب بموت
العبد) اذا الاصل في التحير بين شئين اذا هلك احدهما انه يتعين الاخر عليه ولا يرد على التحير
بهذا الاصل اذا التحير بالنظر الى الحال والسقوط بالنظر الى الاصل فلا مناقاة (قوله فيكون
في حكمه) سواء قدر عليه حالاً او لا لصحته من المفلس وعندهما لا يصح من المفلس الا
يرضى الاولياء كذا في الزيلعي (قوله وان وهبه) اي سواء في جناية النفس او الطرف (قوله
لدفع الى الجناية) قال في حاشية اخي زاده فيما نقله عن العناية فان قبل ما فائدة الدفع اذا كان
البيع بالدين بعده واجبا اجاب بانها اثبتت حق الاستفلاص لولي الجناية بالفداء بالدين فان
للناس في الاعيان اضراراً (قوله يباع لدينها) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين (قوله وانما
يلاقها) اي المأذونة (قوله والسراية يكون في الامور الشرعية) قال الزيلعي والدين من
الصفات الشرعية لانه وصف حكمي لها فبسرى الى الولد كالمالك والرق (قوله قال قتلت
اخا زيد) المصرح في النسخ والدريقتي كون خطاب المعتق الى مولاه فيعتد بكون زيد مولاه
الذي اعتقه والمذكور في كتب القوم اطلاقه بل ظهور عدمه لعل الرجحان معهم لعدم ادعى
التقيد (قوله لاعلى العاقلة) فعاقلة العبد عاقلة مولاه كافي كتاب الماقل (قوله فراه بقوله
قتله) يعني اذا كان لزوم الضمان على نفسه فليس مراده من هذا الكلام الظاهر في الاقرار
الا لانكار بمعنى ماقتله بعده لا ظاهره الذي هو الاقرار على مولاه حتى يرد ان تحميل الضمان
على المولى كيف يتصور بمجرد هذا القول من العبد وقوله ليس بحجة على المولى لانه اقرار على
الغير وحاصله على ما فهم من صدر الشريعة والزيلعي ان لزوم الجناية على المولى ليس من
اقرار العبد بل من انكاره اذ الاخ مدع ولا يثبت له والعبد منكر مع تعهده الرقة المتقدمة
والقول في مثله للترك (قوله من قيمته ومن الدين) الصواب والموافق لكتب القوم ما في اقل النسخ

من لفظ الدية بدل الدين (قوله ولا الغلة) لعل المراد من الغلة هنا اجرة العمل (قوله لكن قوله غير معتبر لطلوع المولى) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا لتقصان اهليته العبد وقد زل حق المولى بالاعتناق (قوله لاعلى الصبي الامر) اى مطلقا حالة بلوغه او قبلها (قوله بلا رجوع حالا) اى لا رجوع له على الامر في الحال (قوله لانه مختار في دفع الزيادة) اى المولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد قال صدر الشريعة ينبغي ان لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يوقعه في هذه الورطة لكمال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور صبيًا وقال في النسخ بعد قوله ذلك على قياس ما ذكره العنابي لا يجب عليه شئ ورده ابن الكمال نقلا عن ابى الليث عن الزيات تأويل عبارة جامع الصغير وليس على الامر ولا على قائله شئ بان يقال يعنى لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق (قوله ان العبد القاتل صبيًا) ولو كان الآمر بالقتل والمأمور صبيًا حرا فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون على عاقلة البالغ (قوله دفع نصفه على الآخرين) خفيذ يشترك الاخران في العبد مع المولى (قوله والمولى لا يستوجب) اللان من هذا الليل كون المقتول مولى العبد والمطلوب ليس كذلك بل العبد فيه لقربي المقتول لعله اخذ من الزيلعي وهو قد اورد هذا الكلام في بيان مسئله كون العبد ملكا لمن قتله لاقى بيان هذه المسئلة يظهر لمن رجع اليه **فصل** (قوله يجب قيمته بالغة ما بلغت) لا تصلحها العاقلة وفي رواية تصلحها (قوله فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار) الاولى ان يقال الف دينار واكثر ليعلم التفاوت بين الجانية والغصب (قوله وما قدر من دية الحر قيمة الف) ظاهره الكفاية فيرد عليه لحينه اذ الصحيح في القيمة الحكومة الا ان يحصل على الجزئية لمصلحة رواية الحسن من لزوم كمال القيمة (قوله كما في دية الحر) اى في دية يد الحر وكون المراد على هذا ظاهر فلا يرد ان فيه اجالا محل (قوله في الصحيح) المفهوم من الهداية ترجيح الرواية الآتية (قوله خمسة الآف درهم الاخسة) وفي اكثر النسخ عدم الاستثناء الموافق لكتب القوم هو الاول (قوله وجب دية حر وقيمة) عبدا هذا عند استواء قيمتهما والافجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول كما في الزيلعي (قوله ولو قتل كلا منهما رجلا) اى لو كان قاتل كل غير قاتل الاخر لكن هذا عند كون قتلها معا اولم يدروا ان علم التعاقب فعلى القاتل الاول القيمة وعلى الثاني الدية القيمة للمولى والدية للورثة كما في الزيلعي (قوله وله ان الملية ان كانت معتبرة) الصواب والموافق لكتب القوم كالزيلعي ان يقال وان كانت بالواو على ان يكون لفظية ان وصلية لاشراطية (قوله ان لا يقسم الضمان على الاجزاء) يعنى الاجزاء الفائضة والقائمة بل بازاء القائمة لا غير (قوله فوفرتنا على الشبهين) اى فقلنا بانه لا يقسم اعتبارا للازمة ويملك الجثة اعتبارا للمالية وهذا اول ما قاله لان فيما قاله اعتبار جانب المالية فقط وهو ادنى واهدار جانب الادمية وهو اعلى كذا في النسخ **فصل** (قوله فصار اجاعا) فيه نوع خفاء الا ان يعتبر سكوت كافة مجتهدى هذا العصر عند الوصول اليهم وحل الاجاع على معنى الاتفاقى يخرج الكلام عن صلاحية الاستدلال المقصود منه الا ان يحمل على قاعدة المذهب الصحابي (قوله ولا يثبت الخيسار) لانه لا يفيد في جنس واحد لا اختياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجنى قنا حيث يخرج بين الدفع والفداء ولا يجب الاقل لان فيه ظنة الحبس لان من الناس من يختار دفع العين ومنهم من يختار دفع النقد على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختاره على ملكه ويخرج الاخر عن ملكه

(قوله وحسنهما مختلف) الضمير راجع للدفع والفداء (قوله ويتبع مولاه) فيرجع المولى على الاول
بما ضمن الثاني (قوله لانهما ثبت عليه) اى الجناية ثبت على المولى (قوله ودفعه الى الاول) وبعكسه
لا يرجع كذا في اكثر النسخ لكنه مخالف لما في كتب القوم ولما ذكر في العكس الا ان حق البشارة
ان يقال ودفعه الى الاول ثم رجع به على الفاصب ثانيا كما يظهر بالرجوع على كتب القوم
كالهداية والتبيين بل اكثر نفسه قلعل الصواب ما في اقل النسخ على مضمون ما ذكرنا (قوله
يرجع في الفصل الاول) اى يرجع فيما جنى عند الفاصب ثم عند المولى لعل هذا هو الرجوع في المرة
الثانية اذ هما مشتركان في الرجوع الاول فالمراد بقوله وبعكسه لا يرجع هو الرجوع الثاني
لان الاول موجود في الصورتين (قوله فاستحق المولى) هو الصواب الموافق لما فهم من التبيين
وما قيل الميم زائدة في المولى والمراد ولي الجناية ليس بشئ يظهر من المتن وبما سبق له الشرح
(قوله فانه هناك استحق) قبل اى المولى استحق منه النصف واورد ان الاستحقاق لا يكون
الا من جانب الجاني عليه اقول الحصر ممنوع لانه لم لا يجوز الاستحقاق من المولى مع ان الرجوع
لا يتصور بلا استحقاق (قوله ورجع به على الفاصب) قيل هذه المسئلة على الخلاف كالاول
وقبل على الاتفاق (قوله غصب صبي حرا) اى لا يعبر عن نفسه والمراد بقصبه الذهاب به
بلا اذن وليه (قوله او يحسب ان لم يذهب به) الى ارض غلب فيها الحمي والافضين كما يصرحه
(قوله ولومات بصاعقة او نهش حية) اورد عليه ان اريد الاطلاق لاينا سب تعطيله بقوله
لثقله الى مكان فيه السواحق فان المفهوم منه هو الكثرة وان اريد الكثرة فالتقابل لقوله او يحسب
ليس بصحيح فان الحمي عند كثرتها كذلك اقول قال في الايضاح لان الصواحق والحيات لا يكون
في كل مكان بخلاف الموت فحماة او يحسب لان ذلك لا يختلف باختلاف المكان حتى لو نقله
الى موضع يغلب فيه الحمي والامراض يضمن انتهى لا يخفى في خروج الجواب بما ذكر عن
الاراد ثم قوله والامراض فيه اشارة الى انه لا اختصاص له بما ذكر وان ما ذكر ليس احترازا
بل وقوى وتثبيل وهذا موافق لما في البرازي لو حمله الى مكان يكثر فيه الحمي او الوباء بان كان
المكان مخصوصا بذلك يضمن ايضا لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء
يخلق الله تعالى مؤثر في نبي آدم وغيره (قوله لثقله الى مكان فيه الصواحق) ان قيل يجري هذا
في الحر الكبير قلنا الكبير يقدر على حفظ نفسه نحو الفرار او الخروج ولهذا لو نقل الحر الكبير
الى هذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التصرز عنه ضمن كما نقل عن العناية ثم انه لو غصب
صبيا فغاب عن يده حبس الفاصب حتى يجي به امر خانا ليفتن صبيا ففعل الختان ذلك
فقطع حشوته ومات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم يمت فعلى ما قلته كلها
(قوله بايداع لا يضمن) ان بلا اذن وليه وليس ما ذونا في البشارة (قوله ويضمن عند ابي يوسف)
هذا في الصبي العاقل والا فلا يضمن بالاجماع قال في الدرر وتماه في الثانية والشرع بلالية عن
السبلي ومسكين على خلاف ما في الملتقى والهداية والزيلي فيحفظ انتهى **باب القسامة**
(قوله هي ايمان يقسم على اهل المحلة) فيه اشارة الى ان القسامة من القسمة وهو مخالف لما نقل
عن ابي داود والقرب من ان القسامة في اللغة بمعنى اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب
مخصوص وهدد بمخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص لان هذا صريح من
القسامة من القسم لان القسمة ثم ركنها وجود القتيل فيما ذكر باجراء اليمين المذكور على
لسانه وشرطها بلوغ القسم وعقله وحرية ووجود ارض القتل في الميت وتكميل اليمين

خسین وحكمها القضاء بحسب الدية ان خلفوا والحبس الى الخلف ان ابوا ان ادعى الولي العمد
وبالدية عند التناول ان ادعى الخطاء ومحاسنها خطربة الدماء وصياتها عن الاهدار وخلاص
التهمة بالقتل عن القصاص كذا في منح الفتاوى حر ولو ذميا ومخونا كما في الشرع بلالية (قوله اى
اكثر البدن) اى بدن الميت اما بطريق الاستخدام او يعبر عن الميت بالبدن فلا يراد له لبس
في السابق لفظ البدن (قوله اول نصفه مع رأسه) اورد ان هذا داخل تحت قوله او اكثره دل
عليه قوله سواء كان معه رأس او لا اقول هذا وان وافق لما في الاصلاح من الاكتفاء بقوله
او اكثره ولما في الايضاح من ان هذا اغنى عن قوله او نصفه مع رأسه لكنه مخالف لما في اكثر
الفقهية من ثبوته لعل المراد ان الرأس معتبر في النصف يعنى ان تمام النصف في الثاني انما هو
بالرأس ثم انه وان ورد في البدن لكن لاكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع
رأسه لا تثابو دى الى تكرار القسامة في قتل واحد (قوله ما قتلت ولا صلت) وفيما سبق ما قتلنا
وما علمنا موافقا لما في اكثر الكتب فالاول على سبيل الحكاية عن الجميع والثاني ما عند
الحلف ويقره ما يقال الاول من قبيل انقسام الجميع لجمع قيل فان قيل ما فائدة علمنا مع ان
شهادة اهل المحلة غير مقبولة قلنا فائدة تعيين محل الخصومة فان الولي قد يجزى عن
نبتة وقد يظن غير القاتل (قوله لو ث) سيفسره (قوله او شهادة عدل) اى واحد
(قوله كما في سائر الدماوى) بفتح الواو كالتاوى (قوله في الجديد) اى في قوله الجديد (قوله
ثم يقضى على اهلها) ظاهره عدم الفرق بين العمد والخطاء في لزوم الدية عليهم والحال ان
لزوم الدية عليهم انما هو في دعوى العمد واما في الخطاء فعل العاقلة كذا في شرح المجمع ونقل
في الشرع بلالية عن الذخيرة والخاتبة لما في الايضاح من اطلاق تحصيل الدية على العاقلة
لا يتناول عن قصور ومساحة ايضا وهذه تؤخذ من العواقل في ثلث سنين كما في قيمة الف
كما في الشرع بلالية (قوله وقد ثبت) دفع لما يورد انه كيف الدية بعد اليقين والاصل عدمها في مثله
حاصل الدفع ان ذلك ثبت بفعل الرسول فايته كونه خلاف قياس (قوله وكذا عمر رضى الله
تعالى عنه) الظاهر عدم الاحتياج اليه بعد ما ذكر جمعه عليه السلام اذ مذهب الصحابي
انما يحتاج الى التمسك به ان لم يوجد في السنة وهنا قد وجد الا ان يقال جمع النبي عليه السلام
يحتمل ان يكون مؤلا او ثبوت الجميع يجوز ان يكون خفيا او يري بيان فعل عمر اثبات اجماع
اذا الظاهر انه بحضور الصحابة مع عدم الانكار (قوله وان منهم فلا) فان قيل الموجب لليقين
هو الدعوى فاذا لم يكن دعواه عن غير الواحد فكيف يتصور القسامة قلنا الدعوى عن الواحد
بنفس القتل وعن الغير بالعلم (قوله وان لم يوجد) وان وجد العدد تماما واراد الولي تكراره لا يكرر
(قوله ومن نكل منهم حبس) واولاقر على نفسه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصده
الولي سقط التحليف عن اهل المحلة كما في الدرر (قوله لان الحلف فيه واجب) لا يخفى ان هذا انما
يمجرى في دعوى العمد لانه لا فائدة للحبس في الخطاء لان اللازم الدية على اى وجه ولهذا في الايضاح
عن الخاتبة ان الحبس انما هو في دعوى العمد واما في الخطاء فلا يحبسون بل يقضى بالدية على
ما قتلهم (قوله يدل على اصل حقه) بالادال المهمة وقوله يبذل المدعى بالذال المهمة (قوله لانه
يريد اسقاط الخصومة) يعنى ان ههنا ثلاثة امور عدم قتل القاتل وعدم علمه بغير زيد وعلمه
بزيد فيحلف على الاول لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يقبل وعلى الثاني لانه يجوز
ان يعلم غيره معه ولا يحلف على الثالث لانه لما اقر بالقتل فالظاهر ان يقال يريد اسقاط الخصومة

عن نفسه بقوله فلا يقبل وانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن الذين فيجب حكم من سواء فيصلف على ما ذكرنا مل (قوله او خرج دم من فمه) ان لم يعلو من الجوف والافتيل كما في السرنبلالية بخلاف ما ذكرهنا ان لم يكن به ارضرب كما في السرنبلالية عن الخانية ثم انه لا قسامة ايضا ان وجد نصف منه شق طولا او على رقبته حبة ملتوية كما في البرازية (قوله ما من خلقه كالتيك) خلافا لثقل عن الظهيرية لانه في ايديهم وان لم يكن ملكا لهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مخفيا وبه جزم في الجوهرية ثم ان لم يكن معها احد فلا دية والقسامة على المحلة التي فيها القتل على الدابة (قوله ان يسمع) اي يذرع (قوله اقرب) اي يشير كما في الدر (قوله واهل قريتين) قبل لعله قبيلتين (قوله فعليه) يعني القسامة على الرجل فقط والدية على العاقلة مطلقا وعند ابي يوسف ان العاقلة حضورا دخلوا في القسامة ايضا (قوله وبه يعني لما قالوا المصنف) تبع فيه لما ربه صدر الشريعة وشبههما صاحب النسخ لكن خالفهم ابي الكمال حيث منع قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة بناء على ان الايجاب لبس للورثة بل للمتول حتى يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ثم يحمله الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه اذا قتل اياه يجب للدية على صاقلته ويكون ميراثه (قوله قالوا ان الدار في يده) حال ظهور القتل لعل التعبير بلفظ الطهور ربما للصدر الشريعة لكن المناسب بنحو حال وجود الجرح كما غير ابي الكمال عبارته الى ذلك مصرحا اعتراضه في حاشيته واجيب ان المراد بظهور القتل حدوته (قوله يخط خطه) يعني يخط لهم الامام وقسم الاراضي بخطه ليجز انصاءهم (قوله هو عليهم جميعا) الضمير للقسامة بتأويل الحلف الظاهر من هذا كما في عامة الفقهية مشاركة السكان مع الخطه عند ابي يوسف مطلقا عما نقل عن الظهيرية وكذا عن العصرة ان من استأجر او استعار منزلا او وحده قتيلا حال كونه مستقلا في يده وقفا او ملكا فهو في حكم من وجد قتيلا في ملكه فكله قتل بنفسه وكان دمه هدر او به يقتل والقضاء مأمورون على العمل بهذا حتى لو حكم بخلافه لا ينفذ وبنى على هذا ان الضيف لو وجد قتيلا في دار المضيف فهو على رب الدار عند ابي حنيفة وقال يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وكذا عن المحيط وعند ابي يوسف لا يلزم على المالك لان ولاية التدبير يكون السكنى كما يكون الملك الا ترى ان النبي عليه السلام جعل القسامة والدية الخطه على اليهود وان كانوا سكاكنا خلاف ما ذكر هنا (قوله لان ولاية التدبير) يعني ان السكنى والمالك مساويان في كونهما سببا للتدبير (قوله وان كانوا سكاكنا) الصواب وكانوا سكاكنا كما في الزيلعي (قوله ان صاحب الخطه) اورد ان الصواب صاحبي الخطه كما في اقل النسخة ولا يبعد ان يجعل الاضافة للاستعراق (قوله لزوال من يتقدمهم) لان اهل الخطه مقدمة على الغير (قوله او يزاحهم) لان المشاركة بالمزاحمة عند ابي يوسف (قوله فعلى) اي الدية على صاقلته الاولى ان يقدّر لفظ الدية والجارة كما مر مثله منه مرارا (قوله من الركاب) بضم جمع راكب (قوله البعلة) يقتضيان ما يقابل بالركب عده (قوله وهو والدية على بيت المال) ظاهره كما في اكثر المتون الاطلاق وقد نقل عن المحيط لو وجد القتل في الطريق العظام فلا دية على ادنى الحال ولذا قيد في الشورى بقوله اذا كان نازلا عن المحلات والافضل اقرب المحلات اليه الدية والقسامة وقال في الدر وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها في اللبالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية معزيا

للهامة قلت وبه افق المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتمده المصنف وان خلا عنه المتون لانه
 مصرح في اكثر الفتاوى والشروح فلنحفظ انتهى (قوله لان الغرم بالضم) لانه لومات بلا وارت
 خاله الى بيت المال (قوله وهو ايضا فثمان) قيل اعترضه بعض الفضلاء بان في هذه القصة
 في الحكم والامر ظاهر في عدم وروده انتهى ملخصا (قوله وهذا ما قال في النافع) قيل الجمل خير
 مسلم بل الصحيح ان شارع الحلة لبس بناقد (قوله حتى يقيموا البينة) الاولى بقم اذا ضمير
 راجع الى الولي السابق ذكره (قوله وجد في بركة) اي فيما لاملك فيه لاحد ولا بد ذكره ابن كمال
 (قوله لا عمار بقر بها) ولا خباء وفسطاطا فلو وجد القليل خارج الخباء فعلى اقرب الاخبية ذكره
 في الهداية (قوله محبس الساطي) هذا في النهر الكبير والافعل اهل (قوله فعلى اقرب القرى) وزاد
 في الحاشية والاراضي كافى النسخ (قوله على ارباب معلومة) ولو لم يكن معلومة كالمكان وقفا على الفقراء
 فالظاهر من بيت المال فانه حيثئذ من جلة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبهه الجامع قاله في النسخ
 بحثا لكن يخالفه ما قبل نقلا عن الصرة عن ابى السعود العمادى فيمن سكن في دار موقوفة
 على جهة بروجد الساكن فيها قتيلا ولم يعلم قاتله اجاب حكمه حكم من وجد في ملكه ولا شيء عليه
 (قوله لاحتمال انه قتله نفسه) وايضا يحتمل انه قتله الآخر فلا يصح بالنك (قوله بطل
 شهادتهم) المفهوم عدم جريان الخلاف السابق هنا لكن الظاهر من تعليقه هنا ومن كلام
 صاحب الجمع الجريان **كتاب المعاقل** (قوله لانها تعقل الدماء) اي
 تمسك (قوله والعاقلة هم الذين) قبل هذا تعريف بالاعم على مذهب القدماء فلا يراد القرض
 بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم اقربوا فان الدية يقسم عليهم مع انهم لبسوا بعاقلة ولو قال هم
 الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ ولبسوا بقتلة لكان تصرفا بالمساوى (قوله اهل الديوان)
 اورد ان النساء والذرية والمجنون قد يكون عن له حظ في الديوان ولادية عليهم واختلف
 في دخولهم لو باسروا القتل والصحيح مناركتهم مع العاقلة (قوله على العشيرة) وهم العصبات
 كافي الدر (قوله والخلف) بكسر الحاء وسكون اللام العهد المراد مولاة الموالاة فاراد بالولاء
 ولا العاقلة وقيل الخلف ان يحلف القوم على التناصر (قوله صار بالديوان) وفي صحيح النسخ
 سارت والضمير في جعلها للعقل باعتبار انه دية وفي اهل الديوان (قوله اي الاكز والاقبل)
 لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ الضمير راجع الى ما يؤخذ (قوله اي العاقلة القبيلة) اي الاقارب
 ونقل عن تنوير البصائر وكل من يتناصر هو به (قوله لان ضمير حبه لمن) سواء كان في قوله واهل
 الديوان لمن هو منهم او في ما بعده ولا يبعد ان يرجع الى الجاني انفسهم من المقام فلا يحتاج
 في تصحيحه الى تكلف ارتكب اليه بعض الغضام (قوله انما قصر لقوة فيه) وهي بالضارة اي
 لان القاتل انما قصر بالاقدام على القتل وترك الاحتياط في ضبط نفسه لاجل قوة حاصلة
 في نفس اقاتل وتلك القوة بسبب انصار القاتل وهم العاقلة (قوله في الموضحة فصاعدا
 الدية) اي نصف عشر الدية فافوقها اذا كانت خطأ (قوله لم تصدقه العاقلة) الا ان يقوم
 حجة وانما قبلت البينة هناك الاقرار من انها لا تعتبره لانها ثبتت بالبرهان بقرار المدعى
 عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تصادق القاتل واولياء المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى
 بالدية على قاتله بالبينة وكذبها العاقلة فلا شيء عليها (قوله ولا استبصال في التقليل)
 وفي بعض النسخ لم يوجد قوله ولا استبصال واورده عليه بلزومه ثمان هذا الدليل مختص بالحكم
 الاخير بخلاف ما قبله من التقليل لانه يعمه وغيره ولا ضمير في ضعفه عليه اذ القرآن في النظم

لا يوجب انقراض في الحكم (قوله وروى محمد) جعل هذه الرواية شاذة لكن قال في الدرر وظاهر ما في المجتبى عن خوازم من ان تناصرهم قد انعدم ويبت المال قد انهدم يرجح وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لابد من حفظه واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع في ثلث سنين فافهم انتهى (قوله ولا عاقلة للجهم) قال في الدرر ايضا وبه جزم في الدرر قال المصنف لعدم تناصرهم وقبل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والصرافين والسراجين فاهل محلة القتال وصنعتهم عاقلة وكذلك طلبة العلم قلت وبه افق الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر اصل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلة فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخنا الطائفي ان التناصر متلف الان لغلبة الحسد والبغض ونفي كل واحد المكروه لصاحبه فكتبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او في بيت المال انتهى **كتاب الايق** لا يحنى مناسبة خصه بالتعرض لبيان المناسبة لتغيير ترتيب القوم مع خفاء المناسبة في نفس العمل وجه المناسبة ان نفس الاباق تلف كالقتل والاخذ نوع احياء كالفصاص والدية (قوله نذب اخذه) اي ان لم يكن اخذه لنفسه والا فيجزم وايضا ان لم يحلف على ضياعه والتعرض كما في الشورى فالاولى ان ينبه عليه (قوله فأي به الى القاضي) يعني ان شاء وان شاء حفظه بنفسه لكن الظاهر من الهداية اشتراط الاشهاد حين الاخذ والا يضمن لو ايق منه ايضا كما ضمن لو استعمله في حاجة نفسه فابق (قوله فيحبسه ان يبينه والا فلا) كما في الشرع بلالية (قوله ولهذا لا يوجره ان كان له منفعة) الظاهر انه قيد وقوى فلوله يمكن له منفعة لا يتصور الا بغير فلا حاجة الى اعتبار كون لفظ ان وصليا ولا الى الاعتذار بان استعماله بلا وواجز وان كان غير مشهور (قوله اي القاضي او من ينصبه) تفسير للضمير المرفوع المستكن كما ان قوله المولى تفسير للنصب البارز (قوله يحلف بالله) ان لم يبرهن على ابقائه او على اقرار المولى بذلك كما في الزيلعي (قوله فان طال مجيئه) لعل المقدار فيه مفوض الى رأى القاضي لكن نقل عن العناية بسة اشهر (قوله حككمه لا ينعض) لكن في الدرر عن معروضات ابي السعود انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وحيث فلا يصح بيع عبيد السباهية فلهما اخذهم من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع واما عبيد الرعايا فان كان يغبى فاحش فكذلك والا فلرعايا الثمن ولذلك ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم انتهى (قوله لا يصدق على نقض البيع) الا ان يكون عنده ولد منها او برهن على ذلك كما في النهر (قوله ولو صلح) فلو كانت امه ومعها وانما فان لم يكن مر اهما فله جملته واخذوا الا فائنان كذا في النهر بحث (قوله اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد (قوله وان لم يعدلها) قال في الدرر هذا عند الثاني اثبوت بالنص فلهذا عول عليه ارباب المتون في النهر عن القدوري وغيره قول الامام مع محمد (قوله بقسطه) وقبل يرضح له برأى الحاكم او بقدر باصطلاحها به كما في التاتار خاتمة والبحر وفي الزيلعي في الاصل انه يرضح في المصر وعن ابي حنيفة انه لاشئ في المصر (قوله اذا اعتاق) اورد عليه ان الحاصل بالتدبير ليس باعتاق بل عتق والاختلاف انما هو في الاعتاق لافي العتق لان عدم تجمر العتق متفق فلا يصح ان يراد من الاعتاق كما وقع التعبير في الزيلعي بلفظ العتق وانت خبير ان في التدبير نوع اعتاق وان في عبارة الزيلعي مسامحة بزيادة الاعتاق من العتق

بالمصنف غير لدفع هذه المساعدة صار غاصبا فاذا ايق من يده اومات كان ضامنا فرده لدفع
 لضمان عن نفسه فيه يتنظم قوله واما عند ابي يوسف فلا يضمن باصابة مالية العبد اورد
 لصواب الموافق لما في الكتب باحياء مالية العبد (قوله لان حقه بالقدر المضمون) الضمير في حقه
 لمرتهن فان حصة الراهن له امانة لا مضمونة (قوله وان رده وصيه) وكذا احد الابوين والابن الى
 حدهما ومن في عيال سيده واحد الزوجين للآخرين ومن يعول البتيم ومن استعان به المالك
 فرده اليه والسultan والشحنة والخفير او كان في عياله (قوله خير المشتري) وفي بعض النسخ
 سير لعل لكل منهما ما وجد صحيح يظهر بالتأمل **كتاب المفقود** (قوله ولم يسمع
 خبره كالمستغنى عنه) لعله انما عقبه به تنبيها للدخول الاسير الذي لم يعلم حياته وموته وان علم
 موضعه في الجملة على ما فهم عن النهر (قوله بالاستصحاب) وهو الحكم ببقاء امر لم يظن علمه
 واختلف في جنيته فقبل حجة مطلقة وقبل لا واختاراه حجة للدفع لالا استحقاق فالاستصحاب هنا
 من هذا القبيل كما في الاشباه او الاصل فيه ولهذا فرغ عليه بقوله فلا نكاح لمرسه (قوله من
 يقبض حقه) كعلائه ودبونه المقر بها (قوله ويحفظ ما له ويقوم عليه عند الحاجة) فلوله وكيل
 فله حفظ ماله لا تميز داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس كذا في الدر
 (قوله ويخاصم) اي الوكيل فقوله بعقده اي الوكيل ايضا (قوله فان ادعى احد) مفرغ على
 قوله ولا يخاصم في الدين (قوله وان رأى القاضي) بناء على جواز سماع البيعة على الغائب
 (قوله لم ينفذ حكمه) حتى ينفذه حاكم آخر كذا نقل عن الزيلعي قبل القنوي على الفاذ
 لو القاضي مجتهدا (قوله ذكره الزيلعي) اورد عليه انما ذكره به اسلشكالا على ما نص
 في المذهب بخلافه فلا يعول عليه (قوله ويتفق على اقرائة) يعني ما يكون من جلس حقهم
 كالدرهم والدنانير والتبر ونعامة في النهر (قوله ولا يفرق بينه وبينها) اورد انه مستدرك بقوله
 فلا نكاح لمرسه وامر التوطئة رد مالك لبس بمعدته في حقون الخنفة اقول ؟ كن ان قال ان
 ما سبق بناء على عدم الموت وهذا تفريق من القاضي ولو فرض حياته على ان عدم الاحتداد
 لبس بمسلم (قوله وظاهر الرواية) وتتل عن الزيلعي هكذا وعن خواهر زاده هذا القول اصح
 وعن البرهان المفتي والارقي للناس التدبير تسعين (قوله لانه يختلف باختلاف البلدان) لان
 الموت يختلف باختلاف الاماكن بجمودة الهواء وردائه لان الهواء تأثيرا كما نقل عن البرازية
 (قوله الظرف متعلق بماله) اورد عليه انه متعلق بحكم بقرينة تعلق مقابلة اليه وهو قوله وفي مال
 غيره من حين فقده واما حصول كونه قيدنا ماله فستفاد من اضافة لفظ المال الى ضمير المفقود
 ورد بان فائدة هذا التعلق قد حصل بقوله وبعده يحكم بموته مع ان المقصود وجود الحكم بعد
 المدة مطلقا لا في وقت التمام فقط والاستفادة من الاضافة ممنوعة لان اضافة المال الى المفقود
 لا يعين ذلك بل الاظهر كون المال الموجود له حين فقده وانت خير ان المقابل لبس مقابل
 للظرف بل متعلقه وان مقابل الظرف قوله من حين فقده والظاهر تعلقه بالمال ايضا (قوله
 عند موته) اي موت المورث اذ حكم بموت المفقود يوم فقده فهذا امر اد من قال في تفسيره
 اي بعد موت المفقود وقد حكم بموته يوم الفقد فلا يرد انه خطب خطب عشواء اذ الضمير راجع
 الى المورث **كتاب القبط** (قوله المبذور) انبا راء من الرفع وان بالذال من الالتقاء
 (قوله من العيلة) عيال الرجل من يتفق (قوله وهو فرض كفاية) اذا علم غيره ولو لم يعلم به غيره
 وفرض عين (قوله حتى انما دفعه) اي بنسبة ذاته الى الزنا لا بمحصله من الزنا لانه يرجع الى

قد في امه (قوله في بيت المال) ان يرهن على التقاطع (قوله وفي الاصح لا يرجع) في قضاء
 الخلاصة لو قال ارفع الى فلان واقض اليه الف درهم ولم يقل عني ولا اتي ضمان قد فع
 المأمور فان كان المأمور شريك الامر او خليطه بان يكون بينهما اخذ وعطاء على انه متى
 جاء رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه ف يرجع الى الامر وكذا لو كان الامر في عيال المأمور
 او العكس وان لم يوجد واحد من الثلاثة لا يرجع عليه وعند ابي يوسف يرجع هذا اذا لم يقل
 اقض عني والا فلا لاجتماع لكن قال في وكالة البراءة قال رجل خلصني من مصادة
 الولى اوقال الاسير خلصني فخلصه انسان قيل لا يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير
 يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع
 وهو الصحيح ونقل الفصول العمادى بعد ما نقل قول السرخسي قال صاحب المحبط لا يرجع
 وهو الاصح وعابه الفتوى فان ابي بعد ما قبله ان وصفه الاولى ان يترك كلمة ان الثانية كما مر
 امثاله (قوله) ويثبت نسبه ممن ادعاه اذا لم يدعه الملتقط (قوله ولو كان المدعى رجلين) بان
 ادعيا معا ولم يوجد المرجح لاحدهما من يد او بينة او ذكر علامة او حرية او اسلام (قوله فيكون
 مسلما فينزح من يده) قيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا كذا في النهر
 (قوله ان كان فيه) قال في الدرر المستقلة رابعة اما ان يجده مسلم في مكاننا فسلم او كافر في مكانهم
 فكافر او كافر في مكاننا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبعة اختيارات (قوله لانه لقيط
 ظاهرا) اورد ان الظاهر يكفي للدفع لالاستحقاق فلو ثبت الملك له بهذه الظاهر كان الظاهر
 حجة مثبتة وليس كذلك فتأمل والمراد من الظاهر هو الاصل والاستصحاب اجاب عنه صاحب
 البحر انه يدفع بهذا الظاهر دعوى الغير ثم الظاهر ان يكون الاملاك في يديك المالك وكذا الظاهر
 يدل على ان من وصفه معه انما وضعه لينفق عليه انتهى لعل هذا وجه التأمل لا يخفى
 ان الجواب لا يدفع اليراد الاذ لا يخلو عن حجة في الاستحقاق الا ان يبنى على مذهب مشايخنا
 السمرقندية وهو خلاف المختار **كتاب القطة** (قوله وهي بالغنم وتسكن)
 اسم وضع للمال المتقط عني وشرا ما يوجد ضايعا بن كمال وفي التاتارخانية عن المضمرات مال
 يوجد ولا يعرف مالكو وليس بمباح كمال الحربى له (قوله تدب) اى ان امن على نفسه نعيمها
 والا فالترك اولى لان الاخذ لنفسه حرام كالنصب (قوله يجب اذا خاف الضياع) فلوركهها
 حتى ضاعت ثم وهل يضمن ظاهرا كلام النهر لا وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصبرفة
 حاريا كل خبطة انسان فلم يمتعه حتى اكل قال في البدائع انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره
 لو رفعها ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية كذا في الدرر (قوله تصدق بها على فقير)
 الا اذا عرف انها لذى فانها توضع في بيت المال كذا في التاتارخانية وفي القنية لورجى وجود
 المالك وجب الابضاء (قوله فان جاء صاحبها اجازة) لكن لبس للاب والوصى ذلك في الظاهر
 وفي الوهبية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصية التصديق وضمانها في مالهما
 لامال الصغير كذا في الدرر (قوله والا ضمن صاحبها) ولو تصدقه بامر القاضي في الاصح
 بل يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك كما في التويرثم اعلم انه لاشئ للملتقط من الجمل اصلا
 الا بالشرط بمن رده فله كذا فله اجر مثله كما في التاتارخانية (قوله به دين على صاحبها) لا يكتفى
 في الرجوع بمجرد الاذن في الاصح كما توهم من عبارته بل لابد ان يذكر الرجوع كان يقول انفق لترجع
 لعل تركه اعتمادا لما سبق ولما يجي (قوله سقطت) قيل كذا في الهداية وتبعه جماعة لكن لبس

بذهب لاحد من الثلاثة وانما هو قول زفر: (قوله حل الدفع) وكذا لو صدقتها لكن هل يجبر
اولا قولان ثم بعد الدفع اذا اظلم اخريئة ضمن الملتقط ورجع على المدفوع اليه في الصحيح
(قوله وعرف عقاصها) العاص هنا العلامة (قوله حطب وجد في الماء) ويحل اخذ التفاح
والكمثرى من الانهار وكذا ما يبق من الثمار الواقعة تحت الاشجار في غير الامصار على المختار
كاخذ السابل بعد رفع الزرع كذا في الشرنبلاية ﴿كتاب الوقف﴾ (قوله على ملك
الواقف) اي على حكم ملك الواقف (قوله فغن قال انه لا يبق على ملكه) اورد انه اذا المبق على
ملك الواقف كيف يلزم الحبس عن فرائض الله تعالى لانه يكون كالبيع والهبة في حال حيوته
(قوله وقيل الفتوى على قولها) كما ذكر ابن الكمال ونقل عن ابن الشحنة (قوله فم يصح
في رواية) في الشرنبلاية عن البرهان وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجبر الوقف فاخذ
الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده قلنا مراده ان لا يجعله لازما عاما اصل
الجواز فثبت عنده انتهى وذكر وجهه (قوله وطريق القضاء) هذا في غير النقود وما في النقود
فيلزم اول الحكم بصحته على قول زفر على ما قيل (قوله وليس بشيء في الصحيح) قيل لان القاضي
بجهول لا يعرف هل هو مولى او محكم فغن عليه بقوله فان الاعتبار بحكم الحاكم في محل مجتهد فيه
لا لهذا المكتوب لم يأت بشيء وكذا من زعم ان مرجع ذلك الى كون تعريف القاضي
بالاسم والنسب شرطا انتهى ملخصا لعل الوجه الصحيح فيه ما وقع في الاشياء عن الخاتبة
وفي البرازية انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به لمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين لان القاضي لا يقضي الاباحية وهي البينة والاقرار والتكول (قوله لان الوصية بالمعوم
جائزة) يعني هذا الوقف وقف المعوم وجائز لان هذا الوقف وصية والوصية بالمعوم جائزة
وانما كان هذا وقف المعوم لان العين محبوس على ملك الواقف عنده فالمقصود من الوقف
هو المنفعة وهي معدومة سيما حين الوقف (قوله اشارة الى ان مجرد التطليق بالموت لا يفيد
زوال الملك) قبل الصواب لا يفيد الزوم اقول الزوال مستلزم للزوم كما لا يخفى (قوله او بقوله
وقفها) اورد عليه ان الزوم هنا كما في الثاني ليس بهذا القول بل بالموت فالوجه ان يجعلهما
امرا واحدا لا يخفى انهما وان اتحد فيما ذكر ملكتهما يختلفان في حكم آخر كونه نذرا بالتصدق
في احدهما دون الآخر على ان ذلك مدفوع صريحا بما سبصر من الفرق بين الاربعة
(قوله شرط الافراز) المفهوم منه ان الافراز لا مدخل له في التسليم بل التسليم انما هو بالاذن
وقد ذكر ابن الكمال ان التسليم في المسجد بالافراز وفي غيره منصوب المتولى وتسليمه اياه لان تسليم
كل شيء بما يليق به (قوله لم ينم الا بذكر مصرف مؤيد) اورد عليه ان ظاهر شمول الخلاف
لوقف المسجد ولما خلفه لمحمد في زومه في الصورة المتقدمة بل هو موافق للامام في زومه
(قوله ولو وقت بطل اتفاقا) في الشرنبلاية عن الخاتبة بصحة الموقت مطلقا وفي الدور بعد نقل هذا
فتنبه (قوله فيصح في الفصلين) لعدم ما يدل على عدم التأيد فغا في الخاتمة من ان قوله ارضي
موقوفة على ولدني لا يصح لانه بذكر الولد صار مقيدا لا يخالفه لان عدم الصحة فيه لوجود ما يدل
عدم التأيد وهذا من قبيل بشرط لا شيء وكلاهما في لا بشرط شيء (قوله به يعني مشايخ العراق)
نقل عن القمى قول ابى يوسف اوجه عند المحققين وفي النية الفتوى على قول ابى يوسف وهذا
قول مشايخ بلخ واما البخاريون فاخذوا بقول محمد انتهى (قوله الى المتولى) ونقل عن الخاتبة
اوالى الموقوف عليه (قوله كما في الصدقة المنفذة) هي الخاصة المسئلة الى الفقير في الحال

ومعاً بلها الصدقة المستمرة وهي الوقف كنا في الفتح (قوله وبه يفتي مشايخ بخاري) قال
 في الشرى لبلية عن الخاتبة الفتوى على قول محمد (قوله الا عندهما فيقسم المشاع) وبه افنى قارى
 الهداية وغيره كذا في الدر (قوله بين الواقف والمالك) قبل المفهوم من الهداية سواء كان المالك
 هو الواقف او غيره اقول وكذا بين الواقف والواقف الاخر وانظر ان اختلف جهة وقفهما كما
 نقل عن قارى الهداية ولو وقف نصف عقار كله له القاضى يقسمه مع الواقف صدر الشريعة
 وابن الكمال وبعده لورثته ذلك فيقرز القاضى الوقف من المالك ولهم بعده به افنى قارى
 الهداية واعتمد في المنظومة (قوله وبها يؤن) قبل المشهور في كتب الفقهية ان يكون التهايد
 بمعنى التناوب وان لم نجد في كتب اللغة التي عندنا ثم انه لو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضعاً
 يكتبه فليس له اجرة ولاله ان يقول انا استعمله بقدر ما استعمله لان المهاباة انما تكون بعد الخصومة
 فتنبه نعم لو استعمله كله احدهم بالقبلة بلا اذن الاخر زعمه اجر حصه شريكه ولو وقف
 على سكنهما بخلاف المالك ولو معددا للاجرة فقيه اقول فيلزم الفرق بين سكنى المعد
 للاستقلال مشتركاً بين القاصب والمالك وبين ما لا يكون اذ في الثاني يلزم الضمان المنفص
 كما ذكرنا في كتاب الغصب في النهر عن الاسعاف لوقفه الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد
 منهم نصيبه ويكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل اهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جازولن ابي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله لما ان القسمه) حله لما سبق من
 قوله وعندهما يقسم فالاولى تقديمه على قوله لا الوقوف عليهم (قوله في غير المثليات)
 المثليات المبكيات والموزونات وغير المثليات شامل للعقار (قوله وشرط الصلوة) في البرازية اراد
 اهل المحلة تقص المسجد وبنائه وحكم من الاول ان الباقي من المحلة لهم ذلك والا لا (قوله
 او جعل فوقه بيتاً) اى ان لم يكن للمسجد والا لا كما نقل عن الاسعاف فكله لا يخفى عن خفاء
 (قوله حيث لا يكون مسجد) في الزيلعي الا اذا شرط الطريق وفي الشرى لبلية عن
 خاضع خان الا في مسجد الحان ووقع الحمال في مساجد خانات مصر (قوله ولو خرب ما حوله
 من الاهالى والمحلة يبقى مسجداً) اى ابد الى قيام الساعة وهو المفتى به كما في الحاوى القدسى
 وعن خزانة المفتين وهو الاصح فلو بنى اهل المحلة مسجداً اخر فاجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا
 ثمنه الى الثانى فالاصح انه ليس لهم ذلك كما في الشرى لبلية وفي الدر وعن الثانى ينقل الى
 مسجد آخر باذن القاضى (قوله ومثله حصير المسجد) فيباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسلمين
 ويصرف الى مسجد آخر عند ابي يوسف ونقل عن البرهان وهو الاصح من مذهب ابي يوسف
 كذا في الشرى لبلية لكن لا يخفى عدم ملائمة التفريع الا ترى (قوله بان انتقص) كانه تمثيل
 فلا يرد انه لا يتوقف جواز الصرف على ما في البرازى على انتفاص المرسوم بعد ثمانه وخراب
 الوقف كما ذكرنا انتهى (قوله بان بنى رجل مسجد بن) اورد عليه ان اتحاد الجهة في البرازية
 بان وقفاً على المسجد احدهما الى عمارته والاخر الى امامه ومؤذنه وهذا البس ما ذكره اقول
 الظاهر انه تفسير لاتحاد الواقف لاتحاد الجهة نعم ان الاولى ان يذكر لاتحاد الجهة ايضاً
 تفسير او ان يقدم هذا التفسير على قوله والجهة بل الظاهر انه تفسير لهما يظهر بالتأمل
 (قوله لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه) فاذا خرج صار حقاً للفقراء فلا يملك
 ابطال حقهم فلا يرد ان العلة في الخاتبة هو هذا ولم يعرف للعدول عنه وجه ظاهر مع عزوه
 المسئلة الى الخاتبة اذ ما ذكر في الخاتبة لازم لما ذكرنا ومن ذكر الملزوم يلزم ذكر اللازم

التراما (قوله جاز جعل شيء) اى جعل الباقي شيئا من الطريق مسجدا لضيقه ولم يضر بالمارين
لانهما للمسلمين قبل ونظيره ان يبقى له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين لا يكون له
حكم المسجد بل هو طريق لا ينجي اياه بالنظر الى ذات العبارة لا يفهم شيء من البقاء وعدمه
(قوله او عكسه) وهو ما اذا جعل في المسجد ممرات تعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز كل
احد ان يمر فيه حتى الكافر لا الجنب والحائض والدواب في التهر عن الزيلعي (قوله وجاز
جعل الطريق) اى جعل الامام الطريق كذا خص في الدرر فلا يرد ان فيه نوع استدراك
بما تقدم ولا حاجة الى ان يفرق ببعض والجميع وقد اورد عليه ان التقييد بعدم الضرر لازم
هنا ايضا وفي اتخاذ الجميع ضرر وباطال لحق العامة من المرور المعتاد بدوايهم وغيره فافادة
البعض ضروري (قوله لاعكسه) اى لا يجوز ان يتخذ المسجد طريقا قبل فيه نوع مدافعة لما
تقدم الا بالنظر لبعض الكل وانت تعلم انه بعد التخصيص المذكور لا يكون فيه مدافعة
(قوله اذ يجوز الصلوة) لا ينجي ان هذا جار في العكس السابق مع تخلف الحكم لعل الحق
هنا ما قيل ان المسئلة واحدة كما اقتصر في الكثرة على الاولى وذكرها في العماد بة في الموضوعين
لاختلاف الرواية في جوابها (قوله الا القاضى) وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية
وكون البدل عقارا والمستبدل قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل وفي التهر ان المستبدل
قاضي الجنة فالتمس به معتمدة فلا ينجي ضياعه ولو بالدراهم والدنانير وهي احدى المسائل
السبع التي يخالف فيها شرط الواقف كما في الاشياء (قوله واكرهه) بالفتحين جمع كارتقل عن
الصحيح والاكابر بالزى اكبحى يعنى تخم اكبحى (قوله وعن محمد) وعليه الفتوى عن الاختيار
(قوله في المتعارف) لان التعامل يترك به القياس لحديث مارء المؤمنين حسنا فهو عند الله
حسن (قوله اذا وقف معصفا) قال في الدرر بعد نقل عن هذا الكلام من الدرر وبه صرف
حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على
مستحق وقفه لم يحرثقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزانته التي في مكان كذا ففى
جواز النقل ترد دنهر انتهى (قوله قال نعم) انتظم في التنوير وقف الدراهم والدنانير في سلك
نحو القاس والقندوم مما تعومل وقال في الدرر قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في
معروضات المفتى ابي السعود ومكيل وموزون فيبايع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة ثم قال
وهذا قول محمد وعليه الفتوى فيلزم ان يكون فيه رواية عن محمد ايضا قبل وجه لزوم وقف
الدراهم والدنانير ان يحكم القاضي او لا على قول زفر بالصحة فيصح الوقف اجماعا ثم يحكم ثانيا
على قول الامامين بلزومه بناء على ان الفتوى على قولهما في باب الوقف لكونه انتفع للواقف والفقهاء
(قوله وقبل جاز) قال في الدرر وعليه الفتوى شل قارئ الهداية عن وقف البناء والفراس بلا
ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية وافره المصنف معللا بانه منقول فيه
تعامل فبتعين به الافتاء وان موقوفة على ما عين البناء جاز اجماعا وان الارض لجهة اخرى
فمختلف فيه والصحيح الصحة كما في المنظومة المحبية (قوله وهذه المسئلة دليل) وجه الدلالة
ان المعتاد ان يكون موضع القنطرة غير ملك الباقي لانها واقعة على التهر العام (قوله يبداء بها
من غلته) اى يبداء من غلته بعمارة ثم ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد ومدرس ومدرسة يعطون
بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذا الى آخر المصالح ونماه في البحر (قوله او ثمنه) اى ان تعز
اعادة عينه (قوله ولا يبيعه الحاكم) وقع في التنوير بدله والا حفظه ليجتاح وزاد في الدر

عن الحاوي الا اذا خاف ضياعه فيبعه ويمسك منه ليجتاح فالمغارة ظاهرة فليأمل (قوله
اذا افتقر) له وقوى لاحترازي (قوله وبيع مال الغير لا يجوز) قال في الدر بعد ما نقل هذا
من الدرر يعني بغير طريق شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف بامر القاضي ورأيه جاز
قلت واما المستحل لوانقطع بثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفى ابو السعود في معروضاته
قد منع القضاة عن استماع هذه الدعاوى فليحفظ انتهى (قوله الوقف في مرض الموت)
وبما ينبغي ان يعلم هنا انه باطل وقف راهن مصر ومريض مدينون بحسب بخلاف صحيح لوقبل
الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته صحيح وان لم يشترط يوفي من الداغل عن كفاية بلا سرف
ولو وقفه على غيره فقلته لمن جعل له خاصة فتاوى ابن نجيم (فصل في) (قوله
وان لم يشترط الواقف) طاهره الاطلاق مخالف لما نقل عن الحاتبة في اسئله الدوى في تلك الصورة
بانها لا تجر اكث من سنة وكذا الارض ان زرعت كل سنة وان في كل سنتين مرة اوفى ثلث
مرة يوجر ها كذلك وان كان موافقا لما في فاضلخان عن ابي الليث (قوله فلاقيم ان يوجر
كيف شاء) له ان لم يكن اجارة طويلة (قوله يعني ان الارض) اورد عليه ان التفسير ليس
بمعنايق للمفسر قول ابي جعفر والفتوى عليه على ما في شرح المجمع والتفسير قول بعض آخر
والمغارة ظاهرة فلا وجه لجعل احدهما تفسير للآخر وقيل وعلى هذا التفسير كان
على المصنف ان يقول بدل قوله وثلث سنين في الارض وبعدة زراعة واحدة في الارض
وقد صرفت آما انه خلاف الفتوى اقول لعل في هذا التفسير مع المفسر اسارة الى التوفيق
بين القولين المذكورين فيكون التفسير بانا لوجه الحكم في المفسر مع فائدة اخرى تظهر
بالأمل (قوله فلو رخص) اى نقص وحف (قوله اذا زادت عند الكل بطلو السعر) يعني
زاد في نفسه بلا رغبة راغب ولتحت طالب في الاشياء وبه يعني (قوله ولا يوجره) وكذا لا يملك
الدعوى اذا غصب منه (قوله الابتولية) وفي الدراواذن قاض ولو الوقف على رجل معين
على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا المين وهل يملك السكنى من يستحق الزرع
في الوهبانية لا وفى شرحها للسربلا والعرير نعم (قوله متول اجرة بدون) وان اوهم عبارته
لزوم الضمان على المتولى والاب فلعل مراده لزوم الضمان على المستأجر كما بسط في البحر
وحرر في الدر انه لم نعلمه المستأجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم وان احتمل هذا القول منه
بمنا على الدرر (قوله يموت الماجر) اى المتولى (قوله كالوكيل) كما لا يبطل بموت الوكيل في الاجارة
(قوله ولا يهـ ولا يهـ) هذا كالمستغنى عنه بما قدم في اول الكتاب والقول بانه اعيد لبيان
وجوب الاجر بسكنى المرتهن يقتضى ان يكون قوله فلو سكن المرتهن الخ من المتن وما عدنا
من النسخ ليس فيه رسم المتن على ان التقريب ليس بتمام والقول ان حكم سكنى المستعير
يؤخذ مما بعده مشترك بين الامرين بل ملاحظة عموم حكم ما بعده يؤيد الاستدراك ويجعل
التوجيه مضمحلا (قوله باتلاف منفعه) ولو غير معد للاستغلال (قوله وكذا منافع مال النيم)
اقول وكذا المعد للاستغلال قال في الاشياء منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل
ملك اوعده (قوله نظرا للوقف) فيه اسارة الى ان الضمان لا يتحقق في غصب عقر غير وقف
كما سئلان تفصله (قوله اى شهدوا بالسمع) اورد عليه ان بالسمع غير الشهادة بالشهرة
كما يظهر من العمادية فلا وجه لتفسير احدهما بالآخر لا يخفى ان المعينة لم توجد في شئ منهما
فألهما متحدان على انه لا اقل من الزوم وتفسير الشئ بلازمه قسم من التبريف وقد وقع

في بعض النسخ لفظ بالسمع بدل بالشهرة في المتن (قوله ولو قامت) وفي بعض النسخ ولو
 اقامت فبلى الاول بلا دعوى وعلى الثاني يكون بالدعوى والاول مناسب لقوله تقبل بلا دعوى
 والثاني ملائم لقوله له ان يخلف المسترئ فان قيل اذ ارد الدعوى في حق العليف فكيف تقبل
 في حق اليئنة فلما ان الدعوى في هذه كعدم الدعوى اذ الشهادة حسبة في نفسها مقبولة فلا
 تأثير للدعوى فتقبل اليئنة سواء كانت مقارنة للدعوى او لا فلعل المصنف اوى الى جواز
 الوجهين في عبارته بقى ان ظاهره الاطلاق وقد قيل ان شهادة الحسبة انما تقبل اذا لم يكن
 الموقوف عليه متعينا كالفقراء والمسجود والا لا يمكن ان يقال ان آخر هذا الوقف ايضا
 الى الفقراء والله حق الله تعالى سيما عند امامين حبس على ملك الله (قوله الولاية للواقف)
 لا يخفى ما فيه من نوع استدراك مما تقدم من قوله ويجاز جعل الولاية لنفسه الى آخره شرحا
 ولا يخفى ايضا وجه اعتذاره ﴿ فصل ﴾ (قوله يدخل فيه الصلبي واو لا بد به)
 لكن لا يدخل من كان ابيه مات قبل الوقف لانه خصص اولاد الولد الموقوف عليه مخرج المتوفى
 كافي الاشياء (قوله يسترون في الغلة) يعنى يكون الاستحقاق والمشاركة بالنسبة الى من وجد
 عند وجود الغلة ووجود الغلة الوقت الذي يتعقد الزرع جبا وقال بعضهم يوم يصير
 الزرع مقوما على ما قل عن الخاتبة (قوله قال هلال يدخل فيه الذكور) وجه الدخول
 على ما حقق بعضهم ان وصف الذكور وصف للولد المضاف الى الولد الشامل للاناث
 المضاف الى بابه المتكلم للمضاف اليه بناء على قاعدة عربية هي ان اللفظ اذا دار بين كونه
 صفة للمضاف والمضاف اليه يقدم الاول الابقرينة مانعة كفا في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل
 اسفارا (قوله لان اسم الولد) فيكون لفظ الولد الثاني يعنى المضاف اليه شامل للبنات فيستركن
 في الاستحقاق (قوله ومن ولده ابنته) يكون ولد ولده قبل الانسب من ولده باناء (قوله يستوى
 فيه الاقرب والا بعد) ويدخل في التهمة من ولد لا قل من ستة اشهر من طلوع النسلة
 لا الاكثر منها الا اذا ولدت مبنته اوام ولده المعتقة لا قل من ستين كانفل عن البرهان بخلاف
 المطاعة الرجعة فانها في حكم المتكوحة على ما قل عن الخاتبة (قوله لانه لما ذكره)
 لقوله صرف الى اولاده اول قوله يستوى فيه الاقرب (قوله نفس الغلات) اى زاد التفاوت
 فيندفع ان النفس البهائم عن الحد فزيادة لفظ التفاوت لبست في محلها (قوله او قال ابتداء
 على اولادى) اورد عليه ما حاصله ان مقتضى ما ذكره سيجوز هذا القول للاقرب والا بعد
 واستواء في كل مرتبة وهذا يخالف للقول المختار الواقع في نحو الخاتبة والخلاصة والبرازية
 والخزانة من انه يصرف الوقف الى الفقراء عند فوت الاولاد لا الى ولد الد واللقول الساذ الواقع
 في الاختيار ومحيط المرحضى من انه يدخل البطون كلها لعدم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن
 الاول فاذا انقرض فالتى ثم من بعدهم يشترك الجميع على السواء قريتهم وبعيدهم (قوله
 وان سئل) قيل سهو ظاهر منى على ما سبق من سهو آخر (قوله صرف الغلة الى الباقي)
 اورد ان هذا مخالف لما في وقف هلال ودفع اية نسب الى هلال في الخاتبة لعل فيه روايتان
 عن هلال كما فهم من التارخانية ثم ان هذا مخالف لما في التارخانية عن الظهيرية وقف
 على اولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم قال هلال يصرف الغلة الى الباقي فان ماتوا
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد (قوله كان لولده بالارث) انفسا هراثة لطفلي ورثته
 فالاولى ان يقال كان لوارثه (قوله لم يدخل والده وحده وولده) قد يفهم من التارخانية دخولها

﴿ كتاب البيوع ﴾ لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات وناسبته للوقف ازالة الملك وان كان هناك لال مالك وهنا الى مالك فكنا ناكسبسط ومركب (قوله وياعنه منه) فيكون متعد يا بمن لنا كيد او باللام يقال بعتك الشيء وبعث لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اي بلاءرضاه لانه اما بيع سلمة ولاته اما فاخذ او موقوف او فاسد وباطل (قوله ويسمى مقايضة) بالقاف والصاد المجعنة من فايضه مقايضة اذا عارضه بمتاع (قوله يسمى مساومة) نقل عن الكفاية بيع المساومة هو البيع بمن يتفقان عليه (قوله وشرعا) قيل ما ذكر في وجه الجمعية من الانواع باعتبار معناه الشرعي فالظاهر ان يذكره بعد بيان المعنى الشرعي (قوله وان كان في حكمه بقاء) اي في حكم البيع في الانتهاء ولهذا يرد بالسبب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة (قوله لم يقل على سبيل التراضي) اورد هذا التقيد في التثوير وقال في الدرر قيد به اقتداء بالاية وبياننا لبيع الشرعي ولنا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم الرضاء بحكمه معه ونقل هذا القيد ايضا عن بعض شراح الهداية فتأمل فاعرف الاوجه (قوله ينعقد بالايجاب والقبول) وهما ركنته وشرطه اهلية المتعاقدين ومحل المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وشيؤه بالكذب والسنة والاجماع والقياس (قوله سمي به احد وقوله ثاني كلام احد العاقلين) قيل فيه ركازة لايهاهما اول كلام كثير من قائل واحد والمقصود ما تقدم من كلام العاقلين وما تأخر (قوله اذا اللام فيه) اي في لفظ الاخبار اوفى الموضوع (قوله واراد بلفظ المستقبل صبغة الامر) قيل عليه المناسب تعميم المستقبل على المضارع ايضا اذا التخصيص للاستقبال كالامر ثم انه لا يبعد ان يكون هذا اشارة الى انعقاد البيع بالحالين كالمأخوذ والمضارعين لم يفرنا بسوف والسين كايستك فيقول اشتريت او احدهما ماض والآخر حال وثما في الدرر (قوله نعم ينعقد به) كانه جواب عن مقدرو وهو ان البيع قد ينعقد بلفظ المضارع واتم قد نفيت ذلك فاجاب انه عند مقارنة النية وكلامنا في الاطلاق فلا يريد ان كلمة نعم في اول هذا الكلام لم يقع في محله ثم المراد بالنية نية الايجاب في الحال نقل عن الشرح الاكلى وقيل نيته انشاء البيع وقيل نيته كونها للحال فاورد عليه ان المضارع حقيقة في الحال عند الفقهاء ولا احتمال لغير الحال فكيف يحتاج الى النية ودفع ان ذلك في غير البيوع اذا الحقيقة الضرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية ورد باب المراد هو ما ذكر من ان النية لانشاء البيع فلا سؤال ولا يحتاج الى الجواب (قوله حتى التعاطي) يسمى هذا النوع البيع الفعلي كما يسمى الاول بالقولي (قوله من الجانبين) وعليه الاكثر قاله الطرسوسي واختاره البرازي وقيل يكفي من احد الجانبين بان يسلم المبيع فقط اذا لم يصرح ما يدل على عدم الرضاء وفي التثوير وهو الاصح وفي الدرر فتح وبه يعني فيض (قوله لوجود المقصود وهو التراضي) فيه شيء بالنسبة الى ما تقدم من قوله لم يقل على سبيل التراضي (قوله كافي بيع الاب من طفله) وكذا بيع القاضي والوصي (قوله فلا يحجج الى القبول الصريح) لان التقدير لازم لنية (قوله يقبضه للصغير) يعني يقبض الوكيل الثمن ثم يرده على ابيه امانة فيكون الثمن امانة عند الاب (قوله وكذا لو قال بعت منك) هذا متعلق على قوله في المتن كافي بيع الاب يعني الانعقاد بلفظ واحد كافي بيع الاب وكافي قول الباع بعت منك وقبض المشتري بلا تلفظ فهذا من باب التعاطي وقد فسره بكونه من الجانبين وقد عرفت الاختلاف والرجحان فيه فتبصر (قوله هو بخير القابل)

من القبول (قوله يعني ان البايع) هذا تفسير غاية استدلال حاصله اولم يكن الخيار بين قبول الكل بالكل والتزك لكان الخيار اما بين قبول البعض البعض والتزك او بين قبول كل المبيع ببعض الثمن او بين قبول كل الثمن ببعض المبيع والكل ليس بجائز اما الاول فلان البايع اذا اوجب في شيء الخ واما الاخيران فانه اذا لم يميز اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ لكل البعض اول فاشتمل هذا على صورتين (قوله لزوم ضرر الشركة للمشتري) اي او البايع من قبل سرايل تقبلكم الحريز منه السابق ويمكن ان يقال الجار متعلق بالمشتري فيكون المعنى لزوم من مشاركة المشتري مع البايع ضرر البايع او المشتري (قوله فلو ثبت) هذه الملازمة انما تسلم اذا عين حصه ثمن الجيد والردى على النسب وهو ليس بلازم وايضا لا يتم التقريب لانه انما يثبت به لزوم تضرر البايع والمقصود لزوم تضرره وتضرر المشتري فالاول ان يثبت الى دليله ايضا او يأتى ما يشملهما كان يقول لا يجوز قبول البعض مطلقا لانه لا يتعلق ضرره بالكل بسبب حاجته الى الكل (قوله وان تعدد الصفقة) قل عن المغرب الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد بعينه (قوله ان قوله) خبره قوله لا يتم الا ان يدرج ثم هذا انما يتم اذا علم كون قول الهداية يانا لقول الامام والا فيجوز كونه يانا لقول الامام كما سيذكره وقد وقع في السريالية عن البرهان انه هو المختار واختاره صاحب التنوير ايضا (قوله بان قال يعتك هذين) هذا يقتضي اختصاص المطلوب بما يعتمد المبيع (قوله اورضى) اي البايع الاشمل اورضى الاخر كما كان الاشمل فيما تقدم الا اذا كرر الايجاب والقبول فان الظاهر عدم الاختصاص بجانب واحد كما وقع في عبارة بعضهم ثم الذي يظهر مما سقرر ان يقال هنا واوضحا وكان الثمن منقسم على المبيع الاجزاء ككل او موزون فانه ان لم يكن كذلك لا يجوز وان رضى الاخر لعدم جواز البيع ابتداء وظاهر كلامه الاطلاق (قوله قال القدوري) اورد عليه ان الواقع في القدوري وهذا بان يقول البايع اولا بعتك هذا الصدد بخمسين فيقول المشتري قبلت في نصفه فرضى البايع ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استئناف ايجاب فاذا رضى به البايع في البيع يصح انتهى والمفهوم منه رضا البايع فقط لارضاء بتفريق الصفقة اقول هذه داخل في ماهية على ما حرر فيما مر قريبا وايضا يشير كلام القدوري والدرر ان تفريق الصفقة في الظاهر فقط في الحقيقة استئناف ايجاب (قوله ورضى البايع قبولا) اي لا يكون هذا القول من المشتري ايجابا ويكون رضى البايع قبولا فخطوفة على مجموع اسم يكون وخبره (قوله واعترض عليه) اورد عليه ان المعترض هو صاحب انكفاية وهو لم يورد هذا الكلام للاعتراض بل تقييدا لكلام القدوري ويانا لمراده كما يظهر بالامعان في كلامه فانه هو ما ذكره صاحب الدرر لا يفيق ان لا احتمال في كونه اعتراضا بالنسبة الى سوقه ونظمه راجع من كونه يانا لمراده (قوله نذل على انه اعتبر) اورد عليه ان اعتبر في كلام القدوري اعادة الايجاب والقبول لا يكون ترفيفا للصفقة وان لم يعتبر يكون يما بالصفة اقول كونه ترفيفا للصفقة انما هو قبل الرضا اذ بالرضى يوجد لقبول فينقلب محبة ويدل عليه قوله ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استئناف ايجاب الخ (قوله ولهذا قلت) اي لو رددت النقض على القدوري والاحتياج الى دفعه قلت اورضى بقوله اشتريت هذا بكذا اذ فيه عين بعض المبيع بحصته من الثمن (قوله وانما لم يكن الخلع والعلق) اورد عليه ان الصواب ذكره عند قوله وقيام ايهما كافى ان يلى اقول انه يفهم من المسئلة السابقة على طريق مفهوم القاية انه لا خيار فيما وراء المجلس فيناسب ان يذكر

كونهما على خلافها وان ما سيذكر في الحقيقة كالتفسير لما سبق وان المناسب في مثل ما يناسب
 الامرين ذكره في اقدمهما (قوله بل توقف الايجاب فيهما) على ما وراء المجلس مراده
 عدم انقصار الخيار للمجلس بل امتداده الى ما وراء المجلس وعبارته ليس يدال على هذا بل
 يوهم عدم صحة الخيار في المجلس لامتتاعه على ما وراءه ولذا قيل الصواب تبديل على بالي
 وانت تعلم ان فيه ركازة ايضا ثم ان ظاهره الاطلاق وليس بصحيح لما ذكر في باب الخلع ان هذا
 انما هو بالنسبة الى جانب الزوج فقط واما بالنسبة الى جانب الزوجة فكالبيع والعهد بالنسبة
 الى المولى كذلك (قوله انهما استتمتا على العيين) لان الخلع تعليق الطلاق بشرط قبولها
 المان كإمهر والتعليق بعين فلا صورة له يثبت فيها الخيار بل جميع صورة بالتعليق فالقول ان
 هذا انما يصح في صورة التعليق لا في صورة التخيير ليس بصحيح (قوله فكان ذلك مانعا من
 الرجوع) المقصود في التفرع على ما دل عليه ما قيل ان يقال فالخيار ليس مختص بالمجلس
 او ثابت فيما وراءه او يترك حرف التفرع ويؤتى به بالواو ويراد بيان حكم آخر من احكام
 الخلع وان لم يكن له زيادة حسن وايضا قوله في المجلس لم يكن له وجه كما قيل (قوله حق التملك
 للمشتري لا يعارض) يرد عليه يلزم منه عدم تحقق حق التملك عند عدم الرجوع لوجود
 معارضة القوي لعل الاولى في الجواب ان اريد من حق الغير حق ملك الغير فسلما انه مانع
 من الرجوع لكنه لم يتحقق هنا وان اريد حق تملك الغير فسلما فحقه هنا لكن لا يسلم كونه مانعا
 من الرجوع لعدم لحوق الضرر لعدم تسبق عمل وفعل من ذلك الغير (قوله لان حقيقة الملك)
 عليه لعدم الانتفاض (قوله بقاء ايها) قيل فيه ركازة لان المتصور من ههنا اي ههنا
 الاستفهاية او الموصولية وكل منهما لا يصح الا ان يدر شي بعد ههنا اي بقاء ايها مقدما
 كما في عبارة الهداية انتهى ملخصا (قوله بلا خيار) فيه اشارة الى وجود نحو خيار العيب
 والرؤية (قوله ولنا ان في الفسخ ابطال) يرد على ظاهره انه من قبيل رأى في مقابلة النص
 وينضح دفعه في ضمن الجواب لا تنفي ثم ملخصه ان يقول ان ترتب حق الاخر انما يعلم بالشرع
 والشرع اعني الحديث دال على ان نقرر حق الاخر موقوف على تقدم المجلس ويمكن ان دفعه
 ايضا بما سيذكر (قوله لكنه لا يفيده لما مر) اورد عليه حق التملك فيما مر ويحد قبل القبول
 وههنا بعده فلا يوجد المعارض اقوى اقول هذا من قبيل التردد الذي يؤتى بمجرد ادعاء
 العنان اذ المقصود هو انما على ان الكلام مع الخصم وهو لا يسلم وجود الملك للمشتري بمجرد
 القبول مادام المجلس قائما (قوله بل هو اول المسئلة) اورد ان ثبوت حقيقة الملك متفق بل
 اول المسئلة خيار المجلس فيما ثبت فيه الملك المشتري ولا يبعد ان يقال المراد من حقيقة الملك
 الملك الذي لا يرد عليه حق الفسخ (قوله ولو لم يثبت حقيقة الملك) قيل لا نزاع للخصم في ثبوت
 حقيقة الملك للمشتري بل نزاعه في حق الفسخ فيما ثبت فيه حقيقة الملك (قوله فلم يكن
 لقبول فائدة زائدة) قيل حصول الملك بالخيار وعدم الاحتياج الى عقد جديد ايضا
 فائدة زائدة (قوله لوجود التجارة عن لزامي) اورد ان الرضاء انما يتم بتقديم المجلس
 بقرب الحديث السابق ولا يخفى ان ههنا من قبيل تعييد مطلق الكتاب بخبر لو احد وليس بجائر
 واليه يشير سوق كلام (قوله وصحة وقوع الملك للمشتري) هذا وان لم يكن بما قصد في النزاع لكن
 اورد به نال من المطلق فلا يرد انه لا فائدة في ايراده لعدم النزاع فيه على المراد من الصحة ما يكون
 على وجه الزيم فيكون كعطف التفسير لقوله في الخيار (قوله والجواب عن الحديث) لعل هذا

على نهج التبرع او التزول اذ الظاهر من الحديث كونه خبر واحد وقد عرفت في محله ان تقييد المطلق بزيادة ونسخه وذللس بجائز بخبر الواحد (قوله والقول بالخيار تقييد) اورد انه بعد ما صرح بدلالة النص على نفي الخيار كيف يتصور التقييد اذ المطلق ساكت عن 'ا' في الالبات وهذا صرح انه ناطق بالنفي وانت خير ان مراده فيما مر لبيان معنى الاطلاق كانه قال دال على ملك المشتري مطقة اسواء كان بالخيار او بنفيه (قوله لا يكون له ان يرجع) اي ان قرينه القبول والا بخلاف الامر كما يدل عليه لاخبار الفسخ بعد الايجاب والقبول (قوله لا خيار الفسخ) عطف على المجزئ في قوله محمول على قوله خيار القبول (قوله وفي الثالثة حقيقة) اورد عليه ان صدق المتابع موقوف على صدور العقد الذي هو عبارة عن مجموع الايجاب والقبول فبمعنى صدور الايجاب بدون القبول لا يتحقق البيع الحقيقي واجب عنه ان الكلام في الحقيقة اللغوية وما ذكره وما ذكر في الشرعية (قوله بان يقبل احدهما في المجلس) اورد ان الصواب بان يوجب احدهما (قوله والاخر موقوف فيه) لان القابل بعد الايجاب مخير في المجلس كما ذكر قريبا لا يخفى ان كون زمان التوقف بعد الايجاب مباشرة ليس بمسلم بل المباشرة حال صدور الايجاب والقبول (قوله لا ما قبلها ولا ما بعدها) الضمير ان راجعان الى المباشرة (قوله او يحتملها) اي اسم الفاعل يحتمل الحال فعطف على قوله حقيقة في الحال وضمير المؤنث للحال لعل وجه الاحتمال مما قرر في المربية ان اسم الفاعل حقيقة في الحان او شريك بين الحال والاستقبال (قوله فحصل عليها) يعني اذا كان اسم الفاعل محتملا على الحال زمن ان يحمل عليها ولا يلزم ابطال حق الاخر لانه يكون حينئذ فسخا وفسخ ابطال كما مر رد عليه ان هذا انما هو بالنسبة على الثانية لا الاولى واورد ايضا ان المخلص ان يقول هو احوال المسئلة (قوله محمول على تفرق الاقوال) اي لا الابدان كما حله الشافعي اورد ان الخيار على هذا لصاحب القبول فقط وفي الحديث لهما ورد ان لصاحب الايجاب قبل تحقق القبول خيار ايضا واورد ايضا التفرق عرض ولقبول عرض آخر فالجمل على تفرق الاقوال يستلزم قيام العرض بالعرض فيكون اسناد التفرق مجازا فاجوه ترجيح مجازكم على مجازهم واجب انه مجاز مشهور فبمزالة الحقيقة كقوله تعالى وما تفرق الذين ولا تفرق بين احدين رسله وقوله عليه السلام ستفرق امتي وهو في الاعتقاد وقيل فيه نظر مذكور في شرح الهداية للاكن (قوله فان قبل التفرق) اورد ان ما يقتضي تقدم الاجتماع هو التفرق من التفعيل لا من الفعل والتفرق من الفعل (قوله قلنا المراد من التفرق) اورد انه ان اريد ان مقتضى تقدم الاجتماع هو صبغة التفرق فقد عرفت آنفا انه ليس كذلك بل صبغة التفرق من التفعيل وان اريد مادته فليس بمعنى على القاعدة المذكورة 'ا' المبني عليه هو الصبغة اقول ان اختصاص القاعدة بصبغة التفرق اما بتخصيص اهل المربية على الوجه الكلبي او بفتح موارد استعمال الجزئيات جميعها واكثرها والا لان ممنوعان اما لاول فلا بد من نقل صحيح واما الثاني فلانه دعوى استقراء تام وهو في مثله متعذر والثالث اعني ما يكون يتبع اكثر الجزئيات استقراء ناقص لا يفيد القطع (قوله وهذا مبني على قاعدة) اورد عليه المخلص ان كلمة الملم يوجد في الحديث بأبي عنه لانه يكون المعنى حينئذ فان اختلفا بلا اجتماع فلا خيار لهما ولا يخفى فساده لا يخفى انه بعد تسليم فساد انه انما يكون هذا معنى منه لذل على طريق المفهوم وهو في الادلة (قوله واجبة فيها) قبل الواجب تذكير الضمير لجوعه الى السلم (قوله وشرط معرفة مبين) الظاهر معرفة المشتري لما في التهر عن البرازية جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع

(قوله ليرفع الجهالة المفضية الى النزاع) فيه اشارة الى عدم منع الجهالة البسيرة كما قال في النهر
 قالو الباعه جميع ما في هذه القرية او هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها الا صرح لنفس الجهالة
 اما لو باعه جميع ما في هذا البيت او الصندوق او الجوالق فله يصح لان الجهالة بسيرة (قوله
 بان باع غائباً) قيل هذه المسئلة صورة جرئة فلا وجه لتفسير فائدة كناية بها وانت تعلم انها واقعة
 على طريق التمثيل لا على الحصر ومثله كثير شائع (قوله ومعرفة وصفه) الاول ان يقال ومعرفة
 وصفه غير مشار كما في الكثر لانه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربوا
 قول بجهنسه او سماً اتفاقاً اورأس مال سماً مكبلاً او موزناً خلافاً لهما ولا يبعد ان يقال ان المعرفة
 يتم ما يكون بالاشارة (قوله وموئجل) ولو باع مؤجلاً صرف الى سهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل
 فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلدعى الاقل والينة فيهما للمشتري (قوله اقول فيه اسكال)
 اورد عليه انه ليس في كلام القوم استفادة الماطرية من اطلاق النص حتى يكون الاشكال محل
 رد انه حاصل الجواب على ان الظاهر من عبارة بعضهم كالزبلي والتهر ان فهم الماطرية
 كفص الاجل من اطلاق النص كما يظهر على ناظر عبارتهم ويمكن دفعه حاصله ان اطلاق
 النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل والتقييد بالمطوية ليس لنفس الاجل بل لوقت الاجل
 والنص بالنسبة الى وقت الاجل ليس بمطلق بل كالحق والمجمل فالتقييد بالمطوية ليس بتقييد
 لمطلق بل بتقييد بمعنى التفسير فيجوز بالرائى اورد عليه ان مرادهم بمطوية الاجل معلومته من
 جهة الوقت والفرق بين نفس الاجل ووقت الاجل في الحكم احتراز منه ينبغي ان لا يعبأ به
 وسنده بقوله لما سبأني الى آخره لا يصلح للسندية فان لاصل فيه مقيد بالمطوية من جهة العرف
 فلا يكون خارجاً عن قولهم لابد ان يكون الاجل معلوماً اقول المصنف لا يشتركون المراد من
 معلومية الاجل معلومته من جهة الوقت بل كلامه ان التقييد بمطومته من جهة الوقت
 تقييد النص بالرائى على معنى التفسير وان الفرق بينهما واضح كما اذا هو نفسه من ان نفس
 الاجل معلوم بلا بيان ولو عرفنا بخلاف وقت الاجل (قوله وهي لم تقيد بالمطوية) يعني ان
 المطوية ليست قيداً لنفس الاجل بل قيداً لوقت الاجل لان نفس الاجل صريح في المعلومية
 لا يحتاج الى اتقييد بالمطوية لما سبأني الى آخره حيث فهم التعيين بمجرد ذكر لفظ الاجل
 فالضمير اعني وهي راجع الى نفس الاجل فاقبل انه راجع الى الآية اعني احل الله البيع فوهم
 كما لا يخفى (قوله والمطلق هو المتعرض للذات) يعني انه ناطق بالحكم في المحل سواء وجد القيد
 او لم يوجد لانه ساكت من الحكم فمضى قوله دون الصفات انه لا يدل على احدهما باتمين (قوله
 يكون البيع مطلقاً) يعني يكون الاجل من صفته لكن بلاد لانه عليه تعبنا فلا يكون متعرضاً للصفة
 فيندفع ان التأجيل اذا كان صفة للبيع يلزم ان يتعرض في البيع عليه فلا يكون مطلقاً (قوله
 لا يجوز تقييده بظني) يرد عليه ان الخبر المشهور مفيد للظن وقد صرحوا بنسخ المتواتر
 بالمشهور والجواب ان التمسح من حيث ياتيه يجوز بالاحاد كيان المجمل ومن حيث يبدله يشترط
 التواتر فيجوز بالتوسط بينهما عملاً بالنبيهين (قوله واما تعين وقت الاجل فليس من صفات
 البيع) بل نفس الاجل الذي هو صفة البيع صفة له ايضاً لانه مصداقه ومصداق الشيء لا يكون
 صفة له بل الشيء صفة لمصداقه وهذا معنى قوله له نوع تعلق بصفته فيندفع ما توهم ان
 التأجيل صفة للبيع ووقت الاجل صفة للتأجيل فوقت الاجل صفة للبيع (قوله لا يكون
 البيع مطلقاً) بل يكون كالحق والمجمل فيجوز تقييده اى تفسيره وبيانه بالرائى وبه يندفع ما توهم

ان الامر الذي له نوع تعلق بصفة البيع ولا يندل عليه اللفظ بوجه من الوجوه كيف يكون مقيدا بالرأى والتقييد من احوال اللفظ لاحالة وايضا اذا لم يكن البيع مطلقا بالنظر الى تعيين وقت الاجل كما قرره كيف يصح تقييده بالرأى والتقييد فرع الاطلاق لاحالة انتهى (قوله غير معينة) قيده لانه لو معينة كما لو قال الى رجب فليس له من الاجل غيره وكذا ان لم يمنع البائع من التسليم لان التفسير منه (قوله قد البلد) اي بلد العقد (قوله بل تفاوتت فيها) كذهب اشرفي ويند في اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف فلو تنازع البائع فيما اعطاه المشتري لا يلتفت الى نزاعه لظهور تيمنه لعدم الفضل والتضرر كذا في البيع عن البحر ويقرب ايضا مافي التبيين لكنه ليس بعلام لفظه وصرف الى ما قدره من كل نوع (قوله الفان الاحادي) الاحادي كل واحد منه درهم والثاني كل اثنين منه درهم والثالث كل ثلاثة منه درهم كذا في الزيلعي من الذهب والفضة بيان لما لا يتعلق بمصنوعا كالغلاوة والمنطقة (قوله والفلس الدافقة) اي الراجعة (قوله في صحيحه) اي في ابتداء العقد سواء عليه بعده ما يوجب التقض او لا كما يذكروا واما الفاسد في ابتداء العقد فيذكره ايضا لا يتصان لكن نقل عن العمادية روايتان اخريان تبينهما في الفاسد مطلقا للرد وعدم تعيينهما ومقتضى المتن ان يكونا وليهما ومقتضى الشرح ان يكونا لهما فالاولى ان يجعل الشرح موافقا للمتن وقد اورد عليه ان ما اختاره من هذه الاقوال ترجح بغير مرجح (قوله جزافا) مثلث الجيم (قوله لو بغير جنسه) ينبغي ان يقيد بان يكون رأس مال سم (قوله بخلاف ما اذا باع بجنسه) الا ان يكون دون نصف صاع اذ لا ربه فيه (قوله وصح بناء او جرح) هذا من قبيل المجازفة فمن قبيل عطف الخاص على العام (قوله واما اذا كان كالزئيل) ويستثنى منه قرب الماء للتعامل كما في الزيلعي وقد اورد على المصنف بتركه (قوله بوزن شيء) كالخيار والبطيخ في القدر المسمى اي المذكور بكونه خفيرا او خفيرا مثلا (قوله لا الباقي لجهالة المبيع والتمن) جهالة تقضي الى المنازعة لان البائع يطلب تسليم الثمن او لا والتمن غير معلوم فيقع النزاع واذا تعذر الكل يصرف الى الاقل وهو معلوم (قوله ولا يجوز مطلقا) وبه يفتي نقل عن البرهان (قوله ولا تتفاوت كالتلثة) وان صاعد د الغنم في المجلس لم ينقلب صحيحا عنده على الاستصحاب والعقد بالتعاطي (قوله ولم يفصلهما) فان باع الصبرة قيل الظاهر ترك الغاء في قوله فان باع الصبرة فان كلمة بعد الواقعة في التفسير عبارة عن معنى الغاء فليزج اجتماع المفسر والمفسر في حيز التفسير ثم ضمير فان باعها راجع الى الصبرة فالاولى اظهاره لتوهم رجوعه الى التلثة وان هذا الحكم مفهوم بعينه من صريح قوله وان سمي الجملتين بلافصل فيستدرك بلا فائدة كما قيل (قوله صار معلوما) الضمير راجع الى جملة بتأويل المجموع (قوله فبصير كانه باع ثوبا من احد وخسين) قيل الصواب والموافق لما في غاية البيان مكانه باع خسين ثوبا من احد وخسين اقول لعله من سهو الناسخ اذ في بعض النسخ وقع هكذا على ان كونه فاسدا في نفسه غير معلوم (قوله اي في بيع المزروع) لعل انقضاء هذا التفسير بقرينة قوله كل ذراع بد درهم (قوله فان وجد اقل او اكثر) قبل هذا طول بلا طائل فلو قال فان وجد اقل اخذه بالاقل او ترك وان اكثر اخذه بالاكثر او فصح لكان اولى واخصر لا يخفى ان امر الاخصرية ليس بمعلوم بل معكوس وانه ليس فيه طول هذه طريق شائع على ائمن قيل المناقضة في العبارة (قوله في الصورة الاولى) وهي الاقلية (قوله صار هنا اصلا بافراده بذكر الثمن) فانرفع عن التسمية فترك كل ذراع مثزلة ثوب فاذا وجدها

ناقصة خبر اورد عليه ان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب على حدة فسد البيع اذا وجدها اقل
او اكثر كالوكان العقد واردا على اثواب عشرة وقد وجدت احد عشر او تسعة على ما يأتي
واجب ان الاثواب بخلفة فيكون العشرة المبيعة مجهولة فاحشة والذرة ان من ثوب واحد ليست
كذلك ثم الظاهر ان يقال لكن صارها اصلا بكلمة لكن (قوله اذا كان مقصورا بالتناول)
الظاهر في بيانه ان يقال اذا كان الوصف مقصورا في تناول اي التعرض والتوجه الى المبيع
(قوله كما اذا قطع البائع) فان اليد وان كانت وصفا في الاصل لكنها كانت مقصورة في تناول العبد
اذا تناول للشفعة وهذه اما تكون بالدين فاذا قطع يد مسقط نصف الثمن للمقابلة (قوله كما اذا حدث
عيب عند المشتري) اي وقد اطلع المشتري عليه القديم فانه حينئذ يرجع بنقصان العيب
ولا يملك الرد حقا للبائع للعب الحادث كما يأتي في خيار العيب (قوله لو لحق الشارع) فانه وان
البائع والمشتري في هذه الصورة بازد لكنه لا يجوز من حيث الشرع لحصول لان الخيط زيادة
مخاططة الى الثوب على ما سئلته من العمادية فلا يرد ان الاول لحق المشتري (قوله فاذا صار اصلا)
الظاهر التفرغ بالنسبة الى المجموع (قوله اولفوت الوصف المرغوب) يرد عليه انه ان نقص
الثن جبرا لذلك الفوت فكأنه لم يفت والا يلزم ان لا يكون للشفيع غائبة تأمل (قوله لما ذكر)
الظاهر هو كون الوصف اصلا (قوله فلم ينقد البيع حقيقة) يرد عليه ان العلة هنا هو تفريق
الصفقة وقد جعله عند قوله اخذه بمحضه اوفسخ علة للفسخ لعل لهذا امر بالتدبر هنا فقدر ايضا
(قوله لما افرد لكل) يعني انه لا قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كثوب على حدة والنقصان
في ثوب لا يسقط شيئا من الثمن لانه اوصاف وتغير الوصف لا يوجب سقوط شيء من الثمن فتقصان
النصف عن العشرة في صورة وعن احد عشر في اخرى كالعدم فكان كالعشرة او احد
عشر ولم يعتبر الى العشرة في تسمية المبيع والثمن لضرورة التفصيل ثم انه لم يذكر علة الاختيار
فيهما فالوجه له انه ازداد الثمن عليه فيما اذا وجد زائدا وانقص المبيع في الآخر فلم يتم رضاه به
(قوله فاذا عدم) اي الذراع بكونه ناقصا لكونه نصفا (قوله حيث لا يضره الفصل) اي القطع
(قوله لتفريق الصفقة) وقد عرفت انه جعل تفريق الصفقة في موضع علة للفسخ وفي موضع
آخر للترك والظاهر هنا علة للفسخ ايضا (قوله اذا كانت الدار مائة ذراع) فاذا لم يكن فلا يجوز
عندهما ايضا فان صرف قول الامام بعدم الجواز الى انعدام مائة اذرع فيشبه ان يكون
النزاع لفظيا ويقرب ما نقل الزيلعي عن الخصاص من ان انعدامه اذا لم يعلم جلة الذرة ان
واما اذا علم جلتها فيجوز عنده (قوله وله ان البيع وقع على قدر معين) حاصله البيع واقع على
قدر معين وعشرة اذرع من الدار ليس بمعنى فقوله لان الذراع بيان للاولى يعني البيع واقع
على الذراع وانذرع معين لانه مستعار لما يحله وهو معين وقوله لكنه مجهول الموضع اشارة
الى بيان المقدمة الثانية يعني ان عشرة اذرع المراد منها ما يحله لا يعلم من اي الجوانب على
اليقين وما شأنه هذا ليس بمعنى واما قوله لاهل شايع مثلا اشارة الى الفرق بين هذه وبين مسألة
عشرة اسهم يعني انهما كان ذلك شايعا لا يفضي الى المنازعة فدار الفرق التحين في النزاع
والسبوع في السهم **فصل** (قوله والثالث) هذا الثالث وان كان من مفردات المصنف
زائدا على ما ذكر القوم لكنه مذکور فيما علوا المسائل فلا يرد ان ما ذكره محل تدبر لكونه خارجا
عما ذكرناه (قوله وموافقه) نقل عن مصباح المنير واما حرف الدار كالطبخ والكذب ونحوه
فبكسر الميم وقبح الفاء لا غير على التشبيه باسم الاكلة وجعه مرافق انتهى (قوله والعلو مثله)

فيه خفاء اذا الجدران والسقف معتبر في البيت دون العلو (قوله اي بالقياس لذكر كور) وهو ما اشير
بقوله بكل حق له (قوله لان المنزل بين الدار والبيت) والذي يستفاد من كلامه ان الفرق بين
البيت والمنزل والدار هو ان البيت ما يصح فيه البتوتة ولا يبعش فيه المتأهل عادة والمنزل
ما يكون فيه بيتان او ثلاثة لكن لا يكون فيه مربيط الدواب والدار يشمل ذلك ايضا (قوله والبناء
ومفتاح خلق متصل والكيف) فاذا دخل في الدار مع كونها اسما للعرصة قد خوله في البيت
والمنزل الذين اعتبر في مفهومهما البناء فبالاولى فلهذا لم يصرحوا هذه بالذکر ذكره
الشريلاية عن التاثر خاتبة (قوله وكذا البناء) فان قيل فاذا اعتبر البناء في الدار فنبغي
ان يعتبر في باب الايمان وليس كذلك قلنا اعتبار البناء في الدار لكونه صفة لها والبناء لبس يداع
الى اليقين فلا يتقيد بها وحث بالدخول بعد الانهدام (قوله والفعل ومفتاحه) قبل تكرار
بلا طائل اقول لا يبعد ان يقال ان ذكره هنا لاجل علته المشار في ما عطف عليه فكأنه من قبيل
عطف المعلول على العلة (قوله لا غير المتصل) في الزبلي هذا في عرفهم وفي عرف اهل
مصر ينبغي ان يدخل (قوله والسرير كالسلم) وكذا يدخل في بيع الحمار كافه ان شراه من
المزارعين واهل القرى لا لومن المجرين ويدخل فلالته حرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع
في الاتان لارضيعها ولا به يفتى ويدخل ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلها لاحليهما الا
ان سلمها وقبضها وسكت ونمامه في الصيرفة كذا في الدرر (قوله والشرب) هو بكسر الشين
الحظ من الماء وفي الخاتمة رجل باع ارضها بشر بها المشتري قدر ما يكفيها وليس له من جميع
ما كان للبائع كذا في حاشية عزمي زاده (قوله والظلة) ظلة الدار الستة التي فوق الباب (قوله
والشرب) الشرب لغة كما عرفت نصيب الماء وشروطا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب
فلا يعلم وجه المناسبة في دخول بيع الدار وعدمه في كلامه بل الانسب اعتباره في بيع الارض لعل
يقرب به المسيل (قوله لكنهما من الحقوق) فيه الخطأ المذكور آنفا (قوله ويدخل الشجر) ممتدة
اولا صغيرة او كبيرة الا بالاسبة لانها على شرف القلع كذا نقل عن القمع فان كانت للاخراج
والبيع فهي في حكم الزرع وما كان مغيبا في الارض من الكراث يدخل في البيع المطلق على
الصحيح كذا في الشريلاية (قوله بشراء الارض) الا اذا ثبت ولا قيمة له (قوله لا الثمر بشراء شجرة)
فيؤمر البائع بقطع الزرع في الاولى والثمر هنا وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه (قوله
لوجود المقتضى) وهو العدة (قوله فجاز بيع النصف) لانه حيث شذ مستحق القلع (قوله في قشرها)
الاولى ان يكتفى بقوله في قشرها بل اللايق زيادة لفظ الاول انما هو بالنسبة الى نحو
الجوز والوز والقسق مثلها لم يسبق ثم المراد من الاول هو الاعلى (قوله مستور بما لا منفعة له)
لانه ثابت عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه (قوله تراب الصاغة) قيل
الظاهر انه التراب المختلط بتراب الذهب والفضة (قوله اذا باعه بجنس) لعل الصواب
اسقاط هذا القيد لان انظاره منه صحته بخلاف جنسه لعدم الربوا فعلة عدم الجواز
هو احتمال الربوا والمقصود في العلة هو المستورية (قوله يزهي) من الازهاء الاجرار
(قوله وبأ من العاهة) اى الآفة (قوله بمفهوم الغاية) الذي هو احد انواع مفهوم
المخالف المتأزرع بينا وبين الشافعية المفصل في الاصولية (قوله والاولى ان يستدل)
اقول يمكن ان يكون هذا دليلا الزاميا لتحقيقا فان قيل المادى متعدد والدليل انما يفيد
البعض قلنا لعل دلالة هذا الدليل على الباقي اما بطريق القياس او الدلالة لكن يرد عليه

ان ثبوت الحكم في الاصل بنص وارد على خلاف القياس ومن شرطه ان يكون على سنن
 القياس (قوله فان التهي يقتضي المشروعية) لعل مراده من التهي هو التهي عن المشروعية
 كما صرحه المعترض فان التهي عن الحسيات كازنا وشرب الخمر لا يقتضي المشروعية
 فالشرعي قد يقال على الفعل الذي كان موضوعا في الشرع حكمه مطلوب والحسي ما لا يكون
 كذلك ونظامه في الاصول (قوله هي مشروعية الاصل مع مشروعية الوصف) يعني فيجب
 لغيره فاصله صحيح ومشروع ووصفه فاسد فالبيع هنا مشروع في اصله وصف كون هذا
 البيع بيع البرقي السنبل قبيل الايضاض ليس بمشروع فقوله فالدليل يفيد الخ في مقام المنع
 اذ ليس الوصف متاولا لحال الايضاض فالخ في ان البيع المطلق مشروع بمثل قوله تعالى
 واحل الله البيع ثم خص منه مثل هذا البيع اى بيع البرقي السنبل بالحدث المذكور والغاية فيه
 ليست بدخلة في حكم المنع فبقى الغاية اى حال الايضاض داخلا تحت عموم نص القرآن
 مشروعا فلا يبعد حل مراد صاحب الضابة عليه بعد ملاحظة تفاصيل هذه المسئلة
 من الاصولية كان هذا مراد من قال جوابا عنه ان مقصود المستدل ان التهي يقتضي مشروعية
 الاصل وفساد الوصف وحتى لاسقاط الحكم عماوراه فيلزم مشروعية ما بعده لانهاء الفساد
 عند وجود مدخوله حتى مدخولا ماورد عليه ان هذا وان كان حسنا في نفسه دليلا مستقلا
 على المسئلة لكن لاوجه لجملة جوابا عن الابرار على البداهة (قوله او على ما قاله صاحب
 التلويح) اورد عليه ان المصنف حل في المرأة قول صاحب البداهة فلاوجه للمقابلة اقول
 لم يحزم المصنف في هذا الجمل بل عبر عنه بصيغة الاحتمال كما وقع في حكاية المورد على انه
 يمكن ان يحمل الكلام على فرض المخارة (قوله وجده) اى الثمن وان لم يقدم الذم لمرجع
 الضمير حقيقة لكنه بالنسبة الى قرينة السباق لا يبعد فهم المرجع حكما لعل لهذا كثر مثله سيما
 في عبارة الفقهاء فلا يرد عليه شيء بهذا لكن يرد عليه ما قيل ان هذه المسئلة يحمي منه قبيل
 باب الصرف فكرر ولا يخفى ان محل هذا الكلام ان ورد ان يورد هنا لك (قوله فالتلويح)
 زائدة ومخالفة لقوله متا ان كانت قائمة قيل وقوعها في المجمع لكون الحكم في كلامه مبني على
 قول ابن يوسف لا يخفى ما فيه من الخفاء اذ قوله لا يكون نصافي الابتلاف والتعير بالمثل لا يوجب
 ذلك ويؤيده ما قال شارح المجمع عند هذا الزيف ان لم يكن قائمة بل هنا لكنه يرد مثلها
 عنده (قوله وقال ابو يوسف) نقل عن العيون ووقع في المجمع انه هو المفتي به (قوله انها ستوقفة)
 الصواب انها زيف واجب انه محمول على المبالغة لا يخفى بعده سيما المقام في الفرق
 ﴿باب خيار الشرط﴾ اعلم ان الخيارات على ما في احكام الفسوخ من
 الاشياء سبعة عشر الاربعة المبوب لها وخيار غبن وفقد وكبة واستحقاق وتعزير فعلى
 وكشف حال وخيانة مراهجة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك
 بعض مبيع واجارة عقد الفضول وظهور المبيع مستأجرا او موهوبا قال وبفسخ باقائه وتخالف
 قبلت تسعة عشر سببا لخيار المصنف اغلبيتها واشهرها وقد يذكر بعضها بالآخر
 في ضمنها يظهر لمن اذنه (قوله فاسد اتفاقا) اورد عليه بما في الخاتبة رجل اشترى شبرا
 وقبضه ثم قال البايع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس وبما فيه ايضا اشترى شبرا
 وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ البيع يمكن ان يقال كلامنا في كون الخيار في صلب
 العقد والظاهر من كلامه الاول بعد تمام العقد ولا يبعد حل كلامه الثاني على الاول (قوله او على

اثنى بالخيار اياما) اورد ان مقتضى قولهم لو حلف لا يكلمه اياما يكون على ثلاثة ان يصح هذا او يصرف الى الثلاثة صوتا عن الغاء الكلام والا فلا فرق اقول الفرق بتصور النزاع هنا بخلافه هنا ك وان ذلك حق الله وهذا حق العبد لكن قالوا في كتاب الاقرار قاله على دراهم لزم ثلاثة اعتبارا لادنى الجمع لعل الحق ان يقال ان شرط الخيار شرط يخالف مقتضى العقد فالجواز ينص على خلاف القياس وهو مقصور على تصريح لفظ الثلاثة وهو قوله عليه السلام فقل ولي الخيار ثلاثة ايام فاوراه النص باق على اصل القياس وهو الفساد كايما في وجه صورة الاطلاق على صورة خلاف القياس ليس اولى من حله على اصل القياس (قوله في وجود البيع ما لم يرضيا) قيل لو قال فلم يلزم البيع ما لم يرضيا لكان اولى فتأمل لعل وجهه انه لو مشى على ظاهره لزم ان يكون الخيار مانعا لذات العقد والحال منعه لو وصف الزوم (قوله وتغيرهما) ولو بعد العقد لاقبله كما في التاتارخانية (قوله لا خلافة) الخلافة بكسر الخاء المجمة والباء الموحدة الحديث باللسان فان قيل المفهوم من النص هو المشتري فمن اين يفهم البايع ومقتضى الحديث خلاف القياس ابقاء عدم الجواز فيه ايضا قلنا في صيغة المفاعلة في الحديث اى بايعت اشارة اليه يعنى الحديث دال على المشتري بطريق العبارة وعلى البايع بطريق الاشارة كما اشار اليه المصنف وقيل ورود النص لخيار البايع فينبذ الكلام كالنكاح لكن الاول ماسلك اليه الكثير اورد على هذا الجواب بانه وان صرح به صاحب النهاية ومراجع الدراية لكنهم سهوا فان انصحاب حكم هذه الصيغة على معنى اللفظ المشترك بحسب المادة مما لا يكاد يصح وقيل الحق في التعليل ان يقال ان البايع في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة فتأمل (قوله لا اكثر) قال في الدرر فيفسد فلكل فسخه (قوله اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط) اقول الواقع في الزيلعي كونها من صورده وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الغاءه فرع مسئلة خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع القسح الضرر عن نفسه سواء كان الضرر نا خيرا داء النش او غيره على ان قوله لانه في حكم معنى يصلح ان يكون علة محكمة لدخول الغاء (قوله اقول يرد) انما يحسن هذا اذا كان ما يلحق الشيء او ما يكون في حكمه معنى ظاهرا في القياس والظاهر خلافه على انه لا يبعد ان يقال ان هذا داخل في اطلاق كون الخيار الى ثلاثة ايام في الحديث (قوله بخلاف القياس الجلي) يعنى ان القياس الذي لا يجوز على ما ثبت بخلاف القياس الجلي ليس مطلق القياس بل القياس الجلي فقط واما القياس الخفي وهو الاستحسان فجاز كما بينه فظهر ان هذا هو الصحيح من التسخ بخلاف ما وقع في بعض النسخ بخلاف القياس الخفي يدل الجلي فلا يرد الظاهر ان يقال دون الخفي بان يكون بخلاف القياس متعلقا بثبت وان صح في نفسه لكون ما يذ كر من قوله و بطريق الاستحسان واقعا على يذاته لا مفيدا عين ما افاده كما توهم (قوله اذ قد تقرر) علة لمفهوم سابقه كما اشير (قوله جواز الحاق حكم) المقصود في المقام كون ما ثبت بخلاف القياس اصلا ملحقا به للغير والظاهر من الكلام انه ملحق بالغير ولهذا اورد عليه انه مخالف لما سبق من قوله فيكون ملحقا به بل الواقع ايضا وانت تعلم اذا جعل اضافة لفظ الحاق الى حكم من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك والجار في غيره متعلقا بالحاق والصبر فيه راجعا الى القياس ويجعل الجار في بطريق دلالة النص متعلقا بغيره يحصل المعنى المقصود في المقام كما عند التأمل التام (قوله بطريق دلالة النص) الاول بالنسبة الى معلول قوله اذ قد تقرر ان يكتفى بقوله بطريق الاستحسان الا ان يقال ان معلوله ليس بمجرد جواز القياس الخفي بل جواز

غير القياس الجلي مطلقا (قوله وكل منهما محتمل) قيل اما دلالة النص فلان الخيار مع قبض
الثنى اذا كان مشروعا رفقا للتبايعين فتدبره لاجل قبض الثنى اولى اما القياس الخفى
فقد علم من تقرير الشارح لعل اراد منه قوله سابقا اذا الحاجة مست وقيل انه وجه دلالة النص
وسكت عن وجه الاستحسان واورد على الاول الاولوية ليست بلازمة في دلالة النص لا يخفى
ضعفه (قوله ضمن قيمته) اى بدله فيهم المثلث اذا قبضه باذن البايع كما في التنوير (قوله على
سوم الشراء) اى على وجهه (قوله كما في البيع المطلق) اذ يفسخ البيع بهلاك المبيع ثم
(قوله لا يخلو عن مقدمة صيب) اذ لا يوجد الهلاك ما لم يوجد العيب فيقدم العيب على
الهلاك اورد انه لا يشمل فيما يكون الهلاك بشئ ودفع ان الحكم فى اكثر الفقهية على الفالسب
اذ حكمة الحكم تراعى فى المجلس لافى كل فرد كنسفة السفر للرخص (قوله ولا يملكه المشتري)
لم يتعرض لكون الخيار من الجانبين (قوله لعل لا تفهمه من المذكورين) فلا يفرج المبيع
والثنى عن ملك البايع والمشتري وايهما فسخ فى المدة انفسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره
فقط (قوله انما شرع) نظرا للمشتري (قوله تخصيص المشتري) لكون الكلام واقعا فى حق
خياره فلا حاجة الى ان يقال اكون حديث ابن حبان مسوقا له (قوله وله فروع) اى على قول
الامام رحمه الله لانه لو ولدت فى يد المشتري اورد انه ظهر ابتداء هذا العيب فى ملك البايع
بالعوق الحاصل بالنيكاح حيث ذواجب بانه حيث ذى محتمل ان يسقط بلا عيب فلا يكون متعينا
للعلية ويمكن ان يقال الاصل فى الحادث اضافته الى اقرب اوقاته وان الاصل الحكم اضافته
الى اقرب حله (قوله لان الولادة عيب) اورد ان كونها ام ولد انما يكون عند كون الولادة
على ملكه وليس كذلك لان سبب الملك التعيب وهو متأخر عن الولادة واجيب انه يستند
الى الملك الى حين العقد فيكون الولادة فى ملكه (قوله بقى خياره) فان اجاز البيع فالمبيع له من غير
ثنى وان فسخ عاد الى البايع بغير ثنى (قوله ولا يتنعض بدون حله) هذا اذا كان الفسخ بالقول
واما اذا كان بالفعل كالاعتاق والبيع والوطى فيعوز بلا علم الاخر اتفاقا كما فى التنوير ونقل
عن الكافى (قوله ولو كان غائبا) اى بحيث يتصير اتصال العلم اليه ويدخل فيه الاختفاء
قصدا كما يصرحه فالصواب ان كون الوصلية باثبات الواو قيد دفع ان الصواب اسقاطه لان
فرض المسئلة انما هو فى صورة الغيبة (قوله ولانه مسلط عليه) هذا هو الصحيح من التسخ
وفى بعضه بلا واو فاورد انه عطف بلا معطوف عليه ووجه بعض انه عطف على ما يفهم
من السابق اى لهما قياس القصص على الاجازة ولاه الخ لا يخفى ما فيه (قوله ولهما انه نصرف
فى حق الغير) والمراد من الحق هو العقد وصير المفرد الى النقص والتثنية الى اى حنيئة ومحمد
رحمهما الله تعالى بقرينة مقابلة الذى هو التعليل السابق وهو قوله لانه مسلط لانه لاي يوسف
والشافعى فلا يرد انه لم يسبق لهذا الضمير مرجع بل السابق هو ابو يوسف والشافعى (قوله
غرامة القيمة) وقد تكون القيمة اكثر من الثنى (قوله بسلعته مشتريا) اى اخر وقد نفوت مدة
رواج بيع المبيع (قوله اذ لا الزام فيها) اى الزام ضرر فيها قبل الموافق للزيلعى والصواب
ايضا لانه موافق له فيها اقول ان اخذ هذه المقدمة مع عوان الموافقة يكون بمنزلة البيهية
فلا يحتاج الى الدليل وان اخذ مجردا يكون نظريا محتاجا اليه اذ المقدمة الواحدة تكون بيهية
بعنوان ونظرية بعنوان آخر فالجمل على الخطاء من الخطاء (قوله لكون العقد غير لازم) اى
فى حقه لا يسلط منه (قوله اجيب بانه) ويمكن دفع الضرر رفع الامر الى الحاكم لينصب

من يرد عليه كما في الزيلعي (قوله اى علم اخر النقص) قيل لو جعل لفظ اخر مثا لكان اصوب لا يخفى
 انفسهم عن المقابلة والسوق (قوله فاذا بطل الخيار) في حق الوارث لان الخيار صفة للمورث الميت
 فلا يثبت له منه الى غيره (قوله تجار العيب والتعين) نقل عن بعضهم ان ايراد لفظ التعين الزامى
 لا يتحقق اذ الشافعي لا يجوز خيار التعين (قوله واجمعوا له اومات من عليه الخيار) يعنى ان موت
 غير من له الخيار لا يبطل به الخيار بل باق لمن شرط له فان امضى العقد مضى وان فسخه انفسه
 كما في التهر عن القمح والفصولين فكأنه بيان الوجه تخصيص الحكم ومروى على قوله فاذا كان
 الخيار البايع ومات الخ ولم يرد له وجه صحيح في كونه مروى على دليل الشافعي كما اوضحه عبارة فالاولى
 ان توسط بين قوله وقال والشافعي وقوله ولنا ان الارث يقدمه عليه كما سبنا في قريب
 في شرح قوله والتعين والعيب (قوله ولا خيار التعيين ولا خيار العيب) اورد بما قبل ان الارث
 جار في خيار التعيين والعيب اقول في تعليلها بقوله بل يثبت للوارث وبقوله بل المورث استحق
 اشارة الى دفع ذلك او يحتمل ذلك على المسامحة (قوله بل يثبت للوارث) لا يخفى ان المتبادر
 من عقد قوله والتعين وكذا والعيب في نظم قوله ولا يورث هذا ولا خيار الرؤية ان لا يكون
 الخيار للورثة في الاخيرين ايضا بل فهم الخيار منهما للوارث لا يورث في غابة الخلفاء فالاولى
 ان يعتبر بالاشارة اليه (قوله فيقدم الخيار للعاقدة) يعنى يعتبر الخيار او للعاقدة فيصير كأنه شرط
 الخيار لنفسه ويحمل الاجمعي ثابته اقتضاء (قوله لان المجاز يلحقه النقص) يعنى يوجد الفسخ بعد
 الاجازة بخلاف المتفوض والمتفوض لا يلحقه الاجازة فان العقد اذا انفسخ بهلاك المبيع عند البايع
 لا يلحقه الاجازة واعتراض بانه يلحقه الاجازة لما في المبسوط لو تفاسها ثم تراصيا على فسخ الفسخ وعلى
 اعادة العقد بينهما جاز واجب منع كونه اجازة بل بيع ابتداء (قوله فاذا اجتماعا) لا يخفى ما في هذا
 التفرع من الخلفاء (قوله لانه يرد على نكاح الامة) اذ يجوز نكاح الحرة على الامة بدون عكسه
 (قوله والاجازة توجب الاباحة) اى للمستزى لكن يرد عليه ان الاجازة توجب الحرمة على
 البايع ايضا (قوله والحرم راجع على المبيع) وايضا في الاجازة عمل بالمقتضى وفي النقص
 عمل بالمانع والمانع راجع على المقتضى (قوله باع عدينا) شروع في احكام خيار التعيين
 والمراد من الصدين التعدد والقيمة اذ المنية وعدم التعدد سيذكره محالفا له حكمهما لذلك
 (قوله وصح خيار التعيين) اى فى القيمات لافى المثليات لعدم تفاوتها ولو للبائع فى الاصح كما
 ذكره فى الدرر واشير فى التهر (قوله فيما دون الاربعة) ولا يشترط معه خيار شرط فى الاصح
 (قوله او من يشتره له) ان كان الشراء لغيره (قوله والحاجة تندفع) بيان لوجه الجواز فى
 الاربعة ودفع شبهة جريان الدليل فى الثلاثة (قوله فائمه بهما) اى بعدم النزاع ووجود
 الحاجة (قوله وله ان المشروط خيارهما) يرد عليه انه اذا لم يتفرده احدهما فى حق
 الرد فينبغى بناء على المشروط المذكور ان لا يتفرده احدهما فى حق التجوز بل السابق الى
 الفهم انه اذا لم يكن لكل منهما خيار بل الخيار لجموعهما فى الجواز يحتاج الى اتفاقهما
 فى الانتفاء يثنى يرد احدهما كما هو شان سائر الكل الجموعى وقيل فى تعليل قول الامام ان
 المبيع خرج عن ملكه غير معيب بسبب الشركة فلورده احدهما رده معيبا به واوردان البايع رضى
 بالتمتع بالبائع لهما واجب بانه رضى به فى ملكهما لافى ملكه فان قيل هذا العيب حدث
 عند البايع قبل القبض والعيب الحادث قبل القبض لا يمنع الرد قلنا هذا عيب حدث بفعل
 المستزى وهو يمنع الرد وان حدث فى يد البايع (قوله لان الموكل رضى برأيهما) يرد عليه

ان التبع هنا آت في المفوض وليس فيما نحن فيه كذلك اذ المصلحة لنفسه غير آت من الغير
 مشروطا بالاجتماع في الرأي الا ان لا يحمل على القياس بل يحمل على مجرد التنظير (قوله بلا عوض)
 قيده به اذ عند العوض لا يحتاجه الى الرأي بشرط الاتفاق (قوله لان طلب الشفعة) الظاهر
 من التعليق ان مجرد الطلب كاف في ابطال الشفعة ومقتضى نص المتن عدم كفايته بل لزوم الاخذ
 فاللازم ان يس بمطلوب والمطلوب ليس بلازم الا ان يعتبر مساحمة في احد الطرفين توفيقا للاخر (قوله
 لانه لو قال) دليل لجموع مضمون قوله لو اشترى دارا ولم يرها فيبيع وقوله ولو عرض الخ
 وكذا قوله ويبتل خيار الشرط (قوله حتى لو مرض وزال) اي زال في الثلاثة الايام جاز
 الفسخ بعد الارتفاع واما اذا مضت والعيب قائم لم العقد لتعذر الرد كالمرأة الخيرة التي خيرت
 في تطليق نفسها (قوله جعل غاية) اي بحيث لا يتناولها الصدر كما يدل عليه قوله كالليل
 في الصوم والا فظاهره يقتضي عدم دخول الغاية في المغيا مطلقا وهو باطل اذ عند تناول صدر
 الكلام الغاية تدخل في المغيا مطلقا كالمرافق في غسل اليد ويغيد اسقاط ما وراءها ونحو قراءة
 الكتاب الى باب القياس فانه يتناول الى باب القياس ولم يدخل في المغيا مدفوع ان الكلام فيما اذا
 خلى عن الموانع فيما ذكر عدل القرينة وهي التمسر في ذكر الغاية او الافتخار في ذكر المغيا
 لان مقام الافتخار يقتضي عدمه عن المغيا لو قرأ ونماه في المرأة (قوله وان كانت لاخراج
 ما وراءها) كما فيما نحن فيه (قوله وهما الواقصر) اذ الخيار بما ينصرف عند الاطلاق الى التأيد
 فذكر الغاية يكون للاسقاط لا بعد الحكم لان الغاية قبل التكلم تدخل في المغيا حيث قد قطعنا
 فاذا دخلها جاء الشك في خروجها عنه ولا شك ان الدخول القطعي لا يزول بالشك كما تقرر
 في الاصول فامل مدار الاختلاف هو الدلالة على التأيد عنه وسند الدلالة عليه عندهما
 اذ المقصود وهو الترفية حاصل بادنى ما يطلق عليه الاسم (قوله بخلاف التأجيل) يرد عليه
 ان التأجيل لم يصرح فيما ذكر بل فهم ينفو التأويل وهذا القدر يمكن هنا في الفرق
 بينهما حيث اعتبر الى التأويل بالتأيد في احدهما دون الآخر وقد قال في التتميم وتدخل الغاية
 في الخيار عنه وكذا في الاجل واليمين في رواية الحسن عنه لما ذكرنا في المرافق وفي التوضيح
 اما الاجل فهو بعت الى رمضان اي لا اطلب الثمن الى رمضان فان قوله لا اطلب يتناول
 العمر فقوله الى رمضان لا سقاط ما وراءه نعم في التلويح ينقل عن شمس الاثمة الغاية لا تدخل
 في الآجال بالاتفاق ورواية الحسن مختصة في آجال اليمين فقط ووقوع المصنف في ذلك اتباعا
 لما وقع في اكثر نسخ اصول فخر الاسلام وفي الآجال وفي الايمان والصواب وفي الآجال في الايمان
 بترك العطف (قوله بشرط خبره وكتبه) وكذا سائر الحرف ~~ص~~ كما في الدر عن الاختيار
 (قوله ووجد بخلافه) ولو ادعى المشتري الخلاف لا يجبر على القبض حتى يعلم ذلك (قوله
 اخذته او ترك) الا ان يثبت عنه ما يمنع الرد فثبت يقوم كاتبه وغير كاتبه ورجع بالتفاوت
 في الاصح (قوله قدر ما ينطلق عليه اسم الخبز) الاولى يطلق مكان ينطلق ثم الظاهر منه هو
 الادنى ولو قال البايع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عند ذلك القول للمشتري لان الاصل
 العلم والظاهر شاهده (قوله بخلاف شرائها) على انها حامل هذا ان الشرط من المشتري
 وان من البايع جاز لان حبلها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الاماء
 للاولاد فسد كذا في الدر عن الخاتبة (قوله ليس ذلك من قبيل الوصف) والضابط في
 الاوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائزا لافيه غررا لان لا يرغب فيه وفي الخاتبة

متى عين ما يعرف بالامان انتهى العذر (قوله بل من قبيل الشرط القاسد) والضابط البيع
 لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا كما في الاشياء (قوله جاز البايع ردها) انعقد بيعا بالتعاطي
 عن القمح وكذا الزد في الودبعة قال في الدرر فليحفظ **باب خيار الرؤية**
 قبل الاضافة من اضافة السبب الى السبب وقيل من اضافة الشيء الى شرطه لان الرؤية شرط
 ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية (قوله جاز البيع والشراء بما لم يراه)
 سواء كان عدم الرؤية من الطرفين او من طرف البايع فقط او من المشتري كذلك وقوله يعني
 يجوز ان يبيع الخ لا يخلو عن نوع اشارة اليه ثم المراد من الرؤية العلم بالمقصود بطريق عموم
 المجاز ليشمل ما يعرف بالشئ كالمسك وما اشتره بعد رؤيته فوجده مغتبرا وما شره الاعمى (قوله
 لما روى ان عثمان) دليل لاصل الجواز اذ الخيار المذكور في هذا الدليل في الموضوعين انما يتصور
 بعد ثبوت الاصل العقد وان تضمن على دليل الخيار ايضا انما جلتا على ذلك لما سبذ كر من
 الحديث (قوله من طلعت بن عبدالله) كذا في النسخ قبل الصواب الموافق للهداية وغيره صيد الله
 بالتصغير اقول كذا نقل عن القاموس (قوله واتفقا انه موجود) ثلاثا يكون معدوما (قوله واشير
 الى مكانه) حتى لو لم يشر لذلك لم يبرأ جاعا عن القمح والبحر لكن في حاشية اخي زاده الاصح
 الجواز (قوله وان شاء رد) اي بغير قضاء ولا رضاء قال في الاشياء الا اذا حله البايع لبيت المشتري
 فلا يرد اذ ارآه الا اذا اطاعه الى البايع لانها كالنسخ اذا زلزاله على النص كتنفيذ اطلاقه من
 قبل النسخ (قوله وقد روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) ان قبل هو معارض بحديث حكم
 ابن خرام وهو انه قال عليه السلام لا تبع ما ليس عندك قلنا اجب عنه ان المراد من النهي
 النهي عن بيع ما ليس بملكه بدليل سبب ورود الحديث المذكور في الزبلي والنسخ وقد عرفت
 ايضا حكم جبير بن معط عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمحضرة الصحابة تأمل (قوله عدد زرقانه) هو على
 وزن القرآن جمع ذراع كقول عن النصاب لكن نقل عن الجوهرى ناقلا عن سبويه انكار جمع
 ذراع على غير اذرع (قوله وان رضى قبلها) اورد عليه انه بوجه تحقق الرضى قبلها فالاول
 وان قال رضى واجب الرضى قبلها متحقق لكنه لا يعتبر مسقطا (قوله لان خيار معلق
 بالرؤية) والاصل بشئ لا يثبت قبله ثلاثا بزم وجود المشروط بدون الشرط كما نقل عن العناية
 اورد عليه ان تحقق المشروط بسبب آخر غير الشرط جائز واجب ان هذا في حكم المستثنى
 عن تلك الكلية واورد عليه ايضا لو لم يثبت الخيار قبل الرؤية لزم عدم جواز الفسخ قبل الرؤية
 مع انه يملكه في الاصح واجب انه انما يثبت حيث بسبب آخر هو عدم لزوم هذا العقد على
 المشتري وغير اللازم يجوز فسخه يرد عليه ان عدم اللزوم كما يكون سببا للفسخ يجوز ان يكون
 سببا للرضى على انه اورد عليه ان عدم اللزوم باعتبار الخيار فهو لزوم الخيار والخيار معلق
 بالرؤية لا يوجد بدونها وكذا ملزومه لان شرط اللازم شرط الملزوم وبما البحث يطلب من
 النهر (قوله اقول فيه بحث) اورد عليه ان مراد الفقهاء ان الخيار موقت بوقت الرؤية فلا
 يثبت قبله فان اذ ان الحديث لمجرد الوقت اقول لعل مراده ان قولهم الخيار معلق بالرؤية مجاز
 بمعنى التوقيت بمعنى ان الخيار موقت بوقت الرؤية فيكون كلمة اذا في الحديث لمجرد الظرف
 قال في التوضيح اذا عند الكوفيين يعني للظرف والشرط وعند البصريين حقيقة في الظرف
 وقد يعني للشرط بلا سقوط معنى الظرف وهذا موافق لما مثل لكون اذا لمجرد الظرف من
 غير اعتبار شرط وتعليق بقوله تعالى والليل اذا يغشى لا ينجي ان هذا توجيه وجبه مدفوع

عنه ما قبل ان قول من قال ان اذا في الحديث لمجرد الوقت مبنى عن الفئول عن قول الهداية
لان الخيار ملحق بالرؤية اذ المراد منه التطبيق في الحديث انتهى وامانا يا اورد ان صحة الرؤية
بعد الرضاء مضاف الى عدم الحكم عند عدم الشرط وهذا ليس من باب مفهوم المخالفة فغيبه
خفاء لا ينبغي (قوله لو لم العقد بالرضاء) يرد عليه انه جار في طرف الفسخ وقد عرفت صحة الفسخ
قبل الرؤية (قوله دون البائع) فان كان البيع على طريق المبادلة بان يكون مبيع عين بعين
فلاكل الخيار كاتفل عن الجودرة (قوله ولا يتوقف فيجب العمر) وقيل موقت بوقت
امكان الفسخ اذ اراه كذا في شرح المجمع (قوله ولا يثبت الا في الشراء) نقل عن المنية والحاصل
انه يثبت فيما يفسخ بالرد من العقود لا في غيره (قوله لانه يعرف حال البقية) من التعريف (قوله
كترع منه القينة) من الاقضاء وهو الاختيار وهو ما يختار للنسل والبن لا للتجارة (قوله وظاهر
ثوب مطوى) وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعينات قاله المصنف كذا
في الدرر (قوله اما اذا كان في ياطنه) قيل الصواب ان يكون مصدرة بالواو على ان يكون الواو
من المتن والا لم يرتبط عبارة المتن من قوله وضع علمه مع الما قبله ظاهرا اما بالواو يكون الصبرة
هكذا ظاهرا ثوب مطوى غير معلم وموضع علمه معلما وقيل لكن يكون ربط قوله فلا بد من
رؤية الخ الى ما بعده من المتن ريكاً (قوله وحس) بالجيم والسين المس باليد عن القاموس
(قوله لا خارج الدار) بل لا بد رؤية داخل البيوت عند زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى ومثله الكرم
والبستان واما اذا قبضه قبل لفظة واما زائدة ينبغي حذفها (قوله بالقبض الناقص) فان تمام
منه ما اذا قبضه ناظرا اليه ورا ضياه وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعدما رآه هذا هو الصحيح
من التسخ بخلاف ما وقع رسولا بقبضه بعدما رآه اذ حيث لا يلزم ان يرجع ما رآه الى المرسل فيلزم
ان يفهم رد المشتري بعد رؤيته وليس كذلك لانه اذا نظر ورعى قبل قبض الرسول لا عبرة
بنظره (قوله وقالوا لوكيل بالقبض والرسول سواء) اورد عليه اختلاف ليس في نظره السابق
وكذا اللاحق وانما هو في نظره حالة القبض كما في التبيين ويمكن ان يحمل البعدي على الذائبة
على الزمانية فحيث لا ينافي كون نظره حالة القبض تدبر (قوله وسقط بحسبه وشبهه) هذا اذا وجدت
هذه المذكورات قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار بها لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم
فيمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضاء من قول او فعل او تنجب
او مهلك بعضه عنده واو قبل الرؤية وتماه في الدرر (قوله فوجده معيبا) الاول ان لا يورد
في المتن هذا القيد بل يكفي بما عداه كما في الكثر اذا بحث لخيار الرؤية وبهذا القيد يكون
المسئلة اشبه بخيار العيب (قوله لا يلزم تفريق الصفة قبل تمامها) اذ تمام العقد بقبض المجموع
فبعد القبض جاز رد المعيب فقط كما في الشرنبلالية (قوله قبل القبض وبعده) وانما سوى
القبض وعدمه في عدم اتمام مع خيار الرؤية لخلل في الرضاء بالعقد وهو الصفة كما لا يتم بالايجاب
وحد لعدم رضاء الاخر بالصفة كما في الشرنبلالية ايضا (قوله ثم اشترى بعد عشرين سنة) ليس
المراد القصر على هذه المدة بل بعد كل شيء مما يليق بمحاله وهذه المدة ما يليق بمحاله والا فغفل
البعيد الشهر فافوقه والقريب دون الشهر وهذا ايضا محمول على المدة التي يتفاوت الشيء
فيها فلا منافاة (قوله شري عدل ثوب) اي ولم يره العدل هو شق الحمل وهو الفرار (قوله
فباع ثوبا منه) اوليس كما في التهر (قوله كما امر) قبل الذي مر هو خيار الرؤية فقط لا غير وذكر
ان خيار الشرط مثله واقول ان هذا غير ملائم لما ذكر في اول باب خيار الشرط من انه يمنع ابتداء

الحكم والرؤية تمامه (قوله واما خيار العيب فلا يمنع) لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الشرط والرؤية (قوله وفيه وضع المسئلة) اى والحال ان وضع المسئلة في القبض (قوله لانه لو كان قبل القبض) اى لو كان وضع المسئلة فيما قبل القبض لما امكن التصرف في المنيع بنحو البيع والهبة فالاولى لما امكن بدل لما جازيل الاولى عدم التعرض لذلك بعد ما صرح القبض في المتن (قوله بعيب الفضله) اما اذا لم يكن الرد بالقضاء فلا يكون فسخا بل اقالة وهذا ليس بعسخ محض مبطل خيار الشرط لا يخفى ان بعض المبطل في خيار الشرط كالأخذ بالشفقة والمرضى على البيع ليس بمبطل لخيار الرؤية الا ان يحمل قوله وقد مر ذكره اشارة الى استثنائه او يحصل منه القضية على المصلحة والمصلحة على الجزئية (قوله واما التصرفات) الاول هي المشارة بقوله ويطله مبطل خيار الشرط ولا يخفى ان البعض منها لا يقبل الفسخ كالاعتاق وبعضها اوجب حق الغير كالبيع والرهن (قوله كذا طلب الشفقة بما لم يره) الظاهر في معناه طلب الشفقة بسبب المبيع الذي لم يره فتفسيره تفسير بالبيان ومنه يخالف لما ذكره من غايت البيان في خيار الشرط او شرحه مخالف لثمة

باب خيار العيب

من اضافته الشيء الى سببه والعيب لغة ما يخالو عن اصل القطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله مشروجا الخ (قوله ما ينقص ثمنه) ولو يسيرا جوهره كذا في الدرر (قوله ولم يره المشتري) ظاهره كون مجرد الرؤية رضى ويخالفه ما في الزيلعي ان مجرد الرؤية لا يكون رضى ما لم يوجد ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب (قوله والمرفقة) سواء من المولى او من غيره الا اذا سرق من المولى للاكل لا للبيع او سرق يسيرا كفلين وفلسين (قوله من صغير صغير) وقدره بخمس سنين او ان يأكل ويلبس وحده وتمامه في الجوهره (قوله فان عاوده) الملوقة الرجوع الى الامر الاول (قوله فاذا حصل عند البايع في الصغر) قبل هنامسئلة عجبية وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجده يقول رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد فزوال قلبايع ان يسترد ما اعطى من النقصان زوال العيب بالبلوغ (قوله وهو لا يختلف باختلاف السبب) قيل صوابه باختلاف السن (قوله والتولد منه) اى ولد الزناه (قوله ويكون الزناه عاده) بان يتكرر اكثر من مرتين والواطة بها عيب مطلقا وبه ان مجازاته دليلا لادانة الابنة وان باجرا لا قضية كذا في الدرر (قوله والكفر) وكذا الرضى والاعتزال (قوله فيها) قيل ولو اشترى ذميا (قوله والدين) اى يطالب به في الحال لا الموجل لعتقه كما نقل عن الذخيرة خلافا لما عم الكمال كافى الدرر (قوله ولو اشترى على انه كافرا) اى او كان المشتري كافرا (قوله كثوب شراء) نظير للمسئتي منه كان قوله الا كفى فان خاط المقطوع نظير للمسئتي وان كان في ربط هذا القول خفاء سيما متنا (قوله للحصول الى بوا) فلوراضيا على الرد لم يقض الفاضى به لحق الشرع اورد ان حرمة الربوا بالقدر والجنس وهما مقفودان هنا واجيب بما حاصله ان الربوا هو مطلق الفضل الخالى عن العوض (قوله واعتقه قبلها) فلو يصدقا فلا يرجع بالنقصان (قوله متمم مقابل البيع بسبب الخياطة) (قوله الاعتاق انهاء الملك) فصار كالموت (قوله يختلف البيع قبل الخياطة) اورد عليه ان زيادة قوله قبل الخياطة ليس بملزمة مع قوله بعده في العبد ولا يبعد ان يقال ان الظرف ليس بمتعلق بقوله لانه انتهى للملك بل متعلق بقوله انهاء الملك نعم لا يثبت علم قوله ولهذا بل يكون كتمديد لفظي (قوله على ضافة الدليل) اذا اصل في الادعى عدم الملك والملك انما عرض لاجل كتمره وهو موقت الى غاية الحق (قوله والمنتهى مقرر بتحقيق العتق) فيحصل كأن الملك فيه باقى يعذر رده كذا في الزيلعي (قوله او لبس الثوب فحرق) اورد

بما تقدم من الرجوع في صورة القطع ودفع بالفرق من ان الحرق فعل مضعون والقطع امر متبادر
مقصود من الشرى (قوله ولو بالنظر الى الدواب) قيل ولرقال ولو بالنظر الى جهة اخرى
غير اكل الادعى لكان اعم لا يفتى استفادة هذا العموم من هذا الكلام على وجه ابلغ مما اختاره
(قوله لان مالبته باعتبار الب) لا يفتى جريانه ولو زينة وخلاصة في نحو البطيخ مع تخلف
الحكم وان الظاهر ان هذا داخل في عموم قوله متا شرى نحو بعض ويطبخ فلا يخلو عن ابهام
التناق لكون هذا مذكورا شرحا (قوله متعلق بقوله رد ما بعد ما تعلق) فلا يتوهم تعلق
الحرفين بمعنى واحد على فعل واحد بلا عاطف ويمكن ان يحصل الاول للسببية والثانية للاتصاف
على طريق اكلت من يستاك من العنب (قوله فلما ان قيل) فعل ماض من القول بمعنى لو كان
قبوله عند الرد عليه بقضاء القاضي فافى بعض النسخ ان قبل قضاء القاضي بلا جرم ومع كون
قبل طرفا لبس يصحح بل مقصد للكلام (قوله لا يكون الرد محتاجا الى القضاء) فيه نوع خفاء
اذ يمكن الامتناع عن القول مع الاقرار (قوله وفي كل منهما) وفي بعض النسخ وفي كل منها
بضمير التانيث فوجه كل منهما ظاهر بانأمل (قوله لانه فسح من الاصل) يعني ان الرد على
المشتري الاول فمصحح البيع بينه وبين البايع الاول (قوله فله الخصومة) اى للمشتري الاول
(قوله سواء كان الرد بقضاء او غيره) له واقع على طريق تفسير ضمير التثنية (قوله من الاصل)
اى البيع الاول (قوله لبس له ان يخاصم البايع) اى لبس للمشتري الاول ان يخاصم البايع الاول
اى لا يرد عليه (قوله لانه متى اقام البينة رد عليه) يرد عليه بانزوم انتفاض القضاء المهروب
عنه فمما سبق وقد قالوا المقتضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده ولا يتد فان قيل لكن قد نقل
عن الثانية ان الدعوى تسمع بعد القضاء بالنكول قلنا نعم لكنه مشترك الورود تأمل (قوله او
يقم المشتري بينة) ظاهره العطف على قوله يحلف فيلزم الجبر على المشتري بدفع الثمن عند
اقامته البينة على السبب وفساده ظاهر ولهذا تكلفوا في توجيهها (قوله والحق انها من قبيل
اللق) وقيل وجهها آخر عن الظهيرية بتقدير قولنا فبستر عدم الاجبار بعد قوله او يقيم
المشتري بينته ويمكن ان يقال ان يقيم بالرفع عطف على لم يجبر فافصل المعنى اما الجبر بالخلف
او عدمه باقامة البينة او يقال ان كلمة اذ بمعنى الا فالمعنى يجبر على المشتري يحلف البايع الا ان
يقم المشتري فلا يجبر وله توجيهات اخر مذكورة في حاشية الوائى (قوله انه فالدعى ابق) الظاهر
من حيث المعنى ان يقال المراد انه ابق عنده وعند البايع وهو الموافق لما في الهداية وان كان
الظاهر من حيث اللفظ يخصص الابق الى ما عند البايع (قوله واراد تحليف البايع) بان انكر
ولم يقيم البينة على الابق عنده (قوله لم يأتى عنده) اى المدعى الظاهر والموافق لما فهم من
الهداية رجوع الضمير الى البايع لا المدعى (قوله لان القول وان كان قول البايع) لم يفهم لهذه
الزيادة كثيرا فائدة بل الظاهر والاخصر لان انكاره انما يعتبر الى اخره (قوله ثم اذا اثبت
حلف البايع على النبات) فائدة هذا القول ظاهر بما نقل عن شمس الآمنة ولا يفتى غشده قوله
لم يحلف البايع فلا يكون حشوا زائدا كما توهم (قوله بالله ما ابق) او ما سرق او ما جن او ما بال
كما صرح (قوله قط) هذا في الصغير وفي الكبير سيذكر قال في الدر المختار (واعلم
ان العيوب انواع خفى كالباقي وعلم حكمه فظاهر كمروص وم واصب زائدة او ناقصة فيقتضى باز
بلا يمين للتبقي به اذا لم يدع الرضاه به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكنى قول عدل ولا ياتيه عند
بايعة عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرثى فيكنى قول الواحدة ثم يحلف البايع عيني

قلت وبقى خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح قاضيهان شري جارية وادعى انه
 خنتي حلف البايغ انتهى (قوله تعلقه بالشرطين) هما البيع والتسليم (قوله فيأوله في اليمين)
 اي يقصد البايغ الخالف التعلق بالشرطين جعبا ويقصد قيامه حال التسليم خاصة يعني اذا
 حدث العيب بعد البيع قبل التسليم يكون صادقا بهذا التأويل (قوله واختلفوا على قول
 الامام) قال بعضهم يحلف وبعضهم لا (قوله وله على ما قال البعض) هذا بيان جانب عدم
 الحلف وفيه اشارة انه هو الاصح كما في الزيلعي (قوله واذا نكل عن اليمين) اي البايغ اذا نكل عن
 اليمين بانه لا يعلم ان العبد اتي عند المشتري (قوله فان بنكوله) اي البايغ عن اليمين المذكور
 (قوله اي بعد قبض البايغ الثمن والمشتري المبيع) فالظاهر ان يقال في تفسيره يعني اشترى عبدا
 بنين وتقابضا كافي التهر (قوله وفائدة دعوى البايغ) حاصله ان البايغ يريد به حط الثمن يعني
 بقول الذي اخذت منك لبس ثمن عبد واحد مثلا بل ثمن عبيدين فلا اعطيك تمام الثمن
 بل اعطيك حصة المعيب وهو النصف مثلا هذا على ما يظهر من صدر الشريعة وهو
 الموافق لقوله ولهذا قال وتقابضا والذي يظهر من كلام الزيلعي انه يقول البايغ الذي بعثت
 لبس عبدا واحدا بل عبيدين ويطلب من المشتري حصة الاخر (قوله ولو قبضهما رد المعيب)
 اي لو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا رد المعيب وحده وانما قيدنا بتراخي ظهور العيب عن
 القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المعيب منهما لزماه ولو قبض السليم
 منهما فلو كانا معينين فقبض احدهما له رد هما جميعا ونماه في البحر (قوله لانه بيع بالخصه
 بقاء) فيه رد لفر (قوله اشترى جارية) مستدرك بما تقدم في اوائل الباب (قوله فوطئها)
 الا ان يشتري على انها بكر فوطئها فعمل بالوطي معدم البكارة فلما علم نزع بلاليت من ساعته رد وان
 لبس بعد العلم لا على ما نقل عن قاضيهان والبرازية (قوله ويرجع بالتقصان) فيه
 نوع مخالفة لما في البرازية (قوله لان كلا منها عيب) فيه نظر لا سيما القبله والمس
 (قوله ولكنه يتخذ) في الظاهر الزاويتين من المحيط كان المرغبا في يفتي بعدم التخاذ
 قال في المنع هذا اذا قضى القاضى المفوض الى رأيه واجتهاده واما القاضى الخفى المقلد
 المولى ليحكم على مذهب ابي حنيفة فلا يصح قضاؤه على الغائب (قوله فانها اذا كان
 عن صرورية) الضمير للركوب حالة السق وشراء الطلف فاللابق افراده على ما قبل في عدل
 واحد بكسر العين فيه اشارة الى انه لو في عدلين كان الركوب رضى كافي قاضيهان (قوله
 واخذ ثمنها) قبل الاولى ثمنه للعطف باو (قوله ولم يعلم به) يعني وقت البيع لا وقت القبض
 كما نقل عن القاضى وقبل نقلنا عن شرح الهداية لا وقت البيع ولا وقت القبض فليظن (قوله لكنه
 تعب) بعيب العقوبة (قوله ان سبب الوجوب) اي وجوب القطع والقتل (قوله عند ابي يوسف)
 استشكل على قول ابي يوسف انهم اجعوا انه لو ابرأ من كل عيب به لا يدخل الحسابات
 ولو قال برأئ من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجاءالته مع التنصيص لا يصح فكيف يدخل
 بلا تنصيص (قوله كان ينبغي ان لا يجوز رده) يعني وان كان اللابق عدم الرد لكنه رده
 (قوله مجاز عن التزويج) كمن قال لجاريته بلزانية لبس باقرار العيب بل اراد الشتم (قوله
 لان الموجود من البايغ الثاني السكوت) لبس تصديقا منه لبايعه فيما اقر به (قوله ويرجع ان علم به)
 ي يرجع المسترى بنقصان العيب في العبد او الامة المذكورين اذا علم علم به يعني بعد ما عتق
 حده يأخذ بالتقصان من البايغ (قوله لان الميصل الرجوع) يعني ان الصور المذكورة است

ففيها ازالته عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقراره والمبطل للرجوع ازالته فالصور المذكورة
 ليست فيها مبطل للرجوع فيرجع بالبيع فقوله ولم يوجد اشارة الى الصغرى لكن اخرت
 عن الكبرى وقد جوز ذلك في الميراث (قوله بانشاءه كما اذا باعه كاهن) واما مثال الاقرار فانيته
 بقوله حتى لو قال باعه الخ (قوله حتى لو لم يكن محرزة) يرد عليه بما في البهر عن التلخيص يصح
 بيع الامام المقاتم ولو في دار الحرب وقولهم لا يصح محمول على غير الامام وامينه (قوله فاذا ثبت
 عليه) اي على الخصم المنصوب من قبل الامام (قوله من اربعة الانجاس) اي من حصته
 الفرة فان اربعة انجاس الغنية للفرقة كان الخمس الواحد لبيت المال فظهر ان المراد بقوله
 وان كان من الخمس هو حصته بيت المال ﴿باب البيع الفاسد﴾ (قوله لكثرة
 وقوعه) كانه من قبيل تسمية الشيء باكثر اجزائه او على طريق تغليب ويمكن انه من قبيل
 عموم المجاز بارة المنوع مطلقا من الفاسد فيكون الموقوف تبعا وما قيل لان الفاسد اعم
 فقليل ان الذي يقضيه كلام اهل الفقه والاصول انها متباينان (قوله والباطل ما لا يصح
 اصلا ووصفا) لكون الخلل في ركن البيع (قوله والفاسد ما لا يصح اصلا) ان الفرق المطلوب
 هنا ما هو بحسب ماهيتهما وما ذكر ليس الا بحسب حكمهما ودفع المطلوب هو مطلق الفرق
 سواء بحسب ذاتهما او عرضيتهما الا للذات فقط (قوله كالدم) اي المسفوح فجاز بيع
 كبد وطحال (قوله والميتة سوى سمك وجراد) ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف
 انفها او بخنق ونحوه (قوله مثل الموقوفة) وهي التي ماتت بضرب الخشب مثلا (قوله والمعدوم
 وحق التعليل) اي علوسقط فلولا يسقط صح نظر الى البناء القائم ولو سقط قبل القبض بطل
 البيع كهلاك المبيع (قوله من الماء) وهو المتى (قوله على ما سيكون) اي المتى في الرحم قبل
 ان يكون صلقا او مضغعا لما يصدق عليه اسم الحمل (قوله وهو جمل الحية) بالفتحين فيها
 بمعنى نتاج النجاس وانث الثانية لان اعتبار الاثوثة ثابت فيها (قوله وبيع امة تين) الظاهر
 انه معطوف على قوله حق التعليل والنجاس فالاول ان لا يذكر لفظ البيع بل الادخل في افادة
 التعميم ان يقال مثل ما في الوقاية بيع شخص على امة وهو حيد كما قيل (قوله تين انه حيد)
 بخلاف البهايم والاصل ان الذكرو والانثى من بني آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات
 جنس واحد فيصح فيغير اقوات الوصف (قوله فان قبل ينخي ان يجوز) هذا من قبيل منع
 مقدمة او مدعى لم يذكره المستدل لانه وارد على قول القائل ان بيع ماضم الى متروك التسمية
 باطل ولو بالقضاء ولا شك انه ليس مذكورا هنا وان كانت المسئلة في نفسها كذلك (قوله
 بخلاف الشافعي) لعل الاولى لخلاف باللام (قوله حرمة منصوص عليها) والنص هو
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واقوى حجة الشافعي قوله تعالى قل لا اجد فيما
 اوحى الي محرما الى قوله اهل لتسبب الله (قوله ولهذا جاز بيعهم من انفسهم) فانهم يشترون
 انفسهم من مواليتهم اما بطريق العتق على المال او بطريق الكتابة ففيه تأمل (قوله غير
 معوم) اي غير مباح الانتفاع به شرعا (قوله بالثمن) قيده فانها لو بيعت بعين كمرض
 بطل في القهر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بعينه كما سبذ كره (قوله والاصل ليس محلا
 للتملك) المراد من الاصل المبيع ومن النجس الثمن (قوله وان قوبلت بعين) عطفت على مضمون
 قوله في المتن بالثمن وبيان لقاعدة التقييد كانهما آتيا (قوله وان سمي ثمن كل) الا ان يكرر لفظ
 العقد ونقل عن ظاهر التهابة انه فاسد (قوله ضم الى وقف) اي غير المسجد العاصم فانه كالحرم

بخلاف الغامر بالجهة الخراب فكذلك يركن في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من الاشياء قال
 في التنوير بعد هذا المتن ولو محكوما به وفي الدر في الاصح خلافا لما افتى به المتلا ابو السعود
 (قوله وبيع لا يجبر له) ليس عطفا على قوله بيع فن ضم الى مدر وان اوجه اللفظ في يادى
 النظر بل عطفا على قوله بيع فن ضم الى حر (قوله قال في العمدة) فائدة هذا النقل انما يظهر
 بالنسبة الى قوله او وصيه والمتبادر الى من قصد ايراده انطباقه بالنسبة الى مجموع الامرين اعني
 بيع الصغير او وصيه الا ان يدعى انهم حكم ببيع الصغير بما ذكر بطريق الدلالة او المقايضة
 ثم الظاهر من هذا المتن جواز بيع الصغير مطلقا ولو بلا عين فاحش والمفهوم من نصريح
 بعضهم بطلان بيع الصبي لا يقتل شيئا كالجنون مطلقا (قوله فقد في الركن) وهو المال الذي
 دخل عليه الجار في مفهوم البيع اعني مبادلة مال بمال (قوله نية البيع) فيكون جزء من
 مفهومه والركن هو الجزء فيندفع ان الركن الايجاب والقبول والمال شرط في المحل لا ركن
 فلا يضر توهم عدم كونه ركنا في تعريف آخر على ان الايجاب والقبول قد اشير في اول كتاب
 البيوع هنا كونهما من شرط انعقاد البيع (قوله وحكمه ان البيع به لا يملك) اورد ان فيه
 نوع تكرار بالنسبة الى ما سبق من قوله ولا يفيد الملك بوجه فيكون ذكر الاول في الشرح
 استطراديا ولا يخفى ان ما سبق مع كونه مذكورا شرحا وهذا متا قد ذكر لضرورة الفرق
 وان اشار الى الاعتذار اليه لكنه في غاية السقوط (قوله وقيل يكون مضمونا) وصحح في القبة
 قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربي اياه او ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي وصايلها بيع الوصي
 مال اليتيم بفن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح في النصف بيع المضطر وشراؤه فاسد كذا
 في الدر (قوله وبعده خبره منقور التسليم) اى فيما سلم من يده بعد الاخذ (قوله واما اذا كان له
 ولد حنده يطهر منه في الهواء) قبل الصواب والموافق لما في الزيلعي اذا كان له وكر معنى قوله
 يطهر منه اى يطهر من طرف ولده في الهواء (قوله وبيع الحمل) اى الجنين لكن في البحر جزم بعدم
 الفرق بين الحمل والناجب بالبطلان (قوله الا حلقها) بخلاف الهبة والوصية (قوله وفسد بيع لبن
 في ضرع) ونقل الجنم عن البرجندى ببطلانه (قوله لاحتمال كونه انتفاخا) اعترض عليه ان
 زبد هذه وخلاصته جارية في بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل ان لا يوجد شيء
 او وصفه المذكور مع تخلف الحكم لتصر يحكم بالجواز واجب بالفرق لان المبيع في هذه
 الصورة معلوم للبائع والمشتري فان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي بخلاف اللبن
 فانه غير معلوم لهما (قوله ووصوف على ظهر الغنم) وكذا كل ما اتصافه خلق كجلد حيوان
 وبذر يطبخ لأمه انه معدوم حرفا وانما صححوا بيع الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت
 باغصا نها للتعامل (قوله اذا باع ثوبا) جوابه قوله لا يجوز (قوله لا الكرياس) فاقفل عن
 الطحاوى من عدم الجواز فيه ايضا قيل ممنوع او محمول على كرياس يتمب به (قوله ومثله
 لا يكون لازما) اورد انه ضرر لزمه بالتزامه واجب بالتمتع العقد ولا ضرر فيه قال صاحب
 النهر ولا يخفى ما فيه لعل وجهه ان التزامه العقد مع الضرر ظاهر فيما ذكر يكون قول الشارع
 المحقق وبهذا التقرير يندفع الخ حقا وضيقا لكن قل عن شرح الهداية لتاج الشريعة
 انه كم من ضرر يرشنى به مالكة ولا يجوز في الشرع وانت تعلم ان هذا محتاج الى بيان
 ما يترتب عليه حق الشرع ككاربوا وليس بظاهرا (قوله عاد البيع صحيحا) ظاهره
 الاطلاق وقد ذكر في الايضاح عن الزاهدى انه في الجذع يجب ان يكون معينا لان

غير المعين يعمد لا يعود صحيحا نعم قال بعض شراح الكثر رأياه ضعيف لانه في غير المعين
مطل بلزوم الضرر والجهالة فإذا تحمل البائع الضرر وسله زال المقدس وارتفع
الجهالة لكن يرد عليه ان الجهالة موجب لبطلان البيع والباطل لا يتقلب صحيحا
بوجه فتمتجه ايضا ايراده في ملك الفاسد (قوله وضربة القائل) بقاف ونون الصايد
ولو يفين مجمة كان المراد الفواص يقول اغوص غوصة فاخرجته من اللأ في فهو لك
بكذا ثم ان البيع فيها باطل للفرق في البحر والنهر والايضاح فايراده في ملك الفاسد ليس
على ما ينبغي ولذا قال في المنع وقد نظمه ملا خسرو في ملك الفاسد فتمتجه في المختصر
ويجب ان يراد به الباطل لا لميلس ما في ملكه (قوله على الخيل بتر مقطوع مثله) كبله تقديرا ومثله
الغيب بالزيب (قوله ما يحويه الارض من النبات) رطبا او ابسا (قوله فيني على اصل
اباحته هذا اذ ثبت بنفسه وان ابنته يسق وتزينة ملكه وجاز يعمد عيني وقيل لا قال وبيع الفصل
والرطبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه اوليرسل دابته فئا كله جاز وان ليزكه لم يحرك كذا في الدرر
(قوله وصح عند محمد) وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصه وغيرها وجوز
ابو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة مجتبي كذا في الدرر فالاولى ان يختار ذلك في المنع كصاحب
التنوير او يسير اليه في الشرح (قوله ودود القز) اي الابريسيم (قوله ويضنه) اي يزدود
القز وهو زر الفلق الذي فيه الدود (قوله فان يعمد لا يجوز عند ابي حنيفة) قبل ينبغي ان
يجوز بيع دود القز عند ظهور القز عند ابي حنيفة رحمه الله كما في بيع العمل مع الكوارات
واورد ان علامة العمل بالكوارات ليس كعلامة القز بالدود به ظهوره (قوله كالخمس) بفتح
الخيم وسكون الحاء ولد الحمار والمهر بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس (قوله والانيق)
ولولطفه اوليهم في جره ولو وهبه لهما صح وما في الاشياء تحريف كما في النهر (قوله لابن
المقد) وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وبه يفتي البلخي كذا في البحر والايضاح
(قوله وقيل يتم) رحمه الكمال (قوله فلا يجوز يعمد) اي يبطل كما في الايضاح فأمل لكن
اورد على هذا التحليل بيع السرقة فانه جائز للاتفاقه به مع انه نجس العين بل الصحيح من امام
جواز الانتفاع بالعذرة الخالصة (قوله للحرز) اي خرز النعال فان الحرزين لا يتأتى لهم ذلك
العمل بدونه (قوله ولا ضرورة في شرائه) قبل لو لم يوجد بلائمن جاز ان يشراء للضرورة لكن
لا يطيب ثمنه للبائع (قوله ويتفغره بعده) اي لغير الأكل ولو جلد ما كول لكن ينبغي ان يستثنى
عنه جلد انسان وخنزير وحبة (قوله فهو في الحقيقة اختلاف في السم) الصواب بالشاء
المثلثة كما في المنع ونقل عن الهداية لانه يكون المعنى حيث ان كان الاختلاف في مقدار السم
فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن (قوله والقول للكر مع عينه) واذا برهن البائع قبلت بينه
(قوله عطف على قوله وبيع عرض) اورد ان تعيين العطف انما يكون لكونه اول المعطوفات
وليس كذلك بل الاول قوله ما سكت (قوله قبل تعد الثمن) اي قبل تقديم الثمن فانه لا يجوز
ايضا ان يتي درهم فلا بد من تعد جميع الثمن كما نقل عن السراج والقنية ثم انه لا بد فيما ذكر من
عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقا والدرهم والدنانير جنس واحد
هنا فلو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى بالدنانير فتمتھا اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا
وجاز قياسا والتفصيل في المنع (قوله بخلاف ما ضم اليه) اي صح البيع فيما ضم اليه ايضا
(وقوله وبيع المجموع بالثمن) كانه عطف تفسير يعني ضم الى هذا المبيع شيء آخر وبيع

بمجموعهما بالثمن الاول قبل نقده لكن الاول اكتفاه بقوله ما مضى اليه كما في التور لا يها مع خلاف
المقصود لانه باعتبار شبهة الربوا ولانه طارو لمكان الاجتهاد (قوله وصح بيع الطريق)
وفي الشربلالية عن الخاتبة لا يصح (قوله وفي التارخانية) اورد عليه ان الكلام هنا ليس
فيه بل اللائق ابراده بعد قوله وصح بيع المرور بما اقول يمكن ان يكون المراد اثبات الصحة
في مطلق الطريق لكونه ملكا لانه داخل في البيع بالذكر اولا وما يدخل في المبيع يكون ملكا
وما يكون ملكا يصح بيعه وهبته (قوله ووحده) اي مقصودا ووحده (قوله وهي رواية ابن
سماعة) عن الشعبي وبه اخذ عامة المشايخ (قوله وهو اختيار مشايخ بلخ) لانه نصيب من الماء
ولتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل وتوقض به تعامل اهل بلدة واحدة وافتي الناصبي
بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية
وشروحها انه يضمن بالانلاف فلوس في ارض نفسه بماء غيره فتمت وبه جزم في النقابة هنا فافهم
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتمت وبه تمامه في احياء الموات من الدر (قوله ووجه الفرق بين حق
المرور وحق التسييل) حيث جاز بيع الاول دون الثاني (قوله اول يوم من الربيع تحمل فيه النسم
برج الحمل) وهذا نبروز السلطان ونبروز المجوس يوم تحمل فيه الحوت وعده البرخدي سبعة
فاذا لم يبينها فالعقد فاسد ابن كمال كذا في الدر المختار فتفسره بما يقتضي البيان لا يخلو عن خلل
(قوله وهو الحريف) الاول اول يوم من الحريف وهو يوم تحمل فيه النسم برج الميزان (قوله
وفضر اليهود) فان قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لان صوم النصارى
غير معلوم واليهود بمكس مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك
لا يفتاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطر والى فطر اليهود وصومهم فاكتفى بذكر
احدهما كذا من السراج الوهاج هذا وان علم ما له لكن لا يفتى ركبا كنه (قوله والدياس) اصله
الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها (قوله ويكفل اليها) اي يصح
الكفالة اليها (قوله قبل حلوله) اي وقبل قبضه وينبغي ان يقيد هنا والافتراق كما في التور
وشرح الجمع لانه لو تفرقا قبل الاسقاط تأكد الفساد ولا ينقلب صحيحا اتفاقا كما في الايضاح
ايضا (قوله كشرط الملك للمشتري) وكذا شرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن (قوله ولا تفع
فيه لاحد) ولو اجنبيا فلو شرط ان يسكنها فلا بد وان يقرضه البائع او المشتري كذا فالظاهر
الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر زجج الصحة (قوله وقال لا يجوز) اي يبطل وهو الاظهر
كانقل عن البرهان (قوله تزويج مجوسية) فان الوكالة ليست بصحبة لبطان نكاح المجوسية
للمسلم (قوله الا ترى) اورد عليه الوارثة امر جبري والتوكيل امر اختياري ورد ان نبوت
الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني مباشرة الوكيل جبري كذلك يثبت بدون اختياره كما في الموت
(قوله وقد قالوا هذه الوكالة مكروعة) اي اشذكرة بمعنى عند الامام (قوله بمحضرة) اورد
نقلا عن البحر بان الدلالة تستعمل ما بعد المجلس اذا كان التمن مقبوضا فالقصر على المجلس
قاصر (قوله ولم ينهه) اي البائع ولم يكن فيه خيار شرطه (قوله ملكه الا في ثلث) في بيع
الهائل وفي شراء الاب من ماله لطفه او يسهله كذلك فاسد لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض
في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الاسته لا يحل له اكله ولا لئله
ولا وطئها ولا ان يزوجها منه البائع ولا شفعة لجاره لو عاقرا ولا شفعة بها كما في الاشياء وشرح
الجمع واطلق في الشربلالية بعدم حل الانتفاع به (قوله لكراهته تحريما) وعن الكمال

بحرمة الانتفاع به كبيع واكل فيكون البيع سابعه (قوله لتأني يذمها) أي يدين التهمي والمنسروعية لان التهمي يقتضي قبضه والمنسروعية حسنة وينهما تناقض (قوله ولهذا لا يفيد) أي لا يفيد البيع الفاسد الملك قبل القبض (قوله ان ركن البيع) جواب عن قوله لانه حرام وقوله والتهمي عن الافعال الشرعية جواب عن قوله ولان التهمي نسخ وقوله فيما بعد وعدم ثبوت الملك قبل القبض جواب عن قوله ولهذا لا يفيد قبل القبض وقوله والمينة ليست مال جواب عن قوله وصار كما اذا باع بالمينة ويحتمل ان تحصل المقنعة الاولى بياناً للمسئلة والثانية جواباً عن الاولين معاً كما يشير اليه ما ذكره في ضمن الثانية من محو قوله وبمثال نعمة الملك (قوله والتهمي عن الافعال الشرعية) قال في النهر بعد ما حكى ذلك نقلاً عنهم وفيه نظر ولم يبين وجهه (قوله حذار تقرير الفساد) بكسر الحاء أي حذاراً عن تقرير الفساد (قوله لانه واجب الدفع بالاسترداد) يعني بعد القبض وقوله قبل الامتناع أي قد فسخ قبل التنازع عن المطالبة اول (قوله فقدم وجهه) أي في اول الباب عند قوله وبيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير يظهر بالرجوع (قوله اشارة الى وجوب الفسخ) لعل وجه الاشارة ان على مقتضى تقدير الوجوب واللام الجواز اذ الوجوب يستعمل بعلى والجواز باللام فواقع في عبارة بعضهم من اللام اما للاكتفاء بالاعم قصداً الى بيان مجرد الجواز او لارادة معنى على من اللام كما جعل الزيلعي عبارة (لكن عليه) (قوله ما دام في يد المشتري) اعمداً للفساد لانه معصية فيجب دفعها كذا في البصر (قوله لم يقل ان كان الفساد في صلب العقد) يعني يجب الفسخ بعد القبض ان كان الفساد في صلب العقد أي في احد العوضين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية فقبل له الشرط يعني حق الفسخ لمن له الشرط دون من عليه لما نقل صدر الشريعة قال ابن الكمال نقلاً عن شرح الطحاوي انه لا خلاف فيه وبه اخذ صاحب الهداية (قوله وحق العبد يذم) لحاجته وهو الاصل عند اجتماع حتى الشرع والعبد (قوله والكاتب والرهن كالبيع) أي هما نظير البيع يعني اذا اشترى عبداً شراء فكاتبه او رهنه (قوله ولا يبطل حتى الفسخ بموت احدهما) فيحصله الوارث به يبقى كذا في الدرر اذا مات البايع وكذا المورث والمستقرض او الراجح فاسداً كذا في الزيلعي فالمشترى احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه (قوله لا يفيد التوفيق) لان المناقاة بين قوله والدرهم والتأخير لانتعنان في العقود وبين قوله لانها تعين باتعين في البيع الفاسد باق بعد لان القول الاول ظاهر في السلب الكلي والثاني ظاهر في الإيجاب الجزئي فيسمل القول الاول لصورتي التوفيق اعني صورة قيام الدرهم والتأخير وعدم قيامهما (قوله وانما يفيد دليلاً للمسئلة) لا يرد عليه ما يرد على الهداية يعني ان ما ذكر يصلح ان يكون دليلاً على مسئلة طيب ربح الثمن على وجه لا يرد عليه ما يرد على الهداية حاصله ان الربح في الثمن انما يتصور باستراء شيء بمفيدة لا يلقى الثمن وعند علمه به ان الثمن يعتبر شبه البيع فلا يتعين بالتعيين بخلاف بقائه الثمن هذا ثم قبل ان هذا مفيد للتوفيق بينهما اذا حاصله ان الثمن في الفاسد يتعين في حالة قيامه ولا يتعين في حالة عدم قيامه فباختلاف الجهتين لا يتحقق التناقض لكن لا يخفى عليك انه لا يدفع عما هو الظاهر من عبارة الهداية (قوله فلو وجه ما قال في العناية) اقول يشير اليه قول الهداية فيما يتعين وهو الاصح (قوله انما يستقيم) قال في النهر بعد نقل هذا عن اعناية بعينه قال في الحواشي السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المقصوب او الثمن البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر تعيينه في الاول فقوله انما يستقيم الخ فيه ما فيه وقد اخذ فقال وقد ظهر لي انه

لأننا فاة بينهما بالتعين بالنسبة الى رد العين وعدمه بالنسبة الى طيب الریح وقد علمت ما فيه انتهى لا يخفى ان قوله فان علم التعین لا يتدفع بما ذكر الشارح من التحقيق بقوله اعلم ان الخبث الخ لعل قوله وقد علمت ما فيه اشارة اليه لانه قد ذكر مضمون هذا القول فيما قبل هذا ولا يبعد ان يحمل فائدة اراد الشارح هذا التحقيق على هذا فليأمل (قوله اعلم ان الخبث) اما التحقيق لفرق الهداية على وجه يتدفع شبهة يكاد وان يرد عليه من حكم الخبث لعدم الملك من انه يؤثر فيما لا يتعين ايضا وحاصله الفرق بين الخبث لعدم الملك وبينه لفساد الملك وكلاهما في الثاني واما بيان لمضمون قوله قلنا يمكن التوفيق الخ ويمكن ان يعتبر تمهيدا ايضا لما يأتي من المتن من قوله كما طاب الخ كما يشير بعض ما ذكره في شرحه (قوله في التوعين) اي ما يتعين وما لا يتعين (قوله لأن الدين وجب بالاقرار) يعني وان كان الظاهر ان يكون هذا من قبيل الخبث لعدم الملك كالغصب لكن الدين لكونه واجبا بالاقرار ثم استحقq بالاتصاف صار من قبيل الخبث لفساد الملك وقد صرفت انه لا يعمل فيما لا يتعين (قوله وبدل المستحق) المستحق بالفتح الدين الثابت في ذمة المدعى عليه وبدله هو الدراهم المقبوضة فلا يعمل فيما لا يتعين اورد عليه ان كونه ملكا له ليس على اطلاقه حتى يتفرع عايه عدم العمل فيما لا يتعين على اطلاقه فله ان نعمد الكذب في اصل دعواه فدفعه اليه لا يملكه اصلا لنيق عدم ملكه في اعتقاده ودفع ان ظاهر اطلاقهم خلافه لان المنظور اليه وجوبه بالتسمية لازم المدعى (قوله وفا لا ينقض البناء) رجه الكمال وتعبه في التهر (قوله ووقف بيع مال الغير) قبل ظاهره عدم الفرق بين بيعه بما يتعين وبما لا يتعين وليس بمراد اذ عند بيعه بما يتعين يكون المشتري به للبايع لا للمالك فعليه قيمة المبيع للمالك بخلافه بما لا يتعين وبيع العبد والصبي وكذا الممتوه (قوله وبيع ماله) الظاهر منه توقف بيع البايع مال نفسه من فاسد عقله والمنقول عن الحنابلة والخلاصة توقف بيع الصبي المحجور اذا بلغ سفها وكذا شراؤه (قوله وبيع المراهون) لا يخفى ان المراهون لا يملك فسح البيع في الاصح كما سيذكره في الزهن (قوله وبيع شيء برفقه) اي بالكتوب عليه قبل انه من قبيل الفاسد لا الموقوف ونقل عن مباحة البصر انه فاسد له عرضية الصحة بالعكس هو الصحيح وقيل وعليه فحرم مباشرته وعلى الضعيف لا (قوله وبيع المبيع من غير المشتري) لا يخفى انه داخل في بيع مال الغير فستدرك (قوله ان علم في مجلس المبيع تفذ) قبل فيه نظر لان الفاذ لازم وان نفرا قبل العلم بطل قبل غير مسلم لانه فاسد يفيد المالك بالقبض (قوله في المنقول لاقى المقار) هكذا في اكثر النسخ والصحيح ما في اقلها مصدرا بالواو واعني ولا في العقار (قوله او بمثل ما اخذ به فلان) فستغنى عنه بقوله والبيع بماباع فلان واورد انه من قبيل الفاسد لا الموقوف (قوله وبيع الشيء بغيره لم ينجز للجهاالة) فوجهه الفساد لا التوقف كما في المعطوف عليه فمن رجه خبر من مثله كما قيل (قوله وبيع فيه خيار المجلس) قبل هذا ليس من الموقوف والخيار المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدره اجل كان الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح (قوله وقد مر في اول البيوع) قبل ذلك خيار المجلس الذي لم يشترط في القعد لا نقول به خلافا لما في اما المشروط فيه فصحيح اتعافا (قوله فانه موقوف على اجازة المالك) اورد عليه انه لا معنى لقوله ان اقر به الفاسب بعد ان فرض بايما وكذا بينه الغصوب منه بعد جهد الفاسب لعل الحق في المقام ان بيع الفاسب موقوف على اجازة المالك اذا باعه للمالك لانفسه على ما نقل عن البدائع وبيع المالك

المغصوب موقوف على اليانة اواقار الفاصب لعل مراده هذا لكن في عبارته خبط و خلط
 كما لا يخفى (قوله او طلبه لبس باجازه) والمصرح في طامه الفقهيۃ ان اخذ الثمن وكذا الطلب
 اجازة فايراد كلمة لبس هنا خطأ كما مشى عليه كافة الناظرين (قوله وكره البيع) اى تحريما
 مع الصحة (قوله واما اذا تابعا بمشيان) لتعليل النهى بالاخلاق بالسعى فاذا اتنى اتنى فيلزم عدم
 الكراهة ايضا على من لاجرة عليه كما فى النسخ قال فى النهر عن ابى البسر لوتبايعا وهما بمشيان
 فلا بأس به وحزم به فى الحواشى البقونية وتبعه فى شرح الدرر واستشكله الشارح يريد به
 الزيلعى بان الله تعالى نهى عن البيع مطلقا فخر جوزه فى بعض الوجوه يكون تخصيصا فلا يجوز
 قال فى الحواشى السعدية وفيه بحث ولعل وجهه ان النهى حيث كان معللا بالاخلاق بالسعى
 فاذا اتنى اتنى انتهى برد عليه انه من قبيل مفهوم العلة الذى هو فرع من مطلق مفهوم
 المخالف وهو متى حددنا وانه قد قرر فى الاصولية ان الحكم العام لا يتبنى بانتفاء العلة الخاصة
 ففعل الوجه ان هذا وان كان عاما لكن لكونه خص منه مثل من لم يجب عليه السعى كالنساء
 والمسافر والمريض يجوز تخصيصه بالمعنى وان العام لكونه ضليا عند بعض يجوز تخصيصه
 بالمعنى ابتداء كما فى النسخ لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله وكره الجش) بفتحين وروى
 بالسكون فى النهر عن المشايخ انه ليس بمكروه اذا طلب ما تنقص من القيمة فلا بأس بان يزيد الى ان
 تبلغ قيمتها (قوله وهو ان يزيد فى الثمن) قبل او بعد المبيع بما لبس فيه ليروجه (قوله لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم) الحكم فى المطامع للذى والمستامن والدليل لكونه مقيدا بالاخصا
 للسلم فلا تقرب اجب ان ذكر الاخر ليس للاحتراز بل لزيادة التفسير ويمكن ان عامة
 حكمهم يعلم بنص اخر فلا اشكال ولا حاجة الى الجواب (قوله فاما اذا سامه بشئ) يعنى
 ان الكراهة يكون بعد اتفاقهما على مبلغ الثمن (قوله وهو محتمل النهى فى الخطبة) اى ركون
 احدهما الى صاحبه فى الخطبة ايضا محتمل النهى فان لم يركن ولم يحصل الاتفاق بينهما فلا
 يتعلق النهى بهما (قوله اليه من الطعام) متعلق بالمجلوب والضيق المجرور راجع الى البلد
 ومن الطعام بيان للوصول وهو اللام فى المجلوب كذا قيل (قوله المضر لاهل البلد) حتى
 لو لم يضره لم يكره (قوله فيتوكل الحاضر عن البادين) اى يصير وكلا من قبل البادى ولكن
 التوكل بهذا المعنى محتاج الى النقل على ما قيل (قوله والتفریق بين صغير) وعن الثانى الفساد
 مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة (قوله وروى اردد اردد) اى اردد الثمن واقل المبيع (قوله
 والكبير ينفق على الصغير) اورد بان الصواب يشفق من الاشفاق اقول الاتفاق له زيادة ملازمة
 لقوله ويقوم بجوابه وانه الاشفاق والاتفاق ملازمان على وجه لا يوجب خطأ فى استعمال
 احدهما تام الاخر (قوله لان المظنور اليه) يعنى ان نفطرافه جانب دفع الضرر عن غير الصغير
 لا الاضرار بالصغير وان لزمه فلا يلتفت اليه لانه كم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا (قوله
 ولا يجب فمضنه) برد عليه بما فى الدرر عن البحر وغيره ان فصح المكروه واجب على كل منهما
 لرفع الاثم ومثله انه صح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه
 باب الاقالة ❖ هى مصدر من اقال اجوف يأتى بمعنى القلع والرفع وقيل
 من القول والهمزة للسلب بمعنى ازالة القول الاول ودفع بان قولهم قلته بالكسر يدل على ان
 عينه ياء لا واو وانه ذكر فى الصحاح من القاف مع الياء لامع الواو (قوله احدهما مستقبل) لعل
 هذا بيان للاقل والا فيصح بلفظين ماضيتين (قوله كقول الرجل اقلنى) هذا تمثيل والا فيصح

بفاسختك وترك وتاركك ودفعت وباتعاطى ولو من احد الجانبين كالبيع كانقل عن البرازية
(قوله ويتوقف على قبول الاخر في المجلس) وايضا لا بد من التسليم والقبض من الجانبين
ثم الاقالة مندوبة وتجب في عقد مكروه وفاسد كما في البحر (قوله موجبات العقد) يقع الجيم
اي احكام العقد (قوله في حق المتعاقدين ايضا) كما يكون بيعا في حق ثالث كما سيجي (قوله
لامتناع الفسخ بسبب الزيادة) فان زيادة المانعة للفسخ ما نعة للاقالة خلافا لهما (قوله قالوا
وهذه) اورد ان صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ولم اراه ويمكن ان يقال بعد تسليم كسبة
ذلك فعدم رؤيته لا يقتضي عدم وجوده (قوله بعد القبض حقا للشرح) لا قبل القبض
مطلقا كما في شرح المجمع فيه اشارة الى ان الزيادة المتصلة كالسكن لا تمنع قبل القبض او بعده
(قوله بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط والمقبوض اجدد اوردى ولو تقابلا
وقد كسدت رد الكاسد (قوله الاذا باع المتولى والوصى) وكذا اشترى باقل منها ومثلها المأذون
(قوله يجوز باقل الثمن) لو بقدر السبب لا يزيد ولا تنقص قبل الا يقدر ما يتغابن اناس فيه
كذا في الزيلعي فالاطلاق الظاهر منه غير حرجي الا ان يدعى اشارة اليه في قوله يكون بمقالة
الفائت بالبيع (قوله ولا يروى في الفسخ) لان الروا في البيع والفسخ ليس ببيع (قوله وجاز
بيع المكمل والموزون) قبل الصواب الموافق لشرحه ان يقول وجاز قبض المكمل لان الكلام
في الاقالة نفسها لا في بيع بعدها واما ان يراد بالبيع نفس الاقالة فلا مسأله في هذا المحل انتهى
ولا يبعد باستعانة المقام ان يراد من البيع معنى التسليم او القبض او يحمل على التشبيه في حق
ثالث اي لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير المقار ولو بلفظ
مفاسخة او متاركة لم يحمل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فبيع اجماعا فالاولى ان يتم اشارة في الشرح
وقد اكتفى ببعضه (قوله الخلاف) هذا للخلاف لم يذكر هنا فالاولى ذكره اترك هذا النقل
ثم ان هذا الخلاف على ما فهم من الزيلعي ونقل عن القوم كالهداية هو ان الاقالة بيع جديد
في حق غيرهما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان لا يمكن جعله فسحا فتبطل وعند ابي
يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيحصل فسحا وعند محمد هو فسح الا اذا تم رد جملة
فسحا فيحصل بيعا (قوله اعمالا لموضوعه اللغوي) بخلاف لفظة الاقالة فان ارادة المعنى
الشرعي متعين فيه لانه منقول شرعي فالمعنى اللغوي فيه مجاز فلا يراد ان الاقالة لغة ازالة ورفع وهما
مساويان للفسخ والترك فالحكم الاستواء نفيًا واثباتًا فالفرق تحكم (قوله فلتسليم الشفعة) فالثالث
هنا الشفع (قوله يعني اذا كان المبيع) لفظ المبيع هنا وان وقع ايضا في الزيلعي لكن لا يضي في ما فيه
من الركائز كما قيل ولا يبعد ان يقال انه مبيع على طريق المجاز الاول (قوله لانه بيع جديد
في حق الثالث) فكان الهلاك ليس من التصاب بل من مال آخر اشتره البائع من مشتريه
ثم انه قال في الدرر انه يزداد على الخامس الى ان يبلغ التاسع لانه يزداد التقا بض في الصرف
ووجوب الاستبراء لان حق الله تعالى فاقه ثالثهما مصدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة
والرهن فالمرتبة ثلثهما نهر فهي تسعة (قوله ولو تقابلا) بالياء المنه من تحته والمقا بضة
بيع العين بالعين اي ابادلة فكل مبيع من وجه وثن وجه (قوله بعد هلاك احدهما) فلو هلك
بطلت الا في الصرف فكان البيع قابلا وعلى المشتري قيمة الهالك او مثله **باب المراجعة**
والتولية والوضيعة **﴿** (قوله لما فرغ من البيع) لازما وغير لازم شرع في الثمن مراجعة
وغيرها المراجعة مصدر رابع والتولية مصدر ولي غيره وجعله والبا والوضيعة ضد ارفع لعل

عدم ذكر المساومة هي ما لا تعرض فيه الى الثمن الاول لظهوره كإفهم من عبارة بعضهم
 (قوله الاول بيع مملوكه) قبل رد عليه المثل اذا غيبه الفاسب وقضى عليه بمثله ولا يجوز له
 بيعه بازيد منه لكونه ربا ولا يرد على من قال بيع بمثل الاول انتهى (قوله ثم وجده) اى وجد
 الخاص بعد الضمان المنصوب الضايغ (قوله وشرطها شراؤه) اورد عليه بالمنصوب القبي
 اذ ليس فيه شراء كما مر آنفا فزعمه ما فرغه فالصواب ملكه بدل شراؤه (قوله شراؤه) اى
 كون الشراء المتقدم على بيعه بمثل الخ (قوله او مملوك) عطف على مدخول الباب يحذف الموصوف
 اى اوبقي مملوك من البايع الاول صورته اشترى زيد من عمرو ثوبا بضم ومك بكر ذلك الفم
 من عمرو بسبب من الاسباب ثم زيد بيع هذا الثوب مرابحة الى بكر بالفم مع زيادة شئ معلوم
 كما سيفصله (قوله ان امكن فقد لا يمكن) يعنى ان امكن الاحتراز عن حقيقة الخيانة فلا يمكن
 عن شبهة الخيانة والحرمات ثبت بالشبهات (قوله اذ الغرض عدمه) لان الغرض فى القبي
 (قوله الا اذا كان المشتري مرابحة) او تولى مثلا فالكلام على التثليل لكن فيه نوع تأمل (قوله)
 بسبب من الاسباب) كما مر صورته وتصورا اخرى بانه اشترى دارا بثوب بهذا الثوب ويرجى درهم
 على ما فى التهر لكن الاول اوضح (قوله يرجع به بازده) اى العشرة باحدى عشرة فخالصه
 كل عشرة فربحها واحد يعنى الربح يكون عشرة (قوله والكسر ما يصغى) قبل فيكون العطف
 من قبيل عطفها تبا واما باردا اى وعن الصغى وكذا الحال فى بعض البواقى (قوله وطعام المبيع
 وكسوته) بلا اسراف وكذا فى الرزق والكرم وكرى المسناة واما لاهار وغرس الاشجار ونجيبه
 الدار (قوله والمسار) هو الدال على مكان السلعة وصاحبها واما الدال فهو المصاحب للسلعة
 غالبا (قوله وان فعل المشتري يده) وكذا لا يضم ما تطوع بهما تطوع كذا نقل عن الفقه (قوله)
 وبالمجمل كل ما يزيد) اورد ان المسار لا يزيد شيئا فى المبيع ودفع ان له دخلا فى الاخذ بالاكل فيكون
 هو فى معنى الزيادة (قوله آخر العمل) فى الشرب لا لانه من الكمالات ان لا تمنع لوضوح حصول الزيادة
 بالتعليم وتوضيح السند المذكور فيها وعن المسوط انه يعنى على العرف حتى لو كان فيه صرف ظاهر
 يطبق برأس المال (قوله ونفقة المبيع) وما ينبغى ان يعلم ان نفقة الماتضم اذا لم يحصل شئ
 متولد منه كلبه وصوفه وبيضه وغيره فيرفع ما بقدره ويضم البا فى بخلاف اجرة (قوله)
 ونفقة نفسه) اى نفقة البايع (قوله وكراء بيت للحفظ) قبل عد ذلك فى الهداية والكافى فيما
 لا يضم وفرق ذلك من كراء المبيع يحتاج الى تدبر وقد نقلنا عن المحيط ان كراء المبيع يضم
 ولعل التوفيق يحملها على اختلاف الروايتين انتهى لا يخفى ما فيه من الخبط والخلط ثم انه
 لا يضم ايضا ما يؤخذ فى الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه كما هو الاصل المعقول عليه على
 ما استفيد من كلام الكمال فان فى المرابحة وعندنا بى يوسف يحلف فيها وعند محمد بخلافها (قوله)
 وان كان الربح اكثر) كلمة ان وصليقة والفاء بعده جواب شرط محذوف (قوله ولو اشترى بعشرين)
 صورة استغراق الربح (قوله لان شبهة حصول الربح) تعطيل لمجموع الصورتين لا للاخيرة
 فقط كما توهم (قوله بالعقد الثانى) متعلق بالحصول يعنى ان الربح فى الصورتين وان حصل
 بالعقد الاول حقيقة لكن له شبهة الحصول بالثانى اذ للثانى دخل فيه من حيث تقريره وتأكيده
 لان الربح على شرف الزوال باحتمال رد المشتري عليه بالبيع فالعقد الثانى يقطع هذا
 الاحتمال فكان الربح قد حصل بالثانى والشبهة معتبرة فى هذا الباب (قوله اى جازان يدع
 مرابحة) وجه التفسير بالجواز ليس بمعلوم بل الظاهر من اطلاق القضية ومن كتب القوم

الوجوب الان يقال مراده ان جواز المراجعة في الصورة المذكورة انما يكون على ما شري
 المأذون فيه تكلف لا يخفى (قوله اذ لو لم يكن على الصديق) لعل هذا مضمون ما قال الزبلي
 انه واشترط الدين على العبد كانه وقع اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مرا بحة
 فمع عدم الدين اولى لوجود ملك المولى فيه بالا اجاع (قوله لملك الرقبة) اي ملك العين يعني
 لا يملك العبد في هذه الصورة على رقبة المبيع ولا على تصرفه بخلاف الصورة الاخرى
 كما يشير اليه قوله الا كذا لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهه العدم قال الزبلي
 في تعليل هذا القول لافادته ملك العين والتصرف (قوله متعلق بقوله رايح) اورد ان المتعلق
 هنا ليس رايح بل رايح على صيغة المضارع (قوله على الامانة) لان المراجعة بيع امانة لقول
 (قوله من غير بينة) ولا يمين فيني عنهما كل تهمة وشبهة خيانة (قوله للمشتري الاول) الظاهر
 بل الصواب للشري الاول (قوله كما هو كذلك) اي الرمي معدوم هنا اذ اذال رايح انما
 يوجد الاجنبى وذا لم يوجد هنا (قوله فيه شبهة العدم) خبر لقوله لان هذا البيع وان لم يوجد
 شرط دخول الفاء في الخبر كما قيل (قوله بلا بيان بالتصيب) بأقصة سماوية او بصنع المبيع (قوله
 لا يصح عليه البيان) بانها سليمة فاعورت في يدى او وطئت (قوله مرا بحة بلا بيان) قبل والصواب
 اى من غير بيان انه اشتراه كذا في عبارة الزبلي لا يخفى ان المعنى فهمهما قصد لولا وقع في عبارة الكنز
 بلفظ بيان وقال الزبلي في الشرح بما قال ففعل المص من قيل النقل بالمعنى (قوله بان يبين العيب
 والتمن) قيل لان بيان ما فيه من العيب واجب شرعا (قوله لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا)
 وكذا قال الزبلي وامل الصواب اسقاط ذكر التمن من هذا المقام هنا ايراد مشترك يتنوب بين
 الزبلي ولعل وجهه اختصاص العلة بالمبيع لان ما فيه العيب ليس الا ذلك لكن لا يخفى ان فائدة
 بيان العيب اتمية صورتيان التمن كما يشير اليه الحديث بعض الاشارة (قوله كقرض الفار) بيان
 للتصيب اى اتلاف الفارة (قوله كالعدرة) اى البكر (قوله لم يحبس عنه) اى شئ يقابل التمن
 (قوله اوقفاها اجنبى فاخذ ارشها) قيل عن القرض ان قيد اخذ الارش اتفاقا فالحكم كذلك
 لو فعل غيره ولو تغير امره (قوله حتى يزداد في المبيع) اى في ثمن المبيع كافي الهداية والمفهوم
 من الزبلي والتهر وكما يدل عليه السابق من قوله لان الاجل يشبه المبيع وايضا السياق من
 قوله لاجل الاجل وقوله كانه اشترى شئين الخ فيدفع ما يقال ان الصواب في التمن يدل
 في المبيع ويظهر ايضا فساد ما قيل في تفسيره اى يجعل المبيع في حكم الزيادة بالنظر الى بيعة
 يثن زائد (قوله لانه بناء على التمن الاول) الضمير للتولية باعتبار انه بيع قبل الاظهر لانهما
 مبنيان على التمن الاول كما في الزبلي (فرع) اعلم انه لارد بغين فاحش في ظاهرا رواية وبه افنى
 بعضهم مطلعا كما في القصة ثم رقم وقال ويغنى بارد رفقا باناس وبه يغنى ثم رقم وقال ان غره
 اى غر المشتري البائع او بالعكس او غره الدلال فله الرد والا لولا به افنى صدر الاسلام وغيره ثم قال
 وتصرفه في بعض المبيع قبل حله بالغين غير مانع منه فيرد مثل ما تلغف ويرجع بكل التمن على
 الصواب انتهى والتفصيل في الدر المختار **فصل في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض**
 والزيادة والخط فيهما وتأجيل الدين **لا يخفى** ان مسائل هذا الفصل ليست من باب
 المراجعة فذكرها هنا استطرادى باعتبار تعييدها بقيد زائد على البيع المجرى عن الاوصاف كالمراجعة
 والتولية (قوله صح بيع العقار) اى بخلاف اجاره قبل القبض في الاصح لا النقول فانه فاسد
 على ما نقل عن المواهب والمجل على ما نقل عن الجوهره وامامته والتصدق به اوترا منه

ورهنه واعارته من غير باعده وعقده وتديره فصحيح على قول محمد وهو الاصح ولو وهبه من البائع قبل قبضه فقبلة انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يصح ولم ينتقض البيع (قوله ونحوه كونه علوا) او في موضع لا يؤمن ان يصير محررا ويطلب عليه الزمالة (قوله لا يجوز ربحه قبل) اي قبل القبض (قوله فلا يقاس) تفريع على قوله وهو في العار انادر (قوله لكن خص منه الربوا) خفاء في شمول البيع الربوا اذ البيع مبادلة مال بمال والربوا افضل لبس في مقابله مال وانه مسوق للتفرقة بين البيع والربوا (قوله وهو ما روي) انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض هذا وان كان محتملا لان يكون حديثا آخر لكن الظاهر انه هو الحديث السابق ومن قبيل النقل بالمتى (قوله غرر الانفساخ) الغرر الخطر (قوله وقع التعارض بينه) لا يخفى ان التعارض ان وجد يوجد حدين منطوق الاول ومفهوم الثاني مع كونه في الادلة فافهم (قوله وذلك لا يستلزم الترك) اي التعارض يستلزم اهمال العمل بحديث ما لم يقبض (قوله وحده معلولا بذلك) اي جعل الحديث معلولا بفرا الانفساخ يستلزم الاعمال لامكان التوفيق والاعمال خير من الاهمال (قوله ويكون مختصا بعقد يتصح) اذا كان مختصا بادلة الجواز كيف يوجد التعارض انتهى (قوله لم يبيعه ولم يأكله) اذ هما محروران فحرما (قوله وان كان بمحضرة المشتري لا يعتبر) والوكيل بمحضرة رجل فشرائه فباعه قبل كبه لم يحرمان اكله الثاني لعدم كبل الاول فلم يكن قابضا كذا في الدر عن القمح (قوله كذا الموزون والمعدود) واستثنى ابن الكمال عن الموزون ما يضره التبعيض لان الوزن حيثذ فيه وصف (قوله جاز التصرف في الثمن بهية اوبيع او غيرهما لوعينا) اي اشارا اليه ولو ديننا فالتصرف فيه لمملك بمن عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره كذا نقل عن ابن ملك قال في التوروكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كعهر واجرة وضمان متلف وقال في شرحه الدر ويدل خلع وعقود مال وماله وروث وموصى به والحاصل جواز التصرف والامان والديون كلها قبل قبضها صحت انتهى وقال في التوروك بعد سوى صرف وسلم ونظام المرام فيهما وجاز زيادة المشتري اي ان قبل البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبله حتى نفرا بطلت كذا في الخلاصة قال في المنع وقد ترك هذا القيد صاحب الكثر والوقاية وهو ما لا بد منه (قوله وجاز حط البائع) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والحط يتحققان باصل العقد بالاستناد فبطل حط الكل واثر الاتصاف في توبة ومراحممة وشفعة واستحقاق وهلاك وجلس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفعة الحط فقط (قوله وجاز زيادته في المبيع) وزم البائع دفعها لكن ينبغي ان يستغنى السلم كما في الزيلعي لكن لا يشترط في هذه الزيادة قيام المبيع واما الحط في المبيع فان ديننا يصح وان عينا لا يصح (قوله اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه) قبل الصواب اي كل الزائد والمزيد عليه (قوله ولهما ولاية الدفع) بالاقالة (قوله اقول لا يمكن ذلك) اورداه على مسلم ولبس فيما قاله ابطال الكلام صدر الشريعة رحمه الله (قوله فان ادعى المستحق بمجرد المزيد عليه) قال في الوانية بل يأخذ الزيادة معه ايضا ويبيته فيها (قوله ثم ان حكمه الاستحقاق) وايضا لورد بنحو عيب رجع المشتري بالكل (قوله لان حقه) على الاخذ الاقل فيهما فان قبل اذا تعلق حق الشفع بالعقد الاول يلزم ان لا يعتبر الحط في حقه ايضا مع انه يعتبر قلنا مدار الاخذ بالشفعة النظر في حق الشفع فوجب العمل بما هو انفع له كذا قبل (قوله على اتي ضمان كذا من الثمن) والاظهر ما في الزيلعي على اتي ضمان لك مائة من الثمن (قوله جائزة عندنا) خلافا لفر والناسفي (قوله لا يصح ايجابه على

الاجنبى) وهو غير الاجنبى (قوله واما فضول الثمن) هكذا فى التسخين الظاهر له هو الموافق لما فى الزيلعى من قوله فضل الثمن فالمراد من الفضول الزيادة باقائه ما فى الزيلعى او زيادة الاجنبى فضولا بلاذن المشتري كحما هو المتبادر من اطلاقه (قوله فستغنى عنه) اى عن ما يقابله حقيقة وان لم يستغن عن الصورى كاسياى (قوله اذ لا يسلم له ما شئى) بمقابلة الزيادة وقد كان الاصل انه كما يحصل للاصيل فيه بمقابلته شئ من البديل لا يجوز اشتراط البديل على الاجنبى وان لم يحصل يجوز لاستوائهما فى عدم الحصول على ما فى الزيلعى (قوله فقد جعل المائة كانه هذا) هو المشار اليه بقوله كذا فى قوله ما فى ضامن كذا فالاولى ان يعتبر بلفظ المائة بدله كما فى الكثرة (قوله فوجد شرطها فنصح) فلا يرجع على المشتري (قوله وبقي التزام المال) اى التزام الاجنبى المال لان مبيع البايع داره من غير الاجنبى فاقى بعض التسخين من الزام بدل التزام لبس بصحيح الا يتكلف بعيد (قوله لبيع داره) الظاهر الموافق لما صرح فى المتن ببيع عبده (قوله صح تأجيل الدين) فسر الصحة هنا مستثدا ان بعض المحققين بالزوم اى زام التأجيل ان قبل المدينون الا فى سعي على ما فى عداينات الاشياء بدل صرف وسلم وثمان عند اقالة وبعد ها ولما اخذ به الشفع ودين الميت والسابع ما ذكره بقوله سوى القرض وقال فى الدر فلا يلزم تأجيله الا فى اربع اذ كان محجورا وحكم مالكى بلزومه بعد ثبوت اصيل الدين عند او احاله على آخر فاجله المقرض او احاله على مدين مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والاربع ما ذكره بقوله الا اذا اوصى به كذا فى الدر فالخصر المفهوم من الاستثنائين اضافى والافخفى فافهم (قوله لم يزم من ثلثه ان يقرضه) والحاصل ان تأجيل الدين على ثلثة باطل فى بدل صرف وسلم وصحيح غير لازم فى قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك (قوله لان الحوالة مبرئة) اى مسقطه لصفة القرضية فصحيح التأجيل **باب الربوا** (قوله فضل احد التجانسين) اوردان الربوا الشئى من النسبة لبس فيه فضل وانه يدخل فيه بعض صور البيوع الفاسدة ولهذا فسر بعضهم الفضل هنا بما يعنى الحكمى فادخل ربوا النسبة والزم دخول البيوع الفاسدة فقبل فيصير ردين الربوا لوفائهما لادبغاه لانه يملك بالقبض (قوله لم يكن الفضل الخالى عن عوض فى الهبة ربوا) فلا يشرى عشرة دراهم فضة بشرة دراهم وزاده دافعا ان وجهه منه انعدم الربوا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا ينقسم كما فى النسخ والتفصيل فى الدر (قوله حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا) بل هو بيع فاسد (قوله وعلة القدر المعهود) بكيلى او وزن (قوله بالجنس) اى مع الجنس (قوله او بيع الخنطة بالخنطة) هذه صورة كون الخبر معنى الامر (قوله او كلاهما منسأة) هذا وان كان حراما لكنه لبس لربوا بل لكونه بيع الكالى بالكالى وهو منتهى بالنص كما فى الايضاح ولهذا اعترض عليه ايضا انه بيع المعدوم بالمعدوم وانه وان لم يكن جائزا لكنه لبس ربوا والكلام فيه (قوله وان عدما) بكسر الدال من باب علم (قوله ولو بالنسوى) فلو باع عبدا بعد الى اجل لم يجز بوجود الجنسية وفى الايضاح عن الغاية جواز اسلام الخنطة فى الزيت قال فى الدر ومفادها ان القدر بانفراد لا يجزم النسأ بخلاف الجنس فليحذر وقد قرر فى السلم ان حرمة النسأ تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فتنهى انتهى (قوله استثناء من قوله حرم) قبل الانسب اسقاط الفاء ويقال استثناء من حرم المقدور فى قوله والوزنى لا يخفى انه مبنى على كون العام فى المعطوف نظير ما فى المعطوف عليه لانفسه وهو لبس راجع (قوله كالتعود والنعفران والقطن والحديد) اوردان الاول

كأنقود مع الزعفران اومع القطن اومع الحديد دفعا لتوهم جواز القطن بالحديد لمقابلته به وانه لا يجوز (قوله بالسبحات) بفتح السين وسكون التون جمع سحبة تعريب سلك بمعنى يجر يوزن به كذا قيل (قوله مكان ذلك) اى عدم الاتفاق (قوله عطف على حرم) لا يفتى ان مقتضى هذا ان يكون ذلك داخلا تحت التفريع وذاليس بلام الامر من قوله ثم فرع على قوله فان وجدالى آخره وقوله وبه يتم التفريع (قوله كخنة وحقتين) ونلاب ما يبلغ نصف الصاع وكذا اتفاقه بتفاحتين وفلس بفلسين واكثر باعيا لهما ثمرة بقرتين ويضنة يبيضتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفتين ودواة بدواتين واما باقل منه ما لم يكن من احد التقدين فيمتنع التفاضل منخ وبرة بارتين لكن بحسب عليه في الشر بنبلالية فليظنر (قوله في غير الصرف) ومصوغ الذهب والفضة (قوله ومعنى يدا يد عينا بعين) اذ اليد آلة التعيين كاهو آلة القبض فعمل على الاول لما روى عبادة بن الصامت (قوله فهو محمول على عادات الناس) ومن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورده الكمال وخرج عليه سعدى اقدى استعراض الدراهم عددا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعنى بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس بمرواقره المصنف كذا في الدر اقول هذا مناسب لما في الانشاء ان العرف مقدم على السرعة وكذا على اللغة (قوله وان تعارفوا ذلك) قد عرفت ما عليه الفتوى فيه أيضا (قوله نقل عن محمد بن الفضل) جزم في شرح المجمع بجملة بيع الدقيق بالدقيق منساويا كيلا مكبوسا على الاتفاق (قوله اذا كانا مكبوسين) الكيس الملاء بشدة بخلاف الرخوة (قوله وبيع العنب بالزبيب) اسكل في وجود المساوى بين رطبة هذه الاشياء وباسهال (قوله ووجه الجواز) من الضاربة كل تفاوت خلق كالرطب والنمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالخطبة بالدقيق والخطبة المقلية بغيرها يفسد (قوله وبيع خل الدقل) بتعنتين ردى التمر فخصيصه اجراء للكلام مخرج المادة والا فحكم كل التمر كذلك (قوله متفاضلا او وزنا كيف كان) لاختلاف اجناسها فلو اتحد الميزان متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يميز ذكره الزبلى (قوله وبه يفتى) هذا انى بسرائط السلم كما في الدر (قوله لكن يجب ان يمتاط) ولهذا قبل الاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ما سمي (قوله وتخلل) التخلل بالزنى قبا وزاده اولق (قوله وازياده بالخير) بفتح الهمزة الثلاثة سفل كل شئ بعصر يعنى ما بقى بعد العصر هذا يجري في كل ما فيه قيمة لتغله كجوز بدنه ولبن بسمته وضرب بعصره بخلاف ما لا قيمة له كبيع زاب ذهب بذهب بالزيادة لربوا الفضل وبه يفتى قال ابن ملك الفتوى على قول محمد وهو جواز استعراضه وزنا وعددا وقال في الدر واستحسنه الكمال واختاره في التنوير يسير وما لى في الشر بنبلالية عليه ايضا (قوله بين السيد وعبد) خرا المكاتب (قوله وبعد الامان) اى اعطاهم الامان الى من ذهب منا **باب الاستحقاق**

كاذ كرى سائر المتون اورد عليه انه لم نطلع على ذلك سوى الوقاية ولا يبعد ان يراد من المتون غير المساهير وان يراد من سائر المتون بعضها ينحو من التأويل (قوله ومن يملك ذلك السى من جهته) الضمير في جهته للوصول واما المستتر في يملك فراجع الى المستحق لاحالة (قوله مستحقا عليهم) فسر بالباعة المطلوعين من المقام (قوله فلكل من الباعة) جمع بايع على وزن فطلة (قوله فلا يجتمع ثمان) يعنى يتعذر هنا علة توقف الرجوع على الحكم من القاضي وهى اجتمع الثمين كما في النوع الثانى (قوله حكم على الكافة) سواء كان بينة او بقوله انا حر اذالم يسبق اقراره بالرق اشاء (قوله فلا يجتمع ثمان) احدهما ما اخذه من المشتري الاخير

وثانيهما ما يريد اخذه من البائع الأول قبل حقه ان يذكر عقيب قوله المشتري الاخير (قوله
 فلا يوجب الرجوع بالثمن) ولما اجتمع البينة مع الاقرار فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند
 الحاجة فالبينة أولى قبح ونهر ذكره في الدرر (قوله تبعها ولدها) اي بشرط الغضاء بالولد
 في الاصح كما في الزيلعي وكلام البرازية يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود فلو بناه لذي اليد
 او قال لا بدري لا يقتضي به نهر ثم اسئلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد المرفوع حراً
 بالقيمة المستحقه ويلزم عقربها بالوطئ ويرجع القيمة على بايعه لا بالعرق وان مات الولد لاشي على ابيه
 كاسبائي في دعوى النسب (قوله اي لا تبعها) اي فإخذها وحدها وهذا اذا لم يدعه المقره
 فلو ادعاه تبعها وكنا سائر الروايات نعم لاضمان يهلكها كروايت المفسوب ثم انه لم يذكر النكول
 لكونه في حكم الاقرار كما نقل عن القهستاني (قوله دعوى الملك) لعين او منفعة لما نقل عن
 الصغري طلب نكاح الامة يمنع دعوى ملكها وكما عنتها لنفسه بمنعها لغيره الا اذا وقف (قوله
 فلو قال رجل لآخر) وجه التفرع بصحة دعوى الحرية مع وجود الناقض (قوله ان لم يعلم
 مكان بايعه) فلو علم مكانه ولو بعد بحيث لا يوصل اليه حاد كاقصى الهند كما دل عليه ظاهر
 اطلاقهم لا يضمن العبد (قوله ضمن سلامة نفسه) اي للمشتري هذا عند صدقه في اقراره
 (قوله او سلامه) هذا عند ظهور كذبه بثبوت الحرية (قوله فاذا ظهر حرته) بدعواه مع
 البرهان وقوله واهليه للضمان اي لحرته (قوله ولو لم يقل استرني) لانه حيثئذ يكون كالاجنبي
 كما لو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن اوكل هذا الطعام فانه غير مسموم فقطهر خلافه لا يضمن
 في الفصلين غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى لان الاجنبي لا يباع بقوله لعدم الاعتماد على
 قوله فلا يتحقق له الفرع (قوله لانه مختص بعقد المعاوضة) اذ الاصل ان التفرع يوجب
 الضمان في عقد المعاوضة لا الوثيقة (قوله دفع اشكاه) الاشكال واراد على نفس التفرع فكيف
 يدفع به ولهذا اوردوا هذا الاشكال على المسئلة بعد التفرع المذكور واحتاجوا الى الجواب
 عنه بان بعض مشايخنا قال ان الوضع في حرية الاصل والدعوى فيها ليست بشرط عنده
 لتضمنها تحريم الفرع لان السهود يجب عليهم تعيين امه في حرية الاصل فحرم على المولى
 وحرمة الفرع حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في حق الامة
 فلا يكون الناقض مانعاً والجمهور على ان دعوى العبد بشرط عنده في الحرية الاصلية والطارية
 لانها حق العبد لان التناقص لا يمنع صحة الدعوى عند خفاء الحال وهو العلوق وأن كان يرد
 عليهم ان السببه يتدفع بمجرد الفرع عليه اصى قوله لا الحرية بما ذكر في شرحه اللهم الا ان
 يقال ان التفرع دعوى مع تناقض لكنه لازم من دليل هو المرفوع عليه فاندفاع الاسكال بملاحظة
 مفرع التفرع عن حصوله من المرفوع عليه يعني بمجموعهما لا بمجرد التفرع اصى المرفوع يؤيده
 التعبير بلفظ التفرع المسر بعد خلية المرفوع عليه في الاندفاع وبه ايضا يتدفع ما اورد ان
 الاندفاع انما حصل بقوله قبل التفرع الناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية لا بالتفرع (قوله
 لا عبرة لتاريخ الغيبة) فاذا لم يتبرك لك التاريخ فكذا لم يذكر هذا التاريخ
 فبقى تاريخ البائع منفرداً فيعتبر هو ايضا لما سيذكره شرحاً فيندفع ما ادعى عليه من
 البصت الظاهر بان معنى المسئلة عدم اعتبار التاريخ حالة الانفراد عند ابي حنيفة (قوله
 فاذا استولد منه) التفرع يظهر بملاحظة قوله ويرجع بالثمن (قوله ولكن يرجع بالثمن) ان
 اخذ المستحق بالبينة والا كاخذه باقرار المشتري او بنكوله او باقرار وكبه او بنكوله ايضا فلا يرجع

لأن إقراره لا يكون حجة في حق غيره فليأمل (قوله فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل)
 هذا على إطلاقه بخلاف لما ذكر في بحث السنة من الأصولية فطليح على التوفيق بالتأويل
 (قوله أو كان المستحق) أي المبيع الذي استحق كإدله عليه السابق فعمله على السهو بناء على
 أن الصواب المبيع بدل المستحق سهو بناء على الذهول عن وصف الاستحقاق المقصود هنا
 المذكور سابقا وسياقا (قوله كالسيف بالعمد) بكسر الفين والميم ظرف السيف (قوله
 كالدار) لعل في كون الأمثلة الثلاثة على إطلاقها من قبيل ما في تبعضه ضرر خفاء إلا أن يراد
 البعض أو مطلق الجنس (قوله وكذا إذا كان المعقود عليه شيئا) كان مقابلة هذا لما قبله
 من باب مقابلة الخاص بالعام ويؤيد قوله وفي الحكم كشيء واحد إذ مدار اختيارها على العيب
 أيضا (قوله كما إذا كان المعقود عليه ثوبين) ففي إطلاقه خفاء إذ كل واحد من الثوبين قد يكون
 قليلا لا يصلح لمصلحته وكثيرا ما يكون مصلحته داعية إلى المجموع إلا أن يدعى القلة فيموال الكلام
 في الكثرة التي تكون مدار أكثر المسائل الشرعية عليها (قوله عطف على المبيع) الأول على
 كل المبيع والأفكون المعنى قبض كل بعضه ولا يخفى فساده (قوله ادعى حقا مجهولا) قيد
 بالمجهول لأنه لو ادعى قندا معلوما كمر بهما لم يرجع مادام قنده ذلك المقدار وإن بقي أقل منه رجع
 بحسب ما استحق ثم إنه استفيد من هذه المسئلة أمران صحة الصلح عن المجهول لعدم إفضائه
 إلى المازعة وصحته لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة الصلح بدون صحة الدعوى والموقوف
 لا يفيد الملك أي حالا والمتبادر من الحديث الملك حالا بانصراف المطلق على الكمال ولا شك
 في كماله نعم يقال المطلق يجري على إطلاقه فيشمل ما يكون مالا أيضا لعل لهذا قال ولو أضاف
 ثبت مستندا (قوله فهو ثابت من وجه دون وجه) الاستناد كما سبق الإشارة إليه هو أن ثبت
 الحكم في الحال ثم يستند بالضمونات فملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود السبب
 وكالتصايب فله يجب الزكوة عند تمام الحول مستندا إلى وجود وقته وغيرهما من الأحكام
 القطعية فتكون ما يكون ثابتا من وجه دون وجه ليس معلوم (قوله للحديث قد عرفت حاله
 آنفا تأمل (قوله ولهما أن الملك) لا يخفى أن ظاهره من قبيل الرأي في مقابلة النص إلا أن يدعى
 كون علم القياس المنفهم عن قوله كاعتناق المشتري الخ واعتناق الوارث منصوصة قطعية
 ولا يخفى عدم معلوميتها على أنه بعد تسليم معلوميتها محتاج إلى البيان أيضا لعل المدار هو
 ما درنا هناك فليأمل (قوله أي لا يجوز بيع المشتري من الفاصب) يعني غصب زيد فرسا
 من عمرو فباع من بشر فاجاز عمرو ثم باع بشر إلى زيد فلا يجوز فلا فساد في تعلق الجار إلى
 لفظ بيع ولا موجب لتعيين تعلقه إلى المشتري لكن يشكل قوله لاستحالة الملك البات الخ إذ ليس
 هنا على الاحتمالين اجتماع البات والموقوف في محل واحد بل زال التوقف بالإجازة كما يدل
 عليه قوله بعد ما اجاز فاقبل أن وقوع لفظ بعد سهو من الناسخ والصواب إذا اجاز المالك
 بيع الفاصب لعله مبنى على ذلك لكن لا يخلو عن خفاء ما لعل الحق أن يقال قبل ما اجاز بدل
 بعد ما اجاز كإدله عليه كلام صدر الشريعة ولو أنه باع المشتري من الفاصب ثم أجيز البيع الأول
 ونقل عن الهداية أيضا كذلك فتدبر (قوله إذ أقدمهما على الشراء) أما أقدم البائع على
 الشراء فلأن الشراء يحصل بمدخله أيضا وإنه مستلزم للبيع ويمكن أن يجعل من قبيل
 الاكتفاء أو الدلالة فإنا نقول بان الصواب على العقد ليس بصواب على أن المناقصة على
 العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء (قوله وأنكر المشتري) فإن أقر يؤمر بقطع البناء (قوله)

وقع اتفاقا) اجيب عنه انه انما ذكره لان المسئلة خلافية فان غصب العتار لا يجوز عندنا
 حنفية رجه الله واني يوسف وعند محمد يجوز والغصب ازالة اليد المحقة وثبات اليد المطلقة
 فلنصق معنى الغصب قال كذلك ليطهر اثبات وازالتها قول علي من يراه انتهى **(باب السلم)**
 (قوله هو لغة بمعنى السلف) وكذا في الوزن (قوله لكونه مجهلا) فان عقد السلم مقدم وسالف على
 وقته فان المبيع في سائر البيوع يوجد ولا ثم يوجد البيع بخلاف السلم فله يوجد العقد مجهلا ثم يوجد
 المبيع غالبا وعادة (قوله ولم يستدل بما روى انه عليه السلام) قال في الشرنبلالية في فيه اصلا
 تأمل والاحسن قول الكمال من في الحديث غرابة وان كان في شرح المسلم للقرطبي بما يدل
 على اطلاعه بهذا اللفظ وقيل انه مر كب من حديثين فيطلب تفصيله من تلك الحاشية
 (قوله بيع الشيء) اي الاجل الذي هو المسلم فيه فلعل الاول ما قيل هو بيع اجل باجل ثم ركنه
 ركن البيع ولهذا يعتقد بلفظ البيع في الاصح وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم
 في السلم فيه (قوله فلا يجوز فيها السلم) خلافا لما لك (قوله بملين معين) بكسر الميم وكسر الباء
 الموحدة ما يقال بالفارسي قالب حشت لكن يلزم بيان صفته ومكان ضربه على ما في الخلاصة
 (قوله وزنا) فيه اشارة الى عدم جوازه عددا للتفاوت (قوله كالحيوان) اي حيوان كان خلافا
 للسافعي (قوله واخرافه كروث واكارع) خلافا لما لك وجاز وزنا في رواية (قوله والهمم خلافا
 لهما) والفتوى على قولهما على ما في شرح المجمع (قوله والمنقطع الى حين المحل) سواء قطعما
 عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعما فيما بين ذلك لم يميز لانه غير مقدور التسليم
 لئوم موت المسلم فيه فيحصل الاجل ولو انقطع بعد الاستحقاق خرب السلم بين انتظار وجوده
 والفسخ واخذ رأس ماله (قوله يلى استغرق القدم) اي في الاسواق التي يباع فيها وان كان
 في البيوت (قوله ولا بر قرية) فلولبر ولاية يجوز لتدرة وصول الآفة وكذا لا يجوز في حطنة حديثة
 قبل حداثتها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل شرطه
 ولانه لا يدري ايكون في تلك السنة ام لا (قوله وبمجيئه) اي التي لاتسى (قوله واقله شهر)
 عن الحاوي) لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت
 آخر (قوله وقبل أكثر من نصف يوم) وقيل انه ينظر الى مقدار السلم فيه والى اعرف الناس
 في تأجيل مثله قال في البحر انه جدير بان يقول عليه واورد عليه في النهر انه يقع باب المنازعة
 بخلاف المقدار المعين من الزمان (قوله وعندهما يصح) لانه صار معلوما بالاشارة وله ما روى
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال به وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس كذا
 في النهر لكن لا يخفى انه انما ثبت الخلاف بينهم لانه لا يجب التقليد اجماعا على هذا
 التقدير وبعد التسليم لا يخلو عن كلام ايضا معلوم عن فصل تقليد الصحابي من الاصولية
 (قوله ومكان ايفاء ما لمله) فلو شرط ايفاء في مدينة فكل مجلاتها سواء فيه فلواوفاه في محلة
 منها لا يطل به محلة اخرى منها (قوله فبوقه حيث) شاء وصحح ابن الكمال مكان العقد لكن
 لو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح لانه يقيد سقوط خطر الطريق (قوله قبل الافتراق) اي
 ابدا انهما فلو دخل ليعرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحث يراه لاثم انه
 لو ابى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال
 منقودا او عدم الخيار وان لا يشمل البديلين احدى على الزبا وهو التقدر المتفق او الحبس لان
 حرمة النساء تحقق به كذا في التهور والدر (قوله في كربر) بضم قسند يد ستون قسيرا

والغير ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف عني كذا في الدر (قوله مائة نقدا) فقد ها
 رب السلم (قوله بشركة اوتولية) ولومن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى
 اقالة بعض السلم جائز (قوله لم يشتر من السلم اليه) هذا في عقد السلم الصحيح اذ لو كان
 فاسدا جازا الاستبدال كسائر الديون (قوله انتهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الطعام
 حتى يجري فيه صاغان) وعمله على ما في الزيلعي عند اجتماع الصفقتان والايلزم ذلك عند اتحاد
 الصفقة وهذا متنى اتفاقا (قوله فكان الردود عين المأخوذ مطلقا) كذا في الهداية اورد عليه
 انه صرح في الاصولية كالتلويح ونحوه ان المؤدى الى القرض مثل الحق لا عينه بحسب الحقيقة
 واعتبار الشرع حتى لا يكون اداء بل قضاء يمثل معقول ورد ان ما ذكر في الهداية بالنظر الى
 كونه عين المأخوذ حكما وما ذكره اهل الاصول بالنظر الى كونه غيره حقيقة واعتبار الشرع
 عدم الصنية في بعض الاحكام لا يوجب عدمها في جميع الاحكام اقول مدار دفع التدافع التقييد
 هنا بقوله حكما وهناك بقولهم بحسب الحقيقة واعتبار الشرع لكن ان لم يكن الردود هنا
 عين المأخوذ حقيقة فتفرع قوله فلا يجمع الصفقتان لا يتلوه عن الخفاء تأمل (قوله بضيقه) اما
 بمحضره فيصير قابضا بالصلبة (قوله لانه ملك الحنطة بالشراء) والاصل ان هذا قبض
 لان حقه في العين والاول في الذمة (قوله غير مرضي به) يعني لم يرض به الأمر (قوله لجواز
 ان يكون مراده البداية بالعين) يعني لم يتيقن رضاه حتى يكون شريكه على ما في الزيلعي
 (قوله غاتت) اى قبل قبضها بحكم الاقالة (قوله صح) اى التقابل لبقاء المعقود عليه وهو
 السلم فيه كاسبشير (قوله من البقاء في الاولى) اى في صورة الاقالة قبل موت الامة فيكون المراد
 من الثانية الاقالة بعد موت الامة (قوله لعدم محلها) وهو البيع (قوله واما الاجل) قبل تعميم
 الخلاف سهولا لانه مخفى بما كان المدعى المسلم واما اذا كان رب السلم فيصدق اتفاقا كما في التبيين
 والهداية والجمع والمواهب والمجسط موضع التلويح (قوله سلم) فيعتبر شرائطه (قوله ويحمل
 الاجل على التجمل) لانه محتمل بحمل ان يكون ذكر التجمل وان يكون للاستعمال وللفظ الاستصناع
 تحكم فيه فيحمل المحتمل عليه كما في التبيين ولو كان عدة من الوعد كما في الحديث عدة دين
 (قوله لم يجبر او عدم الجبر) شان الوعد ففيه اشارة الى رد الحاكم الشهيد والصغار ومحمد بن
 سلمة من ان مبنى الصحة هو المواعدة لا المعاقدة والاول قول العامة وهو الصحيح اورد انه من
 قبيل المعدوم وذا لا يصح واجب انه اعتبر موجودا حكما كأمي التسمية عند الذبح لا يفتى
 ان الصحيح في الجواب ما يستفاد من قول الشارح للاجتماع الثابت بالتعامل بل لا يرد هذا السؤال
 ابتداء على مقاضا هذا هنا بعد هذا الكلام واورد ان بطلانه بموت الصانع ينافي كونه يما واجب
 انه انما يطل لموته لشبهه بالاجارة وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند
 التسليم وتنام هذا البحث في التهرثم قبل عليه ان المختار عدم الجبر ورد انه لا وجه لترجيح صرح
 بخلافه صاحب الهداية لا يفتى انه لا يلزم انتفاء الوجه مطلقا بمجرد مخالفة الهداية لجواز
 وجود ترجيح اقوى من ترجيح الهداية لكن ينبغي حيث ذيلته وذكره ولم يوجد (قوله عطف
 على غير صنعه) اى المستتر (قوله قبل رؤية الامر) قبله به لانه لو رآه ورضى به امتنع عليه بيعه
 (قوله ولم يصح) اى السلم قبل صوابه اى الاستصناع كما نبه عليه بعض العلماء ﴿ مسائل شتى ﴾
 عبرتها في الكثر والهداية بمسائل المثورة وفي التنوير بباب المتفرقات والمعنى واحد وحاصلها
 ان المسائل التي تسد عن الابواب المتقدمة ولم يذكر فيها فاستدركت سميت بها اى متفرقات

من ابوابها او مشورة من ابوابها (قوله كالكلب ولو عقورا) كما هو الظاهر من اطلاقهم وقد صرح بعضهم لكن في النهر عن محمد بن ادرهشام عن جواز بيع العقور ونصين القاتل واختار السرخسي عدم جواز بيعه الذي لا يقبل التسليم وهو الاصح من المذهب وهكذا نقول في الاسد قال في الدر (فرع لا يبنى اتخاذ كلب الا خوف لص او غيره فلا بأس) ومثله سائر سباع ومما اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجاها (قوله لانه نجس العين) يشكك بكون الكلب كذلك الا ان يقال انها لما تمتع اكله لا تمتع بيعه كما في النهر لا يبنى ما فيه من الخفاء (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) هو حديث معاذ عند ارساله الى اليمن (قوله الا في بيع الخمر والخنزير) وايضا لا يجوز بيع شئ قيمته اقل من فلس ككسرة خبز كاتل عن القيمة وسبع هوام الارض كالخنفاص والقطارب والوزغ والنسب ولا هوام البصر كلها سوى السمك وجوز ابو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والالارده في البدائع انه غير سديد لان الحريم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالحريم فلا تقع الحاجة الى شرح البيع ويجوز بيع دهن منجس وينتفع به للاستصباح في غير مسجد كذا في الدر ويجوز بيع الطلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم اليه لما جتمعص الدم في الجسد كما في المحيط (قوله يجبر على بيعه) كمن يجبر على البيع من عاتق شراء المردان دفعا للفساد كما في النهر (قوله فقد قبضت) للمشتري لحصوله بتسليمه فصار فعله كفعله (قوله والافلا يكون بمجرد تزويجها) فلو انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح على المختار (قوله اشترى شئاً) لعل الصواب الموافق للفظ العبد في قوله والايح العبد اشترى عبداً كما في اقل النسخ لان لفظ الشئ يعم العقار والمسئلة مختصة ببيع المنقول اذ بيع العقار لا يجوز على الغائب فعلى هذا يجب ان يقيد الشئ بالمنقول على النسخة الاولى ويجعل قوله العبد تفسيراً لما هو المراد من شئاً (قوله فبرهن البايع على بيعه) اورد عليه انه من قبيل الشهادة على التني ومن قبيل القضاء على الغائب ودفع بان هذه البيئة ليست للقضاء بل التني التهمة وانكشف الحال واورد انه بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع اجب ان هذا البيع ليس بمقصود هنا لان المقصود احياء حقه في ضمنه وصح بيعه والشئ يصح ضمها وان لم يصح قصدا وقيل يوكل القاضي من يقبضه ثم يبيعه ودفع ان فيه ابطال يد البايع قبل ايقاض الثمن (قوله لان البيع صفقة واحدة) ولان للبايع حبس المبيع لاستيفاء الثمن في هذا الكلام اشارة الى جواز الانتفاع للشريك بالمبيع المشترك بلا اذن الشريك الغائب الى ان يؤدي حصته من الثمن وقد قرر في محله ان كلامنا من هذين الشريكين اجبي في حصة الآخر فلا يتصرف بلا اذنه وان تصرف ضمن الا ان يخصص بغير هذه المسئلة فليظن (قوله والمضطر يرجع) فلا يرجع احدا المستأجرين اذا غلب الآخر ونقد كل الاجرة لعدم الاضطرار اذ ليس للأجر حبس الدار لاستيفاء الاجرة هذا اذا لم يشترط تجبيل الاجرة (قوله كعير الزمان) هو من يعطي متاعه آخر ليحصل رهنه عنه دايمة (قوله وباع شئاً من الذهب والفضة) اي بلا ذكر الثقال مضافاً (قوله تنصفاً بمقال ودرهم) يعني يكون النصف من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة دراهم (قوله وزن سبعة) اي ما يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في باب الزكوة ونقل عن الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف في بلد العقد واذا في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الزمان وفي الشريانية هذا باعتبار زمانهم واما الان فالفضة ليس فيها دراهم وزن سبعة بل الذهب والفضة قطع متفاوتة في الصغر والكبر فيفسد البيع باطلاق الشراء بهما (قوله بلا علم) فلو علم وانفق كان

قضاء اتفاقاً (قوله وتلف) او اتلف فلو قائماً رده اتفاقاً (قوله وقال ابو يوسف) قال في الدرر
واختاره للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشر نيل لية فيه يعني (قوله لان حقه
في الوصف) وهو الجبادة هنا (قوله ولا يمكن ربايته) بإيجاب ضمان الوصف بان يستبر الجبادة
زيادة قيمة فوق الاصل (قوله لوتجاوز به) اي اخذه مساحمة مساهلة بالتقصان (قوله ولا يمكن
تداركها بإيجاب ضمان) اي لا يمكن تدارك الجبودة منفردة لما مر أنفاس من عدم امكان الرضاة بإيجاب
ضمان الوصف (قوله لانه ايجاب له عليه) اي ايجاب ضرر على الدائن من رد الزبوف
لاجل نفعه (قوله والنفع اخروي) اورد ان النفع قد يكون دنيواً ايضاً لان الحال في البضارات
والمعاملات واقامة الحدود والقصاص كذلك قد يبرح حتى تعلم ان النفع في اي جانب لكن يرد
عليه ان المراد بقوله لانه ايجاب له عليه ان ايجاب رد الزيف لاخذ الجيد ايجابه له عليه بالنسبة
الى شيء واحد والظاهر فيما ذكر ليس بالنسبة الى شيء واحد (قوله اوباض) من البيض اي
يعض في ارضه (قوله او تكفس) اي دخل في الكنائس وهو مأواه وفي بعض الكتب بدل
تكسر ظني اي انكسر رجله (قوله للاخذ) الا اذا هب ارضه لذلك او كان صاحب الارض
قريباً من الصيد بحيث يقدر على اخذه لومديده فهو لصاحب الارض فلو اخذه غيره لم يملكه
كما في النهر (قوله ولم يكف) اي لم يجمع الثوب الذي وقع فيه (قوله بخلاف ما اذا وصل النهر)
وان لم تكن ارضه معدة لذلك كما في الزيلعي (قوله البيع) اي الذي علق بكلمة ان لا يعلى
(قوله والقسمه) اي للثلاث اما التقبي فيصح بخيار شرط وروية (قوله والاجارة ينبغي ان يستثنى)
نحو قوله اذا جاء رأس الشهر فقد أجزأك داري بكذا على المقي به وقوله لغاصب داره فرضها
والا فاجرتها كل شهر بكذا (قوله والرجعة) قيل قال في البحر هذا خطأ والصواب انها
لا تبطل بالشرط اعتباراً لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام وتعقبه في النهر وفرق بانها
لا تنقثر لشهود ومهر وله رجعة امه على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف
النكاح (قوله والصالح عن مال) قال في النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت وانكاد
كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه (قوله والاعتكاف) قبل الصحيح الخافى الاعتكاف بالانذر
(قوله والاقرار اذا علقه بجسم الغد) او بموته فيجوز ويلزمه الحال (قوله والصكيم) كقول
المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا (قوله وما لا يبطل به) اي لعدم المعاوضة المالية كذا
في الدرر لكن زاد الشارح في آخر البحث ما زاد فانظر فافهم (قوله انما لا تفسد) الصواب الموافق
لما وجد في عين نعمته الزيلعي انما لا تفسد بكلمة لا والاحمل على حذف لا كما في قوله تعالى
وعلى الذين يطبقونه بعدد (قوله على ان لا يخرج) فله ان يخرج من البلد ويعمل ماشاء من انواع
التجارة (قوله فقلنا بالشبهين) وجه التخصيص ان المناسب للتفسد ما يكون في الصلب والعدم
ما يكون في الخارج (قوله ولهذا قيد الشرط في الاول عند) قوله تبطل بالشرط القاسد (قوله
دون الثاني) حيث قال بشرط متعارف وغير متعارف (قوله بعض المتصلفين) قيل المراد
صاحب الفصولين (قوله بان يقول المولى) لا ينبغي ما فيه فالصواب ان يمثل بنحو هذا الولد
مضى ان رضى امرأتى (قوله ابطلت خيارى غدا) فله في معنى اذا جاء غدا (قوله اذا وصل
كأني) الاوضح ما يقال كمثل ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط (قوله وبعد ذلك)
قبل حق العبارة وقبل ذلك كما هو المسطور في العمادية (قوله جاز في قولهم) وان كان الجواز
بالنسبة الى شهر واحد فقط وهو الشهر الاول او تقول الجواز مطلق لكن المسئلة مقيدة بتسمية

كل الشهور كاستثنائي في الاجارة فلا يرد بمخالفته ما في الهداية (قوله واذا جاء رأس الشهر)
هذه ليست من باب الاضافة بل من التعليق لعل ذكره استطرادى تحميلا للنقل (قوله لارواية)
لهذا) اي من صاحب الذهب والايتاني قوله واختلف المشايخ فالمراد منهم غير صاحب
الذهب فيندفع كيف يقال لارواية وقد ذكر في الكافي وغيره (قوله انه لا يصح) يرد عليه ما نقل
عن الخلاصة عن الصغرى الصحة بالاجماع وان نقل عن قاضيه ان الصحة هو المفتى به (قوله
فيمن الكلامين تناسف) حيث ضم فسخ الاجارة الى الاجارة في صحة الاضافة على الاطلاق
ثم قال لارواية لهذا فالاول ظاهر في وجود الرواية والثاني صريح في عدمها (قوله فليتأمل) لعل
وجهه الاشارة الى دفع التنافي بان المذكور في احدا الموضعين احد طرفي اختلاف المشايخ والاخر
طرفه الاخر مع الاشارة الى ما هو المختار عنده من جانب الصحة حيث علله ولم يعط الاخر
كما هو الاصل عند تعارض الحكمين حيث يرجح ما ذكر علته على ما لم يذكر ويمكن ان يكون
الوجه ان المناقاة انما يتصور لو جعل قوله واذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك من جملة
مثال الاضافة وليس كذلك كانه آنفاً ويمكن ان يقال انما يتصور المناقاة اذا لم يقع على
الحكاية بالنقل وهما قد وقع اخدهما بل كلهما حكاية عن الغير مشيراً الى ترجيح احدهما
وبما قررنا سابقاً يندفع ما يقال هنا ان المعتد على اختيار عدم الصحة على ما في الكافي
واختيار ظهور الدين تأمل (قوله قبل العقد والتوكيل) الاول للاول والثاني للثاني كما في قوله
في مال المالك والموكل لكن ينبغي ان يرد بقوله حقاً للمالك ما يبيع المالك والموكل فيراد معناه
الغوى (قوله اسقطه) اي اسقط الوقف المدلول عليه بقوله كان موقوفاً (قوله فيقبل التعليق)
فيصير اضافته الى الزمان فيندفع المطلوب الاضافة واللازم التعليق فالمطلوب ليس بلان
واللازم ليس بمطلوب لكن يبقى عليه ما قيل ان هذا الدليل جار في نحو البيع والاجارات
لان تصرف المشتري قبل عقد البيع في المبيع كان موقوفاً وبالبيع حصل الاسقاط مع تخلف
الحكم وهو ظاهر (قوله فان تعليقه الى ما بعد الموت) المراد بالتعليق هو الاضافة لما بينهما
من العلاقة بقربة ما سبق من ان الوقف مما لا يصح تعليقه لكن الظاهر من المتن الاطلاق
ومن التعليق في الشرح الاختصاص بما بعد الموت وبالجملة ان اريد من التعليق المجازي اي
الاضافة يبنى ان لا يختص وان الحقيقي فالمسئلة ليست من هذا الباب (باب الصرف)
اخره لقلة وجوده ونفعه وكثرة قبوده ولكونه بيع دين بدين والاصل في البيع العين لعل هذا
وجه عنوانهم بالكتاب (قوله بمعنى الفضل) ومنه سميت النافذة صرفاً في قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من اتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً اي فرضاً واورد عليه انه فسر
الصرف في حديث المدينة بالتوبة واجيب انه من اختلا اهل اللغة مع انه الانسب هنا ذلك
والتفصيل في التهر (قوله ولا يطلب منه الا الزيادة) كذا في الزيلعي والتهر لكن لكون الزيادة
مطلوباً مع لزوم التساوي والتعاضد غير معلوم (قوله وبمعنى النقل) ومنه قوله في دعاء الاستخارة
خاصر فاعني (قوله بخلاف خيار الخيرة) يعني خيار المرأة التي لها في حق اختيار نفسها
تبطل بالقيام لدلائله على الرد (قوله اذ لا خيرة لهما) الاول ان يعطى بالحديث السابق اذ معنى
الحديث بيعوا الذهب بالذهب حال كونهما حائليين في الجنس متساويين في الوزن متعاضدين
في مجلس العقد قبل الافتراق بالايديان فالذهب منصوب بالفعل المقدر المذكور لان الباء تقتضي
فعلاً يلتصق به وقد ذكرت هنا في المبالغة فحاسب كونه بيعوا واتصبا مثلاً وبدا على الحال

والعامل ما اقتضاه الجار من معنى الفعل وهو يبيع ويحوز ويبيع الذهب اي يبيع الذهب وقيل
 يبيع الذهب بالذهب وقيل الذهب يباع بالذهب (قوله او امسكا) اي لم يعطيا
 المستحق عين ما استحقه بل مثله وخطأ بان هذه المسئلة موضوعة على عدم التقابل بخلاف
 مسئلة الاستحقاق التي ذكرت قبلها (قوله فسد بان يباع دينار) لان قبض العشرة مستحق
 حقا لله فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فايحوز ببيع الثوب والصرف على حاله لقبض يده من
 فاعده معه فان قلت ان فساد الصرف حيثئذ حقا لله تعالى وصحة بيع الثوب لخلق العبد
 متعارضا فتقدم حق العبد لفضل الله بذلك واجيب بان ذلك بعد ثبوت الحفين ولم يثبت
 حق العبد لانه بقوت حق الله تعالى بعد تحققه فيمنع لانه مرتفع على ما في المنع (قوله واما
 اذا قال خذ هذا من ثمنها فلا ينع) ولان التنية قد يراد بها الواحد منها قال الله تعالى ففسا
 حوتهما والناسي احدهما وقيل الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما في مقابلة
 الفضة الصواب في مقابلة الطوق كما قيل لان المسئلة في طوق ذهب وحمل الكلام فيما سبق
 على حذف المعطوف او على التثنية وجعل هذا مذكورا حكما بعد لا يمتنع (قوله وكان
 المقبوض حصه الخلية) مع قوله فهو حصتها مستدرك (قوله يعطى العقد في الخلية الفرق)
 بين هذه وبين مسئلة بيع الامه مع طوقها نسئ ان البطلان هنا للفساد الطارى وهو عدم
 القبض وفيما سبق للفساد الاصلى وهو اعتبار النساء في اول العقد على ما قيل (قوله اخذ الباقي
 بقسطه بلا خيار) هذا لو الاستحقاق بعد القبض والا له الخيار لفرق الصفقة (قوله
 ومن ضرورة الاتساق على النجوع) اي لاعلى التمين فيتحقق فيه شبهة الربو المقابلة الجنس
 بالجنس (قوله تغير تصرفه) والتغير لا يجوز وان فيه تصحيح التصرف (قوله ولبس فيه
 تغير اصل التصرف) جواب بالمنع لدعوى مطلق تغير التصرف بصرف الجنس الى خلافه
 واثبات تغير الوصف (قوله على عمرو ونضى سبه) ذكره في تصوير المسئلة ولم يسبق (قوله اي
 بالخالص) الضمير انما يرجع الى الغالب (قوله صرف الجنس الى الجنس) لكن يحتمل صرفه الى خلاف
 الجنس والشبهة متأثرة في تحقق الربو وحديث تصحيح امر التصرف كما فيما سبق من قبيل ترجيح
 الاباحة على الخفض والمسئلة ليست كذلك (قوله لان القبض في الخالص انما يتأتى على الاول)
 وفي تأنيده في الثاني خفاء لانه اذا صرف الجنس الى خلافه فلا يكون صرفا فلا يحتاج الى
 التقابل (قوله اي مثل الغالب الغش) الاول مثل ما في غالب الغش كما كان كذلك في قوله
 فيما تقدم اكثر من المشوش (قوله فالمبايعة) اورد على ايراد الغاء لعدم ظهور التفرع والتعقيب
 (قوله حتى لا يجوز البيع بها ولا اقرضها) الضمير للساوي باعتبار الدراهم مثلا (قوله لان يشار
 اليها) متعلق بيبع اعتبارها بالوزن اي فيحوز البيع بما اشار اليه منها بلا وزن ولبس
 متاعا بقوله لا ينتقض العقد لانها ثمن فلم تمين فلا يعطى بهلا ككها مشارا اليها
 (قوله كما في الخلاصة) الظاهر ان الدراهم انما لصة فخلق بما قبل الاستثناء (قوله
 اكثر مما فيه من الخالص) الظاهر كما في الزيلعي من الفضة بدل من الخالص (قوله لشرى) اي شتبا
 فالاولى ان يذكره ولو شرعا كما في التنوير متنا (قوله او دائق) عطف على نصف فالظاهر اعادة
 الجار **ثم** تنيب **ثم** (قوله قبل رهن) قبل ذكره بصيغة التريض لبس بلا يق لان سنده ما
 ذكره بقوله قال الشيخ الخ لعل وجهه عدم ثبوت ترجيح احد الاقوال المنقولة هنا عنه (قوله هو
 في الحقيقة رهن) لان صورته ان يبيعه المدين بالف على انه اذا زاد عليه الثمن رد عليه المدين

(قوله وقيل بيع) وفي اذلة شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقال في الاساءة في قاعدة
 الخلاصة تنزل منزلة الضرورة ومنها الا فتاة بجمعة بيع الوفاء حين كثر الدين على اهل بخارا
 فهذا معول لم يقبل انه واقع في العمدية كما في مجمع التوازل لكن ليس فيه لفظ وقيل فالتبريض
 ليس على ما ينبغي لكن انت خير انه مندفع بماتيه آتيا لان مراده مجرد بيان الاقوال لا التبريض
 وان لفظ قبل ليس بنص في التبريض وان كان ظاهرا فيه فيحمل غيره بالقرينة (قوله والعبرة
 بالمفوض ايضا) قبل الصواب نصا بدل ايضا ويؤيده ما نقل عن الفصولين والعبرة في التصرفات
 للمقاصد لا للالفاظ (قوله وقبل الصحيح) انه ان كان بلفظ البيع قال في الدرر نقلا عن الكافي
 وهو الصحيح ثم انه نقل عن المتنعت اختلاف ان البيع بات او وفاء جذا او هزل فالقول لمدعي الوفاء
 الجذبات ايات الاقرينة الهزل والوفاء وقيل ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفاء
 قروح (منها بيع العينة) من صورتها ان رجلا له على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجعلها
 ثلثة عشر الى اجل قالوا يستري من المديون شيئا بتلك العشرة فقبض المبيع ثم يبيع من المديون
 بثلثة عشر الى سنة وايضا هو ان يبيع العين بالربح نسفة لبيعها المستقرض يا قل يقضي دينه
 وله نصا ويرأى كورة في الفقهية كفا ضيخان قال في الهداية هذا البيع مكروه لما فيه
 من الاعراض عن مبرة الاقراض وقال في الدرر اختاروه اكله الربوا وكذا في حاشية اخي زاده
 عن الاكلية زائدا عليه قوله وقد ذمهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اذبا ايعتم
 بالعين واتبعتم اذئاب البقر ذلتم وظهر لكم عدوكم وقال في قاضيخان بعد تصوره فبعض به التحرز
 عن الحرام ومثل هذا مروى عن عليه السلام انه امر بذلك ثم قال وهذه الخيل هي العينة
 التي ذكرها محمد رحمه الله وتقل عن مشايخ لم يبيع العينة في زماننا خير من البيوع الواقعة
 في اسواقنا وابي يوسف انه جائز ما جور لكان الفرار عن الحرام وعن المحيط الاحتيال للفرار
 عن الحرام مندوب وابطال حق مسلم عدوان وقال اخي زاده بعد ذكر ما ذكره الاحوط ان لا يحضر
 عند هذه المبايعات وان لا يحكم بحلها ولا بحرمتها وان لا يفعل ولا ينهي عنها اقول وبالله التوفيق
 ان مبرة الاقراض امر استحباني وبتركه المستحب لا يفتق الكراهة فتقريب دليل الهداية
 لا يخلو عن الحفاء واما الحديث فالظاهر ان لفظ العين فيه ليس من العينة بل ما يجعل مبيعا
 بقرينة اذئاب البقر اذ معناه اتباع اذئاب البقر بالزراعة فحاصل المعنى اذا اشتعلتم بمطلق المبايع
 والزراعة وتركتم الجهاد وتصيرون اذلاء وغلب عليكم الكفار حتى طمعو في اموالكم كما في المغرب
 فالحديث لا يدل على المطلوب ايضا ولو سلم فاما منسوخ او مختص ببعض الاموال والا يلزم
 كراهته مطلق التجارة والزراعة ولا يخفى ان الكلام في المطلق وايضا ان القوفة في جانب الجواز
 ظاهرة سندنا ومتا وقد قال في الاساءة عن القنية والعينة يجوز المحتاج الاستقراض بالربح
 فتوقف اخي زاده ليس على ما ينبغي لكن ورد النهي السلطاني عن الزيادة عن حساب اعطاء
 عشرة على احدى عشر ونصف ونهيهم معتبر فيما فيه مصلحة الرعية والمصلحة فيه ظاهرة
 وما ينبغي ان يعلم هنا ان اخذ الربح مشروط بالزام الربح فيه كل سنة فلو لم يوجد اصلا او وجد
 سنة مثلا لم يوجد او وجد في كل سنة لكن كان زائدا على ما ذكرنا فأنما يحرم اصل الربح في حق
 السنة التي لم يتحقق فيها الزام الربح او زيادته ان يتحقق زائدا على الوجه المذكور لظهور كونه
 ربوا ولو اخذ ولو جبرده ولا يكون حلالا وان حل المعطى اكونه حتى الشرع وما ذكر في فتاوى
 ابي اليسود من انه لو تبرأ في اعطاع الربح الذي لم يقع فيه الزام في مال الوقف والبنيم لا يسترد

وفي غيرهما يسترد فيرد عليه ان مثل هذه التبرعات لا يصدر عن مصدره الاعلى وجهه الاضطراب
وقد نقل عن العمادى ان المضطر لا يكون تبرعا على انه لو سلم كونه تبرعا فيهما لكان في غيرهما
تبرعا فيلزم النسوية في الحكم وقد فصله ﴿ومنها﴾ النتيجة المعبرة عنه بالمواضعة
وهو ان يظهرها عقدا وهما لا يريدانه يلجئ اليه لخوف عدو مثلا وهو ليس ببيع في الحقيقة
بل كالمهرل باطل حتى لو حلف ان لا يبيع فباع نكحة لا يحنث كما نقل عن القنية والبدائع وفي
فاضنجان انه بيع منعقد غير لازم ونقل عن الباقر انه فاسد ولو ادعى احدهما التلجئة وانكر الاخر
فالقول للمدعى الجدي يمينه ولو برهن احدهما قبل ولو برهننا فالتلجئة ولو تابعا في العلانية ان اعترفا
بينه على التلجئة فباطل لانفاقهما على الهرل والا فلازم ولو لم يحضرها نية فباطل على
الظاهر نقل عن ائمة فقيل مفاده انها لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم عدا لخاليا عن شرط
الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة ﴿ومنها﴾ بيع المشترك بلا اذن الشريك نقل
عن الفصولين ولو بينهما يتافسرى اجنبي نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يحجز وكذا الشجر
﴿كتاب الشفعة﴾ هي حق الشرع نظر المن كان شريكا او جارا عند البيع (قوله سميت بها)
الاولى ايراده بعد المعنى الشرعى (قوله لانه الحق بالعقار بما له) قال في الدرر بعد ما نقل هذا من الدرر
واما ما جزم ابن الكمال في اول بابها هي فيمن ان البناء اذا بيع مع حق القرار ينقضي بالعقد وفرد
شيخنا الرمي وافق بعمدها تبع البرازية وغيرها فليحفظ انتهى (قوله بمثل ما قام عليه) اي بمثلها لومثليا
والا بغيره (قوله وثبت ولو بعد سنين) اذا تحقق السبب (قوله الخاصين) فلو قامين لاشفعة بهما
فلو اهرهما فالشفعة للثالث حق فقط (قوله معنى خصوصهما) وقيل معناه احصاء اهل وعلية عامة
المشايع (قوله من قوله عليه السلام الشفعة لشريك لم يقاسم) هذه القضية مهمة في حكم الجزية
والا لا نصرت في الشريك وزم التعارض بالحديث الثاني الا ان يؤل الشريك بما يبيع الجميع
كما يشير اليه قوله والمراد جار هو شريك (قوله بليه في سكة اخرى) صفة لجار (قوله بالاشهاد)
هذا ليس بلازم بل لخافة الجحود كما يأتي لكن لا يخفى ان هذا ليس بلام للتلجئة هنا (قوله
متعلق بالعلم) هذا السببية والاول للصلة فلا يلزم المحذور من تعلق الجارين بلا طاطف على
فعل واحد (قوله بجماعه) وكذا بجماعه عن المشتري ورسوله وان لم يكن عدلا فالخصم
ليس بمقصود وان كان ظاهرا والا فليس بتمام الا ان يجعل الكلام مؤولا (قوله وان امتد المجلس)
خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور قال في الدرر وعليه الفتوى وان كان المتون على الاول
(قوله كما هو في عرف بعض الناس) في الاحتجاج بتعارف البعض ما لم يكن الجميع كلام تأمل
(قوله يبطل باذن سكوت) ان علم المشتري والتمن (قوله كان الشفع بئب) من الوثبة والمراد
المبادرة (قوله وان لم يكن زايد) اي صاحب يد وكذا وان لم يكن ضد العقار (قوله الفتوى
اليوم على هذا) قال ابن الكمال كذا ذكر فاضنجان في الجامع الصغير وصاحب المحيط (قوله
وبه يعني) قبل وعليه فتوى المولى ابى السعود (قوله ربما يحلف على الحاصل) اذا لاشفعة
لجوار عنه فيحتمل ان ينوى مذهبه كما قيل (قوله او برهن الشفع قضيه بها هذا) اذا لم ينكر
المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكر فالقول له مع يمينه ابن كمال كذا في الدرر (قوله او كلف
المشتري قلعهما) قال في الدرر قلنا عن حاوى الزا هدى اما لودها بالوان كثيرة او طلاها
بحصى كثير خير الشفع بين تركها واخذها واعضاء ما زاد الصغ فيها لتعذر نقصه ولا فية
نقصه بخلاف البناء وما ينبغي ان يعلم هنا ان الشفع ينقض جميع تصرفات المشتري من

الوقف والمسجد والمقبرة والهبة كما في الزيلعي وأما الزرع فلا يقطع استحقاقا لأن له نهاية معلومة ويبقى بالأجر كما في الدرر (قوله فلا يتأخر بلهما شيء من الثمن) لأن الثمن يقابل الأصل لا الوصف (قوله والتقص) بالكسر المنقوض بواب ما يكون هي فيه (قوله كالعلو) قيل إن كان العلو طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على أنه خليط في الحقوق وإن لم يكن بان كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة (قوله لدفع ضرر القسمة) لاقتضاءه أجرة القسام كما فهم من الزيلعي لدفع ضرر الجور فبالأولى ضرر المشاركة في الخليط (قوله لافي بناء وفحل) فلا شفعة في الدود والكرم الواقعة على الأرض الموقوفة والأراضي الأميرية وإن معها صح ما عليهما كما في التاتار خانية عن السراجية والبرازية وكذا قيل أيضا عن الذخيرة البرهانية (قوله يما قصدا) قال ابن الكمال هذا إذا بيع للقلع لأنه إذا بيع مع حق القرار يلحق على العفار وقد عرفت ما بقي على خلافه (قوله وعرض) بالسكون ما ليس بعفار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (قوله بلا شيوخ فيهما) والأفلا يصح لنزع الشيوع صحة الهبة وهذا وإن كان يما انتهاء لكنه هبة ابتداء فهذا إشارة إلى شرط صحة هذه الهبة فالأولى عدم التعرض كما في التوزيع أمانة لما وقع في كتاب الهبة (قوله معنى الإفراز) أي تفريق الحقوق (قوله على أن تزد هي) فتفرض أن قيمة الدار الفا درهم الفها للمهر والفها الآخر بالدرهم لعل عدم الشفعة لعدم كون البيع مقصودا بل تبعا والمقصود هو كونه مهرا (قوله بخيار البائع) بخلاف خيار المشتري (قوله لأن لكل واحد من المتبايعين سبيلا) النسخ ههنا مختلفة وفي بعضها لأن كل واحد من المتبايعين له سبيل فاصحهما ما ذكر في الأصل أو ما يليها (قوله متعلق برء) قال في الدرر متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر وقيل إن لفظة ردهذه هي المقدرة في قوله أو صيب لا المذكور وعقب انه بآياه قوله بأحد ما ذكر بقضاء الفاضل (قوله وثبت للعبد) استغراق العبد بالدين يقتضي كونه مأذونا فلا حاجة إلى التقييده وصورة باع رجل دارا وللبائع عبد مأذون له في التجارة وعليه دين محبط بماله ورقبته فلا يجد أن يأخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه لا يخفى أن هذا صريح في اشتراط أحاطة الدين برقبته وعكسه وقد قال في الإيضاح انه ليس بشرط ولذا أطلق المسئلة في الإصلاح (قوله وهو الملك) أي ما تم من جهته الملك واليديعني أن المشتري انما ملك من جهته (قوله كأنه سهو من الناسخ) قيل لعل صاحب الوقاية جعله مستثنى من ما في قوله فيما بيع وهو واقع في كلام غير موجب فإن عبارته ولا فيما باع الأذراعا وفي هذه الصورة يجوز النصب والبدل فإنه انه اختار النصب وما تقرر عنه الدرر جعله استثناء من الضمير المرفوع المستتر تحت قوله بيع راجعا إلى ما الموصولة وهو عبارة عن الدار مثلا يكون مقرضا يعرب بحسب العوامل فتعين رفعه وما قيل من أن الكلام حيثن موجب فلا يكون مقرضا مدفوع بأنه قد يقع في الموجب عند استقامة المعنى فإنه أن المستثنى منه في المفرغ محذوف لا محالة وههنا مضمر في حكم المذكور وما قيل كان الشارح توهم أن الكلام ههنا بالتفي المفهوم من قوله كذا أي لا يثبت الشفعة فيما بيع الأذراعا يكون غير موجب وليس كذلك فإن الكلام الاستثنائي ما وقع في حيز الموصول فقط لا مع ما قبله انتهى مر دود أما أولا فلأن مؤدى كونه غير موجب جواز النصب والبدلية قد نسب الشارح النصب إلى السهو فكيف يكون منشاؤه توهمه ما ذكر وأما ثانيا فلأن ما أورده على ذلك انما يتم لو جعل الاستثناء من الضمير المستتر وأما إذا جعل من ما الموصولة فلا

كما تحققت على ان التعرض لمفهوم كذا مساس له بعبارة الوفاة كما مر فليتدبر (قوله
 الامتداد عرضة) لفظ مقدار من فروع مربب بأعراب قوله الا ذراع وقوله عرضة ذراع
 بجهة ابتدائية من فروع المحل وقمت صفة لقوله مقدار هذا تفسير لقوله الا ذراع فلعلة
 بطريق عموم المجاز (وقوله وطوله تمام ما بلا صق) تفسير لقوله من طول حد الشفع لعل
 مثل هذا عند عدم تحقق معنى الجواز حيثذوالا فيحوز ان يكون الشفعة حيثذ بنحو حق
 المبيع كالشرب والطريق الخاصين كما مر (قوله فالجار شفع) اي فالشفعة للجار
 في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك لا ينفى ان الشركة انما تصور بكون الاول
 ملكا باقيا للمشتري وليس فليس (قوله ابتداء) يوم اختصاص الابتدائية بما اشار اليه
 وليس كذلك بل ما ذكر بعده ايضا كذلك (قوله فالشفع لا يأخذ بالشفعة) وليس له تحليفه
 بالله ما اردت به ابطال شفعتي وله تحليفه بالله ان البيع الاول كان نجسة كما نقل عن الوجيز
 (قوله الا الاول نجس) اي السهم الواحد بلف غير درهم ولا شك في قلة الرغبة فيه لكثرة الثمن
 وما ذكر في المتن السهم الواحد فيه ليس بثمن كثير فالغرض بينهما ظاهر وليس بمجوعهما
 مسألة واحدة فلا يكون خلطا كما توهم (قوله ثوبا دنيا) بتقديم التون وتشديد الياء من الدنى
 (قوله قيمته عشرة) هي قيمة الدار وباقي الالف زائد على قيمتها فلا قصور في العبارة ولا عدم
 التوافق بين اول الكلام وآخره كما توهم (قوله فيتضرر البائع) وايضا يتضرر المشتري
 بامتناع البائع عن اخذ الثوب المذكور وطلب تمام الثمن السمي (قوله بعد القبض) اي
 في المجلس كما في الدرهم قال في الدر بعد ما نقل قول الشارح وجه لثمن تمتع الشفعة قلت
 ونحوه في المضمرات وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذ بالدرهم
 وقيمتها كما لو اشترى دارا بمرض او صغار الشفع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن
 مقطعات الظهيرية ما يوافق قلت ووافقه في ثوب البصائر وقره شيخنا لكن تعقبه ابنه
 فذواهر الجواهر بأنه مخالف للاول وما في المتن والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا
 انتهى وقد مناته لاشفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط (قوله
 الفسخ بالنساء) ونحوه وجبت والله اعلم انتهى (قوله الثابتة) اي بعد ثبوتها (قوله وبالاول يفتى
 ههنا) اي يفتى بقول ابن يوسف في الشفعة قيد هذا بما اذا كان الجار غير محتاج اليوم واستحسن
 (قوله يبطلها طلب الموائبة) اوزد باستدراكه فينبغي تركه كطلب التقرير الذي هو مبطل
 (قوله اترك الاشهاد على طلب الموائبة) قبل هذا سهولان الشرط هو الطلب لا الاشهاد
 كما سيذكره هو وكافده وكذا في شرح القدوري لابن نصر والى يلى (قوله اذا ترك الشفع
 الاشهاد) نقل عن اكل الهداية ان المراد من الاشهاد هنا هو طلب الموائبة فلا تناسق
 ولا حاجة الى ما اشار الى جوابه على انه لا بد فع الاعتراض لقوة ظهور المخالفة (قوله او وقف
 سمجلا) ينبغي عدم الاحتياج على التسجيل على القول بلزوم الوقف بمجرد قول الواقف (قوله
 وقد زال قبل التملك) الصواب التملك الا ان يقال المراد تملك المشتري والبائع اياه فلا ينفى
 بعده (قوله والايحطاف المشتري) اورد ان السابق والسابق يقتضى الشفع بدل المشتري لا بعد
 ان يقال انه من التحليف ولفظ المشتري فاعل والمفعول محذوف يعنى يحلف المشتري الشفع
 كما سيأتى نظيره (قوله ولهذا كان القول له) ولم يكلف باقامة البينة اورد على يناهضها على الظاهر
 بل الاول مبنى على كون الامر معلوما من قبله والثاني على ما مر في عدم امكان الاشهاد على فور

الاستماع غالباً لا يخفى ان ما ذكره ليس أولى مما ذكره المصنف على أنه يجوز كون المبنى هو المجموع
او كل واحد على البدل وكون الظاهر مبنى لما جعله مبنى تأمل (قوله فهي له) أي
الشفيع على شفيعته (قوله والمشتري) أي يختلف باختلاف المشتري (قوله لان التسليم
لم يوجد) على الوجه الذي استحقه الاظهر على الوجه الذي سلمه (قوله بخلاف ما اذا علم)
شرح لقوله وبعرض كذلك لا (قوله لان في الاول دفع ضرر الجار الثاني) قبل الاول
في التعليل لان في الاول باخذه نصب احدهم قام مقامه فلا تفرق الصفقة على احد وفي الثاني
تفريقها على المشتري فيتضرره وبعيب الشركة زيادة ضرره وهي شرعت على خلاف
القياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه يتضرره المشتري ضرراً زائدا سوى
الاخذ انتهى ثم انه لا فرق في هذا بين ان يكون قبل القبض او بعده في الصحيح الا ان الشفيع
لا يمكنه ان يأخذ نصب بعضهم اذا فقد حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع كافي التبع (قوله
فالشفيع ان يأخذ) أي يأخذ الشفيع نصب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان على
غير جانب على الاصح وقيل انما يأخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا
فيما يقع في الجانب الآخر (قوله وليس له) أي ليس للشفيع نقض القسمة مطلقا سواء بحكم
او برضى على الاصح (قوله لانه من ثمة القبض) أي من تمامه حتى لو قاسم الشريك كان
للشريك النقص كقضه بعهده وبه (قوله صح للاب والوصى تسليهما) وعند محمد وزفر
هو على شفيعته اذا بلغ ثم ان هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بما لا يتباين الناس
في مثله قيل جاز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح كافي التبيين
﴿كتاب الهبة﴾ (قوله مطلقا) أي ولو غير مال (قوله قال الله تعالى فهب لي)
الاول ان يورد الشاهد من كتب اللغة اذ يجوز كون مثل ما اوردته من الشرعية او المجازية
(قوله تملك يمين) لا يخفى انه يلزم منه ان لا يجرى الهبة في الديون وهذه صحيحة مطلقا ان كان
لمن عليه الدين وان لغير من عليه الدين ان امر بقضه صححت الا ان يدعى رجوعها الى هبة
العين كما فهم من الدرر (قوله بلا شرط عوض) فيشمل ما يكون بشرط وما لا يكون كذلك
لان الفرق بين لا بشرط عوض وبين بشرط لا عوض بالعموم المطلق فيكون حاصل قوله
بلا شرط عوض العوض ليس بشرط ولو وجد بشرط ليس بمشرف لا يلزم خروج بعض
صور الهبة على ان الهبة بشرط العوض بيع من جهة وان كانت هبة من جهة فآيته كون
بمحتملها استطراديا نعم انه بعيد لكن الكلام في اصل الصحة (قوله ويصح باليجاب) هذا ركنها
واما بشرط صححتها في الواهب العقل والبلوغ والمالك وفي الموهوب كونه مقبوضا غير مشاع
مميزا غير مشغول وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم لصحة الرجوع والفسخ وعدم صحة
خيار الشرط فيها فلو شرط صححت ان اختارها قبل تفرقهما وكذا لو ابراء صح الابراء وبطل
الشرط وحكمها ايضا انها لا يبطل بالشروط الفاسدة (قوله حيث يكون طائفة) أي لزمتها
واطما ما نلتها كافي البصر (قوله فان اللام للتمليك) بخلاف جعلته باسمك وكذا هي لك
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة كافي الخلاصة (قوله قد راد به الهبة وقد راد العادية)
كافي الزيلعي (قوله قال الله تعالى) وجه الاستدلال ان الكفارة لا تصح الا بالتمليك (قوله بل تنبيه
على المقصود) وانما لم يحصل هنا على التفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم (قوله لافي داري)
بل يكون عادية اخذاً بالمتيقن وحاصله ان اللفظ انما يتبع عن تملك الرقبة فهبة وعن المنافع فعادة

واحتمل فاعتبرا لنية (قوله وقبول) اى فى حق الموهوب له اما فى حق الواهب فتصح بالايجاب فقط لانه يبيع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل برو بعكسه لاختلاف البيع (قوله وتم بالقبض) والتكمن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل شيئا بقى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه ذلك كالتخلية فى البيع (قوله ولو مشاغلا) اورد انه داخل تحت قوله فى محوز صرحه شراح الهداية حيث فسروه بان يكون مغرغا عن ملك الواهب وحقه (قوله اذ لا عبرة للدلالة) لان كون الاذن مفهوما من الايجاب بطريق الدلالة وفى التمهيد تصريح بعدمه والدلالة لا تعتبر فى مقابلة الصراحة وانه يكون تغييرا لمضمون الكلام بل فسحا ثم ان هذا الدليل يجرى فى مثل البيع مع تخلف الحكم اذ بعد القبول لا يعتبر نهيه لكن يفرق بلزوم القبض فيها دونه نعم الكلام فى لزوم القبض فى تمام احدهما دون الآخر ياقى لكن لا يخفى انه كلام آخر لا ارتباط فيما نحن فيه (قوله فى محوز) بالجملة المهمة والراء المهمة من حاز الشيء اذ انضمه الى نفسه والمراد هنا المضبوط المخرج من ملك الغير وحقه (قوله ولو لشريكه) وكذا الشريكه هذا وان كان هو المذهب وهو الواقع فى طاعة الكتب لكن فى الصيرفة عن العتاي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار كفى الدر المختار (قوله وتخل فى ارض) يستفاد منه ان هبته نحو الكروم الواقع على الاراضى الاميرية ليست بصحيحة الا ان يفوض ارضه ابتداء باذن صاحب الارض ثم يهب الكروم كما هو فتوى علماء عصرنا (قوله لا يصح اصلا) فلا يملكه الا بعقد جديد (قوله بخلاف العكس) اشارة الى تفرع على قوله لا مشغولا به كان قوله ولو وهب دارا مربوط بقوله بخلاف العكس (قوله فى الفصل الموهوب له شاغل) وما فى بعض النسخ من نصب شاغل مع كون محته فى ذاته على قلة مناف لرفع قوله لا مشغول (قوله لان المظروف يشغل الظرف) قيل لعل السر فيه ان المقصود الاصلى غالبا هو المظروف والظرف تابع له فهو بالنسبة الى المظروف كالجزء الشايع بخلاف العكس (قوله الا اذا وهب المتاع) اورد على المحصر بما اذا فرغ الموهوب له ملكه زوال المانع ويمكن ان يدعى كون المحصر اضما (قوله كذا فى الكافى) اورد عليه ان الواقع فى الكافى ليس فى هذه المسئلة بل فى مسئلة مال وهب زدا فى ارض كما سبق (قوله اذا قبض الموهوب باذنه) هذا يؤهم لزوم الاذن مطلقا وقد تقدم تفصيله بانه ليس بلازم عند كونه فى المجلس على ما قيل لكن يمكن ان يفرق بين القبض الذى وجد قبله قبول وبين هذا القبض لكن لا بد من بيان محته فى مثل هذه المطالب الاستثنائية (قوله والمختار انه يصح فى صحبها) يعنى التخلية فى الفاسدة ليست بصحيحة اتفاقا وفى الجائزة صحيحة فى المختار هذا هو الموافق لما فى قاضيهان وغيره وان اوهى عبارته خلافه والتخلية ان يخلى بين الهبة والموهوب له ويقول له اتجسه على ما فى قاضيهان وكون التخلية قبضا عام للقول خلافا للسافى كفى الوجيز قال قاضيهان الموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان يأمره بالقبض وقال فى البرازية ولو لم يقبض ولكن قال قبضت كان قابضا خلافا لثانى رحمه الله تعالى (قوله كما اذا وهب فانه لا يفسد) فهذا متعلق بقوله لا الشيوخ الطارى وقوله واستحق متعلق بقوله المفسد هو الشيوخ المقارن فغناه اذا استحق البعض الشايع لا يفسد فيندفع فيه ما اورد عليه المصنف (قوله عدم صورة الاستحقاق) الضمير لصدر الشريعة (قوله غير صحيح) اقول قد عرفت انه صحيح وموافق لما فى هذين الكتابين

من غير ارتكاب تكلف ارتكبه بعضهم (قوله الهبة الفاسدة تفيد الملك) بالقبض كهبة المساع
لايجزى ان قبضها قبض الصحيحة وانها مضمونة بهلا كها كاسيد كره المصنف لكن هذا
القبض بل الاتلاف باذن المالك فكيف يلزم الضمان سيما فيما يفسر صنعه الا ان يحمل على
عدم الاذن بالقبض صراحة (قوله وديعة او عارية) او غصبا او رهننا فالاولى ايرادها ايضا
(قوله ونم ما وهب لطفله) الاولى ان لا يجعل مختصة بالاب لان كل من له ولاية على الطفل
في الجملة فهبته تامة بمجرد التقيد وهو كل من يقوله قد دخل الاخ والعلم عند عدم الاب لوقي
بمالهم والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفى فيه بالايحاب (قوله معلوما) لعل الشروع بلبس
بائع العلم لما في البرازية والاشياء هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب الاب لطفله فيبني ان يستثنى
هذه فيما تقدم (قوله او قبض اجني ولوملة قطا يريه) اى في حجره والا لالفوات الولاية (قوله
اى للصغيرة) بقرينة المقام (قوله بعد الزفاف) وان لم يجامع بمثله كافي الزيلعي (قوله لان الاب
اقام مقامه) ومن هذا جازم حضور الاب عن الزوج بخلاف السائر من الام والعلم مثلا لانهم لا يملكون
الا بعد الموت واغاب خبيثة منقطعة في الصحيح لانه لا ضرورة حيث لا تقوى بض من الاب على ما نقل
عن الهداية والخلاصة لكن في الدر عن البرجندى الصحيح هو الجواز ان الطفل في صبال
القابض وعن ظاهر القهستاني في ترجمته معز بالفخر الاسلام (قوله اى لم تجز الهبة للممل) بخلاف
الوصية لكونها تمليكاً مضافاً لما بعد الموت وانما لم يقم الولي مقامه في القبض هنا لعدم تحققه
قبل الولادة ﴿فروع﴾ حسنات الصبي له ولا يوبه اجر التعليم ونحوه ويباح
لوالديه ان يأكلان ما كؤل وهب له وقيل لاسراجية فاذا ان غير المأكول لا يباح لهما الا لاجرة
وصنوا هذا يا الحسنان بين يدي الصبي فما يصلح له كشياب الصبيان فالهدية له والا فان
المهدي من اقرباء الاب او معارفه فلا باب ومن معارف الام فلا مال هذا للصبي اولا ولو قال
اهدت لاب اولاد فاقول له وكذا نكاح البنت خلاصة وفيها التخلل ولده او لتليذه ثيابا ثم اراد
دفعها لغيره لبس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انها عارية وفي المبني ثياب البدن
عليكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الارلاد على بعض
في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا اذا لم يقصد الاضرار وان قصده يستوى ينتهم
يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب كل المال للولد جاز وانم وفيها لايجوز
ان يهب شئاً من مال طفله ولو بمعرض لانها تبرع ابتداء وفيها وبيع القاضي ما وهب للصغير
حتى لا يرجع الواهب في هبته والسك في الدرر (قوله وعكسه لا) خلافا لهما (قوله لانها هبة
النصف) من كل واحد في النسخ وفي النصف هبة رجل لرجلين على اربعة اوجه احدها ان يكون
العقد مختلفا والقبض مختلفا والثاني ان يكون العقد متحد او القبض مختلفا وكلاهما لايجوز
والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا او كلاهما معا يان بقوله لا ثابها فهما لايجوز ان
ايضا عند ابي حنيفة وعندهما جاز ان وهبة العين الواحدة من اثنين لاثنين على الخلاف المذكور
واذا كان من واحد لثلاثة جاز عند ابي حنيفة خلافا لهما قلت وفيه نظر كما في المجتبى انتهى
(قوله اى يجوز هبة درهم صحيح لرجلين) وقيل لايجوز لان تنصيف الدرهم لا يضر فيتحمل
القسمة وجه القول الصحيح ان الدرهم الصحيح لا يكسر رادة الا ان يكون مما يكسر رادة كافي
الخاتمة (قوله خلع ظهوره مملكتهم ان دخل فيها) الظاهر ان الظهور مفعول منع والتك
فاعل له وضمر يده الى المولى وضمر مملكتهم الى اهل الحرب بقرينة المقام او باحاطته الى مامر

في باب الاستيلاء (قوله وكذا يجوز هبة البناء) دون العرصة اورد عليه ان هذا مما اتصل
اتصال خلفه وامكن فصله وهذا ليس بجار (قوله يملك المولى) الصواب يملك الواهب والتأويل
بالمالك بعيد ﴿باب الرجوع فيها﴾ (قوله صح الرجوع) يعني وان كره الرجوع
تحريرا وقيل ترتيبها كما في النهاية وانه لا يسقط حق الرجوع باسقاطه نقل عن الجواهر لا يصح
الابراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صح وكان عوضا عن هبة (قوله وليس
بمحرم) اي من جهة الرجبة والا فان الم لو كان احا من الرضاخ فهو رجم محرم لكن يصح
الرجوع (قوله ومنعه المحرمية بالقرابة) ولو ذميا او مستأثرا (قوله ولنا ما روى) قبل نقلا عن
غاية البيان هو من كلام علي رضي الله تعالى عنه لا من النبي عليه السلام واداه يجوز الاحقية
فما قبل التسليم ورد ان قوله احق يدل على وجود حق الغير وذا لا يتصور قبل التسليم
وانه يضيع قوله ما لم يثبت ان حواحق قبله وان عوض وان القبض من تمام الهبة فالهبة لا تطلق
الا على القبض اذا احتاج الى ذلك يرد ان الظاهر والمتبادر الاطلاق سواء وجد الاحتياج
اولا الان يقال التقييد لضرورة التوفيق بين الحدين تأمل (قوله بقوله ومنعه المحرمية) قبل وجه
الاعادة ترتب الموانع على بعضها وليذكر وجهه (قوله كسناه وغرس وسجن) وكذا نحو حلال
وخياطة وصنع وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعمى واسلام عبد ومداواته وتعليم قرآن
وكتابه او قرائته ونقط مصحف وحل عمر بيغداد الى بلخ ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولدة ككبر
القول للواهب وفي نحو بناء وخياطة وصنع للموهوب له كذا نقل عن الحاتبة والحاموي (قوله
اضيف اليها) يعني يذكر لفظ يعلم الواهب انه عوض كل هبة لكن يشترط ان لا يكون بعض
الموهوب (قوله وكذا لبس للاجنبي المعترض) والاصل ان كل ما يطلب به الانسان باللبس
والملازمة يكون الامر بادائه مثبنا للرجوع من غير استراط الضمان والا فلا لا ينسقط الضمان
فلوامر المدبون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل
ما لو قال اتفقا على بناء دارى او قال الأسير اشترى فله يرجع فيهما بلا شرط رجوع في الدر
مع التثوير وامر الواقع في عصابة الوالى كالامر باداء الدين في عدم استراط الرجوع والضمان
على قول السرخسي والردوى وعلى قول العامة لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وتماه
في قضاء الخلاصة ووصاياه (قوله بلا حجب وبطلان) المتبادر من الحجب هو التضمن بالبطلان
عطف تفسيره (قوله وضابطها حروف) الرعاية على المناسبة ان يراعى في الذكر على ترتيب
الحروف كما في التثوير وامتناع الرجوع في الهبة الى الفقير لاجل كونها صدقة حقيقة (قوله
اي الرجل العبد) الظاهر الشيء (قوله او باعده منه) ان كان غنيا قبل لا يتقيد البيع بالفاء (قوله
بمقابلته من العوض) اي الم عوض اي الموهوب (قوله مختلف فيه) الظاهر من الاختلاف هنا
هو اختلاف الصحابة والمحل على اختلاف الشافعي فبعد تسليم وجود الخلاف منه يحتاج الى
نكاف لان خلافه متأخر (قوله وفي اصله وهاء) اي في اصل الرجوع عن الهبة ضاعف نقل
عن المقرب وهاء بالمد خطاء وتماه الوهي مصدر من وهي الحبل يهي وهما بالياء اذا ضعف
ثم انه اذا اتفق الواهب والموهوب له على الرجوع في احد المواضع التي لا يصح فيها الرجوع
كالهبة لقرابة جاز على ما نقل عن الجوهرة ولا يجوز على ما نقل عن المجتبى لان الاقالة في الهبة
والصدقة في المحارم لا يجوز الا بالقبض وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه
كما في الدر (قوله ثم زال عاد الرجوع) اورد بما قدمه من انه لو وهب لامرأته ثم ابانها فلس له

ان يرجع مع زوال المانع وهو الزوجية وروى بأنه يمكن ان يكون المراد بالمانع هنا الطارى بعد
 الهبة فبرواه يثبت الرجوع بخلاف المانع المقارن كالهبة للزوجة (قوله بعبدك هذا او
 بثلث درهم) اورد المناسب بان عوضى هذا العبد او لا يؤتى في بيان اتيان كلمة على التعويض
 بل يمكن بمجرد لفظ على اقول ان اراد التصريح بالتعويض في الاول قرينة لارادته في الثانية
 ويمكن ان يقال ان الباء صريح في كون مدخوله ثمتا فيفهم العوضية بلا حاجة الى تصريحه
 بخلاف الاول (قوله يكون يباع ابتداء وانتهاء) هذا اذا كان العوض معيناً فان كان مجهولاً بطل
 اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء كذا في الدرر (قوله كالم تخرج هبته به) لا يخفى ما في هذا التشبيه
 من عدم اللطف وان اوجع الضمير الى الطغل (قوله ويبيع انتهاء) وقيل نقل عن البرجندى
 لو كان الموضع من جنس الهبة وكان اقل منها يصح بلار بوا (قوله التملك لا يجزى فيه الشرط)
 لما سبق في تصرفات السليم من ان التعلق بالشرط المحض لا يجوز في التملكاته لانه من باب
 القمار (قوله عملاً بالشبهين) لا يقال هذا الدليل جار في صورة ما يكون يباع ابتداء وانتهاء اجاعا لان
 لفظ الباء لا يجعل التنية يفهم معنى الهبة الى البيع بخلاف لفظ على وان لفظ على دال على الشرطية
 والشرط بلازم ان يكون خارجاً عن ماهية الشيء ذاته (قوله وقد عرفت ايضا) اشارة الى
 الجواب عن قوله وايضا التملك الى آخره حاصله الشرط المتأني للتملك هو الشرط الذى فيه
 معنى الرى والمراد من الشرط هنا ليس هذا الشرط لكن يرد على هذا ينبغي ان يقيد بما يشعر
 وقد اطلق الكلام (قوله فيكون ما نحن فيه) تفريع عما قبل قوله فان قلت كما يظهر بالتأمل (قوله
 حتى يوقر عليه) وفي بعض النسخ حتى يترتب هذا والظاهر (قوله فرق بين هذا وبين التملك)
 قال في فاضلنا نقلنا عن الاملاء انا فسله او قصره ان يرجع في الهبة (قوله لزيادة متصلة
 في قيمة الموهوب) هذا يقتضى شرطية زيدة القيمة فان لم يكن الزيادة فله الرجوع الا ان يقال
 يحكم على الجنس بما اوجبه اكثر افراد ما يدعى كون الحكم في نفسه كذلك ويؤيد ما نقل عن الخاتبة
 ان استوت القيمة في المكائين للواهب الرجوع واورد على هذا التعليل ان هذا ليس بشئ بل
 التعليل ما في شرح المجمع ان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب في الكراه وردان ما ذكره من
 التعليل يقتضى ان لا ينحصر موانع الرجوع على السبعة المذكورة بخلاف ما ذكره الشارح مع انه
 يلزم ما ذكره المترض جواز الرجوع لو جمل بالكراه وهو خلاف الظاهر فليتأمل مما عرفت انما
 (قوله تصدق على غنى) المفهوم من الزيل على الرجوع في هذه الصورة ثمة انه لو اختلفا فقال
 الواهب هبة والاخر صدقة فاقول للواهب على ما نقل عن الخلاصة **فصل**
 في مسائل متفرقة **﴿** (قوله كما مر) اى في المسائل المتفرقة من السلم (قوله لانه انما يعمل)
 لان الاستثناء تصرف لفظى لا يعمل الا فيما تناوله اللفظ والجل لم يدخل تحت اللفظ (قوله
 على اقولهم) لعل الصحيح على قولهم (قوله اقول فختار الشق الاول) قبل هذا ما سبق اليه
 صدر الشريعة لكنه وان كان موافقاً لما في الخاتبة لكنه مخالف لما قاله الترمذى عن الحلوانى
 ولا يخفى ان الموافق للباس ما ختاره الشارح واجب باختيار الشق الثانى ايضا بالفرق بين العوض
 والاراد العوض يكون بالفاظ مخصوصة فلا استلزام ايضا وقرب ما يجب عنه ايضا ان في عبارة
 العوض مظنة الصحة ولا يخفى انه يمكن ان يقال ايضا قوله فهو والشرط جائز ان لم لان هذا
 فيما اذا لم يشترط كون العوض من نفس الموهوب واما عند هذا فمحتاج الى البيان وقوله فهو
 تكرار ممنوع ايضا لان المراد من العوض هو المعين على ان يكون المراد من قوله سنبشاً سنبشاً

بغيرينة المقابلة وإن الأصل والكمال في العوض كونه معيناً (قوله كقولهم لمدونه إذا جاء غداً) وكذا إن مت بفتح التاء فانت برئ من الدين أو إن مت من مرضك هذا أو إن مت من مرضي هذا فانت حل من مهري فهو باطل لا محاطرة وتعلق (قوله العمري بأن يقول هذا الدار لك عمري) أي مدة حياتك فإذا مت انت فهي لي أو هذه لك عمري فإذا مت أخذ ورثتي منك (قوله مدة عمري) وانت عرفت بمنازعة آفاته يجوز أرجاع هذا الضمير إلى الواهب أيضاً وقد صرح في شرح المجمع أن العمري هبة شيء مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط أن يعود إليه أو إلى ورثته إذا مات الموهوب له (قوله لعدم التملك للحال) ولأنها تعلق بالخطر فإذا لم تنجح تكون عارية ﴿فروع﴾ بحث أمر أنه هدايا وبعت له أيضاً عوضاً ثم أفرقا بعد الزفاف وادعى أنه عارية وحلف وأراد الاسترداد وأرادت هي الاسترداد أيضاً يسترد كل منهما هبة الدين من عليه الدين وإبراء عنه يتم من غير قبول وتمليك الدين من لبس عليه الدين باطل إلا في ثلث حوالة وصبة وتسليم على قبضه ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على أبيه فالعقد الصحة ويتفرع عليه لو قضى دين غيره على أن يكون له لم يجز ولو كان وكبلاً بالبيع أعطت زوجها ما لا بأس به ليتوسع فظفر به بعض غرمله أن كانت وهبته وأقرضته لبس لها أن تسترده من الضرم وإن أعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لأنه دفع ابنه ما لا يتصرف ففعلت ذات الأب أن أعطاه هبة فالتكليف والافירות دعى قوماً إلى طعام وفرقهم على أخوته لبس لاهل خوان مناولة اهل خوان والاعطاء سائل وخادم وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت إلا أن يتأوله الخبز المحترق للأذن عادة ﴿كتاب الاجارة﴾ (قوله شرع في مباحث إلى آخره) يعني لما كانت الهبة يشارك الاجارة في معنى التملك وكان الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة قدم تلك وأخر هذه لكون العين أقوى (قوله لتأوله الفاسد) أورد عليه أن الصحة عقد على منفعة معلومة بيد معلوم والفسادة ضد الصحة فلا يشملها تعريف الشرعية سواء كان الفساد بشرط مقارن أو شئوع أصلي (قوله وما اخترت هنا تعريف الأعم) أورد أن المعروف الشرعية والأعم صادق لما لبس بشرعية فلا مساواة بين المعروف والمعروف وأن تملك النفع موقوف على المعلومة فاما يلزم التقيد بالمعلومية أو لا يوجد التملك وقد قل في المبسوط والبدائع يلزم المعلومية القاطعة للزاع وإن هذا التعريف لا يصدق الصحة أصلاً لفقد تسليم المشاع لأصلي وعدم علم البذل فلم يوجد العقد فلا ينبغي العدول عن كلام أئمة المذهب (قوله أو وهبتك منافعتها) قيل قلنا عن البرهان أن هذا يورد العقد على النافع والاجارة إنما تصح بورود المقد على العين ولهذا لا تنقد بأجرت منافعتها لكن عن إختافها أن فيها روايتين خواهر زاده الحرم في اطلاق الجواز (قوله واختلف في انعقادها بلفظ البيع) نقل عن البرهان والحانية الحرم بضم الجواز (قوله مدة كذا) أي مدة كانت وأن طالت ولو مضافة كأجر تكها غداً ولو جري بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يعني (قوله أو بيان العمل كالصياغة) أي بما يرفع الجهالة فيشترط في استيحاء الدابة للركوب بيان الوقف والموضوع فلو خلا عنها فهي فاسدة كما في البرازية (قوله وأشرطه) هذا في الاجارة المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجارة بشرط التجميل اجاباً (قوله ويسقط بالنصب) أي بالخلولة بين المستأجر والعين فلا يرد أن الغصب لا يجري في العقار وتفسخ بالنصب على ما في الهداية خلافاً لما في ضابطان ولو غصب في بعض المدة فبفسا به (قوله أي إذا غصبها فاصب) ينبغي أن يقيد ولو شرعاً كما قيد

في التوزيع الاذا امكن اخراج الغاصب من الدار بشفاقة وحماية كما في الاشياء (قوله للموخر طلب
 الاجر) هذا اذا لم يوقت والا فلا يطلب قبله (قوله والخبر قيد) وان لم يكن الخبر فيه سواء في بيت
 الخبز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له ولا ضمان وان احترق الخبر او سقط من يده قبل اخراج فعلبه
 الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته محجوزا فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر كما في الدر
 (قوله لماسأى ان الاجر) ليس مناسباً لهذا المقام بل لما اذا تعدى المستأجر والمناسب ان يقال لانه
 بالاجراج ثم عمله والاحترق بعد التسليم لا ضمان كما قيل (قوله وقوله الاجر ويغرم) بل المالك
 مخير بين تضمين مثل دقيقه فلا اجر وبين تضمين قيمته اى الخبر واعطاء الاجر ولا يجب عليه ضمان
 الخطب والمخ كافي الزيلعي (قوله وقال صدر الشريعة) قيل ليس في نسخ صدر الشريعة
 ذلك فهو قرية بلا مريية وكون مرجع الضمير في عبارة الوقاية ما ذكر متعين فلا حاجة
 الى الاستظهار بكلام احد اقول المراد من ذكر تفسيره النسوية في الاعتراض حيث وجب عليه
 التثنية ولم ينفه بل رضى ومشى على ظاهره (قوله فعليه الضمان) وفق بين الوقاية وغاية
 البيان بان المراد من الاحتراق في الاول ما لا يكون بصنعه وفي الثاني ما يكون بصنعه كما سيعلم
 في مسائل الاجراء المشترك في كتاب الاجارة منه يظهر صحة دعوى اجماع اصحابنا وهم مختلفون
 فيها كما يظهر لمن يرجع (قوله من يعله اكثر) المراد ما يمان ويرى على الاصح وقبل عين مملوكة
 للعامل يحبس العين للاجر اذا عمل في مكانه اما اذا عمل في بيت المستأجر فليس له حق الحبس
 كما في شرح المجموع (قوله لا يحبس له) فلو حبس تضمن ضمان الغصب وصاحبها مخير بين
 تضمين قيمتها محمولة له الاجر وبين غير محمولة ولا اجر (قوله لا يستعمل غيره) الا نظر فلها
 استعمال غيرها بشرط وغيره على اصح ما يفتى به فالاول ان يشير اليه كافي الكتب (قوله والا
 فكله) قال ابن الكمال ان كان المؤنة تقل بنقصان عدد هم فقصابه فكله وان الظاهر ان يكون
 هذا من الاجارة الفاسدة لكن لم تنق على من تصدى عليه سوى نقل في هامش بعض الكتب
 عن الخلاصة (قوله قط القط) بكسر القاف وتشديد المهملة الكتاب اى المكتوب والصك
 بالجارزة ومنه قوله تعالى عجل لنا قطنا (قوله لانه المعقود) اى نقل القط هو المقصود او وسيلة
 الى المقصود الذي هو العلم بما في القط (قوله وقد نقصه) بالعود قال في الدر عن الحاشية استأجر
 ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فذهب لموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فتأمل
 (قوله وهو نصف الاجر) قال في الدر في هذا المثل كذا في الدر ووافره وتبعه المصنف ولكن
 تعقب المحشون ووصلوا على لزوم كل الاجر ومقتضى تصوير المسئلة بمجرد الاتصال وذا يوجد
 بمجرد الذهاب ومقتضى هذا الحكم ان يكون المسئلة مصورة بالا يصال ورد الجواب وهذا
 لم يوجد هنا كاتفل الشر بلاية عن المواهب والتفصيل في تلك الحاشية ونقل عن النهاية
 انه ان شرط المحي بالجوَاب فقصفه والا فكله (قوله الا ان يضمن الموجر) اورد عليه انه يخالف
 لما في الهداية والكنز والوقاية وجامع الفصولين من ان صاحب الارض يفرم قيمة ذلك مقلوما
 والفرق بينهما واضح انتهى وجه الفرق ما في شرح المجموع ان معرفة قيمته مستحق القلع ان
 يقوم الارض مع الشجر المأمور ما لكه بقلعه وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو
 قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مصروفة للقلع (قوله اذا انتقضت مدته)
 اى قبل ادراكه (قوله قال في الكنز) اورد ان مثله وارد على قوله المتقدم والزراعة مدة كذا
 لان الاجارة لا تصح وان ذكر مدة الاستيجار ما لم يبين ما يد ر ع فيها (قوله كالنسطا)

بيت من الشعر وما في بعض النسخ من الدال في الآخر مكان الطاء فسهو من الناسخ
 (قوله وان تساوبا) لا يتحقق ما في هذا التفسير فالاول ان لا يتعرض به او يترك لفظ الواو
 (قوله والاخف) فان كيلامن السمسم وكيلا من الشعر اخف من كيل من البر (قوله لا الاخر) وفي
 بعض النسخ الاضر بالضاد وهو الاقرب كما قيل اقول وهو الواقع في التثوير (قوله فلبس ان
 يحمل) والضابط ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاه او مثلها او دونها جاز ولو اكثرت
 لم يحجز (قوله لانه ربما يكون اضر) قبل الضرر مجزوم كما حزم به قبل (قوله وضمن باراداف)
 واما الاجر فقد وقع في التثوير ونقل عن النهاية والمحيط انه اذا هلكك بعد بلوغ المقصد وجب
 جع الاجر مع تضمين نصف القيمة فان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجرا
 من المستأجر والا لا هذا لكن هذا مختلف لقولهم ان الضمان والاجر لا يجتمعان ثم ظاهره الاطلاق
 وليس بصحيح لانها اذا لم تهلك في صورة الاراداف بل سلمت فلا لان هو المسمى فقط فقدم الاراداف
 لانه لو اقصده في السرج صلا غاصب فلا اجر عليه كما في البصر عن الغاية لكن في السراج عن المشكل
 ما يخالفه قال في الدرر قلنا مل عند الفتوى وهو الموافق لعدم جع الاجر والضمان (قوله ضمن
 ما زاده الثقل) معرفة التفاوت بينهما بتضمين اهل التبعة لا بالوزن لان الآدمي ضعيف موزون
 (قوله وضمن بالزيادة على حمل) قال في الشربلية هذا اذا جعلها الزيادة مع المسمى وكانت
 من جنسه حتى لو جعلها المسمى وحده ثم جعلها الزيادة وحدها او جعلها وكانت من غير جنسه
 فعميت بضمن جميع قيمتها ثم هذا اذا جعلها المستأجر فان جعلها الموجد وحده فلا ضمان
 وان جلا معا وجب النصف اى الربع كما في نحة الفتاوى ولو في جولين حمل كل واحد جولا
 معا او متعا قبالا ضمان (قوله فيضمن ككل قيمتها) ويجب عليه كل الاجر كما في التثوير ثم قال
 في الدرر واذا بالزيادة انها من جنس المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها بحر قال
 ولم تعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان جعله المستأجر لان منافع
 الفصيص لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة انتهى (قوله بضربه وكبحه
 اما بسوقها فلا اتفاق وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة
 فقال القنية عن ابي حنيفة رجه الله لا يضربها اصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (قوله
 لان الاذن) ولهذا لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصي لتأديب ضمن لو وقوعه بزرع وتربك
 وقال لا يضمنان بالمتعارف ونقل عن الغاية عن الثقة الاصم رجوع الامام لقولهما فعلى هذا
 المناسب كون هذه المسئلة مثل تلك لكن لم تقف (قوله ثم فقت) اى هلك (قوله وايكافه) قبل
 هو بالفارسي بلان نهادن برستور (قوله ثم عاد الى الوفاق فضمن) على ما يفي الى الرهن كما عليه
 الفتوى (قوله او اسراجه بما لا يسرج) ولو بمثل او اسرجها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا
 ازداد وزنا فيضمن بحسبه كما في الايضاح (قوله او سلوك ما لا يسلكه الناس) ينبغي ان يكون
 هذا مقيدا بالتفاوت ايضا فالاول ان لا يذكره كما في التثوير (قوله وجهه في البحر) اى فجا قبه
 بالبر فلو لم يقيد لاضمان كما فهم من التثوير وصرح في الدرر (قوله وله الاجر) كما في صورة
 زرع السرج (قوله فزرع رطبة) فيه اشارة الى انه لو كان المخالفه بالاخف فلا غصب فلا ضمان
 فله الاجر (قوله واخذ القباء) اى وان شاء اخذ القباء والصواب او يدل الواو كانه من سفامة
 النخعة (قوله قبل معناه القرطق) الضمير الى القباء قال في المغرب القرطق قباء ذو طاق وقيل
 هو الذي يلبسه الراك مكان القميص ﴿ باب الاجارة الفاسدة ﴾ (قوله الفاسدة)

من العقود) ما كان مشروطا بآسائه دون وصفه والباطل ما لبس مشروطا أصلا وحكم الأول وجوب
اجرا مثل بالاستعمال لو المسمى معلوما بخلاف الثاني فإنه لا جبر فيه بالاستعمال نقل عن الحنفيين
ولا تملك المتنافع في الاجارة الفاسدة بالتقص بخلاف البيع الفاسد (قوله بالشرط المفسد للبيع)
كجهالة مأجور او اجرة او مئة او عمل وكثر ما طعام عبد وحلف دابة ومروءة واراد مفارمها
وعشر او خراج ومؤنة رد كافي الاشياء (قوله والشروع خلافا لهما) ان بين نصيبه على الصحيح
والقوى عليه على ما في التبيين عن المفتي وفي شرح المجمع الفتوى على قوله (قوله احتزبه
عن الشروع الطاري) هذه حيلة جواز اجارة المشاع على قوله كما ان يحكم به حاكم وجهالة
المسمى كله او بعضه كسحبة ثوب او دابة (قوله وجهالة المسمى) قيل المتبادر من عطف
الكلام ان لا يكون جهالة المسمى وكذا عدم التسحية مفسدا للبيع وليس كذلك فينبغي ان يقال
فيما تقدم يدل بالشرط المفسد بالامر المفسد ولا يذكر هنا (قوله بالغ ما بلغ) لكن لا ينقص عن
المسمى كذا في الدر (قوله بل بالشرط والشروع) اى جمع العلم بالمسمى اورد عليه بما في الزيلعي
اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة ويجب ان سكنها اجر المثل
بالغ ما بلغ انتهى فهدى فاسدة بالشرط وقد زيد فيها على المسمى قال في الدر بعد نقل هذا
عن الزيلعي حله في البصر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه فاضيقنا الى جهالة المسمى
فاقفهم فعلى كل فلا يرد ثم قال وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجرا للمثل بالغ ما بلغ
فتمام (قوله لم يزد على المسمى) قيل عن الخلاصة كذا الحكم اذا كان الفساد بجهالة الوقت
(قوله او شبهته) وهو العقد الفاسد (قوله وجب الرجوع الى ما قومت به عند العقد) هذا
تفريع بالنسبة الى الفساد بشيئها يعنى قد قومت المتنافع على هذا التقدير بتعجبتهما فيلزم اجر
المثل الى تمام المسمى ولا يزداد عليه من ضايعاتها باسقاطه لكن يرد عليه ان الرضاء كما وجد في الاسقاط
وجد في الزيادة (قوله واذا جعل) عطف على قوله اذا لم تقوم وتفرع بالنسبة اليهما (قوله
اننى المرجع) اى تقوم بالعقد (قوله وهو وجوب القيمة) في التعبير بالقيمة مسامحة لا يفتى (قوله
ولم يدفعه) اورد ان لزوم اجرا المثل غير متوقف على عدم دفع العبد بل هو لازم عند تعيين
العبد فإنه عند تعيين العبد اذا لم يدفعه واعتقه يصح الاعناق ويلزم اجرا المثل لما مضى وتنقص
الاجارة فيما بقي (قوله فلكل منهما ان ينقص) اى بشرط حضور الآخر وقبل عن ابي يوسف
جواز بيع النسيئة (قوله لا يبعد) كما سيأتى في باب فسخ الاجارة قال الزيلعي كالويعجل اجرة شهرين
فان كان لكونه كالمسمى (قوله متعلق بالمستئين) الظاهر تعلقه بما بعد (قوله آجر دارا)
وذا مسئلة واحدة واعتبار قوله وفي كل شهر سكن مسئلة مقابلة لبس يصح ويجعل احدى
المستئين قوله فان آجر داره بعيد بعد ايضا (قوله حين يهل) يضم ففتح اى يصبره
الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر كذا في الدر عن الشنخي (قوله والا فالايام كل شهر ثلثون)
وقال يتم الاول بالايام والباقي بالاهلة (قوله استأجر عبدا) بخلاف ما للشرط طعام العبد على
المستأجر كما في الدابة على ما في الشرع بلالية عن الخاتبة فليفتقر (قوله لما روى انه عليه السلام)
يرد عليه بما في بعض الكتب من الطعن على هذا الحديث فلهذا عقب بقوله وتعارف الخ
واما كراهة عثمان رضي الله عنه فمجمول على ما فيه كشف عورة كافي الزيلعي قال في الدر بعد
نقل كراهة دخوان من الاشياء والعثمان لا كراهة مطلقا وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق
كشف العورة وقد مر في الفتحة (قوله لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) واما حديث

انتهى عن كسبه ففسوخ (قوله والظئر) فسر بالمرضعة (قوله في نكاح ظاهر) اى معلوم
 بغير الاقرار (قوله وجاز فسحها) وايضا يجوز الفسخ بغيرها ان ينشأ ونحو ذلك من الاصدار
 اكن لا يكفرها لانه لا يضر بالصبي كما في الثور ولومات الصبي او الظئر نقصت الاجارة ولومات
 ابوه لا (قوله ودهنه) بقض الدال اى طلبه بالدهن (قوله لاثمن شئ) اى لا يازم ثمن شئ منها
 وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان عليها فعاده اهل الكوفة (قوله على ابيه) ان لم يكن
 له صغير مال والا ففى ماله الصغير كما فى النفقة (قوله فان ارضعته بلبن شاة) يجعل لبن الشاة فى اناه
 مثلا ثم صبه فى فخ الصبي شيئا فشيئا ومن حمله على معص الصبي من ثدى الشاة قال مال كذا
 قيل اقول لعل المسئلة يعمهما (قوله فان الارضاع هو اشرب) يعنى ان المعقود عليه هو
 الارضاع والتزينة لا اللبن والتعدي (قوله فان هذا ايجاد) لا ايجاد فى الاصل ادخال الدواء
 فى الفم بطريق الصب واستعير هنا لوضع اللبن فى الفم على الوجه المذكور (قوله من قبيل
 المسئلة) فيه نوع خفاء اذ المسئلة ما يذكر بلفظ غيره لوقوعه فى صحته كما فى قوله نعال
 انت تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك ولم يصح حب هذا اللفظ بلفظ ارضعت والتوجيه من
 جهة ان ذكر هذا الكلام وقع فى خلال ذكر الارضاع حقيقة ليس بوجه لا يضى على انه
 اورد عليه ايضا ان هذا يقتضى ان لا يكون الارضاع حقيقة فى البهائم وقدم فى كتاب الارضاع
 من انه فى اللغة معص الشدى مطلقا واعتبار المسئلة بين الاعم والاخص غير واقع انتهى تأمل
 (قوله بخلاف ما اذا دفعته) متعلق بقوله فان ارضعته والدفع الى خادمتها ليس بقصرى بل
 بتسلي لانها لو استأجرت من ارضعته تستحق الاجرة قال فى الشربلالية عن لذخيرة الا اذا
 شرط ارضاعها نفسها على الاسح وتلقى هذا صاحب الدر بالقبول والمولى خواجه زاده
 افق بهذا معنى البدائع والمحيط البرهان والذخيرة والتهامية عن الذخيرة وقاصيخان وادعى
 ان اصح نسخ قاصيخان على هذا وما فى بعض نسخه حمله على السقامة وتعبه المولى اخى زاده
 بما فى قبيل باب الاجارة الفاسدة عن قاصيخان وفى الفصل الاول من كتاب الاجارة عن الظهيرية
 وفى اوائل كتاب الاجارة عن البرازية لدى فرق مسئلة الظئر والحياط وفى باب اجارة الظئر
 عن فتاوى الوجيز والختاية من زجج استحقاق الاجر ولهما مناقشات لطيفة ومناظرات انيقة
 فى هذه المسئلة لكن القوة فى جانب المولى اخى زاده كما يظهر على من يطلع على قوليهما (قوله
 والقضاء المناهى والنوح) قال فى الدر ولو اخذ بلا شرط يباح (قوله والاصل اورد بالمج من الغير)
 ورد انه ثبت بنص على خلاف القياس لا يبنى ان هذا انما يتم ان حل الاصل على معنى القياس
 وهو ليس بظاهر (قوله ويجبر المستأجر على دفع الاجر) وهو المسمى فى العقد واجر المثل اذا
 لم يذكر مدة (قوله لينسجه بنصفه) اى لياخذ نصف الغزل لاجر النسيج (قوله ليحمل
 زاده ببعضه) اى يعطى البعض المعين من الزاد اجر الحمل (قوله ليطحن بره ببعض دقيقه)
 اى يحمل بعض الدقيق الذى طحنه الثور (قوله وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم)
 والحيلة ان يهرز الاجر اولا او يسمى فقيرا بلا تعيين ثم يعطيه فقيرا منه فيجوز ولو استأجره
 ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجره اصلا لصبرونه شريكا وما اسلكه
 الزيلعي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها
 شئ بالمعرف كما زعمه مسانج يلج كذا فى الدر (قوله ونفع الاخير) فى وقوعها على النفعة قبل
 صوابه على المدة يوضحه تعليقه بقوله لانه يستحق الاجر بمضى المدة عمل اولا ولكونه قسما له

يقع العقد عليه وهو العمل اولى زمان فليتا مل انتهى (قوله لانه يستحق الاجر) بمضى المدة
لان العقود عليه حيثئذ متعنة نفسه لكونه اجبراً خاصاً في الاول يكون المقصود حصول
ذلك العمل وكأله وفي الثاني الانتفاع بنفسه من هذه الحثية سواء تم العمل او لم يتم وبما ذكرنا
يعلم الفرق بين العمل والمنفعة في هذه المسئلة كذا قيل غير مقدور مادة اورد له غير مقدور
في نفس الامر ايضاً فالتقييد بالعادة ليس بمناسب (قوله ان يشيها) اي يحرقها مرتين (قوله
تبقى بعد انقضاء المدة) فلولم يبق لم يفسد كالأوكات الاجارة طويلة لا تبقى لفعله اثر بعد ها
وايضا لو كان الزرع لا يحصل الاباء لا يفسد اشتراطه (قوله وبلاد كر زراعتها وما يزرع فيها) يعني
استأجر ارضاً ولم يذكره يزرعها او اي شيء يزرعها هذا بخلاف الدار لو قومه على السكنى (قوله
وله الشجر) اي استأجرنا قال في الدر وكذا لو لم يعضى الاجل فلو حذف قوله فعضى الاجل
كفاضيحان في شرحي الجامع لكان اول (قوله ارتفعت قبل تمام العقد) اي بتعين المجلس
المعاد (قوله كافي الجهود في الطريق) اورد ان المشيه عدم الاجر بالكلية والمنسبه به عدم الاجر
فما يبق اقول المقصود في التشبيه هو لبعض الباقى لكن وجه المنسبه ليس باقوى مما في المنسبه به
نعمانه ليس بكلى بل قد يختلف على ان عدم القوة في ذلك البعض ليس بمعلوم (قوله واذا
أصعد) الا فلواستوفي المنفعة فلزم اجر المثل كافي ظاهر وقد روى عن ابى يوسف انه لاشي عليه
(قوله وذا غير موجود في الحال) بل انما يتصور في الاستقبال فيكون نسئ (قوله مثل ان يسلم
الظاهر من السلم) فالاول لما يتحد فيه الجنس والثاني لما يختلف (قوله فان البر والشجر) الظاهر انه
من كلام الدرر يعني انهما مع كونهما مختلفي الجنس قد حرم فيه النساء وقد قلم لا يحرم فيه النساء
(قوله وليس النفع من المقدرات الشرعية) قال القدر الشرعى هو الكلى والوزن (قوله عن بيع
الكالى بالكالى) من كلام الدين اذا تآخر فيكون هنا معنى النسئ (قوله استأجره لم يصبدها ويحتطب)
فان وقت جاز والا لا لولم يوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو ملكه استأجر
امراً أنه لا يغيره خبراً لا لاكل لم يجر ولبيع جاز آجرت دارها وزجها فسكنها فلا اجر لها
ومما في الدر باب من الاجارة ترجم في هذا الباب في التوريب باب ضمان
الاجر لعله اظهر فكان وجه عدم الترجم به هنا لعدم اختصاص مسأله بالضمان (قوله
ولا تزع غنم غبري) اشارة الى تفسير قوله بلا تخصيص (قوله ونحوه كالفصل) والقتال والملاح
والجمال والدلال وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف (قوله لانه شرط لا يقتضيه
العقد) ولان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع لمل هذا العلة ظهر واخصر (قوله
وافنى المتأخرون بالصلح) وعن صاحب المحبط ان الاجبر مصلحها الايضن والايضن وان
مستورا يؤمر بالصلح وعن تنوير البصائر يجب على الصلح وفي الزيلعي بقوله لهما في اليوم وعن
العبني افنى بعضهم بقوله لهما وبعضهم بقوله وبعضهم بالصلح وعن فاضيل الحنظلي في الاجبر
المشترك قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عن الحثانية والمحبط والتمة من ان الفتوى على قوله
لاختلاف الصحابة نقل عن النهاية روى عن عمر وعلى انهما كانا يضمنان الاجبر المشترك ما ضاع
على يده وعن علي رضي الله تعالى عنه انه كان لا يضمن القصار والصابغ ونحوهما (قوله
من مدة جاوز المعتاد ام لا) بخلاف الحجام ونحوه وكذا من معالجته وهذا اذا لم يكن رب او وكيله
في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد (قوله والجل شيء واحد) يعني ان الجل كله
اتصال واحد فاحصل في جزء منه يستند الى جزء آخر منه فالكسر في وسط الطريق مستند

الى الابتداء (قوله ويستحق الاجر بتسليم نفسه) ولبس الخاضع ان يعمل لغيره ولو عمل نقص
من اجرته بقدر ما عمل كذا في الدر عن النوازل (قوله اود كذا المدة أولا) اي في اول الكلام (قوله
نحو ان يستأجر ارضا شهرا) ليرحو له غنما فان شهرا مدة ذكرت او لا فان المراد بالاول
لبس بصحفي (قوله فلا يتغير حكم الكلام الاول) اذا اليقين لا يزول بالشك (قوله فلا يضمن ما هلك
في يده او عمله) ان لم يتعد بان يتعمد الفساد كما في المودع (قوله فلا يضمن خذرق في صبي ضاع
في يدها وسرق) الغناهر من التفريعين انه بالنسبة الى الاول فقط والمناسب اي يحصل احدهما
من الثاني اي عدم الضمان بعمله كغيره في الثوب من دقه (قوله وزمانه) وقع في التورير هكذا
وزمانه في الاول يعني بزيادة هذا القيد فقال في الدر كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه
ويستصح قال شيخنا الرمي ومعناه يجوز في الاول دون الثاني كان خطه اليوم (قوله كما في البيع)
وهو الذي عبر في البيع بغير التمين قلته لا يجوز فيما فوق الثلث (قوله لكن يجب اشتراط خيار
التمين) قبل هذا وان كان موافقا للكفاية وغاية الياء وصدر الشريعة لكن لبس بموافق
لما هو الاصح مما ذهب اليه النهاية والكافي والمراج والزيلعي من ان اللازم هو خيار الشرط
واهذا صار في خيار التمين خيار الشرط ايضا كما هو رواية الجامع الصغير التي كان بناء هذا
الكلام عليها اقول الظاهر مما سبق في خيار البيوع انه لم يرجع احدي الروايتين على الاخرى بل
يفهم الميل الى اختيار جانب عدم الاشتراط فكلما ههنا من عليه ولو سلم فيجوز ان يكون المصناف
محدوفا والاضافة بمعنى فيكون معنى قوله يجب اشتراط خيار التمين اي يجب خيار الاشرط في
خيار التمين فصورة المسئلة اشترى احد ثوبين على ان يأخذ بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام
على ما في الهداية (قوله الشرطان جائزان) فيجب درهم ان خطه في اليوم الاول ونصف
درهم ان في الغد (قوله وعند زفر قاسدان) فيجب اجر المثل في الصورتين (قوله للترقية)
من الرقابة وهو التسعة (قوله على وجه لا يغير هيئة الباقي) قيل اي لا يضر الباقي لو قال
على وجه لا يختلف المتدلك ان الظاهر اقول المراد من الباقي ما يشمل بيوت الجيران (قوله استأجر
جارا افضل عن الطريق) هذا اذا لم يختلف عنه والا كان يتركه على باب بيت ويدخل البيت
وان يختلف عنه في الطريق لحاجة ويتوارى عن نظره وان تعويول وغائط وان يضل
عن الطريق وعلم به ولم يطلبه مع عدم اليأس وان يوقفه لصلوة الفرض فذهب ولم يقطع
الفرض لان خوف نهاب المال يمنع قطع الصلوة وان كان درهما وان لم يقب عن بصره
اوفي موضع امين لا بعد تضييعا فلا ضمان كما في الشرنبلالية عن البرهان (قوله كذا راع ند شاة)
لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن وقال ان كان الرعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه
التمييز لا يضمن والقوله في تمييز الدواب انها الغلاز وان لم يمكنه ضمن فيجاء يوم الخلط والقوله
في قدر القيمة مما قل عن العمادية (قوله لا يسافر بعد) فلو سافر به فهلك ضمن ولا اجر عليه
وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان (قوله راية حقة في الصحة) يعني يكون حيثذ الصحة
ووجوب الاجر للمولى حق المولى (قوله فاجر هو نفسه) ويجاز للعبد قبض اجارة عمله لو آجر
نفسه لا لو آجر المولى الا بوكالة المولى العاقد قل عن الضمانية (قوله لان الاجر مال المولى)
اذ كسب عبد المولى ملك لما لك رتبة العبد (قوله كما اذا اجره الغاصب اجماعا) ولهذا اورد
باداة التشبيه ليكون اشارة الى تعطيل الحكم السابق (قوله تحريا للجواز) اي لقضيه جواز
القدح والافيكون مجعولا منا فياه فلو عمل في الاول فقط لزم الاربعة وبمكة الخمسة

(قوله حكم الحال) اى يجعل الحال حكما يتكمن القبول قول من شهد له الحال
 يمينه يد عليه ان هذا تحكيم الحال وتحكيم الحال نوع من الاستصحاب والاستصحاب عنه
 وان كان حجة لدفع لكنه ليس بحجة في الاستحقاق اى الاثبات فيسمل في جانب المستأجر
 ولا يسمل في جانب المورج والجواب ان الاستحقاق هنا بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر
 يشهد على بقاءه الى ذلك الوقت ضعيف لوروده على أكثر ابواب الاستحقاق
 والصواب ان هذا من قبيل الترجيح لا من قبيل الاحتجاج بالاستصحاب تأمل (قوله فان كان
 العبد أيضا او مريض في الحال) هذا بعد قوله والعبد مريض او أبق مما لا يحسن (قوله كذا
 الاختلاف في جرى ماء الرعي) في الخلاصة انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بحسبه لو عاد
 عادت ولو اختلف في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم انكسار ثم اقول
 وكذا الاختلاف في بيع النهر مع الثمر وبدونه فالقول قول من في يده الثمر (قوله لا صانع)
 اى لا يصدق صانع (قوله وجوب الاجر) اى ينكر وجوب الاجر وينكر تقوم عمله هذا قول
 ابي حنيفة والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد كما في الزيلعي وهو ان كان الصانع معروفا
 بهذه الصفة بالاجر وقيام حاله بهذه الصفة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا
 فالاولى ان يختارعتنا او يشير اليه ولو شرعا واما عند ابي يوسف ان كان الصانع حريفا له اى
 معاملة له فله الاجر والا لا (باب فسخ الاجارة) (قوله فسخ) اى بالرضا
 او القضاء في الدر اى للمستأجر ولاية الفسخ قبل هذه الولاية قد يوجد للمورج فالتفصيل
 للمستأجر ليس بمجد ويمكن ان يقال ان الظاهر ان النقص انما يجرى من قبل خيار الشرط
 وولاية الخيار فيه للمورج ظاهر كما يدل عليه تعميم تفسيره للمستأجر والمورج فيكون ذلك في حكم
 الاستثناء اول يقال المراد من التفسير الفسخ المتصور في جميع ما سيذكر وذا مختص بالمستأجر
 او المقصود بالذات هنا للمستأجر وللمورج انما هو استطرادى (قوله لا نه) انفسخ) فقه
 اشارة الى اختيار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة
 كما في الايضاح والزيلعي فليس فيه اجمال مسار الى تلك الخلافية فلا يرد ان الظاهر من مساق
 كلامه كون تلك الخلافية تجارية في جميع المسائل وليس كذلك (قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر)
 فانه لو خرب الدار وانقطع الماء يمكن ان يتنفع بوجه آخر كضرب الفسطاط مثلا على ان تلك المنافع
 فانت على وجه تصوره وعودها كما ذكره ابن الكمال عن الهداية وبهذا علم ان هذا التعليل لا يعم لجميع
 خيار الشرط سيما قد ذكر في الشرط خيار المورج وظاهره متناف له فالقول ان هذا التعليل ليس
 للجميع بل للبعض من خراب الدار وانقطاع ماء الرعي وماء الارض صرف العبارة عن ظاهره المتأخر
 الى معنى لا يفهم منها بلا بيان وجه الدلالة والفهم فقد اصاب من قال محل هذا الكلام عند قوله الا
 يفوت النفع كخراب الدار (قوله فيتناوله) ظاهر الحديث لقضا او دلالة في دلالة الاشتراء على
 الاجارة دلالة لغظية خفاء لا ينفى فان قيل فهذا لم يكشف به بل قال او دلالة قلنا فيثبت يكون
 كلمة او الاضراب ولم يوجد شرط من تقدمه التني او التهي واطاعة العامل على ان في فهم
 الاجارة من السرى ايضا خفاء لا ينفى (قوله كخراب الدار) وكذا لو كانت تسقى بماء السماء
 فانقطع المطر فلا اجر وان لم تنفسخ على الاصح (قوله فان كلالها يفوت النفع) ان لم يرد فوت
 النفع المقصود فليس لكن ليس بمناسب لما تقدم من قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر وان اريد
 فوت جنس النفع فليس يسلم وهو ظاهر على انه ذكر في هذه الكلام فلا اجر للمستأجر لعدم

المتكّن من الانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستيجار وقد ذكر ايضا ولو انقطع ماء الرعي
 والبيت مما ينفع به بغير الطعن فعليه الاجر بحصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفى
 زمنه حصته (قوله ودبر الدابة) اى قرحتها (قوله فلولم يخل به) اورد ان سقوط الخيل وفرع
 النبوت ولا يثبت للخيار اصلا فينبغي ان يقول ليس له خيار اذ صدق السالبة بنى الموضوع
 لا يفتى انه مبنى على التغليب (قوله اوازالة الموجر) فيه اشارة الى ان عمارة الدار المستأجرة
 وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان على البناء على رب الدار فان ابنى صاحبها كالمستأجر
 ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهى كذلك وقد رآها واصلاح بئر الماء وبالوعة على
 الموجر فان فعله المستأجر فهو متبرع (قوله للجمل) اى الحسن (قوله وبذر) اى يفسخ
 بالعذر اختلف فيه فقيل لا بالقضاء فينفرد العاقد بالفسخ وقيل بالقضاء وقيل ان العذر ظاهرا
 بلا قضاء والا بالقضاء صحح الثاني السرخسي والثالث قاضيان والمجربى كما فى الشربلاية
 وقد عرفت ما نقل عن الدر فافهم (قوله كما فى سكون وجع ضرر) هذا بجملة ليس بشرط
 قال فى الاشياء اذا وقعت الاجارة على استهلاك عين كالاكتتاب فلصاحب الورق فمضها
 بلا عذر ونقل عن الإرداع اذا استأجر رجلا لما لا يصل الى انتفاع به من غير ضرر يرد خل فى ملكه
 او بدنه ثم بدله ان لا يفعله فله فسخ الاجارة كان استأجر لقصر ثوب اولقطعه اولهدم دار
 اولقطع شجر اولزرع ارض فله ان يفسخ ولا يجبر عليه (قوله حداد) هو من يعمل بالحد يد
 كما للسجان لانه يعمل بالقيود (قوله وزوم دين) اى بيمان الناس او يئنه اواقرار (قوله
 لا يتقدر على قضائها الا بئى ما أجر) فى هذا الحصر اشارة الى اشتراط عدم مال له غير الموجر
 بالفتح لكن يفتى ان يستثنى كون الاجارة المجلة مستغرقة فبئها كما فى الاشياء (قوله وان كان
 محمولا) لا يفتى ما فيه من الركائز بل يفتى بنحو ان يقال فان الاطلاق ينصرف الى التقدمة
 فى المصر لعل مراده هذا وان لم يدل عليه كلامه (قوله وافلاس خياط يعمل بماله) يعنى
 الخياط العامل بماله اذا استأجر عبدا ليعيط معه فافلس فتزك لاجل الافلاس عمله فله الفسخ
 (قوله وبداء مكزى الدابة) البداء بالمد ظهور الرأى اى ظهر له رأى خلا فله فسخ فلول
 فى نصف طريق فله نصف الاجر ان استويا معونة والا فبقدره كما فى شرح الوهبانية
 والثمانية (قوله ليعيط ليعمل) الاول متعلق بمسأجرة والثانى لتزك (قوله فانه ايضا ليس بعذر
 والبيع صحيح) لكن يوقف الى انقضاء مدة الاجارة على المخار (قوله وتفسخ الاجارة بلا حاجة)
 الا لضرورة كوت فى طريق مكة ولا حاكم فى الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليعمل الاصلح فيوجرها لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان يرهن على
 دفعها وتقبل المينة هنا بلا خصم (قوله والمتولى) اى متولى الوقف ظاهره الاطلاق
 وقد وقع فى الاشياء الاستثناء بمتولى وقف خاص به وجميع غلته له معزى بالوهبانية
 ثم قال واطلاق المتون بخلافه قبل وباطلاق المتون افتى قارى الهداية ورجع
 مسائل شتى استأجرها واستعمرها ومثله ارض بيت المال

الوضع شيء سواء كلفه وهو في مكانه أو بعد مازال عند بخلاف ما إذا لم يكن للوضع فيه حق
الوضع فيضمن سواء في مكانه أو لا لا يميز (قوله قال شمس الأئمة) نقل عن الفصولين أحرق
نحو شوك في أرضه فذهب الرياح بالشرارة إلى أرض جاره وأحرق زرعه أن يبعد من أرض
الجار على وجه لا يصل إليه شر النار في العادة فلا ضمان والافضض (قوله وضع جرة) وكذا
يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور إلا إذا هبت به الريح (قوله وهو مجهول كفقير
الطمان) أورد أن سبب الفساد فيه الجهالة بل جعل الاجبر بعض ما يخرج من عمله كما سبق
في الاجارة الفاسدة (قوله لانه شركة الوجوه) أورد أنها اشتركا في وجوههما وليس فيهما
بيع وشراء بل هي شركة الصنائع واجب أنها تنال بس ما في كتاب الشركة بل معنى مجازي
هو مجرد تقبل العمل بوجاهته كما يرشد إليه قوله فإن هذا بوجاهته (قوله وحل بمعاملة) قيل
هذا ليس من شرط الجواز فانه إذا حل غير متباد يصح لكن أن هلك ضمن الزيادة أن اطلق
والا الكل كما تقدم (قوله وجب السعي) أي أن سكت كما سيظهر قال في الاشياء السكون
في الاجارة رضا بقبول فلو قال للسكن أسكن بكذا والافاضل أوفال الداعي لأرضي بالسعي
بل يكذب فسكت لم يسمي ثم أنه ان سكت ثم ادعى علم السمع ان به صمم صدق والافلا (قوله أن يوجر
الاجبر) الصواب نحو ما في التنوير من الموجه بالفتح بدل الاجبر وحل الاجبر بمعنى الموجه بعد
(قوله ولا يجوز أن يوجر موجه) فان أجره هل تبطل أولى قيل نعم وصحح قيل لا وصحح والتفصيل
في الدرر (قوله ويعبرو يودع) قيل هذا مستغنى عنه بما في أوائل كتاب الاجارة بقوله وفيما يختلف
(قوله) أي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مقيد (قوله فيما يختلف) الظاهر قيد لثلاثة لكن كونه
قيداً بالنسبة إلى قوله ويودع مما لا يخوض الخفاء (قوله فإذا استأجر دابة) هذا أيضاً بعد قوله في
الاجارة وان خصص براكب ولا بأس بخالف ضمن كذا كل ما يختلف بالمستعمل تكرار (قوله للقاضي
الاجرة) وكذا المفتي فانه يستحق أجره مثل على كتابة الفتوى لأن الواجب عليه البيان باللسان
دون الكتابة باليد قال في الدرر ومع هذا الكف أولى احترازاً عن القيل والقال وصيانة لاء الوجه
عن الاشتغال بزيادة وتعمقه في قضاء الوجانية وفي الصيرفة حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته
جائز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقاً وفيها استأجر ليكتب له تعويذاً لأجل السهر جاز
أن يبين قدر الكافد والخطو وكذا المكتوب انتهى **كتاب العارية** (قوله بحاسنها
النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) لأنها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة
بشرة والقرض ثمانية عشر (قوله لأن طلبها عار وعيب) أورد أنه لو كان عيماً لما فعله صلى الله
تعالى عليه وسلم وقد فعله (قوله تملك نفع بلا عوض) أورد بالوصية بالخدمة وانت تعلم
أن هذا مطلق بل منصرف إلى عدم إضافة الموت وذلك مقيدة بها واستيقدم لفظ التملك
لزم الإيجاب والقبول ولو قلنا حكمها كونها أمانة وشرطها قابلية المستعار للاقتناع
وخلوها عن شرط عوض وحوز اعادة المشاع وأيداعه ويسه وقالوا علف الدابة على
المستعير وكذا نفقة العبد أما كونه فعلي المعبر وهذا إذا طالب الاستعارة فلو قال المولى خذ
واستفد منه من غير أن يستعيره فنفقه على المولى أيضاً لانه وديعة (قوله لتمليك العين عرفاً)
أي يكون في تملك العين حقيقة عرفية فيكون صريحاً فيه فيلزم عدم الاحتياج إلى التبة
في الهبة ولا ينفقه الحقيقة اللغوية في المعنى الآخر إذا الاعتبار لما وقع به الخطاب وهو عرف
لألفه ولهذا يرجح العرف عند تعارضه مع اللغة فيه يعلم انعكاس حكم قوله فإذا أريد به الهبة

افاد ملك العين الخ ويعلم حال الجواب عن ايراد الكافي فيما يأتي (قوله وهو مستعمل فيه ايضا) يعني ان الحمل مستعمل فيهما فاذا نوى احدهما صححت ظاهر هذا ، لتعريف لا يشترك هذا اللفظ في هذين العنين فقوله وان لم يكن له نية حمل الادنى محل خفاء اذ المشترك لا يبراد احد معانيه بلا قرينة (قوله واراد بجمله الحمل) وقد عرفت ان الكلام من في تعارف المتكلم وذا هو العرف فقط على انه لا شيء يدل في عبارته على هذا التعيين بل يحتمل نحو عكسه (قوله اذا لم يعارضها مجاز مستعمل فيه) اذ بمجرد الاستعمال لا يعارض المجاز الحقيقة بل الحقيقة المستعملة راجحة على المجاز المشهور كما في الاصولية فيه يحصل تغريب قوله فان النية الخ كما لا يخفى (قوله وداری) مبدأ وقوله لك خبره وقوله سكنى تمييز اي بطريق السكنى وعمري في قوله داری لك عمري مفعول مطلق اي اعمرتها لك عمري وقوله سكنى تمييز يعني جعلت سكنها لك مدة عمرك (قوله ويرجع المعبرتي شاه) ولو موقفة لكن لو كان في الرجوع ضررا تبطل الطارية وثبت العين باجر المثل كمن استعارة لترضعه ولده وصار لا يأخذ الاثديها فله اجر المثل الى الفطام كما في الاشياء (قوله ولا يضمن اذا هلك بلا تعد) ليس هذا على اطلاقه لانها ان كانت مقيدة بحد الوقت يضمن مطلقا وهو المختار على ما في شرح المجموع وان انتفع باختياره شيخ الاسلام ومما في الشرع بلالية ثم ان شرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة (قوله لان الاعارة دون الاجارة والرهن) يعني انها فوق الاعارة (قوله لانها اذا لم يتنا ولهما) يعني ان مفهوم العارية ليس بصديق لهما فيكون غصبا بهما ففي هذا التعليل اشارة خفية الى جواب ايداعها ~~صكما~~ هو المعنى به كما هو في الزبلي بخلاف الودعة فانها لا ودع ولا تمار كما لا ترهن ولا توجر (قوله فان آجر يصدق بالاجرة) خلافا للثاني او ضمن المستاجر وكذا المرتهن فالاكفء لانفهام حكمه بالمقايضة (قوله اي ان عينه مستفعا) يعني وان عينه مستفعا على حد قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري كذا قيل (قوله وضمن رب الارض ان يرجع قبل الوقت) بان يقوم قائما الى المدة المضروبة وتعتبر (قوله النعمة يوم الاسترداد) كما في البصر (قوله لانه مفروض من جهته) قيل فيه اشارة الى دفع ما يقال من ان الموجب للضمان عقد المعاوضة والاعارة ليست بعقد معاوضة وجه الدفع ان العهد الزام معنى قيمة الغرس ان اخرجته قبل المدة فكأنه قال اغرس فان لم اتركها في تلك الى مدة كذا فاننا ضمن انتهي (قوله الزام معنى الى اخره) الظاهر التزام قيمة الغرس لكن في لزوم الضمان بمجرد هذا الالتزام خفاء اذ لو قال اسلك الى هذا الطريق فله امن ولوضاع لك شيء فاننا ضامن فسلك وضاع لا يضمن مع تحقق العهد والالتزام (قوله وفي التزك مراعاة الحقتين) في تحقق مراعاة الحق من جانب المعبر بالنسبة الى كلامه خفاء فالصواب ان يقدم قوله بل تترك باجر المثل بعد قوله لا تؤخذ مثلا (قوله صح التوكيل) قبل الصواب الموافق لما في الكافي في التكفيل اقول لعل هو في الكافي في مسألة اخرى والا فليقتضى ذيل هذه المسئلة ليس الا هذا (قوله ولو توكل) اي صار وكلا اورد ان يجي التوكل بهذا المعنى لم يوجد في اللغات الموحودة (قوله رد المستعير الدابة) فيه اشارة الى ان مؤنة الرد على المستعير فلو موقفة فامسكها بعده ضمن ثم ان حكم الموجر والماسب والمرتهن كذلك يعني مؤنتها عليهم لحصول النفعة لهم (قوله مستأجرة) من السنة وشاهدة من الشهر ومبلومة من اليوم (قوله لا مياومة) لانه اجنبي ليس في عياله (قوله بخلاف الاجنبي) هذا محمول على ما كانت العارية موقفة فحقت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا

فالمستعير ملك الايداع فيما يملك الاعاره عن الاجنبي على ما عليه الفتوى كما في الزيلعي (قوله وضع
المستعير العارية) هذا شامل لمثل الدابة على ما فصل في الشرع بلاية عن الخاتبة (قوله لبس
لللاب اعاده مال طفله لعدم البدل وكذا القاضى والوصى واما الصبي المأذون اذا اعاره ماله فصحت
الاعادة على ما عن الخاتبة ﴿كتاب الوديعة﴾ لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية
وهو اشتراكهما في الامانة (قوله تركت الحفظ) صريحا كما يأتى اودلالة كان افتق زكى رجل
فاخذته رجل بضية ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة كما في البحر (قوله
وركنها) صرح هنا بركن العقد دون ما تقدم ليكون توطئة لقوله وعرفا كذا لا يخفى ان تخصيص
الوجه بقوله عرفا لبس بوجه بل الاوجه ان يعم بقوله قولا او فعلا ايضا (قوله قولا او فعلا)
ينبغي ان يراعى هنا مبتا قوله او كناية ويفسر شرطا بقوله ~~صك~~ قوله له رجل اعطى الف درهم
او اعطى هذا الثوب فقال اعطيتك كان وديعة لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة وهو
متيقن فصار كناية كما في التور والدر عن البحر (قوله اوسكت) اى المودع (قوله بان يسكت)
اى المودع بالقض مثله نحو ان يضع ثيابه في حمام يمر آى من الثيابى وكقوله رب الحسان ابن
اربطها فقال هناك وهذا في وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتم بالايجاب وحده حتى لو قال
للقاصب اودعك المصوب برى عن الضمان وان لم يقبل كما في الدر عن الاختيار (قوله
وشرطها كون المال) واما كون المودع مكلفا فشرط لوجوب الحفظ عليه ولهذا لو اودع
صبيا فاستهلكها لا يضمن (قوله وحكمها وجوب الحفظ) وايضا وجوب الاداء عند الطلب
واستصحاب قبولها (قوله فلا يضمن ان هلك) الا اذا كانت الوديعة باجر كما في الزيلعي (قوله
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد انه ذكر في خريب الحديث انه قول شريح وليس يحدث
واجب انه مستند عن ابن جرر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله
ولو وحدثها) وكذا ولو امكن التهرز (قوله الا ان يموت مجعلا) فتصبر دينا في تركته الا اذا علم
وارنه فلو قال انا املكها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق
فلا يضمن لكن الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن بخلاف المودع كامل عن الخلاصة
(قوله الامتوليا) المذكور من المستثنى هنا ثلثة وفي الاشياء عشرة وزيد تسعة اخرى عليها
مفصل في الشرع بلاية والدرر قوله اودع بعض الغائبين قبل الصواب بعض الناس لا يخفى
ان هذا من قبيل اخراج الكلام على مخرج العادة (قوله اودع مال اليك) قيد بالايداع فانه
لو وضعه في بيته ضمن كما في الاشياء (قوله وعياله وهم من يسكن معه) حقيقة او حكما لامن بموته
كما في التور فلودفعها لولده المبرر وزوجته ولا يسكن معها ولا ينفق عليها لم يضمن
كما في النسخ عن الخلاصة (قوله اى زوجته) وكذا الزوجة لزوجه (قوله واجيره) يعنى مسانها
او مشاهرة وقيد الزيلعي بكون نفقته عليه لكن بشكل بما تقدم عن التور من ان الاعتبار
المساكنة لا النفقة (قوله ويضمن ان حفظ بغيرهم) وكذا ان حفظ بهم لكنهم لبسوا امينا
بل علم خيانتهم وكذا لو نهاه عن الدفع الى بعض في عياله فدفع مع وجود الامكان بان كان له
عيال غيره كما في ابن ملك قال في الدر وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وماذونه
وشريكه مفوضة وعتا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعقده ابن كمال وغيره واقرا المصنف
وزاد عن الحنفية فالعيال لبس بشرط في حفظ الوديعة لعل مراده على القول المفتى به الذى هو
قول محمد الا اذا خاف حرقا او غرقا اى وكان غالبا محبطا والافيضن وكان لا يمكن دفعها الى

من في عياله والا فيضمن ايضا (قوله فسلم الى جاره) الا اذا القاها فوقعت في البحر ابتداء
او بالتذخر فيضمن كافي الزيلعي اذا طلب ربهما اي بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو
بعلامة منه على الظاهر كذا في الدرر (قوله ختم) اي ظمنا فلو حملها اليه لم يضمن (قوله قادر على
تسليمها) والا كان عجزا وخاف على نفسه او ماله فلا (قوله يعني اذا طلبها) فلو جده عند مالكه
وقت سؤاله عن حالها بلا طلبه لا يضمن فلو سألته عن حالها وانكر لا يضمن كما نقل عن المبسوط
(قوله او خلط بماله) اي بلاذنه ولو بالاذن اشتركا شركة املاك كالوخلط بالجيد منها بخلاف
العكس اي خلطها بردي فانه عيب عن المجني (قوله والقول الاول اسبه) قال في الشربلية
عن العمادية عن الاستروشي لا يبرأ من الضمان بالوفاق بعد التعدي على ما عليه الفتوى فيكون
القول الاخير هو المفتي به وقد اخاره صاحب التنوير (قوله بخلاف المودع) والحاصل ان الامين
اذا تعدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في مودع ووكيل بيع او حفظ او اجارة او استيصال ومضارب
ومستبضع وشريك عتانا او معاوضة ومستعير رهن كافي الاشياء لان يدهم كيد المالك ولو كذبه
في عوده للوفاق فالقوله وقيل للمودع عمادية في الدرر (قوله فان لم يأمن او نهاه) هذه الملازمة
خفية بما نقل عن الاختيار انه لو نهاه او خاف فان لم يأمن السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وان
باهله لا وكذا في الزيلعي وايضا انه لا يسافر في البحر مطعفا كما في الاجارة على ماسبق فيلبيح ان يحمل
هذا الاطلاق على هذا التقييد بقرينة ماسبق (قوله ولو دفع ضمن) وفي البحر الاستحسان لا
فكان هو المختار (قوله وحفظ كل) كرتنين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل شراء
(قوله وذالك لانه رضي) اشارة الى مضمون قوله افسخا وحفظ كل نصفه (قوله فان الفعل)
يعني كل فعل مشاف الى اثنين في شيء قابل للتجزئ فلا يكون المراد به الا البعض والحفظ هنا كذا
(قوله وضمن دافع كله) يعني الضمان في الصورة السابقة على الدافع لا القابض (قوله المهايات)
قبل من التهيؤ معنى الحضور اي المناوبة ثبتت بحيثها من المعاينة وقيل تعريضه عليه هي معاينة
من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للتهيؤ للشيء كذا في آخر كتاب القسم من الدرر وهناك تفصيل
زائد يتعلق عليها لا يخفى ان الشبهة لا تزول بمجرد تصريح الدرر بل لا بد من نقل من كتب
اللغة وليس في ذلك التفصيل ما يدفع ذلك يظهر لمن يرجع هناك (قوله فان كان يجد منه
بدا) يعني ان امكن الحفظ بلاد فعليه (قوله فصار مناقضا لاصله) واصله قوله احفظ وقوله
لا تحفظ تقبض لقوى له (قوله بخلاف الدارين) يرد عليه انه مستدرك بما تقدم من قوله
او حفظ في دار امره وحفظ في غيرها ويرد على المتقدم انه مطلق عن هذا الاستثناء والقول وجه
الاعادة هو الاستثناء مدفوع بذكر الاستثناء هناك فالاولى ان يكتفى بالاول مع ايراد الاستثناء
او لم يذكر الاول رأسا (قوله ضمن المودع المودع الاول) من التضمنين المودع في الاول بالكسر
وفي الثاني بالفتح لكن ينبغي ان يقيد هذا الضمان ببعد مقارفة المودع الاول بالفتح عن الثاني
لانه لو كان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى
لم يصدق في القصب منه بصدق لانه امين وعن محمد اصاب الوديعة شيء فامر المودع رجلا
لبعا لجهها فطبت من ذلك فلربها تضمين من شاء لكن ان ضمن المالك رجع على الاول
ان يعلم انها لغيره والا لم يرجع كذا في الدرر عن المجني (قوله وانما يختلف لكل منهما بافتراده)
اي يختلف القاضي ثم انه يبدأ بايهما شاء فان تسامحا اقرع بينهما كذا في شرح الوقاية لعل هذا
عند حضورهما معا لدى القاضي والا فالظاهر حق التقدم لمن سبق له التقدم وقائدة التقديم

انما يظهر عند القضاء هو يتكول الاول وهو نأ على رواية لوقوعه في مجتهد فيه لا يذهب
بعض وتفصيله في شرح الوقاية (قوله والمسئلة على اربعة اوجه) حاصلها لو حلف لاحدهما
ونكل للاخر فاللف بنكل له ولو حلف لكل منهما فلا شيء لهما فلو نكل لهما فلهما وعليه الف
آخر لهما (قوله ومضاع المودع) الاظهر الوديعة (قوله وشرط عليه الضمان) يعني بقول الوديعة
وعقد ها (قوله فلا ضمان عليه) اى على الثالث ﴿فروع﴾ دفع الى رجل الف وقال
ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال له اجل الى الوديعة فقال
نعم ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية قال للمودع ادفع
الى فلان فقال دفعت وكذبه فلان صدق المودع مع يمينه قال المودع لا ادري كيف ذهبت
لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت بخلاف قوله لا ادري اضاعت
ام لا المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه قد فع لم يضمن
وان خاف الحبس او الفقد يضمن وان خشي اخذ ما له كله فهو عذر خفيف على الوديعة الفساد رفع
الامر للحاكم ليبينه ولو لم يرفع حتى فسد لا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو تبرع (قوله قرأ
من مصحف الوديعة) او الرهن فهلك حال القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف كذا في
التنوير مع الدر ﴿كتاب الرهن﴾ (قوله حبس المال) اى جعله محبوسا لان
الحابس هو المرتهن (قوله وهو الدين) لان العين لا يمكن استيفاء من الرهن الا اذا صار دينا حكما
كما سيجي (قوله وهو كاف) لانه أكد من دين موعود قيل سيجي منه ان الرهن يصح بدين موعود
مع ان هذا اوكد منه فيكون الصحة فيه بالاولوية اراد بذلك دفع الاستبعاد عن الاكتفاء
في صحة الرهن بالوجوب انتهى (قوله وسياق) اى في واسط باب ما به مع رهنه بعد قوله اعلم
ان الايمان (قوله اى بمجوعا) يعنى مضبوطا (قوله لان المرتهن لم يجره) بالحالة المهيمنة
والزاي المجعة اى لم يحمعه ولم يقبضه من الحوزة يعنى الجمع (قوله احتراز عن رهن المشاع)
ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلفه كالتبجير (قوله لزم) افاد كون القبض شرط
الزوم كما في الهبة وصحح في المجتبى انه شرط الجواز (قوله فلا وجه) وجه التفرع تفسير
القبض بقوله اى في حكم قبض المرتهن (قوله ظاهر المعنى الغوى) لان التسليم لغة فعل المسلم
والقبض فعل المسلم (قوله ان الصواب) حاصله التخلية ليست قبض لان التخلية تسليم
والتسليم ليس قبض بيان الصغرى قوله لان عبارة الى آخره يعنى التسليم عبارة
عن دفع الموانع الى آخره ودفع المانع تخلية فالتسليم تخلية فهذه في قوة قولنا التخلية تسليم بيان
الكبرى قوله وهو فعل المسلم يعنى التسليم فعل المسلم والقبض ليس بفعل المسلم فينتج من الشكل
الناتى الكبرى المطلوبة وقوله والقبض فعل المسلم اشارة الى دليل هذه الكبرى فحاصل الدفع
ان القبض هو القبض الحكمى فهو منع لكبرى اصل القياس يعنى لان تسليم عدم كون التسليم
لجواز ان يكون القبض هنا ما هو حكما منه اذ التسليم يستلزم القبض ولو حكما (قوله اعترض
على القوم) حاصله الفرق بين الرهن والبيع يحمل على الكمال فقياس الرهن على البيع قياس
مع الفارق (قوله والاصل ان المتصوص) اورد ان في التعميم الى الحقيقى والحكمى رعاية الجانب
القبض المتصوص عليه مهما امكن كما ان في تعميم التعمية عند الذبح الى الحكمى في حق الناسى
رعاية لها بقدر الامكان لا يخفى ان هذا تخصيص القاعدة بدون تخصيص وفي التسمية جعل الامر
الناسى ذاكرة للذبح وهو التسمية دفعاً للمخرج كاقامة الاكل ناسيا مقام الامساك في الصوم

على ما تقرر في محله (قوله اذا نص عليه بالاستقلال) اورد ان التسمية في النص استقلال
مع ان الحكمي فيه معتبر كما ذكر آغا وانت قد عرفت انه فاعه مما ذكر آغا ايضا (قوله كما ذكر)
اي على اكل الوجوه (قوله فان التراضي في البيع منصوص عليه) اي على وجه التبع (قوله
فلو صح ما قال المعارض لبطل) لان اكل الجهات ههنا البطلان لا الفساد كما نقل عن المصنف
هنا لعل مراده لو صح ما قال المعارض لزم ان يراد من قوله في الآية عن تراض هو الحقيقي
فاذا اتفق ينفى ذات البيع واشتغاه ذاته هو البطلان والامر ليس كذلك بل ذات البيع موجود
واتما الخلل من وصفه فالرضاء في النص متناول للحقيقي والحكمي فوجد في الاكراه الرضاء الحكمي
ولهذا نفذ هذا البيع وبما ذكرنا يتدفع ما قيل انه لا تم هذه الملازمة بل اللازم من صحة ما قال
المعارض هو تبوت صحة البيع بالرضاء في الجملة على قياس الغلبة في الرهن فانها قبض في الجملة
كافي في البيع والهبة انتهى (قوله اعلم) تحقيق لكون الرهن امانة على وجه يتضمن رد النافعي
(قوله يد استيفاء) فسر تلك اليد والحبس لكن لعل الظاهر ان له حق الحبس الى ان يستوفي
حقه من الرهن او يهلك الرهن (قوله لان الاستيفاء دليل على كون الرهن امانة) حاصله انه
اذا كان استيفاء المرتهن حاصل من المالة دون العين فكان المرتهن امينا في العين فكان عين
الرهن امانة فينتج من الاقتضى الشرطي اذا كان المرتهن حاصل من المالة دون العين فكان عين
الرهن امانة لكن المقسم حتى قال في ذلك وهو المطلوب فقوله فكان هو امين الخ صغرى بملاحظة
الشرط المحذوف والكبرى مطوية كنتيجة هذا القياس التي هي مقدمة شرطية للقياس
الثاني الاستثنائي وقوله لان الاستيفاء يحصل من المالة مقدمة استثنائية هي عين المقدم
وقوله انما يحصل دليل لهذه المقدمة وقوله فالاستيفاء بالعين جى به في اناء الدليل اسطرادا
رد النافعي لكن في نفعه مما قبله خفاء والباعث الى ارتكاب هذا البيان لصعوبة ربط مقدمات
المقام (قوله وقد بقي خفاء بعد) في نظام المرام (قوله كالكس في حقيقة الاستيفاء) فسر
عن الحيازي وهذا لانه بمنزلة ما لو ادى المرتهن جنس حقه في كبس يكون ما فيه مضمونا على
الفايض ويكون الكس امانة عنده انتهى (قوله ولهذا كان نفقته) الاشارة الى كون العين
امانة عليه فحم اي على الرهن من النفقة في حياته وكفته بعد مماته (قوله بالاقل من قيمته)
والقيمة يعتبر يوم القبض لا يوم الهلاك خلافا لما توهمه الاشياء (قوله ان لم يتم البيعة عليه)
قيل كلمة ان وصلية وان كان حقه بالواو لا يحنى ظهور كونها شرطاً وقيداً لما قبلها امل
الباعث اليه ما قيل اشارة لوجه من عدم الفرق في لزوم ضمان الرهن بين اقامة البيعة وبين
اليمين وهذا القول ليس بين ولا يمين بل الظاهر ان ثبت بالبيعة فاللازم ضمان الرهن والا
فبالغ ما بلغ وتخصيص هذا القول بما لك ليس بمعلوم ايضا فلينظر (قوله ما بقي القبض
والدين) اي القبض في المرتهن والدين للرهن فاذا زال احدهما لا يبقى مضمونا كذا نقل
عن النهاية (قوله ان كان المستغ المرتهن) قال في الدر وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقبل
ان شرطه كان ربا والا لا وفي الاشياء والجواهر اباح الرهن اكل التمار وسكنى الدار
اولن الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك (قوله واذا ن المرتهن) لا يحنى ان هذا وان كان لازما في المقام لكنه لا يفهم من منه
فالاولى ان يخرج المتن على وجه يفيد هذا المعنى مثل ان يقول لا انتفاع من كل منهما ثم يبنى
ان يستثنى من هذا الاستثناء وطى المرتهن الجارية بل ليس الثوب ايضا (قوله لقيام البذل)

هو ثمن الرهن (قوله مقام البدل) والرهن المبيع (قوله ولا يكلف حرقتهن معه رهنه بمكينه)
 فترتهن نائب الفاعل وبمكينه مفعول ثان اذا تكلف من ثمة افعال القلوب ~~كما~~ السؤال
 (قوله ولا يكلف من قضى) فن عبارة عن المرتهن وتسليم بعض رهنه مفعول وفي الحظر
 والاباحة منه ايضا كذلك عن القهستاني وغيره لكن وان كان الظاهر عن صوابه الاطلاق
 لعل مراده الاستعمال في اليقين والا في التاخرانية ينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى
 ويلبس في اليمنى علامة الروافض فأما الجواز ثابت في اليقين والشمال جيبا ويكمل ذلك ورود
 الاثر وقوله عليه السلام اجعلها في يمينك كان في الابتداء ثم صار ذلك من علامات اهل البني
 انتهى ~~مختصا~~ (قوله ويجعله في اصبع اخرى حفظ) الا اذا كان المرتهن امرأة لان النساء
 يلبس كذلك ذكره الزيلعي (قوله ممن يتجمل) فن الخلل (قوله هو عليه مثنى حفظه من)
 المؤنة اى المشقة ولو شرط على الرهن لا يلزم منه شيء كذا في الدر عن القهستاني عن الذخيرة
 الا ان يأمر به القاضي ظاهره كفاية مجرد الامر في الرجوع وليس كذلك بل لابد من تنصيص
 القاضي يجعله دينا عليه كما نقل عن الملقط وعن الامام لا يرجع لو صاح جده حاضرا مطلقا
 وهي فرع مسئلة الحج كافي الزيلعي ~~في باب ما يصح رهنه والرهن به~~ اي ما يصح رهنه
 بداولا اي ما لا يصح رهنه ورهنه به (قوله بمثلها من الدين) استشكل ان كلمة من ان للتبعض
 فلا يستقيم صورة التساوي للدين وان للبيان فلا يستقيم صورة زيادة الدين وان للاعم منهما
 فلا يصح لعموم المشترك واجب انه للبيان والمماثلة يكون بالنسبة الى البعض ايضا (قوله
 لا يصح رهن مشاع) لانه فاسد في الصحيح يعنى بالقبض (قوله واللام في التسليم) يقتضى هذا
 التعلق مشاركة ما ذكر من الحر والمذبر مثلا في هذا الحكم مع التمسك وهو مخالف لما وقع في عامة
 الكتب ولما عطف عليه (قوله ولا يصح بامانك) هذا شروع في ذكر ما لا يجوز الرهن به
 بعد ان ذكر ما لا يجوز رهنه كما اشار اليه صدر الشريعة فالعنى لا يصح اخذ رهن في مقابلة
 امانات وضعها عند الامين فعلى هذا لا يحسن قوله ايضا شرحا (قوله ومبيع في يد البايع)
 يعنى لا يصح اخذ المشتري رهنه من بايعه في مقابلة مبيع يبق في يد البايع (قوله الرهن صغرى
 وقوله والمبيع في يد البايع كبرى فيخرج من الشكل الثاني بادنى غناية لا يصح الرهن بمقابلة المبيع
 وهذا مستلزم للطلوب (قوله لانه يجب) الضمير راجع الى الدين الحكمى يعنى الدين الحكمى
 مضمون بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس بمضمون كذلك فيخرج من الثاني بعكس النتيجة المبيع
 في يده ليس دينا حكما وهو المطلوب (قوله المضمونة بغيرها) اي بغير مثل او قيمة فان المبيع
 في يد البايع مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (قوله كان امانة) فلو هلك قبل الضرب
 بلا تعد هلك مجازا اذ لا حكم للباطل في القبض باذن المالك كما في صدر الشريعة (قوله لان
 المبيع غير مضمون) يعنى لا يضمن الشفع المبيع اذا هلك على المشتري وذكر صدر الشريعة
 للسئلة صورتين حيث قال بان رهن البايع او المشتري شيئا عند الشفع ليسل الدار بالشفعة
 (قوله تعذر الاستيفاء) اي استيفاء القصاص من الرهن (قوله سمعها بالعين المضمونة بغيرها)
 فكأنه من قبيل المشاكلة ههنا اربعة امور المضمونية وكون المضمونية بالغير وكون التسمية من
 قبيل المشاكلة والتعير عن المشاكلة بصيغة الظن اما الاول فلسقوط الضمان اى الثمن من
 المشتري ان لم يقبض ولده اذا قبض على ما نقل عن الكفاية واما الثانى فلان الضمان ليس
 لنفس الاعيان واهذا اذا هلك لم يضمن مثلا او قيمته كهلاك الوديعة واما الثالثة فلان اطلاق

المضمونة بمجرد وقوع هذا القسم في صحة القسم الذي هو مضمون بنفسها مع كون نفسها
 غير مضمونة أصلاً ثم التسمية إذا كان بالنظر إلى الوقوع في التقسيم فلا يضر إطلاق الاسم
 في غير التقسيم وأما الرابعة فأمّا لأن المسألة لا يحسن في الاصطلاحية أو لأن التسمية ليس
 على المسألة بل على الحقيقة بملاحظة التجوز في إطلاق الضمان فيندفع أن اعتبار المسألة
 في الألفاظ الاصطلاحية خصوصاً عند عدم ما يصح به بعد جد على أن اعتبار معناه الأصلي
 يمكن (قوله فهل كفي في يد المرتين عليه) قوله فهل كفي مبتدأ وقوله في يد المرتين صفة له
 وقوله عليه خبره على ما قرره صدر السريعة والهلك على وزن القفل بمعنى الهلاك كما جاء
 في الحديث الحساب هلك (قوله عليه بما وعد من الدين) هذا إذا سمى قدر الدين والألبان
 رهنه على أن يعطيه شيئاً فهلك في يده فالمفهوم من أن يلبي لزوم الضمان بما شاء من بيانه ولكن
 لا يستحسن بالأقل من درهم عند محمد على ما نقل عن الذخيرة وفي الدرر الأصح أنه غير مضمون
 وهو المناسب لما ذكر أن المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين المقصد غير مضمون في الأصح
 (قوله فإن هلك) أي قبل الافتراق كما يدل عليه مقابلة قوله وإن افتراقاً فلا يكون من قبيل ترك
 ما زعم كاتوهم (قوله ولم يأت هذا التفصيل) أي الافتراق وعدمه (قوله أي الأب) هذا
 منفعهم بقرينة قوله عبد طفله والاطهر وللأب أن يرهن بدين عليه عبد طفله (قوله بهلاك
 مضموناً) أي على الأب يعني بقدر الدين فقط لأن الفضل أمانة (قوله والوصى كالأب) قال
 الترمذاني الوصي يضمن القيمة لأنه لا يملك الاستفاد على الوصي بخلاف الأب لكن في الذخيرة
 والمنع الجزم بالنسوية كما في الزيلعي (قوله شري على أن يرهن شيئاً) لا يخفى الأنسب ذكر
 هذه المسألة في كتاب البيوع لأن مناسبتها هناك أزيد من مناسبتها هناك (قوله معينين) اذ لو
 لم يكونا معينين فسد البيع كما في صدر الشرعية (قوله متعلق يعطى) الاظهر يعطى ويهرن
 لعل مراده أن يقال مثلاً (قوله فإن كان الكفيل حاضراً والرهن معيناً) فالتناسب أن يذكر
 فمما سبق مثل ذلك أو يذكر هنا مثل ما سبق فهو أن يقال فإن كان الكفيل والرهن معينين لكن
 فهم من هذا أن المراد من كون الكفيل معيناً حضوره فيلزم كون التعيين في حق الرهن كذلك
 وهو ليس بصحيح وإرادة معنى أعم للحضور جمع بين الحقيقة والجواز والقول بأن الحضور ليس
 معنى للتعين بل شرطه في حق الكفيل محل التفاهم (قوله لأن عقد الرهن) عدم الجبر على
 الوفاء بالرهن والكفيل هو المطلوب واللازم من هذا الدليل عدم الجبر في حق الرهن فقط
 فالمطلوب تمامه ليس بلازم إلا أن يحمل الكلام على المقايضة أو الدلالة بما لم (قوله وقد أعطاء
 شيئاً) أي أعطى المشتري للبائع شيئاً هو غير المبيع الذي اشتراه منه سواء قبل القبض أو بعده
 (قوله غير المبيع) اذ لو كان مبيعاً لا يكون كذلك اذ لو كان قبل القبض لا يكون رهناً لو بعد
 القبض فعلى هذا يصلح أن يكون القيد احترازاً يا خلا فالوتوهم (قوله ككل في توهمه)
 كالعدل قال في الدرر هذا مما لا يتجزى وإن مما يتجزى فعلى كل حبس الصف فلو دفع له
 كله ضمن عنده خلا فالهما وأصله مسألة الوديع (قوله بطل حجة كل من شخصين)
 هذا إذا لم يورخا والا فلا أقدام أولى وكذا إذا كان الرهن في يد أحدهما كان
 ذو اليد أحق كما في الزيلعي (قوله أنه رهنه عبده وقبضه) أي قبضته قبل قال أحداهم
 أن فلا يرهن لى عبده هذا وقبضته وقال الآخر كذلك وقيل عن الكفاية حاصله رجل
 في يده عبد فادماه رجلاً من كل واحد منهما يقول لذى اليد رهنني بالف درهم وقبضته

منك واقاما البينة على ما ادعيه هذا اوفق لما ذكر في بيانه (قوله الذي فيه) اي في يد الرجل
 (قوله لو اخذ بعينه) لعل هذا عند علم سبقة الحكمه فاعتضى فاعتدى التبعين له فليظفر
 (قوله فتعين التهاثر) اي التناقض (قوله والرهن معهما) والمذكور في الزيلعي علم الفري في بين
 كون المبد معهما اولا فالاول ان يترك قيد معهما **باب رهن يوضع عند عدل**
 (قوله خلافا لما لك) الاول ان يكتب بخلاف زهر او يذكره خلافه بل خلاف ابن ابي ليلى ايضا
 (قوله ويضمن العدل بدفعه اليه) اي القيمة او المثل كما عن النهاية ولا يقدّر العدل ان يجعل
 القيمة رهنا في يده لئلا يصرفا ضيا ومقتضا فيأخذ انهما منه ويجعلها رهنا عند العدل
 او عند الغير ويطلب الكلام في الشرط لئلا يله (قوله فان شرط) وكذا ان لم يشرط في العقد بل بشرط
 بعده في الاصح زيلعي على خلاف ظاهر الرواية وان محصها فاضحيان وغيره على ما نقله
 الفهستغنى وغيره فتنبه على ما في الدرر (قوله الاموت الوكيل) الظاهر من كلامه كون هذا من
 قبيل العزل وليس كذلك لانه من قبيل بطلان الوكالة وحل الاستثناء على المنقطع بعيد (قوله
 حيث يجبر عليها) لعل هذا ان الوكالة في جانب المطلوب كما فهم عن المتع لكن في صدر
 الشريعة فان الموكل اعتمد وغاب فلولم يخاصم يتضرر الموكل ويضيع حقه (قوله كذا في
 الكافي) اورد به انه لم يوجد في الكافي بل في غيره ايضا على ان مناسبتة بالحل غير ظاهر (قوله
 فوافق ثمنه) الظاهر انه باذن الرهن (قوله ضمن المستحق الرهن) اورد ان له تضمن المستحق
 ايضا وورداه يفهم من تضمن العدل مقابلة او لالة (قوله فلا يرجع المرتهن على العدل) اورد
 انه بعد فرض المسئلة على ايفاء عن المبد للمرتهن لا يحتاج الى هذا لعدم تصور الرجوع
 حيث على العدل وقيل الصواب ان يقول على اراهن **ككما فهم من الهداية**
باب التصرف والجنابة في الرهن يعني سواء كان جنابة الغير على الرهن او جنابة
 الرهن على الغير كما يظهر في مساله وهذا وقع ترجع الباب في عبارة بعض باب التصرف
 في الرهن والجنابة عليه وحياته على غيره (قوله مع المقتضى للنفاذ) وهو صوره من اهله
 في محله (قوله فيتوقف على اجازته) فائدة هذا التوقف يظهر عند الاجازة فقط كما يظهر من
 السياق وقيل الصواب ان يزيد على هذا قوله وقضاء الرهن الدين (قوله اي المرتهن عقد الرهن)
 اي عقد بيع الرهن بمخلف المضاف يدل عليه السابق (قوله اورد الى القاضي) هذا اذا
 اشتراه ولم يعلنه رهن (قوله ثم باع) اي الرهن ايضا (قوله فلو اجازته) الاول ان يقال فليهما
 اجاز لزم ذلك وبطل الاخر كما عبر به بعضهم (قوله من البيع) الصواب تركه كما يظهر من
 السياق وفهم من الزيلعي وصرح في التنوير (قوله جاز الاول) اي مع ان الاجازة وقع على
 غير الاول من الاجازة ونحوه (قوله سوى البيع) الاول ان يترك هذا الاستثناء (قوله ان المرتهن)
 اي قيمته يوم هلك وامامته على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق
 كافي الزيلعي (قوله لكل منهما حقا محترما فيه) اي في الرهن لانك عرفت ان فيه حق الرهن
 من حيث الرقبة وحق المرتهن من حيث البدل والمراد بالحق المحترم ما يكون غيره ممنوعا عن
 التصرف فيه وعن ابطاله (قوله لان العارية ليست بلازمة) فيبقى حكم الرهن (قوله
 والضمان ليس من لوازم الرهن) كانه جواب عن اشكال الرهن مضمون وهذا ليس بمضمون
 فاجاب بان الضمان ليس من لوازم الرهن (قوله فلا تنفذ بجازة غيره) اي غير المالك وهو الغاصب
 (قوله مرتين اذن) فلو كان استعماله بلا اذن الراهن كان بعد الفراغ والعود رهنا ايضا

(قوله وان كان الرهن عارية) اى فى صورة الاذن فالرهن عارية فى صورتين لكن فى احدهما بالاستعارة وفى الاخرى بمجرد الاذن (قوله ان هلك حال العمل لم يضمن) ولو اختلفا فى وقت الهلاك فالقول للمرتهن لانه منكر واليئنه للرهن لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الرهن على عوده الا بحجة كما فى البرازية (قوله بما شاء) اى اذا اطلق ولم يقيد بشئ (قوله فان خالف ضمنه) هذا نص فى الاطلاق كما ذكره شرحا ايضا لكن فى التنوير قال فى هذا المقام فان خالف ضمن المعير للمستعير او المرتهن الا اذا خالف الى خيران عين له اكثر من قيمته فرهنه باقل من ذلك وقال فى شرحه الدر لم يضمن لمخالفته الى خير (قوله وان ساوى لم يقع) هذا التقيد فى عبارة التنوير بل وقع على الاطلاق فقال الدر فى شرحه بعد ما نقل هذا التقيد من الدرر لكن استشكله الزيلعي وغيره واقراء المصنف فلذا لم يرج عليه فى مثله مع كمال متابعتة للدرر فتدبر انتهى ووقع فى الاصلاح ايضا بهذا التقيد (قوله هلك) اى الرهن يسمى المستعير (قوله لانه امين) خالف لكن فى الشربلالية عن العمادية المستأجر والمستعير اذا خالفا ثم عاد الى الواقع لا يبرهن الضمان على ما عليه الفتوى بى لو اختلفا فالقول للرهن لانه ينكر الابقاء بماله ولو اختلفا فى قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير كما فى الهداية باختلافه فى الدين والتجعة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى قدر الدين وقيمة الرهن كما نقله عن شرح التكملة (قوله وجناية الرهن على الرهن مضمونة) فياخذ (قوله المرتهن الضمان بدئته) ان كان من جنس حقه عند كون الدين حالا وعند كونه مؤجلا يحبس به بالدين فاذا حل اخذه بدئته ان كان من جنس حقه والا حبسه بدئته حتى يستوفى دينه (قوله بقدرها) اى الجناية (قوله سقط من الضمان بقدره) هذا والدين من جنس الضمان والالم يسقط منه شئ والجناية على المرتهن والمرتهن ان يستوفى دينه لكن لو اوعور عينه يسقط لصفدينه عنده كذا فى الدرر (قوله اوفى مادونها) يفهم منه اعتبار العهد فى الاطراف من حيث القصاص وليس كذلك اذ لا فود بين طرف حر وهبد (قوله وامام يوجب القصاص) فهو معتبر فيقتص منه ويبطل الدين كما نقل عن الخانية واما على الواقع فى شرح المجمع والتهستاقى فالرهن باطل (قوله ولو باعه بامرء بمائة) قيل المراد بالبيع غير مقيد بمائة فالماثة غير مأجور بها قلت بل الظاهر من العبارة وما ذكره فى شرح الكلام التقيد بالماثة (قوله لان الرهن اذا باعه) قيل اى اذن يبعه او رد عليه انه مما يحجه الطبع السليم اقول ان فى هذه التأويل والايراد ذهول مما ذكره فى آخر شرح هذا الكلام من قوله فكنا ههنا يظهر بالتأمل فيه يندفع ايضا ما قبل ايضا لعل صوابه لان المرتهن اذا باعه باذن الرهن صار كانه اى الرهن الخ (قوله قتله اى عبد) يعنى اذا كان الرهن عبدا قيمته مائة فقتله عبد آخر فدفع به يجب على الرهن فكه بكل الدين وهو الالف وقال محمد ان شاء افكته بكل دينه اوزكه على المرتهن بدئته وهو المختار كما فى الشربلالية عن المواهب (قوله لان العبد الباقي) لعل الصواب الموافقة لسائر الكتب الثانى يدل الباقي (قوله قيمته الف درهم بالف درهم) اورد ان كون الرهن بالف درهم او اقل غير معتبر فيما سبق حتى يصح اخذه فى تفسير هذه المسئلة على ان تقيد المسئلة فيما سبى بقوله ان لم يكن اكثر من قيمته يعنى عن تقيدها ههنا وكذا قوله فيما سبى ودينه مستغرق لرقبته مستغنى عنه بما سبى بعد فى آخر المسئلة لا يفتى مافيه من الضعف (قوله باع وصيه الرهن) اى باذن المرتهن (قوله ليعنه) اى يأمره ببعه لان نظره عام هذا لو ورثه صفارا فلو كبارا حلفوا الميت فى المال فكان عليهم تخليصه

فصل في مسائل متفرقة (قوله قنصر وتخلل) أي ثم تخلل (قوله وهو يساويها) أي العشرة المفهوم من عبارة المصنف أن الزيادة والنقصان فيه معتبر بالقيمة وليس كذلك بل بالقدر على ما أفاده ابن الكمال وقصده في الشرح لئلا (قوله لأنه يصدد أن يعود) الضمير راجع إلى التحريم باعتبار الزهني أو باعتبار الأول أو الكون ثم هذا إنما يوجب نفي البطالان للفساد لكن المرتب بملك الحبس للدين في فاسده (قوله قد يغجلها) أي بما لا يقتهله فلوله قيمة ثبت للمرتب حتى حبسه بما زاد دباغة وهل يطل الزهني قولان كذا في الدرر (قوله لأن البيع يشق) والزهني يتقرر بالهلاك (قوله غناء الزهني للراهن) ورهن مع أصله بخلاف ما هو يدل عن المنفعة كالنسيب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فالها غير داخل في الزهني وتكون للراهن الأصل أن كل ما يتولد من عين الزهني يسرى إليه حكم الزهني وما لا فلا يجمع الفتاوى على ما في الدرر (قوله وإن بقي الثمن) أي ولو حكما بان أكل مع الأذن فإنه لا يسقط حصته ما أكل منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما كما عن الفهستان (قوله فك بتسطه) لأنه صار مقصودا (قوله يقسم الدين على قيمته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة الثمن يوم العك خمسة فلكل العشرة حصة الأصل فيسقط وثلث العشرة بحصة الثلث فيفك به (قوله مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة) أورد أن بعشرة متعلق بیرهني ويساوي عشرة صفة ثوبا والواجب لصوق الصفة إلى موصوفها وقد فصله بالاجنبي على أن التعرض لقيمة الثوب بما أدخله في وضع المسئلة فلا صوب والاخصر مثل أن يرهن ثوبا بعشرة ويمكن أن يقال الفصل بملبس باجنبي جائز ولا يبعد كونه من هذا القبيل والتعرض لقيمة الثوب إنما هو زيادة التوضيح لا لكونه شرطا لازما (قوله إذا كان الزيادة في المعقود عليه) أي المبيع كما أن المعقود به الثمن (قوله وأما كونها غير معقود عليه) الظاهر الضمير راجع إلى الزيادة والحق وجوعه إلى الدين (قوله وأما كونها غير معقود به) فلو جرد سببه قبل الزهني يعني فلو جرد الدين بسببه وهو الاستدانة قبل الزهني لأنه لو فسح الزهني بين الدين (قوله رهن عبدا يساوي الثمن) ولا يشترط كون الدين الفسا أيضا ولا يمس إلى ذكره ضرورة من حكم المسئلة ولهذا لم يتعرض إليه مع تعرض غيره كالهداية (قوله ويد الزهني يد استيفاء) قيل الصواب يد الزهني بلا الف وقيل يد المرتب (قوله فقبله) القبول ليس بشرط في الإبراء إلا أن يراد بالقبول علم الرد لأنه إذا سكنت عند إبراء دأينه يبرأ ولو رد يرد كاتقل عن الفصولين وتفصيل إبراء الدين يطلب عن مدانيات الاشياء (قوله أو وجه له) لا فرق بين إبراء الدين وهبته فأبراه بعده لدفع توهم الفرق (قوله هلك مجانا) قال في الاسماء عن الزبلي لو هلك الزهني بعد الإبراء من الدين فإنه يكون مضموما بخلاف هلاكه بعد الإبراء (قوله والحكم الثابت بطله ذات وصفين) الملة هنا الارتهاان والمعلول وجوب الضمان والوصفان القبض وكونه في مقابلة الدين (قوله بإشياء الزهني) أي بإعطائه الدين أو متطوع أو أعطى الغير الدين تطوعا **كتاب الغصب** (قوله أورد حقيق) كأنه احتذار في تركه لاسلوب القوم (قوله لأن في الأول) ولأنهما مشتركان في كونهما مضموما بالهلاك (قوله أخذ مال خرج به) المينة والحرق ولهذا قال بمنزلة المجلس إذا جلس الحقيق لا يحتز به عن شيء ويمكن أن يقال إن المجلس الحقيق مفرد وهذا مركب فلذا قال بمنزلة المجلس (قوله احتز عن الحر) أي خرا السهم (قوله عن مال الحرب) وقد ينفيد بكونه في دار الحرب (قوله من بد

مالكه ولو حكما) كبحوده لما اخذه قبيل ان يحوله (قوله بلا اذنه) وينبغي ان يزداد قوله قابل
للتقل كما في بعض الكتب ليحترز عن العقار كما هو عندهما كما يأتي الا ان يدعى فهمه التزاما
عن قوله اخذ مال ودلالة الالتزام في التعريف معجور (قوله واشاره الى ان) وجه الاشارة
ان تعلق الجار احنى من الى الاخذ يشعر معنى الازالة كما لا يخفى (قوله عندنا يومهم) ان هذا
داخل تحت الاشارة المذكورة وليس كذلك (قوله لعدم ازالة اليد) اى حقيقة ان هذا المذكور
لم يكن موجودا حين الغصب (قوله لاحضه) قال يرد عليه انه يخرج به بعض افراد الغصب
كاخذ مال غير محرز على سبيل الخفية وتام الكلام على ايراد هذا القيد المذكور في الايضاح
(قوله لوجود ازالة اليد الحقة) اى حقيقة وانبات يد المبطلة اى ضرورة وزوما فلا يرد ان
المحقق فيها هو الازالة فقط (قوله ورد العين فائمه) اى في مكان غصبه ان لم يتغير تغيرا
فا حشا فيبرأ ردها ولو بشعر علم المالك كما اذا سلم المصسوب الى مالكه بجهة اخرى كهبة او ايداع
او شراء وكذا لو اطعمه فأكله كما في الزيلعي (قوله ويجب المثل في المثل) قيل ينبغي ان يقال
نحو يجب المثل ان هلك وهو مثلي كما في عبارة الاكثر قلت اضى عنه والغرم هالكة (قوله بلا
تفاوت بين اجزائه يعتدي به) الاظهر بلا تفاوت يعتدي به بين اجزائه (قوله فان اتقطع المثل)
بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت كما في الايضاح وتقل عن الذخيرة
(قوله ويجب القيمة في القيمي) قال في التوير والمثلي المخلوط بخلاف جنسه فبقي وقال الدر
في شرحه كبر مخلوط بشعر وشبرج مخلوط بزيوت ونحو ذلك كدهن نجس ثم قال قلت
وفي الذخيرة والجبين قيمي في الضمان مثلي في غيره كالسليم وفي المجني السويق قيمي لتفاوته بالقليل
وقيل مثلي وفي الانشاء الغصم والحلم ولونيا والاجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هذا وفيما
يجلب التفسير معز بالافصولين وغيره وكذا الصابون والسرقيين والورق والابرة والمصفر
والصرم والجلد والدهن المنجس وكذا الحفنة وكل مكبل وموزون مشرف على الهلاك
مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الفرق والتي الملاح ما فيها من مكبل
وموزون يعني قيمتها ما عنه كما في المجني وفي الصيرفة صب ماء في حنطة فافسد ها وزاد
في كبها ضمن قيمتها قبل صبه للماء لامثلها هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه
غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الوضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى (قوله
ثم قضى عليه بالبدل) ومع هذا الوقضى ابتداء نفذ فالأخوذ في المقام بيان للافضل وقيل في المسئلة
روايتان (قوله برهن انه مات عند غاصبه) ولو اختلفا في القيمة وبرها فالبينة للمالك (قوله وهو
فيما ينقل) وقال بعضهم بتحقيق الغصب لكن لا يلزم الضمان واليه ذهب القدوري والهداية
والوقاية والمختار هنا مذهب اكثر المشايخ (قوله لم يضمن خلافا لمحمد) وبقوله قالت الثلاثة
وبه يفتي في الوقف وكراهة العنى وفي بعض الفتاوى عن شهادات محبط البرهان الفتوى على قول
محمد دفعا للحيلة وكذا طهير الدين في فتاواه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان
وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان وفي فوائد المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر
انها وقف او كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وتماه في الدر كان
ضامنا بالاتفاق هذا بخلاف لمافهم من قوله مناصح الاصح انه يضمن الخ وقد قل عن غاية البيان
عدم لزوم الضمان (قوله فلزم عليه ان السكنى) اجيب عنه تارة انه يبان لحكم المستأجر على
وجه الاجمال لان معناه ضمن ما تنقص بفعله كما ضمن ما تنقص بسكنائه واخرى ان المراد

من الفعل في قوله ما نقص بفعله ما يعم الهدم والسكنى المخصوصة وقوله كسكننا واقع على التمثيل
بعض الجزئيات واخرى ان المراد العمل الموهن وحكم مسألة الهدم يفهم على طريق دلالة النص
(قوله وزدعه) قبل معنى نقصان الارض ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها وبكم تستأجر
بعد استعمالها فتفاوت ما بينهما وقيل بكم تشتري قبل الاستعمال وبكم بعده فتفاوت ما بينهما
ورجح الثاني في التبيين (قوله حتى لا يسقط شيء) وان كان المشتري الخيار بين الترتك والقبول
بكل الثمن (قوله بين اخذ القيمة) اى قيمة الغصوب في مكان الغصب يوم الخصومة (قوله
وكان له) اى للغاصب ان يلتزم الضرر في ادائه القيمة المذكورة (قوله ويطلبه بالقيمة) اى
كان للمالك المطالبة بالقيمة والا تنظر الى الذهاب الى ذلك المكان فلا يخفى ما فيه من الخفاء
من حيث العبارة (قوله فتقصه بالاستعمال) اورد ان الصواب الموافق لما في نحو الهداية
والكا في فتقصه الاستعمال ولا يبعد ان يقال معناه فتقص الغاصب العبد بالاستعمال تأمل
(قوله تصدق باحر اخذه) لكن في البرازية النعى ينصدق بكل الغلة في الصحيح (قوله
لاستغادتها بيدل خيث) قبل الصواب الموافق للهداية والكا في بسبب خيث اذا تصرف
في مال الغير بسبب لا يدل وقد قال في الكافي والحكم ثبت مضافا الى سبب فلا بد من ثبوت الحبس
فيها بحكم ذلك السبب وسبيل مثلها التصديق انتهى او بالشراء بدرهم الوديعه اى من غصب
الفا فاشترى امة فباعها بالعين ثم اشترى بالعين امة فباعها بثلاثة آلاف فانه يتصدق بكل
الريح وهو القان كذا في الهداية (قوله يعنى ان المودع والغاصب) قاله الزيلعي فان كان ما يتعين
لايحل له تناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيمزاذه على قدر القيمة وهو الريح المذكور
هنا فانه لا يطيب قيل وليكن هذا على ذكر منك (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) واما عند
ابى يوسف لا يتصدق بشيء منه كالاختلف الجتمس كما في الزيلعي فبستفيد الرقبة قبل هو
نفرع على قوله لان العقد يتعلق به (قوله فظاهر هذه العبارة تدل) لا يخفى ان المذكور في العبارة
هو الاشتراء ولاشارة لبس نفس الاشتراء ولا لازما له فهذا على انه ليس بصالح لكونه شرحا
لما ذكره من قوله او بالشراء بدرهم الوديعه الخ الا ان يدعى ان كون الشراء بدرهم
الوديعه مستلزم للاشارة لانه عالم بشر اليه لم يكن الدرهم ذلك الدرهم شرطا وان كان ذلك
واقعا لعدم تعيينه بالتعيين لكن لا يناسب نسبة هذه الدلالة الى ظاهر العبارة اذ هذا الفهم
لبس من حال ظاهري العارة (قوله في الجامعين والمضاربة) قيل نقل عنه المراد بالمضاربة كتاب
المضاربة من المبسوط (قوله لان الغاصب فضولي) وشان الفضولي ان لا يكون له شيء بعد
اجازة المالك (قوله ففات اعظم منافعه) اشارة الى لزوم قوت اعظم لزوال الاسم وعمهيد لما
سبذكره (قوله ولم يقل واعظم منافعه) قيل على هذا ينبغي ان لا يذكر ما قدمه ففات اعظم
منافعه وان كان شرحا وانت تعلم بما ذكرنا اتفاقا ان ذكره لازم لكن قال في التوير فزال اسمه
واعظم منافعه وقال في شرحه الدراى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبكها بلا ضرب
فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وضربه
فلم يكن زوال الاسم معنى عن اعظم منافعه كما ظنه ملاحظه وخبره انتهى (قوله والبناء على
ساجدة) المفهوم من ظاهره اطلاق وليس كذلك بل هذا مختص بما اذا كان قيمة البناء اكثر
من قيمة الساجدة واما العكس فلم يزل حيث ذكركم مالكها كاسيأتى الاشارة اليه ووقع في الزيلعي
وضربه وكذا الحكم فيما لو ابتعت دجاجة لؤلؤة واودخل البقر رأسه في قدر او اودع فضيلا

فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه بلا هدم الجدار اوسقط ديناره في محبرة غيره ولم يخرج
 الا بكسرهما ونحو ذلك تضمن في كل ذلك صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر
 الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم انه لو كان قيمة الساجدة والبناء سواء فان
 اصطلاحا على وجهه جاز وان تنازعا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما
 شربلاية عن البرازية بقى لو اراد الغاصب تقصص البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى
 عليه بالقيمة لا يحل وقوله قولان ليضيق المال بلا فائدة ومما في المجتبى كما في الدر (قوله وان ضرب
 الحبرين) لا يخفى ما فيه نوع مخالفة لما ذكر من قوله ان قوله زال اسمه يعني عنه كما اشير هناك
 لان فيه زوال الاسم ولم يوجد اعظم من فعه ولذا لم يملكه الغاصب بالضممان (قوله ذبح شاة)
 ونحوها بما يؤكل (قوله طرحها عليه) وكذا الحكم لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير ما كولة
 كذا نقل عن المتن لكن في غير المأكولة اذا اختار ربهما اجنذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى
 كما في النسخ عن المادية بخلاف طرف الدابة فان فيه الارش كما في الدر (قوله وضمن نقصانها)
 هذا وان في النسخ الذي عندنا بغير رسم المتن لكن الصواب كونه من المتن كما في الهداية
 والتوير (قوله كالمحل) فمع قوله والنسل نوع تكرار (قوله لوجود الاستهلاك) لعل الاولى لوجود
 الاهلاك (قوله وان كانت الدابة غير ما كول اللحم) لا يخفى مخالفته لما نقل عن المتن بل عن
 المادية تأمل (قوله لما ذكر) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه اتلاف من وجه الخ لا يخفى ما
 في خفاء جريان ذلك الملة في هذا الحكم فافهم (قوله ضمن ما نقص ان لم يجد فيه صنعة)
 اذ يكون ربا كما في الزيلعي والشرنبلالية (قوله بنى في ارض غيره او فرس) واما لو زرع فان
 بعد النبات فهو من الغاصب بقلع الزرع فان اى فلفصوب منه ان يفعله بنفسه وان اعمل
 حتى ادرك الزرع فهو للغاصب ولما لك تضمن نقصان الارض وهو معروف كما نقل عن
 فتاوى ابي الليث وان قبل النبات بخير بين ان يتركها حتى تثبت فيأمره بقلعه وبين ان يعطى
 ما زاد والبذر فيقوم مبذورة بذر غيره له حق الفلع ويقوم غير مبذورة فيعطى فضل ما بينهما
 على ما نقل في النسخ عن المجتبى معصا اباه وعن الثاني مثل بذره على ما نقله الدر عن الصيرفة
 بكونه مختارا ثم قال الدر في محل آخر من كتاب الغصب ولو زرعها يعتبر العرف فان افتتحوا
 الغلة انصافا او اربابا اعتبر والا فلتخرج للزارع وعليه اجر مثل الارض انتهى لعله نقصان
 ثم قال واما في الوقف فيجب الحصة او الاجر بكل حال فصولين انتهى بقائه لو زرع ارضه
 ثم زرع آخر فبنا فالتا بت الثاني عند ابي حنيفة رحمه الله وعليه للمالك قيمة بذره مبذورا
 في ارض نفسه فان زرع صاحب الارض مرة اخرى وثبت البذر كلها فجميع الثابت للمالك
 وعليه للغاصب مثل بذره مبذورا في ارض غيره كما في بعض الفتاوى عن فتاوى القضاة (قوله قيمة
 الساحة) بالهاء المهملة بخلاف ما سبق لانه بالجيم المجهمة (قوله وان سود و يروى انه كالجرة)
 ويحمل على اختلاف عصر وزمان اذ الاعتبار للزيادة والنقصان لا للالوان **فصل**
 (قوله غيب ما غصب) الا ان يبرهن المالك نقل عن النهاية لا يشترط في دعوى المالك ذكر
 اوصاف المقتصوب بخلاف سائر الدعاوى قيل وهو الاصح وعن الحلواني ينبغي ان يحفظ هذه
 المسئلة لانه اقام بينة انه غصب ولم يعين جنسه وصفته وقيته وانما كان اصح لاجل الضرورة
 فان الغاصب ممنوع من احضار المقتصوب عادة (قوله او المنع بعد الطلب) فلو طلب المتصلة
 لا يضمن (قوله فان كان في قيمة الولد وفاة) فلو ماتت وبالولد وفاة كفي (قوله فانت) وفي ايراد

لفظ الغاء اشارة الى ان الموت يكون سبب الولادة ولهذا قيد في بعض الكتب بكون الموت
 في نفاسها (قوله ضمن قيمتها) اي يوم علمت وهو الاصح وقبل يوم الغصب وعندهما لا يضمن
 كالحرة بل عليه نقص الجبل كما في النسخة بلالية عن المواهب (قوله بعد الرد) الظاهر انه ظرف
 لفعل القتل والدفع (قوله فانها ترجع بعينها على الغاصب) المراد من هذه القيمة هي القيمة
 يوم الغصب والمراد من القيمة فيما نحن فيه يوم العلوق فافترقا فقياس احدهما على الاخر
 خفي الصحة (قوله ليبقى عند فساد الرد) اي حتى يبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها
 محمولة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردها جلدت فانت به كما في المتن (قوله لا يضمن
 بالغصب) اي بالغصب المجرد عن الاعمال وقوله والاتلاف بمعنى اسلفاء المنفعة كما يظهر
 شرعا فهذا معنى ما عبر بعضهم منافع الغصب استوفاه او عطلها لا يضمن (قوله وقفا)
 اي للسكنى واللاستغلال او مال اليتم وكذا المعد للاستغلال بان بناء لذلك واشترائه لذلك
 قبل او اجره ثلاث سنين على الولاء وبشرط عزم المستعمل بكونه معدا وان لا يكون المستعمل
 مشهورا بالغصب ولو اختلفا العلم فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدح وبموت رب الدار
 ويصح بطول الاعداد ولكن اذا سكن بنا وبيل ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك
 ولو ليتم بخلاف الوقف او بنا وبيل عقد كبيت الرهن والتفصيل في الاشياء والدر (قوله
 واتلفهما آخر) سواء كان مسلما او ذميا (قوله بخلاف مال الذي) ان لم يكن المتلف
 غير الامام او ما يورثه من ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الرق خلافا لمحمد والضمان في بيته
 ودم اصلا (قوله لو اتلفهما ضمن لا لولغا) وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبوغا
 ورد ما زاد الدبغ والغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (قوله ولو اتلفه لا يضمن) كما لو تلف ولا ضمان
 باتلاف الميتة ولو لذي ولا باتلاف متروكة التسمية عددا ولو لم يبعده (قوله بكسر معرف)
 بكسر الميم الداء هو قال ابن الكمال ولولكافر (قوله يضمن الخشب الخوص) وعصا في حنيفة
 قيمته خشيا علما يعني قيمته لما يصلح لغير اللهو كداه الملح وقال قاضيان فيضمن قيمته قصعة
 بوضع الثريد في الدف واما طبل الغزاة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في الوس وطبل
 الحاح ودف للصبي تلعب به في البيت فضمن اتفاقا كما في (قوله وقد مر معناه) ما مر هو
 معنى السكر بله التي من ماء رطب فقط واما معنى المنصف فلم يمر لكن نقل عن الكافي السكر
 التي من ماء الرطب اذا اشتد المنصف ما ذهب نصفه بالطبخ (قوله التطوح) يقال كس تطوح
 اي ضارب بالقرن (قوله حل قيد العبد) هذا ان اكتفى بما ذكر وان زاد في الطير كس كس
 وفي الدواب هش هش وفي الجملة هرهر يضمن اتفاقا ولو شق الزن فسال او قطع الجبل فسقط
 وتلف ضمن اجامعا (قوله لوسعي بغير حق) ولومات الساعي فليسعي به ان يأخذ اخضران من
 تركته في الصحح ولومات المشكوة عليه بسقوطه من سطح خوفا غرم الساعي دينه وكذا لو اخرج
 سده فانه يضمن ارشه كذا في البحر والصح وفي البرازي ولودل ظالم على رجل حتى اخذ ماله ضمن
 الدال على قول محمد والقنوي على هذه الرواية ثم في الملح هل يمر الساعي مع تعريضه للسعي به
 لم افق بخصوصه لكن ينبغي ان لا يتوقف في تعريضه لارتكابه معصية لاحد فيها كما افاده بعض
 المحققين ونقل الغير عن الخيرية بلزوم التعريض بالبيع لارتكابه معصية هي اذية المسلم وفي البرازية
 كان السيد الامام ابو شجاع يقول يتأب قاتل الاعونة (قوله امر عبد غيره) اعلم ان الامر لا ضمان
 عليه بالامر الا في ستاذا امره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر كما في الاشياء

(قوله استعمل عبد الغير نفسه) أي لحاجة نفسه كما سيفهم (قوله وقال العبد اتى حر) عن العمادية
 جابر جل الى آخره وقال اتى حر فاستعملني في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم اولم يعلم
 (قوله لتأكل أنت) فلو قال تأكل أنت وأنا ضمن قيمة كله لانه استعمله كله لنفسه كما في الدرر (قوله
 غلام جاء الى فصاد وقال فصدني فقصده متعارفا اولاقات من ذلك ضمن قيمة العبد ماقلة
 الفصاد وكذا الصبي يجب دينه على ماقلة الفصاد كذا في الدرر عن العمادية فغصب عبدا ومعه مال
 المول صار غاصبا للمال ايضا فيضمن ثيابه ايضا بخلاف الحر ﴿كتاب الاكراه﴾ (قوله
 فلا يصح ما قال في الهداية) اقول مراده فيقوت رضاه فقط وقد اشار اليه العلامة ابن الكمال في
 الايضاح بقوله فيقوت رضاه ولا يفسد اختياره وقال في حاشيته تصير يحا رد الشارح هذا ظاهر
 بقرينة المقابلة فن وهم انه جعل قسم الشيء قسمياله فقد وهم انتهى والمراد من الشيء عدم الرضا ومن
 قسمه فساد الاختيار (قوله والعجب ان صدر الشربعة) لا يخفى ان ما ذكره في احد كتابه يكون قرينة
 لما اراده فبما وقع في كتابه الاخر وقد قرر في محله ان المطلق يحمل على المقيد في مثل ما ذكره هنا
 على ان قول صدر الشربعة فيقوت الرضا الخ يفسر مراده على ما رضاه صاحب الدرر فقصبة
 التعجب يمكن ان ينمكس عليه كقصبة اناث الشجرة عن الثمرة (قوله متفاوت بحسب الاشخاص)
 فان الاشراف يغنون بكلام خشن والاذال ربما لا يغنون الا بالضرب المبرح كما في الايضاح (قوله
 فبالاول رخص) فلو اكره على اكل ميتة مثلا بغير الجلبى لا يحمل اذلا ضرورة في اكره غير جلبى
 لكن لا يصح للشرب للشبهة (قوله رخص) اي حل وقيل بل فرض (قوله ثم في هذه الصورة)
 الا اذا اراد به مفايضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم اباحته بالاكره لا بأس ثم لحفته فيعز
 بالجهل كما لجهل بالخطاب في اول الاسلام وفي دار الحرب (قوله كلمة كفر) او بسب النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم كما في القدوري (قوله وقلبه مطمئن بالايمان) فلا يكفر لكن بانته امرأته
 قضاء لادبائه (قوله اي صار مأجورا) التركة الاجراء الحرم ومثله سائر حقوق الله تعالى كفساد
 صوم وصلوة وقتل صيد حرم او في احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب كذا في الدرر عن الاختيار
 (قوله ورخص ايضا) قال ابن الملك ويوجران صبر (قوله مال مسلم) وكذا مال ذمي فالتخصيص
 ليس بحسن (قوله الا ان يعلم انه لو لم يقتله) في الحصر نظرا لانه يجوز قتله عند اخذ ماله سرقة
 او غصبا ان لم يندفع بغير هذا الطريق وباتيانه حليلته والذمي كالسليم وقد مر (قوله الحامل
 هو المكره) بالكسر (قوله ولا يرخص) بالاول هذا مما يحتاج اليه لا تفهامه لكون سوق الكلام فيه
 (قوله زنا الرجل) قيد بالرجل اذ في زنا المرأة يرخص لها الزنا فيه قيل فيه اشارة الى انها لا تأثم
 كما في الكافي (قوله لكن لا يحد استحسانا) بل يفرم المهر ولو طابعة (قوله اي لم يسقط الحد في
 زناه) اورد ان هذا مخالف لما رأينا من الكتب الاحتائية على طريق المفهوم فليست قال
 في الدرر ظاهر تعليلهم ان حكم اللواط تحكم المرأة لعدم الولد فيرخص بالجلبى الا ان يفرق
 بكونها اشد حرمة لانها لا تنجب بطريق ما لو تكون فبعضها عقلا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح
 (قوله كما في سائر البيوع الفاسدة) لكن يصح هذا باجازه المالك بخلاف سائر البيوع الفاسدة
 (قوله وارضاء شرط صحة هذه العقود) ولهذا اذا وبت مهرها ليلة الزفاف بالخاح جماعة
 اجتمعوا عليها خوفا من الناس وحياء لا يصح كما نقل عن قاضين (قوله واقراره) وما في
 البرازية والاشباه عن الظهيرية ان اقرار السارق مكرها صحيح على ما افق به بعض المتأخرين
 فقال في بعض الفتاوى عن سرقه جامع الرموز انه لا يفتي به لانه خلاف الشرع لكن في التنوير

اكره القاضى رجلا ليقرب سرقه او قتل رجل بعهد اوليقر يقطع رجل رجل بعهد فاقرب ذلك
فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا بالصالح اختص من القاضى وان كان متهميا بالسرقه
معروفا بها او بالقتل لا يختص من القاضى استحسانا ونقل المسئلة في الدر عن الخاتبة (قوله بناء
على اصلنا) هذا اذا كان المكر محاضرا وقت التسليم والا فلا كراه على الهبة لا يكون اكرها
على التسليم قياسا واستحسانا ذكره الشرنبلالى عن البرازية (قوله فان ضمن الحامل) فلو كان
الضامن المشتري لا يرجع على الحامل (قوله نفذ كل شراء) اى جاز على ما حققه ابن الكمال
ولا ينفذ كل ما كان قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه (قوله فيعود الكل جائزا) ويأخذ
الثمن من المشتري الاول ليزال المانع بالا جازة هذا بخلاف الفضولى فانه اذا اجاز واحدا
من البيوع يجوز ما اجاهه بعينه (قوله ككاحه) ولو بغير مجلس* واما حكم المهر فذكر في
الشونبلالية (قوله واعتاقه) لو بالقول لا بالفعل كشراء قريبه كما في الايضاح (قوله بضاف
تقريره الى الحامل) اعترض عليه صدرا الشريعة بان المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم
لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة بمجرد وهم فلا اعتبار له اجاب عنه ابن الكمال اما عن
الاول فغشاؤه عدم التأمل في وجه التضمن واما الثاني فان كونه وهما ليس بشئ* لانه قد يقع
وقد اعتبره الشرع وبين حكمه فالقول بانه مجرد وهم من سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له
جرأة خارجة عن الادب وايضا اجاب عنه بعض المحشين الشرط اذا كان بمعنى العلة
يضاف اليه الحكم كحفر البئر وشق الزق فكذلك الطلاق فقوله المهر قبل الدخول في شرف
السقوط للفرق بين الطلاق قبل الدخول وبين الطلاق بعده لا ليجاب الحكم حتى توجه
عليه ان هذا مجرد وهم فتدبر انتهى ملخصا (قوله ويرجع الفاعل) والوالد الفاعل (قوله ويندوه) وكذا
كل ما يقرب الى الله تعالى كالصدقة والحج والفرز والهدى سواء بمجلس* او لا (قوله اى لم يقل
مع مالك) والحيلة فيه ان يقول من اين اعطى ولا حائل فاذا قال الظالم مع كذا فقد صار مكرها
فيه كما في البرازية ثم فيه اشارة الى ان الامر من السلطان اكره وان لم يتوعدده واما امر الغير
فلا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضرا يتخاف على
نفسه وتلف عضوه كما في الاشياء وفي الدرويه يفتى وفي البرازية الزوج سلطان زوجته
فيحقق منه الاكره (قوله خوفها الزوج بالضرب) حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر
على الضرب في الدروع ومن جمع الفتاوى منع امرأته المريضة على السير الى ابويها الا ان تهب
المهر فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة فلوزوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منها
الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فاقررت ثم اذن لها بان فاف فلا يصح
اقرارها لكونها في معنى المكره وبه افتى ابو السعود مفتى الروم ﴿كتاب الحجر﴾
(قوله منع نفاذ التصرف القولى) يرد عليه بحسب تقييده بالنفاذ ان نوع حجر المعنى الما جن بمجرد
منع التصرف اذ يأتى ان تصرفهم نافذ وجبرهم بمعنى المنع عن التصرف الحسى وحجر الصبي
والمجنون فيما يكون ضررا محضا حجر عن اصل التصرف القولى كما يكون الحجر في الدائر بين النفع
والضرر حجرا عن وصف النفاذ ويد عليه بحسب تقييده بالقول خروج منع الرقيق عن نفاذ
تصرفه الفعلى في الحال عن الحد والجواب انه ليس بحجر في الحقيقة مردود بان هذا من
تحقق معنى الحجر ولذلك كله قال بعض المحققين الحجر اتمام وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط

وهو المنع عن وصفه وهو التفاضل وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون التفاضل حالا
 وغير التعريف الى قوله هو منع عن التصرف او وصفه وخطأ من قصر على المنع عن التصرف ومن
 قصر على المنع عن نفاذ التصرف (قوله فان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل) هذا
 مخالف وتقتل عن الكفاية من ان الذي يفتق وييمن حكمه كمن هو عاقل (قوله واما المتوة فحكمه
 كالصبي) العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه (قوله ويجنون مغلوب) اي صار مغلوبا للجنون
 حيث لا يفتق اي لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا احتراز به عن الذي ييمن ويفتق لانه
 كالنوم نص عليه ابو الحسن الكرخي كذا في الايضاح فافهم من قوله مغلوب بحثا في المنطوق قوله كان
 ناقص العقل الخ كما عرفت (قوله آتوا ولد لا يتوقفان ولا ينفذان) اي طلاق الصبي وطلاق المجنون
 فالاولى افراد الضميرين واما على ما وقع العبارة في الهداية فالضمير ان الطلاق والعناق ولا يفتق عدم
 صحته هنا (قوله وقبل الشارع شهادة بعض) قيل والاقرار شهادة المقر على نفسه معنى لعل
 المراد من قبول البعض هو ما يتعلق بالدلائل الذي يقبل فيه قولهما وليس فيه ابطال ملك
 المولى يرد عليه انها عند الطلاق تأخذ مهرها من رقبته مجبلا الا ان يقال انه رضي به عند الاذن
 بالكاح (قوله لانه مبقى على اصل الحرية) لا يفتق ان المطلوب نجعل الحد والقود واللازم من
 الدليل هو الثاني فقط والمقايسة لا يجرى في العقوبات الا ان يحصل على الدلالة او يفرق بين
 القياس في تخريج المسئلة وفي تفهيمها او يقال المراد بالحد ما هو من قبيل الدم (قوله خير وليه)
 فان لم يفته فباطل كما في الدر عن النهاية (قوله بخلاف الاتهاب) اوردان لا تنابو كذا الطلاق
 والعناق ليس بعقد واجب الاتهاب قبول الهبة وهو بعقد الطلاق والعناق قد يحتاجان الى العقد
 اذا كانا على مال لكن يرد عليه ان الاتهاب قد يحتاج الى الاذن كبرن الهبة مما لا منفعة له ويحتاج الى
 التفقة (قوله ان تلغو واشتبا) اي مقوما من مال او نفس (قوله على تبذير المال ولو في الخير) كأن صرفه
 الى نحو بناء مسجد عندهما وتعمده في فوائد شتى من الاشياء (قوله يعلم الناس الحيل) اي الباطلة كتعليم
 الردة لبنين من زوجها وتسقط عنها الزكوة وايضا لا يبالي بالحلل من الحرام وفي الشرع ليلية
 عن الخانية او ينفي عن جهل (قوله فان دابته اذا ماتت في الطريق) لا يفتق في عدم انتظامه
 مع قوله هو الذي يكرى الخ لا ان يقال فيه اشارة الى تفسيره (قوله وبعده يسلم ماله اليه) اي
 وجوبه حتى لو منع منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لاشتمان كما في المنجني وغيره (قوله ولو بلا رشد)
 والرشد ما هو المذكور في قوله تعالى فان آتسّم منهم رشد او هو كونه مصلحا في ماله فقط ولو فاسقا
 قاله ابن عباس كذا قالوا (قوله لا عرض موعدة) خلافا لهما قال في التنوير وبه يفتق وفي الدر كذا في
 الاختيار وصححه في تصحيح القدوري ويبيعه كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقر بما له بعد الديون
 ما لم يكن ثابتا بينية او علم قاض فاطلقه الثاني واجاز ما صنع المحجور قال في الدر كذا
 في الخانية وهو ساقط من الدرر والمخ انتهى فعلم انه قيد لا بد منه **فصل**
 (قوله فاصل ان البلوغ يكون بالانزال) ولهذا اكتفى به بعضهم واما عدم ذكره في الصبيبة
 صريحا لانه قائل بما علم منها واما تأخير في الذكركم ان المناسب على هذا تقديمه فلان تعلق العلم
 بحسب فهمنا يكون بالاحتلام والاحبال ادل واكثر (قوله فختي) اي لا يحكم لو فصل الغاء
 وقال فلا يحكم بالبلوغ حتى يتم لكان احسن وقد مر امثاله كذا قيل (قوله به يعني) قيل عن
 صدر الاسلام يجب الافتاء في زماننا على قولهما لقصر اعمار اهل زماننا (قوله كانا كالبالغ)
 لكن ينبغي ان يعيد بقوله ان لم يكذبهما الظاهر قال في الدر على تنقيذ التنوير كذا قيده

في العبادية وغيرها فبعد ثنتي عشر سنة يشترط شرط آخر لصحة اقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال
 تحليم مثله والا لا يقبل قوله شرح مجمع ووهبانية (قوله حكما) اقول فلا يقبل بجهوده البلوغ
 بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يتضمن قبحه ولا يبعه وفي الشربلية يقبل قول المراهقين
 قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلايين ﴿كتاب المأذون﴾ (قوله مطلقا) اى
 لا يتوقف ولا يخصص (قوله واسقاط الحق) اسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صيبا
 وعند زفر والشافعي هو توكيل واثابة كذا في الايضاح (قوله والوكيل يطلبه من الموكل)
 اى تصرف العبد ليس بطريق الوكالة كما هو قول الشافعي بل بطريق الاصالة فاذكره الشارح
 ثمرة الخلاف (قوله ولا يتصرف العبد لنفسه) ولا يلزم منه ان يكون تصرفه ملكا له (قوله
 بخلاف ما اذا اذن) والحاصل ان الاذن بالتصرف التوى اذن بالتجارة والشخصى كقطع
 الاكل ودابة الركوب وعبد الاستخدام (قوله ملك الاجنبى) سوى بينهما الزيلعى وغيره وجزم
 بالنسوبة ابن الكمال والمتن ووجه في الشربلية بان ما فى المتن والشروح اولى بما فى كتب
 الفتاوى قال في الدرر فيلصق وقد اولى بعضهم عبارة الثانية على وجه يوافق على ما ذكر (قوله
 ولا يكون اذ ناله) فى بيع ذلك الشيء فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير
 ما ذونا قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل وفي القهستاني قيده بالبيع دون الشراء من مال
 مولاه اى فيصح فيه ايضا قال في الدرر فيقتصر الى الفرق كذا فى الدرر (قوله فلو اذن العبد
 مطلقا) اورد ان هذا الاطلاق قد فهم من قوله ولا يتوقف ولا يخصص بطريق الاولوية
 يعنى دلالة ففيه تكرار ورفع بان ذكره هناك لثمره الخلاف دون بيان الحكم لا يخفى ان هذا انما
 يتصور عند ذكر الخلاف وذا متصف هنا ولو شرعا فالاولى ان يقال ذكره هناك رد الشافعي
 اذ عنده انه لو قيد لا يمتثل ولو فسر قوله مطلقا بقوله سواء كان قبيد او بلا قيد لم يتوجه
 السؤال ولم يفتح الى الجواب والقول ان مراده من قوله فى تفسيره بان يقول الخ اى مثلا او مراده
 من التجارة فى قوله فى التجارة متاوال لما يكون قبيد وبلا قيد اى فى هذه التجارة او المطلق
 وان امكن فى ذاته لكنه بعيد ولا يبعدان يقال الاطلاق هنا اعم مما يكون ابتداء كما هو الظاهر من
 تفسير الشارح وانهما كما فى تخصيصه بنوع او غاية العموم كما اشار اليه آقاؤه فى غاية فى الحسن
 فى ذاته ودافعه لما يترجم انه يفهم منه بطريق مفهوم المخالف المعبر فى الروايات ان الحكم متصف
 عند عدم الاذن مطلقا والامر ليس كذلك اذ هذا الحكم جار فى المطلق والمقيد نعم تفسير
 الشارح لا يلائمه (قوله ياخذها قبالة) اى بالقبالة يفتح القاف بمعنى الحجة والمراد استقلال
 فى التصرف على ما قيل (قوله ويشارك عتانا) اى لا معاوضة (قوله ويقر بدين لغير زوج)
 ولو اقر بغبن لهؤلاء صح ان لم يكن مديون كما نقل عن الوهبانية (قوله ويهدى طعاما يسيرا)
 اى بما لا يعد سرفا ويقاد انه لا يهدى من غير المأكل اصلا كما صرح به فى الايضاح ويقاد
 ايضا ان المحجور لا يهدى شيئا وعن الثانى اذا وقع للمحجور قوت يومه قدما بعض رفقاء
 للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لودع اليه قوت شهر (قوله ويضيف من بطعمه) اى يتخذ
 ضيافة يسيرة بقدر ماله (قوله ولا يبرأ) الصواب ولا يبرئ (قوله وغرم ودبعة وغصب) هذه
 امثلة الثانى كما ان ما قبلها امثلة الاول (قوله يباع فيه) اى يبيعه القاضى وفيه بحث مذكور
 فى الشربلية (قوله اشارة الى ان البيع) فسر ذلك ببيع العبد نفسه لكن هذا مع كونه مستعبدا
 فى نفسه مخالف لما فسر آقاؤنا من بيع القاضى وهو مأخوذ من النهاية (قوله وتعلق بكسبه)

اى يتعلق الدين بكسبه (قوله وان لم يحضر) اى مولاه لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم
 فى كسبه (قوله لاجل اخذه مولاه) وكذا كسبه الحاصل قبل الاذن مطلقا فلو اكتسب المحجور شيئا
 واودعه عند آخر وقت ذلك فيد المودع للمولى فضمينه لانه كودع الفاسد نقله الدرع شجته (قوله
 ان علم به اكثر اهل سوقه) هذا فى الحجر القصدى واما فى الضمنى فلا يقتل عن الهابة (قوله
 وجنونه مطبقا وخرقه) وكذا يجنون المأذون وخرقه وان لم يعلم احد به لانه موت حكما
 (قوله فلم يعتق عبد كسبه) يعنى اذا اشترى المولى عبد عبده المأذون لا يصح (قوله وعليه
 قيمته موسرا) ولو مصرا فله ان يضمه العبد المعتق ثم يرجع على المولى كما فى الايضاح
 (قوله والمحيط به الدين مشغول بها) ولهذا اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق وايضا
 لو اتلف ما فيه من الرقيق ضمن (قوله ولا يبيع منه بتقصان) ولو يغبى يسيرا عن بعض
 شروح الهداية (قوله لانه منهم فى حقه) اى فى حق المولى لانه يميل الى مولاه كما شيا
 عن غرامته (قوله مديونا محبطا اولاً) كما صرح به صدر الشريعة ومشي عليه ابن الكمال
 وما فى الزيلعى من التقييد بكون العبد مستقرا بالدين قيد اتفا فى اودال على المقصود
 عبارة ودلالة لى عبارة فقط (قوله يبيع عبداً مؤذوناً له) اى باعه عبده وقيد بعضهم بقوله
 اى يبيع باقى من الديون (قوله وغيبه المشتري) لعل الصواب هذا لكن وقع ما عتدنا من النسخ
 بل فى نسخ صدر الشريعة والاصلاح والنخ والدروقي بعضها عينه من التعين وفى بعضها
 عيه من التعييب فالظاهر كلها من سهو الناسخ كما يدل عليه صريحها السابق ثم انه انما قيد به
 لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسح البيع الا ان يقضى المولى ديونهم لاحقهم يتعلق
 برقبته (قوله او البايع) وهو المولى كما عرفت آنفا (قوله ان رد على مولاه بعيب) ظاهره الاطلاق
 لكن ينبغى ان يقيد بمقابل القرض او بعبده بقضاء فلور بعد القبض لا بقضاء لا سبيل
 لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقالة وهى بيع فى حق غيرها كذا فى الزيلعى
 ومشي عليه فى الدر لكن يرد عليه ان التعييب من المشتري كيف يتصور بلا قبض (قوله واهما
 اختار) ضمير التثنية راجع الى البايع والمشتري وضمير اختار الى الغريم (قوله ان باعه معلما) يعنى
 مقربا لامتكرا فائدة التقييد تظهر فى المسئلة القابلة ولا يتخصص الغريم بشرط ما يتكرره فانه دل
 بمفهومه على انه يتخصص مقرا فلا بد فى المسئلة من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة
 والافرار اخرى وايضا فالتثنية سقوط خيار المشتري وقال صدر الشريعة وانما قال معلما بدنه
 لان البايع اذا علم المشتري كون العبد مديونا والمشتري رضى بذلك يوم ان ينفذ البيع برضاء
 البايع والمشتري فنقول ان مع هذا يكون للغرماء ولاية رد البيع اذا لم يصل الثمن اليهم انتهى
 (قوله فلان غريم رديعه) قال صاحب النسخ هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء
 والتمن لا يبنى بينهم والا فالبيع نافذ لزال المانع (قوله ولا محاباة) هذا مستدرك بل موهم شرطية
 المحاباة هنا وليس كذلك نعم ان محله مناسب للمسئلة الاولى كما فهم عن كتب القوم (قوله اذا
 انكر المشتري الدين) فلواقر فخصم وكذا الحكم فيما لو كان الغائب المشتري (قوله لان امور
 المسلمين) ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم كما صرحه ابن الكمال ونقله الدر (قوله لان الصبي العاقل) وكذا
 المصنوع وجه اكتفائه به لكونه متبوعا للمعتوه كما قال آنفا وحكمه حكم الصبا مع العقل (قوله الولي
 الاب) اى ولي الصبي والمصنوع (قوله ثم وصيه ثم القاضى) ذكر فى الزيلعى بعد وصي الجد ثم الوالى
 ثم القاضى مقدما على القاضى ويمكن ان يقال ان ولاية القاضى مستفادة من طرف الوالى

فكأنهما يتقاربان تأمل واورد عليه بما في الخلاصة من أن القاضي إذا اذن للصغير وإني أبوه
يصير مأذونا فله يستأنم تقدمه على الأب ودفع أن ما في الخلاصة إذا كان في الأب تعنت وقصور
(قوله بامعهم من الكسب) أي من مال التجارة (قوله يعني ماورثاه) يعني لبس هو مال أبي
بل فلان (قوله صح) في ظاهر الرواية بخلافه أن تصرفهما فيما هو ضرر بمحض لبس **بصح**
قطعا كما مر فلا يفيد انضمام رأي المولى كما سيذكره **كتاب الوكالة** (قوله وجهه
المناسبة) احتذار لتغيير ترتيب القوم كما في نظائره (قوله التوكيل لغة) الأولى أن يكتبني به ولم تعرض
لكونه بمعنى الحفظ (قوله لم يقل أهل التصرف) مبناء المعاد المتكرر الأول كما أن المعاد
المعرف عبر الأول (قوله ويعرف الغبن) أورد أن معرفة فرق الغبن تحتاج إلى الفقه ورد
أن ذلك أريد به تفصيل المفهوم الشرعي وليس كذلك بل بميز أحدهما عن الآخر ويقدر
عليه عوام التجار بلا فقه (قوله والحر البالغ) فيه استدراك للاغتناء عنه بقوله فصيح توكيل المسلم
عنه كإقيل لكن فيه خفاء لا يخفى (قوله بكل ما يعقده بنفسه) يرد عليه بما مر أن ما من توكيل
المسلم الكافر وكذا العكس وياتي توكيل بالاستقراض لأنه يجوز مباشرة بنفسه ولا يجوز له
التوكيل فيه حتى أنه يقع الغرض للتوكيل ولهذه المسئلة مباحث مذكورة في الحاشية الواثية ثم أورد
عليه بأن الصواب أن لا يذكر قوله والتوكيل ويكتفي بتعلق الجار إلى قوله فصيح لا يخفى أن مثل
هذا القدر من الزيادة مستفيض في العبارة على أنه لو اكتفي لتوهم تعلقه أي الجار على التوكيل
ونحوه (قوله حتى صرح به أيضا) أي صرح بأن يوكل غيره (قوله بالخصوصية) الظاهر أن
إدابة التفرع نحو فصيح بالخصوصية (قوله مريض بحيث لا يمكنه الحضور إلى مجلس الحكم
بقدره كما في الإيضاح لكن قيل الأصح لو أمكن الحضور بالركوب أو الحمل لا يلزمه التوكيل
(قوله أو أمر بالسفر) قال ابن الكمال يكفي قوله لما أريد السفر لعل ما ذكر هنا قيد له وقال
بعضهم يحلفه القاضي (قوله أو مخدرة) المحصر بمنوع بما في الزيلعي من زيادة قوله أو حائضا
أو نفساء والحال كما السجدة والحظم لا يرعى بالتأخير كما في البحر وبما في البرازية أو محبوسا من غير
حكم بالخصوصية وبما نقل عن الحائنة أو لا يحسن الدعوى ثم أنه لبس من الإصدار كون الموكل
شريفا خاص من دونه بل الشريف وغيره سواء كما في البحر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع
الدعوى لا بعده (قوله لما فيه من نوع شبهة) كشبهة العفو والتصديق في القذف وشبهة
دعوى المال لا السرقة كما في صدر الشريعة (قوله جائز امره) وفي قاضيهان جائز امره وهو
الظاهر (قوله حتى الطلاق والعتاق) نقل عن الحائنة ووقع في قاضيهان أن هذا مفيد بما إذا
دل دليل عليه كسابقة الكلام على ما أخذه أبو الليث وروى عن الإمام كذلك بلا تقييد بدلالة
الدليل قبل وعليه الفتوى ويؤيده ما في الأشباه والوكالة أن كانت عامة ملك كل شيء إلا الطلاق
والعتاق والوقف لكن قول الدرر حتى يتبين خلافه يقرب إلى ما أخذه أبو الليث (قوله تعلق به)
أي بالوكيل أي ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك **كما في الدرر** ثم أنه يفهم من العبارة أنه
لو لم يضاف الوكيل إلى نفسه بل إلى الموكل تعلق الحقوق بالموكل قال في شرح المجمع وهذه
أمر متفق عليه (قوله لأن المشتري اجنبي) كما في عامة التسخير الصواب لأن الموكل كما في نادر التسخير
لعل كون الموكل اجنبيا عند عدم إضافة العقد إليه ثم أنه لو شرط عدم تعلق الحقوق إلى
الوكيل فلفظ **كما في التوير** (قوله والملك يثبت للموكل ابتداء) استشكل أن بين ثبوت
الملك له ابتداء وبين خلافه تناقض واجب أن معنى الخلاف كونه حاصلا بواسطه

تصرف الوكيل لا يمتنع ان قوله وحاصله ان الوكيل الى آخره سوق لاثبات الفرق وما ذكره لبس
بما خرج عنه (قوله وحقوق عقد بضيقه الى الموكل) يعني يجب اضافته الى نفسه فله لو اضافته
لنفسه لا يصح كما في الايضاح (قوله وصح عن انكار) قيد به لا تلوه عن اقرار يصح اضافته الى
كل منهما (قوله واقراض) وكذا شركة ومضاربة (قوله ويصنع به ما قال صدر الشرية)
اقول مراد صدر الشرية ان المفهوم من كلام القوم ان كل عقد يلزم اضافته الى الموكل
حقوقه متعلقة به فهذا الدليل جار في الصلح عن اقرار مع تخلف الحكم اذ حقوقه راجعة الى
الوكيل مع لزوم اضافته الى الموكل فلا يكون ما ذكر الشارح سببا لاضمحلال قول صدر الشرية
بل عين ما ذكره في الفرق (قوله ان اراد بقوله يتم الصلح) زيد قبيح اذا اعتبار الاضافة الى الموكل
صريح في صورتي الصلح في كلام صدر الشرية (قوله لانه عين محل النزاع) قد عرفت آنفا ان محل
النزاع ان الصلح عن اقرار بما يضيف الى الموكل مع عدم رجوع حقوقه بل الى الوكيل (قوله
كان اهترافا لصحة كلام القوم) قد عرفت مما ذكرنا ايضا عدم لزوم الاعتراف اذ لا اساس له لمحل
النزاع هذا لكن اشار الى الجواب عن هذا الاشكال صاحب الايضاح بمنع لزوم الاضافة الى
الموكل في صورة الاقرار بل الموجود هناك مجرد صحة الاضافة الى الموكل لا للزيم اذ يصح اضافته
الى الوكيل ايضا كما اشرفنا اليه سابقا فاصله ان قوله لا فرق فيه بين ان يكون الى آخره ان اريد
بالاضافة في صورة الاقرار للزوم فلان لم ذلك اذ يصح بالاضافة الى الوكيل ايضا وان اريد
الصحة فلان لم عدم الفرق اذ الاضافة في احديهما لازمة وفي الاخرى صحيحة ليست بلازمة
(قوله والقول) مجرور معطوف على مجرور اللام ﴿باب الوكالة بالبيع والشراء﴾

(قوله قال في الهداية) الظاهر فائدة النقل بان الوكالة العامة ويمكن ان يكون ايضا وثيقة
للسائل الآتية (قوله لم يكنه الابتجار) اي قبول الامر وامثاله الجار متعلق بصير كما ان الجار
في بصير متعلق بلايد (قوله صحت) جواب ان صحت (قوله فان بين النوع) مبنى للمفعول (قوله
او من عين) نونا جملة عين صفة لثنى (قوله يقع على البرودقية) قال في الايضاح قال بعض مشايخ
ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى المهيأ للاكل كالحلم المطبوخ والمشوى ونحوه
وقال صدر الشهيد وعليه الفتوى وقبل ايضا كذا في الكفاية عن الذخيرة ومن هذا فهم عن
كلام بعضهم كون العرف مدارا في هذا الامر مطلقا ونقل عن العيني وبه ينفي اعتبار العرف
كما في العيني (قوله يعني دفع الى آخر دراهم) قيد به لما في الزيلى واذا لم يدفع اليه دراهم وقان
اشترى طعاما لم يجز على الامر (قوله يعني وكل بان يشتري بالالف) اي الالف المعهود الذي هو
الدين في هذا التفسير اشارة الى ان الاطلاق بعدم تعيين المبيع والتقييد بتعيينه خلافا لمن وهم
ان الاطلاق عدم تعيين الثمن هو الدين والتقييد تعيينه (قوله فصار الاطلاق) صورة الاطلاق
بان قال اشترى عبدا بالف من غير ان يضيفه الى ما عليه من الدراهم وصورة التقييد بان قال اشترى
عبدا بالدراهم التي عليك كذا نقل عن غاية البيان (قوله بالعين منها) اي من الدراهم والدنانير
(قوله واسقط) على المبنى للمفعول والا لا ينظم قوله باسقاط رب الدين (قوله من غير من عليه
الدين) المراد منه هنا البائع (قوله بلا وكييل يقبضه) اي بلا تسلط عليه اذ يصح عليك الدين من
غير من عليه الدين ضد التسليط على ما فصل في الاشياء (قوله الا بالقبض) اذ الدين لبس
ملكاً للموكل مالم يقبض لكونه وصفا ثابتا في ذمة المدين (قوله فبصير بها بالتعاطي) اي
حين القبض فقط (قوله عن ماله) لان ماله لم يولد (قوله الا ان ماله في يده) هكذا في اكثر

التسخ وهو الصواب خلافا لما في بعض النسخ لان ماله (قوله وان لم يقل لفلان صق) اى
 بمجرد الايجاب بلا احتياج الى قبول العبد (قوله لان المطلق) بمحمل الوجهين لا يخفى انه ينبغي
 ان يكون التوكيل السابق ممثلا لطرف الامثال (قوله وكل عبد من يشتري نفسه) لفظ عبيد
 مرفوع فاعل ومن يشتري مفعول وصغير نفسه الى عبد (قوله والالف الذى رفعه العبد للمولى)
 هذا وان كان قيدا للثاني فقط بحسب لكن ينبغي ان يجعله قيدا لمجموع المسائلين كما يظهر من
 الزيلعي ويؤيده عموم التحليل لهما وهو قوله لانه كسب عبده فلا يريد ان هذا الدليل جار في الصورة
 الاولى مع تخلف الحكم او ان التخصيص للثاني يوجب مفهوم ما علم كون الحكم كذلك في الاولى
 وليس كذلك تأمل (قوله فان كان العبد مغيبا) فلو كان حيا بالنسبة الى نفس الامر (قوله
 والخبرية) يتفق الباء اى الخبر بالمرى على الخبر استنباطه فالمراد بالامر الرجوع بالثمن والاستنباط
 الانشاء فالمضاد مخدوف اى ملك استبنا فيه سببه وهو العقد فالعبد ان كان حيا يمكن انشاء
 العبة دفعه وان كان ميتا لا يمكن على ما قبل (قوله لانه ما يكون امينا) واجيب بان الامانة فيه يثبت
 بطريق الاقتضاء فان قوله للتوكيل اشترى هذا العبد بالثمن لا يقتضي ان يثمن اليه بمعنى اقراض
 من ماله الفا واشترى هذا العبد لا يقتضي فيكون الالف عنده امانة معنى كما قالوا في اشترى عبدا
 حتى بالثمن فتدبر انتهى وقال ابن الكمال لا يذهب عليك ان كلا من التحليلين مخصوص بصورته
 ويمكن ان يقال ان مراد صدر الشرية من الامانة قبول الوكالة نقد الثمن اولا والتزام الشراء
 (قوله لما تقرر من انعقاد مبادلة حكمية) يعنى يجرى بينهما ما يجرى بين المتبايعين رد عليه انه
 مناف لما مر من ثبوت الملك للتوكيل ابتداء الان يقال المراد من المبادلة الحكمية من حيث ترتيب
 آثارها لا من حيث تحقق حقيقة الملك على ما قبل واقول لوجه لهذا الاشكال بعد تقييد
 المبادلة بالحكمية (قوله انه ان يصحبه) لعل اتيانه لقوله وبصده الى اخره لكن المناسب تركه
 (قوله وليس للتوكيل شراء شئ بعينه) بخلاف التوكيل بالتكاح اذا تزوجها لنفسه صح والفرق ان
 التكاح للتوكيل مما يجب اضافته اليه فلم يضاف لكان غير الذي امر به بخلاف البيع (قوله لانه
 ليس بعاقبة) هذا اذا لم يحضر الموكل في مجلس العقد والا فلا يضره مقارنة التوكيل كذا في شرح
 المجمع وقال الزيلعي بعد النقل عن النهاية هذا مشكل فان التوكيل اصلي في باب البيع حضر
 الموكل اولا (قوله لان المشتري له) يتفق الراء اى الذى اشترى له وهو زيد هنا والصغير المجرور الى
 الوصول وهو اللام الداخلة على الصفة (قوله بشراء عبيدين معينين) قال في التمع وقيدنا
 بالمعينين تبعا للكثرة لكن لم يذكر الشارعون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق
 فغير المعين كالمعين اذا نواه للتوكيل او اشتراه له ذكره شيخنا في بخره اقول فائدة
 التقييد مفهوم من قوله اذا نواه الى اخره (قوله فشرى احدهما) كذا في الكثر واورد عليه ان
 هذا اطلاق في موضع التقييد اذ حق المسئلة ان يقال فشرى احدهما بقدر قيمته او بزيادة يتخاف
 الناس فيها فان زيادة لا يتباين الناس فيها لا يصح الشراء لان التوكيل بالشراء ليس له ان
 يشتري بغير فاحش بالاجماع بخلاف التوكيل بالبيع عندنا في حنفية (قوله اما في الاول) وفي بعض
 النسخ في الاول وهو الظاهر لا يخفى ان المراد من الصورة الاولى صورة علم ذكر الثمن وما ذكره هنا
 ليس هذه بل صورة ذكر الثمن وهذه هي الصورة الثانية وان عنوان التعبير بقوله اما في الاول
 يقتضى ذكر عبده فله هنا سهو من الناسخ حتى العبارة ان يقال اما الاولى ان التوكيل مطلق
 غير مقيد بثن فله شراء كل منهما بقدر قيمته او اقل او بزيادة يتخاف الناس فيها واما الثانية

فلا تخالف الالف الى اخر ما ذكره واما الارادة من الاول مضمون قوله فشرى احدهما بنصفه واداه
فهم عدل الاول من مضمون قوله و باقل منهما مخالفة الى خير فبعد كل البعد (قوله الغه) اى
اعطاه يقال الغه بالف من باب الثاني كذا فى الوائى عن المصادر (قوله صدق الامر بلايين) قال
فى الدر بعد تسيده منه بقوله بلايين كذا فى الدرر وابن كمال تبعاً لصدر الشريعة حيث قال
صدق فى الكل بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوائى بأنه تعريف وصوابه بعد الحلف
اقول انه قال فى تلك الحاشية ان هذا مخالف للعقل ولما فى الهداية وفصل كل التفصيل
فيلطلب ثم وفى العرف ايضا انه ليس بمعلوم بل مطلوب بتصحيح النقل (قوله فيضمن
خمسائة) قيل صوابه فيضمن الالف لوقوع الشراء له (قوله فيقع) اى عنه قبل كانه سقط
عن قوله (قوله صدق) اى الامر بلايين قال فى الدر ايضا هنا قاله المصنف تبعاً للدرر كما مر
قلت لكن فى الاشياء القول للوكيل يمينه الا فى اربع فبالينة فتبه انتهى ﴿فصل﴾
(قوله الوكيل بالبيع والشراء) وكذا الاجارة والصرف والسلم ونحوها مع من ترد شهادته للثمة
وجوازها بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه (قوله وزوج وعرس) الاظهر وزوجه وعرسه والقول
بازوم اختلاف الضميرين حيث لا يثبت له (قوله وسيد لبعده) بينهم منه جواز شهادة البعد لغير
سيده وشهادته لبست بجايزة مطلقاً فالاول وسيد (قوله وهذا موضع التهمة) ولهذا يجوز
بيعه معهم باكثر من القيمة (قوله فيحوز بيعة لهم) دون نفسه وطفله وعبد غير المدبون (قوله
والنسبة ان للنجارة) فان كان التوكيل بالبيع للماجة لا يجوز النسبة به يبقى على ما نقل عن الخلاصة
وكذا كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كفى المتع وهذه اى النسبة ان باع بما يبيع الناس
نسبة فان بطول المدة لا يجوز كفى شرح المجمع (قوله او توى ماعلى الكفيل) وصورة التوى
ان ترفع الحادثة الى قاض يرى براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فحكم براءة
الاصيل ثم مات الكفيل مغلساً وعلمه فى الوائى والشرى لالى (قوله فيما لم يكن له قيمة معلومة)
بان لم يكن سره معروفاً ثم هذا التفسير لغبن البسرى اى ما دخل تحت تقويم المقومين وكذا
الفاحش اى ما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل الفاحش فى العروض نصف
عشر القيمة وفى الحيوان عشر القيمة وفى العقار خمس القيمة وفى الدرهم ربع عشر القيمة
كافى الزيلعى لان شراء البعض الحصة لقوله لزم الموكل (قوله فيما لا يحدث) متعلق بصيب (قوله
و باقراره) فى بعض النسخ انه من الشرع والصواب كونه من المتن ثم فى تخصيص هذا بالاقرار
اشارة الى اختصاص الحكم به فلو بينة او يتكول يمين يرد على الامر (قوله فى صيب لا يحدث
مثله) مستدرك بما تقدمه كما لا يخفى ثم انه قيل الاحتياج الى هذه الحجج اذا لم يعلم القاضى تاريخ
البيع فى صيب لا يحدث الا اذا عين البيع والصيب ظاهر او كان الصيب مما لا يحدث بعد الولادة
عادة كالاصبع الزائدة فلا يحتاج اليها كذا فى الوائى (قوله لان تقديره) اى كون البذل مقدراً (قوله
وفى اختيار البايع) صطف على قوله فى الزيادة (قوله وهذا) اى عدم تصرف احد الوكيلين
بدون الآخر (قوله ولم يكن توكيلهما) الصواب الموافق بقوله وذكر الثالث الخ وكان توكيلهما
بلفظ واحد (قوله ذكر الاول المذكور) ليس الاول بل المفهوم من الاول وكذا اخوه فيندفع
ما اورده ان ظاهره انه مثال لما لا يمنع الاجتماع فيه وليس بظاهر لان الاجتماع فى المصومة ممنوع
(قوله الا فى خصومة) لكن بشرط رأى الآخر فلو باشر احد هما بدون رأى الآخر لا يجوز

واما حضوره فلبس بشرط وما ذكره من الملك من شرطية حضوره فضعف الا ان يراد من الحضور
 اتفاق رآه معه لكن عند الاحتياط الى القبض فلا يجوز القبض حتى يجتمع عليه كما في المنع عن الجوهرة
 (قوله ويرد دية) الاولى ان يقال في المتن ورد عين ثم يفسر في الشرح بقوله كوديعة وعارية
 ومفصوب ومبيع فاسد كما فعله بعضهم بخلاف استزادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره
 بقبض شيء منه وحده كما في الدر من السراج (قوله وقضاء دين) فيه اشارة الى ان اقتضاء الدين
 على خلافه (قوله امرها بايديعها) الصواب بايديكما بل يديكما (قوله او كان الطلاق
 والنفاق بموضع) وكذا غير معينين كما في الدر فينبغي ان يشير اليه ايضا (قوله بل على التعاقب
 بخلاف الوصيين) فاذا اوصى الى شخص كل منهما بكلام على حدة لم يميز لاحدهما الافراد
 كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى وبخلاف المضاربة لاثنتين والقضاء والتولية على
 الوقف فلبس لاحدهما الافراد كما في البحر (قوله بقضاء الدين من ماله) او من مال موكله
 (قوله لا يجبر عليه) هذا اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة القرض قال في الاشياء
 الاقي مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح او خصومة
 بطلب المدعي وغاب المدعي عليه وفي فروق الاشياء التوكيل بخير رضى الخصم لا يجوز
 عند الامم الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرا (قوله الا باذن امره)
 الا اذا وكله بدفع زكاة فوكل آخر ثم وثم فذفع الاخير جاز وكذا الوكيل في قبض الدين اذا وكل
 لمن في عياله (قوله من لا يلي هذه) المسئلة هنا استطرادية ليست من فروع هذا الباب ثم الولاية
 في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي ثم الى الجنب الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه
 ثم الى القاضي ثم لمن نصبه القاضي ثم وصي وصيه وليس لوصي الام ووصي الاخ ولاية التصرف
 في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه او الجدة وان لم يكن واحدا ماذا يصح
 فيه الحفظ وبيع المنقول لالعقار ولا يشتري الا الطعام والدكوسة كما في التور مع الدر
 باب الوكالة بالخصومة **ولهذا قلت لا ينبغي ان ما ذكره انما يكون على**
 لمخضون قوله الوكيل بها لا يمحضون قوله وبالتقاضى فالصواب ان يذكر كون هذا قول زفر
 بخصوصه ايضا كما نقل كونه كذلك عن الكافي (قوله وبالتقاضى) اي اخذ الدين (قوله يقال
 اقتضت المطلوب) التقاضى اللازم من هذا النقل الاقتضاء فالمطلوب لبس بلازم واللازم
 لبس بمطلوب (قوله فانه مطاوع قضى) فيه نظر ظاهر (قوله وهو قاض) اي العرف حاكم
 اي غالب على الوضع اي اللغة ومن ثم يرجع العرف عند تعارضه مع اللغة (قوله والوكيل بقبض
 الدين) وكذا وكيل القسمة واخذ الشفعة ورجوع الهبة والرد بالعيب لكن مع القبض اتفاقا
 (قوله يملكها) اي الخصومة اذا كان وكيل الدائن ولو وكيل القاضي بقبض دين الغائب
 لا يملكها اتفاقا كما في شرح المجمع عن الخاتبة (قوله على الوكيل بتقلهم) الظاهر بنقلهما
 يعني اذا وكل رجل رجلا لنقل زوجته من مكان الى مكان آخر او نقل عبده كذلك (قوله لا يجبر
 عليها) وقد عرفت المستثنى تقلا عن الاشياء واورد عليه انه سبق في باب برهن بوضع عند
 عدل ان الوكيل بالخصومة اذا غاب موكله يجبر على الخصومة فينبغي مخالفة ظاهرة ووفق
 بحمل الاباء على الاباء حيث يكون الموكل حاضرا (قوله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع) قيل
 المفهوم منه عدم سماع بينة الخصم ولزوم اخذ حق الموكل والمفهوم مما سبق سماع البينة
 في حق قصر اليد فتدبر الغاء من قوله مما سبق مضمون قوله فلو برهن ذواليد على الوكيل الخ

ولا ينفى انه في حق العين وهذا في حق الدين فافترا وكأن في قوله فافترا إشارة اليه (قوله صحيح
اقرار الوكيل بالخصومة) لا يغيرها مطلقا كالوكيل بالصلح وينبغي ان يقيد بالخصومة بغير
الحدود والقصاص كما في الزيلعي (قوله فشهد به شاهدان عند القاضي) والسرفيه
ان المغوض اليه الوكالة بالخصومة والخصومة لا يكون الا عند القاضي فلا يكون وكلا في غير
مجلس القاضي (قوله وان انزل به) اي بالاقرار (قوله فالعدم الركن) اي الوكالة وهو العمل
للغير (قوله بخلاف الرسول) وكذا وكيل النفس ثم اورد عليه ان الصواب ربطه على ما يأتي
من قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن (قوله وبطل الوكالة) هو الصواب بخلاف ما في بعض
النسخ الكفالة (قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن) قيل يشكل عليه وكيل الامام يبيع الثمن (قوله
ولو ادعى بحكم الضمان) اورد عليه ان التبرع حاصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم
الكفالة عن المشتري بدون امره فليأمل (قوله ان يني) اي ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله
كما في الدر عن الخلاصة (قوله وهو مظلوم) اي المديون المصدق مظلوم في اخذ الدين ثانيا (قوله
والمظلوم لا يظلم غيره) اي لا يظلم المديون المظلوم الوكيل المحقق باصترافه (قوله اي شرط على
مدعي الوكالة) نحو ان قال اضمن لي ما دفعت اليك حتى اذا اخذ مني الطالب ما اخذ ما دفعت
اليك منك وتقصيه في الزيلعي اودع اليه مكذبا له هذا مستدرك بقوله اولم يصدقه وتقبله
لبس بصحيح الا انه يحمل قوله اولم يصدقه السكوت فقط والاول ان يكتبني به ويعمم الى السكوت
والتكذيب كما فعله بعضهم ثم زاد في التوجيه اوقاله قبضت منك على ابي ابراهيم من الدين
وقال الدر في شرحه فهو كما لو قال الاب للثمن عند اخذ مهر بنته آخذ منك على ابي ابراهيم
من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع الثمن على الاب فكذا هذا بزيادة (قوله فيدفعه اليه)
هذا اذا قال ولا وارث له غيري وصدقه ايضا واذا لم يكن على الميت دين مستغرق ويستفاد
منه لو انكر موته اوقال لا ادري لا يؤمر بالدفع (قوله وادعى الاضفاء) وكذا الابراء واقراره ببله
ملكى (قوله فيؤمر بالدفع ولو عاقرا واستخلف الغريم دايته) اي عند حضوره لا تجرى النيابة
في التبين خلافا لرفوعي صدر الشرعية ميل الى اختياره حيث قال اقول ان ادعى المديون
انك تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم ينبغي ان يستخلف لاداعي امر الموكل
الوكيل يلزمه ولم يبق له طلب الدين فاذا انكره يستخلف انتهى (قوله بخلاف مسألة الدين)
حاصله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل القرض بخلاف الدين ولبس في مسألة الدين اورد ان
القضاء على ما في كتاب القضاء الزام على الغير بينة او اقرار او تكول ولا ينبغي ان الامر
بالسليم عين الزام (قوله ينفعها على اهله) وكذا على بنائه او قضاء دينه او لشراء شيء له
او صدقة عن زكاته (قوله فاتفق عليهم عشرة اخرى) اي ناويا للرجوع (قوله فهي بها)
اي العشرة التي اتفقها يكون بمقابلة العشرة التي للموكل ثم هذا اذا كان وقت اتفاده باقيا
وان اضاف الى غيره فلو كان وقت اتفاده مستهلكا او اضاف العقد الى دراهم نفسه ضمن
وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الدراهم تعيين في الوكالة كما في الدر عن النهاية
والبرازية وتماه فيه (قوله الوكالة المجردة) فسر ذلك بالمجردة عن احضار خصم يلزم
بموجبها (قوله احدا للموكل قبله) بمعنى جانيه منصوب على الظرفية بحق وهو مبتدأ مؤخر
خبره للموكل والجملة صفة احدا كذا قبل (قوله جاحدا ذلك) اي التوكيل (قوله او مقررا به)
اي التوكيل اورد ان الاقرار حجة قاصرة فينبغي الاحتياج الى البينة بعده (قوله لا ينبغي انه لبس

الاختصاص هنا بمجرد الاقرار بل بالينة على المقر واما سماع البينة على المقر هنا فيخرج اليه الجواب عن قول الاشياء لا تسمع الدعوى على مقر الا في وارث مقر دين على الميت فقام البينة لتعدي وفي مدعى عليه اقر بالوكالة فيبنيها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا انتهى فتأمل فيه . ﴿ باب عزل الوكيل ﴾ (قوله ويعزل نفسه) ظاهره الاطلاق لكن على ما في الاشياء هذا في الوكيل بالخصوص وبشرائه المعين لا الوكيل بتكاح وطلاق وعقاق وبيع ما له وبشرائه شيء بغير عينه (قوله باخبار عدل او اثنين) هذا ان اخبر فضول بلا ارسال فان ارسل يكنى كون الرسول مبرأ جده لا اوضحه حرا او عبدا صغيرا او كبيرا على ما في النور صدقه او كذبه كما في متفرقات التبع (قوله عدلا كان او فاسقا) اورد عليه بما ذكره في مسائل شتى من قوله ويشترط لعرضه خبر عدلين او مستورين والاحسن هو هذا اقول الامر بالعكس لان ما ذكره وان كان موافقا لما في الكثر والكافي ولكنه مخالف لما في الهداية والتوضيح وقد صحح في البحر جواز كونهما فاسقين وقد قرر في الاصول ايضا ان ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل فيشترط فيه اما العدد او العدالة (قوله لا يثبت العزل الا بالعدد) او العدالة المحصر ايضا ثم يثبت العزل بمشاة فهمته او بمكتوبه الا ان يراد ان المحصر بالنسبة الى الفضول (قوله ولما لم يكن لذكر الوكيل تركته) قبل فائدة دفع توهم انتقال الوكالة الى وصيه او وارثه او وكيله واستبعد وقبل يمكن ان يكون فائدة تظهر في تعليق الوكيل مثلا اذا قال لعبد الموكل ان جاء زيد فانت حر فانت حر فانت الوكيل قبل مجبته فانه لا يمتنع في الظاهر لبطلان التعليق بموت المعلق قبل حلول الشرط فتدبر انتهى (قوله يجوز احدهما) وقوله يلحق احدهما هما كالموت فيبني بناء على التعليق السابق ان يقتصر على ذكر الموكل وهو الصحيح في الشربلية عن المختبرات شهر وبه يفتى وعن التمهيس وهو المختار وعن الغاية مثله وكذا في الدر عن القهستاني والباقي وعن قاضيه ان الفتوى على قول ابن حنيفة رحمه الله لكن في الايضاح قد روي محمد احتياطا (قوله اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن) كما اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فظهر ان لفظ في بمعنى الباء فيندفع ما توهم ان الصواب في عقد الرهن (قوله وجعل امر امرأته الخ) اورد انه لا يتعلق به حق الغير اذ ليس هو حقها اقول لا يبعد ان نفوي بعض الزوج انما هو بطلب الزوجة ومصلحتها فكلها حقها (قوله او تزويج امرأة او شراء شيء) الظاهر انها معيتان كاخوتهما (قوله ولو تزوجها بنفسه) لا يخفى جريان العلة السابقة فيه تكرار ان علته في حكم ماسبق ايضا ففيه تأمل (قوله بعيب بقضاء) الظاهر انه اتفاق اذ ما بالرضا ايضا كذلك بل بكل ما يكون قسحا كما في الدر خلافا لما في شرح الجمع فلينظر عند الفتوى (قوله اذا وكل كل واحد من رجلين) اي وكل رجل رجلين كل واحد منهما مستقل في الوكالة ببيع عبده (قوله فكل من بيعها ان يبيعه) اورد عليه ان الذي باعه اولا قد انتهى وكالتة بالبيع الاول فكيف يتصور بيعه ثانيا بلا تجدد توكيل ودفع ان غرض الموكل لم يحصل بعد (قوله او يبي اثره) الظاهر انه عطف على قوله ما د وهو من قبيل علقها بتناو ما باردا فيكون بمعنى وتبقى الوكالة اذا بقي اثره ويكون تصرفا بما علم التزاما عن قوله وتصرفه بنفسه بحيث يحجز الوكيل الخ على ما بينه في شرحه بقوله حتى ان الموكل اذا طلقها واحدة الخ فلا يراد انه عطف على ما د ولا عودة في صورة بقاء اثره بل يزم التكرار

بما سبق (قوله بافتراق الشريكين) أي ولو بتوكيل ثالث ليشمل صورتي الشرح (قوله لانه عزل)
 يعني ان العلم انما يلزم في الحقيقي دون الحكمي وهذا عزل حكمي لانه لم تكن الوكالة مصرحاً بها
 فهنا يعلم ان الاولى من التسخيم ان يكون قوله اذ لم تكن الوصاية الخ باذ التعليل لا ياذ
 الشرطية وان كان له وجه (قوله او كلاهما) الاولى ان يقتصر على الاول اذ الثاني ليس له
 مدخل في كونه من محتمل المسئلة (قوله في حق غير الموكل منهما) يعني بلا علم لانه عزل حكمي
 ايضا فغيره اشارة الى انه ليس بمعزول بالنسبة الى نفس الموكل لانه قصدي (قوله اذ لم يصرحا
 بالاذن) كائن هذا بالنسبة الى ما تقدم من قوله او كلاهما وقد عرفت ما فيه (قوله اذ لو بقي
 الافتراق على ظاهره) لعل ظاهرا الافتراق ما يكون من عند نفسها يعني بقصد هما فهنا
 لا يصلح حلة لذكر الوجهين بل صلاحية لتفسير الوجه الاول فقط يعني انما فسرنا الافتراق
 بهلاك المالكين الخ اذ لو بقي الافتراق الخ ومع هذا لا يلزم ما ذكره في ثاني الامر من قوله
 فلو افتراقا اذ الظاهر منه ما يكون بقصد هما وقصد هما (قوله لان البطلان حكمي) الاولى لانه
 عزل حكمي (قوله ذلك الولي كذا ما عندنا من النسخة) الظاهر الوكيل او الموكل (قوله ايضا
 ما وليه) أي اخذه (قوله وله مطالبة استيفاء ما وجب له) قوله ومطالبة لانه مبتدأ وخبر واستيفاء
 منصوب منون مفعول له وما وجب له في محل التنصب على انه مفعول وقد وقع في بعض النسخ
 لفظة مطالبة بالتبعية (قوله نظر الى ظاهر اللفظ) أي قوله عزتكم وقوله ومنصوبا أي كان باقيا على
 وكالته بسبب وجود الشرط وهو قوله يعني في قوله من عزتكم وهو معنى قوله حيث قال معنى عزتكم الخ
 (قوله فانه اذا قال عزتكم كان مبرزا) اذ الوكالة ليست من العقود اللازمة وما لا يكون من اللازمة
 فيصح الرجوع عنه (قوله بالجملة الحاصلة من لفظ كلما) اورد ان هذا سهو بل حصول التخصيص
 من لفظ وكنتك فانه في تقدير وكنتك بكذا على اني كلما عزتكم الخ بناء على دلالة العطف كما ان
 حصول التعليق من لفظ كلما وحسن قبل منشأ غلط الدرر على ان يلحق ذكر لفظ وكنتك اعتمادا
 على القرينة فيما ذكر يظهر كون قول من قال لو قال المراد بالوكالة المطلقة ما يحصل من لفظ
 كلما وبالجملة ما يحصل بقوله او لا وكنتك بكذا لكان اوجه غير موجه بل ينبغي لكان صوابا
 بدل اوجه ﴿كتاب الكفالة﴾ هي لغة الضم وحكي ابن القطاع كفته وكفلت به
 وعنه وثالث الفاء (قوله لا صحة للاول) فضلا عن كونه اصح قبل الصواب لا صحة للثاني
 فضلا عن كون الاول لا يخفى ان معنى قول الدرر لم يوجد في الاول اصل الصحة فضلا عن
 زيادتها فوجه الصحة ظاهر على ان معنى كلمة فضلا موجب صحة ما ذكر لا صحة ما اختاره لان
 كلمة اصح عندهم في نظاره بمعنى اصل الصحة ويؤيده انه وقع التعبير في الايضاح بلفظ
 الصحة بدل الاصح وان ما ذكر في التعليل يخص بما ذكر واما عدم تعرضه للثاني بناء على عدم
 صحته عند القوم كما فهم من قولهم والاو اصح وان كان العلة المذكورة وجهها المدم صحة الثاني
 ايضا في نفس الامر وعلى ان فهمه من كونه وجهها للاول على طريق دلالة النص نعم قد وجد
 في بعض النسخ هكذا لا يخفى ان اصلا يكون الاول اصح وفي بعضها ايضا حتى يكون الاول بحيث
 بدل لام الجار لكن لا يخفى انه على ما ذكر ان الاول هو الاول ولو لم يكن دعوى الخطأ والكلام
 فيه (قوله لخروج الكفالة بالنفس) لا يخفى ان المطالبة المطلقة اعم على ما يكون بنفس او بدين
 بل يعين ايضا بخصوص كافي التزوير والدرر بل في الهداية على ما نقل عنه قال في الايضاح بعد
 ما اختار في الاصلاح التعريف الاول سواء كان المطلوب من احدهما هو المطلوب من الآخر

كما في الكفالة بالمال ولا يكون كما في الكفالة بالنفس فيندفع به ما يقال لكون المطالبين من الجنسين
 يكون ارادتهما من لفظ المطالبة في التعريف جمعا بين الحقيقتين ولهذا لم ينفذ البد المصنف
 مع كونه مذكورا في الهداية وقد يجاب ايضا ان التعريف ليس بمطلق الكفالة بل لقسمه
 المشهور ولا ينافي ذلك تفسيهم بعد ذلك الى الكفالة بالنفس والمال وانت تعلم انه مع كون دعوى
 الشهرة في احدهما خفيا ان قصر التعريف ببعض القسم بعيد غاية البعد على ان التعريف
 انما يكون مقصودا لبيان ما وقع في الاحكام وكلا القسمين مساويان في بيان الاحكام وقوله
 ولا ينافي ذلك الى آخره ليس بمسلم على اطلاقه (قوله مع انهم ذكروا) رد عليه انه داخل
 في الكفالة بالمال على ما في الزيلعي اوفى مطلق المطالبة ايضا كما في الثوري والدر على ما اشير اليه
 آتفا (قوله لجميع الاقسام صريحا) لا يخفى ان هذا يكون اعتذارا وجوبا عما مر فليتظر ان هذا
 هل يصلح سندا صحيحا لتجديد الاصطلاح وقد قالوا الاصطلاح الجديد بلا سند معتبر ليس
 بمقبول وقد سمعت المنقول عن الزيلعي بما هو على الاصيل اورد عليه ان هذا بظاهره يقتضي اتحاد
 المطالب من كل منهما مع ان في الكفالة بالنفس كذلك فان ما على الكفيل فيها احضار النفس
 وما على الاصيل احضار المال ودفع ان احضار المدين احضار المال معنى واعتبعد لعل الاقرب
 ان يقال ان ما على الاصيل شئان احضار نفسه ودينه فالمطالبة يستقيم على كل منهما (قوله
 لكن العبد يطالب بعد العتق) يقتضي صحة الكفالة اذ لو لم يصح لم يطالب في وقت ما اصلا الا
 ان يراد من عدم الصحة بالنسبة الى الحال لا بالنسبة الى الاعم منها ومن المال ثم ان المراد بعد
 الصحة ما يكون بلاذن المولى فلان ما وقع في طاعة الكفيل من جوارها من العبد باذن وليه
 (قوله كذا في الخلاصة) نقل عن البرازية ان العبد ان كفل بمال ضمن المولى اقل من قيمته ومن
 الدين فينتهي منافاة الا ان يحمل هذا على الاذن لكن لا بد من بيان بنقل فليتظر (قوله اذا فائدة
 الكفالة) لعل الفائدة هنا بمعنى النفع والافيد تسليم استفادة الفائدة عن اللازم على جعلها بمعنى
 العاقبة لا يخفى ان فائدة الكفالة راجعة الى المكفول استقلالاً او ممية اي اشتراكا (قوله اي الكفالة
 بالنفس والنفس) يعني ان ضمير الثانية راجع الى الكفالة والنفس (قوله اي عن النفس) قبل الاولى
 ان يوثق اليدين بدل النفس وقبل غلط لا يخفى ان المناقشة عن العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء
 (قوله لا باناضامن) لمعرفته خلافا للثقل (قوله واختلف في اناضامن) تعرفه قيل عن القمع
 والوجه للزوم (قوله وان لم يحضر حبسه الحاكم) ان لم يعلم بحره ابتداء او الا فلا كما نقل عن العيني (قوله
 وعلم مكانه) ولو في دار الحرب كما في ابن الملك (قوله وقد صدقه الطالب) في الدر عن البصر او
 اقام الكفيل بينه ومستند لا في الفتية طاب المكفول عنه فلهذا ين ملازمة الكفيل حتى يحضره
 وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا تدرى فين لي موضعه فان برهن على
 ذلك تندفع الخصومة (قوله فالقول قول الكفيل) مع عينه كما في الدر (قوله ويؤمر الكفيل
 بالذهاب) ويؤخذ منه كفيل ايضا (قوله به يفتي) هو قول زفر كما في الزيلعي اما لو سلم عند
 الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر فجاء كما نقل عن البصر (قوله
 يطالبه به بعدها) اي ابدا حتى يسلم لما في الملتقط وشرح الجمع لو سلم له المال يرى وانما المدة
 لتأخير المطالبة كذا في الدر (قوله من فلان رايد رقيم) قيل الصواب بالياء اي بذير قتم وردان
 بذير قتم بلام لفة في بذير قتم بالياء وكتب اللفة مشحونة وواقع في كلام الفردوسي (قوله برى
 الكفيل) قبل الابد عن الركا كذا وبطل الكفيل (قوله وورثته لم يكفلوا له شئاً) وقيل عن السراج

يطالب وارثه باحضاره (قوله ولو بعد الكفيل) يعني كفل رجل نفس عبد نفسه (قوله لا) اي
 لا يبرأ وقيل نقلا عن الوهبانية يبرأ على قول بتسليم الكفيل اورد ان هذا اظهار في موضع
 الاضمار بلا نكتة (قوله في صورة تسليم المأمور) قيل الصواب المطلوب برئ سواء قبل الطالب
 اولا (قوله وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ) اي عند عدم طلب المدعي والايبرأ كذا في الدر (قوله
 اي بالنفس والمال) اما النفس فمخاد عن مضمون قوله كفل بنفسه واما المال عن قوله على انه
 ان لم يسله الخ (قوله على الوجه المذكور) اي على انه ان لم يسله الخ (قوله اي طلب وارثه)
 في كونه تفسيرا للاشارة نوع خفاء (قوله ولهما ان المال ذكر معرفا) الظاهر هو قوله المائة
 في قوله فعليه المائة فلا يظهر ذكر المائة معرفا اورد ان فائدة التصريف انما يكون اذا كان المعرف
 معهودا بين التكلم والمخاطب وهنا ليس كذلك ويؤيده ان التمرير للعهد الخائن في المعهود
 مائة دينار وهي غير مبين (قوله على اعتبار البيان) اي بيان المدعي اما بالينة او باقرار المدعي
 (قوله الكفالة) الاولى هي ما بالنفس (قوله والقول له) اي الكفيل كذا في الدر لكن الصواب
 اي المدعي كما يدل عليه قوله لانه يدعي الصحة في تعمله وقد نقل تقاصير بما مثل ماذ كر عن
 معراج الدراية وغاية البيان (قوله وعندهما يجبر) لا بمعنى الحبس بل بمعنى الملازمة حيث يدور معه
 الى اي مكان ذهب ولا يدخل داره بلا اذنه واجلس في باب الدار لا يغيب (قوله وفي القود) وكذا
 في السرقة يقتضيه تعمله وصرح في بعض الكتب (قوله لان معنى الكل على الدية) اورد بما في آخر
 كتاب الوصية من الهداية ان القصاص يجوز ثبوته بشبهة انتهى اقول الظاهر انه مؤلف مصروف
 من ظاهر اذ ظاهره مخالف لما وقع في طاعة الكتب فلا يعول عليه (قوله ولو اعطى جاز)
 اي برضاه قال في الدر عن التهر وظاهر كلامهم انه في حقوقه تعالى لا يجوز ثم قال قلت وسمي
 الهما لتصح بنفس حد وقود فلنكن التوفيق انتهى (قوله احتزبه عن بدل الكتابة) لانه يسقط
 بدونهما بالتجبر فلو كفل وادى رجوع عما دى باقي البصر (قوله ما بايعت فلان فعلى) وكذا
 ما غصبك فلان فعلى (قوله والا في الامثلة السابقة) لا يخفى ان كلمة ما في الامثلة الظاهر انها
 شرطية ايضا قال في الدر ان ما هنا شرطية اي ان بايعته فعلى مثلا الا ان يقال ان ما مشتركة
 بين معنى الشرطية وهو يتاقي كونها صريحا بخلاف لفظه ان (قوله ان استحق المبيع) او جهلك
 المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك فعلى الدية ورضي به المكفول جاز بخلاف ان اكلت سبع
 كذا في الدر (قوله اقول قول سهو خطاء) صحح ابن الكمال كون سهو ابتفصيل يطلب من ابضاحه
 (قوله ويؤيده) قال ابن الكمال واما ما قاله صدر الشهيد الى قوله صحت الكفالة فردود
 بما ذكر صاحب الذخيرة بقوله وعندهما ان المسئلة المذكورة لا تصلح دليلا لان المولى باعنا
 العبد يضمن قيمته للفرع فلهذا اضاف الزمان الى سبب الوجوب وليس يتعلق على الحقيقة
 واطراف الزمان الى سبب الوجوب جائزة فيصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى
 (قوله بشرط غير متعارف) لا يخفى ان المتعارف غير الملايم والحاصل انه لا يلزم من جواز
 التعليق بشرط غير متعارف جوازه في غير الملايم اذ معنى عدم التعارف الندرة ومعنى عدم
 الملازمة ما لا يكون شرطا لوجوب الحق او لا مكان الاستيفاء او لتعذر الاستيفاء كما عرفت (قوله
 ولا يحمل دابة معينة مستأجرة له) اي للحمل يعني اذا استأجر رجلا عن رجل دابة معينة فكفل
 رجلا ثالث على حمل المستأجر على تلك الدابة فالكفالة ليست بجائزة (قوله مستأجر لها) اي
 للمدعة (قوله لانه استحق عليه الحمل) اي ان الكفيل استوجب على نفسه الحمل على دابة معينة

وهو ما جاز عنه فانه لو اعطى دابة من عنده (قوله ولا يثنى للموكل) يعني الوكيل بالبيع اذا كان
 كغلاما على مشترى من الثمن لموكله لا يجوز (قوله بامره) اى امر الموكل فالماور هو الوكيل
 (قوله وللشريك اذا باع) اى لانصح للشريك الاظهر والاخصر والاشمل وللشريك بدين
 مشترك مطلقا (قوله يعنى باع رجلان عبدا الرجل) الاولى والاوضح عبدا مشتركا بينهما
 من رجل (قوله معززا فى حين) قبل الصواب الموافق للكتب مفرزا من الافراز بالغاء والراء
 المهملة فالز اى المجعلة لامن التعزير (قوله وتعذر العمل بها) فان قيل ينبغى ان يصرف الى
 ما يجوز الضمان وهو الدرك فصحبا التصرفه قلت انما لم يصرف اليه لان فراغ الذمة اصل
 فلا يثبت الشغل بالشك والاحتجال كذا فى النسخ (قوله وهو غير معذوره لعجزه) عنه قال فى الدرر
 لوضعي تخليصه ولو شبه ان قدر والارد الثمن كان كالدرك ثم انه كلما دى بكفالة صحيحة
 رجع كصحبه كما نقل عن جامع الفصولين (قوله لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة) اورد
 ان الدين لبس باشتغال بل فعل حقيقة بدليل اتصافه بالوجوب فى مثل قولهم الدين واجب
 عليه اى اذا واولا اداء انما يتصور فى الفعل كما هو المقرر فى الكتب وان قوله بدين مشهود الصواب
 بمال لا ينفى ان مراده من الدين هو المال بطريق الاول يدل عليه قوله لكنه فى الحكم مال الخ
 وحاصل معنى قوله عبارة عن اشتغال الذمة اى اشتغال الذمة بمال واجب عليه اذ وعلى انه لا اقل
 ان يكون تعريفا بالانتم الخارج (قوله ولا بلاقبول الطالب) اى لانصح الكفالة بل بنوصيها
 بلاقبول الطالب نفسه او نائبه ولو فضولا كذا فى الدرر ان يكفل وارث المريض وقيد بالمشى
 وهو المناسب على ما فهم من الشرح (قوله تكفلوا عني بما على) فسر بالامر لان تبرع الوارث
 بضمائه فى غينهم لا يصح فالاول ان يشترطه فى المتن نعم روى الحسن الصحة لكن حمل المتن عليه
 لبس بخرى ولو ضمن الوارث بصلوته صح كذا نقل عن السراج وقيل قول الثانى لما يأتى (قوله وصية
 منه لورثته) فى التقييد بالورثة هنا وفيما سبق اشارة الى انه لو قال لا جنى لم يصح لكن
 فى شرح المجمع وقيل يصح وعن الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة واورد عليه
 بتوقفها على المال (قوله ولهذا يصح) وايضا لو كان له مال غائب يؤمر الغريم بالتفاديه
 ولا يطالب الكفيل حالا (قوله وان لم يسم المريض الدين) قيل ذكركم الدين هنا بما
 لا يحتاج اليه فان جهاته غير مائة لصحة الكفالة (قوله ولهذا قالوا) الفاضل من حيث
 اللفظ كونه علة لمضمون قوله لان الجهالة لا تمنع الخ والحق انه علة ثانية لقوله ان هذه وصية
 فالاولى ان يقال ولهذا ايضا (قوله وبه يفتى) قال فى الدرر واقره فى البحر وبه قالت الائمة
 الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ فاسم انتهى
 (قوله كذا فى تخليص الجامع الكبير) وكذا فى البرهان معللا بقوله رفق بالناس كما فى الشربلية
 ولا بالمبيع اى بمالته كما قيل والافنسلية جاز كما سبأنى (قوله وقيل ان وجب) صبغة التريض
 موافق لما فى الزيلعى لكن فى شرح المجمع تصرصا بالنقل عن التحفة جازت الكفالة به فان هلك
 لا يجب عليه شئ ككفيل النفس (قوله ونصح بالثمن) الا ان يكون المشتري صبيما محجورا عليه فلا يلزم
 الكفيل تبعا للاصيل كما نقل عن الحاتية (قوله والمقبوض على سوم الشرى) اى ان سمي الثمن والا
 فهو امانة (قوله فبه اختلاف المشايخ) قال فى النسخ فقال بعضهم لا تجوز الكفالة منهم صدر
 الاسلام البرزوى لانها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة او الدين وهنا لا مطالبة ولا دين
 شرعيان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز منهم فخر الاسلام على البرزوى

اخو صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها لانها شرعت
 للترامها في المطالبة الحسبة والمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام بتوزيعها بالعدل بوجوه وعليه
 فلا يفسق حيث عدل وقلنا من قضى ثابتة غيره بامره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع
 وهو الصحيح كما في الثانية بمن قضى دين غيره بامره ان كان الامر بلا اكراه ثم انه اطلق في المتن
 اشارة الى ان الاصح من الاختلاف هو الجواز كما صرح به صاحب الايضاح وفي البرازية قال
 لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح قلت
 وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه ويقول لاخر خلصني
 فخلصه ببلغ فيثبت رجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر كذا بخط المصنف على هامشها
 فليحفظ كما في الدرر عن فصول العمادي لا يرجع بلا شرط وهو الاصح وعليه الفتوى (قوله
 والقسمه هي التواب) قيل فيه ركائة اذ الظاهر ان يقول المراد بها ما يكون راتبا والتواب
 ما لا يكون راتبا (قوله وقيل ان يشترط احد الشريكين) وقيل هي اجرة القسام وهي مطلوبة
 شرعا (قوله والهلك) وقد مر بيانه ففيه نوع استدراك لا ينفى (قوله بل الدية) قيل اقول
 تصح الكفالة بالدية لكن صرحوا بانها لا تصح بالدية على العاقلة (قوله وله ايضا مطالبة
 احدهما) قيل مستدرك بقوله والمطالب مطالبة الكفيل مع الاصيل اقول يمكن ان يقال وجه
 الامادة للتوصل الى قوله ولو بعد مطالبة الآخر والاستثناء السابق منع عن ادراجه هناك
 (قوله رجع عليه) الظاهر بلا اشتراط الرجوع وبلا ذكر الضمان اخذ من الغافلان على الخ
 اورد عليه ان كلمة على هنا سهواذلا فرق بين على وعلى كافي فاضيقان والكمال (قوله فادى
 لم يرجع) هذا اذا لم يكن الماء ورشرك الامر او خلطه ولم يكن الامر في عيال المأمور في عيال
 الامر والا يرجع وعند ابي يوسف يرجع على ما في قضاء الخلاصة وفصل في الشرب لا ليسة
 عن فاضيقان وشرح المجمع وغيرهما لكن قد عرفت ما يخالفه فيما سبق فليوفق (قوله ولو وهب
 الدين له) او تصدق لواقف بالهبة لكن اذا الهبة للفقر صدقة كما ذكر في كتاب الهبة (قوله برئا)
 اي الاصيل والكفيل هاترا بعة اثمان شرطية براءتهما ابراء الاصيل او سكت في هذه الثلاثة
 برئا واما في الرابع وهو شرطية براء الكفيل وحده فبرئا هو وحده فيبقى الالف على الاصيل
 لعل قوله صالح عن موجب الكفالة الخ مؤذن عنه فالاولى ان يعزم على مسئلة الرجوع ثم انه
 صالح على شيء ليبرأ عن الكفالة لا يصح ولا يجب عليه المال سواء كانت الكفالة للنفس او للمال
 (قوله وضياها) من النافية التي ابتدئها من الكفيل هذه مستفادة من تعلق كلمة الى الجارة الداخلة
 على ياء المتكلم المعبر عن الطالب الى فعل برئت الذي كان خطابه الى الكفيل (قوله وعند
 ابي يوسف اقرار) قال في الدرر قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين
 فكان اول نهر معز بالعبارة واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف
 (قوله وقيل اذا كان الشرط مما لا منفعة) اختاره صاحب النعم ورجح اختيار القمح والمراج لكن
 في النهر ظاهر الزبلي وغيره ترجيح الاطلاق كما هو الظاهر من اختيار المصنف (قوله كذا في العناية)
 قيل صوابه التهابة (قوله لان الكفيل التزام الدين مؤجلا) قيل التعليل في الكافي ان الاجل انما
 بطل في حق الكفيل بموته اذ لا فائدة في بقائه لا تنقل الحق الى الزكاة وهي عين لا يقبل التأجيل
 والاجل حق الاصيل وفي ابقائه فائدة لانه في ذمته (قوله فلا يطل حقه بطلان حق غيره)
 بلا رضاه انتهى) وهو ظاهر خافي الدرر ليس بصواب فان المروض هو اداء الوارث مجلا

بحكم الشرع كما يظهر من الكافي والرياء انما يتحقق على بقاء التأجيل انتهى لا ينبغي ان مراد
الدرر ان يقال ان الدين الذي التزم الكفيل من الاصيل مؤجل والتأجيل بطل بضرورة
موت الكفيل فانقلب المؤجل مجالا في حقه فلزم منه ان المجل حق الكفيل وهو ليس بحق
الاصيل فلورجعوا بالمجل وهو اكثر في المالة لان ما يكون مجالا اكثر مما يكون مؤجلا فلزم
الرياء فهذا ليس بمناف لما في الكافي بل هذا مجمل وما في الكافي تفصيله وبيانه وقوله والرياء
انما يتحقق على بقاء التأجيل ان اريد به ان الدين لو اجل للورثة كما هو الظاهر من تعديده بلفظ
بقاء التأجيل فمن قيل منع مقدمة غير ملزمة بصحتها وان اريد ان في تأجيل الدين للاصيل
رياء فغير متصور اصلا وان اريد ان الرياء انما يتصور في التأجيل لاقى التخصيل فليس
بموجه بعد قوله وهو اكثر من المؤجل اذ هذا الوهم يتدفع بهذا القول (قوله فلورجعوا) قيل
الصواب فلورجع اى الوارث ولا يعبدان يقال ان اضافة الوارث في المتن للجنس والاستغراق
(قوله حل عليه الاجل فقط) اى لاعلى الكفيل فلا يتوهم انه يوم حل الاجل في المسئلة
السابقة عليهما على ان الحكم في الاولى صريح فكيف يؤثر مثل هذا الوهم الضعيف في تغيير مثل
هذا الحكم الصريح (قوله لان دينه ثابت) قيل الاولى لان بموتهما حل الاجل على كل منهما
(قوله لا يسترد اصيل ما دى الكفيل) اورد عليه ان اريد من الاداء دفعه المال للكفيل على
وجه القضاء كما هو الظاهر من هذا الكلام فقوله في الشرح ليدفعه موجب كون الدفع على
وجه الرسالة وان اريد الاصح على وجه ما يكون على القضاء ووجه الرسالة فالمسئلان بعد هذه
المسئلة متفرعان عليها فلا يصح تفريعهما اذ هما مختصان بما يكون على وجه القضاء كما يدل
حايه تعليل الاولى لانه ملكه بالقبض وتصريح الثانية ونسب رده على قاضيه وان اريح لا يطيب
فما اخذه على وجه الرسالة عندهما وان طاب عند ابي يوسف كافي الزيلعي لا ينبغي ان قوله
ليدفعه ليس بموجب للرسالة ولا مناف للقضاء على انه تسليم ظهور القضاء من المتن ينبغي
ان يؤوله على وفقه اى بالقضاء وان امر التفريع ليس بمسلم بل الظاهر انهما مسئلان مبتدآن
كما يدل عليها ما وقع عند تامين النسخ بلاداة تفريع (قوله كن عجل زكوة) قيل هذا اذا لم ينقص
التصاب عند تمام الحول والا فيرجع اقول وكذا لو قضى الاصيل الدين يسترده من الكفيل
كما يسير اليه ما في هذا الاحتمال (قوله وان ربح به) اى بالمال الذي قبضه قبل ينبغي ان يقيد
هنا كون المال مالا يتعين بالتعين كالدراهم والدنانير كافي الوقاية وغيره طاب له اذا كان قبضه
على وجه الاقتضاء وان كان على وجه الرسالة فلا تخصصه امانة خلافا لما في كما اشترآ نفا
وان لم يعلم كونه على وجه الرسالة والاقتضاء بل اطلق فيصرف على القضاء فيطيب للكفيل
الربح ايضا وايضا ان هذا اذا قضى الكفيل الدين فان قضاء الاصيل في الربح نوع خبث
عند الامام كما في الشربلالية (قوله وكان الربح بدل ملكه) قيل الاوضح فالربح حصل على
ملكه (قوله ونسب رده على قاضيه) في لفظه اشارة على اختصاص بما كان على وجه القضاء لا على
وجه الرسالة كانه ثم بعد الردهل يطيب للاصيل الا شبه نعم ولو ضيا كما نقل عن العناية والنهاية
(قوله فيما يتعين) اى لافيا لا يتعين كنفوذ فلا يتدب (قوله بيع العينة) حاصل معناه بيع العين
بازيح نسبة لبيعها المستقرض باقل يقضى دينه اخترعته اكلة الرياء وهو مكروه مذموم شرعا
لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض كما في الهداية والزيلعي ونقل عن الكمال والكافي
واختاره ابن الكمال والمخ والدر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تابعتهم بالعين واتبعتم اذئاب

البرق ذلتم وظهر عليكم صدوكم اى اشتغلتهم بالحرق عن الجهاد وفي رواية سلط عليكم شراركم
 فبدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وعن محمد هذا البيع في قلبي كمثل الجبال ولهذا قيل اياك العينة
 فانها العينة وقيل ليس بمكروه بل مأجور كما روى عن ابي يوسف رحمه الله لكان الفرار عن الحرام
 وعن الزاهدى ان الاختيال للقرار عن الحرام مندوب وقال في قاضيهان في باب الفرار عن الزبوا بعد
 ما صور صورة العينة مثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بذلك وقد فعله كثير
 من الصحابة وجدوا ذلك ولم يعدوه من الزبوا حتى لو باع كاذبة بالف يجوز قال مشايخ المصنف في
 زماننا خير من البيوع التي تجري في اسواقنا اقول السابق الى ان خاطر الفاتر رجحان جانب الكراهة
 بقوة ادلته وكثرة داهيه وقوتها وقد قرر في محله بترجيح جانب المخاطر على الاباحة وفي التلويح
 الحرمات ثبتت بالنسبها وفي شرح الجمع من وقع في الشبهة وقع في الحرمة ولا يخفى انه لا يأت من
 من وقوع الشبهة وقد قال في كتاب صيد اللع والموهوم في باب المحرمات كالتحقق وقد قرر ايضا
 ان ترجيح بكرة الاصول قال مولانا اخي زاده في حاشية صدر الشريعة ان من خاف مقام ربه
 لا يجوز حول هذا المبائنة ولا يحكم بحرماتها وحلها ولا يباشرها ولا ينهي احدا عن مباشرتها
 الى آخر ما قال فحاصله التوقف ثم اعلم انه على سبيل الجواز لا يجوز وضع الربح في عشرة مثلا
 زائدا على واحد ونصف لوقوع التهي المؤكد من طرف السلطان المسلمين لمصالح الرعية
 اذ خربت قرى كثيرة لاجل هذا البيع ومثل هذا امر السيل ولو خولف الى هذا بعد التنبه يعز
 شديدا ولو اخذ هذه الزيادة من الربح فلا يسترد ان بالتراضي والمناسب الاسترداد وهكذا
 في معروفات ابي السعود لكن اتفق في زماننا هذا على لزوم الاسترداد قطعاً وهو الاحوط
 وجرى عليه الاوامر السلطانية وما ينبغي ان ينبه انه لا يجوز اخذ الربوا مطلقاً من الديون
 والفروض بلاد ورشعى والزمان ربح سواء مال وقف او عوارض او مال صبي او دور ابتداء كما يقتضي
 قاضه الى اربوا لا يفتى الى قبل وقال كما وقع في وهم العامة بقى انه قال في الشرع بلالة من الكمال والذي
 في قلبي انه اذا اخذتو بائناً من غير اقتراض ورد بعضها من الثمن ويبيعها لغيره من اخذ منه فلا كراهة
 فيه انتهى (قوله او يرضه خمسة اخرى وللعينة صور اخرى ذكرها قاضيهان ونقله اخي زاده
 في هامش حاشيته (قوله اما صنفان) قبل الفاضل اما صنفان يحصل حسن المقابلة بقوله واما وكيل
 بالشراء لان يكون التوكيل بمعنى الموكل (قوله او يرضه) هذا ما مضى اريد به المستقبل (قوله ولو زاد
 بامر قضى عليهما) قال الزبلي وشارح الجمع ويرجع الكفيل على الاصيل ولو انكر خلافا
 لفرقان في الدرر هذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الساهد بتواضع مع
 رجل ويدي عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة ويشكر الدين فيبرهن المدعى على الدين
 فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة ونماه في
 الفتح انتهى (قوله وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل) اشارة الى ما ذكره انقاض الزبلي وشرح الجمع
 من رجوع الكفيل على الاصيل ولو كان منكراً فيندفع ما يتوهم انه لا توقفه في تمام الاستدلال
 (قوله واما اقر الدين) ورد عليه بجهلانه في الصورة الاولى بان اقر للطالب حق المطالبة
 ثم ادعى حق نفسه وهو تأخر حق المطالبة الى شهر واجيب بان الكفالة توفان حالة ومؤجلة
 وقد اقر الكفيل بنوع معين فاقول له ورد ان الدين ايضا حال ومؤجل فقبل الاولى ان عقد
 الكفالة تبرع ولا صل فيه الوسعة والتراخي والاصل في الدين الحول وانت تعلم ان المطالبة
 تابعة للدين فتحكم التابع لا يكون مغاير الحكم متبرعه الا ان يقال انه يمكن للكفيل ان يقول
 ان كفالي على من كون الدين مؤجلاً فاذا ظهر كونه معجلاً فلا يكون كفيلاً في حقه لعدم الموافقة

بين طلب المدعى وإقرار الكفيل (قوله ولو قال ان كان مخوفا الخ) هذا دارد على ما قدمه بقوله ولا يصح بجهالة المكفول عنه كما في الشرع بلالية (قوله وصار الاصل ان المغرور) قال في حاشية عزى زاده العبارة في العبادية هكذا وهو لفظ ظهير الدين المرغيناني في فوائد.

﴿فصل﴾ أي في كفالة الرجلين (قوله لهما دين على آخر) مستدرك بما تقدم من قوله وللشريك اذا بيع عبد صفقة مع زيادة على هذا (قوله يعني اذا كفل) هذا الشرح الى آخره ايضا مستدرك سوى قوله فلو قضى بحكم الضمان الى آخره (قوله للداء بقعد فاسد) حلة للاستعداد والعقد الفاسد عقد الكفالة (قوله يصيرونه عينا بفعله) أي الاداء والتسليم على وجه التبرع لان الاول دين ومطالبة زبادة لفظ المطالبة هنا موافق لما يلي ومخالف للهداية فقبل الظاهر من الهداية اذا المطالبة لا تختلف من الدين فلا حاجة الى تعرضها مع الدين اقول ان اريد من هذا الكلام ان ما عليه اصالة راجع على ما عليه نيابة كما فهم صاحب الدرر من عبارة الدرر فالامر كما ذكره لكن يجوز ان يكون مراده ان في احد الطرفين دين ومطالبة وفي الآخر مطالبة فقط فتدعارض المطالبتين بين الدين سالما عن المعارضة فعلى هذا الذكر لازم ولا ينبغي انه مع الذكر يمكن ملاحظة الوجهين بخلاف عدم الذكر فانه يخص بالوجه الاول (قوله لو وقع في النصف) عن صاحبه (قوله ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه) يعني اذا كان مادي احد الشريكين واقما عن صاحبه لكفالتة كان لصاحبه عند الرجوع اليه ان يرجع عليه ايضا فهذه العبارة دالة على هذا المراد بلا خفاء بسوق القسم فيندفع ما يتوهم العبارة في الهداية وقع بزيادة لفظ فرجع عليه على قوله لو وقع في النصف عن صاحبه فاستقاطه هنا محل لفهم المرام وما يتوهم ايضا لو كان بدل قوله هذا يرجع في النصف على صاحبه لكان اظهر ولا وقع في المتن اوفق (قوله وكل منهما بانفراد باطل) اما كفالة فلان الكفالة من التبرعات وتبرع المكاتب غير صحيح واما الكفالة ببدل انكابة فلعدم كونه دينيا صحيحا (قوله اتنى المساواة وهو خلاف المفروض (قوله حال من كفل) بالسند خبر لقوله مال لا يجب ﴿كتاب الحوالة﴾ نقل الدين من ذمة هل توجب البراءة من الدين الصحيح نعم كما في الدرر ثم اورد عليه بما سيذكر من صحة الكفالة بدراهم الوديعه وكذا المقتضوب لعدم كونهما دينيا ودفع ان الحوالة بالوديعه وكافة حقيقة لا ينبغي ان الجواب مع عدم كونه حاسما لما دة الاشكال يقتضي كون هذه المسئلة في كتاب الحوالة استطراديا بل موضعها الوكالة (قوله ومحتال له) قيل عن المعراج قولهم للمحتال محتمل له لغو لا حاجة الى هذه الصلة (قوله هذه الفاظ الاربعة) اصواب الثلاثة الا ان يعد لفظ الدائن وهو بعيد (قوله نصح بلارضى التحيل وهو المختار كما نقل عن الواهب (قوله واذا تمت الحوالة) وقيل برى من المطالبة فقط وقال زفر لا يبرأ من المطالبة ايضا (قوله الا بالثوب) أي بالتلف توى بوزن غير القصر وقيل وقد يمد (قوله ويموت المحتال عليه مقلسا) أي بغير عين ودين وكفيل ولو اختلفا في موته مقلسا وكذا في موته بعد الاداء او قبله فالقول للمحتال مع يمينه على العلم تمسكه بالاصل وهو الصرة كما في الزبلي وقيل للمحيل يمينه نقلا عن القح (قوله وتبطل بهلاك الاولى) أي الوديعه اورد بهذا على الحصر السابق في جواز الرجوع على المحيل اذ بهذه الصورة يجوز الرجوع ايضا ودفع الحصر السابق بالنسبة الى الحقيقة التي هي الحوالة بالدين لانها نقل الدين من ذمة الى ذمة والامر في مثل الوديعه ليس كذلك فان الحوالة فيها توكيل في الحقيقة وقبل ان ما سبق في المطلقة وهذه في المقيدة فلا يلزم بطلان الحصر (قوله لتقييد

الكفالة) الصواب هنا وفيما سبأ في بقوله سواء كانت للكفالة مطلقة أو يقول الحوالة بدل الكفالة (قوله إذا كان فيه وظاء) يعني أنه عند هلاك المصنوب يلزم على الفاضل ضمانه فإن أوفى هذا الضمان مال الحوالة بقي الحوالة بالنسبة إلى الضمان القائم مقام المصنوب ثم أنه يرد عليه أن المفروض كون المصنوب دراهم فلا تفاوت بين عينه وضمائه فهذا التصيد لقوالا أن يحمل هذا على غير تلك الصورة من غير الدراهم والدنانير وفيه خفاء (قوله أسوة لغرماء المحمل بعد موته) أي قبل الاداء حتى الحال أي الدائن ولم يذكره في صدر الكتاب فالصواب أن يذكره هنا لك ولا يعتبر به هناك أصل في النسخة هناك سقط لعل عليه قوله هذه الالفاظ الأربعة (قوله أو يحمله على رجل لبس له عليه دين) قيل هذا تفسير لصورة الإرسال لما بين له فالصواب أن يقال بأن يحمله الخ لا يخفى أن في الصورة الأولى يكون له عليه دين ولكن لا يقبضه بل يرسل وفي الثانية لا يكون دين البتة فالتقابل ظاهر قطعا (قوله يصير المحال إذا أدى) يعني إذا أدى المدينون إلى الدائن بعد الحوالة ولم يقبل الدائن بناء على الحوالة فيجبر الدائن بقبول ما أدى إليه المدينون لأنه يحتمل أن يضل الدائن من هذا المدينون بالتوى الذي مر به (قوله أي دار المحال عليه) وهو الرجل المذكور (قوله لأنه يملك بيعها) لكونه ملك نفسه (قوله لم يلزم وجوب الاداء قبل البيع) لا يقال أنه يقبل الحوالة ويصحتها ألزم بيعها فيجبر كالكفيل بالمال لا نقول لأنه قال عند عقد الحوالة إن بعت دارى فاعطى منها فم يوجد الشرط فلم يوجد المشروط (قوله لأنه لا يقدر على بيعها) يرد عليه أنه موجب للتوكيل والأمر اقتضاء (قوله على الاملاء والاحسن قضاء) أي على من هو أكثر مالا وأحسن اداء فالاملاء من الملى وهو القضاء والقضاء بمعنى الاداء (قوله كشرط الجودة) فيكون من قبل الشرط الملايم (قوله كره السفينة) قال في التبع فإن قلت ما وجه ذكر هذا في كتاب الحوالة قلت لأنه معاملة في الديون كالكفالة والحوالة ونقل عن بدر الدين الكردي لأنه أحالة لمخطر المتوقع على المستقرض فيكون في معنى الحوالة انتهى وقيل لأنه يشبه الحوالة من جهة أن يقرض تاجرا ثم يحيل ما عليه لغيره أو صديق له في بلد كذا غالباً ثم أنه قال في التبع والدرء قالوا إذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس فلو اقترض رجل رجلاً حالاً على أن يكتب له بها إلى بلد كذا فلا يجوز وإن اقترضه بغير شرط وكتب كان جائزاً ولو قال اكتب لي سفينة على أن أعطيك هنا فلاضير وعن كفاية البيهقي عن ابن عباس لو اقترض مطلقاً ثم كتب السفينة فلا بأس (فروع) أدى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار إن شاء رجع على القابض أي المحتال وإن شاء على المحيل قال في البرازية وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق ولا يصح تأجيل عقد الحوالة فينصرف التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوالة كذا نقل عن البصر **كتاب المضاربة** (قوله وجه المناسبة) مبتدأ خبره قوله ظاهر فقوله معنى نقل المال خبر مبتدأ محذوف أو خبر للبنداء السابق وقوله ظاهر خبر به خبر (قوله الأول ايداع أولاً) أي ابتداء ومن حيل الضمان أن يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقترضه على أن يعمل والربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه (قوله في سلك الإيداع وغيره) أي عند قوله وحكمها أنواع ايداع وتوكيل وشركة (قوله أن المضاربة عقد مشتركة في الربح) قيل لا قيل أن يقول فإذا كانت شركة فكيف يكون غصباً ولا يبعد أن يقال أن المضاربة مثلاً عقد صحيح والغصب لبس بعقد وقد قيد بالخالفة فيه فلا إشياء بخلاف الأول (قوله خمسة) الحق ما في أقل النسخة من

قوله ستة كما سيظهر (قوله فيما عليه من الدين) قبل الضمير ان كان راجعا الى المضارب فلا يتم
التقريب اذ المطلوب الدين المطلق و اللازم دين المضارب وان الى المدينون مطلقا فتكلف
اقول المطلوب هنا دين المضارب يدل عليه قوله بخلاف ما لو كان له دين على ثالث (قوله لم يميز
والريخ رب الدين) عند الامام وعندهما الريخ رب الدين و براء المضارب عن الدين كما نقل عن
الحنابلة (قوله بالنقص بطريق القياس) الجار الاول متعلق بالقياس (قوله فله اجر مثل) ولا يهاز
قدرا المشروط عند ابي يوسف خلافا لمحمد و يجب الاجر وان لم يربح في رواية الاصل وعند
ابي يوسف لا كما نقل عن الكافي (قوله كما لو قال لك نصف الريخ) يرد عليه ان هذه الاشئلة مع عدم
وجود الشرط فيها ليس فيها جهة القال يربح بل هو معلوم هذا وان كان مناقشة في المثال لكنه وارد الا
ان يقال مراده ذكر هذا المجموع على هذا التزديد (قوله اى ينقد والنسبة) اوبىما صحبها
او فاسدا ذكر في الدر (قوله والسفر) اى برا او بحرا (قوله لا المضاربة) وكذا الشركة والخلط
بمال نفسه (قوله لاستوائهما في القوة) هذا جار في نحو المكتب والمستعير مع تخلف الحكم وقوله
لان الكلام في التصرف لا يدفع ذلك واثبات الفرق بين المالكية والنيابة بان في الاول تصرف
كلى كيف ما يشاء بخلاف الثاني لا يدفع جريان الاستواء في القوة (قوله نحو ان يشتري) تفسير
لاستدانة يعنى اشترى فريسا مثلا بالعين واعطى من مال المضاربة الغافقي الالف الاخر دينالكن
يتقلب حيث تدشركة ويوجهه وقيل عدم الجواز مقيد بما اذا ترتب ضرر لرب المال (قوله لانه استدان
في حق المالك) فان اجرة القصار والجل وان اعطى حالا لاستدانة بالنسبة الى المالك او هو استدانة
بالنسبة الى العقد (قوله انما قال بالاء) هذا اذا لم يوجد زيادة على الثوب من القصر والا
فحكمه حكم الصبغ (قوله ودخل في اعمل برأىك) ولولم يقل هذا كان غصبا (قوله عطف على
قوله لا المضاربة) يرد عليه انه على عدم العطف يلزم ان يكون هذا المعطوف من المضاربة
المطلقة وقد مر ان القيد زمان او مكان ونحوهما ليس بمطلق وايضا قد وصف هنا بقوله عينه
المالك (قوله فبتقيد بما فوض اليه) يعنى ولو بعد العقد ما لم يصرف المالى عرضا لكن ينبغي ان
يقيد التقيد بما يكون والا فلا كنهيه عن البيع حالا كما في الدر (قوله وكان له) اى ما اشتراه له
(قوله وله ربحه) يرد انه بالخالفه صارفا صبا وفي ربح الغصب كلام بين في كتابه (قوله اذ
تستفيد به المهر) وايضا من الولدان حصل (قوله ان كان في المال ربح) هو هنا ان يكون
قيمة هذا الصبد اكثر من كمال رأس المال كما بسط المعنى فليحفظ كذا في الدر (قوله فيفسد
نصيب رب المال عنده) واما عندهما فينتفى كل الصبد بناء على تجزى الاحتاق عنده وعنده
عندهما كما علم في كتاب الاحتاق معه الف هذه ابتداء مسألة اى مضارب بالنصف معه الف
(قوله حال كونه موسرا) فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لاتسعى وتعلمه في البحر
(قوله فبلغت قيمته الف) اى قيمة الولد وحده يعنى يشترط كون الزيادة بعد الدعوة (قوله
سعى للمالك بالف وربعه) اما الالف فلاصل المال واما الربع وهو النصف خمسمائة فخلصته
من الريخ كما سيظهر (قوله مئتين نصف قيمتها) لانه اذا اخذ رأس المال من الولد فتمعين ان
تكون الجارية كلها ربحا ونصف الريخ للمضارب فيضمن حصصه المالك وهى النصف
(قوله لعدم المالك) فانه وان فرض صحة التكاك لكنه لا يكون الولد له بل هو ملك للمالك
(قوله اذا صارت اجناسا مختلفة) وانما قال كذا على خلاف ما في نحو صدر الشريعة اذا
صارت اعبانا لما اورد عليه ان المضارب اذا اشترى بالف المضاربة فرسين كل واحد

منهما يساوي الفسا كان له ربيعها حتى لو وهب ذلك لآخر وسله صح ولو لا ظهور الربح لم يتيسر له ذلك واجيب عنه بما حاصله ما ذكره من المراد بالاحيان اجناس مختلفة والفرسان جنس واحد يقسمان جلة واحدة واذا اعتبر جلة حصل البعض ربحا بخلاف العبدین فانهما لا يقسمان جلة واحدة بل كل واحد يكون بينهما على حدة فان الرقيق اجناس مختلفة عند الاعظم قول واحد وصدهما ايضا في رواية واذا امتنع القسم لم يظهر الربح فكان كل واحد منهما مشغولا برأس المال على ما في حاشية اخي زاده عن النهاية وبما قررنا من فساد قول من قال هذا مخالف لاطلاق الهداية وصدر الشرعية فانهما قالان مال المضاربة اذا كان اعيانا كل واحد يساوي رأس المال انتهى (قوله لان بعضها ليس بأوليه من البعض) لانه يمكن ماساؤه ويبقى واحد فقط فلا ربحان لاحد لان يكون رأس المال اوربها كما في صدر الشرعية فهذا ليس بخالف بل احدهما يصلح لان يكون دليلا للآخر (باب) اي هذا باب بمنزلة فصل بلا استعمال لفظ في الاول ان يؤتى بلفظ فصل فعلى هذا ينبغي ان يرسم عبارة مضارب بلا اذن بالسود ان الكتابة بالاجر ليس بحري وما في بعض النسخ من قوله مضارب بلا اذن وفي بعضه المضارب بلا اذن وان صح حبثه كونه من عنوان الباب وقريرا الى ترجمة بعضهم لكن تفسيره بقوله فلا اي دفع المضارب المال الى آخره لا يلائمه (قوله لم يضمن مالم يعمل الثاني) فان ضامع من يد الثاني قبل العمل فلا ضمان على احد وكذا لو غصب من الثانی وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وجهه فالضمان عليه خاصة (قوله لانه جعل ما كان له للاول) وفي اقل النسخ لثاني وهو الصواب الموافق لسائر الكتب (قوله لان الربح) لا ينبغي ان الربح حيث يجوز ان يكون مشتركا بينهما ولا يكون مختصا بالمالك فلا بد لبيان ما ذكره من نقل صحيح (قوله ان عمل غيره) اي يخبر رجلين مطلعا وفضولي عدل اورسول مير كما في الدر (قوله واذا عمل بالعدل) ولو حكمنا كقول المالك ولو حكمنا (قوله والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جلس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (قوله يبيعها) اي ولو نسيته وان نهاء عنها (قوله وفي المال دين) اي ديون على الناس (قوله لانه طلبه) اي يجب على المضارب اقتضاها تلك الديون يعني مؤنة اخذ الديون على المضارب (قوله وقد سلم له ذلك) اي سلم للمضارب حصصه الربح التي كالاجرة فكانه اخذ اجرة العمل فيخبر على العمل (قوله وان اقتسم الربح ونقصها) وهذه حيلة نافعة للمضارب (قوله من ماله) اي من مال المضارب (قوله لانه لم يحبس) اي المضارب لم يحبس فهذا تطيل لقوله من ماله (قوله من ماله الوصحية) لا فائدة (قوله والدهن) بفتح الدال مصدر دهنه من باب نصر بمعنى الادهان (قوله اذا احتجج اليه) كمن يكون في الحجاز فانه معقود فيه (قوله بغد واليه) اي يروح اليه من اول طلوع الفجر ولا يقدر ان يعود الى منزله ويبيت باهله فتعين ان خروجه للمضاربة تخففته في مالها (قوله فان فضل) لان رأس المال اصل والربح مبنى عليه فلا يسلم لها الفرع حتى يسلم رب المال الاصل لان الذاهب بالنفقة هالك والهلاك يصرف الى الربح كذا في الزيلعي (قوله معه) اي مع المضارب القابل لتصف الظاهر كما في عبارة بعضهم مضارب بالتصف شري بالقها الى آخره (قوله فاسترى به زنا) اي شباها (قوله ورأس المال القان ونجسماه) لان رب المال دفع القان ولا يحكم المضاربة ثم دفع القان وخسماه يحكم الضمان والغرامة فلا بد ان ينسار اليه في الضرح ولم يشر (قوله لانه صار مضمونا عليه) والمال المذكور ليس بمضمون عليه وقوله ومال المضاربة امانة دليل لهذه الكبرى للشكل الثاني

من الشكل الاول اى المال المذكور امانة والامانة ليست بمضمونة فقوله وبينهما تناف اشارة الى
 هذه الكبرى (قوله شراء بنصفه) صفة العبد وضيمير الفاعل في شراء يرجع الى رب المال
 (قوله فان ملكه قد تقرر) الاظهر في التعليل لانه مضمون عليه ومال المضاربة امانة وبينهما
 منافاة (قوله وبالقضاء صار كأنهما) لا يخفى انه لو اكتفى في تعليلهما (قوله فيقدر رب قدره) اذ
 الغرم بالغنم (قوله اى كلما هلك الالف) لان المال في يده امانة وقده هلك وقد بقي عليه الثمن دينا
 وهو ما مل لرب المال فيستوجب عليه مثل ما وجب عليه من الدين وبالقضاء ثانيا لا يصير
 المضارب مستوفيا لان الاستيفاء اعما يكون قبض مضمون وقبض المضارب ليس بمضمون بل
 هو امانة وبينهما تناف واذا لم يكن مستوفيا كان له ان يرجع على رب المال مرة بعد اخرى
 الى ان يسقط عنه العهد بوصول الثمن الى البائع (قوله وجيع مادفع رأس ماله) فيه اشارة
 الى دفع توهم شياح مال رب المال بكثرة رجوع المضارب عليه (قوله فانه له ان يرجع
 على الموكل فقط) يعنى لا يرجع ثانيا لان يده ثانيا يد استيفاء لا يد امانة (قوله بان المال)
 متعلق بقوله فرق (قوله لان الضمان لا ينافى الوكالة) هذا العلة تجارية في اول المرة مع تخلف
 الحكم (قوله او ادعى المضارب العموم) بأنواع التجارات (قوله او قال ما عينت لي تجارة) انفرق
 بين هذا وبين ادلة الاول دعوى العموم وهذا دعوى الاطلاق (قوله ولو ادعى كل نوحا) بان
 قال رب المال في البر وقال المضارب في الطعلم (قوله بان قال رب المال) الاظهر في البيان
 ان يقال كافاه بعضهم كما قال رب المال دفعت اليك الفا مضاربة في بزى رمضان وقال
 المضارب دفعت الى مضاربة في طعام في شوال واقاما بيته كانت بيته المضارب اولى (قوله
 فضاحب الرقت الاخير اولى) اى بيته صاحب الاخير اول اذ الترجيح في تعارض البيتين
 لا في تعارض القولين كما في كتب القوم سيما الهداية وبما ذكرين دفع ما اورد انه مخالف لعمامة
 الكتب ثم انه اذا لم يوقت البيتان فينته المالك اولى قال في الدررنا (فروع)
 دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه
 من الربح اكثر مما يجعل لامثاله ومما دفع الوهبانية وفيها مامات المضارب ولم يوجد مال المضاربة
 فجا خلف عاد دينا في تركته دفع اليه الفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن
 حصه الهبة لكن المفتى به لانه لا ضمان مطلقا لافى المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها
 فاسدة وهى تملك بالقبض **كتاب الشركة** (قوله ثم اطلقت على العقد
 مجازا) الظاهر انه منقول شرعى ابتداء كما في سائر المتقولات الشرعية فلا يعلم وجه جملة مجازا
 ابتداء ثم حقيقة عرفية (قوله اما شركة ملك) الاولى ان يعرفها قبل التقسيم كما فعله بعضهم
 بان قال هى عبارة عن عقد بين المشاركين في الاصل والربح (قوله وهى ان يملك) اى ان يملك
 متعدد اثنان او اكثر فالمراد بيان مجرد التعدد (قوله عينا) قال في التويز هنا او دينا وقال في
 شرحه الدرر على ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خرا الرجوع بنصف ما اخذه
 ومن حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين حصته انتهى
 (قوله او شراء) ولو منعاقيا كما لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر كما نقل عن المنية (قوله حتى لا يجوز له
 التصرف فيه) اى تصرف مضر كما في الدرر (قوله الا في صورة الخلط) اى المال بهما الظاهر
 بفعلهما كما يشير اليه قوله والفرق الخ الاول ان يذكر ما ينفرد احدهما بالخلط قال في الدرر
 هنا كخطة بسعير وكنبة وزرع وشجرة مشترك فهستاقى ومما في الفصل الثلاثين من العبادية

وفي فتاوى ابن النجيم جواز بيع البناء والفراس المشترك في الأرض المحتكر ولو للاجنبي وتنبه انتهى لمختصا وفي بعض الفتاوى عن جامع الفصولين ولو كان بينهما بناء فشرى اجنبي نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يجر وكذا الشجر (قوله والاختلاط) اي بلا صنع من احدهما قال في الدر مختلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسط المصنف في فتاويه فليتأمل بما تقدم أنفا ثم المراد بالبيع مجرد الاخراج عن الملك فيتمثل بنحو هبة او وصية واما الانتفاع به بنصيب شريكه ففي بيت وخادم وأرض يتفع بالكل ان كانت الأرض يتفعها الزرع جاز ولا باختلاف الدابة ونحوها نقل عن البحر لعل هذا في القضاء واما في الديانة فلا ينبغي له لانه يصرف في نصيب الغير وهو حرام حقا فله تعالى كما نقل عن المحيط وعنها ايضا فان أجر واخذ الاجر يرد على المخصوص منه او يتصلق لكن عن فتاوى ابي اللبث أجر المخصوص عند الاجازة من المالك فصيما مضى للمالك وفيما يتصل للمالك وعند عدم الاجازة كله للمالك وان لم يعلم من كتاب النصيب انه واجب التصديق له (قوله يدل جواز تمليك مضيق البعض) قيل يعني به التخصيم اذا احتق حصته موسرا (قوله وشركة عقد) اي واقعة بسبب عقد قابلة للوكالة (قوله الايجاب والقبول) اي ولومعنى كالمودعة الفا وقال اخرج مثلها واسترى قال ربح ينشأ (قوله فانها عقد من العقود الشرعية) فهذه على ظاهرة لوجود الركن للشركة ولا اشتباه فيه فلا حاجة الى ابراده في جنب قوله وركنها كما توهم (قوله فانه يشطع الشركة في الربح) قبل الاصوب ان لا يذكر قوله في الربح كما في صدر الشرية لا يخفى انه بيان لما هو المقصود من الشركة ويحسن به تطبيق دليله لمطلوبه (قوله مفارقتان للمفاوضة) والذي يقتضي ان يقال هنا للمفاوضة والعنان ما في الايضاح من قوله يرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الصنائع والوجوه مفاوضة وعنانا وليس كذا وايضا نقل اخي زاده عن الاتفاق كذا لك (قوله وكل منها) وهو الصواب وفي سقيم التمسك منها بالتشبيه (قوله اما مفاوضة) من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء (قوله لا يجوز قصدا) ويجوز ضمنا كورب حكم لا يثبت قصدا ويثبت ضمنا ونقصه في فوائد الاشياء (قوله وقدر ايضا) اي في كتاب الكفالة صححت الكفالة بلاقبول الطالب عند ابي يوسف وبه يفتي (قوله يعني ما لا يصح به الشركة) فانه في الدر وكذا ربحا كما حققه الواني انتهى (قوله بان يقدر احدهما جاع ما يقدر عليه الاخر) فيه اشارة الى ان المراد من النساوي في التصرف هو الامكان كالكفالة من جهة كل والوكالة كذلك كما ذكره ابن الكمال فلا بأس في ان يكون بيع احدهما او شراؤه اكثر من الآخر فبما ذكر فهم ان ذكر التصرف فيه غناء عن ذكر الكفالة والوكالة كما اكتفى به صاحب الاصلاح لكن من باب غنى الثاني للاول ثم النساوي في التصرف يستلزم النساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي الى الاختلاف في التصرف ولهذا لم يذكر المصنف النساوي في الدين مع انه يذكره بعضهم ككتاب النساوي في التصرف قال المحقق ابن الكمال وهذا تصرف دقيق لا يهتدي الى امثاله الا من له درية في هذا الفن كما يشير اليه الشارح (قوله وذم فيصح بين كافرين ولو كان احدهما مجوسا اذا كفر كله ملة واحدة) (قوله والصبي لا يملك) فلا يصح بين صبيين (قوله ولم يخل ديننا) وعند ابي يوسف الانحداد ملة ايس بشرط وبه يعلم انه يصح بين حنفي وشافعي وان تفاوتا تصرفا في متروكة التسمية للنساوي ملة ولا يلة الاثران بالجملة تابعة (قوله ولا بد من ذكر لفظة معاوضة) وان لم يعرفها معناها كما في الدر

عن السراج لكن قوله اذا الغبرة للمعنى لا اللفظ لبس بعلامه فتأمل (قوله والاستثناء المعلوم) لان
المعلوم بدلالة الحال كالشروط بالقال (قوله كالشراء) وكالاتقراض (قوله وكفالة باهر) قال
في التبيين الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة (قوله حتى لو كفل بلا امر هذا مما لا يحتاج اليه
بما عنيه مثا) (قوله صته الاخر) ولولوزومه باقراره الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له
ولومعنته فبازم خاصة كهمر وخلع وحنابة وكل ما لا تصح الشركة فيه (قوله وتنصن الوكالة
فقط) فتصح من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة واهذا
تصح عاما وخاصا وطلقا وموقتا (قوله وتساوى مالبهما لا الربح) اورد بما في فاضيلان وان
شرط العمل على اقلهما ربما لا يجوز لاضني ان تخصيص العمل لاحد الجانبين فقط يخرج
المسئلة عن ان تكون من مقررات كتاب الشركة بل يشبه ان تكون من البضاعة لشاركتها
في رأس المال ولعل ذكر فاضيلان في الشركة استطرادي (قوله والوضعية) اي الحشران
والضباع (قوله او من احد هما دراهم يرض) اورد الموافق لما عطف عليه في المتن ان يغزل
دراهم يرضا ومن الاخر سودا ويمكن ان يصحح بان يقال تقديره من احد هما دراهم هي
يرض (قوله ولنا ان الشركة عقد) حاصله ان اسناد الشركة في الربح الى القعد لا المال
فل يشترط مساواة واتحاد وخلق وباقي المقدمات مسوقة لبيان هذه المقدمات
ولا تشويش فيه كما نوههم يظهر بالنظر الجليل (قوله حتى جاز شركة الوجوه والتقليل) هذا تم
يصح ان يوتي في بيان هذه الخلافية ان كان مسلما عند الخصوم وقد نقل عن الكافي ان شركة
الوجوه والتقليل ليست بجائزة عند السانفي رحمه الله (قوله ثم يرجع على شريكه) ان صدقه
والا كما في هلاك المشتري فعليه البينة والا فالقول للشريك لانه منكر كافي ان يلعى (قوله فاذ
ادى من مال نفسه يرجع عليه) اي مع بقاء مال الشركة والا فالشرامه خاصة كما في البصر (قوله ان
تعمل الناس بهما) والا فكم عرض (قوله في شركة الاصل) اي في مسائل الشركة من المبدوء
كذا قبل (قوله فلا يصلح ان رأس مال الشركة) اورد عليه انه ينبغي ان يقول فلا يصلح
بالافراد واجب انما شاملا لحظته النفقة منه ولا ينبغي بعد هذه الملاحظة من هذه العبارة والاولى ان
يجعل قوله فلا يصلح ان رأس مال الشركة لا يصلح ان رأس مال الشركة وان يقال ان مراده
بقوله فلا يصلح ان رأس مال الشركة على التصنيح وحذف المفعول اي اذا جعل
صاحب هذين التكاين التبر بمنزلة العرض فلا يصلح ان التبر صالحا رأس المال (قوله ولا يصح
الابماذكره) اي ولا يصح المفاوضة والعنان لاجما ذكره من التقديين والفلوس (قوله وبالمرض)
هو المتناع غير التقدين وبحرك كذا في القاموس (قوله بعد بيع كل من الشر يكون نصف
عرضه بنصف عرض الاخر) هذا ان تساوى القيمة وان تفاوتتا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به
الشركة كما فهم من الهداية وشروحها وصرح به ابن الكمال فقوله بنصف عرض الاخر اتفاقا
واورد عليه انه يجوز بيع نصف مال الاقل بنصف مال الاكثر وعند تساوى الماين يجوز البيع مع
التفاوت لاجل التفاوت في الربح عليه انه زهول عن معنى المفاوضة فان المساواة في المال بل في الربح
لازم فيها كما مر (قوله ثم بالعقد صار شركة عقد) قبل ميل صاحب الهداية الى انه لا يكون عقد شركة
وقبل عن شرح الهداية الى انه شركة ملك ومافيه من العقد كلا عقد فقيل نقلا عن البرهان
وضمعه ظاهر (قوله ما صح فيه الشركة) احتراز عن العرض فله لا يصح الشركة فيه ابتداء
وقوله كما مر اشارة الى هذا (قوله وقبض) وهذا غير محتاج اليه لان المقصود هو الملك وذات ثابت
بمجرد موت المورث بلا احتياج الى القبض سمى التقدين وفي الهبة الملك انما ثبت بالقبض ولهذا
لم يذكره بعضهم (قوله بعد شراء الاخر) ولو قبل الشراء لبطل الشركة كما مر آتفا وسيفصل

(قوله لان الشركة قد تمت) قيل هذا مؤدى قوله لان الملك حين وقع الخ فيلقوا ذكره بعده ولا يذبح عليك ان هذه المقدمة دليل على كون الشركة عقد هنا ودليل على كون المتزى لهما هنالك على ان اتحاد مؤداهما منظور فيه يظهر بالتأمل (قوله لانه معتاد) فيكون كالمشروط حين العقد لان المعروف عرفا كالمشروط شرطا (قوله بان يكونا من اهل الكفالة) المساواة في المفاوضة ليس مختصا بما ذكره بل ليس الكفالة معتبرة في معنى المساواة بل مقابل اياه كما مر (قوله وان يشترطا ان يكون مازق الله بينهما نصفان) يقتضى هذا ان يذكر المساواة في الربح فيما تقدم ولم يذكر صريحا ولكن قد ذكرناه نقلا وهذا التصريح منه في لزوم المساواة في الربح لكن يخالف لما أتى بعد اسطر من قوله وصحت وان شرطا العمل نصفين والمال اثلاثا (قوله وقدمر بيانه) لعله اشارة الى مضمون قوله او بيان معناه (قوله اشارة الى اتحاد الصنعة) الاشارة الى عدم اشتراط اتحاد الصنعة ظاهر واما الى المكان فلان مكان الخياط والعباغ لا يكون متعديا في الاغلب والتعارف (قوله لان الربح عند اتحاد الجنس) اى جنس رأس المال والربح (قوله وانكسب بينهما) ان اريد من الكسب الربح فقد علم حكمه في المتن ضمنا وفي الشرح صريحا عند قوله وان يشترطا ان يكون مازق الله يتنا الخ مع الله مناف لما ذكره أنه من قوله وصحت وان شرطا العمل نصفين والمال اثلاثا وان اريد نفس العمل فلا يلزم الى ما عقبه من قوله وان احدهما (قوله لان هذا مقتضى المفاوضة) في تعلق هذا العلة الى حكمه خفا لا يفتنى (قوله حتى قالوا) لا يفتنى في عدم ملازمة هذه الغاية الى مقابها والقول انه غاية لما يتفهم من قوله فجرى مجرى المفاوضة من عدم كونها مفاوضة حقيقة لا يعتد به لعدم نفعه في بيان احكام المقصود في المقام والاوجه ان يجعل غاية لما فهم من قوله في ضمان العمل واقتضاء البذل مفهومهما اى بطريق المخالفة او بطريق السكوت في معرض البيان بمعنى لا يجرى مجرى المفاوضة فيما عدا هذين الامرين فلا يلزم اسقاط صاحب الدرر ماهو المخرج عليه في الكلام ولا اشتغال بعاهو المقصود في المقام كما توهم اذا المفهوم جهة معتبرة في الروايات وكلام المصنفين غاية الامر خفا الفهم ولا يلزم منه الاسقاط كما لا يفتنى (قوله الامن له وجاهة عند الناس) اى شرافة لان من لم يكن له شرافة من اى جهة كانت لا يعتد به الناس فلا يعطيه شيئا ننسبة (قوله لان الربح) حاصل الدليل المقصود بالنسبة الى المطلوب الربح بال ضمان ولا ضمان لكل واحد فيما وراء منتهى فلا ربح في الفضل فالمقصود في التعليل مضمون قوله او بان ضمان الخ وما عداه استطرادى **فصل** (قوله وسائر المباحات) كالاستقاء واجتاء الخازن من الجبال وطلب المعدن من الكثر وطبخ الآجر من الطين المباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح (قوله فلهما نصفين) ان لم يعلم مال كل (قوله عند محمد) قيل تقديمهم قول محمد يوزن باختياريه لهر وعنايه كذا في الدرر (قوله ولا في الاستقاء) هنا داخل في عموم قوله وسائر المباحات الا ان يدعى فيه نوع مفسرة لذلك باعتبار وجود الفل والرواية الذين ليسا من المباحات فقيه تأمل لعل الاوجه انه قصد به تفصيل ذلك الاجال وبيان حكمه عند تحققه على هذا الوجه اخص (قوله والكسب للعامل) اى في هذه الصورة (قوله وعليه اجر المثل للآخر) اى اما اجر البخل او الزاوية (قوله على قدر المال) ولو كان كل المال لاحدهما فلا يخرج اجر مثله كما لو دفع دابة لرجل ليوجرها والاجر بينهما فالشركة خا سدة والربح للمالك والاخر اجر مثله كالربح اى كان الربح تابع للبذر في الزراعه والربح

التماء وزيادة حكمهما في الشرع بلالية عن الاتفاق من المجهل (قوله بموت احدهما) سواء علم الآخر او لانه عزل حكمي (قوله فادبا ولاه ضمن الثاني وان جهل) وقالا اذا جهل باداء الاول لا يضمن ففي الزيادات لا يضمن علم باداء شريكه او لم يعلم وهو الصحيح عندهما كذا في التبيين كما في الايضاح (قوله باذن شريكه) اى صريحا فلا يكتفى سكوتيه (قوله ثم الاذن) يعنى ان الاذن بالشراء للوطى يتضمن الهبة اذ لا طريق لحله الا بها الحرمه ووطى المشتركة واخذ البايع وكذا المستحق بثمنها وكذا يعقروها (فروع) ومن اشترى عبدا فقال له آخر اشركنى فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح وزعمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركنى فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله واجب بنعم بمشراكة الاول فله ربهه وان لم يعلم به فله نصفه وخرج السيد من ملك الاول قال ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بينى وبينك فقال نعم جائز طاحون مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفى لارضى بعمارتك فعرها لم يرجع جواهر الفتاوى وفي السراجة طاحون مشتركة اتفق احدهما في تجارتها فلبس بمتطوع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل في المنع قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو متطوع والا لا ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلث وصي وتاخر وضرورة تعذر قسمة ككرى ونهر وممرمة قناة وبزود ولاب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحد يمتثل القسمة وينبى كل واحد في نصيبه السيرة لم يجبر والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون زرع بلا اذن شريكه فذفع له شريكه نصف البرز ليكون الزرع قبل النبات لم يميز وبعده جائز وان اراد قلعه يقسمه فبقلعه من نصيبه ويضمن الزارع قصا الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع المشترك اذا انهدم فابى احدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا يبنى ثم أجره ليرجع بما اتفق لولا ما رفاض والا فبقيته الباء وقت البناءه التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية وفي المجنبى وبه يفتى وفي السراجة الفتوى على المنع وينبى على ظاهر الرواية الكل في الدر ونماه فيه **كتاب المزارعة** لم يذ صكر وجه مناسبتها مع مخالفة لغير انظهوره (قوله عقد على الزرع) واركانها اربعة ارض ويدر وعمل وبقر (قوله وهو الاكار) قيل هو بالشديد على وزن حراث وناه والتفسير بالمواكزة لبس بصواب انتهى ملخصا (قوله لمعاجلة الخبار) هو كسحاب ما لان من الارض واسترخى كذا في القاموس (قوله كما مر في الاجارة) من ان النبي عليه السلام نهى عن قفبر الطلعان وهوان يستأجر رجلا حين يعطين له كرا من حنطة بغير من دقيقتها (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم دفع) والجواب من طرف الامام ان معاملته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلى يدل لاه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبين لهم المدة كما في الزيلعي (قوله الصالحون) اى السلف الصالحون قبل المناسب المصالحون بالميم فلبس بمناسب كما قيل نقلا عن الكافي والتابعون لا يمتنع ان الامام رجه الله تعالى من جملة التابعين واتم الصالحين الا ان يحمل على القول يرجوعه الى قول الامامين آخر الكنته لا يلائم على ما اختاره هنا من مذهبه رجة الله عليه والحاصل ان الاولى لاكتفاء الصحابة يظهر بملاحظة تفصيل مذهب الصحابي المحرر في الاصولية (قوله ويمثله) اى يمثل ما عمل به الصحابة والتابعون واسمه ما ذكر في عامة

الاصولية يجب على غير الصحابي تقليده فيما اشاع بين الاصحاب فسلوه لانه حيث ينحل محل الاجماع
ومذهب الصحابي جهة على غيره (قوله والقياس) يوهم ان هذا مخالف للقياس ولبس كذلك
لانه استدل على صحة قولهما بالحاجة قيا سا على المضاربة اعلم ان قوله يترك خبر الواحد
اشارة الى الجواب عن احتجاج الامام بحديث رافع بن خديج وقوله والقياس اشارة الى الجواب
عن احتجاجه بالقياس على قفير الطعان فلزم تعارض القياسين فنساقطنا ثم اثبت بمذهب
الصحابي اورحمه (قوله ويان مدة متعارفة) هذا جواب الكتاب والقوى عليه على ما في تصنيفان
وفي البرازية وكذا في المجتبى عن محمد رحمه الله تعالى تجوز بلا بيان مدة على اول ويقع زرع
واحد وبه اخذ ابو الليث وعليه الفتوى كافي الشربلالية والدر فقد تعارض ما عليه الفتوى
واختار صاحب النج جانب الجواز لعل في مثله القاضي والمفتي مختار ومخير لكن لا ينبغي ان الاحتياط
في الاتفاق (قوله فيجب ان تكون المدة) يعني اذا كان المدة معيارا للمدة فلا يكتفى مطلق
المدة بل يجب ان يكون مدة يتمكن فيها من الزراعة والا فلا يحصل المقصود من المزارعة
كافي الاقل من تلك المدة او الاكثر بما لا يعش فلفظة الغاء هنا في موقعه فيندفع ان الصواب
الواو بدل الغاء (قوله وكذا اذا بين مدة لا يعش) لعدم التعارض ايضا (قوله والرابع رب البذر)
يكن عن ائمة البلخ ان تعين ذلك عرفا مستترا فتصح لانه اى بيان من لا بذر اى بيان
نصيب من يحدف المضاف وقد وقع مذكورا في بعض النسخ فلا ضرورة للملح على سقط القلم
كما توهم (قوله بين صاحب الارض) الظاهر بين الارض (قوله الثامن الشركة في الخارج)
فيما قدم من بيان حظ الآخر غنية عن هذا (قوله وانما تصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليهما)
فلا بشرط على العامل فسدت وهو ظر الرواية وجوزها ابو يوسف وهو مختار من بلخ
وفي مبسوط السرخسى هو الصحيح وفي الخلاصة ميل الى هذا ايضا وعن ابى الليث وبه أخذ كافي
الث لالية (قوله كاجرا الحصاد) الحصاد قطع الزرع بعد ادراكها والرافع حل الزرع الى البذر
والدوس وطى الزرع لاخراج الحبوب من غلافها والتذرية تمير الحب من التبن بالريح كما فهم من
تقريبات الحواشي (قوله واستيجار البقر يجره من الخارج مقصورا) قبل الصواب اسقاط
قوله مقصورا ليتفهم التعليل كلتا الصورتين ثم من الصور الفاسدة لو كان البذر
عنهما والارض لاحدهما والعمل مشروط على غير ذى الارض ومنها ان يكون البقر من واحد
والباقي من الآخر شربلالية (قوله او كون نفقته على العامل) فيه نوع استدراك بما فهم من
قوله وانما تصح اذا كان نفقة الزرع (قوله ولم يتعرضا للتبن) وحيث ان التبن لب البذر وقيل بينهما
تبعا للحب المفهوم من صدر الشريعة اختيار الاول ومن المتن الثاني ثم اعلم انها بالتقسيم العقلي
على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من آخر وهذا على اربعة اوجه
وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر الاولان جائزان
والثالث لا والرابع غير مذكور في الهداية وغير جائز واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان
من الآخر وهو على ثلاثة اما ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدهما
والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخيرين وجائز عند ابى يوسف وتفصيله في الايضاح
(قوله يعني ان كان البذر) الاولى ان لا يذكر هذا التفسير شرحا ولا يذكر التفرغ الا انى منا
(قوله لانه يستحقه شركة) الظاهر لانه يستحقه شركة فيما خرج وهو مشتق (قوله هذا) قيل
الاشارة الى مضمون قوله لا لب البذر فقوله وبعده يجبر اى بعد الغاء الذى يجبر رب البذر
لاستقاء غلة عدم الجبر حيثئذ وبقي ومقتضى العقد خاليا عن المانع والمائق (قوله ان امتنع

العامل اجبره الحاقه (الظاهر انه متعلق بقوله ويحسب العامل ان ابي وان كان في اللفظ خفاء
 (قوله والعقد قوم العمل بجزء من الخارج) يعنى كون القيمة في العمل بسبب جزء من الخارج
 ولم يوجد فلم توجد (قوله ترك في يد المزارع) لا يخفى انه لاوجه للتفرع بالنسبة الى هذا بل
 التفرع انما يصح بالنسبة الى معطوفه اى قوله وبطلت الخ الا ان يؤول المخرج عليه اعنى قوله
 وتبطل بموت احدهما بما يعنى ان يقال وتبطل عند عدم المانع اى اذا خلى وطعمه البطلان
 الا اذا عرض عارض تدبر (قوله وفي القطع ابطالا) اى في قطع المزارعة بحكم البطلان
 ابطالا لحق العامل فيندفع ما يقال الصواب وفي القطع قبل الظاهر لحق المزارع الا انه عدل عند
 اشعاره بوجه بطلان خفة (قوله اجبر مثل يصيبه من الارض) الظاهر من الزرع ونفقه الخ اى
 نفقته عند معنى المدة قبل الادراك فلا استدراك بما تقدم من قوله ونفقة الزرع (قوله كاجر السقي
 والمحافظه) هذا مخالف لما نقل عن الهداية وما صرح بعض المحققين من ان الاصل كل عمل
 قبل الادراك فهو على العامل وما بعده فاعليهما بالخصص ثم انه ان شرط على العامل فسدت
 وقد صرفت انه صحيح عند ابي يوسف وهو المتفق به كما في الايضاح عن الخصف وزمه للتعامل
 وفيه ايضا عن مبسوط الراى هو الصحيح في ديوانه كما عرفت فيما مر (قوله ولائى على المزارع)
 اى من اجر مثل الارض واما التعميم الى نفقة الزرع ايضا بدلالة مقابلة المسئلة الاولى فالظاهر
 انه ليس بصحيح يظهر بملاحظة ما تقدم من لزومها عليهما عند صحتهما فامكن استمرار
 العامل ان مات رب الارض او واره ان مات العامل (قوله فصار كالدائر المشتركة بينهما)
 ان كانت قابلة للقسمة والا فقد صرفت حكم جنس هذه فيما مر (قوله ونفسخ) اما بالقضاء
 او بالرضاء (قوله وفي رواية مطلقة) ولو كان العذر من قبل المزارع نحو ان يكون سارقا فيفسخ
 ايضا على ما فهم من الشربلية (قوله وليس للعامل) اى قضاء واما في الديانة فيجب
 الاسترضاء كما في الايضاح (قوله لانه انما يجب عند فساد العقد) في الحصر خفا بما تقدم من
 مضمون قوله مضت المدة قبل ادراكه **كتاب المسافات** (قوله هي لغة
 مقابلة) مفهومها القوى هو الشرعى وتسمى المعاملة بلغة اهل المدينة (قوله دفع النجر)
 حصه بالذكر بناء على انه اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وغيره ملحق به لحاجة الناس
 فلا يخالف لما ساقى من التعميم ولا مجال له هنا بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله الى من يصلحه
 بجزء من ثمره ولو بدل الثمن بالخارج لادى الى دخول المزارعة في حد المسافات كذا في الايضاح
 فيندفع ما يقال لوزاد عليه وغيره لكان احسن ليوافق كلامه فيما يجىء حيث قال ويصح في الكرم
 والشجر انتهى على ان الشجر يمكن تعميمه الى الكرم بل الشبهة ان تطرق تطرق بخصوصية
 الرطبة (قوله وشروطها كشروطها) قال الزيلعي وشروطها عندهما شروط المزارعة الا
 في اربعة لا يجبر اذا امتنع واذا انقضت المدة بترك بلاجر وبعمل بلاجر وفي المزارعة باجر اذا
 استحق الثمن بل يرجع العامل باجر مثله والمزارع بقيمة الزرع والرابع لا ينشترط بيان المدة هنا
 استحسانا (قوله وما عداها من الشروط) كما قلنا آنفا (قوله اذ لا ادراك) بيان لوجه الاستحسان
 (قوله وقت معين عادة) وانما ثابت عادة كالثابت شرطا (قوله حتى يخرج برزها) بالراى المجبة اسم
 لحبة الحبش كالخر دل كما ان البذر بالذال المجبة اسم لحبة الفلح كالخطة كما في الوانية
 (قوله بل تأخر عنه فسد) اورد عليه ان هذا تفاوت في الخروج والتفاوت في الخروج مستلزم
 للتفاوت في الادراك وقد ذكر فيما سبق بعدم تفاوته حيث قال لا ادراك انم وقت معين اقول

انه مبني على الفعول عن قوله فلما تفاوتت على انه تفريع على قوله قد يخرج وقد لا يخرج والامر
على اغلب الوقوع (قوله فلما عمل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر الى ان زمان ظهور فساد
العقد قال ابن الكمال فافهم هذا فله دقيق في هذا يتدفع ما يتوهم من ان ظاهر العبارة تشير
بان الاجر انما هو في مقابلة العمل اللاحق الى نضج الثمر وليس كذلك (قوله في الكرم والشجر)
ذكر بهذا التفصيل مع ذكر بعضها فيما سبق ودخول بعضها في بعض لانكار الشافعي
فيما عدا الكرم والنخل كما سبأني (قوله وعند الشافعي) له ان صحتها بحديث مخالف للقياس
وهو حديث خبير وهو مختص بهما وفي غيرهما يبنى على القياس وعندنا نصح فيما ذكر الحاجة
الناس (قوله على ان يفرسها) اي يفرس فيها على الحذف والابصال (قوله قيمة غراسه)
اي يوم الفرس والفراس والغرس بمعنى الغروس وحيلة الجواز على ما في صدر الشرع
ان يبيع نصف الفراس بنصف الارض ويستأجر ريب الارض العامل ثلث سنين مثلاً بشئ
قليل من نصيبه هذا لكن عن قاضيان رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان يفرس
المدفوع اليه فيها افراساً على ان ما يحصل من الافراس والثمار يكون بينهما جاز (قوله
ثم الفراس ملك الفارس) لان له قيمة بخلاف ما ذهبت الريح بنواة رجل والقتها في كرم ثبت منها
ثمرة فانها لصاحب الكرم لعدم قيمة النواة (قوله لانتصاليها بالارض) وقد غرس رضاه
بخلاف النصب فله بقلعه حيث ذل لمدم الرضاء ولانه لو قلع الفراس وسلمها لم يكن تسليمها للشجر
بل يكون تسليمها لقطعه خشبة ولم يكن مشروطاً بل المشروط تسليم الشجر بقوله على ان
يكون الارض والشجر بين رب الارض والفارس نصفين (قوله فلومات صاحب الارض)
ظاهر هذا التفريع عدم بطلان العقد وقد فرعه عليه وقوله لان في انتقاض العقد بمرته
اضراراً يقتضي ايضا بقاء العقد (قوله وان مات العامل فلورثته القيام عليه حتى يدرك الثمر)
لكن ان ادادوا القلع لم يجبروا على العمل كما في الدر (قوله وقد كان له في حبوته) هذا الخيار لم يعلم
من ظاهر اطلاقه بل انتقضت مدتها يعني والثمرى كما يقتضى قوله حتى يبلغ الثمر وقوله قبل
الادراك فيخصد بقوله فيما مضى مدتها والثمرى فيستدرك ان كان هذا باطلاً ايضا وقديماً
عنه وقوله ويكون بينهما على السواء لان مقتضى البطلان اجر المثل وان امكن ان يقال كون اجر
المثل مقتضى هذا البطلان الواقع هنا لم يثبت والقياس على المزارعة ليس بمعلم الصحة
لكن يرد حيث يذنب ان لا يكون ان البطلان الا ان يقال اثبتت الخيار للعامل اولاً وان لم يكن
باطلاً فيتناقض (فرع) دفع الشجر لشريكه مسافة لم يجز فلا اجر له لا شريكه فيقع العمل
لنفسه **كتاب الدعوى** يقع الواو وزاد ابن الكمال عليه قوله لا خير ونقل
عن الزيلعي والكافي كذلك لكن قيل صحح ابن الشحنة القمع والكسرو به بشعر كلام ولاد
وكلام سببه به يشعر الكسرو عن مصباح المنير الكسرو هو الاصل والقمع لها فظة الف
التأنيث (قوله له الخلاص) اللام بمعنى على اي عليه الخلاص (قوله من اذا ترك) اي دعواه
(قوله اي لا يجبر على الخصومة اذا تركها) قال في الاصلاح والمدعى من لا يجبر على الخصومة
وقال في الايضاح لم يقل اذا تركها كما قال القدوري ومن تبعه لانه غير مجبور حاله الفعل والترك
والقيد المذكور يومهم الاختصاص انتهى حاصله المقصود عدم الجبر على الفعل عند الترك
وعلى الترك عند الفعل والقيد المذكور يومهم الاختصاص بالاول ويمكن ان يقال هذا لوهم
بندفع بملاحظة مقابلة معنى المدعى عليه (قوله من المتأخرين فعلاً) فان لوحظ معنى الدعوى

الذي هو المطالبة المختصة بالقول في المدعى لتضمنه اياها فلا حاجة الى هذا الاحتراز لعدم
التناول ابتداء حيثئذ (قوله فانه مدع صورة) وهو مدع عليه حقيقة لانه منكر لوجوب الضمان
(قوله اضافة الحق الى نفسه) كلى عليه كذا (قوله واهلها) اى الدعوى سواء في جانب المدعى
او المدعى عليه واما الصبي المأذون الخ ظاهره الاطلاق وليس كذلك بل المراد بالصبي المميز
الا ان يقال السابق قرينة على تلك الارادة ثم الا خصر والا ظهر قد صواب والد دعوى عليه
صححة او قد صواب صححة ان كان مدعيا وجوابه صحيح ان مدعيا عليه (قوله وشرط جوازها
بجلس القاضي) هذا كالمستغنى عنه بالنظر الى قوله عند بيان معنى الدعوى عند من له الخلاص
على ان شرط الشيء يكون خارجا عنه وهذا داخل في مفهوم الدعوى الا ان يقال من الجواز
المزوم لتكون ملزمة الخصم الجواب ومن له الخلاص بيم الحكم فيجوز به ذلك تأمل ثم شرطها
ايضا حضور الخصم فلا يقضى على الفائت وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر او بحيث
يبين مزله نعم وشرطها ايضا معلومية المال المدعى وكونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها
وكون المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلة لتيقن الكذب
كقوله المعروف السب اولن لا يولد مثله هذا ابني وكدعوى معروف بالفقر اموالا عظيمة على
اخراته اقرضه اياها دفعة واحدة او غضبها منه كذا في الدر عن البر واما ذكر علم ان الاولى
ان يذكر مضمون قوله وانما تصح الخ في نظم ذكر الشرط كما فعله بعضهم وحكمها وسببها
تعلق البقاء المقدر بنشاط المعاملة (قوله حتى اذا امتنع عنه اجبره) لكن في الدر حتى لو سكت
كان انكارا فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختيارا ثم قال وسنحققه (قوله اقول دراية
وجهه) حاصله ان صحة دعوى العقار لا تحتاج الى ثبوت يد المدعى عليه بالبينة لم يكن احتمال
يد غير المالك فيه فيصحح الى قوله وانه في يده بغير حق بخلاف النقول واقول في الجواب ان
تخصيصهم هذا القيد بالنقول في الذكر لا يوجب الاختصاص في الحكم بل يمكن ان يفهم
هذا في العقار ايضا بالدلالة او المقايضة فاكتفاؤهم في المنقول لا يثبت كون هذا الحكم في العقار
كايدل عليه قطعا ماقتل في الشريعة لا يثبت في العبادية والقنية من ذكر قوله بغير حق
في دعوى العقار وفهم عن التوضيح وصرح في شرحه ذكر هذا القيد في العقار ايضا
(قوله فاعلم ان في ثبوت اليد) اورد عليه ان اللازم من هذا ان العقار هل ثبت فيه اليد بالتصادق
كالنقول اولا وليس بمقصود بل المقصود عدم لزوم ذكر قوله بغير حق في العقار وليس
بلازم اقول هذا ناش من عدم التنبه عن المراد بقوله وبعد ثبوت يكون احتمال كون اليد الخ
لغير المالك الخ اذ مراده منه ان احتمال كون اليد في العقار لغير المالك بحق كآلهن كما في المنقول
لم يصبر لكونه شبهة الشبهة وبهذا الجواب يمكن ان يندفع ما اورد عليه ايضا بان ثبوت اليد
في العقار ليس بمحل تردد بل محل التردد ازالة اليد عنه (قوله فلكونه مشاهدا) في تحقق المشاهدة
في كل المنقولات خفاء كما سيظهر (قوله لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك) لكن لابد من بيان وجه
الفرق بين ما ثبت اليد بالبينة وبين ما بالمشاهدة حيث وجد في احدهما شبهة وفي الآخر
شبهة الشبهة بل الفاظهما متساوية في تحقق الشبهة او شبهة الشبهة لساواتهما
في الاحتمال المذكور (قوله اذ كما يدفع الشبهة بالبينة تدفع بالمشاهدة) فكما كانت الشبهة
المذكورة بعد البينة شبهة الشبهة فليكن بعد المشاهدة كذلك على ان شبهة الشبهة التي
لا تعتبر على مفاهيم ماذكروا في باب الربوا ما تكون متعلق الثانية عين متعلق الاولى وهما ليس

كذلك فافهم (قوله وذكر قيمته ان تعذر) بان كان في نقلها مؤنة وان قلت كما في الايضاح من
الخزائنه وبهلاكمها اوجبتها كما في التوير ثم في الاكتفاء بذكر القيمة اشارة الى عدم مدخلية ذكر
الصقات انفرادا او اشتراكا كما يظهر من الايضاح لكن في الوائبة عن الكفاية بكفاية التوصيف
وان ذكر القيمة ليس بلازم وفيما نقل المصنف هنا عن فاضيل بن قيس في يوم ذكر القيمة مع الوصف
فلينفق (قوله ولو قال غصبت) واما في دعوى السرقة فقبل يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها
نصبا فاما في غيرها فلا يشترط كذا نقل عن العمادية (قوله قالوا نسمع) ولهذا لو ادعى احيانا
مختلفة المجلس والنوع والوصف وذكر قيمة الكل جلة كفى وان لم يذكر قيمة كل على حدة
(قوله لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق) اورد ان كلام الكافي لا يتحمل شيئا غير ما ذكره وقيل
ولفاسي زاده بحث في هذا المحل (قوله ولو كان ما يدعيه عقارا) عطف على قوله فلو كان
ما يدعيه منقولا (قوله ذكر حدوده) بذكر اسماء اصحابها والمسايهم ذاكرا جده كل منهم ان
لم يكن مشهورا عند الامام (قوله الا ان يقلط في الرابع) يعني ان لم يذكر الحد الثالث يكن
وان ذكر وغلط فلا يفهم من المتن قيل انما ثبت الغلط باقرار الشاهد وكذا لا بد من ذكر
بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة (قوله وان كان الرجل مشهورا) اي الرجل الذي هو صاحب
الحدود يكتفى بذكره والا فبصدده كما اشير اليه آنفا هذا مراده كما في كتب القوم لكن قاصر عبارة
عن دلالة (قوله بل بالينة) لم يقل بالحجة لانها تناول الاقرار (قوله وقد تواضعا) ولا يخفى
ما فيها من الضرر لصاحب اليد كما في الايضاح واقعة الفتوى اي من المسائل التي يستغنى
عنها (قوله بمعنى قضاة) اي ينفذ القاضى الاصيل قضاء نائبه (قوله ولو كان دينا ذكر
جنسه) وايضا في المثليات لا بد من ذكر نوعه ووصفه وسبب وجوبه ولذا لو ادعى كره دينا
عليه ولم يذكر سببا لم تسمع واذا ذكر في السلب اتماله المطالبة في مكان عينه وفي قرض وغصب
واستهلاك في مكان القرض ونحوه كذا في الدر عن البحر ثم قال فليحفظ وما ذكر علم بما في بيانه
من القصور (قوله سأل القاضي عنها) اي الدعوى (قوله يخالف الحكم بالاقرار على يئنه)
عند ما نقل عن الكافي توسع اي يجوز فاستعمال لفظ القضاء فيما اقر ليس على الحقيقة اذ حيث
لا يحتاج الامر الى القضاء بل اللازم حيث هو الامر بالنسليم على موجب اقراره (قوله وان
انكر) قال في الاشياء لا يجوز الانكار اذا علم كون المدعى على حق الا في دعوى العيب فان البائع
انكاره ليقم المشتري البيئنة عليه فيتمكن من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم بالدين لكن فيه
ايضا عن جامع الفصولين ان اقامة البيئنة مع الاقرار جائزة في موضع يتوقع الضرر للمقر لولاها
سأل القاضي يئنه ويفهم منه اختصاص البيئنة بالانكار وقد ذكر في الاشياء (قوله سبع صور
تسمع فيها البيئنة على مقر) منها افروارث يدين على ميت فيقام البيئنة للمتدي ومنها قبل البيئنة
مع اقرار المستحق عليه لتمكن الرجوع على بايعه ونماها يطلب من قضاة (قوله لانه نور)
من التوير اي التوبة وانتايد وفي بعض النسخ لانه يقرر وخطي لنما لفته بعامة الكتب لكن
لا يخفى وجه صحته في نفسه فهي قبلة اي لفظ البيئنة على وزن قبلة على وزن توطئة فيكسر
العين وقبل فعلة من البين اذ بها يقع الفصل بين الصادق والكاذب ثم القاضي حيث يقضى
بلاطلب المدعى (قوله بطلبه) اذ لا بد من طلبه اليين في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع
على ما في البرازية قال واجمعوا على الخليف بلاطلب في دعوى الدين على انيت (قوله بحرف
اللام في الحديث) والمراد من الحديث ما ذكر آنفا ومن اللام اللام في قوله لا يئنه (قوله تواضعه

من التوى اى الهلاك والتلف (قوله فكنه الشارع من اتوا نفسه) فضعيرمكنه الى المدعى وضعير
نفسه الى المدعى عليه وضعير زعم الى المدعى (قوله ولا بد ان يكون) قبل ينسب ذكره بعد قوله الا ترى
فان نكل كما ذكره ان ينسب كنهك (قوله فيه اختلاف) فان في التبع والمراد فيه ترجيحاً انتهى فالامر
فيما رى القاضى المصلحة فيه قال في الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا
في ثلث رجاى الصلح بين الاقارب وعند استمهال المدعى واذا كان عنده رية انتهى (قوله
لبس بشئ) اى مهيئاً غير مأخوذ به كما في الزيلعى (قوله لان عمر رضى الله تعالى عنه) فيقبل
البينة بعد البين وان قال قبل البين لاينة لى على ما نقل عن السراج خلافا لما في شرح المجمع
عن المحيط وكذا يقبل البينة بعد القضاء بالتكول كما في الدر عن الحائنة (قوله والصواب) قال
في التنوير ويظهر كذبه باقامتها بلاسبب مخلف وقال في شرحه اى المدعى عليه ثم اقامها
حتى يحث في عينه وعليه الفتوى خلافا لاطلاق الدر انتهى ثم قال في التنوير ايضا وادما
بسبب مخلف ثم اقامها لا يظهر كذبه انتهى (قوله احوط وعن ابى يوسف التكرار حتم)
فلا ينفذ القضاء بالتكول مره اخرى الصحيح النفوذ (قوله غريب) الغريب ما يكون استناده متصلاً الى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن يرويه واحد امامن التابعين او تابع التابعين (قوله
لا اقر ولا انكر) وكذا لو زعم السكوت بلاأفة عند الثاني خلاصة قال في البصرويه اقتبت لما ان
الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف
كما في الدر (قوله لا يختلف في نكاح) خلافا لهما قال ابن الكمال عن التمه والخائنة والفتوى
على قولهما في النكاح وفي التنوير بعد هذه الصور والفتوى على انه يحلف في الاشياء السبعة
الا في الحدود وكذا اللعان (قوله لا يستخلف في الحدود) اورد عليه بما في البدائع انه يحلف
في دعوى النكاح فاذا نكل يقضى بالحد في ظاهر الاقوال وقبل يقضى بالتميز دون الحد
(قوله لان هذه الحقوق) اى المذكورات مما عدا الحدود واللعان (قوله لان الحلف لما وجب
الى قوله والاقرار يجرى الى آخره) حاصله التكول ترك الحلف الواجب وترك الحلف الواجب
اما دليل على انه باذل او مقر فينتج التكول اما دليل على انه باذل او مقر ثم نقول لكن المقدم
باطل اى ليس ببازل فالتالى حق وهو ان التكول دليل على انه مقروء وهو المطلوب بيان المقدمة
الاستثنائية التكول يعتبر من المأذون والمكاتب والبذل لا يعتبر فيهما فالتكول ليس دليلاً على البذل
(قوله لان التكول) لا يخفى مما فيه من عدم الملازمة بينه وبين ما مر من قوله ترك هذا الواجب
بالتكول دليل على انه باذل ويمكن ان يقال ان ما سبق بناء على الامام وهذا على الامام من فقيه
ايضاً نوع تأمل (قوله والاقرار يجرى في هذه الاشياء) الظاهر ان هذا السوق مختص بكونه دليلاً
على مضمون نفس المستثنى فقط اى عدم الاستخلاف في الحدود واللعان فالاولى ان لا يذكر
هذه المقدمة بل يقول وهذا الاقرار فيه شبهة فلا يكون حجة في ثبوت الحد وكذا اللعان تأمل
(قوله ان التكول بذل وياحة) اى بذل التاكل ماله للمدعى وياحة اياه (قوله لكذب بناء على الانكار)
يعنى الاقرار اللازم للتكول مناف لانكاره فيلزم ان يحمل تكذيب المدعى عليه في انكاره
(قوله الفتوى على قولهما) فتذكر ما قد فصل فيما مر ثم ان هذا الاختلاف في الاشياء
المذكورة عند عدم قصد المال والاختلاف بالاتفاق ثم انه اورد على تعليل الامام انه مخالف
للمحدث المشهور وهو قوله واليمين على من انكر واجب لما خص منه اولا الحدود واللعان
بني ظناً فجاء تخصيص هذه الصور بالقياس لكن الظاهر ان ما ذكر في تعليل الحدود واللعان

تعليل بالرأى فالكلام في ابتداء التخصيص مشكل الا ان يقال ان مبدأ التخصيص هنا قوله
عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات وما ذكر هنا اثبات تلك الشبهة في الحدود لا بيان وجه
التخصيص ابتداء واجب ايضا ان الامام لم ينف وجوب اليقين فيها لكنه يقول لما لم تغد
اليقين فأنتهى وهو القضاء بالتكول لكونه بذلا لا يجري فيها سقطت كسقوط الوجوب عن
معذرة لا يتحقق منه اداء الصلوة انتهى (قوله لا النكاح) يد عليه انه ليس الكلام في النكاح
بل في الطلاق (قوله لا يحلف خلافا لهما) ولو غاب عن المصر حلف اتفاقا كما في شرح المجمع
ونقل عن المجتبى قد ير الغيبة بمدة السفر (قوله لا يقتل بنفسه) اي فيما لا يسقط بشبهة ولو وجبها
والمال حضرة في ظاهر المذهب كذا في الدرر (قوله ثلاثة ايام في الصحيح) وقيل الى مجلسه الثاني
وصح (قوله معروف الدار) المقصود كونه ثقة يؤمن من هروبه ولا يتوهم اختفاؤه (قوله
لازمة) او امينة مدة اربعة التكفل (قوله لان في اخذ التكفل والملازمة) الظاهر من هذا التعليل
سكون الاستثناء مصروفا الى مجموع المعطوف والمعطوف عليه وفي صرفه الى المعطوف
عليه خلل لا يخفى فالصواب ولا يلزم ولا يكفل الا الى آخر المجلس (قوله اصرارا بالغريب)
فان قيل ففي عدم ضرر الى المدعى بغيوبته ايضا قلنا لكن له ان يطلب وكلا بخصوصه
حتى لو غاب الاصيل يقيم اليثة على الوكيل فيقضي عليه وان اعطاه وكبلاه ان يطلب بالكفيل
بنفس الوكيل وان اعطاه كفيل بنفسه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل ان المدعى دينيا
ولو اخذ كفيل بالمال فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع
ذلك كفيل بالعين لمحضرها وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التنقيب كما في التبيين والنكاح
كذا في الشرع بلالية (قوله والحلف بالله تعالى) اي للناطق واما الاخرس ففي الاشياء وتحليف
الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشهره نعم ولو حلف بالله كانت
اشارته اقرارا بالله تعالى (قوله لا الطلاق والساق) قال في الدرر من الآثار خاتمة وان الخ الخصم
وعليه الفتوى وعن الخاتمة لان التحليف بهما حرام (قوله يعني جاز لقا حتى) عن النهاية
عن فتاوى قاضيهما ان لا يجيبه القاضي في ظاهر الرواية وجوز به بعضهم والفتوى على ظاهر
الرواية وعن فتاوى الصغرى افني بجوازه الامام ابو علي بن الفضل لا يخفى ان جانب عدم
الجواز راجح الا ان ية ل فيعمل بعدم الجواز عند عدم الضرورة ويجوز عند مس الضرورة
عملهما فينبغي ان يحمل اختيار المصنف عليه فان بالغ المستثنى فني بان الرأى فيه الى القاضي (قوله
لكن اذا نكل) قال في الدرر عن البحر طاهر انه مفرع على قول الاكثر اما على القول بالتحليف بهما
فيحتمل نكوله فيمضي به والا فلا فأنه قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على
المال ان شهدوا على السبب كالاقرار لا يفرق وان على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم
قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كما
في السريانية والدرر (قوله للمحلف ان يزيد) الظاهر من عبارة المراد من المحلف المدعى لكن
لمذكور في الكتب هو لقاضي فاولا اختياره وفي صفته الى القاضي (قوله فلا يذكر بلفظ الواو) اي
لا يورد لفظ الواو على الصفات التي اتيت للتخفيف كمن ينبغي ان يعقد بكون الصفته يصح الحلف بها
(قوله لا يتكرر بين) لا يعني ان اوله لا يكون صريحا في القسم بل يجوز ان يكون المعطوف ونظيره في
كلام الله تعالى دعوا ضحي وتبيل ذمحي الا بات الا ان يقال الكلام في الاحتياط والاحتمال كاف
في حق الاحتياط (قوله وله ان ينفذ ويقول بالله) الضمير المجرور الى المحلف الذي كان المراد

منه القاضي وقد حذف قوله قل عند قوله بالله او والله بقرينة ما تقدم من قوله كأن يقول
القاضي قل والله (قوله اذا لازم عليه عين واحد) لما قبل قصة زماننا من قولهم عند التحليف
قل والله وبالله وتالله مثلاً ليس يجازون ولو نكل بعد المرة الاولى لا يصح القضاء عليه (قوله
ختمهم من يمتنع) يشعر بظاهره انه لو حلف بالله ونكل عن التغليب يقضى عليه وليس كذلك
لانه بعد الحلف بالله لو نكل عن التغليب لا يقضى بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل
كافي الزيلعي الا ان يقال المراد من الامتناع الامتناع عن اليمين ابتداء عند مقارنة التغليب
ايها (قوله لا يازمان) اي لا يستحب التغليب على المسلم زمان ولا يمكن كذا في الحاوي وظاهره
انه مباح كذا في الدرر (قوله وعند الشافعي) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لان التغليب بهما
عنده مخصص بما اذا كان اليمين في قسامة او لعان او مال عظيم كافي الايضاح (قوله فيغلب على كل
واحد) فيه اشارة الى ان هذا بيان تغليب يمينهم لا اصل يمينهم فلما اكتفى بالله كالمسلم كفي كذا نقل
عن الاختيار (قوله فتاديا) التفتدي بالفاء والدال المهملة الجاني والحرز (قوله لان كتب الله
تعالى واجب التعظيم) فيه اشارة الى انه لا يحلف على الاشارة الى كتاب معين نحو ان يقول بالله
الذي انزل هذا التوراة لانه ثبت تحريف بعضها كما نقل عن البدائع ولا يصدق ان يخرج الاشارة
منه الى جواز تغليب يمين المسلم بالاشارة الى مصحف معين كأن يقول بالله الذي انزل هذا القرآن
العظيم لكن يتأمل عند الفتوى ويستقرأ شا هذا (قوله اذا تكفر كلهم) لكن جزم المحقق
ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى قال في الدرر قلت وعليه فيما اذا يحلفون ثم انه يقي ان
تحليف الاخرس قد عرفت كيفيته ولو اصرح كتب له ليحب بخطه ان عرفه والا فبشارته ولو
اصحى ايضا فايقه او وصيه او من نصبه القاضي كما نقل عن شرح الوهبانية (قوله ولئن سألته
الاية) قال ابن الكمال ولا دلالة في هذه على اعتقاد الدهرية الله تعالى بل ان الوحي يصد عن الله
ويعتقد ان الله خافه (قوله ولا يحلفون في ما بداهم) اي يوت عبادا نهم لكرهه دخولها
كافي البصر (قوله ويحلف على الحاصل) والضابط فيما ذكرهنا اما ان يكون السبب مما يرتفع برفع
بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق اولا فان كان اثباتي فالتحليف على السبب بالايجاع وان
كان الاول فان تضرع المدعى بالتحليف على الحاصل فكذلك وان لم يتضرع يحلف على
الحاصل عندهما وعلى السبب عند ابي يوسف (قوله لا على السبب عند ابي حنيفة) اورده
لالتحليف في النكاح عنده ووردان كلام السارح هنا مفصول عما قبله بقوله الاصل ان الدعوى الخ
لكن قوله كالبيع ونظائره وقوله فيما بعد ذكر النكاح وغيره مناف اي ان المتبادر من كونه
اصلا بالنسبة الى الجميع لعل الجواب عن تقدم انه ان قصد المال يحلف في الجميع اتفاقا ولا يصدر الشريعة
هنا بحث ولخواشيه جواب يطلب من محلهما (قوله بان كان شافعي) قيل ومفاده انه لا اعتبار
بذهب المدعى عليه وامام ذهب المدعى ففيه خلاف والاوجه ان يسأله القاضي هل يعتقد
وجوب شفعة الجواز اولا انتهى (قوله اذا لا يجوز ان يعود) اذا لو اردت يقتل ولو بعد الحاق
(قوله بخلاف الامة) اي ولو مسلمة (قوله بالردة والحاق) كذا في التسخ بالواو لكن في الايضاح
او الحاق بلطف او وهو الظاهر فينبغي ان تسترق بمجرّد الردة بلا حاق فقوله والحاق والسبي
يعني لو لم تكن مسلمة ولحقت وسبيت (قوله بنقض العهد والحاق) اي والسبي ترك اعتداده
بما سبق وان الاسترقاق بعد الحاق لا يتصور بدون السبي لكن قوله والحاق بعد قوله بنقض
العهد مما لا يحتاج اليه اذا لا يتصور بنقض العهد بدون الحاق الا ان يقال انه من قبيل عطف

التفسير مثلا لكن تخصيص النقص بالبديس معلوم الوجه اذ لحاق الامة الكافرة ايضا
نقص العهد (قوله اول الشهادة لي) الظاهر ان يقال ولو شرط اوقال الشاهد لاشهادة لي فانه
يوهم ان يكون هذا القول ايضا من المدعى وليس كذلك بل هو من الشاهد كما لا يخفى (قوله) وكان
لا يعلمها قيل هذا مختص بالمدعى (قوله ان وفق وفاقا) فقوله وفق من التوفيق وفاقا
مفعول مطلق له اي وفق بين كلاميه توفيقا ~~صكاً~~ ن يقول ما كان لي بنية حاضرة وقت
الاختلاف لكن حصلت بعده (قوله وكذا اذا قال لادفع لي) وكذا ايضا لو قال المدعى
كل بنية اتي بها فهو زور كذا نقل عن الحاتبة والسراج (قوله وفرع على الاول) قيل الاول
اسقاط لفظ الاول بان يقال وفرع عليه لا يخفى انه على ما جملة اولى يلزم ان يكون قوله
ولا يحلف متفرعا على الاول او قوله فالوكيل على الثاني وارجاع ضمير اليه الى الاول والثاني
بصيد فالصواب ان في تقرير الشارح اكتفاء اذ عند قوله ولا يحلف الخ يقدّر قوله وفرع على
الثاني بقوله ترك احالة بما سبق الا اذا صح اقراره عليه ان هذا يدل على كون الوصاية
و الوكالة مما قد يصح اقراره وقد لا يصح وذا ليس بصحيح لما في العمادية مما حاصله ان من
يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف من لا يصح اقراره كالوصي وانت خبير
ان كلام الدرر ليس بنص فيما فهمه على ان كلام العمادية ليس بقطعي على ما جملة فليتأمل
(قوله لامتنع عن اليقين) لاحتمال صدور الفعل عنه في اعتقاد مع انه لم يصدر في نفس الامر
(قوله فاذا لم يقبل) اي اليقين وفي بعض النسخ فاذا لم يقبل (قوله صار باذلا او مقرا) اورد ان
الظاهر ان هذا عند الامام وقدمرته باذلا فقط عنده لا مقر (قوله ان يزيد عليه حرفا) اي طرفا
من الكلام وهو الاستثناء مع المستثنى ويمكن ان يراد حرف الاستثناء ويكون المقصود المجموع
فيندفع ان الحرف بمعنى الوجه فلا وجه هنا (قوله وهو بكر) قيل الصواب وهو زيد ويمكن
ان يجعل هذا بيان مرجع الضمير وان بصدا (قوله الا اذا علم كونه مبرأا) قيل هذا مختص
باليمين اذ في الدين معرفة القاضي مشكل اقول لامتناع في معرفة القاضي في الدين ايضا ثم انه
اذا لم يوجد واحد مما ذكر فيصلى على البتات على ما نقل عن العمادية (قوله ادعى رجل منكوحة
الغير) اورد ان الصواب على منكوحة الغير لا يخفى ان قوله يحلف الزوج ليس بلام بما صوبه
(قوله لا يقضى عليه بالنكول) اورد عليه انه اذا نكل عن الحلف على العلم في البتات اولى ورد
بجواز كون نكوله لعامة بعدم فائدة اليقين على العلم فلا يحلف حذرا عن اعادة اليقين على
البتات (قوله ويقضى عليه اذا نكل) اورد انه اذا لم يجب عليه فكيف يقضى عليه بنكوله واورد
ايضا بجواز كون النكول لحقوف اعادة اليقين على العلم لان الموضوع موضع اليقين على العلم وايضا
بان البتات اعم تحققا من العلم ويعتبر في اليقين اشتغالهما وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص
فكيف يقضى بالنكول عن البتات في موضع يجب عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول
يحتل ان يحلف على العلم (قوله ادعى اشياء مختلفة الخ) قيل عن الفتاوى الصغرى عن النقيب
ابن جعفر ان كان المارعي عرف منه التلق حيث يوشى بامر بجميع الدعاوى وان كان غير معروف
بذلك لم يكلف جمعها (قوله اقر دين) وبعضهم اورد هذه المسئلة في كتاب الاقرار لا يخفى ان مناسبتها
اليه اظهر من مناسبتها الى الدعوى قال في الاشياء اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم تقبل
كما في الحاتبة الا ان اقر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
الفصولين والفتية (قوله حلف المقره) انه لم يكن كاذبا وقيل يحلف على انه ما اقر بناء على انشاء

(قوله ذبوا عن اعراضكم) الذب المنع فان قيل الظاهر من الامر الوجوب فيلزم ان يكون
 الغداء واجبا وقد نفل عن الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قلنا الامر للاستصحاب
 والمراد من الوجوب في كلام الشهيد هو الثبوت كذا نقل عن البحر بدليل جواز الحلف صادقا
 لكن الكلام بما يقال من ان اليمين الصادقة بمنزلة التسييح باق فليوفق (قوله ولا يحلف بعده)
 اي ابداهم انه قيد بالغداء والصحيح لان المدعى لو اسقطه قصدا بان قال برئت من الحلف
 وزكته عليه او وهبه لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم كما في البرازية
(باب التحالف) لما قدم بين الواحد ذكر بين الاثنين (قوله لانه ينور دعواه)
 من التورير قيل هذا يشعر قوة البيئة وربما فيها فيكون في قوله والبيئة اقوى شائبة التكرار
 اقول حاصل الكلام في المقام ان يقال مقيم البيئة الحكم له لانه منور دعواه بالحقبة ومن كذا
 فالحكم له ثم قوله والبيئة اقوى الخ دليل لما تضمنه هذا الصغرى فلا تكرر ولا شائبة (قوله
 وان عجزا) اي عن البيئة في الصور الثلاثة في اختلاف في الثمن اوفي المبيع او فيهما كما في صدر الشريعة
 (قوله قبل القبض) اي قبض احد البديلين (قوله تحالفا) اي ما لم يكن فيه خيار فيفسخ
 من له الخيار كذا في الدرر (قوله لان المبيع سلمه) من السلامة لامن تسليم قبل فيه انه لا يلزم
 من تسليم المبيع عدم صحة دعوى بقية على زعم ودفع بان وضع المسئلة على ان يقبض المشتري
 مادام جعها كالبدين فيدعى البائع استرداد احدهما يرد عليه ان المقصود انبات كون المشتري
 مدصبا كما يدل عليه قوله فلا يكون مدصبا على البائع لعل الصواب في دفعه ان ما ذكره لا يدل
 على كونه على القياس الذي بناء كونه سابقا على الافهم على ان هذا يخص بالجنه لا لحظ في فهم
 العلماء من الاعوام وانما ثبت التحالف الخ ودليل للاستحسان ان قوله لان المبيع مسلم له ولعدم
 القياس تأمل (قوله مقايضة بعين) كما في البيع بالمبادلة (قوله او ثمن ثمن) كما في الصرف (قوله
 فبايها شاء) قال في شرح المجمع وقبل يقرع لكن في السر نبالية ذكر ذلك في الصورة الاولى اي في
 البدأ بعين المشتري بعد قوله وعن ابي يوسف يبدأ بعين المشتري (قوله ولا يفسخ بنفس التحالف)
 قيل عن البحر ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما واصل هذا التحالف ايضا الحديث السابق
 (قوله لانه صار مقرا) قد عرفت ان النكول بذل الاقرار عند الامام الا ان يقال هذه المسئلة
 متفقة بينه وبين صاحبه فقوله صار مقرا اشارة الى دليل الامامين وقوله او باذلا اشارة الى دليل
 الامام لكن الاول على هذا تقديم دليل الامام (قوله وحلف المنكر) اي لا تحالفا في هذه الصور
 بل يحلف المنكر فقط فالقول له وعند زفر والشافعي يتحالفا (قوله اي منكر البيع) هذا
 تفسير لقوله في اصل البيع فابعد لما بعده (قوله بل القول للمشتري) اي مع بعينه كما في التورير
 اي اذا هلك بعض المبيع كعبد من مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر
 الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يتحالفا ويفسخ في القائم وعند محمد يفسخ
 فيهما (قوله وان اقاما البيئة قبلت) وان احدهما فقط قبلت كما في الزيلعي (قوله اي اذا اقالا
 عقد السلم) تفسير لم يرجع الضمير ولم يسبق الا ان يدعى اتفهام السلم عن لفظ رأس المال
 لا اختصاصه بالسلم كما قيل لا يخفى ان دعوى اختصاص رأس المال بالسلم ليس بصحيح لعل الاولى
 ان يحمل قوله بل صدق المسلم اليه قرينة اليه (قوله بخلاف البيع) اي بخلاف الاقالة في البيع
 كما يدل عليه السابق وقد فسر به نفسه في الشرح فلا يرد فيه اجمال محل (قوله وقبل قض
 المبيع بحكمها) اي قبل قبض البائع المبيع بعد الاقالة بحكم الاقالة (قوله تحالفا اذا لم يكن

بينهما يئنة (قوله وهي كاسمها يئنة) الضمير اليئنة واسم اليئنة من البيان الذي بمعنى المين او بمعنى
الظهور يقال بان النسيء يئنا اذا انضح ويحتمل ان يراد من اسم اليئنة اسم البرهان المفهوم من قوله
لمن برهن ومعنى اسم البرهان الحجة يقال برهن عليه اذا قام الحجة (قوله نهاترا) ويجب مهر المثل
على الصحيح (قوله وبإيهما لكل) لا يفتي ان مقتضى التحالف عدم التناول واردة طلب
الحلف لا يناسب المشاركة التي اقتضتها الصيغة فانه ان نكل واحد منهما لا يتحقق التحالف
منهما لعل الاولى ما في بعض الكتب من قوله تحالف ولم يفسخ النكاح (قوله بل يحكم)
بالشديد (قوله اى يجعل حكما) لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف ثم ان هذه المسئلة قد ذكرت
في باب المهر فاعادتها هنا لا يخلو عن سائبة تكرار قيل بين ما ذكرها وبين ما ذكرها من ذلك
مخالفة الاولى قول انكرخى والسانية قول الرازى فذكر الدرر احد القولين في احد الموضوعين
والآخر في الآخر من غير اشارة الى كونهما قولين ليس بحسن انتهى فقيه تأمل يظهر بعد
المراجعة الى ما ذكره هناك اى قبل قبض النفقة اى قبل استيفاء النفقة (قوله لم يذكر
الاجل) لا يفتي ان ما ذكره في تفسير النفقة يعنى عن ذكر الاجل بل اورد بعضهم بدل النفقة
قوله او قدر المدة فينبى ان لا يخالف حكم الاجل لهذا الحكم لكن قد نقل من النهاية على
ان يكون مخالفا (قوله اختلف الزوجان) ولو ملوكين او مكاتين او صغيرين والصغير يجامع
او ذميمة مع مسلم في بيت لهما او لاحدهما اذ العبرة للبدل لا للملك (قوله في متاع البيت) ولو ذميا
او فضة كافي الدر (قوله والنشاب) اى النبل كما عن القاموس (قوله والرقيق والمنزل) لا يفتي ان هذه
المذكورات انما وقعت على الاستطراء والتبع والا فان الكلام في متاع البيت (قوله والفرد) ولو اقاما
يئنة بقضى بيتها قيل نقلا عن البحر البت للزوج الا ان يكون لها يئنة (قوله فالمشكل)
اى الصالح لهما وقال السافى ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال
الحسن البصرى الكل لهما وهي السبعة وعد في الثانية تسعة اقوال (فروع)
عن البحر طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعده لانها صارت اجنبية لا بد لهما
رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عتقه بدرة وجد ذلك بداره فادعاه رجل عرف
بالسار واسماه صاحب الدار فهو المعروف بالسار وكذا كنس في منزل رجل وعلى عتقه
قليلة يقول هي لى وادعاه صاحب المنزل ﴿فصل﴾ (فيم يكون خصما)
الاولى ان يقال في دفع الدعاوى كافي بعض الغفبة (قوله او غصبته) اى منه فالاولى ان يورده
ولو شرعا (قوله وبرهن عليه) اى والحد ان العين قائمة لاهلكة فانه لو كانت هالكة لا يصح
الدفع كافي الدر (قوله رفضت خصومة المدعى للملك المطلق) وهذه خمسة كتاب الدعوى
لما فيها من اختلاف خمسة ائمة وخمس صور دعوى ودبعة وغيرها كافي الشرنبلالية قال في الدر
بعد ما نقله من الغير وفيه غلر اذ الحكم كذلك لو قال وكلنى صاحبه بحفظه او اسكننى فيها
زبد الغائب او سرقته منه او اترعته منه او ضل منه فوجده به بحر او هي في يدى مزارعة برازية
فان صور احد عشر لكن لا يفتي ان ما ذكرها راجعة الى ما ذكرها يفتنر بان تأمل على ان وجه
التسمية ليست علة مستلزمة حتى يرد بمثله ومن غم يقا لا يلزم الاطراد في وجه التسمية (قوله او
اقام بنية) هذه ليست من الخمسة واهل ذكرها احد غيره هناك ولهذا قيل هذا من علم فهم
مراد الزبلى بل اخذه على ما يقتضيه بمجرد ظاهر كلامه (قوله لا يخرج باقامة اليئنة) قيل
الاولى ان يقال نحو ما في الكافي لا يخرج وان اقام اليئنة ليحسن مقابلة قول ابن ابي ليلى (قوله

وقال ابو يوسف قال في المتن وفيه يؤخذ وقبل واختاره في المختار (قوله وقال محمد) وفي
 الشريانية عن خط العلامة المقدسي عن البرازية ان تعويل الائمة على قول محمد قبل فليحفظ
 (قوله وقال ابو حنيفة) اورد ان ماذكر في كتب القوم كما يقتضيه تعليل السارح هناك قوله ليس
 هذا بل ان يقال ان قال الشهود نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه ثم اورد ايضا الانسب بطريقه
 الدرر ذكر قول ابى حنيفة في المتن اولاً ثم ذكر قول محمد في اثناء شرحه ولا يظهر نكتة هذا
 التعكيس (قوله من لا نعرفه) اى اصلاً لا بوجهه ولا باسمه (قوله شريته) وكذا اتهمته (قوله
 او سرق مني) فيه اشارة الى انه لو قال غصبه مني فلان الغائب تندفع (قوله اما الاولان) اى
 اى غصبته او سرقته (قوله انما صلبا خصما يدعوى الفعل عليه لا يده) ولهذا صح دعوى
 الغصب على غير ذى اليد حتى ان من ادعى على آخر انه غصب عبده وليس في يده عبد
 صححت دعواه ويلزم القيمة كما في حاشية عزى زاده عن الكفاية (قوله فلو قضي عليه) هذا من
 تفريع المسئلة المقدمة فالصواب ان يذكره قبيل قوله بخلاف غصب مني (قوله والظاهر)
 قبل بل الظاهر يعين المدعى عليه وهو المودع هنا كما يقتضيه التحير بالمدعى عن الوكيل وقيل
 كلمة الايداع واقعة في موقعها والمعنى ان مدعى الايداع اذا لم يتم البينة فطلب المدعى يمينه
 يحلفه على البينات وان كان فعل الغير لقيام تمامه به وهو القبول ففي كونه فعل الغير خفاء اذ قبول
 الوديعة فعله ﴿باب دعوى الرجلين﴾ (قوله حجة الخارج) اورد ان هذه ليست
 من مسائل هذا الباب اذ عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والا لجميع الدعاوى بين اثنين
 اقول لان سلم اختصاص الباب بذلك بل عام له ولما يكون بين اثنين لكن يكون كل منهما مدعياً
 على آخر (قوله فاذا نكل المدعى عليه) اورد عليه ان الكلام في كون كل منهما مبرها فكيف
 يتصور التناول حتى يصح التفريع اقول في هذا القول اشارة الى انه لا اعتبار الى بينة ذى اليد
 بل هي كالعديم يحلف بحسب انكاره فان نكل قضي عليه بالمال ثم كون كل منهما مبرها كما يظهر
 في الصورة والابتداء يظهر فيما بعد الاستثناء فلا اشكال ايضا (قوله يقضى للمدعى) وقال ابو
 يوسف يقضى للورخ ولو حالة الانفراد قال في الدرر ينبغي ان يفتى بقوله لانه اوفق واطهر
 كذا في جامع الفصولين واقره المصنف (قوله قضى به لهما) ولهذا اوردنا في نكاح سقطنا
 لتعذر الجمع لوحية ولو مينة قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر ويران ميراث زوج واحد
 ولولدت يثبت النسب منهما وتما في الخلاصة وايضا الامر كذا فيما اذا استويا في الوقت او وقت
 احدهما فقط (قوله لما روى) لا يدل على كون كل منهما خارجاً الذي هو المطلوب فينبغي ان
 يفسر على وجه يستلزم هذا المطلوب (قوله يبدله) اى يتبدل بمعنى غير بينهما (قوله وترك
 احدهما) كذا في النسخ لكن الظاهر وان ترك او يترك بصيغة المضارع (قوله بعد القضاء فيه)
 اشارة الى انه لو ترك قبل القضاء يأخذه الآخر كله (قوله وهو السابق ان ارخا) اى وهو في يد
 المدعى عليه الشراء وان لم يسبق بل وقتا او لم يوقتا كان بينهما كما قل عن البرهان (قوله ولذا
 يد) اى في دعوى الشراء بخلاف دعوى الملك المطلق فاقترا فتنه (قوله فهو بعد) اى تأخر معتبر
 في كون مقابلة سابقا في التاريخ لعل تطبيق هذه المقدمة للمطلوب ان القبض يقتضى كون
 شراء غير القابض شراء والقابض بعدية زمانية فهذا البعد هو البعد المؤثر في كون شراء القابض
 مقدما وسابقا (قوله فقبض القابض) صغرى وقوله فيصافان اشارة الى كبرى وقوله فيحكم الى
 اخره اشارة الى النتيجة ومما ان زمان شراء غير القابض مقارن بقبض القابض فيلزم بضرورة هذه

المعية والمقارنة ان يكون شراء القابض مقدما على الغير فيكون تاريخه اقدم هكذا ينبغي ان يعلم (قوله وقد تقدم ان التاريخ المقسم اولى) ان قبل ان هذا على هذا التقدير تاريخ من احدا الجانبين وذا غير معتبر قلنا فيكون اضافة الحادث الى اقرب الاوقات صارا مورخين على ان حكم ما ثبتت ضمنا قد يكون مغايرا لما ثبتت قصدا (قوله في اليد البالد) قد يذهب الى الوهم ما سبذ من الصريح يفوق الدلالة فافهم (قوله يعني اذا ذكر يثبت) لا ينبغي ان هذا تفسير لمضمون قوله او ارخ احدهما فالاولى ان يذكر هناك مقدما على قوله والذي وقت الى آخره (قوله وعلى نكاح سقطا) هذا ان كانت المرأة حية والا فقد عرفت آفاح حكمها (قوله الا ان يبرهن الاخر استثناء عما بقى من الاستثناء السابق) (قوله لان الصريح يفوق الدلالة) اذ البرهان باقدسية التاريخ صريح واقوى من دلالة القبض اى كونها في يده ودخوله اياها على سبق نكاحه يعني على اقدسية تاريخه (قوله وان صدقت غير ذى برهان) الظاهر انه معطوف على مضمون قوله فهي لمن صدقت كما يدل عليه تفسيره هنا فليست بمسئلة مستأنفة كما توهم على ان يكون المراد ان لم يبرهن واحد منهما فصدقت احدهما اذ لا داعى الى هذا الصريح من الظاهر (قوله فان برهن الاخر قضى له) لعل معناه بعد التساقط المبرهنتين فاما ان تصدق واحدا منهما او تصدق اجنيا او يبرهن اجنبى فالتكاح ثابت على التقدير لكن ان اجتمع التصديق مع برهان فالبرهان اولى من تصديق المرأة اياه فيه يعلم حال كون الدعوى مستأنفة بطريق الدلالة فافهم (قوله الشراء والرهن اولى) وكذا الشراء اولى من الرهن ولومع قبض ثم ان هذا الحكم فيما لا يقسم واما فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل لمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشروع المقارن لا الطارى كما ذكر المصنف في كتاب الهبة (قوله بخلاف الهبة بشرط العوض) المناسب على هذا ان ينسب اليه في الشرح نحو ان يقال ورهن معه اولى من هبة بلا عوض معه كما في عبارة بعضهم اذ مطلق الهبة متناول له ايضا والقول ان ذلك الهبة وان كانت هبة ابتداء لكنها بيع انتهت فبالنظر الى الانتهاء ليس بهبة فلا يلزم التناول بخلاف لما ذكرنا هذه المسئلة في كتاب الهبة لا البيوع (قوله اقوى من الرهن) ولو كان العين معها استويا لم يورخا واحدهما سبق (قوله متفق تاريخهما) قال في الدرر ومختلف وكل يدعى الشراء انتهى (قوله برهن خارج) قبل عليه انه لا بد عليه ان يقول ولم يذكر تاريخا كما ذكره صدر الشريعة اقول لا ينبغي على من راجع الى صدر الشريعة ان هذا القيد لم يقع منه في هذه المسئلة بل في مسئلة فكأنه عليه هذه فقال ما قال (قوله فذو اليد اولى) قيل تعريضا على المصنف قال صدر الشر بعة سقطت البيتان وترك المال في يد صاحب اليد وعند محمد يقضى للخارج انتهى اقول ان صدر الشريعة لم يعبر المسئلة مغايرا لما عبر المصنف بل ذكرها بعين ما ذكره بل حكم مسئلة اخرى اشبهه على هذا القائل الذاهل ايضا (قوله كما اذا اقر المالك) اى كما اذا اقر ذواليد بان الملك للخارج ثم ادعى شراء منه (قوله والمرعى) قبل بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملتين وتشد يد الزاى المجهية وقصر الالف الشعر الخفيف الذى يتنف من ظهر المعز وبعمل منه الاقشة الرقيقة (قوله وهو مثل الخبز) فانه يتنفس وينزل ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اولوية الملك فلم يكن في معنى النتائج قبل عن الكفاية الخزا اسم دابة ثم سعى الثوب المتخذ من وبره خزا (قوله يرجع الى اهل الخبرة) قال الزيلعي الواحد يكتفى والاثنان احوط (قوله وانما قال في رواية) الظاهر ان مختاره ما في الذخيرة فالاولى

ان يشير الى وجه كونه مختارا الا ان يدعى ان المفهوم من سياق كلام العمادية اختيار جانب
الذخيرة حيث جعله اصلا وذكر كلام المبسوط لمجرد كونه على خلافه ثم انه لا يخفى ان مخالفة
المبسوط للذخيرة انما هي عند كون الخارج مدعى ملكا مطلقا وذى اليد نتاجا وهذا ليس
بمطلوب هنا بل المطلوب كونهما مدعى نتاجا ولم يقع التعرض له في المبسوط ودعوى الدلالة
او المقايسة لا يتم (قوله وترك في يده) اى لاصلى وجه القضاء كما فى الايضاح (قوله يقضى
بالبيتين) اما بيعة ذى اليد فيحصل كائنه اشتراه من الخارج واما بيعة الخارج فيحصل كائنه اشتراه
من ذى اليد بعد ما باعه اليه فيكون الخارج كما ذكره (قوله ولا يعكس) اى لا يحصل كان الخارج
اشتراه من ذى اليد اولا ثم باعه اليه (قوله ان الاقدام) الاظهر ان الاقرار كما فى بعض الكتب
اى الاقرار من كل منهما بالشرع عن صاحبه اقرار منه بالملك اليه اى لصاحبه (قوله على اقرارين)
بان يقيم كل منهما على اقرار الآخر بملكه (قوله ولم يرجح بكثره الشهود) اذا لم يصل
الى حد التواتر (قوله وكذا الحديث) اى اذا لم يصل الى حد المشهور والتواتر والا فقد صرح
فى الاصولية بالترجيح (قوله وعندهما يبينهما اثلاثا) اى بطريق العول كان الاول بطريق
المنازعة صورة العول ان فى المسئلة كلا توصيفا فالمسئلة من اثنين وتعود الى ثثة والتفصيل فى صدر
الشريعة (قوله لاصلى وجه القضاء) لان القضاء بعد الدعوى ولا دعوى ههنا قبل كذا فهم من
الهداية (قوله وهو الذى كان يدعى صاحبه) اى هذا النصف ما كان فى يد مدعى النصف فهذا
النصف بالنسبة الى مدعى الكل خارج وبيعة الخارج اولى (قوله وهو الذى يده) اى هذا النصف
ما كان فى يد مدعى الكل ومدعى النصف لا ينازعه فيه فهو له بلا قضاء (قوله برهنا على نتاج دابة)
قيل اى برهن الخارجين كما وقع فى لفظ الوقاية اقول فيه دخول عن قوله مطلعا وعماد ~~مكرر~~
فى شرحه نقلا عن الزيلعى واما فى الوقاية فلم يوجد هذا القيد فيه ايضا فتصديق ما وسعه
ونقص ما كثره (قوله وان اشكل بان لا يعلم سنها) كما نقل عن ملاسكين فقوله بان لا يوافق
التاريخين اما ليس بصحيح او المراد بان لا يعلم موافقتها واحد من التاريخين كيف وهو مخالف
لما سيذكره من قوله وان خالف الوقين (قوله بشهادة الظاهر) يعنى ظهور الصدق فى الموافقة
تاريخه سنها (قوله والا فله) اى وسنها مشكل فان سنها بين توقينهما تهارت البيتان عند
العامية (قوله بطلت البيتان) هذا التقدير لوجوب كون هذا القول جوابا للشرط وهو ليس
بصحيح لاستلزامه لغوية قوله فى المتن كانت لهما ولتأنيده له ولما ذكره فى الشرح من قوله
ولهذا قلت فلا وجه لايراه على هذا الاسلوب فما اعتذر عنه المولى الوائى بقوله هذا ليس
بجواب شرط واما اوردته فى حيز الجواب بالنظر الى ما وقع فى سائر الكتب ليس بصحيح فالاول
ان يقال بطلت البيتان فى رواية وفى رواية كانت لهما (قوله لحقهما) اى لمصالحتهما
ونفعهما (قوله لان فى اعتبارهما) لان اعتبار الوقت لا يوجب النفع لهما بل الضرر (قوله
فلا يثبت) فكان ذكره كعدم ذكره (قوله والا بان ~~ص~~ كما نا خارجين) او فى ايديهما
(قوله وليس بشئ) نقل عن المصنف انه من عبارة الزيلعى (قوله يقضى بها) قبل
الفسا هراثة من الشرح وان وجد فى خط المصنف برسم المتن ودفع انه من المتن على
طريق الاستنباط والاحال وقبل هذه العبارة قاصرة عن الافادة والصواب يقضى بهاتين
كما فى الزيلعى لا يفتى ظهور كونه مقدرا بقرينة السباق والسياق فلا وجه للخطئة اصلا (قوله
برهن احدهما) اى برهن من احدا الخارجين على غضب شئ من زيد والاخر على الودعة منه
استويا كما فى عبارة البعض وفى صدر الشريعة ادعى احدا الخارجين على ذى يدك غضبت هذا

الشيء متى والاخر ادعى اني اودعت هذا الشيء عندك وبرهنا ينصف بينهما فقول الدر
اي اذا كان عين في يد رجلين ليس له اصل يقول عليه ولا يعلم له وجه صحة (قوله فبرهن
احدهما قبل) اي قال غصبه من زيد والآخر قال اودعني زيد ورد انه سهو على السهو
(قوله لان الودعة) لاملامة على ما اختاره ايضا (قوله ولا يسقط) لانفع له كثير بل الاولى
ان لا يذكره كافي سائر الكتب (قوله وما في الشرح اول) قبل هذه رواية النوادر وفي ظاهر الرواية
بينهما نصفان (قوله لا بطريق القضاء) بل بطريق الشركة والقسمة بينهما (قوله لا هديته)
تغني الهاء وسكون الدال المهملة اي طرفه الغير المتسوجة (قوله لان الجلوس لا يدل) لاحتمال
انها في يد غيره لان اليد على العقار لا يكون بالكون فيها وانما ثبت بالتصرف لكن نقل
عن البدائع خلاف ذلك بانها بينهما (قوله هراذي) جمع هردى بكسر الهاء وسكون الراء
وقم الدال نوع من الثبوت وقيل قصب يوضع فوق الحائط كذا قبل لكن لا يلزم تفسير
السارح بالخشبات (قوله وكذا البوارى) لعله جمع بارية بمعنى الحصار كما فهم من ترجمة الصحاح
(قوله برهنا على يد) قل فيه اشارة الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالنكول عن
اليمن (قوله صبي يعتبر) قلوم يقدر على التعبير لا يكون في يد نفسه فيكون عبد الصاحب اليد
قال مسد والنسبة اقول اليد على الانسان ليس دليلا ظاهرا على الملك الى آخر ما قال واجيب
عنه بان هذا الكلام ليس على اطلاقه بل بالنظر الى انسان ليس في حكم السلعة وهذا الصبي
في حكمها فالد فيه تدل على الملك اقول بل الظاهر الاطلاق ولا بد لتقييد من دليل وما ذكره
لا يكون دليلا بل الكلام فيه على ان الاصل ان الناس احرار في غير الشهادة والحدود والقصاص
والقتل والدية وهذا الاصل ثابت في غير هذه المستثنيات وما نحن فيه لا يدخل في المستثنيات
والظاهر عن مثله الحصر لكن قال في الايضاح فان قلت ليس الاصل في الانسان الحرية قلت
ما هو الاصل اذا اضطرر عليه ما يدل على خلافه يطل ذلك الاصل واليد على من هذا شأنه
دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فبطل به ذلك الاصل كذا في الفوائد الظهيرية
انتهى فليتأمل (قوله لانه اقر) يعني ان اقراره انما يعتبر في حق نفسه واذا لم يكن في حق نفسه
بل في حق غيره فلا يعتبر فيكون كالتمشاق في ملك من في يده فيبذل ما يقال ان زياد قد فده
في قوله ملكاين في يده زيادة مفسدة والصواب الاقتصار على قوله كالتمشاق كما فعله الزيلعي
وما فعله الزيلعي لا يوجب فساد الذكر بل تركه لظهوره وانفهامه بلا ذكر ثم انه قد يوجد في اقل
النسخ لفظ في يده بعد قوله كالتمشاق ايضا فالظاهر ان كلام القائل عليه فظاهر انه لا كلام عليه
(قوله بل بدعوى ذي اليد) يرد عليه بما هو الاصل في الانسان الحرية فانه حيث لا يكتفى بمجرد
الدعوى واليد بل لا بد من الحجة الشرعية بخلاف التماس اذ هو متعين للملكية (قوله لان
التناقض) بل لا يتحقق التناقض ابتداء لمصدور احد قوله في زمان صوابه **باب بدعوى**
النسب (قوله اعلم ان الدعوى) بكسر الدال في النسب ويتحقق في الطعام ثم المراد من ايراد
هذا الكلام في الابتداء التمهيد على ما يأتي من البحث ومقدمة له (قوله وهو ان لا يكون الطوق) كقوله
لعبد الذبي في ملكه هو اني (قوله فادعاء) من الدعوة لامن الدعوى كما يدل عليه التعبير في التمهيد
(قوله واميتها) اي كون الامة ام ولد له (قوله فقد بظن المرأ ان الطوق ليس منه ثم يظهر انه منه)
اظهار فقد بظن المرأ انه ليس فيها علوق ثم يظهر ان فيها علوق (قوله فيفسخ البيع) الظاهر
في بطل البيع كما هو الموافق لتعليقه والمصرح في باب بيع الفاسد (قوله اذ كان له حق التملك)

الظاهر اذا ما كان له حق التملك على ولده قد زال بالبيع (قوله ويحمل على انه) او يحمل على ان يكون المشتري مالكها قبل ذلك ويكون المولى في ذلك كما في الايضاح (قوله اذا صل المولى لم يكن في ملكه) لان المفروض كون الولادة لا قبل من ستة اشهر مذنيست (قوله ويسترد المشتري حنقه) وحصة الولد فقط عندهما (قوله والحقيقة اقوى) قبل لوقال اعلى بدل قوله اقوى كما في الهداية لكان اوفق لقوله الادنى عند قوله فيستتم الادنى (قوله وهو باطل) لكونه مخالفا لما ثبت بالاثار السابق (قوله بخلاف يسه) اي بيع الولد (قوله وماله من حق الدعوة) وهو الحرية فانه لا يحتمل التقصير فيرجع على ما يحتمل التقصير يعني البيع (قوله والتدبير كالاتفاق) قبل لوقال واعتمادهما وتدبيرهما كونهما لكان اصوب اذ لا يظهر فائدة تشبيه الاتفاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاتفاق ولعل الوجه فيما اختاره ان التدبير لعدم كونه موسعا لتمام الحرية لا يكون مساويا للاتفاق بل يناسب ان يعلم حال الاتفاق الموجب لتمام الحرية او لا ثم حال التدبير القريب اليه مقايضة على التدبير والتزويج (قوله حصته من الثمن) بان يقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فاذا اصاب الولد يرد البايع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد كما في صدر الشريعة لكن قيمة الولد يوم الولادة وقيمة الام يوم القبض (قوله كذا ذكر في الهداية) قبل هذا امر جرح والتفصيل في الشريعة (قوله قيل لم يصح دعوة البايع) الظاهر انه من المتن وان لم يوجد عليه رسم المتن (قوله وان صدقة النسخ) هنا على ان يكون كلمة ان الشرطية على رسم الشرح والظاهر انها من المتن وقوله ثبت النسب ايضا منه وان كان على رسم الشرح في النسخ (قوله وكانت ام ولده) بالمعنى اللغوي (قوله نكاحا) جلا لامر المسلم على الصلاح (قوله كان الحكم كالاول) لاحتمال المولى قبل بيعه ثم الاول بان يجمع هذا المسئلة مع الاولى ويبين حكمهما معا وهو ان يقال ولو ولدت في الاكثر او فيما بين الاقل والاكثر وصدقه ثبت النسب (قوله ثم زوجها) الموافق لسائر الكتب وزوجها (قوله بخلاف الاتفاق) فان اتفاق المشتري لا يرد وكذا تدبيره (قوله بامر فوجه وهو حرية الاصل) اي بالنسبة الى غير المعنى فان حرية المعنى ليس بظاهر كونه فوجه اذ المقصود الذي هو التحرير قد حصل بالاتفاق فلا حاجة الى التحرير بالدعوة فقط ههنا المراد من قوله فيما قبل والعق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان اي الا بامر فوجه فلا تناقض بينهما اذ ورود الحرية على المعنى بالدعوة ليس باولى من وروده بالعق لنسأوى حصول المقصود بهما واما ورود التحرير عليه بضرورة حرية اخيه بالدعوة فاقوى من ورود التحرير عليه بالاتفاق اذ لا يجوز ان يكون احد الولدين الذي خلقا من ماء واحد عبدا والاخر حرا واما الجواب ان المنوع فيما تقدم انتقاض العقق الى الرقبة التي دونه لافوقه الذي هو الحرية وان الانتقاض في العقق انما يتصور بعد تحقق العقق والعق لا يتصور فيما يكون حرا وهنا بجمرية احد التوثيق ثبت حرية الاخر فليس يصحح اذلا اختصاصا لهما باحد هما بل مشترك بينهما فلا اشكال باق بل يقوى بما ذكره فندبر (قوله ثم قال هومي) يحيى من الدرر فيما بعد هذا الفصل ان هذا سهو من الناسخ في عبارة العمادية لكن افاد هناك الشريعة لانه لا سهو في عبارة العمادية كذا ذكر في الدرر (قوله بانه جرحي) لفظ جزء مضاف الى بلاد التكم (فروع) لوقال لست واثرة ثم ادعى انه واثرة قبل ان يبين جهة الارث اذ الانتقاض في النسب عفو ولو ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يد كراسم الجدد ولو يرضى انه اقراى ابنه قبل ثبوت النسب باقراره ولا يسمع الاعلى خصم هو وارث اوداين اومديون او موصى له كذا في الدرر (قوله قال لصبي) اي سواء في يده او في يد غيره وما وقع

في بعض الكتب من التقييد بقوله في يده فمحمول على انه اتفاق لا احترازي ثم ان كان الصبي يعبر
عن نفسه فالقول قوله ايهاا صدق ثبت ثبته منه كذا نقل عن الكفاية (قوله ابن المولى)
وفي بعض النسخ ابن للمقر وهو الصواب (قوله حق المقله) وهو زيد (قوله كان في يد مسلم
وكافر) وهو الموافق لسائر الكتب فظهر فساد ما في بعض النسخ باوبدل الواو لكن فهم
هذا التفسير من لفظ المتن مشكل (قوله وفي العكس) اي في كونه عبدا وان ثبت الاسلام حالا
وتبعاً لكن لا يثبت الحرية على وجه يجرى الولد عن تحصيلها لانها احرف في يد القبر وما في يد
القبر لا يثبت اليه بالقصد والاختيار لكن المحقق ابن الكمال جرم بكونه مسلماً مع كونه ابناً للكافر
لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاء التحفة قال في الدر بعد نقله فليحفظ (قوله غير معبر)
قيل تخصيص هذا القيد هنا ينحصر بان لا يكون عدم التصير شرطاً في المسائل السابقة مع انه
لبس كذلك (قوله وقيام ايديهما عليه) كالمستغنى عنه بعد قوله لاسواء ايديهما (قوله على انه
منهما) قال ابن الكمال هذا ان ادعى معا والافيه تفصيل مذكور في شرح الطحاوي ادعت
ذات زوج مستدرك بما تقدم في الطلاق (قوله ولولا النكاح) قيل عن الكافي برد قولها وان
لم تكن ذات زوج (قوله كافي الرجل) اي كما ثبت في اقرار الرجل بالنسب على نفسه (قوله
على ملك يمين او نكاح) ولو قال على ملك نكاح او يمين على العكس لكان اوفق على ترتيب المتن
(قوله نظرا لهما) فمن حيث النظر الى حق الاب يجبر المستحق على اعطاء الولد الى ابيه ومن
حيث النظر الى حق المستحق يجبر الاب على القية ان طلب الولد (قوله ويرثه) الظاهر انه
قبل اداء القية ايضا فيرد ان الطرفين من الحرية والرقبة ملسا وان قبل اداء القية فكيف
يتصور الارتب الا ان يقال جانب العسوبة من النسبية اقوى من السبية (قوله واخذته)
اي قدر قيمته فان لم يكن قدر قيمته بل اقل قضى بقدر ما قبض فقط ولو لم يأخذ شيئاً لا يضمن
شيئاً كما في الريلقي (قوله ورجع بها) اي في الصورتين قتل الاب وقتل غيره كما في الزيلعي اورد
عليه انه على قدر يرد قتل الاب كيف يرجع بما عزم وهو ضمان ابتلافة ولا يحد ان يقال انه انما قتله
اغتراراً على عدم لزوم ضمان شيء عليه بناء على كونه ولده فاذا ظهر خلافه يلزم الرجوع (قوله
اي بايع الولد) فالضمير الى الولد اورد انه لو ارجع الى المشتري لم يخرج الى التكلف الذي ذكره
في صحيحه لا يفتي ان ارجاعه الى الولد للاشارة الى دليل الحكم كما يفصح عنه التحليل الذي ذكره
بقوله لانه ضمن له (قوله لا بالعقر) الذي اخذها منه المستحق (قوله باسنيقاء منافعها) اي
باسنيقاء منفعة البضع وقبه خلاف الشافعي **فصل** قبل هذه مسائل مهمه
كثيرة النفع والوقوع فترد بها المصنف ولها اورد بالفصل (قوله يمنع دعوى الملك) اي
لنفسه لكونها اقراراً بعدم الملك المدعى واما كونها اقراراً بالملك لذى اليد فقد اختلف
والاصح عدم اقامته والتفصيل في الشربلالية (قوله ابرأني) اي ابرأني عن دعواه (قوله لم يصح
دفع الدعوى) كذا فيما رأينا من النسخ والصواب في ذاته والموافق لما ذكره في شرحه لم يصح
الدعوى (قوله جازان يكون المال عليه) يعني يقضى هذا الاقرار عدم صحة الابراء وعدم
صحته انما يكون برده والرد انما يتصور عند عدم القبول والا فلا يرتد (قوله لانه يرتد بارد) قال
في الاشباه الابراء لا يرتد بارد الا في مسائل فيما ابرأ المحتل المحال عليه وفيما اذا قال ابرأني فابراً
وفيما اذا ابرأ الطالب التكفل فاذا تقرر هذا فان اراد من هذه المقدمة الكلية فلا يصح وان
الجزئية فلا يثبت التقريب (قوله بخلاف ما اذا قل قبلت) يشير الى ان الابراء متوقف على القبول

وليس كذلك فلو لم يرد بل سكت صح الإبراء كما في البدايع نعم يتوقف في بدل الصرف والسلم
لكن ليس بعقيد (قوله لان القضاء) أي وكذا الإبراء (قوله لان غير الحق قديحني) يعني
الرجل قد يودي ما لا يكون حقا للموذي له وكذا في الإبراء دفعا للنزاع (قوله وصلى هذا)
الظاهر اشارة الى مضمون القولين وتوفيق بينهما (قوله لان مآب شرعا من حق لازم) هذا
بظايره شامل في نحو قول النائم قبل الصلوة تركت حق وقول المرتهن تركت حق في حبس
المرتهن غير مسقط حقه وليس كذلك والتفصيل مع الاشارة الى دفعه في الاشياء (قوله في
موضع الخفاء) هذا انما يظهر في الوراثه بغير الابوة والبنوة والمطلوب مام كلي (قوله ادعى
زيد ما لا) أي ادعى زيد على عمرو مثلا بدلالة السوق فلا يردان الصواب ادعى على زيد (قوله
ان قضى بالاول) لتعيينه وتقويه بالحكم (قوله والاتساقا) فان فرض عدمهما غني يكون
وارثا فوارثه هو الى ان يصل الى بيت المال (قوله برهن انه ابن عمه) هذه المسئلة من افراد المسئلة
الاولى فكالمستدركة الان يقصد تشبيها لكن الصارم لا يلام ذلك بخلاف الاول وقيل الصواب
الثاني بدل الاول وليس كذلك تأمل (قوله ادعى ميراثا) هذه من فروع المسئلة الاولى ايضا
فكالمستثنى عنها الان يقصد التمثيل من الانواع العديدة وقد عرفت ما فيه قبل الحكم فبعد
الحكم بالعصوية فلا يصح كما عرفت (قوله قال هذا الولد مني) قد عرفت انها مستدركة
بما تقدم في اوائل هذا الباب ثم المراد من الولد يلزم ان يكون صبيا كما صرح به هناك واجيب
عن الاستدراك بوجهين الاول ان ذكرها فيما سبق لبيان ان النسب لا يثبت بعد ثبوته وههنا
ليان ان الناقض لا يعتبر عند لزوم ابطال حق الغير والثاني ان يكون توطئة لبيان التحليل الواقع
في نصفي التناهي الاستر وشبهة والعمادية لا يثنى له بعد تسليم صحة ما ذكره في كلا الوجهين
لا يصلح ان يكون باعثا لتكرار المسئلة على هذا الوجه (قوله الى آخره) أي الى آخر ما ذكر الشارح
آثفا (قوله الظاهر انه سهو) بل الظاهر رجل السهو على التعليل لا على المسئلة فلي تأمل (قوله أي
قال هذا الولد) أي اكتفى بهذا القدر لكن في كون هذا المعنى عكسا خافا بل قريب الى ان يكون عينا
للاول في نفسها وحكمها (قوله لا) أي لا يصح النفي والذي يقتضي المقابلة الى قوله صح فيما مر ان
يكون معنى النفي هنا عدم صحة النسب (قوله بخط البراءة) لعله اتفاق ومخرج على وجه العادة كما
يؤيده قوله الا في نعم كنت برأت (قوله مستهلكة) أي ادعى انك اهلكت تجارتني واطلب منك قيمتها
(قوله الناقض في موضع الخفاء) الاولى ان يقدم هذه وتوثر في اول الباب لانها اصل لاكثر المسائل
السابقة كما يشير اليه قوله ذكر بعضه سابقا (قوله لان الاب) قيل ولو اقتصر وقال لان الاب يستقل
بالسراء للصغير والصغير لا علم له لكني (فروع) لا يجوز للمدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في
دعوى العيب ليرهن فيمكن من الرد في الوصي اذا علم بالدين لا تخليف مع البرهان الا في ثلث دعوى
دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى آبق (قوله الاقرار لا يجتمع مع البينة) الا في اريم وكالة
ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من منته ودعوى الابن لا تخليف على حق مجهول
الا في ست اذا اتهم القاضي ومضى بثلثم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وضرب
وخيانة ومودع لا يخلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسئلة في دعوى البحر قال وهي
غريرة يجب حفظها (قلت وهي ما لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الفاضل
لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق فيعيبه والزم ببيانه فلو لم يبين يخلف على الزيادة ثم يخلف
المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا غاصب بينا اخذه او قيمة فليحفظ الكل من الدر

﴿ كتاب الاقرار ﴾ (قوله وكذا اذا اقر هو) الظاهر اى الرجل وقيل اى الغلام
 (قوله وشرط تصديق هؤلاء) فالغلام ان لم يقدر على التعبير عن نفسه فلا يشترط التصديق
 فقوله وسياى تمام ياتى اشارة الى هذا (قوله فصيح الاقرار بالحرر لاسم) وكذا صح اقرار المأذون بعين
 في يده وينصف داره مشاهدا والمرأة بالزوجية من غير شهود ولو كان انشاء لما صح (قوله حتى
 يؤمر بالنسب اليه) فيه اشارة الى انها لو استهلكه لا يجب بدلها فبشرط قيام الحر في الضمان
 كما نقل عن المحيط (قوله عند عامة المشايخ) وقيل مسمع عند عامة المشايخ لكن المفتى به هو الاول
 لان نفس الاقرار الخ فيه اشارة الى انه لو لم يجعل نفس الاقرار سببا للوجوب نحو ان يقول في دعواه
 هو ملكى واقر له او يقول عليه كذا وهكذا اقر به لسمع دعواه كما سبق فله فالاولى ان يقرر
 على هذا الاسلوب (قوله الا يطيب نفسه) فلو سلم برضاه كان هبة ابتداء وهو الاوجه على
 ما فى البرازية (قوله اقر مكاف) اى يقبلان طلبهما فالتام كالمجنون والمكره قد عرفت حكمه
 في بله وكذا السكران (قوله او حيد مأذون) ان يتجارة والا فلا يصح كاقرار المهر والجنابة
 والكفالة كما فى الزيلعى ثم الصبي المأذون بل المتوه كالعبد المأذون فالاولى ان يشير اليه (قوله
 فكان مسلطا عليه من جهته) يعنى كان الدين مسلطا على العبد من جهة المولى او كان المولى
 سلط عبده على اقرار الدين من جهة نفسه او كان العبد مسلطا على الاقرار من جهة مولاه
 (قوله اعلام ما صادقه) كلمة ما عبارة عن المعنود عليه كالمبيع على ما قبل لان لصبي قد عرفت
 ان الصبي ليس على اطلاقه وكذا المتوه فالاطلاق ليس على ظاهره (قوله ولو اقر بمجهول
 لو تصرفا) اورد عليه ان اللازم عليه ان يذكر حكم ما اطلقه ولم يذكر السبب من الصحة
 كما فى الزيلعى (قوله لو تصرفا لا يشترط) الاظهر والاختصار لو ذكر سببا لا يضره الجهالة
 بل الصواب بما عرفت آنفا ولو اقر بمجهول صح الا اذا بين سببا يضره الجهالة كبيع واجارة
 (قوله تحقق الغصب) اى والودبعة على نحو قوله تعالى سرايل تقبكم الحر بقرينة السباق
 والسباق فلا رد عليه بتركه (قوله بيان ما جهل) كئى وحق (قوله بما له قيمة وجوزة)
 لا بما لا قيمة له كحبة خنطة وجلد ميتة وصبي حر (قوله لفلان على شئ او حق) قبل ينبنى
 ان يزيد عليه (قوله بنصب او ودبعة) اقول يدل عليه سوق المسئلة سيما ما ذكر فى شرح ولزمه
 (قوله ويقال له بين المجهول) هذا يدل على انه يجبر على البيان عند جهالة المقر وقد قال
 فى الدر عن البهر ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى ثم قال ونقله فى الدر لكن باختصار محل
 كايته عزى زاده لكن الواقع فى تلك الحاشية ان هذا البيان على ما فى الهداية وشروحه
 بل على ما فهم من الكافي انما هو شرح لقوله ولو اقر بمجهول صح لاقوله ولم يصح للمجهول
 فى قول الدر نوع خفاء (قوله وكذا الى عبد مأذون له) قبل ينبنى ان يجعل الاشارة الى مضمون
 صح هناك لان الاشارة للشراكة للمكمل اقول معنى ما ذكره وكذا اى كالعبد المأذون له فى صحة
 الاقرار محجورا اقر (قوله لان اقراره عهد) هذا ليس له لهذه المسئلة بل هو له لما سبق ذكره
 من قوله وكذا بما فيه نعمة كالمال قبل وعلى هذا وقع فى الهداية لعل السارح قصد به تمهيدا
 على قوله بخلاف الحد والقود وتوضيحا بطريق المقابلة (قوله بخلاف الحد والقود) هذا
 متعلق على مضمون قوله لان عهد ومة صود اصلى فى هذا البيان فيندفع ان الصواب
 وبخلاف عطا على قوله بخلاف المأذون له (قوله فى مال الزكوة) قبل به احترازا عما قبل من انه
 ان كان المقر فقيرا فغصب السرقة لما ان الاصح ما اختاره كما فى الدر عن الاختيار وان صح

بعضهم الثاني ايضا كما فيه ايضا (قوله يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم) ولو بنية من الغضة وكذا في غيره (قوله ثلاثة نصب) لو بنية بغير مال الزكوة اعتبر قيمتها كما هو لكن في الزيلعي على قياس ما روى عن الامام بن عبيد ان يعتبر فيه حال المقر (قوله وقال فاصبحان اختار ما في الهداية) اذ عند تعارض الفتاوى للمتون يقدم المتن وقيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا للعدد واقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون ولو ذكر ما ينقص روى عن محمد انه يلزمه مائة لانها اقل عدد يذكر بعده الدرهم بالخفض لان مائة مائة والف مخفوض ومفرد كما في المنة للشيخ عبدالقاهر (قوله واقل عدد من كذلك احد عشر) اذ لا يقال في البيان عن العشرة ثمانية واثنان اوستة اواربعة بل يقال عشرة فقط فاقول عدد من ركب احد هما مع الآخر بلا عطف يجري فيما فوق العشرة وهما احد مع عشرة (قوله لتقتضيه) وزيد في بعض النسخ هنا قول في الاصل لعل الاوجه عدمه هذا مبنى على اصل ان المحتمل محمول على الميقن (قوله والاصل في الذم البراءة) قال في الاشياء في تلك القاعدة ولا يريد عليه ما لواقع يدراهم فانهم قايوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع فيه اختلافا فقل اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لا تقول المشهور انه ثلاثة وعليه ينبغي الاقرار انتهى لعل هذا الجواب منه على فرض التزويل والتسليم والا فقد تقرر في الاصول تحقيق كون الثلاثة اقل الجمع واهل الجمع على اختلاف صيغ الجمع والتثنية ولو سلم اطلاق الجمع على الاثنين فجاز وعند امكان الحقيقة لا يجوز المجاز لكن يرد عليه وعلى ما اختاره من الجواب ان ارادة معنى من لفظه يفعله باي وجه كان جائزا لاثنان ولو خلاف مشهور او مجازا يصح كونه معنى لفظ الجمع فيلزم صحة ارادة اللفظ عند بيانه به لعل الحق في الجواب توسيط قاعدة العمل بالشبهين لان في البيان بالاقل نهمه لكونه محض نفعه فوسط ولم يعتبر غاية قلته ولم يعتبر كثرة بل اعتبر ما بينهما وهو ثلاثة والله اعلم (قوله فلا بد من حمل الواحد على التكرار) يرد عليه ان حمل كلام يمكن اصلاحه ولو باحتمال بعيد على الغلو ليس بجائز وقد قرر في العريضة حذف حرف العطف سيما في مقام التعداد فهو اكلت خبزا لثما ثمرا اي ولثما وتمر الا ان يقال ان الحمل على التكرار ليس بحمل على الغلو بل التكرار يجوز ان يكون لثما كيدون ثمرة لغرض فعد ارادة اللفظيتين ذلك (قوله ولوربع وكذا الوخس) زيد عشرة آلاف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظير ابدأ على ما في الدرر فانضج فساد ما عايناه بعض التلامذة لدى المذاكرة (قوله على قبل هكذا) في اكثر النسخ بلا واو الصواب ما في بعض النسخ بلا واو بل الا صوب باو كما يدل عليه صريح ما ذكره في شرحه (قوله يقال قيل فلان على فلان) اي ضمن لا يفتني ما في هذا التفسير من الخفاء اذا الظاهر ان ضمن فعل ماض والمفسر ليس بماض (قوله لان ضمن عليه) لعل فيه اعتبار طريق دلالة نص او مقايضة او عموم مجاز ان امكن والا فالمطلوب ليس على حسب الضمان فقط بل الايجاب ايضا (قوله فقد ذكر المحل واراد المحال) فكان المقر ذكر المال واراد حفظه بعلاقة الحلول (قوله فيصح موصولا لامفصولا) لانه من قبيل بيان التغير وذا لا يجوز مترادفيا كما في الاصول (قوله جميع مالي اوجع ما املاك) ولو عبرتني مالي اوفى دراهمي كان اقرارا باشركه كما في الدرر (قوله يقتضي التسليم بخلاف الاقرار) والا اصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد ما في بيتي لانه اضافة نسبة لادمك ولا الارض التي كذا لطفلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يمحتمل القسمة فيشترط قبضه مفرزا

كما في الدر (قوله مدعى الالف) مبدأ خبره قوله لا تني لا ينجني ما في صحة كون لفظ قوله مبنداً
فلا وجه في جعله من السقطات كما توهم لعل وجه الوهم اعتبار لفظ قوله من الشرح كما في بعض
النسخ والصواب انه من المتن كما في صحيح النسخ (قوله اقرار وبلاخير لا) قال في الدر وهذا
اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء
لم يصدق انتهى لعل سبيل الاستهزاء يعلم من امارات تخرج كلامه واسلوبه (قوله اما كون
الاربعة) الاولى الوجه في الكل رجوع الضمير اليها كانه اليه عرجى زاده ميتا جهة غلط
الشارح ونقل منه صاحب الدر وبني عليه الكلام واقول ايضا ان هذا الكلام مخرج الجواب
والسؤال معا وفي الجواب (قوله وقوله نعم اقرار) قال في التور قال لبس لي عليك الف فقال
بلى فهو اقراره بها وان قال نعم لا وقال في الدر وقيل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لا على
دقائق العريضة كذا في الجوهرة والفرق ان على جواب الاستفهام المتني بالاثبات وجوابه بالنفي
(قوله لا الائمة برأسه) قال في التور الائمة بالرأس من الناطق لبس باقرار بما له وحق وطلاق
وبمع وكناح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر وزاد في شرحه وامان كافر واسانة
محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا واثار بثلاثة اشارة
الاشياء ويزاد اليين تحلفه لا يستفهم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه واثار حنت عمادية
فمحصور بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ انتهى (قوله لزمه مائة درهم ودرهم) هذا
هو الصواب من النسخ بخلاف ما في بعض النسخ من قوله مائة دراهم بالجمع اذ لم يدر مائة والف
مفرد مخفوض فلا يرد عليه بذلك كما توهم (قوله له على مائة وثلاثة اواب) الموافق للثمن ان لا يذكر
قوله ثلثة بل يقال مائة واواب والحاصل ان دلالة ما ذكره في المتن على ما اراده من المعنى
خفي غير معلوم الصحة (قوله لانه ذكر عدد من) لعل حاصله ان لم يذكر الاواب بحرف
العطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائهما في الحاجة (قوله بغير عينه اوعينه) اى غير
معين او معين الاول لما قبله قوله ونصف هذا البعد والثاني لما بعده قبل عن المتبني واصله
ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف
وان كان احدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما فان قال نصف هذا
الدينار ودرهم يجب نصف دينار وتام درهم اذا الاول معين بالاشارة (قوله كان من الفضة)
فيكون الدالقي والقراط من جنس الدرهم وهو الفضة (قوله بقوله غصبت ثمرا) لعل فيه اشارة
الى ما نقل عن الجوهرة ان اصناف ما اقرب الى فعل بان قال غصبت منه ثمرا في قوصرة لزمه
التمر والقوصرة وان لم يصفه الى فعل بل ذكره نحو ان يقال له على عمر في قوصرة فعليه التمر
فقط فلا يرد عليه بذلك (قوله والاصل في جنس هذه المسائل) قال في الدر بعد نقل
حاصل هذا الكلام من الدرر قلت ومفاده ان لم يقل دابة في خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم
لزمه الثوب ولم اره فليحذر انتهى (قوله وبمجهلة) بحاء فجم يث مزين بستور وسرر وقيل
هي ما يقال بالقارسة خاتة عروس (قوله لان اثر الضرب) فصار معنى قوله خمسة في خمسة
خسة ذوا جزاء خسة والخسة الواحدة وان كثرت اجزاؤها لا تصير اكثر من خسة
واحدة وتغصيلة في حاشية اخي زاده في كتاب الطلاق نقلا عن الدراية (قوله ويثنته مع)
اى بارادة معنى مع عن كلمة في يلزمه عشرة اذا الخمسة اذا قارنه خسة اخرى يكون عشرة
(قوله ولو بمجازا) يشير الى انه احتمال خفي وبمجاز لكن المفهوم من كتب التفسير والعريضة

انه ككثير بل يقرب ان يكون حقيقة كما في قوله تعالى ادخلوا في امم اى معهم فخرج على قومه في زينتته (قوله اقربا للجل المحتمل وجوده وقته) اى وقت الاقرار بان تلد لدون نصف حول لومزوجة اولدون حولين لومعدة ثبوت نسبه كما سيشير اليه (قوله او جل شاة) على وجه يحتمل المدة ببيان اهل الخيره كما في الزيلعي لكن نقل عن الجوهره اقل مدة جل الشاة اربعة اشهر واقلها لبقية الدواب ستة اشهر (قوله فلا بد من وجود المقربة) اتفق جمهور المحشين ان الصواب المفردة ويمكن ان يقال ان الباء بمعنى اللام مجازا كما قيل ان مطلق حروف الجر يحى بعضها بمعنى بعض آخر (قوله في الصورة الاولى) هي الصورة التي كانت ذات زوج كما ان الصورة ما كانت معتدة او ايهم الاقرار قبل هذا عند ابي يوسف وعند محمد يصح وفيما عندنا من المنبر ان لم يرجح احدهما على الآخر فلا يصح ترجيح قول ابي يوسف اقول بل الواقع في الوقاية ونحوه ترجيح قول ابي يوسف على انه قرر في الفتاوى انه اذا وقع في جانب ابي يوسف وفي آخر محمد يرجح جانب ابي يوسف نعم الظاهر عن بعض الكتب ان الائمة الثلاثة مع محمد ونقل عن الزيلعي في الاقرار بالمجهول انه اذا لم يبين السبب يصح ويحمل على انه وجب عليه بسبب يصح معه الجهالة (قوله لانه لا يولى عليه) قيل من التولية اى لا يجزى عليه ولاية الولي ثم انه يرد عليه كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح واجيب انه لبس رجوعا بل ظهور كذبه بيقين كما اذا اقر بقطع يد احد ويده صحيحة هذا وما الاقرار للرضيع وان بين سببا غير صالح فصحيح كما في الاشياء (قوله واحد المتفاوضين عليه) اى الاقرار بسبب التجارة (قوله صكا) اى كتابا (قوله لكونه معرقا) بالمال الثابت فالما خوذ في كلا الاقرارين هو المال الثابت في الصك وهو واحد والاصل ان المعاد المعروف عين الاول سواء ذكر او لم يعرف او متكررا والمعاد المنكر غير الاول مطلقا ايضا (قوله بلا بيان السبب) فلو بين مختلفا فالغان ولو متخذا خالف (قوله فقد ابي حنيفة) قيل عن الثانية على خلاف هذا البيان (قوله فاللازم الف واحد) هذا اذا كان به صك فاما اذا لم يكن به صك واقر بما ثمة واشهد بشاهدين ثم اقر بما ثمة واشهد شاهدين لا رواية فيه فقال الكرخي يلزمه ما لان عند الامام والطحاوى مال واحد عند الكل نقل عن المحيط (قوله الامر بكتابة الاقرار اقرارا) ولو لم يأمر بل كتب نفسه فهذا اما نكاح او طلاق او عتاق او غيرها مذكورة تفصيلها في احكام الكتاب من الاشياء واما حكم الاقرار بالكتاب فلو كتب ولم يقل بلسانه شبا لا يكون اقرارا ولو قرأ بعد الكتابة يكون اقرارا والتفصيل ايضا في المحل المزبور (قائده) قال في الشرع بلاية عن المحيط لو قال المدعى عليه عند القاضي كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمه لبس باقرار لانه قيد بشرط بلاية (قوله وحل للصكالان يشهد) والحاصل بحل لانه يشهد فيما عدا الحد والقود نقل عن الثانية (قوله يلزمه كله) ان وفي ما ورثه به كما في شرح المجمع باب الاستثناء (قوله انكم بالباقي بعد اثنتيا) هذا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب واما باعتبار الاجزاء فالتاثل له على عشرة الاواحدة عبارة ان مطولة وهي ما ذكره ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على تسعة (قوله وشرط الاتصال) اى بدون ضرورة كنفس وسعال او اخذ في على الفتى به والنداء بينهما لا يشتر كقولك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك الف فاشهد وا الاكذبا ونحوه ولو كله فيه اشارة الى انه لو امسني اكثر يصح كما يشير اليه اطلاق قوله بعض ما اقربه على ما هو ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روى عن ابي يوسف

(قوله زعمه كله لان الاستثناء المستغرق باطل) على ما في الأصول (قوله بغير ذلك اللفظ) ظاهره
الاطلاق وليس كذلك لانه اذا لم يكن بلفظه بل بلفظ آخر مساويا واعلم منه فالاستثناء باطل ايضا
نحو عبيدي احرارا لا مملوكي او بما ليكي بل الصحة مقتصرة فيما يكون اخص مفهوم كما ذكره
من المثاليين وان كان مساويا في الوجود (قوله نحو غلاني كذا الا) ومثله قوله لساني طواني الا هؤلاء
او الا ذهب وعمرة وهند وكذا قوله ثلث ما لي زيد الا الفا والثلث الف صحيح ولا يستحق شيئا
(قوله لوجود التنازع اللفظي) قد عرفت ما فيه فالاولى ان يقال اذا الشرط ايها البقاء حقيقة لا حقيقة
لان توهم بقاء شيء يكفي لصحة الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء كما قالوا (قوله وزينا او كلبا)
وكذا العدد في المتقارب كالفلوس والجوز (قوله صحيح فبئس) اي وان استغرقت القيمة جميع ما
اقر به لاستغراقه بغير المساوي بخلافه على دينار الامانة درهم لاستغراقه بالمساوي فيسقط
لانه استثناء الكل كما في الدر عن البحر وفيه ايضا عن الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا
عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فبحر انتهى وبه يظهر اضطراب ما في الشرع لئلاية
(قوله حتى لو عيننا) بيان لقوله مبيع باعبائه كما ان قوله ولو وصفا بيان لقوله ثمن باوصافه (قوله
ولو غيرهما) اي غير وزني كذا في اكثر النسخ والصواب ما في اقل النسخ من قوله اي غير كلي
ووزني (قوله اي لا يصح) اي الاستثناء قال في الشرع لئلاية فيصبر على البيان ولا يمتنع به صحة
الاقرار لان جهالة المقرب لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره
قاضي زاده انتهى فتأمل (قوله باقراره ان شاء الله تعالى) او فلان اوصله بشرط على خطر
لا يكاد كان متفاته ينجز (قوله لان اسم الدار لا يتناول البناء) مقصودا فيكون بمزلة الوصف
واستثناء الوصف لا يجوز لان شرط الاستثناء ان يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى
قصدا وحقيقة على تقدير السكوت عن الاستثناء لاتباعا وحكما لان الاستثناء تصرف لفظي
فيقتصر عمله على متناوله اللفظ ولا يعمل فيما ثبت حكما كذا في التلويح (قوله يرد على ظاهره)
فيه خفاء بما ذكر في حلف الفعل من كتاب الايمان من ان الدار اسم للمرصة عند العرب والهم
والبناء وصف ولا شك ان وصف الشيء خارج عنه ليس يجر منه لعل لهذا اسند الورد
على ظاهره (قوله بان الركنية) الجار متعلق على قوله يرد (قوله وخص الخاتم) اورد عليه بما ذكره
قبل ثلثة صحايف لان اسم الدار يشملها اي الحلقة والفص ورد بان المراد من النحول ما هو
اعم من القصدي والنبوي وهنا اختص بالقصدي لانه ان التبعي معنى مجازي فكيف يرجع اليه
بلاقرينة وداعية الا ان يقال معنى التبعة هو الزوم فيمتنع الانفكاك لكن في الاستثناء لكون
القصود شرطا فيه لم يعتبر في المستثنى منه (قوله الاثنتها او يتنا منها) وهو الظاهر لكونه نوما
آخر مقيدا فائدة اخرى بخلاف ما في بعض النسخ او ثمتنا منها يدل او يتنا خلافا لمن وهم (قوله
وصح الاقرار بالف) قبل هذا يومهم لزوم الالف حيث ذكره مطلقا وليس كذلك لما ذكر بعده بان
لزوم الالف انما يكون بعد التسليم فالاولى اقرب دل صحيح (قوله وهو ان يصدقه ويسلم القن)
اورد عليه انه لم يتعرض في المتن لتقييد المسئلة بالتصديق اقول ان التسليم مستلزم للتصديق
فيكون تفسيره باللائم (قوله وجوابه ما ذكرناه) اي من لزوم الالف اذا سلم كما قبل (قوله وهو
ز يوف) الز يوف جمع زيف وهو ما يقبله التجار ويرد ميت المال والنهرجة ما يرد به التجار ايضا
والستوفة اردى من النهرجة وهي درهم جوفه نحاس وجانباه فضة (قوله لما مر من قوله) لانه
رجوع عما اقر به (قوله اذا الستوفة والرصاص اولى بذلك) فلذلك تركه على ما في النسخ (قوله فيثبث

يلزمه المال الصواب لا يلزمه (قوله كان هذا ودیعة لی عندك) وكذا قرض لی عندك (قوله
 ثم الاخذ منه) ای ثم اقر الاخذ منه (قوله فلا يقبل) ای بمجرد قوله بل انما يقبل بالينة صدق
 من قال وعندهما القول قول الذي اخذ منه العين وهو القياس ووجه الفرق ان اليد في الاجارة
 ضرورية بثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدمها فيما وراء الضرورة فلا يكون
 اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان خلافاهما
 اذا لم يكن الدابة معروفة للمقر كذا في الايضاح والتبيين (قوله فالقول للمقر) ای استحسانا لان
 اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة (قوله هذا الالف ودیعة لزيد) ولولم يذكر الوديعة
 بل قال هو فلان لالفان لا يجب عليه للثاني شيء (قوله اقردين لانسان) اورد انها السبقها
 في كتاب الدعوى مستدركة هنا **باب الاقرار** (قوله معروف بالينة) او بمعانة
 القاضي (قوله مهر مثل عرسه) فلو كان زائدا على مهر المثل فان بادة باطله وان جاز النكاح وما
 وقع في الوفاة بلا تعييد من قوله ومهر عرسه فلبس على ظاهره كما اشار اليه اخي زاده (قوله وعلم
 معانة باحد الامرین) المذكورين لا باقراره في المرض (قوله يعدم ان على ما اقر به فيه) ولو اقر
 بالوديعة فكذلك (قوله لاستواء السبب وهو الاقرار) اورد هذا يقتضي كون ثبوت الاولين
 بالاقرار فقط وهو اعلم كما ذكرنا في تفسير قوله معروف و اشار هو وايضا في تفسيره بقوله وعلم معانة
 لعل لهذا قال في الايضاح بدل هذا التعليل فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار وفيه
 كلام في الوائبة (قوله ولم يجز تخصيص غريم) قيل هذا لبس على عومه لان ثمن ما اشتراه بمثل
 القيمة او استقرض في مرضه يصح التخصيص وان لم يجز الباقيون اذا ثبتت البرهان كذا في
 التثوير وفي الدر عن البرهان وقيل ايضا عن الكافي وقاض زاده واما اذا لم يؤد حتى مات
 فان البايع اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين في يده فان في يده كان هو اولي كذا في الدر
 مع التثوير (قوله لا اقراره لو انه) هذا لبس على اطلاقه اذ اقراره لو انه بوديعة مستهلكة
 كان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكها كما في التثوير ونقل عن الجوهره وقيل
 والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في اقرار الاشياء منها اقراره بالامانات
 كلها ومنها التي كلاحق لي قبل ابى وامى وهى الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء
 الغلاني ملك ابى اوامى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة ونماها فيها فليصنف فانه
 مهم انتهى (قوله لقوله عليه السلام) اورد عليه المطلوب عدم جواز الاقرار واللازم
 من الدليل عدم جواز الوصية فالصواب كما في صكتب القوم ان يخرج بقوله عليه السلام
 الا لا وصية لوارث ولا اقراره بالدين لا يخفى ان الاقرار في المرض وصية معنى كما تقرر
 في الاصول ان الوصية باطله سواء صورة كبيع المريض عينا من التركة من الوارث بمثل
 القيمة او معنى بان لا يقر لاحد الورثة او حقيقة بان اوصى لاحد الورثة او شبهة بان باع الجيد
 من الاموال الربوية بردى منها (قوله ای بقیة الغرماء وبقية الورثة) قال المولى المحقق
 ابن الكمال موردا عليه وعلى صدر الشريعة الاستثناء عن الاخير والمراد ببقية الورثة
 اذ لا تأثر لتصدیق بقیة الغرماء دين ذلك الغريم في صحة قضائه نعم لقبواهم ذلك
 القضاء تأثیر فيها وهو غير التصديق وهذا ظاهر من الهداية وان خفي على من قال ای
 بقیة الغرماء في الدين وبقية الورثة في الاقرار لوارث فافسد الكلام لفظا ومعنى واجب عنه معنى
 الا ان يصدقه البقية ان لا يتنازعه البقية بطريق عموم المجاز وفي الوائبة كلام آخر متعلق بهذا

المبحث (قوله ولكن ترك القياس) في تعارض القياس مع مذاهب الصحابي تفصيل في الأصولية
 (قوله وبطل اقراره) لان المصبر في كونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار ولهذا لواقع لاختيه
 ثم لولده صحح الاقرار لعدم انه (قوله ولولم ينطلقها فيه) اي باثباتنا ثلثا اولا وان قبلنا ثلثا
 في بعض المواضع لانه حرر بمطلق البيئونة هذا اذا كانت في العدة وطلقها بسواها فان
 مضت العدة جازل عدم التهمة كافي العربية وان طلقها بلاسوا لها قلها الميراث بالغاما يبلغ
 ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو غاروا هملة اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق كافي
 الشرنبلالية والدبر (قوله وباب الاقرار كان مستندا) كذا في صحيح النسخ بخلاف ما في اكثر النسخ
 وباب الاقرار كان مستندا وفي بعضها وبقاء الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجة وقيل الصحيح
 وباب الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجة كما يشهد اليه عبارة الهداية فقد عرفت الصحيح
 بلا احتياج الى التفسير فافهم (قوله اقرار رجل ببنوة) اي رجل مريض والا فلا تكون من مسئلة
 هذا الباب ثم قيل ان المسئلة المتقدمة من درجة في هذه (قوله وقد مر) بيان فائدة هذا القيد
 في اوائل العتاق (قوله شرط جهالة النسب) هذا مستدرك بعد قوله وقد مر اذ المراد منه
 ذلك (قوله اي الرجل) اي المريض (قوله بالولد والوالدين) اي بالشرائط المذكورة
 قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي ولو اقرار بالجد وابن الابن
 لا يصح لان فيه حل النسب على الغير كافي الشرنبلالية والدبر (قوله والزوجة) لكن بشرط
 خلوها عن زوج وعدته وليس مع المقر من يمنع جمعه معها ولا اربع سواها (قوله والمولى
 من جهة العتاقة) ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره كافي للنسب (قوله وبالاقرار بهؤلاء)
 قيل الصواب والاقرار بترك الجار (قوله لا يكون الاقرار اعلى نفسه) او ردان الصواب على نفسها
 كافي الزيلعي لا ينبغي ان الظاهر هنا ان يرجع الى الانسان (قوله او شهادة امرأة) اي بتعيين
 الولد اما النسب فبالغراش شهي ولو معتدة بحدت ولادتها فبهيئة تامة كما في الدرر (قوله قابلة
 كانت او غيرها) خافي بعض الفقهاء من التقييد بالقابلة فقط فاتفقوا في خروج على مخرج العادة (قوله
 يعني اذ لم يكن المرأة ذات زوج) قال في الشورى وصحح مطلقا ان لم تكن مزوجة او معتدة او كانت
 مريجة وادعتاه من غيره وقال في الدرر فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الابتصديقها
 قلت بقي لولم يعرف لها زوج غيره لم اره قهصر (قوله وان اقرت بتكاح رجل) هذا شرح المستثنى
 في المتن وعندهما يصح تصديق الزوج بعد موته لان الارث من احكامه له ان التصديق
 يستند الى الاقرار والارث حيثئذ معدوم وانما يثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار
 الارث واورد عليه بان التصديق لا يصح على اعتبار العدة لانها معدومة حال الاقرار وانما
 يثبت بعد الموت واجيب بان العدة لازمة للموت عن التكاح بالاجماع فجاز ان يعتبر التكاح السابق
 فانما باعتبارها كذا المقر به واما الارث فليس يلزم له لجواز ان تكون المرأة كناية فربما يكن قائمة باعتبارها
 كذا نقل عن الاكبية (قوله اقرار بنسب من غير ولاء) في قوله ولاء من غير ولاء وفي اكتفائه بالاخ والم
 نأبى ففهم ان الاقرار بالجد وابن الابن ليس كذلك اوليس كذلك بل حكمهما مثل ذلك فالصواب
 كافي الشورى اقرار بنسب على غيره كالاخ والم والجد وابن الابن وقد يتكلف في الجواب عنه
 بان المراد بالولد هو الصلي وان كان خلا في المصطلح (قوله ولا يقبل اقراره في حقه) اي
 في حق الغير في ارجاع الضمير خفاى لا يقبل الابرهان ومنه ما لو صدقه المقر عليه والورثة
 وهم من اهل التصديق كذا في الدرر (قوله فاذا ادعى نفقة او حضنة) ففي هذا التفرع خفاى
 اذ هذا يقتضى ان يسبق نحو ان يقال ويقبل في حق نفسه كما في بعض الكتب الا ان يدعى

انفهام ذلك على طريق المفهوم عن قوله ولا يقبل اقراره في حقه وتقر به عليه ثم مقتضى
المقام ان يكون التبريع هكذا فيلزم المقر النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اى على
الاقرار لان اقرارهما جهة عليهما كما في التزوير (قوله وان بعد) كولى المولاة كما نقل عن الصني
ووقع في الزيلعي وما فهم من بيان الشرح من كون البعيد ذوى الارحام وان كان موافقا
على ما نقل عن العناية لكنه مخالف على ما ذكرنا آنفا وما تقرر في محله من تقديم مولى المولاة
على المقر له بالنسب على الغير (قوله يعنى ان كان للمقر وارث معروف) قال في الايضاح والمراد
غير الزوجين لان وجودهما غير ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه كما في الزيلعي
وان صدقه المقر له كما في البدائع لكن صاحب التزوير نقل عن شروح السراجية ان بالتصديق
يثبت النسب فلا ينفع الرجوع قال في الدرر فيلغى عند الفتوى وقال في الشرنبلالية والمقر
بخصم الولد والوالدين لا يرجع نقله عن الاختيار (قوله ميت له) فالنظر في المستقر صفة للميت (قوله
على آخر دين) قيل لو قال على رجل بدل آخر اكان اظهر لان لفظ آخر يومهم كونه من الوارث
غير المقر (قوله وكذبه الآخر) هذا مفهوم عن تخصيص الاقرار باحد الابنين في المتن فلا يرد
ان هذا يقتضى كونه مذكورا في المتن ولم يذكر (قوله لان الاقرار باسبغ الدين) يعنى ان اقرار
المقر بان الميت اخذ الدين من الرجل اقرار بان للميت دين على هذا الرجل (قوله لان قبض الدين
انما يكون قبض عين مضمونة) حتى نصبر ديننا يعنى ان قبض الدين من المديون قبض
عين يجب على الدين ضمانا لان المديون تقضى بمثالها لابعائها بما اخذه مثل دينه فصار
لكل منهما دين على الآخر اما دين الميت على الرجل فلا خذ منه عينا يجب عليه ضمانا
واما دين الرجل على فظ فيتقاضى ان اى فيتقابلان (قوله فاذا كذبه اخوه استغرق الدين
نصيبه) اى استغرق الدين الثابت على الميت باقرار الاخ المقر نصيب ذلك المقران المسئلة
حيث ترجع الى مسئلة اقرار احد الورثة ديننا على الميت فيؤخذ جميع الدين من حصصة المقر
ففيه تأمل يظهر بالرجوع الى ما ذكر المصنف قبيل باب الاستثناء من الاختلاف في تلك
المسئلة مشيرا الى رجحان لزوم حصصة المقر من الدين (قوله لما لم يقض) اى لما لم يقض المقر
دينه على الرجل بحسب اقراره لا يكون للمقر شئ من الرجل فاذا اراد اخذ دينه من الرجل
فيطلب الرجل دينه من المقر بل هو اقدم لان قضاء الدين مقدم على الميراث فلا فائدة فيه
فيتقابلان والحاصل انه اذا كذبه اخوه في اقراره لم يتغذى على المنكر فيلزم على المقر خاصة فيسقط
نصيب المقر كذا نقل عن غاية البيان هذا ما سبق الى لظاهر القاتر بعون القناع الوهاب
القادر بعد كد في استطلاع المرام من المقام مع عدم اهداء عن كتب الفن وجميع الحواشى
الجددة على افهام الخطاب والصلوة على رسوله والاصحاب **فصل** اى في مسائل
شئ (قوله صح) في حقه ايضا (قوله حتى تجبس وتلازم) اى المقر وان تضر الزوج لكونه
ممنوعا عن الغشيان قال في الدرر وهذه احدى المسائل الست الخارجة عن قاعدة الاقرار جهة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء ويبنى ان يخرج ايضا من كان في اجارة
غيره فاقدر لا خبرين فان له حصة وان تضررا المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم تضر صريحة
(قوله وعندهما لا) ويبنى ان يعمل على قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلم الاقرار له
او لبعض اقراره بالتوصل بذلك الى منعها بالجنس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين
ابتليت بالقضاء ذكره المصنف كافي الدرر لعل في ذكر قولهما في المتن على خلاف ما اشار الى ترجيح

قولهما (قوله لاحقه) برده عليه انتقاض طلاقها لانه يكون طلاقها حيثما ثبتت ان وعدتها حبسنا
 كما حققه في الشرع لئلاية (قوله برده وارنه) لكن نقل عن المحيط انه ان كان لليت بنت كان
 النصف لها والنصف للفر **كتاب الشهادات** (قوله هي اى الشهادة)
 لغة خبر قاطع وشرطا اخبار يحق الى آخره (قوله اخبار يحق) اى بلفظ الشهادة في مجلس
 القاضى ولو بلا دعوى (قوله عن يقين) فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليقين على الغموس
 (قوله وشرطها العقل الكامل) اى وقت الصلح والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت
 بالنساع (قوله والولاية) فبشرط الاسلام لو المدعى عليه مسلمان ومن الشرائط القدرة على
 التمييز بين المدعى والمدعى عليه وعدم قرابة ولاد او زوجة او عداوة ذنبية او دفع مفرم او جر
 منهم كاسمى (قوله وحكمها وجوب الحكم) يعنى افتراضه فوراً الا في ثلث مذكورة في الاشياء
 رجاء الصلح بين الاقارب واستعمال المدعى واذا كان عند القاضى ريبه فامتنع بعد وجود
 شرائطها ثم واستحق العزل وعزروا كغير ان لم ير الوجوب كافي للتويز (قوله ويجب بالطلب)
 لكن بشرط سبعة مبسوطة في البحر وغيره ومشارة بعضها هنا منها عدالة قاض وقرب مكانه
 وعلمه بقوله او بكونه اسرع قبولاً وطلب المدعى (قوله ان لم يوجد به) لانها فرض كفاية
 وكذا المكتتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم يقبل وبمقتبل حديث
 اكرموا الشهود وحوز الثاني الاكل مطلقاً وبه يفتى على ما في البحر (قوله فانها تجب فيه
 بلا طلب) وحق الله كثير مذكور في الاشياء ومتى اخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد
 (قوله وطلاق المرأة) اى بانها وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم وليس لنا مدعى
 حسبة الا في الوقف على المرحوح فليحفظ كذا في الدرر (قوله وسرتها افضل) الاتهتك (قوله
 ولبقية الحدود) وكذا اسلام كافر ذكر ورد مسلم (قوله لما فيها من شبهة البلية) لقوله تعالى
 فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وهو آية البلية وشبهة البلية تمنع من قبول شهادتهما
 قياساً على الشبهات لان الشبهة فيها كالحقيقة كافي للشرعية لئلاية عن الكافي لعل وجه البلية
 انه جعل في الآية شهادتهما مشروطاً بعدم امكان الرجال فكأنه جعل شهادتهما بدلاً عن
 شهادتهما (قوله للصلوة عليه) وكذا للارث عندهما وعند الشافعى واحد وهو ارجح كافي
 الدرر عن الفتح (قوله امرأة حرة مسلمة) والثلثان احوط والاصح قبول رجل واحد كما عن
 الخلاصة (قوله يراد به الجنس) اذا لم يكن ثمه معهود فيه خفاء لما في الاصولية من ان الجمع
 المحلى باللام اذا لم يكن معهوداً فعام اى يراد به الاستغراق ففيه مسامحة بظهور بلا حطة قوله
 اذا الكل ليس بمراد قطعاً (قوله فيراد به الاقل) وهو الواحدة فيكون شهادة رجل واحد
 في الولادة بطريق الاولوية وان تعمد في النظر على اختلاف كافي الزيلعي (قوله الا في حوادث
 صبيان المكتتب) فانه يقبل فيها شهادة الملم منفرداً كما في القهستاني عن التجبس (قوله
 او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما) قال في الاشياء للقاضى ان يفرق بين الشهود الا في شهادة
 النساء قال في المنتقى حكى ان ام بشر شهدت مع واحدة عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فافتت بالتاس
 لك ذلك قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى (قوله ولزم في الكل لفظ اشهد) لا يخلو عن
 ايها التكرار بما سبق من قوله وركنها الى اخره ثم انه يلزم ان يذكر بلفظ المضارع على ما
 في الدرر لكن في الوانبة اى لفظ الشهادة وما يستق منها وفي ظاهر تعاليل الشارح نوع ميل
 الى الاول (قوله حتى لو قال الشاهد) فيه اشارة الى انه لو عبر بلفظ اخرى كالفرس والترك

لا يصح (قوله وعن أبي يوسف) قيل منعه الكمال بله تعليل في مقابلة النص فلا يقبل (قوله
لوقضى بشهادته يصح) أي نفذ لكن اثم كما قيل عن القمع هذا ان لم يمنع الامام والابتغذ لان
قضاء القاضي يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثه وقول معتد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال
ضعيفة (قوله لو كان عينا) اورد باستدراكه بعد قوله لو على حاضر اقول كأنه تفسير لمعنى
الحضور في المشهود به وتمهيد لقوله احتراز عن الدين دفعا لتوهم وجود معنى الحضور في الدين
(قوله وفمخذه) وهي قبيلة مخصوصة به (قوله ولوقضى بكرا لجد نخذ) فالمعتبر هو التعريف
حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي كما قيل عن الفصولين (قوله لا بد ان يقول) ووفق
بان الاكتفاء عند كون السؤال عن العدالة فقط وزيادة هذا عند كون السؤال عن العدالة
وجواز الشهادة (قوله ثبوت الحرية بالنداء) يعني الاصل فمن كان في دار الاسلام الحرية
فهو بعبارة جواب عن النقص بالبعد وبذلك من النقص بالمحدود كما في الايضاح فيندفع به قوله
اقول فيه اشكال وجه الاندفاع ما ذكره صاحب الايضاح في الحاشية عليه فان الحرية وهم
المحدودية في الاصلية بيان ومن لم يثبت لذلك خطاء صاحب الكافي ولم يدرك ان المخطئ ابن
اخت حالته (قوله لزم الحكم) لم يقل ثبت الحق لانه امر آخر وراء التعديل قد يرتب عليه وقد
يتخلف عنه فلا بد من الحكم (قوله كفي واحد للتركية) واما الصليب بدل التركية في البحر عن
التهديب يحلف الشهود في زماننا نعتذر للتركية اذ المجهول لا يعرف المجهول واقره صاحب
التميم ثم قيل عن الصبرية تفويضه للقاضي لكن المفهوم من الاشياء جانب المنع ثم انه اذا نكل
عن العيين لا يرتب على شهادته خلل (قوله اي يجوز) قال الزيلعي بل يجب اذا دعى اليه وقد
عرفت ما يتعلق به (قوله والاقرار ولو بالكتابة) فيكون مرييا (قوله ما يتعلق بالافعال) منه
البيع بالتعاطي ثم قوله رأى قبل الظاهر ان يكتب بليلة كقاض وكأنه اورد رأى اعتبر ثبوت الياء
تقديرنا لظهوره في الوقف (قوله حكم قاض) قيل في مطابقة المثال للمثل كلام فان الحكم من
قبيل الاقوال دون الافعال الا ان يرد اثره فأملى (قوله فاصل قوله يجوز المقدور) ولو جعل
هذا مبتدأ مؤخر لقوله لسمع خبرا مقدما لم ينجح الى الجنف الذي هو خلاف الاصل وشمل
الكلام صوري جواز الشهادة ووجوبها (قوله ويقول اشهد) أي في صورة لم يشهد
المشهود عليه كما يقتضيه قوله كذا يكون كاذبا (قوله ويشهد عنه اثنان) وان لم يكونا بمن
لا يقبل شهادته له والتفصيل في الشرعية (قوله ولا يشهد على الشهادة) ما لم يشهد عليها
هذا بظاهره عام بما سمعه في مجلس القاضي وغيره كافي الوقاية لكن في الشرعية بلالية عن الجوهرية
عن النهاية اذا سمعه في مجلس القاضي جاز وان لم يشهد (قوله ولا من رأى خطه) وقاله ان
يشهد ويؤى اذا علم انه خطه على الحقيقة وفي الايضاح عن الحقايق بفتى قولهما (قوله
والدخول) أي الدخول بزوجه (قوله واصل الوقف) قيل وشرائطه على المختار كافي الدر
وزاد فيه عن شرح الوهبانية العتق والولاء عند الثاني والمهر على الاصح رازية انتهى (قوله
العلم بالتواتر) الخبر المتواتر خبر جماعة لا يتصور توأطهم على الكذب ولا يشترط العدالة (قوله
وقبل يكنى في الموت) وهو المختار كما في الملتقى وقيل عن القمع وعن شرح الوهبانية التقييد
بعدم كون الخبر متهمهما كوارث وموصى به (قوله حتى لو فسر هذا في غير الوقف) كافي في الشرعية بلالية
(قوله لا بد من بيان الجهة) واما بيان الواقف فقبل لا يلزم مطلقا وقبل في الوقف القديم فقط
(قوله ويشهد رأى جالس وقوله ورجل وامرأتان) اورد انهما لبسنا من باب الشهادة

بالإسراع بل هما بالمعينة (قوله ويتنهما انبساط الأزواج) وزاد الزيلعي سماحه من الناس
 انهما زوجة (قوله منصرف) وعن شرح الجامع الصغير لقاضيخان انه لا يشترط انضمام
 التصرف الى اليد (قوله اذا شهد به قلبه) فجرد الملك مع التصرف ليس بكاف ولهذا لو رأى
 كتابا في يد جاهل ليس في اباته من هو اهل له لا يسهه الشهادة (قوله بطلت) اي على الصحيح
 (قوله الا في الوقف) وكذا في الموت **كما في التور** (قوله اذا فسرا شهادتهما) وقال
 اخبرنا من ينق به تقبل على الاصح كما في الخلاصة وفي العزيمة عن الخاتبة معنى التفسير ان يقولوا
 شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قالوا لم نعان ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل قال
 في الدرر ومحمده شارح الوهبانية وغيره **باب القبول وعدمه** (قوله اي من
 يجب على القاضي قبول شهادته ومن لا يجب) لان من يصح ومن لا يصح لصحة الفاسق مثلا
 كما فصل في التبع عن يعقوب بن ابي (قوله اهل الاهواء) ان لم يصل الى الكفر (قوله من غلاة
 الروافض) بضم القين جمع يقال غلا في الامر اذا جاوز فيه الحد (قوله وقيل يرون الشهادة)
 عن الكافي وهم يدينون لشهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم (قوله والذمي) لو عدل في
 مذهبه (قوله بلا عكس ولا مرند) على مثله في الاصح (قوله وتقبل من عدو بسبب الدين)
 وكذا تقبل الصديق لصديقه الا اذا كانت الصداقة متناهية كما في الدرر (قوله ان اجتنب
 الكياف) اي كلها وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقره ابن الكمال قال ومنى
 ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله فقيل سبع) فان قيل كيف يتقدر بذلك وقد ذكر ان المقادير
 لاحظ للرأى فيها ولم يرد فيه دليل فلما يجوز ان يصل الى المتأخرين دليل ذلك وان لم يصل ذلك
 الى الامام رحمه الله كما روى ان الحسين رضي الله عنهما ختا في اليوم السابع او بعد السابع
 او وصل اليه ذلك لكنه لم يعتبر لكونه شاذ كما في الزيلعي (قوله والحشي) حاصله انه كان في لوم شكلا
 والا فلا اشكال (قوله عند عامة المشايخ) قيد به لان بعضهم قال المراد من العمال المحترفين
 بحرفة لا تذهب وهي حرفة آباءه واجدادهم والافلام مروة له لو دينية فلا شهادة له لما عرفت
 في حد العدالة في الدرر عن القم (قوله الا اذا كانوا على الظلم) الموجود فيما عندنا من التمسح
 انه ليس فيه رسم المتن والظاهر ان يكون من المتن كما في بعض الفقهية وانما يقبل لظنية ظلمهم
 وكذا رئيس القرية والجاني والصراف والمعرفون في المراكب والمعرف في جميع الاصناف ومحضر
 قضاة المهدي ونعمان في الدرر عن القم والبحر (قوله مولاه مبتدا) وقوله او موكله عطف عليه
 وقوله مسلم خبره (قوله فان مسلما) اشارة الى تصوير المسائل الاربع فقوله فان مسلما اشارة الى
 بيان قوله مولاه مسلم وقوله ولو كان المولى كافرا الى آخره اشارة الى بيان العكس بالنسبة الى
 هذا القول وقوله ولو ان مسلما الى آخره الى قوله او موكله كما ان قوله ولو ان كافرا الخ الى عكسه
 (قوله قصدا) لا يخفى ان اثر القصد اول من اثر الضمن (قوله واقام شاهدين) صورة المسئلة
 شهد كافران على كافران اوصى الى كافرا واحضر مسلما عليه حق لميت (قوله او ادعى ان
 فلان بن فلان) لعل الاوضح ان يقال شهدا ان التصرائق ابن الميت فادعى على المسلم بحق
 (قوله والنسب) عطف على الايصاء (قوله ادعى الى ضياع) الظاهر من المفرع عليه ان
 يزيد في التفريع ما يتناسب النسب الا ان يدعى على الدلالة او المقايسة (قوله ولا من اعنى)
 ولو قضى بها صح كما في الدرر ثم انه اطلق فيشمل ما لو دعى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسماع خلافا للثاني واغاد عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى (قوله والمشهدوبه) اي يحتاج
 الى تعبير المشهدوبه وذلك بالاشارة كما مر (قوله واديا بعد الحرية والبلوغ) وكذا بعد ابصار

واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء كذا في شرح التكملة في الدر وفيه
عن البهرمي حكم برده لعله ثم زالت فشهد بها لم تقبل الاربعة عبد وصبي واعبى وكافر
على مسلم وادخل الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهوكا في الشرب لبلابة (قوله وان تاب
بتكذيبه نفسه) كما في القبح لان الرد من تمام الحد بانص والاسثناء منصرف الى مايليه وهو
واولئك هم الفاسقون كما في الاصولية (قوله لان له شهادة على جنسه) اي لان الكافر شهادة
مقبولة على جلس الكافر قبل الحد فالحذر رد تحت لحده بخلاف العبد فله لبس له شهادة
في حال رقه اصلا (قوله ومسيجون في حادث) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب
ولاشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن
وملاعب الصبيان وحامات النساء فكان التفسير مضافا اليهن لاني الشرع يراية صغرى
وشرب لبلابة لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم لدية لا لا يهدر
الدم انتهى فلينبه (قوله لكونهم متهمين) اي بان كتابهم ما يوجب السجن وقد نهوا عنه
(قوله واصلة وفرعه) الا اذا شهد الحد لابن ابنه على ابيه ~~حكما~~ في الاشياء قال وجاز
على اصله الا اذا شهد على ابيه لانه ولو بطلاق ضررتها والامر في نكاحه (قوله وزوج
وعرس) ولو في عدة من ثلث كما في القنية ولو حكم الحاكم نفذ لانه مجتهد فيه
بخلاف الاصل والفرع فانه لو حكم بهما ~~الحاكم~~ لا ينفذ لانه لبس بمجتهده فيه
كما في الوانبة (قوله التلميذ الخصاص) قبل يشير الى قبول شهادة الاستاذ له والمستأجر له
(قوله وشريكه) قل عن فتاوى النسق لو شهد بعض اهل القرية عن بعضهم زيادة الخراج
لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض ميعنا وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انها من قريتهم
لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشئ من مصالح تلك السكة لو خير نافذة وفي النافذة ان حقا
لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شئنا تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى (قوله يفعل الردي)
قبل هو يتمكن من اللواط كما في شروح الهداية ويصح للقاضي قبوله لكونه فاسقا مجتهدا
فيه (قوله في مصيبة غيرها) فلو في مصيبة نفسها تقبل كما في الصني وعله الوان بزيادة اضطرارها
وانسلا ب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى (قوله وسغينة ولولتفسها) كما فهم من
تعليل الشارح بحمرة رفع صوتها وينبغي تقييده بمداومتها عليه ليظهر عند القاضي ذكره
الوان (قوله اي شرب الاشربة المحرمة) هذا بضم ما سيد كر نص في شموله للخمير (قوله
وليس كذلك) كما سيظهر بل يخص لغير الخمير فان بقطرة منها يرتكب الكبيرة المنافية للعدالة كما
مر ويؤيده ما نقل ابن الكمال عن الخصاف من عدم شرط الادمان في شرب الخمير (قوله شرط
الادمان) فسر الادمان في الزيلعي عن النهاية بالنية يعني يشرب ومن نية ان يشرب بعد
ذلك واورد عليه ان هذا امر لا يوقف عليه الامن جهة ولا يخفى انه يمكن الوقوف عليه
بالقرآن ويكني الوقوف باخباره واورد ايضا بما لقته للكافي وانت تعلم ايضا ان هذا الكلام
في المال مع الكافي واعلم انه ان اريد غير الخمير كما مر فيقضي الادمان على حقيقته وظاهر بلا
كلقة (قوله فان من شرب الخمير سرا) اورد عليه ابن الكمال بان الامر لبس كذلك لان
الادمان امر آخر وراء الاعلان بل لان شرب الخمير لبس بكبيرة فلا يسقط المدالة بالاصرار
عليه وذلك بالادمان ونقل عن الفتاوى الصغرى بان نفس شرب الخمير لبس بمسقط للعدالة
وحده لبس بنص فاطع الا اذا دام لا يخفى ان عدم كونه كبيرة يخالف لعلمة الكتب بل قريب

الى خرق الاجماع قال في الدر وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر والخاص ان تحقيق
هذا القول ما اشير اليه آنفا من ان الادمان شرط لغير الخمر لكونه صغيرة فيكون بالادمان
اصرارا واما في نفس الخمر فقطرة منها يسقط العدالة (قوله وان كان شرب الخمر كبيرة)
لا يخفى ان هذا مخالف لما ذكره في معنى العدالة في اول كتاب الشهادات فلينبه ثم التقييد بالهوى
ليخرج الشرب للتداوى فانه لا يسقط العدالة لان فيه للاجتهاد مسافا فيكون بمجرد الشرب
على اى طريق كان ما لعنا من الشهادة كما في صدر الشريعة وابن الكمال اورد عليه انه لا يفهم
من الكتب انه اذا شرب ولم يظهره لا يكون بذلك خارجا عن العدالة وقد عرفت ما ذكرناه
فظهر لك منه انه ليس بشئ فاعرفه (قوله وعدو بسبب الدنيا) قال في الدر وفي الاشياء
وبالعداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا ينجزى وفي تساوى
المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب فعله شرعا فليثبت لا قبل
شهادته على مثله وغيره ولما لم تعز به على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من
التركيب كما يحق وينبغي انتهى (قوله فانه اذا كان عدلا تقبل) قال في الدر واعتمد في الوهانية
والحمية قبولها لم يفسق بسببها (قوله قال هو الصحيح) في اضافة التصحيح الى الغير اشارة
انه ليس بصحيح عنده فلذا اختلف في المتن خلافا ثم في الواقى عن الغير لا يصح القاضى قبول
شهادته (قوله ومن يلعب بالطيور والطنبور) فلو قضى بشهادتهما نفذ كما في الواقى او الطنبور
وكل لهوشنيق بين الناس كالطنابير والمزامير وان لم يكن شبيها نحو الحدى او ضرب القضب
فلا اذا لحش بان يرقصون به خائيه لدخوله في حد الكبار كذا في الدر (قوله او يضيئ الناس)
وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل ولو فيه وعظ وحكمة فجاء اتفاقا ومنهم
من اجاز في العرس كما جاز شرب النخ فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
وفي البحر المذهب حرمة مطلقا فاقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة مطلقا ولو لنفسه
واقرا المصنف فقال ولا تقبل شهادته من يسمع الفنا ويحلس بحاس الفنا واد الصني او يحلس الفجور
او الشرب وان لم يسكر لان اختلافه بهم وترك الامر بالمعروف بسقط عدالته (قوله ولكن يسمع
نفسه) اى على ما هو الصحيح كما في الايضاح وقال في الشريعة لاية قال الكمال فيه خلاف منهم من
لا يكرهه الا اذا كان على سبيل الله وبه اخذ شمس الاعظم ومنهم من كرهه جع ذلك شيخ وبه اخذ
الاسلام (قوله اى يأتى نوصا من الكبار الموجه للحد) لا يخفى ان ارتكاب مطلق الكبيرة مانع القبول
كما اشير وبشير ايضا وتعليقه بقوله لوجود تعاطيه الخ يقتضى العموم ايضا فالاولى ان يفسر بنحو
ما في النسخ ونحوه من ان المراد مطلق الكبيرة وما في الايضاح هنا ينبغي ان يستثنى منه شرب الخمر الا
انه اعتمد على ما ذكر قبل هذا فقد عرفت حاله آنفا فلا يستثناء ليس بصحيح بل ارادة عموم واجب
(قوله لكن التوفيق بينهما) حاصله ان المراد بالارتكاب هنا ما يكون على وجه الاظهار ففيه
تأمل ثم انه اذا قبل الحاكم نفذ وكذا الى قوله او يترك به الصلوة كما في الواقى (قوله وشرط
في المبسوط الا في مال اليتيم) فان الادمان ليس فيه كما في الازيلي (قوله او يلعب ببرد) وجه
الاكتفاء في النزد باللعب والتقييد في الشطرنج بالمبارطاهر من الشرح او يقول قائما او يأكل ماشيا او
كذا كل ما يخل بالمرقة ومنه كشف عورة ليستبى وقد كثر في زمانه نقل عن القمى قال المولى يعقوب جاشا
انفاه ان لا يصح القاضى قبول شهادته لانه لم ينقل فيه خلاف ومثله الواقى (قوله سبب السلف)
قال في النسخ والمعاينة بالسلف تبعا للكمال فالاولى ان يقال سبب سبب سقوط العدالة بسبب المس

وان لم يكن من السلف كما في النراج والتهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف
الصالح الصدق والاول من التابعين منهم ابو حنيفة والخلف بالفتح من بعدهم في الخير
وبالسكون في الشر كما في البحر (قوله بخلاف من لا يرتكبها) اورد باستدراكه واحتذر
ان الضمير راجع الى الاظهار بتأويل الالبانة واشارته الى فائدة التقييد بالاظهار فان من يحق به
لكونه فاسقا مستورا يجوز شهادته كما نقل عن النبي فلا يشتر على ما يقال من ان مطلق طعن علماء
الامة مسقط للعدالة (قوله ووصيه ثالث على الايصاء) يعني ادعى رجل انه وصي الميت
فشهد فريق من هؤلاء مثلاً شهد وصياه ان هذا الرجل وصي ثالث معنا صححت ثم فسر
الدعوى هنا بمجرد الرتبة (قوله لان الوارثين) يشكل ان الاحتياج الى الوصي في حق الورثة
الكبار ليس ثابت والتمسك على امور وصياه بعيد عن صابره (قوله والفرعين) قصدا نصب
من يستوفيان حقهما اي منه (قوله او يبرأ بالرفع اليد) هذا بيان حال قوله ومدى بونه قبل
فقد استعمل لفظ الفرعين في استعمال واحد يعني المديونين اقول لعله من قبيل علقتهما بنا
وما باردا (قوله لانها لا توجب) الصواب ان لا يذكر له النافية كما يظهر بملاحظة قوله وهذه
لبست كذلك (قوله واما موت معروف) فيه اشارة الى ان قبول الشهادة اثمها عند كون الموت
معروفا لكن في شهادة المديونين لا يلزم كونه معروفا كما في الهداية وشروحه كذا قبل (قوله
رئت ادعى اولا) والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (قوله
كفاسق) تمثيل للجرح المجرد (قوله ان كان الجرح جرحا مجردا) اي عن اثبات حق الله تعالى والعبد
كما عرفت (قوله لاسيا اذا اخبر الخبير) ان الشهود وهو الاول من التمسك وفي بعضها اذا اخبر
مخبر ان الشهود فعلى هذه النسخة ايضا ان يعمل لفظ مخبر ثنية ويجعل قوله الشهود مبتدأ
وفساق خبره (قوله احسن عمل بهذا التحقيق) وابن الكمال مشي جانب الاطلاق الذي هو طريق
هذا المعترض يوجه ذكره هنا وظاهر كلام الوائى وعزمى زاده الميل اليه قال في الدرر وكذا
القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركى الشهود سرا وعلتنا
لعل مرادهم ان الشهود ان صبروا على طريق الشهادة لا تقبل ولوقبل التعديل وان على
طريق التعديل قبلت واما المصنف فيصور مطلقا ان قبل التعديل فلعل جانب المصنف راجح
لانه ان اتحد المعنى فامر اللفظ واسع اذ العبرة في مثله للمطابق لا للصور (قوله وانهم زوا) لعل
الفرق بين ما كان جرحا مجردا وبين ما لا يكون ان في اول لا يراد حقيقة ثبوت تلك الاوصاف
على التفصيل بل يراد اجمالها كإرادة مجرد الشتم وفي الثاني يراد الحقيقة ويؤيده التقييد بعلم
التقادم دون الاول والتصير بصيغة الافعال الدالة على التحقيق دون الاول (قوله اوتى
صالحتهم على كذا) اي رشوة (قوله ودفعته اليهم) فلو قال ولم دفعه له لم تقبل (قوله ليس
لاخر قوله فيها) اي في تلك الحادثة يفهم منه انه يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا
وليس كذلك اذ البعض كالحدود في القذف مثلا لا يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا
وليس كذلك اذ البعض كالحدود في القذف مثلا لا يقبل مطلقا (قوله لان الظاهر ان رد الاول)
فلو علم كون الرد الاول بشروطه شرعي ينبغي ان يجوز للاخر قبوله بل له ايضا لان امر
القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع كما في الاشياء (قوله شهادة قاصرة بتمها) يعني اذا شهد
شاهد ان في حادثة لكن كان تلك الشهادة على القصور واثم شاهدان آخران ذلك القصور
كما صورته بقوله في مثل ان يشهد الخ يقبل (قوله فشهد به اخران) يعني لا بد في قبول الشهادة

ان يذكر امرين كون الشهادة بالدار وكونها في يد الخصم فشهد اثنان على الاول وآخران على الثاني (قوله سألهم القاضي) في التبريلالية عن الفصولين انه لا بد من ذكرهما بمصانة اليد فان حكم الاقرار والمعينة قد يختلف وتماه في تلك الحاشية (قوله يطلق لهم الشهادة) اي يجوز (قوله او همت بعض شهادتي لم يضرها) يعني قبلت شهادته بجميع ما شهد به ولو بعد القضاء وعليه القنوي كما في الدر ومضى او همت اي اخطأت كما اذا ادعى عشرة دراهم فشهد على الخمس ثم قال نسبت البعض بل الواجب عشرة اوقال اخطأت بزيادة باطلة كما اذا ادعى خمسة فشهد على العشرة ثم قال اخطأت فقلت العشرة مقام الخمسة قبلت وتماه في صدر السريعة (قوله انه اذا لم يرجع عن مكانه) فان قاله بعد قيامه عن المجلس لا يقبل كما هو على الطاهر اختتاماً قال في الدر وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او النسب هداية (قوله بينة الموت من الجرح) قيل المناسب ذكره في دعوى الرطين (قوله فينه اولياء المقتول اولي) لكن اذا اقام اولياء المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا يجرحني ولم يقتلني فينه زيد اول من بينة اولياء المقتول كذا نقل عن جميع الفتاوى (قوله وبينة الفبين) اي من يتيم بلغ كما يصرحه في شرحه لعل التقيد باليتم بناء على عدم الاحتياج الى التقيد بالغير في الغبن الفاحش فلزم في الرد بالغبن الترخير لغير اليتم وفي اليتم لا يشترط ذلك او على انه لا يجوز الرد مطلقاً في غير اليتم كما هو مذاهب بعض والا فائدة التقيد لبس بظاهر كما يدل عليه اي على عدم الظهور وتطلبه الاتي اعني قوله لان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة لكن في الاشياء من البرازية اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان لعل الفرق بين مدعى البطلان والفساد ظاهراً بملحظة معنى البطلان والفساد (قوله وبينة الاكراه) هذا ان ارضا واتحد تاريخهما فان اختلف او لم يورخا فينه الطوع اول ملتنقط وقهره وقال في الدر واعتد به المصنف وابنه وعزى زاده **باب الاختلاف في الشهادة** منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ اورد انه لبس من هذا الباب لان الكلام في الاختلاف والقبول غير الاختلاف (قوله حيث لا يشترط فيها الدعوى) قال في الاشياء نسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعقبة الامسة وحربتها الاصلية وفيما يخص لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان انتهى فظهر ان المراد من حقوق الله تعالى لبس محض حق الله تعالى بل اعظم تأمل (قوله ومنها ان الملك المطلق ازيد) قبل الظاهر ارجاع هذا الاصل الى الذي قبله (قوله حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الساهدين) لا يخفى ان التشبيه يقتضي المغايرة فكيف اصلاً الموافقة في التنبيد وقد تنبه به بعض شراح الوقاية (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) قيل الانسب فلو ادعى الغبن وشهدا بالف لوجود التطابق معنى بل لا يخفى بل الانسب ما يكون خفياً يعلم حاله على ان هذا مناسب لما تقدم من الاصول المفردة (قوله كدعوى الدار بالارب) قيل الصواب الموافق للمماثلة كالارب فان الممثل له هو السبب (قوله ويجب تطابق الشهادتين) الا في اثنين واربعين مسألة مبسوطه في البحر (قوله وعندهما) وكذا عند الثلاثة (قوله فشهدا احدهما به) والاخر بالاقرار به وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى الفاشهد احدهما بالدفع والاقرار بها لا يسمع للجمع بين قول وفعل فبه الا اذا اتحد لفظاً كشهادة احدهما يجمع او فرض واطلاق او عتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت

وأقرضت وفي الأقرار كنت بعت وأقرضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة أحدهما بقتله عمدا بسيف
والآخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الأكمة محيط شربلالية كذا في الدر (قوله حيث
لا تقبل) إلا أن يوفق باستيفاء أو إيراد كافي الإيضاح (قوله أي سواء كانت على الأقل) قبل الصواب
سواء كان المدعى أقل المالكين أو أكثرهما ولا يخفى أن المناسب لما فرعه عليه من قوله فلو شهد وليبحث
اختلاف الشهادة هو ما ذكره (قوله كذا العتق) بما لا في عدم القبول) فهذه المسئلة داخلة في حكم
التفريع السابق (قوله بأن هؤلاء لا يقصدون) ظاهره الشمول على صورة كون المدعى هو الزاين
وليس كذلك بل عليها ما ذكر في نحو الإيضاح من أنه لا حظ للراهن في الرهن فمريت الشهادة
عن الدعوى (قوله إذا ثبت العقد والعتق والطلاق) لعل المراد بالعقد هو عقد الصلح ففيه
لف ونشر غير مرت وأما الزهن فبما ذكره بقوله والمدعى في الزهن الخ فبصله عنها لاقتضاؤه
تفصيلا مقابرا لما ذكر لكن تخصيص العقد بالصلح ليس له وجه وقد عبر فيما تقدم عن الجميع
بالعقد فالصواب أنه العفو كما سبب عرضه بالعفو وذا من تحريف التامح (قوله وببث الزهن
بالالف) هذا يقتضى سبق ذكر الالف ولم يذكر إلا أن يعتبر ذكره في المسئلة السابقة مقايسة
(قوله وتبعا للدين) الظاهر المراد من الدين الف المذكور (قوله ليس هذا كدعوى الدين)
الإشارة ليس إلى مسئلة الزهن بخصوصها وإن أوهم عبارة وذهب إليها بعض المحشين بل
إلى مضمون المسائل الأربع كما يشير إليه قوله الآتي لأن المال في هذه الصور الأربع الخ يظهر
بالمراجعة إلى صدر الشريعة (قوله كافي الطرف الآخر) وهو كون الدعوى من البعد والقاتل
والراهن والمرأة (قوله أقول جوابه أن المشبه) لا مدخل لهذا في الجوابية بل هو عين ما اراده
صدر الشريعة يظهر بالمراجعة إليه ولا يفهم له شيء محصل فالصواب أن يقتصر الجواب
بمضمون قوله وإنما كان كذلك الخ كما لا يخفى لكن الأمر صار بالعكس حين الدعوى أي كان
المال متبوعا والعقد تابعا عند الدعوى يعني المال مقصود تبعا للقصد حين العقد ومقصود
أصالة حين الدعوى فالعقد مقصود تبعا للمال ولا يخفى أن هذا هو التفهم عن عبارة الكفاية
التي نقله آنفا فالأولى أن يشير إليه ويكتفى به (قوله كان الدعوى) جواب إذا اعترف (قوله
بين ثبوت العقد وزواله) ففي ثبوت العقد المال مقصود تبعا وفي زواله وهو صورة العكس السابق
أي دعوى المال مقصود أصالة (قوله أو الأجرة كالبيع) المفهوم عن قوله سابقا وفي العقد لا يعني
لا تقبل عند تخالف الشاهدين بقلة الأجرة وكثرتهما مطلقا (قوله والمدعى هو الموجر) أي
أن كان المدعى الموجر على صيغة اسم الفاعل فبهما فالحكم كما ذكر وما لو كان المدعى المستأجر
فدعوى عقد اتفاقا في الدر (قوله مطلقا) أورد على الإطلاق بأنه مخالف للرواية فإن محمدا
قيد به بدعوى الأكثر واجب بان الزلمي صحيح هذا الإطلاق أقول لهذا قيدان الكمال هذا
التعميم بقوله في الصحيح (قوله والمدعى يدعى الأقل) أي سواء كان المهر المذكور في دعوى
المدعى مطابقا للشاهد الذي يشهد بالأقل أو بالأكثر لأن المسئلة على الاختلاف في الشهادة
(قوله ولا يشهد من علمه) أي يجب على من يعلم قضاء البعض كما في الصورة الأولى أو الكل
كافي الثانية أن لا يشهد إلى أن يقر المدعى بما قبض من المدعى عليه بعضا أو كلا (قوله لئلا يكون
إعانة على الظلم) لحصول الضرر للمدعى عليه فله أن يشهد بقضى القاضي بالكل وقد اداه كله
في الصورة الثانية أو بعضه في الأولى فيتضرر بالكل أو البعض (قوله فإن قضى بأحد هما)
لعل هذا عند مجيئ الشهود إلى حضور القاضي على وجه التعاقب والافتخاف قوله السابق

اعني قوله ردتا والمجل على معنى انه يردهما وان لم يرد بل قضى لاحدهما يمتنع ان يقضى بعبء (قوله
والثابت هنا حد) اى الثابت في السرقة حد لان قطع البدن من انواع الحد (قوله لان اللونين
قد يجتمعان) يرد عليه بما اذا قرر الشاهدان عند الاداء بالجمع اى باسودية جميع اطرافها
او بايضتها وان الشهادة كيف يتصور بلا احاطة معرفة جميع اطرافها والمعرفة على وجه خال
عن الظن موقوفة عليها وقد عرفت فيما سبق لزوم المعرفة التامة في الشهادة (قوله لانه يقع
في النهار غالبا) نعم لكن الغصب غالبا بمن يتوحد عنه ويتفرغ فلا يمكن التأمل المذكور الا ان
يقال الغالبية في الاولى اكثر بما في الثانية (قوله ملك الموروث) هذا المسئلة وما بعدها كونها من
مفردات هذا الباب اعني الاختلاف في الشهادة خفي لا يخفى ويؤيد انهم لم تذكر هنا في بعض
الكتب (قوله ولهذا يرد بالصعب) اى يرد الوائب بخيار العيب عند اشتراء مورثه وقوله ويرد عليه به
اى يرد الغير الذي اشتري من المورث على الوارث (قوله ولهذا يجب عليه) اى يجب على الوارث
استبراء الجارية المورثة هذا عام لان فيه خفاء فليأمل (قوله لان الايدي كيد الامانة) والعارية
والغصب ينقلب عند الموت يملك بواسطة الضمان لا يلزم عليه في الغصب الضمان وكذا في الامانة
للتجهيل (قوله اذا الظاهر) لعل هذا تصريح من الناصح لان الاولى ان يكون هذا صلة اخرى لاصلة
للصلة السابقة فاذا ان التحفة الصحيحة كلمة والعاطفة بدل اذا تعليلية (قوله ان يسوي اسبابه) اى
يسوي اسباب وقت الموت من الوصايا المتعلقة باسترداد الحقوق والاموال الى اربابها (قوله
يدعى) فلو ميتا يقبل ويكون الدار للوارث اجاما ﴿باب الشهادة على الشهادة﴾
(قوله وان كثرت) اى وان تكررت الشهادة على الشهادة بمعنى يجوز الشهادة
على الشهادة على شهادة الفروع (قوله لكن فيها شبهة البدلية) وفي الزيلعي ان فيها
حقيقة البدلية (قوله بموت) اى موت الاصل وكذا يجوز لو كانت امرأة محسنة واما
الحبس فان في حبس القاضي لا يجوز وان في حبس الوالي بحيث لا يمكن الاخراج للشهادة يجوز
وفي التاتار خاتمة من الذخيرة قد قيل ينبغي ان لا يجوز واما من المكلف فلا يجوز ولو متذورا
ومن المخلود قبل تجوز وفيل لا كما في التاتار خاتمة ايضا ومن السلطان والامير لا يجوز (قوله
وعن ابي يوسف) وعن محمد انها جائزة كيف ما كان حتى لو كان الاصل في زاوية المجلس فشهد
الفروع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المجلس جاز وعن الخصاص انه لو كان الاصل
في المصر وشهد الفروع على شهادته في ذلك المصر يجوز على قولهما لاهل قول ابي حنيفة
(قوله قالوا الاول احسن) وهو ظاهر الرواية وفي التاتار خاتمة عن الناصري والقنوي عليه
(قوله والثاني ارفق) وكثير من المسامحة اخذوه وعن القهستاني والسراجية وعليه الفتوى
واختاره صاحب النسخ (قوله وبشهادة عدد) اى نصاب ولو رجلا وامرأتين كافي الشربلالية
عن القمع قال في الدر عن البحر وما في الحاروي غلط (قوله عن كل اصل) ولو امرأة لقول على
فالظاهر مما ذكرنا انه متروك الظاهر (قوله محتالبا للفرع) ولو ابنة ويكتفى سكوت الفرع عند ذلك
فلورده يرد (قوله وهو اختيار النقيب) قال ابن الكمال وعليه فتوى السرخسي وغيره وعن
القهستاني وهو الاصح وفي الشربلالية بعد نقل عن الزيلعي وهو اسهل وايسر واقصر
(قوله لانه ان كان عدلا) حاصله انه ان كان معروف العدالة يصح تصديقه والا لزم تعديل الشكل
(قوله العدل لا يتهم بمثله) اى لا يكون العادل منهما يمثل هذا الامر والا لانهم في شهادة
نفسه ابتداء لانه انما اشهد لبصير قوله مقبولا وليس فليس (قوله وان سكت) وكذا لو قال

لا يعرف حاله على الصحيح شرئبلالية وشرح المجمع وكذا لو قال ليس يعدل على ما في القهستاني
عن المحيط فكتبه كما في الدر (قوله ما لنا شهادة) أي معرفة وماتوا أو فاجأوا العمل المراد ومروا
(قوله امام حضرتهم) لا يظهر له هنا نفع كثير الا ان يقال يحيى به لانعام كلام الكافي اولدفع
وهم ورد على التقييد بقوله وماتوا أو فاجأوا (قوله لان التعميل شرط) لا يخفى ان التعميل هو
الاشهاد والمطلوب هو الشهادة والاشهاد غير الشهادة فلهذا اراد بالشهادة الاشهاد مجازا
او ما يعم الشهادة والاشهاد بطريق عموم مجاز ونصب هذا قرينة له (قوله لان الاصول)
الاولى ولان الاصول ان هذا لا يصلح عليه لثبوت المعارضة وانه بمجرد التعارض يثبت استحکام
كما في عبارة الكافي خلاصة حيث ذكر على شيء آخر (قوله ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد)
ان اراد المغايرة بحسب اللغة فسلم لكن لانسلم كونه مرادافا لانه لا يجوز ان يراد بالمغايرة باحدهما
كما اشيروا ان بحسب اللغة يعني بحسب الحقيقة او المجاز فالمغايرة بمنوعة كما عرفت (قوله فكيف يصح
تفسيرها) اقول بل تفسيره ابلغ لانفهام حكم انكار الشهادة بدلالة النص بخلاف العكس
(قوله فلا بد من شاهدین) نقل عن البصر يلزم هذه الشهود عند اقراره ايضا لاحتمال التزوير
انتهى فاذل عليه عبارته من اختصاص الشهود بصورة الانكار بخلافه فليخطر عند الفتوى
(قوله لم يصح) أي نهيه (قوله نقل عن صاحب النسخ عن الخلاصة خلافه) ويرجح في محل وفي محل
آخر رجع ذلك (قوله كافرين) وجده عدم القبول لزوم ولاية الكافر على المسلم (قوله في الصحيح)
قال في الدر خلافا للمتقط (قوله بان اقر على نفسه) ولم يدع منها او غلط كما حرره ابن الكمال
فقد بالاقرار لانه لا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي (قوله قال في الكافي) قال في الشربلالية
ليس هذا على اطلاقه لما قال الكمال انه ان كان رجوعه على الاصرار يعزى بالضرب اجابا
وان على وجه التوبة لا يبرأ اجابا وان لم يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف
بينهم لان جواب الامام في التائب وجوابا بهما فحين لم يثبت ولا يخالفه الامام انتهى ملخصا
(قوله فقال ابو حنيفة وعليه الفتوى) كما في التاثير خاتمة عن السراجية ثم قال فيه روى الامامان
عن الامام انه يضرب ثم يطاف ويشهر وفيه ايضا انه يضرب ويحبس فقوله فقط على الفتوى به
(قوله وقال يضرب ويحبس) ظاهره الاختصاص وفي التاثير خاتمة والمجمع ويشهر وقيد
الضرب بالوجع والحبس بعد ما يتوب سنة تأديبا وقد يقيد الى ان يحدث التوبة او على قدر
ماراه القاضي (قوله لانه روى عن عمر رضي الله عنه) هذا الدليل ليس بمطابق للمطلوب
اذ لا لازم منه وهو الضرب مع السجن والمطلوب الضرب مع الحبس (قوله وسنهم وجهه)
في البصر وظاهر كلامهم ان القاضي ان يسهم وجهه اذ ارأه سياسة لكن في التاثير خاتمة بعد
ما نقل ذلك عن السرخسي وتأويله التخصيل بالتقصيص والتشهير وعن البناء انه لا يسهم
بالاجاع (قوله كان يشهره) في التاثير خاتمة عن شرح الطحاوي انه لا يطاف به في قولهم جميعا
(قوله ولم ينكره احد) بلوغ هذا الى جميع الصحابة بل الى مجتهدى ذلك العصر صحابيا
او تابعيا وسكوتهم عند ذلك بما يلزم اثباته لتمام دعوى الاجاع لاسيما عند خلاف عمر كيف
يتصور الاجاع وقيل ان الشرع قاض لعمر رضي الله عنه الا ان يقال لهذا لم يجز بمن واجبا عنه
بل قال حل محل الاجاع ثم ان الرجال والنساء واهل الذمة في شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا
غير معطن يقبل شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا غير معطن يقبل شهادته بعد ذلك وان معطنا
لا يقبل وان عدلا قال في التاثير خاتمة لا يقبل وعليه الفتوى والاعتماد ويقبل عند ابى يوسف

وفي الدرع العيني وغيره تقبل وبه يفتى لعل الاول راجح لان الظاهر انه مذ هب الامام وزيد فيه وعليه الاعتماد ﴿باب الرجوع عنها﴾ (قوله لان الرجوع توبة) في لزوم التعزير على التائب توبته خفاً الا ان يجعل التعزير من تمام توبته (قوله فالسر بالسر) لقوله عليه السلام لما اذا علمت سوء فاحدث توبة السر بالسر والعلاية بالعلاية فلعلم الحديث مؤول والا فلا يخفى انه لا يشترط العلاية للعلاية مثلاً بل يجوز السر للعلاية فلا يصلح الحديث للنجية على ما ذكرنا من (قوله والاعلان بالاعلان) يعني لما كان جنائيه عند القاضي اعلالاً لم يكن توبته عنده لتحصيل الاعلان اللازم هولاء التوبة وانت تعلم ان الاعلان لا يوجب هذا الاختصاص بل يجوز ان يشهد عند غير القاضي ويظهر للناس رجوعه وعلى تقدير لزوم علم القاضي في الاعلان يجوز ذلك بإرسال الخبر اليه او يصل خبر الرجوع بخبر الناس اليه الا ان يقال انه اذا كان الاعلان في الجنابة على وجه قارن بالقضاء لم يوجب كونه كذلك عند التوبة (قوله فاذا ادعى المشهود عليه رجوعهما) ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل الشاك في الإيضاح (قوله التعزير) ظاهراً للاطلاق وقد عرفت في هذه الصحيفة انه ادعى السهو او الخطأ او كان على وجه التوبة لا يبرر (قوله واما التضييع) فيه اشارة الى تساوى العين والدين في الحكم (قوله لا يجب الضمان) هذا وان كان موافقاً لما في الكفر والوقاية والمتى لكنه مخالف لما في الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين من ان القوي انهما يضمنان قبض المال ولا يكاد ذكر في الدرر ولذا اختاره صاحب التوير (قوله ولم ينتقض) ان قبض عدم نقض القضاء متاف لعدم وجوب الضمان فاما الضمان واجب والقضاء منتقض قلنا ليس المراد من عدم وجوب الضمان مطلقاً بل عدم الوجوب موقوف الى زمان القبض على موجب القضاء بالرضا او بالجبر النسخي فحينئذ يجب الضمان (قوله العبرة) مبتدأ وقوله للباقي خبره (قوله ثم يني) الظاهر رجوع الضمير الى مطلق الحكم وليس كذلك لانه لا يطاق ان حيث لا المطلوب هنا ولا يطابقه ايضاً ما سنشهد به (قوله كابتداء الحول) فان في وجوب الزكوة ابتداء لا يكتفي ببعض النصاب لبعض الحكم او لكافة اي الزكوة ثم بعد الانقضاء هلاك بعض النصاب يسقط حصته (قوله اذني من يني بشهادته كل الحق) فمن عبارة عن الشاهدين وفاعل لبي وقوله كل الحق فاعل لبي (قوله نجسة الاسداس) قيل الظاهر بالتركيب نجسة اسداس (قوله بمهر محمي مهر مثل) او اقل بما لحظ الاستثناء كما سيصرح به (قوله مطلقاً) ينبني ان يراد من الاطلاق العموم بحسب زيادة المهر وتقصصه وتساويه كما يقتضيه الاستثناء (قوله بان كان قصاصاً) اورد بمخالفته بما سيذكره وضمن في القصاص الدية واعتذر بان المراد عضو القصاص يعني اذا شهدا بالعفو عن القصاص فربحاً لا يضمنان اقول لا حاجة الى ذلك بل المراد من عدم ضمان الشهود عدم ضمان عين ما تلف بشهادتهما والدية ليس عينه ويؤيده التقيد بقوله عندنا مع قوله خلافاً للشافعي (قوله الا ما زاد على مهر مثلها) هذه مختصة بكون الدعوى من جانب المرأة كما يفهم عما يقرره (قوله وهو البضع) الضمير الى العوض (قوله ولا يضمن ايضاً راجع) المراد من اراجع الشاهدان يدل ما ذكره في شرحه وقد فعل هنا مثله كثيراً كما ترى (قوله وفي الطلاق) هذا ان سمي لهامهر والا فالتمتع (قوله وضمن في البعد القيمة) ولو معسراً لانه ضمان اتلاف والولاء للمعتق لعدم تحول الصق اليهما بالضمنا فلا تحول الولاء كافي الهداية (قوله يعني اذا شهد) هذا وقوله رجع ثم قوله ضمن افراد كما في المتن (قوله ضمن

المراد بمجموع الشاهدين لا الشاهد الواحد فان حكمه ليس كما ذكر هنا فالاولى كون الصبي على هيئة الثني (قوله وفي القصاص الدية) من مال الشاهد بن (قوله وضمن المرنى) ولوالدية هذا ان كان يعلمهم واما مع الخطأ فلا اجاما كما في الدر عن البحر (قوله فالضمان على شهود اليين) اى ضمان قبة الفتن ونصف المهر (قوله لاجود الشرط) ولو وحدهم على الصحيح كما نقل عن العيني ﴿ كتاب الصلح ﴾ (قوله لانه انما يصار اليه) يعنى ان انكار المقر سبب للمصومة المستدعية للصلح كما وقع في تعليل بعضهم بالخصر بناء على الاغلب كما تنبه به بعضهم فالصلح عن اقرار وسكوت وما يكون بعد البيئة ليس بقادح فيندفع الازداد به (قوله وركنكته الايجاب والقبول) اى فيما يتعين واما فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول فالايجاب على اطلاقه والقبول مقيدا بما ذكر اذا انفرد يلحق بالاعم والاغلب ولا شك في كون غلبة الصلح فيما يتعين فيندفع به ما اورد على اطلاق القبول بما ذكر وقد يستدعى ذكر انه لا بد من طلب المدعى عليه في تلك الصورة الصلح فذا ايجاب ورضاء المدعى قبول فالايجاب ليس بمخصص باحد الجانبين والقبول بالآخر قوله ان نفع او عرى عن ضرر بين) لو اكتفى باحدهما حصل المقصود (قوله وصح من العبد) هكذا في النسخ الاولى فصح بالقاء (قوله لكنه لا يملك الصلح) هذا الاستدراك هنا ليس بحسن كما لا يخفى (قوله وان يكون المصالح عنه حقا) اى حقا يجوز الاعتياض عنه (قوله فصالحات الاولى) فصالح كما في بعض الكتب (قوله فالصلح باطل) وقد تقدم انه يبطل به النفعه فالمدفع يرجع بمدفع (قوله يعنى لا يجوز ان يكون المصالح عنه) اورد عليه انه لو قصر على قوله يعنى لا يصلح الصلح عن الزنا الخ لكان مساق الكلام اوضح في افادة المرام لا يخفى ان ما ذكره مقام تدقيق حيث ذكر الحكم بقاعدته ودليله وقوله لان المصالح بالصلح الخ دليل لهذه المقدمة نعم في (قوله لانه حق الله الى ايهام استدراك مع ان امره هين لا يخفى (قوله وشرب الخمر) ولو كان العفو والصلح من الامام والقاضى كما في قاضيهما (قوله اوسانفا فلو بلغف العفو لا يصح وبلغف الهبة والبراءة يسقط القطع عندنا كما في قاضيهما ن (قوله فلا يصح الصلح عن الخمر) لا يخفى ان الكلام في بدل الصلح الا ان يحمل لفظ عن معنى على كما في قوله فانما يحمل عن نفسه كما في معنى القيب او يحمل على سقامة النسخ والصحيحة لفظ على بدل عن (قوله وحكمه) وايضا وقوع الملك في المصالح عنه وعليه لومقرا (قوله والظاهر العموم) فان قيل بل الظاهر العهد المفهوم من قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نسوزا او اعراسا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قلنا المراد جنس الصلح لا الصلح المذكور لانه خرج مخرج التعليل والعلة لا تنقيد بمحل الحكم فلزم ان يكون جميع انواع الصلح حسنا كما في الزيلعي (قوله وهى النفعه) واشترط تسليم البذل ايضا (قوله يعنى اذا ادعى زيد على بكر) الاخصر والافوق للثمن والاسلم عن شائبة التكرار ان يقول يعنى اذا ادعى زيد على بكر دارا وصالح بكر عنها بالف فاستحققت الدار كلا او بعضار جمع بالبدل كلا او بعضا (قوله رجع بمدفع) اورد انه ينبغي ان يقال بما ادعى لا يخفى ان هذه الصورة لا اقرار فالمدفع موجه ظاهر (قوله اوعن مان) بمنفعه كخدمة عبد وسكون دار (قوله فبشرط التوقيت) اى ان احتيج اليه والا فلا كصبي ثوب (قوله وبطل بموت احدهما) وكذا بهلاك المحل كما هو حكم الاجارة ولذا يبطل ايضا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر كما في الايضاح (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما) اى مع سكوت او انكار لكن للشفيع ان يقوم

مقام المدعى فيدل بحجته فان كان للمدعى بينة اظهرها الشفع عليه واخذ الدار بالشفعة لان
 باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن بينته فلعلف المدعى فكل كذا
 في الشربلالية (قوله والاقرار هنا مثلها) اورد ان الظاهر انهما اى السكوت والانتكار
 مثل الاقرار اذ وجه فيه اقوى ويمكن ان المراد النسوبة في اصل الحكم والبيان بطريق دلالة
 النص تحكم السكوت انما يعرف بالنطوق (قوله رجع الى الدعوى في كله او بعضه) هذا
 اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقامته على المبيعة
 اقرار بالملكية بخلاف الصلح لعدم ما يدل عليه كما في الزيلعي وغيره (قوله كاستحقاقه في الفصلين)
 هذا لو البذل مما يتعين والا لا يبطل بل يرجع بمثله كذا في الدرر (قوله ورجع بعد الهلاك الى
 المدعى) بفتح العين لا يخفى ان رجع استعمل تارة بعلى واخرى بالى واخرى بالبه (قوله صالح على
 بعض ما يدعيه) هذا في العين واماً في الدين بخلاف في الشربلالية ان هذا على غير ظاهر الرواية
 وظاهر الرواية انه يجوز من غير ان يذ كر براءة عن دعوى البلى او يزيد درهما اليه قال اشيراليه
 في المحيط والذخيرة ومضى عليه في الاختيار (قوله لا زيادة شيء) كثوب ودرهم (قوله الا ان
 يقيم البينة) قال في الدرر بعد نقل هذا الكلام من الدرر قلت ولا يعود بالبينة رقيقاً وكذا في كل
 موضع اقام بينة بعد الصلح لا تستحق المدعى لانه يأخذ البذل باختياره تزل كل موضع فليحفظ
 انتهى (قوله وكان خلماً) فيطيب ما اخذه ان صدقاً وان مبطلاً فيهرم (قوله وقيل يجوز)
 وصحح هذا في درر البحار كما صحح الاول في الوفاة والنقابة والمتقى (قوله لان نفسه ليست
 من كسبه) الاظهر ان يقال لانه لبس من البجالة فلم يلزم المولى (قوله يعنى صلح المولى)
 الصواب صلح المأذون لان المسئلة على صلح المأذون عن جنابة عبده المأذون فضميره في قوله
 عبده الى المأذون (قوله واذا قتل) اى اذا قتل المكاتب وله وارث غير المولى فقيته لوارثه
 فيؤدى الوارث من تلك القيمة قدر بدل الكتابة الى المولى والزائد للوارث ويحكم بحريته في آخر
 حياته فان قيل فعلى هذا يكون موته على كونه حراً فيلزم الدية المغلضة والظاهر من كلامه
 هو القيمة قلنا الحرية انما تثبت بعد اداء البذل على طريق الاستناد فهو عند الموت رقيق
 حقيق ويكون الفضل لهم فلو لم يبلغ القيمة مع انضمام كسب المكاتب قدر بدل الكتابة
 فالظاهر ان يكون القيمة للمولى ولا يمتنع (قوله باكثر من قيمته) الاولى ان يقيد بقوله قبل القضاء
 بالقيمة كما يظهر مما ذكر في شرحه (قوله او عرض) عطف على اكثر (قوله اذ الزائد) فلا قبل
 بينة الغاصب بعده على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا يرجع للغاصب لو تصادف بعده انها
 اقل كما في الشوير ونقل في الدرر عن البصر (قوله وكذا الصلح) شرح قوله او عرض (قوله باكثر)
 وكذا باقل (قوله وفي الخطأ في النفس) او الاطراف (قوله على احد مقادير الدية) من الابل
 او الدراهم والدنانير المذكورة في كتاب الديات (قوله كما في موسر) يعنى لو اهتمق موسر عبد امشركا
 فصالح الموسر الشريك على الاكثر من نصف قيمته لا يجوز (قوله هذا اذا كان الصلح) لا يخفى
 ان هذا ليس مما يصلح شرحاً لهذا المتن فالاولى ان يقال في المتن في الصلح عن اقرار (قوله
 وصالح متبرعاً) الا اذا ضمن بامره (قوله اى في هذه الصورة الرابعة) الصواب الصور الاربع
 لعلمه من تفسير الناسخ (قوله حيث لا يحكم بجوازه) الاولى بلزومه اذ الموقوف جائز لكن موقوفاً (قوله
 لان دلالة التسليم رضى المدعى) الظاهر على رضى المدعى (قوله على جنس ماله عليه) هنا
 موصولة واللام جارة كما يظهر من شرحه (قوله بقعد مدينته) كالقرض وضمن البيع هذا مجرد

تمثيل بناء على الأكثر وأخرى خارج مخرج المادة والأقاليم لا يختص بالعقد بل قد يكون بنحو
 الغصب والسرقة والقول بأن التخصيص بالعقد جلا للمؤمن على الصلاح كلام خطابي
 (قوله أخذ بعض حقه في الدين) وقوله فيما سبق صالح على بعض ما يدعيه مختص بالدين
 فلا منافاة كما توهم (قوله لأن تصرف العاقل يصح) يرد عليه أنه لا يكون أقل من إيراد شبهة
 المعاوضة والشبهة يكون معتبرة في الربوا لعل الأولى أن يعمل هنا بما سيأتي من قوله لأن معنى
 الأسقاط لازم في الصلح لأن عين هذه الخمسة مائة الصواب هذه التمسكة وإن كانت في أقلها
 خلافا لما في الأكثر هذه الخمسة لأن الدناير غير مستقيمة لأن المطلوب بعقد المداينة هو الدراهم
 لا الدناير إذا لدعوى منها ولا يمكن جعله على تأخير حقه لعدم كونه من جنس حقه (قوله فكان
 معاوضة الألف) قبل والأصل أن الإحسان أن ويحد من الدائن فاسقاط وإن منها معاوضة
 (قوله ولا عن دين عليه على جنس غيره) يعني ادعى الف درهم فصالح على دناير غير معينة
 (قوله فيجب قبض أحد البدين) في هذا التفرع خفاء إذ قبض أحد البدين ليس بشرط
 في البيع الحقيقي فكيف في المنعوى (قوله على مكمل أوموزون) الموزون لم يؤخذ في أصل
 العكس صريحا فيحصل أن قوله هناك من كرمي على التمثيل مثلاً فانهم (قوله حصل مطلعا)
 الظاهر أي بلا تعليق إلى شرط (قوله وأنه يصلح غرضا) بالتين المجهمة بمعنى الغاية وفي
 بعض النسخ عوضا (قوله حذر أفلاسه) الظاهر حذرا عن أفلاسه (قوله وكلمة على وإن كانت
 للمعاوضة) هذا يدل على أن يكون المعاوضة أصلا وكثيرا دون الشرط والمقرر في الأصولية
 أن الشرط حقيقة والمعاوضة مجاز (قوله وهو باطل) لما مر من أنه تعليق من وجه (قوله لا تلبس
 بمكره) بقض الرأى الدائن لم يفعل واحدا من الحطو التأخير لا كراهيل باختياره وقيل بكسر الراء
 المديون ليس بمكره على الدائن فقبل هذا بخط هشوا بل المراد بالفتح أي رب الدين ليس
 بمضطر في فعل التأخير والحط إلى آخر ما قال لعل رجوع الكل إلى امر واحد (قوله ولو أعلن)
 والذي يخاطر بالبال كون حكم المسئلة على عكس ما ذكر لأن الحط أو التأجيل في السرقة أثر
 المضطر والخوف عدم الثبوت عند الانتكار بخلاف الإعلان ولم انظر الوجه بعدما تتبع الكتب
 الحاضرة عندنا فليحظر (قوله أخذ الآن) ولو ادعى الفاء وجد فقال اقر لي بها على أن احط
 منها مائة جاز بخلاف على أن اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال إن اقررت لي حطت لك منها
 مائة فاقرب مع الأقرار لا الحط كذا في الدرر المنجني (قوله هذا أصل كل شيء) أو رد بعدم ظهور
 تفرع ما فرعه عليه ثم أنه يخرج من هذا البيان جواب اشكال لانه هذه المسئلة ليست من
 متفرعات هذا الباب (قوله أن يشارك في المقبوض) يعني أن شاء أو اتبع الغريم (قوله وهو
 ذلك) كدبن موروث أو قيمة (قوله مستهلكة) مشتركة (قوله ورجعا على الغريم) الظاهر
 بإلغاء التفرعية كما يظهر من شرحه (قوله فلو صالح أحدهما عن نصيبه) قيل في التفرع نظير
 لأن الأصل أن يقبض من الدين شيئا وهذا صلح عنه لا يضي أن الصلح عن الشيء في حكم أخذه
 وتابع له فالحكم في المتبوع مستلزم للحكم في التابع لكن يرد أن التزديد في التفرع غير منفعهم
 من المرفع عليه بل المنفعهم هو المشاركة فيما أخذ وهو أخذ نصف الثوب هنا إلا أن يقال
 التزديد في التفرع غير منفعهم من المرفع عليه بل المنفعهم هو المشاركة فيما أخذ وهو أخذ
 نصف الثوب هنا إلا أن يقال التزديد منفعهم مما ذكرت دلالة وقد سبق الإشارة أننا (قوله لانه
 كان عليه) أي لأن النصف الآخر تقرر على الغريم (قوله إلا أن يضمن) أي فإذا ضمن الشريك

الغير المصالح ربع اصل المال وهو نصف حصص المصالح فلا يأخذ من الثوب نصفا لانه
 لاحق له في الثوب حيثئذ (قوله بالمقاصد) من التقاض اي المحاسبة والمبادلة (قوله ولهذا
 لا يملك بيعه مراحمة) البيع بالمراحمطة معلوم من كتاب البيوع والظاهر الاشارة الى الثاني
 ففي التفرع خفا (قوله اي اذا كان المطلوب على احد الطالبين دين) يعني يكون المديون
 المطلوب دابنا بجهة اخرى لاحد الشريكين فاحد الشريكين مديونا له من تلك الجهة
 السابعة (قوله لم يرجع الشريك على المديون) اورد ان الصواب على الشريك الآخر كافي
 صدر الشريعة بل الهداية ويمكن ان يقال ان هذا الشريك الآخر مديون للمطلوب في الصورة
 الثانية ويكني هذا القدر في تبيينه (قوله فلم يزد ونصيب المشتري) اورد الصواب الموافق
 للكا في نصيب المبري (قوله وفي بعضها قسم الباقي) وكذا في المقاصد في بعض الاول اذ يعمده
 كاقبل (قوله وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وان باطل نعم لو كانا شريكين مفاوضه
 جازم مطلقا كذا في الدرر من البحر ثم حمله اخذ صاحبه بما قبض انه يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرؤه او يبيعه
 به كذا من بحر مثلا ثم يبرؤه (قوله على ما دفع) وهو حصصه من رأس المال في التقيد برأس المال اشارة
 الى انه لو كان على غير لا يجوز وهو مخرج عليه لما فيه استبدال بالسليم كافي في الزيلعي (قوله ويفسخ عقد
 السلم) فهنا في الحقيقة اقله فتسمته بالصالح مجاز فذكره في انشاء كتاب الصلح مبني على هذا (قوله
 بمال) اي اعطوه له كافي التبع (قوله اوص ذهب بفضه) رضوه له (قوله وبه) اي الصلح
 وفي بعض النسخ بدل بالتكبر (قوله بل يشتر التناقص) انفهم هذا الاضرار عن المثل بعد
 ظاهرا (قوله لانه صرف) في وجود معنى الصرف في الكل خفا لا يخفى فكون التناقص شرطا
 فيما يكون صرفا (قوله ولا بد من التناقص) وكذا لا بد من علم بقدر نصيبه كافي في الشريعة لبلالية
 (قوله لانه صرف في هذا القدر) فلو بعرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا وانكروا انه لانه حيثئذ
 ليس بيد بل لقطع المنازعة (قوله المصالح عنه) الضمير للدين (قوله بطل في الكل) والا
 زيم تفرق الصنف (قوله امن الدين) الظاهر في التفسير ان يقال اي من حصصه من الدين
 (قوله ولا يرجع عليهم) لسقوطه بالبراء الظاهر فلا يرجع بالقاء التفرعة (قوله تبرعا) اي من
 بنية الورثة فظاهر انهم لا يرجعون الى الغرماء لانهم متبرعون والمتبرع لا يرجع على احد (قوله
 ولا يخفى ما فيها) وهو الظاهر وفي بعض النسخ ما فيها اما لضرر في الاولى فلان المصالح
 كما به اهذ مقابل هذا الدين يبدل الصلح فالبقية لما يأخذوا شيئا من الغرماء من حصصه
 فتضرروا واما في الثانية فظاهر بما ذكر آنفا (قوله فالاولى ما ذكره) قال ابن الكمال هذه
 احسن الحيل وقال ابن الملك والوجه ان يبيعه كفا من ثمر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على
 الغرماء وهكذا نقل عن الزيلعي (قوله وما لهم او يوكلمهم) المصالح بقبض نصيبه كافي عري
 زاده (قوله وقيل يصح) صححه الزيلعي فالاولى ان يقدمه او ينسب اليه وقال ابن الكمال ان
 في التركة جنس بدل الصلح لم يجوز والاجاز وان لم يدر فعلى الخلاف (قوله في يد البقية) فلو
 في يد المصالح كلا او بعضا لم يجوز لان يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم كافي شرح المجمع
 (قوله لانه بيع) ما في العزيمة من الاتفاق لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما اخذ
 من المكيل والموزون (قوله ومع الجهالة) اي جهالة المبيع (قوله الصلح وكذا القسمة باطل)
 مع احاطة الدين بالتركة ولا ينبغي ان يصالح قبل القضاء للدين في غير دين محيط ولو فعل صح
 وكذا القسمة ايضا ولو اخرجوا واحدا فخصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه

من مالهم غير الميراث وان كان مآورثوه فلي قدر ميراثهم صالحوا احد هم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلوها هل يكون داخل في الصلح قولان اشهر هالا كذا في التوير
 ﴿كتاب القضاء﴾ (قوله لانه انما يحتاج اليه) الحصر انما هو بالنسبة الى الاكثر
 وعلى ما هو الاصل فيه والافدي يكون الصلح بعد القضاء (قوله الزام الغير بينة او نكول او اقرار)
 ان اريد بالحصر على ما هو في الحقيقة الزام فلا تمان الاقرار منه اذ قد سبق وسبب ان لا الزام
 مع الاقرار وان اريد ما هو الاعم من الحقيقي والمجازي فلا تمان الحصر على هذه الثمة اذ قد يكون
 بنفس الميمن والقسامة وعلم القاضي والقربة الفاطمة كافي الاشياء (قوله واهله اهل للشهادة)
 اي اذ انما على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليده القضاء
 ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم كذا في الدرر لا يفتي ان المتبادر من الاهلية هو
 الاهلية للقضاء على المسلمين وان المنفرد يلحق على الاعم والاضرب الى ان يلحق انه افضل العبادات
 وفي البدائع نصبه فرض كنصب الامام فالقضاء فرض كالشهادة فاذا ادى البعض سقط
 عن الآخر وان امتنع الكل اثم الكل ان صلحوا وان انفرد الصالح له تعين الوجوب له لكن
 لا يقدل اي وجوب او استثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والروية وكذا الفاسق لا يصلح لان الفتوى
 من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات كافي شرح المجمع وقيل يصلح (قوله وفي رواية
 النوادر ليس بشرط) فينفذ في القرى وفي عقار لافي ولايته على الصحيح كافي الدرر عن الخلاصة
 (قوله وكثير من مناصبنا) في البرازية وبه يفتي (قوله اخذ القضاء برشوة للسلطان) او اقومه
 وهو عالم بها او بشفاعته كافي الدرر عن جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (قوله لا ينفذ حكمه)
 ومنه ما لو جعل لموليه يملأ في كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف
 لكن في القمع من قلد بواسطة السفهاء كن قلد احطاسا كذا في الدرر (قوله باخذها) اي الرشوة
 الاولى التعيم بالغير الا ان يقال هذا من قبيل الاخراج مخرج العادة فليس باحترازي وانها
 هي المعظم (قوله وقيل ينزل) قال ابن الكمال وعليه الفتوى فاقضى في فسعه باطل كافي البصر
 لكن الامر والسلطنة لا يحكم عدم الانغزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن
 في الخاتمة الوالي كالقاضي (قوله ووجوه الفقه من مذاهب الاثمة) التي قلده اليها فالقاضي وكذا
 المفتي يأخذ بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر
 والحسن ابن زياد وعن الثهر ثم يقول الحسن ونقل عن صحيح الحاروي اعتبار قوة المدرك وعن
 النهر الاضبط هو الاول والمقلد متى خالف معتد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار
 الفتوى كافي الدرر واذا اختلف مفتيان اخذ بقول افقههما بعد ان يكونا ورعهما كذا
 في التوير ثم قال في الدرر في شرحه وانا اشكل عليه امر ولا رأي له فيه شاووا العلماء ونظر
 احسن اقاويلهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه
 الاجتهاد ثم قال وان لم يكن مجتهدا فليقلدهم واتباعهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه
 انتهى قيل عن ابن الهمام انهم وان قالوا بايم الانتقال الى مذهب آخر لكن لعلمهم ارادوا به
 كف الناس عن تتبع الرخص والا لبأس باخذ العاصي في كل مسألة بقوله مجتهد قوله اخف
 عليه وانا لا ادري ما يمنع من هذا من العقل والقل فلو ان الانسان اتبع ما هو اخف على نفسه
 من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 يجب ما خفف عن امته وهكذا قل عن شرح التبريد لابن امير الحاج حاصل ما نقل عنه

ولو التزم مذهبنا كما في حنيفة قيل يلزم الاستمرار عليه وقبل لا يلزمه وهو الاصح في الرفع
 وغيره لان التزمه غير ملازم اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب الله على احد ان
 يتخذه مذهب بل مذهب رجل معين هذا لكن يتأمل عند الابتلاء (قوله افعوله صلى الله عليه وسلم) كونه دليل
 لعدم الطلب ايضا لان السؤال بالاسان انما يكون بعد الطلب بالقلب كقول الاخطل ان الكلام
 في الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا لكن فائدة الجمع بينهما لا يظهر الا ان يقال مبالغة
 للتحريز والتوقي (قوله ومن اجبر عليه) الظاهر انه من الحديث لكن يشكل به اعراض الامام
 عن القضاء بعد الاجبار حيث دعي ثلث مرات فابي حتى حبس وخذل كل مرة ثلاثين سوطا
 حتى قيل ان موته كان في الحبس ومحمد ايضا قيد لايامه نبغا وخسین يوما وكذا ابو قلابه
 ايضا ويمكن ان يقال اعراضهم هو مقام التقوى والحديث لاصل الجواز والتقوى يعني انه
 لبيان الرخصة لا العزيمة او انهم لم يقفوا على صحة الحديث (قوله ولا يكون قطعا) لا يخفى
 انه لا ماساس له للمتن الاتمحل (قوله وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دليل للمتن
 فلا يتوهم عدم التفریب (قوله وان امن منه لا يكره) ينبغي ان يقيد بقيام حق القضاء واستدليل
 عليه باشتغال الاتياء سيما نبينا عليه وعليهم افضل الصحة والتسليمه واكارا بالصحابه رضي الله
 تعالى عنهم (قوله قد ازدراءه) من الازدراء وهو الاحتقار (قوله بعض اشعار ذقته) اي تحت
 ذقته كما في التارخانية (قوله ويجوز تقلده من الجائر) ان امكن القضاء بحق والا فلا (قوله
 تقلدوا القضاء من معاوية) فيه تصريح بالجور على معاوية رضي الله عنه وقد امرنا بالمسك
 اللسان من كافة الصحابة وبذكرهم بالخير وثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كونهم
 مغفورين ووقع في فتوى ابي السعود من قال ان معاوية لبس له خير يلزمه التميز فالادب
 ان لا يذكر ذلك (قوله وتقلدوا من يزيد مع فسقه) فيه دلالة على عدم كفره وقد ذهب بعضهم الى
 كفره كالعلامة الشافعي ولا يبعد ان يعم القسق كما في التارخانية عن الملقط والاسلام لبس بشرط
 فيه اي في السلطان الذي تقلدوا الى آخر ما قال هناك (قوله تقلدوا من الجاهل) الكلام فيما يكون
 بالاختيار فيخوض فيما ذكر كله ان يكون بلا اختيار وخوف ضرر كما مر نحو ان حنيفة (قوله ومن اهل
 البني) وكذا من اهل الخوارج (قوله الزم اياه) اي الحبس وقبل الحق اخذ منه كفيلا فان
 ايا نادى عليه شهرا ثم اطلقه كما في الدرر (قوله لما مر من انه ملحق بالمايا) وشهادته لا تقبل
 سيما بفعل نفسه قال في الدرر عن النهر ومقاديرها ولومع آخر ثم قال قلت لكن افني قارى
 الهداية بقولها وتبعه ابن نجيم انتهى (قوله في مسجد) ويختار كونه في وسط البلد تبسيرا للناس
 ومستدبر القبلة كخطيب ومدرس كما من الحانية واجرة المحضر على المدعي كما في البصر
 عن البرازية وعلى المتروك في الحانية وهو الصحيح كما في الدرر وفي التارخانية ان مؤنة الرجالة
 على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واجتنب اليه ثانيا يكون على المدعي عليه من كان يجلس
 قبل اي قبل القضاء من احبائه واقربائه ورد هدية التكرير للتقليل كما في الايضاح والهدية
 ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة كما في شرح المجمع (قائدة) قال في لب الاحياء
 تفرقة بين الهدية والرشوة وجا معها صدورهما عن رضا لغرض وهو اقسام الاول نواب
 الاخرى لكون المصروف اليه محتاجا او نسبيا فلا يعمل الا بالحاجة والنسب او عالما او صالحا
 فلا يعمل الا بما لو اطاع لما امتنع والثاني مقصود في العاجل وهو اما مال كاهداء الفقير الى الفني
 طمعا في حاجته فهو هبة بشرط العوض ولا يعمل الا عند الوفاء بالطموع واما اعانة على عمل

معين كاهداء محتاج للسلطان الوكيله فان كان العمل حراما او واجبا فهو رشوة حرام او مباحا فيه تعيب بحيث يميز الاستيفار عليه حل اخذه وهو جعل ولا تعيب فيه لكلمة او فعله من ذى الجاه حرم اخذه اذ لم يثبت في الشرع تعريض عن الجاه والثالث ايقاع المحبة لتأكيد المحبة وهو هدية مندوب اليها قال صلى الله عليه وسلم نهادوا فحباوا والاربع ايقاعها لتوسل بها الى اغراض فاحرمه اخف لانه هدية في الظاهر واخذه مكروه انتهى ثم انه لو تأذى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد ملكه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هداه له تانار خائفة ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والا لم يكن خصوصية وفيها يميز للامام والمفتي والواظف قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم بعلم بخلاف القاضي كذا في الدرر بخلاف العامة وفي شرح المجموع ولا يوجب دعوة خصم وغير متعاد ولو عامة للتمهنة (قوله ويعود مريضا) في الشرر بلالية ان لم يكن له ولا عليه دعوى وكذا الجنائز (قوله وسوى) اى وجوبا (قوله ولا يضحك) وكذا القيام له بالاول (قوله ولا يلقنه حبة) وعن الكافي لا بأس به (قوله واستحسنه ابو يوسف) قال في البرازية والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء زيادة تجربته (قوله اى القاضي المقر) في تخصيص المقر بالذكر اشكال لا يخفى (قوله حبسه) والحبس في موضع لبس به فراش ولو جئ به منع منه لضجر ويوفى ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستئناس الا اقل به وجبره ولا يمكن ثبوت عنده طويلا ولا يخرج للجمعة ولا جاعة ولا يلج ولا يجنازة ولو بكنيل كافى الزيلعي وفي الخلاصة يخرج بكنيل لجنازة اصوله وفروعه لا لغيرهم وعليه الفتوى (قوله وبدل الخلع) قال في الدرر رد الخلع هنا خطأ فتلبه ثم عده في الضمر (قوله ودين الكفالة) ولو بالدرر او كفيلا الكفيل وكذا يجبس في كل عين يقدر على تسليحها كالعين المنصوبة (قوله وفي غيرها في الديون) اى غير ما ذكر وهو تسع صور على ما في الدرر بدل خلع ومنصوب ومتلف ودم عمد وعنتي حظ شريك وارث جنابة ونفقة قريب وزوجة وموئل مهر ولو بعد طلاق (قوله غناه) اى قدرته على الوفاء ولو باقراض او بتقاضى غيره (قوله قدر ما يراه) ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة اذا كان الممسر معروفا بالعصرة لم احبس وفي الحائفة ولو فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل يئته على افلاسه وخلي سبيله كافي التهر (قوله ثم يسئل عنه) لو كان حاله مشكلا عند القاضي والاعمل بما ظهر كافي البصر ثم هذا السؤال ليس وجوبا بل احتياطا (قوله فان لم يظهر يكتفى في سؤاله العدل) الواحد بغية الدائن واما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمله والا لا كافي انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في البسار والاعصار (قوله اطلقه بلا تقبل) الا في ثلث مالاتيم ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم لا يجبسه ثانيا للاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه كافي البرازية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدائن اطلاقه قبل تغلبه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يبيده الدائن ثانيا وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه (قوله ولم يمنع غرماء عنه) فيلازمونه نهارا لاليل ويستأجر للرأ امرأة تلازمها (قوله ويئنه البسار اولي) لكن اذا بين سبب اعساره وشهدوا به تقدم لاثباتها امرا عارضا كافي التهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والا لا يمكن قبولها لانها ثابت للمحبوس وهو متكرر واليئنه متى قامت للمكر لا تقبل (قوله وابد حبس المومر) وعندهما يباع ماله لدينه فلا يتأبد حبسه وبه يقتضى كافي الدرر (قوله

لا يحبس لنفسه ما ضيقه الا اذا برهنت على يساره حبس بطلبها (قوله بل يحبس في الاتفاق عليهما)
 او على اصوله وفروعه كذا في البحر وهل يحبس لمحرمة لوابي لم اره وظاهر تقييدهم لا وتمامه في الدر
 (قوله يقضى المرأة) يعني يجوز قضاء المرأة (قوله بان قيل له) هذا صريح الفتوى بعض وقد يكون دلالة
 بكملتك قاضي القضاء والدلالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا المرئ
 وفيها دلالة بما كهما (قوله فله يستخلف في الصلوة للضرورة) قال في الدر هنا فله يستخلف
 بلا فتوى بعض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره ملاخسر وقال في البحر لا اصل له وانما هو فهم
 فهم من بعض العبارات وقد مر في باب الجملة انتهى فافهم (قوله بخروجه عن القضاء)
 ولا يموت ولا يموت السلطان بل يعزله كذا في الزياحي وتمامه في الاساء (قوله ونائب غيره)
 وكذا لو قضى فضول او هو في غير نيوبته واجازه جاز لان المقصود حصول رأيه بحر قال وفي علم
 دخول الفضولي في القضاء كذا في الدر (قوله قاض آخر) قيد آخر اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك
 كذلك كما في الايضاح (قوله لان كلاً منها مجتهد فيه) قال صدر الشريعة لا يصح اعتبار
 خلاف السافعي (قوله لا يدخل تحت القضاء) يعني لا يمتد لتعلق القضاء به بل يسمع الدعوى
 على خلافه كما يفهم شرحاً (قوله كذا اذا ادعى) في تعلق هذا القول على هذا المقام خفاء
 لا يفتي (قوله والموت من حيث هو موت) لا يفتي ان الكلام هنا ليس في نفس الموت من حيث
 هو موت بل من حيث ثبوت الزوجية المستلزقة لحقوق النكاح كالهرم والميراث (قوله وعند
 الباقرين) اي عندهما وزفر والشثي ينفذ ظاهراً لا باطناً قال في الشريانية وعليه الفتوى (قوله
 لزاحها) حتى لو ذكر سبباً معيافاً فعلي الخلاف ان كان سبباً يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقاً كآرث
 وكما لو كانت المرأة محرمه بنحو عدة اوردت وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلاً
 كلقضاء بالبين الكاذبة زبلي ونكاح الفسخ كذا في الدر (قوله وعندهما لا ينفذ) وكذا عند
 الاثمة الثلاثة قبل عليه الفتوى كجميع ووقاية وملتقى وفي شرح الوهبانية للشريانية قضاء من ليس
 مجتهداً كخضبة زماننا بخلاف مذهبه حامداً لا ينفذ بخلاف لكونه معزولاً عنه انتهى وقد
 غيرت بيت الوهبانية ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ما صح اصلاً واما امر الامر في
 صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ امره كما قلناه عن سيرة تاريخية وغيرها فليصغف كما في الدر
 (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يفتي انه لا يدل على احد جزئي المدعى اصل لهذا عقبه
 بقوله لا القضاء الى آخره فان قبل هذا وامثاله دليل عقلي والمسئلة شرعية فالطالب الشرعية
 كيف ثبت بالادلة العقلية قلت يمكن ان يكون هذا عللة الحديث وهذه العللة جارية في الجزء
 الاخير بالقياس بتعدية العللة فتأمل (قوله كوكيله) افاد بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة
 كذلك ينصب خصماً من الباقرين وكذا احد شرعي الدين واجنبي يده مال اليهم (قوله يمكن قال
 لامرأته) قال في الدر ومن حبل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى كفائه
 بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يفتي فليته ما في دعوى البرازية ادعى عليها ان
 زوجها الغائب طلقها واتقضت عدتها وتزوجها فافرت بزوجة الغائب وانكرت طلاقه
 فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر
 الغائب (قوله فقيل ينفذ) وهو ظاهر الروايتين كما ذكره المصنف في باب اخبار العيب (قوله
 وقيل لا ورجه غير واحد) وفي المنية والبرازية وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح
 في الفسخ توفقه على امضاء قاض آخر وفي البحر والعقدان القضاء على المسخر لا يجوز الا للضرورة

وهي خمسة مسائل اشترى بالخيار فتواري اختفى المكفول له حلف لبوقين اليوم فتصيب الدارين
 جعل امرها يدها ان لم تصل فتصفتها فتصيب الخامسة اذا توارى الخصم فالتأخرون ان
 القاضي ينصب وكيلًا في الكل وهو قول الثاني خلية قلت ونقل شراح الوهبانية عن شرح
 ادب القاضي ان قول الكل ان القاضي يتختم يشتم مدة براها ثم ينصب الوكيل (قوله يفرض)
 اى من ملئ مؤمن حيث لاوصى ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترطه ويأخذ المال من اب
 مبذرو وضعه عند عدل كما في القنية (قوله لا الاب والوصى) الا لضرورة كالخرق والنهب
 فيجوز اتفاقا كما في البحر (قوله واقربه فينزل حبثذ) عن القضاء عند محمد وعند ابي يوسف
 اذا غلب جوره ورشوته ردت قضايه وشهادته (قوله القضاء يتخصص بزمان ومكان
 وخصوصه) حتى لو امر السلطان بدمم جميع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فمحمها لم ينفذ
 لكن يستثنى الوقف قال في الدر والاربع وجود عند شرعى وبه افق ابو السعود امر السلطان
 اذا ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا كما في الاشياء بأتم القاضي بتأخير الحكم ويعزل ويعز
 كما قيل عن جامع الفصولين وتفصيله في الاشياء يصح الرجوع عن قضائه في ثلث اوجه او ظهر
 خطأه او بخلاف مذهبه (قوله حكما اى جعل المحمدين) قال في معروضات ابي السعود ان
 التكليم ممنوع ثم ذكر قول صدر الشريعة ولا نفى بذلك لان العوام يتجاسرون على ذلك فيقبل
 الاحتياج الى القاضي فلا يبقى لحكام التسرع رونق ولا للحكم جلال وزينة (قوله من صلح
 قاضيا) بشرط ان يكون معلوما والا كان حكما اول من يدخل المسجد لم يجر اتفاقا (قوله صح
 حكمه يكون الكتابات راجع) ويفسخ بين المضافة للكل وغير ذلك كما في شرح المتن
 در المتن (قوله في غير ما ذكر) واما فيما ذكر فيتم اصلا (قوله لا بعد) بل يلزمها ولا يطل
 بمرئيهما لصدره من ولاية شرعية ولكن لا يتناهما الى غيرهما الا في مسألة ما لو حكم احد
 الشريكين وخرى ما له رجلا حكم بينهما والزم الشريك تعدى الشريك الغائب لان حكمه
 كالصلح (قوله والا يطله) والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في البحر سبعة عشر منها
 لوارده انزل فلو اسلم احتاج لتكليم جديد بخلاف القاضي ومنها لورد الشهادة لتهمه فلفظه
 قبولها وينبى ان لا يلى الحبس ولم اراه وكذا لو حكم بقبوله الهدية وينبى ان لا يجوز ان اهدى
 اليه وقت التكليم **باب كتاب القاضي** قال في الهداية تصحيح لقوله شهدا
 على خصم بله استطرادى ونعر يضى على النهاية (قوله لان حكم القاضي) هذه العلة تجرى
 في صورة الوكيل اذ الوكيل كالاصيل تأمل (قوله وترك ههنا قوله) الاول تقديم هذا القول على
 ما سبق (قوله وهو المجل) وهو السعى الان بالحجة (قوله الثاني ظاهر) اى تضمنه الحكم ظاهر
 مطلقا واما الاول فتخصص بما ذكر اذ الحكم في غير ما ذكره غير متصور قوله ليحكم المكتوب اليه
 على رآه) وان كان مخالفا لراى الكاتب اذ الحكم منه فالصبر رآه (قوله للمجسودتين) اذ غير المجسودتين
 لا يمتحان لكتاب القاضي (قوله وعليه الفتوى) قال في المتن ايضا به بفتى وقال في شرحه
 وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل سوى حد وقود (قوله غيب الدعوى) اى بعد الدعوى
 (قوله وختمه عندهم) اى عند الشهود بالطريق بعد طبع ولا اعتبار بالفتح في اسفله كما في القهستاني
 عن الذخيرة (قوله وسله اليهم) اى في مجلس حكمه وينبى ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلمه
 الى المدعى كما في النهاية (قوله وابو يوسف لم يشترط) اى سوى الشهادة انه كتابه يعنى اكتفى
 بان يشهدهم انه كتابه (قوله وليس الخرص المأينة) اذ ابتلاؤه به عيان فائدة هذا

اشارة الى ترجيحه ولذا عقبه بقوله وعليه المتأخرون قال في العزيمة عن الكفاية وعليه القوي
وفي بعض الفقهية القوي على قول أبي يوسف على الاطلاق فيما يتعلق بالقضاء (قوله فالحاصل
ان كتاب القاضي) اسارة الى الفرق بين السجل وكتاب القاضي (قوله فلا يقبل من قاضي
رستاق) وفي الدر وقيل من رستاق الى قاضي معسر اورستاق واعتمد المصنف والكمال انتهى
(قوله لان شهادتهم ملزمة) ولان شهادتهم على فعل مسلم (قوله ادعى على غائب مالا) لعل
هذه المسئلة هنا استطرادية بل موضعها الاصل هو كتاب الدعوى (قوله ويقصر المسافة
بتقليل المؤنة) بقطع ذلك الاحتمال (قوله كافي الشهادة على الشهادة) يعني تكون من كل
منهما شاهدان حقيقيان او اعتباريان (قوله لا بحضور الخصم) وانظر الى ختمه اولا والمراد
من القول بها القراءة اي لا يقرأه (قوله لا بشهادة رجلين) ولا بد من اسلام شهوده ولو كان
لذي على ذي لان شهادتهم على فعل المسلم واعلم ان الاحتياج الى هذه الشهادة عند انكار
الخصم فلواقره فلا حاجة الى الشهود (قوله ولا يقبله الا بشهادة رجلين) في هذا الحصر خفاء
بما اشير آتفا وبما في البرازية ان الشرع قصر المحجة على البينة او الاقرار او لكلول والخفاء لبس
بما ذكر لان الكتاب قد يزور ظاهره يدل على عدم حجية الكتاب مطلقا ويخافه ما في الاشياء عن
الحثاية ان كتاب الامان في دار الحرب لا يحتاج الى البينة قبل لانه لبس بمن ثم قال ويمكن الحاق
البرات السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلة ان لا يزور وان كان الاحتياط في الامان فلا
وقد سمعت ما يقال من العلة فافهم وايضا ما في الاشياء عنه انه يعمل بدفع السمار والصراف
والباع وفي الدر عن محمداته جوزة او وقاض ان يتقن به قبل به بغير انتهى ثم قال في الاشياء بعبد
ما ذكر وتعقبه الطرسوسي بان ما يخفى ردوا على مالك في عمله بالخط لكون الخط فكيف عملوه
هناورده ابن وهبان عليه باله لا يكتب في دفعه الامانة وعليه ونملمه فيمن الشهادات وفي اقرار
البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون
اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعل - الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدعى شيئا
معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يُلحق بالجهول وكذا اذا
اشار الى الجريدة وقال ما فيها فعل ولولم ينس فلا وفي بعض المواضع عن جامع الفصولين
واذا مات الشهود الذين يشهدون عليها فان كان لهم رسوم في دواوين القضاء يعمل به
عليها وفي فتاوى ابن السعد اذا لم يثبت مضمون حجة فالتمسك ان كان هو المدعى فلا يعمل بها
ولو رجع الى بحث السنة من الاصولية لظهر ما يعين على هذا البحث (قوله اوزال اهلية
القضاء عنه) بكنونه وورثه وحده لقذف وعمله وفسقه بعد عدالته لخروجه عن الاهلية واجازه
الثاني (قوله قبل وصوله) وكذا بعد الوصول وقبل القراءة واما بعدهما فلا يطل (قوله
ان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل) اي في مثل ما نحن بصدده من الاحكام والا فقد ذكر في محله
ان خبر الواحد قد يكون حجة والمراد بالخبر الواحد هنا هو خبر القاضي الكاتب اذ عند الزوال
يصير هو كفرد من افراد سائر الرجال لعدم الولاية الشرعية لان قضاء القاضي مستفاد من
طرف السلطان فاذا عزله يصير هو كسائر فيعود الامر الى الاصل الذي هو عدم قبول قول
خبر الواحد (قوله فاملا عرف الاول) فدار الصحة هو كون الاول معلوما (قوله وكمن شيء ثبت
تعا لا يثبت قصدا) هذا جواب عن سؤال مقدروا ارد على حكم مفهوم من الحصر في قوله
الا اذا كتب بعد اسمه من قولنا يطل اذا كتب ابتداء قوله الى كل من يصل اليه من قضاة

المسلمين يعني اذا علم ابتداء فلا يجوز وتقرير السؤال بالوجه عن الفرق بين التعميم بعد التخصيص
 وبين التعميم ابتداء والجواب ان التعميم في ذاته مانع للجواز لكن في صورة وقوعه بعد
 التخصيص قد يجوز بضرورة المتابعة للتخصيص الذي جوز جرماً لكونه معروفا بخلاف
 التعميم فانه ليس بمعلوم (قوله جوزه ابو يوسف) فيه اشارة الى خلاف الامامين كما فهم من
 مفهوم الحصر كما بينا (قوله بعد ما تبلى بالقضاء) فيه اشارة الى انه هو المختار لانه ليس الخبر
 كالبيان كما مر (قوله باقامة اليقظة) بتام الحجة كما سيأتي (قوله اوضح به) هذا اشارة الى ما ذكر
 من طعن الشاهد والقاضي الاول (قوله فان قال ان الشهود) لم يذكر حكم طعن القاضي الكاتب
 له لا يمنع قبول المكتوب فكنا حكم طعن الشاهد بغير ما ذكر ويدل عليه مفهوم ما سكوته عنه
 في معرض البيان والمفهوم حجة متفقة في البرهان (قوله سمع القاضي هذا الطعن) ينبغي
 عدم السمع بحسن الظن بحال القاضي الكاتب لانه لو وجد مثله لم يسمع وان التخصيص من حال
 الشاهد وظيفته اذ قبول الشهادة صدر منه ابتداء الا انه لما لم يحضر الخصم عنده ووظيفة طعن
 الشاهد كانت له لسامع لهذا القاضي ذلك (قوله فان وجد الامر) الظاهر ان وجود الامر
 مثل ما قل بشاهد آخر فالظاهر ان يعتبر مثله (قوله هذا في شرح ادب القاضي) وكذا
 ايضا في التاتارخانية عن الحائية (قوله وروى ابن سماعة) الظاهر من تقريره ترجيح جانب
 رواية الاصول لكن في الاشياء عن الفصولين والبرازية عدم الاعتبار بعلم القاضي هو المفتي به
 وما عليه مشايخنا (قوله كتب توكل غائب) اي كاتبة القاضي توكل غائب لا ينبغي في عدم
 كثير فائدة في هذا المكتوب اذ شهود الطريق يمكن ان يكون شهودا لجعله وكلا
 بالمقصومة (قوله وما اعتبر فيه) وفي السجل من تمام التبيين فاذكر فيما تقدم هو اصل السجل
 مع يمانه في المحلة وما ذكر فيما بعد هو تمام يمانه اخر فلا شراً في جمع المحضر (قوله ان الاشارة
 في الدعاوى) كما يأتى في تفسير الاشارة (قوله قطعاً للاحتمال) الاحتمال قد لا يوجد بخصوصية
 اهالى الوقائع الا ان يقال انه من الحكم على الكل بحكم اكثر الافراد (قوله واحضر مع نفسه
 فلانا) هكذا في النسخ لكن الظاهر فلان واحضر على صيغة المجهول لان الاحضار من
 طرف القاضي او اولى لامن الغلان الا ان يقال انه من قبيل الاسناد المجازي (قوله لا يقضى بهمة
 المحضر) فانه وان كان الاشارة في احد الجانبين لكنه لم يوجد في جانب آخر (قوله مرعب)
 اي متعول من الفارسية الى العربية **مسائل شتى** (قوله لا يند) اي لا يبق
 وندا (قوله اي في السفل) وهو البيت الصغرى (قوله كوة) بقع اوضح (قوله فلبس لصاحب
 السفل) ولو فعل فانه لم يخدم ضمن ولو انه لم يصبغ لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذى العلو
 ان يبنى ثم يرجع بما اتفق ان يادنه او اذن قاض والافقيصة البناء يوم بنى وقامه في العنى وقد اشير
 فيما سبق عن الانشاء (قوله زائفة مستطيلة) اي سكة طويلة (قوله لان قصه للزور) فيه اشارة الى
 انه لو للاستعانة او الريح لا يمنع كامن العنى (قوله مستديرة) اذ لو كانت حرة لم يكن الحكم مثل
 ذلك كما فصله ابن الكمال (قوله لقي طرفها) اي اتصل طرفها بالمستطيلة والمراد بطرفها نهاية
 شعبتها في البر ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بمجاره بينا وعليه القنوى
 كما في البرازية واختاره في العمادية وافق به طائفة الهداية يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب
 المشايخ استحضاراً وجواب ظاهراً لرواية عدم المنع مطلقاً وبه افق طائفة كالامام ظهير الدين
 وابن النخعة ووالده ورجحه في الفتح وفي قصة الجنبى وبه ينقضي واعتمده المصنف ثم فقال

وقد اختلف الافقار ونبغي ان يقول على ظاهر الرواية حيث قلت وتعارض منه وشرحه فالعمل على المتن كما تقرر مرارا فقدر قلت وبقى ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياسا على مسألة السفل والعلو انه لا يبدأ اذا اضر ~~وصح~~ كذا ان اشكل على المختار الفتوى كافي الثانية قال المحشى فكنا نصرفه في ملكه ان اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال وارمر منه عليه فليقتضه خواص كتابي انتهى (قوله له بعد الهبة) الاولى ان يذكر معه اوله يذكر الجود كما يفصل المتن تلك صورتين اذا كان التوفيق كافيا في الايضاح (قوله وادعى وقتا بعد وقت الهبة) الاستكفاء بهذا التوقيت غير مناسب ايضا اذ لو لم يذكر لهما تاريخا او ذكرا لاحد هما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يستلزم كون الكلامين عند القاضي اول الثاني فقط خلاف وذبني ترجيح الذي وبما في البحر (قوله لان المشتري لما جدد) لما تقرر في موضعه ان جميع العقود يتفسخ بالجود اذا وافقه صاحبه بما دل على الرضا به غير الكاح (قوله زيوف او نهرجه) الزيوف ما يرد به بيت المال لنوع قصور في جودته الا ان يجري فيه المعاملة بين التجار والتبرجة ما يرد به التجار ردائة فضته والسوق وسطها نحاس او رصاص ووجهها فضة ~~كما~~ سبشرا اليه النارج (قوله كن اقرب قبض الجباد) يعني اقرا ولا انه قبض الجباد ثم ادعى له زيوف لا يصدق فقوله كن اقرا الخ قيد للثني ثم الظاهر من اطلاقه الاطلاق في الكل وليس كذلك اذ عدم التصديق في الاقرار بالجباد مطلق يعني موصولا او مفصلا وفي البواقي مقيد بما لو كان مفصلا لان قوله جباد مفسر لا يشتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر اواص فيحصل كافي الايضاح (قوله وبرا المدعى عليه) لكن ادعى كونها من غير هذا الدين واقام بينة فالظاهر انه لا يبرأ (قوله اعتبارا ببعض الدين) وهو ما اذا ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على الالف وبرهن المدعى عليه على القضاء او لا يبرأ فله يقبل خلافا لفر وحلل البعض المسئلة بما كان التوفيق بيع وكيله وبراءته عن السبب (قوله بطل منك) اي مكتوب مطلقا (قوله ومن قام بهذا الذكر الحق) اي الذكر وهو الصك لكن لا يعلم في ذكر هذه الزيادة في شرح هذا المتن كثير نفع بل الظاهر ان المسئلة عامة لجميع الصور وان لم يقع هذا التصريح (قوله من اخرج) الظاهر ان المراد بمن شخص معين (قوله لان الاصل ان يصرف) لا ينفى ان هذا يقتضي عدم الاحتياج الى قوله ولو صرف الى الكل الخ الا ان يقال ان ذلك وقع تعليلا لما ذكرتم الاستثناء المصروف الى الاخير هو الاستثناء بالا وخواصها عند عدم القرينة واما الاستثناء بان شاء الله فليس بمصروف الى الاخير بل فيه تعصيل واختلاف فمذكور في الاصول وواقع في الدر (قوله والاصل في الحوادث) يدعي عليه ان هذا جار في المسئلة الاولى مع تخلف الحكم فيه واستبر الى الجواب في الاشياء بغير بيان تحكيم الحال فيها ولا ينبغي انه مشترك الورود ايضا فلا بد من بيان تخصيصهم التحكيم الخ لهذه المسئلة والاضافة لتلك المسئلة والجواب ان التحكيم في الثانية يؤدي الى جعل الاستصحاب حجة في الاستحقاق لا يتم الا ببيان وجه ترجيح التحكيم واجيب بان العمل بالذفع اولي والورثة في هاتين المسلتين المدافعون للمرأة عن استحقاق الارث وانت تعلم انه بعد تسليم هذه الاولوية يبقى وجه ترجيح هذه على ما تقرر من القعدة المشهورة (قوله ابن مودعي) بكسر الدال مع ياء المتكلم قيد بالوارث لانه لو اقرانه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها (قوله لم يدفع) من الفائدة اي لا يعطيه اقراره فائدة (قوله بل يكون

المال كله للاول لكن يضمن لثاني حظه ان دفع للاول بلا قضاء (قوله وقاديا عن الاوام) التفادي
 النعاشي الاوامن التوى اى تحتايصن الهلاك (قوله وترك باقيه مع ذى اليد) فاذا حضر الغائب
 يأخذه بلاعادة البينة والقضاء فى الاصح لا تصاب احد الورثة خصما لميت اخذها القاضي
 ويجعلها قبل حق الصارة اخذه القاضي منه ويجعله بتذكير الصغير الرجوع الى الباقي (قوله
 ولا وارث) قيل والصواب والارث (قوله كذا المنقول) اى كالعقار فيما ذكر فى الاصح لكن اعتمد
 فى المتن انه يؤخذ منه اتفاقا قبل ومثله فى البرقال واجعوا انه لا يؤخذ لومقرا (قوله يقع على
 كل شيء) لانها اخت البران كما سبشوا اليه (قوله تصدق بقدره) فى البرقال ان فعلت كذا
 فما املكك صدقة فحلت ان يبيع ملكه من رجل يشوب فى مندبل ويقضه ولم يره ثم يفعل ذلك
 ثم يره بخيار الرؤية فلا يزمه شيء ولو قال القدرهم من مال صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو
 يملك اقل زمة قدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء كذا فى الدرر (قوله ومسلم لم يجر
 بالشرايع) وكذا الاخبار بسبب لم يرد شراء وجر ما ذون وقصص شركة وعزل قاض ومتول
 (قوله وهو العدد) من المستورين والفاستين (قوله او العدالة) الا ان يصدق خبر فاسق بامر
 القاضي والاولى ان يترك هذا القيد لانه لو باع لهم بلا امر القاضي فالحكم كذا كافى الدرر (قوله
 اى المسمى) الصواب اى العبد والتأويل يجعل الثمن بمعنى الثمن بعبد فلو مات بعد القبض لا يرجع
 (قوله وان نصبه القاضي) فوصى الميت اولى بهذا الحكم (قوله وقيل لا يرجع ايضا) قيل لا موقع
 لقوله ايضا هنا ولا يبعد ان يقال فى مصرفه هو عدم ضمان القاضي فى المسئلة الاولى (قوله
 الا فى كتاب القاضي) الاستثناء من قوله وكثير من منايضا (قوله فالقول للقاضي) الا ان يبرهن
 زيد على سكو نعمها فى غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا كما فى صدر الشريعة
 (قوله لا يخفى وجه المناسبة) هذا مما يكون غير خفى اذا وقع
 الجزم منه على كونه من عمل القضاء وقد ذكره ونفسه فى آخر هذه الصحيفة ما يفهم منه
 الرد بين اختيار كونه من عمل القضاء وبين عدمه الا ان يقال تصرحه به هنا مع تقديمه
 هناك يدل على اختياره ذلك ويمكن ان يقال وجه المناسبة كون بعض القسمة محتاجا الى
 القاضي لزوما او رضاء (قوله وركنها فعل) قيل عن على المقدسى فى جعل الركن ما ذكر من
 الكيل والوزن بحث لانهم اختلفوا فى اجرة القسمة على الرؤس او الانصاء واتفقوا على ان
 الكيل ونحوه على الانصاء تأمل انتهى (قوله الاستفاح بحصته) اى الاستفاح بملكه على وجه
 الخصوص (قوله وشرطها) ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام (قوله فكان ما يأخذه كل منهما
 نصفه) قوله نصفه بل رفع بدل من ما وعدى لقوله والنصف الاخر فاصل المعنى فكان نصف
 ما يأخذه (قوله لان ما يأخذه) دليل على قوله عين حقه فى التبريد خفا الا ان يقال ان قوله عين
 حقه من قبيل زيد اسد (قوله ولمعنى الافراز يحبر عليها فى مقعد الجنس) قبل فيه تأمل لانه يوهم انه
 مقعد الجنس المثل لا يحبر الا على القسمة وهو خلاف النص (قوله ليستل القاضي) اى يطلب منه
 (قوله وان كانت اجناسا مختلفة) سوق هذا التقرير يقتضى سبق عليه فهو ان يقال ان كانت جنسا
 واحدا ولم يسبق (قوله ونسحب) اى للامام والقاضي وهو المناسب لتعليقه وبعده خفا لا يخفى
 (قوله يرق من بيت المال) ثلثا يأخذ الاجر منهم (قوله لان الاصح) نقل فى هوامش الكتب
 عن المصنف اختلفوا فى كون القسمة من اعمال القضاء ومخار شمس الائمة اتهامها ذكره فى اول
 الفصل الاول مع دليبه فى العمادية انتهى (قوله وصح نصبه) اى تصب القاسم فى التثييد بالقاسم

اشارة الى ان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصباء اجما كما جرة سائر الموزن كاجرة الراعي
والحمل والحفظ كما في شرح الجمع (قوله وعندهما) وهو رواية عنه ايضا وروى الحسن عنه
انها على طالب القسمة فقط نقله الشريفي الى عن البرهان (قوله على مقالة الاجر) بالعين
المجتمعة من الفلو (قوله الا عند صفر احدهم) اي بلا وصي او ولي له ولاية التصرف في ماله
كالاب وكذا عند جنون احدهم او غيبته بلا وكيل فالاستثناء بالصفر اما لا تفهم حكمهما
بالدلالة او بالمقايضة والا فلا يصح الحصر فلو وقع القسمة في هذه الصور لا يصح الا باجازه
القاضي للغائب او باجازه الصبي عند البلوغ او وليه هذا لورثة فلو شركاء بطلت كذا في الدر
عن منية المفتي وغيرها (قوله حتى يبرهن انه لهما) هذا رواية الجامع الصغير واما على رواية
القندوري فلا يشترط اقامة البينة كما في الزيلعي قد بر (قوله يعني ان ادعوا الملك) هذا
التفسير انما ينطبق القصر اذا اريد من الحية المبيعة على وجه الملكية وهذا لا يحسن بتقابل
قوله انه لهما لكنه موافق من حيث المعنى لما قيل ان المسئلة واحدة والرواية مختلفة كما اشر
وظاهر المتن يقتضي ان هنا مسلتين دعوى المبيعة وهي شاملة بما يكون على طريق الاجارة
والامارة ونحوهما ودعوى الملكية في الاولى لا بد من البينة واما في الثانية فالمفهوم من المتن
عدم الاحتياج ومن التشرح الاحتياج قد بر ايضا (قوله وهو معهم) اورده صادق لكون
العقار مع الصغير والغائب وسيدكر ان حكمه مخالف لذلك ورده يجوز ارجاع الصغير الى
الورثة التي غيرهما بقرينة قوله ونصب قابض لهما (قوله وان برهن واحد من الورثة) هذه
المسئلة على ما في كتب القوم وكما يدل عليه تعليقه الا في كون الحاضر واحدا لا كون المبرهن
واحدا من الورثة (قوله ليس معه خصم) ولو صغيرا او موصى له (قوله بخلاف ما لو كان
الحاضر من الورثة اثنين) وان كانا مقررين كما سبق او كان احدهما صغيرا فينصب له القاضي
من يقسم (قوله وذكر الجصاص عكسه) المناسب للذكر من سبب القسمة وحكمها ولقاعدة
ترجيح جانب الضرر عند تعارض النفع مع الضرر هو اختيار مذهب الجصاص (قوله لان
الجبر على القسمة) لا يخفى انه جار في مذهب الخصاف والحاكم مع تخلف الحكم عنه واعتبار
وجود المنفعة بالنسبة الى البعض ليس بمفيد لما صرحت آتفا (قوله بل تقع معاوضة) قد صرحت
ان المعاوضة بمعنى المبادلة من معنى القسمة (قوله فيعتمد التراضي) اي على التراضي كما فسر له
بيان لحاصل المعنى لا لكون الجار محذوفا (قوله اما عندهما فظهر) مما ذكر بعد اسطر (قوله
فان كانوا ذكورا واناثا لم يقسم) هو صحيح النسخ خلافا لما في البعض بلفظ يقسم بلاداة نفي
(قوله كالدهر) بالذال المجمة فقوله والكياسة كانه عطف تفسير له (قوله قبل اذا اختلف الجنس)
وقيل الاول ان يشر وجه اختيار الثالث الا ان يقال قوله ولهذا لو تزوج الخ اشارة اليه (قوله
وكذا الحائط) وكذا الكتب كما في الدر فاذا لم يكن كل نصب متعلقه الخ بشكل بما على مذهب
الخصاف في المسئلة السابقة (قوله بخلاف التراضي) ولو اراد احدهما البيع وبني الاخر لم يجبر على
بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن يتقسم كل بالمهاية ولا يقسم
بالاوراق ولو رضاهم وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب وبأخذ كل
بعضها بالقيمة بالتراضي جاز والا وفي التنازلية دار او حاتوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شاعرا
فيه فقل احدهما لا اكرى ولا اتنع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضي بالمهاية ثم يقال لمن لا يريد
الاتناع ان شئت فانتنع وان شئت فاعطني الباب كذا في الدر (قوله ههنا امور ثلثة) في الحاشية

الوائية عن السر خشي اعلم ان البيت اسم لسقف واحد له دهلير والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت
 ومخزن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعاليه والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل ومخزن
 غير مسقف فكان المنزل فوق البيت دون الدار انتهى (قوله وقال في الفصول) قال الزيلعي
 هذا اذا كانت الدور في مصر واحد واما اذا كانت في مصرين لا يقسم بالاجاع في رواية
 هلال وعن محمد انها تقسم (قوله ويصور القاسم) اي يكتب ليكنه حفظه وقبل ليرفعه
 القاضى (قوله ويعدل) بالبدال المهملة او بالزاي من المرن اي القطع والتغريق (قوله ويذره)
 شامل للبناء على ما استفيد عن الزيلعي (قوله ويجعلها قرة) تطبيقا للقلوب (قوله ولا تدخل
 دارهم كمكافرا ومنقول) فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من
 العرصه بمقابلته البناء فان بقي فضل ولا يكتفى التسمية وبالفضل درا هم للضرورة واستحسنه
 في الاختيار كما في الدر (قوله فان وقع سيل قسم) يعني قسم ولا حد هما سبل ماء او طريق في
 ملك الاخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ثم انه لو اختلفوا في مقدار الطريق جعل على
 قدر عرض باب الدار يطوله ولو شرطوا ان يكون الطريق في الدار الاعلى على التفاوت جاز
 وان كان سهامهم متساوية (قوله سفل له علو) اي سفل فوقه علو مشترك (قوله وسفل
 وعلو مجردان) اي سفل مجرديمشرك والعلو لاخر مجرديمشرك والسفل لاخر (قوله بعد لزوم سبب
 ظهور الحق) اورد بان الصواب الموافق للكافي بعد ظهور سبب لزوم العقد اقول بل المناسب
 للمفرغ عليه ان يكتب في قوله بعد لزوم عقد القسمة (قوله استخلف الشركاء) الموافق لما سبق
 من قوله وزعم ان بعضا مما اصابه الخ استخلاف الشركاء ان كان الدعوى عن الجميع والا
 فالاستخلاف على شريك زعم المدعى ان بعض حصته في يد فقط (قوله عند ظهور الحق)
 اورد بان الاول ان لا يذكر ذلك لان الكلام في اثبات جواز استماع الدعوى وظهور الحق انما
 يكون بعد الاستماع لا يخفى ان مراده من ظهور الحق ظهور الغلط باعتقاده لكن هذا الجواب
 لا يغني عن كون القسمة تجبر تراضي الشركاء قوله ولا اعتبار به في البيع والقوى على جواز النسخ
 فيهما كما في الاشياء وذكرنا الشر بن لالي ثم انه اورد بالاستدراك بما سبذ كرمنا وانت خير ان ذكره هنا
 لبيان حكمه مسألة اخرى وما سبذ كره لبيان حال نفسه (قوله ولو اقسما) هذه من فروع المتقدمه
 فلا يخفى عن شائبة الاستدراك (قوله كلاً طائفة) اي بيوت من الدار (قوله طائفة لينة المدعى) وان
 كان قبل الاشهاد على القبض تحالفاً ومعضت وكذا لو اختلفا في الحدود كما في الدر (قوله لا تنسخ)
 بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه او بعض القسمة دفعا لضرر التقبض
 (قوله بالقضاء بطل التقييد) بالقضاء وان كان موافقا لما ذكره اكفا من قوله ولو اختلفا في التقديم
 الخ لكنه ليس بموافق لما صحح في شرحه (قوله فقد قبل لا يلتفت) لا يخفى ما في هذه التفرع من الحنفيا
 بل الاولى ان يقول ان كانت بالراضى فقبل لا يلتفت قبل ينسخ الا ان يقال ان قوله له ان تبطل
 القسمة يتضمن لامر من القدرة على الابطال وعدمها بناء على عدم الجزم بقوله فقد قبل
 تفصيل لذلك لكنه بعيد (قوله ولا يبره به في البيع) قد عرفت ما هو المفتى به فيه نعم لو تصرف
 المشتري المقبوض في البيع تصرف المالك بعد ما عين فيه لبره بالعين على ما نقل عن حاوي
 المنية فلينبه هذا في البيع ولا يبعد ان يفهم منه حكم القسمة دلالة فافهم وهو الصحيح كذا صحح
 قاضي بخان اكن قيد بقضاء القاضى وصحح في الخلاصة الاولى لكن ظاهر ما ذكره يقتضى الاطلاق
 وليس كذلك على ما في التنوير وكذا في الدر عن الحائفة من انه انما يسمع دعوى العين اذا لم يقر

بالاستيفاء والا فلا للتناقض الا اذا ادعى النصب (قوله وصحت المهايأة) والاصح ان للقاضي الجبر عليه ايضا بطلب احدهما ولا يبطل بالموت (قوله المهايأة في المكان) بان يسكن هذا في بيت والاخر في بيت آخر وفي الزمان ان يسكن في بيت معين هذا وما رذك يوم (قوله لا يشترط فيها التأقيت) فيه اشارة الى اشتراط التأقيت في المهايأة لانها لم تكن قال قاضيه ان اذا تهايا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال خواهر زاده يجوز ان استوت الفلتان وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه القوي لعل ذكر السنة لمجرد تمثيل في اليوم كذلك قال في الشرع بلالية بخلاف ما اذا كانت المهايأة في المانع فاستقل احدهما في نوبته زيادة وبخلاف ما لو تهايا على الاستقلال في الدارين وفضلت غلة احدهما حب لا يشتركان فيه (قوله لافي غلة او عديد او عدين) قال في الشرع بلالية وبجمله الامر ان مسائل التهايا يؤاثنها عشرة مسئلة ففي استخدام عبد واحد جائيا بالاتفاق وكذا في استخدام العبدين على الاصح والتهايا في استقلال عبد واحد او بغل واحد لا يجوز اتفاقا وفي العبدين او الغنلن اختلاف وفي سكني دار واحدة يجوز اتفاقا وكذا في غلتها وكذا في سكني دارين وغلتهما خلاف والاطهر انه يجوز اتفاقا وركوب بغل او بغلين على الخلاف كما في التبيين انتهى **كتاب الوصايا**
(قوله الوصية معاملة بعد الموت) اي في الاغلب والا فالوصية في حال الصحة صحيحة فالاولى ان يقال والوصية لازمة بالموت او تصرف فيما بعد الموت (قوله لان القسمة) لا يعني ان الاولى بالنسبة الى هذا التعليل ان يذكر القسمة بعد الوصايا لان الوصية وقت الموت والقسمة بعده والجواب ان القسمة قد يقع قبل الموت معقب بان الوصية كذلك والجواب الصحيح يخرج عما اشرفنا ان لزوم الوصية لا ينفك عن الموت بخلاف القسمة (قوله بمعنى ملكه له) من التملك (قوله ولما امتنع تعريف اللفظ المشترك) فيه اشارة الى ان تعدد معنى اللفظ الواحد بحسب تعدد دلالته من قبيل المشترك (قوله ولو مكتبا) الا اذا اضاف الى عتقه (قوله وكون الموصي له حيا وقتها) اورد عليه بالوصية بالمال اذ المشروط وجوده لاحيوة واجيب بان المراد من الحيوة ما يعم الصحة والتدبير (قوله وكونه غير وارث) اي وقت الموت (قوله جازت بالثلث) اي الى الثلث ان خلى عن المانع (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل الجواز بالنسبة الى الثلث وبالنسبة الى عدم تجوز الوارث لابلان نسبة الى الاجنبي فانه معلوم بغير هذا كقوله عليه السلام لا وصية لوارث ثم جواز للاجنبي مشروط بعدم كونه قاتلا مباشرا كما في الاصلاح (قوله فضعوها حيث شئتم) كانه عام خص منه البعض بالحديث السابق فلا يتوهم عدم تمام التقريب (قوله وهو استغناؤه عن المال) يرد عليه بما سيذكره من قوله ليندرك نقصه اذ المفهوم منه انه محتاج الى المال لتدرك ما قصر فيه حال حياته بل قال في المرات وهذه الحاجة اقوى من خلافة الوارث عنه الا ان يقال هذا استعسان وما ذكره وجه الاستعسان والاول قياس (قوله الا ان يغيره) فيه اشارة الى لزوم وارث آخر في هذه الصورة فلا يرد بما اذا اوصى لزوجته او وصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه يصح الوصية في هذه الصورة ولم يتحقق الاجازة من الورثة كما في الايضاح (قوله وهم كبار) فلو الاجازة عن بعض ففض نفذ عليه بقدر حصته (قوله ونبت) قال في الشرع بلالية عن المجتبي الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية برد الوديعة والديون المجهولة ومسحبة كالكفارات وهدية الصلوة ومباحة كالاغنية من الاجانب ومكروهة كالاهل الفسوق والمعاصي ثم قال وفيه تأمل لما قل في البدائع الوصية بما عليه

من الفرائض والواجبات كاللحج والزكاة والكفارات واجبة انتهى ويمكن ان يقال المراد من الواجب هو الفرض القطعي ومن المستحب ما يكون فعله واجبا فيشمل الواجب على ان الزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلوة عدت من الواجب في التثوير ونقل الدر ذلك عن المجتبى فالحلل في نسخة ان وجد (قوله واستغنا عنهم بحصتهم) قال في الشريعة لالة عن الخلاصة وقد راس استغناء عن ابي حنيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف اى درهم دون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة آلاف انتهى (قوله فالترك اولى) اى ان لم يكن عليه واجب كما يؤيده تأخير قوله وجبت (قوله صدقة على القريب) وصلة ايضا (قوله كتركها مع احدهما) اورد عليه ان لاساقطة فان المعنى كتركها لامع احدهما بقرينة تفسيره بقوله اى ان لم تكن الورثة مع ما يشهد به سياق الكلام اقول الصواب ان لا يذكر هذا القول هنا لانه لا صحة على كل تقدير لانه ان اريد على ظاهره يكون عين قوله وندبت باقل منه عند غنى ورثته الخ وان اريد سقوط كلمة لا يجازعه المورد يكون راجعا الى مضمون قوله ولولاها فيكون مستدركا او يكون راجعا الى ما اثبت ايضا تأمل (قوله وجب عليه التدارك بعد الموت) يعنى عند الموت التدارك بامر بعد الموت فلا يرد بنفى عند مماته (قوله عند عدم ورثته) قال في الدر ولو حكا كسنا من لعدم المزاحم (قوله ولو اوصى له بشئ) ذكره في التثوير في عقد الصحة فاورد عليه بما ذكرنا شرحه لدر (قوله فاما ان يقيد هذا الخ) اورد كلام الخاتبة فيما سيجي على الاطلاق ايضا فلا موجب ليعمل هذا القول غير الاصح وترجع مافى الخلاصة لايحتمل ان المراد من غير الاصح الاصح الواقع في كلام الخلاصة عن النسبى بنفى يحمل على غير الاصح الواقع في كلام النسبى سواء كان اصح في نفس الامر او لا معاته يمكن المكالمه بذلك على الخاتبة ايضا (قوله في كلهم) قبل الصواب في قولهم لا يحتمل الكل هنا كناية عن مضمون قوله قولهم اى عند كلهم اوفى قول كلهم غايته بوجوب ترك الاولى لان الخطاء (قوله لكن الثانية) اورد بحجته لقوله لعامة الكتب بل الموافق الاطلاق بلا تقييد (قوله ان ولد لاقل من ستة اشهر) لو زوج الحامل حبا ولو ميتا وهى معتدة حين الوصية لاقل من ستين بدليل ثبوت نسبه ولا فرق بين الادمى وغيره من الحيوانات فلو اوصى لافى بطن دابة فلان لينفق عليه صحح واقل مدة الحمل للادمى ستة اشهر وللغلي احد عشر سنة وللابل والحيل والخمار سنة ولبقر تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللغنم شهران وللكلب اربعون يوما وللطير احدى وعشرون يوما كذا فى الدر عن الاختيار والقهستانى (قوله من اى وقت الوصية) هنا ما عليه المتن وفي النهاية من وقت موت الموصى وهو ما ذكره ابوالبث وفي الكافي ما يفيد ان من الاول اركان له من الثاني ان كان به (قوله وفي السير الكبير) اورد عليه الواقع في السير بعد التبع الكثير لو اوصى مسلح لحربى والحربى في دار الحرب لا يجوز وفي موضع آخر لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا او بعدا محاربا او ذميا لا يفهم منه شئ يدل على الجواز المذكور ودفع النهاية والكافي ما موانى في الاخذ والنقل فلا اختلاج فيه اقول قال في التاتار خاتمة وفي شرح الطحاوى ذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للحربى واختلف المشايخ فيه الى آخر ما قال ثم قال والمذكور في السير الكبير ان الوصية للحربى باطلة فنقل عين عبارته ذاك الى تمامه ثم قال فقد نص على عدم الجواز ثم اقول لا يعد ان يقال انه بهم تقييد السير بقوله والحربى في دار الحرب جواز الوصية للحربى الذى في دار الاسلام على طريق مفهوم المخالفة ومفهوم انتصيف بحجة قولهم نقلنا عن السير ما يدل على حواز

الوصية للحربي مجهول على ذلك كما ذكره المصنف (قوله كذا في الكافي وكذا في التاتارخانية)
وزاد في التوفيق قوله منهم من قال في المسئلة روايتان (قوله يل وجه التوفيق) قال في التاتارخانية
ولو اوصى مسلم لحربي بثلث ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد وعن ابي حنيفة
في رواية لا يجوز فعلى هذا يمكن لك ان لا يحتاج الى هذا التوفيق فافهم (قوله وقاله مباشرة)
يعني لانسبيا (قوله الا باجازه ورثته) لقوله عليه لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة يعني
عند وجود وارث آخر كما يقيد اخر الحديث فلو لم يكن له وارث آخر سوى الموصي له تصح
لوارث وكذا للقاتل كما سبق عن ابن الكمال (قوله فعوقب بجرمائه) لان من استعمل السي
قبل اوائه عوقب بجرمائه (قوله وهو لارث) الصواب وهو الوصية (قوله وهم كبار
عقلاء) فلم يجز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز لبعض ورد البعض
جاز بقدر حصته (قوله او يكون القاتل صبيا) وكذا مجنونان لانهما ليسا من اهل لعقوبة
(قوله الا في تجهيزه) لا يعلم لتغوز هذه الوصية كثير فنع اذ يلزم ذلك من ماله ولو بلا وصية
الا ان يقال يعمل بما نص به من الزيادة والنقصان مثلا (قوله ولا من معتقل اللسان) وان لم يكن
معتقل اللسان فعلم اعتبار اذنه فبالاولى لكن في الاشياء الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
والافتاء ويزاد اشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر (قوله بخلاف معتقل اللسان في وصية)
واما وصية الناطق بالكتابة من غير تلفظ فليس بوصية ولو قال للشهود اشهدوا بما فيه على
الاصح ومثله في الاشياء (قوله وقدر لامتدارسنة) قال في الاشياء وهو ضعيف (قوله الا اذا مات
موصيه) وكذا لو اوصى للمتين بدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل
عنه كما في الدر (قوله وفعل يقطع) يعني لو فعل الموصي في المال به بنى لو فعله ذلك الغاصب
في المال المغصوب لانقطع به حق المالك بان يزيل اسم وعظم منفعة كما عرف في كتاب الغصب
(قوله كالباء) بخلاف تخصيصها وهدم بناه لانه تصرف التابع (قوله بالحدود ليس يرجوع)
وفي المجموع وكذا عن المعنى به يعني لكن نقل عن الميون الفتوى على انه رجوع وفي السراجية
وعليه الفتوى واقره صاحب النسخ مع اختياره الاول في المتن (قوله يقتضى بقاء الاصل)
يعني بقاء ذات الموصي به وان اقتضى فساد وصفه لكن فساد الوصف لا يعدم ذات الاصل
تحققه يقينا (قوله فيكون العبد مستركا) اورد باين لفظ العبد لعدم ان تعرض له في السياق
لا يخفى ان هذا امر مثالي ولا يبعد انفها عنه من السياق (قوله الاصل في هذا الفصل) يعني
انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصي له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية فقوله
يعتبر خبران وقوله لجواز متعلق يعتبر (قوله لجوازه وفساده) متعلق يعتبر (قوله قائم وقت
القرار) المانع اعني الكفر يمكن الزوال (قوله المقعد) اما حكم سائر الامراض فقد سبق
في اوائل باب طلاق لعارض وقيل مرض الموت ان لا يخرج لجوازه نفسه وعليه في التجريد
كما في البرازية واختار ما خاره المصنف هنالك من انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن
صاحب فراس كما في الدر عن انه يستثنى عن الذخيرة (قوله كالصحيح) اي ما لم يكن مزادا
والافكون سخا فانه اذكره شرحا في اوائل طلاق الفاروا يضاق في الاصلاح والتزوير ولم يخف
موته (قوله والا فكل مريض) المفهوم عن الدر ان مجرد عدم الضول بهذه امد لا يفيد في هذا
الحكم بل لا بد من خوف الموت وايضا يمكن ان يفهم من كلام الدر في هذا المحل (قوله قدم
ما قسم) سواء فرضنا او نفلا وقيل يقدم الافضل فالافضل في ذلك التوافل والاقوى فالاقوى

في الفرائض قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وبعين مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكلب دون
 الفطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها اجبا على دون الاضحية وفي التاتارخانية عن الامالي
 عن الحسن بن زياد يبدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالعق على البين سواء بدأ بالحج أو آخر وعن الكافي
 يقدم الزكاة على الحج وتقل عن الظهيرية يبدأ بكفارة القتل ثم البين ثم الظهار ثم الافطار
 ثم التذرع ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج قيل قول الامام اخر ان حج النفل افضل
 من الصدقة (قوله ولا فغن حيث يكفي) يعني راكبا فلو قال احدا ان حج عنه بهذا المال ماشيا
 لا يجزيه كما في الدر عن الفهستاني عن التتمة (قوله رد على الوارث) الا اذا قال وكلت ان تهب
 الزيادة لنفسك الفضل ويقضه او يقول الباقي مني لك وصية كما في البحر (قوله من التنوير
 وشرحه لكثرة وقوعه) مريض اوصى بوصاياهم برى من مرضه ذلك وطاش سنين ثم مرض
 فوصايه الاولى باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا (فروع) اوصى بوصية ثم جن
 ان اطبق بطلت والا لا وكذا اوصى ثم اخذه الوسواس فصار متوها حتى مات بطلت خاتبة
 اوصى بان يعار ينه من فلان او يسقى عنه الماء شهرا في الموسم او في سبيل الله فهو باطل
 ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا ماله سواها جازوله سكنها مادام حي وليس بيع ثلثها واستفد
 جواز النفقة من وقف المسجد على قتاده وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنفق للقتاديل
 في رمضان خاتبة وفي الوصية لفقراء الكوفة جازلهم ولو اوصى بثلاث ماله لعمال البر لا يصرف
 لبناء السجون اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته لثلاث مائة فبالوصية باطله اوصى باقتاد
 الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه لامن
 لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته
 الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا ويطين قبره او لمن يقرأ عند قبره بشيء معين فهي باطله
 اوصى بثلاث ماله لله فباطله وعند محمد يصرف بوجوه البر قال لادبونه اذا مت من مرضي
 هذا فانت برى من دني عليك صحت ولو قال ان مت لا يبرأ للحفاظرة وفي الوصية للعلماء
 يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعلماء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم
 هم العقلاء في الحقيقة واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الود بعة سرا ج
 ﴿باب الوصية بالثلث﴾ (قوله ولهم الثلث) اي للورثة يعني اتفاقا (قوله
 اي الثلث ينصف بينهما) فاصل المسئلة من ثلثة ونحجبها من ستة لان يخرج الثلث ثلثة
 وثلث الثلثة واحد وهو لا يستقيم على الموصي لهما فضر بنا الاثنين على الثلثة فبلغ ستة ثلثها
 للموصي لهما وباقيهما للورثة فالاثمان لهما والاربعة لهما (قوله فخرج الثلث ثلثة) يعني لنا
 ان تأخذ الثلث من ثلث جميع المال وكله ايضا فاقبل يخرج الثلث ثلثة فزدنا هذا الثلث
 على هذه الثلثة فصار اربعة قال في الشرنبلالية في معرفة الطريق خفاء والطريق في هذا
 انه لا اجتماع ههنا وصبتان وصية بالكل ووصية بالثلث كان اصل المسئلة من ثلثة لحاجتنا الى
 الثلث فيؤخذ ثلثها للوصية فجعلناها اثلاثا والموصي له بالكل يدعى السكك الثلاثة والموصي له
 بالثلث مدعى ثلثة وهو سهم فتقول الى اربعة اسهم سهم لصاحب الثلث وثلثة اسهم
 لصاحب الجميع وهذه مسئلة ارد الى آخر ما قال (قوله ولوله ثلثة ولاخر بنصفه) فاصل المسئلة
 من ستة لاجتماع النصف وثلث فثلث الستة اثنان ولكل واحد واحد (قوله من ضرب
 ماله سهما) اي هذا ما خوذ من قولهم ضرب ماله سهما لان معنى ضرب هنا جعل كما يدل

عليه قوله اى جعل (قوله جازت المحابة بقدر الثلث) لانها وصية والوصية معتبرة من الثلث
(قوله فيكون بينهما اثلاثا) الثلثان لصاحب الالف والثلث لصاحب الخمسائة لكن التفرع
انما يظهر بملاحظة الاسئنة في المتن (قوله ولو كان هذا) هذا بيان لغاظة الاسئنة (قوله
ان لا يضرب الموصى له) الظاهر واذوفى لما ذكره آغا من قوله يضرب الموصى له الخ ان يقال
للموصى له باللام اذ الضرب هنا بمعنى الجعل كما سبق من العناية (قوله باكثر من خمسائة)
اى باكثر من الموصى له بخمسائة في العبارة مسامحة (قوله لنا الالف) لو كان هذا كسائر
الوصايا لوجب المساواة بينهما في الثلث تركه هنا لتفهامه مما سبق دلالة او متغايصة وكذا فيما
بعده (قوله ان الوصية اذا كانت) في تقريب هذا البيان خفا فافهم (قوله بمثل) اهل هذا
عند كون كلامه مريحا بحيث صرح فيه بان لا يكون لابنه حصص بل يصرف حصته لتلك
الموصى له والا فيمكن ان يصرف هذا الكلام الى المجاز بالمثل كما في المسئلة الآتية والاصل
ان لا يهدر الكلام الصادر عن العاقل جدا مهما امكن (قوله لان الوصية) لا يبعد ان يشير
هذا التلميل الى انه لو لم يكن له ابن صحت كما في الدرر الغاية (قوله اى لا يطل) لكن يلاحظ
فيه كون مثل التصيب مما لا للثلث تركه لتفهامه عن مسئلة الوصية الزائدة على الثلث (قوله
ثم بثلثه) وكذا لو اوصى بثلثه ثم بسدسه كما سبقهم من شرحه وتعليقه (قوله واجبره) يعنى
وان اجبره فلا فرق بين اجازتهم وعدم اجازتهم في هذه المسئلة فتدبر (قوله فكاذب) لان
المفروض انه لم يسبق منه كلام قبل هذا الكلام (قوله يجب ان يكون له النصف) اذ السدس
مع الثلث نصف (قوله وهذا ممنوع ايضا) لما ذكر وللزوم التراجع بلا مرجع (قوله ولم يجب
عنه) اقول لعل عدم وقوع الجواب عنه من سقاية النسخ اذ ما عندنا من النسخة هكذا
قلت قوله نلت ماى له بعد قوله سدس ماى له محتمل يجوز ان يكون مراده زيادة سدس آخر
وان يكون ثلثا آخر غير السدس فعد الاحتمال الجمل على التيقن اولى وهو الثلث واجاب
المولى اخى زاده بوجهين حاصل الاول ان المسئلة الآتية وهى قوله وفى سدس ماى مكرره
سدس جواب لاسؤل وقوله قلته قلت كافى بعض النسخ فالسدس المصرح عين السدس
في ضمن السلب لان المعاد المعروف عين الاول ولقد اعجب حيث جعل مسئلة المتن جوابا لسؤاله
ولا تافى بين كونها مسئلة برأسها وكونها مقول قلت وحاصل الذى راجع الى ما ذكر اولا
الاول ادعى تفرد به وثانى عن الامكن لكن فيما نفرد به من اجواب نظرا لان هذه الاعادة
لبست من قبيل المعاد المعروف فانه لم يعهد عن حد كون الاعادة تضمنية من قبيل تلك الاعادة
بغلاف المسئلة تنبيه على انه لم يقع لفظ قلت في اكثر النسخ وان فهم هذه الارادة عن مثل
هذه العبارة بعد غاية البعد ولم يعرف به نظير وليس كذلك عدم كون النصف مدلول للفظ
مطابقة مسلم لكن لسبب بعيد اذ يكتفى كونه التزاعا وعدمه التزاعا ايسر بمسلم ومذكره في بيانه
لا يدفع ذلك (قوله لا يشيد ازبدا في المقدار) ان اريد الاعادة التفضية فليس بمفيد وان
الاعادة المعنوية فمروعة لا ان يدعى رجوع الامر الى حل المحتمل الى المتين (قوله بل يتعين
الاكثر) فيه خذ وان لا يعم المتبدي بالاختصاص يتعين فيه ارادة الاختصاص (قوله فان تضمن
ذلك في تسليمه من بيان يزيل خفاءه فان تضمن قد يوجد في غير السبع (قوله وقاظة الاجازة)
يعنى لو كان النصف مثلا مدلول لفظ الموصى لكان لاجازة الورثة فاذا والا كما قيل ان في
فلا يكون صورة الاجازة مستأنفا من الورثة ابتداء لاجازة حقيقة (قوله وبقي) اى للسك

منهما قوله من ماله) اى من جميع ماله (قوله جميع ما يلقى) وهو الثلث من الدراهم والقم (قوله تنوى)
 اى يهلك (قوله والاصل) اى القاعدة مبتدأ خبره قوله ان يجعل (قوله ولو اوصى بثلث دقيقة)
 يعنى كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرا (قوله مختلفه) فلو تمخذه الجنس كتاب تمخذه
 والحاصل لو كان ما يقسم جبرا فاللزم جميع ما يلقى (قوله له ثلث ما يلقى) وان خرج الباقي من
 ثلث كل المال (قوله بلا بخش) بالباء الموحدة والطاء المعجمة اى بلا نقص (قوله وفى تخصيصه
 بالعين) فيه خفاء بمضمون ما تقدم من قوله لان الموصى جعل حاجته فى هذا العين الخ (قوله
 لان مقتضى هذا اللفظ) لان كلمة بين توجب التخصيص حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله
 نصف ايضا كما فى الدر (قوله او هلك قبل موته بطل) وان اكتسب غيرها لتعلقها بالعين
 فتبطل بفواتها (قوله فان لم يكن له غنم) يعنى وقت الوصية (قوله والصحيح الخ) لان تعلقها
 بالنوع كتعلقها بالمال (قوله اوصبت بشاة من مالى) وكذا الحكم فى كل نوع من انواع المال
 كالبعير والسيب ونحوهما (قوله وللغفراء والمساكين فمضى) اى فقيرا ومساكين ولو اوصى لغفراء
 يلج فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى كما فى الخلاصة (قوله ولهما) الخلاف
 فيما اذا لم يشر الى المساكين فلو اشار لجماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يميز صرفه
 لواحد اتفاقا (قوله صدق الى الثلث) بخلاف قوله كل من ادعى شيئا فاعطوه الا ان يقول ان رأى
 الوصى ان يعطيه فيخوزن الثلث او قال ما دعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى
 فى شئ معلوم فهو له والا كما فى الدر (قوله معد) اى المقر له اى مع اقراره المذكور للمقر له
 المذكور فالاولى فى التفسير ان يفهم من ذلك (قوله لهما) اى للمقر له والموصى له يرد عليه ان الثلث
 فى هذه الصورة للموصى له فقط ابتداء كما فى الوقاية وغيره بل عليه سابق يملك (قوله وما يلقى من الثلث
 فلاصحاب الوصايا) لم نطلع بيان صحة هذا القول وان وقع مثله فى عبارة التثوير بل السابق الى
 الخطا ان الاول نحو ما فى الوقاية من عدمه حيث قال قبل لكل صدقوه فيما شئتم ويؤخذ ذوالثلث
 بثلث ما اقروا به وما يلقى فلهم (قوله والورثة بثلث ما اقروا به) وما يلقى فلهم انتهى لان هذا القول هو
 مفاد قوله يؤخذ أصحاب الثلث بثلث ما اقروا (قوله وفى العزل غائبة) الغائبة الاولى قوله لان ميراثهم
 معلوم (قوله لانه يحلف) تعليل التحليف على العلم دون البتات (قوله وبين غيره) المراد من الغير
 الميت يعنى ان هذا التحليف فى امر بين المدعى والميت فلا يكون فعل انفسهم بل فعل غيرهم
 وفى فعل الغير الحلف على العلم لا البتات (قوله وفى الميت والحى الكل للحي مستدرك) بما تقدم
 (قوله والوارث امن اهله) اشارة الى الفرق بين المستثنين حيث لزم التصف فى احدهما
 والكل فى الاخرى ثم هذا حكم الوصية واما حكم الاقرار فلواقر بعين اود بن لوارثه ولاجنبي
 لا يصح فى حق الاجنبى ايضا (قوله لكل رجل) يعنى كل من الثلثة لرجل فقبارته قاصرة
 من الدلالة على ما هو المراد منه فالاول نحو ما فى شرحه بكل رجل بالباء فى الاول واللام فى
 الثانى بل الاوضح نحو ما فى التثوير ثلاث انفس لكل منهم ثوب (قوله الا ان يسلم الورثة)
 فى ثبوت تعود صحيحة (قوله يقسم) الظاهر انها بالقرعة (قوله اى البيت المعين الموصى) قبل
 الواجب كون لفظ الموصى من المتن وقد وقع برسم الشرح لا ينجح ان حذف هذا المفعول
 بقرينة السابق فثبت بس فيه ترك واجب غايته الاولوية وهى خير للوجوب (قوله بعينه)
 قيد لقوله مال رجل والظاهر من كلامه كونه قيد الاخر قال فى التثوير بالف عين وقال فى شرحه

الدر اى معين بان كانت وديعة عند الموصى (قوله والمنع بعدها) واما بعد الدفع فلا رجوع
 (قوله بوصية ابيه) اى بالثالث كما يرمى اليه قوله متناد فعثت نصيبه ويدل عليه قوله شرحا
 لانه اقرله بثلاث شايخ (قوله بخلاف ما اذا اقر) حيث يلزم كله لكن قد عرفت فيما سبق القول الاخر
 فيه (قوله قبل القسمة الواجب) ان يزيد قوله وقبول الموصى (قوله والولد تبعا) والتبع لا يلزم
 الاصل (قوله فاذا اولدت) جواب السرط قوله دخل في الوصية (قوله وان لم يخرج من الثلث)
 صورته كالله ستمائة درهم وامة تساوى ثلث مائة فولدت ولدا يساوى ثمانمائة درهم بعد
 موت الموصى (قوله وان لم يخرج) تفسير لقوله والاب يخرج من الثلث (قوله ولو ولدت بعد القبول)
 جواب لو هذه لم يوجد في التمسح على رسم المتن فلعل ان قوله كان للموصى له من المتن
 وجواب لها على ان يكون الواو من السرح وهذا اولى من جملة قوله لا يكون الموصى به ومن
 جعل كلمة لو وصيلة متعلقة على ما قبلها **باب العتق في المرض** (قوله
 بمهر المثل نفذ) اى بقدر مهر المثل او يقال فلو بالزيادة عن مهر المثل نفذ بقدر المثل من كل
 المال على طريق الدلالة فلا يراد الا صوب النكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال لان كونه بمهر
 المثل ليس بسرط فانه يصح في الزائد عليه بقدر مهر المثل ويبطل الزيادة انتهى (قوله بخلاف
 الاخبار) ينبغي ان يستثنى منه الاقرار للوارث (قوله في الاضافة اليه) وهو ما واجب حكمه
 بعد موته كانت حرة بعد موتى او هذا لزيد بعد موتى (قوله كالصحة والمقعد والمفلوح والسلول)
 اذا نضول ولم يقعد في الفراش كالصحيح ثم رمز حد التطاول سنة وفي المعتبر المبيح لصلاته
 فاعدا كما في الدر (قوله واعتاقه) وكذا وقفه فوقف المريض المديون المستغرق باطل (قوله
 فان حابا فعتق) يعنى باع بالحباة اولا واعتق ثانيا (قوله يصرف الثلب الى الحباة) فلا يؤخذ
 من المشتري شئ لتلك الزيادة (قوله ويسعى العبد) اى العبد المعتق لا العبد الذى وقع به
 الحباة (قوله من الحباة) الاولى والثالثة والاولين تغليا (قوله تبطل) اى الوصية بعتق عبده
 في متعلق هذا الجار خفا لان يلزم تعلقه بالضيم لكونه مرجعه معنى فعل صالح لتعلق الجار
 (قوله يعنى اذا اوصى) يعنى اذا اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته (قوله وحق الموصى له)
 اى العبد (قوله وقد اوصى بعتق العبد حشوا بلا طائل) كما قيل لان ضمير قوله كما اذا باعه راجع
 الى هذا العبد فحصل الفناء عنه لكن لا يبعد ان يكون الزيادة توضيح (قوله طهر عن اجنابيه)
 من الطهارة لا من الظهور بالنساء المجتمعة كما في رسم بعض التمسح (قوله وحرم زيد) اى لشيء له
 (قوله اكنهه ثم على الوصية) بطل المال لقوته اذ لا يلحقه التمسح (قوله لان يفضل) فثبت له
 جميع الفاضل اهدم اراح (قوله وادعى عبد اعتاقه) اى ولا مال للميت غيره (قوله فهذه امته)
 في المثل خفا اذ لكلام في المثل على المية وفي المثل التناقب (قوله والقرار بالعتق في المرض)
 لا يلحق ان اقرار الورثة ليس بوقوع العتق من الموصى في المرض بل في لصحة (قوله فقتضاه)
 اى مقتضى هذا الدفع ان يبطل العتق يدفعه النسيء الاقوى منه وهو الدين (قوله لكنه بعد
 الوقوع) كذا في الزيلعي لكن قد يظن بالبال ان وقوع العتق مفروض بعد فراغ الدين
 ولم يفرغ فكيف يتصور الفراغ فيه (قوله فقتضاه) يعنى باليجاب السعاية يرد عليه انه كيف
 الانتقاض على ما لا ينصور فيه الانتقاض والتأويل بان يقان لا يحتمل الانتقاض اى صورة
 ومعنى فقتضاه معنى فقط لما في الزيلعي اكنهه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من جبت
 المعنى باليجاب السعاية عليه تأمل فيه **باب الوصية للاقارب** وذو انسائه

قال الزبلي هذا ظاهر في الأقارب ونحوه وأما في الأنساب فشكل لانه جمع نسب وفيه لا يدخل
قربته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا يعني ان الأنساب هنا شامل لما من جانب الام
وبحسب معناها الأصلي يقتضي الاختصاص على ما هو من جانب الاب ولا يبعد ان يراد هنا
يعني غير معناها الأصلي بإطالة العرف مثلا (قوله يعني اذا أوصى) هذا شرح لا ينطبق مثله
على ما في الشربلاية ويمكن ان يقال ان المراد من التفسير بيان لما بعد قوله من ذوى
رحمه الخ او بيان بقدر ما هو مذهب الامام كما يؤيده قوله فيما يأتي وعند هنا او نقول يجوز
ان يلاحظ بعد قوله من كل ذى رحم محرم (قوله للآتين) فصاعدا كما في الزبلي (قوله سوى
الوالدين والولد) هذا متفق عليه قبل وقد يشر عبارته انه مختلف عليه يرد عليه ان تقديم
قوله عند أبي حنيفة وقوله فيما يأتي عند بيان مذهبهما كل قريب ينسب اليه من قبل الاب
مشر انه لبس من الخلافه ثم اتهم لو كانوا ممنوعين عن الارث بكفر او زنى فالحكم كذلك ولهذا
زيد على هذا في التثوير قوله والوارث (قوله وعند هما يدخل في الوصية) فائدة الخلاف
تظهر في مثل ابي طالب وعلى رضاه عنه اذا وقعت الوصية لأقرباء احد من اولاد على
فمن اكتفى بإدراك الاسلام صرفه الى اولاد ابي طالب ومن شرط اسلامه صرفه الى اولاد على
لاخير ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالإجماع لانه لم يدرك الاسلام (قوله وقد فرع على قوله)
الأقرب فالأقرب) قيل الأحسن ان يجعل عاما لما قبل من قوله وأقرب له الخ ليعلم ترتيب المسئلة
الثانية ولا يخفى ان قوله الأقرب فالأقرب قيد لما قبله فغنى عن التفريع (قوله وفي عمه نصف)
والنصف الآخر يد الى الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان هنا (قوله
فاستقصوا) الاظهر فاستقصا كما في بعض النسخ لكن على النسخة يحمل على الاطلاق على
الآتين ايضا (قوله الجار احق بسبقه) كأن المراد الجار يعني الملاصق احق بالشفعة بسبب
السبق اى القرب وأما قوله عليه السلام حق الجار اربعون دارا فقبل انه ضعيف (قوله
ويصحبهم مسجد محلتهم) كما قال عليه السلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد فسر يحمل
من سمع النداء (قوله لما تزوج صفية) في الشربلاية عن العيني (قوله صفية وهم وصوا به
جوية اخرجه ابو داود وغيره كأحد وفي المسند ثم قال له مخالف لما في الخصائص النبوية
من كون ذلك صفية كما في الصحيحين والتفصيل في تلك الحاشية (قوله اخرج كل من ملك)
الظاهر اعني كما في قليل النسخ وكما في الزبلي (قوله فلا يتناول الازواج المحارم) كذا في كثير
النسخ والصواب ما في قبلها من قوله الا ازواج المحارم كما في الزبلي ثم هذا اشارة الى وجه
الاكتفاء بالاول في المتن (قوله لغة وعرفا) الاول ان يكتب هنا باللغة كما فهم من الزبلي
كما يؤيده تعليل قول الامامين بقوله اعتبارا للعرف (قوله وآله اهل بيته) لا يدخل فيه اولاد
البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه الا اذا كان اى ابوه من قوم ابيها كما في التبيين
(قوله لما نص على لفظ الورثة) لان الاسم مشتق من الورثة وهى بين اولاده واخوانه
كذلك فكذا الوصية ولان التخصيص على المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما اخذ الاشتقاق
فكانت هى العلة (قوله واراملهم) الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا او امرأة كما في الدرر لا يراد
بها هنا المرأة الفقيرة التى فارقتها زوجها بالموت او بالطلاق ولا يحتاج في شمولها الى الذكور
والا نثاء الى التقلب ويدخل الفتي فيها كالفقير اذ هم القدرة على شئ لا يرجب الفتي خلافا لمن
توهم (قوله وسد الخلة) قبل معناها الضعف (قوله نثر يتحقق الحاجة) يعني وان لم يكن معانيها

لكن فيها اشعار عليه فيحصل عند عدم امكان معانيها الاصلية (قوله او لا يامى بنى فلان)
 جمع آيم ياند وكسر الياء المرأة التي لا زوج لها صغيرة او كبيرة وكرا او ينامت زوجة
 او لا تقل عن الجوهرى شمولها للرجل ايضا هذا ان صح هو المناسب هنا (قوله وفى
 الوصية) لعل معناه هذه وصية للفقران والوصية للفقران بصرفه الى اثنين فهذه
 بصرفه الى اثنين لكن عن شرح التكملة يعطى الوصى من شاء منهم لكن اورد له وان وافق
 للهداية لكنه مخلف لما في الحاتبة ولما سبق من انه صرفه الى مسكين واحد عندهما وعند
 لا يصرفه الا على مسكينين قد يخطر بالبال ان هذا ما يفتر لفظ المسكين وذلك ما تلفظ بها
 فيصور الفرق (قوله اقول لم يظهر) اجب عنه بان لقوله بنى فلان معنيين ماسم قبيلة كبنى
 تميم او لا كبنى زيد وبنى عمرو بمعنى اولاد ذكره وما اختاره صاحب الرقاية هو المعنى الاول
 واستحسن بموافقة الهداية والدرر ايضا في قوله انه اذا كان اسم قبيلة او فخذ الى آخره ثم
 وجه ترجيح هذا المعنى بشبهة استسمه دين الآخر لا يخفى ان هذا الجواب كالأى في مقابلة
 النص اذ مراد الدرر ان الامام اذا اختار المعنى الاول ووافقه فيه ابو يوسف اياه واوفى رواية
 كان الظاهر ان يختاره لا مرجع عنه واما دعوى الموافقة للهداية فظاهر عدم صحته وشيوع
 الاماثل فيه انما هو على القول المرجوح عنه وكلام الدرر انما هو فيه وكذا الدرر ايضا اذ اكلام
 بما عبر بلفظ بنى فلان وهو غير ملاءم بصحة قبيلة وفخذ لعل الوجه في الجواب ان صاحب الرقاية
 لم يفتقره كونه قول الامام بل كونه قول الامامين وقد اجمع عليه ولو في وقت ما على ما في الهداية
 ويصور ان يظهر له وجه يكون باثنا لاختيار قول الامامين وقد قرر في محله انه اذا كان الامام
 في طرف والامامان في طرف فالجواب ثابت وايضا نقض بقوله اتمام بنى فلان حيث تناول الاماثل
 فيه ودفع بان الشيوع من ضرورة لفظ الائتام والكلام في كون فظ بنى مجردا (قوله القول الذى
 رجع عنه) اما رجوع معلوم مما ذكر من الهداية والكافي واما موافقة ابي يوسف فسلطون من
 اول كلام الكافي بالنسبة الى قول الامام اخرا واما كون تلك الموافقة في رواية عن ابي يوسف
 فانه لما كان ابو يوسف مع القول الاول للامام في رواية اهداية ومع القول الآخر في رواية الكافي
 علم ان له فيها روايتين فالموافقة المذكورة في رواية فالقول بانه لا موافقة لافى الهداية ولا في رواية
 الكافي خلط ظاهر (قوله وخلصناهم مقتوا مولى المناقة) واولادهم (قوله اوصى من له
 مقتون) ومعتقون بطلت والتصحیح ما في اقل النسخ اوصى من له معتقن ومعتقون لمواليه
 بطلت كما يظهر من تقريره في شرحه عن عامة لغة هيمية (قره فلا ينظنها لفظ واحد)
 ولا يذهب عليك من جواز الجمع بطريق عموم المسترك الا ان يقال ذلك دائر على لفظة والكلام
 على عدم اقرينة (قوله لانه مقام النفي) هذا على مختار خمس لائمة وصاحب الهداية واما
 على مختار عامة اصحابنا لافرق في ذلك بين النفي ولايات واما تناول الاعلى والاسفل في هذه
 المسئلة عندهم فلبس لوقوعه في النفي بل لان الحامل على التبيين بغضه وهو غير مختلف كما في
 الدرر عن العناية (فروع) اوصى بثلث ماله للفقهاء دخل فها من يدقق
 النظر في المسائل الشريعة وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل
 لم يدخل تحت الوصية اوصى بان يطعن قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة وعن السراجية
 انه لا يكره تطيين القبر في المختار والمفتي به جواز الوصية باقراءة على القبر وتعيين المكان الذى
 عينه الواقف لقراءة القرآن ولتدريس فلوله يشر فيه لا يستحق المشروط له والكل مع
 التفصيل في الدرر مع تنوير ﴿باب الوصية بالخدمة والسكنى﴾ (قوله لحاجته)

أي حاجة أوصى إذا الموصى محتاج إلى الله تعالى بما يقدر عليه وكذا الموصى له محتاج إلى قضاء حاجته بأي شيء كان كذا في الزلعي (قوله محبوسا على ملكه) أي ملك الموصى البيت (قوله ملك الواقف عند الأمام) وعندهما على ملك الله تعالى (قوله فإن خرجت وقبضها) أي من الثلث كما في قليل النسخ وكما يفهم من شرحه (قوله أي يخدم الورثة بهما) لا ينبغي أن هذا تفسير بالأخص ثم إن كانت موقوفة كالسنة يخدم أثلاثا كذلك إلى انقضاء السنة فيسلم إلى الورثة ولو كان الوقت معينا غات الموصى بعد انقضاء تلك السنة بطلت الوصية (قوله لأنه أوصى بالغة) هي كل ما يحصل من ريع الأرض وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في الدر عن جامع اللغة فقوله وهي دراهم أو دنائير على أكثر التصاريف والأفلاشك أن الاجرة قد يكون غيرهما لكن مع هذا يحصل هذا المقصود أيضا وهذا أسلفناه في النسخة أي الاستخدام (قوله أنهم متفقون) لأن أحدهما موجود والآخر معدوم (قوله أوصى لرجل بخدمة سنة) وتفقته أن لم يطبق الخدمة فعلى الموصى له بالرقبة إلى أن يدرك الخدمة فإذا أدركها فولى من له الخدمة ومما فيه في الشربلية (قوله وفيه ثمرة) فإن لم تكن فهي كالوصية بالغة في تناولها الثمرة المدمومة ما عاش الموصى له وإنما كان كذلك لأن الثمرة اسم للوجود حقيقة ولا يتناول المعدوم إلا مجازا فإذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصى صار مستعملا في حقيقته فلا يتناول المجاز وإذا لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما إلا أنه إذا ذكر أفظ الأبد يتناولها مجازا وعموم المجاز لا يجتمع بين الحقيقة والمجاز كما في التبيين (قوله وإن لم يكن شيا) ذكره دفعا لتوهم التزم مذهب المعتزلة من أن المعدوم شيء (قوله فإن فلان) مطابقته للسند لا يتناول نوع خفاء على أنك عرفت أن من جامع اللغة أن الغة اسم للماصل أي الموجود (قوله أو بالاردها) الأنسب للثمن والأول في خبرها بولده على الأفراد (قوله لا ينبغي بمقتضاها إشراء) أو تهاب مثلا (قوله) وبعد اطلع مقصودا) صورته قالت زوجها خالتي على مافي بطن جاري أو خمتي صح وله مافي بطنها وإن لم يكن في البطن شيء فلا شيء وما حدث بعده للمرأة لأن مافي البطن قد يكون له حقيقة وقد لا يكون لأن وقف المقول غير جائز فكذا الوصية أورد عليه أن الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغة والصوف ونحو ذلك وفيه لأن الملازم في القياس وجود العلة المؤثرة في الفرع كما في الأصل فلا يضر تفاوتهما بشيء آخر فيجوز التشارك في العلة في هذه الصورة (قوله لم يجوز) هذا عند أبي يوسف وجاء عند محمد كما في قاضيان وتخلصا فعلى هذا يكون الأمام رحمه الله تعالى ساكتا لكن القنوي على قول محمد كما في النسخ عن البحر وعلى قول أبي يوسف كما في لتأرخانية (فرع) أوصى بالثلث في وجوه الخير أو البر يصرف إلى بناء لمسجد أو انقضاء طير أو طلبة العلم إلى اثنين المسجد أو في رمضان أوصى بسراج لمسجد لا يجوز ١٠١٠ يقول بسراج منه والوصية لمصالح القرية بالغة أوصى للكعبة يعطى ١٠٠ كبن مكة وليت لمقدس ينفق عليه وعلى سراجيه كما في تاريخانية ﴿ فصل في وصايا الرعي ﴾ النسخ هنا مختلفة لعل ما هو الأولى ما يكون بلفظ في شيء في وصايا الذي (قوله يجعل داره مسجدا) كون هذا مصيبة عندهم أو كونه اسراف واضاعة مال وعامة على إحياء خلاف معتقدهم (قوله لا أن يكون لقدم بأصنافهم) فيوصى لهم ويؤيد بصرفهم إلى ما هو مصيبة عندهم وقربة عندنا (قوله فليؤخذ نصح) لا ينبغي أن هذين القسمين الأولين مهران في الحكم فالأولى أن يجعلها قسما واحدا ويثالث التقسيم

إذا انفصل الواحد اولى من الفصلين (قوله وذكر الجهة مشورة) يعنى الجهة التى فيها الموصى
 كتابه المسجد مفروض المدعى ذلك القوم المعين فان ارادوا صرفوا وان لم يريدوا لم يصرفوا (قوله
 متفق من الكل) لعل ان اتفاقا معهم ليس له مدخل فى التعليل فقيه ايهام استدراك (قوله
 يهودى يمت) فيه اشارة الى ان البيعة لليهودى واكتنيسة للتصراعى وقيل على العكس ايضا
 (قوله فيكون على الخلاف المعروف) يعنى يكون موقوفة عنده نافذة عندهما كما فى شرح المجمع
 (قوله فهمت بما سبق ضمنا) لا يخفى ما فى هذا الفهم من التفاهة لعل الاولى ان يترك البيعة هنا
 كما فعل غيره (قوله ولتقوم اغنياء محصورين) فعلى هذا اذا اوصى لاهالى قرية معينة فقراء
 واغنياء وهم محصورون يلزم صحة الوصية (فروع) اوصى بثلث ماله للصلوات جائز اوصى
 صرفه للورثة لو محتاجين يعنى لغير قرابة الولاد من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق
 الوصية للمساكين فانها يجوز لكل ورثته ولا حدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالقرين راضين
 قلوبهم صغيرا أو قاتبا او حاضرا غير راض لم يجوز اوصى بكفارة صلوة لرجل معين لم يجوز
 لغيره به يعنى لفساد الزمان اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المصرين فتركها الوصى لهم
 من الغدبة لم يجوز ولا بد من الفسخ ثم التصديق عليهم اوصى لاهل العلم لا يدخل فيه اهل الكلام
 كذا فى التاتارىخانية ﴿ الباب الثانى فى الايصاء ﴾ (قوله اوصى الى زيد) اورد بان اللازم
 كلمة اللام بدل الى ورد بان المستعمل يعنى جعل الغير وصيا هو الى دون اللام (قوله ولا تفرير
 ههنا) اى تفريرا موجبا لعدم الرد والا فلا يتم تعليقه (قوله لان الموصى) يعنى ان الفرور
 انما ثبت من الموصى اذا تعرف حال الموصى اليه وههنا لم يتعرف حاله من الرد والقبول لانه
 ساكت (قوله الا اذا نفذ رده) من التبعذ يعنى من القاضى (قوله ان لم يقبل) حتى مات الموصى
 ثم قال لا قبل ثم قبل صح لا يخفى ما فى كون هذا البيان تفسيرا لهذا المقنع من التفاهة (قوله لان
 فى ابطاله ضررا) الضرر بالمالام اذا قبل عند حيوة ولو سلم الضرر لم يعدم جواز الرد منه
 ابتداء والمستل على خلافه لانه اذا دام على رده لا يجبر على قبوله (قوله صحيح عند زفر) لعله
 يعنى لازم فافهم (قوله ولزم بيع شئ) فيه نوع استدراك بما تقدم فى مسائل شئ من القضاء
 (قوله لسبوة) اى الولاية (قوله كآيات الملك) بطريق البيع والهبة لان الملك فيهما لا يحصل
 بلا علم من ثبت عليه (قوله وعدم استبداده) اى استقلاله (قوله ولا ايصاء الى هؤلاء) قال الزيلعي
 فلوزال الرق والكفر وبلغ الصبي قبل اخراج القاضى لا يخرجهم وقال الشربلانى وكذا الفسق
 (قوله وان وجد اهل النظر) وفى بعض النسخ اصل النظر (قوله ليس بمولى عليه) قيل لعله
 بواو الطائفة وهذه المقدمة مما يحتاج اليها فى بيان ثبوت الاهلية لكن السابق الى الخطر ان
 لا يذكر رأسا بل يكتفى بما قبله كما فى الزيلعي الا ان يقال فى مناه ان العبد اهل للتصرف لوجود
 القدرة فيه حقيقة وليس تلك القدرة من جانب مولاه الذى يتصرف فيه تدبر (قوله ومن
 الفاسق لنفسه) ظاهره الاطلاق موافقا لبعض دون بعض كما زيلعي حيث اشترط كون
 الفاسق متهمًا بخلافه على المال (قوله ولو شكى الوصى اليه) وكذا اذا شكى الورثة كلا او بعضا
 من الوصى) الا ان ظهر له خيانة (قوله بعجزه اصلا استقلالا) او مع ضم آخر اليه (قوله اى
 لا يجوز للقاضى) فيه اشارة الى انه لو عرّفه مع اهليته لها لا ينفذ وقد قال فى الاشياء الاكثر على
 الصحة كما فى شرح الوهابية نعم عن الفصولين يجب الاقضاء بعدم الصحة وعنه ايضا عندى
 انه لا ينعزل ويبنى ان يبقى به لفساد قضاء الزمان ثم فى التقيد بالامين القادر اشارة انه لو كان

حاشا ولو قادرا او عاجزا ولو امينا جاز العزل (قوله الى كل منهما بالانفراد) بمقتضى واحد او بمقتضى
 والتفصيل في الزيلعي (قوله فله التصرف وحده) يؤم انه في صورة كون الوصية الى آخر غير
 المحي يجوز لذلك الآخر التصرف بدون المحي وليس كذلك (قوله ضم) اي القاضي اليه غيره
 يؤم عدم جواز اقامة القاضي المحي مقامه في هذه الصورة وقد قال في الاشياء مات احدهما
 اقام القاضي الاخر مقامه او ضم اليه اخر الا ان يدعى تفهام ارادة ذلك بماتقدم (قوله ويترتب له
 ايضا) يعني يترتب وصي الميت بعزل القاضي كعزل منصوبه ولو عدلا كافيا كما يفهم من شرحه
 لا يخفى انه على هذا فالاولى ان يذكره في سباق قوله ويبقى امين بقدره وايضا قد عرفت ما فيه هناك
 ولا يخفى ما فيهما من فروع الخلاف (قوله فله التصرف) مبروط بما قبل قوله واستبعد اذ لا وجه
 لبعده من تمة كلام المسبب الا ان يقال معناه ان العزل ليس بجائز اذ هذا العزل يقتضي الى
 نصب القاضي الاخر فاذا صح من القاضي عزل وصي الميت العدل الكافي زعم ان لا يصح
 وصاية من نصبه لقوة الاول دون الثاني (قوله عن ورثة قيب) اي كبارا ما حكم الصغار
 قبل الاول (قوله اوصى الزيد) اي جعله وصيا قوله وليكر اي اوصى له بالثلث مثلا (قوله وصي
 الوصي) هذا في وصي الميت وما في وصي القاضي ففيه كلام منذ كور في الاشياء (قوله بان يأخذ حق
 الورثة) هذا وان لم يفهم من المتن صريحا لكنه يفهم التزاما (قوله لان الوارث) في دلالة على
 دلوله خلفه لا يخفى اذ ظاهره شكل ان اجتمع فيه الموجبان وتبين امر محال هكذا الوارث خليفة
 الميت والوصي خليفة الميت فالوارث وصي والمقصود الوصي خصم من الوارث الا ان يدعى
 انه شكل اول هكذا الوصي خليفة الميت وخليفته يكون خصما من الوارث اذ الوارث ايضا خليفته
 قائل وحده من قبيل الدليل المحكي ايضا كذلك (قوله فيكون خصما للوارث) اي من
 الوارث (قوله على من وقع الهلاك في قسمته) لعل كلمة من عبارة عن الورثة والضمير راجع اليه
 (قوله ان يقيم التركة) الحكم ليس على اطلاقه بل هو مختص بالكيل والموزون اذ في غيرهما
 لا يجوز ذلك كما يفهم من تعليقه (قوله لم يكن له على الورثة سبيل) وكذا على القاضي او امينه
 لعل لا تفهمه دلالة تركه (قوله وتصدق بثمة) الصواب ما في اقل التسع من قوله وتصدق
 ثمة بالاضافة (قوله ويرجع في التركة) وفي قول الامام اولا لا يرجع على احد ثم في قوله هذا اشارة
 الى ان الرجوع الى جميع التركة لا يثبث ما في كافر خلافا لمحمد كما في الزيلعي (قوله وله
 التجارة بمال البليم) خافي نحو الكثر من اطلاق قوله ولا يتجر بماله فالظاهر انه محمول على ما يكون
 لنفسه المتقى هنا ايضا (قوله لانيه) اراد هذا الجار مع الجبرور للتوصل الى معطوفه (قوله
 من ايده) القيد وقوي من قبيل الاخراج على مخرج العادة غالباً (قوله على الاملاء) اي الاضياء
 (قوله ومال الوقف) عطف على الضمير المنسوب في قوله ويقرضه (قوله لا يبيع ولا يشتري)
 هذا ان كان مع الاجنبي وان من نفسه فان وصي القاضي لا يجوز مطلقا وان وصي الاب جاز
 بشرط منفعة ظاهرة وهي قدر التصف زيادة او نقصا (قوله وما يليه) اي العار يعني
 الاب لا يكون وليا لعقار الكبير ويمكن ان يقال ان كلمة ما موصولة وقوله فكذا خبرها فالعني الشيء
 الذي يكون فيه الاب وليا فيكون وصيه ايضا كذلك وليا (قوله ان لا يلبه الوصي) ظاهره يقتضي
 كون هذا القياس مختصا بالوصي وهو مشترك مع الاب كما في الزيلعي (قوله اذ لا يملكه الاب
 على الكبير) ان اراد الكبير الغائب خاف لقوله انما لان الاب يلي ما سواه وان اراد الحاضر
 فلا تعريب اذ الكلام في الغائب وقياس مع الفارق فالاولى ان يقال والقياس ان لا يملك الوصي

غير العقار ولا الاب كالأب عليه على الكبير الحاضر كما في الزيلعي بأن يجعل القياس شاملا لعدم بيع الاب ووصيه غير عقار الكبير انقائب ويجعل دليلا عدم ولاية الاب بيع غير عقار الكبير الحاضر يعني كما لا يكون الاب ولا يبيع غير العقار للكبير الحاضر لا يكون هو ووصيه ولما كذلك للغائب الكبير (قوله فيما له بقدر الدين) الاولى فيملكه مطلقا اذ عند الامام الاطلاق واما التقيد الذي اختاره هو قول الامامين كما في الزيلعي (قوله وان لم يكن له دين) اراد هذا القيد هنا لا يحسن مع عطف قوله اول الدين فالاولى ان يؤخره عن بضعف قيمته (قوله بضعف قيمته) هذا وقوله او الثقة مثلا يشر اختصاص هذا الحكم بالنسبة الى الصغير لا بالنسبة الى الكبير الغائب (قوله اول الدين بالنسبة الى الصغير) بخلاف المفهوم من قوله اذ لم يكن دين فانه الكبير فلا ضمان به عنه كما وهم (قوله كما غلواء عن الظهيرية) نحل قوله على الكبير الغائب كما هو اظهر من اراده هنالك فلا يتم بطله هذه على ذلك وان على الصغير فلا يتم بناء ما سبق عليه الا ان يدعى العموم كما هو الظاهر من اطلاقه ثم البيع للدين انما يجوز اذا انحصر الوفاء اليه كما في الاشياء (قوله او الثقة) يعني عند الاحتياج اليه بان لا يكون له مال سواء (قوله فان في الهداية) دلالة هذا المنقول الواقع في حق الاب على المقصود هنا بطريق المقابلة والدلالة لان ما يجوز في حق الاب يجوز في حق وصيه وخليفته فلا يراد انه لامساس به بهذا المحل (قوله اذا كان في المال) اي ان وجد العقار في التركة لكن ينبغي ان يفيد بقوله لانفاد لها الادب كما في الاشياء عن الظهيرية (قوله او زيادة خرج) اي مؤثمة الظاهر منه المنع عند تساويهما وفي الاشياء عن الظهيرية ايضا خلافاه حسب قال وفيما اذا كانت خلافا لا تزيد على مؤثمة (قوله اعدار ستة زيد عليه سابقه) في الاشياء عن الخاتبة وهو كونه في يد متطلب وخاف الوصي عليه (قوله الا ان يكون المقر) الاولى ان يقول ويجوز اقرار الوارث الخ اذ لا حسن الاستثناء الا ان يجعل على الانتقاع (قوله فلان التصرف) فلا يجوز للتصرف ان يشهد لذلك (قوله فلان ما ان الكبير كان من التركة) هذا القيد مستفاد من قوله بل الميت فيجوز شهادته بغيره لا لقطع ولا لانهما عنه فلا تهمه (قوله ولاية البيع) الاولى ان يكتفي بما قبله ان هذا لا يجري في العقار فافهم (قوله وصحت شهادة رجلين) وعلى بناء هذه المسئلة اجابوا بقول شهادة شاهدين على ظ لم لا خرباخذ ماله وشهد المشهود له بشاهد بمثله وان اتحد محلتهما كما قبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق (قوله فوصى الام) وكذا وصى الاخ ولم كما يفهم من السوق (قوله الاما لا بد للصغير) لكن يخدسه ما في النار خاتبة عن محمد رجل مات وترك ابنين صغيرا وكبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهو ليس بوصي هو متطوع راوترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او لبسه اثوب فلبسه الصغير استحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وفي المنع وما نفق الكبار ضمنوا حصصه الصغار ان بغير امر القاضي الا الوصي وفيه ايضا في كلب الاقطة بخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصلا في التصرف في حال الصغير ولا في الحفظ بعد اكبر (قوله ولا يتصرف) اي الوصي الاضعف مطلقا سواء باقعة او البيع والبيع اما بيع العقار وغيره وسواء وصى الا والاخ او لم (قوله من غير ابيه) يدل صريحا على عدم جوار تصرفه في استاده من غير الاب كلاما وبفهو ما على جواز تصرفه في استاده من ابيه وليس الامر فيهما كذلك بل المقتضى عكسهما فالصواب من غير موصيه يدل من غير ابيه كما قبل ويدل تفسيره عليه قال في اتنا نار خاتبة وصى الام لا يملك على بيع ما ورثه

الصغير من الاب صفارا او متغولا مشغولا ياندين اولائك بيع ماسوى المقار من تركه موصيه
ولا شراء شي الا اطعام وانكسوة (قوله ولان اختيار) لفهوم من الزيلعي انه دليل على مضمون
تعليق السابق (قوله انه لا يجوز) فسر بانه لا يلزمهم بالا اجازه مازاد على الثلث (قوله ثم ادعى
شيئا في يد الموصي) المفهوم من الاشياء ان هذه من قبيل استثنى عن قراهم لا يسمع الد عوى
بعد الابراء العام ونقل بمحا عليه عن الطرسوسى وابن وهبان واورد عليه انه لبس فيه ابراء
بل اقرار مجرد غير مستلزم لبراء والاقرار المجرد غير مانع عن الدعوى (قوله وكذا الوافر الوارث)
لانه ايضا اقرار غير صحيح لعدم ابرائه شخصاه معينا او قبيلة معينة وهم يحصون بخلاف الابراء
من مجهول معلوم كقوله ان يدعى المولى من كل حق لك على ففعل برى بماعلم وماعلم يعنى وعليه الفتوى
كافى لسريالية (قوله ان كانت الوصية مقبولة) ~~فمقبولة~~ (قوله وكذا الواسى)
وان لم يشهد بخلاف ما فى العمادة انه مقطوع بلا اشهاد (قوله ما ينق عليهم) الظاهر
عليه نعم يمكن ان يراد بالصغير المجلس (قوله وكذا بعض الورثة) ان ثبت بالينة والحكم بالا فلا
(قوله واشترى الوارث الكبير) وقد عرفت ما فيه عن نحو التاخراسة الا ان يقال هذا عند
عدم الوصى والقاضى وذلك عند امكان التدارك بواحد منهما لدى الضرورة (قوله وان كان
فى الزيادة) اى بيع من يزيد فافترق بينه وبين ما فى السوق الاول عند بيع الدلال والثاني عند
صاحبه او الاول ما يباع فى ليوت والدكاكين والثاني ما فى نفس السوق (قوله قيم الوقف)
اى متولى (قوله مستغل) اى الوقف الذى عد للاستغلال (قوله فبمعد المشتري) اى نفس
السراة على ان يكون المبيع موجودا باقيا (قوله فسخت البيع بينهما) الظاهر ينكما (قوله
تعليقا بالخطر) اى بامر غير معلوم لان ذلك لبس بمعلوم بمجرد قوله الوصى اذ الشرع قصر
البيان على البينة والاقرار او الاكول ~~وقد استثنى هنا ذلك~~ (قوله فليزم الوصى) اى يكون ملكا
لوصى نفسه والمقصود كونه بقيا فى التركة فليزم ان الوصى لا يملك الاقالة للتركة والصغير لعل
هذا عند عدم النفع الظاهر (قوله فليزم الوصى) بل يكون باقيا على ملك التركة ثم ههنا ايضا
مسائل اخرى مهمة منقولة عن الدر وغيره منها للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة وعلى
ما نقل عن السراجية ان كان فقيرا وعن الطحاوى لبس له ذلك مطلقا ان هذا قول ابى
حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وله ان ينفق فى تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك (قوله
والافقر ما يتعلم القراءة) الواجبة فى الصلوة ومنها اللاب اعادة طفل اتفقا لاماله على الاكثر
ومنها الاب يملك قحمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى اطلق هكذا على ما نقل
عن المجتبى لكن فى جواز ذلك من الوصى ايضا عند النفع الظاهر عند الامام خلافا لمحمد ومنها
الوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى من الوصى الذى نصبه جاز ومنها لو اشترى
الاب لطفله طعاما او ثوبا واشهد يرجع عليه لوله مال ومنها انه لو كان الاب مسرفا مبدرا يأخذ
القاضى مال الصغير من والده ويضعه على يد عدل الى ان يبلغ الصغير (قوله هذا اخرا من الله)
وايضاهذا آخر ما من الله لضعف عبيده ابى سعيد محمد الخادمى صانه عن موجبات نداهة لادمى و
جمعه لشرعة حبيبه من اول الخادمى من التبريرات غاية فى حل المعقودات ونهاية فى قبح المغلفات
ويداية فى تشديد المطلقات وهداية فى بيان السقطات مع ضم فوائج كثير الوجود وجمع فوائد
فى المقتررات المتداولة عن رز الجود جامعة لحاصلها م جميع الحوشى ودفع ما اوردوا
من الشبه والفواشى الا ما يكون واضحا او محلا والميران النظر وفهم مخلا مغنية عن الجميع

مع زيادة غرائب يدعي ومنع عبارة كبر الحافظها وقليل الفاظها مصترف لدررها صاحب
التصنيف ومعتزف بالبحر الى وصول ادنى درجته الى صيف واما ارجو من الله تعالى ان يعطها
من العبادات المتعدية الباقية مدى الدهور والاعوام يعطها مقبولة ومتعاضدا ومتداولة
لدى العلماء العظام الى انقراض الايام وجعل خدمة هذا الخديم لمواليه اصحاب هذا العلم
من الاسباب المحقة اياهم هم حزب الله هم المعطون وحشرنا بهم مع رفقا منهم من التبيين
والصديقين والشهداء والصالحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون في ذى الحجة الشريفة
من شهر رسة اربع وخمسين ومائة والاف من هجرة من المازن والشريف على صاحبها
والله وحده وعلما الله ومناجى طريقته افضل الصلوات
واكمل التسليجات فقه المجدد ولا اخرها
وطاها وياطنا

م

جدا لمن اكرم علينا بعنايته طبع هذه الحاشية الطليقة والافادة الايقة على الدرر والمرر
المنسوبة الى الخبر الخطير الالهي والاستاد الكامل اللوذعي المشتهرين الخواص والعوام
يمولانا ابي سعيد محمد بن مصطفى عثمان الخادمي اكرمه المولى جل وعلا بالسعادة والغنى
الدائمى وقد تصادق ختم طبعها في دار الطباعة العامرة الى زمس مؤسس اصول الدولة
الاسلامية ومحمد اركان السلطنة العثمانية السلطان السلطان (السلطان عبد المجيد خان)
لازال مجد دولته الى نهاية الدوران ووقع ذلك الطبع والختام بنطارة الطبع
العباد الى افضال ربه السيد محمد باقر وهو في اواخر شهر رمضان
الشريف سنة تسع وستين ومائتين والاف

